

حاشية الصبك

شرح الأشموني

على النسخة ابن مسالك
وتبع شرح الشواهد للمعيني

تصنيف
أحمد عبد الرؤوف سعودي

المكتبة التراثية
بجامعة القاهرة



حاشية الصبابة

على

شرح الأشموني

على الفية ابن مالك

ومعه

شرح الشواهد للعيني

تحقيق

طاهر عبد الرؤوف سعد

الجزء الثالث

المكتبة التوفيقية

للمعلم الهادي الأخضر - مدينتنا الحسين

بسم الله الرحمن الرحيم

[الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةٌ بِاسْمِ الْفَاعِلِ]

(صفةٌ استُخِصِنَ جَرُّ فَاعِلٍ * مَقَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ) أى تتميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها بإضافتها إليه ، فإن اسم الفاعل لا يحسن فيه ذلك لأنه إن كان لازما وقصد ثبوت معناه صار منها وانطلق عليه اسمها ، وإن كان متعديا فقد سبق أن الجمهور على منع ذلك فيه فلا استحسان .

[الصفة المشبهة باسم الفاعل]

أى المتعدى لواحد كما يعلم مما يأتى . (قوله صفة استحسِن إلخ) تعريف بالخاصة فهو رسم^(١) . وأورد عليه صور امتناع الجر الآتية فى قوله : ولا تجر بها إلخ وصور ضعفه فإن الصفة المشبهة فى جميع هذه الصور لا يستحسن جر الفاعل بها . وأجيب بأن المراد استحسان الجر بوعيا وإن لم يكن بشخصها . وأجيب أيضا عن الثانى بأن المراد بالاستحسان خلاف الاستباح ولا استباح فى الضعيف^(٢) وإن قول بالحسن بناء على أن المراد بالحسن خلاف التقيح والضعيف وأما قسم التقيح فلا جر فيه ولو سلم فقد علم جوابه اهـ سم . وقوله : ولو سلم أى أن من التقيح ما هو جر قى التوضيح أن كاتب الأب بالجر قبيح وهو مبنى على جواز الإضافة فى المثال كما يأتى . (قوله معنى) أى فى المعنى أو من جهة المعنى لا اللفظ كما يأتى فى الشرح . (قوله المشبهة اسم الفاعل) ينصب اسم على المفعولية وجره بالإضافة^(٣) . (قوله عن اسم الفاعل) اعترض بأن المقصود بالتعريف تتميز الصفة للمشبهة عما عدلها من اسم الفاعل وغيره كما هو شأن سائر التعاريف^(٤) . وأجيب بأن تخصيصه بالذكر لشدة اشتباهها به لاشتراكهما فى كثير من الصيغ والأحوال . (قوله وقصد ثبوت معناه) فإن لم يقصد باللازم الثبوت بل الحدوث فليس صفة مشبهة . سم . (قوله صار منها) قال سم : ظاهره أنه حيثما يستحسن جر فاعله ويرد عليه أن صاحب التوضيح صرح بقبح الإضافة فى قولك زيد كاتب الأب والمخلص من ذلك أن يراد بالاستحسان مطلق الجواز والصحة اهـ . وعندى فى الإيراد والجواب نظر بل كلاما سهو عما فرض الشارح الكلام فيه وهو اسم فاعل اللازم لأن كتب متعد وبفرض عدم هذا الفرض فما تقدم من أن المراد استحسان الجر بوعيا يخلص من ذلك أيضا فتنبه . (قوله وإن كان متعديا) أى لواحد لما سبق من أن المتعدى لأكثر تمتع إضافته إلى الفاعل إجماعا . (قوله أن الجمهور على منع ذلك فيه) أى وإن قصد ثبوته ومن القليل من أجاز بشرط قصد الثبوت وأمن اللبس بالإضافة إلى المفعول كالمصنف ومنهم من أجاز بشرط قصد الثبوت وحذف للمفعول اقتصارا

(١) فيكتبه حظه .

(٢) انظر أنواع التعريف فى كتب اللطائف المتضمنة .

(٣) يعنى أن يكون التعريف جاسا مقصدا .

(٤) الإضافة إلى المشبهة .

(تنبيهان): الأول : إنما قيد الفاعل بالمعنى لأنه لا تضاف الصفة إليه إلا بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلا إلا من جهة المعنى . **الثاني :** وجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل أنها تدل على حدث ومن قام به وأنها تؤنث ، وتثنى وتجمع ولذلك حملت عليه في العمل ، وعاب الشارح التعريف المذكور بأن استحسان الإضافة إلى الفاعل لا يصلح لتعريفها وتمييزها عما عداها ، لأن العلم به موقوف على العلم بكونها صفة

وعلى الجواز فهو أيضا من الصفة المشبهة على ما ذكره شيخنا والبعض وفيه أنه لا يلزم من التجويز الاستحسان وحيث لا يدخل في تعريف الصفة إلا إذا قالوا بالاستحسان . اللهم إلا أن يراد بالاستحسان مطلق الجواز أو الاستحسان في الجملة واسم الفاعل يستحسن جر فاعله به في الجملة أى في بعض الصور وذلك إذا كان لازما . **(قوله لأنه لا تضاف إلخ)** قضية هذا الترجيح أن التقييد لبيان الواقع . سم . **(قوله تدل على حدث)** أى معنى متعلق بالغير . **(قوله وأنها تؤنث)** أى بالناء أى غالبا . **(قوله وتجمع أى جمع سلامة للمذكر أى غالبا وإنا قلنا ذلك لأنه لا يقال في نحو أبيض أبيضه ولا أبيضون ولا في نحو غضبان غضبانون كما يقال ضاربة وضاربون مع عمل أنفع فعلا وفعلان فعل عمل سائر الصفات المشبهة . (قوله وعاب الشارح التعريف إلخ)** يعنى أنه عابه بلزوم الدور وتقريره أن العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان إضافتها إلى الفاعل واستحسان إضافتها إلى الفاعل متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور ودفعه الشارح بما حاصله منع توقف الاستحسان على العلم بل إنما يتوقف على النظر في معناها الثابت لفاعله بحيث لو حوّل إسنادها عنه إلى ضمير الموصوف لا يكون فيه لبس ولا قبح فتحسن حيث الإضافة . **(قوله ما صيغ لغير تفضيل إلخ)** قال يسّ نقلا عن ابن هشام : فيه نظر لاقضاه أن نحو زيد حسن صفة مشبهة رفعها معمولها نحو زيد حسن وجهه وهذا يقتضى تسميتها صفة مشبهة في هذه الحالة . **(قوله من فعل لازم)** أى من مصدره والتقييد بالزوم مبنى على مذهب الجمهور من منع إجراء اسم فاعل المتعدى لواحد عند قصد ثبوته مجرى حسن الوجه كما مر . **(قوله دون إفادة معنى الحدث)** أفاد شيخنا السيد عن التسهيل وشرحه للدماينى أنه إذا قصد حدوث الصفة المشبهة في الماضي أو الاستقبال حوّلت إلى فاعل ، فنقول في عفيف وشريف وحسن : عاف وشارف وحاسن أمس أو غدا هـ والظاهر أن الأمر كذلك إذا قصد حدوثها في الحال كما يدل عليه إطلاق قول المصريح ما نصه : إذا أردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن ، وإذا أردت حدوثه قلت حاسن ولا تقول حسن . قاله الشاطبي وغيره هـ ثم راجعت الدماينى فرأيت صرح بما استظهرته . **(قوله أو إن قوله إلخ)** بكسر إن لأنه معطوف على مقول القول

مشبهة ، وعرفها بقوله ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث ، وقد يقال إن العلم باستحسان الإضافة موقوف على المعنى لا على العلم بكونها صفة مشبهة فلا دور^(١) ، أو إن قوله المشبهة اسم الفاعل مبتدأ . وقوله صفة استحسنت إلى آخره خبر . وقوله (وَصَوَّغَهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ) إلى آخره عطف عليه تمام التعريف ، أى ومما تتميز به الصفة المشبهة أيضا عن اسم الفاعل أنها لا تصاغ قياسا إلا من فعل لازم كظاهر من طهر وجميل من جمل وحسن من حسن . وأما رحيم وعليم^(٢) ونحوهما فمقصود على السماع بخلافه فإنه يصاغ من اللازم كقائم . ومن المتعدى كضارب . وأنها لا تكون إلا للمعنى الحاضر الدائم دون الماضى المنقطع والمستقبل بخلافه كما عرفت ، وأنها لا تلزم الجرى على المضارع بخلافه ، بل قد تكون جارية عليه (كَطَّاهِرٍ

واعترض بأن الإعراب على الأول كذلك فلا يخلص بمجرد الإشكال وأجاب البعض بأن مراده أن كلام الناظم من حيز الإخبار والحكم لا التعريف قال : ولا ينافيه قوله بعد ذلك عطف عليه تمام التعريف لأنه بالنسبة إلى الأول لا الثانى . (قوله وقوله وصوغها إلخ) للتبادر من عبارته أن هذا من تمة الجواب الثانى والظاهر أنه لا يتوقف عليه وأن العطف أول فقط وأن الاستئناف جائز . (قوله من لازم) أى من مصدر فعل لازم أصالة أو عروضا كما في رحمن ورحيم وعليم فإنها لازمة بالتنزيل أو النقل إلى فعل بالضم . أفاده سم . فقول الشارح : وأما رحيم وعليم ونحوهما فمقصود على السماع لا يتم إلا إذا أريد اللزوم أصالة فقط . (قوله بخلافه) أى اسم الفاعل . (قوله الدائم) فيه إشارة إلى أن المراد بالحاضر في عبارة المصنف الدائم لا الحال فقط لأن الصفة المشبهة للدوام فلا يعترض على المصنف بأنه ترك قيد الدوام أو يقال هو مأخوذ من قوله كطاهر القلب يجعله قيدا لقوله لحاضر . والمراد بالدوام الثبوت في الأزمنة الثلاثة^(٣) . قال بنّ نقلا عن غيره : ودلالة الصفة المشبهة على الدوام عقلية لا وضعية لأنها لما لم تدل على التجدد ثبت لها الدوام بمقتضى العقل إذ الأصل في كل ثابت دوامه ا هـ ويوافقه قول الدمامنى نقلا عن الرضى^(٤) : كما أن الصفة المشبهة ليست موضوعة للحلوث ليست موضوعة للثبوت في جميع الأزمنة فليس معنى حسن في الوضع إلا ذو حسن سواء كان في بعض الأزمنة أو جميعها ولا دليل في اللفظ على أحد القيدتين لكن لما أطلق ذلك ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض كان اللفظ ظاهرا في الانصاف بالحسن في جميع الأزمنة إلا أن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها نحو : كان زيد حسنا فصح أو سيصير حسنا أو هو الآن فقط حسن^(٥) فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا ا هـ ومنه يؤخذ حمل قول الشارح وأنها لا تكون إلا للمعنى إلخ على حالة الإطلاق هذا . وعبارة الشارح في شرح قول الناظم وعمل اسم فاعل المعنى إلخ تقتضى أنها وضعية فتدبر . (قوله بخلافه) أى اسم الفاعل فإنه يكون للماضى المنقطع وللحال والمستقبل كهذا ضارب أمس أو

(١) فلا يتوقف تعريف كل منهما على تعريف الآخر .

(٢) لأن الجمال متعدي .

(٣) الماضية والحاضرة والمستقبل .

(٤) يراجع هنا شرح الكافية لابن الحاجب .

(٥) فالرولة هنا اللفظية .

الْقَلْبِي) وضامر البطن ، ومستقيم الحال ، ومعتدل القامة . وقد لا تكون وهو الغالب في المبنية من الثلاث كحسن الوجه و(**جَبِيل الظَّاهِر**) وسبط العظام وأسود الشعر (**وَعَمَلُ** **أَسْمٍ فَاعِلٍ الْمُعْدَى**) لواحد (لها) أى ثابت لها (**عَلَى الْخَدِّ الْأَيْدَى قَدْ حُدَا**) له في بابه من وجوب الاعتماد على ما ذكر .

(تنبيهه): ليس كونها بمعنى الحال شرطاً في عملها لأن ذلك من ضرورة وضعها لكونها وضعت للدلالة على الثبوت والثبوت من ضرورته الحال . فعبارة هنا أجود من

الآن أو غدا وقوله كما عرفت أى في باب إعمال اسم الفاعل عند قول المصنف إن كان عن مضيه بمزول . **(قوله وهو الغالب)** ، وأما قول بعضهم لا تكون إلا غير جارية فمبنى على أن المراد بالجرىان إتادة التجدد والحدوث كذا في شرح الجامع ، لكن الذى في الجمع^(١) أن الزخشرى وابن الحاجب منعاً موازنهما المضارع وأن نحو ضامر الكشح ومطمئن القلب ومعتدل القامة أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعملت معاملة الصفة المشبهة لأنها صفات مشبهة . **(قوله في المبنية من الثلاث)** خرج المبنية من غيره فإنها لازمة الجرى على المضارع كما في التسهيل . **(قوله كحسن الوجه إلخ)** راجع لقوله وقد لا تكون فهو تمثيل لغیر الجارية على المضارع أو لقوله في المبنية من الثلاث فهو تمثيل لها . **(قوله وأسود الشعر)** التمثيل به غير صحيح لأن فعله سَوْدَ يسود كعلم يعلم فأسود جار على المضارع وأما اسودَّ الحامسى فالوصف منه مسود لا أسود حتى يصح تصحيح البعض التمثيل بأنه تمثيل لغیر الجارية على مضارعها أى وإن كانت مبنية من غير الثلاث مع أنه يرده ما مر قريباً عن التسهيل ونقله هو أيضاً وأقره فلا تكن من الغافلين . **(قوله وعمل اسم فاعل المعدى لها إلخ)** قال ابن هشام : المراد بالعمل عمل النصب على طريقة المفعول به وأما عمل الرفع أو عمل نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحد كما أن اسم الفاعل هكذا . قال في النهاية : الصفة المشبهة تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له والمفعول معه والمشبّه بالمفعول به . وذكر في موضع آخر أنها لا تعمل في المفعول المطلق اهـ . والمتجه الأول . **(قوله ثابت لها)** أى صورة فلا يرد أن منصوب اسم الفاعل مفعول به حقيقة ومنصوب الصفة المشبهة شبهة بالمفعول به . **(قوله على الحد)** أى كائناً على الحد فهو حال من ضمير عمل المتقل إلى الظرف بعد حذف الاستقرار . سم . **(قوله من وجوب الاعتماد على ما ذكر)** ولو قرنت بأل بناء على الأصح من أنها مع الصفة المشبهة حرف تعريف وترك اشتراط الحال أو الاستقبال لأنه لا يتجه فيها مع كونها للدوام المتضمن للحال والاستقبال وبقي من الشروط ألا تصغر فلو صغرت لم تعمل . ذكره شيخنا وألا توصف . **(قوله لأن ذلك من ضرورة وضعها)** أى فهو لا يقارقتها وإنما يعد شرطاً ما قد يفارق .

(قوله أجود إلخ) أى لأن قوله على الحد الذى قد حدا يمكن تأويله بأن يراد في الجملة

(١) يقصد مع الروائع المواضع شرح جمع الجوامع .

قوله في الكافية : والاعتقاد واقتضاء الحال شرطان في تصحيح ذا الأعمال اهـ (وسمى ما **تَعْمَلُ فِيهِ مُتَقَبِّبٌ**) بخلاف اسم الفاعل أيضا ومن ثم صح النصب في نحو زيدنا أنا ضاربه وامتنع في نحو وجه الأب زيد حسنه (وَكَوْلُهُ ذَا سَبِيَّةٍ وَجِبَتْ) أى ويجب في معمولها أن

بخلاف عبارته في الكافية . (قوله وسمى ما **تَعْمَلُ فِيهِ**) أى بحق الشبه باسم الفاعل وهو المنسوب على طريقة المفعول به لأنه الذى تفارق فيه الصفة اسم الفاعل أما للرفع والجر فلا يتقدمان فيها لأن للرفع فاعل والجر مضاف إليه والفاعل والمضاف إليه لا يتقدمان . قاله يس . (قوله بخلاف اسم الفاعل) أى فإنه يتقدم منصوبه ، قال في الارتشاف : إلا إذا كان بال أو مجرورا بإضافة أو حرف جر غير زائد نحو : هنا غلام قاتل زيدا ومررت بضارب زيدا ، فإن جر بحرف جر زائد نحو ليس زيد بضارب عمرا جاز التقديم فتقول ليس زيد عمرا بضارب ومنع ذلك البرد . قاله يس . (قوله ومن ثم إلخ) مراده كما تتلدى به عبارته بيان شيء يترتب على تخالف الصفة واسم الفاعل فيما ذكر أى ومن أجل هذا التخالف صح النصب في نحو : زيدنا أنا ضاربه لمصلحة عمل ضارب المذكور في زيدنا لو تفرغ من الضمير لجواز تقدم منصوب اسم الفاعل عليه وإذا صح عمله في زيدنا لو تفرغ له صح أن يفسر عامله المحلوف لقاعدة أن ما يعمل يفسر العامل وامتنع في نحو وجه الأب زيد حسنه لعدم صحة عمل حسن في وجه لو تفرغ من الضمير لعدم جواز تقدم منصوب الصفة عليها وإذا ما يصح عمله في وجه لو تفرغ له لم يصح أن يفسر عامله المحلوف لقاعدة أن ما لا يعمل لا يفسر عاملا وليس مراد الشارح بيان تقدم منصوب اسم الفاعل دون الصفة كما توهمه البعض فقال : كان الأولى حذف الضمير المتصرف بالوصف ليكون أصرح في الدلالة .

(قوله وكوله ذا سببية وجب) أى وكون ما **تَعْمَلُ فِيهِ** بحق الشبه باسم الفاعل فلا يرد أحسن الزيدان وما فيصح العمران لأن عملهما في هذين بما فيها من معنى الفعل وبقي مما يتخالفان فيه أنه يعمل محنوبا ، ولهذا أجازوا أننا ضارب زيد وعمر يخفض زيد ونصب عمرو بإضمار فعل أو وصف متون . وأما العطف على عمل المحقوض فممتنع عند من اشترط وجود المحرز ومنعوا مروت برجل حسن الوجه والفعل يخفض الوجه ونصب الفعل وأنه لا فيصح إضافته إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو مروت برجل قاتل أبيه ويقبح مروت برجل حسن وجهه وأنه يفضل منه مرفوعة ومنصوبه كزيد ضارب في الدار أبوه عمرا ، ويمتنع عند الجمهور زيد حسن في الحرب وفعت أو نصبت ، وأنه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع ولا يتبع معمولها بصفة لأن معمولها لما كان سببا مرتبطا بمقدم أشبهه الضمير وهو لا ينعى فكذا ما أشبهه قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة . ورد عليهم بما في الحديث في صفة اللججال **«أحور عينه اليمنى»** ^(١) . وأجيب بأن اليمنى خير محلوف أو مفعول محلوف وأنه يجوز اتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط وجود المحرز . ويحتمل أن يكون منه **«وجاعل الليل سكنا والشمس»** [الأنعام : ٩٦] ، ولا يجوز هو حسن الوجه والبدن بجر الوجه ونصب البدن خلافا للقاء وأنه إذا جلى هو ومعموله بال فنصب للمعمول أكثر

(١) وراجع لى الحديث وتقرئ به في كتابنا علامات الساعة .

يكون سببها : أى متصلا بضمير الموصوف لفظا نحو حسن وجهه ، أو معنى نحو حسن الوجه أى منه . وقيل أل خلف عن المضاف إليه . ولا يجب ذلك فى معمول اسم الفاعل كما عرفت .

(تنبيهات): الأول : قول الشارح إن جواز نحو زيد بك فرج مبطل لعموم قوله إن المعمول لا يكون إلا سببيا مؤخرا مردود لأن المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه ، وعملها فى الظرف ونحو إنما هو لما فيها من معنى الفعل . الثانى : ذكر فى التسهيل أن معمول الصفة المشبهة يكون ضميرا بارزا متصلا كقوله :

[٧٣٦] حَسَنَ الْوَجْهِ طَلْقَهُ أَنتَ فِى السَّنَةِ سَمِىَ الْخَرْبِ كَالْبَعِثِ مَكْفُوهٍ

نحو جاء الضارب الرجل . وإذا حليت الصفة ومعمولها بأل فجر المعمول أكثر نحو جاء الحسن الوجه . كذا فى المغنى والدمامنى عليه . (قوله فى معمولها) أى المنصوب كما عرفت فوجه الوجه فى مثالى الشارح منصوبان . (قوله أى متصلا) أى هو أو مكمله كالصلة والوصف ليكون شاملا لأنواع السبب الآتية وإن لم يشمل المعمول الذى هو ضمير بارز متصل كما بأتى عن التسهيل . (قوله ولا يجب ذلك فى معمول اسم الفاعل) نحو زيد ضارب عمرا . (قوله ما عملها فيه بحق الشبه) أى وهو المنصوب على طريق المفعول به كما تقدم لا المرفوع ولا المنصوب على وجه آخر . (قوله ونحوه) أى من الفضلات التى ينصبها الفاعل والمضمر كالحال والتمييز تصريح . (قوله من معنى الفعل) هو الحدث . (قوله ضمير بارزا متصلا) أى ليس منفصلا مستقلا بنفسه أعظم من أن يتصل بالصفة نحو زيد حسن الوجه جميلة أو ينفصل عنها بضمير آخر نحو قرئ خبر الناس ذرية وكرامهموها . فإن قلت كما أن معمول الصفة يكون ضميرا مستترا نحو زيد حسن فما الوجه الداعى إلى تخصيص الضمير البارز . قلت وجهه أن المقصود ذكر ما تعمل فيه الصفة من حيث هى صفة مشبهة وعملها فى المستكن من حيث هى صفة لا بقيد كونها مشبهة . ١ هـ دمامنى . (قوله طلقه) هذا هو عمل الشاهد لأنه أعمل طلق فى الماء . وأما أنت فمبتدأ مؤخر وحسن الوجه طلقه خبران مقدمان أما جعل البعض أنت فاعل الوصف فلا يتمشى على الصحيح من اشتراط اعتناء المبتدأ المكثف بمرفوعه عن الخبر على نفى أو استفهام . وأما جعل العينى الشاهد فى عمل طلق فى أنت فرد بأن المعمول الواجب كونه سببيا ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل وهو المنصوب على طريق المفعول به كما مر وأنت ليس كذلك بخلاف الماء لأن ما أضيف إليه الصفة أمهله بعد تحويل إسنادها عنه النصب كما مر فى إعمال اسم الفاعل وبأن أنت منفصل لا متصل وطلق الوجه ضد عيوس . والسلم بالكسر وفتح الصلح . والكاخ من الكلوح وهو التكشر فى عيوس . والمكفهر من اكفهر الرجل إذا عيس فهو تأكيد . وقوله فى السلم حال من أنت لو من الضمير المستتر فى الوصف .

[٧٣٦] هو من الخفيف : أى طلق الوجه غير عيوس . وفيه الشاهد حيث عمل حسن الوجه . وهو صفة مشبهة . فى الضمير البارز وهو أنت مع أنه غير سببى وهو المنطوق بضمير صلح الصفة لفظا ومعنى ، وأجيب بأن المراد بالسببى ألا يكون أجنبيا فأنها لا تعمل فيه . وأما عملها فى الموصوف فلا إشكال فيه . والسلم بالكسر الصلح . والكاخ من الكلوح وهو التكشر فى عيوس . والمكفهر الرجل إذا عيس .

فعلهم أن مراده بالسببي ما عدا الأجنبي فإنها لا تعمل فيه . الثالث : يتنوع السببي إلى اثني عشر نوعا فيكون موصولا كقوله :

[٧٣٧] أَسِيلَاتُ أَبْدَانٍ دِقَاقٍ مُحْصُورُهَا وَثِيْرَاتٌ مَا أَتَفَّتْ عَلَيْهِ الْمَآزِرُ

وموصوفا بشبهه كقوله :

[٧٣٨] أَرْزُرُ أَمْرًا جَمًّا نَوَالٍ أَعْدُهُ لِمَنْ أُمُّهُ مُسْتَكْفِيًا أَرْمَةً الدُّهْرِ

والشاهد في جما نوال . ومضافا إلى أحدهما كقوله :

[٧٣٩] مُعْجَنُهَا قَبْلَ الْأَخْيَارِ مَنَزَلَةٌ وَالطَّبِيبُ كُلُّ مَا أَتَاكَ بِهِ الْأَرْزُ

(قوله يتنوع السببي) يظهر ل أنهما من الشواهد الآتية أن مراده بالسببي المنصوب السابق حقيقة أو حكما بأن كان مرفوعا صالحا للنصب تشبيها بالفعل به كما في الشاهد الثاني أو مجرورا صالحا لذلك كما في الأول والثالث فاعرفه . (قوله أسيلات أبدان) أى طويلات أبدان والوثيرات جمع وثيرة بفتح الواو وكسر المثناة وهى السمينة كما في القاموس أى سمينات الأرداف والأعجاز فهو المراد بما اتفت عليه المآزر وقول العيني أى وطيات الأرداف والأعجاز لا يناسب المقام . وإنما كان ما اتفت إله سببيا لأن الأصل المآزر منهن أو مآزرهن بالضمير العائد إلى الموصوف وعائد الموصوف بالضمير المجرور بعل . وبحث في الاستشهاد بالبيت بأنه يتحمل أن تكون ما موصوفة بمعنى شيء فيكون من النوع الثالث .

(قوله يشبهه) أى الموصول في كون صفته جملة كصلة الموصول . (قوله جما) أى كثيرا ونوال أى عطاء فاعله وجملة أعدده صفة نوال والضمير البارز فيها لنوال ، والمستتر لأمر أو لم يبرز لأمن ليس . وأمه بمعنى قصده ومستكفيا حال من فاعل أم . والأزمة بفتح الهيمزة وسكون الزاى الشدة وما في العيني مما يخالف ما قلنا غير ظاهر . (قوله لمعجنتها) أى الناقة من عجت البعير أعوجه عوجا ومعاجبا أى عطف رأسه بالزمام . قبل الأخيار أى جهتهم . منزلة تمييز . الثالث بغوية بعد اللام ثم مختلفة أى اختلطت والتفت . وأزر بضمزتين جمع الإزار . وهذا كناية عن عفتين وضمير الموصوف محذوف أى الأزر لمن أو آل خلف عنه نظير ما تقدم . وقد يبحث في

[٧٣٧] قاله عمر بن أبى ربيعة . وصدوره : * أسيلات أبدان دقاق محصورها *

من الطويل . وأسيلات جمع أسيلة وهى الطويلة . والشاهد في وثيرات ما اتفت فإن وثيرات صفة مشبهة أخيفت إلى الموصول . وهو جمع وثيرة بفتح الواو وكسر التاء المثناة . أرداد وطيات الأرداف والأعجاز . وارتقاعه على أنه غير بعد خبر . وأسيلات غير مبتدأ محذوف أى من .

[٧٣٨] هو من الطويل . الشاهد في جمائوال حيث رفع جمائوال مع أنه غير متلبس بضمير صاحب الصفة لفظا ولبنى . التقدير جما نواله أى عظيمها عطاؤه . وأعدده من الإعداد جملة في عل الرفع صفة لنوال كلها قالوا . والأصوب أن يكون صفة لامرأ والضمير المنصوب يرجع إليه . قوله لمن أمه أى قصده ومستكفيا مفعول ثان لأعدده . واللام لمن يتلحق به . وأزمة الدهر منصوب بمستكفيا : أى شدته .

[٧٣٩] قاله الفرزدق من قصيدة من البسيط . الفاء للمطف . وعجتها أى الناقة من عجت البعير أعوجه عوجا ومعاجبا إذا عطف رأسه بالزمام . وقبل الأخيار أى غوهم . ومنزلة تميز . والشاهد في والطبيب كل ما التفت ، فإن الطبيب صفة مشبهة مضافا إلى كل الذى هو مضاف إلى موصول . والفتيات الاختلاط والافتات ، والأزر جمع إزار . وهذا كناية عن توصيفهم بالصفة لأهم يكونون بالشيء عما يحويه ويشتمل عليه .

ونحو رأيت رجلا دقيقا ستان ربح بطعن به . ومقرونا بأل نحو حسن الوجه ، ومجردا نحو حسن وجه ، ومضافا إلى أحدهما نحو حسن وجه الأب ، وحسن وجه أب ، ومضافا إلى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه ، ومضافا إلى مضاف إلى ضميره نحو حسن وجهه . ومضافا إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو مررت بامرأة حسن وجهه جاريتها جميلة أنفه . ذكره في التسهيل . ومضافا إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها . ذكره في شرح التسهيل . وجعل منه قوله : [٧٤٠] سَتَيْتُ الْفَتَاةَ الْبَيْضَةَ الْخَضِرَاءَ سَلْمُطِيْفَةً كَشَحَهُ وَمَا خَلَّتْ أَنْ أَسْتَبِي (قَارَفَعُ بِهَا) أَى بِالصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ (وَالْأَصْبَ وَخَرُ مَعَ أَلْ وَذُو أَلْ مَصْنُوعَاتُ أَلْ

الشاهد باحتيال أن ما نكرة موصوفة لا موصولة . (قوله إلى ضمير مضاف) بإضافة ضمير إلى مضاف أى ضمير عائد إلى مضاف إلخ . (قوله جميلة أنفه) بجر جميلة صفة ثانية لامرأة ورفع أنفه فاعلا لجميلة ونصبه على التشبيه بالمفعول به وجره بإضافة جميلة إليه وضمير الموصوف مذكور ضمنا لأن المعنى جميلة أنف وجه جاريتها فلم ما في كلام البعض وغيره . (قوله ومضافا إلى ضمير معمول صفة أخرى) فيه أن المثال الذى قبله كذلك فهلا اكتفى به إلا أن يخص هذا بكون معمول الصفة الأخرى غير مضاف . (قوله البضة) بفتح الموحدة وتشديد الضاد للمعجمة وثيقة الجلد مثله والمتجرد بكسر الراء البتلن إذا تجرد عن ثيابه وقول العيني بفتح الراء غير ظاهر وضمير كشحه للمتجرد والكشح ما بين الخاصرة والضلع الخلف . (قوله قارفع بها) أعلم أن الصفة المشبهة الرافعة سببى النعوت إن صبحت للمذكر والمؤنث لفظا ومعنى بالأ يكون وزنها أو معناها مختصا بأحدهما جاز تبعيتها لخلها في التذكير والتأنيث نحو مررت برجل حسن وجهه وبامرأة حسنة عينا ولما يخالفها فيهما نحو مررت برجل حسنة عينه وبامرأة حسن وجهها لانقضاء القبح اللفظي والمعنى وإلا بأن اختصت بأحدهما لفظا ومعنى كأكرم ورتقاء^(١) ، أو لفظا فقط كآلى أى كبير الآلية ، وعجزاء أى كبيرة العجيزة ، أو معنى فقط كخصى وحائض لم تتبع إلا بما يماثلها على الصحيح ، فلا تقول مررت بامرأة أكرم ابنها ولا برجل رتقاء بنته ، وقس لوجود القبح في اللفظ والمعنى أو في أحدهما . وأجاز الأخفش تبعيتها في الأقسام الثلاثة لما يخالفها أيضا . هذا ملخص ما في التسهيل وشرحه للدماميني . (قوله والصب وجرى) أى بها فحذف معمولها لدلالة الأول . وإنما جاز في التصب والجر إسناد الصفة المشبهة إلى ضمير صاحبها مع كونها مسندة إلى المعنى إلى سببها لكون تلك الصفة في اللفظ جارية على صاحبها خيرا له أو حالا أو نعتا وفى المعنى ذالة على صفة له في ذاته سواء كانت هى الصفة للذكورة كما في زيد حسن الوجه فإنه متصف بالحسن وحسن وجهه أو كانت غيرها نحو زيد أبيض اللحية أى

[٧٤٠] هو من الطويل . البضة بفتح الموحدة وتشديد الضاد للمعجمة أى رقيق الجلد مثله . والشاهد في البضة المتجرد اللطيفة كشحه ، فإن الكشح هو ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلف مضاف إلى ضمير المتجرد المضاف إليه البضة . ونظيره مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها ، فإن المعمول مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى . وهذا تركب نادر . يقال فلان حسن المتجرد بفتح والجر والمجردة ، فتوكل حسن العرية والمبرى وما يمينى واحد . قوله وما خلت أى ما ظلت . وإن أسى مفعول من السى وهو الأسر . (١) الأكرم : ضخم الكعرة والريق من عيوب المرأة .

وَمَا أَتَصَلَّ بِهَا) أى بالصفة المشبهة (مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا وَلَا * تَجُزُّزُ بِهَا مَعَ أَلِ سَمَاءٍ) أى اسم (مِنْ أَلِ عَمَلَا . وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا وَمَا * لَمْ يَخُلْ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسَمَاءُ) أى لمعمول هذه الصفة ثلاث حالات : الرفع على الفاعلية . قال الفارسي : أو على الإبدال من ضمير

شيخ ، وكثير الإخوان أى متقو بهم ، فيحسن حيثئذ أن تجعل صفة سببية كصفة نفسه فيستر ضميره في صفة سببيه نحو زيد حسن وجها كما يستتر في صفة نفسه نحو زيد حسن فيخرج السببي عن ظاهر الفاعلية إلى النصب أو الجر لأن الصفة ولا ترفع فاعلين ولم يترك مرفوعا على أن يكون بدلا من الضمير فلا يتبس بالفاعل فإن لم تجر في اللفظ على صاحب السبب نحو زيد وجهه حسن أو جرت عليه لكنها لم تدل على صفة في ذاته نحو زيد أحر نوره لم يجز استتار ضمير ذى السبب فيها ، فلا يقال زيد أسود فرس غلام الأخ ، وزيد أحر النور لأنه لا معنى لذلك إلا أنه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور ولم تدل صفة سببية على صفة في ذاته فكيف يضر في صفة سببية صفة نفسه . فإن قيل أليس الصفة في نحو زيد أحر نوره تدل على صفة في ذاته وهى كونه صاحب نور قلنا كونه صاحبه مفهوم من كون النور سببيا لزيد لا من صفة السبب قاله الرضى وصرح بمثله فيما أجرى أجرى الصفة المشبهة من اسمي الفاعل والمفعول اللازمين ومنه أخذ السعد قوله في حاشية الكشف عند قوله تعالى : ﴿ بَدِيعَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ أن الصفة المشبهة لا تضاف لمرفوعها إلا عند صحة عملها لضمير صاحبها .

(قوله مع أَلِ) حال من الضمير المجرور ، ومصحوب تنازعه الثلاثة فاعمل الأخير وأضر فيما قبله وحذف الضمير لكونه فضلا ، وهو إشارة إلى أحد السببي الاثني عشر المتقدمة ودخل تحت قوله وما اتصل بها مضافا ثمانية وهى : ما عدا هذا وما عدا الموصول والموصوف والجرد سواهما كحسن وجه والحسن وجه فإن هذه الثلاثة دخلت تحت قوله أو مجردا أى من أَلِ والإضافة . (قوله ولا تجوز بها إلخ) استثناء لصور الامتناع . (قوله سَمَاءُ) بتثنية السين وهو منصوب بفتحة مقدرة على أنه كفتى وظاهرة على أنه كيد . (قوله ومن إضافة لتاليتها) أى لتالى أَلِ ولو بواسطة الإضافة لضميره فيشمل الإضافة لضمير تاليتها كما في سم . (قوله وما لم يخل) أى من أَلِ والإضافة لتاليتها فهو بالجواز أى جواز الجر وسما أى علم وذلك ثلاث صور تضم إلى صور الرفع والنصب مع تعريف الصفة بأل أو تنكيرها وصور الجر مع تنكير الصفة فيحصل ثلاث وستون صورة مفهومة من مقوله فارفع بها إلى قوله ومن إضافة لتاليتها . وأما قوله وما لم يخل إلخ فتأكيد لما قبله لعلمه منه .

(قوله الرفع على الفاعلية) قد يتعين كما مررت بامرأة حسن الوجه لأن الصفة لو عملت الضمير لوجب تأنيث الوصف بالتاء ، وقد يتعين عدمه كما في مررت بامرأة حسنة الوجه لأن الوجه لو كان فاعلا لوجب تذكير الوصف وقد يجوز الأمران كما في نحو مررت ببرجل حسن الوجه .

مستتر في الصفة والنصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة ، وعلى التمييز إن كان نكرة وانخفض بالإضافة . والصفة مع كل من الثلاثة إما نكرة أو معرفة ، وهذه الستة في أحوال السببي المذكورة في التنبيه الثالث . فذلك اثنان وسبعون صورة ، المستمتع منها : ما لزم منه إضافة ما فيه أل إلى الخالي منها ، ومن الإضافة لتاليها أو لضمير تاليها كما صرح بهذا في التسهيل . وذلك تسع صور وهي : الحسن وجه ، الحسن وجه أب ، الحسن

(قوله أو على الإبدال من ضمير الصفة)^(١) أى إبدال بعض من كل يعنى حيث أمكن الإبدال لا مطلقا فلا يرد عليه ما حكى من قولهم مررت بامرأة حسن الوجه ومررت بامرأة قويم الأنف لوجود المانع من الإبدال فيما ذكر وهو عدم تأنيث الوصف مع وجوبه عند تحمل الوصف بالضمير . فإن قيل على القول بأن العامل في البذل مقدر يلزم عمل الصفة المشبهة محذوفة وهو ممنوع . أجب بأنه قد يفتقر في التابع ما لا يفتقر في المتبوع . قاله سم . (قوله على التشبيه بالمفعول به) أى بمفعول اسم الفاعل لشبه الصفة به فيما تقدم وخصوصا التشبيه بالمفعول به دون غيره من المفاعيل لأنه الذى يشبهه بالفاعل بخلاف بقية المفاعيل . وكما يسمى هذا مشبها بالمفعول به يسمى المنصوب على التوسع بخلاف الجار مشبها بالمفعول به . أفاده شارح الجامع . (قوله وعلى التمييز) كان الأول وعليه أو على التمييز إن كان نكرة لجواز الوجهين فيه حيث . (قوله بالإضافة) أى بسببها لما مر . (قوله أو معرفة) أى لاقتها بال . (قوله في أحوال السببي المذكورة) أى الاثنى عشر . (قوله فذلك اثنان وسبعون صورة) صوابه اثنان لما سيأتى في العدد^(٢) ، ويضم إليها ثلاث صور سيذكرها الشارح قبيل الخاتمة : الأولى أن يكون معمول الصفة ضميرا مجرورا بأشتره الصفة المجردة من أل كمررت برجل حسن الوجه جميله . الثانية أن تفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من أل نحو قرئش نجباء الناس ذرية وكرامهموها . الثالثة أن تتصل به ولكن تكون الصفة بأل نحو زيد الحسن الوجه الجميله فصارت الصور خمسا وسبعين . والصفة إما مفردة أو مثناة أو مجموعة جمع سلامة أو تكسير مذكرة أو مؤنثة ، فإذا ضربت الثانی في خمس وسبعين صارت ستائة . والصفة أيضا إما مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة فإذا ضربت الثلاث في ستائة صارت ألفا وثمانائة . ومعمول الصفة إما مفرد أو مثنى أو مجموع جمع سلامة أو تكسير مذكر أو مؤنث ، فإذا ضربت الثانی في الألف وثمانائة صارت أربعة عشر ألفا وأربعمائة ، تسقط منها مائة وأربعة وأربعون من صور المعمول بالضمير ، لأنه وإن انقسم إلى ضمير أفراد وتنشئة وجمع لا يكون مجموعا جمع سلامة ولا جمع تكسير ، فالباقى أربعة عشر ألفا ومائتان وستة وخمسون بعضها جائز وبعضها ممنوع ، فيخرج منها المستمتع على ما تقدم . أفاده في التصريح .

(قوله ما لزم منه إلخ) سيأتى قبيل الخاتمة أن عمل الامتناع في الصفة المفردة ، أما المثناة والمجموعة على حد المثنى فيجوز إضافتها مع تعريفها بأل إلى الخال وتقدم في باب الإضافة أيضا . (قوله وذلك تسع صور) لأنها بقية الاثنى عشر بعد إخراج ما فيه أل والمضاف لتاليها أو لضمير تاليها .

(١) (قول الخشي من ضمير الصفة) كذا في نسخ الخواص . ولكن عبارة الشرح من ضمير مستر ل الصفة اهـ .

(٢) لأنه يجب تأنيث العدد في الجمع مع المؤنث .

وجهه ، الحسن وجه أبيه ، الحسن ما تحت نقابه ، الحسن كل ما تحت نقابه الحسن نوال أعده الحسن سنان رخ يظعن به الحسن وجه جاريتها الجميل أنفه ، وليس منه الحسن الوجنة الجميل خالها بجر خالها لإضافته إلى ضمير ما فيه أل وهو الوجنة . نعم هو ضعيف لأن المبرد يمنعه كما عرفت في باب الإضافة ، وما سوى ذلك فجائز كما أشار إليه بقوله : وما لم يخل فهو بالجواز سما ، أى علم . لكنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام : قبيح وضعيف وحسن ، فالقبيح رفع الصفة مجردة كانت أو مع أل مجرد من الضمير والمضاف إلى مجرد منه وذلك ثمان صور هى : الحسن وجه ، الحسن وجه أب ، حسن وجه ، حسن وجه أب ، الحسن الوجه ، الحسن وجه الأب ، حسن الوجه ، حسن وجه الأب . والأربع الأولى أقبح من الثانية لما يرى من أن أل خلف عن الضمير . وإنما جاز ذلك على قبحه لقيام السببية في

(قوله) وهى الحسن وجه إغ) وجه الامتناع في الأولين أن الواجب في الإضافة المعنوية إضافة النكرة إلى المعرفة فلم يجوزوا في الإضافة اللفظية التى هى فرعها أن تكون على عكس أصلها . نقله سم عن الصفوى ، و مراده بالواجب الإضافى أى بالنسبة إلى إضافة المعرفة إلى النكرة فلا يناق ما مر أن من المعنوية إضافة النكرة إلى النكرة للتخصيص . وهذا أولى مما أول به البعض . ثم قال سم : ووجهه في البقية عدم الفائدة ، والإضافة اللفظية إنما تجوز إذا أفادت تخفيفاً أو رفع قبح كما تقدم ولا تخفيف فيما ذكر لسقوط التنوين بأل ولا رفع قبح لوجود الضمير مع المفعول^(١) . (قوله الحسن وجهه) ينهى أن محل امتناعه إذا كان الموصوف فيه وفي الأمثلة الثلاثة بعده غير محلى بأل كزيد وإلا فلا امتناع لأن الصفة حينئذ مضافة لمضاف لضمير ما فيه أل وكذا في المثال الأخير فمحل امتناعه إذا كان الموصوف نحو هند لا نحو امرأة . قاله سم . (قوله وليس منه) أى من الممتنع .

(قوله) كما أشار إليه بقوله وما لم يخل إغ) لو جعل الإشارة بقوله فارفع بها إلى قوله ومن إضافة ثنائيا لكان أحسن لعلم قوله وما لم يخل إغ من الكلام قبله فهو تأكيد لما مر ولاختصاص قوله وما لم يخل إغ بالجر كما تقدم . وقوله وما سوى ذلك عام في الجر والنصب والرفع بقرينة مقابله لقوله الممتنع منها ما لزمت منه إغ الواقع هو وقوله : وما سوى ذلك إغ تفصيلا لقوله فذلك اثنان وسبعون صورة ، إلا أن يدفع الثانی بأن المراد كما أشار إليه بقوله وما لم يخل إغ مع قوله فارفع بها إغ . (قوله لكنه ينقسم) استدراك على قوله وما سوى ذلك فجائز دفع به توهم تساوى الصور في الجواز . (قوله فالقبيح رفع الصفة إغ) أى لما فيه من خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف . (قوله وذلك ثمان صور) لأن مجرد من الضمير معمولا كان أو مضافا إليه المفعول إما محلى بأل أو لا فهذه أربع صور تضرب في صورتى الصفة بثنان . (قوله لما يرى) أى في الأربع الثانية وقوله من أن أل خلف عن الضمير أى كما في مذهب الكوفى^(٢) . (قوله لقيام السببية في المعنى) يعلم منه أن القبح بانتفاء السببية في اللفظ .

(١) فلا لزوم لهت حط.

(٢) راجع ما اخلفت له العمريون والكوفيون في كتاب الأنبياء والظاهر الحوية للإمام السيوطي - من تحفيظا .

الحضى مقام وجودها في اللفظ لأن معنى حسن وجه له أو منه ودليل الجواز قوله :
 [٧٤١] **بِهَمَّةٍ تَبِيْتُ شَهْمَ قَلْبٍ مَتَجِدُ لَا ذِي كِهَامٍ يَبِيْتُ**
 فهو نظير حسن وجه . والجواز لهذه الصورة يجوز لنظائرها إذ لا فرق . والضعيف
 نصيب الصفة المتكرة المعارف مطلقاً ، وجراها إليها سوى المعارف بأل والمضاف إلى المعارف
 بها ، وجر المقرونة بأل للمضاف إلى ضمير المقرون بها ، وذلك خمس عشرة صورة هي :
 حسن الوجه ، حسن وجه الأب ، حسن وجهه ، حسن وجه أبيه ، حسن ما تحت نفايه ،

(قوله ودليل الجواز أى من السماع^(١) . قوله بهمة) يضم للموحدة الفارس الذى لا يدرى
 من أين يؤتى لشدة بأسه ، وباقه متعلقة بمنيت بضم الميم وكسر النون مخففة أى ابتليت . شهم بفتح
 الشين للمجمة قوى القلب ذكبه . قلب فاعل شهم . متجد بضم الميم وفتح النون وكسر الجيم مشددة
 آخره ذال معجمة أى مجرب للأمور لا ذى كهام أى صاحب سيف كهام بفتح الكاف أى كليل .
 يبيو أى يعد عن الإصابة . **(قوله والضعيف نصب الصفة المتكرة المعارف مطلقاً)** أى لما فيه من إجراء
 وصف القاصر مجرى وصف للتدنى . كلما فى التصريح . قال سم : ومقتضاه أن الصفة المعرفة كذلك
 إلا أن يفرق بأن فى المعرفة اعتماد على آل وإن كانت معرفة على الأصح نظراً إلى القول بأنها موصولة
 فيها قوة العمل بخلاف المتكرة ، لكن يتأتى هذا فرض الموضح فى باب الإضافة ذلك مع تعريف الصفة
 والمعمول اهـ . وقد اعترض الشارح فى شرح التوضيح على الموضح بأنه كان الأولى له التثنية بحسن
 الوجه . قال سم : ولما كان الإجراء المذكور دون خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف فى القبح
 جعلوا هذا القسم ضعيفاً والذي قبله قبيحاً اهـ . وقد أسلفنا فى باب الإضافة أن بعض ما عبروا عنه
 هنا بالضعف عبروا عنه هناك بالقبح تساهلاً فلا يتأتى ما هنا جعلهم هناك الإجراء المذكور قبيحاً ،
 وقوله مطلقاً أى سواء كان تعريفها بأل أو بالإضافة ودخل تحت ما ذكره ثمانى صور هى الباقية بعد
 أن تسقط من أنواع السبب المتكرة الموصوفة والمضاف إليها والمجرد والمضاف إليه . **(قوله وجراها إليها)**
 قبل وجه الضعف ما فيه من شبه إضافة الشيء إلى نفسه كما سيذكره الشارح^(٢) . وقيل وجهه أن فيه
 زيادة ضمير غير محتاج إليه ولهذا استثنى للمعرف بأل والمضاف إلى للمعرف بها لأنه لا زيادة فيها وهذا
 الترجيح أولى لأنه عليه يظهر وجه استثناء الصورتين المذكورتين لا يقال يرد على الوجهين أنهما موجودان
 فى الصفة للمرة كالمتكرة فهنا قالوا بضعف الجر مع الصفة المعرفة بأل أيضاً دون الامتناع ؛ لأننا نقول
 لما وجد معهما فى الصفة المعرفة شئ آخر يقتضى امتناع الجر بها معناه فاندفع اعتراض البعض بذلك
 على الترجيح الأول فأنزل . ودخل تحت هذا صور هى بقية الثمانى للتقدمة بعد الصورتين اللتين
 استثناهما . **(قوله وجو المقرونة إلخ)** وجه ضعفه ما تقدم من أن للبرد يئمه . **(قوله وذلك)** أى الضعيف

[٧٤١] رجز لم أتف على اسم راجزه . الهمزة يضم للواء للموحدة الفارس الذى لا يدرى من أين يؤتى من شدة بأسه . الباء فيه
 يعلق بمنيت . أى ابتليت على صيغة المجهول . وشهم بفتح الشين للمجمة وسكون الهاء أى جلد ذكى الفؤاد . وقلب مرفوع به
 وفيه شاهد على جواز حسن وجه بالرفع وهو ضعيف لعدم رليف فى اللفظ بين الصفة وموصوفها . ومنجد بالذال المعجمة أى
 مجرب حنكه الأمور . وقيل سيف كهام أى كليل . ويؤى من تبا الشيء أى تباعد وتجاوى .

(١) وليس الدليل عقلاً .

(٢) والعبريون لا يجوزونه ونظر فى ذلك كتاب الأشباه والنظائر للصنع للإمام السيوطى بصحيفنا .

حسن كل ما تحت نقابه ، حسن وجه جاريتها جميلة أنفه ، حسن الوجنة جميل خالها ، وحسن وجهه ، حسن وجه أبيه ، حسن ما تحت نقابه ، حسن كل ما تحت نقابه ، حسن وجه جاريتها جميلة أنفه ، حسن الوجنة جميل خالها ، ولحسن الوجنة الجميل خالها . ويدل للجواز في الأول والثاني قوله :

[٧٤٢] وَتَأْخُذُ بَعْدَهُ يَلْتَابِ عَيْشُ أَجَبَ الظَّهَرُ لَيْسَ لَهُ سَتَمٌ

في رواية نصب الظهر وفي بقية المنصوبات قوله :

[٧٤٣] أُنْعَمَها إِنْسَى مِنْ نُعْمَتِهَا كَوَمَ الدَّرَى وَادَقَ سَرَاتِهَا

أو المذكور من النصب والجذر . (قوله وحسن وجهه) أعاد القول هنا وفي قوله ولحسن الوجنة إلخ دون غيرها إشارة في اهل الأول إلى أن ما بعدها أمثلة النوع الثاني وفي اهل الثاني إلى أن ما بعدها مثال النوع الثالث . (قوله في الأول والثاني) أي نصب الصفة للنكرة للمرف بال ونصبها للمضاف إلى للمرف بها . (قوله وتأخذ بعده إلخ) روى نأخذ بالجزم عطفًا على جواب الشرط والرفع استئنافًا والنصب بأن مضمر كما سيذكره الشارح في شرح قول للمصنف والفعل من بعد الجزاء إلخ والضمير في بعده للمدح وهو النعمان بن الحارث الأصغر . وذناب الشيء بكسر الذال للمعجمة عقبه . والأجَب المقطوع . والسنام بالفتح ما ارتفع من ظهر البعير . والمضى تمسك بعده بطرف عيش قليل الخمر بمنزلة البعير المهزول الذي ذهب سنامه لشدة هزاله . أي بقي بعده في شدة وسوء حال . وفي أجَب الخمر صفة لميش وجره بالكسرة إن أضيف إلى ما بعده وإلا فيالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل والرفع خيرا لمخوف والنصب حالا . وروى الظهر بالرفع على التفاعلية والجذر على الإضافة والنصب على التشبيه بالمفعول به . وإنما كان هنا دليلا للثاني أيضا لأن المضاف للمحل بال بمنزلة إذ لا فرق .

(قوله أنعمها) أي أصفها والضمير للنوق وإلى إلخ تحليل لما قبله . والعات جمع ناعت أي واصف وكوم ، منصوب على المدح بضم الكاف جمع كوماء كحمر وحمراء وهي عظيمة السنام . والدرى جمع ذروة بتثنية الذال للمعجمة وهي أعلى الشيء والمراد بها هنا السنام . ووادقة صفة لكوم من وقت

[٧٤٢] قاله النابتة الذيباني من نصبة من الوافر يمدح بها النعمان بن الحارث الأصغر أي بعد النعمان . ويروى وعكس بعده بقي بعده في شدة وسوء حال ، وتمسك بطرف عيش قليل الخمر ، بمنزلة البعير المهزول الذي ذهب سنامه واقطع لشدة هزاله . والذناب بكسر الذال للمعجمة عقب كل شيء . وأجَب الظهر أي مقطوع السنام . والشاهد فيه حيث يجوز فيه رفع أجَب ونصب الظهر مثل حسن الوجه وهو ضعيف . وارتقاء أجَب على أنه مبتدأ مخوف ونصب الظهر على التشبيه بالمفعول أو على التميز على رأى الكوفية . ويجوز نصب أجَب ورفع الظهر : النصب على الحال والرفع به . وجرهما جميعا : إما جرا لأجَب قبل أنه صفة لميش ، وأما جَر الظهر فعل الإضافة .

[٧٤٣] قاله عمرو بن لحي - بالحاء المهملة - التيمى . الضمير في أنعمها يرجع إلى النوق . والعات بضم العين جمع ناعت . وكوم الدرى نصب على الفتح بضم الكاف جمع كوماء وهي العظيمة السنام . والذي بضم الذال للمعجمة جمع ذروة أعلى السنام . والشاهد في وادقة فإنه صفة مشبهة من وقت السرة إذ اذنت من الأرض من السمن نصبت للمضاف إلى ضمير الموصوف وعلامة النصب الكسر في سراتها كما في مسلمات . وفيه دليل على جواز زيد حسن وجهه بالنصب .

إذ لا فرق في المجرورات سوى الأخير قوله :
 [٧٤٤] أَقَامَتْ عَلَى زَيْتَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا كَمَيْتَا الْأَعَالَى جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا
 والجر عند سيبويه في هذا النوع من الضرورات . ومنعه المبرد مطلقاً لأنه يشبه إضافة
 الشيء إلى نفسه وأجازه الكوفيون في السعة وهو الصحيح . ففى حديث أم زرع : و صفر
 وشاحها^(١) وفي حديث الدجال : و أعور عينه اليمنى^(٢) وفي صفة النبي ﷺ :
 و شفن أصابعه^(٣) ويدل للأخير قوله : سبتى الفتاة البضة البيت في رواية جر كشحه .
 وأما الحسن فهو ما عدا ذلك وجملة أربعون صورة ، وهي تنقسم إلى حسن ، وأحسن
 فما كان فيه ضمير واحد أحسن مما فيه ضميران ، وقد وضعت لذلك جدولاً تعرف
 السرة إذا دنت من الأرض لفرط السمن . والشاهد فيه لأنه صفة مشبهة على وزن فاعل نصب سراتها بالكسر
 وهو مضاف إلى ضمير الموصوف .

(قوله إذ لا فرق) علة لخلاف أى وإنما كان دليلاً للجواز في بقية المنصوبات مع أنه ليس فيه إلا نوع من
 تلك البقية لأنه لا فرق . (قوله أقامت على زيتيهما) على بمعنى في والضمير للدمتين في البيت قبله تثنية دمنة بكسر
 الدال وهي ما بقى من آثار الدار وجارتا صفا فاعل أقامت . وأراد بهما حجرين يوضع عليهما القدر بجانب
 الصفا : أى الجبل وكميتا الأعلى صفة جارتا أى شديدتا حمرة الأعلى : أى الأعلىين فالجمع مستعمل في
 الاثنين . جونتاً مصطلحاً صفة ثنائية أى مسودتا موضع الاصطلاء بالنار وهو الأسفل . والشاهد فيه حيث جر
 جونتاً وهو صفة مشبهة المضاف إلى ضمير الموصوف ، ومثله بقية المجرورات سوى الأخير إذ لا فرق .
 (قوله في هذا النوع) أى المجرورات سوى الأخير . (قوله مطلقاً) أى في الضرورة والسعة . (قوله يشبه
 إضافة الشيء إلى نفسه) أى لأن الوصف عين مرفوعة في المعنى . وإنما قال يشبه لأنه لم يضاف إليه إلا بعد تحويل
 الإسناد عنه كآمر . (قوله صفر وشاحها) بكسر الصاد المهملة والمعنى أنها ضامرة البطن فكأن وشاحها خال .
 والشاح شيء مرصع بالجوهر يجعله المرأة من نساء الملوك بين عاتقها وكشحتها وفي رواية صفر رداءها . (قوله
 أعور عينه اليمنى) هذه رواية . وفي رواية أخرى : أعور عينه اليسرى وكلتاها صحيحة . قال ابن عبد البر :
 رواية اليمنى أصح إسناداً ولا يظهر الجمع بينهما . (قوله شفن أصابعه) بفتح الشين المعجمة وسكون المثناة
 [٧٤٤] قوله :

أَبْنُ دِمْتَقِينَ عَرُجَ الرُّكْبَ فِيهِمَا بِحَقْلِ الرُّخَامِيِّ لَبْدٌ عَفَا ظَلَّاهُمَا
 فالعفا الشحاح من قصبة من الطويل . الحمرة للاستفهام ، ومن للتسليم . والدمنة بكسر الدال ما بقى من آثار الدار . بمعنى
 عليهما . والباء في بحقل الرخامي بمعنى في ، وعمله النصب على الحال . والحقل بفتح الحاء المهملة وسكون القاف وهو في الأصل
 الزرع إذا تشعب ورقه قيل أن يغلظ سوقه . والحقل أيضاً القراح الطيب الواحدة حفلة . والقراح الذى لا يشوبه شيء . والرخامي
 بضم الراء وتخفيف الحاء المعجمة شجر مثل الضال . والمراد بحقل الرخامي ههنا موضع . وقد عفا ظلالهما حال من الدميتين :
 أى اندرس آثارهما وعل بمعنى في . وجارتا صفا كلام إضافي فاعل أقامت . وأراد بهما الأفتيين . والصفا الجبل . وكميتا الأعلى
 صفة جارتا : أى شديدتا الحمرة . وجونتاً مصطلحاً أى أسافلها مسودة . والمصطل بالضم موضع النار . والشاهد فيه فإن جونتاً
 صفة مشبهة من جان يحون ، أنشبت إلى ما أنشبت إلى ضمير موصوفها أعنى مصطلها . وضمير مصطلها يعود إلى جارتا فهى
 حيث مثل مررت برجل حسن وجهه بالإضافة . والمبرد يمتعه مطلقاً . وسيبويه يخصصه . وأجازه الكوفية في السعة وهو الصحيح .
 (١) وراجع الحديث في نص البازي شرح صحيح البخاري من تحقيقنا - كتاب النكاح وراجع لأفهامه المسألة مطابح القاريء لأبواب فيه البخاري .
 (٢) وراجع لنا كتاب علامات الساعة .
 (٣) وراجع لأفهامه كتاب الشمال الحميدة للرملى .

منه أمثلته وأحكامه على التفصيل المذكور بسهولة ، مشيراً إلى ما لبعضها من دليل بإشارة هندية ، وإن كان كثيراً أشرت إلى كثرتة بكاف عربية . جامعا في ذلك أى غليظها . (قوله لما كان فيه ضمير واحد) كالحسن وجهه بالرفع أحسن مما فيه ضميران كالحسن وجهه بالنصب فإن فيه مع الهاء ضميرا مستترا هو فاعل الحسن ووجه الأحسنية السلامة من زيادة ضمير غير محتاج إليه . (قوله لذلك) أى للمذكور من صور الصفة المشبهة . (قوله وأحكامه) أى من امتناع وأقبحه وقبح وضعف وحسن وأحسنية .

(قوله بإشارة هندية) أى فوق حكم ذلك البعض وفوق الدليل كالإشارة بصوره الثانی التي فوق قوله بهيمة إغ وفوق أقبح الذى هو حكم رفع حسن وجه وحسنه وجه أب إلى أن قوله بهيمة إغ شاهد رفعهما ولو وضع أيضا هذه الإشارة فوق قبيح الذى هو حكم رفع حسن الوجه وحسن وجه الأب وفوق قبيح الذى هو حكم رفع الحسن الوجه والحسن وجه الأب وفوق أقبح الذى هو حكم رفع الحسن وجه الحسن وجه أب لكان أحسن ، لأن فيه تنبيها على أن قوله بهيمة إغ شاهد الرفع فى الصور الثانی كما مر فى الشرح . وكان الموافق لما مر فى الشرح أيضا أن يشير إلى شاهد بقية صور النصب للضعفة وهو قوله أنعتا إغ ، وإلى شاهد صور الجر للضعفة سوى أخوها وهو قوله أقامت على ربهما إغ . واعلم أن الشارح أشار على ما لى كثير من النسخ الصحيحة عشر إشارات إلى عشرة شواهد كل شاهد لحكم صورتين إلا الشاهد فى الإشارة السابعة فلحكم صورة واحدة لعدم ذكره صورة تناسبها لكن النسخ مختلفة فى الرقوم المشار بها . الإشارة الأولى فوق أحسن حكم جر حسن وجه حسن وجه أب إلى شاهد جرهما وهو قوله :

لا حقي بطن بقرى سمين لا يخلل الرجوع ولا فسرون

ولم أر من تكلم على هذا البيت وغن تكلم عليه بما تسر فنقول معنى لاحق بطن ضامر بطن قال فى القاموس : لحن كسمع ضمير وهو صفة لفرس فيما يظهر وفيه الشاهد وقوله بقرى بفتح القاف كفى أى ظهر والباء بمعنى مع . وقوله لا يخلل الرجوع بفتح الحاء المعجمة وكسر الطاء وضع الراء وسكون الجيم : أى لا مضطرب الخطو ملتويه ، وهو صفة أخرى للفرس المددوح ، والقرون بالقاف والراء كصبور الدابة التى تعرق سريعا ، أو تقع حول فر رجله موقع يديه . ولا حق إن كان بالجر فلا إشكال وإن كان بالرفع احتيج إلى قراءة سمين بالرفع على أنه نعت مقطوع لقرى ليفتح الشطران فى الحركة . وفى نسخ الاستشهاد أيضا قوله :

ولا سئى زى إذا ما للبسوا إلى حاجبة نوما شعبة نزلأ

الشاهد فى سئى . والزى بكسر الزاى الهيعة . وقوله إلى حاجبة أى لأجل حاجة . وخيسة منصوب ، يتلبسوا بضم الميم وضعف الحاء المعجمة وتشديد التحتية مفتوحة وسين مهملة أى مذلة صفة فى الأصل لبزلا ، فلما قدم عليه أعرب حالا . والبزل بضم الموحدة وسكون الزاى جمع بازل وهو البعر الذى انتشق نابه ذكرا كان أو أنثى . الإشارة الثانية : فوق ضعيف حكم نصب حسن

الوجه ، حسن وجه الأب إلى شاهد نصبهما وهو قوله أجب الظهر إلخ على رواية نصب الظهر . وقد تقدم . هذا هو الموافق لما مر في الشرح من الاختصار على جعله دليل نصبهما . وأما جعله شاهداً لهما في الأحوال الثلاثة كما فعل البعض فيما لا يأتي في آخر طريقة معرفة الجدول . ووجد في عدة نسخ من رسم صورة ستة فوق أحسن حكم جر حسن الوجه حسن وجه الأب ، وصورة خمسة فوق ضعيف حكم نصبهما ، وصورة أربعة فوق قبيح حكم رفعهما ، ورسم الصور الثلاث فوق أجب الظهر إلخ تنبهاً على أنه شاهد في حكم جواز أحوالهما الثلاث فلا يوافق صنيع الشارح سابقاً . الإشارة الثالثة : فوق أحسن حكم نصب حسن وجهها ، حسن وجه الأب إلى شاهد نصبهما وهو قوله :

هَيْفَاءُ مُقْبِلَةٌ عَجْزَاءُ مُدْبِرَةٌ مَخْطُوتَةٌ جُدَّتْ شَبَاءُ أَلْيَاسِ

أى هي هيفاء أى ضامرة كما في العنى ، ومقبلة حال من الضمير في هيفاء . وقول العنى ذو الحال مخلوف أى إذا كانت مقبلة وكان تامة تكلف لا حاجة إليه . والعجاء كبيرة العجز . ومدبرة حال من الضمير في عجاء . مخطوبة أى موشومة بالخط بكسر الميم وسكون الحاء المعجمة وهو ما يوشم به . وجدلت بضم الجيم وكسر الدال المهملة مبنى للمجهول من قولهم جارية مجدولة المخلق أى حسنته . والشاهد في شباء ألياس من الشنب وهو رقة الأسنان وصفواها . الإشارة الرابعة : فوق أقبح حكم رفع حسن وجه حسن وجه أب إلى شاهد رفعهما وهو قوله بهيمة إلخ وقد تقدم . الإشارة الخامسة : فوق أحسن حكم رفع حسن وجهه ، حسن وجه أبيه إلى شاهد رفعهما وهو قوله :

ثُمَّرْنَا أَلَا قَلِيلٌ عِدَادُنَا فَكُنْتُ لَهَا إِنَّ الْكِزَامَ قَلِيلٌ

الإشارة السادسة : فوق أحسن حكم رفع حسن أنوال عده ، حسن ستان رخ يطعن به إلى شاهد رفعهما وهو قوله أزور امرأ إلخ وقد تقدم . الإشارة السابعة : فوق ضعيف حكم جر الحسن الوجنة الجميل خالها إلى شاهد جره وهو قوله سيتنى الفتاة إلخ . وقد تقدم . الإشارة الثامنة : فوق أحسن حكم نصب الحسن الوجه ، الحسن وجه الأب إلى شاهد نصبهما وهو قوله :

لَمَّا قُرِئِي بِتَغْلِبَةِ بَنٍ سَعْدٍ وَلَا بِفِرَارَةِ الشُّعْرِ الرَّقَابِ

وثعلبة وفرارة قبيلتان . والشعر بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة جمع أشعر وهو كثير الشعر . وفي نسخ الاستشهاد أيضاً بقوله :

* لقد علم الأيقاظ أخفية الكرى *

والشاهد في نصب أخفية بالأيقاظ على التشبيه بالمفعول به . والأيقاظ جمع يقط أى متقط . والأخفية بقاء معجبة ففاء فتحتة جمع خفى وأراد بها أجفان العيون . والكرى النوم . الإشارة التاسعة : فوق أحسن حكم نصب الحسن وجهها الحسن وجه أب إلى شاهد نصبهما وهو :

* الحزن بابا والعقور كلبا *

بين كل متناسبين بإشارة واحدة . وهو هذا :

- [٧٤٥] (١) لَأَجْبَى عَطْنٍ يَقْرَى سَمِينٍ لَأَعْطِلَ الرَّجْعَ وَلَا قُرُونِ
 [٧٤٦] (٢) أَجْبَى الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَتَامٌ
 [٧٤٧] (٣) هَيْفَاءُ مُقْبِلَةٌ عَجْزَاءُ مُذْبِرَةٌ مَحْطُوتَةٌ جُدَلَتْ شَتْبَاءُ أَنْيَابِهَا
 [٧٤٨] (٤) بِيَهْمَةٍ مُنِيَتْ شَهْمٌ قَلْبٌ
 (٥) تُعَيِّرُنَا أَلَا قَلِيلٌ عِدَادُنَا قُلْتُ لَهَا إِنَّ الْكِرَامَ قَلِيلٌ
 [٧٤٩] (٦) أُرُورُ أَمْرًا جَمًّا نَوَالٍ أَعْدَهُ

والخزون يفتح الحاء المهملة وسكون الزاى ضد السهل وهو ذم لشخص بأن يابه مغلق دون الأضياف وكلبه عقور . الإشارة العاشرة : فوق أحسن حكم رفع الحسن ما تحت نقابه ، الحسن كل ما تحت نقابه إلى شاهد رفعهما وهو :

* فالقصد يزيد العزيز من قصده *

ويرد عليه أن من يحتمل غير الرفع ، إلا أن يقال الظاهر حمل الكلام على الأولى حيث لا مانع منه فاعرف ذلك فقد أهل أبواب الحواشي ضبط إشارات الجدول وشرح شواهده فوقع فيه خطب كثير . (قوله بكاف عربية) أى مجرورة لا معلقة . والنسخ مختلفة في مواضع هذه الكاف اختلافا ، لا وثوق معه . (قوله جامعا في ذلك) أى في الدليلين بين كل متناسبين أى قسمين متناسبين كحسن الوجه وحسن وجه الأب ولا يرد عليه إفراذه الحسن الوجهة الجميل خالها بالإشارة إلى دليل يخصه لأن إفراذه

[٧٤٥] قاله أبو زيد حرمة الطائي من البسيط : أى هى هيفاء ضامرة . ومقبلة حال . وذو الحال محذوف . أى إذا كانت مقبلة . وكان تامة وكذا الكلام في عجزاء مذبرة ، وهو بالزاى عظيمة المعجز ، مخطوطة خير بعد خبر . ومبتدؤه محذوف أى موشومة بالخط بالكسر الذى يوشم به . وجدلت مجهول صفة مخطوطة من قولهم جارية مجدولة الخلق أى حسنة الجدل . من جدلت الحبل فضله . والشاهد في شتباء أنيابها فإن شتباء صفة مشبهة . أى بيته الشنب وهو حدة الأسنان وعذوبتها ، نصبت أنيابها مجردة عن آل وفيه دليل على جواز حسن وجهها وهذا تمييز لأنه نكرة فإذا كان معرفة يميز الوجهان التمييز والتشبيه بالمفعول .

[٧٤٦] قاله الخازن بن ظالم من قصيدة من الوافر قالها حين هرب من النعمان بن المنذر فلاحق بقرش . الفاء للتعطف وما يعنى ليس والباء في تعليلة زائدة . والشاهد في الشعر الرقابا فإنه مثل الحسن الوجه ينصب الوجه لأن الشعر جمع أشعر كثير شعر الجسد صفة مشبهة نصب الرقابا وهو معرف بآل .

[٧٤٧] قاله رؤبة ، وقيله : فذاك وخم لا يزال السبا . يذم به إنسانا بأن يابه مغلق دون الأضياف وأن كلبه عقور . والشاهد أن الخزون والعقور صفتان مشبهتان . وقد نصبتا بابا وكتبا وهما عاريان عن الآلف واللام والإضافة وهو نظير الحسن وجهها . قد وضعتا لا جدولنا بدل الستة واحدا ، وبدل الخمسة اثنين ، وجعلنا موضع الأربعة فوق قبيح خاليا . وجعلنا الأربعة فوق أتبع الذى كان عليه صورة ثمانية في بعض النسخ ، وذلك لولفظة تعدد الإشارات في المحشى على ترتيب الأعداد وقد وضع هذا الجدول أحد تلاميذه المصنف .

[٧٤٨] الرجز بلا نسبة في الدرر ٢٨٤/٥ ، والمقاصد النحوية ٥٧٧/٣ ، ومع المواع ٩٩/٢ .

[٧٤٩] عجزه :

لن أنة مستكبرا لأنة الغفر

والبيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح التصريح ٨٦/٢ ، والمقاصد النحوية ٦٣١/٣ .

- [٧٥٠] (٧) سَتَبَتِي الْفَتَاةُ الْبَحْثَةُ الْمُتَجَرِّدُ اللَّطِيفَةُ كَشَعُهُ
 [٧٥١] (٨) لَمَّا قَوْمِي بِمَعْلَبَةِ بْنِ سَعْدٍ وَلَا بِقَرَارَةِ الشُّعْرِ الرَّقَابَا
 [٧٥٢] (٩) الْحَزْنُ بَابَا وَالْعَقُورُ كَجَا
 (١٠) فاقصده بزئيد العزيم من قصده

طريقة معرفة هذا الجدول أن تضع الورقة التي هو مرسوم فيها بين يديك بحيث تكون أبيات الصفة المعرفة بأل مما يليك ثم ترفع بصرك إلى أبيات الصفة المنكرة ، فإذا فرغت منها تنظر إلى أبيات المعرفة بأل وقد جعل في رأس أبيات النوعين خمس بيوت مكتوب في أول بيت منها الجر وفي الثاني النصب وفي الثالث الرفع وفي الرابع السببي وفي الخامس الصفة ، ووصل كل بيت من هذه الأبيات باثني عشر مربعا ، فالمربعات الموصولة

بذلك لعدم ذكره فسمنا يناسبه كما مر فتدبر . (قوله طريقة معرفة إلخ) الظاهر أن هذا ليس من كلام الشارح بل لبعض الطلبة وأن الشارح رسم الجدول عقب قوله وهو هذا ويرشحه عدم وجود هذه الزيادة في بعض النسخ وقوله في آخرها وقوله جامعا إلخ . (قوله مما يليك) أي بحيث تكون تحت أبيات الصفة المنكرة .

(قوله ثم ترفع بصرك إلى أبيات الصفة المنكرة) أي لتكون جارية على عادة القراءة في الورق مثلا من البداءة بالأعلى . (قوله في رأس أبيات النوعين) أي أبيات كل من النوعين الصفة المنكرة والصفة المعرفة بأل وإلا فالجدول في رأس أبيات مجموعهما بيوت عشرة لا خمسة . (قوله باثني عشر مربعا) هذا على ما في نسخ وفي أخرى تقليل المربعات المقابلة للجر والنصب والرفع في النوعين بحسب اجتماع بعض صور كل من الثلاثة في حكم كاجتماع حسن الوجه ، وحسن وجه الأب ، وحسن وجه ، وحسن وجه أب ، في أحسنية الجر فوضع لحكم الأربعة بيتا واحدا . وكاجتماع الأولين في ضعف النصب وفي قبح الرفع فوضع لحكمهما بيتا واحدا وقس على ذلك وهو وضع حسن أيضا وأحسن منه تقليلها بحسب الاجتماع في الشاهد إن كان وفي الحكم إن لم يكن . والمربع سطح أحاط به أربع خطوط ولذلك سمى مربعا . ويحتمل أن

[٧٥٠] تمامه :

سَتَبَتِي الْفَتَاةُ الْبَحْثَةُ الْمُتَجَرِّدُ اللَّطِيفَةُ كَشَعُهُ وَمَا عِلَّتْ أَنْ لَسْتُ

والبيت من الطويل وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية ٦٢٣/٣ .

[٧٥١] البيت من الوافر ، وهو لحارث بن ظالم في الأغاني ١١٩/١ ، والإنصاف ص ١٣٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٥٨/١ وشرح اختيارات المفضل ١٣٥٠/٣ ، والكتاب ٢٠١/١ ، والمقاصد النحوية ٦٠٩/٣ ، والمقتضب ١٦٦/٤ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤٩٧/٧ وشرح الفصل ٨٩/٦ .

[٧٥٢] الرجز لزؤيد في ديوانه ص ١٥ ، وخزانة الأدب ٢٢٧/٨ ، والكتاب ٢٠١/١ ، والمقاصد النحوية ٦١٧/٣ ، والمقتضب ١٦٦/٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٨٠/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٠٤/١ .

بالآخرين منها الصفة ومعموها السببي المنقسم إلى اثني عشر قسما كما تقدم ، والمربعات الموصولة ببيت الجر مكتوب فيها حكم المعمول السببي الذي في مربعاته كلها وكذلك في بيت النصب وبيت الرفع فما قابله منها ممتنع فهو ممتنع وما قابله حسن فهو حسن وهكذا . ثم ما يجرس هذه الأحكام إشارة هندية : فانظر في الشواهد المكتوبة حول الجدول فما وجدت عليه تلك الإشارة فهو شاهد ذلك الحكم . وقوله جامعا بين كل متناسبين إلخ أى كما جمع بين حسن الوجه وحسن وجه الأب بصوره : ستة في الجر وخمسة في النصب وأربعة في الرفع .

(تنبيهان): الأول : تقدم أن معمول الصفة يكون ضميرا وعملها فيه جر بالإضافة إن باشرته وعلت من أل نحو : مررت برجل حسن الوجه جميله ، ونصب إن فصلت أو قرنت بأل فالأول نحو : « هم أحسن وجوها وأنضر عموما » . والثاني : نحو الحسن الوجه الجميلة . الثانى : إنما تأتى مسائل امتناع بالإضافة مع الصفة المفردة كما رأيت . فإن كانت الصفة مثناة أو مجموعة على حد المثني جازت إضافتها مطلقا كما سبق في باب

تسميته بذلك لاحوائه على زوايا أربع قائمة إن استقامت الخطوط الأربعة لتساوى الزوايا حيثطد والزوايا المتساوية قواما وعلى زوايا أربع بعضها وهو مصغر حاد وبعضها وهو ما كبر منفرج إن لم يستقم جميعها ، وقول البعض لاحوائه على زوايا أربع منفرجة إن استقامت الخطوط خطأ فاحش كما لا يخفى على من له أدنى إلمام بفن الهندسة . (قوله بالآخرين) أى البيتين الآخرين المكتوب في أحدهما لفظ السببي وفي الآخر لفظ الصفة . والضمير في منها يرجع إلى قوله خمس بيوت . (قوله حكم المعمول السببي) أى حكم جره وقوله الذى في مربعاته صفة للمعمول السببي والضمير يرجع إليه . (قوله فما قابله منها) الضمير في منها لأحكام السببي أى أحكام إعرابه المطلوب والجار والجورر حال من ممتنع . والمعنى أن السببي الذى قابله من أحكام إعراب السببي المطلوب من جر أو نصب أو رفع ممتنع فهو ممتنع إلخ .

(قوله ثم ما يجرس إلخ) أى به مع علمه من قوله مشرا إلخ توطئة لما بعده ، وقوله هذه الأحكام أى بعضها . (قوله بصوره : ستة في الجر وخمسة في النصب وأربعة في الرفع) هذا على ما في عدة نسخ وهو لا يناسب ما مر في الشارح كما تقدم . (قوله وعملها فيه جر بالإضافة إن باشرته وعلت من أل) يجوز في التسهيل وفاقا للكسائى مع المباشرة والخلو من أل أن تعمل الصفة في الضمير النصب على التشبيه بالمفعول به فعل هذا الجر غالب لا لازم كما قاله الدمامينى . قال : ويظهر الفرق بين قصد الإضافة وعدم قصدها في مثل مررت برجل أهر الوجه لا أصفره بكسر الراء عند قصد الإضافة وضحها عند عدم قصدها . (قوله وأنضرها) من النظرة وهى الوضاعة والبهجة . وفيه أن ما ذكر صيغة تفضيل لا صيغة مشبهة ، فكان ينبغى أن يقول كثره ، قرش نجباء الناس ذرية وكرامهموها . (قوله الجميلة) كون الضمير في محل نصب مذهب سيبويه . ومذهب الفراء أنه في محل جر قاله السيوطي أى لأنه يجوز إضافة الصفة للحلاة بأل إلى كل معرفة (قوله مطلقا) أى سواء كانت الصفة بأل أو لا

الإضافة ا هـ .

(خاتمة) هـ: قال في الكافية :

وَضَمَّنَ الْجَامِدُ مَعْنَى الْوَصْفِ وَأَسْتَعْمَلَ اسْتِعْمَالَهُ بِضَعْفٍ

كَأَنَّ غُرْبَالَ الْإِهَابِ وَكَذَا فَرَاشَةُ الْحِلْمِ فَرَاعُ الْمَأْخِذِ

أَيُّ مِنْ تَضَمِينِ الْجَامِدِ مَعْنَى الْمَشْتَقِ وَإِعْطَاهُ حُكْمَ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ قَوْلُهُ :

[٧٥٣] فَرَاشَةُ الْحِلْمِ لِرَغْوَنِ الْعَذَابِ وَإِنْ تَطَلَّبَ لَدَاهُ فَكَلَبَ دُونَهُ كَلَبٌ

وقوله :

[٧٥٤] فَلَوْلَا اللَّهُ وَالْمُهْرُ الْمَلْدِيُّ لَأَبْتُ وَأَلْتُ غُرْبَالَ الْإِهَابِ

ضمَّن فَرَاشَةَ الْحِلْمِ مَعْنَى طَائِشٍ . وَفَرَعُونَ مَعْنَى أَلِيمٍ ، وَغُرْبَالٌ مَعْنَى مَثْقَبٍ ،

فَأُجْرِيتُ بِجَرَامِهَا فِي الْإِضَافَةِ إِلَى مَا هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى وَلَوْ رَفَعَ بِهَا أَوْ نَصَبَ جَزَاءً . وَاللَّهُ

أَعْلَمُ .

[التعجب]

(بِأَفْعَلٍ كَالْيَقِي بَعْدَ مَا تُعْجَبُ * أَوْ جِيءَ بِأَفْعِلٍ قَبْلَ مَجْرُورٍ بَيِّنًا) أَيُّ يَدُلُّ عَلَى

وَسَوَاءٌ كَانَ الْمَضَافُ إِلَيْهِ خَالِيًا مِنْ أَلٍ وَمِنْ الْإِضَافَةِ لِتَالِيهَا وَلِضَمِيرِ تَالِيهَا أَوَّلًا ، وَذَلِكَ لِحُصُولِ فَائِدَةِ الْإِضَافَةِ مِنْ

التَّخْفِيفِ بِحَذْفِ النَّونِ . (قَوْلُهُ فَرَاشَةُ الْحِلْمِ) بِفَتْحِ الْفَاءِ . (قَوْلُهُ أَيُّ مِنْ تَضَمِينِ الْجَامِدِ) (إِخ) بَيَانُ لِقَوْلِهِ كَأَنَّ

غُرْبَالَ (إِخ) . (قَوْلُهُ وَإِعْطَاهُ حُكْمَ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ) أَيُّ مِنْ رَفَعِ السَّبَبِ وَنَصَبِهِ وَجَرَهُ وَجَعَلَهُ أَبُو حَيَانَ سَمَاعِيًا .

(قَوْلُهُ وَالْمُهْرُ الْمَلْدِيُّ) بِفَتْحِ الْفَاءِ وَالدَّالِ الْمُهْمَلَةِ لِلْمُشَدِّدَةِ أَيُّ الْقَوَى الْجَرَى لِأَبْتُ أَيُّ رَجَعَتْ وَأَتَتْ غُرْبَالَ الْإِهَابِ

أَيُّ مَثْقَبِ الْجِلْدِ مِنْ وَقَعِ الْأَسِنَّةِ .

[التعجب]

اعلم أنه لا يتعجب من صفاته تعالى قياساً ، فلا يقال ما أعلم الله لأنها لا تقبل الزيادة .

وشذ قول العرب : ما أعظم الله وما أقدره وما أجله . نقله الشيخ يحيى عن ابن عقيل ، والسيوطي

عن أبي حيان ثم قال السيوطي : والمختار وفاقاً للسيكي وجماعة كابن السراج وابن الأنباري

والصيمري جوازاً . ومعنى ما أعظم الله أنه تعالى في غاية العظمة وأن عظمته مما تحار فيه

العقول ، والقصد الثناء عليه بذلك ا هـ باختصار وميأتي عن الرضى ما يؤيد الجواز . ثم رأيت

[٧٥٣] البيت من البسيط ، وهو للضحاك بن سعد .

[٧٥٤] البيت من الوافر ، وهو لشمر بن حمدان .

التعجب ، وهو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية بألفاظ كثيرة نحو : ﴿ كيف تكفرون بالله وكنتم أمماتاً فأحياكم ﴾ [البقرة : ٢٨] ، سبحانه الله المؤمن لا ينجس ^(١) . لله دره فارسا . لله أنت .

* يَا جَارَتَا مَا آتَى جَارَةٌ *

[٧٥٥]

ابن حجر الهيتمي بعد أن نقل في كتابه الإعلام إفتاء السيكي بالجواز ساق كلام ابن الأنباري ، وملخصه : اعترض الكوفيون على البصريين في قولهم إن ما أفعله فعل بأنه يلزمهم أن يكون معنى ما أعظم الله شيء أعظمه والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل ، فأجابوا بأن معنى ما أعظم الله شيء وصفه بالمعظمة كما تقول عظمت عظيما ، والشئ إما من يعظمه من عباده أو ما يدل على عظيمته من مصنوعاته أو ذاته تعالى أي أنه أعظم لذاته لا لشيء جملة عظيما . وقيل هو إخبار بأنه في غاية المعظمة اهـ . ثم ذكر ابن حجر أنه على القول الأول بأوجهه الثلاثة باق على حقيقته من التعجب وعلى الثاني مجاز في الإخبار اهـ ويكفي في وجود شرط قبول الزيادة هنا أن مطلق العلم ومطلق القدرة ومطلق المعظمة مثلا مما يقبل الزيادة وإن لم يقبلها خصوص علمه تعالى وقدرته وعظيمته فتأمل . ولا يجوز على الله تعالى لأنه إما يكون عند خفاء السبب وهو تعالى لا يخفى عليه خافية وأما التعجب الوارد في القرآن من جهته تعالى فعل لسان خلقه نحو : ﴿ لما أصبرهم على النار ﴾ أفاده الدماميني وغيره . (قوله تعجبا) أي لأجل التعجب أو متعجبا أو في وقت التعجب . (قوله أي يدل على التعجب إلخ) لم يتحمل المتن جميع ذلك حتى يكون تفسيراً له فكأن الظاهر أي يتعجب بصيغتين مبوب لما في كتب النحاة وقد يتعجب بغيرهما نحو : ﴿ كيف تكفرون ﴾ إلخ . (قوله وهو استعظام) وعرفه الدماميني بأنه انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر يجهل سببه . ومن ثم قيل إذا ظهر السبب بطل العجب . (قوله فعل فاعل) يعني صفة موصوف وإن لم يكن له فيه اختيار فدخل نحو ما أحسن زيدا فاندفع اعتراض البعض كغيره . (قوله ظاهر المزية) أي بسبب زيادة فيه خفى سببها فلا يتعجب مما لا زيادة فيه ولا مما ظهر سببه .

(قوله نحو كيف تكفرون بالله) أي أتعجب من كفركم بالله فاستعملت كيف في التعجب مجازاً عما وضعت له من الاستفهام عن الأحوال . وكذا استعمال سبحانه الله والله دره فارسا ، والله أنت ، وما أنت جارة ، في التعجب ، فإنه مجاز عن الإخبار بالثبوت ويكون دره منسوباً لله ويكون المخاطب منسوباً لله وعن الاستفهام عن جوارها إن كانت ما استفهامية أو عن نفى جوارها إن كانت نافية أي لست جارة بل أعظم منها . (قوله سبحانه الله إلخ) قال البعض انظر هل المتعجب منه مضمون الجملة بعده أو حال المخاطب اهـ والأظهر أنه حال المخاطب المتوهم نجاسة المؤمن إذ عدم نجاسته غير خفى السبب . ثم رأيت في شروح البخاري التصريح به . (قوله لله أنت) أي في جميع الكمالات كما يدل عليه حذف جهة التعجب فهو أبلغ من نحو لله درك

[٧٥٥] قاله الأعمش ميمون بن قيس من قصيدة طويلة من الكامل المجرى للمرقل المصدع . وبها جارتا منادى منصوب لأنه مضاف إذ أصله يا جارتى كما تقول يا غلامى ثم يا غلاما . وما نافية ، وأنت مبتدأ ، وجارة خبره . وفيه الشاهد حيث يدل على التعجب إذ التقدير عظمت من جارة .

(١) أي لا ينجس ولا يمتلئ .

وقوله :

* وَاهَا لِسَلَمَى ثُمَّ وَاهَا وَاهَا * (١)

[٧٥٦]

والمبروب له في كتب العربية صيغتان : ما أفضله وأفضل به لاطرادها فيه . فأما الصيغة الأولى فما فيها اسم إجماعاً لأن في أفعال ضميرها يعود عليها . وأجمعوا على أنها مبتدأ لأنها مجردة للإسناد إليها . ثم اختلفوا فقال سيويه : هي نكرة تامة بمعنى شيء . وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب وما بعدها خبر فموضعه رفع . وقال الفراء وابن درستويه هي استفهامية ونقله في شرح التشهيل عن الكوفيين . وقال الأخفش هي معرفة ناقصة بمعنى

فارسا . (قوله يا جارثا ما أنت جاره) شطر بيت من مجزوء الكامل ، المرغل فجاره بالوقف على هاء التأنيث وإن كان منصوباً على التمييز أو الحال إن كانت ما استفهامية أو الخبرية إن كانت نافية حجازية ، ومرفوعاً إن كانت نافية تيمية ، وجارثا منصوب لأنه مضاف إلى الألف المنقلبة عن ياء المتكلم . (قوله واهها) اسم فعل بمعنى أعجب . (قوله لاطرادها) أي كثرة استعمالها فيه لوضوحها له بخلاف ما مر كذا قالوا ، وأورد عليه البعض أنه غير ظاهر في واهها ولك رده بأن وضع واهها للفظ الفعل الدال على التعجب لا للتعجب بناء على الراجع من أن مسميات أسماء الأفعال ألقاظ الأفعال . (قوله ضميرها يعود عليها) أي والضمير لا يعود إلا على الأسماء . (قوله على أنها مبتدأ) أي واجب التقديم لأنها في كلام جرى مجرى المثل فلزم طريقة واحدة . دمايني . (قوله نكرة تامة) أي غير موصوفة بالجملة بعدها وذلك لأن التعجب إنما يكون فيما خفى سببه فيناسبه التكرار . (قوله لتضمنها معنى التعجب) أي المناسب له قصد الإيهام لاقتضاء التعجب خفاء السبب والإيهام يناسب الخفاء . والمراد بتضمنها معنى التعجب أن لها دخلاً في إفادته فلا ينافي أن الموضوع للتعجب الجملة بتمامها . وقيل المَسْرُوع تقدير التخصيص والمعنى شيء عظيم . (قوله وما بعدها خبر) لكن ليس المقصود بالتركيب في هذه الحالة الإخبار بل إنشاء التعجب وكذا يقال فيما يأتي . قال الرضي : معنى ما أحسن زيدا في الأصل شيء من الأشياء جعل زيدا حسناً ، ثم نقل إلى إنشاء التعجب وأصحى عنه معنى الجمل فجاز استعماله في التعجب من شيء يستحيل كونه يجعل جاعل نحو ما قدر الله وما أعمله (قوله هي استفهامية) أي

[٧٥٦] مر ذكر الخلاف في قتاله في شولند المغرب والبنى . والشاهد في واهها فإنه كلمة التعجب إذا تعجب من طيب شيء يقول واهها له ما أطيبه ، وهو اسم لأعجب ، واللام في الليل للصبغ مكسورة للفرق بينها وبين لام الاستفالة .

(١) صدر بيت وعجزه * هي للمي أو أمنا ظاهراً *

الذى وما بعدها صلة فلا موضع له أو نكرة ناقصة وما بعدها صفة فمحله رفع ، وعلى هذين فالخبر محذوف وجوبا أى شيء عظيم . واختلفوا فى أقبل : فقال البصريون والكسائي فعل للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو : ما أقفرتنى إلى رحمة الله ، ففتحت بهاء كافتحة فى زيد ضرب عمرا وما بعده مفعول به . وقال بقية الكوفيين اسم نجيبه مصغرا فى قوله :

[٧٥٧] * يَا مَا أَتَمَلِّحُ غَزْلَانَا شَدْنُ لَنَا *

مشوبة بتمجب كما ذكره المصنف فى شرح التسهيل ، وقال اللمامنى : استفهامية أى فى الأصل ثم نقلت إلى إنشاء التمجيد قال : وهذا القول أقوى من جهة المعنى لأن شأن المجهول كسبب الحسن أن يستفهم عنه . وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو : ﴿ ما لى لا أرى المدهد ﴾ [التمثيل : ٢٠] اهـ وما بعدها هو الخبر . (قوله عن الكوفيين) قال فى التصريح : وهو موافق لقولهم باسمية أقبل بفتح العين فإن الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء نحو : ﴿ ما أصحاب اليمن ﴾ [الواقعة : ٢٧] . (قوله هى معرفة ناقصة) لاحتياجها فى إتمام المراد إلى الصلة .

(قوله أى شيء عظيم) ليس ذكر شيء ضروريا . (قوله للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية) قال الدمامنى نقلا عن المصنف : لا يرد على ذلك عليكى ورويدنى لأنه يقال عليكى فى ورويد فى فلا يلزمان نون الوقاية بخلاف ما أقفرتنى اهـ قال البعض : وقد يقال هو ظاهر فى الثانى لا الأول لأن عليكى بمعنى الزمنى عليكى فى بمعنى استمسك فى كما ذكروه فهو تركيب آخر اهـ . ولك دفعه بأن مراد الجيب أن عليكى له حالة يستغنى فيها مع ياء المتكلم عن النون بخلاف فعل التعجب فإنه ليس له حالة يستغنى فيها مع ياء المتكلم عن النون مع أن المعروف أن عليكى مطلقا بمعنى ألزم إلا أنه قد يضمن معنى استمسك فيتعدى بالباء . (قوله وما بعده مفعول به) لهذا المفعول أحكام خالف فيها أصل المفاعيل منها أنه لا يحذف إلا للدليل ولا يتقدم على عامله ولا يحال بينهما إلا بالطرف على الصحيح ولا يكون إلا معرفة أو نكرة منخصة كما سيذكر الشارح هذا الحكم والمصنف البقية . (قوله نجيبه مصغرا) أجاب البصريون بأنه شاذ . (قوله شدن) من شدن الظهى بالشين المعجمة والدال المهملة أى قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه . ولنا صفة ثانية لغزلانا ونمام البيت :

* من هو لئانكن الضال والسمر *

[٧٥٧] قاله العرجى . من الكلام فيه مستوى فى شواهد اسم الإشارة . والشاهد فى أميلح فإن الكوفية استلقت به على أن صيغة ما أقبله فى التعجب اسم لأنه صغر ههنا والتصغير لا يكون إلا فى الأسماء وأجيب بأنه شاذ .

فتفتحته إعراب كالفتح في زيد عندك ، وذلك لأن مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضى عندهم نصبه ، وأحسن إنما هو في المعنى وصف لزيد لا لضمير ما ، وزيد عندهم مشبه بالمفعول به . وأما الصيغة الثانية فأجمعوا على فعلية أفعل ثم اختلفوا فقال البصريون لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر وهو في الأصل ماض على صيغة أفعل بمعنى صار ذا كذا . كأغد البحر إذا صار ذا غدة ، ثم غيرت الصيغة فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به كامرر يزيد ، ولذلك التزمت ، بخلافها في نحو كفى بالله شهيداً فيجوز تركها ، كقوله :

والضال بضاد معجمة فألف فلام غغفة شجر السدر البرى الواحدة ضالة . والسمر بفتح السين المهملة وضم الميم شجر الطلح بماء مهملة كما في كتب اللغة لا بالعين كما حرفة البعض الواحدة سمرة ويجمع أيضا على سمرات . (قوله لفتحته إعراب) نقل عن بعض الكوفيين أن فتحته بنائية لتضمنه التعجب الذى هو معنى حقه أن يؤدى بالحرف . ورد بأن المؤدى لمعنى التعجب الجملة بتأماها لا أفعل وحيث قد قول الشارح بقية الكوفيين أى غالب بقيتهم . (قوله وذلك) أى كون لفتحته فتحه إعراب مع كونه خيرا . (قوله تقتضى عندهم نصبه) فعامل النصب عندهم المخالفة . (قوله وأحسن إنما هو إلخ) بيان للمخالفة هنا وفيه تنبيه على أن مخالفة الخبر للمبتدأ كونه ليس وصفا للمبتدأ في المعنى كما في زيد عندك وما أحسن زيدا . ومقتضاه النصب عندهم في نحو زيد أفضل أبا ، وفسرها في التصريح بأن يكون الخبر بحيث لا يحمل على المبتدأ لا حقيقة ولا حكما . (قوله وصف لزيد لا لضمير ما) فيه إشارة إلى أن معنى أحسن عندهم فائق في الحسن لا صير زيدا حسنا كما هو على مذهب البصريين إذ التصيير صفة لضمير ما لا لزيد فتأمل . (قوله مشبه بالمفعول به) لوقوعه بعد ما يشبه الفعل في الصورة . (قوله على فعلية أفعل) أى فيها فصلح الربط . وإنما أجمعوا على فعلية أفعل لأن صيغته لا تكون إلا لفعل وأما أصبح فتأخر . قاله المصرح . (قوله لفظه لفظ الأمر) على هذا هو مبنى على السكون أو خذف حرف العلة كالأمر نظرا لصورته أو على فتحه مقدرة منع من ظهورها مجيء على صورة الأمر نظرا للمعنى . (قوله ومعناه الخبر) أى في الأصل وإلا فالجملة بتأماها نقلت إلى إنشاء التعجب أو مراده بالخبر ما قابل الطلب فيشمل الإنشاء غير الطلب . (قوله وهو في الأصل ماض إلخ) فأصل أحسن يزيد أحسن زيد أى صار ذا حسن فمزته للصيرورة . (قوله ثم غيرت الصيغة) أى عند نقلها إلى إنشاء التعجب ليوافق اللفظ في التثنية تغيير المعنى من الاخبار إلى الإنشاء هذا ما ظهر لى .

[٧٥٨] * كَفَى الشَّيْبَ وَالْإِسْلَامَ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا *

وإنما تحذف مع أن وأن كقوله :

[٧٥٩] * وَأَحْبَبُ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمَقْدُمَا *

لاطراد حذف الجار معها كما عرف . وقال الفراء والزجاج والزخشرى وابن كيسان وخروف^(١) : لفظه ومعناه الأمر وفيه ضمير والباء للتعدي . ثم قال ابن كيسان الضمير للحسن . وقال غيره للمخاطب ، وإنما التزم إفراده لأنه كلام جرى مجرى المثل (وَيَلَوْ أَفْعَلُ

قوله وإنما تحذف مع أن وأن) الذى فى التصريح نقلا عن الموضع فى الحواشى أنها إنما تحذف مع أن المخففة وأن حذفها مع أن المشددة ممنوع لعدم السماع . ثم قال : فهذا حكم اختصت به أن عن أن ونظيره عسى أن يقوم زيد فلا يقال عسى أنه يقوم .

(قوله والباء للتعدي) أى فموضع مجرورها نصب على المفعولية . قال المصنف : ولو اضطر شاعر إلى حذفها مع غير أن بعد أفعل لزمه أن يرفع على قول البصريين وأن ينصب على قول الفراء وبهذا ظهرت ثمرة الخلاف اهـ دمايى . هذا وفى المجمع أن الهزمة على قول الفراء ومن وافقه للنقل كهى فى ما أفعل والياء زائدة وكذا قال الدمايى الهزمة على هذا القول للتعدي والياء زائدة . ثم قال : ويحتمل أن تكون الهزمة عليه للصيرورة والياء للتعدي لا زائدة وأصل أكرم يزيد أكرم زيد أى صار ذا كرم ثم غير الماضى بالأمر وجيء بالياء المعدية التى تُصَيِّرُ الفاعل مفعولا ، وقيل أكرم يزيد فصار المعنى اجعل زيدا صائرا ذا كرم اهـ ملخصا . وبه يعلم تقصير الشارح . وصريح كلام الدمايى أن المراد بالتعدي التعدي الخاصة التى تعاقب فيها الباء الهزمة ومقتضى قول المعنى فالباء معدية مثلها فى امرر يزيد أن المراد بالتعدي التعدي العامة وأن الباء للإلصاق .

[٧٥٨] قاله سحيم عبد بنى الحسحاس من قصيدة ، أولها من الطويل :

* عُثْمَيْرَةُ وَدُغْ إِنْ لُجْهَزَتْ غَابِيَا *

كفى إلى آخره . وعمرة منصوب بدفع ، وهو اسم عبويته التى كان يشبها بها ، وغاديا من الغدو والذهاب . والشاهد فيه ترك دخول الباء على فاعل كفى كما لم يترك فى كفى بالله شهيدا فإن زيادتها غير لازمة ههنا بخلاف باب التصنج . صدره : [٧٥٩]

* وَقَالَ لَبِىُّ الْمُسْلِمِينَ قَلَمُوا *

قاله عباس بن مرداس أحد المؤلفات قلوبهم ، من قصيدة من الطويل . وروى ابن عصفور : وقال أمير المؤمنين . والشاهد فى : وأحب إلينا فإنه صيغة التصنج أى ما أحب إلينا ، وقد فصل فيه بينه وبين معموله بالظرف ، وهو حجة على الأخفش والمبرد فى منعهما ذلك وأصل أن تكون بأن تكون . وألف للمقدمة للإطلاق .

(١) أى ابن كيسان وابن خروف كفى ابن وأخذه إلى الامين .

الضَّمِيرُ) أى حتا لما عرفت (كَمَا * أَوْلى تَحْلِيلَتَا وَأَصْدَقَ بِهِمَا) .
 (تَنْبِيْه) : شرط المنصوب بعد أفعل والمجورور بعد أفعل أن يكون مختصا
 لتحصيل به الفائدة كما أُرشد إليه تمثيله ، فلا يجوز ما أحسن رجلا ولا أحسن برجل .
 انتهى .

(وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتُ أَسْتَبِيحُ) منصوبا كان أو مجرورا (إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذَفِ
 مَعْنَاهُ يَضِيحُ) أى يتضح فالأول كقوله :
 [٧٦٠] جَزَى اللهُ غَنَّا وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ زَيْعَةٌ خَيْرًا مَا أَغْفَ وَأُكْرِمَا

(قوله الضمير للحسن) أى المفهوم من أحسن والتقدير أحسن يا حسن يزيد أى دم به
 والزمه اهـ تصريح ، ولذلك لزم الضمير صورة واحدة ويرده أنه يقال أحسن يزيد يا عمرو
 إذ لا يخاطب شيان في حالة واحدة اهـ دمايى . (قوله للمخاطب) فمعنى أحسن يزيد اجعل
 يا مخاطب زيدا حسنا أى صفه بالحسن كيف شئت اهـ دمايى . (قوله وإنما التزم إغ) جواب
 سؤال وارد على من قال الضمير للمخاطب . (قوله لما عرفت) أى من أنه مفعول به أو مشبه
 بالمفعول به . (قوله كما أوفى إغ) تمثيل لقوله بأفعل انطلق إغ على اللف والنشر المرتب . (قوله
 لتحصيل به الفائدة) أى المطلوبة وهى التعجب من حال شخص مخصوص بخلاف نحو ضربت
 رجلا فإن المقصود الإخبار بوقوع الضرب على شخص ما .

(قوله وحذف ما منه) أى من حاله والسين والتاء في استبح زائدتان أو للضرورة . وشرط
 في التصريح لحذف المتعجب منه منصوبا كان أو مجرورا ولا وجه لاختصار البعض في نقل هذا
 الشرط عن التصريح على المجورور أن يكون ضميرا . قال البعض : فلا يجوز الحذف في نحو أحسن
 يزيد لعدم الدليل على الحذف ، ولا في نحو زيد أحسن يزيد لأن الإظهار في موضع الضمير
 في نحو ذلك لنكتة تفوت بالحذف اهـ وعلى قياس ذلك لا يجوز الحذف في نحو ما أحسن زيدا
 وزيد ما أحسن زيدا . لا يقال المتجه أخذا من التعليل جواز الحذف في نحو ما أحسن زيدا
 وأحسن يزيد إذا كان ثم دليل كما لو قيل ذلك في مقام الثناء على زيد لأننا نمنع كون المحذوف
 في ذلك اسما ظاهرا ونحكم بأنه ضمير يرجع إلى المثنى عليه في المقام فتفتن . (قوله معناه يضح)
 أورد عليه سم أنه قد يفيد أنه لا يكفى مطلق الفهم بل لابد من الوضوح الذي هو قدر زائد
 على مجرد الفهم مع أن الظاهر الذي يدل عليه كلام التوضيح الاكتفاء بمطلق الفهم وفي تعبيره

[٧٦٠] قاله على بن أبى طالب كرم الله وجهه من الطويل والجزء بفضل متعرض بين الفاعل والمفعول . والشاهد ما أعف وأكرما
 فإنهما صيغتان للتعجب أصلهما ما أعفهم وما أكرمهم ، لأن التعجب منه إذا علم جاز حذفه سواء كان معمول أفعل كما نحن فيه
 أو معمول أفعل .

أى ما أعفهم وأكرمهم. والثاني وشرطه أن يكون أفعال معطوفا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف ذكره في شرح الكافية^(١) نحو ﴿أسمع بهم وأبصر﴾ [مریم: ٣٨] أى بهم. وأما قوله: [٧٦١] **فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَى الْكَمِيَّةَ يَلْقَاهَا حَمِيدًا وَإِنْ يَسْتَعْنِي يَوْمًا فَأَجْدَرُ** أى «به» فشاذ. (تضمييه) وإنما جاز حذف المجرور بعد أفعال مع كونه فاعلا لأن لزومه للجر كسواء صورة الفضلة فجاز فيه ما يجوز فيها. وذهب قوم منهم الفارسي إلى أنه لم يحذف وأنه استتر في الفعل حين حذفت الباء وردت بوجهين: أحدهما لزوم إبرازه حيثئذ في التثنية والجمع، والآخر أن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار «كناء» من أكرم بنا (وَلَيْ كَلَّا الْفِعْلَيْنِ) المذكورين (فَلَمَّا لَوْ مَا مَنَعَ تَصْرِيفَ بَعْضِكُمْ حُجَّتًا) ليكون مجبىء على طريقة واحدة أدل على ما يراد به، بقدر إشارة إلى الجواب بحمل الموضح على الانفهام. (قوله فشاذ) الأوجه عندي أنه ليس بشاذ وأنه لا يشترط هذا الشرط بل المدار على وجود دليل المحذوف.

(قوله لأن لزومه للجر إلخ) ولما لم يلزم الفاعل في نحو كفى يزيد الجر امتنع حذفه وإن كان في حكم الفضلة بالنسبة للتأنيث إذ لا يقال كفت يهند. (قوله لزوم إبرازه حيثئذ) أى حين استتر في الفعل. وأجيب بأن عدم إبرازه لإحاطة بضمير أفعال في نحو ما أحسن زيدا فكما لم يجمع الضمير في أحسن لم يجمع في أحسن به بجامع اتفاق الفعلين في المعنى أو لكونه في تركيب جرى مجرى المثل الذي لا يغير. (قوله كَنَّا من أكرم بنا) قد يقال لا مانع من أن يلتزم الفارسي امتناع الاستتار في نحو هذا ويخص الاستتار بغيره مما يصح استتاره. أفاده سم. (قوله ولئى كلاً الفعلين) متعلق بلزم وكذا قدما لأنه نصب على الظرفية أى في الزمن القديم، وكذا بحكم. والباء في بحكم سببية وأراد بالحكم كون المجيء على طريقة واحدة أدل على المراد. فقوله ليكون إلخ بدل أو بيان من قوله بحكم حتماً أو تضمينها معنى التعجب كما قاله سم. (قوله منع تصريف) اعلم أن عدم تصريف الفعل إما بخروجه عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس أو بالاستغناء عن تصرفه بتصريف غيره وإن دل على ما ذكر كيدع ويذر فإنه استغنى عن ماضيهما بماضى ترك وعدم تصرف فعل التعجب لكلا الأمرين.

[٧٦١] قاله عروة بن الررد الملقب بهرو الصعاليك لجمعه إياهم وقامه بأمرهم، من فضيلة من الطويل. الفاء للترتيب الذكري، وذلك إشارة إلى الصلوك في قوله:

وَهْ صُلِّحُوا صُلِّحَتْ وَجْهَهُ كَهْنُوَ خِيَابِ الْكَمَالِ الْكَمْتُورُ
وليس راجعا إلى قوله: * لَمَّا أَهْ صُلِّحُوا إِذَا جَنَّ كَيْلُهُ *

وهو مبتدأ والجملة الشرطية خبره. ويلقها جواب الشرط. وحيداً حال من الضمير المنصوب بمعنى عمدة. والشاهد في فأجدر فإنه صيغة التعجب على وزن أفعال، ولكن حذف منه التعجب منه. ولا يسوغ ذلك إلا إذا كان معطوفاً كما في ﴿أسمع بهم وأبصر﴾ أى أبصر بهم. وهنا ضرورة أصله فاحلر به. والفاء جواب الشرط.

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب وراجع شرح شواهد في غزاة الأديب.

فالأول في الماضي كتبارك وعسى ، والثاني في الأمر كتعلم بمعنى اعلم . وقيل إن علة جمودهما تضعفهما معنى الحرف الذي كان حقه أن يوضع للتعجب فلم يوضع (وَصَفُهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صَرْفًا * قَابِلٍ لَفْظِيٍّ ثُمَّ غَيْرِ ذِي الْفَيْضِ . وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهُلًا * وَغَيْرِ سَائِلٍ سَبِيلَ فَعْلًا) أى لا يبنى هذان الفعلان إلا مما استكمل ثمانية شروط : الأول : أن يكون فعلا فلا يبنيان من الجلف والحمار ، فلا يقال ما أجلفه وما أحمره ، وشذ ما أذرعهما أى ما أخف يدها في الغزل بنوه من قولهم امرأة ذراع . نعم ادعى ابن القطاع^(١) أنه سمع ذرعت المرأة خفت يدها في الغزل ، وعلى هذا يكون الشلوذ من حيث البناء من فعل المفعول . الثاني : أن يكون ثلاثيا فلا يبنيان من دحرج وضارب واستخرج إلا أفعل ، فقيل يجوز مطلقا ، وقيل يمتنع مطلقا ، وقيل يجوز إن كانت الهزمة لغیر النقل نحو ما أظلم هذا الليل وما أقفر هذا المكان . وشذ على هذين القولين ما أعطاه

(قوله ليكون مجيئة) أى كلا الفعلين وأفرد الضمير نظرا للفظ كلا . (قوله أدل على ما يراد به) أى من التعجب وإنما كان مجيئة على طريقة واحدة أدل لأن التصرف فيه ونقله من حالة إلى حالة ربما يشعر بزوال المعنى الأول . (قوله من ذي ثلاث) أى من مصدر فعل ذي ثلاث . (قوله صرفا) أى تصرفا تاما لأنه المتبادر عند الإطلاق . فخرج ما لا تصرف له أصلا كنعم وبس وعسى وليس وماله تصرف ناقص كيدع ويلز . (قوله قَابِلٍ لَفْظِيٍّ) أى زيادة وقوله ثم أى يكتفى بمرفوعه . (قوله يَضَاهِي أَشْهُلًا) أى في الوزن وكون مؤنثه على فعلاء . (قوله أى لا يبنى إلخ) أخذ الحصر من قيد الاحتراز أعنى قوله من ذي ثلاث إلخ . (قوله أن يكون فعلا) أخذه من كون الأوصاف المذكورة لموصوف مقدر وهو الفعل لأن مجموعها لا يكون إلا له . (قوله فلا يبنيان من الجلف) بكسر الجيم الرجل الجالبي . (قوله فلا يقال ما أجلفه) أى لبنائه من غير فعل لكن في القاموس جلف كفرح جلفا وجلافة فأثبت له فعلا وحيث يبنى من فعله ما أجلفه . (قوله ما أذرعهما) بالذال المعجمة والعين المهملة . (قوله ذراع) كسحاب وقد يكسر . كلنا في القاموس .

(قوله نعم ادعى ابن القطاع إلخ) استدراك على ما قبله المتعنى أنه لم يسمع له فعل وفي بعض النسخ : ابن القطان يائنون والأول هو الظاهر لأنه الذي من أئمة اللغة . (قوله فلا يبنيان من دحرج إلخ) أى لما يلزم عليه من حذف بعض الأصول في الرباعي الجرد وحذف الزيادة الدالة على معنى مقصود في غيره كالإشارة والمطابقة والطلب في ضارب وانطلق واستخرج . قاله المصريح . (قوله إلا أفعل) استثناء من مفهوم قوله أن يكون ثلاثيا فكأنه قال فلا يبنيان من غيره إلا أفعل أو من معطوف محذوف والتقدير من دحرج وضارب واستخرج ونحوها إلا أفعل . (قوله فقيل يجوز مطلقا) هنا رأى سيبويه واختاره المصنف في التسهيل وشرحه . (قوله لغیر النقل) أى لغیر نقل الفعل من اللزوم إلى التعدي أو من التعدي لواحد إلى التعدي لاثنتين أو من

(١) على بن جعفر بن محمد إمام وقف له علم العربية بالديار المصرية له كتاب الأعمال وحواشي على الصحاح قول سنة ٤٣٣ هـ .

للدراهم ، وما أولاه للمعروف . وعلى الثلاثة ما أتقاه وما أملاه القربة . لأنهما من اتقى وامتلاّت ، وما أخصره لأنه من اختصر . وفيه شذوذ آخر سيأتى . الثالث : أن يكون متصرفا ، فلا يبينان من نعم وبئس . وشذ ما أعساه وأعسى به . الرابع : أن يكون معناه قابلا للتفاضل فلا يبينان من فنى ومات . الخامس : أن يكون تاما فلا يبينان من نحو : كان وظل وبات وصار وكاد ، وأما قولهم ما أصبح أبيردها وما أمسى أدفأها فإن التعجب فيه داخل على أيرد وأدفاً ، وأصبح وأمسى زائدتان . السادس : أن يكون مثنيا فلا يبينان من منفى سواء كان ملازما للنفى نحو ما عاج بالدواء أى ما انتفع به أم غير ملازم كما قام . السابع : ألا يكون اسم فاعله على أفعال فعلاء فلا يبينان من عرج وشهل وخضر

التعدى لاثنتين إلى التعدى لثلاثة بأن وضع الفعل على المزمة . (قوله نحو ما أظلم هذا الليل) فإن فعل التعجب المذكور وإن كانت همزته للنقل والتعدية كما سيذكره الشارح في الحاقمة مبنى من أفعال الذى همزته لغیر النقل وكذا يقال فى المثال الثانى . (قوله وشذ على هذين القولين إرخ) أما الشذوذ على أول القولين فظاهر . وأما على ثانيهما فلأن المزمة فى المثالين للنقل من التعدى لواحد إلى التعدى لاثنتين ، فإن الأصل عطا زيد الدرهم أى تناولها ، وولى المعروف أى تناوله . (قوله وما أملاه القربة) كذا فى نسخ وفى نسخ وما أملاه للقربة وكلاهما فاسد . أما الأول فمن وجهين الأول أن فعل التعجب لا ينصب لفظا إلا مفعولا واحدا . الثانى : أن ما أملاه مصوغ من ملأ الثانى لا من امتلأ الخامس والذى سيصرح به الشارح أنه من امتلأ الخامس . وأما الثانى فمن الوجه الثانى فدعوى البعض ظهور ما أملاه للقربة غفلة عن كلام الشارح والذى بخط الشارح ما أملاه القربة وهى الصواب .

(قوله لأنهما من اتقى وامتلاّت) لم يأخذوها من تقى بمعنى خاف وملأ بمعنى امتلأ فلا يكونان شاذين لنندورهما . أفاده فى التصريح . (قوله وشذ ما أعساه وأعسى به) تبع فى ذلك المصنف حيث قال فى شرح التسهيل : وشذ ما أعساه وأعسى به بمعنى ما أحقه وأحقق به فنبوه من فعل غير متصرف اهـ . وغلطه الدمامينى بأن الفعل الجامد عسى التى هى من أفعال الرجاء وليس قولهم ما أعساه وأعسى به من عسى المذكورة كما يتأدى عليه قوله بمعنى ما أحقه وأحقق به . (قوله أن يكون تاما) أى لأنه لو قيل ما أكون زيدا قائما لزم نصب أفعال لشيئين ولا يجوز حذف قائما لامتناع حذف غير كان ولا جره باللام لامتناع جر الخبر باللام . أفاده الشاطبى . قال فى التصريح : وحكى ابن السراج والزجاج عن الكوفيين ما أكون زيدا قائما بناء على أصلهم من أن المنصوب بعد كان حال . (قوله فلا يبينان من منفى) أى لا تباينه بالثبوت . (قوله نحو ما عاج بالدواء) مضارعه يعيج ، واعترض بأنه قد جاء فى الإثبات كما فى نوادر القائل ، ويجاب بأن ذلك نادر وأما عاج يعوج بمعنى مال يميل فيستعمل فى الإثبات . (قوله ألا يكون اسم فاعله على أفعال) أى لمنهم بناء أفعال التفضيل منه لأنه لو بنى منه أفعال التفضيل لا تلبس بالوصف وفعل التعجب كأفضل التفضيل فى أمور كثيرة فمنعوا بناءه منه كما منعوا بناء أفعال التفضيل منه كذا علل فى شرح التسهيل .

الزرع الثامن : ألا يكون مبنيا للمفعول فلا يبينان من نحو : ضرب وشذ ما أحصره من وجهين ، وبعضهم يستثنى ما كان ملازما لصيغة فعل نحو عنيت بحاجتك وزهى علينا ، فيجيز ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا . قال في التسهيل : وقد يبينان من فعل المفعول إن أمن اللبس .

(تنبيهان): الأول : بقى شرط تاسع لم يذكره هنا وهو ألا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره ، نحو قال من القائلة فإنهم لا يقولون ما أقيله استغناء بما أكثر قائلته . قال في التسهيل : وقد يغنى في التعجب فعل عن فعل مستوف للشروط كما يغنى في غيره أى نحو ترك فإنه أغنى عن ودع . وعدّ في شرحه من ذلك سكر وقعد وجلس ضدى قام ، وقال من القائلة . وزاد غيره : قام وغضب ونام ومن ذكر السبعة ابن عصفور^(١) . وعد نام فيها غير صحيح لأن سيبويه حكى ما أتومه الثانى عد بعضهم من الشروط أن يكون على فعل بالضم أصلا أو تحويلا أى يقدر رده إلى ذلك لأن فعل غريزة فيصير لازما ثم

(قوله ألا يكون مبنيا للمفعول) أى دفعا للبس المبني من فعل للمفعول بالمبنى من فعل الفاعل . **(قوله من وجهين)** هما كونه من غير ثلاثى وكونه من المبني للمفعول . **(قوله عنيت بحاجتك)** كذا في نسخ بإسقاط ما وهى الصواب وفى أخرى ما عنيت بزيادة ما وهى خطأ كما لا يخفى . **(قوله فيجيز ما أعناه إلخ)** أى لأمن اللبس . **(قوله إن أمن اللبس)** أى بأن كان الفعل ملازما للبناء للمجهول أو غير ملازم وقامت قرينة على أنه مبنى من فعل المفعول فهو أعم من مذهب البعض للتقدم وقصر البعض أمن اللبس على كون الفعل ملازما للبناء للمجهول فيكون مساويا لمذهب بعضهم لا دليل عليه ولا داعى إليه . **(قوله لم يذكره هنا)** أى وأشار إليه في التسهيل كما نيه عليه الشارح بقوله قال في التسهيل إلخ ولم يذكره هنا لأن الخارج به ألفاظ قليلة جدا^(٢) . **(قوله سكر إلخ)** أى فالمسموع ما أكثر سكره^(٣) لا ما أسكره وكذا ما بعده . **(قوله وقعد إلخ)** اعترضه الشاطبى وأقره البعض بأن منع بناء فعل التعجب من القيام والقعود والجلوس لفقد شرط قبول الفضل وعندى فيه نظر لأنها تقبل الفضل من حيث طول زمنها .

(قوله أى يقدر رده إلى ذلك) بيان للتحويل . **(قوله لأنه فعل غريزة فيصير لازما)** المتبادر منه أن الغرض من هذا التحويل صيرورته لازما وقضيته عدم التحويل إذا كان فعل بالفتح أو بالكسر لازما وهو خلاف إطلاق هذا القول مع أنه يرد عليه أيضا أن التحويل لا يتعين طريقا لصيرورة الفعل لازما لحصوله بتزيله منزلة اللازم بقطع النظر عن مفعوله فاعرفه . **(قوله واقعا)** أى غير مستقبل . **(قوله والصحيح علم اشتراط ذلك)** أى المذكور من كونه على فعل أصلا أو تحويلا وكونه واقعا وكونه دائما أما الأول فلما مر ولأن فعل بالفتح وفعل بالكسر يشار كان فعل بالضم في قبول هزة النقل فتقدير ردهما عند بناء فعل التعجب منهما إلى فعل لا حاجة إليه

(١) سبق التعريف به .

(٢) والقليل هنا كالعلوم .

(٣) وأكثر سكره .

تلحقه همزة النقل ، وبعضهم أن يكون واقعا ، وبعضهم أن يكون دائما والصحيح عدم اشتراط ذلك (وَأَشْدِدْ أَوْ أَشَدُّ أَوْ شَبَّهَهُمَا * يَخْلُفُ مَا بَعْضُ الشَّرُوطِ عِدَمًا) من الأفعال (وَمَصْدَرُ) الفعل (الْعَاذِمِ) بعض الشرط صريحا كان أو مؤولا (يَقَعُ) أى بعد ما أفعل (يَنْتَصِبُ * وَيَقَعُ أَفْعَلُ جَزْءُهُ بَالِبًا يَجِبُ) فتقول فى التعجب من الزائد على ثلاثة ومما الوصف منه على أفعل : ما أشد أو أعظم درجته أو انطلاقه أو حرمة ، أو أشدد أو أعظم بها . وكذا المنفى والمبنى للمفعول إلا أن مصدرها يكون مؤولا لا صريحا نحو : ما أكثر ألا يقوم ، وما أعظم ما ضرب وأشدد بهما . وأما الفعل الناقص فإن قلنا له مصدر

ولأن من الأفعال أنواعا رفضت العرب صوغها على فعل بالضم وهى المضاعف والمعلل العين والمعلل اللام فإذا تعجبت من شيء منها لم تقدر رد الصيغة إلى فعل للرفض المذكور . قال الدمامي : ولصاحب المذهب الأول أن يقول لو كانت همزة النقل من غير رد إلى فعل بالضم لزم فى مثل ما أعلم زيدا نقص مفعول لأنه كان يتعدى إلى مفعولين وبعد التعجب يتعدى إلى مفعول واحد ولك أن تقول المفعول الثالث مقدر مجرور بالباء على القاعدة الآتية قبيل الحاقمة أى ما أعلم زيدا بكذا أو أن ما أعلم زيدا مصوغ من علم المنزل منزلة اللازم فطفن ، وأما الثانى فلجواز ما أحسن ما يكون هذا الطفل وليس بواقع وأما الثالث فلجواز ما أشد لمع البرق وليس بهلم .

(قوله وأشدد أو أشد إلخ) المتبادر منه أن أشدد وأشد مصوغان من فعل مستكمل للشروط لأن المقصد من الإتيان بنحو أشدد وأشد التخلص من صوغ فعل التعجب من فعل لم يستكمل الشروط مع أن أشدد وأشد مصوغان من غير ثلاثى وهو اشتد الحماص على الظاهر إذ لا يعلم ورود أشد الرباعى فعلا إلا فيما . قال صاحب الصحاح والقاموس : أشد الرجل إذا كانت معه دابة شديدة والصوغ من هذا فى أشد استخراجا بعيد ثم رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه : قوله أو أشدد وأشد إلخ فعلهما المصوغان منه شدد ثلاثيا كما ذكره الناظم فى شرح العمدة وبهذا يندفع اعتراض ابن عاشر بأنهما من غير ثلاثى مجرد فلم يستكمل الشرط فى أنفسهما فكيف يتوصل بهما إلى غيرهما اهـ . (قوله أو شبيههما) أى كأكثر وأكبر وأعظم . (قوله يخلف ما بعض الشرط عدما) أى يخلف فعل التعجب المأخوذ من ما ذكر . قال فى التصريح : ولا يختص التوصل بأشد ونحوه بما فقد بعض الشرط بل يجوز فيما استوفى الشرط نحو ما أشد ضرب زيد لعمرو اهـ ولا يرد هذا على الناظم لأن مراده يخلف وجوبا . (قوله نحو ما أكثر ألا يقوم) اعترضه سم فقال : هلا جاز المصدر الصريح مضافا إليه العلم أو الانتفاء واعترضه زكريا فقال : لا يخفى أن المقصود التعجب من عدم قيامه مثلا فى الزمن الماضى فكيف يقال ذلك وأن للاستقبال . قال سم : وقد يجاب بأن الصيغة صارت للإنشاء وانسلخ عنها معنى الزمان وفيه أن هذا فى صيغة فعل التعجب والاعتراض بغیرها ويظهر أنه يصح أن تعجب من عدم قيامه فى المستقبل ومن عدم قيامه فى الماضى وأنه يقال فى الثانى ما أكثر أن لم يقم لأن أن مع لم ليست

فمن النوع الأول وإلا فمن الثاني ، تقول ما أشد كونه جميلا أو ما أكثر ما كان حسنا أو أشدد أو أكثر بذلك . وأما الجامد والذي لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منها ألبته^(١) (وَبِالْأَثَرِ أَحْكَمُ لِغَيْرِ مَا ذَكَرَ * وَلَا تَقْسُ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أَثَرٌ) أى حق ما جاء عن العرب من فعل التعجب مبنيا لما لم يستكمل الشروط أن يحفظ ولا يقاس عليه لندوره ، من ذلك قولهم : ما أحصره من اختصر وهو خماسى مبنى للمفعول ، وقولهم ما أهوجه وما أحقه وما أرعنه وهى من فعل أفعل كأنهم حملوها على ما أجهله . وقولهم ما أعساه وأعس به ، وقولهم أقمن به أى أحقق به بنوه من قولهم هو قمن بكذا أى حقيق به ولا فعل له ، وقالوا ما أجنه وما أولمه من جنّ وولع ، وهما مبنيان للمفعول وغير ذلك (وَفَعْلٌ هَذَا الْكَلِمَةُ لَنْ يَقْدَمَا * مَعْمُولُهُ) عليه (وَوَصَلَةُ بِهِ أَكْرَمًا . وَقَصْلُهُ) منه (بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ

للاستقبال فاعل . (قوله فَإِنْ قُلْنَا لَهُ مَصْدَرٌ) أى بناء على أن الفعل الناقص يدل على الحدث وقوله وإلا أى بناء على أنه لا يدل عليه والراجع الأول كما مر في عمله . (قوله فَلَا يَتَعَجَّبُ مِنْهَا) قال البعض : بقى ما لا فعل له والظاهر أنه لا يتعجب منه أيضا لأنه لا مصدر له حتى يؤتى به بعد أشد منصوبا أو مجرورا اهـ . وللتجسس عندى أنه يتعجب منه بزيادة ياء المصدرية أو ما في معناها فيقال ما أشد حماريته أو ما أشد كونه حمارا فاحفظه .

(قوله وبالنسبة إلخ) اعترض بأنه لا حاجة إليه بعد تقريره الشروط ولئن سلم الاحتياج إلى قوله وبالنسبة إلخ فهو يبنى عن قوله ولا تقس إلخ إذ معلوم أن النادر لا يقاس عليه . والجواب أنه أتى بالشطر الأول إشارة إلى أن الشروط سمع نادرا تخلفها لدفع توهم أنها لم تخلف ثم لما كان النادر قد يطلق على القليل الذى يقاس عليه فتكون تلك الشروط شروطا للكثرة . قال : ولا تقس إلخ ذكره الشاطبى . (قوله أثنى أى نقل . (قوله ما أهوجه) في القاموس : الخروج محرّكة طول في حمق وطيش وتسرع ، والهوجة الناقة للسرعة كأن بها هوجا . وفيه أيضا حمق ككرم حمقا بالضم وبضمين وحمقة والحمق واستحمق فهو أحق قليل العقل . وفيه أيضا الأرعن الأهوج في منطق والأحق المسترخى وقدر عن مثله رعونة ورعنا محرّكة ، وذكر صاحب ضياء العلوم الأهوج في فعل يفتح العين يفعل بكسرهما فعليه وعلى ما تقدم يتمنر التطق بقول للؤلف وهى من فعل فهو أنمل . اهـ عبد القادر على ابن الناطم^(٢) . (قوله كأنهم حملوها على ما أجهله) أى لمناسبتها له في المعنى وهو بيان للمسوغ في الجملة . (قوله أقمن به) قال جماعة : مثله ما أجدره بكذا وردّ بأن ابن القطاع ذكر لأجدر فعلا فقال يقال جدر جدرلة صار جديرا أى حقيقا . (قوله لن يقدم ما معموله عليه) أى لمدم تصرفه . (قوله أو بحرف جر) أو مائة خلّو فتجوز الجمع فيجوز الفصل بمجموع الظرف والجار والمجرور هذا ما يقتضيه القياس

(١) اختلف في ألف الية فقل هو ألف وصل وجعلها بهم فاعلها لحي التلوع والإجابات التى في اللفظ .

(٢) راجع شرحه لألفية والده - من تحقيقنا -

جُرْ متعلقين بفعل التعجب (مُسْتَعْمَلٌ وَالْخَلْفُ فِي ذَلِكَ اسْتَقَرَّ) فلا تقول ما زيدا أحسن ولا يزيد أحسن، وإن قيل إن يزيد مفعول به. وكذلك. لا تقول ما أحسن يا عبد الله زيدا، ولا أحسن لولا بخله يزيد. واختلفوا في الفصل بالظرف والمجرور المتعلقين بالفعل، والصحيح الجواز كقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أفتح به أن يكذب. وقوله:

[٧٦٢] عَيْلِي مَا أُخْرَى بِدَى اللَّبِّ أَنْ يَرَى صَبُورًا وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الْكَبِيرِ
وقوله:

[٧٦٣] * وَأُخِرَ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَحْوَلَا *

فإن كان الظرف والمجرور غير متعلقين بفعل التعجب امتنع الفصل بهما. قال في شرح التسهيل: بلا خلاف فلا يجوز ما أحسن بمعروف أمرا، ولا ما أحسن عندك جالسا ولا أحسن في الدار عندك بجالس.

(تنبيهات): الأول: قال في شرح الكافية: لا خلاف في منع تقديم التعجب منه على فعل التعجب ولا في منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور، وتبعه الشارح في نفي أصل الخلاف عن غير الظرف والمجرور قال كالحال والمنادي، لكن قد أجاز على ما سبق في غير موضع وإن خالفه كلام الدماميني الذي اقتصر عليه شيخنا والبعض. (قوله فلا تقول ما زيدا أحسن) ولا زيدا ما أحسن كما فهم بالأولى. (قوله وإن قيل إن يزيد مفعول به) أى كما هو رأى الفراء ومن وافقه. (قوله واختلفوا في الفصل بالظرف إلخ) على الخلاف ما إذا لم يكن في المفعول ضمير يعود على المجرور وإلا تعين الفصل. نقله السيوطي عن أبي حيان. وبهذا يعلم ما في غالب أمثلة الشارح لعل الخلاف من المؤاخاة. قاله سم. (قوله وأخر إلخ) صدره:

* أَقِيمْ بَدَارَ الْحَرْبِ مَا دَامَ حَرْبِيَا *

والشاهد في إذا حالت فإنه ظرف لأخر فاصل بينه وبين معموله. (قوله ولا أحسن في الدار عندك) كذا في نسخ. وهو يدل على ما قلنا من جواز الفصل بمجموع الظرف والمجرور وفي نسخ ولا أحسن في الدار أو عندك. (قوله عن غير الظرف والمجرور) أى عن الفصل بغير الظرف [٧٦٢] هو من الطويل، أى يا عيلى. والشاهد فيه أنه فصل بين ما أخرى وبين فاعله وهو أن يرى بالجار والمجرور أى بأن يرى. وصوبوا مفعول ثان. وغير لا لئى لئى الجنس علوف أى لا سبيل موجود.

[٧٦٣] صدره:

* أَقِيمْ بَدَارَ الْحَرْمِ مَا دَامَ حَرْمُهَا *

قاله أوس بن حجر من قصيدة من الطويل. وأنا مستتر في أقيم. أى ما دامت هى حازمة فى الإقامة فأنا أيضا حازم بها، فإذا تحولت هى فالأولى أن أتحول. والشاهد في أخر حيث فصل بينه وبين فاعله. وهو بأن أتحول. بالظرف فأجازه الجرمي ومنه الأخفش.

الجرمى من البصريين وهشام من الكوفيين الفصل بالحال نحو : ما أحسن مجردة هنداً . وقد ورد في الكلام الفصحى ما يدل على جواز الفصل بالنداء وذلك كقول عليّ كرم الله وجهه : أعز عليّ أبا اليقظان أن أراك صريعا مجذلاً . قال في شرح التسهيل : وهذا مصحح للفصل بالنداء . وأجاز الجرمى الفصل بالمصدر نحو : ما أحسن إحساناً زيداً . ومنعه الجمهور لمنهم أن يكون له مصدر . وأجاز ابن كيسان الفصل بلولا ومصحوبها نحو : ما أحسن لولا يخله زيداً ، ولا حجة له على ذلك . الثاني : قد سبق في باب كان أنها تزداد كثيراً بين ما وفعل التعجب نحو : ما كان أحسن زيداً . ومنه قوله :

[٧٦٤] مَا كَانَ أَسْعَدَ مَنْ أَجَاهَكَ أَخِيذاً بِهَذَاكَ مُجْتَبِئاً هَوَى وَعِشَادَا
ونظيره في الكثرة وقوع ما كان بعد فعل التعجب نحو : ما أحسن ما كَانَ زيد ، فما مصدرية وكان تامة^(١) رافعة ما بعدها بالفاعلية ، فإن قصد الاستقبال جيء يكون . الثالث : يجز ما تعلق بفعل التعجب من غير ما ذكر بإلى إن كان فاعلاً نحو : ما أحب زيداً إلى عمرو وإلا فبالهاء إن كانا من مفهوم علماً أو جهلاً نحو : ما أعرف زيداً بعمرو وما أجهل خالداً ببيكر ، وبالإلام إن كانا من متعدد غيره نحو : ما أضرب زيداً لعمرو ، وإن كانا من متعدد بحرف جر فيما كان يتعدى به نحو : ما أغضبني على زيد . ويقال في التعجب من كسأ زيد الفقراء الثياب وظن عمرو بشرا صديقاً ، ما أكسى زيداً للفقراء الثياب وما أظن عمرًا لبشر صديقاً وانتصاب الآخر بملول عليه بأفعل لا به خلافاً للكوفيين .

والجور . (قوله كقول عليّ) أي في حق عمار بن ياسر حين رآه مقتولاً^(٢) وهو نثر لا نظم . وقوله : مجذلاً أي مريباً على الجدالة بالفتح وهي الأرض . (قوله لمنهم أن يكون له) أي لفعل التعجب مصدر لكونه لإنشاء التعجب فأشبه ما لا مصدر له كنعم وبئس . ١ هـ دمايني . (قوله فما مصدرية إلخ) أي وهي ومدخولها في محل نصب مفعول فعل التعجب ، وأجاز بعضهم جعل ما اسماً موصولاً كان ناقصة ونصب زيد على أنه خبرها وضعفه في المغنى . (قوله فإن قصد الاستقبال جيء يكون) هذا مبني على الصحيح المتقدم من عدم اشتراط كونه واقعا . (قوله ما تعلق بفعل التعجب) أي ما عمل فيه فعل التعجب وقوله من غير ما ذكر أراد بما ذكر ما تعجب من وصفه منصوباً أو مجروراً ، ويحتمل أنه أراد به الظرف والجور المقصود بهما بين الفعل ومفعوله المتعجب من وصفه ولا مانع من إرادتهما معاً . (قوله بإلى إن كان فاعلاً) وإنما يكون ذلك بعد مفهوم حب أو بغض . ١ هـ دمايني . (قوله إن كانا من متعدد غيره) أي بنفسه بليل ما بعد . (قوله نحو ما أضرب زيداً لعمرو) مثله ما أحب زيداً لعمرو فزيد فاعل الحب وعمرو مفعوله بعكس ما أحب زيداً إلى عمرو . (قوله بملول عليه

[٧٦٤] قاله عبد الله بن ربيعة الأنصاري الصحابي رضي الله عنه يخاطب به النبي ﷺ . والشاهد في زيادة كان ما أسعد . ومن أجهلك في محل الرفع لأنه فاعل فعل التعجب . وأغداً حال من الضمير الذي في أجهلك . وكذا مجتبئاً . وهوى مفعول وعشاداً عطفاً عليه .

(١) رافعة للفاعل وليست بالناقصة التي ترفع الاسم وت نصب الخبر .

(٢) وله علم من أعلام البيرة يقول صلى الله عليه وسلم لعمار : « تفعلك الفتنة الباغية » .

(خاتمة): هـ: همزة أفعل في التعجب لتعدي ما عدم التعدي في الأصل نحو : ما أظرف زيدا أو الحال نحو : ما أضرب زيدا . وهمزة أفعل للصيرورة . ويجب تصحيح عينهما إن كانا معتليها نحو : ما أطول زيدا وأطول به . ويجب فك أفعل المضعف نحو : أشدد بحمرة زيد . وشذ تصغير أفعل مقصورا على السماع كقوله :
 [٧٦٥] يَا مَا أَفْطَلَحَ غِزْلَانَا حَدَدٌ لَنَا مِنْ هَوْلٍ لَيْكُنُ الضَّالِّ وَالسَّيِّئُ
 وطرده ابن كيسان وقاس عليه أفعل نحو : أحسين يزيد والله أعلم .

بأفعل أى بفعل مقدر مدلول عليه بأفعل لا بأفعل لما علمت من أنه لا ينصب إلا مفعولا واحدا تقديره في الأول يكسومهم وفي الثاني يظنه . (قوله ما عدم التعدي) أى ما عدم أصله الذى صيغ منه التعدي . (قوله في الأصل) أى قبل التعجب وقوله أو الحال أى في حال التعجب وهو مبنى على أن من شروط التعجب أن يكون الفعل على زنة فعل أصلا أو نحويا وتقدم ما فيه فاعلمزة على - الصحيح من عدم اشتراط ذلك - لتعدي الفعل إلى مفعول كان قبلها فاعلا . (قوله وهمزة أفعل للصيرورة) أى لصيرورة المتعجب من وصفه ذا كذا كأغد البعير^(١) ، والباء زائدة هنا على الصحيح من أنه ماض في المعنى ، وأما عند من جعله أمرا لفظا ومعنى فقد أسلفناه . (قوله ويجب تصحيح عينهما) أى دون لاميها حملا على اسم التفضيل حيث قالوا أقول وأبيع وأدعى وأرمى . (قوله ويجب فك أفعل إلخ) أى كما سيأتى في قوله :

* وفك أفعل في التعجب التزم *

(قوله وشذ تصغير أفعل) أى بفتح العين ، وقد تبع الشارح الناظم في جعل تصغير أفعل شاذا وعزو اطراده إلى ابن كيسان فقط والذي في المعنى أن النحويين أجازوا تصغيره بقياسه لشبهه بأفعل التفضيل وزنا وأصلا وإفادة للمبالغة وأراد بالأصل الفعل المصوغ منه ثم قال : ولم يحك ابن مالك اختيار قياسه إلا عن ابن كيسان وليس كذلك . قال أبو بكر بن الأنبارى : ولا يقال إلا لمن صغر سنه . اهـ قال الدمامي . قال أبو حيان : ما حكاه ابن مالك عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين أما الكوفيون فإنهم اعتقدوا اسمية أفعل فهو عندهم مقيس فيه وأما البصريون فنصوا على ذلك في كتبهم وإن كان خارجا عن القياس . (قوله مقصورا على السماع) مستغنى عنه بقوله وشذ ولم يسمع إلا في أحسن وأملح كما قاله الدمامي ونقله في المعنى عن الجوهري .

[٧٦٥] راجع التفريغ رقم ٧٥٧ .

(١) أى صارت له غلة .

[نَعَمْ وَيَشْنَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا]

(فَعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ * نَعَمْ وَيَشْنَ) عند البصريين والكسائي بدليل فيها ونعمت^(١)، وإسمان عند الكوفيين بدليل ما هي بنعم الولد، ونعم السير على يش العير . وقوله :

[٧٦٦] صَبَحَكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ يَا كِرِي بِنَعَمْ طَيْرٍ وَتَبَابَ فَأَعِيرِ
وقال الأولون . هو مثل قوله :

[نَعَمْ وَيَشْنَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا]

أى فى المدح والذم كجئنا وساء . واعلم أن لنعم ويش استعمالين : أحدهما : أن يستعملا متصرفين كسائر الأفعال فيكون لهما مضارع وأمر واسم فاعل وغيرها ، وهما إذ ذاك للإخبار بالنعمة والبؤس ، تقول نعم زيد بكلنا بنعم به فهو ناعم ويش يأس فهو يائس . الثاني : أن يستعملا لإنشاء المدح والذم وهما فى هذا الاستعمال لا يتصرفان لخروجهما عن الأصل فى الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان فأشبهها الحرف ، والكلام عليهما هنا باعتبار هذا الاستعمال وتجرى فيهما على كلا الاستعمالين اللغتان الآتية فى الشرح . أفاده الشاطبى . (قوله فعْلَانِ) خير مقدم لنعم ويش . (قوله بدليل فيها ونعمت) أى لأن تاء التأنيث الساكنة من خصائص الأفعال وبدليل ما حكاه الكسائي من قولهم نعمنا رجلين ونعموا رجالا لأن ضمائر الرفع البارزة المتصلة أيضا من خصائص الأفعال .

(قوله وإسمان عند الكوفيين) أى مثنيان على الفتح لتضمنهما معنى الإنشاء وهو من معانى الحروف . وأورد عليه أن المفيد للإنشاء الجملة بتأنيدها لا نعم ويش فقط . ويجاب بأنهما العمدة فى إفادة الإنشاء . ولما دماينى تقلا عن البسيط من قال باسميتهما فما بعدها مما هو فاعل عندنا ينبغى أن يكون تأنيدهما عندهم نعم بدلا أو عطف بيان . والمعنى المملوح الرجل زيد اهـ قال سم : ويقضى الكلام فى نحو : نعم رجلا زيد ويحتمل أن يقال إن رجلا تمييز عن النسبة التى تضمنتها نعم بمعنى المملوح أى المملوح من جهة الرجولية زيد ، ويحتمل أنه حال ثم قياس . ما ذكر فى نعم الرجل جر الولد فيما استدلوا به من قوله ما هي بنعم الولد^(٢) أى ما هي بالمملوح الولد ولطعمه يروونه بالجر فإن فرض أنهم يروونه بالرفع فلعله مقطوع عما قبله ، وكذا يقال فى العير من قوله على يش العير اهـ وفى الفارضى من قال باسمية نعم ويش أعريهما مبتدأ وما بعدها خبر ويجوز العكس حكاه أبو حيان فى شرح هذا الكتاب . (قوله ياكى) أى سريع .

(*) بقول **عَلَّامٌ** : من توشأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالفصل الفضل .

[٧٦٦] رجز لم يدر راجزه . أى بخير سريع عاجل ، من بكرت إذا أسرع فى أى وقت كان . والشاهد فى بنعم طير حيث أدخل حرف الجر على نعم ، فلا يدل ذلك على اسمية نعم لأنه على المحكية وجعلها اسما . والمضى صيحت بكلمة نعم منسوبة إلى الطائر اليمون ، والأولى أن يحمل على الشفوذ . وهذه الباء بدل من الباء الأولى .

(١) **لَا** رجلا عندما يفر يائس .

[٧٦٧]

* عَمْرُكَ مَا تَلِيَّ بِنَامٍ صَاحِبُهُ *

وسبب عدم تصرفهما لزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة وأصلهما قول .
(قوله هو مثل قوله إنا) ضمير هو يرجع إلى المذكور من الشواهد أى إلى مجموعها لأنه لا يأتى فى البيت لأنه يمنع منه فيه جر طر بإضافة نعم إليه بل تأويله أنه نزل نعم منزلة خير أى بخير طر فجعل نعم اسمًا للخير وأضافها لطر وفتح على الحكاية للفظها قبل عروض الاسمى قاله بعضهم وهو أولى مما ذكره شيخنا والبعض والثنية فى حذف الصفة والموصوف وإقامة الممول مقامهما هكذا قال شيخنا والبعض وفيه أنه لا حاجة فى بنام صاحبه إلى تقدير الصفة والأصل بابل مقول فيه نام صاحبه بل احتاج إليه تقدير الموصوف فقط لصحة جعل نام صاحبه نفس الصفة فلا تكن أسير التقليد . **(قوله لزومهما إنشاء المدح والذم)** أى والإنشاء من معانى الحروف ولا تصرف فى الحروف ولزومهما فى أحد الاستعمالات فلا يأتى أن هما استعمالا آخر فارقا فيه الإنشاء . قال الدمامنى : وإنما كان لإنشاء المدح أو الذم لأنك إذا قلت نعم الرجل زيد وبس الرجل عمرو فإنما تنشئ المدح أو الذم وتحدد بهذا اللفظ وليس المدح أو الذم بوجود خارجا فى أحد الأزمته مقصود مطابقة هذا الكلام إياه حتى يكون خيرا بل الموجود خارجا جودة الشخص أو رذائته والقصد بهذا الكلام مدحه أو ذمه بالجودة أو الرذالة ، فقول الأعرابي لمن بشره بمولودة وقال نعم الولد هى : والله ما هى بنعم الولد ليس تكديبا له فى المدح إذ لا يمكن تكديبه فيه وإنما هو إخبار بأن الجودة التى حكمت بمصوغها خارجا ليست بمحاصلة فهو تكذيب لما تضمنه الإنشاء من الإخبار بمحصول الجودة فالتكذيب والتصديق إنما يتسلطان على ما تضمنه ذلك الإنشاء من الخبر لا عليه نفسه وكذا الإنشاء التعجيب والإنشاء الذى فى كم الحيرية وفى رب هذا معنى كلام ابن الحاجب قال الرضى (١) : وفيه نظر إذ هذا الذى قرره يطرده فى جميع الأخبار لأنك إذا قلت زيد أفضل من عمرو فلا ريب فى كونه خيرا ولا يمكن أن تكذب فى التفضيل ويقال لك إنك لم تفضل بل التكذيب إنما يتعلق بأفضلية زيد ، وكذا إذا قلت زيد قائم هو خير بلا شك ولا يمكن أن تكذب من حيث الإخبار لأنك أوجدته بهذا اللفظ قطعاً بل من حيث القيام فكذا قوله والله ما هى بنعم الولد يبان لكون النعمية أى الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست بحاجة وكذا فى التعجب وفى كم ورب انتهى ببعض اختصار .

(قوله على سبيل المبالغة) أى لعموم المدح والذم فيهما وعدم تخصيصهما بمصلحة معينة عند الإطلاق وعدم التقييد بمخصص نحو نعم الرجل زيد بخلاف نعم زيد عالماً ، وكان الأولى أن يقول ويفيدان ذلك على سبيل المبالغة إذ لا دخل لقوله على سبيل المبالغة فى تعليل عدم التصرف كما علم . **(قوله وأصلهما فعل)** أى بفتح الفاء

[٧٦٧] ثمانية :

* وَلَا مُغَالِطَ الْبَيَانِ جَائِئِيَّة *

قاله القتال من الرجز ، فإن حركت الماء فمن مربع الكامل . وفى رولية المبالغات هكذا :

عَمْرُكَ مَا زَيْدٌ بِنَامٍ صَاحِبُهُ وَلَا مُغَالِطَ الْبَيَانِ جَائِئِيَّة
 تَرَعَى الشُّعُومَ مُخَرَّطًا مَتَاكِبَةً إِنَّ الْقَفِيْرَ غَابَ غَيْبَةً حَاجِبَةً

ثم قال أى ما زيد برجل نام صاحبه . وعمرك قسم بدليل ما روى والله ما لى مبتدأ خبره محذوف أى قسمى أو يمينى . والشاهد فى بنام حيث لا تدل الباء على اسمية نام لأنه مؤول بما لى مقول فيه نام صاحبه فكذا دخولها على نعم أو بس فى قرعهم بنعم الولد وعلى بس العير لا يدل على اسميتها . والبيان بفتح اللام وتخفيف الباء آخر الحروف مصدر يحولن يقال فلان فى لسان من العيش أى لين الجانب .

(١) انظر شرح الكافية .

وقد يردان كذلك أو بسكون العين وفتح الفاء وكسرها أو بكسرهما . وكذلك كل ذى عين حلقية من فُعل فعلا كان كشهد أو اسما كفخذ . وقد يقال في بئس بئس (رَافِعَانِ أَسْتَيْنِ) على الفاعلية (مَقَارِنِي أَل) نحو : ﴿نعم العبد﴾ ﴿وبئس الشراب﴾ (أَزْ مُضَائِنِي لِمَا * قَارَنَهَا كَيْفَعُمُ غَفَى الْكُرْمَا) ﴿ولنعم دار المقين﴾ [النحل : ٣٠] ، ﴿وبئس مثوى المتكبرين﴾ [غافر : ٧٦] ، أو مضافين لمضاف لما قارنها كقوله :
 * قَيْعَمُ أَبْنُ أُنْحَتِ الْقَوْمِ خَيْرٌ مُكَذِّبٍ * [٧٦٨]

وإنما لم يبنه على هذا الثالث لكونه بمنزلة الثاني . وقد نبه عليه في التسهيل .
(تنبيهات) : الأول : اشتراط كون الظاهر معرفا بأل أو مضافا إلى المعرف بها ، أو إلى المضاف إلى المعرف بها . وهو الغالب . وأجاز بعضهم أن يكون مضافا إلى ضمير ما فيه أل كقوله :

* قَيْعَمُ أُنْحَرِ الْهَيْجَا وَنَعَمُ شَبَاهَا * [٧٦٩]

وكسر العين وقوله : وقد يردان كذلك إلخ يفيد أن الأوجه الأربعة فيهما إذا استعمالا لإنشاء المدح والذم وبعضهم خصصها بحالة تصرفها وأنصحبها كما في الدماميني بالكسر فالكسكون ثم كسر الفاء والعين ثم الفتح فالكسكون ثم الفتح فالكسر . (قوله وكسرها) الوجه إسقاطه لعلمة من قوله وأصلهما فعل لرجوع الضمير إلى نعم وبئس بكسر فسكون . (قوله حلقية) أى أخرجها للحلق وقوله من فعل أى موازن فعل بفتح فكسر والمراد لفظه فيجوز صرفه بتأويل اللفظ ومنع صرفه بتأويل الكلمة . (قوله وقد يقال في بئس بئس) أى بموحدة مفتوحة فتحية ساكنة مبدلة من الهزعة على غير قياس ، كذا في الجمع ، ثم إن كان الإبدال في حال الكسر فهو قياسى أو بعد الفتح فهو غير قياسى . (قوله والهمان) أعربه الفارضى خبر مبتدأ محذوف أى وهما رافعان وهو أولى من إعرابه نعت فعلا لما يلزم عليه من الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو المبتدأ كما قاله الشيخ خالد . (قوله على الفاعلية) أى على القول بفعليتها وأما على القول بامتيهما فقد أسلفناه . (قوله مقارنى أل) أى المعرفة لأنها المنصرفة إليها اللفظ عند الإطلاق فلا يدخل لفظ الجلالة والذي . (قوله غير مكذب) حال من الفاعل والخصوص بالمدح زهير في تمام البيت . (قوله وإنما لم يبنه على هذا الثالث) يمكن دخوله في كلامه بأن يرد بما قارنها ولو بواسطة . (قوله هو الغالب) لا يلتزم مع قوله والصحيح إلخ فكان الأولى أن يقول بئله هو الراجح أو نحوه ووجد في بعض النسخ الضرب من أول التنبيه إلى الواو من قوله وأجاز وهو مناسب . (قوله ونعم شهابها) كذا بخط الشارح وفي [٧٦٨] تمامه :

* زُهِيرٌ شَمَامٌ مَسْرُودٌ مِنْ حَمَائِلِ *

قال أبو طالب عم النبي - ﷺ - من قصيدة من الطويل . الفاء للمطف . ويروى بالواو . والشاهد في ضم ابن أخت القوم ، فإن فاعل نعم فيه مظهر مضاف إلى ما أضيف إليه المعرف بأل . وغير مكذب كلام إضافي حال . وزهير مضموم بالمدح مبتدأ . والجملة مقدما خبره ، وهو اسم رجل . وحسام صفته أى سيف . ومفرد صفته . والحمايل جمع حمالة السيف بالكسر . [٧٦٩] شطر من الطويل أى صاحب الميحاء أى الحرب وهو كناية عن ملازمة الحرب وشدة مباشرتها . والشاهد في نعم شهابها حيث أضيف فاعل نعم إلى ضمير ما فيه أل . والصحيح أن هنا لا يقاس عليه ، وأراد به ناز الحرب .

والصحيح أنه لا يقاس عليه لقلته . وأجاز الفراء أن يكون مضافا إلى نكرة كقوله :
 [٧٧٠] لَيْفَهُمْ صَاحِبٌ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرُّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَا
 ونقل إجازته عن الكوفيين وابن السراج ، وخصه عامة الناس بالضرورة . وزعم
 صاحب البسيط أنه لم يرد نكرة غير مضافة ، وليس كذلك بل ورد ، لكنه أقل من
 المضاف نحو : نعم غلام أنت ونعم تيم . وقد جاء ما ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف
 إلى علم كقول بعض المعتزلة^(*) : بئس عبد الله أنا إن كان كذا ، وقوله عليه الصلاة
 والسلام : نعم عبد الله هذا ، وكقوله :

[٧٧١] بَيْتٌ قَوْمٌ طَرَفُوا فَتَرَوْا بِجَارِهِمْ لَعْنًا وَجَزَ
 وكأن الذى سهل ذلك كونه مضافا فى اللفظ إلى ما فيه أل وإن لم تكن معرفة .
 وأجاز المبرد والفارسي إسناد نعم وبئس إلى الذى نحو نعم الذى آمن زيد كما يسندان إلى
 بعض النسخ : شهابها بالهاء بدل الموحدة الأولى . (قوله والصحيح إلخ) وفرق بين هذا وبين ما أجازته فى باب
 الإضافة من نحو :

* الواهب المائة الهجان وعندها *

بأن عبدها تابع لما فيه أل وقد يفترق فى التابع ما لا يفترق فى المتبوع كذا قال البعض ولا يخفى أنه لا ينفع فى نحو :
 * الود أنت المستحقه صفوه *

فالأولى أن يقال باب نعم وبئس لعدم تصرفهما أضيق من باب الإضافة . (قوله فعم صاحب قوم إلخ) كأن
 الذى سهل ذلك عند الجمهور عطف المضاف إلى المحلى بأل عليه وعثمان هو المخصوص بالمدح . (قوله ما ظاهره)
 أى تركيب ظاهره ، وإنما قال ما ظاهره لإمكان تأويله بجعل الفاعل ضميرا مستترا حذف تفسيره بناء على جواز
 حذف التمييز فى مثل ذلك والعلم بمخصوص بالمدح أو الذم وما بعده بدل أو عطف بيان . (قوله طرفوا) من الطروق
 وهو الإتيان ليلا فقرأوا جارهم أى قطعوا ضيفهم لحما وحرا بفتح الواو وكسر الحاء المهملة أى دبت عليه الوحرة
 [٧٧٠] قاله كثير بن عبد الله المعروف بابن الفريرة أنك معاوية رضى الله عنه وعزه صاحب الموعب وأبو حاتم لأوس ابن معرا وتمامة :

* وَصَاحِبُ الرُّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَا *

وقبله :

ضَحُوا بِأَخْضَطِ قُتْرَانِ السُّجُودِ بِو يَطْفَعُ اللَّيْلَ لَيْسِيَا وَقُرَأْنَا

من البسيط . وعنوان السجود حال من الضمير الذى فى يقطع . ويجوز جره على التعت لأخضط هو الأشب . والشاهد فى نعم
 صاحب قوم حيث رفع نعم صاحب قوم وهو نكرة مضافة ، وهى لفظة قوم من العرب حكاهما الأخفش عنهم أنهم يرفعون بنعم النكرة
 مفردة ومضافة . ولا سلاح لهم فى عمل الجرسفة لقوم .

[٧٧١] هو من الرمل . الشاهد فى بئس قوم الله حيث أسند بئس إلى قوم أضيق إلى لفظ الله ، وذلك لا يجوز لأن الشرط أن الفاعل إذا
 كان ظاهرا أن يكون معرفا بأل أو مضافا إلى معرف بأل ، فيحمل على الضرورة ، وقوم مخصوص بالذم مبتدأ ، والجملة مقدما خبره .
 وطرقوا مجهول صفة لقوم من الطروق وهو الإتيان ليلا . وقرأوا من الترقى وهو الضيافة . قوله : وحرا أصله وحرا بفتح الواو
 وكسر الحاء المهملة وفى آخره راء فأسكت الراء للضرورة وهو اللحم الذى دبت عليه الوحرة دابة تشبه القطاة وهى نوع من الوزغ .

(*) المعتزلة عبد الله بن عمرو وابن عمرو وابن عباس وابن مسعود .

ما فيه أل الجنسية ، ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين وهو القياس ، لأن كل ما كان فاعلا لنعم وبئس وكان فيه أل كان مفسرا للضمير المستتر فيها إذا نزعته منه ، والذي ليس كذلك قال في شرح التسهيل : ولا ينبغي أن يمنع أن الذى جعل بمنزلة الفاعل ولذلك اطرده الوصف به . الثانى : ذهب الأكثرون إلى أن أل فى فاعل نعم وبئس جنسية ثم اختلفوا فقبل حقيقة . فإذا قلت نعم الرجل زيد فالجنس كله مملوح وزيد مندرج تحت الجنس لأنه فرد من أفرادهم ولغولاء فى تقريره قولان : أحدهما أنه لما كان الفرض المبالغة فى إثبات المدح للمملوح جعل المدح للجنس الذى هو منهم إذ الأبلغ فى إثبات الشيء جعله للجنس حتى لا يتوهم كونه طارئا على الخصوص . والثانى أنه لما قصدوا المبالغة عدلوا المدح إلى الجنس مبالغة ولم يقصدوا غير مدح زيد فكأنه قيل مملوح جنسه لأجله وقيل مجازا فإذا قلت نعم الرجل زيد جعلت زيدا جميع الجنس مبالغة ولم تقصد غير مدح

بفتحات وهى نوع من الوزن وقف بالسكون على لغة ربيعة . (قوله وإن لم تكن معرفة) أى لأنها زائدة لازمة وتعريفه العلمية . (قوله كما يستندان إلخ) أى بجامع إرادة الجنس فى كل . (قوله كان مفسرا) أى يميز . (قوله والذي ليس كذلك) أى لأنه لا تنزع منه أل حتى يصلح لكونه مفسرا للضمير . (قوله قال فى شرح التسهيل إلخ) باقى عبارة شرح التسهيل على ما فى الجمع ومقتضى النظر الصحيح أنه لا يجوز مطلقا ولا يمنع مطلقا بل إذا قصد به الجنس جاز وإذا قصد به العهد منع اهـ وهو إنما يتجه على أن أل فى نعم الرجل جنسية لا عهدية .

(قوله ولا ينبغي أن يمنع) أى والكلية السابقة غير مسلمة . (قوله لأن الذى) أى مع صلته جعل بمنزلة الفاعل أى بمنزلة اسم الفاعل المثل بال واسم الفاعل المثل بال يقع فاعلا لنعم وبئس فكلما ما هو بمنزلة والمراد بكونه بمنزلة أنه مؤول به . (قوله جنسية) أى للجنس فى ضمن جميع الأفراد حقيقة أو مجازا كما يدل عليه تقريره الآتى وأل الجنسية بهذا المعنى هى الاستغرافية حقيقة أو مجازا وبها عبر بعضهم . (قوله فقبل حقيقة) أى أنه أريد بمدخولها جميع أفراد الجنس قصدا أو تبعا للمملوح كما يدل عليه ما بعده . وقوله فالجنس كله مملوح أى قصدا أو تبعا وقوله : وزيد مندرج تحت الجنس أى ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام . واعترض بأن العموم يؤدى إلى التناقض فى نحو : نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو وأجيب بأن الشيء قد يمدح ويذم من جهتين مختلفتين ولا تناقض عند اختلاف الجهة . (قوله فى تقريره) أى تقرير كونها للجنس حقيقة وقوله أنه أى الحال والشأن^(١) . (قوله جعل المدح للجنس) أى قصدا فجميع أفراد مملوحة قصدا على هذا القول . (قوله حتى لا يتوهم) أى فلا يتوهم كونه أى المدح طارئا على الخصوص وأن جنسه لا يستحق المدح لنقصه فحتى تقريره .

(قوله عدلوا المدح إلى الجنس) أى جعلوه متجاوزا للخصوص إلى الجنس لا قصدا بل تبعا للمخصوص مبالغة فى مدحه . (قوله وقيل مجازا) أى جنسية مجازا ووجهه أن المراد بمدخولها الفرد المعين مدعى أنه جميع الجنس لجمعه ما تفرق فى غيره من الكمالات فالمدح لذلك الفرد لا لغیره من الجنس لا قصدا ولا تبعا . (قوله فقبل

زيد . وذهب قوم إلى أنها عهدية ثم اختلفوا فقيل المعهود ذهني كما إذا قيل أشرت اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم وأراد بذلك أن يقع إبهام ثم يأتي بالتفسير بعده تفخيما للأمر وقيل المعهود هو الشخص المملوح فإذا قلت : زيد نعم الرجل فكأنك قلت زيد نعم هو . واستدل هؤلاء بثنيته وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك . وقد أجب عن ذلك على القول بأنها للاستغراق بأن المعنى أن هذا المخصوص يفضل أفراد هذا الجنس إذا ميزوا رجلين رجلين أو رجلا رجلا . وعلى القول بأنها للجنس مجازا بأن كل واحد من الشخصين كأنه على حدته جنس فاجتمع جنسان فثنيا . الثالث لا يجوز اتباع

المعهود ذهني أي حقيقة معينة في الزمن باعتبار وجودها في ضمن فرد مبهم كما هو شأن مدخول لام العهد الذهني ثم فسر ذلك الفرد المبهم يزيد مثلا . (قوله ولا معهودا تقدم) أي في الذكر صريحا أو كناية أو في العلم كما هو شأن مدخول لام العهد الخارجي . (قوله تفخيما للأمر) أي مدح ذلك الفرد لأن التفسير بعد الإبهام أمكن في ذهن المخاطب وأوقع في نفسه . (قوله وقيل المعهود هو الشخص المملوح) أي فتكون أَل للعهد الخارجي . (قوله فكأنك قلت زيد نعم هو) أي فيكون الرجل من وضع الظاهر موضع الضمير وأل للعهد الخارجي الذكرى وهذا ظاهر إذا قدم المخصوص كما في مثال الشارح فإذا أخر كما في نعم الرجل زيد فالظاهر أن الأمر كذلك على القول بأن المخصوص مبتدأ خبره الجملة قبله لتقدم المرجع في الرتبة وإن تأخر لفظا بخلافه على القول بأنه مبتدأ حذف خبره أو خبر مبتدأ محذوف فعليهما لا إظهار في مقام الإضمار بل ولا تكون أَل للعهد الذكرى حيث اشترط تقدم ذكر مدخولها كما هو قضية كلامهم . وانظر أَل حيثنذ لأي أقسام العهد الخارجي .

(قوله واستدل هؤلاء) أي القائلون بأن أَل للعهد مطلقا ذهنيا أو خارجيا كما يرشد إليه تعليله . (قوله لم يسغ فيه ذلك) أي لأن الجنس شيء واحد وإن أريد في ضمن جميع أفرادها كما هو مراد القائل بأنها للجنس كما مر . (قوله للاستغراق) أي للجنس في ضمن جميع الأفراد حقيقة بتقريبه السابقين . (قوله أن هذا المخصوص) أي المثني أو المجموع يفضل أي يفوق أفراد هذا الجنس أي جنس فاعل نعم المثني أو المجموع وأخذ الفضل من كونه المخصوص بالمدح . (قوله إذا ميزوا) أي فصلوا وقسموا رجلين رجلين أو رجلا رجلا أي حالة كونهم أي أولئك الأفراد رجلين رجلين في المثني أو رجلا رجلا في المجموع . وحاصله أن القائل نعم الرجلان أو الرجال ثني أو جمع أولا ثم عرف بأل الجنسية فهي لجنس الاثنين في ضمن جميع أفرادها التي هي مثنيات ولفظ الجمع الذي في ضمن جميع أفرادها التي هي جموع . وأما قول البعض وما ذكره لا يظهر إلا على القول بأن أفراد المثني والجمع مثنيات وجموع وأما على القول بأن أفرادها أحاد فلا اه فغفلة لأن محل الخلاف إذا لم تكن أَل في المثني لجنس الاثنين وفي المجموع لجنس الجمع وإلا كانت أفراد المثني مثنيات وأفراد المجموع جموعا بلا خلاف

فاعل نعم وبس بتوكيد معنوى قال فى شرح التسهيل باتفاق وأما التوكيد اللفظى فلا يمتنع وأما النعت فمنعه الجمهور وأجازه أبو الفتح فى قوله :

[٧٧٢] لَعَمْرِي وَمَا عَمْرِي عَلَى يَهْتِن لَيْسَ الْفَتَى الْمَدْعُو بِاللَّيْلِ حَاتِمٌ

قال فى شرح التسهيل : وأما النعت فلا ينبغي أن يمنع على الإطلاق بل يمتنع إذا قصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس لأن تخصيصه حيثه مناف لذلك القصد وأما إذا تَوَلَّى بالجامع لأكمل الفضائل فلا مانع من نعته حيثه لإمكان أن يراد بالنعت ما أريد بالمنعوت . وعلى هذا يحمل قول الشاعر :

[٧٧٣] نَعِمَ الْفَتَى الْمَرُءُ أَلَتْ إِذَا هُمْ * نَعِمَ الْفَتَى الْمَرُءُ أَلَتْ إِذَا هُمْ *

للقطع بوجوب صدق المفهوم على أفراده ومفهوم الاثنين والجمع لا يصدق على الواحد فلا يكون فردا لهما . فعوض بنواجذك على هذا التحقيق . (قوله بتوكيد معنوى) أى فلا يقال نعم الرجل كلهم أو أنفسهم زيد ولا كله أو نفسه زيد لأن الأول منافر للفظ والثانى منافر للمعنى . ولا يقاس الأول على قوله الدنار الصفر والدرهم البيض لشذوذه وأيضا ليس المقام مقام تحقيق الإحاطة بالجنس فلا يشذ منه أحد حتى يؤق بكل ولا رفع احتمال إرادة جنس آخر ملابس للجنس المذكور حتى يؤق بالنفس كلها قال الدمامي . قال سم : وهو لا يتأتى فى المتن والجمع اهـ . قال فى الجمع : قال أبو حيان : ومن يرى أن آل عهديه شخصية لا يعد أن يميز نعم الرجل نفسه زيد . (قوله فلا يمتنع) لأن إعادة اللفظ خشية نحو سهو السامع عنه لا محذور فيه . (قوله فمنعه الجمهور) أى لأنه إن أفرد خولف المعنى وإن جمع خولف اللفظ قاله الدمامي . وقال الفارسي : لأن النعت يخصصه ويقتل شياعه فينبال المقصود منه وهو الجنس فى ضمن جميع الأفراد حقيقة أو مجازا كما هو المشهور فيه . (قوله لذلك القصد) أى قصد الجنس على الوجه المتقدم . (قوله وأما إذا تَوَلَّى) أى الفاعل بالجامع لأكمل الفضائل أى بأن أريد الاستغراق مجازا ومثل ذلك ما إذا أريد الجنس حقيقة ولم يقصد بالنعت التخصيص بل الكشف والإيضاح كما استفيد من مفهوم قوله سابقا إذا قصد به التخصيص ومثله أيضا ما إذا أريد العهد . (قوله لإمكان أن يراد بالنعت إغ) بأن يراد بالنعت الجامع لكمالات جنس هذا النعت . (قوله المرئى) بضم الميم وتشديد الراء نسبة إلى مرة أحد أجداده ونحام البيت :

[٧٧٢] قاله يزيد بن فائز الملوى . وصدره :

* لَعَمْرِي وَمَا عَمْرِي عَلَى يَهْتِن *

من أبيات من الطويل . لعمري أى قسمي وقد تكرر بنحوه . والشاهد أن إدخال لام القسم على بس الدالة على ضمنية أنمال المدح والتم . وحام مخصوص بالدم مبتدا والجملة مقدما خبره .

[٧٧٣] قاله زهير بن أبى سلمى . ونحاه :

* حَضَرُوا لَدَى الْخَيْمَاتِ نَارَ الْقَمَرِ *

من قصيدة من الكامل مدح بها سنان بن أبى حارثة المرئى والشاهد فى المرئى فإنه صفة للفتى الذى هو فاعل نعم ، فهذا حكم فيه خلاف فالجمهور على منع نعته خلافا لأبى الفتح ، وحمله أبو على وابن السراج على البذل ولا حجة لهما . وقوله أنت مخصوص بالمدح مبتدا وإذا للمفاجأة وهم مبتدا ، وحضروا خبره ، والحجرات جمع حجرة يفتححن وهى شدة الشتاء .

وحمل أبو على وابن السراج مثل هذا على البذل وأيا التعت ولا حجة لهما اهـ
وأما البذل والعطف فظاهر سكوته في شرح التسهيل عنهما جوازهما وينبغي ألا يجوز منهما
إلا ما تباشره نعم (وَيَقْلَعَانِ) أيضا على الفاعلية (مُضْمَرًا) مبهما (يُقْسَرُهُ * مُعَيَّرٌ كَيْفَمُ
قَوْمًا مَقْشُورَةً) وقوله :

[٧٧٤] نِغَمٌ امْرَأً هَرَمَ لَمْ تَعْرِ لَيْتَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزْدًا
وقوله :

[٧٧٥] لِنِغَمٍ مَوْئِلًا كَمَوْئِلَى إِذَا حُلِيزَتْ بِأَسَاءٍ ذِي الْبَغَى وَأَسِيلَاءٍ ذِي الْإِخْنِ
وقوله :

[٧٧٦] نِغَمٌ امْرَأَتَيْنِ حَاتِمٍ وَكَغَبٍ كَلَاهُمَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَضِبُ

* حضروا لدى الحجرات نار الموقد *

والحجرات جمع حجرة بفتحين وهى شدة الشتاء . (قوله إلا ما تباشره نعم) أى ما يصلح لجاشرتها
وهو المرفف بالـ والمضاف إلى المرفف بها ولو بواسطة وقد جزم بالجواز بهذا القيد السيوطى قال البعض
تبعا لشيخنا : وقد يقال الذى يبنى الجواز مطلقا ويغتر في التابع ما لا يغتر في المتبوع اهـ وأنت إذا
تذكرت ما أسلفناه عن بعض المحققين من أن اغتفارهم في التابع ما لا يغتر في المتبوع ليس أصلا مطردا
في كل موضع ولذلك يقولون قد يغتر الخ هان عليك هذا البحث . (قوله مضمرًا مبهما) تقدم أن هذا
من المواضع السبعة التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة . قال الفارضى : ونذر جره بالباء أى
الزائدة نحو نعم بهم قوما . (قوله يفسوه ميم) فإذا قلت زيد نعم رجلا لم يعد الضمير على زيد بل على
رجلا . دماينى . (قوله ميم) يجوز وصف هذا الميم نحو : نعم رجلا صالحا زيد وكلما فصله خلافا لابن
أبى الربيع نحو : ﴿ بئس للظالمين بدلا ﴾ مع . (قوله كتعم قوما معشرة) يبنى إذا جرىنا على أن معشرة
مبتدأ خبره الجملة أن يكون الرابط عموم الضمير للمبتدأ على أن المراد بالضمير الجنس أو إعادة المبتدأ بمعنى
على أن المراد به الشخص فلمع ما في كلام البعض تبعا لسم من الحفاء والقصور . (قوله نعم امرأة هرم) يفتح الحاء
وكسر الراء لم تعر مضارع عرا يعرو بمعنى عرض والوزير الملجأ . (قوله نعم مولا) أى ملجأ وقوله حطرت
بالبناء للمجهول أى خيفت . والإخن بكسر الهزة وفتح الحاء المهملة جمع إحنة بكسر الهزة وسكون الحاء
وهى الحقد . (قوله كلاهما غيث وسيف غضب) أى قاطع وفيه لف ونشر مرتب . (قوله تقول عرسى الخ)

[٧٧٤] البيت من البسيط ، وهو لزهير بن أبى سلمى .

[٧٧٥] البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في شرح أبى عقيل .

[٧٧٦] هو من البسيط واللام للتأكيد . الشاهد فيه أن فاعل نعم مستتر فيه مفسر بهمى وهو قوله مولا تقديره نعم المولى مولا
المولى : أى ملجأ . والمولى مخصوص بالمدح مبتدأ ، والجملة متعلما خبره . وإذا ظرف . والبأساء الشدة . والبغى الظلم . والإخن
بكسر الهزة جمع إحنة وهى الحقد .

ونحو : ﴿ بَسَّ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ [الكهف : ٥٠] . وقوله :
 [٧٧٧] **نَقُولُ عِزْمِي وَهَيَّ لِي فَيَ عَوْزَمَةٌ بَسَّ امْرَأَةً وَرَأَيْتِي بَسَّ امْرَأَةً**
 ففى كل من نعم وبس ضمير هو الفاعل . ولهذا الضمير أحكام : الأول أنه لا
 يبرز فى تثنية ولا جمع استغناء بتثنية تمييزه وجمعه ، وأجاز ذلك قوم من الكوفيين وحكاه
 الكسائى عن العرب ، ومنه قول بعضهم : مررت بقوم نعموا قوما وهذا نادر . الثانى
 أنه لا يتبع . وأما نحو : نعم هم قوما أنتم فشاذا . الثالث أنه إذا فسر بمؤنث لحقته تاء
 التأنيث نحو : نعمت امرأة هند هكذا مثله فى شرح التسهيل . وقال ابن أبى الربيع ^(١) :
 لا تلحق وإنما يقال نعم امرأة هند استغناء بتأنيث المفسر . ونص الخطاب ^(٢) على جواز
 الأمرين . ويؤيد الأول قوله « فيها ونعمت » . الرابع ذهب القائلون بأن فاعل نعم الظاهر
 يراد به الشخص إلى أن المضمير كذلك . وأما القائلون بأن الظاهر يراد به الجنس فذهب
 أكثرهم إلى أن المضمير كذلك .

وذهب بعضهم إلى أن المضمير للشخص قال لأن المضمير على التفسير لا يكون فى

عرس الرجل بالكسر امرأته ، ولّى بمعنى معى ، والعمرة الصخب واختلاط الأصوات . (قوله أنه لا يبرز) بل
 هو واجب الاستمرار فى الأحوال كلها كما أرشد إلى ذلك تمثيله ونذر إبرازه مجرورا بالهاء كما مرع الفارضى .
 (قوله أنه لا يتبع) أى يشىء من التوابع لقوة شبهه بالخرف يتوقف انفهامه لفظا ومعنى على التمييز بعده
 بخلاف الضمير العائد على ما قبله . قاله يس . (قوله نعم هم) الشاهد فى هم فإنه توكيد للضمير المستتر وأما
 أنتم فالخصوص . (قوله لحقته تاء التأنيث) أى لحقت فعله وجوبا بقرينة مقابله بالقول الثالث . (قوله لا تلحق)
 أى يمتنع ذلك بقرينة مقابلة بالقول الثالث . (قوله ويؤيد الأول) أى القول بوجود الحقوق واعتراض بأن التمييز
 غير مذکور كما هو عمل الخلاف ولك أن تقول المقدر كالمذكور وبأنه إنما يؤيد الأول بالنسبة إلى الثانى لا الثالث .
 (قوله يراد به الشخص) أى المجهود خارجا وقوله إلى أن المضمير كذلك أى يراد به الشخص بأن يجعل راجعا
 إلى التمييز المراد به الشخص . (قوله فذهب أكثرهم إلى أن المضمير كذلك) أى يراد به الجنس فى ضمن جميع
 الأفراد بأن يجعل راجعا إلى التمييز المراد به الجنس لكونه على نية أل الجنسية إذ الأصل نعم الرجل فاندفع الاعتراض
 بأن مرجع الضمير التمييز وهو نكرة فى سياق الإثبات فلا يعم والضمير كمرجعه فمن أين العموم وسكت عن
 الضمير على القول بأن الظاهر يراد به المجهود الذهنى وفى سم على المختصر أنه كظواهر حيثما أيضاً .
 (قوله وذهب بعضهم إلى أن المضمير للشخص) هذا مقابل قوله فذهب أكثرهم فضمير بعضهم راجع إلى

[٧٧٧] رجز لم أقف لم اسم راجزه . وعرس الرجل بالكسر امرأته . والعمرة الصخب والجلبة . والواو فى وهى للحال ولّى
 بمعنى معى . وبس امرأة مقول القول . وفيه الشاهد حيث أضمير الفاعل فيه وفسرته النكرة للنسبة على التمييز . قوله بس المرأة
 خير إن وفيه ثلاثة أشياء : تذكير الفعل للسند إلى المؤنث أى يست المرأة . وتقديم المخصوص بالذم على بس لدخول الناسخ عليه .
 وتخفيف الميزة من المرأة إذ قال « المرأة » .

(١) سبق التصريف به .

(٢) خطاب بن يوسف القرطبي من محققى النجاة له كتاب (الترخيب) مات بعد الحسين والأربعة .

كلام العرب إلا شخصا . ولفسر هذا الضمير شروط : الأول : أن يكون مؤخرًا عنه فلا يجوز تقديمه على نعم ونعم . الثاني : أن يتقدم على المخصوص فلا يجوز تأخيره عنه عند جميع البصريين ، وأما قولهم نعم زيد رجلا فقدر . الثالث : أن يكون مطابقا للمخصوص في الأفراد وضديه^(١) والتذكير وضده^(٢) . الرابع : أن يكون قابلا لأل فلا يفسر بمثل وغير وأى وأفعل التفضيل لأنه خلف من فاعل مقرون بأل فاشتراط صلاحيته لها . الخامس : أن يكون نكرة عامة فلو قلت نعم شمسا هذه الشمس لم يجوز لأن الشمس مفرد في الوجود ، فلو قلت نعم شمسا فشمس هذا اليوم لجاز . ذكره ابن عصفور وفيه نظر . السادس : لزوم ذكره كما نص عليه سيويه ، وصحح بعضهم أنه لا يجوز حذفه وإن فهم المعنى ونص بعض المغاربة على شذوذ فيها ونعمت^(٣) . وقال في التسهيل : لازم غالبا استظهارا على نحو فيها ونعمت . ومن أجاز حذفه ابن عصفور .

(تنبيه) هـ : ما ذكر من أن فاعل نعم يكون ضميرا مستترا فيها هو مذهب الجمهور ، وذهب الكسائي إلى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل نعم والنكرة عنده منصوبة على الحال ، ويجوز عنده أن تتأخر فيقال نعم زيد رجلا . وذهب الفراء

القائلين بأن الظاهر يراد به الجنس وبهذا يعرف ما في كلام البعض من الخلل . (قوله على التفسير) أى مع التفسير . (قوله لا يكون في كلام العرب إلا شخصا) قد يتبع بأن الضمير كفسره شخصا وغيره فقدر . (قوله ولفسر هذا الضمير) خرج مفسر الظاهر فلا يعتبر فيه جميع هذه الشروط إذ يجوز تأخيره عن المخصوص كقوله * **بش الفعل لفعلهم فعلا** *^(٤) . (قوله أن يكون قابلا لأل) أى لو حالا عمل ما يقبلها فلا يرد فنعما هى على القول بأن ما تميز لأنها وإن لم تقبل آل حالة عمل ما يقبلها . أفاده زكريا . (قوله وأفعل التفضيل) لعل مراده المضاف والمقرون بمن لأن غيرهما يقبل آل فيجوز نعم أحسن زيد . (قوله نكرة عامة) أى متكررة الأفراد كما يفيد كلامه فلا يرد أن النكرة في سياق الإثبات لا نعم وتقدم جواب آخر . (قوله فلو قلت نعم شمسا فشمس هذا اليوم لجاز) أى لأنك لما اعتبرت تعدد الشمس بتعدد الأيام كان شمسا في كلامك نكرة عامة لكل شمس يوم . (قوله وفيه نظر) وجهة النظر بأن علة المنع موجودة في هذه الصورة أيضا وهو مدفوع باعتبار التعدد بتعدد الأيام وبهذا يستغنى عما أطال به البعض . (قوله وصحح بعضهم إلخ) تقوية لما قبله .

(قوله وإن فهم المعنى) أى كإلى الحديث وقوله استظهارا يعنى اعتادا وقوله فيها ونعمت أى فيالطريقة المحمدية من الوضوء أخذ ونعمت طريقة الوضوء هذا هو الصواب . وقول البعض في تقرير الحديث : ونعمت الطريقة الوضوء غير مناسب لما نحن فيه بل غير صحيح لأنه يلزم عليه حذف الفاعل فتنبه . (قوله وذهب الكسائي إلخ) الظاهر أنه على مذهب الكسائي والفراء أغنى الفاعل عن المخصوص كما سيأتي نظره في شرح قول

(١) أى التثنية والجمع .

(٢) أى التانيث .

(٣) الجملة جزء من حديث شريف فلا شذوذ على الإطلاق فرسول الله ﷺ ألصق من نطق بالعريية .

(٤) صدرت وعجزه * : وأهم زلاء منطق *

إلى أن الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائي إلا أنه جعل النكرة المنصوبة تمييزاً منقولاً .
والأصل في قولك : نعم رجلاً زيد نعم الرجل زيد ثم نقل الفعل إلى الاسم المندوح فقيل
نعم رجلاً زيد ، ويقبح عنده تأخيرهُ لأنه وقع موقع الرجل المرفوع وأفاد إفادته .. والصحيح
ما ذهب إليه الجمهور لوجهين : أحدهما قولهم نعم رجلاً أنت وبس رجلاً هو فلو كان
فاعلاً لاتصل بالفعل . الثاني قولهم نعم رجلاً كان زيد فأعملوا فيه الناسخ (وَجُمِعَ تَمِيزُ
وَفَاعِلُ ظَهَرَ * فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ) أى عن النحاة (قَدْ أَهْتَمُّوا فَأَجَازَهُ الْمِرْدُ وَابْنُ السَّرَاجِ
وَالْفَارِسِيُّ وَالنَّازِمُ وَوَلَدُهُ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ لَوُرُودِهِ نِظْمًا وَنَثَرًا فَمِنَ النَّظْمِ قَوْلُهُ :

[٧٧٨] يَنْعَمُ الْفَتَاةُ فَتَاةً هُنْدُ لَوْ بَدَّلْتُ رَدَّ التَّجِيَّةِ لَطَقًا أَوْ بِإِيْمَاءٍ

وفوله :

[٧٧٩] وَالتَّغْلِيُوثُ يَنْسَى الْفَعْلَ فَعَلَهُمْ فَبَخَلَا وَأَمَّهُمْ زَلَاءً مِنْطِيطٌ

المصنف وما ميز وقيل فاعل الخ . (قوله ويجوز عنده أن تأخر أى لأن الأصل في الحال أن تأخر عن صاحبها
(قوله منقولاً) أى عولا عن الفاعل كما يدل عليه ما بعده وقوله ثم نقل الفعل أى حول إسناده عنه إلى الاسم
المندوح ونصب تمييزاً . (قوله لوجهين) زيد ثالث وهو قولهم إخوانك نعم رجلاً والفاعل لا يتقدم وفيه نظر
وإن أقره البعض وغيره لأن الكسائي والقراء من الكوفيين وهم يجوزون تقدم الفاعل فلا ينهض هذا الوجه
عليهما . (قوله لاتصل بالفعل) أى بارزاً في المثال الأول ومستترا فيه في المثال الثاني . فإطلاق البعض استتاره
ليس في محله . (قوله قولهم نعم رجلاً كان زيد) قد يناقش باحتيال زيادة كان إلا أن يقال الأصل عدم الزيادة .
(قوله فأعملوا فيه الناسخ) أى والناسخ لا يدخل على الفاعل بل على المبتدأ . (قوله لطقاً) أى ينطق ببديل
أو بإيحاء . (قوله والتغليوث) نسبة إلى تغلب بفتح الفوقية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام ولكن اللام في
المنسوب مفتوحة لاستقلال كسرتين مع باء النسبة ، وقد تكسر . نقله شيخ الإسلام عن الجوهري . والتغليوث
قوم من نصارى العرب بقرب الروم منهم الأخطل . وأراد بالفحل الأب ، والزلاء بفتح الزاى وتشديد اللام
المرأة اللاصقة العجز الخفيفة الألية ، والمتطيق صيغة مبالغة من النطق يستوى فيها المذكر والمؤنث ومعناه البليغ ،
لكن المراد به هنا المرأة التي تآزر بما تعظم به عجزتها قاله العيني وغيره . وعبارة القاموس المنطيق البليغ والمرأة
المتآزرة بمحبة تعظم بها عجزتها . هو كأن الثاني مأخوذ من النطاق وهو شقة تلبسها المرأة وتشدد وسطها فتربل

[٧٧٨] هو من البسيط . والشاهد فيه أنه جمع فيه بين التميز وهو فتاة والفاعل الظاهر كما في البيت السابق . وأجاز ذلك المبرد وأبو
عل وشيخه أبو بكر بن السراج محتجين به وبأمثاله . وغيرهم حملوه على الضرورة ولم يستحسنوه في النثر . قوله هند مخصوص
بالملاح مبتدأ ، ونطقاً تمييز ، ولو بإيحاء عطيف عليه .

[٧٧٩] قاله جرير بجو الأخطل من البسيط . والتغليوث مبتدأ جمع تغلبى نسبة إلى بنى تغلب : قوم من نصارى العرب بقرب
الروم . والأخطل منهم . وفحلهم مخصوص باللم مبتدأ ، والجملة مقدما خبره والكل خبر للمبتدأ الأول . والشاهد في فحلا حيث
جمع بينه وهو تميز وبين الفاعل الظاهر للتأكيد . وقيل حال مؤكدة . والزلاء بفتح الزاى وتشديد اللام ممدودة وهي اللاصقة العجز
خفيفة الإلية . ومنطيق بكسر اللام صيغة مبالغة يستوى فيها المذكر والمؤنث وهو البليغ ولكن المراد ههنا المرأة التي تآزر بمحبة تعظم
بها عجزتها .

وقوله :

[٧٨٠] * نَبِغَمُ الْزَّادُ زَادَ أَيْبِكَ زَادًا *

ومن النثر ما حكى من كلامهم : نعم القاتل قتيلا أصليح بين بكر وتغلب . وقد جاء التمييز حيث لا إيهام يرفعه مجرد التوكيد كقوله :

[٧٨١] وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَذْيَانِ آلِ بَرِيَّةٍ دِينًا

ومنه سيبويه والسيراى مطلقا وتأولا ما سمع . وقيل إن أفاد معنى زائدا جاز وإلا فلا كقوله :

[٧٨٢] * نَبِغَمُ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ يَهَامِي *

وقوله :

[٧٨٣] * وَقَالَتِ بَنِمُ الْفَتَى أَتَتْ مِنْ قَتَى *

الأعلى على الأسفل إلى الأرض والأسفل ينجر في الأرض . (قوله ومن النثر ما حكى) في بعض النسخ إسقاط ما وليس بصواب . (قوله وقد جاء التمييز إلخ) جواب عما يقال التمييز لرفع الإيهام ولا إيهام مع الفاعل الظاهر . (قوله وتأولا ما سمع) أى يجعل فاعلا وفحلا وزادا قتيلا أحوالا مؤكدة أو زادا مفعولا به لتزود أول البيت . (قوله إن أفاد معنى زائدا) أى بنفسه كالثال الثالث أو بتابعه كالثالثين الأول والثالث . (قوله كقوله فغم المرء إلخ) مثال لما أفاد معنى زائدا وهو كونه تهاميا فكان الأولى للشارح أن يؤخر قوله وإلا فلا عن الأنتلة . وتهامى نسبة إلى

[٧٨٠] صدره :

* نَزُوْدُ جِلْدٍ زَادَ أَيْبِكَ دِينًا *

قاله جرير من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه . ومثل نصب على أنه صفة لمصدر محذوف : أى تزود زادا مثل زاد . والشاهد في فغم الزاد حيث جمع فيه بين الفاعل الظاهر والنكرة المفسرة تأكيدا . وزاد أيبك مخصوص بالمدح مبتدأ . والجملة مقدما خبره .

[٧٨١] قاله أبو طالب عم النبي ﷺ من الكامل . واحتج به الشيعة على إسلام أبي طالب . الواو للقسم ، واللام للتأكيد ، وقد للتحقق ، والباء زائدة . والشاهد في دينا فانه تمييز مؤكد . وقد استشهد به على كون فحلا في البيت السابق تمييزا مؤكدا .

[٧٨٢] قاله أبو بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب وهى أمه . وصنره :

* نَحْمُرُهُ لَنَسْمَ يَقْبِلُ مِوَاهُ *

من الوافر ذكر مستوفى في شواهد التمييز . والشاهد في من رجل فإن من فيه ليس للتمييز وإنما هي للتبعيض فكانه قال : ونعم المرء الذى هو بعض الحى تهامى أى جزء منه . والأشياء المتوغلغة في الإيهام لا تنفع تمييزا لنعم وبس إلا أن تخصص بالوصف خلافا لأبى موسى .

[٧٨٣] قاله الكروى بن الحصن . ونمائه :

* إِذَا الْمَرْضِعُ الْفَوْجَاءُ جَالِ يَرِيْمُهَا *

من الطويل . والمرضع المرأة التى ترضع على تأويل ذات إرضاع . وجال من الجولان . واليريم بفتح الباء الموحدة هو الحبل المفلور فيه لولان تشد به المرأة وسطها . وجولان يريمها كناية عن هزلها . وقائلة أى رب امرأة قاتلة . والشاهد في من فتي حيث جمع فيه بين التمييز والفاعل الظاهر وهو الفتى . وأنت مخصوص بالمدح مبتدأ والجملة مقدما خبره .

أى من متفت أى كريم . وفى الأثر : « نعم المرء من رجل لم يطلأ لنا فراشا ولم يفتش لنا كنفنا منذ أتنا »^(١) وصححه ابن عصفور (وما) فى موضع نصب (مُعَيَّرٌ وَقِيلَ فَأَعْلَى) فهى فى موضع رفع وقيل إنها المخصوص وقيل كافة (ففى نحو يَوْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ) « بس ما اشتروا به أنفسهم » [البقرة : ٩٠] ، فأما القائلون بأنها فى موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال : الأول : أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الأخفش والرجاجى والفارسى فى أحد قوليه والزمخشري وكثير من المتأخرين . والثانى : أنها نكرة غير موصوفة والقفل بعدها صفة لمخصوص محذوف أى شيء . والثالث : أنها تمييز والمخصوص ما أخرى موصولة محذوفة والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة ونقل عن الكسائى . وأما القائلون بأنها الفاعل فاختلفوا على خمسة أقوال : الأول : أنها اسم معرفة تام أى غير مفتقر إلى صلة والفعل صفة لمخصوص محذوف والتقدير نعم الشيء شيء فعلت . وقال به قوم منهم ابن خروف ونقله فى التسهيل عن سيبويه

تهامة بكسر الفوقية وهى ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز وفى النسبة إليها الكسر مع تشديد الياء والفتح مع تخفيفها كيما كان بيننا ذلك فى باب التمييز . (قوله من متفت) قال سم : قد يقال هو بهذا المعنى ليس مما نحن فيه بل هو مبين للفاعل اهـ وتقبه اليمض فقال : هذا يقتضى اليانية فى كل ما أفاد معنى زائدا كما لا يخفى ولا يخفى ما فيه اهـ وهو فاسد لأنه لا يأتى فيما أفاد معنى زائدا يتابعه فاعره . (قوله كنفنا) أى ستر . (قوله وما يميز إغ) أورد عليه بناء على القولين الآخرين من أقوال كون ما تميزا أن ما مساوية للضمير فى الإيهام فكيف تكون مميزة له . وأجيب بأن المراد منها شيء له عظمة أو حفارة أو نحوهما بحسب المقام فتكون أخص منه مع أن التمييز قد يكون للتأكيد والفاعل على أنها يميز للضمير المستتر فى نعم وبس وسكت عن من وهى مثل ما إلا أنها لا تكون معرفة تامة بل هى إما موصولة أو نكرة تامة أو موصوفة كقوله :

* ونعم من هو فى سر وإعلان *

وتقدم الكلام على ذلك فى الوصول . (قوله فى نحو نعم ما يقول الفاضل) أى من كل تركيب وقع فيه بعد نعم أو بس ما فجملة فعلية . (قوله أنها تمييز) فيه أنه مشترك بين الأقوال الثلاثة فكان الظاهر أن يقول والثالث كالثانى إلا أن المخصوص ما أخرى اهـ . (قوله لما الموصولة المحذوفة) أظهر فى عل الإضمار للإيضاح . (قوله والفعل صفة لمخصوص محذوف) أورد عليه وعلى ثانى أقوال كون ما تميزا لزوم حذف الموصوف بالجملة مع أنه ليس بعض اسم متقدم مجرور بمن أو فى وسبب أن أنه ضرورة . (قوله والتقدير نعم الشيء شيء فعلت) بوصف المخصوص بجملة فعلت تخصص عن الفاعل

(١) زوجة أحد الصحابة - رضى الله عنهما - كتبت عن أن زوجها استغفر الله فى عبادة ربه لا يطعها حتى كزوجة نهر صام بارأى قلم ليل وقيل هى زوجة عبد الله بن عمرو .

والكسائي . والثاني : أنها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي .
والثالث : أنها موصولة والفعل صلتها وهي فاعل يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص ، ونقله
في شرح التسهيل عن الفراء والكسائي . والرابع : أنها مصدرية ولا حذف والتقدير نعم
فعلك وإن كان لا يحسن في الكلام نعم فعلك حتى يقال نعم الفعل فعلك كما تقول أظن
أن تقوم ولا تقول أظن قيامك . والخامس : أنها نكرة موصوفة في موضع رفع والمخصوص
محذوف وأما القائلون بأنها المخصوص فقالوا إنها موصولة والفاعل مستتر وما أخرى محذوفة
هي التمييز والأصل نعم ما ما صنعت والتقدير نعم شيئا الذي صنعت هذا قول الفراء وأما
القائلون بأنها كافة فقالوا إنها كفت نعم كما كفت قل وطال فتصير تدخل على الجملة
الفعلية .

(تنبيهات): الأول : في ما إذا وليها اسم نحو : ﴿فعما هي﴾ [البقرة :
٢٧١] ، ثلاثة أقوال : أحدها : أنها نكرة تامة في موضع نصب على التمييز والفاعل مضمَر
والمرفوع بعدها هو المخصوص . وثانيها : أنها معرفة تامة وهي الفاعل وهو ظاهر مذهب
سيبويه . ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي وهو قول الفراء . وثالثها : أن ما مركبة
المراد به الجنس فقد وجد شرط كون المخصوص أخص من الفاعل لأعم ولا مساويا كما في الجمع^(١) لكنه لا يأتي
على القول بأن آل العهد الخارجي لمسألة المخصوص للفاعل على هذا القول ولكن لا ضرر حيثئذ لأن اشتراط
ما ذكر إنما هو على القول بأن آل الجنس فيما يظهر فتأمل . (قوله أنها مصدرية) فيه أن الفاعل على هذا مجموع
ما فعلت لا ما فقط مع أن الكلام في أقوال القائلين بأن الفاعل ما ، ولك دفعه بأن معنى قول الشارح سابقا وأما
القائلون بأنها الفاعل أي ما فقط أو مع ما بعدها واقتصر البعض على إيراد الاعتراض مدعيا أن الفاعل على هذا
القول هو المصدر المسبب وفيه ما علم من تقريرنا . (قوله ولا حذف) فيكون هذا المؤول سد مسد الفاعل
والمخصوص . (قوله وإن كان لا يحسن إلخ) أي لعدم وجود شرط فاعل نعم . (قوله فقالوا إنها موصولة) أي
والفعل صلتها .

(قوله وأما القائلون بأنها كافة) بهذا صارت الأقوال تفصيلا في ما المتلوة بجملة فعلية عشرة . (قوله كفت
نعم) لأن نعم وبس لعدم تصرفهما أشباه الحرف فجاز أن يكفيا بما يكف الحرف بما نحو ربما . (قوله في ما
إذا وليها إلخ) قد يقال هذا مندرج في كلام المصنف بأن يراد بنحو « نعم ما يقول الفاضل » كل تركيب وقعت
فيه ما بعد نعم متلوة بشيء إما كان أو جملة فعلية فإن لم يلها اسم ولا غيره نحو دقته دقا نعمًا فقيل ما معرفة
تامة فاعل وقيل نكرة تامة تمييز والفاعل مستتر وعليهما فالمخصوص محذوف ويمكن دخول هذا أيضا في كلام
المصنف بأن يراد بنحو المثال كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم مطلقا . (قوله وهي الفاعل) أي والاسم المرفوع
بعدها هو المخصوص وسكت عنه لعلمه بما قبله والتقدير في الآية فتعم الشيء هي أي الصدقات أي إبدائها لأن
الكلام فيه فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانفصل وارتفع . (قوله وابن السراج والفارسي) نقل في
التسهيل عنهما أنها موصولة والتقدير نعم التي هي مفعولة لكم أي الفعلة التي فعلتموها من إبداء الصدقات ،
(١) مع النواعم شرح جمع النواعم .

مع الفعل ولا موضع لها من الإعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل وقال به قوم وأجازه القراء . الثاني : الظاهر أنه إما أراد الأول من الثلاثة والأول من الخمسة لاختصاره عليهما في شرح الكافية^(١) . الثالث : ظاهر عبارته هنا يشير إلى ترجيح القول الذي بدأ به وهو أن ما يميز وكذا عبارته في الكافية . وذهب في التسهيل إلى أنها معرفة تامة وأنها الفاعل ونقله عن سيبويه . والكسائي (وَيُذَكَّرُ الْمَخْصُوصُ) بالمدح أو الذم (يُعَدُّ) أى بعد فاعل نعم وبمس نحو : نعم الرجل أبو بكر وبمس الرجل أبو هب ، وفي إعرابه حيث ذللت أوجه : أن يكون (مُبْتَدَأً) والجملة قبله خبر (أَوْ) يكون (خَبَرٌ أَسْمٍ) مبتدأ محذوف (كَيْسٌ) يُقَدَّرُ (أَهْلًا) أو مبتدأ خبره محذوف وجوبا والأول هو الصحيح ومذهب سيبويه . قال ابن الباذش^(٢) : لا يميز سيبويه أن يكون المختص بالمدح أو الذم إلا مبتدأ وأجاز الثاني جماعة منهم السمرائي وأبو علي والصيمري . وذكر في شرح التشهيل أن سيبويه أجازه وأجاز الثالث

فلهما قولان في المسألة ومن هذا يعلم أن الأقوال أربعة لا ثلاثة . (قوله أن ما مركبة مع الفعل) أى كتركيب حب مع ذا على القول به كما سيأتي . (قوله والمرفوع بعدها هو الفاعل) سكت عن المخصوص فيحتمل أنه محذوف أو أغنى عنه الفاعل على قياس ما سبق . (قوله من الثلاثة) أى أقوال التمييز وقوله من الخمسة أى أقوال الفاعلية . (قوله وذهب في التسهيل إلى أنها معرفة تامة وأنها الفاعل) هذا عين الأول من الخمسة فلو قال إلى أول الخمسة لكان أخصر وقوله ونقله عن سيبويه والكسائي مكرر مع قوله سابقاً ونقله في التسهيل عن سيبويه والكسائي . (قوله ويذكر المخصوص) هو المخصوص بالمدح بعد نعم وبالذم بعد وبمس وسمى مخصوصاً لأنه ذكر جنسه ثم خص شخصه . يس .

(قوله بعد) أى وجوبا على ظاهر عبارته هنا وفي الكافية وغالباً على ما ذكره في التسهيل وجرى عليه في التوضيح وهو المتجه الذي ينبغي أن تحمل عليه عبارته هنا وفي الكافية عملاً بما قرره من حمل الظاهر على الصريح . (قوله حيث ذللت) أى حين إذ ذكر بعد . (قوله والجملة قبله خبر) والرابط عموم الفاعل أو إعادة المبتدأ بمعناه كما مر . (قوله أو خبر اسم إلخ) والتقدير المملوح زيد . وقوله أو مبتدأ إلخ والتقدير زيد للملوح . (قوله والأول هو الصحيح) أى لسلامته من التقدير . وما أورد على قول الإبدال وقول البعض لسلامته من مخالفة الأصل يرد عليه أن تقديم الخبر على المبتدأ خلاف الأصل أيضاً . قال الدماميني : ورجع ابن الحاجب في شرح المفصل . الوجه الثاني بأنه ليس فيه مما هو خلاف الأصل إلا حذف المبتدأ وهو كثير شائع . وأما الوجه الأول فإن فيه تقديم الخبر الذي هو جملة على المبتدأ وخلو الخبر المذكور من عائذ إلى المبتدأ ووقوع الظاهر موقع المضمر وبأن الإبهام والتفسير على الوجه الثاني تحقيقى وعلى الأول تقديرى اهـ . (قوله قال ابن الباذش) هذا تأييد لقوله ومذهب سيبويه فقوله إلا مبتدأ أى خبره الجملة قبله بقرينة أن الكلام في القول الأول وأن قول ابن الباذش تأييد لكون القول الأول مذهب سيبويه فقوله البعض أى محذوف الخبر وجوبا غير ملائم للسباق . (قوله وهو

(١) راجع شرح الكافية لابن الحاجب وشولعه في معرفة الأدب .

(٢) سبق التعريف به .

قوم منهم ابن عصفور . قال في شرح التسهيل : وهو غير صحيح لأن هذا الحذف لازم ولم نجد خيرا يلزم حذفه إلا وحله مشغول بشيء يسد مسده . وذهب ابن كيسان إلى أن المخصوص بدل من الفاعل ورد بأنه لازم وليس البديل بلازم ولأنه لا يصلح لمباشرة نعم (وَأَنْ يَقْدَمَ مُشْعَرٌ بِهِ) أى بالمخصوص (كَفَى) عن ذكره (كَالْعِلْمُ نِعَمٌ الْمُفْتَى وَالْمُفْتَى) فالعلم مبتدأ قولاً واحداً والجملة بعده خبره ، ويجوز دخول الناسخ عليه نحو : ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعَمَ الْعَبْدِ﴾ [ص : ٤٤] . وقوله :

[٧٨٤] إِنَّ أَبْنَ غَيْدِ اللَّهِ نِعْمٌ سَمُ أَحْمَرُ الْتَدَى وَأَبْنُ الْعَشِيرَةِ

غير صحيح من هذا ينتج أن يجعل قوله مبتدأ شاملاً له لكونه غير صحيح عنده ولذلك زاده الشارح بعد ولم يجعله من مصنوع كلام المصنف . (قوله بشيء يسد مسده) أى كحال وجواب قسم وغير ذلك مما تقدم في باب المبتدأ وهنا لم يشتغل المحل بشيء يسد مسد الخبر . (قوله بدل من الفاعل) قال البعض : أى بدل اشتغال لأنه خاص والرجل عام كما في الجمع اهـ وهو إما يظهر على جعل آل جنسية لا عهدية وإلا كان بدل كل من كل .

(قوله وليس البديل بلازم) قال يس : قد يقال لا مانع من كونه لازماً لكونه مقصوداً وكونه تابعا لا يقدح في لزوم كتابه مجرور رب . (قوله ولأنه لا يصلح لمباشرة نعم) أى قد لا يصلح فلا ينافى أنه قد يصلح نحو نعم الرجل غلام الأمير . قال يس : وأقره شيخنا والبعض يمكن أن يقال قد يفتقر في التابع ما لا يفتقر في التبوع . قال في الارتشاف : قد يجوز في الاسم إذا وقع بدلا مالا يجوز فيه إذا ولى العامل فإنهم حملوا إنك أنت قائم على البديل وإن كان لا يجوز إن أنت اهـ والتعبير بقدر يفيد الجواب . (قوله وأن يقدم مشعر به) أى لفظ مشعر بمعنى المخصوص أى دال عليه سواء صلح لأن يكون المخصوص نفسه لو أخر كما في مثال المتن أو لا نحو : ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا﴾ [ص : ٤٤] ، هذا هو المناسب لصنيع الشارح . وقوله كفى أى عن ذكر المخصوص ولم يكن مخصوصا وإن صلح لكونه مخصوصا لو أخر هذا ظاهر عبارته الذى جاره الشارح وسأبقى فيه وجه آخر . (قوله فالعلم مبتدأ قولاً واحداً) المقصود نفى الخلاف المتقدم الذى في المخصوص للزجر بعنوان كونه مخصوصا مؤخرا فلا ينافى جواز نصبه على المفعولية مخوف أى الزم العلم ورفضه خيرا مخوف جواز أى المملوح العلم أو مبتدأ خبره مخوف جواز أى العلم مملوح ففهم أن ما أسلفناه من كون مثال المصنف من تقديم ما يصلح لأن يكون مخصوصا لو أخر ليس على جميع الأوجه في العلم وكلام البعض في هذه القولة والثى قبلها لا يخلو عن شيء كما يعلم من تقريرنا وكان الأحسن تأخير قوله والجملة بعده خبره عن قوله قولاً واحداً ليرجع إليهما .

[٧٨٤] قاله أبو دعل الجنى من أبيات من الكامل . وأدى بفتح النون الكرم والسقاء . والشاهد في جواز دخول إن على المخصوص بالمدح وتقديسه . وقال ابن مالك : يجوز إدخال الناسخ على المخصوص ، فإذا دخل يجوز تقديمه وتأخيره إلا إن فلانها يجب تقديمها كقوله إن ابن عبد الله إلى آخره .

وقوله :

[٧٨٥] إِذَا أَرْتَلَوْنِي عِنْدَ تَغْلِيظٍ حَاجَةٍ أُمَارِسُ فِيهَا كُنْتُ نَعِمَ الْمُتَمَارِسُ (تتميمهان) : الأول : توهم عبارته هنا وفي الكافية أنه لا يجوز تقديم المخصوص وأن المتقدم ليس هو المخصوص بل مشعر به وهو خلاف ما صرح به في التسهيل . الثاني : حق المخصوص أمران : أن يكون مختصا أو أن يصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفا بالمدح بعد نعم وبالذم بعد وبس ، فإن بآينه أول نحو : ﴿ بس مثل القوم الذين كذبوا ﴾ [الجمعة : ٥] ، أي مثل الذين كذبوا هـ (وَأَجْعَلْ كَيْفَ) معنى وحكما (سَاءَ) تقول

(قوله عند تغليظ حاجة) بعين مهمله فذال معجمة كما بخط الشارح أي تعلمها أمارس فيها أي أتميل في قضائها . (قوله توهم عبارته) أي حيث قال ويذكر المخصوص بعد ثم قال وأن يقدم مشعر به كفى ثم مثل بمثل يصلح المقدم فيه لأن يكون مخصصا إذا أخر وإنما قال توهم لاحتال أن المراد بقوله ويذكر المخصوص بعد أي غالبا ويقولوه وأن يقدم مشعر به كفى وأن يقدم لفظ مشعر بمعنى المخصوص كفى عن ذكر المخصوص مؤخرا مع كون المقدم مخصصا إن صلح لأن يكون مخصصا إذا أخر وغير مخصص إن لم يصلح وقد جرى على هذا التفصيل صاحب التوضيح وظاهر عبارته هنا وفي الكافية أن المقدم مشعر بالمخصوص لا نفسه مطلقا كما مر وظاهر التسهيل أن المتقدم نفس المخصوص مطلقا . قاله شيخنا . (قوله وهو خلاف ما صرح به في التسهيل) أي من أن المخصوص قد يذكر قبل نعم وبس . (قوله أن يكون مختصا) أي بأن يقع معرفة أو نكرة موصوفة أو مضافة لأن شرطه أن يكون أخص من الفاعل كما مر مع ما فيه فتنبه . (قوله للإخبار به عن الفاعل) ومفسر الفاعل كالفاعل فيتناول ما ذكر من الضابط نحو نعم رجلا زيد وبس رجلا عمرو . سم .

(قوله موصوفا) حال من قوله الفاعل وذلك كقولك في نعم الرجل زيد الرجل الممدوح زيد وفي بس الولد العاق أباه الولد المذموم العاق أباه وقول البعض حال من فاعل يصلح سهو كما يدل عليه بقية كلامه . وأعلم أنه إذا كان المخصوص مؤنثا جاز تذكر الفعل وتأنيثه وإن كان الفاعل مذكرا تقول نعم الثواب الجنة ونعمت والتذكير أجود كذا في التسهيل وشرحه للدميني . (قوله فإن بآينه) أي في المعنى أول أي بتقدير مضاف في الثاني كما يؤخذ من الشرح . (قوله معنى وحكما) أي في أصل المعنى وهو الذم فلا يرد أنها تفيد مع ذلك معنى التعجب وفي الأحكام الثابتة ليس قبل المناسب حذف المعنى لأن مماثلتها لها في المعنى لا تحتاج إلى الجعل . ورد بأن المراد بالمعنى إنشاء الذم العام وهو بالجعل لا معناها الأصلي قبل الجعل . (قوله وصاءت مرتفقا) أي مكانا أي نار مرتفق ليوجد

[٧٨٥] قاله يزيد بن الطيرة من الطويل . أي عند تغلظ الحاجة وتصورها . والشاهد في كت نعم المتمارس حيث دخل كان الذي من نواسخ المبتدأ على المخصوص بالمدح وقدم على نعم . وقال ابن مالك : إذا دخل الناسخ على المخصوص يجوز تقديمه على نعم ثم أشد البيت للذكور . والضمو في كت هو المخصوص بالمدح .

ساء الرجل أبو جهل ، وساء حطب النار أبو لب ، وفي التنزيل : ﴿ وَسَاءَ مِرْفَقًا ﴾ [الكهف : ٢٩] ، و﴿ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ [الأنعام : ١٣٦] ، ﴿ وَأَجْعَلْ فَعْلًا ﴾ بضم العين (مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَيْفَمٍ) وبس (مُسْجَلًا) أى مطلقا . يقال أسجلت الشيء إذا أمكنت من الانتفاع به ، مطلقا أى يكون له مالهما من عدم التصرف وإفادة المدح أو الذم واقتضاء فاعل كفاعلهما فيكون ظاهرا مصاحبا لآل ، أو مضافا إلى مصاحبها أو ضميرا مفسرا بتميز ، وسواء فى ذلك ما هو على فعل أصالة نحو ظرف الرجل زيد ونحو غلام القوم عمرو ، وما حول إليه نحو ضرب رجلا زيد وفهم رجلا خالد .

(تنبيهات): الأول : من هذا النوع ساء فإن أصله سوا بالفتح فحول إلى فعل بالضم فصار قاصرا ، ثم ضمن معنى بس فصار جامدا قاصرا محكما له بما ذكرنا ، وإنما

شرط التميز من كونه عين المميز . (قوله واجعل فعلا) يدخل فيه كما قاله سم حب مع غير ذا فيثبت له جميع ما ثبت لنعم من الأحكام ومنه الجمع بين الظاهر والتميز على القول بجوازه وهو الصحيح والإسناد إلى الضمور وغيره . (قوله من ذى ثلاثة) أى حالة كون فعل كائنا من فعل ذى ثلاثة أحرف وليس المراد محولا من ذى ثلاثة حتى يرد اعتراض ابن هشام بأن عبارة المصنف ظاهرة فى المحول عن فعل بالفتح أو الكسر . (قوله كهم) أى كباب نعم فيدخل بس فهو من حذف للمضاف أو من باب الاكتفاء . سم . (قوله مسجلا) إما صفة مفعول مطلق لاجل أى جملا مطلقا أى فى جميع الأحكام وعلى هذا حل الشارح وهو أقرب وإما حال من فعل أى حالة كونه مطلقا عن التقييد بضم العين أصالة . وما فى كلام البعض مما يختلف ذلك غير ظاهر . (قوله من عدم التصرف إلخ) ومن إجراء الخلاف فى الجمع بين التميز والفاعل الظاهر وأن ما فى نحو : ﴿ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ [الأنعام : ١٣٦] والنحل : ٥٩ والعنكبوت : ٤ والجاثية : ٢١] ، يميز أو فاعل وجواز كون المخصوص مبتدأ أو خبرا وأنه يكفى عن ذكره تقدم ما يشعر به . زكريا .

(قوله وإفادة المدح أو الذم) أى إفادة إنشائهما كما مر وما يفيد فعل غير ساء من مدح أو ذم ليس عاما كما يستعرفه فقول البعض وإفادة المدح أو الذم أى العام فاسد وقد صرح بعد ذلك بما قلناه فتنبه . وقوله واقتضاء فاعل أى ومخصوص . (قوله أو مضافا إلى مصاحبها) أى ولو بواسطة تدخل المضاف إلى المضاف إلى مصاحبها . (قوله ما هو على فعل أصالة) قد يقال إن التحويل جار فيما ذكر تقديرا كما قالوه فى نحو : فلان وهجان فتكون حركته غير حركته الأصلية ١ هـ دنوشرى . وقد بدفع بأن الأصل عدم التقدير . (قوله وما حول إليه) ثم إن كان محل العينبقى قلبها ألفا نحو : قال الرجل زيد وباع الرجل زيد أو اللام ظهرت الواو وقلت الياء واو نحو غزو وروم وقيل يفر على حاله فيقال غزا ورعى . مع . (قوله ثم ضمن) أى بعد تحويله وصهورته قاصرا معنى بس أى إنشاء الذم العام فكان الأولى أن يقول فصار جامدا ويحذف قوله قاصرا فرائزا من التكرار ودفعه بأن إعادة قاصر الدفع

أفرده بالذكر لخفاء التحويل فيه . الثاني : إنما يصاغ فعل من الثلاث لقصد المدح أو الذم بشرط أن يكون صالحاً للتعجب منه مضمناً معناه نص على ذلك ابن عصفور وحكاة عن الأخفش . الثالث : يجوز في فاعل فعل المذكور الجر بالياء والاستغناء عن آل وإضماره على وفق ما قبله نحو :

[٧٨٦] حَبَّ بِالزُّورِ الَّذِي لَا يَرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةً أَوْ لِمَامَ

وفهم زيد ، والزبدون كرموا رجالاً نظراً لما فيه من معنى التعجب . الرابع : مثل في شرح الكافية وشرح التسهيل وتبعه ولده في شرحه بعلم الرجل . وذكر ابن عصفور

توهم تعديه بعد التضمن رد بأن هذا لا يتوهم مع التحويل إلى فعل بالضم لأنها لازمة للزوم . (قوله بما ذكرنا) أى من كونه كبش في أحكامه . (قوله لفاء التحويل فيه) أى بسبب الإعلال وأورد عليه أنه يقتضى ذكر نحو زان وشان لوجود العلة المذكورة فالأولى أن يقال إنما أفرده لأنه للزم العام فهو أشبه ببش بخلاف نحو جهل فإن الذم فيه خاص والكثرة استعماله بخلاف غيره . قاله الدمامي . (قوله صالحاً للتعجب) بأن يستوفى شروطه المارة^(١) .

(قوله يجوز في فاعل فعل إلخ) يؤخذ من هذا أن قوله سابقاً واقتضاء فاعل كفاعلهما إلخ ليس على سبيل الوجوب بل الأولوية . ثم رأيت شيخنا السيد كتب على قوله واقتضاء فاعل كفاعلهما ما نصه : هذا لا ينافي ما بعد لأن ما بعد على الصحيح وهذا على غيره مجازة لظاهر النظم اهـ ويؤخذ أيضاً كما قاله سم من تعبيره بالجواز كغيره جواز إضمار فاعل فعل المذكور مفرداً مذكراً دائماً كفاعل نعم نحو كرم رجالاً زيد أو رجلين الزبدان أو رجالاً الزبدون وكلامه في غير ساء وإن كانت على وزن فعل لأنها ملازمة لأحكام بش لا تفارقها كما استظهره الدمامي قال : وهذا إن تحقق كان وجهاً آخر لإفراد ساء بالذكر . (قوله حب بالزور إلخ) أصل حب حب نقلت حركة الباء إلى الحاء بعد سلب حركتها وأدغم . والزور بالفتح الزائر يستوى فيه المفرد وغيره . وصفحة كل شيء جانب . واللمام بكسر اللام جمع لمة بكسرهما أيضاً الشعر المجاوز شحمة الأذن فإذا بلغ المنكب سمي جهة بضم الجيم وإذا لم يبلغ شحمة الأذن سمي وفرة . (قوله نظراً لما فيه من معنى التعجب) راجع لكل من الثلاثة قبله فجاز الجر بالياء حملاً على أحسن يزيد ، وجاز الاستغناء عن آل حملاً على ما أحسن زيداً وجاز إضماره على وفق ما قبله حملاً على قولك الزبدان ما أكرمهما والزبدون ما أكرمهم .

[٧٨٦] قاله المطراح وتماه :

* مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةً أَوْ لِمَامَ *

من المديد . والشاهد في حب بالزور حيث زيدت فيه الباء وأدغم فيه إحدى البابين في الأخرى ، إذ أصله حب الزور بفتح الزاي بمعنى الزائر . يقال رجل زور وقوم زور . وصفحة كل شيء جانبه . واللمام بالكسر جمع لمة بكسر اللام وتشديد الميم وهو الشعر يجاوز شحمة الأذن ، فإذا بلغت المنكبين فهي جهة .

(١) أن يكون ثلاثياً تاماً متبوعاً للفاعل ليس القوصف منه على العمل الذي مؤتته فعلاً قابلاً للفتوى .

أن العرب شذت في ثلاثة ألفاظ فلم تحولها إلى فعل بل استعملتها استعمال نعم وبس من غير تحويل وهي علم وجهل وسمع انتهى (وَيُعَلِّ نِعَم) في المعنى حب من (حَبَّذا) وتزيد عليها بأنها تشعر بأن الممدوح محبوب وقريب من النفس . قال في شرح التسهيل . والصحيح أن حب فعل يقصد به المحبة والمدح ، وجعل فاعله ذا ليدل على الحضور في القلب ، وقد أشار إلى ذلك بقوله (الْفَاعِلُ ذَا) أى فاعل حب هو لفظ ذا على المختار . وظاهر مذهب سيبويه قال ابن خروف بعد أن مثل بحبذا زيد حب فعل وذا فاعلها وزيد مبتدأ وخبره حبذا هذا قول سيبويه وأخطأ عليه من زعم غير ذلك .

(تتميمه): في قوله الفاعل ذا تعرض بالرد على القائلين بتركيب حب مع ذا ، ولهم فيه مذهبان : قيل غلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل ، وقيل غلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدأ وما بعده خبر وهو مذهب المبرد وابن السراج ووافقهما ابن عصفور ونسبه إلى سيبويه . وأجاز بعضهم كون حبذا

(قوله وذكر ابن عصفور إغ) في كلام السيوطي أن الذى شذ في هذه الثلاثة بعض العرب لا جميعهم وأن منهم من يحولها وحيتل يكون التثنية يعلم الرجل صحيحا فاعرفه . (قوله في المعنى) أى إنشاء المدح العام أى وفي الفعلية على الأصح والمعنى والنقل إلى الإنشاء والجمود وتفرقتها في أنها لا يجوز في لفظها إلا هيئة واحدة وفي جواز دخول لا عليها ودخول يا عليها من غير شذوذ بخلاف نعم وإن احتيج إلى التأويل في الخليل ١ هـ . (قوله حب من حبذا) أشار به إلى أن في عبارة المصنف مسامحة لأن المماثل لنعم حب فقط لا حبذا وإنما ارتكبا اتكالا على وضوح الحال بقوله الفاعل ذا وأما قول البعض تبعا لشيخنا إنما ارتكبا إشارة إلى أن مماثلتها نعم إذا اتصلت بهذا فبرده أنها تماثل نعم في نحو حب رجلا زيد مما قصد به إنشاء المدح والتعجب وإن لم تتصل ذا بحب كما مر فتدبر . (قوله وقريب من النفس) مفاده استفادة القرب من حب لاستئازام الحب له وهذا لا يتأتى استفادته من ذا أيضا حتى يعارض ما سينقله عن شرح التسهيل . (قوله على الحضور) أى حضور معناه لكونه محبوبا . (قوله للمفاعل ذا) هو كفاعل نعم لا يجوز اتباعه فإذا وقع بعده اسم فهو مخصوص لاتباع لاسم الإشارة . سم . (قوله وزيد مبتدأ) أى لأنه المخصوص كما علمت والرابط ذا أو العموم إن أريد به الجنس . سم . (قوله هذا) أى ما ذكر من أن حب فعل وذا فاعلها وزيد مبتدأ خبره مبتدأ .

(قوله وأخطأ عليه) عذاه بعل لتضمنه معنى كلب هكذا قال البعض وفيه من إساعة الأدب مع ابن عصفور ما لا يخفى فالذى ينبغي أنه ضمنه معنى جار مثلا وقوله من زعم هو ابن عصفور كما سيأتى في الشرح . (قوله فصار الجميع فعلا) ضعف بأنه يلزم عليه تغليب أضعف الجزعين وبأن تركيب فعل من فعل واسم لا نظير له . (قوله فصار الجميع اسما) أى بمنزلة قولك المحبوب ا هـ دمايى . وضعف بأن حبذا لو كان اسما لوجب تكرار لا إن أهملت لا نحو لا حبذا زيد ولا عمرو وعمل لا في معرفة إن أعملت عمل إن أو ليس وبقي وجه آخر وهو كون حب فعلا والاسم الظاهر فاعله وذا ملغاة . (قوله وأجاز بعضهم) أى بعض القائلين بأن حبذا اسم .

خبراً مقدماً (وَأَنْ تُرَدَّ دُمًا فَقُلْ لَا حَيْدًا) زيد فهي بمعنى بس . ومنه قوله :
 [٧٨٧] أَلَا حَيْدًا أَهْلُ الْمَلَا غَيْرَ آلِهِ إِذَا ذُكِرَتْ مَعِي قَلَّا حَيْدًا هِنَا
 (وَأَوَّلُ ذَا الْمَخْصُوصِ) أى اجعل المخصوص^(١) بالمدح أو الذم تابعا لذا لا يتقدم
 بحال . قال في شرح التسهيل : أغفل كثير من النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص
 في هذا الباب . قال ابن بابشاذ : وسبب ذلك توهم كون المراد من زيد في حيدا زيد
 حب هذا قال في شرح التسهيل : وتوهم هذا بعيد فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله
 بل المنع من إجراء حيدا مجرى المثل ، ويجب في ذا أن يكون بلفظ الأفراد والتذكير (أَيَّا
 كَانَ) المخصوص أى أى شيء كان مذكرا أو مؤنثا مفردا أو مثنى أو جموعا (لَا * تَغْيِلُ
 يَدًا) عن الأفراد والتذكير (فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَل) والأمثال لا تغير ، فتقول حيدا زيد وحيدا

(قوله قل لا حيدا) أورد عليه أن حيدا على الصحيح فعل جامد ولا إما تدخل على فعل متصرف وأجيب
 بأن الجمود نشأ بعد دخول لا فهي لم تدخل إلا على فعل متصرف وبأن النفي صار غير مقصود بل المقصود
 بلا حيدا إثبات الذم وبالتالي يجاب عن الاعتراض على الأول بأن لا إذا دخلت على فعل متصرف غير دعائى
 وجب تكرارها ويجاب أيضا عنه بأنه لما نقل إلى الإنشاء أشبه الفعل الدعائى .

(قوله وأول ذا المخصوص) ذا مفعول ثان مقدم والمخصوص مفعول أول مؤخر أى اجعل المخصوص
 واليا ذا وما في إعراب الشيخ خلاف من عكس ذلك غير ظاهر . (قوله لا يتقدم بحال) أى لا على ذا ولا
 على حب . (قوله وسبب ذلك) أى امتناع التقديم . (قوله توهم كون المراد إلخ) أى فيكون في حب ضمير
 هو الفاعل عائد على زيد وذا مفعول فيكون ملول اسم الإشارة غير زيد مع أنه ليس بمراد . (قوله وتوهم
 هذا بعيد) وأيضا هو موجود مع التأخير أيضا وإن كان أقوى مع التقديم قبل وإنما كان هذا التوهم بعيدا
 لاشتتار التركيب في غير هذا المعنى وفيه أن التركيب للمشتتر حيدا زيد لا زيد حيدا . (قوله أيا كان) أيا
 اسم شرط نصب بشرطه وهو كان على حد (أَيَّا مَا تَدْعُوا) [الإسراء : ١١٠] ، وجملة لا تعدل بنا
 جواب الشرط على حذف فاء الجزاء وقوله فهو إلخ تعليل للنهي عن العلول ، وعلل مع أن التعليل ليس من
 وظائف المتن إشارة إلى رد توجيه ابن كيسان الآتى في الشرح أو هو جواب الشرط وجملة لا تعدل بنا
 معترضة والباء في هذا إما على بابها وعليه جرى الشارح حيث قال عن الأفراد والتذكير أو بمعنى عن أى لا
 تعدل عن لفظ ذا إلى غيره وضمير فهو يرجع إلى ذا بتقدير مضاف أى تركبه أى التركيب المشتمل عليه .
 (قوله يضاهي المثال) أى في كوة الاستعمال . وقوله والأمثال لا تغير أى فكنا ما شابهها . (قوله لأنه إشارة
 إلخ) وقال الفارسي لأن المراد منه الجنس . هـ .

[٧٨٧] قالته ككرة أم شملة بن برد في مية صاحبة ذى الرمة من قصيدة من الطويل . وألا للتنبيه . وحيدا فعل المدح . وأهل الملا
 كلام إضافي مخصوص بالمدح مبتدأ ، والجملة مقدما خيره . وغير نصب على الاستثناء . ومي ترخيم مية^(١) . والشاهد في فلا حيدا
 هيا حيث صار حيدا مهتا للدم بدخول حرف لا عليها . وهيا كتابة عن مية . وألّف فيه للإشباع للقلابة .

(١) عدد من يميز الترخيم لا غير القاضى .

الزبدان وحبذا الزبدون وحبذا هند وحبذا الهندان وحبذا الهندات ، ولا يجوز حب ذان الزبدان ولا حب هؤلاء الزبدون ولا حب ذى هند ولا حب تان الهندان ولا حب أولاء الهندات . قال ابن كيسان : إنما لم يختلف ذاً لأنه إشارة أبداً إلى مذكر مخلوف والتقدير في حبذا هند حبذا حُسن هند وكذا باقى الأمثلة . ورد بأنه دعوى بلا بينة .

(تنبيهات): الأول : إنما يحتاج إلى الاعتذار عن عدم المطابقة على قول من جعل ذاً فاعلاً ، وأما على القول بالتركيب فلا . **الثاني :** لم يذكر هنا إعراب المخصوص بعد حبذا وأجاز في التسهيل أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره وأن يكون خبر مبتدأ واجب الحذف وإنما لم يذكر ذلك هنا اكتفاء بتقديم الوجهين في مخصص نعم هذا على القول بأن ذاً فاعل وأما على القول بالتركيب فقد تقدم إعرابه . **الثالث :** يحذف المخصص في هذا الباب للعلم به كما في باب نعم كقول :

[٧٨٨] **أَلَا حَبِذَا لَوْلَا الْحَيَاءُ وَرُبَّمَا مَتَعْتُ أَلْهَوَى مَا لَيْسَ بِالْمُقَارِبِ**
أى ألا حبذا ذكر هذه النساء لولا الحياء ، وسأذكر ما يفارق فيه مخصص حبذا مخصص نعم آخره . (وَمَا مِوَى ذَا آزَلَعٍ يَحِبُّ أَوْ فَجَرٌ * بِالْبَاءِ) نحو حب زيد رجلاً

(قوله إلى مذكر مخلوف) أى مضاف إلى المخصص . (قوله ورد) أى هذا التوجيه بأنه دعوى بلا بينة أى دليل لعدم ظهور هذا المقدر فى شيء من كلام العرب فالصحيح ما مر من أنه إنما لم يختلف لشبهه بالأمثال . (قوله وأما على القول بالتركيب فلا) أى لأن المجموع فعل أو اسم مبتدأ وذاً ليس إشارة إلى شيء حتى يعتبر فيه المطابقة . نعم يرد أن المطابقة واجبة بين المبتدأ والخبر وهما حبذا والزبدان مثلاً ولم توجد فيحتاج إلى الاعتذار عن عدم المطابقة بينهما على القول بتركيب حبذا وجعل المجموع اسماً بأنه مراعاة لمعنى كل من الزبدان مثلاً فتأمل . (قوله خبر مبتدأ واجب الحذف) أى أو مبتدأ مخلوف الخبر وجوباً على قياس ما تقدم . وزعم بعض إلى أنه يدل وبعض آخر إلى أنه عطف بيان ، ويرد ما أنه يلزم عليهما وجوب ذكر التابع ، ويرد البديل أنه لا يحل محل الأول ، ويرد البيان وروده نكرة اهـ دمايين ، وفى رد البديل ما تقدم . (قوله لولا الحياء) جواب لولا مخلوف أى لولا الحياء بمنعنى للذكرتين . وقوله منحت أى أعطيت الموى أى هوى ما ليس بالمقارب أى القريب أى ما لا طمع فيه .

(قوله أو فجر بالباء) أى على قلة بخلاف فاعل نعم فإن جره بالباء تمتنع وفاعل فعل فإن جره بالباء كثير والفاء زائدة لا عاطفة حتى يستشكل بدخول عاطف على عاطف . (قوله نحو حب زيد [٧٨٨] قاله الماربان هـس الطائى من أبيات من الطويل والشاهد فيه حذف المخصص بالمدح لأن تقديره ألا حبذا حال ممل . وقيل تقديره ألا حبذا ذكر هذه النساء لولا أن أستحي أن أذكرهن . والحياء مبتدأ خبره مخلوف أى بمنعنى . ومنحت أعطيت بناءً على التكلم ما ليس بالقرب . ويروى من ليس بالمقارب : أى ربما أحببت من لا يضمنى ولا طمع فيه .

وحب به رجلا (وَدُونُ ذَا الْفَضَامِ الْهَاءُ) مع حب بالنقل من حركة العين (كثُر) وينشد بالوجهين قوله :

* وَحَبُّ بِهَا مَقْتُولَةٌ جِئْنَا نَقْتُلُ * [٧٨٩]

أما مع ذا فيجب فتح الحاء .

(تنبيهان): الأول : قال في شرح الكافية وهذا التحويل مطرد في كل فعل مقصود به المدح . وقال في التسهيل : وكذا في كل فعل حلقى الفاء مرادا به مدح أو رجلا قال البعض تبعا لسم : هذا صريح في أن فاعل حب يكون علما وليس كذلك بل يجب أن يكون اسم جنس محلى بال أو مضافا إلى المحلى بها أو ضمورا مفسرا بتميز أو لفظ ما أو من كما صرح به الشاطبي كفاعل نعم اهـ وما نقله عن تصريح الشاطبي وإن تبادل من عموم قول المصنف : واجعل فعلا :

* من ذى ثلاثة كنهم مسجلا *

بخلاف لقول الشارح سابقا يجوز في فاعل فعل المذكور الجر بالياء والاستغناء عن آل وإضمامه على وفق ما قبله ثم مثل للاستغناء عن آل بنحو فهم زيد ثم قال نظرا لما فيه من معنى التعجب اهـ فتشيل الشارح بنحو حب زيد رجلا موافقا لما أسلفه سابقا . (قوله ودون ذا) حال من علوف للعلم به أى انضمام الحاء من حب حالة كونها دون ذا كثر . وقوله بالنقل أى بسببه متعلق بانضمام . وقوله من حركة العين المناسب حذف حركة وهذا صريح في أن أصل حب حب بضم العين أى صار حبيبا وبه صرح غيره أيضا . (قوله وحب بها إلخ) صدره :

* فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها *

الضمير للخمر ومزاجها الماء وقتلها به إضعاف حدثها ولهذا عدها بمن . ومقتولة أى مزوجة منصوب على الحال أو التمييز . (قوله فيجب فتح الحاء) أى إن جعلنا كالكلمة الواحدة كما في التوضيح . قال المصريح : فإن جعلنا باتيتين على أصلهما جاز الوجهان . (قوله وهذا التحويل) أى نقل حركة العين إلى الفاء . (قوله في كل فعل مقصود به المدح) ظاهره سواء كان حلقى الفاء كحسن أولا كضرب وبه صرح في الارتشاف وإن نظر إلى كلامه في التسهيل قيد بحلقى الفاء .

[٧٨٩] صدره :

* فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها *

قاله الأخطل من قصيدة من الطويل . الفاء للسلف . واقتلوها أى الخمر من قولهم قتل الشراب إذا مزجته بالماء . والشاهد في وحب بها فإنه بضم الحاء للمدح . وجاء فاعلها بالياء الزائدة فإن بها في موضع الرفع بحب . ومقتولة - مزوجة - نصب على التمييز .

تعجب . الثاني : قوله كثر لا يدل على أنه أكثر من الفتح . قال الشارح : وأكثر ما نحىء حب مع غير ذا مضمومة الحاء ، وقد لا تضم حاؤها كقوله :
 * فَحَبْلًا زَيْبًا وَحَبَّ وَيْثًا * [٧٩٠]

ا هـ .

(خاتمة هـ) : يفارق مخصص حيناً مخصص نعم من أوجه : الأول أن مخصص حيناً لا يتقدم بخلاف مخصص نعم وقد سبق بيانه . الثاني أنه لا تعمل فيه النواسخ بخلاف مخصص نعم . الثالث أن إعرابه خبر مبتدأ محذوف أسهل منه في باب نعم لأن ضعفه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه وهي لا تدخل عليه هنا قاله في شرح التسهيل . الرابع أنه يجوز ذكر التمييز قبله وبعده نحو : حيناً رجلاً زيد ، وحيناً زيد رجلاً . قال في شرح التسهيل : وكلاهما سهل يسير واستعماله كثير إلا أن تقديم التمييز أولى وأكثر وذلك بخلاف المخصص بنعم فإن تأخير التمييز عنه نادر كما سبق . والله أعلم .

(قوله مدح أو تعجب) لا معنى لتخصيص المصنف المدح بالذكر لمساواة الذم له في الحكم . ثم الصواب أن لو اكتفى بقوله تعجب عن ذكر المدح والذم لأنه نص فيما مضى على أن فعل الجارى مجرى نعم وبئس مضمن معنى التعجب وإنما ترك المصنف النص على جواز التسمين من غير نقل لأن هذا الحكم ثابت لفعل بضم العين مطلقاً تضمن تعجباً أو لم يتضمنه بل فعلاً كان أو اسماً . دماينى . (قوله لا يدل على أنه أكثر من الفتح) قال سم : قد يقال بل يدل لأن المراد أكثر بالنسبة إلى الفتح فيفيد أنه أكثر منه . (قوله فحيناً زيباً وحباً ويثاً) من كلامه عليه السلام حين نزل في الخندق . والشاهد في حب ديناً . (قوله وقد سبق بيانه) أى يكون للمصنف صرح بتقديره في التسهيل وإن كانت عبارته هنا وفي الكافية توهم منع تقديم مخصص نعم . (قوله أنه لا تعمل فيه النواسخ بخلاف مخصص نعم) فإنها تعمل فيه نحو : نعم رجلاً كان زيد . (قوله نشأ من دخول نواسخ الابتداء) أى لأنها لا تدخل إلا على المبتدأ . (قوله يجوز ذكر التمييز إغ) مثل التمييز الحال كما في التسهيل نحو : حيناً مبنولاً المال وحيناً المال مبنولاً إذا قصد الحال دون التمييز . (قوله إلا أن تقديم التمييز أولى) أى لأكثرية قوله وأكثر عطف علة على معلوم ولعدم الفصل بين التمييز وميمه ومن هنا يعلم أن المراد بإيلاء المخصص لنا إيقاعه بعده وإن لم يتصل به فالقصد نفي تقدمه على حيناً لا نفي الفصل بينه وبين ذا . والفرق بين هذا وباب نعم أن الضمير أحوج للتمييز من الإشارة فجعل تاليا للضمير . ذكره سم . وقوله نادر أى شاذ .

[٧٩٠] قبله :

بِسْمِ الْإِلَهِ رَبِّهِ بَيِّنَاتٍ وَأَوْحَيْنَا نَحْنُ حَقِيقًا فَحَبْلًا ... الخ
 قال عبد الله بن رواحة الأنصاري الصحابي رضي الله عنه . أى ابتداءً باسم الله . وقوله وبينا بكسر الدال . أى ابتداءً ، تأنيداً للأولى . والشاهد في وجب ديناً حيث جاء حب للمدح مفتوحة الحاء مع غير ذا . والتقدير حيث عبادة . وذكر ضمها لتأولها بالدين . وكان الأصل ضم حاله ، وفتح هنا وهي لغة . وربا وديناً منصوبان على التمييز .

[أَفْعَلَ التَّفْضِيل]

هو اسم لدخول علامات الأسماء عليه . وهو ممتنع من الصرف للزوم الوصفية ووزن الفعل ، ولا ينصرف عن صيغة أفعل إلا أن الهمزة حذفت في الأكثر من خير وشر لكثرة الاستعمال . وقد يعامل معاملتهما في ذلك أحب كقوله :

[٧٩١] * وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا عَيْنًا *

وقد يستعمل خير وشر على الأصل كقراءة بعضهم : ﴿ من الكلاب الأشر ﴾ [القمر : ٢٦] ، ونحو :

[افعل التفضيل]

قيل أولى منه التعبير باسم التفضيل ليشمل خيرا وشرأ لأنهما ليسا على زنة أفعل وأولى منهما التعبير باسم الزيادة ليشمل نحو أجهل وأبخل مما يدل على زيادة النقص لا على الفضل . ويدفع الأول بأن قوله أفعل أى لفظا أو تقديرا وخير وشر من الثاني ويدفع الثاني بأن المراد بالفضل الزيادة مطلقا في كمال أو نقص . (قوله للزوم الوصفية ووزن الفعل) اعترضه البعض بأنه كان أولى حذف لزوم لأن المفتضى لمنع الصرف الوصفية ووزن الفعل ولا دخل للزوم في اقتضاء منع الصرف ، ولك دفعه بأن إضافة لزوم إلى الوصفية من إضافة الصفة إلى الموصوف أى للوصفية اللازمة أى الأصلية لأن الوصفية العارضة لا تمنع الصرف كما يأتي في قول المصنف :

* وَالْفَيْنِ عَارِضُ الْوَصْفِيهِ *

إلخ فاعرفه . (قوله ولا ينصرف) أى لفظا وتقديرا وقوله إلا أن الهمزة إلخ أى فخير وشر انصرفا عن صيغة أفعل لفظا لا تقديرا . فقول البعض أى لفظا أو تقديرا فيه ما فيه .

(قوله حذفت في الأكثر من خير وشر) أى في التفضيل أما في التعجب فالغالب ما أخرجه وما أشره وندر ما أخرجه وما شره . دمايني . (قوله لكثرة الاستعمال) أى فهما شاذان قياسا لا استعمالا وفيهما شذوذ من جهة أخرى وهى كونهما لا فعل لهما . (قوله في ذلك) أى في حذف الهمزة لا في كثرة الاستعمال كما يؤخذ من تعبيره بقد . (قوله من الكلاب الأشر) بفتح

[٧٩١] صدره :

* وَزَادَ كُلًّا بِالْحَبِّ مَا تَكَبَّثَ *

والبيت من البسيط ، وهو للأحوص في ديوانه ص ١٥٣ ؛ والأغاني ٣٠١/٤ ؛ وتذكرة النحاة ص ٤٨ ، ٦٠٤ ؛ والحامسة الشجرية ٥٢١/١ ؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٧٠ ؛ والقصد الفريد ٣٠٦/٣ ؛ وهو مجنون ليل في ديوانه ص ١٥٨ ؛ وبلا نسبة في الدرر ٢٦٦/٦ ؛ وعيون الأخبار ٥/٢ ؛ ولسان العرب ٢٩٢/١ (حجب) ؛ ونوادر أبى زيد ص ٢٢ ؛ ومع المعاليع ١٦٦/٢ .

[٧٩٢]

* يَلْأَلْ خَيْرَ النَّاسِ وَابْنَ الْأَخْمِيرِ *

(صُغ مِنْ) كل (مَصْغُوفٌ مِنْهُ لِتُضْعِيفٍ) اسما موازنا (أَفْعَلٌ لِتُضْعِيفٍ) قياسا مطردا نحو : هو أَضْرَبُ. وأَعْلَمُ وَأَفْضَلُ كما يقال ما أَضْرَبَهُ وأَعْلَمَهُ وَأَفْضَلَهُ (وَأَبْ) هنا (أَلَلْتُ أَبِي) هناك لكونه لم يستكمل الشروط المذكورة ثمة وشذ بناؤه من وصف لا فعل له كهُوَ أَقْصَمُ به أى أَحَقُّ ، وألص من شيطاظ . هكذا قال الناطم وابن السراج . لكن حكى ابن القطاع^(١) لُصِصَ بالفتح إذا استتر . ومنه اللص بتثنية اللام^(٢) . وحكى غيره لُصِصَ إذا أخذته بخفية . وما زاد على ثلاثة كهذا الكلام أخصر من غيره ، وفي أفضل للمذاهب الثلاثة . وسمع هو أعطاهم للدرهم وأولاهم للمعروف وهذا المكان أقصر من غيره ومن فعل المفعول

الشين وتشديد الراء . (قوله ونحو بلال خير الناس وابن الأخمين شطرييت من الرجز بديل قول الفارسي نحو قول الشاعر بلال إغ وبلال يمنع الصرف للضرورة^(٣) . (قوله من كل مصوغ منه) أخذ الكلية من مقام البيان لا من التكرار لأنها في سياق الإثبات لا تدل على العموم ومنه نائب فاعل مصوغ . (قوله نحو هو أَضْرَبُ) عدد الأمثلة إشارة إلى أنه لا فرق في المصوغ منه بين مفتوح العين ومكسورها ومضمونها . (قوله لكونه إغ) علة لأب أو أبى وقوله ثمة أنسب بالتالي خلافا للبعض .

(قوله وألص من شطاط) بكسر الشين المعجمة وظاهرين معجمتين اسم رجل من ضبة كان لصا . زكريا . (قوله وما زاد) أى وشذ بناؤه مما زاد . (قوله كهذا الكلام أخصر من غيره) أى لصوغه من اختصر . وفيه شذوذ من جهة أخرى وهى صوغه من المبني للمجهول . (قوله ولئى أَفْعَلٌ) أى وفى بناء أَفْعَلِ التفضيل من أفضل المذاهب الثلاثة المتقدمة فى التعجب : الجواز مطلقا والمنع مطلقا والجواز إن كانت الميزة لغير النقل والمنع إن كانت للنقل . (قوله وسمع إغ) المثالان الأولان شاذان على القول بالمنع مطلقا وعلى القول بالتفصيل قياسيان على القول بالجواز مطلقا والمثال الثالث شاذ على القول بالمنع مطلقا قياسى على غيره . والقفر : مكان لا نبات فيه ولا ماء .

(قوله كهو أزهى من ديك) حكى ابن دريد بناء فعله للفاعل ولا شذوذ عليه ا هـ تصریح إلا أن يقال المتبادر صوغ أزهى من المبني للمفعول لكثرة وتنوور المبني للفاعل كما تقدم نظير ذلك فى التعجب عن التصريح . قال زكريا : وخص الديك بالذكر لأنه ينظر إلى حسن ألوانه ويعجب بنفسه^(٤) . (قوله وأشغل من ذات الصحين) إما كان مصوغا من المبني للمفعول لأن المراد أنها أكثر مشغولية لأنها أكثر شغلا لغيرها وإن كان يصاغ من المبني للفاعل إذا تناسب المقام ومن مجيء فعله مبنيا للفاعل ﴿ شَغَلْنَا أَمْوَالَنَا وَأَهْلُونَا ﴾ [الفتح : ١١] ،

[٧٩٢] الرجز بلا نسبة فى الدرر ٢٦٥/٦ وشرح التصريح ١٠١/٢ ؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٧٠ ؛ ومع المواع ١٦٦/٢ .

(١) سبق التصريح به .

(٢) أى بالفتح والضم والكسر .

(٣) أى للضرورة الشعرية ولا لوزنه لا كسر الوزن .

(٤) أيضا الصاروس .

كهو أزمى من ديك ، وأشغل من ذات التحيين ، وأعنى بماجتك . وفيه ما تقدم عن التسهيل في فعل التعجب (وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وَصِلَ * لِمَانِعٍ) من أشد وما جرى مجراه (بِهِ إِلَى التَّضْيِيلِ صِلَ) عند مانع صوغه من الفعل ، لكن أشد ونحوه في التعجب فعل

فما ذكره ابن الناطم من أن شغل مما لزم البناء للمفعول غير مسلم . والتحيين تثنية نحى بكسر النون وسكون الحاء المهملة زى السمن . وذات التحيين امرأة من تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية فأثى خوات بن جبير الأنصاري قبل إسلامها فساومها فحلت نحيا فقال لها أمسكيه حتى أنظر إلى غيره ثم حل الآخر وقال لها أمسكيه فلما شغل يديها حاورها حتى قضى منها ما أراد وهرب ثم أسلم وشهد بدرا رضى الله تعالى عنه .

(قوله وأعنى بماجتك) سمع فيه عني كرضى بالبناء للفاعل ولا شلوذ عليه إلا أن يقال ما مر . (قوله وفيه ما تقدم عن التسهيل) أى من أنه قد بينى فعلا التعجب من فعل المفعول إن أمن اللبس وعليه فيبنى منه أفعال التفضيل إن أمن اللبس . (قوله وما به إلخ) يستثنى من ذلك فاقد الصوغ للفاعل وفاقد الإثبات فإن أشد يأتي هناك ولا يأتي هنا لأن المؤول بالمصدر معرفة والتجيز واجب التنكير كما نبه عليه للموضح والظاهر أنه لا استثناء عند من يجوز تعريف التجيز من الكوفي عن أنه كما قال سم : يتأتى التوصل بنحو أشد إلى التفضيل من المبني للمفعول الذى لا لبس فيه بالمبنى للفاعل لصحة الإثبات بالمصدر الصريح حيثخذ على أنه مصدر المبني للمفعول وإن كان بصورة مصدر المبني للفاعل ومن فاقد الإثبات إذا أضيف العلم أو الانتفاء إلى المصدر الصريح كما مر في التعجب . وأعلم أن في قول المصنف وما به إلخ تقدم نائب الفاعل على الفعل وهو جائز في الضرورة كتقديم الفاعل بل أولى كما أسلفناه في باب الفاعل بل لا يبعد عندى جواز تقدم نائب الفاعل اختيارا إذا كان ظرفا أو مجرورا لعدم علة منع التقديم وهى التباس الجملة الفعلية بالاسمية كما قدمناه في باب نائب الفاعل ومثل ذلك يقال في نحو قوله في باب التصغير :

* وما به انتهى الجمع وصل *

إلخ فكأن على بصيرة . (قوله به إلى التفضيل صِلَ) قال الدمايني : ههنا بحث وهو أن أفعال التفضيل يقتضى اشتراك المفضل والمفضل عليه في أصل الحدث وزيادة الفضل على المفضل عليه فيه فيلزم في كل صورة توصل فيها بأشد أن تكون الشدة موجودة في الطرفين وزائدة في طرف المفضل وهذا قيد يتخلف باعتبار القصد فإنك قد تقصد اشتراك زيد وعمرو في الاستخراج مثلا لا في شدته وأن استخراج زيد شديد بالنسبة إلى استخراج عمرو لا أشد فكيف يتأتى التوصل في مثل ذلك بأشد مع دلالاته على خلاف المقصود اهـ . (قوله لكن أشد إلخ) دفع بالاستدراك توهم تساوى المنصوبين بعد أشد هنا وفي التعجب وإن لم توهمه عبارة المصنف . (قوله وينصب هنا إلخ) أخذه من قول المصنف في باب التجيز :

* والفاعل المعنى النصب بأفعلا *

وهنا اسم وينصب هنا مصدر الفعل التوصل إليه تمييزاً فتقول زيد أشد استخراجاً من عمرو ، وأقوى يياضاً ، وأنجع موتاً (وَأَقْفَلَ التَّفْضِيلُ صَلَتهُ أَبَدًا * تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِمَنْ إِنَّ جُرْؤًا) من آل والإضافة جارة للمفضول . وقد اجتمعا في ﴿ أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا ﴾ [الكهف : ٢٤] ، أى منك . أما المضاف والمقرون بأل فيتمنع وصلهما بمن .

(تنبيهات): الأول : اختلف في معنى من هذه ، فذهب المبرد ومن وافقه إلى

أنها لا ابتداء الغاية وإليه ذهب سيويه ، لكن أشار إلى أنها تفيد مع ذلك معنى التبعيض فقال في هو أفضل من زيد : فضله على بعض ولم يعم . وذهب في شرح التسهيل إلى أنها بمعنى المجاوزة وكان القائل زيد أفضل من عمرو قال ، جاوز زيد عمرا في الفضل :

إلخ وبهذا يندفع ما يقال الإحالة على باب التعجب توهم جواز نصب المصدر هنا وجره بالباء وأن نصبه على المفعول به وكلاهما غير صحيح . قاله الشاطبي . (قوله وألجع موتاً) فيه أن هذا المثال ليس بما نحن فيه لأن المقصود الإخبار بالزيادة في الفجعة لا في الموت فهو على الأصل . (قوله صلته أبداً) أى إن أبقي على أصله من إفادة الزيادة على معين فلا عرى عنها لم يجب وصله بمن لا لفظاً ولا تقديرًا كما ستعرفه . (قوله تقديرًا) أى بأن تحذف مع مجرورها للعلم به فلو لم يعلم لم يجر الحذف وقد يذكر مع العلم نحو : ﴿ قل ما عند الله خير من اللّٰه ور من التجارة ﴾ [الجمعة : ١١] ، قاله الدماميني .

(قوله ليمتنع وصلهما بمن) أى التى الكلام فيها وهى الجارة للمفضول ووجه الامتناع أن الوصل في المجرّد إثماً وجب ليعلم المفضول ، وهو مع الإضافة مذكور صريحاً ومع آل في حكم المذكور لأن آل إشارة إلى معين تقدم ذكره لفظاً أو حكماً وتعيينه يشعر بالمفضول ، فعل هذا لا تكون آل في أفضل التفضيل إلا للعهد لئلا يعرى عن ذكر المفضول . أفاده شارح الجامع . (قوله اختلف في معنى من هذه) أى على ثلاثة أقوال : قول المبرد ، وقول سيويه ، وقول المصنف في شرح التسهيل . (قوله لا ابتداء الغاية) أى المسافة في ارتفاع نحو خير منه أو انحطاط نحو شر منه . (قوله وإليه ذهب سيويه) الضمير يرجع إلى أنها لا ابتداء الغاية لا بقيد كونه قطع كما يقول المبرد بليل ما بعد . (قوله معنى التبعيض) يؤخذ من قول سيويه في هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يعم أن المراد بالتبعيض كون مجرورها بعضاً لا التبعيض المتقدم في حروف الجر ، وحيث لا ينهض الوجه الأول من وجهي إبطال التبعيض الآتين . (قوله إلى أنها بمعنى المجاوزة) أى مجاوزة الفاضل المفضول بمعنى زيادته عليه في الوصف والمراد أنها تفيد ذلك مع بقاء التركيب فسقط الاعتراض بأنها لو كانت للمجاوزة لصح أن تقع موقعها عن على أن صحة وقوع المرادف موقع مرادفه إذا لم يمنع مانع وهنا منع مانع وهو الاستعمال لأن اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر إلا بمن وهذا الجواب الثانى ذكره المصريح والشمى وهو أولى لأن الترام كون المقيد للمجاوزة جملة التركيب مع كونه قابلاً للمنع يؤدى إلى عدم حسن

قال ولو كان الاجتهاد مقصودا لجاز أن يقع بعدها إلى أن قال : ويبطل كونها للتبعض أمران : أحدهما عدم صلاحية بعض موضعها والآخر كون المجرور بها عاما نحو : الله أعظم من كل عظيم ، والظاهر كما قاله المرادى^(١) ما ذهب إليه للمرد ، وما ورد به الناطم ليس بلازم لأن الانتهاء قد يترك الإخبار به لكونه لا يعلم أو لكونه لا يقصد الإخبار به ويكون ذلك أبلغ في التفضيل إذ لا يقف السامع على عمل الانتهاء . الثاني أكثر ما تحذف من ومجرورها إذا كان أفضل خيرا كالأية ، ويقال إذا كان حالا كقوله :

* كُنُوتٌ وَقَدْ خِطَاكَ كَالْبُرِّ أَجْمَلًا * [٧٩٣]

أي دنوت أجمل من البر ، أو صفة كقوله :

[٧٩٤] تَرَوْحِي أَجْدَرُ أَنْ تَقِيلِي عَدَا بِجَيْبِي بَارِدٌ ظَلِيلِ

أي تروحي وأنى مكنا أجدر من غيره بأن تقيلي فيه . الثالث : قوله صله يقتضي

تقابل الأقوال الثلاثة فالأول أن التقيد لما من وبقية التركيب قرينة على إرادة المجاوزة من من خذبر . (قوله كون المجرور بها عاما) أي أنه قد يكون عاما . (قوله من كل عظيم) أوضح منه في العموم : من كل شيء . (قوله والظاهر ما ذهب إليه للمرد) أي من كونها لابتداء الغاية فقط ووجه ظهوره أن من لا يعمل على غير الانتهاء إلا إذا منع منه مانع لأنه أشهر معانيها وهنا لا مانع منه فلا حاجة إلى إخراجها عنه . (قوله ليس بلازم) أي في جميع مواقع استعمال من الاجتهادية . (قوله لأن الانتهاء قد يترك إلخ) منه يعلم أن المراد بكون المجرور هو المفضل عليه أنه الذي قصد بيان التفضيل عليه وإلا فالمفضل عليه في الواقع قد يكون أكثر من ذلك . وكذا يقال في معنى كون المضاف إليه هو المفضل عليه . أفاده سم . (قوله ويكون ذلك) أي ترك الإخبار بالانتهاء سواء كان تركه لعدم علمه أو لعدم قصد الإخبار به فقول البعض إن قوله ويكون ذلك إلخ راجع للثاني فقط كما هو الظاهر غير ظاهر . (قوله كالأية) هي قوله تعالى : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مَكَتًا مَالَا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ [الكهف : ٣٤] ، وعمل التمثيل من الآية قوله تعالى : ﴿ وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ [٧٩٣] تمهله :

* لَقِيلَ لِرَؤُوسِي إِي سَؤَابِي مُعَلَّلًا *

هو من الطويل والخطاب للمؤث . والشاهد في أجماله أنه أفضل تفضيل حذف منه من لكونه حالا . والتقدير دنوت أجمل من البر والحال أنا قد خيطاك أي خيطاك كالبر . والكاف وكليد مفعولان لخطاك . ومضلا خير ظل .

[٧٩٤] قاله أحيحة بن الجلاح في نيات مرجوة . وتروحي خطاب للفسيل في قوله : تأبري بأخوة الفسيل ، من تروح التبت إذا طال . وقد قالت جماعة من الشراح حي الأفضل الذين تصدوا للشرح مثل الكشف ونحوه إن الخطاب للناقة معناه أصبري على السير وقت الرواح وأنتد وهو ما تاحشا . ولذني حلهم على ذلك عدم وقوعهم على السراويل واللباس وغيرهم لفظ التروح وظنوا أنه لا يستعمل إلا بمعنى الرواح وقت المشي . والشاهد في أجدر فإنه أفضل تفضيل استعمال بنو ذكر من لكونه صفة لحنوف تشبه طولها في فصل لفتاء وكسر السين للمهمة وهي صغار النخل وخفي مكنا أجدر من غيره . قوله أن تقيلي أي بأن تقيلي فيه حذفت كلمة في صغار تنبيه ثم حذفت للماء فصارت تقيلي من القليلة وهو الترم في الظهيرة ولكن كنى به عن نومه وازهو بها بكونها في جنبي بارد ظليل أي مكان بارد ذي ظل ويجوز أن يكون الأصل باردا وظليل فحذف حرف العطف للضرورة^(٢) ويكون المراد من البرد لله ومن الظليل للكان الذي فيه الظل .

(١) أي الضرورة الشعرية .

(٢) سبق التعريف به .

أنه لا يفصل بين أنْفُل وبين من ، وليس على إطلاقة بل يجوز الفصل بينهما بمعمول أنْفُل وقد فصل بينهما بلو وما اتصل بها كقوله :

[٧٩٥] وَلَقَوْلِكَ أَطْهَبُ لَوْ بَدَلْتَ لَنَا مِنْ مَاءٍ مَوْهَبَةً عَلَى خَضِرٍ

ولا يجوز بغير ذلك . الرابع إذا بنى أنْفُل التَضْعِيلِ عما يصلى بمن جاز الجمع بينها وبين من الداخلة على المفضول مقدمة أو مؤخره نحو : زيد أقرب من عمرو من كل خير ، وأقرب من كل خير من عمرو . الخامس قد تقدم أن للمضاف والمقرون بأن يمتنع اقترانها بمن المذكورة . فأما قوله :

[٧٩٦] نَحْنُ بِغَيْرِ الْوَدَىٰ أَغْلَفْنَا وَمَا يَرْخِيهِ الْجِيَادُ فِي السَّكْفِ

نفرا [.] [الكهف : ٢٤] . (قوله أى تروحي وأنى مكانا إلخ) هنا التقدير إما يناسب ما قاله بعضهم من أن الخطاب للناقة وتروحي بمعنى سوري في الرواح أى العشي ولا يناسب ما قاله آخر وصوبه العيني من أن الخطاب لصغار النخيل . وتروحي من تروح الثبت إذا طال . وأجدر على تقدير وخشى مكانا أجدر . وقوله بأن تقبل فيه أى تمكث فيه وقت الظهيرة . وعلى أن الخطاب لصغار النخيل تكون التثنية كناية عن نحوها وزهونها كإي العيني ، بمعنى بارد ظليل أى في مكان بارد ذى ظل .

(قوله وليس على إطلاقة) أى بل في مفهومه تفصيل فلا يترض . (قوله بمعمول أنْفُل) كقوله تعالى : ﴿ النَّبِيُّ أَوْلىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ﴾ . (قوله بلو وما اتصل بها) مثل ذلك الفصل بالنداء ومن صرح بجوازه الدماميني والسيوطي . (قوله لو بدلت لنا) لو للتمنى أو شرطية حذف جوابها أى لأحسننا إلينا مثلا . والموهبة نفرة يستنفع فيها الماء ليرد . وقوله على خمر صفة ماء أى حاصل على خمر . (قوله ولا يجوز بغير ذلك) يرد عليه النداء لما عرفت . (قوله وأقرب من كل خير من عمرو) لا يقال هنا من صور الفصل بمعمول أنْفُل فنى كلامه تكرار لأننا نقول ذكره هنا ليس من حيث الفصل بل من حيث تقديم من للمنية على من الجارة للمفضول فلا تكرار . (قوله بمن المذكورة أى الداخلة على للمفضل عليه أما غيرها فلا يمتنع الجمع بينها وبين أل أو الإضافة كقوله :

لَهُمُ الْأَقْرَبُونَ مِنْ كُلِّ نَحْشٍ وَهُمْ الْأَهْلُونَ مِنْ كُلِّ دَمٍ

وكقولك زيد أقرب الناس منى . (قوله الودى) يفتح الواو وكسر الدال المهملة وتشديد الباء جمع ودبة وهى النخلة الصغيرة . والجياذ جمع جواد وهو الذكر أو الأنثى من الخيل .

[٧٩٥] هو من الكامل . الواو للتعطف إن قلناه شئ واللام للتأكيد وفرك مبتدأ وأقرب خبره وقبه الشاهد حيث فصل بينه وبين من التى هى صلته بكلمة لو والأصل عدم الفصل . وموهبة يفتح للم وسكون الواو وضع للماء والباء للوحدة وهى نفرة يستنفع فيها الماء ، والجمع مواهب . ويرى على شاهد موضع على خمر .

[٧٩٦] قاله سعد القرقر وهو أصح مما قاله ابن عصفور لأنه قيس بن الخثعم الأصملى . من للشرح ونحن مبتدأ وأعلمنا خبره . وقبه الشاهد حيث جمع فيه بين الإضافة ومن . وأجيب بأن تقديره أعلم منا والمضاف إليه في نية الطروح . والودى يفتح الواو وكسر الدال وتشديد الباء جمع ودبة وهى النخلة الصغيرة . والجياذ جمع جواد وهو الذكر والأنثى من الخيل . والسكف يفتح السين المهملة والدال والى آخره فاء الصبح وإقباله .

وقوله :

[٧٩٧] * وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصْنِي *

فمؤولان . (وَإِنْ لَمْ تَكُنْ بِمُصَنَّفٍ) أفضل التفضيل (أَوْ نَجْرَدًا) من آل والإضافة (أَلْزِمَ) تذكيرًا وَأَنْ يَوْحَدًا فتقول زيد أفضل رجل وأفضل من عمرو ، وهند أفضل امرأة وأفضل

والسند بفتح السين والبدال المهملتين وإفاء الصبح . (قوله ولست) بناء الخطاب كما قاله العيني وحصى تمييز أى عددا وتقام البيت :

* وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِمِ *

أى للفاثق فى الكثرة من كثره بالتخفيف إذا غلبه فى الكثرة فتقول البعض تبعاً للعيني أى الكثير فيه مساهلة . (قوله فمؤولان) مما أول به الأول لإفاء المضاف إليه أو جعل منا متعلقاً بمحذوف بدل من أعلمنا أى أعلم منا . ومنع ابن جنى الإضافة وجعل نا مرفوعاً مؤكداً للضمير فى أعلم ناها عن نحن . ومما أول به الثانى جعل آل زائدة أو جعل منهم متعلقاً بمحذوف . (قوله أَلْزِمَ تذكيراً وَأَنْ يَوْحَدًا) لأن المجرد أشبه بأفعل فى التعجب وهو لا يتصل به علامة تنبيه ولا جمع ولا تأنيث والمضاف للكرة بمنزلة المجرد فى التنكير . (قوله زيد أفضل رجل) أصله زيد أفضل من كل رجل فمحذوف من كل اختصاراً وأضيف أفعل إلى رجل ، وجاز كونه مفرداً مع كون أفعل بعض ما يضاف إليه فالأصل أن يكون جمعا لفهم المعنى وعدم التباس المراد . ووجب تنكيره لأن القاعدة أن كل مفرد وقع موقع الجمع لا يكون إلا نكرة فَإِنْ جِئْتَ بِأَلْ رَجَعْتَ إِلَى الْجَمْعِ وَإِنْ جِئْتَ بِأَلْ فَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى الْمَضَافِ إِلَى النُّكْرَةِ مضافاً إلى ضميرها قلت هذا أفضل رجل وأعقله وهذه أكرم امرأة وأعقله بتذكير الضمير وإفراده فى المفرد وضده والمذكر وضده على الترهيم كأنك قلت من أول الكلام ، فَإِنْ أَضِفْتَ أَفْعَلَ إِلَى مَعْرِفَةٍ ثَبِتَ وَجُمِعَتْ وَأَنْتَ وَهُوَ الْقِيَاسُ . وأجاز سيبويه الإفراد تمسكاً بقوله :

وَمَنْهُ أَحْسَنُ الْقَائِمِينَ جَمْعًا وَمَسَالِفُهُ وَأَحْسَنُهُ قَدْ أَلَا

أى أحسن من ذكر نقله شيخنا عن يمين وأقره هو والبعض . وظاهره وجوب تذكير الضمير وإفراده فى نحو : هذه أكرم امرأة وأعقله ، وهذان أكرم رجلين وأعقله ، وهكذا والوجه عندى جواز

[٧٩٧] تمامه :

* وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِمِ *

قاله الأعشى ميمون من الرجز إثناء الخطاب وإفاء زائدة . والشاهد فى الأكثر منهم حيث جمع فيه بين الألف واللام وكلمة وذلك متبع . لا يقال زيد الأفضل من عمرو . وأجيب بأن من لبيان الجنس أى من بينهم أو التقدير بالأكثر بأكثر منهم والمحذوف بدل من المذكور ، أو آل زائدة ، أو من بمعنى فى أى فهم . وحصى تمييز أى عددا . والأكثر بمعنى الكثير .

من دعد ، والزبدان أفضل رجلين وأفضل من بكر ، والزبدون أفضل رجال وأفضل من خالد ، والمهندان أفضل امرأتين وأفضل من دعد ، والمهندات أفضل نسوة وأفضل من دعد . ولا يجوز المطابقة . ومن ثم قيل في آخر إنه معدول عن آخر . وفي قول ابن هاني :

* كَأَنَّ صَغْرَى وَكَبْرَى مِنْ قَفَافِيهَا *

[٧٩٨]

إنه لحن .

(تنبيه) : يجب في هذا النوع مطابقة المضاف إليه الموصوف كما رأيت . وأما ﴿ ولا تكونوا أول كافر به ﴾ [البقرة : ٤١] ، فتقديره أول فريق كافر به (وَقِيلُوا

المطابقة إن لم تكن واجبة أو أولى فأقبل . (قوله ومن ثم) أى من أجل لزوم مجرد التذكير والإفراد قيل في آخر جمع أخرى مؤنث آخر إنه معدول عن آخر الذى هو المستحق لأن يستعمل لأنه على وزن أفضل التفضيل وبمعناه في الأصل لأن معناه الأصل أشد تأخراً وإن صار بمعنى مغاير .

(قوله وفي قول ابن هاني) هو أبو نواس الحسن بن هاني . (قوله من قفافيها) هي التفاحات التي تملو للماء أو الحمرة . قال بس : والمخفوظ في البيت من فوقها بالواو . (قوله إنه لحن) أى حيث أنث صغرى وكبرى والواجب التذكير وسيأتى تصحيحه في كلام الشارح . (قوله يجب في هذا النوع) قال البعض : أورد عليه قوله تعالى : ﴿ ثم رددناه أسفل سافلين ﴾ [التين : ٥] هـ . أقول : في البيضاوى وحاشيته للشيخ زاده ما ملخصه إن أسفل إما صفة أمكنة محذوفة أى إلى أمكنة أسفل سافلين وهى النار أو أزمنة محذوفة أى إلى أزمنة أسفل سافلين وهى أرذل العمر أو حال أى رددناه أى صرفناه عن أحسن الصور حال كونه أسفل سافلين وهم أصحاب النار وعلى الوجه الثانى يكون الاستثناء بعد متقطعا وعلى الأول والأخير متصلا والمستثنى منه الضمير المنصوب في قوله : ﴿ ثم رددناه ﴾ لأنه في معنى الجمع لرجوعه إلى الإنسان المراد منه الجنس هـ أى والجمع بالياء والنون على الأولين لتغليب العاقل . إذا علمت ذلك علمت أن الإيراد مدفوع وأن الاختصار عليه قصور وتقصير على أن المنقول عن الشاطبى أنه ذكر أن محل وجوب مطابقة المضاف إليه للموصوف إذا كان المضاف إليه جامدا أما إذا كان مشتقا كالأية فلا . والله أعلم . ويجب أيضا كونه من جنسه فلا يقال زيد أفضل امرأة لأن أفضل بعض ما يضاف إليه . (قوله الموصوف) أراد به هنا ما يشمل الموصوف معنى فقط كالمبتدأ فهو أعم من الموصوف في قوله بعد من مبتدأ أو موصوف .

(قوله فتقديره أول فريق كافر به) أى وفريق جمع في المعنى فحصلت المطابقة باعتبار المعنى وأُفرد كافر

[٧٩٨] تمامه :

* عَصْبَاءُ ذُرٍّ عَلَى أَرْحَرٍ مِنَ اللَّحْبِ *

قاله أبو علي الحسن بن هاني المعروف بأبي نواس الحكمي من البسيط . والفقاع مفتوح الفاء والقاف وبعد الألف قاف مكسورة وفي آخره عين مهملة وهى التفاحات التي ترفع فوق الماء . والعصباء الحمصا . الشاهد في صغرى وكبرى فإنه قد قيل إنه لحن لأن اسم التفضيل إذا كان مجردا من أل والإضافة يجب أن يكون مفردا مذكرا دائما فتأنيته لحن واعتبره بأن أفضل العارى إذا تجرد عن معنى التفضيل جاز جمعه فإذا جاز جمعه جاز تأنيته .

أَلْ طَبَقَ من مبتدأ أو موصوف نحو زيد الأفضل ، وهند الفضلى ، والزيدان الأفضلان ، والزيدون الأفضلون ، والهندان الفضليان ، والهندات الفضليات أو الفضل . وكذلك مررت بزيد الأفضل وبهند الفضلى إلى آخره . ولا يؤق معه بمن كما سبق (وَمَا لِمَعْرِفَةِ * أَضْيَفَ ذُو وَجْهَيْنِ) متقولين (عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ) هما المطابقة وعدمها (هَذَا إِذَا تَوَيْتَ) بأفضل (مَعْنَى مِنْ) أى التفضيل على ما أضيف إليه وحده . فتقول على المطابقة : الزيدان أفضلا القوم ، والزيدون أفضلو القوم وأفاضل القوم ، وهند فضل النساء ، والهندان فضليا النساء ، والهندات فضل النساء وفضليات النساء . ومنه : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مَجْرُمِيهَا ﴾ [الأنعام : ٢٣] ، وعلى عدم المطابقة الزيدان أفضل القوم ، والزيدون

باعتبار أفراد فريق في اللفظ . (قوله طبق) أى مطابق لأن اقترانه بأل أضعف شبهه بأفضل في التعجب . (قوله والزيدون الأفضلون) أى أو الأفضل ولو زاده كما فعل في نظيره لكان أحسن . (قوله ذو وجهين) فالمطابقة لمشايبته المحل بأل في الخلو عن لفظ من وعدم المطابقة لمشايبته المجرد لنية معنى من . (قوله هذا إذا تويت إغ) ظاهر صنيعه أن قصد التفضيل على المضاف إليه وحده تارة وعلى كل ما سواه تارة أخرى وعدم قصد التفضيل رأسا تارة أخرى يختص بالمضاف إلى معرفة والذي سينقله الشارح في التنبيه الآتى عن المصنف في شرح التسهيل صريح في أن المجرد بدون من قد يبرى عن معنى التفضيل رأسا وأن فيه حيتئذ وجهين لزوم الأفراد والتذكير وهو المشهور والمطابقة ولا يبعد أن يقاس على ذلك ما إذا عرى المضاف إلى التكررة عن معنى التفضيل أو قصد به التفضيل على المضاف إليه وغيره نحو : الأشج والناقص أعدلا بنى مروان ، ونحو : محمد ﷺ أفضل قرشي^(١) . فتدبر . (قوله معنى من) أى للمعنى الحاصل معها لأن التفضيل ليس نفس معناها وإنما هو مستفاد من أفضل كما علم مما قدمه الشارح .

(قوله ومنه) أى من القول الجارى على المطابقة قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا ﴾ [الأنعام : ١١٢ ، ١١٣] إغ قال البعض : فأكابر مفعول أول جعلنا مضاف إلى مجرميها وفى كل قرية المفعول الثانى ا هـ ولا ينفى ما يلزم عليه من ضعف المعنى . والأولى عندى على الإضافة تفسير الجعل بالتمكين كما فى البيضاوى . ويحتمل أن فى كل قرية ظرف لفو متعلق بجعلنا وأكابر مفعول ثان ومجرمها مفعول أول ، أو فى كل قرية الثانى ومجرمها بدل وعلى هذين الوجهين جعلنا بمعنى صبرنا ولا إضافة ولا يرد ما سيذكره الشارح من أنه يلزم عليه المطابقة فى المجرد وهى متممة لأن الإضافة منوبة أى أكابرها . فأمثل . (قوله ومنه) أى من القول الجارى على عدم المطابقة قوله تعالى : ﴿ وَلَتَجِدْنَهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِ ﴾ [البقرة : ٦٩] فأحرص مفعول ثان لتجد ولو طابق لقال أحرصى . (قوله وهذا) أى عدم المطابقة . (قوله فإن قدر) أى ابن السراج دفعا لما يقال كيف يوجب عدم المطابقة وقد وردت فى أكابر مجرميها . (قوله المطابقة فى المجرد) أى وهى متممة كما مر فى النظم . فإن قال الإضافة منوبة

(١) قوله : أفضل قرشي ، هكذا بالأصل والموافق لما يأتى قريبا فى الشرح أفضل قرشي .

أفضل القوم وهكذا إلى آخره . ومنه : ﴿ ولتجدنهم أحرص الناس ﴾ [البقرة : ٩٦] ، وهذا هو الغالب ، وابن السراج يوجهه فإن قدر أكاير مفعولا ثانياً ومجرمياً مفعولا أول لزمه المطابقة في الجرد . وقد اجمع الاستعمالان في قوله ﷺ : « ألا أعيركم بأحكم إلى وأقربكم منى منازل يوم القيامة ؟ أحاسنكم أخلاقاً » (١) (وإن * لم تنو) بأفضل معنى من بأن لم تنو به المفاضلة أصلاً أو تنوياً لا على المضاف إليه وحده بل عليه وعلى كل ما سواه (فهو طيب ما به قرن) وجهاً واحداً كقولهم : الناقص والأشج أعدلا بنى مروان ، أى عادلاً لهم ، ونحو : محمد ﷺ أفضل قريش ، أى أفضل الناس من بين قريش . وإضافة هذين النوعين لجرد التخصيص ولذلك جازت إضافة أفعل فيها إلى ما ليس هو بعضه ، بخلاف المنوى فيه معنى من فإنه لا يكون إلا بعض ما أضيف إليه ، فلذلك يجوز : يوسف أحسن إخوته إن قصد الأحسن من بينهم ، أو قصد حسنهم ، ويمتنع إن قصد أحسن منهم .

كما مرقع فيما فر منه . (قوله وقد اجمع الاستعمالان في قوله إلخ) أى حيث أفرد أحب وأقرب وجمع حسن وجعل الزمخشري أحسن من قسم ما قصد فيه الزيادة المطلقة فلذا جمع بخلاف أحب وأقرب فإنهما من قسم ما قصد فيه التفضيل على المضاف إليه وحده فلذا أفرد ، وقوله : أحاسنكم أخلاقاً استئناف يأتى . (قوله أو تنوياً) بالنصب عطفاً على لم تنو وفي بعض النسخ أو تنوياً بحذف الباء ولا وجه له .

(قوله فهو طيب ما به قرن) من مبتدأ أو موصوف تشبيهاً بالمحل بال فى الخلط من لفظ من ومعناها . (قوله وجهاً واحداً) لا يقال هذا بنائيه ما سينقله الشارح عن شرح التسهيل من أن المشهور في أفعل العارى عن معنى التفضيل التزام الأفراد والتذكير لما سترفه من أن ما فى شرح التسهيل في الجرد من آل والإضافة دون من . (قوله كقولهم إلخ) فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب . (قوله الناقص والأشج أعدلا بنى مروان) أى عادلاً لهم لأنه لم يشار كهما أحد من بنى مروان فى العدل . والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان وإن سمي بذلك لنقصه أرزاق الجند . والأشج عمر بن عبد العزيز بن مروان سمي بذلك لشجته أصابته بضرب الدابة . (قوله من بين قريش) أى حال كونه من بينهم أى من وسطهم وخيارهم . (قوله لجرد التخصيص) أى تخصيص الموصوف بأمة من القوم الثلاثي مثلاً لا لبيان المفضل عليه . سم . (قوله إلى ما) أى مضاف إليه ليس هو أى أفعل بعضه أى المضاف إليه الواقع عليه ما ولجریان الصفة على غير ما هي له أبرز الضمير . (قوله إلا بعض ما أضيف إليه) أى مشمولاً لما أضيف إليه بحسب المعنى الوضعى وإن كان غير مشمول له بحسب المراد منه فى المقام إذ المراد من المضاف إليه غير الموصوف مما يشاركه فى المعنى الوضعى فلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه . قاله سم . وفى كلام الدمامين أن الحصر الذى ذكره الشارح مذهب البصريين دون الكوفيين . (قوله فلذلك) أى لكون المنوى فيه معنى من لا يكون إلا بعض ما أضيف إليه وما لم ينو فيه معنى من لعدم نية المفاضلة أصلاً أو نيتها لا على المضاف إليه وحده بل على كل ما سواه لا يجب فيه ذلك . (قوله إن قصد الأحسن من بينهم أو قصد حسنهم) لأن أفعل على هذين الوجهين ليس على معنى من فلا يجب كونه بعض ما أضيف إليه وقوله . ويمتنع إن

(١) وغام الحديث : « الموطون أكتافا الذين يألفون ويؤلفون » .

(تنبيه): «يرد أفعل التفضيل عاريا عن معنى التفضيل نحو: ﴿وَبِكُمْ أَعْلَمُ﴾»

قصد أحسن منهم أى لكون النوى فيه معنى من يجب أن يكون بعض ما أضيف إليه وأفعل هنا ليس بعض ما أضيف إليه ولا لزوم إضافة الشيء إلى نفسه في إخوته فلو قيل: يوسف أحسن الإخوة صح لتحقق الشرط لأن يوسف أحد الإخوة.

(قوله يرد أفعل التفضيل إلخ) أعاده مع علمه مما قلناه توطئة لذكر الخلاف فيه وذكر أمثلة له غير ما تقدم وعبارة التسهيل واستعماله أى استعمال أفعل التفضيل عاريا من الإضافة والألف واللام دون من مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم فاعل نحو: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [النجم: ٢٢]، أى عالم أو صفة مشبهة نحو: ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]، أى حين مطرد عند أى العباس المبرد لكثرة الوارد منه والأصح قصره على السماع ولزومه الأفراد والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة اهـ مع إيضاح من اللمامى ومنها يؤخذ أن محل الخلاف وجواز المطابقة وتركها هو المبرد من الـ والإضافة فلا يناق ما مر. وحديث كان المناسب للشارح ترك التمثيل بقوله فشركا إلخ لأنه مضاف وأن محل وروده كذلك إذا لم يقترن بمن فالمقترن بمن لا يصح تجرده عن معنى التفضيل أصلا لا قياسا ولا سمعا لأن من هذه هى الجارة للمفضول. قاله اللمامى ولا يرد عليه قولهم في التهكم أنت أعلم من الحمار ولا قولهم العسل أحلى من الخل لحصول المشاركة التقديرية.

وشرح في التسهيل بأن محل عدم تجرد أفعل المقرون بمن في غير التهكم وأن المفضل عليه في التهكم يرد بدون مشاركة للمفضل تحقيقا وتقديرا نحو: أنت أعلم من الحمار والأوجه ما قدمناه من تقدير المشاركة في التهكم أيضا. وقال اللمامى أيضا وهنا تنبيهان: الأول قال في الكشف من وجيز كلامهم الصيغ أحر من الشتاء أى الصيغ أبلغ في حره من الشتاء في برده هذا نصه وعلى هذا يؤول قولهم العسل أحلى من الخل ونحوه. وتحرير هذا الموضع أن يقال لأفعل أربع حالات: إحداها وهى الحالة الأصلية أن يدل على ثلاثة أمور: أحدها اتصاف من هو له بالحدث الذى اشتق منه وبهذا الأمر كان وصفا. والثانى مشاركة مصحوبة له فى تلك الصفة. والثالث تمييز موصوفه على مصحوبه فيها وبكل من هذين الأمرين فارق غيره من الصفات. الحالة الثانية أن يخلع عنه ما امتاز به عن الصفات ويتجرد للمعنى الوصفى. الحالة الثالثة أن تبقى عليه أموره الثلاثة ولكن يخلع عنه قيد الأمر الثانى ويخلفه قيد آخر وذلك أن الأمر الثانى وهو الاشتراك كان مقيدا بتلك الصفة فصار مقيدا بالزيادة، ألا ترى أن المعنى فى المثال أن للعسل حلالة وأن تلك الحلالة زائدة وأن زيادتها أكثر من زيادة حوضه الخل. الحالة الرابعة أن يخلع عنه الأمر الثانى وقيد الأمر الثالث وهو كون الزيادة على مصحوبه فتكون دلالة على الاتصاف بالحدث وزيادة مطلقة كما فى يوسف أحسن إخوته اهـ وقد تمتع دعواه خلع الأمر الثانى عنه فى الحالة الرابعة.

بكم ﴿ [الإسراء : ٥٤] ، ﴿ وهو أهون عليه ﴾ [الروم : ٢٧] .

وقوله :

[٧٩٩] وَإِنْ مَدَدْتَ الْإِيدَى إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلَ

ثم قال : التنبيه الثانى من كلامهم المشهور زيد أعقل من أن يكذب وظاهره مشكل إذ قضيته تفضيل زيد فى العقل على الكذب ولا معنى له وقد وجهه فى المعنى بتوجيهين : أحدهما : أن يكون الكلام على تأويل أن والفعل بالمصدر وتأويل المصدر بالوصف كما قيل فى قوله تعالى : ﴿ وما كان هذا القرآن أن يفترى ﴾ [يونس : ٣٧] ، أن التقدير ما كان افتراء بمعنى ما كان مفترى وفى قوله تعالى : ﴿ ثم يعودون لما قالوا ﴾ [المجادلة : ٣] ، أن التقدير يعودون للقول بمعنى يعودون للمقول فيمن لفظ الظاهر^(١) كما هو الموافق لقول جمهور العلماء أن العود الموجب للكفارة هو العود إلى المرأة لا العود إلى القول نفسه كما يقوله أهل الظاهر لكن يضيف هذا الوجه أن التفضيل على الناقص لا فضل فيه . الثانى : أن أقفل ضمن معنى أبعد فمعنى المثال زيد أبعد الناس من الكذب لفضله على غيره فمن هذه الجارة للمفضول بل متعلقة بأفعل لتضمنه معنى أبعد والمفضول متروك أبداً فى مثل ذلك لقصد التعميم وهذا الثانى وإن أقره فيه أيضاً نظر من جهة أن الفعل الذى يسبك هو وما بعده فى المثال بالمصدر مسند إلى ضمير المفضل فينبغى عند السبك أن يضاف المصدر إلى هذا الضمير كما تقول فى أعجبنى ما صنعت للمعنى أعجبنى صنتك وإذا فعل ذلك فى المثال صار معناه زيد أبعد الناس من كذبه فيلزم مشاركة الناس له فى البعد من كذب نفسه وزيادته عليهم فى ذلك البعد . وهذا عن مظان التوجيه مجزئ . وقال الرضى : ليس المقصود فى نحو قولهم أنا أكبر من الشعر وأنت أعظم من أن تقول كذا تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بهما عن الشعر والقول . وأفعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول فمن فى مثله ليست تفضيلية بل هى مثلهما فى قولك أنا بعيد منه تعلقت بأفعل التفضيل بمعنى متباعد بلا تفضيل اهـ باختصار .

وحاصل كلام الرضى أن أقفل التفضيل فيما ذكر مستعمل فى بعض مدلوله دون بعض ويرد^(٢) عليه أيضاً أن فيه نسبة نحو قول كذا والكذب إلى المخاطب وقد يدفع هذا تنظير الدماينى فى الثانى بأن نسبة ذلك إليه لئومه فيه لا لتلبسه به . فافهم . (قوله نحو ربكم أعلم بكم إلخ) إما أول فى هذين الموضعين بما ذكر لأنه لا مشارك لله سبحانه وتعالى فى علمه ولا تتفاوت المقدورات بالنسبة إلى قدرته . اهـ دماينى . (قوله وإن مدت الأيدى إلخ) الشاهد فى بأعجلهم وأعجل فإنهما بمعنى

[٧٩٩] ذكر مسوق فى شواهد ما ولا وإن المشابهات بليس . والشاهد هنا فى بأعجلهم فإن وزنه أقفل ولكه لغير التفضيل هنا إذ المعنى لم يكن بمجملهم . والأجشع الحريص على الأكل .

(١) ﴿ الذين يظاهرون من نساءهم ثم يعودون لما قالوا ... ﴾ .

(٢) (قوله ويرد) لا ورود لما قاله فى الفرق بين المصدر الصريح وأن والفعل من أن الأول يهيد المصدر بالفعل دون المثال .

وقوله :

[٨٠٠] إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَغْزُ وَأَطْوَلُ

وقوله :

[٨٠١] * فَشَرُّكُمْ إِيَّاهُ كَمَا الْفِدَاءُ *

وقاسه المبرد . وقال في التسهيل : والأصح قصره على السماع وحكى ابن الأنباري عن أبي عبيدة القول بمرود أفضل التفضيل مؤولا بما لا تفضيل فيه . قال : ولم يسلم له التحويلون هذا الاختيار ، وقالوا : لا يخلو أفضل التفضيل من التفضيل ، وتأولوا ما استدلل

العجل لا في أجشع لأنه كأعور وأجهر كما يؤخذ من قول العيني : الأجشع الحريص على الأكل . لكن قول القاموس : الجشع عثرة أشد الحرص وقد جشع كفرح فهو جشع صريح في أن الوصف منه جشيع يفتح فكسر فيكون أجشع أفضل تفضيل . (قوله سمك السماء) أى رفعها فهو متعد ومصدره سمك ويستعمل لازما بمعنى ارتفع ومصدره سمك والمراد بالبيت الكعبة وسيأتى وجه آخر . والدعائم جمع دعامة بالكسر وهى الأسطوانة . (قوله فشركا إيا) قبله :

* أجهوه ولست له بكفاء *

قاله حسان يخاطب به من هجا النبي ﷺ . (قوله وحكى ابن الأنباري إيا) إشارة إلى قول ثالث أن أفضل التفضيل لا يجرى عن معنى التفضيل لا سماعا ولا قياسا . (قوله وتأولوا ما استدلل به) أما ﴿ ويحكم أعلم بكم ﴾ فلا مانع من جملة التفضيل باعتبار بعض الوجوه أى أعلم بكم من غيره العالم ببعض أحوالكم فالشاركة في مطلق علم . وأما ﴿ وهو أهون عليه ﴾ فيجمل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد الحاصل لكثير من قياس الغائب على الشاهد أو باعتبار عادة الحوادث لا نفس الأمر . وأما بأعجلهم وأعجل فلا مانع من جعلهما للتفضيل . وأما أعز وأطول فقال السعد : المراد بالبيت بيت المجد والشرف ، وقوله أعز وأطول أى من دعائم كل بيت وعلى هذا هما للتفضيل :

[٨٠٠] قاله الفرزدق من قصيدة من الكامل . سمك السماء أى رفعها يتعدى ولا يتعدى نحو سمك الشيء ارتفع فمصدر الأول سمك والثاني سمك . وأراد بالبيت الكعبة شرفها الله تعالى . والدعائم جمع دعامة بالكسر الأسطوانة . والشاهد في أعز وأطول حيث لم يقصد بهما تفضيل بل هما بمعنى عزيزة وطويلة .

[٨٠١] صدره :

* أجهوه ولست له بقاء *

البيت من الرافض ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٧٦ ؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٣٢ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ؛ ولسان العرب ٤٢٠/٣ (ندد) ، ٣١٦/٦ (عرش) .

به . قال في شرح التسهيل : والذي سمع منه فالشهور فيه التزام الأفراد والتذكير . وقد يجمع إذا كان ما هو له جمعا كقوله :

[٨٠٢] إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ كِرَامًا وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْأَيْمُ

قال : وإذا صح جمعه لتجرده من معنى التفضيل جاز أن يؤنث فيكون قول ابن

هاني :

* كَانُ صَغْرَى وَكَبْرَى مِنْ فِقَاقِهَا *

[٨٠٣]

صحيحا اهـ (وَأَنْ تَكُنْ بَطْلُو مِنْ) الجارة (مُسْتَفْهَمَا * فَلَهُمَا) أى لمن وبجورهما المستفهم به (كُنْ أَبَدًا مُقَدَّمًا) على أفضل التفضيل لا على جملة الكلام كما فعل المصنف ، إذ يلزم على تمثيله الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ولا قاتل به (كَيْفَ لِمَنْ أَلْتِ خَيْرَ) ومن أهم أنت أفضل ، ومن كم دراهمك أكثر ، ومن غلام أهم أنت أفضل لأن الاستفهام

* وَأَمَّا فَشْرُكَ خَيْرٌ كَمَا الْفَسَاءُ *

فشّر وخير فيه ليس أفضل تفضيل بل إيمان كالسهل والصعب لأنها يردان كذلك . هنا ما ظهر فجعل البعض تأويل ما استدل به بجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد لا نفس الأمر وإنما يصح في بعض ما استدل به لا في كله فتدبر . (قوله إذا غاب) أى عدم . وأسود العين اسم جبل ومعنى البيت أنه ثام أبدا لأن هذا الجبل لا يغيب . (وقوله وإن تكن بطلو من إغ) بقى ما إذا كان الاستفهام بالهمزة ويتجه أن يقال إن أريد الاستفهام عن المفضل عليه وجب التقديم فتقول أمن زيد أنت أفضل فقد ذكر في علم المعاني أن المسئول عنه بالهمزة هو ما يليها فيجب التقديم ليكون المسئول عنه قد وليا وإن أريد الاستفهام عن المفضل وجب التأخير فتقول : أنت أفضل من زيد ليلها المسئول عنه وفاء بالقاعدة المذكورة . سم . (قوله لا على جملة الكلام إغ) وإنما فعل الشارح مثلهما فعلة المصنف مجازاة لمثال المصنف . لا يقال إذا لم يقدم على الجملة خرج الاستفهام عن الصدارة لأننا نقول صلتته الواجبة له إنما هي بالنسبة لما عمل فيه فقط وهو أفضل . (قوله الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي) لأن المبتدأ ليس من معمولات الخير ، وقد يقال المختار جواز تقدم معمول الخير الفعل على المبتدأ والخير في السعة إذا كان طرفا أو جارا وبجوروا ، فليكن ما فعله المصنف مثله ، إلا أن يفرق بقوة الخير الفعل بخلاف الخير الذي هو أفضل تفضيل فأتمل . (قوله التقديم لزورا وجدا) وفي التوضيح أنه ضرورة عند الجمهور .

[٨٠١] قاله الفرزدق من الطويل . وأسود العين جبل . ولقد أفحش في الغلط من قال إنه اسم جبل ومنهم الركنى . يقول : أقيم ثام أبدا لأن الجبل لا يغيب . وما أقام أى أسود العين أى مدة إقامته . وكى به عن عدم إزالة البخل عنهم كما لا يزول أسود العين عن موضعه والشاهد أن الآم فإنه جمع الآم . وإنما يجمع أفضل إذا جرد عن معنى التفضيل وكان عاربا عن آل ومن مؤولا باسم الفاعل كما في قوله تعالى : ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾ أى علم بكم وكذلك الآم بمعنى القيم .

[٨٠٢] راجع الخرج رقم ٧٩٨ .

له الصدر (وَلَدَى * الْحَبَابِ) أى وعند عدم الاستفهام (الْقَدِيمُ نُزْرًا وَجِدًا) كقوله :
[٨٠٤] فَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا وَسَهْلًا وَزُودَتْ جَنَى التَّخْلِ بَلْ مَا زُودَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ
وقوله :

[٨٠٥] وَلَا غَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنْ سَرِيعَهَا قُطُوفٌ وَالْأُخْرَى مِنْهُنَّ أَكْسَلُ
وقوله :

[٨٠٦] إِذَا سَاوَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْمًا ظَمِئَةً فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّمِئَةِ أَفْلَحُ
(وَزُفَّةُ الظَّاهِرِ نُزْرًا) أى أفعل التفضيل يرفع الضمير المستتر فى كل لغة ، ولا يرفع
اسما ظاهرا ولا ضميرا بارزا إلا قليلا . حكى سيبويه : مررت برجل أكرم منه أبوه ،
وذلك لأنه ضعيف الشبه باسم الفاعل من قبل أنه فى حال تجريده لا يؤنث ولا يثنى ولا

(قوله أهلا وسهلا) أى تميم أهلا ومكانا سهلا وقوله جنى النحل أى شبيهه بدليل ما بعده ،
والاستفهام بالبيت مبنى على أن منه متعلق بأطيب . قال زكريا : ويجوز تعلقه بزودت وحيد لا
شاهد فيه . (قوله ولا غيب فيها) أى فى النساء المذكورة فيما قبله . وقوله غير أن إلخ من تأكيد
المدح بما يشبه الذم . والقطوف بفتح القاف وفى آخره فاء المتقارب الخطأ . (قوله ظميمة) هى فى الأصل
الهودج كانت فيه امرأة أو لم تكن ثم سميت المرأة ما دامت فى الهودج ظميمة . وأصلح من الملاح وهى
الحسن . (قوله وزففة الظاهر) المراد به المصرح به فيشعل الضمير البارز للتفضيل ولهذا أدرجه الشارح
فى حيز تفسير كلام المصنف وإن أفرد فيه بالذكر . (قوله يرفع الضمير المستتر) أى لأن العمل فيه
ضعيف لا يظهر أثره لفظا فلا يحتاج إلى قوة العامل . سم . (قوله إلا قليلا) أى شاذا . (قوله لأنه
ضعيف الشبه باسم الفاعل) أى مع عدم ما يجبر الضعف من صحة وقوع فعل بمعناه موقمه ، فلا
يرد أن الضعف موجود حتى فى مسألة الكحل^(١) . (قوله فى حال تجريده) مثلها حال إضافته إلى
نكرة وخص حالة التجريد بالذكر لأنها الأصل فيه كما سيأتى يعنى فلما ضعف بعدم قبول العلامات

[٨٠٤] قاله الفرزدق من أبيات من الطويل . الفاء للمطف على ما تقدمه . وأهلا وسهلا منصوبان على تقدير أتيت أهلا فاستأنس ،
وأنت مكانا سهلا . والواو فى وزودت للحال أو بمعنى بل وهكذا روى أيضا . والشاهد فى منه أطيب حيث قدم المجزوء من على
أفضل التفضيل والحال أنه غير الاستفهام وهو قليل . ويروى أو ما زودت هو أطيب فلا شاهد فيه .

[٨٠٥] قاله ذو الرمة غيلان من تصديده من الطويل . الأولو للطف . ولا لنفى الجنس وغيره محذوف . أى لا غيب حاصل فيها
أى فى النساء المذكورة فيما قبله ، وغير نصب على الاستثناء ، والقطوف بفتح القاف وفى آخره فاء وهو المتقارب الخطأ . وقد
وقع هذا البيت هكذا فى نسخة ابن النظم ، وليس كذلك فى ديوان ذى الرمة ، بل فيه هكذا . غير أن سريعها قطوف . والمعنى
عليه . وهذا من تأكيد المدح بما يشبه الذم . والشاهد فى منهن أكسل حيث قدم المجزوء من على أفضل التفضيل وهو أكسل المرفوع
على الخبرية .

[٨٠٦] قاله جرير من الطويل . وساربت من المسامرة . وأسماء اسم امرأة فاعله . وظميمة مفعوله وهى الهودج كانت فيه امرأة
أو لم تكن . وبراده من فى الهودج وأصلح أفضل التفضيل من ملح الشيء بالضم ملحاً وملوحة وملوحة أى حسن فهو مليح وملح
بالضم . والشاهد فيه حيث قدمت من مع مجزؤها عليه وهو فى غير الاستفهام قليل شاذ .

(١) الآية بعد وهى ، ما رثيت رجلا أحسن ل عهد الكحل كعصه فى عين زيه . ١

يجمع ، وهذا إذا لم يعاقب فعلا أى لم يحسن أن يقع موقعه فعل بمعناه (وَمَتَّى * غَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيرًا) رضمه الظاهر (جَبَّأً) وذلك إذا سبقه نفى وكان مرفوعه أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين ، نحو : ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل كحسنة في عين زيد ،

في بعض أحواله انحطت رتبته في جميعها فلم يعمل في الاسم الظاهر إلا بالشروط الآتية . (قوله لا يؤث إلخ) بهذا فارق الصفة المشبهة فإنها تؤث وتثنى وتجمع فلهذا عملت في الظاهر كثرا وإن لم يكن لها فعل بمعناها وهو الثبوت . (قوله إذا لم يعاقب فعلا) جارى فيه النظم وإلا فالأحسن إسناد المعاقبة إلى الفعل كما يشير إليه قول الشارح أى لم يحسن إلخ فعلم أن قوله أى لم يحسن إلخ تفسير باللازم فنقطع .

(قوله إذا سبقه نفى إلخ) زاد غيره قيداً وهو أن يكون أقبل صفة لاسم جنس ليكون معتمدا عليه ولم يكف النفي كما في اسم الفاعل لأنه لم يقو قوته ولهذا لا ينصب المفعول به بخلاف اسم الفاعل وإنما اشترط سبق النفي ليكون أقبل التفضيل بمعنى الفعل فيعمل عمله وذلك لأن النفي إذا دخل على أقبل توجه إلى قيده وهو الزيادة فيزيلها فيبقى أصل حسن كحل عين رجل مقيسا إلى حسن كحل عين زيد إما بأن يساويه أو يكون دونه ومقام للدخ بآى المساواة فيرجع للمعنى إلى أن حسن الكحل في عين رجل دون حسنه في عين زيد أفاده الجامى ، وأورد عليه أنه لو كان زوال الزيادة بالنفي مجوزاً لعمل اسم التفضيل في ظاهر لجاز العمل في نحو : ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه . وأجيب بالفرق بينه وبين مثال الكحل بأن اسم التفضيل في مثال الكحل خالف الأصل وهو تغاير المفضل والمفضل عليه ذاتا لاتحادهما فيه ذاتا فحصل في معناه التفضيل ضعيف يقتضى أنه إذا زال بالنفي لم يبق لأفضل قوة اقتضاء حكمه وهو امتناع عمله في الظاهر بخلاف نحو : ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه فإنه لا ضعف في معناه التفضيل لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا فله قوة اقتضاء حكمه ، وقيل إنما اشترط تقدم النفي ليقوى طلب الموصوف الصفة المفتضى ذلك لقوتها في العمل ، وذلك لأن طلب النكرة للمخصص في الإثبات دون طلبها له في النفي لأنه في الإثبات لزيادة الفائدة وفى النفي لصون الكلام عن كونه كذبا ، فإنك إذا قلت ما رأيت رجلا كان صدق الكلام موقوفا على تخصيص الرجل بأمر يمكن أنه لم يحصل لمن رأته من الرجال ، بخلاف رأيت رجلا وفى هذا أيضا ما تقدم لإيراد وجوبا . (قوله وكان مرفوعه أجنبيا) أى غير ملابس لضمير الموصوف بخلاف نحو ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه فالمراد نفى كونه سببيا بهذا المعنى ، فلا ينافى اشتراط ابن الحاجب كونه سببيا بمعنى أن للموصوف به تعلقا ما كما في المثال قاله سم . واعترض البعض على الشارح بأن هذا القيد مبستضى عنه بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين ، لما علمت من أن المفضل والمفضل عليه في نحو : ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه مختلفان بالذات ، وفيه أن الاعتراض بإغناء المتأخر عن المتقدم غير ناهض .

(قوله مفضلا على نفسه باعتبارين) كان ينبغي أن يقول باعتبار آخر لأن التفضيل أى الزيادة

فإنه يجوز أن يقال : ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنة في عين زيد ، لأن أفضل التفضيل إنما قصر عن رفع الظاهر لأنه ليس له فعل بمعناه . وفي هذا المثال يصح أن يقع موقعه فعل بمعناه كما رأيت . وأيضا فلو لم يجعل المرفوع فاعلا لوجب كونه مبتدأ فيلزم الفصل بين أفضل ومن بأجنى ، والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين : أولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما رأيت . وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل من إما على الاسم الظاهر أو على عمله أو على ذى الحمل ، فتقول من كحل عين زيد ، أو من عين زيد ،

إما هو باعتبار واحد لا باعتبارين كما لا يخفى ، إلا أن يجعل فيه اكتفاء والأصل ومنفصلا ، فمعنى المثال أن الكحل باعتبار كونه في عين زيد أحسن من نفسه باعتبار كونه في عين غيره من الرجال ، وخرج به نحو : ما رأيت رجلا أحسن كحل عينه من كحل عين زيد لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا ، لأنه اعتبر فيه فردان من أفراد الكل ولوقع التفاضيل بينهما ، بخلاف المثال المشهور فإنه اعتبر فيه ماهية الكحل مقيدة بقيدة تارة ومقيدة بأخر تارة أخرى . والظاهر الذي يرمز إليه صنيع الشارح أن هذه الشروط شروط لعمل أفضل التفضيل مطلقا في الظاهر ، لا لعمل أفضل من فقط كما بينه البعض فانظره . (قوله في عينه) حال من الكحل مقدم عليه أو ظرف لغير متعلق بأحسن وفي عين زيد حال من الضمير المحرور بمن . (قوله فإنه يجوز أن يقال إلخ) تحليل لحذوف أى وإنما كان هذا المثال مما يعقب فيه أفضل الفعل لأنه يجوز إلخ . (قوله لأن أفضل التفضيل إلخ) علة لقول المصنف : ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبنا . (قوله لأنه ليس له فعل بمعناه) أى في الزيادة لعمل عمله ولا يرد عليه أن أفعال الغلبة بمعناه نحو كثرت فكرته أى غلبته في الكثرة وزدت عليه فيها ، لعلم اطراد الغلبة في كل مادة كما قاله سم ، نعم يرد عليه أن الصفة المشبهة ليس لها فعل بمعناها في الثبوت مع عملها في الظاهر ، وأن أفضل التفضيل المجرد عن معنى التفضيل بمعنى الفعل لعدم دلالته على الزيادة مع أنه لا يعمل في الظاهر على ما يقتضيه إطلاقهم وتحليلهم بما قدمه الشارح في قوله ، وذلك لأنه ضعيف الشبه إلخ ، فلا يتم المطلوب بمجرد هذا التحليل ، بل مع ضخمة التحليل الذى قدمه الشارح فنبه . (قوله يصح أن يقع إلخ) أى بمسونة اللام . (قوله لوجب كونه مبتدأ) أى غيرا عنه باسم التفضيل .

(قوله فيلزم الفصل) أى ولو تقديرا كما في ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل فإن تقديره ما رأيت عينا كعين زيد أحسن فيها الكحل منه في غيرها ، فلو لم يجعل الكحل فاعلا بل جعل مبتدأ لزم الفصل بأجنى تقديرا ، فلا يقال لزوم الفصل بأجنى غير مطرد لعدمه في نحو هذا المثال أفاده سم . والأجنى هنا المبتدأ والوارد بالأجنى هنا ما ليس من معمولات ذلك العامل لا ما لا تعلق به بوجه ما ، ولم يجعل الكحل مبتدأ مؤخرا عن من فلا يلزم الفصل بأجنى بأن يقال ما رأيت رجلا أحسن في عينه منه في عين زيد الكحل فرلوا من التزام مخالفة الأصل وهو تقديم مرجع الضمير عليه بلا ضرورة ، ولا مقدما على الوصف بأن يقال ما رأيت رجلا الكحل أحسن في عينه منه في عين زيد ، فرلوا من التزام تقديم غير الأهم وهو الوصف بلا ضرورة ، والتزام مخالفة الأصل وهو النعت

أو من زيد ، فحذف مضافا أو مضافين وقد لا يَتَوَقَّعُ بعد المرفوع بشيء نحو : ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل . وقالوا ما أحد أحسن به الجميل من زيد ، والأصل ما أحد أحسن به الجميل من حسن الجميل يزيد ، ثم أضيف الجميل إلى زيد لئلا يستلزم إياه ثم حذف المضاف الأول ثم الثاني . ومثله قوله عليه الصلاة والسلام « ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم » من أيام العشر . والأصل من عجة الصوم في أيام العشر ، ثم من عجة صوم أيام العشر ، ثم من صوم أيام العشر ، ثم من أيام العشر . وقول الناطم (كَلَنْ تَوَرَى لِي النَّاسُ مِنْ زُهَيْقٍ * أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ)^(١) والأصل من ولاية الفضل بالصدق ففعل به ما ذكر .

بالمفرد بلا ضرورة . (قوله فتقول من كحل عين زيد) قد يقال إذا قيل ذلك لم يكن المرفوع مفضلا على نفسه بل على غيره بالذات ، أما على أن كل في الكحل عوض عن ضمير الرجل فالتعابير بالذات ظاهر ، وأما على أنها للجنس فلأن للماعية الكلية متغيرة بالذات لفردتها الجزئية ، إلا أن يختار الثاني ، ويقال لما كان الفرد مندرجا تحت للماعية الكلية كان كأنها نفسها والاختيار اعتباري فانهم . (قوله فتعذف مضافا) أى إذا دخلت من على المثل وهو العين أو مضافتين أى إذا دخلت من على ذى المثل وهو زيد . (قوله وقد لا يَتَوَقَّعُ بعد المرفوع بشيء) أى اختيرا وذلك إذا تقدم عمل المفضل على الفعل كما في مثال الشارح وكذا إذا تقدم صاحب عمل للمفضل على الفعل فيما يظهر كما في ما رأيت كزيد أحسن في عينه الكحل فاقصر البعض على الأول قصور .. ورأى بصيرة على الظاهر والكلف اسمية وأحسن حال من مجرور الكاف على ما قاله البعض وبازم عليه مجيء المفضل من المضاف إليه بدون شرطه أو : كعين وأحسن صفتان لعينا عنقوفة ويصح غير ذلك .

(قوله وقالوا إلخ) أى فأدخلوا من في اللفظ على غير المفضل عليه وهو ملابسه كما بينه الشارح فهو كقولك ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل من عين زيد لكن مدخول من في هذا التركيب عمل للمفضل عليه حقيقة ، وفي ما أحد أحسن به الجميل من زيد ملابس للمفضل عليه لا محله حقيقة ولهذا ذكره الشارح هنا ، ولم يكف بقوله سابقا ، وقد يحذف الضمير الثاني إلخ فانهم . (قوله من حسن الجميل يزيد) كان عليه إسقاط حسن لأن المقابلة بين الجميل وقسه باعتبارين . لا يقال الداعي إلى ذكره تعلق يزيد به لأننا نقول على حذفه يكون يزيد حالا من مجرور من كما في نظيره ، ولا حاجة إلى ما نقله شيخنا والبعض عن الثاني وأقرله من التكلف . ومثل ذلك يقال في الحديث ومثال الناطم الآتي . (قوله ما من أيام أحب إلخ) أفضل التفضيل فيه مصوغ من فعل للمفعل عليه شذوذ من هذه الجهة إلا على قول من يجعل المصوغ منه مقبلا عند أمن اللبس وكذا من جهة صوغه من زائد على الثلاث إن كان من أحب الرباعي فإن كان من حب الثلاثة فلا شذوذ فيه إلا من الجهة الأولى وبهذا يعلم ما في كلام البعض من المؤاخلة . (قوله أولى) فيه شذوذ من جهة أنه لا فعل له لأنه بمعنى أحب ولم يستعمل من هذه المائدة فعل بهذا المعنى ، لأن الفعل للمستعمل منها ولم يعنى تولى أو تبع وبهذا يعلم حسن قوله ومنى عاقب فعلا ، ولم يقل فعله ولا الفعل لئلا يخرج مثل هذا . أفاده شيخنا نقلا

(١) هو أبو بكر الصديق - رضي الله عنه -

(تنبيهات): الأول: إنما امتنع نحو : رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ، ونحو : ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه ، وإن كان أفعل فيهما يصح وقوع الفعل موقعه لأن المعبر في اطراد رفع أفعل التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقعه الفعل الذي بنى منه مفيدا فائدته وهو في هذين المثالين ليس كذلك ، ألا ترى أنك لو قلت : رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسه في عين زيد ، أو يحسن في عينه الكحل كحلا في عين زيد بمعنى يفوقه في الحسن فانت الدلالة على التفضيل في الأول وعلى الغريزة في الثاني . وكذا القول في ما رأيت رجلا يحسن أبوه كحسه إذا أتيت في موضع أحسن بمضارع حسن حيث تفوت الدلالة على التفضيل ، أو قلت ما رأيت رجلا يحسنه أبوه فأنت موضع أحسن بمضارع حسنه إذا فاقه في الحسن حيث تغير الفعل الذي بنى منه أحسن ففانت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعل التفضيل . ولو رمت أن توقع الفعل موقع أحسن على غير هذين الوجهين لم تستطع . **الثاني :** قال في شرح التسهيل : لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل إلا بعد نفى ولا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى النفي كقوله : لا يكن غورك أحب إليه الخير منه إليك ، وهل في الناس

عن يس . قال البعض : وينازعه قول الشارح الآتي لأن المعبر في اطراد إلخ أي حيث قيد الفعل بالذي بنى منه أفعل ويندفع بأن القيد مبنى على الغالب فتدبر .

(قوله إنما امتنع نحو إلخ) المانع في المثال الأول عدم سبق النفي وفي الثاني عدم كون المرفوع أجنيا . (قوله مفيدا فائدته) أي فائدة أفعل من الدلالة على التفضيل وعلى الغريزة كما يؤخذ مما بعده . (قوله ألا ترى أنك لو قلت إلخ) هذا متعلق بالمثال الأول ، وقوله وكذا القول إلخ متعلق بالمثال الثاني . (قوله كحلا) مفعول يحسن لتضمنه معنى يفوق . (قوله وعلى الغريزة في الثاني) لأن يحسن فيه مضارع حسنه إذا فاقه في الحسن فهو متحد وأفعال الفرائز لازمة . (قوله حيث تفوت الدلالة على التفضيل) أورد عليه سم أن المثال المشهور يصدق لغة بصورتين نقص حسن كحل عين الرجل عن حسن كحل عين زيد وتساويهما والمراد بحسب المقام الأول لا الثانية كما تقدم ، ومثله ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه لصنعه بنقص حسن الأب وتساويته وإذا عبر بالفعل فيهما صدق التركيب لغة بالأول وكذا بزيادة حسن كحل عين الرجل وحسن الأب على بعد ، والمقام يعين الأول فالتركيان مستويان في المعنى سواء عبر فيهما بأفعل أو بالفعل ، فالحكم بقوات الدلالة على التفضيل في أحدهما دون الآخر تحكم . (قوله على غير هذين الوجهين) يعني بهما كونه مضارع حسن اللازم وكونه مضارع حسنه أي فاقه في الحسن . (قوله منه) أي الحمد وقوله يحسن حال من مجرور من أي حالة كونه ملاهيا لمن ذكر . (قوله أجمعوا إلخ) ينافي قوله بعد وأجاز بعضهم إلخ ، إلا أن يقال لم يعتد المصنف بمخالفة هذا الجيز ، فحكى الإجماع أو يقال الإجماع في غير المتجرد عن معنى التفضيل كما يؤخذ من تعليل الجيز وكما في

رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا بمن . الثالث : قال في شرح الكافية : أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به ، فإن وجد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعل ، نحو : ﴿ الله أعلم حيث يجعل رسالته ﴾ [الأنعام : ١٢٤] ، فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه ، وهو في موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه أعلم . ومنه قوله :
 * وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَائِمَا * [٨٠٧]

وأجاز بعضهم أن يكون أفعل هو العامل لتجرده عن معنى التفضيل اهـ .

(خاتمة): في تعدية أفعل التفضيل بحروف الجر . قال في شرح الكافية : وجملة القول في ذلك أن أفعل التفضيل إذا كان من متعدد بنفسه دال على حب أو بغض

شرح الدمايني على المعنى تقدير . (قوله لا ينصب المفعول به) أى بل يصل إلى بواسطة اللام نحو : هو أوعى للعلم ، فإن كان مما يتمدى لاثنتين نصب الآخر بفعل مقدر نحو : أكنسى للفقراء الثياب أى يكسوهم الثياب قاله الدمايني . قال المصريح : وكذا لا ينصب المفعول معه والمفعول المطلق والتجيز إلا إذا كان فاعلا في المعنى نحو : زيد أحسن الناس وجها ويجوز نصبه للباقي وقال بعضهم : غلط من قال إن أفعل التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى : ﴿ هو أهدى سبيلا ﴾ [الإسراء : ٨٤] ، وليس تمييزا لأنه ليس فاعلا في المعنى .

(قوله حيث هنا مفعول به لا مفعول فيه) اعترضه أبو حيان بأنه ضرب من التصرف وحيث لا تصرف وفي المرادى على التسهيل لم تحيء حيث فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدأ اهـ . وفي التسهيل أن تصرفها نادر قال الدمايني : ولو قيل إن المراد يعلم الفضل الذى هو في عمل الرسالة لم يبعد وفيه إبقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها . والمعنى أن الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما آتى رسله لأنه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للإرسال ولستم كذلك . قال الشمني : بل هو بعيد لما فيه من حذف المفعول والاسم للوصول وبعض صلته بلا دليل . (قوله القوائم) جمع قوائم وهو أعلى البيضة وعظم ناقة بين أذنى الفرس كما في القاموس . (قوله لتجرده عن معنى التفضيل) رد بأنه وإن أول بما لا تفضيل فيه لا يلزم كون تعديه كتبعه وخصوصيات الألفاظ لا تنكر . وأجاب الدمايني بأن أصل المتوافقين معنى أن يتوافقا حكما . (قوله وجملة القول) أى جملة أى مجموعه فهو من الإجمال بمعنى الجمع ضد التفريق ، لا من الإجمال ضد التفصيل والبيان . (قوله دال على حب أو بغض) أى على معناه فيشمل ما كان من مادة الكرامة مثلا . (قوله وهو أحب إلى الله من غيره)

[٨٠٧] صدره :

* أَكْثَرُ وَأَحْسَنُ لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ *

والبيت من الطويل ، وهو لباس بن مرداس في ديوانه .

عدى باللام إلى ما هو مفعول في المعنى وبإلى إلى ما هو فاعل في المعنى ، نحو : المؤمن أحب لله من نفسه ، وهو أحب إلى الله من غيره وإن كان من متعدد بنفسه ذال على علم عدى بالياء نحو : زيد أعرف بي وأنا أدري به ، وإن كان من متعدد بنفسه غير ما تقدم عدى باللام نحو : هو أطلب للتأثر وأنفع للجار ، وإن كان من متعدد بحرف جر عدى به لا بغيره ، نحو : هو أزهدي في الدنيا وأسرع إلى الخير وأبعد من الإثم وأحرص على الحمد وأجدر بالحلم وأحيد عن الحنى . ولفعل التعجب من هذا الاستعمال لأفعل التفضيل ، نحو : ما أحب المؤمن لله وما أحبه إلى الله ، وما أعرفه بنفسه وأقطعه للعوائق وأغضه لظرفه وأزهده في الدنيا ، وأسرع إلى الخير ، وأحرصه عليه ، وأجدره به اهـ وقد سبق بعض ذلك في بابيه والله تعالى أعلم .

[النعت]

يَتَّبِعُ فِي الْإِعْرَابِ الْأَسْمَاءَ الْأَوَّلَ * نَعَتْ وَتَوْكِيدَ وَعَطْفَ وَبَدَلَ وتسمى

أى يجب الله المؤمن أكثر من محبة للكافر قال البعض : وظاهره أنه حيثل مجرد عن معنى التفضيل إذ لا يجب الله تعالى الكافر أصلاً اهـ وفيه أنه ينافيه ما اشترى وقدمه هو أيضاً من أن المقرون بمن لا يتجرد عن معنى التفضيل فالذى ينبئ عندي أنه غير مجرد عن ذلك ، بل فيه معنى التفضيل باعتبار محبة الله تعالى الكافر من حيث كونه مخلوقاً له مثلاً فأمّل . (قوله وأحيد عن الحنى) يفتح الحاء المعجمة أى أميل عن الزنا . (قوله وقد سبق بعض ذلك في بابيه) فيه أنه ذكر جميع هذا التفضيل في أفعل التعجب في بابيه لا بضمه فقط ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

[النعت]

ويقال له الوصف والصفة وقيل النعت خاص بما يتغير كقائم وضارب والوصف والصفة لا يختصان به بل يشملان نحو عالم وفاضل وعلى الثاني يقال صفات الله وأوصافه ولا يقال نعوتة والذي في القاموس أن النعت والوصف مصدران بمعنى واحد وأن الصفة تطلق مصدراً بمعنى الوصف ، واسماً لما قام بالذات كالعلم والسواد . (قوله في الإعراب) يرد عليه نحو : قام قام زيد ولا لا وعطف النسق إذا لم يكن للمعطوف عليه إعراب كالجملة للمستأنفة والجواب أن المراد في الإعراب وجوداً أو عدماً فيدخل ما ذكر ويرد أيضاً يا زيد الفاضل ويا سعيد كرز بضم الفاضل وكرز إتباعاً لقضية زيد وسعيد فإن تبعية الفاضل وكرز لزيد وسعيد في الضم ليست تبعية في الإعراب والجواب أن المراد الإعراب وما يشبهه من حركة عارضة لغير الإعراب مع أنها تابعان لزيد وسعيد في إعراب غير ظاهر ، بل هو محل في المتبوع وتقديرى في التابع ، منع من ظهوره حركة الاتباع فعمل أن ضمه التابع ليست

لأجل ذلك التوابع . فالتابع هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر .
فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدأ والمفعول الثانى وحال المنصوب . وبغير خبر حامض
من قولك هذا حلو حامض .

(تنبيهات): الأول : سيأتى أن التوكيد والبدل وعطف النسق تتبع غير الاسم

ضمة إعراب لعدم الرفع ولا ضمة بناء لعدم مقتضيه هذا هو التحقيق . ثم المراد الإعراب لفظاً أو
تقديراً أو محلاً فيدخل نحو جُحِرَ ضُبَّ غَرَبٍ فخرَبٍ تابع لجحر ورفع مقلد ونحو : رحم الله سيويه
الذى كان ماهراً في العربية فسيويه والذى متوافقان في الإعراب علماً .

(فائدة): الجواز يختص بالجرح وبالتعت قليلاً والتوكيد نادراً على ما فى التسهيل والمعنى .
وقال الناطم فى العمدة : يجوز فى العطف لكن بالواو خاصة وجعل منه ﴿ وأرجلكم ﴾ فى قراءة
الجرح وضعفه فى المعنى بأن العاطف يمنع التجاور ، وعلى منع عطف الجوار يكون جر الأرجل للعطف
على الرعوس لا تتمسح بل لينه بعطفها على للمسوح على طلب الاقتصاد فى غسلها الذى هو مظنة
الإسراف لكونها من بين الأعضاء الثلاثة المسولة تفصل الماء عليها ، وجيء بالغاية دفعا لثوهم
أنها تمسح لأن المسح لم تضرب له غاية فى الشرع كذا فى الكشف ، ويلزم عليه إما استعمال المسح
فى حقيقته بالنسبة إلى الرعوس وفى مجازة وهو الغسل الشبيه بالمسح فى قلة الماء بالنسبة إلى الأرجل
وصاحب الكشف ممن ينعمه ، وإما جعل العطف من عطف الجمل بتقدير : وامسحوا بأرجلكم ،
فكون الأرجل معطوفة على الرعوس على هذا باعتبار صورة اللفظ ، وفى هذا حذف الجار وإبقاء عمله
وهو ضعيف ، إلا أن يقال قوة الدلالة عليه يسبق مثله تدفع الضعف . قال شيخنا السيد : قال بعضهم
الجرح بالجوار مقيس عند سيويه سماع عند الفراء اهـ وفى الدمامينى أن ابن جنى أنكره وجعل خرب
صفة ضب بتقدير مضاف أى خرب جُحِرَ وأن حركة الجوار حركة مناسبة لا حركة إعرابية وأن
الحركة الإعرابية مقدرة بحسب ما يقتضيه عامل المتبوع وعبرة المعنى : أنكر ابن جنى الجرح على الجوار
وجعل خرب صفة لضب والأصل خرب جحره ، ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر ،
ويلزمه استتار الضمير مع جریان الصفة على غير ما هى له وهو لا يجوز عند البصريين وإن أمن البس .

(قوله وعطف) أى بيان أو نسق . **(قوله الحاصل)** أى فى هذا التركيب والمتجدد أى تركيب
آخر . **(قوله غير خبر)** حال من ضمير المشارك . **(قوله فخرج بالحاصل والمتجدد)** أى بمجموعهما
ولو قال فخرج بقولنا والمتجدد لكان أحسن لأنه المخرج لخبر المبتدأ أى غير الثانى من الخبر المتعدد
كما يدل عليه ما بعده . **(قوله حامض إلخ)** مقتضاه أن حامض خبر بعد خبر وهو الموافق لما سبق أن
نحو الرمان حلو حامض مما تعدد فيه الخبر لفظاً ولا ينافيه قول بعضهم أنه جزء خبر لأنه ناظر إلى
المعنى ^(١) . **(قوله أن التوكيد)** أى اللفظى أما المعنوى فمختص بالأسماء كالنعت وعطف البيان ولذلك
كانت الأسماء أصلاً فى ذلك . **(قوله لكونها الأصل فى ذلك)** فيكون تقديمها على الفاعل فى عبارة

وإنما خص الأسماء بالذكر لكونها الأصل في ذلك . الثاني : في قوله الأول إشارة إلى منع تقديم التابع على متبوعه . وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف إذا كان لاتين

للاهتمام لا للحصر . (قوله إلى منع تقديم التابع إغ) مثل التابع معموله فلا يجوز هذا طعامك رجل يأكل قال البعض إن المعمول لا يحل إلا حيث يحل عامله اهـ وهو منقوض بنحو زيد لم أضرب . وجوز الكوفيون تقديم المعمول ووافقه الزعزعي في قوله تعالى : ﴿ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ﴾ [النساء : ٦٣] ، فجعل في أنفسهم تعلقا بيلغا .

(فائدة) : يجوز الفصل بين التابع والمتبوع بغير أجنبي محض كمعمول الوصف نحو : ﴿ ذلك حشر علينا يسير ﴾ [ق : ٤٤] ، ومعمول الموصوف نحو : يعجنني ضربك زيدا الشديد ، وعامله نحو : ضربت القمام ، ومفسر عامله نحو : ﴿ إن امرؤ هلك ليس له ولد ﴾ [النساء : ١٧٦] ، ومعمول عامل الموصوف نحو : ﴿ سبحان الله عما يصفون عالم الغيب ﴾ [المؤمنون : ٩٢] ، والمبتدأ الذي خبره فيه الموصوف نحو : ﴿ ألى الله شك فاطر السموات والأرض ﴾ [إبراهيم : ١٠] ، والخبر نحو : زيد قائم العاقل ، والقسم نحو : زيد والله العاقل ، وجواب القسم نحو : ﴿ بلى ورنى لتأنيديكم عالم الغيب ﴾ [سبا : ٣] ، والاعتراض نحو : ﴿ وإنه لقسم لو تعلمون عظيم ﴾ [الواقعة : ٧٦] ، والاستثناء نحو : ما جاءني أحد إلا زيدا خير منك ، ومن الفصل بين التأكيد والمؤكد : ﴿ ولا يحزنن ويوحنين بما آتين كنهن ﴾ [الأحزاب : ٥١] ، وبين المظوف والمعظوف عليه : ﴿ واسمعوا برؤوسكم ﴾ [المائدة : ٦] ، فصل به الأبدى والأرجل على قراءة نصب الأرجل ، وبين البذل والمبدل منه : ﴿ قم الليل إلا قليلا * نصفه ﴾ [الزمل : ٣] ، بخلاف الأجنبي بالكناية من التابع والمتبوع فلا يقال : مررت برجل على فرس عاقل أبيض ، وكذا لا يجوز فصل نعت الجهم ونحوه مما لا يستغنى عن الصفة من منعوته فلا يقال : ضربت هذا زيدا الرجل ولا الشعرى طلعت العبور . كذا في الجمع . واعتراض الأخير باستغناء الشعرى في قوله تعالى : ﴿ وأنه هو رب الشعرى ﴾ [النجم : ٤٩] ، وما ذكره من أن نصفه بدل من الليل هو أحد أوجه ذكرها البيضاوي وغيره ، والاستثناء عليه من نصفه والضمير في منه وعليه للأقل من النصف كالثلاث فيكون التخير بين الأقل منه كالربع والأكثر منه كالنصف ، ومنها أن الاستثناء من الليل ونصفه بدل من قليلا فيكون التخير بين النصف والرائد عليه كالثلاثين والنقص عنه كالثلاث ، واعتراضه الشهاب القرطبي بأنه يقتضى تسمية النصف قليلا وهى غير معروفة في استعمال اللغة ، واختار أن نصفه بدل من الليل إلا قليلا ، وأن المراد بالليل الليالي بناء على استغراقية آل وبالقليل منها ليالى الأعداء كالارض والسر فرأى بدل نصفه من الليالي التى لا عذر فيها ، والمعنى قم الليالي التى لا عذر فيها نصفها أى نصف كل منها لكن ذكر الضمير المضاف إليه نصف لكون الليل مفردا مذكرا في اللفظ وأن المراد بالقليل فى قوله : ﴿ أو انقص منه قليلا * أو زد عليه ﴾ أى قليلا وهو السلس فخير ^{عنه} بين قيام نصف الليل وثلثه . (قوله إذا كان) أى الصفة والتذكير باعتبار المذكور أو النعت وفى بعض النسخ إذا كانت

أو جماعة وقد تقدم أحد الموصوفين ، فتقول قام زيد العاقلان وعمرو . ومنه قوله :
 [٨٠٨] وَلَسْتُ مُقَرًّا لِلرَّجَالِ ظَلَامَةً أَبَى ذَاكَ عَمَى الْأَكْرَمَانِ وَحَايَا
 وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشروط تذكر في موضعها . الثالث : اختلف في
 العامل في التابع فذهب الجمهور إلى أن العامل فيه هو العامل في المتبوع واختاره الناظم
 وهو ظاهر مذهب سيبويه . الرابع : لم يتعرض هنا لبيان رتبة التابع . قال في التسهيل :
 ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنت ، ثم يعطف البيان ، ثم بالتوكيد ، ثم بالبدل ، ثم بالنسق
 أى يقال : جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد . الخامس : قدم في التسهيل
 باب التوكيد على باب النت ، وكذا فعل ابن السراج وأبو على والزخشرى وهو حسن
 لأن التوكيد بمعنى الأول والنت على خلاف معناه ، لأنه يتضمن حقيقة الأول وحالا

وهى ظاهرة . (قوله ظلامه) قال البعض منصوب بنزع الخافض أى بظلامه اهـ ولا حاجة إليه بل
 الظاهر أنه مفعول به حقيقة أى ولست ميقياً ظلامه لأحد بل أزيلها . قال العيني وتبعه غيره كشيخنا
 والبعض وذلك إشارة إلى المذكور من الظلامه اهـ والأحسن إرجاع الإشارة إلى إقرار الظلامه المفهوم
 من (مقرا) وضع باء المتكلم جائز اختيارا إجماعا فقول العيني حركت الباء للضرورة غير صحيح .
 (قوله بشروط تذكر في موضعها) أى عند قوله وحذف متبوع إلخ . (قوله اختلف في العامل في التابع)
 أى غير البدل بقرينة قوله فذهب إلخ لأن مذهب الجمهور في البدل كما في الجمع أن عامله محذوف
 بدليل ظهوره جوازا مع الظاهر وجوبا مع الضمير نحو : مزرت يزيد به ، فأعادة عامل الجر في نحوه
 واجبة وبهذا يعلم ما في كلام الإسقاطي من الخل ، وزيف الدماميني الدليل بجمل الجار والمجرور الثاني
 بدلا من الجار والمجرور الأول والعامل ما قبل الجار الأول وهو غير معاد . وأما مذهب غيرهم فهو
 أن العامل في البدل هو العامل في البدل منه . (قوله فذهب الجمهور) وقيل العامل في النت والبيان
 والتوكيد التبعية وقيل مقدر وفى النسق مقدر وقيل حرف العطف نيابة كلها في الدماميني والجمع .
 قال الدماميني : فائدة الخلاف عدم جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل فيه هو
 الأول اهـ ويظهر أن الأمر كذلك على القول بأن العامل التبعية . تأمل .

(قوله ثم عطف البيان) أى ثم يبدأ به بدلا عرفيا أى بالنسبة لما بعده وكذا يقال فيما بعده وكذا
 يقال فيما بعده إلا قوله ثم بالنسق فلا يتأتى فيه البدء العرفي فيقدر له عامل يناسبه أى ثم يؤق بالنسق
 ولك تقديره في الكل . (قوله لأن التوكيد بمعنى الأول) أى فهو كالجزء من النت لدلالة النت على
 الأول وزيادة والجزء مقدم على الكل وكون التوكيد بمعنى الأول ظاهر في التوكيد اللفظي وفى

[٨٠٨] هو من الطويل وصدره :

* ولست مقرا للرجال ظلامه *

وذلك إشارة إلى ما ذكر من الظلامه . وعمى فاعل أى لى لمتنع وخاليا أصله وخالى حركت الباء للضرورة . والشاهد في
 الأكرمان فإنه صفة للعلم والخال قدمهما على أحد الموصوفين . ونحوه : قام زيد العاقلان وعمرو فالجمهور على رده .

من أحواله ، والتوكيد يتضمن حقيقة الأول فقط . وقدم في الكافية النعت كما هنا . وكذا فعل أبو الفتح والزجاجي والجزولي نظرا لما سبق في التنبيه الرابع (فَالْتَعَثْتُ) في عرف النحاة (تَابِعٌ مَيْتٌ مَا سَبَقَ) أى مكمل المتبوع (بِوَسْمِهِ) أى بوسم المتبوع أى علامته (أَوْ وَسَمٍ مَا يَدُ أَغْتَلَقَ) فالتابع جنس يشمل جميع التوابع المذكورة ، ومع ما سبق مخرج للبدل والنسق ، وبوسمه أو وسم ما به اعتلق مخرج لعطف البيان والتوكيد لأنهما شاركا النعت في إتمام ما سبق ، لأن الثلاثة تكمل دلالة وترفع اشتراكه واحتجاله ، إلا أن النعت يوصل إلى ذلك بدلالته على معنى في المنعوت أو في متعلقه ، والتوكيد والبيان ليسا كذلك . والمراد بالتم المقيد : ما يطلبه المتبوع بحسب المقام من توضيح نحو : جاءنى زيد التاجر أو التاجر أبوه ، أو تخصيص نحو : جاءنى رجل تاجر أو تاجر أبوه ، أو تعميم نحو : يرزق الله عباده الطالحين والعاصين الساعية أقدامهم والساكنة أجسامهم ، أو مدح نحو : الحمد لله رب العالمين الجزيل عطاؤه ، أو ذم نحو : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ﴿ رُبْنَا أَخْرَجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾ [النساء : ٧٥] ، أو ترحم نحو : اللهم أنا عبدك المسكين

المعنوى بالنفس والعين وأما بكل وأجمع فقيه نظر لزيادته لإفادة الشمول فتأمل . (قوله وحالا من أسوالة) هذا في النعت الحقيقي واقتصر عليه لكونه الأصل . (قوله نظرا لما سبق إلخ) أى من كونه يبدأ به عند اجتماع التوابع . (قوله مع ما سبق) أى المقصود منه أصالة إتمام متبوعه أى إيضاحه أو تخصيصه كما سيأتى فلا يرد النعت لغير الإيضاح والتخصيص كالمدح والذم والتأكيد لأن هذا أمر عارض ومنه النعت الكاشف إذا خوطب به العالم بحقيقة المنعوت وسيدفع الشارح الإيراد بوجه آخر . وبمحت في التعريف بأنه غير مانع لشموله لقولهم يا هذا ذا الجملة مع أنه عطف بيان عند سبويه كما سيأتى ، والمراد ما سبق ولو تقديرا ليشمل المنعوت المحذوف . (قوله بوسمه) الباء سببية والوسم يطلق بمعنى العلامة وجرى على هذا الشارح وعليه يقدر مضاف أى بإفهام وسمه . ويطلق بالمعنى المصدرى وهو الوسم بالسمة وهى العلامة ولا تقدر على هذا . ومعنى العبارة تابع مكمل لمتبوعه بسبب دلالة على معنى في متبوعه أو في سبب متبوعه ، والمراد الدلالة التضمنية فلا يرد « علمه » من قولنا نفعلنى زيد علمه لأن دلالة لفظ علم على المعنى الذى في زيد مطابقة لا تضمينية .

(قوله مخرج للبدل والنسق) لأنهما لا يبان متبوعهما لا بإيضاح ولا تخصيص أى لم يقصد بهما ذلك أصالة فلا يبان عروض الإيضاح للبدل بل ولعطف النسق في بعض الصور . (قوله أو في متعلقه) بكسر اللام أى ما تعلق به وهو السبب . (قوله ليسا كذلك) لأن البيان عين الأول وكذا التوكيد اللفظي والمعنوى بالنفس والعين وأما بكل وأجمع فقيه ما تقدم . (قوله من توضيح) المراد به رفع الاشتراك اللفظي في المعارف وبالتخصيص تقليل الاشتراك المعنوى في التكررات فالنعت في الأول جار مجرى بيان الجملة وفى الثانى جار مجرى تقييد المطلق . أفاده في التصريح : (قوله أو تعميم) مجيء

المنكسر قلبه، أو توكيد نحو: أمس الدابر المنقضى أمده لا يعود، أو إبهام نحو: تصدقت بصدقة كثيرة أو قليلة نافع ثوابها أو شائع احتسابها، أو تفصيل نحو: مررت برجلين عري وعجمي كريم أبواهما ليم أحدهما. ويسمى الأول من هذه الأمثلة نعتا حقيقيا والثاني سببيا (فَلْيُعْطِ النِّعَتَ مُطْلَقًا (فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا) أَى الذِّى (لِمَا فَلَا) وَهُوَ الْمَعْنُوتُ (كَأَمْرُزْ يَقُومُ كَرَمًا) وَيَقُومُ كَرَمَاءُ أَبَاؤُهُمْ، وَبِالْقَوْمِ الْكَرَمَاءُ وَبِالْقَوْمِ الْكَرَمَاءُ أَبَاؤُهُمْ .

(تنبيهات): الأول: ما ذكره من وجوب التبعية في التعريف والتنكير هو مذهب الجمهور. وأجاز الأخفش نعت النكرة إذا خصصت بالمعرفة، وجعل الأوليان صفة لآخران في قوله تعالى: ﴿فَآخِرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَانِ﴾ [المائدة: ١٠٧]، وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة، وأجاز ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصا بذلك الموصوف كقوله:

[٨٠٩] أَيُّثُ كَأَنِّي سَاوَزْتُ ضَيْلَةً مِّنْ أَرْقَشٍ فِي أُنْيَاهَا أَلْسَمُ نَافِعُ

النعت للتعميم وما بعده مجاز لأن أصل وضعه للتوضيح أو التخصيص. كذا في التصريح. (قوله الرقيم) أى الرأجم للناس بالوسوسة أو المرجوم^(١) بالشبه أو اللعنة وكون هذا النعت للزم لا ينافيه كونه تأكيداً لما فهم من لفظ الشيطان. (قوله أو إبهام) ينبى أن يزداد أو شك ويعمل له بمثال الإبهام إذا لم يعرف المتكلم حقيقة الأمر وكان شاكاً به عليه الدمايى. ثم نقل عن ابن الحجاز أن النعت يجرى لإعلام مخاطب بأن المتكلم عالم بحال المعنوت كقولك: جاء قاضى بذلك الكريم الفقيه إذا كان مخاطب يعلم اتصاف القاضى بذلك ولم تقصد مجرد المدح بل قصدت إعلام مخاطبك بأنك عالم بحال الموصوف^(٢). وعن بعضهم أنه قد يكون النعت لإفادة رفعة معناه نحو: ﴿يُحْكَمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا﴾ [المائدة: ٤٤]، أجرى هذا الوصف على النبيين لإفادة عظم قدر الإسلام.

(قوله في التعريف والتنكير) في معنى من البيانية لما الأولى وقول شيخنا لما في لما تلا سهو والواو بمعنى أو^(٣) لأن الثابت للمتو أحدهما. وقوله: تلا صلة أو صفة جرت على غير ما هي له ولم يبرز

[شواهد النعت]

[٨٠٩] قاله النابتة النيباني وتعلمه:

* مِّنْ أَرْقَشٍ لِي أُنْيَاهَا أَلْسَمُ نَافِعُ *

من قصيدة من الطويل. ساورتني أى والتبتي. والضغلة بفتح الضاد المعجمة وكسر الهززة وفتح اللام الحية الدقيقة أتت عليها سنون كثيرة قتل لحماها واشتد سمها. والرقش بضم الراء وسكون القاف وفى آخره شين معجمة جمع رقصاء حية فيها نقط سواد وبياض. ومن للبيان. والسلم مثله السين مبتدأ. وفى أنيابه غيره. ونافع بالنون أى بالغ طرئ وهو صفة للسلم. وفيه الشاهد حيث وقعت النكرة صفة للمعرفة. قال ابن الطراوة: يبرز ذلك إذا كان الوصف خاصاً لا يوصف به إلا ذلك الموصوف. ومنع ذلك البصرية إلا ما روى عن الأخفش ولا حجة فيه لأنه خير ثان.

(١) فهو إما بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول.

(٢) وراجع أنواع الجمل في لتناج الواضح للشيخ حماد عوى.

(٣) أى التى الصغير والإبهام.

والصحيح مذهب الجمهور وما أوهم خلاف ذلك مؤول . الثاني : استثنى الشارح من المعارف المعروف بلام الجنس قال : فإنه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعته بالنكرة المختصة ، ولذلك تسمع النحويين يقولون في قوله :

[٨١٠] وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى الْكَلِيمِ يَسْتَبِي فَأَعِيفُ ثُمَّ أَقُولُ لَا يَغْنِينِي^(١)

أن يسبى صفة لا حال ، لأن المعنى ولقد أمر على لقيم من الكلام . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ ﴾ [يس : ٣٧] وقولهم : ما ينبغي للرجل مثلك أو

جريا على المذهب الكوفي . (قوله بالمعرفة) متعلق بنعت . (قوله وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة) أى مطلقا بقرينة مقابلة بما بعده . (قوله ساورتني) أى واثنين بمعنى وثبت على لفظة على غير بابها . ضيلة يفتح الضاد المعجمة وكسر الهجزة وهى الحية الدقيقة التى أتى عليها سنون كثيرة قتل لحمها واشتد سمها . والرقش بضم الراء وسكون القاف آخره شين معجمة جمع رقشاء وهى الحية التى لها نقط سود وبيض ومن تبيضية . وقول البعض للبيان غير ظاهر وناقع بالنون والقاف أى بالغ فى الإهلاك وفيه الشاهد حيث وصف به السم وهو معرفة لأنه لا يوصف به غير السم ولا يرد قولهم دم ناقع لأنه بمعنى طرى . (قوله مؤول) أى يجعل التابع بدلا فالأوليان أى الأحقان بالشهادة لقربهما ومعرفتهما بدل من آخران وناقع بدل من السم . ويصح جعل الأوليان غير مخلوف أى هما الأوليان أو غير آخران لتخصيصه بالصفة أو مبتدأ خبره آخران أو بدلا من الضمير فى يقومان وجعل ناقع غيرا ثانيا للسم . (قوله المعروف بلام الجنس) أى لأم الحقيقة فى ضمن فرد غير معين وتسميها أهل اللغوى لأم العهد الذهنى لعهد الحقيقة فى البهن . (قوله لقرب مسافته من النكرة) أى لعدم تعين شيء من الأفراد فيها .

(قوله بالنكرة المختصة) أى بإضافة أو عمل كما يؤخذ من التمثيل بقولهم ما ينبغي للرجل إلخ وقول البعض أى بوصف أو إضافة كما يؤخذ من الأمثلة سهو منشؤه توهم أن منك صفة لخير وهو باطل بل هو ظرف لغو متعلق بخير والمراد النكرة المختصة وما فى حكمها وهو الجملة كما يؤخذ من التمثيل بالبيت والآية وقد يستفاد من تعبيره بالجواز أن الأحسن النعت بالمعرفة نظرا للفظ وهو كذلك . (قوله لا حال) جواز جماعة الحالية نظرا لصورة التعريف وما ورد به من أنه ليس المعنى أنه يمر عليه فى حال السب بل المراد أن ذلك دأبه يرد بأننا لا نسلم أنه ليس المعنى ما ذكر بل المراد أن ذلك دأبه ، لم لا يجوز أن يكون المعنى ما ذكر ولئن سلم فجعل الحال لازمة يفيد أن ذلك دأبه . (قوله وآية لهم الليل) أى حقيقة الليل فى ضمن فرد ما من الليالى فلا يتأفاه أن الواقع سلخ النهار من أفراد

[٨١٠] قاله رجل من بنى سول من الكامل . الرواى للقسم واللام للتأكيد وقد للتحقين . والتم الذئء الأصل الشحيح النفس . والشاهد فى يسبى فإنها جملة وقعت صفة للقيم مع أنه معرف بأل ، ومثل هذا لا يجوز ولكن لما كانت للجنس قربت مسافته من التكرير فجاز نعته بصفة بالنكرة على أنها يجوز أن يكون حالا .

(١) وعروى :

* فمضيت ثم قلت لا يهينى *

خير منك أن يفعل كذا . الثالث : لا يمتنع الثنت في النكرات بالأخص نحو : رجل فصيح و غلام يافع . وأما في المعارف فلا يكون الثنت أخص عند البصريين بل مساويا أو أعم . وقال الشلوبين والفراء : يثنت الأعم بالأخص ، قال المصنف وهو الصحيح . وقال بعض المتأخرين : توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة اهـ (وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ * مِوَاهِمًا) وهو الثنية والجمع والتأنيث (كَالْفِعْلِ فَأَقْبَ مَا لَفَعُوا) أى يجرى الثنت في مطابقة المنعوت وعدمها بجرى الفعل الواقع موقعه ، فإن كان جاريا على الذى هو له رفع ضمير المنعوت وطابقه في الإفراد والثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، تقول : مررت برجلين حسنين وامرأة حسنة ، كما تقول : مررت برجلين حسنا وامرأة حسنت . وإن كان جاريا على ما هو لشيء من سببيه فإن لم يرفع السبب فهو كالجارى على ما هو له في مطابقته للمنعوت لأنه مثله في رفعه ضمير المنعوت نحو : مررت بامرأة حسنة الوجه أو حسنة وجهها ، وبرجلين كرمى الأب أو كرمين أبا ، وبرجال

الليل فلا اعتراض . (قوله بالأخص) أى الأقل شيوعا . (قوله يافع) بالتحية ثم الفاء أى مراحق . (قوله فلا يكون الثنت أخص) أى أعرف كما في سم فنحو بالرجل أخيك التابع بدل لا نعت لئلا يفضل التابع على المتبوع وقد أسلفنا رده في باب النكرة والمعرفة . (قوله أو أعم) أى أقل ترميضا . (قوله يثنت الأعم بالأخص) قال البعض : أى فقط وإلا ساوى ما بعده اهـ وترجاه شيخنا وفيه نظر إذ يبعد كل البعد أن الفراء والشلوبين يوجبان وصف الأعم بالأخص مع منع غيرهما إياه ولا يميزان الوصف بالأعم أو المساوى مع إيجاب غيرهما إياه وأى ضرر في كون ما بعده مساويا له فيكون سوفه لتأييده ثم رأيت ما يؤيد ما قلته بخط بعض الأفاضل . (قوله توصف كل معرفة بكل معرفة) أى إلا اسم الإشارة فإنه لا يوصف إلا بذى أل إجماعا وإنما وصفوه باسم الجنس المعروف بأن لبيان حقيقة الذات المشار إليها إذ لا دلالة لاسم الإشارة على حقيقتها وألحق به الموصول لأنه مع صلته بمعنى ذى اللام ولأن الموصول الذى يقع صفة ذو لام وإن كانت زائدة وكما يجوز في تابع اسم الإشارة كونه نعتا من حيث دلالاته على معنى في متبوعه يجوز كونه عطف بيان من حيث إيضاحه له والأول مبنى على ما عليه جمع محققون أنه لا يشترط كون الثنت مشتقا أو مؤولا به . والثاني مبنى على أنه لا يشترط في البيان أن يكون أعرف من المبين وهو الصحيح . (قوله لدى التوحيد إلخ) أى عند ملاحظة التوحيد إلخ . (قوله الواقع موقعه) أى الذى يقع في عمل الثنت على خلاف الأصل .

(قوله وطابقه في الإفراد إلخ) أورد عليه نحو نطفة أمشاج وبرمة أعشار وثوب أخلاق . وأجيب بأن النطفة لما كانت مركبة من أشياء كل منها مشيج . والبرمة من أعشار هى قطيعها . والثوب من قطع كل منها خلق كان كل من الثلاثة مجموع أجزاء فجاز وصفه بالجمع . وقيل أفعال^(١) فى مثل ذلك واحد لا جمع . كذا في الدماميني . (قوله على ما هو إلخ) أى على منعوت هو أى الثنت أى

(١) لى قوله أمشاج وأعشار وأخلاق وما شابهها .

حسان الوجوه أو حسان وجوها ، وإن رفع السببي كان بحسبه في التذكير والتأنيث كما هو في الفعل ، فيقال : مرتت برجال حسنة وجوههم وبامرأة حسنة وجهها كما يقال حسنت وجوههم وحسن وجهها .

(تنبيهات): الأول : يجوز في الوصف المسند إلى السببي المجموع الأفراد والتكسير فيقال مرتت برجل كريم أباه وكرام أباه . الثاني : قد يعامل الوصف الرفع ضمير المنعوت معاملة رافع السببي إذا كان معناه له ، فيقال : مرتت برجل حسنة العين كما يقال حسنت عينه حكى ذلك الفراء وهو ضعيف ، وذهب كثير منهم الجرمي إلى منعه . الثالث : أفهم قوله كالفعل جواز تنية الوصف الرفع للسببي وجمعه الجمع المذكر السالم على لغة أكلوني البراغيث ، فيقال مرتت برجل كريمين أبواه^(١) ، وجاءني رجل حسنون غلمان . الرابع : ما ذكره من مطابقة النعت للمنعوت مشروط بالألا يمنع منها مانع كما في صبور وجريح وأفعل من ا هـ . (وَأَلْعَثَ بِمُشْتَقٍّ) والمراد به ما دل على حدث وصاحبه

معناه ثابت لشيء من سببيه أي هو سببيه أو بعض أفراد سببيه . (قوله كان) أي النعت بحسبه أي السببي وقوله في التذكير والتأنيث أي وأما في الأفراد وضديه فسيأتي في التنبيه الأول والثالث . وقوله كما هو في الفعل أي كحال هو أي الحال في الفعل إذا وقع نعتا مثلا . (قوله يجوز في الوصف إغ) أي على اللغة الفصحى فظهر وجه اقتضاره على الأفراد والتكثير وذلك لأن التصحيح إنما يجوز على لغة أكلوني البراغيث وسيصرح بهذا في التنبيه الثالث ولم يتنبه البعض لهذا التحقيق فقال ما قال . واختلف في الأصح من الأفراد والتكسير فالتكسير أفصح عند سيبويه وللمبرد قال في المعنى : وهو الأصح وعكس الشلوين وطائفة . وفصل آخرون فقالوا إن كان النعت تابعا لجمع فالتكسير أفصح وإن كان لمفرد أو مثني فالأفراد أفصح . كذا في التصريح . قال الدماميني : وإنما لم يضعف نحو مرتت برجل كرام أباه مع ضعف كريمين أباه لأن اسم الفاعل المشابه للفعل إذا كسر خرج عن موازنة الفعل ومناسبته لأن الفعل لا يكسر بخلافه إذا صحح ا هـ ووجه أفصحية التكسير إذا تبع جمعا المشاكلة . (قوله المجموع) فإن كان السببي مثني تعين الأفراد على اللغة الفصحى .

(فائدة): يجوز مرتت برجل قائم أبواه لا قاعدين وإن لزم استار الضمير في قاعدين مع جريان الصفة على غير من هي له لأنه يختفر في الثواني ما لا يطر في الأوائل ويمتنع قائمين لا قاعد أبواه على إعمال الثاني للزوم ما ذكر في الأوائل . أفاده في المعنى . (قوله قد يعامل إغ) فيه إشارة إلى أنه قليل والكثير المطابقة كما مر (قوله إذا كان معناه) أي الوصف له أي السببي (قوله أفهم قوله كالفعل إغ) وأفهم أيضا جواز نحو : برجل قائم اليوم أمه للفصل ونحو : بامرأة حسن نغمتها مجازية التأنيث وبه صرح بعضهم . سم . (قوله بالألا يمنع منها مانع) ككون الوصف يستوي فيه المذكر والمفرد وأضدادهما وكونه أفعل تفضيل مجردا أو مضافا لتكسور . (قوله وألعت بمشتق إغ) المتبادر منه (١) مع تطلب للذكر طبعا .

وذلك اسم الفاعل كضارب وقام واسم المفعول كمضروب ومهان والصفة المشبهة (كَمَتَّسِبٍ وَذَرِبٍ) وأفعِلُ التفضيل كأقوى وأكرم ، ولا يرد اسم الزمان والمكان والآلة لأنها ليست مشتقة بالمعنى المذكور وهو اصطلاح (وَشِبْهِيهِ) أى شبه المشتق والمراد به ما أقيم مقام المشتق في المعنى من الجوامد (كَلَذًا) وفروعه من أسماء الإشارة غير المكانية (وَذَى) بمعنى صاحب والموصولة وفروعهما (وَأَلْمَتَّسِبٍ) تقول مررت بزید هذا ، وذى المال ، وذو قام ، والقريشى ، فمعناها الحاضر وصاحب المال ، والقائم ، والمنسوب إلى قريش (وَنَعْتُوا بِجُمْلَةٍ) بثلاثة شروط : شرط في المنعوت وهو أن يكون (مُتَكَرِّراً) إما لفظاً ومعنى

أنه يشترط في النعت كونه مشتقاً أو مؤولاً به وهو رأى الأكثرين وذهب جمع محققون كابن الحاجب إلى عدم الاشتراط وأن الضابط دلالة على معنى في متبوعه كالرجل الدال على الرجولية قاله الدماميني . (قوله وذلك اسم الفاعل) أراد به ما يشمل أمثلة المبالغة . (قوله ومهان) كان عليه أن يأتي بالزيد في اسم الفاعل كما أتى به في اسم المفعول وأن يأتي باللازم في اسم المفعول كما أتى به في اسم الفاعل ويمكن أن يجهل في كلامه احتياك .

(قوله وذرب) بالدال المعجمة الحاد من كل شيء وبالمهمله المعتاد للأشياء الخبير بها . (قوله ليست مشتقة بالمعنى المذكور) لأنها لا تدل على صاحب الحدث أى فاعله أو مفعوله بل هي مشتقة بالمعنى الأعم وهو ما أخذ من المصدر للدلالة على شيء منسوب للمصدر فمفتاح مثلاً مأخوذ من الفتح للدلالة على آلة منسوبة للفتح ومرمى مأخوذ من الرمي للدلالة على مكان أو زمان منسوب للرمي . (قوله وهو) أى المشتق بالمعنى المذكور اصطلاح أى لهم في مثل هذا المقام ولا يرد كونها مشتقة باصطلاح آخر . (قوله في المعنى) أى من جهة دلالة على معناه . (قوله غير المكانية) أما هي كمررت برجل هنا أو هناك أو ثم فمتعلقة بمجنوف صفة لرجل فهي ظروف لا صفات بل الصفات متعلقاتها . (قوله والموصولة) إنما يكون في قول الناظم وذى شاملاً للموصولة على لغة إعرابها أما على لغة البناء فلا لأنها بالواو لزوماً على هذه اللغة لا بالياء ومثلها في الوصف بها سائر الموصولات المبدوءة بهزمة الوصل بخلاف نحو من وما . (قوله وذى المال) هل يجوز أن يقال برجل ذى مال أبوه على أن ذى رافع للأب . نقل ابن جنى عن الأكثرين المنع وعلوه بثلاثة أوجه ذكرها شيخنا فراجع . (قوله وذو قام) كنا في نسخ بالواو على لغة بناء ذو الموصولة لكنه لا يناسب ما جرى عليه الشارح من فحول ذى في كلام الصنف للموصولة لأن فحوله للموصولة إنما يجيء على لغة الإعراب لأنها في كلامه بالياء وفي نسخ وذى قام بالياء وهي المناسبة للشمول المذكور .

(قوله شرط في المنعوت إلخ) فيه شرط آخر وهو أن يكون مذكوراً إن لم يكن بعض اسم متقدم مجرور بمن أو في كما سيأتى اه تصريح . وأما أنا ابن جلا فضرورية . (قوله أن يكون متكرراً) أى لتأول الجملة بالنكرة فنحو : جاء رجل قام أبوه أو أبوه قائم من كل وصف جملة المجهول فيها

نحو : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ [البقرة : ٢٨١] ، أو معنى لا لفظاً وهو المعروف بأل الجنسية كقوله :

[٨١١] * وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى الْيَتِيمِ يُسْتَشَى *

وشرطان في الجملة : أحدهما أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف إما ملفوظ كما تقدم أو مقدر كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ [البقرة : ١٢٣] ، أى لا تجزى فيه أو بدل منه كقوله :

[٨١٢] كَانَ خَفِيفَ التَّبَلِّ مِنْ فَرْقٍ عَجَسِهَا عَوَازِبُ نَحَلٍ أَخْطَأَ الْغَارَ مُطِيفٌ
أى أخطأ غارها ، فال بدل من الضمير وإلى هذا الشرط الإشارة بقوله (فَأَخْطَأَتْ

اتصاف السند إليه بالسند في تأويل جاء رجل قائم أبوه ونحو جاء رجل أبوه القائم أو أبو أبوه زيد من كل وصف بجملة المجهول فيها اتحاد ذاتيهما في تأويل جاء رجل كائن ذات أبيه ذات القائم أو ذات زيد . كذا في الدماميني عن ابن الحاجب والرضي لا لكون الجمل نكرات وإن جرى على ألسنتهم ووجهه بعضهم بما ردّه الرضى ثم قال : والحق أن الجملة ليست معرفة ولا نكرة لأن التعريف والتكوير من عوارض مدلول الاسم والجملة من حيث هي جملة ليست اسماً وإنما جاز نعت النكرة بها دون المعرفة لتأولها بالنكرة كما مر .

(قوله على ضمير يربطها بالموصوف) اقتصر على الضمير لأن الرابط هنا لا يكون إلا للضمير بخلاف الخبر والفرق أن المنعوت لا يستلزم النعت صناعة فضعف طلبه له فاحتج لدليل قوى يدل على ارتباط الجملة به وأنها نعت له بخلاف المبتدأ فإنه يستلزم الخبر فتوى طلبه له فاكتمى بأى دليل يدل على ارتباط الجملة به وأنها خبر عنه أفاده سم ورأيت بخط بعض الفضلاء أن الصحيح عدم تقييد الربط هنا أيضاً بالضمير . (قوله أى لا تجزى فيه) وهل حذف الجار والمجرور معاً أو الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوباً قولان : الأول عن سيده . والثاني عن الأخفش . تصرّح . (قوله أو بدل منه) مطوف على ضمير . (قوله كأن خفيف التبل) بالخاء المهمله أى دوى ذهاب السهام ومن فوق حال من التبل وضمير عجسها للقوس . والعجس بثلاث العين المهمله فجيم فسین مهمله مقبض القوس . والعوازب بعين مهمله وبعد الألف زاي جمع عازبة من عزبت الإبل إذا بعدت في المرعى . ومطيف بضم الميم وكسر النون فاعل أخطأ والمطيف الذى يعلو الطنف كجبل وهو رأس الجبل وأعلاه وكأن المعنى أخطأ غارها منطفاً أى العال منها رأس الجبل الذى هو أى ذلك المنطف كدليلها الذى تتبعه في السير وتفيد بقوله أخطأ إذ لأن التحل إذا تاه عن محله عظم دويه .

[٨١١] راجع التخرّج رقم ٨١٠ .

[٨١٢] قاله الشنفرى عمرو بن براق من الطويل . وخفيف التبل بالخاء المهمله دوى ذهابه . ومن فوق عجسها حال من التبل أى فوق مقبض القوس وهو مثلث العين . وعوازب نحل غير كان جمع عازبة من عزبت الإبل إذا بعدت في المرعى لا تروح ، والشاهد في أخطأ النثر فإن الألف واللام فيه أغتت عن الضمير المعاند إلى الموصوف تقديره أخطأ غارها . ومطيف فاعل أخطأ . والغار مفعول والجملة صفة لنحل . وهو بضم الميم وكسر النون الذى يعلو الجبل .

مَا أُعْطِيَتْهُ خَيْرًا) والثاني أن تكون خبرية أى محتملة للصدق والكذب وإليه الإشارة بقوله (وَأَمْتَعْنَا هُنَا لِيَقَاعِ ذَاتِ الطَّلَبِ) فلا يجوز مررت برجل أضربه أو لا تنه ، ولا يبعد يحكه قاصدًا لإنشاء البيع (وَأَنْ أَتَشْتَ) الجملة الطلبية في كلامهم (فَالْقَوْلُ أَضْيَرُّ لِنَصْبِ) كقوله : [٨١٣]

* جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ اللَّذْبَ قَطُّ * (١)

أى جاءوا بلبن مخلوط بالماء مقول فيه عند رؤيته هذا الكلام .

(تنبيهان) : الأول : ذكر في البديع أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة الاسمية . الثاني : فهم من قوله :

* فَأَعْطَيْتَ مَا أُعْطِيَتْهُ خَيْرًا *

أنها لا تقتزن بالواو بخلاف الحالية فلذلك لم يقل ما أعطيته حالا (وَلَنَشْرَا بِمَصْنَدٍ كَثِيرًا) وكان حقه ألا ينعت به لجموده ، ولكنهم فعلوا ذلك قصدًا للمبالغة أو توسعًا بخلاف

(قوله فَأَعْطَيْتَ مَا أُعْطِيَتْهُ خَيْرًا) أى من أصل الربط وإن كان في النعت بالضمير فقط وفى الخبر به وبغيره على ما تقدم . (قوله أن تكون خبرية) أى لأن النعت يوضح المنعوت أو يخصه والجملة لا تصلح لذلك إلا إذا كان مضمونها معلوما للسامع قبل ، ومضمون الجملة الإنشائية غير معلوم قبل . (قوله وامنح هنا) أى لا فى الخبر على الاختار وكانت الحال فى المفهوم تفصيل . (قوله جاءوا بمذق) (لغ) قبله :

* حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاحْطَطَّ *

وصف به. قرأوا أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه فى العشية يشبه لون الذئب فى قلة البياض . وللمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة مصدر مذقت اللبن إذا خلطته بالماء ، والمراد به هنا المملوق . (قوله أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى) أى لاشتغالها على الفعل المناسب للوصف فى الاشتقاق وأما الاسمية فقد تغلو عن المشتق بالكلية نحو : جاء رجل أبوه زيد ، هكذا ينفى تقرير الترجيح ، ونقل شيخنا عن الدمامينى أن الماضى أكثر من المضارع . (قوله لا تقتزن بالواو) خلافا للزغشورى كما فى الدمامينى . (قوله تنبيهًا على ذلك) أى ما ذكر من قصد المبالغة والتوسيع

[٨١٣] عزى إلى السجاس ولم يثبت . وقوله :

* حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاحْطَطَّ *

ويرى حتى إذا كان الظلام يخطط يصف به قرأوا أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه بلبن مخلوط بالماء حتى إن لونه فى العشية يشبه لون الذئب . وللمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة وفى آخره قاف وهو اللبن المزوج بالماء فيقل بياضه بكثرة الماء . والشاهد فى هل رأيت الذئب قط ، وذلك لأنها جملة إنشائية ، وظاهرها أنها صفة لقوله مذق ، وليس كذلك ، إذ لا توصف النكرة بالجملة الإنشائية ، فيؤزّل يلقى مقول فيه عند رؤيته هل رأيت الذئب قط .

(١) واللبن إذا شرب بماء تغير لونه إلى الغيرة .

مضاف (فَاتَّقَرُوا الْإِفْرَادَ وَالْأَذْكَيَا) تنبيهاً على ذلك فقالوا رجل عدل ورضا وزور ، وامرأة عدل ورضا وزور ، ورجلان عدل ورضا وزور ، وكذا في الجمع أى هو نفس العدل أو ذو عدل ، وهو عند الكوفيين على التأويل بالمشق أى عادل ومرضى وزائر .

(تنبيهان): الأول : وقوع المصدر نعتاً وإن كان كثيراً لا يطرد كما لا يطرد وقوعه حالاً وإن كان أكثر من وقوعه نعتاً . الثاني : أطلق المصدر وهو مقيد بألا يكون في أوله ميم زائدة كمزاد ومسير فإنه لا ينعت به لا باطراد ولا بغيره (وَلَعْتَ غَيْرَ وَاحِدٍ

ولأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وإنما كان منبهاً على قصد المبالغة لأن معنى قصبة المبالغة جعل الموصوف نفس المعنى مجازاً لكثرة وقوعه منه والمعنى شيء واحد مذكر على حذف المضاف لأن المصدر يكون كذلك أى مفرداً مذكراً لو صرح بالمضاف نحو : هند ذات عدل والزهدان ذوا عدل وهكذا . (قوله وهو عند الكوفيين إلخ) قد خالف كل من الفريقين مذهبه في باب الحال في أبيته ركضاً فقال البصريون أن ركضاً بمعنى راكضاً والكوفيون أنه على تقدير مضاف . وقد يقال إن كلا ذكر في كل من الموضعين ما هو بعض الجائز عنده . (قوله على التأويل بالمشق) أى الذى بمعنى الفاعل كثيراً كما في عدل وزور ، وبمعنى المفعول قليلاً كما في رضا . قاله الدماميني .

(فائدة): قيل من النعت بالمصدر على التأويل باسم المفعول أو تقدير المضاف قولهم مرتت برجل ما شئت من رجل لأن ما مصدرية ، ومثله قوله تعالى : ﴿ في أى صورة ما شاء ركبك ﴾ [الأنفطار : ٨] ، وارتضى في المعنى أن ما شرطية حذف جوابها أى فهو كذلك ومجموع الجملتين نعت وأن ما في الآية إما زائدة فالنعت جملة شاء وحدها بتقدير الرابط أى شاءها وفي متعلقة بركبك أو باستقرار محذوف حال من مفعوله أو بعملك أى وضعك في صورة أى صورة شاء وإما شرطية فالنعت مجموع الجملتين والرباط محذوف أى ما شاء تركيبك ركبك عليها وفي متعلقة بعملك لا بركبك لأن الجواب لا يعمل فيما قبل أدلة الشرط . (قوله لا يطرد) أى بل يقتصر على ما سمع منه ، ولما لم يستفد من هذا التنبيه أن المسوم منه غير ميمى ألقى بالتنبيه الثانى لإفادة ذلك . ولما في المقام بحث وهو أنهم كيف حكموا بعدم الاطراد مع أن وقوع المصدر نعتاً أو حالاً إما على المبالغة أو على المجاز بالحذف إن قدر المضاف أو على المجاز المرسل الذى علاقته تتعلق إن أول المصدر باسم الفاعل أو اسم المفعول ، وكل من الثلاثة مطرد كما صرح به علماء المعاني . اللهم إلا أن يدعى اختلاف مذهبي النحاة وأهل المعاني ، أو أن المطرد عند أهل المعاني وقوع المصدر على أحد الأوجه الثلاثة إذا كان غير نعت أو حال كأن يكون خبراً نحو زيد عدل فتدبر .

(قوله ولعت غير واحد) بالرفع مبتدأ ولا يجوز نصبه لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها

إِذَا اخْتَلَفَ * فَمَاعِطًا قَرَفَهُ لَا إِذَا اخْتَلَفَ) مثال المختلف مررت برجلين كريم وبخيل ، ومثال المؤتلف مررت برجلين كريمين أو بخيلين . ويستثنى من الأول اسم الإشارة فلا يجوز تفريق نعته ، فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير نص على ذلك سيويه وغيره كالزبادى والزجاج والمبرد . قال الزبادى^(١) : وقد يجوز ذلك على البدل أو عطف البيان .

(تنبيهات) والأول : قيل يندرج في غير الواحد ما هو مفرد لفظا مجموع معنى كقوله :

فلا يفسر عاملا . والمراد بغير الواحد ما دل على متعدد مثني أو جمعا أو اسم جمع أو اسم جنس أو اسمين متعاطفين أو أسماء متعاطفة كلها فسر الدمامي وأورد عليه أن نحو : زيد وعمرو إذا اختلف نعت لا يجب فيه التفريق بالمعطف بل يجوز فيه ذكر كل نعت بجانب منعوته نحو : جاء زيد العاقل وعمرو الكريم . وما أجيب به من أن المراد بالتفريق ما يشمل إيلاء كل نعت منعوته يرده قوله فمَاعِطًا إلا أن يقال عاطفا في الجملة وأيضا على ما فسر به الدمامي يرد على قوله لا إذا اختلف نحو : أعطيت زيدا أباه مما اتفق فيه المتنوعان إعرابا ، لا بسبب المعطف فإنه يمتنع جمعهما في وصف واحد بل يفرد كل بوصف أو يجمعان في نعت مقطوع لأن التابع في حكم للتبوع ولا يكون اسم واحد مفعولا أولا وثانيا ، نص على ذلك الرضى فقول المصنف لا إذا اختلف أى فلا يفرق بل يجمع محله ما لم يمنع مانع . أفاده سم . وفي هذا الإيراد نظر لأن المنعوت في هذه الصورة ليس من غير الواحد بتفسير الدمامي لعدم المعطف فاعرفه ولو أريد بغير الواحد المثني والمجموع لم يرد شيء من ذلك فتأمل .

(قوله إذا اختلف) أى لفظا ومعنى كالعاقل والكريم أو معنى لا لفظا كالضارب من الضرب بالعصا مثلا والضارب من الضرب في الأرض أى السير فيها أو لفظا لا معنى كالذهب والمنطلق . (قوله فمَاعِطًا قَرَفَهُ) أى ففرق النعت حال كونك عاطفا بالواو فقط إجماعا إذ لو قيل مررت برجلين صالح فطاح أو ثم طاح لم يستفد الترتيب في المرور بل في حصول الوصفين للرجلين والترتيب في هذا غير مراد . أفاده الدمامي . وأما قول ابن الحاجب : الإدغام أن تأتى بحرفين ساكن فتتحرك فمردود بخلاف ما إذا كان المنعوت واحدا فإنه يجوز المعطف بغير الواو ، حكى سيويه : مررت برجل راكب فذهب وبرجل راكب ثم ذهب ، قاله زكريا أى لأن قصد الترتيب في حصول الوصفين للرجل سائغ . (قوله كريمين) أى بالثنية ولا يجوز كريم وكريم بالتفريق ، نعم يجوز مررت بإنسانين صالح وصالحه إذ لم يتفقا إلا بالتفليب فالنعت يختلف في الحقيقة فجاز تفريقه نظرا لذلك وجمعه للاتحاد في التفليب . (قوله ويستثنى من الأول) اعترض بأنه لا استثناء لأن نعت اسم الإشارة لا يكون مختلفا أصلا فهو خارج بقوله إذا اختلف . (قوله فلا يجوز تفريق نعتي) أى لوجوب مطابقتها له لفظا قال الدمامي : اختص نعت اسم الإشارة بأمور : منها هذا . ومنها وجوب كونه ذا أل . ومنها امتناع فصله من موصوفه فلا يجوز مررت بهذا في الدار الفاضل وإن جاز مررت بالرجل في الدار الكريم . ومنها امتناع قطعه ، وأما كونه جنسا لا وصفا فغالب لا لازم .

[٨١٤] قَوَائِمُهُمْ مِمَّا يَجْمَعُ كَأَسَدِ الْغَابِ مُرْدَانٍ وَشَيْبِ

وفيه نظر . الثاني : قال في الارتشاف : والاختيار في مررت برجلين كريم وبخيل القطع . الثالث : قال في التسهيل : يغلب التذكير والعقل عند الشمول وجوبا وعند التفصيل اختيارا (وَلَعْتَ مَعْمُولِي) عاملين (وَحِيدِي مَعْنَى * وَعَمَلِ أَيْغِي بِغَيْرِ اسْمَيْنَا) أى

(قوله فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير) أى على النحوية بقربة ما بأتى . (قوله قبل يندرج) أى لأن المراد بغير الواحد كما مر ما دل على متعدد والنظر الذى ذكره الشارح مبنى على أن المراد به المثنى والمجموع فقط وقد مر خلافه عن الدماميني وعليه فالنظر غير وارد . (قوله والاختيار في مررت برجلين كريم وبخيل القطع) قال شيخنا : انظره مع ما سياتى من وجوب اتباع النكرة بنعت اهـ ولا وجه للتوقف لأن ما بأتى فيما إذا اتحد المنعوت وتعدد نعته . (قوله عند الشمول) أى جمع النعوت في لفظ واحد نحو : مررت برجل وامرأة صالحين وبرجل وامرأتين صالحين وبرجل وأمراس سابقين ويمتنع صالحتين وصالحات وسابقات والتغليب بالعقل خاص بجمع المذكور .

(قوله وعند التفصيل اختيارا) مراده بالتفصيل التفریق . قال الدماميني : تقول على التغليب مررت بهبيد وأمراس سابقين وسابقين وعلى عدمه سابقين وسابقات اهـ أى أو سابقات وسابقين والظاهر أن مثله في جواز التغليب وعدمه ما إذا أوليت كل منعوت بنعته . (قوله وحيدى معنى وعمل) أى متحدين فيهما سواء اتحدا لفظا أم لا فالأول نحو : جاء زيد وجاء عمرو العاقلان وكلاهما أمثلة الشارح ، والثاني كبقية أمثله فعله ما في كلام البعض من المؤاخضة ، واشترط بعضهم ثالثا وهو اتفاق المنعوتين تعريفا وتنكيراً فلا يجوز : جاء رجل وجاء زيد العاقلان ولا عاقلان لما يلزم من نعت النكرة بالعرفه أو العكس ورأبها وهو ألا يكون أحد المنعوتين اسم إشارة فلا يجوز : جاء هذا وجاء زيد العاقلان لعدم جواز الفصل بين المبهم ونعته ، فإن آخر اسم الإشارة كجاء زيد وجاء هذا العاقلان جاز عند المصنف وزاد الشاطبى شرطا خامسا وهو ألا يكون أحد المنعوتين في جملة خبرية والآخر في جملة إنشائية فلا يجوز نحو : جاء زيد ومَنْ عمرو العاقلان . وفيه أن العاملين في المثال مختلفان معنى فاتحادهما معنى يفتى عن الشرط الخامس في منع نحو هذا المثال . وقول البعض إلا أن يقال في المثال ماتنا لا ينهض وجهها لزيادة الشرط الخامس ، ثم منع الشاطبى الإتيان في هذا المثال يوهم جواز القطع بل وجوبه . وفي الرضى منعه أيضا وعلله بأنه لا يجوز أن تخطط من تعلم بمن لا تعلم فتجعلها بمنزلة واحدة ، فالذى ينهض أن يمثل بنحو : بهت زيدا الجبة وبعتك الثوب الجديدين مقصودا بإحدى الجمليتين الإخبار وبالأخرى الإنشاء ، ونحو : قام زيد وهل قام عمرو العاقلان .

[٨١٤] قاله حسن رضى الله عنه من قصيدة من الكامل . يقال والى فلان إذا أتى . والباء تعلق به . ومنا على الجر صفة للجمع . والأسد جمع أسد . والغاب جمع غابة وهى الأجمة . والشاهد في مردان جمع أمرد ، وشيب جمع أشيب فرق فيه النعت ، قاله ابن مالك . ورد عليه بأنه ليس من هذا الباب لأنه قال : يفرق نعت غير الواحد بالعطف إذا اختلفت والمنعوت هنا ليس مثنى ولا بمجموعا ، بل هو اسم مفرد وهو يجمع ، فلا يطلق عليه أنه غير الواحد ، بل هو اسم مفرد وإن كان مدلوله كثير ، ولذلك صححت نتيته في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَقُومُ السَّعْيَةُ ﴾ .

أتبع مطلقاً نحو جاء زيد وأتى عمرو العاقلان ، وهذا زيد وذاك خالد الكريمان ، ورأيت زيدا. وأبصرت عمرا الظرفيين . وخصص بعضهم جواز الإتياع بكون المتبوعين فاعل فعلين أو خبرى مبتدئين ، فإن اختلف العاملان في المعنى والعمل أو في أحدهما وجب القطع بالرفع على إضمار مبتدأ ، أو بالنصب على إضمار فعل نحو : جاء زيد ورأيت عمرا الفاضلان أو الفاضلين ، ونحو : جاء زيد ومضى بكر الكريمان أو الكريمين ، ونحو : هذا مؤلم زيد وموجع عمرا الظرفيان أو الظرفيين . ولا يجوز الإتياع في ذلك لأن العمل الواحد لا يمكن نسبه لعاملين من شأن كل واحد منهما أن يستقل .

(تنبيهان): الأول : إذا كان عامل المعمولين واحدا ففيه ثلاث صور : الأولى أن يتحد العمل والنسبة نحو : قام زيد وعمرو العاقلان . وهذه يجوز فيها الإتياع والقطع في أماكنه من غير إشكال . الثانية أن يختلف العمل ويختلف نسبة العامل إلى المعمولين

(قوله أى أتبع مطلقاً) أى سواء كان المتبوعان مرفوعى فعلين أو خبرى مبتدئين أو منصوبين وقد مثل الشارح لذلك أو مخفوضين كسقت النفع إلى خالد وصيق لزيد الكاتبين وكمررت يزيد وبعمرو الكاتبين . قال في المنع : قال أبو حيان : ومقتضى مذهب سيويه أنه لا يجوز الإتياع لما انفرد من جهتين كالخرف والإضافة نحو : مررت يزيد وهذا غلام بكر الفاضلين ، والحرفين المختلفين لفظاً ومعنى نحو : مررت يزيد ودخلت إلى عمرو الظرفيين ، أو معنى فقط نحو : مررت يزيد واستعنت بعمرو الفاضلين ، والإضافتين المختلفتين معنى نحو : هذه دار زيد وهذا أخو عمرو الفاضلين . **(قوله ورأيت زيدا)** أى أبصرته ليتحد مع ما بعده معنى . **(قوله وخصص بعضهم إلخ)** هذا هو الذى أشار الناظم إلى رده بقوله بغير استثناء . **(قوله وجب القطع)** قال سم : فيه تأمل فإنه يجوز إفراد كل بوصفه بمنجبه ١ هـ وقد يقال مراده بوجوب القطع امتناع الإتياع حالة جمع النعتين لا مطلقاً . **(قوله على إضمار فعل)** أى كأمدح وأذم وأعنى وأذكر . قال الدماميني : قال المصنف في شرح عمدته إذا كان المنعوت متعيناً لم يقدر أعنى بل أذكر ١ هـ وللبحث فيه مجال فتأمل .

(قوله أن يستقل) أى ينفرد عن الآخر بالمعنى أو العمل لاختلافهما معنى أو عملاً بخلاف المتحدتين معنى وعملاً فإنهما لاتحادهما ينزلان منزلة العامل الواحد فلا يلزم عمل عاملين في معمول واحد . **(قوله والنسبة)** أى نسبة العامل إليهما بأن تكون على جهة الفاعلية أو المفعولية مثلاً . **(قوله يجوز فيها الإتياع والقطع)** ويجوز أيضاً إفراد كل بوصفه كجاء زيد الظريف وعمرو الظريف كما قاله الرضى . قال الإسقاطى : وهل يجوز تفريق النعتين مع تأخيرهما في الشاطى ما يفيد المنع ١ هـ ومقتضى القياس على ما يأتى عن الرضى في الصورة الثانية الآتية في كلام الشارح الجواز إلا أن يفرق بين هذه الصورة الثانية بأن في الصورة الثانية ما يرد كل نعت إلى منعوته إذا أخر النعت فيها وفرق وهو اختلاف إعراب النعت بخلاف هذه الصورة لعدم ذلك فيها . وقد يقال لا ضرر فيه إذ لا يترتب عليه اختلاف

من جهة المعنى نحو : ضرب زيد عمرا الكريمان ، ويجب في هذه القطع قطعا . الثالثة أن يختلف العمل وتتحد النسبة من جهة المعنى نحو : خاصم زيد عمرا الكريمان ، فالقطع في هذه واجب عند البصريين وأجاز الفراء وابن سعدان^(١) الإتياع ، والنص عن الفراء أنه إذا أتبع غلب المرفوع فتقول : خاصم زيد عمرا الكريمان . ونص ابن سعدان على جواز إتياع أى شئت لأن كلا منهما مخاصم ومخاصم ، والصحيح مذهب البصريين : قيل بدليل أنه لا يجوز ضارب زيد هندا العاقلة برفع العاقلة نعتا لهند ، لكن ذكر الناظم في باب أبنية الفعل من شرح التسهيل أن الاسمين من نحو : ضارب زيد عمرا ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب . قال : ولو أتبع منصوبهما بمرفوع أو مرفوعهما بمنصوب لجاز ، ومنه قول الراجز :

[٨١٥] قَدْ سَأَلْتُمُ الْحَيَاتِ مِثْلَ الْقَدَمَا الْأَفْعَوَانِ وَالشَّجَاعِ الشَّجَعَمَا

المعنى فتأمل . (قوله في أماكنه) أى القطع وهى المواضع التى يتعين فيها المنعوت بدون النعت . (قوله ويجب في هذه القطع قطعا) المراد بوجود القطع لامتناع الإتياع مع جمع النعتين وإلا فيجوز إفراد كل نعت كما في الرضى وفيه أيضا أنه يجوز تأخير النعتين مع إفرادهما فتقول : ضرب زيد عمرا الظريف الظريف لكن على أن الأول للثاني والثاني للأول لأن اللازم عليه فصل أحدهما من منعوته وهو خير من فصلهما معا كما سبق مثل ذلك في الحال اهـ ولا يخفى أن غاية ما يفيد هذا التعليل الأولوية دون الوجوب فإن كان مراده الأولوية فذلك وإلا منعه مع أنه قد يقال فصل أحدهما بمنزلة فصلهما لأن فصل أحدهما بكلمتين وفصل كل منهما بكلمة فتأمل .

(قوله قيل بدليل أنه لا يجوز إغ) وجه التبريض^(٢) أن هذا الدليل لا يطل مذهب الخصم لجواز أن يقال يجوز للملاحظة للمعنى في الإتياع التخليب ولا تغليب هنا وأيضا عدم جواز ضارب إغ غير مجمع عليه فلا يطل هذا الدليل مذهب الخصم . وقد أشار الشارح إلى هذا بالاستدراك على الدليل بقوله لكن إغ . (قوله قد سالم) من المسئلة وهى المصالحة . والأفعوان بضم الهمة والعين المهملة ذكر الحيات والأنتى أفسى . والشجاع : الحية وكذا الشجعم وميمه زائدة . والشاهد في الأفعوان فإنه فإنه تابع للحيات لكن نصب نظرا إلى كونه مفعولا معنى . (قوله أسهل) أى لسلامته من كثرة الحذف .

[٨١٥] اختلف في نقله : قيل أبو حيان التميمي . وقيل مساور الميسى . وقيل المعجاء . وقيل الديبرى . وقال الصاغانى : عبد بن عيسى من تصيلة مرجزة . والشاهد في رفع الحيات ونصب القدماء ، ثم نصب الأفعوان وما بعده بفعل مضمر دل عليه سالم من المسئلة . وتوجيه آخر وهو أن يكون الحيات مفعوله ، وكذلك القدماء لأن كل واحد منهما فاعل ومفعول في المعنى ، والتقدير سالت القدم الحيات ، وسالت الحيات القدم . وقيل أصله القدمان فحذفت التثنية . واستلوا به على جواز حذف تون التثنية . والقدماء مرفوع لأنه فاعل سالم ، والحيات منصوب به ، والأفعوان وما بعده بدل منها ، والشجاع الحية ، وكذلك الشجعم . وللميم فيه زائدة .

(١) محمد بن سعدان الكوفي القرطبي بقرعة حرة مات سنة ٢٣٩ .

(٢) في قوله : قيل .

فنصب الأفعوان وهو بدل من الحيات وهو مرفوع لفظاً ، لأن كل شيعين تسالما فهما فاعلان مفعولان . وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير قد سالم الحيات منه القدم ، وسالت القدم الأفعوان . الثاني : قوله أتبع يوهوم وجوب الإتياع وليس كذلك لأن القطع في ذلك منصوب على جوازه (وإن نعت كثرث وقد ثلث أى تبعت منعوتاً مُتَقَرِّراً لِلذِّكْرِهْنِ) بأن كان لا يعرف إلا بذكر جميعها (أُلْبِثَّ) كلها لتزيلها منه حيث منلة الشيء الواحد ، وذلك كقولك : مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب إذا كان هذا الموصوف يشاركه في اسمه ثلاثة أحدهم تاجر كاتب والآخر تاجر فقيه والآخر فقيه كاتب (وَأَقْطَعُ) الجميع (أو أُلْبِثُ) الجميع أو أقطع البعض وأتبع البعض (وإن يَكُنَّ) المنعوت (مُعْتَبَرَةً) * بِذَوْنِهَا) كلها كما في قول خرقن :

(قوله وسالت القدم إلخ) أى فيكون الأفعوان مفعول فعل حذف للعلم به من التعبير بالمسألة التى هى مفاعلة من الجانين . (قوله يوهوم وجوب الإتياع) قال سم : وأقره شيخنا والبعض قد يقال لا عبرة بهذا الإيهام مع ذكر مسائل القطع فيما سبأى اه وفيه أن للصنف إذا ذكر القطع مع تعدد النعوت ، وكلامه الآن غير مفروض فى التعدد فلا ينلغ الإيهام هنا بكلامه الآتى .

(قوله وإن نعت كثرث) مراده بالكثرة ما قابل للوحدة فيشمل النعتين وإطلاقه شامل للجمع لكن سبأى أن الواجب فى النعوت النكرة إتياع نعت واحد . (قوله مفعولاً للذكرهْنِ) قال سم : هل يشكل ما أفاده هذا من أن النعت قد يفتقر إليه وقد يستغنى عنه على ما أفاده التصريف من أنه أبداً متمم للمنعوت وذلك يتضمن الافتقار إليه أبداً لأن ما يتم بغيره يفقر إليه فليتأمل اه ويظهر أنه لا إشكال لأن المراد بإتمامه النعوت أن شأنه والمقصود الأصل من الإتمام فلا يضر عروض عدم ذلك فتأمل . (قوله أتبعث كلها) أى وجوباً وأورد عليه أن القطع لا يزيد على ترك النعت بالكلية وهو جائز . وأجب بأن قطعه بعد الذكر يفوت الغرض من ذكره فينبغي تأنيف بخلاف الترك . وقد يقال الغرض من الذكر كالتوضيح والتخصيص حاصل عند القطع لأن تلك النعوت المقطوعة فى المعنى متعلقة بالنعوت والتركيب يفهم ذلك ، فالأولى فى الجواب أن يقال لما كان القطع مشعراً بالاستثناء منعوه عند الحاجة لما فيه من التناهى إذ الغرض الاحتياج وهو يدل على عدم الاحتياج . (قوله وأقطع الجميع إلخ) لم يتعرض للقطع عند عدم تعدد النعت والصحيح جوازه خلافاً للزجاج للشرط فى جواز القطع تعدد النعت . واعلم أن النعت إذا قطع خرج عن كونه نعتاً كما ذكره ابن هشام . (قوله أو أقطع البعض وأتبع البعض) قد يشملها كلام المصنف بأن يراد وأقطع الجميع أو البعض لأن حذف للمعمول يؤذن بالعموم . قاله سم . (قوله لا يعدن قوماً إلخ) دعاء لقومها خرج خرج النى . ويعد مضارع

[٨١٦] لا يَتَعَدَّن قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعِدَاةِ وَآلَةُ الْجُزُرِ^(١)

النازلون بكل معزرك والطيون معاقلة الأزر

فيجوز رفع النازلين والطيين على الإتياع لقومي ، أو على القطع بإضمامهم ، ونصبهما بإضمام أمدح أو أذكر ، ورفع الأول ونصب الثاني على ما ذكرنا ، وعكسه على القطع فيها (أو بَعْضَهَا أَقْطَعُ مُعَلَّنًا) أى إذا كان المنعوت مفتقرا إلى بعض النعوت دون بعض وجب إتياع المفتقر إليه وجاز فيما سواه القطع والإتياع . هكذا في شرح الكافية .

(تنبيهات): الأول : إذا قطع بعض النعوت دون بعض قدم المتبع على المقطوع

بعد من باب فرح أى لا يهلكن والعداة بضم العين جمع عاد . والأزر بضمين جمع إزار ومعاقدها مواضع عقدتها وكنى بالطيين معاقدة الأزر عن طهارتهم عن الفاحشة .

(قوله فيجوز رفع النازلين إلخ) سكت عن الثمت الأول وهو الموصول لحفاء إعرابه فبتبع أن أتبع الجميع وكذا إن أتبع البعض وقطعت البعض بناء على الصحيح من أن القطع في البعض والإتياع في البعض مشروط بتقديم المتبع كما سيذكره الشارح ويقطع إن قطعت الجميع . (قوله على ما ذكرنا) راجع لرفع الأول ونصب الثاني أى على الإتياع أو القطع بإضمامهم في الرفع وعلى القطع بإضمام أمدح أو أذكر في النصب . (قوله على القطع فيها) أى في الرفع والنصب ولم يقل على ما ذكرنا كسابقه لأن ما ذكره فيما قبله الرفع على الإتياع وهو لا يأتي في هذا بناء على الصحيح من امتناع الإتياع بعد القطع . (قوله أو بعضها أقطع معلنا) مقتضى حل الشارح أن بعضها بالجر عطفا على الضمير في لذكرهن أو في بدونها بناء على مذهب المصنف من جواز العطف على ضمير الخفض بغير إعادة الخافض أو على دونها ومفعول أقطع محذوف أى وإن يكن المنعوت مفتقرا لذكر بعضها أو معنا بدونها بعضها أو معنا ببعضها فاقطع ما سواه على الأول والأخير أو فاقطعه دون ما سواه على الثاني وعلى هذا يكون للثن مشتملا على مسألتين : مسألة استثناء المنعوت عن جميع النعوت ، ومسألة استثناءه عن بعضها وانتقاره إلى بعضها الآخر . وجعل الشيخ خالد بعضها بالنصب مفعولا مقدما لأقطع على أن تقدير البيت واقطع جميع النعوت أو أتبع جميعها أو أقطع بعضها وأتبع بعضها إن يكن المنعوت معنا بدونها وعلى هذا فالمسألة الثانية مسكوت عنها في النظم مفهومة بالمقايضة .

(قوله قدم المتبع) هذا هو الراجح كما يشير إليه تقديمه . (قوله وفيه) أى في العكس المستفاد

[٨١٦] من الكلام فيما مستوفى في شواهد الصفة المشبهة . والشاهد هنا في قوله : النازلين والطيون حيث جاء الأول بالقطع والثاني بالإتياع . ويرى بالعكس ويرفع كلاهما بإتباعهما . وينصب كلاهما بقطعهما .

(١) أى هم آفة للهم إذ يلحقونها كرما منهم عند نزول الأنبياء فكى عن كرمهم بأنهم آفة مهلكة للأكل عندهم من الحيوان .

ولا يعكس ، وفيه خلاف . قال ابن أبي الربيع : الصحيح المنع . وقال صاحب البسيط : الصحيح الجواز . ولو فرق بين الحالة الثانية وهى الاستغناء عن الجميع فيجوز والحالة الثالثة وهى الافتقار إلى البعض دون البعض فلا يجوز لكان منجبا . الثانى : إذا كان المنعوت نكرة تعين فى الأول من نوعه الإتيان وجاز فى الباقى القطع كقوله :

[٨١٧] وَيَأْوِي إِلَى يَسْرَةِ عَطَلٍ وَشَعْنَا مَرَضِيْعٍ مِثْلَ السَّمَالِي

الثالث : يستثنى من إطلاقه النعت المؤكد نحو : ﴿ إِنْجَيْنِ الثَّيْنِ ﴾ [النحل :

٥١] ، والمتلزم نحو : الشعرى العبور ، والجارى على مشاربه نحو : هذا العالم فلا يجوز القطع فى هذه (وَأَرْقِعْ أَوْ أَصِيبْ إِنْ قَطَعْتَ) النعت عن النبعة (مُضْجِرًا * مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا

من يعكس . (قوله ولو فرق (إخ) وجهه أنه فى حالة الاستغناء عن الجميع يكون الإتيان كلا إتيان بخلاف حالة الافتقار . (قوله إذا كان المنعوت نكرة (إخ) هل يجرى هذا فى المرفع بال الجنسية نظرا إلى أنه فى المعنى نكرة فيه نظر . سم . (قوله تعين فى الأول (إخ) فلو كان نعت النكرة واحدا نحو : جاء رجل كريم لم يميز قطعه إلا فى الشعر كما فى المصع ورأيت بخط بعض الفضلاء أن منع قطعه هو المشهور وأن سيوبه يجوز . (قوله وجاز فى الباقى القطع) أى وإن لم يضمن مسمى النكرة إلا بالجميع لأن المقصود من نعتها التخصيص: وقد حصل بنبعية الأول . (قوله ويأوى) الضمير للصائد ينب فى صيده الوحش عن نسائه ثم يأتى إليهن فيجدهن فى أسوأ حال ، وعطل بضم العين وتشديد الطاء جمع عاطلة^(١) وهى المرأة التى خلا جديها من القلائد . وشعنا منصوب بفعل محذوف على الاختصاص أى وأخص شعنا لبيان أن هذا الضرب من النساء أسوأ حالا من الضرب الأول الذى هو العطل وهو جمع شعناء وهى المغيرة الرأس أى التى لم تسرح شعر رأسها ولم تدعنه ولم تفصله . والمراضيع جمع مرضع والياء للإشباع أو جمع مرضاع فالياء قياسية . والسعالى جمع سعاله بكسر السين كما فى القاموس وهى أعني الغيلان .

(قوله والمتلزم) أى الذى التزمت العرب النعت به نحو : الشعرى العبور والمراد أنه إذا وقع بعدها وصف كان نعتا لا أنه يلزم بعدها نعت فلا يرد قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشَّعْرَى ﴾ [النجم : ٤٩] ، نقله شيخنا السيد عن الدمامي وهو أحسن مما قاله البعض ، وسُميت العبور لعبورها الجبرة . (قوله لن يظهر) ألقه للثنائية كما عليه حل الشارح لأن أو تنويحية وهى كاللواو كما مر غير مرة فعلم ما فى كلام البعض وإنما التزم حذف العامل ليكون حذفه للمتزم أمانة على قصد إنشاء المدح أو الذم

[٨١٧] قاله أبو أمية المفلح من قصيدة من المقارب . الضمير فى يأوى يرجع إلى الصائد . وعطل بضم العين وبالطاء المهملة يقال عطلت المرأة إذا خلا جديها من القلائد فهى عطل بضمعين ، وللصدر عطل بفتحتين . والشاهد فى وشعنا حيث نصب بفعل مضمر على الاختصاص لبيان أن هذا الضرب من النساء أسوأ حالا من الضرب الأول الذى هو العطل منين تقديره أعنى شعنا بضم الثين المنجبة ومسكون العين المهملة وفى آخره ثاء مثلثة جمع شعناء وهى المغيرة الرأس . والمراضيع جمع مرضع والمدة لإشباع الكسرة ، أو جمع مرضاع فالمددة قياسية . والسعل جمع سعاله وهى أعني الغيلان .

(١) قوله : جمع عاطلة ، المواب عاطل بلالة كما فى الصحاح للجوهري والقاموس المحيط لأنباء وصف خاص بالو الأئسى هنا .

لَنْ يَظْهَرَ) أى لا يجوز إظهارهما ، وهذا إذا كان النعت لجرد مدح أو ذم أو ترحم نحو : الحمد لله الحميد بالرفع بإضمار هو . ونحو : ﴿وامرأته حمالة الحطب﴾ [المسد : ٤] ، بالنصب بإضمار أذى . أما إذا كان للتوضيح أو للتخصيص فإنه يجوز إظهارهما ، فتقول : مروت يزيد التاجر بالأوجه الثلاثة ، ولك أن تقول : هو التاجر وأعنى التاجر (وَمَا مِنْ الْمُنْعَوَاتِ وَالنَّعْتِ عَيْلٌ) أى علم (يَجُوزُ حَذْفُهُ) ويكثر ذلك فى المنعوت (وَلِئْلِى النَّعْتِ يَقُولُ) فالأول شرطه إما كون النعت صالحا لمباشرة العامل نحو : ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ﴾ [سبأ : ١١] ، أى دروعا سابغات ، أو كون المنعوت بعض اسم مخفوض بمن أو فى كقولهم : منا ظمن ومنا أقام : أى منا فريق ظمن ومنا فريق أقام . وكقولهم :

[٨١٨] لَوْ قُلْتَ مَا لِي قَوْمِيهَا لَمْ يَكُنْ يَفْضَلُهَا فِي حَسَبِ رَمْسِمِ

أو الترحم . (قوله ونحو وامرأته إلخ) كان عليه أن يزيد ونحو : اللهم الطيف بعبك المسكين بالرفع والنصب لاستيفاء التمثيل وقوله بالنصب أى حمالة . (قوله أما إذا كان للتوضيح أو للتخصيص) أى أو للتعميم أو الإبهام أو التفصيل كما يدل عليه قول الموضح وإن كان لغير ذلك أى لغير المدح والذم والترحم جاز ذكره أى العامل . (قوله فإنه يجوز إظهارهما) أى لعدم قصد الإنشاء حيثل . (قوله فتقول مروت يزيد التاجر) مثال للنعت الموضح . (قوله وأعنى التاجر) قال البعض : أى إن كان المنعوت غير متعين وإلا قدر إذكراه ونقله شيخنا عن الدمامينى وفيه نظر لأن مقتضاه جواز القطع مع عدم تعين المنعوت مع أن محل القطع إذا تعين المنعوت بدون النعت . ومن صرح به هذا البعض عند قول الشارح سابقا وهذه يجوز فيها الإبتاع والقطع فى أماكنه فتدبر .

(قوله وما من المنعوت والنعت إلخ) يشمل حذفهما معا نحو : ﴿لَا يَمُوتُ لَهَا وَلَا يَحْيَى﴾ أى حياة نافعة إذ لا واسطة بين مطلق الحياة والموت . (قوله علم) فما لم يعلم منهما لا يجوز حذفه إلا عند قصد الإبهام على السامع نحو : رأيت طويلا أى شيئا طويلا . نقله شيخنا عن الدمامينى . (قوله صالحا لمباشرة العامل) أى بأن يكون مفردا إن كان منعوته فاعلا أو مفعولا مثلا وجملة مشتتة على الرابط إن كان المنعوت خيرا مثلا نحو : أنت يضرب زيدا بالياء التحتية أى أنت رجل يضرب زيدا . (قوله أى دروعا) بدليل ﴿وَأَنَا لَهُ الْحَدِيدُ﴾ . (قوله ظمن) أى سائر . (قوله لو قلت إلخ) فيه حذف وتغيير وتقديم وتأخير كما أشار إليه الشارح بقوله أصله إلخ ومتعلق تيم محذوف أى فى مقابلتك والحسب ما يعده الإنسان من مفارح آياته . واليسم بكسر اليم وفتح السين المهمل الجمال وأصله

[٨١٨] قاله أبو الأسود الحماني يصف به امرأة من الرجز . للشاهد فى ما فى قومها إذ تقديره ما فى قومها أحد يفضلها فحذف للوصوف الذى هو مبتدأ . ولم تيم بكسر الهمزة لغة قوم أى لم تأثم . واليسم الجمال أصله موسم تلبت الولو باء لانكسار ما قبلها . ومنه وسع الوجه أى حسنه .

أصله : لو قلت أحد يفضلها لم تأثم ، فحذف للوصوف وهو أحد ، وكسر حرف المضارعة من تأثم وأبدل الهزئة ياء ، وقدم جواب لو فاصلا بين الخير المقدم وهو الجار والمجرور ، والمبتدأ المؤخر وهو أحد المحذوف ، فإن لم يصلح ولم يكن النعوت بعض ما قبله من مجرور بمن أو في امتنع ذلك أى إقامة الجملة وشبهها مقامه إلا في الضرورة كقوله :

[٨١٩] * لَكُمْ قِصَّةٌ مِنْ تَيْنٍ أَثَرَى وَأَقْتَرَا *

وقوله :

[٨٢٠] * تَرْمِي بِكُنْفِي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ *

موسم قلبت الولو ياء لوقعا أثر كسرة كميزان^(١) . (قوله وكسر حرف المضارعة) أى على غير لغة الحجازيين . تصرخ .

(قوله والمبتدأ المؤخر) قال الشيخ خالد : إنما قدر مؤخرا لأن النكرة المخبر عنها بطرف مخصص يجب تقديم خبرها عليها هـ ووجه وجوب تقديم الخبر دفع توهم كونه صفة للنكرة لما قالوه من أن النكرة أحوج إلى الصفة منها إلى الخبر فاندفع اعتراض سم وأقره شيخنا والبعض بما حصله أن النفي يكفى مسوغا للاجتماع بالنكرة . (قوله إلا في الضرورة) أى وإلا في قليل من التثنية كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكُمْ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الأنعام : ٣٤] ، أى بناء على أن من لا تزداد في الإيجاب ولا داخلة على معرفة ، قاله في التصريح ولا يلزم حذف الفاعل في غير اللواضع للمستثناة لأن حذفه الممنوع إذا لم يبق شيء مقامه في اللفظ ونحته هنا قالم مقامه في اللفظ وإن لم يصلح للفاعلية بنفسه . قاله سم . (قوله لكم قصة إغ) الخطاب لبني أمية يمدحهم . والقصة بكسر القاف وسكون الموحدة وبالصاد المهمة العدد الكثير من الناس والشاهد في قوله من بين أترى أى من بين أترى أى كثر ماله وأقر أى انقصر فحذف النكرة الموصوفة وأقام الصفة مقامها بدون الشرط للتقدم للضرورة . (قوله ترمي) بالتاء الفوقية لرجوع ضميره إلى مؤنث وهي الكيداء في قوله قيل :

[٨١٩] قاله الكعبى يمدح به بنى أمية . وصبره :

* لَكُمْ شَيْءٌ أَهْلُ الْغُرُورِ وَالْهَمَى *

من الطويل . أهله مسجلان لله فلما أخيف سقطت النون ، ولؤاد بهما مسجد مكة ومسجد المدينة شرفهما الله تعالى . وهو مبتدأ ، ولكم مقدما خبره ، والهمى عطف عليه ، وقصة مبتدأ بكسر القاف وسكون الباء الموحدة وبالصاد المهمة وهو العدد الكثير من الناس ، ولكم مقدما خبره . والشاهد في قوله من بين أترى وأقر أى من بين أترى أى كثر ماله وأقر أى انقصر إذا كثر ماله ، وأقر إذا انقصر أى من بين مثر ومقتر . ومن اسم متكور محذوف للوصوف وأقام الصفة مقامه ولا يجوز أن تكون موصولة لأنها لا تحذف . فظنهم .

[٨٢٠] رجز لم يعلم راجزه . ولؤله :

سَأَلَكَ عِفْدِي فَمَنْ مَثَرُ وَخَجَرُ وَخَجَرُ كَيْلَاءِ حَيْبِلَةِ الْوَرُزِ

الكيداء بفتح الكاف وسكون الباء الموحدة : قوس واسعة للقبض . ويروى جلات بكفى . والشاهد فيه حيث حذف فيه الموصوف وأقيم الصفة مقامه إذ التقدير يكفى رجل كان من أرمى البشر ، وهنا ضرورة .

(١) لؤله ولؤى من وزن وركا .

وقوله :

[٨٢١] كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْيَشٍ يُنْفَعُ بَيْنَ رَجُلَيْهِ بَشْنٌ

والثاني كقوله تعالى : ﴿ يَا خُذْ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ [الكهف : ٧٩] ، أى كل سفينة صالحة . وقوله :

[٨٢٢] * لَقَدْ أَعْطَى شَيْئًا وَلَمْ أَمْنَعْ *

أى شيئا طائلا . وقوله :

مالك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر والكبداء بفتح الكاف وسكون الموحدة بعدما دال مهملة القوس الواسعة المقبض . قاله الدمامي والشمسي وغيرهما . وقوله بكفى كان بكفى رجل كان . (قوله كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْيَشٍ) أى كَأَنَّكَ جَمَلٌ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْيَشٍ بضم الميمزة وفتح القاف وسكون التحتية آخره شين معجمة . ويقعق بالبناء للمفعول أى بصوت نمت ثان للمنعوت المخوف وإليه يرجع الضمير لى رجليه وهو المحوج لتقدير المنعوت . والشين بفتح الشين المعجمة وتشديد النون القرية الياسية وهى أشد لنفور الإبل ووجه الشبه سرعة الغضب وشدة النفور والبيت يشهد لإقامة الجملة وإقامة شبهها . (قوله والثاني) أى حذف الثمت . (قوله أى كل سفينة صالحة) بدليل أنه قرئ كذلك وأن تعيينها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حيثئذ . اهـ معنى . (قوله لَمْ أَعْطِ شَيْئًا وَلَمْ أَمْنَعْ) بيناء الفعلين للمجهول وصدوره : * وَلَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تَلَدْرٍ *

بضم القوقية وسكون الدال المهملة وفتح الراء آخره همزة أى عدة وقوة . قال العيني : والشاهد لى شيئا إذ أصله شيئا طائلا فحذف الصفة ولولا هذا التقدير لتناقض مع قوله ولم أمنع وسبقه إلى

[٨٢١] قاله النابغة الذبياني . الشاهد لى كَأَنَّكَ مِنْ إِذْ تَقْدِيرُهُ كَأَنَّكَ جَمَلٌ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْيَشٍ ، فحذف الموصوف وأقيش بضم الميمزة وفتح القاف وسكون الياء آخر الحروف وفى آخره شين معجمة وهم حى من عكل أو من أشجع أو من إلين وقيل حى من الجن . ولما كانت جملهم وحشية مشهورة بالنفور حتى قيل إن إلههم كانت من الجن خصهم بالذكر . ينفع أى يصوت وهو صفة لللك المخوف . والشين بفتح الشين المعجمة : وتشديد النون القرية الياسية وهى أشد لنفورها . [٨٢٢] صدره :

* وَلَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تَلَدْرٍ *

قاله العباس بن مرداس الصبحاني رضى الله عنه . التلدر للطف وقد للتخفيف ، وذاتلدر أى صاحب عدة وقوة على دفع الأعداء . والشاهد لى شيئا إذ أصله شيئا طائلا ، فحذف الصفة ، ولولا هذا التقدير لتناقض مع قوله ولم أمنع . فافهم .

[٨٢٣] وَرُبَّ أُسَيْلَةٍ الْغُلْظَيْنِ بِكْرٍ مُهْفَفَةٍ لَهَا فَرْعٌ وَجِيدٌ

أى فرع فاحم وجيد طويل .

(تنبيهات): الأول : قد يلى النعت لا أو إما فيجب تكررها مقرونين بالواو نحو : مورت برجل لا كريم ولا شجاع ، ونحو : اتنى برجل إما كريم وإما شجاع .
الثاني : يجوز عطف بعض النعوت المختلفة المعانى على بعض نحو : مورت بزيد العالم والشجاع والكريم . الثالث : إذا صلح النعت لمباشرة العامل جاز تقديمه مبدلاً منه النعوت نحو : ﴿ إلى صراط العزيز الحميد • الله ﴾ [إبراهيم : ١] . الرابع : إذا نعت بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد وأخرت الجملة غالباً نحو : ﴿ وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه ﴾ [غافر : ٢٨] ، وقد تقدم الجملة نحو : ﴿ هذا كتاب أنزلناه مبارك ﴾

ذلك صاحب المعنى وناقشه الدماميني بأن عدم الإعطاء لا يناقض عدم المنع فتقدير الصفة لتحرى الصدق . قال الشنقى : وقد يقال هو وإن لم يناقضه عقلاً يناقضه عرفاً والأظهر فى تمثيل تقدير النعت لدفع التناقض قوله تعالى : ﴿ وما نريم من آية إلا هي أكبر من أختها ﴾ [الزخرف : ٤٨] ، أى السابقة ووجه التناقض المدفوع بتقدير السابقة أن أفضل التفضيل يقتضى زيادة المفضل على المفضل عليه فلا يصح الزيدان كل منهما أفضل من الآخر لاقترانه إثبات الزيادة لكل ونفياً عنه ، وقوله تعالى : ﴿ وما نريم من آية إلا هي أكبر من أختها ﴾ [الزخرف : ٤٨] ، شامل لجميع الآيات المرئية لهم فيلزم أن يكون كل منها أكبر من غيرها فيكون أكبر وغير أكبر فافهم .

(قوله لها فرع وجيد) الفرع : الشعر التام ، والجيد : العنق . (قوله أى فرع فاحم) أى أسود وجيد طويل الدليل على هذا الحذف أن البيت للمدح وهو لا يحصل بإثبات الفرع والجيد مطلقين بل بإثباتهما موصوفين بصفتين عيوبيتين . (قوله مقرولين بالواو) أى فى المرة الثانية كما هو ظاهر . (قوله عطف بعض النعوت إلخ) أى بجميع حروف العطف إلا أم وحتى كما صوبه للموضح فى الحواشى والأحسن فى الجمل العطف وفى المفردات تركه كما قاله أبو حيان . (قوله المختلفة المعانى) أما منفعتها فلا ثلث يارم عطف الشيء على نفسه . وقال فى الجمع : وإنما يحسن العطف عند تباعد المعانى نحو : ﴿ هو الأول والآخر والظاهر والباطن ﴾ بخلاف ما إذا تقاربت نحو : ﴿ هو الله الخالق البارئ المصور ﴾ . (قوله مبدلاً منه النعوت) قال البعض : أى إن كان النعوت معرفة أما إذا كان نكرة فينصب نعت المتقدم عليه حالاً نحو :

* لية موحشاً طلل *

[٨٢٣] قاله المرقش الأكبر . وصدروه :

* وَرُبَّ أُسَيْلَةٍ الْغُلْظَيْنِ بِكْرٍ *

من الوافر أى لينة الخدين طويلتهما . ومهففة بالجر صفة ليكر . والشاهد فى لها فرع وجيد ، أصلهما فرع وافر وجيد طويل ، فحذف الصفة منهما لدلالة لفظ كل منهما عليه . الفرع : الشعر التام . والجيد : العنق .

[الأنعام : ٩١] ، ﴿ فسوف يأتي الله بقوم ﴾ [المائدة : ٥٤] الآية ١ هـ .
(خاتمة) : من الأسماء ما ينعت وينعت به كاسم الإشارة نحو : مررت بزيد
 هذا وبهذا العالم ، ونعته مصحوب آل خاصة ، فإن كان جامدا محضاً نحو بهذا الرجل
 فهو عطف بيان على الأصح ، ومنها ما لا ينعت ولا ينعت به كالمضمر مطلقا خلافا
 للكسائي في ذى الغيبة تمسكا بما سمع من نحو صلى الله عليه العرف الرحيم ، وغيره
 يجعله بدلا . ومنها ما ينعت ولا ينعت به كالعالم . ومنها ما ينعت به ولا ينعت كأى
 نحو : مررت بفارس أى فارس . ولا يقال جاعنى أى فارس . والله أعلم .

١ هـ . وأنت خير بأن هذا ليس على إطلاقه فإن من المنعوت الذكرة ما هو كمنعوت المعرفة
 في إعراب نعته بحسب العوامل وإعرابه هو بدلا أو عطف بيان نحو : مررت بقائم رجل وقصدت بلد
 كريم رجل ثم رأيت في الدمامي ما يؤيده حيث ذكر أن نصب نعت الذكرة المتقدم عليها حالا غالب
 لا واجب على الأصح وأن عمل نصبه حالا إذا قبل للحالية ليخرج النعت في نحو : جاعنى رجل أحر
 ونحوه من الصفات الثابتة إذا لم يتع مانع من نصبه حالا ليخرج الوصف في نحو المثاليين المتقدمين .
(قوله أنزلناه مبارك) قال ابن عصفور : الأحسن جعل مبارك خيرا ثانيا . **(قوله مصحوب آل خاصة)**
 شامل للموصول ذى آل كالذلى والبنى وإن كانت آل فيه زائدة وإنما خصوا نعته بمصحوب آل لأنه
 مهم وإبهاه لا يرفع بمثله لأنه أيضا مهم ولا بالمضاف إلى معرفة لأن تعريفه مكسب من المضاف
 إليه فهو كالعارية كذا علوا ويرد عليه الموصول غير ذى آل كمن وما فلماذا لم ينعت به اسم الإشارة .
(قوله كالضمير) أما أنه لا ينعت فلأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف فلا حاجة لهما
 إلى التوضيح وجعل عليهما ضمير الغائب وجعل على الوصف الموضح الوصف المادح أو الذم أو غيرها
 طردا للباب . وأورد عليه الشنوائى أن اسم الله تعالى أعرف المعارف فهو غنى عن الإيضاح ومع ذلك
 ينعت للمدح . وأجب بأنه نعت نظرا لأصله وهو الإله الذى هو اسم جنس أو إلحاقا له بالأعم الأغلب
 إذ الأصل فى الاسم الظاهر أن ينعت وأما أنه لا ينعت به فلأنه ليس فى الضمير معنى الوصفية لأنه
 لا يدل إلا على الذات لا على قيام معنى بها كذا قالوا ويرد على تعطيل عدم النعت به ما إذا كان الضمير
 يرجع إلى مشقق لدلالته حيثخذ على قيام معنى بذات لما قاله من أن الضمير كمرجه دلالة اللهم إلا
 أن يقال طردوا الباب فتأمل . قال في الجمع : والضمير فى أنه لا ينعت ولا ينعت به أسماء الشرط
 والاستفهام وكم والحرية وما التمجية والآن وقبل وبعد . **(قوله وغيره يجعله بدلا)** أى بناء على أن البدل لا
 يشترط فيه الجمود . **(قوله كالعلم)** إنما نعت لإزالة الاشتراك اللفظي ولم ينعت به لأنه ليس بمشتق ولا فى
 حكمه إذ هو موضوع مجرد الذات نعم العلم المشتهر مسماه بصقة كحاتم يصح أن يؤزل بوصف وينعت به .
(قاعدة) : يجوز نعت النعت عند سيويه ومنه بازيد الطويل ذو الجعة ومنعه جماعة منهم ابن
 جنى ، قاله فى الارتشاف .

(قاعدة ثانية) : النعت بعد المركب الإضافى للمضاف لأنه المقصود بالحكم وإنما جىء

[التوكيد]

هو فى الأصل مصدر ويسمى به ، التابع المخصوص . ويقال أكد تأكيدا ووكد توكيدا . وهو بالواو أكثر . وهو على نوعين : لفظى وسيأتى ، ومعنوى وهو التابع الرافع احتمال إرادة غير الظاهر . وله ألفاظ أشار إليها بقوله (بالنفس أو بالعين أو بالسم) أكد * مع ضمير طابق المؤكد أى فى الأفراد والتذكير وفروعهما فتقول : جاء زيد نفسه أو عينه ، أو نفسه عينه فجمع بينهما ، والمراد حقيقته . وتقول : جاءت هند نفسها أو عينها وهكذا . ويجوز

بالمضاف إليه لغرض التخصيص فلا يكون له إلا بدليل ما لم يكن المضاف لفظ كل فالعت للمضاف إليه لا له لأن المضاف إما جىء به لقصد التعميم ولذلك ضعف قوله : وكل أخ مفارقه أعوه لعمرك أبك إلا الفرقان أفاده فى المعنى .

[التوكيد]

(قوله ويسمى به إغ) الأنسب بمقام النقل أن يقول ثم سى به إغ . (قوله وهو بالواو أكثر) وهى الأصل والمهزمة بدل . (قوله الرافع احتمال إغ) إما أن يكون المراد بالرفع الإبعاد وإما أن يراد بالاحتمال الاحتمال القوى فوافق كلامه قول ابن هشام الظاهر أنه يعد إرادة المجاز ولا يرفعها بالكلية لأن رفعها بالكلية يناهى الإتيان بالألفاظ متعددة ولو صار بالأول نصا لم يؤكد ثانياً وإنما اقتصر الشارح على رفع الاحتمال المذكور لأن رفع توهم السهو والغلط إما يكون بالتأكيد اللفظى كما نقله سم عن السعد والسيد وخرج بقوله الرافع إغ ما عدا التوكيد حتى البطل فإنه وإن رفع الاحتمال فى نحو : مررت بقومك كبيرهم وصغيرهم أولهم وآخرهم إلا أن ذلك عارض نشأ من خصوص المادة ، قاله شيخنا . (قوله بالنفس أو بالعين) أى بهاتين اللادتين بقطع النظر عن أفرادهما وغيره وليس المراد بالنفس أو بالعين مفردين حتى يفيد أن النفس والعين يقيان على أفرادهما وإن أكد بهما متى أو مجموع مع أنه ليس كذلك كما يصرح به قوله واجمعهما إغ فاندفع ما أطال به البعض عن اليقوت . وأعلم أن فى البيت إجمالا بينه البيت بعده على أنه يمكن بقطع النظر عن قول الشارح أى فى الأفراد والتذكير وفروعهما أن يحمل الاسم فى النظم على المفرد ولا يضيع على هذا قوله :

* مع ضمير طابق المؤكد *

وإن زعمه البعض لأن المراد بالمطابقة على هذا المطابقة فى التذكير والتأنيث فقط فاعرفه * وأو * فى النظم لمنع الخلط . (قوله فجمع بينهما) أى بلا عطف كما سيأتى والظاهر أن تقديم النفس على العين لازم وقيل حسن ، كذا فى المردى . (قوله بهاء زائدة) وعمل الجرور إعراب التبع . (قوله واجمعهما)

جرهما بياء زائدة فتقول : جاء زيد بنفسه وهند بعينها (وَأَجْمَعُهُمَا) أى النفس والعين (بِأَفْعَلٍ) **إِنْ جِئَا * مَا كَيْسَ * وَاحِدًا لَكُنْ جِئِيَا** فتقول : قام الزيدان أو الهندان أنفسهما أو أعينهما . وقام الزيدون أنفسهم أو أعينهم . والهندات أنفسهن أو أعينهن . ولا يجوز أن يؤكد بهما مجموعين على نفوس وعيون ولا على أعيان ، فعبارة هنا أحسن من قوله فى التسهيل جمع قلة فَإِنْ عَيْنَا تَجْمَعُ جَمْعَ قَلَّةٍ عَلَى أَعْيَانٍ وَلَا يُؤَكَّدُ بِهِ .

(تفصيله) : ما أفهمه كلامه من منع مجيء النفس والعين مؤكدا بهما غير الواحد وهو المثنى والمجموع غير مجموعين على أفعل هو كذلك فى المجموع ، وأما المثنى فقال الشارح بعد ذكره أن الجمع فيه هو المختار ويجوز فيه أيضا الأفراد والثنية . قال أبو حيان : وهم فى ذلك إذ لم يقل أحد من النحويين به . وفيما قاله أبو حيان نظر فقد قال ابن إياز فى شرح الفصول : ولو قلت نفساهما لجاز فصرح بجواز الثنية . وقد صرح النحاة بأن كل مثنى فى المعنى مضاف إلى متضمنه يجوز فيه الجمع والأفراد والثنية والمختار الجمع نحو : ﴿ **لَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا** ﴾ [التحریم : ٤] ، ويترجع الأفراد على الثنية عند الناظم وعند غيره بالعكس وكلاهما مسوع كقول :

[٨٢٤] * حَمَامَةٌ بَطْنِي الْوَادِيَيْنِ تَرْجِي *
وكقوله :

الأمر مستعمل فى الوجوب بالنسبة إلى الجمع وفى الأولوية بالنسبة إلى المثنى . (قوله بأفعل) أى جمعا ملائما لأفعل أو على أفعل (قوله ولا على أعيان) لو قال ولا بالعين مجموعا على أعيان لكان مستقيما . (قوله ولا يؤكد به) أى المختار وإلا ففى الدمايين عن شرح العمدة للمصنف والمفصل للزمخشري والكفاية لابن الحجاز جواز التوكيد بأعيان . (قوله وقد صرح النحاة إغ) لما لم يكن كلام ابن إياز رادا على أى حيان بالنظر إلى الأفراد أتى بهذا الرد الثانى لأنه يرد عليه بالنظر إلى الأفراد والثنية ولأى حيان أن يقول ما صرح به النحاة لا يظهر الرد به لأن النفس والعين لم يضافا إلى المتضمن بل إلى ما هو ممتنعا لأن المراد بهما الذات . (قوله إلى متضمنه) بصيغة اسم الفاعل أى ما اشتمل على المضاف . (قوله واختار الجمع) أما على الثنية فلأن المتضايفين كالشيء الواحد فكروها الجمع بين تثنيتهما وإما على الأفراد فلأن الاثنين جمع فى للمنى . (قوله حمامة إغ) تمامه :

[شواهد للتوكيد]

[٨٢٤] تمامه :

* سَقَاكَ مِنَ الْمَرِّ الْغَوَاذَى عَطِيرُهَا *

قالة الشماخ من قصيدة من الطويل أى باحلمة ترغى أى رجى صوتك . والشاهد فى بطن الوادين حيث أفرد البطن والقياس بطنى الوادين ، بل الأحسن بطون الوادين . ومطرها فاعل سقاك . يقال ليلة مطورة إذا كانت كثيرة المطر . والبر بالضم جمع غراء وهى البيضاء . والغواذى جمع غداية بالعين المعجمة وهى السحابة التى تنشأ صباحا .

[٨٢٥] وَمَنْهَمِهِنَّ قَدْ قَرِنَ مَرْتَيْنِ ظَهَرَاهُمَا مِثْلَ ظُهُورِ التَّرْسَيْنِ
 ١ هـ . (وَكَلَّا أَذْكَرَ فِي) التوكيد المسوق لقصد (الشُّمُولِ) والإحاطة بأبغاض
 المتبوع (وَكَلَّا) و(جَمِيعًا) فلا يؤكد بهن إلا ما له أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه
 لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهن، نحو: جاء الجيش كله أو جميعه، والقبيلة
 كلها أو جميعها، والرجال كلهم أو جميعهم، والمهندات كلهن أو جميعهن، والزيدان كلاهما

* سقاك من الفر الفوادى مطرها *

والفر جمع غراء وهى البيضاء وهو صفة لحذوف أى من السحب الغر إلخ . والفوادى جمع
 غادبة وهى السحابة الممطرة صباحا . والمطر يفتح الميم كثير المطر . (قوله ومهمهن إلخ) المهمة المكان
 القفر ، والقذف بفتح القاف والذال المعجمة آخره فاء البعيد ، والمرت بفتح الميم وسكون الراء آخره
 فوقية المكان الذى لا نبات فيه ، وظهرهما مبتدأ ومثل خبر والجملة صفة ثالثة ، قاله العيني . والمراد
 بظهرهما ما ارتفع منهما وقوله مثل ظهور الترسين أى فى الصلاة . (قوله وكلا اذكر إلخ) اعلم أن
 كلا وشبهها فى إفادة شمول كل فرد إن كانت داخلة فى حيز النفي بأن أخرت عن أداته لفظا نحو :

* ما كل ما يعنى المرء يدركه *

وما جاء كل القوم ، وما جاء القوم كلهم ، ولم آخذ كل الدراهم ، ولم آخذ الدراهم كلها ، أو
 رتبة نحو : كل الدراهم لم آخذ ، والدراهم كلها لم آخذ توجه النفي إلى الشمول خاصة وأفاد سلب العموم .
 وبالأبأن قدمت على أداته لفظا ورتبة توجه النفي إلى كل فرد وأفاد عموم السلب كقوله عليه الصلاة والسلام
 كل ذلك لم يكن^(١) ، وكالنفى النهى . قال الفتازنى : والحق أن الشق الأول أكثرى لا كل بدليل : ﴿ والله
 لا يجب كل مختال فخور ﴾ [لقمان : ١٨] ، ﴿ والله لا يجب كل كفار أليم ﴾ [البقرة : ٢٧٦] ،
 ﴿ ولا تطع كل حلاف مهين ﴾ [القلم : ١٠] . (قوله يصح وقوع بعضها موقعه) أى فى نسبة الحكم
 إليه سواء كان على وجه إرادة البعض من لفظ الكل مجازا مرسلأ أو إسناد ما للبعض إلى الكل مجازا عقليا
 أو تقدير المضاف ، فقوله لرفع احتمال تقدير بعض إلخ فيه قصور ولعله إنما اقتصر عليه لأنه أقرب الاحتمالات
 الثلاثة فإذا اندفع هو اندفع أخواه بالأولى ودخل فى قول الشارح إلا ما له أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه ،
 وعين البقرة الوحشية كلها سواد ، لأن المؤكد وإن كان غير متعده لآجزاء يصح وقوع بعضها موقعه .
 (قوله تقدير بعض) أى أو ما فى معناه كأحد وإحدى بدليل قوله بعد أو أحد الزيدين إلخ .

[٨٢٥] قاله خطام المجاشع ، قاله سيويه . وقال أبو على غميان بن قحافة . وقيل :

وَمَنْهَمِهِنَّ قَدْ قَرِنَ قَرْنَيْنِ مَرْتَيْنِ

من مشطور السريخ . الراو واورب . والمهمة القفر . وقذف بفتح القاف والذال المعجمة وفى آخره فاء تشبه قذف وهو
 البعيد وهو صفة مهمين . ويرى فغذدين والفغذ الأرض المستوية . ومرتين تشبه مرت بفتح الميم وسكون الراء وفى آخره تاء
 مشابة من فوق وهو المكان الذى لا نبات فيه . وظهرهما مبتدأ . ومثل ظهور الترسين خبره . والجملة أيضا صفة مهمين . والشاهد
 فى جمع الظهور بعد ما شئ ، والتشبيه أصل ، والإفراد جائز ، والجمع راجح . وجواب رب هو قوله :

قَدْ قَرِنَ قَرْنَيْنِ مَرْتَيْنِ لَا بِالتَّمْتِيزِ

(١) راجع حديث ذى الدين فى باب السهو من كتاب الصلاة فى فتح البارى من تحقيقنا .

والهتدان كلتهما ، لجواز أن يكون الأصل ، جاء بعض الجيش ، أو القبيلة أو الرجال ، أو الهتدات ، أو أحد الزيدتين ، أو إحدى الهتدين . ولا يجوز جاعلي زيد كله ولا جميعه . وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما ولا الهتدان كلتهما لامتناع التقدير المذكور . وأشار بقوله (بالضمير موصلاً) إلى أنه لا يرد من اتصال ضمير المتبوع بهذه الألفاظ ليحصل الربط بين التابع ومتبوعه كما رأيت . ولا يجوز حذف الضمير استغناء بنية الإضافة خلافاً للفرء والزحشرى . ولا حجة في ﴿خلق لكم ما في الأرض جميعاً﴾ [البقرة : ٢٩] ، ولا قراءة بعضهم : ﴿إنا كلا فيها﴾ [غافر : ٤٨] ، على أن المعنى جميعه وكلنا ، بل جميعا حال وكلا بدل من اسم إن أو حال من الضمير المرفوع في فيها . وذكر في التسهيل أنه قد يستغنى عن الإضافة إلى الضمير بالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكد بكل ، وجعل منه قول كثير :

* يَا أَهْلَ النَّاسِ كُلَّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ * [٨٢٦]

(قوله والزيدان كلاهما إلخ) فائدة : لا يتحد توکید متعاطفين ما لم يتحد عاملهما معنى فلا يقال مات زيد وعاش عمرو كلاهما ، فإن اتحدا معنى جاز وإن اختلفا لفظاً جزم به الناظم تبعاً للأخفش نحو : انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما . قال أبو حيان : ويحتاج ذلك إلى سماع . سيوطي سم . (قوله لجواز أن يكون الأصل إلخ) فيه ما في التعليل الأول ولو قال لجواز أن يكون المعنى إلخ لوق بالاحتمالات الثلاثة . (قوله وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما إلخ) هذا مذهب الأنطش والفرء وهشام وأبو علي ، وذهب الجمهور إلى الجواز كما قاله اللعائيني ووافق الناظم في تسهيله الجمهور . (قوله لامتناع التقدير المذكور) أي فلا فائدة في التأكيد حينئذ . (قوله بالضمير موصلاً) حال من الألفاظ المتقدمة بتأويلها بالمذكور وبالضمير متعلق به . (قوله ولا يجوز حذف الضمير) والكلام مفروض فيما إذا جرت على المؤكد فلا يرد نحو : ﴿كل في ذلك يسبحون﴾ . (قوله على أن المعنى إلخ) راجع للمعنى بالمع . (قوله بل جميعا حال) بمعنى مجتمعا إن قيل الحالية تقتضي وقوع الخلق على ما في الأرض حالة الاجتماع وليس كذلك . أوجب بأن خلق بمعنى قدر خلق ذلك في علمه .

(قوله وكلا بدل من اسم إن) وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز إذا أناد الإحاطة نحو : قسم ثلاثكم وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير . (قوله أو حال من الضمير إلخ) قال في المعنى فيه ضعفتان : تقدمه على عامله الظرف وتكثير كل بقطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى لأن الحال واجبة

[٨٢٦] قاله كثر عزة . وصوره :

* كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكَ لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُمْ *

من البسيط . وكم خبرية مبتدأ . وقد ذكرت خبره . والشاهد في كل الناس حيث أنصيف فيه كل إلى اسم ظاهر لأن إضافته يجب إلى اسم مضمير . وقال ابن مالك : وقد يتخله الظاهر كما في قوله : - كما قد ذكرت لك إلى آخره . ورد عليه أبو حيان بأن كلا هنا ليست للتأكيد وإنما هو نعت ، وليس يشء لأن التي نعت بها تالفة على الكمال لا على عموم الأفراد .

(وَأَسْتَعْمَلُوا أَنِهَا كَكُلُّ) في الدلالة على الشمول اسما موازنا (فَاعِلَةٌ * مِنْ غَمٍّ فِي التَّوَكُّيدِ) فقالوا جاء الجيش عامته ، والقبيلة عامتها ، والزيدون عامتهم ، والمهندات عامتهن . وعد هذا اللفظ (مِثْلُ الْتَائِفَةِ) أى الزائد على ما ذكره التحويون في هذا الباب ، فإن أكثرهم أغفله ، لكن ذكره سيويه وهو من أجلهم فلا يكون حيثى نافلة على ما ذكروه ، فلعله إنما أراد أن التاء فيه مثلها في النافلة أى تصلح مع الموثث والمذكر فتقول : اشترت العبد عامته كما قال تعالى : ﴿ وَيَعْقُوبُ نَافِلَةٌ ﴾ [الأنبياء : ٧٢] .

(تنبيه) : • خالف في عامة المبرد وقال إنما هي بمعنى أكثرهم (وَيَعْدُ كُلُّ أَكْثَرُوا بِأَجْمَعًا * جَمْعَاءُ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمِعَا) فقالوا : جاء الجيش كله أجمع ، والقبيلة كلها جمعاء ، والزيدون كلهم أجمعون ، والمهندات كلهن جمع (وَوُثِنَ كُلُّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ * جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمِعَ) المذكورات نحو : ﴿ لِأَغْوِيهِمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الحجر : ٣٩] ، ﴿ لِمَوْعِدِهِمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الحجر : ٤٣] ، وهو قليل بالنسبة لما سبق ، وقد يتبع أجمع وأخواته بأكضع وكعاء وأكعين وكضع ، وقد يتبع أكضع وأخواته بأبضع وبصعاء وأبصعين وبصع ، فيقال جاء الجيش كله أجمع أكضع أبضع ، والقبيلة كلها جمعاء كعاء بصعاء ، والقوم كلهم أجمعون أكعنون أبصعون ، والمهندات كلهن جمع كضع بصع . وزاد الكوفيون بعد أبضع وأخواته أبضع وبعاء وأبعين وبتع . قال الشارح : ولا يجوز أن يتعدى هذا

التنكير . (قوله بالإضافة إلى مثل الظاهر) أى لحصول الربط به كما تقدم في الوصول . (قوله وجعل منه إلخ) جعل أبو حيان كل الناس نعتا أى الكاملين في الحسن والفضل . مع . (قوله واستعملوا أيضا) أى كما استعملوا غير عامة وقوله : من عم أى مشتقا من مصدره ، وقوله : في التوكيد متعلق باستعملوا ويبنى عنه قوله ككل . (قوله فاعله من عم) لم يقل عامة مع أنه أنحصر لأن فيه اجتماع ساكنين وهو لا يجوز في النظم . (قوله مثل التائفة) حال من فاعله وقول الشارح وعد هذا اللفظ مثل النافلة حل معنى ولم يجعله زائدا بل مثل الزائد نظرا لكون البعض قد ذكره ، وحيث لا يرد الاستدراك الذى ذكره الشارح لأنه لم يجعله نافلة بل مثلها . أفاده سم . (قوله ويعقوب نافلة) حال من يعقوب أى حالة كونه نافلة على ما طلبه إبراهيم من ولد صالح وهو إسحق حيث قال : رب هب لى من الصالحين فوهب له إسحق وولد لإسحق يعقوب . (قوله بمعنى أكثرهم) أى فتكون بدل بعض من كل . (قوله المذكورات) دفع به ما يورمه تعبير المصنف بالظاهر في موضع الضمير من مغايرة الألفاظ المذكورة في البيت الثانى للألفاظ المذكورة في البيت الأول . (قوله بالنسبة لما سبق) أى من وقوع المذكورات بعد كل أما بالنسبة لنفسه فكثير .

(قوله ولا يجوز أن يتعدى هذا الترتيب) أى بتقديم وتأخير أو بحذف بعض ما في الإثناء .

الترتيب . وشذ قول بعضهم أجمع أبصع . وأشد منه قول الآخر : جمع بجمع . وربما أكد بأكع وأكعين غير مسبوقين بأجمع وأجمعين . ومنه قول الرازي :
 [٨٢٧] يَا لَيْتِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرَضَعًا لَتَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْصَا
 إِذَا بَكَيْتُ قَبْلَتِي أَرْبَعًا إِذَا ظَلَمْتُكَ الْكَفَرُ أَبْكِي أَجْمَعًا

وفي هذا الرجز أمور : أفراد أكع عن أجمع ، وتوكيد النكرة المحدودة ، والتوكيد بأجمع غير مسبوق بكل ، والفصل بين المؤكد والمؤكد ، ومثله في التنزيل : ﴿ وَلَا يَحْزَنُ وَرِضِينَ بِمَا آتَيْنَهُنَّ كُلَّهُنَّ ﴾ [الأحزاب : ٥١] .

(تنبيهات) : الأول : زعم الفراء أن أجمعين تفيد اتحاد الوقت ، والصحيح أنها ككل في إفادة العموم مطلقا بدليل قوله تعالى : ﴿ لَا غَوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الحجر : ٣٩] .
 الثاني : إذا تكررت ألفاظ التوكيد فهي للمتبوع وليس الثاني تأكيدا للتأكيد . الثالث : لا يجوز في ألفاظ التوكيد القطع إلى الرفع ولا إلى النصب . الرابع : لا يجوز عطف بعضها على بعض فلا يقال قام زيد نفسه وعينه ، ولا جاء القوم كلهم وأجمعون . وأجازه بعضهم

قال الفارسي : قدمت كل على الجميع لمراقبتها وكونها أنص في الإحاطة ولولها أجمع لأنه صريح في الجمعية لاشتقاقه من الجمع ووليه أكع لاخطاطه عنه في الدلالة على الجمع لأنه من تكع الجلد إذا انقبض ففيه معنى الجمع ووليه أبصع لأنه من تبصع العرق إذا سال وهو لا يسيل حتى يجتمع وآخر أتبع لأنه أبعد من أبصع لأنه طويل العنق أو شديد المفصل لكن لا يخلو من دلالة على اجتماع أه بعض تلخيص . وإذا اجتمع النفس والعين وكل قدما على كل ولم يتعرضوا لما إذا اجمع كل وعامة والظاهر تقديم كل على عامة . (قوله وأشد منه إلخ) أي لأن في الأول حذف واسطة واحدة وهي أكع وفي الثاني حذف واسطتين وهما كتع وبصع . (قوله بأكع وأكعين) لم يستشهد للثاني وقد استشهد له في الجمع . (قوله أفراد أكع عن أجمع) أي وهو قليل . (قوله وتوكيد النكرة المحدودة) أي الموضوعة لمدة لما ابتداء وانتهاء أي وهو ممنوع عند البصريين كما سيأتي . (قوله والتوكيد بأجمع إلخ) أي وهو قليل بالنسبة للتأكيد بها مسبوقة بكل . (قوله والفصل إلخ) أي وهو خلاف الأصل . (قوله إفادة العموم مطلقا) أي لا بقيد اتحاد الوقت . (قوله لا يجوز في ألفاظ إلخ) أي على الاختار لخافاة القطع مقصود التوكيد . (قوله فلا يقال إلخ) عللوه باتحاد معنى النفس والعين واتحاد معنى كل وأجمع وهذا يقتضى جواز نحو : جاء القوم أنفسهم وكلهم لعدم الاتحاد ولم أر من ذكره بل إطلاقتهم

[٨٢٧] رجز لم يعلم راجعه والمتادى مخلوف ، أي يا قوم ليتني . وكنت صبيًا مرصعًا غير ليت . والذلفاء بالذال المعجمة اسم امرأة هنا . وإذا للشرط . وتليتي جوابه . وأربعا صفة مصدر مخلوف أي تقبيلًا ربعا . وإذا حرف مكافأة وجواب وهنا جواب الشرط مخلوف ، أي إن لم يكن الأمر كذلك إذن ظلمت . والشاهد في مواضع : في أكع حيث أكد به وهو غير مسبوق بأجمع وشرطه ذلك ، وأكد به حولًا وهو نكرة ، وشرطه أن يكون معرفة ، وفي أجمعا حيث أكد به الدهر وهو غير مسبوق بكل وهو شرط . وفصل بينهما بقوله أبكي والأصل عدمه .

وهو قول ابن الطراوة . الخامس : قال في التسهيل : وأجرى في التوكيد مجرى كل ما أفاد معناه من الضرع والزرع والسهل والجبل واليد والرجل والبطن والظهر بشير إلى قولهم : مطرنا الضرع والزرع ، ومطرنا السهل والجبل ، وضربت زيدا اليد والرجل ، وضربته البطن والظهر . السادس : ألفاظ التوكيد معارف : أما ما أضيف إلى الضمير فظاهر ، وأما أجمع وتوابعه ففي تعريفه قولان : أحدهما أنه بنية الإضافة ونسب لسيبويه ، والآخر بالعلمية علق على معنى الإحاطة (وَأَنَّ يُقَدَّ تَوْكِيدٌ مُتَكَوِّنٌ) بواسطة كونه محمداً وكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة (قِيلَ) وفقاً للكوفيين والأخفش ، تقول اعتكفت شهراً كله . ومنه قوله :

* مَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ وَجِبْ *

[٨٢٨]

بخلافه فافهم . (قوله الضرع) يفتح الضاد المعجمة والزرع أى جميعنا وكذا يقال فيما بعده . (قوله وضربت زيدا إلخ) أى إذا أريد باليد والرجل والبطن والظهر الجملة أما إذا أريد العضوان فقط قبل بعض . (قوله معارف) ومن ثم لم تنصب حالاً على الأصح كما في السيوطي أى مع إضافتها فلا يثنى ما قدمه الشارح في ﴿خلق لكم ما في الأرض جميعاً﴾ ﴿إنا كلا فيها﴾ . (قوله بنية الإضافة) قيل هذا يثنى ما تقدم من امتناع حذف الضمير استثناء بنية الإضافة والحق أنه لا منافاة لأن ما تقدم في غير أجمع وتوابعه كما نبه عليه سم قال في المعنى : يجب تجريد نحو أجمع المؤكد به من ضمير المؤكد وأما قولهم : جاعوا بأجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها فهو جمع لجمع كأفلس وفلس أى بجماعاتهم اهـ لكن نقل الرضوي والبرملوي في شرح ألفية الأصول فتح الميم أيضاً .

(قوله بالعلمية) أى الجنسية وعليه فهي ممنوعة من الصرف للعلمية ووزن الفعل إلا جمع وتوابعه فللعلمية والعدل وعلى الأول يكون منعها من الصرف للوصفية ووزن الفعل إلا جمع وتوابعه فللوصفية والعدل كأخر كذا قال البعض . وظاهره أن جمعاء وتوابعه كآجمع وتوابعه ويظهر أنها ليست بوزن الفعل ولو جعل مانع صرفها ألف التأنيث الممدودة لم يبعد بل يتعين ثم الذي قاله الدماميني أن منع الصرف على الأول لشبه العلمية ووزن الفعل ووجه الشبه كون كل من منوى الإضافة والعلم معرفة بغير معرف لفظي . (قوله علق على معنى الإحاطة) أى وضع على معنى هو الإحاطة ولا يخفى أن جعل مدلوله الإحاطة يورث اختلال الكلام إذ يكون حيثئذ معنى جاء القوم أجمع جاء القوم الإحاطة فعل في العبارة حذف مضاف أى ذى الإحاطة على أن الإحاطة مصدر المبني للمفعول فافهم . (قوله

[٨٢٨] صدره :

* لَكِنَّهُ خَالِفٌ أَنْ يَسْلَ قَا وَجِبْ *

هو من البسيط وأن يفتح في محل الرفع على أنه فاعل شاقه . والشوق نزاع النفس إلى الشيء ، وبها تجرد التبيه . والشاهد في حول كله حيث أكد حول بلفظ كل والحال أنه نكرة وهو مذعوب الكوفية . وهذا وأمثاله من الشواذ عند البصرية . قلت : صيحة السماع تدل على أنه غير شاذ وكثير منهم يشذون البيت :

* مَا لَيْتَ عِدَّةَ شَهْرٍ كُلِّهِ وَجِبْ *

وهذا تحريف ، والصواب عدة حول^(١) كله فافهم .

(١) أى حول بدل شهر .

وقوله :

* نَحْمِلُنِي الدَّلَاءَ حَوْلًا أَصَمَّا *

[٨٢٩]

وقوله :

* لَدَّ صَوْتُ الْبَكْرَةِ يَوْمًا أَجَمًّا *

[٨٣٠]

(وَعَنْ لُحَاةِ الْبَصَرَةِ الْمَنْعُ شَيْئًا) أى عم المفيد وغير المفيد . ولا يجوز صمت زما كله ولا شهرا نفسه (وَأَغْنُ يَكْلَفًا لِي مُشَى وَكَلًّا * عَنْ) تنية (وَوُزْنُ فَعْلَاءَ وَوُزْنُ أَفْعَالٍ) كما استغنى بثنية مى عن ثنية سواء ، فلا يجوز : جاء الزيدان أجمعا ، ولا الهندان جمعاوان ، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش قياسا معترفين بعدم السماع .

وفاقا للكوفيين والأخفش) فلا يشترط عندهم تطابق التوكيد والمؤكد ترميزا وتنكيرًا . (قوله رجل) هو كصفر إن أريد به معين فغير منصرف للعلمية والعدل عن المحلى بأل وإلا فمنصرف ، نقله الذنوشى عن السعد وغيره ونقل شيخنا عن شرح المواهب لشيخه الزرقانى أن رجب من أسماء الشهور مصروف وإن أريد به معين كما فى المصباح .

(قوله الدَّلَاءُ) بالذال المحجمة ثم إلقاء اسم امرأة . (قوله قد صرت) بتشديد الراء أى صوت البكرة أى بكرة البئر كما فى المعنى وشيخ الإسلام زكريا يفسر البعض لها بالثاقفة فيه نظر . وهى يسكون الكاف وجوز بعضهم فصحها . (قوله ولا يجوز صمت زما إغ) أى بإجماع الفريقين لأن النكرة فى الأول غير محذورة والتوكيد فى التالى ليس من ألفاظ الإحاطة وفى نسخ فلا يجوز بإلقاء وهى أولى . (قوله واغن بكلتا إغ) قال فى النكت : ظاهره أن ما عدا ذلك من كل وعامة وجميع يستعمل فى المثنى والجمع لأن كلامه فيما تقدم عام ، خصوصا أنه ذكر فى التسهيل جواز الاستغناء بكل عن كلا وكلتا ، ورد أبو حيان وقال إنه يحتاج إلى نقل وسماع من العرب . (قوله فى مشى) أى فيما دل على اثنين وإن لم يسم فى الاصطلاح مثنى ليدخل نحو : جاء زيد وعمرو كلاهما وهند ودعد كلاهما . (قوله عن ثنية وزن إغ) قدر ثنية لأن نفس وزن فعلاء لا يصلح للمثنى حتى يستغنى فيه عنه بغيره .

(قوله فلا يجوز جاء الزيدان أجمعا ولا الهندان جمعاوان) لو قال : فلا يجوز جاء الجيشان

[٨٢٩] قبله :

* يَا لَيْسَى كُنْتُ صَيًّا مُرْضَعًا *

والرجز بلانسة فى الدرر .

[٨٣٠] قاله جمول : وقال أبو البركات لا يستقيم الاحتجاج به . وقيل مصنوع لا يحتاج به . والرواية الصحيحة :

* قَدْ صَرْتُ الْبَكْرَةَ يَوْمًا أَجَمًّا *

بلاتونين . أراد يومى أجمع ، فالألف بدل من ياء الإضافة . وصرت صوت والبكرة البئر . أراد صوت بكرة البئر يوما من أوله إلى آخره . والشاهد فى أجمعا حيث احتجت به الكوفية على جواز تأكيدات النكرة المحذورة . وجواب البصرية ما ذكرنا . وقطع الزنخشى بعدم جواز تأكيدات النكرة لا بكل وأجمع .

(تنبيهان): الأول: المشهور أن كلا للمذكر وكلتا للمؤنث. قال في

التسهيل: وقد يستغنى بكليهما عن كليهما أشار بذلك إلى قوله:

* يَمُتُّ بِقُرْبَى الزَّيْنَتَيْنِ كِلَيْهِمَا * [٨٣١]

وقال ابن عصفور: هو من تذكير المؤنث حملا على المعنى للضرورة كأنه قال بقرى الشخصين. الثاني: ذكر في التسهيل أيضا أنه قد يستغنى عن كليهما وكليهما بكليهما، فيقال على هذا جاء الزيدان كليهما والمندان كليهما (وإن تَوَكَّدَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ) مستترا

أجمعان ولا القبولان جعلوا أن أولى لأن ما مثل به لا يجوز وإن قلنا بجواز تنية أجمع وجمعاء لأنه لا يؤكد بأجمع وجمعاء إلا مفرد ذو أبعاض ومفردة ذات أبعاض^(١) فيفرض جواز تنيتهما إنما يؤكد بهما مثني واحده مفرد ذو أبعاض ومفردة ذات أبعاض إلا أن يدعى الفرق بين حالتى التنية والجمع وفيه ما فيه. (قوله وأجاز ذلك الكوفيون إلخ) وهل يجرى خلافهم في توابع أجمع وجمعاء وهو أكثر وكناء إلخ في كلام بعضهم ما يشعر بجرائه والقياس يقتضيه، نقله شيخنا. (قوله يمت) يفتح الميم وتشديد الفوقية أى ينتسب أو معنى يتوصل بالقرابة وعليه يحتاج إلى تجريد يمت عن كونه بالقرابة لئلا يتكرر قوله بقرى.

(قوله وقال ابن عصفور هو من تذكير المؤنث إلخ) يحتمل أن هذا قول آخر يخالف لما قاله في التسهيل فيكون المراد أن الشاعر احتاج إلى التذكير بتأويل الزينين بالشخصين فارتكبه فكان إتيانه كليهما في عله فليس اخل حينئذ لكليهما فقط حتى يكون الإتيان بكليهما من باب الاستغناء بكليهما عن كليهما، ويحتمل أنه تأييد وإيضاح لما قاله في التسهيل بين به وجه الاستغناء. (قوله وإن تَوَكَّدَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ إلخ) قال الفارضى: وإنما وجب ذلك لوقوع اللبس في بعض المواضع كما لو قلت هذ ذهبت نفسها وسعدى خرجت عنها إذ يحتمل أن تكون نفسها ذهبت وعنها خرجت^(٢) فإذا قيل ذهبت هى نفسها لم يكن لبس ولم يفرقوا بين هذين المثالين وغيرهما طردا للباب ا هـ وأيضا إنما وجب ذلك لأن المرفوع المتصل بمنزلة الجزء فكروها أن يؤكدوه أولا بمستقل من غير جنسه فأكدوه أولا بمستقل من جنسه وبعناه وهو الضمير المنفصل المرفوع ليكون تمهيدا لتأكيد المستقل من غير جنسه وهو النفس والعين اللذان هما من الأسماء الظاهرة أما إذا كان المؤكد اسما ظاهرا أو ضمير رفع منفصلا أو ضمير نصب مطلقا فلا يشترط هذا الشرط لفقد العلة المتضمنة له إذ الظاهر مستقل والمنفصل ليس كالمتصل لاستقلاله بنفسه، والنصوب ليس كالمرفوع في شدة الاتصال.

[٨٣١] قاله هشام بن معاوية. وقامه:

* إِلَيْكَ وَقُرْبَى خَالِدٍ وَحَبِيب *

من الطويل. يمت ينتسب، من الميم يفتح الميم وتشديد التاء المثناة من فوق: أى ينتسب إليك بقرابة الزينين، وقرابة خالد وحبيب. والشاهد في كليهما فإنه وقع موقع كليهما على تأويل الشخصين للضرورة.

(١) فلا تقول جاء محمد كله ولا زيب كلها.

(٢) أى ماتت بالعباب نفسها واعورت بمخرج عنها.

كان أو بارزا (بالنفس والعين فبُعد) الضمير (الْمُنْفَصِلُ) حتا (عَيْثُ) المتصل (ذَا الَرْفَعِ) نحو : قم أنت نفسك أو عينك ، وقوموا أنتم أنفسكم أو أعينكم ، فلا يجوز : قم نفسك ولا قوموا أعينكم بخلاف قام الزيدون أنفسهم فيمتنع الضمير ، وبخلاف ضربتهم أنفسهم ومررت بهم أعينهم ، فالضمير جائز لا واجب .

(تجبيه) : ما اقتضاه كلامه هنا من وجوب الفصل بالضمير المنفصل هو ما صرح به في شرح الكافية ونص عليه غيره . وعبارة التسهيل تقتضى عدم الوجوب ا هـ . (وَأَكْثَرُوا بِمَا * سَوَاهُمَا) أى بما سوى النفس والعين (وَالْقَيْدُ) المذكور (أَنْ يُقْتَرَمَا) فقالوا قوموا كلكم وجاعوا كلهم من غير فصل بالضمير المنفصل . ولو قلت : قوموا أنتم كلكم وجاعوا هم كلهم لكان حسنا (وَمَا مِنْ التَّوَكُّيدِ لَفِظِي يَجِي * مُكْرَرًا) ما مبتدأ موصول ولفظي خبر مبتدأ محذوف هو العائد ، والمبتدأ مع خبره صلة ما . وجاز حذف صدر الصلة وهو

(قوله بالنفس والعين) إنما اختص هذا الحكم بهما لقوة استقلالهما فلنهما يستعملان في غير التوكيد كثيرا نحو : علمت ما في نفسك وعين زيد حسنة بخلاف بقية الألفاظ فلم يكن لها من قوة الاستقلال ما للنفس والعين فلم يكرهوا توكيد المرفوع المتصل بها . (قوله نحو قم أنت نفسك إغ) ونحو : قمنا نحن أنفسنا ونحو قاموا هم أنفسهم . (قوله فيمتنع الضمير) لأن الظاهر لا يؤكد بالضمير لكونه دون المضمر تعريفا فلا يكون تكملة له . (قوله ما اقتضاه كلامه هنا إغ) وجه اقتضائه الوجوب أن التقدير فتوكيده بعد المنفصل والمصدر الواقع خبرا بمعنى الأمر فكأنه قال فأكده بعد المنفصل والأمر للوجوب وإنما قدرنا كالمكودي فتوكيده لا فأكده كما فعل الشاطبي لأن حذف المبتدأ هو المهود في جواب الشرط نحو : ﴿ وَإِنْ مَسَّ الشَّرَ فَيَتَوْسِ قُتُوطٌ ﴾ [فصلت : ٤٩] .

(قوله تقتضى عدم الوجوب) أى عدم وجوب الفصل بالضمير المنفصل فيكنى الفصل بغير الضمير فالشرط مطلق الفصل وعلى هذا اقتصر السيوطي حيث قال لا يشترط في الفاصل كونه ضميرا ا هـ بل في الفارضى ما نصه : يجوز على ضعف جاعوا أعينهم وقاموا أنفسهم وجعل منه بعضهم القراءة الشاذة عليكم أنفسكم بالرفع على أنه توكيد للضمير المستتر في عليكم . وقال ابن هشام : الصواب أن أنفسكم مبتدأ على حذف مضاف وعليكم خبره أى عليكم شأن أنفسكم ا هـ . (قوله بجي) حذفت لامه للضرورة أو على لغة ، قاله الشاطبي . (قوله مكررا) أى إلى ثلاث مرات فقط لاتفاق الأدباء على أنه لم يقع في لسان العرب أزيد منها كما نقله الدماميني عن العز بن عبد السلام . قال : وأما تكرير : ﴿ وَيَلِ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ في سورة والمرسلات فليس بتأكيد بل كل آية قيل فيها ذلك فالمراد المكذبون بما ذكر قيل هنا القول فلم يتعدد على معنى واحد وكذا ﴿ فَبَأْتَى آلَاءُ رَبِّكُمَا تَكْلِفَانِ ﴾ في سورة الرحمن ا هـ . (قوله وهو) أى الجار والجرور متعلق إغ . (قوله إذ هو) الخبر وهو لفظي وهذا تعليل

العائد للطول بالجاء والجور وهو متعلق باستقرار ، على أنه حال من الضمير المستتر في الخبر إذ هو في تأويل المشتق ، ومكررا حال من فاعل يجي للمستتر ، وجملة يجي خبر الموصول ، أى النوع الثانى من نوعى التوكيد وهو التوكيد اللفظى هو إعادة اللفظ أو تقويته بموافقه معنى ، كذا عرفه في التسهيل ، فالأول يكون في الاسم والفعل والحرف والمركب غير الجملة والجملة نحو : جاء زيد زيد ، ونكاحها باطل باطل . وقوله : [٨٣٢] **فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ أَلَمْرَاءَ فَأَيُّهُ إِلَى أَكْثَرِ دَعَاءٍ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ** ونحو : قام قام زيد ، ونحو : نعم نعم . وكقوله : [٨٣٣] *** فَحَتَامَ حَتَامَ الْعَاءِ الْمَطُولُ ***

لاستتار الضمير فيه . (قوله هو إعادة اللفظ) قال السيوطى : ولا يضر نوع اختلاف نحو : ﴿ فَمَهْلُ الْكَافِرِينَ أَهْلُهُمْ ﴾ . (قوله أو تقويته بموافقه) يوهم أن إعادة لفظه لا تقوية فيها وليس كذلك مع أن التقوية فائدة التوكيد فلا تذكر في حده إلا أن يقال هو رسم^(١) ولو قال أو ذكر موافقه معنى لكان أولى . وأعلم أن كلام المتن صادق بالصورتين لأن قوله مكررا أى لفظا ومعنى أو معنى فقط . (قوله بموافقه) ظاهر في إرادة المرادف ويرد عليه نحو : عطشان عطشان فإنه توكيد لفظى مع أنه ليس بالمرادف إذ لا يفرد والمرادف يفرد ، قاله اللغمانى . ولك أن تقول إن نحو عطشان مرادف وعدم إفراده عارض في الاستعمال فلا يمنع المرادفة فاعرفه . (قوله يكون في الاسم) استثنى من ذلك الاسم المحلر إذا ذكر العامل فإنه لا يجوز أن يكرر توكيدا لئلا يجتمع العوض والمعرض منه لما سياتى من أنهم جعلوا التكرار نائبا عن الفعل وعندى أنه يجوز تكراره توكيدا ولا يلزم الاجتماع المذكور لأن جعلهم التكرار عوضا عن الفعل في حالة حذف الفعل لا حالة ذكره فاعرفه فإنه متين . (قوله ونكاحها باطل باطل باطل) أى من قوله **فَإِيَّاكَ** : «أَيُّا امرأة نكحت نفسها بغير ولي فنكاحها...» إلخ . (قوله المراء) هو الجدال ودعاء بتشديد العين مثال مبالغة . (قوله ونحو نعم نعم) بفتح النون والعين وسكون الميم . (قوله العناء) بفتح العين المهملة والمد التعب . (قوله لك الله لك الله) شطر بيت من الهزج .

[٨٣٢] هو من أبيات الكتاب^(٢) من الطويل . إياك تحذير معناه اتق . وفيه الشاهد حيث كرره للتأكيد . والمرء بكسر الميم المجادلة مفعوله . وقال ابن عيش : أراد والمرء بحرف العطف أو من المرء تحذيره والفاء للتعليل . ودعاء مبالغة دأع ذكره بها للوزن ، أو قصصت ولكن تركت في جالب للضرورة ، والتقدير جلاب فاتهم .
[٨٣٣] قاله الكمي . وصله :

*** فَيُكَلِّمُكَ وَلَا تَلِمْ السُّوءَ لَكَ طَالَمَا مَلِكُهُمْ ***

من الطويل . الولاية جمع وال . والشاهد في فحتم حاتم حيث كررت حتى للتأكيد ، ودخلت عليها ما الاستهامية ، وحذفت لأنها اكتفاء بالفتحة . والعناء بفتح العين المهملة وتخفيف النون المشقة والتعب . وهو مبتدأ . والمطول صفة والخبر محذوف أى منهم أو بين الناس ونحو ذلك .

(١) من أنواع الصرف وراجع كتب لفظي التخصمة .

(٢) قصد الكتاب لسوره .

والجملة (كَقَوْلِكَ أَذْجِي أَذْجِي) وقوله :

* لَكَ اللَّهُ لَكَ اللَّهُ * [٨٣٤]

والثاني كقوله :

* أَلْتَ بِالْخَيْرِ حَقِيقُ قِيمِن *

وقوله :

[٨٣٥] وَفَلَنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ أَجَلُ جَيْرٍ إِنْ كَالَتْ أَيْحَتْ دَعَائِرُهُ

وقوله :

* صَمِي لِمَا فَهَلْتَ يَهُودُ صَمَام *

(قوله والثاني) أي تقوية اللفظ بموافقه معنى ويكون أيضا في الاسم والفعل والحرف والجملة كما في التصريح وإن أوهم صنع الشارح خلاله . (قوله وفلن إغ) الضمير للنسوة وعلى الفردوس حال من الضمير والفردوس : البستان . وأول مشرب مبتدأ خبره محذوف أى لنا ، وإن للشرط وجوابه محذوف لتقدم دليله ، أو بالفتح مصدرية بتقدير لام التحليل أى لأن كانت إغ . والدعائر بالعين المهملات ثم الثلاثة جمع دعثور كعصفور وهو الحوض ، والضمير فيه للفردوس كلما قال المعنى . وقضية قول الشئني للمعنى أول مشرب نشره يكون على الفردوس أن على الفردوس خير مقدم وأول مشرب مبتدأ مؤخر . (قوله صمى) بفتح الصاد المهملات وتشديد الميم أمر من صمم من باب علم أصله اصمى بوزن اعلى نقلت فتحة الميم الأولى إلى الصاد وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها وأدغمت الميم في

[٨٣٤] شطرة من بينين . وتماهما :

أَيَا مَنْ لَنْتُ أَفْلَاهُ وَلَا فِى الْبَيْتِ أَلْكَاهُ
لَكَ اللَّهُ عَلَى فَاتِكَا لَكَ اللَّهُ لَكَ اللَّهُ

هما من المزج وأفلاه من قلاه يقلبه قلبا وقلاه إذا بغضه . ويقلاه لغة طيء . والبيت على لغتهم . والشاهد في تأكيد الجملة الاسمية بإعادة لفظها .

[٨٣٥] قال مفسر بن ربيع ، ونسبه الصاغاني إلى طفيل بن عوف الغنوي والقول ما قالت حذام . وقال هذا البيت غيرته التحاة وجعلوه خشى وقد يتناهى في الأصل . وفلن أى النسوة حال كونهن نازلات على الفردوس أى البستان وأراد به روضة دون الجماعة . قوله : أول مشرب مبتدأ خبره محذوف أى لنا أول مشرب ، والجملة مقول القول . والشاهد في أجل جبر لأن كليهما بمعنى الإيجاب ذكرهما معا للتأكيد كأنه قال أجل أجل أو جبر جبر وإن للشرط وجوابه محذوف أو بالفتح مصدرية بتقديره لأن كانت أى لكون دعائره مباحة ، وهو جمع دعثور وهو الحوض . والضمير فيه يرجع إلى الفردوس . [٨٣٦] قال الأسود بن يعفر . وصدره :

* فَهَرْتُ يَهُودُ وَأَسْلَمْتُ جِيرَانَهَا *

من الكامل . ويهود قبيلة هنا لا ينصرف للعلمية والتأنيث . وجيرانها مفعول أسلمت . قوله صمى بالفتح أمر من صمم من باب علم يعلم مخاطب به الناهية . وصمم اسم للفاعل وهو توكيد لفظى حيث قوى به معنى صمى . والتقدير صمى صمى . وفيه الشاهد . وقيل مخاطب به الأذن أى صمى يا أذن لما فعلت يهود واللام تتعلق به .

ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل .

(تنبيه): الأكثر في التوكيد اللفظي أن يكون في الجمل ، وكثيرا ما يقرن بمطاف نحو : ﴿ كلا سيعلمون ﴾ [النبأ : ٤] ، الآية ونحو : ﴿ أولى لك فأولى ﴾ [القيامة : ٣٤] ، ونحو : ﴿ وما أدراك ما يوم الدين ﴾ [الانفطار : ١٧] ، الآية . وبأني بدونه نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « والله لأغزون قريشا » ثلاث مرات ويجب الترك عند إيهام التعدد نحو : ضربت زيدا ضربت زيدا ولو قيل ثم ضربت زيدا لتوهم أن الضرب تكرر منك مرتين تراخت إحداها عن الأخرى والغرض أنه لم يقع منك إلا مرة واحدة اهـ (وللإيجاز لفظ ضمير متصل * إلا مع اللفظ الذي به وصل) فتقول : قمت قمت ، وعجبت منك منك لأن إعادته مجردا تخرجه عن الاتصال (كذا الحروف غير ما تحصل * به جواب كقمت وكنتي) وأجل وجرو إى ولا لكونها كالجزء

الميم . والخطاب للأذن . وصمام أصله فعل وهو توكيد لفظي وقال كثير الخطباء للداية وصمام منادى حذف منه حرف النداء . ذكر العيني القولين ، ويؤيد هذا القول قول القاموس بعد أن ذكر أن صمام كقطام اسم للداية ما نصه : وصمى صمام أى زيدى يا داهية ، وصمام صمام تصاموا في السكوت اهـ لكن الاستشهاد بالبيت مبني على القول الأول كما لا يخفى . وبما قررناه يعلم ما في كلام البعض من الخلل والله الموفق .

(قوله بمطاف) أى وهو ثم خاصة كما في التصريح وجعل الرضى الفاء كم يؤيده ﴿ أولى لك فأولى ﴾ [القيامة : ٣٤] ، والمراد بمطاف صورة لأن بين الجملتين تمام الاتصال فلا تعطف الثانية على الأولى حقيقة كما صرح به علماء المعاني ، ولأن الحرف لو كان عاطفا حقيقيا كانت تبعية ما بعده لما قبله بالعطف لا التأكيد . **(قوله ونحو أولى لك فأولى)** قال في التوضيح الآية قال صاحب التصريح : أى « ثم أولى لك فأولى » فأرشد بقوله الآية إلى أن المؤكد ما بعد ثم والشارح مثل « بأولى لك فأولى » ولم يزد فجعل المؤكد الجملة المتروكة بالفاء على ما قاله الرضى من أن الفاء كم وكل صحيح خلافا لمن اعترض على الشارح لأن أولى الثانية مبتدأ حذف خبره أى لك أو أولى فعل فيه ضمير مستتر على ما يأتي وعلى كل ففى ذلك تأكيد جملة بجملة . وقوله « ثم أولى لك فأولى » تأكيد للجملتين . قال الشارح على التوضيح : ومعنى أولى لك التهديد والوعيد وهو من الولي وهو القرب وأصله أولاه الله ما يكرهه واللام مزيدة كما في ردف لكم أو أولى له الهلاك . وقيل أفعل من الولي بعد القلب . وقيل أفعل من آل يول بمعنى عقبه النار اهـ . **(قوله إلا مع اللفظ الذي به وصل)** سواء كان اسما أو فعلا أو حرفا . **(قوله وعجبت منك منك)** وزيد مررت به به فلا فرق بين ضمير المتكلم والمخاطب والغائب .

(قوله كقمت وكنتي) نعم حرف تصديق للمخبر وإعلام للمستخبر ووعد للطلاب . ومعنى نعم

من مصحوبها ، فيعاد مع المؤكد ما اتصل بالمؤكد إن كان مضمرًا نحو : ﴿ أيعدكم أنكم إذا ميم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون ﴾ [المؤمنون : ٣٥] ، ويعاد هو أو ضميره إن كان ظاهرا نحو : إن زيدا إن زيدا فاضل أو إن زيدا إنه فاضل وهو الأول ولا بد من الفصل بين الحرفين كما رأيت . وشذ اتصاهلها كقوله :

جير وأجل وإى كما فى المغنى وأما بلى فلا تقع باطراد إلا بعد النفى مجردا نحو : ﴿ زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى ﴾ [التغابن : ٧] ، أو مقرونا باستفهام حقيقى كأن يقال أليس زيد بقائم فتقول بلى ، أو توييخى نحو : ﴿ أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى ﴾ [الزخرف : ٨٠] ، أو تقريرى نحو : ﴿ أأستبرئكم قالوا بلى ﴾ [الأعراف : ١٧٢] ، أجروا النفى مع التقرير مجردى النفى المجرد فى رده بلى رعا للفظه وحده هذا هو الأكثر . ويجوز عند أمن اللبس أن يجاب بنعم رعا لمعنى المهمة والنفى الذى هو إيجاب ، ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخول أحد ولا الاستثناء المفرغ فلا يقال : أليس أحد فى الدار ولا أليس فى الدار إلا زيد ولهذا نازع جماعة كالسهيل فيما حكى عن ابن عباس فى الآية أنهم لو قالوا نعم لكفروا . نعم لو أجيب أأستبرئكم بنعم لم يكف فى الإقرار لاحتماله غير المراد ولهذا لا يدخل فى الإسلام بلا إله إلا الله برفع إله لاحتمال نفى الوحدة كذا فى المغنى وإنما كان التقرير مع النفى إيجابا لأن المهمة للنفى ونفى النفى إيجاب ، ولأن غرض المتكلم تقرير المخاطب بالإيجاب . وحاصل المقام أن قام زيد تصديقه نعم وتكذيبه لا ويمتنع بلى لعدم النفى وما قام زيد تصديقه نعم وتكذيبه بلى ويمتنع لا لأنها لنفى الإثبات لا لنفى النفى ، وأقام زيد كقام زيد فإن أثبت القيام قلت نعم وإن نفيت قلت لا ويمتنع بلى ، وألم يقم زيد كلم يقم زيد فإن أثبت القيام قلت بلى ويمتنع لا ، وإن نفيت قلت نعم لكن إن كان الاستفهام تقريريا وأمن اللبس جاز لك أن تثبت بنعم كما مر فعلم أن بلى لا تأتى إلا بعد نفى وأن لا لا تأتى إلا بعد إيجاب وأن نعم تأتى بعدهما ، قاله فى المغنى .

(قوله لكونها) أى الحروف غير حروف الجواب . (قوله ويعاد هو) أى ما اتصل بالمؤكد بفتح الكاف وكذا الضمير إن فى قوله أو ضميره إن كان ظاهرا . (قوله وهو الأول) لأنه الأصل وأما الأول فن وضع الظاهر موضع المضمر . قيل من الثانى ﴿ ففى رحمة الله هم فيها خالدون ﴾ [آل عمران : ١٠٧] ، ففى الثانية تأكيد للأولى وأعيد مع الثانية ضمير رحمة ولعله مبنى على أن هم مبتدأ ثان وخالدون خبره وفى رحمة الله متعلق بخالدون . أما على أن فى رحمة الله خبر عما قبله وهم فيها خالدون جملة مستأنفة فليست الآية مما نحن فيه . قال فى المغنى : ولا يكون الجار والمجرور تأكيدًا للجار والمجرور لأن الضمير لا يؤكد الظاهر لأن الظاهر أقوى ولا يكون المجرور بدلا من المجرور بإعادة الجار لأن العرب لم تبدل مضمرًا من مظهر أهـ لكن ذكر فى محل آخر أن التحوين أجازوا إبدال المضمر من المظهر .

[٨٣٧] إِنَّ إِنْ أَلْكَرِيمَ يَخْلُمَ مَا لَمْ يَرَيْنَ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضَمِنَا
وأسهل منه قوله :

[٨٣٨] حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ أَغْنَاهَا مُشَدَّدَاتٍ بِقَرْنٍ
وقوله :

[٨٣٩] * لَيْتَ شِعْرِي هَلْ لَمْ هَلْ آيَتُهُمْ *
وقوله :

[٨٤٠] لَا تَسِيكَ الْأَسَى ثَأْسِيًا لَمَّا مَا مِنْ جِمَامٍ أَحَدٌ مُتَعَصِّمًا
للفصل في الأولين بالمعطف وفي الثالث بالوقف . وأشد منه قوله :

(قوله ولابد من الفصل بين الحرفين) هذا يقوم مقام إعادة ما اتصل به . وعبرة السيوطي أو حرف غير جوازي لم يعد اختيارا إلا مع ما دخل عليه أو مفصولا . (قوله يحلم) بضم اللام في المضارع وكذا الماضي . (قوله حتى تراها) أى الملقى . والقرن جبل يقرن به البعيران . (قوله تأسيا) أى اقتداء بمن قبلك من الصابرين . (قوله للفصل في الأولين بالمعطف) قال شيخنا : والبعض فيه نظر بالنسبة لأول الأولين أعنى قوله : وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ فَإِنْ مجموع وَكَأَنَّ الثانية تأكيد لمجموع وَكَأَنَّ الأولى فالواو من جملة المؤكد فلم يفصل بين المؤكد والمؤكد بمعطف اهـ ولا يخفى أن ما ذكرناه غير متعين لجواز أن يكون المؤكد كأن فقط والواو عاطفة فاصلة بينه وبين توكيده كما درج عليه الشارح- لكن يرد على هذا أن المعطف الذى يفصل به هو ثم وكذا الفاء على قول الرضى لا الواو إلا أن يحمل التقييد بـثم والفاء للفصل بالمعطف قياسا وهذا سماع قدبر . (قوله وأشد منه) أى من قوله أن أن الكريم

[٨٣٧] هو من الخفيف . والشاهد في إن إن حيث كررت للتأكيد بغير اللفظ الذى وصلت به فلذلك حكم بشلونه . ويحلم بضم اللام في الماضى والغابر . وما مصدرية زمانية . وبين مضارع مؤكدة بالنون الخفيفة لذلك عادت الياء الساكنة بالجزم . ومن موصولة في محل النصب على المفعولية . وقد ضم إما صفة امن أو حال لأن لم يرين من رؤية البصر ، وضم مجهول من الضم وهو الظلم . والمعنى الكريم يحلم مدة علم رؤيته ضم من أجاره . فلفهم .

[٨٣٨] قاله عظام الجيشى . وقيل الأغلب المجمل من الرجز ، وحتى للغاية ، والضمير في تراها يرجع إلى الملقى المذكورة قبله . والشاهد في وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ حيث أكد الحرف قبل أن يتصل به معمولا . والقرن بفتحين : جبل يقرن به البعير . ويرى ملزات بقرن .

[٨٣٩] قاله الكمي بن معروف . ونعاه :

* تَمْ يَحُولُنْ تُونْ ذَلِكَ جِمَامٌ *

من الخفيف . ويرى أم يحولن من دون ذلك الردى بفتح الراء الهلاك . والحمام بكسر الحاء الموت ، وبغير ليت محذوف أى ليت شئرى أى علمى حاصل . والشاهد في هل ثم هل حيث أكد هل الأولى بالثانية مع الفصل بينهما بحرف ثم .

[٨٤٠] رجز لم يدر راجزه . ولا ينسك من الإنساء ، والأسى فاعله وهو الحزن . وتأسبا مفعول ثان وهو الصبر والافتناء بالصابرين . والشاهد في فما حيث كرر الحرف الواحد للتأكيد وفصل بينهما بالوقف ، والظاهر أنه جازئ اختيارا . والحمام بكسر الحاء الموت .

[٨٤١] فَلَا وَآلَهُ لَا يُقْلَى لِمَا يِي وَلَا لِلْمَا بِهِمْ أَبْدًا ذَوَاءً

لكون الحرف المؤكد وهو اللام موضوعا على حرف واحد . وأسهل من هذا قوله :

[٨٤٢] * فَأَصْبَحَ لَا يَسْأَلُهُ عَنْ بَمَا بِهِ *

لأن المؤكد على حرفين ولاختلاف اللفظين . أما الحروف الجوابية فيجوز أن تؤكد بإعادة اللفظ من غير اتصالها بشيء لأنها لصحة الاستغناء بها عن ذكر الجواب به هي كالستقل بالدلالة على معناه ، فتقول : نعم نعم ، وبلى بلى ، ولا لا . ومنه قوله :

[٨٤٣] لَا لَا أَبْرُحْ بِحُبِّ بَقَّةٍ إِلَيْهَا أَخَذْتُ عَلَيَّ مَوَالِقًا وَغَهْوَدًا

(وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ الْفَصَلَ * أَكْذِبُهُ كُلَّ ضَمِيرِ الْفَصْلِ) نحو : قم أنت ، ورايتك أنت ، ومررت بك أنت ، وزيد جاء هو . ورايتي أنا .

إخ . (قوله لا يلقي) أى لا يوجد . (قوله وأسهل من هذا) أى من قوله ولا للما بهم إخ .

(قوله لأن المؤكد) بفتح الكاف على حرفين أى فيبعد عن قوله للما بهم ، وقرب نوع قرب لقوله إن إن الكريم . وصح توکید عن الباء لأن الباء بمعنى عن يقال سألت به وسألت عنه ، ومن الأول : ﴿ فاسأل به خبيراً ﴾ [الفرقان : ٥٩] ، فهو توکید بالمرادف . (قوله فيجوز أن تؤكد) الأنسب بقوله من غير اتصالها بشيء كسر كاف تؤكد فتدير . (قوله بقية) بفتح الموحدة وسكون الثلاثة بعدها نون اسم محبته . (قوله أكذب به كل ضمير اتصل) لكن على وجه استعارته في توکید

[٨٤١] قاله بعض بنى أسد من الوافر . الفاء للمطف ، ولا لتأكيد القسم ، ولا يلقى جوابه مجهول أى لا يوجد ، ودواء مسند إليه مفعول نائب عن الفاعل . والشاهد في للما بهم حيث كررت فيه اللام وهى حرف واحد وهو غاية الشفوذ والقلّة . وما موصولة .

[٨٤٢] قوله : * أَسْتَعِدُّ لِيْ غُلُوْلُ الْهَزَى لَمْ تُصَوِّرْهَا *

قاله الأسود بن جعفر من قصيدة من الطويل : أى فأصبحت النسوة غير سائلات . والشاهد في عن بما به حيث أدخل الباء بعد عن تأكيد لما كانا يستعملان في معنى واحد ، يقال سألت به وسألت عنه . والضمير في به يرجع إلى الذى أجل بين . والمفردة للاستفهام . وصعد أى ارتقى ، وفيه ضمير يرجع إلى ما يرجع إليه الضمير الذى في بما به . ولم متصلة . وتصورها أى نزل . وآلته للإطلاق .

[٨٤٣] هو من الكامل . الشاهد في تكرار لا التى للنفى للتأكيد . وباح بصره إذا أظهره وأفشاه . وبنته بفتح الباء الموحدة وسكون الثاء الثلاثة وفتح النون وفى آخره هاء اسم محبته . والمواتق جمع مواتق بمعنى الميثاق . وأصله للمواتق جمع ميثاق فحذفت الياء للضرورة . وعهودا عطف تفسير جمع عهد .

(تنبيه): إذا أتيت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو: رأيتك إياك فمذهب البصريين أنه بدل ، ومذهب الكوفيين أنه توكيد . قال المصنف : وقولهم عندي أصح لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو : فعلت أنت ، والمرفوع تأكيد بإجماع .

(خاتمة في مسائل منشورة): الأولى : لا يحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه على الأصح . وأجاز الخليل نحو : مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما ، وقدره هما صاحباي أنفسهما . الثانية : لا يفصل بين المؤكد والمؤكد بإما على الأصح ، وأجاز الفراء مررت بالقوم إما أجمعين وإما بعضهم . الثالثة : لا يلى العامل شيء من ألفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد إلا جميعا وعامة مطلقا ، فتقول : القوم قام جميعهم وعامتهم ، ورأيت جميعهم وعامتهم ، ومررت بجميعهم وعامتهم . وإلا كلاً وكلاً وكلتا مع الابتداء بكثرة

ضمير النصب والجر والتوكيد في الكل لفظي بالمرادف وسكت للمصنف عن توكيد المنفصل المرفوع أو للمنصوب بمنفصل مرفوع . وينبغي ألا يتوقف في جواز الأول . ومقتضى منع الثاني أنه لا يجوز : إياك أنت أكرمت وما أكرمت إلا إياك أنت . وفي المعنى أن أنت من نحو : ﴿ إياك أنت السميع العليم ﴾ يصح كونه فصلا أو توكيدا أو مبتدأ والأول أرجح فالثاني . (قوله والمرفوع تأكيد بإجماع) أى يجوز أن يكون توكيدا بإجماع كما يجوز أن يكون بدلا فالإجماع إما هو على جواز التوكيد .

(قوله لا يحذف المؤكد) أى لأن الغرض من التوكيد التقوية والحذف ينافيها وتقدم ما فيه . (قوله وقدره إلخ) ويجوز نصب أنفسهما بتقدير أعينهما أنفسهما . (قوله بأما) أما الفصل بغيرها ثابت كقوله تعالى : ﴿ ولا يحزن ويرضين بما آتينك كلهن ﴾ [الأحزاب : ٥١] . (قوله إما أجمعين وإما بعضهم) عطى التثنية قوله إما أجمعين لأنه التوكيد المفصول بينه وبين المؤكد بإما لا قوله وإما بعضهم ، ولا يلزم من عطفه على أجمعين أن يكون تأكيدا بدليل لم يثنى القوم كلهم بل بعضهم أو ولا بعضهم حتى يرد أنه ليس من ألفاظ التوكيد فسقط ما نقله البعض عن الدمايني وأقره من الإشكال . (قوله وهو على حاله في التوكيد) أى من إفادة التقوية ورفع الاحتمال واحتراز بذلك عن نحو : طابت نفس زيد وفقت عين عمرو فإن المراد بالنفس الروح وبالعين الباصرة فليسا على حالهما في التوكيد . ويرد عليه نحو : جاعل نفس زيد وعين عمرو أى ذاتهما ، وفي التنزيل : ﴿ كتب ربكم على نفسه الرحمة ﴾ [الأنعام : ٥٤] ، أى ذاته . (قوله مطلقا) أى مع الابتداء وغيره .

(قوله جميعهم وعامتهم) الواو بمعنى أو لأنه لا يجمع بين لفظي توكيد بعطف لما مر . (قوله مع الابتداء بكثرة) لأن الابتداء عامل معنوي^(١) فلا يبعد معموله وهو، المبتدأ من التوكيد وولى لفظ

(١) أى غير لفظي محسوس .

ومع غيره بقلة ، فالأول نحو : القوم كلهم قائم ، والرجلان كلاهما قائم ، والمرأتان كلتاها قائمة . والثاني كقوله :

[٨٤٤] يَمِيدُ إِذَا وَالَتْ عَلَيْهِ دِلَاؤُهُمْ قَيْصِدُرُ غَنَهُ كُلُّهَا وَهَوَ نَاهِلُ

وقولهم : كليهما وتمرا : أى أعطنى كليهما . وأما قوله :

[٨٤٥] فَلَمَّا تَبَيَّنَا أَلْهَدَى كَانَ كُلُّنَا عَلَى طَاعَةِ الرَّخْنِ وَالْحَقِّ وَالْأَقْبَى

فاسم كان ضمير الشأن لا كلنا . الرابعة : يلزم تابعة كل بمعنى كامل وإضافته إلى مثل متبوعه مطلقا نعتا لا توكيدا ، نحو : رأيت الرجل كل الرجل ، وأكلت شاة كل شاة . الخامسة : يلزم اعتبار المعنى لى خبر كل مضافا إلى نكرة نحو : هو كل نفس ذائقة

التوكيد العامل لى هذه الحالة باعتبار أن الابتداء سابق فى التقديم على لفظ التوكيد الواقع مبتدأ لأن رتبة العامل التقديم على المعمول . (قوله فالأول) أى ولى لفظ التوكيد وهو مبتدأ العامل . (قوله نحو القوم كلهم قائم) القوم مبتدأ أول وكلهم مبتدأ ثان وقام خبر المبتدأ الثانى وهو وخبره خبر الأول والمثال يكفى فيه الاحتمال فلا يقال يحتمل أن كلهم تأكيد للقوم لا مبتدأ .

(قوله يميد) أى يضطرب والضمير فيه وفى عليه وعنه لماء البئر وفى نسخ عنها فيكون راجعا إلى البئر وقوله فيصدر أى يذهب عنه كلها أى كل من الجماعة أصحاب الدلاء وهو ناهل أى ربان . (قوله لا كلنا) أى جملا على الكثير لأنه إذا جعل اسم كان ضمير الشأن كان كلنا مبتدأ خبرا عنه بقوله : « على طاعة الرحمن » والجملة خبر كان ، وإذا جعل كل اسما لكان كان استعمالا لها على ما ثبت لها بقلة . (قوله يلزم تابعة كل) أى ولا يجوز قطعها وإن كانت كل التى بمعنى كامل نعتا والنعت يجوز قطعه وكان وجه ذلك أن أصلها التوكيد وهو لا يقطع . (قوله بمعنى كامل) فيه أنها لو كانت بمعنى كامل لكان معنى قولنا جاء الرجل كل الرجل جاء الرجل كامل الرجل وفيه تباهاً ويدفع بحمل المضاف إليه على الاستفراق . (قوله إلى مثل متبوعه) أى لفظا ومعنى كذا قالوا ومقتضى القياس على الاكتشاف فى أى الوصفية والحالية بالإضافة إلى مثل الموصوف معنى فقط أن يكون هنا كذلك إلا أن يفرق فتدبر ، وقوله مطلقا أى سواء تبع معرفة أو نكرة كما يرشد إليه تمثيله . (قوله اعتبار المعنى) أى معنى كل ومعناها بحسب ما تضاف إليه فيجب مطابقة الخبر للنكرة المضاف إليها كل .

[٨٤٤] البيت نت الطويل ، وهو لكثير عزة فى ديوانه .

[٨٤٥] البيت من الطويل ، وهو للإمام على بن أبى طالب .

الموت ﴿ [آل عمران : ١٨٥] ﴾ ، ﴿ كل حزب بما لديهم فرحون ﴾ [المؤمنون : ٥٣] ، ولا يلزم مضابقا إلى معرفة فتقول : كلهم ذاهب وذاهبون . والله أعلم .

[العطف]

(الْعُطْفُ إِذَا ذُو يَتَانِ أَوْ لِسْقٍ * وَالْفَرْصُ الْآنَ يَتَانُ مَا صَبَقَ) وهو عطف البيان (فَلَوْ أَلْيَتَانِ لَاتَبَعَ شَيْءُ الْصَفَةِ * حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ) فتابع جنس يشمل جميع التوابع ، وشبه الصفة مخرج

(قوله في خير كل) قيد بالخبر لأن ما فيه الضمير وليس خبرا إن كان من جملة كل لزم اعتبار المعنى وإن كان من جملة أخرى لم يلزم اعتبار المعنى ومن هنا يعلم توجيه عدم المطابقة في قوله تعالى : ﴿ وعمل كل ضامر يأتين ﴾ [الحج : ٢٧] ، يجعل يأتين استئنافا لا صفة وكذا : ﴿ من كل شيطان مارد ﴾ لا يسمعون ﴿ [الصافات : ٧] ﴾ ، مع أن جعل لا يسمعون صفة أو حالا فاسدة معنى أيضا إذ لا معنى للحفظ من شياطين لا يسمعون ، وأوجب ابن هشام الجمع في الكل المجموعي نحو : أعطاني كل رجل فأغترني إذا كان حصول الفنى من المجموع لا من كل واحد . أفاده الدماميني ، وجمع الأمرين قوله تعالى : ﴿ ووفيت كل نفس ما عملت وهو أعلم بما يفعلون ﴾ [الزمر : ٧٠] ، فأفرد أولا وجمع ثانيا لدلالة كل نفس على متعدد ففى مفهوم الخبر تفصيل . (قوله فرحون) فيه الشاهد لأنه الخبر . (قوله ولا يلزم مضابقا إلى معرفة) بل يجوز رعاية لفظ كل في الأفراد والتذكير ومعناها هذا ما درج عليه المصنف في تسهيله وذهب ابن هشام إلى أنه يجب في خبرها رعاية لفظها إذا أضيفت إلى معرفة نحو : ﴿ وكلهم آتية ﴾ [مريم : ٩٥] ، ﴿ كل أولئك كان عنه مسئولا ﴾ [الإسراء : ٣٦] ، هذا كله إذا ذكر المضاف إليه فإن حذف فالذى صوبه ابن هشام أنه إن كان المقدر مفردا نكرة وجب الأفراد كما لو صرح به وإن كان جمعا معروفا وجب الجمع وإن كانت المعرفة لو صرح بها لم يجب الجمع تنبيها على حال المحذوف فيهما فالأول نحو : ﴿ قل كل يعمل على شاكلته ﴾ [الإسراء : ٨٤] ، أى كل أحد والثاني نحو : ﴿ وكل كانوا ظالمين ﴾ [الأنفال] ، أى كلهم اهـ .

[العطف]

هو لغة الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه . وسمى هذا التابع عطف البيان لأن المتكلم يرجع إلى الأول فأوضحه به . (قوله شبه الصفة) أى في الإيضاح والتخصيص وغيرها فقد جاء للمدح على ما في الكشف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح لا على جهة التوضيح وللتأكيد على ما ذهب إليه بعضهم في يا نصر نصرا ، لكن في الجمع عن المصنف أن الأولى جعله تركيدا لفظيا قال لأن حق عطف البيان أن يكون للأول به زيادة بيان وبجرد تكرير اللفظ لا يحصل به ذلك . (قوله حقيقة القصد إغ) أى الأصل فيه ذلك فلا يرد عطف البيان الذى للمدح ونحوه (قوله لإخراج النعت)

لعطف النسق والبدل والتوكيد . وحقيقة القصد إلى آخره لإخراج النعت : أى إنه فارق النعت من حيث إنه يكشف المتبوع بنفسه لا بمعنى فى المتبوع ولا فى سببيه (فَأَوَّلِيَّتُهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ) وهو المتبوع (مَا مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ أَتَّعْتُ وَلِي) وذلك أربعة من عشرة : أوجه الإعراب الثلاثة ، والإفراد ، والتذكير ، والتنكير ، وفروعهن . وأما قول الزمخشري أن ﴿ مقام إبراهيم ﴾ [آل عمران : ٩٧] ، عطف بيان على آيات بينات فمخالف لإجماعهم . وقوله وقول الجرجاني^(١) : يشترط كونه أوضح من متبوعه فمخالف لقول سيبويه فى يا هذا ذا الجملة أن ذا الجملة عطف بيان مع أن الإشارة أوضح من المضاف إلى ذى الأداة . وإذا كان له مع متبوعه ما للنعت من متبوعه (فَقَدْ يَكُونَانِ مُتَكَرَّرَيْنِ * كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ) لأن النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به ، نحو : لبست ثوبا جبة ، هذا مذهب الكوفيين والفارسي وابن جنى والزمخشري

اعترضه شيخنا بأن النعت كما فى التصريح خرج بقوله شبه الصفة لأن شبه الشئ غيره وعلى هذا يكون قوله حقيقة إغ لبيان الفرق بين النعت وعطف البيان لا للإخراج .

(قوله من حيث إنه يكشف إغ) وكذا بفارقه من حيث إنه لا يكون إلا جامدا والنعت لا يكون إلا مشتقا أو مؤولا به على ما مر . (قوله فأوليه إغ) تفرع على قوله شبه الصفة . وفى نفسى من عبارته شئ . لأنه إن جعل قوله أولا من وفاق الأول بيانا لما مقدما عليه استغنى عن قوله ثانيا من وفاق الأول وإن جعل قوله ثانيا بيانا لما استغنى عن قوله أولا فعلى كل حال فى كلامه تكرار . (قوله النعت) أى الحقيقى لأنه يجب فى البيان أن يكون كالمبين فى الأفراد والتذكير وفروعهما كالنعت الحقيقى بخلاف النعت السببى كما مر . (قوله فمخالف لإجماعهم) أى على وجوب مطابقة البيان والمبين تعريفًا وتنكيرًا وإفرادًا وغيره وتذكيرًا وغيره . ومقام مخالف لآيات من وجوه ثلاثة كما لا يخفى وستنقل عن الرضى تجويز تخالفهما ولا يجوز أن يكون بدلا لتصريحهم بأن المبدل منه إذا تعدد وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع فخرج عن البدلية فالوجه أنه مبتدأ حذف خبره أى منها مقام إبراهيم . (قوله أوضح من متبوعه) أى أعرف وإنما أوجبا أوضحية البيان من المبين ولم يوجب أحد أوضحية النعت من المنعوت لأن قصد الإيضاح من عطف البيان أقوى من قصده من النعت لأن البيان يوضح المبين ببيان حقيقته فهو كالتعريف بخلاف النعت . (قوله ذا الجملة) بضم الجيم الشعر الواصل إلى المنكَب . (قوله إن ذا الجملة عطف بيان) لم يجعله نعتا لما مر أن نعت اسم الإشارة لا يكون إلا على بآل .

(قوله وإذا كان له إغ) أشار به إلى أن قوله فقد يكونان إغ مفرع على قوله فأوليه إغ لا على قوله شبه الصفة حتى يرد اعتراض ابن هشام بأن الواجب الولو لتعطف هذه المسألة على ما قبلها المفرع على قوله شبه الصفة فتأمل . (قوله فقد يكونان إغ) أتى به مع علمه مما قبله ردًا على المخالف .

وابن عصفور ، وجوزوا أن يكون منه : ﴿ أو كفارة طعام مساكين ﴾ [المائدة : ٩٥] ،
 فيمن نون كفارة ونحو : ﴿ من ماء صديد ﴾ [إبراهيم : ١٦] ، وذهب غير هؤلاء إلى
 المنع ، وأوجبوا فيما سبق البدلية ويخصون عطف البيان بالمعارف . قال ابن عصفور : وإليه
 ذهب أكثر التحوين . وزعم الشلوين أنه مذهب البصريين . قال الناطم : ولم أجد هذا
 النقل من غير جهته . وقال الشارح : ليس قول من منع بشيء . وقيل يخص عطف البيان
 بالقلم إما أو بكنية أو لقبا (وَصَالِحًا لِدَلِيلِهِ يُرَى * فِي غَيْرِ) ما ينتج فيه إحلاله محل الأول
 كما في (نَحْوِي يَا غَلَامَ يَغْمُرًا) وقوله :
 [٨٤٦] * أَنَا أَخَوَاتِي عَبْدَ شَمْسٍ وَنُوفَلًا *
 (ونحو بشر تابع أَلْبَكْرِي) في قوله :

(قوله فيما سبق) أى من المثال والآيتين وقوله البدلية أى بدل كل من كل . (قوله ويخصون عطف
 البيان بالمعارف) احتجوا بأن البيان بيان كاسمه والنعرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول . ورد بأن
 بعض النكرات أحسن من بعض والأخص يبين الأعم . (قوله وصالحا لبدلية يرى) أشار بتعبيره الصلاحية
 إلى ما صرح به في التسهيل من أن عطف البيان أولى من البدل في غير المستثنيات لأن الأصل في المنوع
 ألا يكون في نية الطرح وألا يكون التابع كأنه من جملة أخرى . ومال الدماميني إلى أولوية الإبدال
 معللا بما لا ينقض فأنظره في حاشية شيخنا ، وبقي قسم لا يؤخذ من كلامه وهو تعين الإبدال نحو :
 يا عبد الله كرز بالضم فالأقسام ثلاثة تعين الإبدال وتعين البيان ورجحان أحدهما وهو البيان عند غير
 الدماميني والإبدال عنده . وأما تساويهما فمتنّف وجعل البعض الأقسام أربعة لعله باعتبار القولين في
 رجحان أحدهما وفيه من التساهل ما لا يخفى . ثم جواز الأمرين على مقصدين فإن قصدت بالحكم
 الأول وجعلت الثاني بيانا له فهو عطف بيان وإن قصدت بالحكم الثاني وجعلت الأول كالتوطئة له
 فهو بدل .

(قوله يعمرا) بضم الميم وفتحها علم منقول من المضارع منصوب عطف بيان على محل غلام .
 (قوله عبد شمس ونوفلا) فيمتنع كون عبد شمس بدلا من أخوتنا لا لذاته بل لعدم صحة ذلك في
 المظروف . (قوله ونحو بشر تابع البكري) أى من كل تركيب عطف فيه اسم تخال من أل على معرف

[شواهد العطف البياني]

[٦٣٩] تمامه :

* أَجِدُكُمْ بَالِهَ أَنْ تُخْبِلُنَا حَرْبًا *

قاله طالب بن أبي طالب من قصيدة من الطويل يمدح بها النبي ﷺ ويكي أصحاب القلب من قريش .
 وأيا حرف نداء . والشاهد في عبد شمس ونوفلا فإنهما عطف بيان عن أخوتنا ، وليسما يدل لأن أحد المتعاطفين
 مفرد ، وهما منصوبان ، والبدل المجموع لا أحدهما فلا يمكن تقدير حرف النداء ، وكلاهما تابع لمنصوب لما يازم
 من نصب أحدهما وهو المضاف وبناء المفرد على الضم ، والرواية بنصبهما . وقال النبل : وروى برفعهما على
 إضمار مبتدأ ، وأن تحدثا أى من أن تحدثا ، وأن مصدريه .

[٨٤٧] أَنَا أَبْنُ التَّارِكِ الْبَكْرَى بَشْرَ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقَوْعَا

فبشر عطف بيان من البكرى (وَلَيْسَ أَنْ يَبْدَلَ) منه (بِالْمَوْضَى) لامتناع أنا الضارب زيد . نعم الفراء يميزه فيجيز الإبدال .

(تفصيله): يتمين أيضا العطف ويمتنع الإبدال في نحو : هند ضربت زيدا أخاها ، وزيد جاء الرجل أخوه ، لأن البديل في التقدير من جملة أخرى ففوت الربط من الأول بخلاف العطف .

بها مضاف إليه وصف على بها . (قوله عليه الطير) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر والجملة حال من البكرى ، وترقبه حال من المستتر في عليه وقول البعض تبعاً للعيني عليه متعلق بوقوعاً يلزم عليه تقديم معمول معمول الخبر الفعل على المبتدأ والذي رجحوا جوازه تقديم معمول الخبر الفعل لا تقديم معمول معموله ، ووقوعاً مفعول له حذف متعلقه أى ترقبه لأجل وقوعها عليه . (قوله وليس أن يبدل بالموضى) راجع للصورة الثانية كما يشير إليه تعليل الشارح وصرح به مع علمه مما قبله رداً على الفراء المجهز للإبدال . (قوله لامتناع أنا الضارب زيد) لما مر من قوله ووصل آل هذا المضاف إلخ .

(قوله يتعين أيضا العطف إلخ) يعنى أن في كلام الناظم قصورا لأنه لم يستوف الصور التي لا يصلح فيها البيان للبديلة . (قوله في نحو هند إلخ) أى من كل تركيب أورث فيه البديلة الاختلال لكون البديل على تقدير عامل آخر وإن صح حله محل المبدل منه ومن صور تعين البيان لامتناع حلول الثاني محل الأول نحو : يأبها الرجل غلام زيد ، وكلا أخويك زيد وعمرو عندى ، ويا زيد الحارث ، ويا زيد هذا ، إذ يلزم على البديلة اتباع أى في النداء بغير ذى آل وإضافة كلا إلى اثنين بتفريق وإدخال با على ذى آل واسم الإشارة بدون وصف ، واستثناء هذه الصور وصورتى المتن مبنى على أن البديل لابد أن يصلح لحلوله محل الأول ونظر في ذلك ابن هشام مع جزمه في اللفظ بأنهم يفتخرون في الثواني ما لا يفتخرون في الأوائل ، وقد جوزوا في أنك أنت زيد كون أنت توكيدا وكونه بدلا مع أنه لا يجوز أن أنت وفي المستوفى أولى ما يقال في نعم الرجل زيد أن « زيد » بدل من الرجل ولا يلزم أن يجوز نعم زيد . وذكر النمامنى من صور تخلف ذلك فتنت هند حسن لها وأكلت الأربعة جزء منها . (قوله من جملة أخرى) أى بناء على الصحيح أن البديل على نية تكرار العمل . (قوله يفارق

[٨٤٧] قاله المرار الأسدى من الوافر . والشاهد في بشر فإنه عطف بيان عن البكرى ، وليس يبدل لأنه في حكم تسمية المبدل ، فيكون التارك داخلا على بشر ، ولا يجوز التارك بشر كما لا يجوز الضارب زيد . وهو بشر بن عمرو . وكان قد جرح ولم يلم جارحه . يقول : أنا ابن الذى ترك بشرا بحيث تنتظر الطيور أن تقع عليه إذا مات ، وذلك لأنها لا تتناول منه ما دام به رمق . والطير مبتدأ وترقبه خبر . والجملة حال من البكرى . وعليه متعلق بوقوعا المنصوب على الفصل : أى ترقبه الطير لأجل وقوعها عليه .

(خاتمة): يفارق عطف البيان البدل في ثمان مسائل : الأولى : أن العطف لا يكون مضمرًا ولا تابعًا لمضمر لأنه في الجوامد نظير التعت في المشتق . وأما قول الزمخشري إن ﴿ أن اعبدوا الله ﴾ [المائدة : ١١٧] ، بيان للهاء في ﴿ إلا ما أمرتني به ﴾ فمردود . الثانية : أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتكثيره كما مر . الثالثة :

عطف البيان البدل قال الرضي : أنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وعطف البيان بل ما أرى عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهر كلام سيويه وساق كلام سيويه ثم قال : قالوا إن الفرق بينهما أن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فإنه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الأول ، والجواب أنا لا نسلم أن المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الأبدال إلا الغلط فإن كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الأول ظاهر ، وإنما قلنا ذلك لأن الأول في الأبدال الثلاثة منسوب إليه في الظاهر ولا بد لذكره من فائدة صونا لكلام الفصحاء عن اللغو وهو في بدل الكل كون الأول أشهر والثاني مشتقًا على صفة نحو يزيد رجل صالح أو العكس نحو برجل صالح زيد والعالم زيد أو مجرد الإجهام ثم التفسير نحو برجل زيد ، وفي بدل البعض وبدل الاشتغال الأخير ، فادعاء كون الأول غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبًا إليه في الظاهر واشتغاله على فائدة يصح أن ينسب إليه لأجلها دعوى خلاف الظاهر ، فما كان من بدل الكل لإيضاح الأول يسمى بعطف البيان . وأما فرفهم بأن البدل على تكرير العامل فإن سلم فيما يكرر العامل فيه طاهرا لم يسلم في غيره ، وإن سلم قلنا أن ندعيه فيما سموه عطف البيان . وفرفهم يجوز تخالف البدل والمبدل منه تعريفًا وتكثيرًا بخلاف البيان والمبين لنا منعه بتجوز التخالف في البيان والمبين أيضًا اهـ باختصار . **(قوله في ثمان مسائل)** زيد ثلاث أخرى : كون المتبوع في البدل في نية الطرح قيل غالبًا .

وقال الزمخشري في المفصل : مرادهم بكون البدل في نية طرح الأول أنه مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه كالتأكيد والصفة والبيان لا إهدار الأول ، ألا ترى أنك لو أهدرت الأول في نحو زيد رأيت غلامه رجلا صالحا لم يستقم كلاما اهـ بخلافه في البيان ، وكون حذفه في البدل جائزا عند بعضهم وخارج عليه المصنف كالأخفش قوله تعالى : ﴿ ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب ﴾ [النحل : ١١٦] ، فجعل الكذب بدلا من الضمير المخوف أي تصفه بخلافه في البيان ، وكون البدل يجوز قطعه كما سيأتي بخلاف البيان إلا على قول . **(قوله نظير التعت في المشتق)** أي فكما أن الضمير لا ينعت ولا ينعت به كذلك لا يعطف عطف بيان ولا يعطف عليه . **(قوله بيان للهاء)** ومنع هو كونه بدلا من الهاء لأن المبدل منه في نية الطرح فيبقى الموصول بلا عائد ورده في المعنى بأنه لا أثر لتقدير عدم العائد مع وجوده حسا . قال : ولو لزم إعطاء منوى الطرح حكم المطروح لزم إعطاء منوى التأخير حكم المؤخر فكان يمتنع ضرب زيدا غلامه ويرد ذلك قوله تعالى : ﴿ وإذ ابطل إِبْرَاهِيمَ رَبُّه ﴾ [البقرة : ١٢٤] ، والإجماع اهـ ويجوز كونه بيانا لما أمرتني به أو بدلا منه بتأويل قلت بأمرت إذ القول الحقيقي لا يعمل في العبادة وأن على الجميع مصطنعة وجوز الزمخشري كونها مفسرة بتأويل قلت بأمرت

أنه لا يكون جملة بخلاف البديل فإنه يجوز فيه ذلك كما سيأتي . **الرابعة** : أنه لا يكون تابعا لجملة بخلاف البديل . **الخامسة** : أنه لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف البديل . **السادسة** : أنه لا يكون بلفظ الأول بخلاف البديل فإنه يجوز فيه ذلك بشرطه الذي ستعرفه في موضعه . هكذا قال الناظم وابنه^(١) وفيه نظر . **السابعة** : أنه ليس في نية لإحلاله على الأول بخلاف البديل . **الثامنة** : أنه ليس في التقدير من جملة أخرى بخلاف البديل ، وقد مر قريبا ما يبنى على هاتين وسيأتي بيان ما يختص بالبديل في بابه إن شاء الله تعالى . والله أعلم .

واستحسنه في المعنى قال وعلى هنا فشرطهم في الفسرة ألا يكون في الجملة قبلها حروف القول أى باقيا على حقيقته ، واستشكل كونها مفسرة بأن الله لا يقول ربي وربكم . وأجيب باحتال أن يكون مقول الله الذي أمر بقوله عيسى اعبدوا الله ربكم وربهم فعبر عيسى حين مخاطبتهم عن نفسه بالتكلم وعنه بالمخاطب .

(قوله لمردود) أى بما تقدم من كونه نظير النعت في المشتق فيجعل بدلا أو خبر مبتدأ محذوف وانتصر الهماميني للزغشري ورجح جواز كونه عطف بيان قال : ولا يلزم من كون شيء نظير آخر أن يعطى سائر أحكامه ألا ترى أن المنادى المفرد للمعين بمنزلة ضمير المخاطب ولذلك بنى والضمير مطلقا لا ينعت على المشهور ومع ذلك لا يتمتع نعت المنادى عند الجمهور اهـ . مع أن الكسائي يميز نعت الضمير . **(قوله أنه لا يكون جملة)** يشكل عليه ما ذكره أهل المعاني في الفصل والوصل من أن جملة قال يا آدم عطف بيان على ﴿فوسوس إليه الشيطان﴾ وكما يشكل على هذا يشكل على قوله أنه لا يكون تابعا لجملة . **(قوله بشرطه الذي ستعرفه في موضعه)** هو كون الثاني معه زيادة بيان كما في قراءة يعقوب : ﴿وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى إلى كتابها﴾ [الباقية : ٢٨] ، ينصب كل الثانية فإنه قد اتصل بها ذكر سبب الجثر . **(قوله هكذا قال الناظم وابنه)** أى تبعا لابن الطراوة واحتجوا بأن الشيء لا يبين بنفسه . **(قوله وفيه نظر)** وجهه أن كلا من البديل وعطف البيان مبين لمتبوعه وإن كان التبيين في البديل غير مقصود بالذات وبجملة لكونه على تقدير العامل وفي عطف البيان مقصودا بالذات وبمفرد وحيد فلا مانع من كون عطف البيان بلفظ المتبوع إذا كان معه زيادة كالبدل . **(قوله ما يبنى على هاتين)** فينبى على السابعة امتناع بدلية نحو يعمر وبشر في يا غلام يعمر . و :

* أنا ابن التارك البكرى بشر *

وعلى الثامنة امتناع بدلية نحو أخطأه وأخوه في هند ضربت زيدا أخطأه وزيد جاء الرجل أخوه ، وبهذا يعرف ما في كلام البعض من القصور .

[عطف النسق]

(ثالث بحرف متبوع عطف النسق) قال أى تابع جنس يشمل جميع التوابع . ويعرف يخرج ما عدا عطف النسق منها . ومتبع يخرج نحو : مرتت بفضنفر أى أسد ، فإن أسدا

[عطف النسق]

تقدم معنى العطف وأما النسق فقال الفاكهي : اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام أنسقه عطفت بعضه على بعض والمصدر بالتسكين اهـ والمعنى على هذا العطف الواقع فى الكلام المعطوف بعضه على بعض وفى الفارضى أن النسق بالتحريك مصدر وقيل النسق بمعنى الطريقة ، والإضافة لأدنى ملابسة أى عطف اللفظ الذى جىء به على نسق الأول وطريقته وهو ثلاثة أقسام : أحدها : العطف على اللفظ وهو الأصل وشرطه إمكان توجه العامل فلا يجوز فى ما جاءنى من امرأة ولا زيد جر زيد لأن من الزائدة لا تعمل فى معرفة . الثانى : العطف على المحل وشرطه إمكان ظهور المحل فى الفصحى فلا يجوز مروت يزيد وعمرا بالنصب خلافاً لابن جنى وكون المحل بحق الأصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا وأخيه خلافاً للبخاريين . ووجود المحرز أى العامل الطالب للمحل على خلاف فيه تقدم بيانه ، فلا يجوز أن زيدا وعمرو قائما برفع عمرو . وقد يتمتع العطف على اللفظ وعلى المحل معا نحو ما زيد قائما لكن أو بل قاعد لأن فى العطف على اللفظ إعمال ما فى الموجب وفى العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ فلم يوجد المحرز ، والصواب الرفع على إضمار المبتدأ . الثالث : العطف على التوهم وشرطه صحة دخول العامل المتوهم وأما كثرة دخوله فشرط للحسن ولهذا حسن لست قائما ولا قاعد بالجر ولم يحسن ما كنت قائما ولا قاعد بالجر ، والفرق بين القسمين الأخيرين أن العامل فى العطف على المحل موجود دون أثره والعامل فى العطف على التوهم مفقود دون أثره .

(قوله قال بحرف متبوع عطف النسق) قال شيخنا : أى معطوف النسق قال مع حرف متبوع اهـ فأشار إلى أمور ثلاثة لا تخفك . (قوله بحرف) ولو تقدرا لأن حذف العاطف جائز عند المصنف نظما ونثرا وإن لم يكن المقام مقام سرد الأعداد على ما أفاده البيهقي . (قوله متبوع) أى موضوع للاتباع وهو تشريك الثانى مع الأول فى عامله غزى . (قوله يخرج ما عدا عطف النسق منها) أى وما عدا عطف البيان المسبوق بأى التفسيرية بدليل كلامه بعد وما عدا التوكيد للمسبوق بالعاطف نحو : ﴿ كلا يعلمون ﴾ ثم كلا يعلمون ﴿ [النبا : ٤ ، ٥] ، لأن هذا أيضا إما يخرج بقوله تبع أى حصل للاتباع . نعم إن جعلت الباء فى قوله بحرف سببية خرج جميع ذلك بقوله بحرف لأن تبعية البيان للمسبوق بأى التفسيرية والتوكيد المسبوق بالعطف ليست بسبب الحرف لثبوت التبعية لهما مع حذف أى والعاطف لكن الشارح لم يخرج على هذا الوجه .

تابع بحرف وليس معطوفا عطف نسق ، بل بيان ، لأن أى ليست بحرف متبع على الصحيح بل حرف تفسير . وخلص التعريف للمعطف بالحروف الآتى ذكرها (كالحصص يؤدّ وقَاءِ مَنْ صدّق) فثنا تابع لودّ بالواو وهى حرف متبع (فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا يَؤَوي) (وَلَمْ) (وَفَا) (وَحَتَّى) (وَأَمْ) (وَأَزْ) فهذه الستة تشرك بين التابع والمتبوع لفظا ومعنى . وهذا معنى قوله مطلقا (كَيْفِيكَ صدّقْ وَوَفَا) وهذا ظاهر فى الأربعة الأول . وأما أم وأو فقال المصنف : أكثر النحويين على أنهما يشركان فى اللفظ لا فى المعنى . والصحيح أنهما يشركان لفظا

(قوله بل بيان) أى عطف بيان وليس لنا عطف بيان بعد حرف إلا هذا . (قوله ليست بحرف متبع) لصحة حذفها لفظا وتقديرا والعاطف ليس كذلك . وردده الدماميني بأن العاطف قد يحذف لفظا وتقديرا إذا صح الكلام بدونها كما فى الأخبار المتعاطفة والصفات المتعاطفة وكما فى أشكو إليك بنى وحزنى إذ يصح حذف الواو فيصير المثالى توكيدا . (قوله على الصحيح) وقال الكوفيون إنها عاطفة . (قوله بل حرف تفسير) وقد ترد زائدة بين المبتدأ والخبر تأكيداً للاتحاد وزيادة فى البيان كما قاله السيد الجرجاني ، مثال ذلك قول صاحب المغنى وقالوا التقدير فى قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَنْبَغِ بِرُؤُوسِهِمْ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [الزمر : ٢٤] ، أى كمن ينعم فى الجنة ا ه فرد أى بين المبتدأ وهو التقدير بمعنى المقدّر والخبر وهو كمن ينعم فى الجنة وتكلف الدماميني جعلها تفسيرية يجعل خبر التقدير محذوفا تقديره ثابت وهذا يدل على أن ثم مقدرا فسر به بقوله أى كمن ينعم فى الجنة فاجرّص على هذه الفائدة تفعلت فى مواطن عديدة .

(قوله مطلقا) حال من الضمير فى الخبر أى استقر حالة كونه مطلقا عن التقييد باللفظ وفيه تقديم الحال على عاملها الظرفى وهو جائز عند الأخفش والمصنف ، ويجوز كونه حالا من المعطوف على مذهب سيبويه . (قوله لفظا ومعنى) الحاصل أن حروف المعطوف المذكورة تسعة وهى ثلاثة أقسام : ما يشرك فى اللفظ فقط دائما وهى ثلاثة : بل ولكن ولا لاختلاف المتعاطفين فيها بالإثبات والنفي ، إذ ما قبل بل ولكن منفى وما بعدهما مثبت ولا بالعكس . وما يشرك لفظا ومعنى دائما وهو أربعة : الواو والفاء وغم وحتى . وما يشرك لفظا فقط تارة ولفظا ومعنى تارة أخرى وهو أم وأو . فإن قلت : الواو فى عطف الجوار تشرك لفظا فقط . قلت : هى مشتركة فى المعنى أيضا قطعاً لأن المعطوف فى مثل ﴿ وَأَرْجُلُكُمْ ﴾ بالخفض إما هو على الوجه ولكنك ناسبت فى الحركة بينه وبين ما قبله والإعراب مقدر لا اشتغال الحقل بحركة المناسبة . أفاده ابن هشام .

(قوله كيفيك صدق ووفاء) لا حجة إليه بعد قوله كاحصص إلخ . (قوله والصحيح أنهما يشركان إلخ) الخلاف لفظي^(١) لأن القائل بعدم تشريكهما فى المعنى أراد بالمعنى معنى العامل لأن الاستقرار فى الدار مثلا إما هو ثابت لأحد المتعاطفين لا بعينه فقط لا لهما معا والقائل بتشريكهما فى المعنى أراد بالمعنى ما يفيد أم من احتمال كل من متعاطفهما لثبوت استقراره فى الدار وانفكاكه عنه وصلاحيته

(١) وما يؤدى إليه سبق معنى .

ومعنى ما لم يقتضيا إضرابا ، لأن القائل أزيد في الدار أم عمرو عالم بأن الذى فى الدار أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه ، فالذى بعد أم مساو للذى قبلها فى الصلاحية لثبوت الاستقرار فى الدار وانتفاؤه ، وحصول المساواة إنما هو بأم ، وكذلك أو مشتركة لما قبلها وما بعدها فيما يجاء بها لأجله من شك أو غيره . أما إذا اقتضيا إضرابا فإنهما يشركان فى اللفظ فقط . وإنما لم ينبه عليه لأنه قليل (وَأَلْبَحَثْ لَقَطًا فَحَسْبُ) أى فقط بقية حروف العطف وهى (بَلْ وَلَا) (لَكِنْ كَلَّمَ يَتْلُو أَفَرُّوْا لَكِنْ طَلَا) وقام زيد لا عمرو ، وما جاء زيد بل عمرو . والطلا الولد من ذوات الظلف .

(تنبيه) : اختلف فى ثلاثة أحرف مما ذكره هنا وهى : حتى وأم ولكن ، أما حتى فمذهب الكوفيين أنها ليست بحرف عطف وإنما يعربون ما بعدها بإضمار وأما أم فذكر النحاس فيها خلافا وأن أبا عبيدة ذهب إلى أنها بمعنى الهزمة فإذا قلت أقاتم زيد أم عمرو فالمعنى أعمرو قائم ؟ فتصير على مذهبه استفهامية وأما لكن فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال : أحدها : أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي وأكثر النحويين . والثاني : أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو والواو مع ذلك زائدة وصححه ابن عصفور ، قال : وعليه

كل منهما له . أفاده الشاطبي . (قوله ما لم يقتضيا إضرابا) أى فإنهما حيثما يشركان فى اللفظ فقط كما سيأتى . (قوله لأنه قليل) أى ولأن إطلاقه مقيد بما يأتى فى كلامه فلا اعتراض . (قوله والطلا) أى بفتح الطاء مقصورا وأما الطلاء بالكسر ممدودا فالخمر وأما المضموم فممدود الدم ومقصوره الأعتاق أو أصولها جمع طلية أو طلاء . كذا فى القاموس . (قوله الولد من ذوات الظلف) وقيل ولد بقر الوحش فقط . (قوله لما ذكره هنا) قيد به لوقوع الخلاف فى أحرف غير هذه الثلاثة لم يذكرها هنا ، وهى إما بالكسر أى وإلا وأين وكيف وهلا وليس .

(قوله ليست بحرف عطف) أى بل حرف ابتداء . (قوله وإنما يعربون ما بعدها بإضمار) أى بإضمار عامل ، ففى نحو : جاء القوم حتى أبوك ورأيتم حتى أبك ومررت بهم حتى أبك يضمرون جاء ورأيتم والباء ، ويعملون حتى ابتدائية . (قوله فالمعنى أعمرو قائم ؟) أى فيكون ما بعدها فى مثل هذا التركيب مبتدأ مخوف الخبر وفى النصب والجزم يقدر المناسب . (قوله فذهب أكثر النحويين إلخ) فرض فى المعنى الخلاف فيما إذا وليها مفرد قال : فإن وليها كلام فهى حرف ابتداء لجرد إفادة الاستدراك وليست عاطفة ويجوز أن تستعمل بالواو نحو ﴿ ولكن كانوا هم الظالمين ﴾ وبلونها نحو قول زهير : أن ابن ورقاء إلخ ، وزعم ابن أبى الربيع أنها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وأنه ظاهر قول سيويه اهـ والواو على قول ابن أبى الربيع زائدة وعلى الأول عاطفة جملة فيما يظهر . (قوله ولا تستعمل إلا بالواو) أى لا تستعمل عاطفة لا مطلقا بدليل قوله :

ينبغي أن يحمل مذهب سيويه والأخفش لأنها قالوا إنها عاطفة ولما مثلاً للمعطف بها مثلاًه بالواو . والثالث : أن المعطف بها وأنت غير في الإتيان بالواو وهو مذهب ابن كيسان . وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك وليست بعاطفة والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد . ووافق الناظم هنا الأكثرين . ووافق في التسهيل يونس فقال فيه وليس منها لكن وفاقا ليونس ١ هـ ﴿ فاعطف يَواوٍ سابقاً أو لاحقاً ﴾ في الحكم أو مُصاحِباً مُؤاَبِفاً فالأول نحو : ﴿ ولقد أرسلنا نوحاً وإبراهيم ﴾ [الحديد : ٢٦] ، والثاني نحو : ﴿ كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك ﴾ [الشورى : ٣] ، والثالث نحو : ﴿ فأنجيئناه وأصحاب السفينة ﴾ [النكبات : ١٥] ، وهذا معنى قولهم الواو لطلق الجمع . وذهب بعض الكوفيين إلى أنها ترتب ، وحكى عن قطرب وثعلب والربيع . وبذلك يعلم أن ما ذكره السيرافي^(١) والتسهيل من إجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على أن

إن ابن ورقاء لا تخشى بواده لكن وقاعه في الحرب تتظفر
والواو على هذا القول زائدة لازمة وعلى القول الذي بعده زائدة غير لازمة . (قوله وذهب يونس) مقابل قوله فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف المعطف . (قوله عطف مفرد على مفرد) ففى نحو : ﴿ ما كان محمد ﴾ الآية يحمل رسول مطبوعاً بالواو على أبا عطف مفرد على مفرد لا منصوباً بكان المحذوف والمعطف من عطف الجمل وسيأتى في الشرح رد هذا القول بأن متعلقى الواو للمفردين لا يختلفان بالإيجاب والسلب وسيأتى رد هذا الرد . (قوله ووافق في التسهيل يونس) أى في مجرد أن لكن غير عاطفة لكن اختلفاً فقال يونس : الواو عاطفة لمفرد على مفرد كما عرفت وقال المصنف جملة حذف بعضها . (قوله فاعطف يَواوٍ) وترد للاستئناف نحو : ﴿ تبين لكم ونقر في الأحرام ﴾ . (قوله لطلق الجمع) هو بمعنى قول بعضهم للجمع المطلق فذكر المطلق ليس للتقييد بالإطلاق بل ليبيان الإطلاق فلا فرق بين العبارتين فاندفع الاعتراض على العبارة الثانية بأنها غير سديدة لتقييد الجمع فيها بتقييد الإطلاق مع أن الواو للجمع بلا قيد ، قال الشنوائى : ومنشأ توهم الفرق بينهما الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء مع الغفلة عن أن ذلك اصطلاح شرعى وما نحن فيه اصطلاح لغوى ١ هـ والمراد بالجمع الاجتماع في الحصول في عطف الجمل التى لا محل لها من الإعراب وفى نسبة العامل إلى المتعاطفين أو للتعاطفات في غير ذلك لا الاجتماع في زمان أو مكان . فإن قلت : لو لم يؤت بالواو في نحو : قام زيد وقعد عمرو لكان حصول مضمون الجملتين معلوماً فما فائدة الواو في عطف الجمل التى لا محل لها . قلت : قال اللسانى فالتدقيق في ذلك النص على حصول المضمونين معاً إذ لولاها لكان حصولهما ظاهراً فقط لاحتمال كون الحاصل الثانى فقط بأن يكون الأول غلطاً والثانى إضراباً عنه ١ هـ باختصار وكونها للجمع مطلقاً أحد قولين والثانى أنها للجمع في المفردات فقط والأول أوجه . (قوله وحكى عن قطرب إلخ) بل نقله ابن هشام عن القراء والرضى عن الكسائى وابن درستويه . (١) راجع له شرح لميات الكتاب لسويه .

الواو لا تقرب غير صحيح .

(تنبيه) : قال في التسهيل : وتنفرد الواو بكون متبوعها في الحكم محتملا للمعية برجحان ، ولتأخر بكثرة وللتقدم بقلة (وَأَخْصَصَ بِهَا) أى بالواو (عُطِفَ الَّذِي لَا يُغْنِي

مع . (قوله قال في التسهيل إغ) حاصله أنها وإن كانت موضوعة لمطلق الجمع الصادق بالأمر الثلاثة لكن استعمالها في الأمور الثلاثة الصادق بها لمطلق الجمع متفاوت فاستعملها في المعية أكثر وفي تقدم ما قبلها كثير وفي تأخره قليل فتكون عند التجرد عن القرائن للمعية بأرجحية ولتقدم ما قبلها برجحان ولتأخره بمرجحية فكلام التسهيل كما في التصريح بتحقيق للواقع لا قول ثالث .

(قوله وأخصص بها إغ) قال الدمامي : يرد عليه أن أم التصلة تشاركها في ذلك نحو : سواء على أقتمت أم قعدت^(١) فإنها عاطفة على ما لا يغني اهـ . قال في التصريح : أجب عنه بأن هذا كلام منظور فيه إلى حالته الأصلية إذ الأصل سواء على القيام والقعود ، فالعاطف بطريق الأصل إنما هو الواو . قاله الموضح في الحواشي اهـ . واعلم أن الواو تختص بأحد وعشرين حكما ذكره الناظم منها ثلاثة : عطف ما لا يغني متبوعه . وعطف السابق على اللاحق . وعطف عامل حذف وبقي معموله ، ذكر هذا في قوله آخر الباب : وهي انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله . الرابع : عطف سببي على أجنبي في الاشتغال ونحوه نحو : زيدا ضربت عمرا وأخاه ، وزيد مررت بقومك وقومه . الخامس : عطف الشيء على مرادفه نحو : ﴿ شرعة ومنهاجا ﴾ . السادس : فصلها من معطوفها بنظرف أو عديله نحو : ﴿ ومن خلفهم سدا ﴾ . السابع : جواز تقديمها مع معطوفها في الضرورة نحو :

* جمعت وفحشا غيبة وشيعة *

وقيل لا تختص بالواو بذلك بل الفاء وثم وأو ولا كذلك . الثامن : جواز العطف على الجوار في الجر خاصة نحو : ﴿ وأرجلكم ﴾ في قراءة من جر . التاسع : جواز حذفها إن أمن اللبس كقوله :

* كيف أصبحت كيف أمسيت *

العاشر : إيلائها لا إذا عطف مفردا بعد نهي نحو : ﴿ ولا الهدي ولا القلائد ﴾ [المائدة : ٢] ، أو نهي : ﴿ فلا رفث ولا فسوق ﴾ أو مؤول بنهي نحو : ﴿ ولا الضالين ﴾ . الحادي عشر : إيلائها إما مسبوقة بمتلها غالبا إذا عطف مفردا نحو : ﴿ إما العذاب وإما الساعة ﴾ . الثاني عشر : عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منوعتها نحو : مررت برجلين كريم وبخيل . الثالث عشر : عطف العقد على التيف إذا وقعا دفعة كأحد وعشرين فإن تأخر وقوع العقد جاز أن تقول قبضت ثلاثة ففشرين أو ثم عشرين . الرابع عشر : عطف ما حقه التشية أو الجمع نحو : محمد ومحمد في يوم واحد . الخامس عشر : عطف العام على الخاص نحو : ﴿ اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين ﴾ . أما عطف الخاص على العام لمزية في الخاص فيشاركها فيه حتى نحو : ﴿ وإذا أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح ﴾

(١) ومنه في القرآن : ﴿ سواء عليا أجزعا أم صورا ﴾ .

مَقْبُولُهُ) أَيْ لَا يَكْفِي الْكَلَامُ بِهِ (كَاصْطَفَ هَذَا وَآئِنِي) وَتَخَاصُمَ زَيْدَ وَعَمْرُو ، وَجَلَسَتْ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرُو ، وَلَا يَجُوزُ فِيهَا غَيْرُ الْوَلُو . وَأَمَّا قَوْلُهُ : بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ ، فَالْتَقْدِيرُ بَيْنَ [الْأَحْزَابِ : ٧] ، آيَةِ ، وَمَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ . وَمِثْلُ الْعَامِ وَالْخَاصِّ الْكُلِّ وَالْجُزْءِ . السَّادِسُ عَشَرَ : الْمُعْطَفُ التَّلْقِينِي مِنَ الْمُخَاطَبِ نَحْوُ : ﴿ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ ﴾ [الْبَقَرَةُ : ١٢٦] . السَّابِعُ عَشَرَ : اقْتِرَانُهَا بِلَكْنِ نَحْوُ : ﴿ وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ [الْأَحْزَابِ : ١٤٠] . الثَّامِنُ عَشَرَ وَالثَّلَاثُ عَشَرَ : الْمُعْطَفُ فِي التَّحْذِيرِ وَالْإِغْرَاءِ نَحْوُ : ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ [الشَّمْسُ : ١٣] ، وَنَحْوُ : الْمَرْوَةِ وَالتَّجْدَةِ . الْعِشْرُونَ : عَظَفَ أَيْ عَلَّ مِثْلَهَا نَحْوُ :

* أَيْسَى وَأَيْكَلُ فَارِسُ الْأَحْزَابِ *

الْحَادِي وَالْعِشْرُونَ : صَحِيحَةُ حِكَايَةِ الْعِلْمِ بَيْنَ مَعَ اتِّبَاعِهِ بِعِلْمٍ آخَرَ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ بِهَا نَحْوُ : مِنْ زَيْدًا وَعَمْرًا فَإِنَّهُمْ شَرَطُوا فِي حِكَايَةِ الْعِلْمِ مِنْ أَلَّا يَتَّبِعَ إِلَّا إِذَا كَانَ التَّابِعُ ابْنًا مُتَّصِلًا بِعِلْمٍ أَوْ عِلْمًا مَعْطُوفًا بِالْوَاوِ ، وَعَدَّ فِي التَّصْرِیحِ مِنْ خِصَالِ الْوَاوِ عَظَفَ مَا تَضَمَّنَتْ الْأَوَّلَ لِمُزِيَةِ فِي الْمَعْطُوفِ نَحْوُ : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾ [الْبَقَرَةُ : ٢٣٨] ، وَفِيهِ أَنَّ هَذَا عَظَفَ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ وَيُشَارِكُهَا فِيهِ حَتَّى كَمَا ذَكَرَهُ بَعْدَ . وَعَدَّ أَيْضًا مِنْ خِصَالِهَا لِمَتَنَاعِ الْحِكَايَةِ بَيْنَ إِذَا اقْتَرَنَتْ بِهَا فَلَا يُقَالُ وَمِنْ زَيْدًا بِالنَّصْبِ حِكَايَةُ لِمَنْ قَالَ رَأَيْتَ زَيْدًا . وَفِيهِ أَنَّهُمْ أَطْلَقُوا الْعَاطِفَ الَّذِي اقْتَرَنَ بِهِ يَجْعَلُ الْحِكَايَةَ وَلَمْ يَقْبَلُوهُ بِالْوَاوِ .

هَذَا مُلْخَصٌ مَا فِي حَاشِيَةِ شَيْخِنَا وَمَنْ يَعْلَمُ مَا فِي كَلَامِ الْبَعْضِ مِنَ الْخَلَلِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ لَكِنْ مَا تَقَدَّمَ مِنْ اخْتِصَاصِهَا بِمَعْطَفِ السَّابِقِ عَلَى الْلاحِقِ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ حَتَّى تَشَارِكُهَا فِي ذَلِكَ عَلَى الصَّحِيحِ نَحْوُ : مَاتَ كُلُّ أَبٍ لِي حَتَّى آدَمَ كَمَا سَيَأْتِي ، وَمَا تَقَدَّمَ مِنْ اخْتِصَاصِهَا بِمَعْطَفِ عَامِلِ حَذْفٍ وَبَقِيَ مَعْمُولُهُ يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا سَيَأْتِي أَنَّ الْفَاءَ تَشَارِكُهَا فِي ذَلِكَ نَحْوُ : اشْتَرَجْتُهُ بِدَرَاهِمٍ فَصَاعِدًا ، وَمَا تَقَدَّمَ مِنْ اخْتِصَاصِهَا بِجَوَازِ حَذْفِهَا خِلَافَ مَا فِي التَّسْهِيلِ مِنْ أَنَّ أَوْ كَالْوَاوِ فِي ذَلِكَ ، بَلْ مَالِ الدِّمَامِيِّ إِلَى أَنَّ الْفَاءَ أَيْضًا كَالْوَاوِ فِي ذَلِكَ كَمَا سَيَأْتِي ، وَقَوْلُنَا فِيمَا تَقَدَّمَ إِذَا عَظَفْتَ مَفْرَدًا بَعْدَ نَهْيٍ إلخ .

قَالَ فِي الْمُنْتَهَى : وَلَمْ تَقْصِدِ الْمَعْنَى فَلَا يَجُوزُ مَا اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو لِأَنَّهُ لِلْمَعْنَى وَأَمَّا : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحُرُورُ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ ﴾ [فَاطِر : ٢٢] ، فَلَا الثَّانِيَةَ وَالرَّابِعَةَ وَالْخَامِسَةَ زَوَائِدَ لِأَنَّ الْبَلْسَ إِهْ وَإِنَّمَا قَرَأُوا الْوَاوِ بِلَا فِي نَحْوِ : مَا قَامَ زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو وَلَا تُضْرَبُ زَيْدًا وَلَا عَمْرًا لِإِفَادَةِ نَفْيِ الْقِيَامِ عَنْهُمَا مَجْتَمِعِينَ وَمُفْتَرِقِينَ وَبَلَّغِي عَنْ ضَرْبِهِمَا كَذَلِكَ وَدَفِيعُ تَوْهَمِ تَقْيِيدِ النَّفْيِ أَوْ النَّهْيِ بِمَجَالِ الْاجْتِنَاعِ . وَقَوْلُنَا مَا حَقَّقَ الثَّنِيَّةُ أَوْ الْجَمْعُ أَيْ مَا الْأَمَلُ فِيهِ الثَّنِيَّةُ أَوْ الْجَمْعُ فَلَا يَنَائِي مَا فِي التَّسْهِيلِ مِنْ أَنَّ الْمُعْطَفَ سَالِفٌ مَعَ قَصْدِ التَّكْثِيرِ أَوْ فَضْلٍ بَيْنَ الْمُتَعَاظِفِينَ ظَاهِرٌ أَوْ مُقَدَّرٌ . مِثَالُ الْآخِرِ قَوْلُ الْحَاجَّاجِ يَوْمَ مَاتَ عَمْدُ ابْنِهِ وَعَمْدُ أَخُوهُ : عَمْدٌ وَعَمْدٌ فِي يَوْمٍ وَلَحْدَ أَيْ عَمْدُ ابْنِي وَعَمْدُ أَخِي .

(قَوْلُهُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرُو) وَيُقَالُ بَيْنَ زَيْدٍ وَبَيْنَ عَمْرُو بِزِيَادَةِ بَيْنَ الثَّانِيَةِ لِلتَّأَكِيدِ ، قَالَ ابْنُ بَرِي

أماكن الدخول فأماكن حومل فهو بمثابة اختصم الزيدون فالعمرون (وَأَلْفَاءُ التَّرْتِيبِ بِالتَّصَالِ) أى بلا مهلة وهو المعبر عنه بالتعقيب نحو : ﴿أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾ [عبس : ٢١] ، وكثيرا ما تقتضى أيضا التسبب إن كان المعطوف جملة نحو : ﴿فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى

وغيره وبه يرد منع الحريرى لذلك . دنوشرى . (قوله ولا يجوز فيها غير الواو) وإنما انفردت الواو بذلك لترجح معنى المصاحبة فيها . (قوله بين الدخول فحومل) الدخول بفتح الدال وحومل موزعان . (قوله بين أماكن إغ) أى فهو على حذف مضاف وقدره بعضهم بين أهل الدخول إغ ويحتمل أن المراد بالدخول وحومل أجزأهما . (قوله والفاء للترتيب) أى المعنوى وقد تكون للترتيب الذكري وأكثر ما يكون فى عطف مفصل على مجمل نحو : ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرَأَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء : ١٥٣] ، والذي انحط عليه كلام سم فى الآيات البيئات أنه ليس المراد من الترتيب الذكري مجرد ترتيب الشيتين مثلا فى الذكر لأن هذا القدر لازم للذكر مع إسقاط الفاء أيضا بل ترتيب مراتب المذكور فى الذكر أى يبان أن المذكور أولا حقه أن يتقدم فى الذكر لتقدم رتبته على رتبة المتأخر قال : ومعنى التعقيب حيث يبان أن رتبة المتأخر قريبة من رتبة المتقدم غير مترابطة عنها كثيرا فليتأمل اهـ وقد تكون فى غير ذلك كقوله تعالى : ﴿ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوًى الْمُكْفِرِينَ﴾ [غافر : ٢٦] ، وقوله تعالى : ﴿وَأَوْرَثْنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنُفِخُ فِي سَافِرَاتٍ الْغَامِطِينَ﴾ [البقرة : ٣٦] ، فإن ذكر ذم الشيء أو مدحه يحسن بعد جرى ذكره . وأما الفاء من ﴿فَأَخْرَجَهُمَا﴾ من قوله تعالى : ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ فللترتيب المعنوى إن رجع ضمير عنها إلى الشجرة أى أوقعهما فى الرلة بسبب الشجرة وللذكرى إن رجع إلى الجنة أى أذهبهما عنها ويرد على هذا أن الذى كاتا فيه هو الجنة فأين التفصيل إلا أن يراد فأخرجهما مما كاتا فيه من النعم والكرامة فيكون تفصيلا بعد الإجمال . قاله الدمامينى .

(قوله بالتصالح) أى معه وهو فى كل شيء بحسبه يقال تزوج فلان فؤله إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن طالت . (قوله أى بلا مهلة) بضم الميم أى تأخر . كذا فى المصباح وغيره . (قوله نحو أماته فأقبره) لا يقال الإقبال مسبب عن الإمامة فالفاء للتسبب فى هذه الآية أيضا وصنيع الشارح يوهم خلافه لأننا نقول المراد بالتسبب أن يكون المعطوف مسببا عن المعطوف عليه بالذات لا بواسطة عادة والآية من الثانى لا الأول . (قوله إن كان المعطوف جملة) أى لو صفة نحو : ﴿لَا تَكُونُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُقُومٍ﴾ فمالتون منها البطون ﴿[الواقعة : ٥٣] ، الآية وقد نجيء فى ذلك لجرد الترتيب من غير سببية نحو : ﴿فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ﴾ فقربه إليهم ﴿[الزاريات : ٢٧] ، ونحو : ﴿فَالزَّاجِرَاتُ زَجَرًا﴾ فالتاليات ذكرا ﴿[الصافات : ٢] ، وفى المعنى وشرح الدمامينى عليه : أن لفاء مع الصفة أربعة أحوال : أن تدل على ترتيب معانيها فى الوجود أو فى غيره كالشرف والخصّة أو على ترتيب موصوفاتها فى الوجود أو فى غيره نحو : زيد الصابغ فالغائم فالأباب أى الذى أغار على القوم صباحا ففتح فآب أى رجع ، وجالس الأزهد فالأورع ، وولد يزيد الشاعر فالكاظم ،

عليه ﴿ [القصص : ١٥] ، وأما نحو : ﴿ أهلكاها فجاءها بأسنا ﴾ [الأعراف : ٤] ، ونحو : ﴿ توضع فمضت مدة فجعله غشاء ، أو أن الفاء نابت عن ثم كما جاء عكسه وسبقاً أسود ، فالتقدير فمضت مدة فجعله غشاء ، أو أن الفاء نابت عن ثم كما جاء عكسه وسبقاً (وَمَثَلُ التَّرْتِيبِ بِالْفَصْلِ) أى بجملة وتراخ نحو : ﴿ فأقبره . ثم إذا شاء أنشره ﴾ [عبس : ٢٢] ، وقد توضع موضع الفاء كقوله :

[٨٤٨] كَهَزُ الرَّدْنِيِّ فَخَتَ الْعَجَاجَ جَرَى فِي الْأَنْبَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ

ورحم الله الخلقين فالقصرين . ١ هـ بتلخيص والمضاح .
(قوله وأما نحو أهلكاها إلخ) ليراد على الترتيب لأن مجيء البأس قبل الإهلاك وغسل الأعضاء الأربعة قبل الرضوء ، كما قال شيخنا . ولا يظهر الثاني إذا كان المراد غسل جملة الأعضاء لأن غسل جملة نفس الرضوء لا قبله ولا بعده وإنما يظهر إذا كان المراد غسل كل منها على انفراد ، لأنه الذي قبل الرضوء أى في الجملة ، ولا يفضل الرجلين يتامهما ليس قبل الرضوء ففطن . (قوله فاللحن أردنا إلخ) أو يقال الفاء في الآية والحديث للترتيب المذكور ١ هـ تصرح أى لأن ما بعد الفاء تفصيل للمجمل قبلها . (قوله وأما نحو فجعله إلخ) ليراد على التعقيب لأن جملة غشاء لا يتصل بإخراجه . (قوله فالظنير فمضت مدة إلخ) أى المظروف عليه محذوف . قيل : هذا لا يدفع الاعتراض لأن مضى المدة لا يعقب الإخراج وأجيب بأنه يكفى أن أول أجزاء المضى يعقب الإخراج وإن لم يحصل يتامه إلا في زمن طويل . ذكره الرضوي والسعد وجعلاه منه : ﴿ فصيح الأرض مخضرة ﴾ [الحج : ٦٣] ، قال في المعنى : وقيل الفاء في هذه الآية بمعنى آية ﴿ فصيح الأرض مخضرة ﴾ للسيب لا للمطف وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك إن يسلم فهو يدخل الجنة ، ومعلوم ما بينهما من الملة ١ هـ . قال الدماميني : الحق أن الأصل في الفاء السببية استلزام التعقيب وإن علمه في بعض المواضع كالمثال لعدم استكمال السبب إذ السبب التام لدخول الجنة في المثال مجموع الإسلام واستمرار حكمه لكن إطلاق السبب على جزئه مجاز ١ هـ باختصار . (قوله أو أن الفاء نابت عن ثم) أو يقال التعقيب في كل شيء بحسبه . قال في الجمع : قيل ترد الفاء للاستئناف نحو :

* أَلَمْ تَسَأَلِ الرَّيْحَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقَ *

أى فهو ينطق إذ لو كانت مجرد المطف جزم ما بعدها أو للسببية نصب ونحو : ﴿ أن يقول له كن فيكون ﴾ [النحل : ٤٠] ، بالرفع قال ابن هشام : والتحقيق أنها في مثل ذلك عاطفة وأن

[شواهد عطف النسق]

[٨٤٨] قاله أبو داود جارية بن الحجاج من قصيدة من المقارِب ، أى كهز الطرف وهو المذكور فيما قبله تحى ، كهز الردني أى الرمح . الردني نسبة إلى امرأة سمهر تسمى ردينة ، وكانا يقومان القتال بخطط حجر . وأراد بالهز الاهتزاز وهو كتابة عن سرعة حركته وشدة جريه . والطرف بكسر الطاء وفي آخره فاء هو الفرس الكريم . والعجاج : الغبار . والأنابيب جمع أنبوب : القصب . والشاهد أن ثم في موضع الفاء : أى قاضطرب . فإن الهز إذا جرى في الأنابيب اضطرب الرمح بغير تراخ . وثم للتراخي .

وأما نحو : ﴿ هو الذى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها ﴾ [الزمر : ٦] ، ﴿ ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ثم آتينا موسى الكتاب تماما ﴾ [الأنعام : ١٥٣] وقوله :

[٨٤٩] **إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ**
ف قيل ثم فيه لترتيب الأخبار لا لترتيب الحكم ، وأنه يقال : بلغنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب ، أى ثم أخبرك أن الذى صنعته أمس أعجب . وقيل إن ثم بمعنى الواو وقيل غير ذلك . وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أنه السوود

المعتمد بالمعطف الجملة لا الفعل وحده . (قوله وثم) ويقال ثم وثمت وثمرت . قاله في التسهيل . (قوله كقولك كهنز إغ) فإن المزمتى جرى في أنابيب الرمح أعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه . قاله في المنى واعترضه قريه فقال الظاهر أنه ليس كذلك بل الاضطراب والجرى في زمن واحد فتكون ثم بمعنى الواو ، وجوابه أن الترتيب يحصل في لحظات لطيفة . والردينى صفة للرح نسبة إلى امرأة اسمها ردينة كانت تقوم الرماح . والمعجاج : للغيار . والأنابيب جمع أنبوية وهى ما بين كل عقدتين ، كذا في التصريح ، والاعتراض أقوى من الجواب . وهز مصدر بمعنى اهتزاز كما في العيني مضاف إلى فاعله . والمشبّه اهتزاز فرس كانت تحت المملوح . (قوله وأما نحو إغ) وجه الإيراد في الآية الأولى أن خلق حواء قبل خلق النرية وفي الثانية أن إتياء موسى الكتاب قبل توصية هذه الأمة بالمشار إليه وفي البيت واضح . دماينى .

(قوله هو الذى خلقكم إغ) التلاوة ﴿ وهو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل ﴾ إغ أو ﴿ خلقكم من نفس واحدة ثم جعل ﴾ إغ والثانى هو الموافق لكون الكلام في ثم فكان عليه حذف هو الذى وأراد بالنفس الواحدة آدم ويزوجها حواء (قوله وقيل غير ذلك) فمما قيل في الآية الأولى أن المعطف على محذوف أى من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها أو على واحدة لتأويلها بالفعل أى من نفس توحدت أى انفردت ثم جعل إغ أو أن النرية أخرجت من ظهر آدم كالنمر ثم خلقت حواء ، وهذه الأجوبة أنفع من جواب الشارح لأنها تصحح الترتيب والمهلة وجوابه يصحح الترتيب فقط إذ لا تراخى بين الإخبارين ، نعم جوابه أعم إذ يصح أن يجاب به عن الآية الثانية والبيت كما فعله ، كذا في المنى . قال الدماينى : ووجه الترتيب الإخبار في البيت أن سيادة الابن نفسه أخص به من سيادة أبيه وكذا سيادة الأب بالنسبة إلى سيادة الجد .

(قوله وأجاب ابن عصفور عن البيت إغ) حاصل جوابه أن السيادة لما سرت من الابن إلى الأب ومن الأب إلى الجد كانت سيادة الابن متقدمة رتبة ثم سيادة الأب ثم سيادة الجد فثم في البيت لترتيب الرتبة لا الخارجى . ولا يناقيه قوله قبل ذلك على رواية من قال :

[٨٤٩] البيت ، من الخفيف ؛ وهو لآلى نولس في ديوانه .

من قبل الأب والأب من قبل الابن^(١) .

(تقريبه): زعم الأخفش والكوفيون أن ثم تقع زائدة فلا تكون عاطفة ألبنة وحملوا على ذلك قوله تعالى : ﴿ حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم ليتوبوا ﴾ [التوبة : ١١٨] ، جعلوا تاب عليهم هو الجواب وثم زائدة . وقول زهير :
[٨٥٠] أُرَانِي إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ ذَاهَوًى قَلَمٌ إِذَا أُمْسَيْتُ أُمْسَيْتُ عَادِيًا

* ثم قد ساد قبل ذلك جده *

لإمكان أن يجعل ساد في قوله ثم قد ساد قبل ذلك جده مستعملا في السيادة الرتبة والخارجية ويكون الإتيان بـ ثم نظرا إلى السيادة الرتبة . وقوله قبل ذلك نظرا إلى السيادة الخارجية لأن سيادة الجدد الخارجية قبل سيادة الابن وسيادة الأب الخارجيتين وبهذا التلقيق يندفع الاعتراض بأن هذا الجواب إنما يظهر على رواية بعد ذلك لا على رواية قبل ذلك . وأجاب سم عنه بأن اسم الإشارة راجع إلى وقت التكلم ولا ينبغي أن جوابنا أدق فاعرفه . (قوله أنه السوود) قال في القاموس : السوود والسوود بالهمز كفتقد السيادة ا هـ والسين مضمومة في الأولين أيضا كما ضبطت به في النسخ الصحيحة من القاموس كنسخة العلامة أبي العز المسمى ويصرح بضم السين في الثانية والثالثة قول الصحاح : الدال في سوود زائدة إلحاق بثاته ببناء جندب ويرقع ا هـ لأن أول جندب ويرقع مضموم وثالث جندب مفتوح كاللغة الثانية وثالث يرقع مضموم كاللغة الثالثة . (قوله إن ثم تقع زائدة) وتقع الفاء أيضا زائدة كالفاء الثانية في قوله :

* فإذا هلكت فعد ذلك فاجزعي *

والفاء في قوله تعالى : ﴿ فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به ﴾ [البقرة : ٨٩] ، عند من جعل كفروا به جواب لما الأول والثانية تأكيد والفاء زائدة وكذا الولو عند الأخفش كما في الدماميني وعزه في الجمع للكوفيين أيضا ومثل بآية : ﴿ حتى إذا جاءوها ففتحت أبوابها وقال لهم خزنتها ﴾ [الزمر : ٧١ ، ٧٢] ، وآية : ﴿ فلما أسلما وتله للجبين ، وناديانه ﴾ [الصافات : ١٠٣] ، فإحدى المولوين فيها زائدة وغير الأخفش والكوفيين جعلوا الجواب محنونا والواو حالية بتقدير قد والمعنى في الآية الأولى جاءوها حال فتح أبوابها إكراما لهم عن أن يفتقوا حتى تفتح . (قوله بما رحبت) أى مع سعتها وضاقت عليهم أنفسهم أى من فرط الوحشة والغم وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه أى وعلموا أن لا ملجأ من سخط الله إلا إلى استغفاره . (قوله إذا أصبحت إلخ) المروي بالقصر المشق وإيراد

[٨٥٠] البيت من الطويل ، وهو زهير بن أبي سلمى في الأشياء والنظائر .

(١) قال سيدنا رسول الله ﷺ شرف آبائه وأجداده لإيمانهم وذاكرتهم وفاء بهم به - صلى الله عليه وسلم -

وخرجت الآية على تقدير الجواب والبيت على زيادة الفاء (وَاحْصُصْ بَقَاءَ غُطْفٍ مَا لَيْسَ صَالِحًا لِّجَعْلِهِ صِلَةً) خلوه من العائد (عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَةُ) نحو : اللذان يقومان فيغضب زيد أخوك ، وعكسه نحو : الذى يقوم أخوك فيغضب هو زيد ، فكان

النفس وكأن الثانی هو المراد في البيت يقول أصبح مرید الشيء وأمسى تاركا له ، يقال عدا فلان هذا الأمر إذا تجاوزه وتركه اهـ دمايى . قال الشمنى : وهذا يدل على أن عاديا بالعين المهملة وهو مضبوط في بعض نسخ المنى وفى غيره بالمعجمة ، وقد أنشد ابن مالك هذا البيت فى شرح الكافية :

أرأى إذا ما بثت على هوى فلم إذا أصبحت أصبحت غاديا

قال ابن القطاع : غدا إلى كذا أصبح إليه ، اهـ كلام الشمنى . وكما أنشده ابن مالك أنشده السرايى وقال : كذا رواية أبى بكر ثم قال : يقول إن لى حاجة لا تنقضى أبدا اهـ . (قوله على تقدير الجواب) أى فرج الله عنهم أو لجئوا إلى الله ثم تاب إله ، فم عاطفة على هذا المخلوف وتوبة الله تعالى على عبده تكون بمعنى توفيقه للتوبة كما فى ﴿ ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا ﴾ [التوبة : ١١٨] ، وبمعنى قبول توبته . قال الشمنى : وقيل إذا بعد حتى قد تجرد عن الشرط وتبقى لجرد الوقت فلا تحتاج إلى جواب بل تكون غاية للفعل قبلها أى خلفوا إلى هذا الوقت ثم تاب عليهم .

(قوله على زيادة الفاء) لأنه عهد زيادتها ولم يبعد زيادة ثم وترد ثم للاستئناف كما فى قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ [الأنبياء : ١٩] ، فجعلته ثم يعيده مستأنفة لأن إعادة الخلق لم تقع فيقرروا برؤيتها ويؤيد كونها مستأنفة قوله تعالى عقب ذلك : ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ ﴾ [الأنبياء : ٢٠] ، كذا فى المنى . (قوله واخصص بقاء إله) وفى التسهيل أنها تنفرد أيضا بعطف مفصل على جملة متحدين معنى نحو : ﴿ وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي ﴾ [هود : ٤٥] ، والترتيب فى مثله ذكرى لا معنى لاتحاد المتعاطفين معنى . (قوله وعكسه) بالنصب عطفا على عطف فى كلام الناظم . (قوله فيغضب هو زيد) يحتمل أن هو فاعل يغضب فتكنة الإبراز دفع توهم كون زيد فاعلا يغضب فيختل التركيب لعدم الضمير حيثئذ فى كل من الجمليتين لا كون الفعل جرى على غير من هو له كما قيل لأنه ممنوع بل هو جار على من هو له ويحتمل أن الفاعل ضمير مستتر فى يغضب وهو توكيد له وهذا ظاهر كلام الدونشرى وما قبله ظاهر كلام التصريح ويحتمل أنه ضمير متفصل مبتدأ خبره زيد والجملة خبر الموصول ويحتمل أنه ضمير فصل لا عمل له من الإعراب فالإختصار على الأول تقصير وفاعل يغضب على الآخرين ضمير مستتر فيه يعود على الذى .

(قوله فكان الأولى إلخ) لو عبر بالواو لكان أولى لوجهين : الأول أن أولوية التعبير بعبارة تشمل مسألتى الصفة والخبر لا تنفّر على جريان الحكم فى عكس صورة المتن أيضا فلا يظهر

الأولى أن يقول كما في التسهيل وتنفرد الفاء بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة أو صفة أو خبر ليشمل مسألتى الصلة المذكورتين . والصفة نحو : مررت بامرأة تضحك فيبكي زيد وبارأة يضحك زيد فيبكي ، والخبر نحو : زيد يقوم فتقعده هند وزيد تقعده هند فيقوم ومن هذا قوله :

[٨٥١] وَالسَّانُ غَنِيَّ يَخْسِرُ الْمَاءَ ثَارَةً قَيْئِدُو وَكَازَاتٍ يَجُمُّ قَيْغَرَقُ

ويشمل أيضا مسألتى الحال ولم يذكره نحو : جاء زيد يضحك فيبكي هند ، وجاء زيد تبكي هند فيضحك فهذه ثمانى مسائل يختص العطف فيها بالفاء دون غيرها ، وذلك لما فيها من معنى السببية . (بعضها يَحْتَى اعْطِفَ عَلَى كُلِّ وَلَا * يَكُونُ إِلَّا غَايَةً الَّذِي ثَلَا) أى للعطف يحى شرطان : الأول أن يكون المعطوف بعضا من المعطوف عليه أو كعضه كما قاله في التسهيل نحو : أكلت السمكة حتى رأسها ، وأعجبتى الجارية حتى حديثها ، ولا يجوز حتى ولدها . وأما قوله :

[٨٥٢] أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ - وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ الْقَاهَا

التفريع ^(١) بالنسبة إليهما . الثانى أن ما قبل فاء التفريع علة لما بعدها فلا يحسن التعليق بعد فاعول مسألتى كل من الصلة والصفة والخبر فتأمل . (قوله يحسر الماء) بقاء وسين مهملتين من باى ضرب وقتل كما في الصباح أى يرتفع ويزاح وقوله يجم يضم الجيم وكسرهما أى يكثر . (قوله ويشمل أيضا إغ) الضمير يرجع إلى اختصاص الفاء ويشمل بالرفع على الاستئناف وليس الضمير راجعا إلى هـ أن يقول هـ كما في التسهيل ويشمل بالنصب عطفا على مدخول اللام في قوله سابقا ليشمل إغ لعدم شمول ذلك القول مسألتى الحال كما قال ولم يذكره أى في التسهيل اللهم إلا أن يراد بالصفة ما يشمل الحال لأنها صفة في المعنى ، ويراد بقوله ولم يذكره أى نصا وفيه ما لا يخفى من التكلف وبما قررناه اندفع تحذير شيخنا . (قوله أن يكون المعطوف بعضا من المعطوف عليه) بأن يكون جزءا منه أو فردا أو نوعا وقوله أو كعضه أى في شدة الاتصال .

(قوله فعلى تأويل ألقى ما يتقله) أى تأويل ألقى الصحيفة والزاد بألقى ما يتقله ونعله بعض ما يتقله فالمعطوف بعض تأويلا وقد روى نعله بالأوجه الثلاثة كما سيذكره الشارح . (قوله والثانى أن يكون غاية إغ) والتحقيق كما في الطول أن المعتر في حتى ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من الأضعف

[٨٥١] ذكر مستوفى في شواهد الالتقاء . ونقاه :

* وتساوات يجم فيفسرق *

والشاهد فيه هنا في فيدو حيث عطف بالقاء لاقصاته للتسبب .

[٨٥٢] عزى هذا إلى الخلس ولم يقع في ديوانه وإنما هو لأى مروان النحرى قاله في قصة الخلس حين فر من عمرو بن هند وكان قد هجاه وهو من الكامل . والصحيفة : الكتاب أى القناه في التبر والبلغ بالقاء الزاد والتل ليخفف عن راحلته وينجو من عدوه =

(١) المقوم من وجود الفاء .

فعل تأويل ألقى ما يتقله حتى نمله . والثاني أن يكون غاية في زيادة أو نقص نحو : مات الناس حتى الأنبياء ، وقدم الحجاج حتى المشاة . وقد اجتماعا في قوله : [٨٥٣] قَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الْكَمَةِ فَأَتَمُّ نَهَابُهَا حَتَّى يَبِينَا الْأَصَاغِرَا (تنبيهات) : الأول بقى شرطان آخران : أحدهما أن يكون المعطوف ظاهرا لا مضمرا كما هو شرط في مجرورها إذا كانت جارة ، فلا يجوز قام الناس حتى أنا . ذكره ابن هشام الحضراوي . قال في المغنى : ولم أقف عليه لغيره . ثانيهما أن يكون مفردا لا جملة وهذا يؤخذ من كلامه لأنه لا بد أن يكون جزءا مما قبلها أو كجزء منه كما تقدم ، ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات هذا هو الصحيح . وزعم ابن السيد في قول امرئ القيس :

إلى الأقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز أن تكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملاسته للأجزاء الأخر نحو : مات كل أب لى حتى آدم أو في أثنائها نحو : مات الناس حتى الأنبياء ، أو في زمان واحد نحو : جاعى القوم حتى زيد إذا جاعوك معا وزيد أضفهم أو أنوهم . (قوله زيادة أو نقص) أى معنويين كمثل الشارح أو حسين نحو فلان يهب الأعداء الكثرة حتى الألف ونحو : المؤمن يجرى بالحسنات حتى مثقال النرة . (قوله حتى الكمة) جمع كمى على غير قياس وهو كما في القاموس الشجاع أو لا يلبس السلاح .

(قوله بقى شرطان آخران) زاد في التصريح نقلا عن الموضح شرطا آخر وهو أن يكون ما بعدها شريكا في العامل فلا يجوز صمت الأيام حتى يوم الفطر . (قوله أن يكون المعطوف ظاهرا لا مضمرا) قال الحفيد لأن معطوفها بعض مما قبلها أو كبعضه ولو دخلت على ضمير غيبة لكان ظاهرا في أنه عين الأول لا بعضه فيلزم عطف الشيء على نفسه ثم حل ضمير للتكلم والمخاطب على ضمير الغائب اهـ وما ذكره في ضمير الغيبة ليس على إطلاقه فإنك لو قلت زيد ضربت القوم حتى إياه لم يكن معطوفها عين ما قبلها مع أن صورة كون معطوفها عين ما قبلها خارجة بالشرط الأول لأن ما كان عينا ليس بعضا فالحق عدم اشتراط كون مجرورها ظاهرا لا ضميرا . (قوله الحضراوي) نسبة إلى الجزيرة الخضراء بلد من بلاد الأندلس . دمايني . (قوله مفردا) لو قال إنما لكان أحسن لأن المفرد يشمل الفعل مع أنها لا تعطفه . (قوله أن يكون جزءا) أراد بالجزء البعض ليشمل الجزئ ولو عبر بالبعض لكان أوضح وأوفق بمباراة الناظم .

= المخاطب يقتله ويتخلف منصوب بأن المقدرة بمد كى . والراد بالنصب عطف على رحله . والشاهد في حقه أنه كان المعطوف بمنى لا يكون إلا بعضا غاية للمعطوف عليه والفعل ليس بعض الفرد بل بينهما مابنة وتؤول ما يتقله حتى نمله ، ويجوز فيه النصب على المعطوف بالتأويل للذكور ، والرفع على الابتداء ، وأقلعها خبره ، ويكون حتى ابتدائية ، والمجرع على أن يكون حتى جارة بمعنى إلى .

[٨٥٣] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الجنى الدال .

[٨٥٤] سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكُلَّ مَطِيْهُمَ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يَقْدَنَ بِأَرْسَانِ

فيمن رفع تكل أن جملة تكل مطيهم معطوفة بمعنى على سريت بهم . الثاني حتى بالنسبة إلى الترتيب كالواو خلافا لمن زعم أنها للترتيب كالزحشرى . قال الشاعر :

[٨٥٥] رَجَالِي حَتَّى الْأَقْدَمُونَ تَمَاتُوا عَلَى كُلِّ أَمْرٍ يُورِثُ الْحَمْدَ وَالْحَمْدُ

الثالث إذا عطف بحتى على مجرور قال ابن عصفور : الأحسن إعادة الجار ليقع الفرق بين العاطفة والجار . وقال ابن الجباز : تلزم إعادته للفرق ، وقيد الناظم بألا يتعين

(قوله ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات) اعترضه الدماميني بأنه لو قيل فعلت مع زيد ما أقدر عليه حتى خدمته بنفسى كان المعطوف بها بعضا مع أنه جملة وصرح النحاة وأهل المعاني بأن الجملة تبدل مما قبلها بدل بعض من كل نحو : ﴿ أَمَدَكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ . أَمَدَكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ ﴾ [الشعراء : ١٣٢ ، ١٣٣] ، وأقره الشمي . وأجاب عنه البعض بأن البعضية في المثال إما تظهر بالنسبة إلى المعنى التضمني وكلام القائل بالنسبة إلى المعنى المطابقى ولا بعضية فيه ، ويرد بأن زمن خدمته بنفسه بعض زمن فعل ما يقدر عليه كما أن الخدمة بعض فعل ذلك وحيث أن المعنى المطابقى بعض وأما النسبة فليست جزء مفهوم الفعل على الراجح ولئن سلم أنها جزؤه فبعضيتها باعتبار بعضية أحد طرفيها وهو الخدمة للنسوبة فتدبر . (قوله تكل) أى تصعب والمطى اسم جنس لجمعية لطية وهى الدابة . والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد . والأرسان جمع رسن بالتحريك وهو الحبل أى وحتى صارت الخيل لا تقاد بمقاودها بل تسير بنفسها وهو كناية عن شدة تعبها . قاله الدماميني . (قوله فممن رفع تكل) والمعنى حتى كلت ولكنه جاء مضارعا على حكاية الحال الماضية وأما من نصب فهى الجارة ولا بد على النصب من تقدير زمان مضاف إلى كلال مطيهم . معنى . والذي يظهر لى أن تقدير هذا المضاف غير ضرورى فتدبر . والواو على النصب عاطفة ملحوظة على سريت بهم تقديره وسريت بهم حتى الجياد إغ ، فلا يرد أنه لا يستقيم عطف حتى الابتدائية وجملتها على حتى الجارة ومجرورها . قاله الدماميني . (قوله معطوفة بحتى) والصحيح أنها ابتدائية في الموضعين .

(قوله بالنسبة إلى الترتيب) أى إلى عدمه بدليل ما بعده والمراد الترتيب الخارجى فلا يتأتى أنها للترتيب الذهنى كما مر بيانه . (قوله تقاتلوا) أى اجتمعوا . (قوله وقيد الناظم) أى قيد الزوم قال

[٨٥٦] البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في الدور . ١٤٢/٦ ؛ وشرح شواهد المعنى ٣٧٧/١ ؛ ومعنى اللبيب ١٢٨/١ ؛ ومع المعجم ١٣٧/١ .

كونها للعطف نحو : اعتكفت في الشهر حتى في آخره ، فإن تعين العطف لم تلزم الإعادة نحو : عجبت من القوم حتى بنهم . وقوله :

[٨٥٦] جَوْدٌ يُفْتَالُ قَاضٍ فِي الْخَلْقِ حَتَّى بَالِسٍ دَانَ بِالإِسَاءَةِ دَيْتَا

الرابع حيث جاز الجر والعطف فالجر أحسن إلا في باب ضربت القوم حتى زيدا ضربته فالنصب أحسن على تقدير كونها عاطفة وضربته توكيد ، أو ابتدائية وضربته تفسير ، وقد روى بهما قوله : حتى نعله ألقاها ، وبالرفع أيضا على أن حتى ابتدائية ونعله مبتدأ وألقاها خبره هـ (وَأَمَّ بِهَا أَغْطِفُ إِثْرَ هَمَزِ التَّسْوِيَةِ) وهي الممزة الداخلة على جملة في

في المنى وهو حسن . (قوله بالألا يعين إلخ) الضابط أنه متى صح حلول إلى عليها كانت محتملة للأمرين وإلا تعينت للعطف . (قوله نحو عجبت من القوم إلخ) إنما لم يصح الجر في المثال والبيت لعدم صلاحية إلى في موضع حتى ولكون ما بعدها ليس آخرها ولا متصلا بالآخر هذا حاصل ما في المنى وشرحه كما قاله شيخنا ، وناقش الدماميني في التعليل الأول بأنه دعوى بلا دليل وأى مانع من كون المعجب في المثال انتهى إلى البنين وفيض الجود في البيت انتهى إلى البائس . وقد يقال المانع عدم مناسبة ذلك مقام التعجب والمدح ، ثم البعضية التي هي شرط في العاطفة ظاهرة في البيت وكذا في المثال إن جعلنا الإضافة في بنهم على معنى من التبعضية ، وعليه يحمل قول المنى أنهم بعض القوم ، فإن جعلت بمعنى اللام اقتضت عدم دخول بنهم فيهم فافهم . (قوله بائس) البائس من أصابه البؤس أى الشدة وقوله دان بالإساءة دينا بكسر الدال أى تدبى بالإساءة تدبى أى جعل الإساءة دينا لتكررها منه كثيرا . (قوله فالجر أحسن) لفظة العطف بمعنى ، حتى أنكروه الكوفيون كما مر .

(قوله إلا في باب ضربت القوم إلخ) أراد بيباه أن يقع بعد الاسم التالى حتى : فعل مشتغل بنصب ضميره كما في المنى ، فإن اشتغل برفعه نحو قام القوم حتى زيد قام ، امتنع النصب وجاز الرفع والجر . (قوله حتى زيدا إلخ) أى إذا كان زيد آخر القوم ليجد شرط جواز الجر . (قوله فالنصب أحسن إلخ) علله في المنى بأن الفعل لا يكون مؤكدا بعد حتى الجارة ، نقله شيخنا السيد وهو يفيد تعين النصب فيخالف ما يقتضيه كلام الشارح من جواز الجر فتأمل . وقال شيخنا : انظر لم كان غير الجر في هذا الباب أحسن هـ . وقد توجه الأحسنية بأن في النصب مشكلة الضمير لمرجه في الإعراب . (قوله وضربته توكيد) أى لضربت زيدا الذى تضمنه قولك ضربت القوم ، لدخول زيد في القوم ، لا لضربت القوم حتى يرد أن الضمير ليس راجعا للقوم حتى يكون ضربته تأكيدا لضربت القوم بل لزيد . (قوله بهما) أى الجر والنصب وعليهما فألقاها توكيد إلا إذا جعلت حتى في النصب ابتدائية وألقاها تفسير .

[٨٥٦] البيت من أنخيف ، وهو بلا نسبة في الدرر .

على المصدر ، وتكون هي والمعطوفة عليها فعليتين وهو الأكثر نحو : ﴿سواء عليهم

(قوله وأم بها اعطف إثر همز التسوية) أى بعدها ولا يجوز العطف بأو قياساً بقول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا خطأ كقولهم يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا لأن الصواب فيه الواو . قاله في اللغنى . ثم ذكر أن قول الصحاح تقول سواء على قمت أو قعدت سهو وأن قراءة ابن عيصن : ه سواء عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم ، من الشواذ يمكن اهـ ونقل الدماميني عن السيرافي أن سواء إذا دخلت بعدها همزة التسوية لزم العطف بأو وإذا وقع بعدها فعلان بغير همزة جاز العطف بأو . قال الدماميني : وهذا نص صريح يقضى بصحة كلام الفقهاء وبصحته ما في الصحاح وقراءة ابن عيصن اهـ قال الشمني : ما في اللغنى هو مقتضى القياس إذ لا فرق بين همزة التسوية والتسوية بلا همزة اهـ وكأن من فرق رأى التسوية مع همزة أقوى ونقل الدماميني أيضاً عن سيويه جواز العطف بعد ما أدرى وليت شرعى مع همزة بأو وبأو ثم قال : والسبب من إيراد المصنف يعنى ابن هشام كلام الفقهاء والصحاح وقراءة ابن عيصن في العطف بعد همزة التسوية والفرق أن لا همزة في شيء من ذلك وكأنه توهم أن همزة لازمة بعد كلمة سواء فتقدر إن لم تذكر وتوصل بذلك إلى الرد^(١) اهـ . ويوافق ما في اللغنى ما سيذكره الشارح عند قوله وربما حذفت همزة إلخ ثم ذكر الدماميني في قول اللغنى كقولهم يجب أقل الأمرين إلخ أنه يدفع الخطأ في قولهم المذكور بجعل من بيانية لا أقل . قال الدماميني : فإن قلت فما وجه العطف بأو والتسوية تأباه لأنها تقتضى شيئين فصاعداً وأو لأحد الشيئين أو الأشياء ؟ قلت : وجهه السيرافي بأن الكلام محمول على معنى المجازاة قال : فإذا قلت سواء على قمت أو قعدت فتقديره أن قمت أو قعدت فهما على سواء ، وعليه فلا يكون سواء خيراً مقدماً ولا مبتدأ كما قيل ، فليس التقدير قيامك أو قعودك سواء على أو سواء على قيامك أو قعودك بل سواء غير مبتدأ محذوف أى الأمران سواء وهذه الجملة دالة على جواب الشرط للقدر وصرح الرضى بمثل ذلك اهـ وإنما قال بمثل ذلك لأن فرض كلام الرضى في أم وقد أسلفناه مع زيادة في الاستثناء . ثم قال في اللغنى : فإن كان العطف بأو بعد همزة الاستفهام جاز وكان الجواب بنعم أو بلا لأنه إذا قيل أريد عندك أو عمرو فاللغنى أحدهما عندك وإن أجبب بالتحسين صح لأنه جواب وزيادة اهـ .

وما مر من أن ابن عيصن يقرأ بأو سيأتى في الشارح عند قول المصنف وربما حذفت همزة إلخ أنه يقرأ بأو فحرره . واعلم أن الظاهر أن التسوية في قولنا سواء على أقمت أم قعدت مدلوله لسواء لا للهمزة ، وفي قولنا ما أبالي أقمت أم قعدت مستفادة من ما أبالي لا من همزة قسميتها همزة التسوية لوقوعها بعد ما يدل على التسوية . وانظر ما مدلول همزة حقيقة ولعلها لتأكيد التسوية فتدبر .

(قوله على جملة في محل المصدر) المناسب أن يقول على جملة هي معها في محل المصدر كذا في يسن وفيه نظر وهذا من مواضع تأويل الجملة بالمصدر بلا ما بك بناء على قول الجمهور أن ما بعد

(١) وكثيراً ما نرى أشياء في كل العلوم خطأ ثم يبنى عليها أخطاء .

عاندتهم ﴿ [البقرة : ٦] الآية ، واسميتين كقوله :

[٨٥٧] وَلَسْتُ أَبَالِي بِغَدِ قَعْدَى مَالِكَا أُمَوِي نَاءِ أَمْ هُوَ آلَانِ وَاقِعٌ
وختلفتين نحو : ﴿ سواء عليكم أدعوتوهم ﴾ [الأعراف : ١٩٣] الآية . وإذا

عادتت بين جملتين في التسوية قليل لا يجوز أن يذكر بعدها إلا الفعلية ، ولا يجوز سواء
على أزيد قائم أم عمرو منطلق فهذا لا يقوله العرب ، وأجازه الأخفش قياسا على الفعلية .
وقد عادتت بين مفرد وجملة في قوله :

[٨٥٨] سَوَاءٌ عَلَيْكَ أَلْتَفَرُّ أَمْ بِثَلَاثَةِ لَيْلَةٍ بِأَهْلِ الْقِيَابِ مِنْ غَمَمٍ بِنِ غَامِرٍ
(أز) بعد (هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَيْ مُغْنِيَةٍ) وهى الهزمة التى يطلب بها وبأسماء التبيين ،

الهزمة مبتدأ مؤخر ، ومنها الجملة المضاف إليها الظرف نحو : ﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾
[الثالثة : ١١٩] ، ومنها تسميع بالمعدي خير من أن تراه بناء على عدم تقدير أن^(١) قاله في المنفى .
(قوله ولست أبالي) أى أكثرت فهو متعدد بنفسه لأن معناه لا أفكر فيه لزدراء به فالجملة بعده فى
عمل نصب والفعل معلق ، أفاده الدمامي . وقد يتعدى أبالي بالباء والوجهان صحيحان كما قاله الشنوائى
نقلا عن الزوى . وقوله أموى ناء أى يعيد .

(قوله نحو سواء عليكم أدعوتوهم) أى الأصنام أى ونحو سواء على زيد قائم أم قصد فم التثيل .
(قوله قليل لا يجوز إغ) يرد عليه أنه سمع ذكر الاسمى بعدها فى قوله تعالى : ﴿ سواء عليكم أدعوتوهم
أم أنتم صامتون ﴾ [الأعراف : ١٩٣] ، وفى قول الشاعر : ولست أبالي إغ كما قدم ذلك فلا يصح
قوله لهذا لا يقوله العرب ولا قوله : وأجازه الأخفش قياسا على الفعلية المقتضى عدم السماع . وفى
نسخ إسقاط قوله وإذا عادتت بين الجملتين إغ وهو أولى . (قوله مغنيه) أى مع أى كما أشار إليه الشارح
فقد حقق الدمامي أن أيا سادة مسد الهزمة وأم جميعا لا الهزمة فقط . (قوله وتقع) أى أم للمسبوقة
بهزمة التبيين . (قوله بين مفردين غالبا) ومن غير الغالب أن تقع بين مفرد وجملة كقوله تعالى : ﴿ وإن
أدري أقرب ما توعدون أم يحجل له ردى أملا ﴾ [الجن : ٢٥] ، وبين جملتين كما سيذكره الشارح .
(قوله ويتوسط بينهما إغ) ما لا يسأل عنه فى الأول المسند لأن السؤال عن المسند إليه وفى
الثانى بالعكس . ويان ذلك أن شرط الهزمة المعادلة لأم أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما

[٨٥٧] هو من الطويل والثاني هو البعيد . والشاهد فى أن لم المتصلة وقعت بين جملتين اسميتين . وقد تقرر أن أم الواقعة بعد همزة
التسوية لا تقع إلا بين جملتين ، ولا يكونان معها إلا فى تأويل المفردين فتكونان فعليتين كما مر . وتكونان اسميتين كما فى هذا ،
وتكونان مختلفتين نحو : ﴿ سواء عليكم أدعوتوهم أم أنتم صامتون ﴾ وهو مبتدأ وواقع غيره والآن نصب على الظرف .

[٨٥٨] هو من الطويل . وتامه :

* بِأَهْلِ الْقِيَابِ مِنْ غَمَمٍ بِنِ غَامِرٍ *

النفر مبتدأ ، وسواء مقدما غيره ، وأم بمعنى الواو . وفيه الشاهد لأنها عادتت بين جملة ومفرد فى ذكر التسوية ، وهذا
خلاف الأصل ؛ لأن الأصل أن التسوية لا يقع بعدها إلا الجملتان ، وهنا قد وقعت بعدها جملة ومفرد ، ولا يذكر بعد التسوية
إلا الفعلية ، ولا يجوز أن يقال سواء على أزيد قائم أم عمرو منطلق خلافا للأخفش .

(١) أى أن تسمع .

وتقع بين مفردين غالبا ، ويتوسط بينهما ما لا يُسأل عنه نحو : ﴿عَٰنَمُ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ بِهَا﴾ [النازعات : ٢٧] ، أو يتأخر عنها نحو : ﴿وَأَن أَدْرَىٰ أَقْرَبُ أَمْ بَعْدُ مَا تَوْعَدُونَ﴾ [الأنبياء : ١٠٩] ، وبين فعليتين كقوله :
*** لَقُلْتُ أَتَىٰ سِرَّتْ أَمْ غَادَىٰ حُلُمٌ *** [٨٥٩]

ولي أم المعادل الآخر ليفهم السامع من أول الأمر ما طلب تعيينه تقول إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ دون الخبر أزيد قائم أم عمرو وإن شئت أخرت زيد قائم لأنه غير مسئول عنه ، وإذا استفهمت عن تعيين الخبر دون للمبتدأ أقام زيد أم قاعد ، وإن شئت أخرت زيدا لأنه غير مسئول عنه وقس على هذا ، نقله الدماميني عن ابن الحاجب وابن هشام وغيرهما ثم ساق عن سيوبه كلامه الذي هو كما قاله نص في أن إيلاء المسئول عنه الهزمة أولى لا واجب كما قاله الجماعة .

(قوله عَٰنَمُ أَشَدُّ خَلْقًا) هذا الاستفهام توييخي لا حقيقي ولا ينافية قول الشارح بعد لأن الاستفهام معها على حقيقته لأنه باعتبار الغالب أو أراد بالاستفهام الحقيقي ما يطلب جوابا وإن كان توييخيا أو إنكاريا بقرينة المقابلة نقله البعض عن البهوتي ، وهو صريح في أن الاستفهام الإنكاري والتوييخي يطلب جوابا ، وقد يمنع لأن الأول بمعنى لم يقع أو لا يقع ، والثاني بمعنى ما كان ينبغي أو لا ينبغي ، ولا يستدعي شيء من ذلك جوابا . ولو قيل أراد بالاستفهام الحقيقي ما ليس خيرا مجردا عن طلب الفهم وعن التوييخ والتقرير ونحوها لكان أسلم ، ثم دعوى أن الاستفهام في الآية توييخي يردها أن تالي هزمة التوييخ واقع أو يقع وفاعله ملوم نحو : ﴿أَتَعْلَمُونَ مَا تَنصَحُونَ﴾ [الصافات : ٩٥] ، صرح به في المغنى ، وهذا متنفذ في الآية فالظاهر أنه تقريرى فأتمل . قال الدماميني : ووجه كونها في الآية بين مفردين مع أن المتقدم عليها في الصورة جملة ، أن السماء معطوفة على أنتم وأشد خلقا خبر مؤخر عن المتعاطفين تقدير اهد وكالآية في هذا قول زهير :

وما أدري ولست إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء

وجعل الشمعى أم في البيت بين جملتين بتقدير أم هم نساء فارقا بينه وبين الآية ، بأن فعل النبراة معلق في البيت والتعليق إنما يكون عن جملة وهي هنا ما بعد الهزمة فيجب أن يكون معادله وهو ما بعد أم جملة أيضا . ويرد بأن المعلق عنه مجموع الكلام على حد ما أدري أزيد أم عمرو في

[٨٥٩] صدره :

*** لَقُلْتُ لِلطَّيْفِ مَرْثَا فَاَرَقِي ***

قاله زياد بن جمل من نصيدة من البسيط . الغاء للمطف ، واللام للتعليل ، ومرثا حال أي خالفا . ويروى فقامت للزور . وقَارَقِي بالتشديد أي أسهرني ، وضموه يرجع إلى الطيف وهو طيف الخيال وهو الذي يبعث في النوم . والهزمة في أمي للاستفهام وهي مبتدأ وسرت خبره وسكنت الماء تشبيها بكف . والشاهد في أم المتصلة حيث وقمت بين جملتين فعليتين في معنى المفردتين . والتقدير أسرت هي أم عاد حلقها ؟ أي أي هلمين ؟ وهو بضم الحاء واللام ما يراه النائم في نومه . وحاصل المعنى رأيت الحية في المنام فظننت أنها أتتني فلما استيقظت قلت أي أتتني حقيقة أم أتاني خيالها في النوم .

إذ الأرجح أن هي فاعل بفعل مخوف . واسميتين كقوله :
 [٨٦٠] لَعْمَرَكُ مَا أَذْرَى وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا شَعِثَ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شَعِثَ ابْنُ مَنَقَرٍ
 الأصل أشعيت ، فحذفت الهزة والتتوين منها .

الدار نعم إن قلنا الهزة بعد نحو ما أدرى للتسوية وجب تقدير مبتدأ في البيت فقط لأن هزة التسوية إنما تكون بين جملتين بخلاف هزة الاستفهام وسيأتي بسط ذلك . (قوله لهي) بسكون الهاء ولم يجيء بعد الهزة إلا في الشعر كما نقله الدماميني عن شرح التسهيل للناظم ، وعادلى أناني والحلم بضمين وتسكين اللام ما يراه النائم ، والضمير يرجع إلى محبوبه التي رأها في المنام فلما استيقظ قال هي أُنسى حقيقة أم أناني خيالها في النوم باعتبار عادتهم في مبالغتهم بطريق التجاهل . ويوجد في بعض النسخ صلر البيت وهو :

*** فَعِمْتُ لِلطَّيْفِ مَرْتَاعًا فَأَرَقَّتِي ***

أى فمت لأجل خيال المحبوبة المرقى في النوم حالة كوني مرتاعا لقلته هية وأرقتى أى أسهرنى ذلك لما لم أجد بعد الانتباه شيئا محققا . (قوله إذ الأرجح) تمليل لقوله بين فليتين وقوله بفعل مخوف أى يفسره سرت . وإنما كان هذا أرجح لأنه الذى يدل عليه وقوع الفعل بعد أم للمعادلة للهزمة . وقال في التصريح لأن الاستفهام بالفعل أولى من حيث إن الاستفهام عما يشك فيه وهو الأحوال لأنها متجددة وأما عن الذوات فقليل اهـ ومن ثم رجح النصب في أزيدا ضربته .

(قوله لعمرك ما أدرى إغ) أى ما أدرى أى التسيين هو الصحيح وإن كنت داريا بغير ذلك . وشعيت بالمثلثة آخره وصحفه من رواه بالموحدة كما في شرح شواهد المغنى للسيوطى . ومنقر ضبطه الدماميني والشمس بكسر الميم وفتح القاف والراء قالوا : وهو أى البيت هجو لشعيت أى لهذا الحمى بأنهم لم يستقروا على أب واحد وضبطه في التصريح بكسر الميم والقاف ويكتب ابن سهم وابن منقر بالآلاف لأنه خير لا نعت ولغله العلة كان حق شعيت التتوين . (قوله فحذفت الهزة والتتوين منها) أى للضرورة وقيل حذف الهزة جائز اختيارا ونقل الدماميني أن اختار اطراد حذفها اختيارا قبل أم المتصلة لكثرة نظما ونبرا ، ومنع الصرف لإرادة القيلة ، ولا يتأخى الوصف بابن لجواز رعاية التانيث والتذكير باعتبارين ، أفاده الدماميني . هذا وكان على الشارح أن يزيد : مختلفين نحو : ﴿ عَاتَمَ تَخْلُقُونَهُ ﴾ أم نحن الخالقون ﴿ [الواقعة : ٥٩] ، بناء على الأرجح من فاعلية أنتم لمخوف على ما مر في أمي

[٨٦٠] قاله الأسود بن يعفر الحمصي من الطويل ، ولعمرك مبتدأ وخبره مخوف أى لعمرك قسمي ومفعول ما أدرى هو قوله شعيت بن سهم إذ تقديره أشعيت بن سهم . وأم متصلة والمعنى ما أدرى أى التسيين صحيح : نسب شعيت بن سهم أم نسب شعيت بن منقر . والشاهد في مواضع : الأول هو الذى قصده ابن الناظم وهو وقوع أم المتصلة بين جملتين اسميتين وحذف الهزة الاستفهامية من شعيت بن سهم كما ذكرنا وأن شعيتا في الموضعين ليس موصوفا بل بنى بل هو مخبر عنه به ، والتتوين حذف من شعيت للضرورة . وهو في الموضعين بضم الشين للسجدة وفتح الميم للمهلة وسكون الياء آخر المحروف وفي آخره ثاء مثقلة . ولقد صحف من قرأه بالياء الموحدة .

(تنبيهان): الأول : تسمى أم في هذين الحالتين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر . وتسمى أيضا معادلة لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول والاستفهام في النوع الثاني . ويفترق النوعان من أربعة أوجه : أولها وثانيها : أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لأن المعنى معها ليس على الاستفهام ، وأن

سرت وقد يعارضها هنا تناسب للمتعاطفين فتستوى الاسمية والفعلية كما قاله الدماميني .

(قوله متصلة) قال في الجمع : ويؤخر المنفى فيها بنوعها فلا يجوز سواء على ألم يجيء زيد أم جاء ولا ألم يقيم أم قام . **(قوله لا يستغنى بأحدهما عن الآخر)** أما في الحال الأول فلأن المقصود الإخبار بالتسوية وهي لا تحقق إلا بينهما وأما في الثاني فلأن المقصود طلب تعيين أحد الأمرين فلا بد من ذكرهما وقيل إنما سميت بذلك لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في إفادة المقصود بمثابة كلمة واحدة لأنهما جميعا بمعنى أى ورجع هذا على الأول بأن الاتصال عليه راجع إلى أم نفسها وعلى الأول راجع إلى متعاطفها وعروض بأن الثاني إنما يأتي في أم المسبوقة بهمزة الاستفهام لا المسبوقة بهمزة التسوية فيترجح الأول لشموله النوعين وعليه اقتصر في المنفى ، أفاده في التصريح . **(قوله في إفادة التسوية)** أى في جملة إفادة التسوية أى في الجملة التي تنفيد التسوية ومعنى معادلتها للهمزة في هذه الجملة أنه يلحقها عدل ما يلى الهمزة فالتدفع بقرير عبارته على هذا الوجه ما توهمه من أن كلا من الهمزة وأم له دخل في إفادة التسوية فليس .

(قوله في النوع الأول) أى أم بعد همزة التسوية وقوله في النوع الثاني أى أم بعد همزة الاستفهام بقرينة قوله أن الواقعة بعد همزة التسوية إلخ . **(قوله ليس على الاستفهام)** أى يل على الإخبار بالتسوية لانسلاخها عن الاستفهام فهي مجاز بالاستعارة . قال ابن يعيش : وإنما جاز استعارتها للتسوية للاشتراك في معنى التسوية إذ الأمران اللذان تسأل عن تعيين أحدهما مستويان عندك في عدم التمييز اهـ وكما تستعار الهمزة للتسوية تستعار للإنكار الإبطال فيكون ما بعدها غير وقع ومدعيه كاذبا نحو : ﴿ أفئينا بالخلق الأول ﴾ ومنه : ﴿ أليس الله بكاف عبده ﴾ ﴿ ألم نشرح لك صدرك ﴾ لأنها أبطلت ما بعدها من النفي ضاربت الجملة خبرية مثبتة بمعنى الله كاف عبده وشرحا لك صدرك لا إنشائية ولهذا صح عطف وضعا على ألم نشرح ومن جعلها فيما للتقرير أراد التقرير بما بعد النفي . ويظهر أن الهمزة في ألم نشرح على هذا ليست من المعطوف عليه وأنها مسلطة على ما بعد المعطوف أيضا وللإنكار التويخي فيكون ما بعدها واقعا أو يقع وفاعله ملوما نحو : ﴿ أكلمهم بأياتي ولم يخطوا بها علما ﴾ [النمل : ٨٤] ، ﴿ أتعبلون ما نحن ﴾ وللتكلم نحو : ﴿ أصولك تأمرك أن ترك ما بعد أبائنا ﴾ [هود : ٨٧] ، وللتعجب كتقولك : أنخلص زيد الأسير متعجبا ، وللاستبطاء نحو : ﴿ ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم ﴾ [الحديد : ١٧] ، والجامع بين الاستفهام والمعانى المذكورة استلزام كل مطلق الانتفاء فإن الاستفهام عن شيء يستلزم انتفاء علمه والإنكار الإبطال يستلزم انتفاء وقوع الشيء المنكر والتويخي يستلزم انتفاء لياقته والتهكم يستلزم انتفاء تعظيم التهكم به والتعجب

الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر^(١) وليست تلك كذلك لأن الاستفهام

يستلزم انتفاء علم سبب الشيء المتعجب منه ، ولهاذا يقولون إذا ظهر السبب بطل التعجب .
والاستبطاء يستلزم انتفاء المبادرة ، وللامر نحو : ﴿ **عَاسْلمَ** ﴾ أى أسلموا وللتهديد كقولك
لمن يسئ إليك وهو يعلم أنك أدبت فلانا على إساءته إليك وأنت تعلم علمه بذلك : ألم تؤدب فلانا
على إساءته إلى وللتقرير بمعنى طلب إقرار المخاطب بما يعرفه من نفي أو إثبات ولا يشترط أن يلى الهزمة
كما صرح به غير واحد كالنكتازي نحو : ﴿ **أأنت قلت للناس** ﴾ [المائدة : ١١٦] ، ونحو : ﴿ **أليس
الله بكاف عبده** ﴾ [الزمر : ٣٦] ، على احتمال وإنما لم يورد بعد الهزمة في الآيتين نفس المقرر به
دفعاً لتهمة تلقين التكلم للمخاطب الجواب المقرر به . والجامع بين الاستفهام وللمعاني الثلاثة مطلق
الطلب ، فإن الاستفهام طلب فهم للسؤال عنه ، والأمر طلب إيقاع للأمر به ، والتهديد يستلزم طلب
ترك الشيء المهدد عليه ، والتقرير السابق طلب الإقرار ، والتقرير بمعنى التثبيت والتحقيق نحو : أضربت
زيداً أى إنك ضربه ألبنة قال السعد : والجامع ترتب ثبوت الحكم . أما في هذا التقرير فظاهر ، وأما
في الاستفهام فلا أنه يترتب عليه الجواب للترتب عليه الثبوت ، فعلم أن التقرير معين لكن استعماله
في الثاني قليل بالنسبة للأول كما أشار إليه في شرح التلخيص ، ولغير ذلك وهل تشارك الهزمة في الإنكار
الإبطال نحو : ﴿ **هل من خالق غير الله** ﴾ [فاطر : ٣] ، والتقرير نحو : ﴿ **هل تؤوب الكفار** ﴾
[المطففين : ٣٦] ، ﴿ **هل في ذلك قسم لذي حجر** ﴾ [الفجر : ٥] ، والأمر نحو : ﴿ **فهل أنتم
متبون** ﴾ [المائدة : ٩١] ، هذا هو الصحيح على ما يؤخذ من حاشية السيوطي على المعنى لكن
في المعنى في بحث « هل » أنها تختص عن الهزمة بأن يراد بها النفي ولهاذا جاز هل قام إلا زيد دون
أقام إلا زيد ولا ترد الهزمة في نحو : ﴿ **أأناصفاكم ربكم بالبين** ﴾ [الإسراء : ٤٠] ، من حيث إن
الواقع انتفاء الإصفاء لأنها للإنكار على مدعى الإصفاء ويلزم منه النفي لا أنها للنفي ابتداء وقد يكون
الإنكار توبيخياً بمعنى ما كان ينبغي فعل كذا فيقتضى وقوع الفعل . فتلخص أن الإنكار على ثلاثة
أوجه : إنكار على مدعى وقوع الشيء ويلزمه النفي ، وإنكار على من أوقع الشيء ويخصان بالهزمة ،
وإنكار وقوع الشيء وهذا معنى النفي ويختص به هل عن الهزمة اه باختصار .

وربما استعير لهذه المعاني غير الهزمة وهل من أسماء الاستفهام كالنفي والتعجب في : ﴿ **كيف
تكفرون بالله** ﴾ [البقرة : ٢٨] ، والإبطال في : ﴿ **ومن ينظر الذنوب إلا الله** ﴾ [آل عمران :
١٣٥] ، والتقرير في : ﴿ **وما تلك يمينك يا موسى** ﴾ قرره ليقول : ﴿ **هي عصا** ﴾ نقله السيوطي
عن أبي البقاء^(٢) وما ذكرته من توجيه الاستعارة في المعاني المذكورة هو ما ظهر لي فاعرفه . وفي شرح
المعنى للدعائي أن استفهام المعارف للتجاهل حقيقي بحسب الادعاء . (قوله وإن الكلام معها قابل
للتصديق والتكذيب إلخ) يعني أن جملة سواء على أقمت أم قصدت وجملة لست أبالي أمأت زيد أم

(١) أى وليس إنشاء فلا يقل التصديق أو التكذيب كالأمر وإخوته .

(٢) قصد أبا البقاء العكوى صاحب كتاب إعراب القرآن للعروبة بإملاء ما تمّ به الرحمن .

معه على حقيقته . والثالث والرابع أن أم الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المرفدين . الثاني : قد بان لك أن همزة التسوية لا يلزم أن تكون واقعة بعد لفظة سواء ، بل كما تقع بعدها تقع بعد ما أبالي وما أدرى وليت شعري ونحوهن (وَوَيْلًا أَسْقَطْتَ الْهَمْزَةَ) المذكورة (إِنْ * كَانَ خَفَا أَلْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَيْمِنْ) كقراءة ابن محيصن : ﴿سواء عليهم أأنذرتهم﴾ [البقرة : ٦] ، وكما مر من قوله :

عاش ونحوها يقبل التصديق والتكذيب لأنه خبر بخلاف جملة أزيد قائم أم عمرو وجملة الاستفهام في قولنا : ما أدرى أعمري طويل أم قصير ، أما مجموع ما أدرى أعمري طويل أم قصير فقابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر فأنهم هذا التحقيق . (قوله وليت تلك) أى الواقعة بعد همزة الاستفهام كذلك أى كالواقعة بعد همزة التسوية في الأمرين ، وقوله لأن الاستفهام إلخ تعليل للنفي في الأمرين . (قوله لأن الاستفهام معها على حقيقته) أى غالبا أو أراد بكونه على حقيقته أنه ليس إخبارا مجردا عن طلب الفهم وعن التوبيخ والتقرير ونحوها فلا يرد أن الزمخشري جوز في قوله تعالى في سورة الأنعام : ﴿أم كنتم شهداء﴾ [البقرة : ١٣٣] ، كون أم متصلة مقدرا قبلها معادلا أى أتدعون على الأنبياء اليهودية أم إلخ ، والهمزة فيه للإنكار التوبيخي ، وفي قوله تعالى : ﴿قل أتقعدتم عند الله عهدا﴾ [البقرة : ٨٠] ، كون أم متصلة والهمزة فيه للتقرير ونقلهما في المعنى ولم يعقب واحدا منهما . أفاده الشمني . لكن الأظهر كون الهمزة في الآية الأولى أيضا تقريرية فأمل . (قوله إلا بين جملتين) أى غالبا فلا ينال ما قدمه من أنها عادت بين مفرد وجملة كما في قول الشاعر :

* سواء عليك النفر أم بت ليلة *

(قوله قد بان لك) أى من الضابط السابق والاستشهاد بقوله وليت أبالي إلخ . (قوله وما أدرى إلخ) أنت خبر بأن الذى تبين مما قدمه أن الواقعة بعد ما أدرى ليست همزة تسوية بل همزة استفهام حيث مثل لهمزة الاستفهام بقوله تعالى : ﴿وإن أدرى أقرب أم بعيد ما توعدون﴾ [الأنبياء : ١٠٩] ، ويقول الشاعر : لعمرك ما أدرى إلخ أى لا أدرى جواب هذا الاستفهام وهذا هو الأقرب عندى ، ومثل ما أدرى ليت شعري ولا يحضرنى ونحو ذلك ، ثم رأيت الدماميني على المعنى استظهر ما قلته مؤيدا له بقصر الرضى همزة التسوية على الواقعة بعد قولهم سواء وقولهم ما أبالي وتصرفاته ، متعقبا بذلك ما في المعنى من التعميم الذى جرى عليه الشارح ، ورأيت بعضهم مال إلى أنها للاستفهام بعد ما أبالي أيضا كما يفيد ما مر عن الدماميني من كونه قلبا معلقا عن العمل في الجملة بعده ، والمعنى لا أفكر في جواب هذا الاستفهام فأمل . (قوله حلفت الهمزة المذكورة) أى الشاملة للنوعين المتقدمين بقرينة تمثيلة بالمثلين الآتين . قال الفارضى : ونشر حذف أم ومطوفوها كقولہ :

دعاني إليها القلب إلى لأسره سمح فصا أدرى أرشد طلابها

التقدير أرشد أم غي وإذ استفهم بغير الهمزة عطف بأو نحو : ﴿هل تحس منهم من أحد أو تسمع لهم ركزا﴾ [مريم : ٩٨] ، وقد تكون هل بمعنى الهمزة فيعطف بأمر بعدها كحديث : هل

[٨٦١]

* شَعِثَ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شَعِثَ ابْنُ مَنقَرٍ *

وهو في الشعر كثير . ومال في شرح الكافية إلى كونه مطردا (وَيَانْقِطَاعُ وَبِمَعْنَى بَلْ وَقَفْتُ) أَى تَأْتَى أَمْ مَنقُطَعَةٌ بِمَعْنَى بَلْ (إِنْ تَكُ مِمَّا قِيدَتْ بِهِ) وهو أَنْ تَكُونَ مَسْبُوقَةً بِأَحَدِ الْهَمْزَيْنِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا (مَحْلُوتٌ) وَلَا يَفَارِقُهَا حَيْثُذُ مَعْنَى الْإِضْرَابِ ، وَكَثِيرًا مَا تَقْتَضِي مَعَ ذَلِكَ اسْتِفْهَامًا إِمَّا حَقِيقِيًّا نَحْوَ إِنَّمَا لِإِبْلِ أَمْ شَاءَ ، أَى بَلْ أَمْ شَاءَ . وَإِنَّمَا قَدَرْنَا

تَزَوَّجَتْ بِكَوْ أَمْ لَيْثًا ، وَتَكُونُ أَمْ بِمَعْنَى الْهَمْزَةِ نَحْوَ : أَمْ ضَرَبْتَ زَيْدًا التَّقْدِيرَ أَضْرَبْتَ زَيْدًا هـ وَقَوْلُهُ التَّقْدِيرَ أَرَشُدٌ أَمْ غَى بِحَثِّ فِيهِ فِي اللَّغْنِيِّ بِجَوَازِ جَعَلَ الْهَمْزَةَ لَطَبَ التَّصْدِيقِ فَلَا يَقْدِرُ لَهَا مُعَادِلٌ حَيْثُذُ .

(قوله وبانقطاع إلخ) ظاهره أنها عاطفة . قال شيخنا : وفي الرضى خلافه هـ وعليه يكون ذكرهما هنا استطراديا لتنميع أقسام أَمْ . ثم رأيت في الدماميني ما يفيد أن في كون أَمْ لِلْمَنْقُطَعَةِ عاطفة ثلاثة أقوال : فابن جنى والمغاربة يقولون ليست للعطف أصلا لا في مفرد ولا جملة . وابن مالك للعطف في المفرد قليلا سمع من كلامهم أن هناك لا بلا أَمْ شَاءَ وفي الجملة كثيرا . وجماعة للعطف في الجملة فقط وتأولوا ما سمع بتقدير ناصب أَى أَمْ أَرَى شَاءَ . (قوله وبمعنى بل) العطف من عطف أحد المتلازمين على الآخر . (قوله وقت) الضمير فيه وفي قيدت وخلت راجع إلى أَمْ في قوله وأَمْ بها اعطف إلخ والمراد بها في لفظها كما أن المراد بها هنا ذلك فليس في الكلام استخدام ولا شبه وإن زعمه شيخنا . (قوله إن تَكُ تَكُ مِمَّا قِيدَتْ بِهِ) صَادِقٌ بِصُورِ الْأَ تَسْبِيقِ بِأَدَاةِ اسْتِفْهَامِ أَصْلًا بَلْ تَكُونُ مَسْبُوقَةً بِالْخَبَرِ الْحُضْ نَحْوُ : ﴿ أَلَمْ تَنْزِيلِ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ افْعَلْ ﴾ [السجدة :

١ - ٣] ، وَأَنْ تَسْبِيقَ بِأَدَاةِ اسْتِفْهَامِ غَيْرِ الْهَمْزَةِ نَحْوُ : ﴿ هَلْ يَسْعَى الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾ [الرعد : ١٦] ، وَأَنْ تَسْبِيقَ بِهَمْزَةِ لَفْرِ حَقِيقَةِ الاسْتِفْهَامِ الْمَطْلُوبِ بِهِ التَّعْيِينَ وَغَيْرِ التَّسْوِيَةِ لِإِنْكَارِ أَى النِّفْيِ نَحْوُ : ﴿ أَلَمْ أَرْجُلُ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَمْ أَهْدِ ﴾ [الأعراف : ١٩٥] ، الْآيَةُ وَالتَّقْرِيرُ أَى التَّثْبِيتُ أَى جَعَلَ الشَّيْءَ ثَابِتًا نَحْوُ : ﴿ أَلَيْ قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمْ أَوْتَابُوا ﴾ [النور : ٥٠] ، الْآيَةُ كَذَا فِي الدَّمَامِينِيِّ عَنِ النَّازِمِ وَأَبِي حَيَّانٍ وَقَدْ يَنَاقِ مَا مَرَّ عَنِ الْبَهْوِيِّ وَالشَّعْنِيِّ وَلَوْ قِيلَ إِنَّ التَّقْرِيرَ فَقَطْ أَعْنَى الْمَطْلُوبِ بِهِ إِرْقَارُ الْخَطَابِ كَالْحَقِيقِيِّ لِاسْتِرْكَامِهِمَا فِي طَلَبِ الْجَوَابِ لَكَانَ وَجْهًا فَتَدْبِرُ .

(قوله ولا يفارقها حيثذُ) أَى حِينَ إِذْ خَلَّتْ مِمَّا قِيدَهُ بِهِ وَقِيلَ تَرَدُّدَ لِلْاسْتِفْهَامِ الْمَجْرَدِ نَحْوُ : ﴿ أَمْ تَرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ ﴾ [البقرة : ١٠٨] . (قوله أَى بَلْ أَمْ شَاءَ) كَأَنَّهُ فِي حَالٍ بَعْدَهُ عَنْهَا جَزَمَ بِأَنَّهَا إِبْلٌ فَلَمَّا قَرَّبَ مِنْهَا رَأَاهَا صَغِيرَةً فَأَضْرَبَ مُسْتِفْهَامًا عَنْ كَوْنِهَا شَاءَ . وَكَأَمْ فِيهِ أَمْ فِي نَحْوِ أَعْنَدُكَ زَيْدٌ أَمْ عِنْدَكَ عَمْرُو فَقَدْ نَصَّ سَبِيوِيهِ عَلَى أَنَّ أَمْ فِيهِ مَنقُطَعَةٌ ظَنُّ أَوَّلًا كَوْنُ زَيْدٍ عِنْدَهُ فَاسْتِفْهَمَ عَنْهُ ثُمَّ ظَنَّ كَوْنَ عَمْرُو عِنْدَهُ فَأَضْرَبَ عَنِ الْأَوَّلِ وَاسْتِفْهَمَ عَنْ كَوْنِ عَمْرُو عِنْدَهُ . (قوله لا قدخل على المفرد) لأنها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل إلا على جملة .

بعدها مبتدأ محذوفاً لكونها لا تدخل على المفرد ، أو إنكارياً نحو : ﴿ أم له النبات ﴾ [الطور : ٣٩] ، أى بل آله النبات . وقد لا تقتضيه آليته نحو : ﴿ أم هل تستوى الظلمات والنور ﴾ [الرعد : ١٦] ، أى بل هل تستوى إذ لا يدخل استفهام على استفهام . ونحو : ﴿ لا ريب فيه من رب العالمين ﴾ أم يقولون افتراه ﴾ [السجدة : ٣ ، ٢] ، وقوله :

[٨٦٢] فَلَيْتَ سَلِمَى فِي الْأَنْتَامِ ضَجِجَتِي هَذَاكَ أَمْ فِي جَنَّةٍ أَمْ جَهَنَّمَ

وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين .

(تقريبه) : حصر أم في المتصلة والمنقطعة هو مذهب الجمهور ، وذهب بعضهم

(فائدة) : تدخل همزة الاستفهام على الواو والفاء وثم كقوله تعالى : ﴿ أو لم ينظروا ﴾ [الأعراف : ١٨٥] ، ﴿ أقلم يسروا ﴾ [غافر : ٨٢ ، محمد : ١٠] ، ﴿ أم إذا ما وقع ﴾ [يونس : ٥١] ، فالجمهور أن الهمزة قدمت من تأخير وأن هذه الجمل ونحوها معطوفة بالواو والفاء وثم وأن الهمزة كانت بعد هذه الأحرف قدمت على العاطف تنبيها على أصالتها في التصدير والزخشرى أن الهمزة في عليها الأصل والعطف على جملة مقدرة بين الهمزة والعاطف والتقدير أمكنوا فلم يسروا ونحو ذلك وحكى عنه موافقة الجمهور وفي دعوى الزخشرى حذف الجملة وفي دعوى الجمهور تقدم بعض المعطوف على العاطف . فارضى . (قوله نحو أم له النبات) إذ لو قدرت للإضراب المحض لكان الكلام إخباراً بنسبة النبات إليه تعالى والله تعالى منزّه عن ذلك^(١) .

(قوله وقد لا تقتضيه) هنا مذهب الكوفيين ومذهب البصريين أنها أبداً بمعنى بل والهمزة جميعاً نقله في المفتى عن ابن السجري قال : والذي يظهر قول الكوفيين لأنه يلزم البصريين دعوى التأكيد في نحو : ﴿ أم هل تستوى الظلمات والنور ﴾ [الرعد : ١٦] ، ﴿ أم ماذا كنتم تعملون ﴾ [النمل : ٨٤] ، ﴿ أم من هذا الذي هو جند لكم ﴾ [الملك : ٢٠] ، قال الدماميني : والتحقيق أن أهل البلدين^(٢) متفقون على أن أم نحيء للإضراب المجرد وإنما الخلاف في تسميتها حيثئذ منقطعة فالكوفيون يسمونها منقطعة والبصريون يقولون لا متصلة ولا منقطعة فهو في أمر لفظي . (قوله أم يقولون افتراه) إنما لم تقتض الاستفهام هنا وفي البيت لعدم احتياج اللقار إليه لكن جعل الدماميني معنى الآية بل أيقولون على الإنكار التوبيخي . (قوله في المتصلة والمنقطعة) .

(فائدة) : جواب الاستفهام مع المتصلة بالتحسين وقد يجاب بلا مقصوداً بها نفى وقوع كل من الشئين أو الأشياء تخطئة للسائل في اعتقاده وقوع أحد الشئين أو الأشياء كما في قصة

[٨٦٢] هو من الطويل . وسليبي بضم السين اسم محبوبه ، وضججتي أى مضاججتي . والرواية الصحيحة في اللمت بدليل في جنة أم جهنم لأنه متى أن تكون سليبي معه بعد الموت سواء كان في الجنة أو في النار . وهذا من باب الإغراق ، وهنالك اسم إشارة إلى اللتام أو اللمت ، وأم في الجنة عطف على في اللتام ثم أضرب عن ذلك بقوله أم جهنم لأن أم هنا بمعنى بل . والشاهد فيه عجيء ، أم المنقطعة بعد الخبر متجردة عن الاستفهام لأن المعنى بل في جهنم .

(١) وعن البين أيضاً : ﴿ لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد ﴾ .

(٢) البصرة والكوفة .

إلى أنها تكون زائدة . وقال في قوله تعالى : ﴿ أَفَلَا تبصرون • أم أنا خير ﴾ [الزخرف : ٥٢] . أن التقدير أفلا تبصرون أنا خير . والزيادة ظاهرة في قول ساعدة ابن جؤية : [٨٦٣] يَأْتِيَتْ شِغْرِي وَلَا مَتَحْنِي مِنَ الْهَرَمِ . أَمْ هَلْ عَلَى الْغَيْشِ بَعْدَ الْكَيْسِ مِنْ لَدَمٍ (بحر) (وأيح) (وَقَسَمَ يَأْوُ وَأَبْهَمَ * وَأَشْكَلُ) فالتخيير والإباحة يكونان بعد

ذى اليمين^(١) وهل يجاب بنعم مقصودا بها إثبات كل من الشئيين أو الأشياء مخلفة للسائل في اعتقاده ثبوت واحد فقط لم أر من ذكره لكنه مقتضى القياس وجواب الاستفهام مع المنقطة بلا أو نعم . وإذا تولت استفهامات بأمر المنقطة فالجواب لآخرها للإضراب إليه عما قبله فاعرف ذلك .

(قوله أن التقدير أفلا تبصرون أنا خير) أى على أن جملة أنا خير مستأنفة وأما على الأول فجملة أنا خير منه معطوفة على ما قبلها . ووجه للمعادلة بينها وبين الجملة قبلها أن الأصل أم تبصرون فأقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام للسبب لأنهم إذا قالوا له أنت خير كانوا عنده بصراء قاله في المعنى وأورد عليه أن السبب لاعتقاده كونهم بصراء قولهم أنت خير كما تقرر وللمذكور هنا أنا خير الذى هو مقوله لا مقولهم . وأجيب بأن الأصل أم تقولون أنت خير فحذف القول وحكى المقول بالمعنى . ثم يصح أن يكون في الآية إقامة للسبب مقام السبب لأن اعتقادهم خيروه مسبب عنده عن كونهم بصراء ثم ظاهر كلام المعنى أن أم في الآية متصلة وبه صرح الزخشرى في الكشف والذى نص عليه سيويه أنها منقطعة فإنه قال ما حاصله : أنه إذا كان ما بعد أم تقيض ما قبلها فهى منقطعة نحو أزيد عندك أم لا وذلك لأن السائل لو اقتصر على قوله أزيد عندك لاقضى استفهامه هذا أن يجاب بنعم أو لا فقوله أم لا مستغنى عنه في تميم الاستفهام الأول ، وإنما يذكره الذاكر ليبين أنه عرض له ظن نفى أنه عنده فاستفهم عنه ، كما كان قد عرض له ظن ثبوت أنه عنده فاستفهم عنه ، وكذا في الآية ، لو اقتصر على قوله ﴿ أَفَلَا تبصرون ﴾ لاستدعى أن يقال له نبصر أو لا نبصر فكان في غنية عن ذكر ما بعده لكنه أفاد بقوله أم أنا خير أنه عرض له ظن إحصارهم بعدما ظن أولا عدمه . (قوله ابن جؤية) بالهزئة اسم أم الشاعر وهو في الأصل تصغير جؤوة وهى حرمة تضرب إلى سواد .

(قوله بأمر) تنازعه الأفعال الثلاثة قبله كما أن قوله بها تنازعه الفعلان والمصدر قبله . (قوله والإباحة) قال الشنئى : ليس المراد بها الشرعية لأن الكلام في معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع بل المراد الإباحة بحسب العقل أو بحسب العرف في أى وقت كان وعند أى قوم كانوا . (قوله بعد الطلب) أى صيغته وإن لم يكن هناك طلب كما في الإباحة وبعض صور التخيير يقول البعض إذ لا طلب في الإباحة والتخيير فيه تساهل . (قوله أو مقلدا) نحو : ﴿ قَدِيدَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نَسْكَ ﴾ [البقرة : ١٩٦] ، أى ليفعل أى الثلاثة قاله الشارح على التوضيح . (قوله وما سواهما فبعد الحين)

(١) في قوله اقتصر الصلوات لم نسب يا رسول الله ورده - صلى الله عليه وسلم - : كل ذلك لم يكن ، واجمع لهامس على فتح البارى للسنة : مفتح القارى .

الطلب ملفوظاً أو مقدرًا ، وما سواهما فيعد الخير . فالتخير نحو : تزوج زينب أو أختها . والإباحة نحو جالس العلماء أو الزهاد ، والفرق بينهما امتناع الجمع في التخير وجوازه في الإباحة ، والتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف ، والإيهام نحو : ﴿ أتأثما أمرنا ليلا أو نهارا ﴾ [يونس : ٢٤] ، وجعل منه نحو : ﴿ وإنا أو إياكم لعل هدى أو في ضلال مبين ﴾ [سبأ : ٢٤] ، والشك نحو : ﴿ لبثا يوما أو بعض يوم ﴾ [الكهف : ١٩] ، ﴿ واضرب بها أيضا نجوى ﴾ أى نسب إلى العرب في قول الكوفيين وأبى على

صرح الشاطبي بأن الذى يختص بالخبر والشك والإيهام وأما الباقى فيستعمل فى اللوحيين وكلام المنصوي يشعر به ، نقله شيخنا .

(قوله امتناع الجمع في التخير) فإن قلت : قد مثل العلماء بآتي الكفارة والفدية للتخير مع إمكان الجمع . قلت : يمتنع الجمع بين الإطعام والكسوة والتحرير الآتي كل منهن كفارة وبين الصيام والصدقة والنسك الآتي كل منهن فدية بل تقع واحدة منهن كفارة أو فدية والباقي قرينة مستقلة خارجة عن ذلك اهـ معنى . وآية الكفارة : ﴿ لكفاراته إطعام عشرة مساكين ﴾ إغ ، وآية الفدية : ﴿ فدية من صيام أو صدقة أو نسك ﴾ . (قوله والتقسيم) أى تقسيم الكل إلى جزئياته أو الكل إلى أجزائه . قال شيخنا : وعبر عنه في التسهيل بالتفريق المجرد أى من الشك والإيهام والتخير وبعضهم عبر عنه بالتفصيل بالمهمل اهـ وبه يعرف ما في كلام البعض . (قوله والإيهام) أى على السامع .

(قوله وجعل منه نحو وإنا أو إياكم إغ) قال فى المنصوي : الشاهد فى الأولى ووجه الشبهة بأن اعتبار الإيهام فى إحداهما يفتنى عن اعتباره فى الثانية والأولى أولى بالاعتبار لسبقها وفيه نظر إذ لا مانع من اعتباره فيها وإن كان اعتباره فى الأولى أكد . وقال اللعاميني فى الأولى والثانية : والمعنى وإن أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه فى ضلال مبين توطينا لنفس المخاطب ليكون أقبل لما يلقى إليه . وقال بعضهم : الشاهد فى الثانية لأن الشرط تقدم كلام خبري وهو إنما يتحقق بقوله لعل هدى لأن ما قبله ليس كلاما وقد يقال إن لعل هدى أو فى ضلال مبين خبر عن الأول وحذف خبر الثانى أو بالعكس إذ لا يتعين كونه خبرا عنهما وإن صلح لذلك لأنه جار ومجرور وعلى كل وجد الشرط مع أنه قد يمنع اشتراطه وإنما خولف بين الحرفين الداخلين على الحق والباطل لأن صاحب الحق كأنه مستعمل على جواد يركض به حيث شاء وصاحب الباطل كأنه منغمس فى بحر لا يدرى أين يتوجه ، وما ظهر لى أن الآية وإن كانت للإيهام . ظاهرا إلا أنها ترمز إلى التعيين لاقتضاء التناسب صرف ما بعد أو الثانية لما بعد أو الأولى وصرف ما قبلها لما قبلها واقتضاء الترتيب أيضا ذلك فاعرفه .

(قوله والشك) الفرق بينه وبين الإيهام أن المتكلم عالم بالحكم فى الإيهام دون الشك . غزى .
(قوله واضرب بها أيضا نجوى) قيل إنها حيتند غير عاطفة كأم الإضرابية على رأى الجمهور وقد نقل

وابن برهان وابن جنى مطلقا تمسكا بقوله :

[٨٦٤] كَالْوَا قُمَايْنِ أَوْ زَادُوا قُمَايَةَ لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلَادِي

وقراءة أبى السمال : ﴿ أو كلما عاهدوا عهدا ﴾ [البقرة : ١٠٠] ، بسكون

الواو ، ونسبه ابن عصفور لسيبويه لكن بشرطين : تقدم نفى أو نهي ، وإعادة العامل نحو :

ما قام زيد أو ما قام عمرو ، ولا يقيم زيد أو لا يقيم عمرو ، ويؤيده أنه قال لى : ﴿ ولا

تطع منهم أتما أو كفورا ﴾ [الإنسان : ٢٤] ولو قلت أو لا تطع كفورا انقلب المعنى

يعنى أنه يصير إضرابا عن النهي الأول ونهيا عن الثانى فقط (وَرُبَّمَا غَاقَبْتِ أَوِ الْوَارِثِ)

أى جاءت بمعناها (إِذَا * لَمْ يُلَفِّ ذُو الْكُنْفِ لِلْبَرِّ مُتَقَلِّدًا) أى إذا أمن اللبس كفوله :

[٨٦٥] قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَتْهُمْ مَا تَيْنَ مُلْجِمٍ مُهْرَهُ أَوْ سَافِعٍ

وقوله :

بعضهم ذلك عن الرضى والسعد كما فى يس وقيل عاطفة وإن كان بعدها جملة إذ العطف يكون فى

المفردات والجملة كما يقول بذلك بعضهم فى أم الإضرابية وهذا ظاهر كلام المصنف . (قوله مطلقا)

أى سواء تقدمها نفى أو نهي أو لا وسواء أعيد العامل أو لا . (قوله كانوا) أى العمال المذكورون

فى البيت قبله . وقوله : أو زادوا يحتمل أن أو بمعنى الواو وكذا فى قراءة أبى السمال وهو بسين مفتوحة

وميم مشددة ولأم آخره . (قوله بسكون الواو) المعنى وما يكفر بتلك الآيات البينات إلا الذين فسقوا

بل نقضوا عهد الله مرارا كثيرة . (قوله ونسبه) أى مجيء أو للإضراب بقطع النظر عن الإطلاق السابق

بقريته قوله لكن بشرطين . (قوله وإعادة العامل) يعنى مع حرف النفي أو حرف النهي . فتمنى .

(قوله ويؤيده) أى يؤيد نقل ابن عصفور عن سيبويه أن أو تأتى للإضراب بشرطين . (قوله

أو سافع) أى قابض ناصية فرسه من سفعت بناصيته قبضتها وجذبها . قال الدمامنى : لقاتل أن يقول

لم لا يجوز أن يكون المراد بين فريق ملجم أو فريق سافع إذ كل واحد من القسمين ذو تعدد اهـ

واستبعد لأن الظاهر أن قصد الشاعر أنهم حين سماع صرخ المستغيث محصورون بين قسمين لا يخرجون

[٨٦٤] قبله :

عَاقًا تَرَى لِي عِيَالًا قَدْ بَرَفَتْ بِهِمْ لَسَمَ أَخَصِرَ جِلْدُهُمْ إِلَّا يَسْأَدُوا

قالنا جرير من نصيدة من نصيدة من عبد الملك . ويرت بهم من يرم به بكسر الراء إذا شفه وضجر منه .

وترى من رأى فى الأمر فلا يتعبى إلا إلى مفعول واحد . وقد يرت صفة للعمال ولم أحص حال ، والمعاد بفتح العين . والشاهد

فى هـ أو زادوا فإن أو فيه بمعنى بل الإضرابية ، واحتجت به الكوفية وأبو على وأبو الفتح وابن برهان إن أو تأتى للإضراب كبل

مطلقا . وقال سيبويه : إنما جاء ذلك بشرطين : تقدم نفى أو نهي وإعادة العامل .

[٨٦٥] قاله حميد بن ثور الملالى الصحابى رضى الله عنه من الكمال أى هم قوم . ورأيتهم جواب الشرط . وملجم من أجمعت

الفرس . والشاهد فى أو سافع فإن أو فيه بمعنى الواو من سفعت بناصيته أى أخذته .

[٨٦٦] فَظَلَّ طَهَاءُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مَنْضُجٍ صَفِيفٍ شَوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ

وقول الراجز :

[٨٦٧] إِنَّ بِهَا أَكْثَلَ أَوْ رِزْأًا خَوِيرَيْنِ يَتَّقَانِ أَهْمَا

وقوله :

[٨٦٨] وَقَالُوا لَنَا شَتَانِ لَأَيِّدَ بَيْنَهُمَا صُدُورُ رِمَاحٍ أَشْرَعَتْ أَوْ سَلَامِيلُ

وجعل منه : ﴿ وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ﴾ [الصافات : ١٤٧] ، أى

يزيدون . هذا مذهب الأخفش والجرمي جماعة من الكوفيين .

عنهما لا أنهم ثابت لهم إحدى البيتين . (قوله فظل طهأ اللحم إلخ) الطهأ جمع طاه وهو الطباخ ، وصفيف شواء مفعول منضج وهو ما فرق وصف على الجمر وهو شواء الأعراب ، وقدير معطوف على منضج بتقدير مضاف أى وطابخ قدیر أى مطبوخ فى القدر . ومعجل صفة قدیر وقول العيني قدیر معطوف على شواء غير ظاهر وإن أقره شيخنا كما لا يخفى .

(قوله إن بها أكمل إلخ) ضمير بها للأرض المذكورة قبل ، وأكل بفوقية مفتوحة ، ورزلم براء مكسورة فزأى اسمًا رجلين . وخویرین تثنية خویرب تصغير خارب وهو اللص كما قاله الدمامي والشمسي . ولى شرح شواهد اللغى للسيوطى أنه لص الإبل حال من ضمير يتفقان قلعت على عاملها أو من المستكن فى بها وقول البعض حال مما قبله لا يتمشى على مذهب الجمهور للانعين بجىء الحال من المبتدأ فى الحال أو الأصل . ويتفقان بضم القاف من التقف وهو كسر الرأس كما قاله الدمامي والشمسي والسيوطى فيحتاج الكلام إلى التجريد . والحام اسم جنس جمعى لامة وهى الرأس فقول البعض والحام الرأس فيه تساهل . وإنما كانت أو فى البيت بمعنى الواو لقوله خویرین بالتثنية ولو كانت على بابها لأحد الشيعين لقال خویربا بالإفراد . (قوله أشرعت) بالبناء للمجهول أى صوّبت نحو العدو وكنى بذلك عن الطعن وبالسلاسل عن الأسر . (قوله وجعل منه وأرسلناه إلخ) فصله للاختلاف فيه فقال بعض الكوفيين والبصريين بمعنى الواو . وقيل بمعنى بل فتكون للإضراب عن الإخبار بأنهم مائة ألف بناء على حزر الرأى مع علمه تعالى بزيادتهم إلى الإخبار عن تحقيق وبعض البصريين للإيهام وقيل للشك

[٨٦٦] قاله امرؤ القيس الكندي من قصيدته المشهورة وفى ديوانه . وظل بالواو . وطهأ اللحم اسمه جمع طاه وهو الطباخ . ومن بين منضج خيره . وصفيف شواء كلام إنشاق مفعول اسم فاعل . والشاهد فى « أو قدیر » فإن أو فيه معنى الواو وهو عطف على شواء ، وهو ما طبخ فى قدر ، معجل بالجر صفة . والمعنى من بين منضج صفيف شواء وهو الذى فرق وصف على الجمر وهو شواء الأعراب ، أو طابخ قدیر : أى وطابخ قدیر .

[٨٦٧] الرجز للأسيدي فى الأزهية .

[٨٦٨] البيت من الطويل ، وهو لجعفر بن علية الخارثى فى الدور .

(تنبيهات): الأول: أفهم قوله وربما أن ذلك قليل مطلقا . وذكر في التسهيل أن أو تعاقب الواو في الإباحة كثيرا وفي عطف للمصاحبة والمؤكد قليلا ، فالإباحة كما تقدم ، والمصاحبة نحو قوله عليه الصلاة والسلام : ﴿ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ نَبِيٌّ أَوْ صَدِيقٌ أَوْ شَهِيدٌ ﴾^(١) والمؤكد نحو : ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ غَطِيَّةً أَوْ إِثْمًا ﴾ [النساء : ١١٢] . الثاني : التحقيق أن أو موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء وهو الذي يقوله المتقدمون وقد تخرج إلى معنى مصروفًا للرائ ، كذا في المعنى بزيادة . قال البعض : ويزيدون صفة موصوف عنوف معطوف على ما قبله أى أو جماعة يزيدون اه وفيه أن الموصوف بالجملة المخوف ليس بعض اسم مجرور بمن أو في ويمكن جعل العطف من باب العطف على المعنى أى إلى جماعة يلغون مائة ألف أو يزيدون تأمل . (قوله مطلقا) أى سواء كانت أو للإباحة أو لا .

(قوله وذكر في التسهيل أن أو تعاقب الواو) أى نجيء بمعنى الواو فتكون للجمع وقوله في الإباحة أى في صورة الإباحة أى في الصورة التى يظن أن أو فيها للإباحة أى لأحد الشيئين مع جواز الجمع بينهما وإن لم تكن أو في حالة كونها بمعنى الواو للإباحة لأنها حيثئذ للجمع وأو التى للإباحة لأحد الشيئين مع جواز الجمع بينهما كما سيذكره للشارح عن ابن هشام . وقوله كثيرا أى لأنه يكثر إرادة الجمع في نحو جالس الحسن أو ابن سيرين . هذا هو الذى أفهمه في هذه العبارة وبه يتدفع اعتراضات نشأت من عدم فهم العبارة كليهما :

الاعتراض الأول : ما ذكره البعض وأقره أن صاحب التسهيل لم يذكر الكثرة إلا في معاقبة أو للواو في الإباحة وهذا لم يرد المصنف هنا لذكره إياه فيما تقدم بقوله أبج والذي أرادناه هنا وجعله قليلا إنما هو القسمان الأخيران للموصوفان في التسهيل أيضا بالقللة . **الثاني :** ما ذكره شيخنا وأقره أن الإباحة معنى أو أمالة فلا ضرورة إلى جعلها في صور الإباحة بمعنى الواو ووجه انتفاع هذين أنهما مبنيان على أن أو في معاقبتها الواو في الإباحة لأحد الشيئين مع جواز الجمع بينهما وليس كذلك بل للجمع كما علمت . **الثالث :** ما ذكره أيضا البعض وأقره أن قوله كثيرا يؤهم أن أو في الإباحة قد لا تعاقب الواو وليس كذلك فكان الأولى أن يقول تعاقب الواو في الإباحة لزوما وقد تعاقبا في غيرها ، ووجه انتفاع هذا الاعتراض أن المراد كما علمت أن الصورة التى يظن أن أو فيها للإباحة قد تعاقب فيها أو الواو بأن تكون للجمع وقد لا تعاقب بأن تكون للإباحة في الواقع أيضا ، يقول المحترض وليس كذلك ممنوع وكذا قوله لزوما . هذا هو تحقيق المقام عليك السلام .

(قوله نحو ومن يكسب غطيئة أو إثمًا) حمل بعضهم الخطيئة على الذنب الذى بين العبد وربه والإثم على مظالم العباد . (قوله وقد تخرج إلى معنى بل والواو) أى مجازا . (قوله وأما بقية المعاني

(١) في خطاطه - صل الله عليه وسلم - جبل أحد ، رابع كتابا طابع القاري لأبواب فتح الباري .

بل والواو . وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها . الثالث : زعم قوم أن الواو تستعمل بمعنى أو في ثلاثة مواضع : أحدها في التقسيم كقولك الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله :

* كَمَا النَّاسُ مُجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ * [٨٦٩]

ومن ذكر ذلك الناظم في التحفة وشرح الكافية . قال في المعنى : والصواب أنها في ذلك على معناها الأصل إذ الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس . ثانياً : الإباحة قاله الزمخشري وزعم أنه يقال جالس الحسن وابن سيرين أى أحدهما وأنه لهذا قيل ﴿ تلك عشرة كاملة ﴾ [البقرة : ١٩٦] ، بعد ذكر ثلاثة وسبعة لثلاث يتوهم إرادة الإباحة . قال في المعنى أيضاً والمعروف من كلام النحويين أن هذا أمر بمجالسة كل منها وجعلوا

إلخ ذكره في المعنى قال : ومن العجب أنهم ذكروا من معاني صيغة أفعل التخيير والإباحة ومثله بنحو غل من مالى درهما أو ديناراً وجالس الحسن أو ابن سيرين ثم ذكروا أن أو تفيدهما ومثله بالمثاليين المذكورين اهـ وأجيب بأن كلا من الصيغة . وأو تدل على ما ذكر فحيث مثل بالمثاليين للصيغة قطع النظر فيهما عن أو وحيث مثل بهما لأو قطع النظر فيهما عن الصيغة وقال الفتازلي في تلويحه أن التخيير والإباحة قد يضافان إلى صيغة الأمر وقد يضافان إلى كلمة أو والتحقيق أن كلمة أو لأحد الأمرين أو الأمور وأن جواز الجمع وامتناعه إنما هو بحسب موقع الكلام ودلالة القرائن .

(قوله فمستفادة من غيرها) أى معها وذلك لأنها تفيد أحد الشئين وغيرها يفيد امتناع الجمع إذا كانت للتخيير وجوزاه إذا كانت للإباحة وهكذا . وقوله من غيرها أى من القرائن . (قوله ومن ذكر ذلك الناظم إلخ) قال البعض انظر نسبة هذا للناظم مع تصريحه بأن الواو في التقسيم أجود من أو فإنه يدل على أنها فيه ليست بمعنى أو اهـ وقد يقال إن له في المسألة قولين . واعلم أن لكل من الواو وأو في التقسيم وجهاً لاجتماع الأقسام في الدخول تحت المقسم وعدم اجتماعها في ذات واحدة خارجاً وإن كانت الواو فيه أكثر . (قوله قاله الزمخشري) وافقه الناظم وابن هشام في حواشيه على التسهيل راجعاً عما ذكره في المعنى كما قاله الدماميني ، وسبقهم إلى ذلك السيوطي في شرح الكتاب^(١) . (قوله أى أحدهما) أى مع جواز الجمع بينهما أو الترك لكل كما هو مقتضى الإباحة . (قوله لثلاث يتوهم إرادة الإباحة) ويحتمل أن ذلك لثلاث يتوهم إرادة التخيير .

[٨٦٩] صدره :

* وَلَنَنْصُرَ مَوْلَانَا وَلَنَقُصِّمُ الْهَيْئَةَ *

والبيت من الطويل ، وهو لمرو بن برقعة في أمال القائل .

(١) يقصد الكتاب لسيرة .

ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف بأو . ثالثها التخيير قاله بعضهم في قوله :
 [٨٧٠] قَالُوا نَأْتُ فَاحْزَنَ لَهَا الصَّبْرَ وَالْبَكَاءُ فَقُلْتُ أَتَبْكَأُ إِذَا لَيْلِي
 أى أو البكاء إذ لا يجمع بين الصبر والبكاء . ويحتمل أن يكون الأصل من الصبر
 والبكاء أى أحدهما ثم حذف من كما في قوله تعالى : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾ [الأعراف :
 ١٥٥] ، ويؤيده أن أبها على الفارسي رواه ابن اهد (وَمِثْلُ أَوْ فِي الْقَصْدِ إِنَّمَا الثَّانِيَةُ *
 فِي لُحُوْجٍ تَزُوجُ إِنَّمَا ذِي وَإِنَّمَا الثَّانِيَةُ) وجاءنى إما زيد وإما عمرو .

(تنبيهات) : الأول : ظاهر كلامه أنها تأتى للمعاني السبعة المذكورة في أو ،
 وليس كذلك فإنها لا تأتى بمعنى الواو ولا بمعنى بل والعذر له أن ورود أو هذين المعنيين
 قليل ومختلف فيه فالإحالة إنما هى على المعانى المتفق عليها ولم يذكر الإباحة في التسهيل
 لكنها بمقتضى القياس جائزة . الثانى : ظاهره أيضا أنها مثل أو في العطف والمعنى وهو
 ما ذهب إليه أكثر النحويين . وقال أبو على وابن كيسان وبرهان هى مثلها في المعنى فقط
 ووافقهم الناظم وهو الصحيح ، ويؤيده قولهم : إنها مجامعة للواو لزوما والماعطف لا يدخل
 على الماعطف . وأما قوله :

[٨٧١] يَا نَيْتِمَا أَمَّا ثَمَالَتْ نَعَامَتَهَا إِنَّمَا إِلَى جَنَّةٍ إِنَّمَا إِلَى نَارٍ

(قوله إن هذا أمر) أى إذن . (قوله قالوا نأت إغ) من الطويل ودخله التلم زهو حذف فاء
 فعولن ويرى وقالوا ولا تلم فيه حينئذ وقوله نأت أى بعدت والغليل حرارة العطش لكن المراد هنا
 مطلق الحرارة ليشمل حرارة المشق . (قوله رواه ابن) أى بدل لما . (قوله إما) ذهب سيبويه إلى أنها
 مركبة من إن وما وذهب غيره إلى أنها بسيطة وهو الظاهر لأن الأصل البساطة وقوله الثانية احتراز
 عن الأولى فإنه لا خلاف في أنها غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام إما زيد وإما
 عمرو لكن لا مانع من نسبة المعانى للأولى أيضا لتلازمها غالبا والثانية البعيدة . (قوله ظاهر كلامه)
 أى حيث أطلق القصد فشمل جميع المعانى المقصودة . (قوله والعذر له) أى في الإطلاق وعدم التقييد
 بما عدا المذكورين . (قوله ظاهره أيضا) أى حيث أطلق القصد فشمل العطف إذ هو بما يقصد .
 (قوله مثل أو في العطف والمعنى) ولعل الواو على هذا القول زائدة لازمة كما قيل بمثله في لكن كما مر .
 (قوله والماعطف لا يدخل على الماعطف) أى فالماعطف إنما هو الواو الداخلة على إما . (قوله)
 وأما قوله إغ إيراد على قوله لزوما . (قوله شالت نعامتها) كناية عن موتها لأن النعامة باطن القدم

[٨٧٠] البيت من الطويل ، وهو لكثير عزة في ديوانه .

[٨٧١] قاله سعد بن قرظ من المعقة . وعزو الجوهري إياه إلى الأحوص ليس بصحيح . وهو من البسيط . وبا مجرد
 التنبيه ، أو المبادئ محذوف أى يا قوم . وما زائدة ، وأما بالنصب اسمه ، وشالت نعامتها خبره أى ارتفعت جنازتها .
 والشاهد فيه في مواضع إبدال الميم الأولى من إما للكسورة ياء ، وضع همزة . وحذف واو العطف في إنما الثانية .
 والتقدير يا ليت أمتى ارتفعت جنازتها إما إلى الجنة وإما إلى النار .

فشاذ ، وكذلك فتح همزتها وإبدال ميمها الأولى ياء ، وفتح همزتها لغة تميم وبها روى البيت المذكور وقد يقال إن قوله في القصد إشارة إلى ذلك أى إنها مثلها في القصد أى المعنى لا مطلقا سيما أنه لم يعدّها في الحروف أول الباب . وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين على أنها ليست عاطفة وإنما أوردوها في حروف العطف لمصاحبتها لها .
الثالث : مقتضى كلامه أنه لا بد من تكرارها وذلك غالب لا لازم فقد يستغنى عن الثانية بذكر ما يفنى عنها نحو : إما أن تتكلم وإلا فاسكت ، وقراءة أئى : ﴿ وإنا أو إياكم لا على هدى أو فى ضلال مبين ﴾ [سبأ : ٢٤] وقوله :

[٨٧٢] **لَإِمَّا أَنْ تُكُونَ أُخَى بِصَدَقِي فَأَعْرِفُ مِنْكَ غُثَى مِنْ سَعِينِي**

ومن مات ارتفعت رجلاه وانكسر رأسه فظهرت نعماته . (قوله وكذا فتح همزتها وإبدال ميمها إغ) أى شاذان أيضا على سبيل الاجتماع ولا ففتح همزتها لغة تميمية وقيسية وأسدية . تصريح . فضمير ميمها يرجع إلى المفتوحة المهززة كما في البيت لا ميم إما مطلقا وإن ثبت الإبدال مع الكسر أيضا كما في الدماميني عن المصنف . (قوله أى المعنى) فيه إشارة إلى أن القصد بمعنى المقصود وحمل القصد على المعنى مبنى على أن المراد بالقصد مقصود جميعهم ومقصود جميعهم المعنى لاختلافهم في العطف . (قوله وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين إغ) أى وإن كان هذا النقل غير مسلم لما مر من الشرح . (قوله لمصاحبتها لها) أى لبعضها وهو الواو . (قوله مقتضى كلامه) أى حيث قال الثانية في نحو إغ وهذا أولى مما ذكره البعض .

(قوله لا بد من تكرارها) أى إما لا بقيد كونها الثانية . (قوله غثى من سعيى) غثى من غث الشاة غثا من باب ضرب أى ضعفت . ويقال في الكلام الغث والسمين أى الردىء والجيد ولعل المعنى فأعرف بك الردىء والجيد منى لتبيينك لى الردىء وإبعادك لى عنه والجيد وإعانتك لى عليه ويوجد فى بعض النسخ بين البيتين :

فلو أنا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخير اليقين

وروى مؤخرهما عنهما وهو المتجه . قال شيخنا وهو ساقط من خط المؤلف ثم قال وأنشده ابن دريد مع بيتين غير هذين :

[٨٧٢] قد ذكرنا الخلاف في قائلهما في شواهد العرب والمبنى . والقاء للعطف ، وإما للتفصيل ، فأعرف بالنصب عطفًا على أن يكون أى أعرف عنك ما يفسد مما يصلح من الكلام . والشاهد في إلا حيث تاب إلا مناب إما كما في قولك إما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت وهو شاذ .

وَأَلَّا فَاطِرَ غَيْبِي وَالْجَلْبُزِي عُلُوًّا أَتَقِيكَ وَتَقْبِرِي

وقد يستغنى عن الأولى بالثانية كقوله :

[٨٧٣] ثَلِمٌ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَنْهَا وَإِمَا بِأَمْزَاتِ أَلَمِ خِيَالِهَا

أى إما بدار . والقراء يقيس هذا فيجيز زيد يقوم وإما يقعد كما يجوز أو يقعد .
الرابع : ليس من أقسام إما التى فى قوله : ﴿ فَإِمَّا تَرِينَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ بل هذه إن
الشرطية وما الزائدة (وَأَوَّلُ لَكِنَّ تَفْهِيًا أَوْ تَهْفِيًا) نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا تضرب
زيدا لكن عمرا .

(تفسيه) : يشترط لكونها عاطفة مع ذلك أن يكون معطوفها مفردا وألا تقترب
بالواو كما مثل وقد سبق ما فى هذا الثانى . وهى حرف ابتداء إن سبقت بإيجاب نحو
قام زيد لكن عمرو لم يقم ، ولا يجوز لكن عمرو خلافا للكوفيين أو تلتهها جملة كقوله :

لمعرك إنسى وأبا رباح على طول التجاور منذ حين
ليخفى وأبغضه وأيضا يراى دوله وأراه دولى

فلو أنا على حجر إغ يريد أنهما لشدة العدوة لا يختلط دماؤهما فلو ذبحا على حجر لافرق
الدميان اهـ ثم رأيت فى الفارضى فى باب النسب أن العرب تقول إن دم المتباغضين لا يجتمع اهـ .
(قوله وقد يستغنى عن الأولى) أى لفظا لا تقديرا ، دمايى . فقوله كما يجوز أو يقعد تشبيه فى مطلق
الجواز إذ لا يحتاج إلى تقدير مع أو بخلاف إما ثم ذكر الدمايى أن ظاهر كلام بعضهم أن القراء
يجيز الاستغناء عن إما الأولى لفظا وتقديرا وإجراءها مجرى أو (قوله تلم) الضمير يرجع إلى النفس
المذكورة فى البيت قبله من ألم إذا نزل . وفى بعض النسخ تماض بالبناء للمجهول من هاض العظم
إذا كسره بعد جيره وعهد الدار ما عهد فيها . (قوله وقد سبق ما فى هذا الثانى) أى من الخلاف
فى شرح قوله وأتبع لفظا فحسب إغ . (قوله وهى إغ) شروع فى محترزات الشروط فكان الأولى
التصير بالغاء . (قوله ولا يجوز لكن عمرو) أى على أن عمرو معطوف كما فى التوضيح إما على أنه
متبداً بخبره مخوف فيجوز . (قوله أو تلتهها جملة) أى أو سبقت بنفى لكن تلتهها جملة فلا ينافى أن
المسبوقة بإيجاب لا يتلوها إلا الجملة . (قوله وروقاء) اسم رجل ، برادره جمع بادرة وهى الحلة .
تصرغ .

[٨٧٣] البيت من الطويل ، وهو للى الرمة فى ملحق ديوانه .

[٨٧٤] إِنَّ أَبْنَ وَزَقَاءَ لَا تُحْشَى بَرَاؤُهُ لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْخَرْبِ تَنْتَظَرُ

أو تلت واوا نحو : ﴿ ولكن رسول الله ﴾ [الأحزاب : ٤٠] ، أي ولكن كان رسول الله وليس المنصوب معطوفا بالواو لأن متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالإيجاب والسلب (ولا * بَدَاءَ أَوْ أَمْرًا أَوْ اثْبَاتًا كَلَامٍ لا مبتدأ خبره تلا ، ونداء وما بعده مفعول بتلا . وفي تلا ضمير هو فاعله يرجع إلى لا . والتقدير لا تلا نداء أو أمرا أو إثباتا ، أي للعطف بلا شرطان : أحدهما أفراد معطوفها والثاني أن تسبق بأمر أو إثبات اتفاقا نحو : اضرب زيدا لا عمرا وجاءني زيد لا عمرو أو بنداء خلافا لابن سعدون نحو : يا ابن أخي لا ابن عمي . قال السهيلي : وألا يصدق أحد متعاطفيا على الآخر فلا يجوز جاءني

(قوله أي ولكن كان رسول الله إلخ) حاصله أن لكن حرف استدراك لا عاطفة^(١) والواو هي العاطفة لجمله حذف بعضها على جملة وهذا مذهب المصنف وتقدم في الشرح بقية الأقوال . وقد يستشكل العطف بأن قضية كون لكن ابتداء استئناف الجملة بعدها لا عطفها بالواو ويجاب بأن المراد بكونها حرف ابتداء أنها غير عاطفة للجملة فلا ينافي عطفها بغيرها ، أفاده سم . (قوله لأن متعاطفي الواو المفردين إلخ) بخلاف الجمليتين فيجوز تخالفهما في ذلك نحو : قام زيد ولم يقم عمرو وقد يقال محل عدم اختلاف متعاطفي الواو إيجابا وسلبا إذا لم يصحبا ما يقتضي الاختلاف كلكن فتأمل . (قوله أي للعطف بلا إلخ) فيه مساعمة فإن الشرط الأول لا يفيد كلام المصنف . (قوله شرطان) بقي شرط ثالث وهو ألا تقترب بعاطف فإذا قيل جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة وإذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا تأكيد للنفي . وفي هذا المثال مانع آخر من العطف وهو تقدم النفي وقد اجتمعا في ﴿ ولا الضالين ﴾ . معنى . (قوله أفراد معطوفها) أي ولو تأويلا فيجوز قلت زيد قائم لا زيد قاعد أخذنا من قول الهمع ولا يعطف بها جملة لا محل لها في الأصح .

(قوله وألا يصدق أحد متعاطفيا على الآخر) قال البعض : هو ظاهر فيما إذا كان المتناول والأعم الثاني لا الأول اهـ ولك أن تقول جواز جاءني رجل لا زيد إذا جعلت لا بمعنى غير صفة لرجل لا إذا كانت عاطفة كما هو فرض الكلام ، وقد علل الفارسي وغيره عدم جواز جاءني زيد لا رجل وعكسه بأن الرجل يصدق بزيد فيلزم التناقض . لا يقال المراد بالرجل غير زيد بقرينة العطف المنتزعة للمغايرة فلا تناقض لأننا نقول المغايرة التي يقتضيها العطف صادقة بالمغايرة الجزئية كالمغايرة التي بين العام والخاص والمطلق والمقيد فالتناقض غير متناف بمسب مدلول اللفظ والمثالين المذكورين

[٨٧٤] البيت من البسيط ، وهو لزم بن أبي سلمى في ديوانه .

(١) ﴿ ما كان محمد أباهما أحد من رجالكم ولكن رسول الله ﴾ .

زيد لا رجل وعكسه ، ويجوز جاءني رجل لا امرأة . وقال الزجاجي : وألا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز جاءني زيد لا عمرو ، ويرده قوله :
 [٨٧٥] كَأَنَّ دِكْرًا خَلَقْتُ بِكَوْنِهِ عِقَابٌ ثَوَقِي لَا عِقَابُ الْقَوَاعِلِ
(تنبيهات) : الأول : في معنى الأمر الدعاء والتحضيض . الثاني : أجاز الفراء العطف بها على اسم لعل كما يعطف بها على اسم إن نحو : لعل زيدا لا عمرا قائم . الثالث : فائدة العطف بها قصر الحكم على ما قبلها إما قصر أفراد كقولك : زيد كاتب لا شاعر

في الامتناع قام زيد لا الناس وقام الناس لا زيد . نعم قال النقي السبكي كما حكاه عنه ولده في شرح التلخيص يخطئ في جواز قام الناس لا زيد إن أريد إخراج زيد من الناس على وجه الاستثناء ، لكن لم أر أحدا من النحاة عد « لا » من حروف الاستثناء فاعرف ذلك .

(قوله وقال الزجاجي وألا يكون إلخ) علل بأن العامل يقرر بعد العاطف ولا يصح أن يقال لا جاء عمرو إلا على الدعاء ورد بأنه لو توقف صحة العطف على تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيدا قائما ولا قاعدة ذكره البعض ثم رأيت في المعنى أى لمنع لا من تقدير ليس بعد الواو . (قوله كأن دكرا إلخ) دثار بكسر الدال المهمله وفتح المثلثة اسم راع . واللبون : النوق ذات اللبن وحلقت ذهبت وتوئو بفتح الفوقية وضم النون وفتح الفاء جبل عال . والقواعل بالقاف ثم العين المهمله : الجبال الصغيرة وكنتي بذلك عن عدم عود هذه اللبون .

(قوله الدعاء) نحو : رحم الله أبى بكر لا أبى جهل وقوله : والتحضيض نحو هلا تضرب زيدا لا عمرا قال ذلك أبو حيان وخالفه الرضى فقال لا نجى لا بعد الاستفهام والعرض والتمنى والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النهى ولا يعطف بها الاسمية ولا الماضى فلا يقال قام زيد لا فقد لأنها موضوعة لعطف المفردات وإنما جاز على قلة عطفها المضارع لمضارعه الاسم ولا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف . لا يقال قام زيد لا عمرو لا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر ، بل لو قصدت ذلك أدخلت الواو في المكرر وكانت هي العاطفة ولا تأكيد لكنه قال في الكلام على بل قبل لا نجى بل بعد التحضيض والتمنى . والترجي والعرض والأولى أن يجوز استعمالها بعدما يفيد معنى الأمر والنهى كالتحضيض والعرض ا هـ والظاهر أن العرض كالتحضيض عند أبى حيان ، ثم القلب إلى جواز بجى لا بعد الاستفهام أميل نحو أقام زيد لا عمرو . (قوله إما قصر أفراد إلخ) لم يذكر قصر التعمين مع

[٨٧٥] قاله امرؤ القيس بن حجر الكندي من قصيدة من الطويل . ودثار اسم راعى امرئ القيس . واللبون بفتح اللام : الإبل التى لها اللبن . وعقاب تنو في كلام إضائي فاعل خلقت . وهو بفتح التاء المثناة من فوق وضم النون وسكون الواو وفتح الفاء : اسم موضع مرتفع في جبل طيء . والشاهد في لا عقاب القواعل حيث عطف على معمول فعل ماض وهو العقاب الأول . وفيه رد على أبى القاسم الزجاجي في منعه أن تعطف بلا بعد الفعل الماضى . والقواعل بالقاف جبل سلمى وثم تخالف طيء وأسد ، قاله ابن الكلبي . ويقال القواعل جبال صغار . أراد كأن عقابا من عقاب تنو ذهبت بهذه الإبل لا عقابا هذه الأجل الصغار . وإنما يصف أن هذه الإبل لا استطاع ردها ولا يطعم فيها كما لا يطعم فيما نالت هذه العقاب .

ردا على من يعتقد أنه كاتب وشاعر ، وإما قصر قلب كقولك : زيد عالم لا جاهل ردا على من يعتقد أنه جاهل . الرابع : أنه قد يحذف المعطوف عليه بلا نحو : أعطيتك لا لتظلم أى لتعدل لا لتظلم (وَبَلَّ كَلْكِنْ) في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها (بَعْدَ مَصْحُوتَيْهَا) أى مصحوبى لكن وهما النفى والنهى (كَلَّمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلَّ تَيْهَا) المربع منزل الربيع ، والتهباء الأرض التى لا يهتدى بها ، ونحو : لا تضرب زيدا بل عمرا (وَأَقْلَبْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ) فيصير كالمسكوت عنه (فِي الْخَبَرِ الْمَكْتَبِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ) كقام زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو . وأجاز المبرد وعبد الوارث ذلك مع النفى والنهى

أنها تكون له نحو زيد كاتب لا شاعر للمتعدد فى أى الوصفين ثابت لزيد مع علمه بثبوت أحدهما لا على التعيين . (قوله كقولك زيد كاتب لا شاعر) فى تمثيله لقصر الأفراد بما ذكر ولقصر القلب بقولك زيد عالم لا جاهل إشارة إلى ما قاله من اشتراط إمكان اجتماع الوصفين فى قصر الأفراد دون قصر القلب . (قوله قد يحذف المعطوف عليه بلا إلخ) قال شيخنا : كان الأولى تأخيرها إلى قول الناظم :

* وحذف متبوع هذا هنا استحس *

(قوله وبلى كلكن) اعترض بأنه إحالة على مجهول لأنه لم يذكر أولا معنى لكن وأجيب بأن وجه الشبه الذى ذكره الشارح مشهور فى لكن فالإحالة على مشهور بين النحاة^(١) . (قوله فى تقرير إلخ) أى تبيينه فى ذهن السامع . والخاصل أنها مع النفى والنهى تفيد أمرين تأكيدى وهو تقرير ما قبلها وتأسيسى وهو إثبات نقيضه لما بعدها ، ومع الخبر المثبت والأمر أمرين تأسيسيين لإزالة الحكم عما قبلها بحيث صار كالمسكوت عنه وجعله لما بعدها . قال الشمنى : قال الرضى وظاهر كلام الأندلسى وهو الظاهر أنها بعد النفى والنهى أيضا تصير الحكم الأول كالمسكوت عنه اهـ وفى كون هذا هو الظاهر نظر وقد عد فى المعنى من الأمور التى اشتهرت بين المرعيين والصواب خلافها قولهم بل حرف إضراب قال وصوابه حرف استدراك وإضراب فإنها بعد النفى والنهى بمنزلة لكن سواء اهـ . (قوله للثان حذف ياءه للضرورة^(٢)) . (قوله فيصير) بالنصب بأن مضمرة فى جواب الأمر وقوله كالمسكوت عنه أى أصالة وإن صار مسكوتا عنه لعارض الإضراب فصح الإثبات بالكاف . ومعنى كون زيد فى قولك قام زيد بل عمرو كالمسكوت عنه صيورته كأنه لم يثبت له قيام ولم ينف عنه . (قوله والأمر الجلى) أى الظاهر واحتز به عن العرض والتحضيض كما فى الغزى ومر خلافة عن الرضى . (قوله ذلك) أى النقل . (قوله وعلى ذلك) أى الجواز المذكور . وقوله بل قاعد أى بالنصب على معنى بل ما هو قاعدا . وأورد على المبرد وعبد الوارث أنه يلزمهما أن ما لا تعمل فى قائما شيئا لأن شرط عملها بقاء النفى فى المعمول وقد انتقل عنه . وأجيب بأن انتقاضه بعد مضى العمل لا يضر قياسا على النصب بعد فاء السببية أو ولو المعية الواقعين بعد النفى المنتقض بعدهما نحو :

(١) وإن لم يكن معروفا للبتلىين .

(٢) أى ضرورة الشعر .

فتكون ناقلة لمعناها إلى ما بعدها ، وعلى ذلك فيصح ما زيد قائما بل قاعدا وبل قاعد ، ويختلف المعنى . قال الناظم : وما جوزاه مخالف لاستعمال العرب . ومنع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير النفي وشبهه ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته . ولا بد لكونها عاطفة من إفراد معطوفها كما رأيت ، فإن تلاها جملة كانت حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح . وتفيد حيثئذ إضرابا عما قبله إما على جهة الإبطال نحو : ﴿ وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون ﴾ [الأنبياء : ٢٦] ، أى بل هم عباد ، ونحو : ﴿ أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق ﴾ [المؤمنون : ٧] وإما على جهة الانتقال من غرض إلى آخر نحو : ﴿ قد أفلح من تزكى . وذكر اسم ربه فصل . بل تؤثرون الحياة الدنيا ﴾ [الأعلى : ١٤] ﴿ ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون . بل قلوبهم فى غمرة من هذا ﴾ [المؤمنون : ٦٢] وادعى الناظم فى شرح الكافية أنها لا تكون فى القرآن إلا على هذا الوجه والصواب ما تقدم .

(تنبيهان) : الأول : لا يعطف ببل بعد الاستفهام فلا يقال أضربت زيدا بل عمرا ولا نحوه . الثانى تزداد قبلها لا لتوكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول بعد الإيجاب

وما أصحاب من قوم فأذكرهم إلا يزيدهم حبا إلى هم
(قوله وبل قاعد) أى على أن قاعد خبر مبتدأ محذوف أى بل هو قاعد . (قوله ويختلف المعنى) لأن النصب يقتضى انتفاء القعود والرفع يقتضى ثبوته . (قوله ومنع الكوفيون إلخ) تورك على النظم بأنه يوهن كثرة العطف ببل فى الخير المثبت والأمر الجلى لأنه ذكره مع العطف بها بعد النفي والنهى من غير تفصيل فتأمل . (قوله وشبهه) هو النهى . (قوله وتفيد حيثئذ) أى حين إذ تلاها جملة وكلامه يفيد أنها فى حال عطفها للمفرد ليست للإضراب قال شيخنا : ولى شرح الفارضى خلافه اهـ وفى المعنى أنها للإضراب فى الأمر والإيجاب . (قوله نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه إلخ) أى قبل فى نحو ذلك للإضراب الإبطالى بناء على أن المضرب عنه المقول بالم ، أما إذا كان المضرب عنه المقول فألإضراب انتقالى إذ الإخبار بصدور ذلك منهم ثابت لا يتطرق إليه الإبطال . (قوله والصواب ما تقدم) أوجب عن الناظم بحمل كلامه على أنها لا تكون فى القرآن يقين إلا على وجه الانتقال والآيتان الأوليان ليست بل فيما للإضراب الإبطالى ييقين لاحتمال أنها للإضراب عن القول فتكون انتقالية كما مر . (قوله الأول إلخ) هذا التنبيه يستفاد من النظم . (قوله لا يعطف ببل) مثلها لكن ولا على ما مر . (قوله ولا نحوه) بالرفع أى نحو هذا التركيب نحو : هل ضربت زيدا بل عمرا . (قوله تزداد قبلها لا) المراد بزيادتها كونها لا للعطف ولا لنفى ما بعدها كما قاله الشمنى فلا ينافى أنها نافية للإيجاب تبليها . (قوله لتوكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول بعد الإيجاب) اعلم أن لا بعد الإيجاب لنفى

كقوله :

[٨٧٦] وَجْهَكَ الْبَلْدُ لَا بَلَّ الشَّمْسُ لَوْ لَمْ يَقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةً أَوْ أَقُولُ

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي وليس بشيء كقوله :

[٨٧٧] وَمَا هَجَزْتُكَ لَا بَلَّ زَادَنِي شَقًّا هَجَرْتُ وَبَعْدَ تَرَاخَى لَا إِلَى أَجَلٍ

(وَأَنَّ عَلَى ضَمِيرٍ زَفْعٌ مُتَّصِلٌ) مستترا كان أو بارزا (عَطَفْتُ فَأَقْصِلُ بِالضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ) نحو : ﴿لقد كنتم أنتم وآباؤكم﴾ [الأنبياء : ٥٤] (أَوْ فَاصِلٌ مَا) إما بين العاطف والمعطوف عليه وإما بين العاطف والمعطوف كالمفعول به في نحو : ﴿يدخلونها ومن صلح﴾ [الرعد : ٢٣] ولا في نحو : ﴿ما أشركتنا ولا آباؤنا﴾ [الأنعام : ١٤٨] ،

الإيجاب الذي قبلها وصبروته نصا في النفي بعد صبروته بحرف الإضراب لولاها كالمسكوت عنه يحتمل النفي وغيره ، وعليه فلا يظهر قول الشارح لتوكيد الإضراب إذ ليس ما أفادته معنى تأكيديا بل ذلك معنى تأسيسي ، أفاده اللماميني . وقوله عن جعل متعلق بالإضراب ، وقوله بعد الإيجاب متعلق بتزاد ومثله قوله الآتي بعد النفي . ومقتضى جملة بل في قوله بل الشمس للإضراب الذي قدم أنه مفاد بل الداخلة على جملة أنها في قوله بل الشمس داخلة على جملة أى بل هو الشمس وليس يلزم كما يفيد ما مر عن شرح الفارضي والمفني ، ولك منع الاقتضاء بحمل قوله سابقا وتفيد حيثئذ إضرابها على معنى أنها إذا تلاها جملة لا تكون إلا للإضراب بخلاف ما إذا تلاها مفرد فإنها للإضراب في الأمر والإيجاب دون النفي والنهي فافهم . (قوله كسفة أو أهول) الكسفة : التغير إلى سواد . والأهول : الغيبوبة . (قوله ضمير) قيد أول ولم يأخذ الشارح محترزه لظهوره . (قوله فافصل بالضمير المتصل) أى لأن المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به فلو عطف عليه كان كالمعطوف على جزء الكلمة فإذا أكد بالمنفصل دل إفراده مما اتصل به بالتأكيد على انفصاله في الحقيقة فحصل له نوع استقلال ، ولم يجعل المعطف على هذا التوكيد لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم كون المعطوف تأكيدا للمتصل وهو باطل .

(قوله أو فاصل ما) قال الشيخ خالد : ما اسم نكرة في موضع جر نعت لفاصل بمعنى أى فاصل كان ، وجوز المكودي أن تكون ما زائدة اهـ وإنما اكتفى بأى فاصل لأن فاصل الكلام قد ينشئ عما هو واجب نحو أتى القاضي بنت الواقف فلأن ينشئ عما هو غير واجب أولى . (قوله وضعفه

[٨٧٦] البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في الدرر .

[٨٧٧] البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الدرر .

وقد اجتمع الفصلان في : ﴿ ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم ﴾ [الأنعام : ٩١] (وَيْلَا قَصْلُ يَزِيدُ * فِي التَّظْمِ فَأَشْيَاءٌ وَضَعْفُهُ أَغْتَقِدُ) من ذلك قوله :
[٨٧٨] وَزَجَا الْأَخْيَاطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ زَابِتٌ لَهُ يَتَنَالَا
وقوله :

[٨٧٩] قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَيْفَاجِ الْفَلَا تَمْسُفُنْ زَفَلَا

وهو على ضعفه جائز في السعة نص عليه الناظم لما حكاه سيبويه من قول بعض العرب مررت برجل سواء والعدم يرفع العدم عطفًا على الضمير المستتر في سواء لأنه مؤول بمشتق أى مستو هو والعدم وليس بينهما فصل (وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى * ضَمِيرِ خَفَضٍ لِإِزْمًا قَدْ جُعِلَ) في غير الضرورة وعليه جمهور البصريين نحو : ﴿ فقال لها

اعطفه أى على مذهب البصريين وأجازه الكوفيون بلا ضعف قياسًا على البدل نحو أعجبتني جمالك . والفرق على الأول أن الثانى فى العطف غير الأول غالبًا فلا بد من تقوية الأول بخلاف البدل . وكالبدل التأكيد إلا النفس والعين كما مر فى عمله . (قوله وزجا الأخيطل) تصغير الأخطل . ومن فى قوله من سفاهة رأيه تعليلية وما مفعول زجا واللام فى قوله ليتنالا لام الجحود وألفه للتثنية . (قوله وزهر) أى ونسوة زهر كحمر جمع زهراء . وأصل تهادى تهادى أى تتبخر فحللت إحدى التائين . والفلا اسم جنس جمعى للفلاة وهى الصحراء . والمراد بتعاج الفلا بقر الوحش تمسفن أى أخذن على غير الطريق رملا أى فى رمل وفيد بقوله تمسفن إلخ لأنه أقوى فى التبخر .

(قوله وعود خافض) شامل للحرق والاسمى لكن لا يعاد الاسمى إلا إذا لم يلبس فإن ألبس نحو : جاءنى غلامك وغلام زيد وأنت تريد غلامًا واحدًا مشتركًا بينهما لم يميز نعم يجوز إذا قامت قرينة تدل على المقصود والذى ارتضاه الدمامينى أن المعطوف الجار والمجرور على الجار والمجرور لا المجرور فقط على المجرور كما استظهره الرضى فلا يلزم إلغاء الجار واتصال الضمير بغير عامله فى نحو : المال بينى وبينك ومررت بك وبه وكلاهما محذوران ، راجع حاشية شيخنا . (قوله وعليه) أى اللزوم جمهور البصريين لأن الجار والضمير المجرور كالشئ الواحد فإذا عطف ببلون الجار فكأنه عطف على بعض

[٨٧٨] قاله جرير يصح الأخطل فلذلك صغره . من الكامل ومن التعليل . والشاهد فى وأب حيث عطفه على الضمير المستكن فى يمكن من غير تركيد ولا فصل وهو شاذ . هذا ما قالوه : وفيه نظر لأنه ليس بمضطر إلى رفع أب بل يمكن نصبه على أنه مفعول معه . وكيف يكون شاذًا وقد ورد فى صحيح البخارى وهو ما روته عن عبد رضى الله عنه أنه قال : « كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول وأبو بكر وعمر ، ولعللت وأبو بكر وعمر ، وانطلقت وأبو بكر وعمر » وروى عن عمر رضى الله عنه : كنت وجارى من الأنصار ، وله فى عمل الرفع صفة لأب أى للأخطل واللام فى ليتنالا للتعليل وانتصب بأن القدرة وأنه للتثنية .

[٨٧٩] قاله عمر بن أبى ربيعة من الخفيف ، وإذا ظرف وقابلت هو محبوبته . والشاهد فى وزهر حيث عطف على الضمير المستتر المرفوع فى أقبلت من غير تركيد ولا فصل ، وهذا مذهب الكوفية . وأجيب بأن الواو ليست بمحضفة للعطفية لأنها تصلح للحال . وقيل شاذ وليس بباطل لإمكان أن ينصب زهرا على المعية . وأصل تهادى تهادى أى تتبخر فحللت إحدى التائين . والتعاج جمع نعمة وهى بقر الرمل . والفلا الصحراء وتمسفن حال أى أخذن غير الطريق . وملا نصب بتقدير فى أى رمل . فانهم .

وللأرض ﴿ فصلت : ١١ ﴾ ، ﴿ وعليها وعلى الفلك ﴾ [المؤمنون : ١٢] ، ﴿ قالوا
لعبد الملك وإله آبائك ﴾ [البقرة : ١٣٣] ، قال الناطم : (وَأَيْسَ عود الحانض عُنْدِي
لَأَوْمًا) وفاقا ليونس والأخفش والكوفيين (إِذْ قَدْ أُمِّي * فِي الظُّنْمِ وَأَكْثَرُ الصَّحِيحِ مُتَّبَعًا)
فمن النظم قوله :

* فَاذْهَبْ لِمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ *

وقوله :

* وَمَا يَبْتَنُّهَا وَالْكَفَبِ غَوَطٌ لِفَائِفِ *

الكلمة وقيل غير ذلك كما بينه شيخنا . (قوله وليس عندي لازما) اختاره أبو حيان وقال ينبغي أن
يقيد جواز العطف على الضمير بالجرور بلا إعادة الجار بأن يكون الحرف ليس مختصا بجر الضمير احترازا
من الضمير بالجرور بلولا على منعه سيويه فإنه لا يجوز عطف الظاهر عليه بالجر أى لا بإعادة الجار
ولا بدونها أى ولا عطف الضمير عليه إلا بإعادة الجار فلما رفعت على توهم أنك قد نطقت بالضمير
مرفوعا قمت بجوازه نظرا له دماييني . (قوله فاذهب إلخ) جواب شرط محذوف أى إذا كنت فعلت
المعجزة والشئ المذكورين في صدر البيت أعنى قوله :

* فالْيَوْمَ لَدَيْهِ تَهْجُونَا وَتَعْصَنَا *

فاذهب فإن ذلك ليس بمعجزة من مثلك ومثل هذه الأيام . (قوله وما بينها إلخ) صدره :

* نَعْلَقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سِوَانَا *

روى نعلق بنون المتكلم ومعه غيره مبنيا للفاعل وسوفا بالنصب على المفعولية ، وروى تعلق
بناء التثنية مبنيا للمجهول وسوفا بالرفع على النيابة عن الفاعل . والسواري جمع سارية وهى
الأسطوانة والواري ، وما حالية وما مبتدأ خبره . غوط : جمع غلظ وهو المكان المطعش الواسع وكفى
بذلك عن طول القامة . وتنافى صفته جمع تنفخ وهو الهواء بين الشيتين ويقال للهواء الشديد . كذا

[٨٨٠] صدره :

* فَلَا تَزُومُ أَسْرَتُكُ الْهَجْرُوسَا وَتَعْصِنَا *

وهو من أبيات الكتاب من البسيط . فالْيَوْمَ نصب على الظرف . وقررت بالشديد . وهجونا حال أو خبر إن جعلت قررت
من أفعال المقاربة . وفاذهب جواب شرط محذوف أى فإن فعلت ذلك فاذهب فإن ذلك ليس بمعجزة من مثلك ومثل هذه الأيام .
والشاهد في الأيام فإنه عطف على الضمير بالجرور فى بك من غير إعادة الجار . وهذا جائز عند الكوفيين ويونس والأخفش وقطرب
وأبو على الشلوبين وابن مالك . وأجاز البصري أن مثل هذا محمول على الشلوة ، وفيه نظر لا يخفى .

[٨٨١] صدره :-

* نَعْلَقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سِوَانَا *

هو من الطويل . والسواري جمع سارية وهى الأسطوانة . وسوفا مفعول نعلق . وروى نعلق على صيغة المجهول ويرفع
سوفنا . وما مبتدأ والواري للحال . وغرط خبره جمع غلظ وهو المطعش من الأرض . وتنافى صفته جمع تنفخ وهو الهواء بين
السارين . وهو أيضا الهواء الشديد . والشاهد في والكعب إلا أنه حذف الظرف لتقدم ذكره وبقي عمله .

وهو كثير في الشعر . ومن النثر قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما : ﴿ تساءلون به والأرحام ﴾ [النساء : ١] ، وحكاية قطرب^(١) ما فيها غيره وفروسه قيل ومنه : ﴿ وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام ﴾ [البقرة : ٢١٧] ، إذ ليس العطف على السبيل لأنه صلة المصدر وقد عطف عليه كفر ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته .

(تنبيهان): الأول : في المسألة مذهب ثالث وهو أنه إذا أكد الضمير جاز نحو : مررت بك أنت وزيد ، وهو مذهب الجرمي والزيادي . وحاصل كلام الفراء فإنه أجاز مررت به نفسه وزيد ، ومررت بهم كلهم وزيد . الثاني : أنهم كلامه جواز العطف على الضمير المنفصل مطلقا وعلى المتصل المنصوب بلا شرط نحو : أنا وزيد قائمان ، وإليك والأسد ، ونحو : ﴿ جمعناكم والأولين ﴾ [المرسلات : ٣٨] ، ﴿ وألقاء قد تُحذَفُ مَعِ

في العني ، ومثل السواري صفة تخوف أي قامت مثل السواري طولاً ومراده بالكعب كعب حامل تلك السيوف هكذا يظهر . (قوله وغيرهما) كحزمة من السبعة . (قوله تساءلون به) قال شيخنا : يتخيف السين اهـ وأما ما قيل إن الواو للقسم لا للعطف فعُدول عن الظاهر مع أنه إن كان قسم الطلب في قوله واتقوا الله ورد عليه أن قسم السؤال إنما يكون بالباء كما قاله الرضي وغيره وإن كان قسم خبر محذوف تقديره والأرحام أنه لمطلع على ما تفعلون كما قيل ، كان زيادة في التكلف . (قوله قيل ومنه إلخ) وقيل خفض المسجد بياء محذوفة لدلالة ما قبلها عليه لا بالعطف فيكون مجموع الجار والجرور معطوفاً على به وصوبه في المعنى وكذا يقال في مثل هذه الآية . وأورد عليه أن حذف الجار وبقاء عمله شاذ إلا في مواضع تقدمت في حروف الجر ليس هذا منها ، اللهم إلا أن يقال علل النع إذ حذف غير تال لعاطف مسبوق بمثل الجار .

(قوله لأنه) أي السبيل صلة المصدر أي فكذا ما عطف على السبيل . (قوله حتى تكمل معمولاته) لتلا يزامن الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي . (قوله إذا أكد الضمير جاز) أي قياساً على العطف على ضمير الفاعل إذا أكد ، والجامع شدة الاتصال بما يتصلان به ، وفرق الأول بأوجه منها أن الضمير الجرور أشد اتصالاً من ضمير الفاعل بدليل أن ضمير الفاعل قد يجعل منفصلاً عند إرادة الحصر ويفصل بينه وبين الفعل ولا يمكن الفصل بين الضمير الجرور وعامله كما ذكره السيوطي فلم يؤثر تركيده جواز العطف . (قوله جواز العطف على الضمير المنفصل إلخ) أي لأن كلا من المذكورين ليس كالجاء فأجرى مجرى الظاهر وقوله مطلقاً أي مرفوعاً كان أو منصوباً . (قوله وألقاء قد تحذف إلخ) هذه الآيات الثلاثة كلام يتعلق بحروف العطف فكان ينبغي أن تذكر قبل ذكر أحكام المعطوف وأن تكون إلى جانب قوله واخصص بقاء البيت اهـ نكت . (قوله إذ لا لبس) أي وقت عدم اللبس فإذا ظرفية لا تعليلية كما يشير إليه قول الشارح هو قيد فيهما .

مَا غَطَّقْتُ * وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ) هو قيد فيها ، أى تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل ، مثاله فى الفاء ﴿ أَنْ اضْرِبْ بِمِصْرِكَ الْحَبْرَ فَانْفَجَرَتْ ﴾ [الأعراف : ١٦٠] ، أى فاضرب فانفجرت ، وهذا الفعل المحذوف معطوف على فقلنا . ومثاله فى الواو قوله :

[٨٨٢] لَمَّا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا أَبُو حُبَيْرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلِيلٌ
أى بين الخير وبينى ، وقولهم راكب الناقة طليحان أى والناقة ، ومنه : ﴿ سَرَايِلُ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾ [النحل : ٨١] أى والبرد .

(تنبيهان) : الأول : أم تشاركهما فى ذلك كما ذكره فى التسهيل ومنه قوله :
[٨٨٣] لَمَّا أَذْرَى أُرْشِدُ جَلَابِهَا *
أى أم غى . وإنما لم يذكرها هنا لقلته فيها . الثانى : قد يحذف العاطف وحده ،

(قوله أن اضرب إغ) الصواب حذف أن أو إبدال فانفجرت بفانجست لأن الآية التى فيها فانفجرت هكذا ﴿ فقلنا اضرب ﴾ إغ والآية التى فيها أن هكذا : ﴿ وأوحينا إلى موسى إذا استسقاها قومه أن اضرب بمِصْرِكَ الْحَبْرَ فَانْفَجَسَتْ ﴾ [الأعراف : ١٦٠] ، وقوله بعد فى غالب النسخ معطوف على فقلنا يدل على أنه أراد آية فقلنا اضرب إغ فكان عليه أن يحذف أن ويقول فقلنا اضرب إغ وقد وجد ذلك فى بعض النسخ . (قوله أى فاضرب فانفجرت) قال البهاء السبكى : طوى ذكر فاضرب هنا لسرعة الامتثال حتى إن أثره وهو الانفجار لم يتأخر عن الأمر ثم قيل فاضرب كله محذوف وقال ابن عصفور : حذف ضرب وفاء فانفجرت والفاء الباقية فاء فاضرب ليكون على المحذوف دليل . بقاء بعضه . دماينى . (قوله معطوف على فقلنا) فيه مساعمة ظاهرة . (قوله بين الخير) خبر كان مقدم وقوله أبو حجر بضم الحاء والجيم . (قوله طليحان) أى ضعيفان فكان الخير مثنى دليل على حذف المعطوف . ويحتمل أن يكون الأصل أحد طليحين فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه كما قاله الموضح فى شرح بانت سعاد وحيث لا شاهد فيه لكن قال فى المعنى هذا لا يتأتى فى نحو غلام زيد ضربتهما .

(قوله أى أم غى) إنما يلزم تقدير ما ذكر بناء على أن الهمزة دائما لا تكون إلا معادلة بين [٨٨٢] قاله النابغة الذبياني من قصيدة من الطويل يروى بها النعمان بن الحارث الغساني . الفاء للعطف . وما للنفى . وليال اسم كان ، وبين الخير خبره تقديره ما كان بين الخير وبينى . وفيه الشاهد حيث حذف فيه للمطوف بالواو . وسالما حال . وأبو حجر كنية النعمان بضم الحاء والجيم . وقلائل بالرفع صفة ليال . [٨٨٣] تمامه :

دَعَايَ إِلَيَّ الْقَلْبُ إِلَى الْأَمْرِ سَمِيعٌ لَمَّا أَذْرَى أُرْشِدُ جَلَابِهَا
والبيت من الطويل ، وهو لأبى ذؤيب المنفل فى تخليص الشواهد .

ومنه قوله :

[٨٨٤] كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا يَغْرِسُ أَلُوْدُ فِي فُرَادِ الْكَرِيمِ

أراد كيف أصبحت وكيف أمسيت . وفي الحديث : « تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع قمه » وحكى أبو عثمان عن أبي زيد أنه سمع : أكلت خبزاً لحماً قمراً ، أراد خبزاً ولحماً وقمراً ولا يكون ذلك إلا في الواو وأو (وهي) أى الواو (الْفَرْدُ) من بين حروف المعطف (بِعَظْفٍ عَامِلٍ مُزَالٍ) أى محذوف (قَدْ بَقِيَ * مَعْمُولُهُ) مرفوعاً كان نحو : ﴿ اسكن أنت وزوجك الجنة ﴾ [البقرة : ٣٥ ، والأعراف : ١٩] ، أى وليسكن زوجك ، أو منصوباً نحو : ﴿ والذين تَبَوَّعُوا الدارَ وَالْإِيمَانَ ﴾ [الحشر : ٩] ،

شيئين إما مصرح بهما كما تقدم أو بأحدهما كالبيت فإن طلابها حاصل فلا يُسأل عن حصوله وإنما يُسأل هل هو رشد أو غي . وقد أسلفنا في مبحث أم تنظير ابن هشام في ذلك فتنبه . بقى أن الزحشرى أجاز حذف ما عطف عليه أم فقال في ﴿ أم كنتم شهداء ﴾ يجوز كون أم متصلة على أن الخطاب لليهود وحذف معادلهما أى أتدعون على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء وجوز ذلك الواحدى أيضاً وقدر أبلغكم ما تنسبون إلى يعقوب من إيصاء بنيه باليهودية أم كنتم شهداء ، نقله في المعنى وأقره . (قوله قد يحذف العاطف وحده) أى على قول الفارسي وابن عصفور ومنعه ابن جني والسهيل . وإنما جاز حذف حرف الاستفهام اتفاقاً لأن للاستفهام هيئة تخالف هيئة الإخبار . (قوله ومنه قوله إلخ) خرج المانع الأمثلة على بدل الإضراب كما في الدمايني ويحتمل بعضها الاستئناف كالبيت .

(قوله إلا في الواو وأو) كذا في نسخ وفي نسخ أخرى إسقاط قوله وأو والأولى هي الموافقة لقوله في التسهيل ويشاركها أى الواو في ذلك أو ، ومثله الدمايني بقول عمر رضى الله تعالى عنه : صلى رجل في إزار ورداء في إزار وقميص في إزار وقباء . وقال في المعنى : حكى أبو الحسن أعطه درهما درهمين ثلاثة ، وخرج على إضمار أو ويحتمل البدل المذكور اه قال الدمايني : وظاهره أن الفاء لا تشاركهما في ذلك وقد قيل في علمته النحو بابا بابا أن تقديره بابا بابا ويشهد لذلك قولهم ادخلوا الأول فالأول . (قوله بعطف عامل إلخ) أورد عليه ابن هشام أن الفاء تعطف عاملاً حذف وبقي معموله نحو : اشتريته بدرهم فصاعداً لأن تقديره فذهب الثمن صاعداً . (قوله أى وليسكن زوجك) فيه أن اجتماع حذف الفعل ولام الأمر شاذ فلا يحسن تخريج التنزيل عليه ، كذا في التصريح . قال سم : ويمكن أن يقال إن من قدر ذلك أراد بيان معنى المقدر لا نفسه أى ويسكن والجملة حيثئذ خبرية لفظاً إنشائية معنى . (قوله تبوعوا الدار) أى نزلوها وأما تبوأ له فبمعنى هبأ له . (قوله أى

أى وألّفوا الإيمان ، أو مجرورا نحو : من كل بيضاء شحمة ولا سوداء قرة ، أى ولا كل سوداء . وإنما لم يجعل المعطف فيهن على الموجود (دفعاً لَوَهْمِ اللَّهِ) أى حذر وهو أنه يلزم في الأول رفع الأسماء للظاهر ، وفي الثاني كون الإيمان متبوعاً وإنما يتبوع بالمتزل ، وفي الثالث المعطف على معمولى عاملين . ولا يجوز في الثاني أن يكون الإيمان مفعولاً معه لعدم الفائتة في تقييد الأنصار بمصاحبة الإيمان إذ هو أمر معلوم (وَحَذَفَ مَتْبوع) أى معطوف عليه (بَلَدًا) أى ظهر (هَنا) أى في هذا الموضع وهو المعطف بالولو والفاء لأن الكلام فيهما (أَسْتَبِيح) كقول بعضهم وبك وأهلاً وسهلاً جواباً لمن قال له مرحباً بك ، والتقدير ومرحباً بك وأهلاً ونحو : ﴿ أَفَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا ﴾ [الزخرف : ٥] ، أى أنهلكم فنضرب ، ونحو : ﴿ أَفْلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [سبأ : ٩] ، أى أعموا فلم يروا . وأما حذفه مع أو في قوله :

وألّفوا الإيمان) أى فالعطف من عطف الجملة وجعله قوم من عطف المفردات بتضمين الفعل الأول معنى فعل يتسلط به على المعطوف أى آثروا الدار والإيمان والوجهان في :

* ووزججن الحواجب والعيون *

(قوله وهو أنه يلزم إغ) كذا في التوضيح وفيه أن هذه اللوازم المذكورة متحققة على تقدير العطف على الموجود لا متوهمه حتى يقال دفعا لوهم اتقى ، بل كان المناسب إذا كان المراد هذا أن يقال دفعا لأمر اتقى إلا أن يقال المراد بالوهم الخطأ . (قوله يلزم في الأول إغ) قد يقال ينتظر في الثواني ما لا ينتظر في الأوائل ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالاً هـ معنى فلا يشترط لصحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه . (قوله متبوعاً) أى منزولا . (قوله على معمولى عاملين) مختلفين ، العاملان ما وكل والمعمولان بيضاء وشحمة . (قوله في تقييد الأنصار) كذا في نسخ وهو الموافق لما عليه المفسرون من أن الآية واردة في الأنصار . وفي نسخ المهاجرين وهى غير موافقة إلا أن تقرأ بفتح الجيم أى للمهاجر الجيم .

(قوله وحذف متبوع بدا هنا استبح) لم يذكر ذلك مع أم وقد قيل في ﴿ أم حسبت أن لدخولوا الجنة ﴾ أن أم متصلة بالتقدير أعلمتم أن الجنة حفت بالمكاهة أم حسبت ومر عن الزخشرى والواحدى تجويز ذلك في : ﴿ أم كنتم شهداء ﴾ وأسلف الشارح أن المعطوف عليه بلا قد يحذف نحو : أعطيتك لا لتعظم أى لتعبد لا لتعظم . (قوله وبك وأهلاً) الواو الأولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الأول كالولو في : وعليكم السلام جواباً لمن قال السلام عليكم ، والثانية لعطف أهلاً على مرحباً المقدر عطف مفرد على مفرد وهى محل الاستشهاد ، كذا في التصريح وقوله والثانية إغ مبنى على أن العامل في الجميع واحد أى صادفت كذا وكذا ومنهم من جعل ذلك من عطف الجملة وقدر لكل واحد ما يناسبه ، وسيبويه يجعل مرحباً وأهلاً منصوبين على المصدر نقل ذلك شيخنا عن الطبرلاوى .

* فَهَلْ لَكَ أَوْ مِنْ وَالِدٍ لَكَ قَبْلَنَا *

[٨٨٥]

أى فهل لك من أخ أو من والد فنادر .

(تنبيهان) : الأول : قال فى التسهيل : ويعنى عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرا وبالفاء قليلا . الثانى : قال فيه أيضا وقد يتقدم المعطوف بالواو للضرورة . وقال فى الكافية : ومتبع بالواو قد يقدم * موسطا أن يلتزم ما يلزم . وظاهره جوازه فى الاختيار على قلة . قال فى شرحها^(١) : قد يقع أى المعطوف قبل المعطوف عليه إن لم يخرج

(قوله قال فى التسهيل إلخ) تفصيل لما أجمله المتن دفع به توهم المساواة . (قوله وقد يتقدم المعطوف بالواو) خالف هشام فى التخصيص بالواو وأجراه فى الفاء وثم وأو ولا ، قاله السيوطى .

(فائدة) : فصل الواو والفاء من المعطوف بهما ضرورة وفصل غيرهما سائغ بقسم وظرف سواء كان المعطوف اسما نحو : قام زيد ثم والله عمرو وما ضربت زيدا لكن فى الدار عمرا ، أم فعلا نحو : قام زيد ثم فى الدار قعد أو بل والله قعد ، اهـ هـم . وألحق أبو حيان الحال بالظرف لأنها مفعول فيه فى المعنى وبنى عليه إعرابه أشد من قوله تعالى : ﴿ فَادْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾ [البقرة : ٢٠٠] ، حالا من ذكر المعطوف على كذكركم قال لأن المعنى اذكروا الله ذكرا كذكركم آباءكم أو ذكرا أشد فأشد فى الأصل صفة ذكرا فلما قدم عليه أقرب حالا منه ، وجوز وجه آخر وهو أن يكون ذكرا مصدرا لاذكروا ويكون كذكركم آباءكم فى موضع نصب على الحال من ذكرا وأشد معطوف على كذكركم فتكون حالا معطوفة على حال وعدل كما قاله إلى هذين الوجهين عن كون ذكرا تميزا لاقتضائه أن الذكر ذاك ومنهم من التزمه على الإسناد المجازى من وصف الشيء بوصف صاحبه نحو جده أجد . وفى الكشف^(٢) أن أو أشد ذكرا فى موضع جر عطف على ضمير المخاطبين فى كذكركم مثل ذكر فريش آبائهم أو قوم أشد منهم ذكرا أو فى موضع نصب عطف على آباءكم أى أو أشد ذكرا من آبائكم على أن ذكرا من فعل للمعلوم أو المجهول . قال التفاتانى : وتحقيقه أن المصدر عبارة عن أن مع الفعل والفعل قد يؤخذ مبنيا للفعل وقد يؤخذ مبنيا للمفعول والمعنى على الأول أو قوم أشد ذكرية وعلى الثانى أو قوم أشد مذكورية واختار ابن الحاجب أن أشد ذكرا حال من عنوف والعطف من عطف الجملة والتقدير أو اذكروه حال كونكم أشد ذكرا . (قوله للضرورة) تخصيصه بالضرورة مذهب البصريين ومذهب الكوفيين جوازه اختيارا بقلة .

[٨٨٥] قاله أبو أمية الخليل وقامه :

* يُؤَشِّحُ أَوْلَادَ الْحِجَارِ وَيُفَضِّلُ *

من الطويل . يؤشح يزين ويقبل بالجيم وهو الإحكام . قوله : فهل لك فيه حذف أى فهل لك من أخ أو من والد . وفيه الشاهد حيث حذف فيه المعطوف عليه ، ومن فى اللوحين زائدة وهذا نادر ، ومع الواو كثير ، ومع الفاء كالأى : ﴿ أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ ﴾ أى فاضرب فانفلق ويفضل من الإفضال وهو الإحسان .

(١) أى فى شرح الكافية لاين الحاجب .

(٢) راجع تفسير الكشف لجواز الترخى عن تفسيره لهذه الآية .

التقديم إلى التصدير أو إلى مباشرة عامل لا يتصرف أو تقدم عليه ولذا قلت : موسطا أن يلتزم ما يلزم ، فلا يجوز : وعمرو زيد قائمان لتصدر المعطوف وقوات توسطه ، ولا ما أحسن وعمرا زيدا ، ولا ما وعمرا أحسن زيدا لعدم تصرف العامل . ومثال التقديم الجائز قول ذى الرمة :

[٨٨٦] كَأَنَّ عَلَى أَوْلَادٍ أَحْقَبَ لَاحِهَا وَزَمَى السَّفَى أَلْفَاسَهَا بِسَهَامِ

جَنُوبٌ دَوَّتْ عَنْهَا التَّنَاهَى وَأَلْزَلَتْ بِهَا يَوْمَ رَبَابِ السَّفِيرِ خِيَامُ

أراد لاحها جنوب ورعى السفى . ومنه قول الآخر :

[٨٨٧] وَأَلَتْ غَرِيمٌ لَا أَظُنُّ قَضَاءَهُ وَلَا الْقَنْزَى الْقَارِطُ الدُّهْرُ جَائِيَا

(قوله إن لم يخرج التقديم إلخ) أى ولم يكن المعطوف مخفوضا فلا يجوز مررت وزيد بعمرى ولم يكن العامل بما لا يستغنى بواحد فلا يقال اختصم وعمرو زيد خلافا للعلب ، كذا فى السيوطى والدمامنى . (قوله أو تقدم عليه) عطف على مباشرة أى أو يخرج التقديم إلى تقدمه على عامل لا يتصرف كالمثال الأخير وفى نسخ أو التقدم عليه وهى ظاهرة . (قوله وقوات توسطه) عطف لازم . (قوله كأننا على أولاد) أى حر أولاد أحقب أى أولاد فحل من الحميم أحقب أى فى موضع الحقيبة منه وهو مؤخره يياض لاحها بالحاء المهملة أى غوها . والسفى بفتح السين المهملة والفاء قال فى القاموس : هو التراب والفضال وكل شجر له شوك واحدته سفاة هـ والمعنى الأول والثالث يناسبان هنا . وأما قول البعض هو شوك مخصوص فمع كونه مخالفا لما فى القاموس هو غير مناسب لقوله بسهام لأن معناه بشوك كالسهم كما قاله هو وسياق ، أنفاسها أى الأولاد على حذف مضاف أى عمل أنفاسها ، بسهام متعلق برعى أى بشوك كالسهم ، جنوب فاعل لاحها والجنوب ربح معلومة . دوت بالذال المهملة قال فى القاموس : دوى للماء أى علاه ما تسفيه الريح هـ فقول البعض أى جفت فيه نظر . وأما ذوى بالمعجمة ففى القاموس ذوى البقل كرمى ورضى ذوبا كصلى ذبل وأذواه الحر هـ عنها أى عن الجنوب أى من أجلها ، التناهى فاعل ذوت وهى جمع تنية وهى الموضع الذى ينتهى الماء إليه ويحبس فيه ، وأزلت بها ، أرجع البعض الضمير لأولاد أحقب وعليه فأنزلت عطف على لاحها ولعل المعنى عليه وحملت فوقها الخيام ، ويحتمل رجوعه إلى الجنوب فتكون الباء فى بها سببية . قال البعض : والمراد يوم رباب السفير يوم شدة الحر هـ وفى القاموس الرباب كرمان وشداد الجماعة ، وذكر للسفير معانى أنسبها هنا الرياح يسفر بعضها بعضا وفى البيت من عيوب القافية الإقواء .

(قوله ومنه قول الآخر) قال بعضهم : هو من كلام ذى الرمة فكان الموافق الإتيان بالضمير

[٨٨٦] البيتان من الطويل ، وهما للذى الرمة فى ديوانه .

[٨٨٧] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة فى الأشباه والنظائر .

أراد لا أظن قضاءه جاثيا هو ولا العنزي (وَعَطَفْتُكَ الْفِعْلُ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ) بشرط اتحاد زمانيهما سواء اتحد نوعهما نحو : ﴿ لنحى به بلدة ميتا ونسقيه ﴾ [الفرقان : ٤٩] ﴿ وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم ﴾ [محمد : ٣٦] أم اختلفا نحو قوله تعالى : ﴿ يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار ﴾ [هود : ٩٨] ، ﴿ تبارك الذى إن شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري ﴾ [الفرقان : ١٠] الآية (وَأَعْطِفَ عَلَى اسْمٍ شَيْئُهُ فِعْلٌ فِعْلَانِ) نحو : ﴿ صافات ويقبضن ﴾ [الملك : ١٩] ، ﴿ فالغفيرات

العائد على ذى الرمة بدل التعبير بالآخر . (قوله وألست) بكسر التاء لأن الخطاب لمحبوته والعنزي بفتح العين المهملة والنون بعدها زاي نسبة إلى عنزة قبيلة وهو أحد رجلين خرجا يجنيان القرط فلم يرجعا أصلا فضرب بهما المثل . (قوله وعطفك الفعل إلخ) قال ابن هشام : قال بعض الطلبة لا يتصور لعطف الفعل على الفعل مثال لأن نحو : قام زيد وقعد عمرو المعطوف فيه جملة لا فعل وكذا قام وقعد زيد لأن فى أحد الفعلين ضميرا . قلت له : فإذا قلت يصحبني أن تقوم وتخرج ولم تقم وتخرج ويصحبني أن يقوم زيد ويخرج عمرو فيها ما خجلة وقع فيها هـ سيوطي . ووجهه أن الفعل المعطوف منصوب أو مجزوم فلولا أن العطف للفعل وحده لم يتأت نصبه أو جزمه ، هـ سم . (قوله بشرط اتحاد زمانيهما) أى مُضَيًّا أو حالا أو استقبالا .

(قوله سواء اتحد نوعهما) أى المتعاطفين بأن كانا ماضيين أو مضارعين أو أمرين . (قوله نحو يقدم قومه إلخ) فأوردهم معطوف على يقدم لأنه بمعنى يوردهم كما قاله أبو البقاء المكي . قال شيخ الإسلام زكريا : ويحتمل أن يكون أوردهم معطوفا على اتبعوا أمر فرعون فلا اختلاف فى اللفظ ويرد عليه وإن أقره شيخنا والبعض أن زمنى المتعاطفين حينئذ مختلفان لمضى زمن الإتيان واستقبال زمن الإيراد فلم يوجد شرط عطف الفعل على الفعل إلا أن يراد بالنار ما يشمل نار القبر ومتباعدان جدا فلا وجه حينئذ للقاء فتدبر . ثم يحتمل أن يكون العطف فى الآية من عطف الجملة على الجملة لا الفعل على الفعل وكذا فى كثير من الأمثلة لكن لا يضر الاحتمال إذا كان المقصود التمثيل لا الاستشهاد . (قوله تبارك الذى إلخ) الشاهد فى ويجعل على قراءة الجزم عطفًا على جعل الذى هو فى محل جزم . (قوله فالغفيرات صحاح) ظاهره أن أثرت معطوفا على مغيرات وبه صرح فى التصريح مع أنهم قالوا إن المعطوفات إذا تكررت تكون على الأول على الأصح ويجاب بأن ذلك مقيد بما إذا لم يكن العاطف مرتبا فإن كان مرتبا فالعطف على ما يليه كما نقل عن الكمال بن الهمام وإذا عطف بمرتب أشياء ثم عطف بغير مرتب شيء فهو على ما يليه كما يؤخذ من كلام اللغنى فى أول الجملة الرابعة من الجمل التى لا محل لها وينظر بكل تقدير محل أثرت من الإعراب فإنه لا جائر أن يكون الجبر لعدم دخوله الأفعال ولا جائر أن يكون غيره لعدم وجوده إذ الفرض أنه معطوف على مجرور فقط إلا أن يقال محل قولهم الجبر لا يدخل الأفعال إذا كان ذلك على سبيل الاستقلال أما على سبيل التبع كما هنا

صباحه فأثرت ﴿ العاديات : ٣ ﴾ . لاتحاد جنس المتعاطفين في التأويل ، إذ المعطوف في المثال الأول في تأويل المعطوف عليه وفي الثاني بالعكس (وَعَكْسًا اسْتَعْمِلَ لِحِدَّةِ مَهْلًا) كقوله :

[٨٨٨] * أَمْ صَبِي قَدْ حَيَّى أَوْ ذَارِجٌ *

وقوله :

[٨٨٩] * يَقْصِدُ فِي اسْتَوْقِهَا وَجَائِرِ *

فيدخل فإن قلت صرحوا بأن الجملة الفعلية تقع في محل جر فلم لم تكن جملة فائرن في محل جر ؟ قلت : الفرض أن المعطوف الفعل وحده كما صرحوا به لا الجملة بأسرها اهـ دنوشى . وأجاب الإسقاطى بأن الذى يظهر أن أثرن لا محل له من الإعراب لعطفه على ما لا محل له وهو صلة آل وما فيها من إعراب ليس بطريق الأصالة حتى يراعى في الفعل المعطوف بل بطريق العارية من آل الموصولة لكونها على صورة الحرف نقلوا إعرابها إلى صلتها فجاز أن يعطف عليها ما لا محل له نظرا لأصلها . (قوله إذ المعطوف في المثال الأول في تأويل المعطوف عليه) أى لأن صافات حال والأصل في الحال الأفراد فيقبض مؤول بقابضات وهذا على سبيل الأولوية إذ يجوز كون المؤول هو المعطوف عليه وكذا يقال في نظائره وفي الكلام حذف مضاف أى في تأويل مثل المعطوف عليه وكذا يقال فيما بعده . (قوله وفي الثاني بالعكس) أى لأن المعطوف عليه صلة وحققها أن تكون جملة ﴿ فالمغيرات ﴾ مؤول بالثاني أغرن . (قوله أم صبي إلخ) صدره :

* يارب بيضاء من الواهج *

جمع عوهج وهو الطويل النقى من الظباء والنعام والنوق ، والمراد هنا المرأة التامة الخلق ويجوز في أم الجر عطف بيان لبيضاء باعتبار اللفظ والرفع عطف بيان لبيضاء باعتبار المحل أو خير محذوف ، والنصب بتقدير أمدح والمؤول هو الأول لأنه وصف والأصل فيه الأفراد على ما ارتضاه الشارح بعد وسبأى ما فيه والدارج المقارب بين خطاه وقد يشكل جر دارج مع عطفه على الفعل وحده إلا أن ينزل منزلة العطف على الجملة . (قوله يقصد إلخ) صدره :

* بات يعشيا بعضب بالسر *

[٨٨٨] صدره :

* نأزب نضاء من الواهج *

رجز لا يدري قتله . وبأجرد التنبية . ورب ههنا للتكثير . ويعشا مجرور به . والواهج جمع عوهج وهو الطويلة النقى من الظباء والغلمان والنوق ، وأراد بها هنا المرأة التامة الخلق . قوله أم صبي بالنصب عطف بيان لبيضاء ، ويجوز رفعه على أنه خير مبتدأ محذوف وقد حيا جملة وتمت صفة لصبي من حيا الصبي على إسته إذا زحف . والشاهد في لو دارج حيث عطفه وهو اسم على نمل هو جملة أعنى قد حيا ، وفيه خلاف والتقدير أم صبي حبيب لو دارج من درج إذا تقرب بين خطاه . [٨٨٩] صدره :

* بات يُعشِّيها بعضب بالسر *

رجز لم يدري قتله . وبات من الأفعال الناقصة ، ويعشيا من العشاء بفتح العين وهو الطعام الذى يؤكل وقت العشى . والضمير المنصوب فيه يرجع إلى المرأة لأنه في وصف رجل يعاقب امرأته بالسيف القاطع وهو المراد من قوله بعضب بالسر . قوله يقصد جملة حالية من القصد ضد الجور . والأسوق جمع ساق . ويروى في أسواقها وليس بصحيح . والشاهد في وجائر فإنه عطف على يقصد وهو عطف الاسم على الفعل ، والمسهل له كون جائر بمعنى مجور .

وجعل منه الناطم : ﴿ يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي ﴾ [يونس : ٣١] ، وقدر الزخشرى عطف مخرج على قاتل ، وجعل ابن الناطم^(١) تبعاً لأصله المعطوف في البيتين في تأويل المعطوف عليه ، والذي يظهر عكسه لأن المعطوف عليه وقع نعتاً والأصل فيه أن يكون ايما .

(خاتمة) : في مسائل متفرقة : الأولى : يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل ، فالأول نحو : قام زيد وعمرو ، والثاني نحو : قام زيد وأنا ، فإنه لا يصلح قام أنا ولكن يصلح قمت والتاء بمعنى أنا ، فإن لم يصلح هو أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل أضمر له عامل يلائمه وجعل من عطف الجمل وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذى الهزمة أو النون أو تاء المخاطب أو بفعل الأمر نحو : أقوم أنا وزيد ، ونقوم نحن وزيد ، وتقوم أنت وزيد و ﴿ اسكن أنت وزوجك الجنة ﴾ [البقرة : ٢٥] ، أى وليسكن زوجك ، وكذلك باقيا ، وكذلك المضارع المفتوح بتاء التأنيث نحو : ﴿ لا تضارز الودة بولدها ولا مولود له بولده ﴾ [البقرة : ٢٣٣] ، قال ذلك الناطم قال الشيخ أبو حيان : وما ذهب إليه مخالف لما تضافت عليه نصوص النحويين والمعرين من أن زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن المؤكد بأنث . الثانية : لا يشترط في صحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه لصحة قام زيد وأنا وامتناع قام أنا وزيد . الثالثة : لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف لصحة

ضمير يمشي للمرأة لأنه في وصف رجل يعاقب امرأته بالعصب الباتر أى السيف الفاطع . ويقصد من القصد ضد الجور في عمل جر صفة ثانية لمعصب في تأويل قاصد لأنه وصف والأصل فيه الأفراد ، وجعله العيني حالا ويرده جر للمعطوف . والأسوق جمع ساق . (قوله والذي يظهر عكسه) الخ أقول : هذا إما يتم في البيت الثاني أما في الأول فلا ، لأن ما علل به معارض بوجود قد في الأول ، بل وجودها فيه أقوى مما علل به لأنها تبعد كون الفعل في تأويل الاسم فلولجه أن المؤول في البيت الأول الثاني وفي الثاني الأول فليكن بالإنصاف . (قوله فإنه لا يصلح قام أنا) أى هذا التركيب بعينه فلا يرد أنه يصلح أن يقال إما قام أنا فانا قد باشرت العامل .

(قوله من أن زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن) أى ويتفر في التوابع ما لا يتفر في الأوائل وكذا يقال في بقية الأمثلة المتقدمة والبدل أيضا على هذين القولين نحو : ادخلوا أولكم وآخركم فيقدر عامل على الأول ويكون من إبدال الجمل بعضها من بعض ولا يحتاج إليه . على الثاني . (قوله لا يشترط في صحة العطف صحة وقوع المعطوف) أى بنفسه وهذا مستفاد من قوله في المسألة الأولى أو ما هو بمعناه فإنه يفيد أنه لا يشترط صحة وقوعه بنفسه هكذا ينهى تقرير الاعتراض لا كما قرره البعض . (قوله منع البيانيون) قال السيد : منع البيانيين إما هو في الجمل التي لا عمل لها

(١) راجع شرح ابن الناطم على آلفية والده / من تحقيقنا .

اختصم زيد وعمرو وامتناع اختصم زيد واختصم عمرو . الرابعة : في عطف الخبر على الإنشاء وعكسه خلاف منعه البيانين والناظم في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الإيضاح ونقله عن الأكرمين وأجازه الصفار تلميذ ابن عصفور وجماعة مستملين بنحو : ﴿ وبشر الذين آمنوا ﴾ [البقرة : ٢٥] ، في سورة البقرة ﴿ وبشر المؤمنين ﴾ [الأحزاب : ٤٧] ، في سورة الصف . قال أبو حيان : وأجاز سيبويه جاءني زيد ومن عمرو العاقلان على أن يكون العاقلان خبرا لمخضوف ، ويؤيده قوله :

بخلاف التي لما عمل فإن ذلك جائز فيها وكفكاف حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى : ﴿ وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل ﴾ وليس مختصا بالجميل المحكية بالقول إذ لا يشك من له مسكة في حسن قولك زيد أبوه صالح وما أنسقه ووجه الجواز أن الجمل التي لما عمل واقعة موقع المفردات فليست النسب بين أجزائها مقصودة بالذات فلا تضاعف إلى اختلاف تلك النسب بالخبرية والإنشائية بخلاف ما لا عمل لها ، اهـ هـمئي .

(قوله وأجازه الصفار إلخ) قال الهاء السبكي : أهل البيان متفقون على منعه وكثير من النحاة جوزه ولا خلاف بين الفريقين لأنه عند مجوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة ، اهـ هـمئي . وفيه عندي نظر وإن أقره شيخنا والبعض لأن عدم جوازه بلاغة عند المجوزين ينافية استدلالهم على جوازه بالآتين فانهم . (قوله بنحو وبشر إلخ) أي لأنه معطوف على أعدت للكافرين وهو خير . وأجيب بأن الكلام منظور فيه إلى المعنى فكانه قيل والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فيشرهم بذلك . (قوله وبشر المؤمنين في سورة الصف) أي لأنه معطوف على نصر من الله وفتح قريب وهو خير . وأجيب بأن بشر معطوف على تؤمنون بمعنى آمنوا ولا يقدح في ذلك تخالف الفاعلين بالإفراد وعدمه لأنك تقول قوموا واقعد يا زيد .

(قوله على أن يكون العاقلان خبرا لمخضوف) أي لا على الاتباع لعدم شرطه من اتحاد المعنى والعمل كما مر وعن الرضى منع جمع النعتين اتباعا وقطعا في مثل هذا كما في سم ثم رأيت ما يؤيده في المعنى وعبارته وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه ، وإنما قال واعلم أنه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت أو نصبت لأنك لا تتثنى إلا من أثبتته وعلمته ولا يجوز أن تخط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة . وقال الصفار لما منعها سيبويه من جهة النعت علم أن زوال النعت يصححها فصرف أبو حيان في كلام الصفار فهم فيه ولا حجة فيما ذكر الصفار إذ قد يكون للشيء مانعان ويقصر على ذكر أحدهما لأنه الذي اقتضاه المقام اهـ والذي أوقع أبا حيان في الغلط توهمه أن مراد الصفار النعت الصناعي الذي هو تابع فصصح المسألة يجعل الوصف خبر مبتدأ لمخضوف وهذا غلط ظاهر فإن سيبويه مصرح بامتناع المسألة مع الوصف المقطوع حيث قال : رفعت أو نصبت وإنما مراد الصفار أن الوصف إذا زال بالكلية بأن قيل من عبد الله وهذا زيد كان التركيب جائزا لفقد ما بنى سيبويه عليه المنع فثبت جواز عطف الخبر على الإنشاء وجوابه قول المعنى ولا حجة إلخ ، قاله الهمامي .

[٨٩٠] وَإِنْ شِفَايَ غَبْرَةَ مَهْرَافَةً وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلٍ

وقوله :

[٨٩١] ثَنَاغِي غَزَالًا عِنْدَ دَارِ أَبِي غَامِرٍ وَكُخْلٍ أَمَافِيكَ الْخِصَانِ بِإِنْعِيدٍ

الخامسة : في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة أقوال : أحدها الجواز مطلقا وهن المفهوم من قول النحويين في نحو : قام زيد وعمرو أكرمه أن نصب عمرو أرجح لأن تناسب الجملتين أولى من تخالفهما . والثاني المنع مطلقا . والثالث لأني على يجوز في الواو فقط . السادسة : في العطف على معمولي عاملين أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو : إن زيدا ذاهب وعمرا جالس ، وعلى معمولات عامل واحد نحو : أعلم زيدا عمرا بكرا جالسا ، وأبو بكر خالدا سعيدا منطلقا ، وعلى منع العطف على معمول أكثر من عاملين نحو : إن زيدا ضارب أبوه لعمرو وأخاك غلامه بكر . وأما معمولا عاملين فإن لم يكن أحدهما جاررا فقال الناظم : هو مجتمع إجماعا نحو :

(قوله عوفة) بالفتح الدمع مهركة يفتح الهاء التي زادوها على غير قياس أي مراقبة والرسم الأثر والدارس المحي والموعول مصدر ميمي بمعنى التعميل أي البكاء برفع صوت ، أو اسم مكان أو اسم مفعول مخذوف الصلة من عولت على فلان اعتمدت عليه كذا في الشمني ، وبه يعرف ما في كلام البعض ، ويبحث في الاستشهاد بالبيت بأن الاستفهام فيه إنكارى فهو خبر معنى وحيث لا شاهد فيه . (قوله ثَنَاغِي غَزَالًا) التاء للخطاب أي تكلمه بما يسره . والأماق جمع موق وهو طرف العين مما يلي الأنف . واللاحظ بفتح اللام طرفها مما يلي الأذن والإتمد بكسر الهزة والميم حجر يكتحل به وقد يقال كحل معطوف على أمر مقدر يدل عليه المعنى أي فأنفل كذا وكحل إلخ وحيث لا شاهد فيه . (قوله مطلقا) أي بالواو وغيرها . (قوله على معمول أكثر من عاملين) إضافة معمول إلى أكثر جنسية بدليل المثال فإن فيه العطف على ثلاث معمولات لثلاثة عوامل . (قوله وأما معمولا عاملين إلخ) الأصح في هذه المسألة ما ذهب إليه سيبويه من المنع مطلقا لقيام العاطف مقام العامل والحرف الواحد لا يقوى على قيامه مقام عاملين لضعفه وما أوهم ذلك يزول بتقدير عامل بعد العاطف فيكون إما من عطف الجمل كما في قولهم في الدار زيد والحجرة عمرو أو من عطف المقدرات لكن لا من العطف على معمول

[٨٩٠] البيت من الطويل ، وهو لأمريء القيس في ديوانه .

[٨٩١] البيت من الطويل ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه .

كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر وليس كذلك ، بل نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جماعة قيل منهم الأخفش وإن كان أحدهما جارا فإن كان مؤخرا نحو : زيد في الدار والحجرة عمرو أو وعمرو الحجرة فنقل المهدي^(١) أنه ممتنع إجماعا ، وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا ، وإن كان الجار مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو أو وعمرو الحجرة فالمشهور عن سيبويه المنع ، وبه قال المبرد وابن السراج وهشام ، وعن الأخفش الإجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج . وفصل قوم منهم الأعلام فقالوا : إن ولي الخفوض العاطف جاز وإلا امتنع . والله أعلم .

عاملين بل على معمولي عامل واحد كما في ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة بنصب ثمرة وشحمة . بقي أنهم لم يتعرضوا للعطف على معمولات عاملين نحو : إن زيدا ضارب عمرا وبكرا قاتل خالدنا ونحو إن زيدا ضارب أبوه عمرا وأخاك غلامه بكرا ، والظاهر أنه كالعطف على معمولي عاملين فتأمل .

(فائدة): قال الرضى : كل ضمير راجع إلى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو : زيد وعمرو جاءاني ومات الناس حتى الأنبياء وفنوا فالضمير للمعطوف والمعطوف عليه . وأما قوله تعالى : ﴿ والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله ﴾ [التوبة : ٣٤] ، فالضمير للكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز ، وقوله : ﴿ والله رسوله ألقى أن يرصوه ﴾ [التوبة : ٦٢] ، أى يرصوا أحدهما لأن إرضاء أحدهما إرضاء للآخر ونحو : زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الأول لدلالة خبر الثانى أو العكس ، ويجوز تخريج الآية الثانية على هذا الوجه باحتياله ، ويجوز تقديم الخبر نحو : زيد قام وعمرو على الحذف من الثانى لدلالة خبر الأول وفي الموضعين ليس المبتدأ وحده عطفًا على المبتدأ إذ لو كان كذلك لقليل قاما . وأما الفاء وثم فإن كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه فقال بعضهم : يجب حذف الخبر من أحدهما نحو : زيد فعمرو قام ، وزيد ثم عمرو قام ، ويجوز تقديم الخبر على الحذف من الثانى نحو زيد قام فعمرو أو ثم عمرو قالوا ولا تجوز المطابقة لأن تفاوتهما بالترتيب يمنع اشتراكهما في الضمير وأجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما إذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء وثم ، إذ يقال قام الرجلان مع ترتيبهما والإضمار كالإظهار في هذا ، وإن لم يكن الضمير في الخبر وجبت المطابقة اتفاقا نحو : جاءني زيد فعمرو فقامت لهما وجاءني زيد ثم عمرو وهما صديقان . وأما لا وبلى وأو وأم وأما ولكن فمطابقة الضمير معها وعدمها بحسب قصد التكلم فإن قصدت أحدهما وذلك واجب في الإخبار وجب إفراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاءني وزيد بل عمرو قام ، وأزيد أم عمرو أذاك ، وزيد أو هند جاءني إذ المعنى أحدهما جاءني ويغلب الذكر كما رأيت وتقول في غير الإخبار : جاءني إما زيد وإما عمرو فأكرمته وأزيدا ضربت أم عمرا فأوجعته ، وما جاءني زيد لكن عمرو فأكرمته ، وإن قصدتهما معا وجبت المطابقة نحو : زيد لا عمرو جاءني مع أى دعوتهما وزيد أو

(١) أحمد بن عمار القرطبي النحوي أصله من بلدة الهلبة بالقرب ودخل الأندلس مات سنة ٤٤٠ هـ .

[البدل]

(التابع المَقْصُودُ بِالْحُكْمِ يَلَا * وَاسِطَةٌ هُوَ الْمُسَمَّى) في اصطلاح البصريين (بَدَلًا) وأما الكوفيون فقال الأخفش يسمونه بالترجمة والتبيين . وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرير ، فالتابع جنس والمقصود بالحكم يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف عمرو جاء في وقد ذهبت إليها . قال تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾ [النساء : ١٣٥] ، وليست أو بمعنى الواو كما قيل والمعنى إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَلَا بَأْسَ فَإِنَّ اللَّهَ أَوْلَىٰ بِالْفَقِيرِ وَالْفَقِيرَ لَكِنْ يَجُوزُ لِي أَوْ التَّيَّ لِلإِبَاحَةِ الْمُطَابَقَةِ وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ أَحَدَهُمَا نَحْوُ : جَالَسَ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ وَبِأَحَدِهِمَا ؛ لِأَنَّهَا لَجُوزُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ تَشَبَهُ الْوَائِ هـ ملخصا .

[البدل]

(قوله التابع إِيْخ) هذا معنى البدل اصطلاحا وأما معناه لغة فالמוש . قال بعضهم : كيف يستقيم للنظام تعريف البدل بمحد جامع مانع من قوله في عطف البيان وصالحا لبديلية يرى ؟ أجيب بأن جواز الأمرين باعتبار قصدتين فَإِنْ قصد بالحكم الأول وجعل الثاني بيانا له فهو عطف البيان ولمن قصد به الثاني وجعل الأول كالمتوطئة له فهو البدل وحاصل الجواب أن الحثيئة ملحوظة في تعريف كل منهما . (قوله المقصود) أى وحده دون المتبوع هذا هو المناسب لإخراج الشارح به ما عطف نسقا بغير بل ولكن بعد الإثبات مما قصد فيه التابع والمتبوع معا فَإِنْ قلت : يخرج عن ذلك بدل البدء لأن متبوعه أيضا مقصود كما يأتى قلت المراد المقصود قصدا مستمرا ومتبوع بدل البدء وإن قصد أولا لكن صار بالإبدال كالمسكوت عنه فقصده لم يستمر وبما قررناه يعلم ما في كلام البعض . (قوله بالحكم) أى المنسوب إلى متبوعة نفعيا أو إثباتا ، هـ تصریح . (قوله بلا واسطة) المراد بها حرف العطف وإلا فالبدل من الجور قد يكون بواسطة نحو : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ ﴾ [الأحزاب : ٢١] ، هـ زكريا ونحو : ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾ [المائدة : ١١٤] . (قوله بالترجمة) أى عن المراد بالمبدل منه والتبيين له قال البعض : وهو مبنى على أن عطف البيان هو البدل هـ والظاهر أن هذا البناء غير لازم لأن البدل لا يخلو عن بيان وإيضاح وإن لم يكن المقصود منه بالذات ذلك فتأمل . وقوله بالتكرير أى للمراد من المبدل منه ولا يخفى أن هذه الأسماء الثلاثة لا تظهر في البدل المبين فانهم .

(قوله يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان) فإنها ليست مقصودة بالحكم وإنما هي مكملات للمقصود بالحكم . (قوله وعطف النسق إِيْخ) قال في التوضيح : وأما النسق ثلاثة أنواع : أحدها : ما ليس مقصودا بالحكم كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو أو لكن عمرو فالثاني ليس بمقصود

النسق سوى المعطوف ببل ولكن بعد الإثبات . وبلا واسطة يخرج المعطوف بهما بعده (مطابقاً أو بعضاً أو ما يشتمل * عَلَيْهِ يُلْقَى أَوْ كَمَعُطُوفٍ بِبَلْ) أى يجيء البديل على أربعة أنواع : الأول : بدل كل من كل وهو بدل الشيء عما يطابق معناه نحو : ﴿ اهدنا الصراط المستقيم . صراط الذين ﴾ [الفاتحة : ٦ ، ٧] ، وسماه الظام البديل المطابق لوقوعه في اسم الله تعالى نحو : ﴿ إلى صراط العزيز الحميد . الله ﴾ [إبراهيم : ١] ،

في الأمثلة الثلاثة أما الأول فواضح لأن الحكم السابق منفي عنه وأما الأخيران فلأن الحكم السابق هو نفي الجيء ، والمقصود به إما هو الأول . النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم لا أنه المقصود بالحكم وذلك كالمعطوف بالولو نحو : جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو وهذا النوعان خارجان بما يخرج به النعت والتوكيد والبيان وهو الفصل الأول . النوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل بعد الإثبات نحو : جاء زيد بل عمرو وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة اهـ .

(قوله ولكن بعد الإثبات) صريح في أن لكن تعطف بعد الإثبات والذي تقدم أنها لا تعطف إلا بعد النفي أو النفي نعم تقدم أنها تعطف بعد الإثبات على رأى الكوفيين فيمكن أنه جرى هنا على مذاهبهم . (قوله مطابقاً) مفعول ثانٍ يلقي مقدم عليه والأول جمل نائب فاعله . (قوله أو بعضاً) شرط صحته صحة الاستثناء عنه بالبدل منه فيجوز جدد زيد أنه ولا يجوز قطع زيد أنه لأنه لا يقال قطع زيد على معنى قطع أنه ، اهـ دمامنى . قال شيخنا : ومثله في ذلك بدل الاشتغال كما يأتي ، فعل هذا لا بد في كل من بدل البعض وبدل الاشتغال من دلالة ما قبله عليه اهـ أى إجمالاً كما يأتي وقد توقف في عدم جواز قطع زيد فإن غاية أمره الإجمال وهو من مقاصد البغاء ، وأى فريق بين قطع زيد أنه وأكلت الرغيف ثلثه فتأمل .

(قوله أو ما يشتمل) بالبناء للفاعل وعليه متعلق به أى أو بدلا يشتمل على المبدل منه أو المعنى : أو بدلا يشتمل هو أى المبدل منه عليه أو المعنى أو بدلا يشتمل هو أى العامل عليه فكلامة محتمل للمذاهب الثلاثة الآتية في كلام الشارح كذا قال البعض ، وفيه أنه يلزم على الأخيرين جريان الصلة على غير ما هي له مع خوف النبس فتدبر . (قوله أو كمعطوف ببل) أى بعد الإثبات وهذا التشبيه إنما يتم في بدل الإضراب دون بدل الغلط والنسيان لأن بدل الإضراب هو المشارك للمعطوف ببل في قصد التبع أولاً قصداً صحيحاً ثم الإضراب عنه إلى التابع بخلاف بدل الغلط والنسيان كما ستعرفه إلا أن يقال التشبيه في مجرد كون الثاني مابناً للأول بمعنى أنه ليس عينه ولا بعضه ولا مشتملاً عليه . (قوله لما يطابق معناه) أى يطابق معناه فقبل ضمير يطابق مضاف مقدر والمراد المطابقة بحسب الماصدق بأن يكون البديل والمبدل منه واقعين على ذات واحدة فلا يرد أنها كثيراً ما يتغايران بحسب المفهوم نحو : جاء زيد أحرك ثم التغير الذى تقتضيه المطابقة ظاهراً اختلفاً مفهوماً وإلا جعل التغير

في قراءة الجر ، وإنما يطلق كل على ذى أجزاء وذلك تمتنع هنا . والثاني : بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء أو مساويا أو أكثر نحو : أكلت الرغبة ثلثه أو نصفه أو ثلثيه . ولا بد من اتصاله بضمير يرجع للمبدل منه مذكور كالأمثلة المذكورة وكقوله تعالى : ﴿ ثم عموا وصموا كثيرا منهم ﴾ [المائدة : ٧١] أو مقدر نحو : ﴿ والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ﴾ [آل عمران : ٩٦] أى منهم .
والثالث : بدل الاشتغال وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه بطريق الإجمال كأعجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه ، وسرق زيد ثوبه أو فرسه ، وأمره في الضمير كأمر بدل البعض فمثال المذكور ما تقدم من الأمثلة ، ومثله قوله تعالى : ﴿ يسألونك

باعتبار اللفظ . وهذا يعرف ما في كلام البعض . (قوله في قراءة الجى) أما في قراءة الرفع فالاسم مبتدأ خبره الموصول بعده أو خبر مبتدأ محذوف أى هو الله ، اهـ غزى . (قوله وذلك) أى المذكور من الأجزاء أو التجزى المفهوم من قوله ذى أجزاء تمتنع هنا أى في اسم الله تعالى لأن مسماه لا يقبل التجزى . (قوله قليلا) أى بالنسبة للبعض الثروك وكذا يقال فيما بعده أما بالنسبة للمبدل منه فقليل أبدا . (قوله ولا بد من اتصاله بضمير إلخ) بخلاف البدل المطابق فإنه لا يحتاج لرباط لكونه نفس المبدل منه في المعنى كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج لرباط هذا وقال المصنف في شرح كافيته : اشترط أكثر النحويين مصاحبة بدل البعض والاشتغال لضمير عائد على المبدل منه والصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر اهـ وصحح غيره ما ذكره الشارح من الاشتراط في البدلين .

(قوله ثم عموا إلخ) قال حفيد الموضح إن جعلت كثيرا بدلا من الضميرين المتصلين أعنى الواوین لزم منه توارد عاملين على معمول واحد وإن جعلته بدلا من أحدهما وبدل الآخر محذوف فهو متوقف على جواز حذف البدل اهـ وأجاب المصرح بأن كثيرا بدل من الواو الأولى فقط والثانية عائدة على كثير لأنه مقدم رتبة ، والأصل والله أعلم ثم عموا كثيرا منهم وصموا ويلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بأجنبي وهو ممنوع فتأمل . (قوله نحو والله على الناس إلخ) أى بناء على أن من استطاع بدل من الناس وتقدم ما فيه من بيان أوجه أخرى في باب إعمال المصدر . (قوله وهو بدل شيء من شيء) يشتمل عامله على معناه بطريق الإجمال كأعجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه وسرق زيد ثوبه أو فرسه) كذا في نسخ وعليها كتب شيخنا وغيره . وفي نسخ أخرى وهو ما دل على معنى اشتمل عليه متبوعه أو دل على ما استلزم معنى اشتمل عليه متبوعه فالأول كأعجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه والثاني نحو : سرق زيد ثوبه أو فرسه وكتب عليها سم ما نصه : لعل المراد أن الثوب دل على الملبوس المستلزم ليس الذى اشتمل عليه الثبوع ، والفرس دل على المركوب المستلزم للمركوب المشتمل عليه الثبوع ثم التمثيل بسرق زيد ثوبه لبدل الاشتغال يقتضى حسن الاختصار على المبدل منه لأن ذلك شرط في صحته اهـ .

(قوله يشتمل عامله على معناه إلخ) أى يدل عليه دلالة إجمالية لكونه لا يناسب نسبته إلى ذات

عن الشهر الحرام قتال فيه ﴿ [البقرة : ٢٧١] ، ومثل المقدّر قوله تعالى : ﴿ قتل أصحاب الأخدود . النار ﴾ [البروج : ٤] ، أى النار فيه ، وقيل الأصل ناره ثم نابت آل عن الضمير . والرابع البذل المبائن وهو ثلاثة أقسام أشار إليها بقوله (وَذَا لِلْإِضْرَابِ أَغْرُ إِنَّ قَصْدًا أَصْحَبَ * وَذُونُ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سَلْبٌ) أى تنشأ أقسام هذا النوع الأخير

البذل منه ففى قولك أعجبنى زيد علمه الإعجاب لا يناسب نسبته إلى ذات زيد التى هى مجموع لحم وعظم ودم فيفهم السامع أن المتكلم قصد نسبته إلى صفة من صفاته كعلمه أو حسنه وفى قولك سرق زيد ثوبه إنما يفهم السامع أن المتكلم قصد نسبته إلى شيء يتعلق به كثوبه أو فرسه فقد دل العامل المنسوب إلى البذل منه فى الظاهر على ذلك البذل إجمالاً هذا هو المراد بالاشتغال كما حققه سعد الدين ، ويرد عليه أنه لا يطرّد لأن بعض صور بدل الاشتغال قد لا يدل العامل فيه على البذل الدلالة المذكورة كما فى ﴿ قتل أصحاب الأخدود . النار ﴾ [البروج : ٤] ، بناء على أن النار بدل اشتغال من الأخدود كما سيذكره الشارح . وقال ابن غازى : معنى اشتغال العامل على البذل أن معنى العامل متعلق بالبذل وإن تعلق فى اللفظ بغيره وأورد عليه أن بدل البعض كذلك فيلزم أن يسمى بدل اشتغال ، وقد يقال وجه التسمية لا يوجبها ، بقى ههنا بحث وهو أن الدلالة على بدل الاشتغال بما سبقه إجمالية كما مر ولا يجوز أن تكون على التعيين على ما نقله الدمامينى عن اللرد وأقره وعبارته لا نقول من بدل الاشتغال قتل الأمير سيفه وبنى الوزير وكلاؤه لأن شرط بدل الاشتغال ألا يستفاد مما قبله معينا بل تبقى النفس مع ذكر ما قبله متشوقة إلى بيان الإجمال الذى فيه ، وهنا الأول غير مجمل إذ يستفاد عرفاً من قولك قتل الأمير أن القاتل سيفه وكذا فى أمثاله فلا يجوز مثل هذا الإبدال أصلاً ١ هـ . فعلى هذا يشكل هذا التابع من أى التوابع شاملاً . وعلم مما مر ما نقله أيضاً الدمامينى عن المبرد من أن نحو : ضربت زيدا عبده ليس بدل اشتغال بل بدل غلط لأن ما قبل البذل لا يدل عليه لأن ضربت زيدا مفيد بغير احتياج إلى شيء آخر لمناسبة العامل للبذل منه . (قوله قتل أصحاب الأخدود) هو شق فى الأرض وأصحابه ثلاثة شق كل واحد منهم شقاً عظيماً فى الأرض وملاؤه ناراً وقالوا من لم يكفر ألقى فيه ومن كفر ترك ، ١ هـ تصرّح . ومنه يؤخذ أن آل فى الأخدود للجنس لأن الأخاديد ثلاثة لا واحد . (قوله وقيل الأصل ناره [إلخ]) وقيل أراد بالأخدود النار مجازاً لاشتغاله عليها وقيل النار على حذف مضاف أى أخدود النار والبذل على هذين بدل كل وقيل النار بدل إضراب ، أنفاده زكريا .

(قوله وَذَا لِلْإِضْرَابِ [إلخ]) أى انسب هذا البذل الشبيه بالمعطوف بيل للإضراب كأن تقول بدل إضراب إن صحب البذل قصد المتبوع أى قصداً صحيحاً كما قاله سم . (قوله وذون قصد) منصوب على الظرفية مخنوف أى وإن وقع دون قصد أى دون قصد صحيح بالأى يقصد أصلاً بل يسبق إليه اللسان أو يقصد ثم يبين فساد قصده كما قاله سم ، وغلط خير مبتدأ مخنوف على حذف مضاف ، أى فهو بدل غلط ، والماء عائدة على البذل وسلب فى موضع الصفة لغلط بمعنى بدل الغلط

من كون المبدل منه قصد أولاً لأن البذل لا بد أن يكون مقصوداً كما عرفت في حد البذل ، فالمبدل منه إن لم يكن مقصوداً ألبتة وإنما سبق للسان إليه فهو بدل الغلط أى بدل سببه الغلط لأنه بدل عن اللفظ الذى هو غلط لا أنه نفسه غلط ، وإن كان مقصوداً فإن تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أى بدل شيء ذكر نسيانا وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان ، والناظم وكثير من التحوين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط وإن كان قصد كل واحد من المبدل منه والبدل صحيحاً فبدل الإضراب ويسمى أيضاً بدل البداء . ثم أشار إلى أمثلة الأنواع الأربعة على الترتيب بقوله (كَرْزُهُ خَالِدًا وَقَبْلَهُ أَلَيْدًا * وَأَعْرِفُهُ حَقَّهُ وَخُذْ بِلَا مَدَى) فخالداً بدل كل من كل ، واليدا بدل بعض ، وحقه بدل اشتغال ، ومدى يحتمل الأقسام الثلاثة المذكورة وذلك باختلاف التقادير ، فإن النبل اسم جمع للسهم ، والمدى جمع مدية وهى السكين فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المدى فسبق لسانه إلى النبل فبدل غلط ، وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل ثم بان له فساد تلك الإرادة وأن الصواب الأمر بأخذ المدى فبدل نسيان ، وإن كان أراد الأول ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى وجعل الأول فى حكم المسكوت عنه فبدل إضراب وبداء والأحسن أن يؤتى فيهن بيل .

ونائب فاعله ضمير يعود للحكم المفهوم من السياق ، أى سلب ببدل الغلط المحكم عن الأول وأثبت للثانى ، وجرى على هذا المرادى . وبصح رجوع الضمير للغلط بمعنى الخطأ أى رفع بهذا البذل الغلط فى نسبة الحكم للأول . والصفة على الاحتال الأول جارية على غير ما هى له بخلافها على الثانى والأقرب عليه أن الغلط مبتدأ وسلب خبره فتأمل .

(قوله لأن البذل إغ) علة لمخلوف أى لا من كون البذل مقصوداً أولاً لأن البذل إغ . (قوله أى بدل سببه الغلط) أى بذكر الأول فالإضافة فى بدل الغلط من إضافة المسبب إلى السبب وإن كانت فى بدل الكل وبدل البعض للبيان ، وقوله لا أنه نفسه غلط أى كما يتوهم من قولهم بدل الكل وبدل البعض . (قوله بدل البداء) بفتح الموحدة والدال المهملة مع المد أى الظهورسمى بذلك لأن المتكلم بدا له ذكره بعد ذكر الأول قصداً . (قوله اليدا) بدل بعض من الضمير والضمير الواجب فى بدل البعض مقدر أى اليد منه أو الأصل يده ثم نابت أَل عن الضمير على القولين المتقدمين . (قوله وذلك) أى احتال الأقسام الثلاثة . (قوله فإن النبل إغ) عط بيان التقادير المختلفة قوله فإن كان المتكلم إغ ، وإنما قدم قوله فإن النبل إغ لتوقف اختلاف التقادير على تغاير النبل والمدى . (قوله جمع مدية) بضم الميم وقد تكسر^(١) نقله شيخنا عن الشارح والظاهر أن جمع مكسورة الميم بالكسر . (قوله وهى السكين) قيد غيره بالعظيمة . (قوله والأحسن أن يؤتى فيهن) أى فى أوجه المثال المتقدمة بيل لئلا يتوهم أن المتكلم أراد الصفة أى نبلا حاداً كما يقال رأيت رجلاً حماراً أى بليلاً كما فى التصريح ومعلوم

(١) (قوله وقد تكسر إغ) وله فتح أيضاً والجمع على مدى ويملى .

(تنبيهات): الأول : زاد بعضهم بدل كل من بعض بقوله :

[٨٩٢] كَأَنَّ غِدَاةَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحْمَلُوا لَدَى سَمَرَاتِ الْحَيِّ نَاقِفٌ حَنْظَلٌ ونفاه الجمهور وتأولوا البيت . الثاني : رد السهيلي رحمه الله تعالى بدل البعض وبدل الاشتغال إلى بدل الكل فقال العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص ، وتحذف المضاف وتنويه ، فإذا قلت أكلت الرغيف ثلثه إنما تريد أكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض ، وبدل المصدر من الاسم إنما هو في الحقيقة من صفة مضافة إلى ذلك الاسم . الثالث : اختلف في المشتغل في بدل الاشتغال : فقيل هو الأول ، وقيل الثاني ، وقيل العامل وكلامه هنا

أنه إذا أتى فيهن بيل خرج مدى عن كونه بدلا وصار عطف نسق .

(قوله كَأَنَّ غِدَاةَ الْبَيْنِ إلخ) الغداة أول النهار ، والبين الفراق وتحملوا ترحلوا والسمرات بفتح السين المهمة وضم الميم جمع سمرة وهي شجرة الطلع وناقف الحنظل بنون ثم قاف ففاه من يخرج حب الحنظل أراد أنه في تلك الغداة دعت عينه كثيرا كما تدمع عين ناقف الحنظل لحرارته . (قوله وتأولوا البيت) بأن اليوم بمعنى الوقت فهو من بدل الكل ، سم . (قوله العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص) أي على طريق المجاز المرسل^(١) ومراده بالعام والخاص ما يشمل الكل والجزء وهذا إشارة إلى رد بدل البعض إلى بدل الكل وقوله : وتحذف للمضاف وتنويه أي على طريق المجاز بال حذف وهذا إشارة إلى رد بدل البعض وبدل الاشتغال إلى بدل الكل وقوله : فإذا قلت إلخ راجع للوجهين قبله ، وقوله إنما تريد أكلت بعض الرغيف أي على وجه إطلاق اسم الكل وإرادة الجزء مجازا مرسلأ أو على وجه تقدير المضاف مجازا بالحذف وقوله وبدل المصدر إلخ راجع لقوله وتحذف إلخ فإن قلت : كلام السهيلي على الوجه المذكور يقتضي أن رد بدل الاشتغال لا يكون على طريق المجاز المرسل مع أنه لا مانع منه بأن يطلق اسم المحل ويراد الحال فيه وهو الصفة . قلت : المجاز المرسل المذكور في رد بدل الاشتغال لا يطرد لأنه وإن تأتى في نحو : نفعتي زيد علمه لا يتأنى في نحو سُرِقَ زيد فرسه .

(قوله وبدل المصدر) أي سواء كان باقيا على مصدريته أو مرادا منه غير معناه المصدرى كالعلم في نفعتي زيد علمه إذ الظاهر أنه بمعنى معلومه . واقتصر على المصدر لأنه الغالب في بدل الاشتغال والا فقد يكون غير مصدر كما في سُرِقَ زيد ثوبه أو فرسه . (قوله من صفة) أي من هذا اللفظ كما قاله شيخنا فمضاافة بالنصب على الحال والمراد هذا اللفظ وما في معناه كوصف وحال . فإن قلت : أعجبني زيد علمه إنما تريد أعجبني صفة زيد فبينت بقولك علمه تلك الصفة المحذوفة . (قوله اختلف في المشتغل إلخ) قال البعض : الظاهر أن المراد بالاشتغال مطلق التعلق والارتباط وإلا لم يتأت الاطراد في شيء من الأقوال هـ . وفيه أن الاشتغال بالمعنى المذكور يوجد في بدل البعض وبدل الكل إلا أن

[٨٩٢] البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه .

(١) الذي علاقته الكلية .

يَحْتَمِلُ الْأَوَّلِينَ . وَذَهَبَ فِي التَّسْهِيلِ إِلَى الْأَوَّلِ . الرَّابِعُ : رَدَ الْمَبْرَدِ وَغَيْرِهِ بِدَلِّ الْغُلْطِ وَقَالَ لَا يَوْجَدُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ نِظْمًا وَلَا نَثْرًا . وَزَعَمَ قَوْمٌ مِنْهُمْ ابْنَ السَّيِّدِ أَنَّهُ وَجَدَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ كَقَوْلِ ذِي الرِّمَّةِ :

[٨٩٣] * لَمَيَاءٌ فِي شَفْتَيْهَا حُوءٌ لَعَسَ *

فَاللَّعْسُ بِدَلِّ الْغُلْطِ لِأَنَّ الْحُوَّةَ السَّوَادَ وَاللَّعْسَ سَوَادٌ يَشُوْبُهُ حُمْرَةٌ ، وَذَكَرَ بَيْتَيْنِ آخَرَيْنِ . وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِيْمَا ذَكَرَهُ لِإِمْكَانِ تَأْوِيلِهِ . الْخَامِسُ : قَدْ فَهِمَ مِنْ كَوْنِ الْبَدَلِ تَابِعًا أَنَّهُ يُوَافِقُ مَتَّبِعَهُ فِي الْإِعْرَابِ ، وَأَمَّا مُوَافَقَتُهُ إِيَّاهُ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّنْكِيرِ وَفُرُوعِهَا فَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهَا هُنَا ، وَفِيهِ تَفْصِيلٌ : أَمَّا التَّنْكِيرُ وَفُرْعُهُ وَهُوَ التَّعْرِيفُ فَلَا يُلْزَمُ مُوَافَقَتُهُ لِمَتَّبِعِهِ فِيْمَا ، بَلْ تَبْدِيلُ الْمَعْرِفَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ نَحْوُ : ﴿ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۝ اللَّهُ ﴾ [إِبْرَاهِيمَ : ١] ، فِي قِرَاءَةِ الْجَرِّ ، وَالتَّنْكِيرُ مِنَ التَّنْكِيرِ نَحْوُ : ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝ حَدَاقَتِي وَأَعْنَابًا ﴾ [النَّبَأِ : ٣٢] ، وَالْمَعْرِفَةُ مِنَ التَّنْكِيرِ نَحْوُ : ﴿ وَإِلَيْكَ لِنَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ۝ صِرَاطِ اللَّهِ ﴾ [الشُّورَى : ٥٢] ، وَالتَّنْكِيرُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ نَحْوُ : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ [الْعَلَقِ : ١٥ ، ١٦] ، وَأَمَّا الْإِفْرَادُ وَالتَّذْكِيرُ وَأُضْدَادُهُمَا : فَإِنْ كَانَ بَدَلٌ كُلٌّ وَاقِفٌ

يُقَالُ وَجْهَ التَّسْمِيَةِ لَا يَوْجِبُهَا فَتَأْمَلُ . وَانْهَضْ كَلَامَهُ فِي التَّصْرِيحِ عَلَى أَنَّ الرَّاجِحَ الثَّلَاثَ وَاخْتَارَهُ الْمَوْضِعَ وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ .

(قوله يحتمل الأولين) ظاهره أنه لا يحتمل الثالث كاحتجاله لهما ولعل وجهه أن لفظ المبدل يشعر بالمبدل منه إشعاراً قريباً بخلاف العامل فيكون الضمير المستتر في قوله أو ما يشتمل عليه للبدل والبارز للبدل منه الذي أشعر به لفظ البدل إشعاراً قريباً أو بالعكس وظاهره أيضاً أن الاحتمالين على السواء وليس كذلك كما يفيد ما أسلفناه من البحث في جعل البعض كلام المصنف محتملاً للمذاهب الثلاثة . (قوله لمياء) فعلاء من اللمي كالفتى وهو سمرة في باطن الشفة وهو مستحسب . (قوله لإمكان تأويله) كأن يقال لعس مصدر وصفت به الحوة أي حوة لعساء . وهذا قد قيل كل من الحوة واللحس حمرة تضرب إلى سواد وعليه فلعس بدل كل من كل فلا شاهد فيه . (قوله قد فهم من كون البدل تابعا) أي لما علمت سابقاً من أن التابع هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد . (قوله وفيه تفصيل) أي فيما ذكر من الموافقة . (قوله بل تبدل المعرفة من المعرفة) محط الإضراب القسمان الآخرين وإنما أتى بالقسمين الأولين تنميماً للأقسام .

[شواهد البدل]

[٨٩٣] قاله ذو الرمة غيلان . وتمامه :

* وَلِيَّ الثَّلَاثِ وَلِيَّ أُنْيَابِهَا شَبُ *

من قصيدة من البسيط . ولَمَيَاءُ فعلاء من اللمي بالفتح وهي سمرة في باطن الشفة ، وهو مستحسب . وارتفاعه على أنه خير مبتدأ محذوف أي هي لمياء . وحوة مبتدأ وخبره في شفتيها . وهو بضم الحاء المهملة وتشديد الواو حمرة في الشفتين تضرب إلى السواد . والشاهد في لعس فإنه بدل غلط من حوة ، فإنه حمرة في باطن الشفة . واحتج به على المبرد في دعواه أن بدل الغلط لا يوجد في كلام العرب مطلقاً . وخرج بأن مصدر وصفت به الحوة أي حوة لعساء ، أو فيه تقديم وتأخير أي لمياء في شفتيها حوة ، وفي الثلاث لعس ، وفي أُنْيَابِهَا شَبُ ، وهو بفتح الشين المعجمة والنون : برد وعذوبة في الأسنان .

متبوعة فيها ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع ككون أحدهما مصدرا نحو : ﴿ مفازا . حدائق ﴾ [النبا : ٣٢] ، أو قصد التفصيل كقوله :

[٨٩٤] وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٌ صَحِيحَةٌ وَرَجُلٌ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَتَلَّتْ

وإن كان غيره من أنواع البدل لم يلزم موافقته فيها (وَمِنْ ضَمِيرِ الْخَاضِرِ) متكلما كان أو مخاطبا (الظَّاهِرُ لَا * تُبْدَلُ) أى يجوز إبدال الظاهر من الظاهر ومن ضمير الغائب كما ذكره فى أمثله ، ولا يجوز أن يبدل الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب (إِلَّا مَا إِحَاطَةُ بِجَلْمِ) أى إلا إذا كان البدل بديل كل فيه معنى الإحاطة نحو : ﴿ تكون لنا عيدا لأولنا

(قوله مفازا) أى مكان فوز أو فوزا وعلى هذا مشى الشارح بعد وسياق ما فيه وقوله وأعناها عطف على مفازا كما فى الجلائين . (قوله بالناسية) هى ناصية أبى جهل وقوله كاذبة من الجواز العقل . (قوله ككون أحدهما مصدرا) نظر فيه بأن المراد المطابقة فى المعنى وهى حاصلة لأن المصدر يدل على الانئين والجماعة ورده بعضهم بأن مرادهم المطابقة فى اللفظ كما يدل عليه التعبير بالتثنية والجمع . (قوله مفازا . حدائق) أى فلم يقل مفاز وفيه أن بدل الكل عين المبدل منه والذوات لا تكون نفس الحدث ويحاج بأن ذلك على حد زيد عدل . (قوله أو قصد التفصيل) عطف على كون وقد يقال للمطابقة حاصلة معه لأن البدل ليس كل واحد من شقى التفصيل على حدته بل مجموعهما وهو مطابق ، ولما كان المجموع لا يمكن ظهور أثر العامل فيه وكان جعله فى أحدهما دون الآخر تحكما جعل فى كل منهما دفعا للحكم ، فاندفع بحث الدمايى بأنه إذا كان مجموعهما هو البدل فما العامل فى كل واحد منهما مع أنه مفردة غير بدل ، قال : وهذا فى البدل كقولهم فى الخير الزمان حلو حامض . ونقل الطيلاوى عن سمس أنه قال : الظاهر أن المسمى بالبدل اصطلاحا هو الأول فقط وإن كان البدل فى المعنى هو المجموع فليتأمل . (قوله فشلت) بفتح الشين المعجمة أى بطلت حركتها . (قوله ومن ضمير الخاضع أى البارز لأن ضمير الخاضع المستتر لا يدل منه مطلقا ، فإن ورد ما يؤهم ذلك قدر للثلاث فعل من جنس الفعل المذكور نحو تعجبنى جمالك ويكون من إبدال الجملة .

(قوله أى يجوز إبدال الظاهر إغ) بيان للمفهوم وقوله ولا يجوز إغ بيان للمنطوق وإنما لم يجوز إبدال الظاهر من ضمير الخاضع لعدم فائدته لأن ضمير الخاضع فى غاية الوضوح . (قوله ومن ضمير الغائب) أى البارز أخذنا من أمثلتهم وإن لم يحضرى الآن التصريح به فلا يجوز إبدال الظاهر من ضمير الغائب للمستتر فلا يقال هند أعجبتنى جمالها على الإبدال كما لا يقال تعجبنى جمالك على

[٨٩٤] قاله كثير عزة ، من مستحبات قصيدته من الطويل ، واختلف فى معناه قيل عنى أن تشل إحدى رجليه وهو عندها حتى لا يرحل عنها . وقيل لما خاتمة عزة المهذولة عنه وثبت هو عليه صار كذى رجلين رجل صحيح وهو ثباته عليه ، وأخرى مريضة وهو زللها عنه . وقيل إنه بين خوف ورجاء . وقيل عنى أن يضحى قلوبه فيبقى فى حيا فيكون يقاته فيها كذى رجل صحيح ، ويكون فى عدمه لقلوبه كذى رجل عليه رمى فيها الزمان فأشلها وهو للعلو عليه . والشاهد فى رجل صحيح فإنه نكرة ، وقد أبدلها من رجلين وهى أيضا نكرة ، وعطف عليها الثانية لأن المبدل منه مثنى فوجب أن يؤق بالسين . وهذا يسمى بديل للفصل من الجمل . ويجوز فيها الرفع على تقدير إحداها رجل صحيح والأخرى رجل رمى فيها . وفسره بقوله فشلت فلقاء تصريفة .

وآخرنا ﴿ [المائدة : ١١٤] ، وقوله :

[٨٩٥] **فَمَا يَرْحُثْ أَقْدَامُنَا فِي مَقَامِنَا ثَلَاثَتَا حَتَّى أَزِيرُوا أَلْمَنَانِيَا**

فإن لم يكن فيه معنى الإحاطة فمذاهب : أحدها المنع وهو مذهب جمهور البصريين .
والثاني الجواز وهو قول الأخفش والكوفيين . والثالث أنه يجوز في الاستثناء نحو : ما ضربتكم
إلا زيدا وهو قول قطرب (أو اقضى بعضاً) أى كان بدل بعض نحو : ﴿ لقد كان لكم في رسول
الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر ﴾ [الأحزاب : ٢١] ، وقوله :

[٨٩٦] **أَوْعِدْنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَذَاهِمِ وَجَلِي فَرَجْلِي شَقَّةَ أَلْمَنَاسِمِ**

الإبدال . (قوله إلا ما إحاطة جلال قال البعض : أى إلا بدل كل أظهر إحاطة وشمو لا والتقييد يبدل الكل
مستفاد من التصير بالإحاطة ومن المقابلة هـ وهو صريح في أن ما واقعة على بدل كل ويطله العطف الآتي
في كلام المصنف وقول الشارح أى إلا إذا كان البذل بدل كل لا يدل على وقوع ما على بدل كل لاحتمال
أن يكون مراده أن هذا التقيد ملحوظ بعد ما والمعنى إلا ظاهراً كان بدل كل وجلا إحاطة بل هذا الاحتمال
هو الظاهر الذي يتبنى حمل عبارته عليه لما عرفت فلا تفعل . (قوله أولونا وأخرونا) أى لجميعنا لأن عادة
العرب التصير بالطرفين وإيراد الجميع^(١) .

(قوله فما يرحث أقدامنا إلخ) قاله عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب ابن عم النبي ﷺ من قصيدة
قالها في شأن يوم بدر وما جرى له يومه من قطع رجله ومبارزته هو وحزرة وعلى وهم المراد من قوله ثلاثنا
ومات رضي الله تعالى عنه بالصفراء وهم راجعون ، كنا في المعنى . والشاهد في ثلاثنا فإنه بدل من نا
في مكاننا وأزيروا مبنى للمجهول وضميره للكتفار والماتيا جمع منية على غير قياس لأن قياسه الماتيا وأصله
الماتيا يابيين ففعل فيه ما يأتي في التصريف . (قوله أحدها المنع) لعدم الفائدة إذ ضمير الحاضر في غاية الوضوح
كما مر . (قوله نحو ما ضربتكم إلا زيدا) نظر فيه سم بأن زيدا ليس بدل كل من ضمير مخاطبين بل بدل
بعض ويظهر لي أنه لا يوجد مثال يكون فيه المستثنى بدل كل من المستثنى منه ففأعمل . (قوله أو اقضى
بعضاً إلخ) سكت عن بدل الإضراب فاقضى عدم الجواز فيه لكن صرح الجامي بجواز ذلك كما نقله شيخنا .
(قوله نحو لقد كان لكم إلخ) أورد عليه أنه يلزم عليه انقسام الصحابة إلى من يرجو الله ومن

لا يرجوه وليس كذلك ولذا زعم الأخفش أنه بدل كل ، والجواب أن الخطاب لمن سبق خطابه بقوله
تعالى : ﴿ قد يعلم الله العوفين منكم ﴾ [الأحزاب : ١٨] ، إلخ فوصفهم بالتعويق وغيره من صفات
الذم والموصوفون بذلك هم المخاطبون لهم من المنافقين وليس الخطاب للصحابة فقط حتى يرد ما ذكر ،

[٨٩٥] قاله عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب بن عم النبي ﷺ ، وكان أمير المسلمين يوم بدر قطعت رجله ومات بالصفراء ،
من قصيدة من الطويل قالها يوم بدر في قطع رجله ولما مبارزته هو وحزرة وعلى رضي الله عنهم ، وهم المراد من قوله ثلاثنا . فما
برحت أى فما زالت . والشاهد في ثلاثنا فإنه بدل وهو اسم ظاهر من ضمير الحاضر وهو نا في مقامه بدل كل من كل . وإنما
جاز لإفادته فائدة التوكيد من الإحاطة والشمول . وحتى للغاية بمعنى إلى . وأزيروا مجهول . والضمير فيه مفعول ناهم عن
الفاعل . والماتيا مفعول ثان ، والأصل فيه الماتيا ولكن أظهرت فيه الياء المحذوفة للضرورة وقلت مرة .

[٨٩٦] قاله العدي بن الرجز . والأذاهم جمع أدهم وهو التقيد . والشاهد في رجلي فإنه بدل بعض من الياء في أوعدني .
وقيل هو منادى على طريق الاستهزاء بالموعود . قوله فرجلى مبتدأ وشئنة المناسم بخبره أى غليظة المناسم ومادته شين معجمة وثاء
متلفة ونون . والمناسم جمع منسم بفتح الميم وكسر السين المهملة وهو خف البعير فاستعير للإنسان .

(١) راجع السيرة النبوية لابن هشام من تحقيق ط. دار الجليل ، وموت في سنة أجزاء مع الدراسة للسورة والفهارس الشاملة .

(أَوْ اضْجَعَالًا) أى كان بدل اشتبال (كَأَنَّكَ آتِيهَا جَلَّتْ أَسْتَمَالًا) وقوله :
[٨٩٧] بَلَقْنَا أَلْسَمَاءَ مَجْدُنَا وَسَتَاوْنَا وَإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا
(تنبيهه) هـ : قال فى التسهيل : ولا يدل مضمير من مضمير ولا من ظاهر وما
أوهم ذلك جعل توكيدا إن لم يفد إضرابا اهـ (وَيَذَلُّ) المبدل منه (الْمُضْمَرُ) معنى

نقله الدنوشرى عن شرح اللباب . (قوله والأداهم) جمع أدهم وهو القيد والشئنة الغليظة والمناسم
جمع منسم بفتح الميم وسكون النون وكسر السين وهو خف البعير استعمل هنا لقدم الإنسان . (قوله
ابتهاجك) أى فرحك استملا ، السين والتاء زائدان أو للضرورة أى أملت القلوب إليك أو صيرتها
مائلة إليك قال سم : وجرى لى قوله استملا على الأكثر من مراعاة البذل وإلا لقلت استملت . (قوله
وستاوْنَا) السناء بلد كما لى البيت الشرف وبالقصر^(١) النور . وقوله مظهرًا جعله شيخنا مصدرا ميميا
بمعنى الظهور ولا يبعد أنه اسم مكان مراد به الجنة لأن قائل هذا البيت النابتة الجعدى الصحابى^(٢) .

(قوله ولا يدل مضمير من مضمير) أى مطلقا لأنه لم يسمع ، ونحو : قمت أنت ومررت بك
أنت توكيد اتفاق وكذلك رأيتك إياك عند الكوفيين والناظم اهـ توضيح . (قوله ولا من ظاهر) أى
ولا يدل مضمير من ظاهر عكس مسئلة المتن . ومقتضى إطلاقه المنع فى كل بدل وفى جمع الجوامع .
وشرحه للسبوطى : ومنع ابن مالك بدل المضمير من الظاهر بدل كل قال لأنه لم يسمع ولو سمع لكان
توكيدا لا بدلا وأجازه الأصحاب نحو : رأيت زيدا إياه وفى جواز بدل البعض والاشتغال خلف فقيل
يجوز نحو ثلث التفاحة أكلت التفاحة إياه وحسن الجارية أعجبتنى الجارية هو وقيل يمتنع . قال أبو
حيان وهو كالحلاف فى إبدال مضمير من مضمير ومقتضاه ترجيح المنع ، اهـ س . (قوله إن لم يفد
إضرابا) نحو إياك إياى قصد زيد فإن دعوى التأكيد فى مثل هذا لا تتأق اهـ دمايينى ونحو : عمر
إياى قصد زيد ، فعلم أن قوله إن لم يفد إضرابا قيد فى كل من عدم إبدال المضمير من المضمير وعدم
إبدال المضمير من الظاهر فاعرفه .

(قوله وبذل المضمين إلخ) خرج ما صرح معه بأداة الاستفهام أو الشرط فلا يلى البذل ذلك
نحو : هل أحد جئناك زيد أو عمرو وكذا أن تضرب أحدا رجلا أو امرأة أضربه اهـ سم عن شروح
التسهيل ، ولعل عدم وجوب ذكر الحرف فى صورة التصريح لقوة المصريح به فلا يحتاج إلى ذكر ثانيا
بمخلاف المضمين . (قوله معنى المضمين) مقتضاه أن الهمز بالجر مضاف إليه وجعله الشيخ خالد منصوبا

[٨٩٧] قاله النابتة الجعدى الصحابى رضى الله عنه من قصيدة من الطويل أنشدتها فى حضرة النبى ﷺ . والشاهد
لى جمدنا بالرفع فإنه بدل اشتبال من المضمير المرفوع فى بلغنا واللام فى نلرجو للتأكيد ومظهرًا مصدر ميمي مفعل نرجو .

(١) أى السنا بلا همز .

(٢) وفى الخبر ما يدل على أنه كان يقصد الجنة .

(الْهَمْزُ) المستفهم به (يَلِي * هَمْزًا) مستفهما به وجوبا (كَمَنْ ذَا أَسْمِعَ أَمْ عَلَى) ومك مالك أعشرون أم ثلاثون ؟ وما صنعت أخيرا أم شرا ؟ وكيف جئت أراكبا أم ماشيا ؟ .

(تنبيهه) : نظير هذه المسألة بدل اسم الشرط نحو : من يقيم إن زيد وإن عمرو أقم معه وما تصنع إن خيرا أو شرا تجز به ومتى تسافر إن ليلا أو نهارا أسافر معك (وَيَبْدُلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ) بدل كل من كل ، قال في البسيط باتفاق كقوله :

[٨٩٨] مَتَى ثَابِتًا ثَلَمْنِمَ يَنَا فِي دِيَارِنَا نَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَلَنَا تَأْجِبَا

مفعولا ثانيا للمضمن . (قوله بل همزا مستفهما به وجوبا) ليوافق البذل منه في تأدية المعنى . (قوله) أسعِدْ أَمْ عَلَى) فسعيد بدل من من بدل تفصيل . (قوله بدل اسم الشرط) فإنه يلى حرف الشرط الذى تضمنه البذل منه وهو بدل تفصيل وقد يتخلف كل من التفصيل وإعادة حرف الشرط ففي الكشف أن يومئذ بدل من إذا في قوله تعالى : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾ [الزلزلة : ١] ، وكذا قال أبو البقاء المكي ولذا اقتصر في النظم على الاستفهام وكذا فعل في التسهيل مع كثرة جمعه فيه على أن مسألة الشرط لا تخلو عن إشكاله لأنك إذا قلت من يقيم إن زيد وإن عمرو كان اسم الشرط مبتدأ فيكون البذل كذلك ضرورة فيازم دخول إن الشرطية على المبتدأ . وهو غير جائز في الأصح وإن جعلنا ما بعد إن فاعلا بمحذوف امتنعت المسألة لتخالف العامل ولأن إن لا يضمير الفعل بعدها إلا إذا كان هناك ما يفسره نحو : ﴿ وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ ﴾ وجوابه أن إن إنما جئ بها لبيان المعنى لا للعمل فلا يلزم المحذوف ، اهـ تصرع .

(فائدة) : اجتمعت مع جماعة كثيرة من أهل العلم في بعض المحافل فأورد بعضهم سؤالا في قوله ﷺ : « أَيُّ أُمَّةٍ وَلِدَتْ مِنْ سِيدِهَا فَهِيَ حُرَّةٌ عَنْ دَبْرِ مِنْهُ » حاصله أنهم جوزوا أن يكون أمة بالرفع على البديلة من أى مع أن بدل المضمن معنى الشرط يجب أن يلى حرف الشرط كما أن بدل المضمن حرف الاستفهام يجب أن يلى حرف الاستفهام فسكت جميع الحاضرين فعند ذلك أجبت بأن محل وجوب إيلاء بدل المضمن معنى الشرط حرف الشرط إذا وقع البذل بعد فعل الشرط أخذنا من الأمثلة التى ذكروها فأعجبهم ذلك غاية الإعجاب . وقد خرج مما مر جواب آخر وهو أن ذلك قد يتخلف كما في آية الزلزلة .

(قوله ويبدل الفعل من الفعل) قال ابن هشام : ينبغي أن يشترط لإبدال الفعل ما اشترط لعطف الفعل على الفعل وهو الاتحاد في الزمان دون الاتحاد في النوع حتى يجوز إن جئتني تمش إلى أكرمك .

[٨٩٨] البيت من الطويل ، وهو لمجد الله بن الحر في خواتم الأدب .

وبدل اشتغال على الصحيح (كَمَنْ * يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِنَ بِنَا يُعْن) ومنه : ﴿ومن يفعل ذلك يلق أثاما . يضاعف له العذاب﴾ [الفرقان : ٦٨] وقوله :
[٨٩٩] إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا لَوْ خَذَ كَرْهَا أَوْ لَحِيَءٌ طَائِعًا
ولا يبدل بدل بعض : وأما بدل الغلط فقال في البسيط : جوزه سيويه وجماعة
من النحويين ، والقياس يقتضيه .

(تخفيفه) : تبدل الجملة من الجملة نحو : ﴿أمدكم بما تعلمون . أمدكم بأنعام

(قوله تعلم بنا) في كونه بدل كل من كل نظر فإن الإتيان المجيء والإلام النزول وما تمحل به البعض من أن المراد بإتيانهم النزول بهم مجازا يزيفه أنه لا قرينة على ذلك فالجمله أنه بدل اشتغال . (قوله كمن يصل إلينا) أي معشر الكرام الذين لا ينبغي قاصد الاستعانة بهم فاندفع ما قيل إن الشخص قد يصل ويستعين ولا يعان . (قوله يستعين بنا) فيستعين بدل اشتغال من يصل لأن وصول قاصد الاستعانة يشتمل على الاستعانة فاندفع ما قيل إن الوصول قد لا يشتمل على الاستعانة وجعله الشاطبي بدل إضراب أو غلط فراجع . قال شيخنا على القول بأن البدل من جملة أخرى وأنه على لية تكرار العامل فالقياس أن الجزم بشرط مقرر مع تقدير جواب آخر والتقدير من يصل إلينا يعن من يستعين بنا يعن ١ هـ . (قوله يضاعف له العذاب) فهو بدل اشتغال من يلق أثاما لأن لقي الأثام أن يحصل له العذاب مضاعفا وهو يشتمل على المضاعفة فما نقله الغزي عن بعضهم من أن هذه الآية من بدل الكل لأن لقي الأثام هو مضاعفة العذاب غير ظاهر . (قوله أن على الله إلخ) الخطاب لرجل تقاعد عن مبايعة الملك وعلى خبر إن والله نصب بنزع الخافض وهو واو القسم وأن تبايعا اسم إن ، وتؤخذ بدل اشتغال من تبايعا ، وكرها مفعول مطلق بتقدير مضاف ، أي أخذ كره أو حال أي كرها وهذا أنسب بقوله طائعا وجعله صفة لمصدر محذوف يجوز إلى تكلف تقدير الموصوف وتأويل كرها باسم مفعول وبهذا يعلم ما في كلام العيني الذي درج عليه شيخنا والبعض . (قوله ولا يبدل بدل بعض) نقل في التصريح أن الشاطبي أثبت له ومثل له بنحو إن تصل تسجد للرحمن يرحمك لكن قال الفارسي إنه يحتمل بدل الاشتغال فإن الصلاة تشتمل على السجود ١ هـ وفيه عندي وإن آقره شيخنا نظر لأن الظاهر أنه ليس مرادهم بالاشتغال ما يعم اشتغال الكل على جزئه وإلا لزم أن كل بدل بعض بدل اشتغال . (قوله والقياس يقتضيه) ومثله الشاطبي بنحو إن تطعم زيدا تكسه أكرمك .

(قوله تبدل الجملة من الجملة إلخ) أي إذا كانت الثانية أوفى من الأولى بتأدية المراد على

[٨٩٩] هو من الرجز معناه في شخص تقاعد عن مبايعة الملك وأن تبايعا اسم إن وأن مصدرية وعلى خبرها ولقطة الله منصوبة بنزع الخافض وهو واو القسم . والشاهد في تؤخذ حيث نصب لأنه بدل من أن تبايعا بدل الجملة من الجملة وهو من أقسام بدل الاشتغال ، وكرها نصب على أنه صفة لمصدر محذوف أي أخذنا كرها ، أو حال أي كرها ولو نجى بالصعب عطفًا على تؤخذ وطائعا حال فالنهم .

وبين ﴿ [الشعراء : ١٣٢ ، ١٣٣] ، وقوله :

* أَقُولُ لَهُ أَرَحَلَ لَا تَقِيْمَنَّ عِنْدَنَا * [٩٠٠]

وأجاز ابن جني والزحشري والناظم إبدالها من المفرد كقوله :

[٩٠١] إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَنْقَتِيَانِ

ما قاله الدنوشري وأقره شيخنا والفرق بين بدل الفعل وبدل الجملة أن الفعل يتبع ما قبله في إعرابه لفظاً أو تقديرًا والجملة تتبع ما قبلها علا إن كان له محل وإلا فإطلاق التبعة عليها مجاز ، كذا في التصريح . قال في المنى : جوز أبو البقاء في قوله تعالى : ﴿ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ ﴾ [البقرة : ٢٥٣] ، كونه بدلا من فضلنا بعضهم على بعض ، ورد بعض المتأخرين بأن الجملة الاسمية لا تبدل من الفعلية ، ولم يقدّم دليل على امتناع ذلك اهـ بقي إبدال الفعل من اسم يشبهه والمكسر وإبدال مفرد من جملة وحرف من مثله أما الأول فجزوه ابن هشام نحو : زيد متق يخاف الله أو يخاف الله متق ، وأما الثاني فجزوه أبو حيان وجعل منه : ﴿ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا قِيَمًا ﴾ [الكهف : ١] ، فجعل قِيَمًا بدلا من جملة ولم يجعل له عوجا ، وأما الثالث فأثبتته سيبويه وجعل منه : ﴿ أَلَيْدَكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّ ﴾ [المؤمنون : ٣٥] ، الآية فجعل أن الثانية بدلا من الأولى لا توكيدا والظاهر ما مر في باب التوكيد أن هذا من توكيد الضمير مع إعادة ما اتصل به .

(قوله نحو أمدكم بما تعلمون إلخ) فجملة ﴿ أمدكم بأنعام وبين ﴾ إلخ بدل من جملة ﴿ أمدكم بما تعلمون ﴾ ولا يخفى أنها صلة الذي في قوله : ﴿ وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَكُمْ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الشعراء : ١٣٢] ، فلا محل لما فإطلاق التبعة على ما بعدها مجاز لما مر عن التصريح وقال الدماميني والشمسي : إطلانها عليه بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي ومثل بالآية في التصريح لبذل البعض وهو الظاهر لأن ما يعلمونه أعم من المفصل المذكور بعده إلا أن يقال المراد به خصوص المفصل فيكون عاما مرادا به الخصوص . (قوله أقول له أرحل لا تقيم عندنا) التمثيل به لبذل الكل مبني على أن الأمر بالشئ عين النهي عن ضده ومثل به في التصريح لبذل الاشتغال ، وهو مبني على أن الأمر بالشئ يستلزم النهي عن ضده . قال الدماميني : لا تعين التبعة في البيت لجواز أن يكون مجموع الجملتين هو المقول وكل واحدة جزء المقول اهـ قال في التصريح : وسكنوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض في الاشتغال في الأفعال والجمل لتعذر عود الضمير عليها . (قوله إبدالها من المفرد) إنما صح ذلك لرجوع الجملة في التقدير إلى المفرد كما في التصريح .

[٩٠٠] غامه :

* وَإِلَّا فَكُنْ لِي السَّرَّ وَالْبَهْرَ مُسْلِمًا *

هو من الطويل . والشاهد في قوله لا تخيمن فإنه جملة بدل عن جملة وهي قوله له أرحل قوله وإلا أي وإن لم ترحل والناء جواب الشرط ومسلما غير كان .

[٩٠١] قاله الفرزدق فيما زعم بعضهم من الطويل وإلى يتعلق بأشكو وبالمدينة صفة حاجة وأخرى أي وأشكو حاجة أخرى في الشام . والشاهد في كيف يلتقيان فإنه بدل من قوله حاجة وأخرى ، كأنه قال إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التفاهتهما .

أبدل كيف يلتقيان من حاجة وأخرى أى : إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما . وجعل منه النظم نحو : عرفت زيدا أبو من هو .

(خاتمة فى مسائل متفرقة من التسهيل وشرحه) : الأولى : قد يتحد

البدل والمبدل منه لفظا إذا كان مع الثانى زيادة بيان كقراءة يعقوب : ﴿ وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى إلى كتابها ﴾ [الجاثية : ٢٨] ينصب كل الثانية ، فإنها قد اتصل بها ذكر سبب الجنو . الثانية : الكثير كون البدل معتمدا عليه ، وقد يكون فى حكم الملقى كقوله :

[٩٠٢] إِنَّ السُّيُوفَ غُلُوَهَا وَزَوَاحَهَا تَرَكْتَ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الْأَعْصَبِ

الثالثة : قد يستغنى فى الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه ، نحو : أحسن إلى الذى صحبت زيدا : أى صحبته زيدا . الرابعة : ما فصل به مذكور وكان وافيا به يجوز فيه

(قوله أبدل كيف يلتقيان إلخ) الظاهر أنه بدل اشتغال وكذا فى عرفت زيدا أبو من هو . (قوله تعذر التقائهما) أشار بذلك إلى أن الجملة فى تأويل المفرد وإلى أن الاستفهام تعجيبى . قال الدمامنى : ويحتمل أن يكون كيف يلتقيان جملة مستأنفة نبه بها على سبب الشكوى . (قوله أبو من هو) أبو مبتدأ ومن مضاف إليه وهو خبر والجملة بدل من زيد بدل اشتغال لا مفعول ثان ، لأن عرف إنما يتعدى إلى مفعول واحد . (قوله سبب الجنو) هو دعاء كل أمة إلى قراءة كتابها . (قوله كون البدل معتمدا عليه) أى اعتمد عليه ما بعده فى الحال التى له من تذكير وتأنيث وغيرهما نحو : إن زيدا عينه حسنة ، وإن هنداً جفنها فاتر ينصب العين والجفن ، فأنت الخبر فى الأول وتذكر فى الثانى ولولا أن المعتمد عليه فى ذلك هو البدل لوجب التذكير فى الأول والتأنيث فى الثانى اهـ دمامنى . وفى كلام البعض أن الخبر عند اعتماد البدل للبدل وعند اعتماد المبدل منه للمبدل منه وفيه نظر إلا أن يراد به كون الخبر للبدل أن البدل هو الخبر عنه فى المعنى فتأمل . (قوله تركت) فيه الشاهد فإنه خبر أنه اعتمادا على المبدل منه . والأعضب بعين مهمله فضاء معجمة فموحدة ولد البقرة إذا طلع قرنه وقيل ما كسر قرنه وهو أنسب بالمقام .

(قوله زيدا) يصح نصبه بدلا من الهاء المقدرة وجره بدلا من الذى ورفعه خبر مبتدأ محذوف ، قاله الشارح على التوضيح . (قوله ما فصل به مذكور) أى مبدل منه مذكور . قال شيخنا نقلا عن السيوطى : وكذا غير المفصل يجوز فيه القطع أيضا نحو : مررت بزيد أخوك نص عليه سيويه والأخفش اهـ ونقل شيخنا السيد عن سم جواز قطع البيان والعطف وتقدم جواز قطع النعت وهناك قول بجواز

البدل والقطع نحو : مررت برجال قصير وطويل وربعة ، وإن كان غير واف تعين قطعه إن لم ينو معطوف محذوف ، نحو : مررت برجال طويل وقصير ، فإن نوى معطوف محذوف فمن الأول ، نحو : اجتنبوا الموبقات الشرك بالله والسحر بالنصب ، التقدير وأخواتهما لثبوتها في حديث آخر . والله تعالى أعلم .

[الفساد]

فيه ثلاث لغات أشهرها كسر النون مع المد ، ثم مع القصير ، ثم ضمها مع المد . واشتقاقه من ندى الصوت وهو بعده ، يقال فلان أندى صوتا من فلان إذا كان أبعد صوتا منه (وَلِلْمُنَادَى أَثْنَاءٌ أَى البعيد (أَوْ) من هو (كَأَثْنَاءٍ) لنوم أو سهو ، أو ارتفاع قطع التوكيد . (قوله وكان وإياها به) أى مستوعبا لأنواعه . (قوله وربعة) بفتح الراء وسكون الوجيهة وفتحها الذى بين الطويل والقصير . (قوله تعين قطعه) أى لأنه حينئذ بدل بعض من غير رابط كما فى المعنى وبهذا يبين بطلان قول البعض : عمل التصيين إذا جعل بدل كل فإن جعل بدل بعض جاز الاتباع على أنه لا يتصور إلا كونه بدل بعض لأن الغرض أنه لم ينو معطوف محذوف فلا تكن من الغافلين . (قوله فمن الأول) أى ما كان فيه البدل وإياها بالبدل منه فيجوز فيه الأمران البدل والقطع .

[الفساد]

هو لغة الدعاء بأى لفظ كان ، واصطلاحا طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعو ملفوظ به أو مقدر والمراد بالإقبال ما يشمل الإقبال الحقيقى والمجازى المقصود به الإجابة كما فى نحو يا الله ولا يرد يا زيد لا تقبل لأن يا لطلب الإقبال لسماع النهى والنهى عن الإقبال بعد التوجه واعتراض نيابة حرف النداء عن أدعو. بأن أدعو خبر والنداء إنشاء وأجيب بأن أدعو نقل إلى الإنشاء ، وإنما ينادى المميز وأما نحو : يا جبال ويا أرض فقيل إنه من باب المجاز لتشبيه ما ذكر بالمميز فى الانقياد واستعارته فى النفس له على طريق الاستعارة بالكناية ويا تخييل ، ولك أن تقول من الجائر أن الله خلق لما ذكر حال الخطاب تمييزا فلم يقع النداء إلا للمميز ، وهمة النداء متقلبة عن واو مثل كساء كما فى الفزى .

(قوله ثم مع القصير) أى ثم أشهرها كسر النون مع القصير أى بالنسبة للثالث وقوله ثم ضمها مع المد أى ثم أشهرها ضمها مع المد وأفضل التفضيل هنا ليس على يابه^(١) وقدر بعضهم خبرا فى الموضعين أى ثم كسرهما مع القصير على الأول ثم ضمها مع المد على الثانى هذا وقد أسلفنا فى مبحث علامات الاسم نقلا عن المصباح أن فى النداء لغة رابعة وهى الضم مع القصير فتنبه . (قوله واشتقاقه) أى أخذه من ندى الصوت لتلاقيهما فى المادة وإنما فسرنا الاشتقاق بالأخذ لاختلاف للأخذ والمأخوذ منه معنى . (قوله وللمنادى إلخ) فى حاشية المعنى للسيوطى ما نصه : حكى أبو حيان أن بعضهم

(١) راجع أفضل التفضيل فى هذا الجزء فقد كفى صاحب الحاشية وكفى .

عمل ، أو انخفاضه ، كنداء العبد لربه وعكسه من حروف النداء (يَا * وَأَيُّ) بالسكون وقد تمد مزمتها (وَإِكَذَا أَيُّأَ ثُمَّ هَيَّا) وأعمها يا فإنها تدخل في كل نداء ، وتعين في الله تعالى (وَالْهَمْزُ) المقصور (لِلدَّائِي) أى القريب نحو أريد أقبل (وَوَا لَعْنُ لَيْدِثٍ) وهو المتفجع عليه أو المتوجع منه ، نحو وا ولداه وا رأساه (أَوْ يَا) نحو يا ولداه يا رأساه (وَعَجَزَ وَ) وهو يا (لَدَى اللَّيْسِ أَجْتَبِ) أى لا تستعمل يا في الندبة إلا عند أمن اللبس كقوله :
[٩٠٣] حَمَلْتُ أَقْرَأَ عَظِيمًا فَاصْطَبِرْتُ لَهُ وَلَقَمْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرًا

ذهب إلى أن حروف النداء أسماء أفعال تتضمن ضمير المندى فعل هذا استكملت الهمزة أقسام الكلمة لأنها تأتي حرفا للاستفهام وفعل أمر من أى بمعنى وعد ولها في ذلك نظائر اه أى كمل والمندى في عبارته بكسر الدال .

(قوله النداء) يحذف الياء والاستغناء بالكسرة وكذا ما بعده . (قوله أى البعيد) قال شيخنا : الضابط في البعد وضده العرف اه قيل إما نودى البعيد بالأدوات الآتية المشتملة على حرف المد لأن البعيد يحتاج في نداءه إلى مد الصوت ليسمع وهو ظاهر في غير أى بقصر الهمز . (قوله من هو كالنداء) هذا حل معنى لا حل إعراب حتى يقال إن الشارح حمل عبارة اللحن على ما يمتنع عند البصريين وهو حذف الموصول وبعض الصلة مع أنه لا ضرورة إلى ذلك في عبارة المتن لجواز كون الكاف اسمية بمعنى مثل معطوفة على النداء . (قوله أو ارتفاع محل) أراد به ما يعم المحل الحسى والمحل المعنوى الذى هو الرتبة بقرينة تمثيلة لارتفاع محل المندى بنداء العبد لربه . (قوله ثم هيا) قيل هى فرع أى بإبدال الهمزة هاء وقيل أصل فليست هاؤها بدلا من همزة أى وكلامه محتمل للقولين وإن كان إلى الثانى أقرب ولزيادة أحرفهما عن يا كان فيها دلالة على زيادة بعد مناداهما عن منادى يا

(قوله وأعمها يا) أى باعتبار المحال كما يدل عليه بقية كلامه . (قوله تدخل في كل نداء) ولا يقدر عند الحذف سواها . (قوله في الله تعالى) أى لفظ الله تعالى مندوله عن كل ما لا يليق وكما تعين في لفظ الجلالة تعين في المستغاث وأبنا لأن الأربعة لم يسمع ندائها إلا يا لا لبعدها حقيقة أو تنزيلا لأنه غير لازم . (قوله ووا لمن نلَب إِيْخ) قال الرضى : وقد يستعمل في النداء المحض وهو قليل اه وقال في المعنى أجاز بعضهم استعمال وا في النداء الحقيقي . (قوله وا ولداه) فوا حرف نداء وندبة وولدا منادى مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة والألف للندبة والهاء للسكت . (قوله وهويا) أخذ هذا الحصر من قوله قبل ووا لمن نلَب أو يا . (قوله وقمت فيه إِيْخ) فصدور ذلك بعد موت عمر دليل على أنه مندوب وليس الدليل الألف لأنها

[شواهد النداء]

[٩٠٣] قاله جرير من قصيدة من البسيط يرثى بها عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه وكلفت مجهول^(١) وأمرأ مفعول ثان ومحمل به نصب على المفعولية . والشاهد فى يا عمرا حيث دخل يا فيه للندبة لأنه من الرثائي وأصله يا عمراه لأنه منادى مندوب لأن الألف للندبة وحذف الهاء للقافية .

(١) شرح الشاهد على أساس أنه «كلفت» مبنى للمجهول لا على «حَمَلْتُ» كما ذكر الشارح .

فإن خيف اللبس تعينت وا .

(تنبيهان): الأول : من حروف نداء البعيد آى بمد الهزمة وسكون الياء ، وقد عدها في التسهيل فجملة الحروف حيثذ ثمانية . **الثاني :** ذهب المبرد إلى أن آيا وهيا للبعد ، وآى والهزمة للقريب ، وآيا لهما . وذهب ابن برهان إلى أن آيا وهيا للبعد والهزمة للقريب وآى للمتوسط وآيا للجميع ، وأجمعوا على أن نداء القريب بما للبعد يجوز توكيدا وعلى منع العكس (وَعَيَّرَ مَثْدُوبٌ وَمُضْمَرٌ وَمَا * جَاءَ مُسْتَفْتًا قَدْ يُعْرَى) من حروف النداء لفظا (فَاعْلَمْنَا) نحو : ﴿ يوسف أعرض عن هذا ﴾ [يوسف : ٢٩] ، ﴿ سافرغ لكم آيا

تلحق آخر المستغاث والمتعجب منه كما يأتي ، أفاده سم . (قوله فإن خيف اللبس إلخ) فقول عند قصد ندبة زيد الميت وبحضرتك من اسمه زيد وازيد بالوار إذ لو أتيت يا لتبادر إلى فهم السامع أنك قصدت النداء . (قوله من حروف نداء البعيد آى إلخ) هذا مكرر مع قوله سابقا وقد تمد هروبا إلا أن يقال أعاده ليؤيده بنقله عن التسهيل أو توطئة لقوله فجملة الحروف ثمانية . (قوله ذهب المبرد إلخ) انظر ماذا يقول في آى وآ بمد الهزم فيما هل يجعلهما للبعد أو للقريب أو لهما فإن أراد بقوله وآى والهزمة للقريب مقصورتين ومحدودتين فلا إشكال ونظير ذلك يقال فيما نقله عن ابن برهان . (قوله على أن نداء القريب بما للبعد) أى في غير صورة تنزله منزلة البعيد بقرينة قوله يجوز توكيدا إذ عند التنزيل المذكور لا تأكيد. فتلخص أنه يجوز نداء القريب بما للبعد للتوكيد والتنزيل والمراد توكيد النداء إينافا بأن الأمر الذى يتلوه مهم جدا كما أفاده في الكشف . (قوله وعلى منع العكس) أى لعدم تأنى التوكيد في صورة العكس ، وعمل منه إذا لم ينزل البعيد منزلة القريب وإلا جاز نداؤه بما للقريب إذ لا مانع منه حيثذ كما قاله سم . (قوله قد يعرى من حروف النداء لفظا) وإن لزم عليه حذف الناقب والمنوب عنه فقد قال الدمامي : لا نسلم أن العوضية تنافي الحذف بليل إقام الصلاة هـ وقال بعضهم : يا للتنبيه لا عوض عن الفعل لكن لما وقعت في محل أشبهت العوض هـ أما حذف المنادى وإبقاء حرف النداء فذهب ابن مالك إلى جوازها قبل الأمر والنداء واستشهد على ذلك ، ووجه الدمامي جوازها قبل الأمر والنداء بأنهما مظنة النداء ووقوعهما معهما كثير فحسن التخفيف معهما بالحذف ، وذهب أبو حيان إلى منعه وعمله بأن الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى إجحاف ولم يرد بذلك سماع عن العرب ، وآيا في الشواهد للتنبيه كهى قبل ليت ورب وحذا على ما صرح به في التسهيل ، وعمله في شرحه بأن مولى يا أحد هذه الثلاثة قد يكون وحده ولا يكون معه منادى ثابت ولا عطف .

(قوله نحو يوسف أعرض عن هذا) أشار بتعداد الأمثلة إلى أنه لا فرق بين أن يكون المنادى مفردا أو مضافا أو شبيها به ولا فرق في المفرد بين أن يكون مقصودا للنداء لذاته كيوسف أو وصلة لنداء غيره كآى ولا بين أن يكون مبريا قبل النداء كيوسف أو مبنيا قبله كمن أو مبريا قبله في بعض

التفان] [الرحمن: ٣١] ، ﴿أَنْ أَدُوا إِلَىٰ عِبَادِ اللَّهِ﴾ [الدخان: ٨٨] ، نحو : خيرا من زيد أقبل ، ونحو : من لا يزال عسنا أحسن إلى ، أما المندوب والمستغاث والمضمر فلا يجوز ذلك فيها لأن الأولين يطلب فيها مد الصوت والحذف ينافيه وتنفويت الدلالة على النداء مع المضمر .

(تنبيهان): الأول : عد في التسهيل من هذا النوع لفظ الجلالة والمتعجب منه ، ولفظه : ولا يلزم الحرف إلا مع الله والمضمر والمستغاث والمتعجب منه والمندوب ، وعد في التوضيح المتأدى البعيد وهو ظاهر . الثاني : أفهم كلامه جواز نداء المضمر والصحيح منه مطلقا نحو : وشذ يا إياك قد كفيتك وقوله : * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا * [٩٠٤]

الأحوال ومبني في البعض الآخر كأي ، هذا ما ظهر لي . وأما ما ذكره البعض فلا يتم كما يؤخذ مما قرره . فلم أن المتأدى في المثال الأخير وهو من مفرد لأنه اسم موصول لا شبيه بالمضاف لأنه لم يحمل فيما بعده ولم يعطف عليه ما بعده فهو مبني على ضم مقدر كما قاله سم . (قوله أن أدوا إلى عباد الله) أي أدوا إلى الطاعة يا عباد الله وهذا أحد وجهين الثاني أن عباد الله مفعول أدوا كقوله ﴿فَأَرْسَلْ مَعَا بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ ولا شاهد فيه حيث . (قوله مع المضمين) أي لقلته ندائه . (قوله والمتعجب منه) نحو قولهم : يا للماء والعشب إذا تعجبوا من كثرتما . (قوله إلا مع الله) لأن ندائه على خلاف الأصل لوجود أل فيه فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل ، أفاده سم . (قوله والمتعجب منه) لأنه كالمستغاث لفظا وحكما .

(قوله المتأدى البعيد) أي حقيقة أو تنزيلا لأن مد الصوت معه مطلوب ليسمع فيجيب والحذف ينافيه . (قوله والصحيح منه مطلقا) ظاهره أن الخلاف جار في مطلق الضمير وليس كذلك بل الخلاف في ضمير المخاطب فقط وأما ضمير للتكلم والغائب فنداءهما ممنوع اتفاقا كما في التصريح فلا يقال يا أنا ولا يا هو . ولا يرد أنه مسموع يا هو يا من لا هو إلا هو لأن هو في مثله اسم للذات العلية لا ضمير اه ويمكن دفع الاعتراض بأن مصب تصحيح المنع في عبارته الإطلاق أي والصحيح منع نداء المضمر حالة كون المضمر مطلقا عن التقييد بكونه ضمير متكلم أو غائب فيكون مقابل الصحيح المنع حالة كون الضمير مقيدا بذلك ويمكن أيضا أن يفرض كلام الشارح كالمصنف في ضمير المخاطب فقط ويكون معنى قول الشارح مطلقا سواء كان ضمير رفع أو نصب أخذنا مما بعده أو يكون معناه نثرا أو نظما أخذنا مما بعده أيضا فاعرف ذلك . (قوله وشذ يا إياك قد كفيتك) جعل بعضهم يا فيه للتنبيه

[٩٠٤] قاله الأحموس . وتعلمه :

أَنْتَ أَلْبَسِي طَلَقْتَ عَامَ حُجَّتَا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ وَلَدَ أَسْلَمَا

وأجبر منادى وابن أبحر صفته . والمتأدى إذا وصف باین والاين بين العلمين بيني المتأدى مع الاين على الفتح . والشاهد في يا أننا فإن أنت ضمير رفع ، وحق المتأدى أن يكون منصوبا فلذلك حكم بشلوذه لكونه مضمرا .

(وَذَلِكَ) أى التعرى من الحروف (فى أسم الجنس وَالْمُشَارِ لَهُ * قُلْ وَمَنْ يَمْتَعُهُ) فهما أصلاً ورأساً (قَالَصِرْ عَادِلَةً) بالذال المعجمة أى لائمه على ذلك ، فقد سمع فى كل منهما ما لا يمكن رد جميعه ، فمن ذلك فى اسم الجنس قولهم : أطرق كرا ، واقتد مخنوق ، وأصبح ليل . وفى الحديث : « ثوى حجر »^(١) وفى اسم الإشارة قوله :
[٩٠٥] إِذَا هَمَلْتُ غَنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةً وَعَرَامُ

ولها مفعول فعل مخنوق يفسره المذكور . (قوله يا أبجر) بموحدة فجيم فراء . قال فى القاموس : الأبجر الذى خرجت سرته والعظيم البطن وقد بجر كفرج فهما اه وتماحه :
* أنت الذى طلقت عام جفا *

وجعل بعضهم يا فيه للتبيه وأنت الأولى مبتدأ وأنت الثانية تأكيداً والموصول خبراً . (قوله أى التعرى) أى المفهوم من يعرى ولم يقل أى التعرية مع أنها مصدر يعرى لأن التعرى أوفق بتذكير اسم الإشارة . (قوله فى اسم الجنس) أى للمعين كما سياتى فى الشرح .
(قوله والمشار إليه) اعترض بأن حقه أن يقول والمشار به وأجيب بأن فى كلامه حذف مضاف أى ولفظ المشار له من حيث إنه مشار له وهو اسم الإشارة وبأنه معطوف على الجنس أى واسم المشار له أى الاسم الدال عليه من حيث إنه مشار إليه . وظاهر كلامه جواز نداء اسم الإشارة مطلقاً وقيده الشاطبى بغیر المتصل بالخطاب . (قوله أصلاً ورأساً) العطف للتوكيد والمراد أنه لا يحكم بالقلّة فقط وأما قول البعض المراد بجمعه أصلاً منع القياس عليه وبمنه رأساً منع وروده فهو مع ما فيه من التحكم مردود بما سيفيده الشارح من اعتراف المانعين بالورود حيث قال : ومذهب البصريين للمنع فهما وحمل ما ورد على شلوذ أو ضرورة .

(قوله أطرق كرا) أصله يا كروان رنم بمحذف النون وحذفت معها الألف لكونها لنا زائداً ساكنة مكملات أربعة . قال الناطم : ومع الآخر احذف الذى تلا إغ ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وتماه : إن النعام فى القرى . وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه ، أى اخفض يا كرا عتقك للصيد فإن من هو أكبر وأطول عنقا منك وهو النعام قد صيد . تصرع بزيادة . (قوله واقتد مخنوق) مثل يضرب لكل مضطر وقع فى شدة وهو يخلخل بالنداء نفسه بماله ، اه تصرع . (قوله وأصبح ليل) مثل يضرب لمن يظهر الكرامة للشيء أى صر صبيحاً ، اه تصرع . ولو قال أى أتت بالصبح أو تبدل بالصبح لكان أوضح . (قوله ثوى حجر) قاله علقمى حكاية عن موسى عليه الصلاة والسلام حين فر الحجر بثوبه حين وضعه عليه وذهب ليغتسل وكان رخاماً كما فى الفارضى . (قوله إذا هملت غنى) أى أسالت للدموع لما أى لأجل المحبة وبمثلك خبر مقدم ولوعة

[٩٠٥] قاله ذو الرمة غيلان من قصيدة من الطويل . والشاهد فى هذا حيث حذف منه حرف النداء . وأصله يا هنا واحتجت به الكوفية على جواز ذلك ، ولوعة مبتدأ وبمثلك خبره ، وغرام عطف عليه ، وهملت أى صبت وكذا همرت .

(١) قاله عيسى - عليه السلام - راجع لنا مطابع القارى لأبواب فتح البارى يشرح صحيح البخارى .

وقوله :

[٩٠٦] إِنَّ الْأَلَمَى وَصَفُوا قَوْمِي لَهُمْ فِيهِمْ هَذَا اعْتَصِمَ لِقَى مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولًا

وقوله :

[٩٠٧] ذَا أَرْعَوَاءَ فَلَيْسَ بَعْدَ أَشْجَالِ الرَّ رَأْسِ شَيْئًا إِلَى الصَّبَا مِنْ سَبِيلِ

وجعل منه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ [البقرة : ٨٥]
 وكلاهما عند الكوفيين مقيس مطرد ، ومذهب البصريين المنع فيها وحمل ما ورد ، على
 شنوذ أو ضرورة ، ولحنوا المتنبي في قوله :

[٩٠٨] * هَذِي بَرَزْتُ لَنَا فَهَجْتُ رَسِيصًا *

والإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرة نظما ونثرا ، وقصر اسم الإشارة على
 السماع إذ لم يرد إلا في الشعر وقد صرح في شرح الكافية بموافقة الكوفيين في اسم الجنس

مبتدأ مؤخر وهذا منادى وفيه الشاهد . قال البعض : ويحتمل أن يكون مبتدأ لوعاء بدل أو عطف بيان
 وحينئذ لا شاهد فيه أحد ما يعده تذكير اسم الإشارة مع تأنيث لوعاء . (قوله قومي لهم) قومي خير
 إن ولهم متعلق بصلة الموصول وهي وصفوا فيكون قد فصل بين العامل والمعمول بأجنبي للضرورة واعتصم
 أي استمسك . (قوله ذا ارعواء) أي يا ذا ارعو ارعواء أي انكف عن دواعي الصبا انكفانا . (قوله وجعل
 منه قوله تعالى إلخ) لم يقل وقوله تعالى لأن ما ذكره أحد أوجه منها أن هؤلاء بمعنى الذين خبر أنتم .
 (قوله على شنوذ) أي في النثر أو ضرورة في النظم . (قوله ولحنوا المتنبي) قد يمنع التلحين بأن المتنبي
 كوفي ومذهب الكوفيين جواز حذف حرف النداء من اسم الإشارة . قاله الدماميني . (قوله هذي) أي
 يا هذي وجعله بعضهم مفعولا مطلقا أي برزت هذه البرزة وحينئذ لا شاهد فيه . ورده الناظم بأنه لا
 يشار إلى المصدر على طريق المفعول المطلق إلا منعوتا بذلك المصدر نحو : ضربته ذلك الضرب لكن تقدم
 في باب المفعول المطلق أن غير الناظم لا يشترط ذلك فهجيت أي أثرت رسيصا أي هما . وتماه :

* ثُمَّ انْصَرَفْتُ وَمَا شَفِيتْ نَسِيصًا *

بنون مفتوحة أي بقية النفس . (قوله إذ لم يرد إلا في الشعر) أي لم يزد نصا إلا في الشعر

[٩٠٦] أليت من البسيط ، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ .

[٩٠٧] هو من الخفيف وإذا اسم إشارة منادى حذف حرف نداءه ، وأصله يا ذا ارعواء ، وهو الشاهد ، ولحنجت به الكوفية
 على جواز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة ، وخالفهم البصرية ، وارعواء نصب على المصدر أي يا ذا ارعو ارعواء ، من ارعوى
 عن القبيح إذا رجع ، والفاء للتعليل ، ومن زائدة ، وسبيل اسم ليس ، وإلى الصبا خبره ، وشيئا تمييز .

[٩٠٨] قاله أبو الطيب أحمد بن الحسين المتنبي من قصيدة من الكامل يمدح بها أبا بكر محمد بن زريق الطرسوسي وتماه :

* ثُمَّ انْصَرَفْتُ وَمَا شَفِيتْ نَسِيصًا *

الشاهد في هذي حيث حذف منه حرف النداء مع اسم الإشارة : أي يا هذه ، وهذا لا يجوز نص عليه البصرية فلذلك
 لحنوه في ذلك ، وخرج على أن هذا إشارة إلى البرزة وهو مصدر كفولهم ظننت ذلك ، فذاك إشارة إلى المصدر وجوزت الكوفية
 ذلك فلا وجه إلى تلحينه . وبرزت أي ظهرت . وهجت من حاجه إذا أثاره . والرئيس يفتح وراء وكسر السين وهو مس الحمي
 أو الحم . والسيس يفتح النون وكسر السين المهملة وهو بقية النفس . وهذا تمثيل وليس باحتجاج .

فقال وقولهم في هذا أصح .

(تنبيه): أطلق هنا اسم الجنس وقيدته في التسهيل بالمبنى للنداء إذ هو محل الخلاف فأما اسم الجنس المفرد غير المعين كقول الأعمى يا رجلا خذ يدي فنص في شرح الكافية على أن الحرف يلزمه . فالحاصل أن الحرف يلزم في سبعة مواضع المندوب والمستثافات والمتعجب منه والمنادى البعيد والمضمر ولفظ الجلالة واسم الجنس غير المعين ، وفي اسم الإشارة واسم الجنس المعين ما عرفت (وَأَكْبَرُ الْمَعْرِفُ الْمُتَنَادَى الْمَفْرَدُ * عَلَى الْكَلْبِ فِي رَفْعِهِ قَدْ عَهْدًا) أى إذا اجتمع في المنادى هذان الأمران التعريف والإفراد فإنه يبنى على ما يرفع به لو كان معربا . وسواء كان ذلك التعريف سابقا

فلا ترد الآية لقبولها التأويل^(١) . (قوله إذ هو محل الخلاف) يقتضى أن غير المعين يلزمه الحرف اتفاقا وليس كذلك فقد صرح المرادى بأن بعضهم أجاز حذف الحرف معه أيضا نحو : رجلا خذ يدي وأجاب بعضهم بجعل آل في الخلاف للمعهد والمعهود الخلاف بين البصريين والكوفيين فغير المعين يلزمه الحرف اتفاقا منهما وهذا لا يناقض حكاية قول فيه عن بعض النحاة وإنما يصح هذا الجواب إذا كان البعض المجتزئ من غير الفريقين فراجعهم . (قوله على أن الحرف يلزمه) أى على الصحيح لما مر عن المرادى خلافا لما يورمه كلام الشارح من أن لزومه للحرف متفق عليه .

(قوله وابن المعرف إلخ) إنما بنى لوقوعه موقع الكاف الاسمية في نحو أدعوك المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ومماثلته لها إفرادا وتعريفا ، وإنما احتجج إلى قولنا المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية لأن الاسم لا يبنى إلا لمشابهة الحرف ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني ، وخرج بقولنا ومماثلته لها إفرادا وتعريفا : المضاف والشبيه به لأنهما لم يمثالا الكاف الاسمية إفرادا ، والنكرة غير المقصودة لأنها لم تمثلها تعريفا . وجعل السيد علة البناء المشابهة لكاف ذلك في الخطاب والإفراد بلا واسطة ويرد عليه وجود هذه العلة في النكرة غير المقصودة مع عدم بناءها ، وبنى على حركة للإعلام بأن بناءه غير أصلي وكانت ضمة لأنه لو بنى على الكسر لانتبس بالمنادى المضاف إلى باء التكلم عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة ، أو على الفتح لانتبس به عند حذف ألفه اكتفاء بالفتحة . قاله الفاكهي . وأورد عليه أن المنادى المضاف للياء يجوز فيه الضم عند حذف يائه فلا يحصل الفرق ، وأجيب بأنه قليل فلا ينظر إليه .

(قوله المنادى) ليس بقيد بل بيان لموضوع المسألة لأن الكلام في أحكام المنادى وأخره عن قوله المعرف ضرورة ، اهـ غزى . (قوله في رفعه) أى رفع نظره على ما قاله الغزى ، أو المراد رفعه في غير النداء ، أو المراد رفعه على فرض إعرابه ، وإلى هذا يشير قول الشارح على ما يرفع به لو كان معربا ، فاندفع ما يقال الرفع إعراب فيناق قوله وابن . (قوله على ما يرفع به) من حركة ظاهرة أو مقدرة أو حرف . (قوله سابقا على النداء) كالعلم والصحيح بقاؤه على تعريفه بالعلمية وازداد بالنداء

(١) وما قبل التأويل لا يصح عليه كشاهد .

على النداء نحو : يا زيد أو عارضا فيه بسبب القصد والإقبال وهو النكرة المقصودة نحو :
يا رجل أقبل تريد رجلا معنا . والمراد بالمفرد هنا ألا يكون مضافا ولا شبيها به كما في
باب لا فيدخل في ذلك المركب المزجي والمثنى والمجموع نحو : يا معديكرب ويا زيدان
ويا زيدون ويا هندان ويا رجلاان ويا مسلمون ، وفي نحو : يا موسى ويا قاضي ضمة
مقدرة .

(تنبيهات): الأول : قال في التسهيل : ويجوز نصب ما وصف من معرف

وضوحا . وقيل سلب تعريفه بالعلمية وتعرف بالنداء ، ورده الناظم بنداء ما لا يمكن سلب تعريفه
كلفظ الجلالة واسم الإشارة فأنهما لا يقبلان التنكير . فإن قلت : العلم إذا أريد إضافته نكر فما
الفرق ؟ قلت : ليس المقصود من الإضافة إلا تعريف المضاف أو تخصيصه فلو أضيف مع بقاء التعريف
كانت الإضافة لغوا ، وليس المقصود من النداء التعريف بل طلب الإصغاء فلا حاجة إلى تنكير المنادى
إذا كان معرفة ، سم .

(قوله بسبب القصد) أى قصد المنكر بعينه ، وقوله والإقبال أى إقبال التكلم على المنادى أى
إلقائه الكلام نحوه وليس المراد إقبال المنادى على التكلم كما قد يتوهم لتأخره عن النداء فيلزم كون
الكلمة حالة النداء غير معرفة وتوقف تعريفها على إقبال المنادى ، حتى إنه إذا لم يقبل بقيت الكلمة
على تنكيرها وهو باطل . والعطف من عطف اللازم ، قال الدماميني : التعريف لم يحصل بمجرد القصد
والإقبال بل بهما مع كون الكلمة مناداة بدليل انتفائه في أنت رجل عالم مع وجود القصد والإقبال
وحينئذ فقول الشارح بسبب القصد والإقبال أى مع كون الكلمة مناداة . (قوله المركب المزجي)
المراد به ما يشمل العددي كخمسة عشر لأنه أيضا من المفرد نعم أجرى الكوفيون اثني عشر والمثنى
عشرة مجرى المضاف كما سيأتي في الشرح . (قوله والمثنى والمجموع) الظاهر كما قال البعض أن نحو :
يا زيدان ويا زيدون من النكرة المقصودة لا من العلم لأن العلمية زالت إذ لا يثنى العلم ولا يجمع
إلا بعد اعتبار تنكيره ولهذا دخلت عليهما أل فتعريفهما بالقصد والإقبال . (قوله ويا قاضي) يحذف
التثنية اتفاقا لحدوث البناء وإثبات الياء إذ لا موجب لحذفها قاله الخليل وذهب المبرد إلى أن الياء تحذف
لأن النداء دخل على اسم منون محذوف الياء فيبقى حذفها بحاله وتقدر الضمة فيها وعمل الخلاف بينهما
إذا لم يصير يحذف الياء ذا أصل واحد وإلا ثبتت الياء اتفاقا كما في مر اسم فاعل من أرى . قاله في
التسهيل .

(قوله ويجوز نصب ما وصف) أى بمفرد معرف أو منكر أو جملة أو يظرف أى جوارا بوجهان

بل أوجبه كثير ذاهمين إلى أنه من شبيه المضاف كما يفيد قول المجمع ، أما الموصوفة بمفرد أو جملة
أو ظرف فمن شبيه المضاف فتنصب وجوز الكسائي فيها البناء اهـ وعلى هذا لا يختص الشبيه بالمضاف
بما عمل فيما بعده أو عطف عليه ما بعده . ويؤخذ من التصريح أن الأحوال ثلاثة وأنه يجب النصب
في حال ورود النداء على الموصوف وصفته بأن يظرف النداء بعد الوصف بالصفة لأنه حينئذ من شبيه

بقتصد وإقبال وحكاة في شرحه عن الفراء وأيده بما روى من قوله **عَلَيْهِ** في سجوده :
« يا عظيمًا يرجي لكل عظيم » وجعل منه قوله :

*** أَذَارًا يَحْزَوِي هَجْتٍ لِلْعَيْنِ غَبْرَةً *** [٩٠٩]

الثاني : ما أطلقه هنا قيده في التسهيل بقوله غير مجرور باللام للاحتراز من نحو :
 يا لزيد لعمر و نحو : يا للماء والعشب ، فإن كلا منهما مفرد معرف وهو معرب .
 الثالث : إذا ناديت اثني عشر واثنتي عشرة قلت يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة بالألف ،
 وإنما بنى على الألف لأنه مفرد في هذا الباب كما عرفت . وقال الكوفيون : يا اثني عشر
 ويا اثنتي عشرة بالياء إجراء لهما مجرى المضاف **(وَأَلَوْ الْضِمَامُ مَا بَنَوْا قَبْلَ الثَّنَاءِ)** كسبويه

المضاف ، ويجب البناء في حال ورود الوصف بالصفة على النداء بأن يطرأ بعد النداء فيكون المنادى
 الموصوف وحده وهو مفرد مقصود ثم يرد الوصف ويجوز كل في احتمال الأمرين . واستشكل النماميني
 جواز وصف المنادى المقصود بالجملة والظرف والنكرة مع أنه معرفة والثلاثة لا يوصف بها إلا
 النكرات ، قال : وغاية ما يتمحله أن هذا المنادى كان قبل النداء نكرة فيصح وصفه بجميع ذلك
 ويقدر أنه وصف بها قبل النداء ثم جاء النداء داخلا على الموصوف وصفته جميعا لا داخلا على المنادى
 فقط ثم وصف بعده **أ هـ** وجوابه المذكور إنما يتم على النصب . وأجاب في التصريح بأنه يفتقر في
 المعرفة الطارئة ما لا يفتقر في الأصلية ، ثم نقل عن الموضح أن الجملة أى في نحو : **« يا عظيمًا يرجي
 لكل عظيم »** حال من الضمير المستتر في الوصف لا نعت في حالة النصب لأنها حينئذ عامله فيما
 بعدها قال : فهو من الشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا **هـ** قال شيخنا :
 وغرض الشارح بقوله ويجوز نصب إلخ التنبيه على أن كلام المصنف هنا مقيد بعدم الوصف .

(قوله هجتي) أى أثرت العبرة الذم . **(قوله قيده في التسهيل)** هذا التقيد مأخوذ من قول
 المصنف في الاستغاثة إذا استغثت اسم منادى خفضا باللام فما هنا مقيد بما سيأتى ، أفاده سم . **(قوله
 إجراء لهما مجرى المضاف)** أى لشبههما به في الصورة . **(قوله والو انضمام ما بنوا قبل النداء)** فإن
 قيل البنيات إنما يحكم على عملها فلا يقدر فيها . فالجواب أن المقدر هنا حركة بناء لا حركة إعراب
أ هـ فارسي أى وحركة البناء لا تكون عملية لأنها ليست من مقتضيات العامل والحركة الخلية من
 مقتضياته فالمحصرات في حركة الإعراب . **(قوله ما بنوا)** أى أو حكوا كما سيذكره الشارح . **(قوله
 في لغة الحجاز)** راجع لحذام^(١) فقط أى وأما في لغة تميم فهو معرب فيكون في حالة النداء مبنيا على

[٩٠٩] قاله ذو الرمة . وتمامه :

*** فَمَاءُ اللَّهِوِي يَرْفَعُ أَوْ يَتَرَفَّرُ ***

من قصيدة من الطويل . والشاهد في أمداد حيث نصب وإن كان مقصودا بالنداء . قال الفراء : النكرة المقصودة للموصوفة
 المادة تؤثر العرب نصبها يقولون يا رجلا كريما قبل . قلت : يؤيده قوله عليه الصلاة والسلام في سجوده : **« يا عظيمًا يرجي
 لكل عظيم »** وحزوي يضم الحاء المهملة وسكون الزاي اسم موضع بعينه : أى دار استقرة بحزوي . والعبرة الذمعة . وماء الحوى
 دمه لأنه يشبه لذلك أنصيف إليه . ويرفض يسيل بعضه في أثر بعض . ويترفرق يبقى في العين متحورا مجىء ويلهب .

(١) فالحجانيون يبنونها وأطلقا على النكرة واستشهدوا بقول الشاعر :

إِذَا قَالَتْ حُلَامٌ لَمْ تَصْدُقْهُمَا فَإِنَّ الْقِسْلَ مَا قَالَتْ حُلَامٌ

وحذام في لغة الحجاز وخمسة عشر (وَلْيَجَزْ مُجَزَى ذِي بِنَاءٍ جُذْدًا) ويظهر أثر ذلك في تابعه فتقول : يا سيبويه العالم برفع العالم ونصبه كما تفعل في تابع ما تجدد بناؤه نحو يا زهد الفاضل ، والحكي كالمني تقول : يا تأبط شرا المقدام والمقدام (وَالْمُفْرَدُ الْمُنْكَوَرُ وَالْمُضْطَفَّاءُ * وَشِبْهُهُ الْكَصْبُ عَادِمًا خِلَافًا) أى يجب نصب المنادى حتا في ثلاثة أحوال : الأول النكرة غير المقصودة كقول الواعظ :

* يَا غَافِلًا وَالْمُؤَثَّرُ يَطْلُبُهُ *

وقول الأعمى : يا رجلا خلد يبدى . وقوله :

* أَيَا زَاكِيًا إِنَّمَا عَرَضَتْ قَبْلُفُنْ *

[٩١٠]

الضم بناء مجددا . (قوله وليجر مجرى ذى بناء جددا) بمحتمل أن المراد يجرى مجراه في كونه في محل نصب وعلى هذا يرجع اسم الإشارة في قول الشارح ، ويظهر أثر ذلك إلى ما ذكر من نية الضم ونصب المحل ويحتمل أن المراد يجرى مجراه في جواز رفع تابعه ونصبه كما أشار إليه الفارسي ، وعلى هذا كان ينبغي للشارح أن يسقط قوله ويظهر أثر ذلك في تابعه ، ويقتصر على قوله فتقول يا سيبويه العالم إلخ فتدبر . (قوله برفع العالم) أى مراعاة للضم المقدر ونصبه أى مراعاة لمحل المتبوع ولم يجر مراعاة لكسر البناء لأنها لأصلها بعيدة عن حركة الإعراب ، بخلاف الضم فإنه لعروضه ييا أشبهت حركة الإعراب العارضة بالعامل المتأصلة في المتبوعة وإطلاق الرفع على حركة التابع فيه مسامحة لأن التحقيق أنها حركة اتباع . (قوله والحكي كالمني) مقتضاه أن المحكى ليس بمني وهو مذهب السيد ولهذا جعل إعرابه تقديرها وهو أوجه مما في التصريح أن مبنى ويمكن تفسير البناء في كلامه بما قابل الإعراب فيشمعل الحكاية فيرجع الخلاف لفظيا فافهم . ومعنى كونه كالمني أنه يبنى على ضم منوى ويرفع تابعه وينصب . (قوله والمضطافا) أى لغير ضمير الخطاب أما المضاف إليه فلا ينادى فلا يقال يا غلامك لاستلزامه اجتماع التقيضين لاقتضاء النداء خطاب الغلام وإضافته إلى ضمير الخطاب عدم خطابه لوجوب تغاير المتضايين وامتناع اجتماع خطابين لشخصين في جملة واحدة ، أفاده الدنوشري نقلا عن المتوسط وهو أولى مما ذكره البعض .

[٩١٠] قناه :

* لَلدَّائِي مِنْ لُجْرَانٍ أَلَّا تَلْجِئَا *

قاله عبد يفرث بن وقاص الحارثي شاعر جاهلي من شعراء قحطان ، وفارس من فرسان قومه بنى الحارث ، وهو قائدهم يوم الكلاب الثاني إلى بنى نعيم ، فأسر في ذلك اليوم فقال قصيدة هو منها ينوح بها على نفسه ، وهي طويلة من الطويل . والشاهد في أيا راكبا للندبة فحذف الماء ، فلا يجوز التنوين لأنه قصد به راكبا بعينه . وأصل إما إن ما فإن حرف شرط وما زائدة أدغمت الون في الليم . وعرضت أى تعرضت ، قاله البيهقي . والأصح أن معناه إذا أتيت العررض وهي مكة والمدنية وما حولها والقاء للجواب . وندماى جمع ندما وهو النديم وهو شرب^(١) الرجل الذي يندمه . وأصل ألا تلتايا أن لا تلتايا فإن زائدة . ولأنفى الجنس ، وتلتايا اسمه وغيره مخلوف أى لنا ، والجملة في محل نصب على أنها مفعول ثانٍ للنفن . ومن لجرا أى من أهلها وهي بلدة باليمن .

(١) أى مجالسه على الشراب .

وعن المازنى أنه أحال وجود هذا النوع . الثاني : المضاف سواء كانت الإضافة محضة نحو : ﴿ ربنا اغفر لنا ﴾ [آل عمران : ١٤٧ ، الحشر : ١٠] ، أو غير محضة نحو : يا حسن الوجه . وعن ثعلب إجازة الضم في غير المحضة . الثالث : الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه نحو : يا حسنا وجهه ويا طالعا جبلا ويا رفيقا بالعباد ويا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك ، ويختص في هذا إدخال « يا » على ثلاثين خلافا لبعضهم وإن ناديت جماعة هذه عدتها ، فإن كانت غير معينة نصبتها أيضا ، وإن كانت معينة

(قوله يا غافلا والموت يطلبه) قال البعض : الواو استثنائية ليصح كونه مثالا للنكرة غير المقصودة إذ لو جعلت حالية لكان من أمثلة الشبيه بالمضاف لا بما نحن بصده اهـ وفيه أن المعنى على الحالية لا على الاستئناف فالأولى عندى أنه من شبيه المضاف لا من المفرد وإن درج عليه الشارح وغيره لما عرفته فتدبر .

(قوله أيا وراكبا إما عرضت ليلفن) تمامه :

* ندماى من ليجران الآ ثلاثيا *

أصل إما إن ما فادغمت نون الشرطية في ميم ما الزائدة وعرضت أى أتيت العروض وهى مكة والمدينة وما بينهما ونجران بلد باليمن . تصریح . (قوله أحال وجود هذا النوع) أى نداء غير المقصود مدعيا أن نداء غير المئين لا يمكن . (قوله وعن ثعلب إجازة الضم) فيه تورك على قول الناطم « عادما خلافا » إلا أن يقال المراد خلافا معتدا به أو عادما فى الجملة . (قوله ما اتصل به شيء من تمام معناه) أى متممه بأن يكون معمولاً أو معطوفاً قبل النداء كما يفعله كلام التسهيل وصرخ به فى التصريح أو نعتا على ما مر من الخلاف فالوصول نحو : يا من فعل كذا من المفرد فيقدر ضمه كما فى سم ، والمعمول إما مرفوع أو منصوب أو مجرور ولهذا عدد الأمثلة . (قوله ويا طالعا جبلا) هو معرفة بدليل نعتة بمعرفة ولا يقال موصوفه المقدر نكرة لأنه تنوسى بإقامته مقامه ولذلك كان هو النادى دون الموصوف المقدر ، قال الشنوائى . ثم نقل عن الرضى جواز تعريف نعت النكرة المقصودة وتكرره وكذا عن الشيخ خاله قال لكون التعريف مجلدا قال : وينبى أن نعت شبه المضاف كذلك . (قوله فيمن سميته بذلك) أى حالة كونه مستعملا فيمن سميته بمجموع المعطوف والمعطوف عليه فيجب نصبهما للطلول بلا خلاف : الأول لشبهه بالمضاف والثانى لعلفه على المنصوب .

(قوله ويختص فى هذا إدخال يا إلخ) أى لأن ثلاثين جزء علم حيثد كشمس من عبد فمس والمخالف نظر إلى الأصل المنقول عنه . (قوله نصبتها أيضا) أى وجوبا إما الأول فلأنه نكرة غير مقصودة وأما الثانى فلعلفه على المنصوب . (قوله وإن كانت) أى الجماعة معينة إلخ قال الحفيد : الظاهر أن هذا الحكم الذى قاله محله فيما إذا أريد بثلاثة ثلاثة معينة وبثلاثين ثلاثون معينة وإنما قلت ذلك لأن النادى إما يبنى إذا كان مفردا لمعين وكذا لا يجوز فى تابعه الوجهان إذا كان مع ال إلا إذا أريد به معين أما إذا أريد بالمجموع معين فلا يستحق كل منهما بناء بل الظاهر فيه نصبهما كما لو سمى رجل

ضممت الأول وعرفت الثاني بأل ونصبته أو رفعته ، إلا إن أعدت معه يا فيجب ضمه وتجريده من أل ومنع ابن خروف إعادة يا وتخييره في إلحاق أل مردود .

(تفصيله): انتصاب المنادى لفظاً أو محلاً عند سيبويه على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدر ، فأصل يا زيد عنده أدعو زيدا ، فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته ، وأجاز المبرد نصبه بحرف النداء لسنده مسد الفعل ، فعلى المذهبيين يا زيد جملة وليس المنادى أحد جزأها ، فعند سيبويه جزئها أى الفعل والفاعل مقدران ، وعند المبرد حرف النداء سد مسد أحد جزئى الجملة أى

بثلاثة وثلاثين ، سم . (قوله ضممت الأول) أى لأنه نكرة مقصودة ، تصرع . (قوله وعرفت الثاني) قال فى التصريح وجوباً لأنه اسم جنس أريد به معين فوجب إدخال أداة التعريف عليه وهى أل اهـ ولم يكتب بحرف النداء لأنه لم يشره ، وقضية التعليل امتناع يا زيد ورجل وهو ما نقله السيوطى عن الأفش ونقل عن المبرد الجواز ، قال سم : وقياس قول المبرد الجواز فى مسألتنا بدون أل . (قوله ونصبته) أى عطفاً على محل الأول أو رفعته أى عطفاً على لفظه ، والوجهان مأخوذان من قول المصنف الآتى :

وإن يكن مصحوب أل ما نسقا ففيه وجهان ورفع يتقضى

(قوله ليجب ضمه) قال شيخنا : أى بناؤه على ما يرفع به فلا يرد أنه ينبنى على الواو اهـ ولو قال فيجب بناؤه على الواو لكان أوضح . (قوله وتجريده من أل) لأنه لا يجمع بين يا وأل مع لفظ الجلالة والجملة المحكية المصدرة بأل كما يأتى . (قوله مردود) كان الظاهر مردودان ليطابق الخبر المبتدأ وهو منع وتخيير ويمكن أن يقرأ تخيير بالنصب على أنه مفعول معه أو يقدر لواحد منهما خبر على حد : نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض^(١) . وهذا الجواب أول لإيهام ما قبله أن ابن خروف لو قال بأحد الأمرين ولم يجمع بينهما لم يرد عليه وليس كذلك فافهم . ووجه رد الأول أن الثانى ليس جزء علم حتى يمتنع دخول يا عليه ، ووجه رد الثانى أنه اسم جنس أريد به معين فيجب تعريفه بأل لما تقدم لا أنه مخير فيه وللبعض هنا كلام لا يساوى التعرض له ، ويؤخذ رده بما تقدم فأملى . (قوله وإفادته فائدته) هى طلب الإقبال وعلم من كلامه أن شرط الحذف وهو الدلالة وشرط وجوبه وهو سد الحرف مسده موجودان لكن مسده عند سيبويه فى اللفظ وعند المبرد فى اللفظ والعمل . (قوله نصبه بحرف النداء إلخ) فى الجمع أنه على هذا مشبه بالمفعول به لا مفعول به . (قوله يا زيد جملة) أى مفيد مفاد الجملة وواقع موقعها وليس المراد أنه بنفسه جملة كذا قال البعض وهو ظاهر على مذنب سيبويه ، وعلى أول الاحتمالين الآتين فى تقرير مذهب المبرد . (قوله والفاعل مقدر) أى محذوف تبعاً لحذف الفعل الذى استتر فيه ، ويحتمل أن المراد مستتر فى يا لأنها لما عملت عمله جاز أن يستتر فيها ما استتر فى الفعل ، ثم رأيت بعضهم ذكره مقتصرًا عليه ، ولكن الأول أوفق بكلامه

(١) أى نحن بما عندنا وراضون .

الفعل ، والفاعل مقدر والمفعول مهنا على المذهبين واجب الذكر لفظاً أو تقديرًا إذ لا نداء بدون المنادى (وَلَوْ أَنَّ زَيْدَ ضَمٍّ وَأَقْتَصَحَ مِنْ * نَحْوِ أَزِيدَ بْنِ سَعِيدٍ لَا يَهْنُ) أى إذا كان المنادى علماً مفرداً موصوفاً بآبن متصل به مضاف إلى علم نحو : يا زيد بن سعيد جاز فيه الضم والفتح ، واختار عند البصريين غير المبرد الفتح ، ومنه قوله :

[٩١١] يَا حَكَمُ بْنُ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ سُرَادِقُ الْمَجِيدِ عَلَيْكَ مَمْلُودُ

في تقرير مذهب سيويه ، وعلى الثاني يكون يا زيد بنفسه جملة وكذا على ما حكاه أبو حيان عن بعضهم أن أحرف النداء أسماء أفعال متحملة لضمير المنادى بكسر الدال فتبه . (قوله أو تقديرًا) اعترضه شيخنا بأن التقدير ينافي وجوب الذكر وأجاب البعض بأن المراد بالذكر الملاحظة ، وكلام الشارح مبنى على مذهب ابن مالك من جواز حذف المنادى قياساً قبل الأمر والدعاء كما مر بيانه . (قوله ونحو) مفعول ضم ومفعول افتحن ضمير محذوف يعود على نحو ونحن بفتح التاء مضارع ونحن أى ضعف وبضمها مضارع أهان والماء مكسورة فيها . (قوله بآبن متصل) أنت خبر بآن المراد بآبن لفظه فهو حينئذ علم فكيف وصفه بالنكرة حيث قال متصل مضاف فكان حقه أن يقول متصلاً مضافاً بالنصب على الحال .

(قوله مضاف إلى علم) أعم من أن يكون مفرداً أو غيره . حفيد سم . (قوله جاز فيه الضم) أى على الأصل والفتح إما على الاتباع لفتح ابن إذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجملتهما شيئاً واحداً كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازى تبعاً للشيخ عبد القادر أو على إقحام ابن وإضافة زيد إلى سعيد لأن ابن الشخص تجوز إضافته إليه للملازمة إياه حكاه في البسيط مع الوجهين السابقين ، فعل الوجه الأول فتحة زيد فتحة اتباع وعلى الثاني فتحة بنية وعلى الثالث فتحة إعراب ، وفتحة ابن على الأول والثالث فتحة إعراب وعلى الثاني فتحة بناء اهـ تصرخ ببعض تغير . ونقل شيخنا عن حواشى الجامى أنه لا يتصور الرفع في تابع العلم للموصوف بآبن إذا كان أى العلم الموصوف بآبن مفتوحاً ثم نقل عن الطيلاوى ما نصه : واعلم أنه لا يجوز في تابع العلم الموصوف بآبن إلا النصب نحو : يا زيد ابن عمرو العاقل ينصب العاقل كما جزم به العصام وصرح به غيره اهـ ومقتضى النقل الأول تصور رفعه إذا ضم العلم الموصوف بآبن ومقتضى الثاني عدم تصور رفعه مطلقاً وكان المانع من الرفع عند ضم ذلك العلم الفصل بين التابع والمتبوع فحرره .

(قوله يا حكم بن المنذر إلخ) من الرجز المنذلي شلوذاً كما قرر في محله والسرداق بضم السين

[٩١١] نسبة الجوهري إلى رؤبة وليس بصحيح ، بل هو لرجز من بني الحرماز . والشاهد في حكم بن المنذر فإن حكم منادى علم موصوف بآبن مضاف إلى علم فيجوز فيه الضم على الأصل والفتح على الاتباع والتخفيف . والسرداق بضم السين تسمى بالفارسية سراردة . والمجد العز والشرف .

(تقريبه): شرط جواز الأمرين كون الابن صفة كما هو الظاهر ، فلو جعل بدلا أو عطف بيان أو منادى أو مفعولا بفعل مقدر تعين الضم ، وكلامه لا يوفى بذلك وإن كان مراده (وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْإِبْنَ عَلَمًا * وَيَلِ الْإِبْنَ عَلَمٌ قَدْ حُجِمَا) الضم مبتدأ خبره قد حتما وإن لم يل شرط جوابه محذوف ، والتقدير فالضم متعم أي واجب . ويجوز أن يكون قد حتما جوابه والشرط وجوابه خبر المبتدأ . واستغنى بالضمير الذي في حتم رابطا لأن جملة الشرط والجواب يستغنى فيهما بضمير واحد لتنزلهما منزلة الجملة الواحدة ، وعلى هذا فلا حذف . ومعنى البيت أن الضم متعم أي واجب إذا فقد شرط من الشروط المذكورة كما في نحو : يا رجل ابن عمرو ، ويا زيد الفاضل ابن عمرو ، ويا زيد الفاضل

الهملة ما يمد فوق صحن الدار . (قوله شرط جواز الأمرين) حاصل ما ذكره المصنف والشارح من الشروط ستة وشرط في التسهيل سابعا وهو أن يكون المنادى ظاهر الضم بأن يكون صحيح الآخر وسيدكره الشارح . وشرط النووي في شرح مسلم أن تكون البنية حقيقية وشرط بعضهم في العلمين التذكير وغلطوه فتح : يا زيد بن فاطمة كذا زيد بن عمرو كذا في الفارسي . قال شيخنا : وينبغي أن يزداد كون لفظ ابن مفردا لا مثنى ومجموعا ولا يتلفى أخذ هذا من صنيع المصنف .

(قوله وكلامه لا يوفى بذلك) أي لأن ابنا في المثال عمتل للوصفية وغيرها . (قوله وَيَلِ الْإِبْنَ عَلَمٌ) معطوف على يل الأول والواو فيه بمعنى أو لأن انتفاء أحدهما كاف في تحم الضم . (قوله وعلى هذا فلا حذف) أي للجواب بل هو مذكور لكن فيه حذف فاء الجواب للضرورة ، وفي الاحتمال الأول أيضا ارتكاب ضرورة لأن شرط حذف الجواب أن يكون الشرط فعلا ماضيا فحيث كان مضارعا كان حذفه مخصوصا بالشعر^(١) ، قاله الشيخ خالد : (قوله ومعنى البيت أن الضم متعم أي واجب إذا فقد شرط من الشروط المذكورة) يعني الشروط الأربعة المشار إليها في قوله والضم إلخ بدليل بقية كلامه ، وليس مراده بالشروط المذكورة ما يعم هذه الأربعة وغيرها حتى يصح اعتراض البعض بأنه لم يعلم من البيت إلا وجوب الضم عند فقد شرط من شروط أربعة فكيف قال من الشروط المذكورة . لا يقال مثال المصنف يفيد اشتراط أفراد العلم الموصوف بآبن لأننا نقول هذا إلى إفادة مثاله اشتراط أفراد العلم المضاف إليه ابن أيضا وهو باطل . وإذا أردت استيفاء محترزات الشروط الستة المذكورة متنا وشرحا قلنا خرج يكون المنادى مفردا نحو : يا عبد الله بن زيد ، وبالعلم نحو : يا رجل ابن زيد ، ويكونه بعده ابن نحو : يا زيد الفاضل ، ويكونه متصلا به نحو : يا زيد الفاضل ابن عمرو ، ويكونه صفة له نحو : يا زيد ابن عمرو على أنه بدل ، ويكونه مضافا إلى علم نحو : يا زيد ابن أخيها فيجب النصب في الأول والضم في البقية .

(قوله يا رجل ابن عمرو) في وجوب الضم في هذا المثال نظر لأنه تقدم أنه يجوز نصب النكرة

(١) إذا كانت هناك ضرورة شعرية .

لانتفاء علمية المتأدى في الأول ، واتصال الابن به في الثانية والوصف به في الثالثة ، ولم يشترط هذا الكوفيون كقوله :

[٩١٢] فَمَا كَتَبَ بِنُ مَامَةَ وَأَبْنُ أَرَوَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عَمَرَ الْجَوَادَا

بفتح عمر ، وعلى هذه الثلاثة يصدق صدر البيت . ونحو : يا زيد ابن أخي لعدم إضافة ابن إلى علم وهو مراد عجز البيت .

(تنبيهات) : الأول : لا إشكال أن فتحة ابن فتحة إعراب إذا ضم موصوفه وأما إذا فتح فكذلك عند الجمهور . وقال عبد القاهر^(١) : هي حركة بناء لأنك ركبت

المقصودة الموصوفة في قوله ويجوز نصب ما وصف إلخ إلا أن يجعل وجوب الضم نسبيا بمعنى امتناع الفتح للاتباع أو للتركيب تنبيه . (قوله وما زيد الفاضل) يصدق هنا أنه لم يل الابن علما لصدق السالبة بنفى الموضوع ، سم . وقد أساء البعض التصرف فوجه بصنق السالبة بنفى الموضوع صدق لم يل الابن علما بيا زيد الفاضل ابن عمرو فتأمل . (قوله واتصال الابن إلخ) أى وانتفاء اتصال إلخ وكذا قوله : والوصف به إلخ .

(قوله ولم يشترط هذا) أى كون الوصف ابنا فأجازوا الفتح مع كل وصف نصب قال في التصريح : بناء على أن علة الفتح التركيب وقد جاء نحو لا رجل ظريف بفتحهما فجوزوا ذلك هنا اهـ . (قوله فَمَا كَتَبَ بِنُ مَامَةَ) هو الذى أثر رفيقه بالماء ومات عطشا . ومامة اسم أبيه قال شيخنا السيد وابن أروى أو سعدى هو الجواد الطائى المشهور^(٢) اهـ ورواية المغنى والعينى وابن سعدى قال السيوطى في شرح شواهد هو أوس بن حارثة الطائى وسعدى أمه اهـ وكذا قال العينى وبه يعرف ما في كلام شيخنا السيد المقتضى أنه حاتم والمراد بعمر عمر بن عبد العزيز كما قاله السيوطى وغيره . (قوله بفتح عمر) خرج على أن أصله يا عمرا بالالف عند من يميز إلحاقها في غير الندة والاستغناء والتعجب أو أن أصله يا عمرا بالتونين للضرورة ثم حذف لانتفاء الساكنين اهـ زكريا وفي التخريج الثانى نظر ظاهر .

(قوله فكذلك عند الجمهور) أى لأن مذهبهم أن الفتح في الأول ليس للتركيب بل للاتباع أو لإضافته إلى ما بعد ابن . نعم إعرابية فتحة ابن على الإضافة المذكورة غير ظاهرة لأن ابن على الإضافة مقسم بين المتضامين ففتحته غير مطلوبة لعامل ، اللهم إلا أن يجعل مضافا تقديرا إلى مثل ما أضيف إليه ما قبله مقدرا قبله یا أو أعنى مثلا فتأمل . (قوله لأنك ركبت معه) أى كتركيب خمسة عشر

[٩١٢] قاله جرير وقامه :

* فَمَا كَتَبَ بِنُ مَامَةَ وَأَبْنُ سَعْدَى بِأَكْرَمَ مِنْكَ *

من قصيدة من الوافر مدح بها عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه . والشاهد في (الجوادا) حيث نصب على التثنية لعمر على الموضوع ، ولو رفع جملا على اللفظ لجاز ولكن القوافى منصوبة . وكعب بن مامة هو الأبايدى الذى أثر على نفسه بالماء حتى هلك عطشا . وابن سعدى هو سعد بن حارثة بن لام الطائى الجواد المشهور . فأعير أنه ليس واحد من هذين الجوادين بأكرم من عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه وأرضاه .

(٢) ينقص حقا .

(١) سبق التصريف به .

معه . **الثاني** : حكم ابنة فيما تقدم حكم ابن فيجوز الوجهان نحو : يا هند ابنة زيد خلافا لبعضهم ولا أثر للوصف بينت هنا فنحو : يا هند بنت عمرو واجب الضم . **الثالث** : يلتحق بالعلم يا فلان ابن فلان ويا ضل ابن ضل . ويا سيد ابن سيد ذكره في التسهيل وهو مذهب الكوفيين . ومذهب البصريين في مثله مما ليس بعلم التزام الضم . **الرابع** : قال في التسهيل وربما ضم الابن اتباعا يشير إلى ما حكاه الأخفش عن بعض العرب من يا زيد ابن عمرو بالضم اتباعا لضممة الدال . **الخامس** : قال فيه أيضا : ويجوز فتح ذى الضمة في النداء يوجب في غيره حذف تنوينه لفظا وألف ابن في الحالتين خطأ وإن نون فللضرورة . **السادس** : اشترط في التسهيل لذلك كون المنادى ذا ضمة ظاهرة ، وعبارته : ويجوز فتح ذى الضمة الظاهرة اتباعا وكلامه هنا يحتمله ، فنحو : يا عيسى ابن مريم يتعين فيه تقدير الضم إذ لا فائدة في تقدير الفتح وفيه خلاف اهـ . **(وَأَضْمُ أَوْ أَهْبُ مَا**

والظاهر في إعرابه على هذا القول أن يقال زيد ابن منادى مبني على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء التركيبي وحركة زيد على هذا حركة بنية . **(قوله ولا أثر للوصف بينت هنا)** الفرق بين ابنة وبنت أن ابنة هي ابن بزيادة التاء بخلاف بنت فإنها بعيدة الشبه أو كثرة استعمال ابنة في مثل هذا التركيب دون بنت ، وفي التصريح أن امتناع الفتح لتعذر الاتباع لأن بينهما حاجزا حصينا وهو تحرك الباء الموحدة اهـ وهو لا يأتي إلا على القول بأن الفتح للاتباع ، ومثل الوصف بينت الوصف بينت تصغير ابن .

(قوله يلتحق بالعلم إلخ) أي لكثرة استعمال المذكورات كالعلم . **(قوله ويا ضل ابن ضل)** بضم الضاد المعجمة علم جنس لمن لا يعرف هو ولا أبوه . **(قوله ويجوز فتح ذى الضمة)** مبتدأ خبره يوجب والمراد بالمجوز اجتماع الشروط المتقدمة . **(قوله في غيره)** أي غير النداء كجاء زيد بن عمرو . **(قوله وألف ابن)** أي إذا لم تقع ابتداء سطر كما في الدماميني عن ابن الحاجب ولم تكن البنية مجازية ولم يثن الابن ولم يجمع كما في الفارسي . وقوله في الحالتين أي النداء وعدمه ومثل ابن ابنة نظير ما تقدم ومقتضى عبارته وجوب تنوين الموصوف بينت في غير النداء إذ لا يجوز فتحه في النداء وهو خلاف ما في الدماميني حيث قال : فيه وجهان رواهما سيبويه عن العرب الذين يصرفون هندا^(١) ونحوه فيقولون هذه هند بنت عاصم بتنوين هند وتركه لكثرة الاستعمال .

(قوله وإن نون للضرورة) كقوله :

*** جارية من قيس بن ثعلبة ***

ولا فرق في العلم في جميع ما ذكر بين الاسم والكنية واللقب على ما صرح به ابن خروف ، وجزم الراعي بوجوب تنوين المضاف إليه وكتابة ألف ابن إذا كان الموصوف بابن مضافا كما في قام أبو محمد ابن زيد واختاره المصنف في تاريخه بعد نقل الخلاف واختاره أيضا المصنف إذا كان المضاف

(١) لكونه علما ثلاثيا ساكن الوسط .

أَضْطَرَّازًا لُونًا * مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ يَتَا) فقد ورد السماع بهما ، فمن الضم قوله :
[٩١٣] * سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا *

وقوله :

[٩١٤] لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرُهَا مَكَانَ يَا جَمَلٌ حَيْثُ يَا رَجُلٌ

إليه ابن مضافا . (قوله يحتمله) بل هو أقرب إلى تنثيله بنحو أزيد بن سعيد . (قوله وفيه خلاف) فقد أجاز الفراء تقدير الضمة والفتحة ا هـ دماميني فالضمة على الأصل والفتحة على الاتباع أو التركيب أو الإضافة إلى ما بعد ابن كما في يا زيد بن سعيد . (قوله واضمم أو انصب) في عبارته إشارة إلى بناء المنون اضطرارا إذا ضم وإعرابه رجوعا في الأصل في الأسماء إذا نصب . قال سم : وظاهره جواز الوجهين ولو فيما ضمه مقدر ، ويفرق بين هذا وما تقدم بأن القصد ثم الاتباع للتخفيف ولا تخفيف مع التقدير ولا كذلك هذا ا هـ وإذا ضمنت المنادى المفرد المنون ضرورة فلك في نعت الضم والنصب وإن نصبته تعين نصب نعته فإن نون مقصور نحو : يا ضى للضرورة فإن نوى الضم جاز في نعت الوجهان ، أو النصب تعين نصب نعته كذا في شرح التسهيل للمرادى وغيره . (قوله لما له استحقاق ضم يتا) يحتمل أن « مما » حال من ما واستحقاق مبتدأ وله متعلق بين مضمنا معنى أثبت وبين خبره والجملة صلة ما ومن الأوجه في هذه العبارة ما ذكره الشاطبي أن له هو الخبر وجملة بين بمعنى أظهر صفة لضم قال : واحترز به من الضم للمقدر فإنه لا يضطر إلى تنوينه فإن الحرف الذى قدرت فيه الضمة ساكن نحو : يا قاضى ويا ضى فإن نون حذف لانتقاله ساكنا مع التنوين فلم يفد التنوين في وزن الشعر شيئا ا هـ ، قال شيخنا : وتبعه البعض وقد يقال فائدته تظهر فيما إذا اضطر إلى التحريك عند التقاء الساكنين فينون ثم يحرك أى فالأولى أن بين بمعنى ذكرناه سابقا . (قوله لَيْتَ إلخ) قبله :

حيثك عزة بعد المهجر وانصرفت فحي ويحك من حياك يا جمل
وقوله فأشكرها بالنصب جواب التنى . وقوله مكان جعله العينى منصوبا على الظرفية ولم يذكر

[٩١٣] غمامه :

* وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ *

قاله الأحوص . وذكر مستوفى في شواهد الكلام على التنوين في بحث التكرة والمعرفة . والشاهد في يا مطر حيث نونه للضرورة بالضم .
[٩١٤] قاله كثير عزة من قصيدة من البسيط . فأشكرها بالنصب لأنه جواب تمن ، أى فإن أشكرها ، والفاء للجزاء ومكان نصب على الظرف . والشاهد في يا جمل حيث نونه مضموما . ويروى بالنصب ، والأول أشهر . ويا رجل بالضم بلا تنوين لأنه منادى مفرد معرفة بالقتصد .

ومن النصب قوله :

[٩١٥] * أَغْبَدَا حَلَّ فِي شَعْبِي غَرِيْبًا *

وقوله :

[٩١٦] ضَرَبْتَ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا غَدِيْبًا لَقَدْ وَفَّقَكَ الْوَأَقِي

واختار الخليل وسيبويه الضم . وأبو عمرو وعيسى ويونس والجزمى والمبرد النصب .
ووافق الناظم والأعلم الأولين في العلم والآخرين في اسم الجنس (وَبِاضْطِرَارٍ حُصِّنَ جَمْعُ

متعلقة ولعل التقدير أتمنى يا رجل حبيبت في مكان يا جمل حبيت . (قوله أعبدًا إلخ) لا حاجة لجعل نصب هذا ضرورة لما صرح به المصنف في التسهيل أن الموصوف يجوز نصبه كما مر ونص الرضى على أن هذا من الشبيه بالمضاف فنصبه لذلك سم وكونه من الشبيه بالمضاف أحد قولين كما مر بيان ذلك . وشعبي بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة والباء الموحدة . (قوله ضربت صدرها إلخ) أى متعجبة من نجاح مع ما لقيت من الحروب ، فألى بمعنى منى وعادة النساء الضرب على صدورهن عند رؤية مهول وأصل أواقي وواق جمع واقية من الوقاية وهى الحفظ فأبدلت الواو الأولى همزة كما سيأتى في قول الناظم وهما أول الواوين رد إلخ .

(قوله ووافق الناظم والأعلم إلخ) وجهه أن اسم الجنس أصل بالنظر إلى العلم والإعراب أصل بالنظر إلى البناء فلما اضطر الشاعر أعطى الأصل للأصل والفرع للفرع اه حفيد . قال السيوطى : واختار عندى عكسه وهو اختيار النصب في العلم لعدم الإلباس فيه والضم في النكرة المقصودة لتلا تلتبس بالنكرة غير المقصودة ، إذ لا فارق مع التثنية للضرورة إلا الحركة لاستوائهما في التثنية ، ولم أفف على هذا الرأي لأحد اه وفيه أن تعليله اختيار نصب العلم لا يتجه لأنه كما لا إلباس في نصبه لا إلباس في ضمه فلا يتم التعليل إلا بضميمة كون الرجوع عند الضرورة إلى الأصل في الأسماء

[٩١٥] تمامه :

* أَلُوْسَا لَا أَيْهَا لَكَ وَكُفِّرْهَا *

قاله جرير . وقد ذكر مستوفى في شواهد المقول المطلق . والشاهد في أعبدًا فإنه نونه وهو منادى مفرد معرفة للضرورة ثم نصبه .

[٩١٦] قاله مهلول من قصيدة من الحفيف . وإلى بمعنى لى في موضع النصب على الحال من الضمير الذى في ضربت ، معناه ضربت صدرها متعجبة من نجاح إلى هذه الغاية مع ما لقيت من الحروب والأسر والمخرج عن الأهل وهو من فعل النساء . والشاهد لى يا عبدا فإنه لما اضطر نونه ونصبه تشبيها بالمضاف . وأصل الأواقي وواق جمع واقية من الوقاية وهى الحفظ وهو فاعل وَقَّتْ ، وللام للتأكيد ، وقد للتحقيق .

يَا وَآلَ) في نحو قوله :

[٩١٧] عِبَّاسُ يَا أَمْلِكُ الْمَتْرُجُ وَالَّذِي عَرَفْتَ لَهُ نَيْتُ الْفُلَا عَدْنَانُ
وقوله: [٩١٨] يَا فُلَانَانِ الَّذِينَ قَرَأُوا يُكْنَى أَنْ تُقْبَلَا شُرَا

ولا يجوز ذلك في الاختيار خلافا للبغداديين في ذلك (إِلَّا مَعَ اللَّهِ) فيجوز إجماعا للزوم آل له حتى صارت كالجزء منه فتقول : يا اللَّهُ بِإِثْبَاتِ الْآلِفَيْنِ ، وبِاَللَّهِ بِحَذْفِهَا ، وبِاَللَّهِ بِحَذْفِ الثَّانِيَةِ فَقَطْ (و) إِلَّا مَعَ (مَحْكِي الْجَمَلِ) نحو : يا أُنْتَطَلِقْ زَيْدٌ فِيمَنْ سُمِّيَ بِذَلِكَ ، نص على ذلك سيبويه ، وزاد عليه المبرد ما سمي به من موصول مبدوء بِآلٍ نحو الذي والتي وصوبه الناطم . وزاد في التسهيل اسم الجنس المشبه به نحو : يا الْأَسَدُ شِدَّةُ

وهو الإعراب أولى فتدبر . (قوله جمع يا) أى مثلا لظهور أن سائر حروف النداء كذلك سم . (قوله المتوج) أى الذى على رأسه تاج ويجوز فيه الرفع والنصب ا هـ عني وأراد بعدنان القبيلة الممهودة بدليل التأنيث في قوله عرفت فتقول البعض تبعاً للعينى وعدنان أبو العرب غير مناسب هنا . (قوله ولا يجوز ذلك في الاختيار) لأن النداء معرف وأل معرفة ولا يجمع بين أدائي تعريف ا هـ تصریح وفي الحفيد أن النحويين مختلفون في نداء العلم الذى فيه آل كالحارث وأن ابن هشام اختار المنع ثم بحث أنه لا مانع من ندائه لأنهم إنما منعوا نداء ما فيه آل فلا يجتمع معرفان وذلك غير لازم هنا لأن آل هنا غير معرفة إلا أن يكون المنع لأجل الصورة اللفظية إلا أنه ينتقض بنحو : يا المنطلق زيدا ا هـ قال سم : ويؤيد الجواز ما يأتي عن المبرد فيسمى به من موصول مبدوء بِآلٍ نحو الذى والتي لأن يفرق بتاء إسقاط آل في العلم لكونها زائدة عليه بخلاف نحو الذى والتي مسمى بهما وفيه تأمل ا هـ . (قوله نحو يا المنطلق زيد) بقطع الهزة (١) لأن المبدوء بهمز فالوصل فعلاً أو غيره إذا سمي به يجب قطع هزته كما أفاده في التصريح . قال بعض : وانظر ما الفرق بين هذا وبين يا الله حيث جوز فيه الشارح الأوجه الثلاثة ا هـ وأنت خير بأن لاسم الجلالة خواص لا يشاركه فيها غيره فلا يبعد أن يكون منها جواز الأوجه الثلاثة . (قوله نحو الذى والتي) أى مع الصلة إذ هو محل الخلاف وأما مجرد الموصول المسمى به فوافق قاله في التصريح أى متفق على منع ندائه . (قوله وصوبه الناطم) قال أبو حيان : والذي نص عليه سيبويه لمنع ورفق بينه وبين الجملة أن التسمية فيها بشيئين كل منهما اسم تام والذي يصلته بمنزلة اسم واحد كالحرث فلا يجوز نداءه ، جمع .

[٩١٧] هو من الكامل أى عباس . والشاهد في الملك ثان الكوفية اججت به على جرؤ دعول حرف النداء على المرف بأل ، وأجيب عنه بأنه ضرورة ، أو المندى فيه عنوف هديره يألفها الملك . والمتوج الذى على رأسه تاج . ويجوز فيه الرفع والنصب . وعدنان أبو العرب (٢) . [٩١٨] هو من السريع وفيه الحين والكسف بالمهمله . والشاهد في فِيا الفلانان حيث جمع فيه بين حرف النداء وبين الألف واللام للضرورة . وإياها تغدير وأن تكسباناً أى من أن تكسباناً ، وأن مصدريه أى من كسبكما إيانا . وشراً مفعول ثان ويروى أياها كأن تكثبانى سرا .

(١) بحذف الهزة قطع لآلف وصل .

(٢) ولاحظ أن العلامة الصبان ذكر منذ قليل أن عدنان اسم لقبيلة بدليل تأنيث الفعل (عرف) فقال (عرفت) .

أقبل ، وهو مذهب ابن سعدان . قال في شرح التسهيل وهو قياس صحيح لأن تقديره
يا مثل الأسد أقبل ومذهب الجمهور المنع (وَالْأَكْثَرُ) في نداء اسم الله تعالى أن يحذف
حرف النداء ويقال (اللَّهُمَّ بِالتَّعْوِضِ) أى بتعويض الميم المشددة عن حرف النداء (وَهَذَا
يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضٍ) أى شذ الجمع بين يا والميم في الشعر كقوله :
[٩١٩] إَلَى إِذَا مَا حَدَّثَ أَلْمَا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

(قوله نحو يا الأسد شدة أقبل) قال شيخنا وتبعه البعض : الظاهر أنه من الشبيه بالمضاف فينصب لأن
شدة تمييزاً هـ وفيه أن شدة ليس تمييزاً للأسد تمييز مفرد حتى يكون الأسد عاملاً في شدة فيكون من التشبيه
بالمضاف بل هو تمييز نسبة عامله مثل المخوفة التي بمعنى مماثل وحيث يكون التركيب من المضاف تقديره ويكون
نصب الأسد لحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في الإعراب . (قوله لأن تقديره يا مثل الأسد) أى
فالمنادى في الحقيقة لم تدخل عليه أل واعترضه الشاطبي بلزوم جواز نحو يا القرية لأن تقديره يا أهل القرية ولا
يقول به الناطم وابن سعدون . قال سم : ويمكن الفرق بأن وجه الشبه فيما نحن فيه دل على معنى المثلية وصير
اللفظ في قوة يا مثل الأسد ولا كذلك ما أورد فتأمل . (قوله ويقال اللهم بالتعويض) فهو منادى مبني على ضم
ظاهر على الهاء في محل نصب حذف منه حرف النداء وعوض عنه الميم . قال شيخنا : ويحتمل أن يكون مبنيًا
على ضم مقدر على الميم لصيرورتها كالجاء منه هـ أى فيكون جعل حركة البناء على الميم كجعل حركة الإعراب
على الهاء في نحو عدة وزنة بجامع العوضية والمتجه الأول والفرق أن التعويض في نحو عدة وزنة عن جزء الكلمة
فلمصيرورة الهاء جزءاً وجه قوى وفي اللهم عن كلمة مستقلة فليس لمصيرورة الميم جزءاً أو كالجاء وجه قوى .
(قوله أى بتعويض الميم المشددة إلخ) وإنما أخرت تيركا بالبداية باسم الله تعالى (١) هـ سم ، ولا يجب أن يكون
المعوض في محل للمعوض عنه بخلاف البديل واختيرت الميم عوضاً عن يا للمناسبة بينهما فإن يا للتعريف والميم تقوم
مقام لام التعريف في لغة حمير كقوله :

* يرمي ورأى باسمهم وامسلحه *

وكانت مشددة ليكون العوض على حرفين كالمعوض . (قوله إلى إذا ما حدث إلخ) الحدث الحادث من
مكاره الدنيا وألم نزل ، اهـ زكريا .

[٩١٩] قاله أبو عراش اللؤلؤ . وقوله :

إِنْ تَلَيْسَ اللَّهُمَّ تَلَيْسَ جَمًّا وَأَيُّ عَنِي لَكَ لَا أَلْسَمُ

وكلمة ما زلتة . وحدث مرفوع بفعل عذوف يفسره الظاهر أى إذا ألم حدث وهو الذي يحدث من مكاره الدنيا . وألم
نزل ، وأقول خيران . والشاهد في يا اللهم حيث جمع فيه بين المعوض والمعوض للضرورة .

(٢) في قوله اللهم .

(تنبيهات): الأول : مذهب الكوفيين أن الميم في اللهم بقية جملة محذوفة وهي أننا نحذف حرف النداء ولذلك أجازوا الجمع بينهما في الاختيار .
الثاني : قد تحذف أل من اللهم كقوله :

[٩٢٠] * لَا هُمْ إِنْ كُنْتَ قَبْلَتْ حَجَّيْج *

وهو كثير في الشعر . الثالث : قال في النهاية : تستعمل اللهم على ثلاثة أنحاء : أحدها النداء المحض نحو : اللهم أثبتنا . ثانيها أن يذكرها المحيى تمكيناً للجواب في نفس السامع

(فائدة): لا يوصف اللهم عند سيويه كما لا يوصف غيره من الأسماء المختصة بالنداء وأجاز المبرد وصفه بدليل : ﴿ قل اللهم فاطر السموات والأرض ﴾ ﴿ قل اللهم مالك الملك ﴾ ونحوهما وهو عند سيويه على النداء للمستأنف ا هـ دمايني . وعلل بعضهم مذهب سيويه بأن اللهم بالاختصاص والتعريض خرج عن كونه متصرفاً وصار مثل حييل إذ الميم بمنزلة صوت مضموم إلى اسم مع بقائها على معنيهما بخلاف مثل سيويه وخالويه حيث صار الصوت جزءاً من الكلمة .
(قوله بقية جملة محذوفة إلخ) رد بأنه يقال اللهم لا تؤمهم بخير وبأنه كان يحتاج إلى العاطف إلى نحو : اللهم اغفر لي .

(قوله حجج) بالجيم المبدلة من ياء التكلم وفي بعض النسخ حجتى بالياء .

(قوله على ثلاثة أنحاء) جمع نحو بمعنى قسم أى حالة كون هذه اللفظة كائنة على ثلاثة أقسام من الاستعمال كبنوة ملاسمة وقوله أحدها النداء أى استعمالها في النداء فصح كلام الشارح وتناسب واندفع اعتراض البعض بأن المناسب لقوله أحدها النداء أن يقول ولهذا اللفظة ثلاثة معان واعتراضه على قوله ثانيها أن يذكرها المحيى بأن المناسب لما قبله أن يقول ثانيها تمكين الجواب إلخ وعلى قوله ثالثها أن تستعمل دليلاً إلخ بأن المناسب أن يقول ثالثها التندرة إلخ فتأمل .

(قوله ثانيها أن يذكرها المحيى إلخ) قال شيخنا وتبعه البعض أن اللهم في الموضعين الآخرين خرجت عن النداء والظاهر أن اللهم فهما لا معربة ولا مبنية لعدم التركيب وفيه نظر لأننا لا نسلم خروجها في الموضعين عن النداء بالكلمة لم لا يجوز أن تكون فهما للنداء مع التمكن أو التندرة ، وقد يشير إليه قول الشارح في الموضع الأول المقابل لذين الموضعين أحدها النداء المحض ، ولئن سلم خروجها عن النداء بالكلمة فلا نسلم أنها لا معربة ولا مبنية لعدم التركيب لأن خروج الكلمة عن معناها

كأن يقول لك القائل أزيد قائم فتقول له : اللهم نعم أو اللهم لا . ثالثها أن تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور نحو قولك : أنا أزورك اللهم إذا لم تدعنى ، ألا ترى أن وقوع الزيارة مقرونا بعدم الدعاء قليل .

[فصل]

(تابع) المنادى (ذى الضم المضاف دون أل * الزمة نصبت) مراعاة لحل المنادى

الأصل لا يستلزم خروجها عما لها من إعراب أو بناء أو تركيب فالتجته عندي أنها باقية على تركيبها وأنه يقال اللهم منادى أى ولو صورة مبنى على ضم إلى آخر ما مر فأمّل . (قوله إذا لم تدعنى) يسكون الدال وضم العين المهملة .

[فصل]

(قوله تابع ذى الضم) لو قال ذى البناء لشمّل نحو : يا زيدان ابني عمرو ويا زيدون أصحاب بكر والمراد الضم لفظا أو تقديرا كيا سيبويه ذا الفضل . وخرج المنصوب فإن تابعه غير النسق والبدل منصوب مطلقا نحو : يا أخانا الفاضل ويا أخانا الحسن الوجه ويا خيرا من عمرو فاضلا والمستغاث المحرور فإن تابعه يمتنع جره كما صرح به الرضى وأما المستغاث الذى فى آخره زيادة الاستغاث فلا ترفع تابعه كما صرح به أيضا الرضى نحو : يا زيدا وعمرا ولا يجوز وعمرو لأن المتبوع مبنى على الفتح قاله سم . وأنا أقول : سيأتى فى باب الاستغاث من هذا الشرح تجويز نصب تابع المستغاث المحرور باللام مراعاة للمحل وصرح به فى الجمع أيضا ، ويرد على نصب النسق للمعرف الخالى من أل كعمرو والبدل التابعين للمستغاث الذى فى آخره زيادة الاستغاث ما سيصرح به المصنف من أنها كالاستغاث بالنداء اللهم إلا أن يخص بنوع صورة المستغاث المذكور وهو بعيد ، ويرد على التعليل بأن المتبوع مبنى على الفتح أنه قد يجمع ، لم لا يجوز أن يكون مبنيا على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، بل هذا هو الظاهر الذى لا ينفى العدول عنه وحيتذ يجوز فى تابعه الرفع والنصب فأعرفه .

(قوله المضاف) بالنصب صفة تابع وعمل وجوب نصب التابع المضاف إذا كانت إضافته محضة وإلا جاز رفعه كما صرح به السيوطى ويشير إليه الشارح لكن إنما ينعت المنادى المضموم بمضاف إضافة غير محضة إذا كان نكرة مقصودة ، لما مر أنه يجوز نعتها بالنكرة لكون تعريفها طارئا فلا يقال كيف ينعت المضموم بالمضاف إضافة غير محضة مع كون المنعوت معرفة والنعت نكرة ومثل المضاف الشبيه بالمضاف فينعت نصبه كما صرح به السيوطى وجوز الرضى رفعه ويؤيده تجويز السيوطى رفع المضاف إضافة غير محضة لأنها على تقدير الانفصال ، فضارب زيد فى تقدير ضارب زيدا وضارب زيدا شبيه

نعتا كان (كَأَزَيْدٌ ذَا الْجَيْلِ) أو بيانا نحو : يا زيد عائد الكلب ، أو توكيدا نحو : يا زيد نفسه ويا تميم كلهم أو كلكم .

(تنبيهان): الأول : أجاز الكسائي والفراء وابن الأنباري الرفع في نحو : يا زيد صاحبنا ، والصحيح المنع لأن إضافته محضة ، وأجازه الفراء في نحو : يا تميم كلهم وقد سمع ، وهو محمول عند الجمهور على القطع أى كلهم يدعى . الثاني : شمل قوله ذى الضم العلم والنكرة المقصودة والمبنى قبل النداء لأنه يقدر ضمه كما مر (وَمَا صَوَاهُ) أى ما سوى التابع المستكمل للشرطين المذكورين وهما الإضافة والخلو من ال ، وذلك شيان : المضاف المقرون بآل ، والمفرد (أَرْقَعَ أَوْ أَصَبَّ) تقول يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ،

بالمضاف . وقوله دون ال حال من تابع أو من الضمير في المضاف فقول البعض تبعا للشيخ خالد حال من المضاف فيه تساهل وقصور .

(قوله نعتا إلخ) أشار به إلى أن المراد بالتابع ما عدا البدل والنسق بقرينة المقابلة . (قوله كلهم أو كلكم) أشار به إلى أن الضمير في تابع المنادى يجوز أن يكون بلفظ الغيبة نظرا إلى كون لفظ المنادى اسما ظاهرا والاسم الظاهر من قبيل الغيبة ولفظ الخطاب نظرا إلى كون المنادى مخاطبا فعملت أنه يجوز أيضا يا زيد نفسه ونفسك . قاله الدماميني ، ثم قال : ويجوز يا أيها الذى قام ويا أيها الذى قمت وقد توهم بعض الناس أنك إذا قلت يا أيها الذى قام وقعدت كان فيه التثنية وليس كذلك لأن الالتفات^(١) من خلاف الظاهر وكلا الفريقين موافق للظاهر فالغيبة لظاهر لفظ الظاهر والخطاب لظاهر المنادى اهـ ملخصا ، وفيه نظر لأن مقتضى الظاهر إذا سلك أحد الطريقين في كلام أن لا يعدل إلى غيره فيه فتدبر . (قوله الأول إلخ) عبارة السيوطي في جمع الجوامع وجوز الكوفيون وابن الأنباري رفع التثنية المضاف إضافة محضة والفراء رفع التوكيد والعطف نسقا اهـ بزيادة من شرحه . (قوله لأن إضافته محضة) أى لغلبة الاسمية على صاحب ، وفيه إشارة إلى أن ما إضافته غير محضة يجوز رفعه وبه صرح السيوطي كما مر . (قوله على القطع) قضيته جواز قطع التوكيد وهو كذلك على قول . (قوله والمبنى قبل النداء) يومهم صنيعه أن المبنى قبل النداء يا سيويه ومثال النكرة المقصودة المبنية قبل النداء يا من خلقتنى أى يا إلها خلقتنى . (قوله أى ما سوى التابع) أى من تابع المضموم خاصة . (قوله المضاف المقرون بآل) أى تابع ذى الضم المضاف المقرون بآل والمفرد وكذا الشبيه بالمضاف على ما مر عن الرضى والمضاف إضافة غير محضة على ما مر عن السيوطي وأشار إليه الشارح . ووجه جواز الأمرين في الأول والثالث والرابع إلحاقها بالمفرد لأن غير المحضة ومنها إضافة المقرون كلا إضافة ، فإن قلت فلم لم يلحق الشبيه والمضاف إضافة غير محضة به إذا نوديا

(١) في مثل قوله تعالى : ﴿مَنْ حَمَلْهُ إِذَا كُنَ مِنَ الْفُلْكِ وَمَنْ جَمَعَ ...﴾ فقد التفت من ضمير مخاطب في كم إلى ضمير الغائب في هم .

ويا زيد الحسن والحسنى، ويا غلام بشر وبشرا، ويا تميم أجمعون وأجمعين، فالتنصب اتباعا للمحل، والرفع اتباعا للفظ لأنه يشبه المرفوع من حيث عروض الحركة.

(تنبيهان): الأول: شمل كلامه أولا وثانيا التوابع الخمسة، ومراده النعت والتوكيد وعطف البيان، وسيأتى الكلام على البديل وعطف النسق. الثاني: ظاهر كلامه أن الوجهين على السواء **(وَأَجْمَعَا * كُمُسْتَقِلَّ)** بالنداء **(لِسَقَا)** خاليا عن أل **(وَبَدَلَا)** تقول

مستقلين، قلت محافظة على إعرابها الذى هو الأصل فالحقا به تابعين لمشابهتهما له مع حصول الإعراب لفظا أو تقديرا، وهذا في حالة رفعهما على القول بأنه اتباع لا إعراب كما سيأتى ولم يلحقا به مستقلين محافظة على الإعراب فروعى الإعراب في الحالين اهـ سم ببعض تقييد، فإن قلت: لم لم يميز في التابع المفرد البناء كما جاز في تابع اسم لا المفرد نحو: لا رجل ظريف فيها قلت لأن المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع ولا دخل ليا في التابع والمنفى بلا في الحقيقة هو التابع لا المتبوع غالبا فكان لا باشرت التابع، وذلك لأن معنى لا رجل ظريف فيها لا ظرافة في الرجال الذين فيها فالمنفى مضمون الصفة بناء على الغالب من انصباب النفي على التقييد، فحصل الفرق بين التابعين. **(قوله والمفرد)** دخل فيه نعت النكرة المقصودة معرfa بأل أولا فيجوز يا رجل المائل والمائل ويا رجل عالم وعالما، نعم إن نصبت رجلا لجواز نصب النكرة المقصودة الموصوفة تعين نصب صفته. **(قوله ارفع)** ظاهره أن رفع التابع المذكور إعراب. واستشكل بأنه لا عامل هناك يقتضى رفع التابع، بل هناك ما يقتضى نصبه وهو أدعو وأجيب بأن العامل فيه مقدر من لفظ عامل المتبوع مبنيا للمجهول، وهو مع ما فيه من التكلف يؤدي إلى التزام قطع التابع. وقال السيوطى في متن جمع الجوامع وشرحه: واعتقد قوم بناء النعت إذا رفع لأنهم رأوا حركته كحركة المنادى حكاة في النهاية اهـ والمتجه وفاقا لبعضهم أن ضمة التابع لا إعراب ولا بناء وفي قول الشارح والرفع اتباعا للفظ إشارة إليه، وعلى هذا يكون في التعبير بالرفع تسمح فاعرفه. **(قوله ويا غلام بشر)** أى بتوئين بشر لأنه معرب بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة الاتباع على ما حققناه. **(قوله أولا)** أى في قوله تابع ذى الضم وثانيا أى في قوله وما سواه. **(قوله ومراده النعت إلخ)** أى بقرينة إفراد البديل وعطف النسق بحكم يخصهما بعد ذلك فالآتى خصص لما تقدم وقوله والتوكيد أى لفظيا أو معنويا. **(قوله ظاهر كلامه إلخ)** عليه قد يفرق بين هذا والنسق مع أل حيث رجح الرفع فيه كما يأتى بأن ذلك أقرب إلى الاستقلال، فكانت الحركة الواجبة عند الاستقلال أولى سم، وأقربية النسق مع أل إلى استقلاله بالنداء من حيث العاطف الذى هو كالعامل وإن بعد من حيث أل التى لا تجامع حرف النداء. **(قوله على السواء)** كلام ابن المصنف يقتضى ترجيح النصب، سم. **(قوله وبدلا)** لم يقيده أيضا بالخلو من أل لأنه لا يكون في النداء إلا خاليا من أل ولهذا قال السيوطى في جمع الجوامع وشرحه: لا يدلان

يا زيد بشر بالضم ، وكذلك يا زيد وبشر ، وتقول يا زيد أبا عبد الله وكذلك يا زيد وأبا عبد الله ، وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب لأن البدل في نية تكرار العامل ، والماعطف كالنائب عن العامل .

(تنبيه) : أجاز المازني والكوفيون يا زيد وعمرا ويا عبد الله وبكرا (وإن يكن منصوب أَلْ مَا لَيْسَ * فِيهِ وَجْهَانِ) الرفع والنصب (وَرَفْعٌ يَنْتَقَى) أى يختار وفقا للخليل وسيبويه والمازني لما فيه من مشكلة الحركة ولحكاية سيبويه أنه أكثر ، وأما قراءة السبعة : ﴿ يا جبال أقوى معه والطير ﴾ [سبأ : ١٠] ، بالنصب فللمعطف على فضلا من : ﴿ ولقد آتينا داود منا فضلا ﴾ [سبأ : ١٠] ، واختار أبو عمرو وعيسى ويونس والجزمى النصب لأن ما فيه أَلْ لم يل حرف النداء فلا يجعل كلفظ ما وليه وتمسكا بظاهر الآية ، إذ إجماع القراء سوى الأعرج على النصب . وقال المبرد : إن كانت أَلْ معرفة

أى التكرة المقصودة والإشارة ولا ذو أَلْ من اللنادى ، قال سم : وكأن وجهه أن البدل على نية تكرار العامل وهو الحرف هنا ، وهو لا يدخل على ما فيه أَلْ ، لكن نقل الدماميني عن المصنف أن من البدل ما يرفع وينصب لشبهه بالتوكيد والتعت في علم صلاحته لتقدير حرف نداء قبله نحو : يا نعيم الرجال والنساء ، وصحة هذه المسألة مبنية على أن عامل البدل عامل المبدل منه . (قوله يا زيد بشر بالضم) أى بلا تنوين ، وكذا يضم بشر بلا تنوين في صورة المعطف . (قوله لأن البدل في نية تكرار العامل) ظاهر على مذهب غير المصنف ، أما على ما ذهب إليه من أن العامل في المبدل عامل في المبدل منه كبقية التوابع فيوجه بأن البدل لما كان هو المقصود ، وكان المبدل منه في نية الطرح كان كالباشر له العامل ، ونظير ذلك ما وجه به رفع تابع أى في نحو : يا أيها الرجل من أنه لما كان هو المقصود وأى صلة إليه وجب رفعه . (قوله أجاز المازني) أى قياسا على المنسوق المقرون بأَلْ ، وفرق الجمهور بما سيعلم من تحليل جواز الوجهين في المقرون . وفي تعبيره بالإجازة إشارة إلى أنهم يميزون جملة كالمتقل ، هذا هو الظاهر ، وإن توقف شيخنا فقال وهل المراد مع إجازتهم الضم أو الرفع^(١) هـ . (قوله ما نسقا) ظاهره ولو مضافا نحو يا زيد والحسن الوجه ولا بُد فيه . (قوله ففيه وجهان الرفع والنصب) لامتناع تقدير حرف النداء قبله فأشبه التعت . سيوطي . (قوله ورفع) سوغ الابتداء به كون الكلام في معرض التقسيم كما في الفارسي . (قوله لما فيه من مشكلة الحركة) أى مع كونه أقرب إلى الاستقلال فكانت الحركة الواجبة عند الاستقلال أولى كما مر عن سم . (قوله للمعطف على فضلا) وقال ابن معطي : مفعول معه وضعفه ابن الخشاب وقيل مفعول لخوف أى وسخرنا له الطير . (قوله فلا يجعل كلفظ ما وليه) أى فلا تطلب مشاكلته له .

(١) أى البناء أو الإعراب .

فالنصب وإلا فالرفع لأن المرف يشبه المضاف .

(تنبيه) : هذا الاختلاف إنما هو في الاختيار ، والوجهان مجمع على جوازهما إلا فيما عطف على نكرة مقصودة نحو : يا رجل الغلام والغلام فلا يجوز فيه عند الأخفش ومن تبعه إلا الرفع (وَأَيْتُهَا مَصْحُوبٌ أَلْ بَعْدَ صِفَةٍ * يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى أَلْفَعْرِقَةٍ) يجوز في ضبط هذا البيت أن يكون مصحوب منصوباً فأياً مبتدأ ويلزم خبره ومصحوب مفعول مقدم يلزم وصفه نصب على الحال من مصحوب أَلْ وبالرفع في موضع الحال من مصحوب أَلْ وبعد في موضع الحال منى على الضم لحذف المضاف إليه وهو ضمير يعود إلى أَى . والتقدير وأياً يلزم مصحوب أَلْ حال كونه صفة لها مرفوعة واقعة أو واقعا بعدها . ويجوز أن يكون مصحوب مرفوعاً على أنه مبتدأ ويكون خبره يلزم والجمله خبر أيها والعائد على المبتدأ محذوف أى يلزمها ، ويجوز أن يكون صفة هو الخبر . والمراد

(قوله إن كانت ال معرفة) أى كما في الآية فالنصب أى فاختار النصب لما في الشرح من أن المرف يشبه المضاف ، أى من حيث تأثر ما فيه ال معرفة بتعريف أَل وتأثر المضاف بتعريف الإضافة أو تخصيصها . (قوله وإلا فالرفع) أى وإلا تكن للتعريف كالتى من بنية الكلمة نحو : البسع والتى للمح الصفة نحو الحرث^(١) فاختار الرفع لأن أَل حيثئذ كالمندومة . (قوله إلا الرفع) ترد عليه الآية إلا أن يمنع عطف والطير على جبال سم . (فاائدة) : إذا ذكر بعد نعت المنادى تابع كذا زيد الظريف صاحب عمرو فإن قدر الثاني نعتا للمنادى نصب لا غير أو نعتا لنعت المنادى لفظ به كما يلفظ بالنعت . دما منى . وقوله لفظ به كما يلفظ بالتابع إن أراد على سبيل الأولوية للمشاكلة فذاك أو على سبيل الوجوب فممنوع عندى ولم لا يجوز النصب مراعاة لمحل نعت المنادى فعليك بالإنصاف . (قوله مصحوب أَل) سيأتى أنه يقوم مقامه اسم الإشارة والموصول . (قوله بالرفع) ظاهره ولو كان مضافاً نحو : يا أيها الحسن الوجه ولا بعد فيه . (قوله وبعد في موضع الحال) أى من صفة لتقدمه عليها فلا يضر تنكيرها أو من مصحوب أَل كما يشير إلى جواز الأمرين قوله أَلْ واقعة أو واقعا فالأول ناظر للأول والثاني للثاني . (قوله في موضع الحال منى على الضم) هذا منى على ما ذهب إليه بعضهم من جواز وقوع الظرف المقطوع عن الإضافة حالاً كما به عليه شيخنا . (قوله مرفوعة) مقتضاه أن بالرفع نعت لصفة لا حال من مصحوب أَل وإلا لقال مرفوعاً إلا أن يقال التأنيث باعتبار كون مصحوب أَل صفة أو أنه أشار إلى جواز وجه آخر . قال البعض : لكن يرد عليه لزوم الفصل بين النعت ومنعوت به بأجنبي هـ وفيه أن الفاصل هنا ليس أجنبي بل هو العامل في الرفع لأن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والعامل في الحال هو العامل في صاحبها فيكون يلزم عاملاً في مصحوب أَل وفي الحال منه وفي صفة الحال فتدبر . (قوله والعائد على المبتدأ) أى الأول أما العائد على المبتدأ الثاني فمستتر في يلزم وكذا العائد على أيها في الإعراب الأول .

(١) للمح صلة الحرثة .

إذا نوديت أى فهى نكرة مقصودة مبنية على الضم وتلزمها ها التنييه مفتوحة ، وقد تضم لتكون عوضا عما فاتها من الإضافة ، وتوثت لتأنيث صفتها نحو : ﴿ يَأْيَا الْإِنْسَانَ ﴾ [الانفطار : ٦] ، ﴿ يَأْيَتِيهَا النَّفْسُ ﴾ [القجر : ٢٧] ، ويلزم تابعها الرفع ، وأجاز المازى نصبه قياسا على صفة غيره من المناديات المضمومة . قال الزجاج : لم يجر هذا المذهب أحد قبله ولا تابعه أحد بعده ، وعلّة ذلك أن المقصود بالنداء هو التابع وأى وصلة إلى ندائه^(١) . وقد اضطرب كلام الناظم فى النقل عن الزجاج فنقل فى شرح التسهيل

(قوله ويجوز أن يكون صفة هو الخ) أى والجملة خير أى وعائلها محذوف أى صفة لها أو بعدها ويلزم إما بالياء التحتية فهو خير بعد خبر أو بالياء القوقية فهو نعت صفة وبالرفع حال من فاعل يلزم ، وجعله مفعولا بزيادة التاء تكلف مستغنى عنه وإن اقتصر عليه الشيخ خالد وتبعه شيخنا والبعض . (قوله والمراد إذا نوديت أى إلخ) لا يخفى أن ما ذكر إلى قوله ويلزم تابعها الرفع لم يستفد من المتن لا منطقيا ولا مفهوما فكيف يراد منه . وما اعتل به البعض من أنه مستفاد من ذكر أى مبنية على الضم مقرونة بها مرادا بها معين غير نافع فى قوله وقد تضم إلى قوله ويلزم تابعها الرفع . (قوله لتكون عوضا إلخ) علّة تلزمها . (قوله عوضا عما فاتها إلخ) كما عوضوا عنه ما فى ﴿ أَيَا مَا تَدْعُوا ﴾ وخص ها بالنداء لأنه موضع تنبيه وما بالشرط لأنها مبهمة فتوافق الشرط . دماينى . (قوله وتوثت) أى على سبيل الأولوية لا الوجوب كما فى الدماينى والمجمع عن صاحب البديع . (قوله ويلزم تابعها الرفع) فيه ما قدمناه عند قول المصنف أرفع أو انصب فلا تغفل . (قوله قال الزجاج إلخ) فيه نظر لأن ابن الباذش ذكر أنه مسموع من لسان العرب ولأنه قرئ شاذًا : « قل يَأْيَا الكافرين » وهى تعضد المازى قاله السندوى .

(قوله أن المقصود بالنداء هو التابع) ومع ذلك ينبغى ألا يكون علّه نصبا لأنه بحسب الصناعة ليس مفعولا به بل تابع له ويؤيد ذلك قول ابن المصنف^(٢) وسيذكره الشارح أيضا أنه لو وصفت صفة أى تعين الرفع سم وأنا أقول يرد عليه أن تابع ذى عمل له عمل متبوعه وحيتذ ينبغى أن يكون محل تابع أى نصبا وأن يصح نصب نعت ، ويؤيده ما قدمناه عن الدماينى فى يا زيد الظريف صاحب عمرو أنه إن قدر صاحب عمرو نعتا للظريف لفظ به كما يلفظ بالنعت إن رفا فرفع وإن نصبا فنصب على ما بيناه سابقا ، اللهم إلا أن يكون منع نصب نعت تابع أى لعدم سماعه أصلا نعم يصح ما بحثه من أنه ليس لتابع أى محل نصب ولا يجوز نصب نعت ، على أن رفع التابع إعراب وأن عامله فعل مقدر مبنى للمجهول أى يدعى العاقل كما مر لكن ما بعد أى على هذا ليس تابعا لأى فى الحقيقة فلا يظهر حمل كلامه على هذا مع قوله بل تابع له فتأمل .

(١) يوصل بها إلى ندائه .

(٢) يقصد به بدر الدين ابن الناظم .

عنه هذا الكلام ونسب إليه في شرح الكافية موافقة المازني وتبعه ولده . وإلى التعريض بمذهب المازني الإشارة بقوله لدى ذى المعرفة ، وظاهر كلامه أنه صفة مطلقا وقد قيل عطف بيان قال ابن السيد وهو الظاهر . وقيل إن كان مشتقا فهو نعت وإن كان جامدا فهو عطف بيان وهذا أحسن .

(تنبيهات): الأول : يشترط أن تكون أل في تابع أى جنسية كما ذكره في التسهيل فإذا قلت يا أيها الرجل فأل جنسية وصارت بعد للحضور كما صارت كذلك بعد اسم الإشارة . وأجاز الفراء والجزمى اتباع أى بمصحوب أل التي للمح الصفة نحو : يا أيها الحارث ، والنوع مذهب الجمهور ويتعين أن يكون ذلك عطف بيان عند من أجازوه . الثاني : ذهب الأخفش في أحد قوليهِ إلى أن المرفوع بعد أى خبر لمبتدأ محذوف وأى موصولة بالجملة ، ورد بأنه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدأ بل كان أولى ولجاز وصلها

(قوله وأى وصلة إلى ندائه) إما أتروا أيا لأنها لوضعها على الإبهام واحتياجا وضعا إلى التخصيص ألصق بما بعدها من غيرها ولما شابهها اسم الإشارة يكونه وضع مبهما مشروطا إزالة إبهامه بالإشارة الحسية أو الوصف بعده قام مقامها في التوصل إلى نداء ما فيه أل . وأما ضمير الغائب فإنه وإن وضع مبهما مشروطا إزالة إبهامه لكن ما قبله غالبا وهو المفسر ، وأما الموصول فإنه وإن أزال إبهامه ما بعده لكنه جملة اهـ دمايين عن الرضى باختصار ، وأيضا ضمير الغائب وكثير من الموصولات لا يباشرها حرف النداء . (قوله إنه صفة له مطلقا) أى مشتقا كان أو جامدا لتأول الجامد بالمشتق كالمتن والحاضر أو لأن كثيرا من المحققين على أنه لا يشترط في النعت أن يكون مشتقا أو مؤولا به بل الضابط دلالة على معنى في متبوعه كالرجل لدلالته على الرجولية . (قوله وقد قيل عطف بيان) ظاهره مطلقا لتصح المقابلة . (قوله جنسية) أى لا زائدة لازمة كاليسع أو غير لازمة كاليزيد ولا التي للمح الأصل كالخارث^(١) ولا التي للعهد كالزبدان ولا الداخلة على العلم بالغلبة كالصق والنجم ، فعلم ما في كلام البعض من القصور . والمراد أنها جنسية بحسب الأصل أى قبل دخولها كما يدل عليه بقية كلامه ، فلا ينافي أن مصحوبها بعد دخولها معين حاضر كما سيذكره . (قوله وصارت بعد للحضور) أى بسبب وقوع مدخولها صفة لشكر قصد به معين حاضر ، لا بسبب انقلاب أل عهدية حتى يرد أن المصرح به أنها غير عهدية ، أفاده سم . (قوله أن يكون ذلك عطف بيان) أى لا نعتا لأن العلم لا ينعت به هكذا ينبغي التعليل . (قوله وأى موصولة بالجملة) والتقدير يا من هو الرجل . وقال الفارسي : التقدير يا الذي هو الرجل اهـ قال شيخنا : والأول أولى لأن يا لا تدخل على نحو الذي على الراجح كما مر . (قوله لجاز ظهور المبتدأ) أى لأن هذا ليس من مظان وجوب حذف المبتدأ . وله أن يقول

(١) لأن أصل لفظ الخارث يدل على صفة ثم صي به لصار علما .

بالفعلية والظرف . الثالث : ذهب الكوفيون وابن كيسان إلى أن ها دخلت للتنبيه مع اسم الإشارة فإذا قلت يا أيها الرجل تريد يا أيها ذا الرجل ثم حذف ذا اكتفاء بها . الرابع : يجوز أن توصف صفة أى ولا تكون إلا مرفوعة مفردة كانت أو مضافة كقوله :

[٩٢١] يَا أَيُّهَا الْجَاهِلُ ذُو الْقِسْرَى لَا تُوعِدْنِي خِيَةً بِالْكَفَرِ

(وَأَيُّ هَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ) أيها مبتدأ وأيها الذى عطف عليه وسقط العاطف للضرورة ، وورد جملة خبر ، ووجد الفاعل إما لكون الكلام على حذف مضاف والتقدير لفظ أيها وأيها الذى ورد أو هو من باب :

[٩٢٢] نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَلَّتْ بِمَا عِنْدَكَ رَاضِرٌ

باب النداء باب حذف وتخفيف بدليل جواز الترخيم فيه دون غيره فلهاذا التزموا حذف المبتدأ وقوله وجاز وصلها إلخ وله أن يقول التزموا فيها ضربا من الصلة كما التزموا فيها ضربا من الوصف على رأيكم .

مع .
(قوله يا أيها الجاهل إلخ) التنزي نزع الإنسان إلى الشر . والنكر بفتح النون وسكون الكاف آخره زاي اللسع أى لا توعدن باللسع حالة كونك مشبها للحية في ذلك . (قوله وأيها إلخ) نحو يا أيها الرجل فأى منادى مبنى على الضم فى محل نصب وها للتنبيه وذا صفة أى فى محل رفع والرجل صفة لذا أو عطف ببيان مرفوع بضمة ظاهرة ، ونحو : يا أيها الذى قام فالذى صفة أى فى محل رفع وهذا كله مبنى على أن حركة التابع إعراب وتقدم ما فيه . قال شيخنا : ولعل مذهب المازنى يجرى هنا أيضا فيجوز كون ذا والذى فى محل نصب . (قوله للضرورة) بل تقدم أن الواو العاطفة تحذف اختصارا . (قوله من باب نحن بما عندنا إلخ) أى من الحذف من الأول لدلالة الثانى ويحمل كلام المصنف العكس وفى الأولى منهما عند احتمالهما وعدم تعيين القرينة أحدهما قولان قيل الحذف من الثانى لأن الأواخر أبقى بالحذف من الأوائل وقيل من الأول لعدم الفصل . وتام البيت : « والرأى مخطف » وهو كما قال شيخنا من المنسرح .

[٩٢١] رجز قاله رؤبة . والشاهد فى أنه وصف يا بما فيه آل ، ووصف ما فيه آل بمضاف إلى ما فيه آل . وقيل رفع ذو التنزي لأنه تابع لصفة . وقيل الجاهل صفة لأى وليس بصلة والتقدير يا ها هو الجاهل ذو التنزي ، فالحركة فيه ليست حركة اتباع لتكون فى موضع نصب ، بل حركة إعراب لأنه خير المبتدأ المحذوف ونعت المرفوع مرفوع . والتنزي نزع الإنسان إلى الشر وأصله من نزأت بين القوم إذا حرشت بينهم . والنكر بفتح النون وسكون الكاف وفى آخره زاي معجمة من تكوت الحية بأنفها أى لسعته ، وإذا عطته بنفها قيل نشطته .
[٩٢٢] البيت من المنسرح ، وهو لقيس بن الحطييم .

أى ورد أيضا وصف أى فى النداء باسم الإشارة وبموصول فيه أى كقوله :
 [٩٢٣] أَلَا أَيُّهَا ذَا الْبَاطِنِ الْوَجْدُ نَفْسُهُ لَشَيْءٍ نَحْنُهُ عَنْ يَدَيْهِ الْمَقَادِيرُ
 ونحو : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِي نَزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ ﴾ [الحج : ٦] ، (وَوَصَفُ أَيُّ بِسْوَى
 هَذَا) الذى ذكر (يُؤَدِّ) فلا يقال يا أيها زيد ولا يا أيها صاحب عمرو .

(تنبيهان) : الأول : يشترط لوصف أى باسم الإشارة خلوه من كاف الخطاب كما
 هو ظاهر كلامه وفاقا للسرياق وخلافنا لابن كيسان فإنه أجاز يا أيها ذاك الرجل . الثاني : لا
 يشترط فى اسم الإشارة المذكور أن يكون منعوتا بذى أى وفاقا لابن عصفور والناظم كقوله :
 [٩٢٤] أَيُّهَاذَانِ كُلَّا زَادَكُمَا وَدَعَانِي وَاعِلًا فِيمَنْ وَغَلَّ
 واشترط ذلك غيرهما (وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيُّ فِي الصِّفَةِ) فى لزومها ولزوم رفعها ولزوم

(قوله ألا أيها الباطن) أى للمهلك والوجد بالرفع فاعل الباطن ونفسه مفعول ، ولا يصح جر الوجد
 بإضافة الباطن إليه لعدم جواز إضافة اسم الفاعل المتعدى إلى مرفوعه . (قوله ووصف أى بسوى هذا يرد) قال
 الشاطبى أنه حشو لا فائدة فيه ويجب بانه لما علم بقوله وأيها أى أن الزوم ليس على ظاهره كان مظنة توهم
 شىء آخر فدفعه بهذا . هـ طيلابوى واسم الإشارة فى قوله سوى هذا يرجع لما ذكر من مصحوب أى واسم الإشارة
 والموصول المقرون بأى . (قوله خلوه من كاف الخطاب) أى لأنه المقصود بالنداء كما تقدم فهو المخاطب ووصله
 بكاف المخاطب يقتضى أن المشار إليه غير المخاطب فيحصل التناق . ولابن كيسان أن يجعل الخطاب فى مثل يا
 ذاك للمشار إليه فلا يحصل التناقى لكن ينفعه ما تقدم فى باب اسم الإشارة من أن المخاطب بالكاف غير المشار إليه
 إلا أن يخصه بغير النداء فتأمل . (قوله ودعائى) أى أتركاى . والواغل من يدخل على القوم وهم يشربون ولم
 يدع . (قوله فى لزومها) أى لا فى لزوم أفراد موصوفها بل يراعى حال المشار إليه نحو : يا هذان الرجلان
 وباهؤلاء الرجال . وأى فى قوله الصفة عهدية أى الصفة المذكورة فى أى إلا أنها تتناول اسم الإشارة مع أن اسم
 الإشارة لا يوصف باسم الإشارة وكأنه ترك ذلك اتكالا على ظهور أن اسم الإشارة لا يوصف باسم الإشارة
 فكأنه معلوم الانقضاء . سم .

[٩٢٣] قاله ذو الرمة غيلان من قصيدة من الطول يمدح بها بلال بن أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى رضى الله عنهم . الشاهد
 فى أليها ذا حيث وصف المبهم الذى هو أى باسم الإشارة ووصف اسم الإشارة بما فيه أى وهو الباطن ، والوجد مرفوع لأنه فاعل
 اسم الفاعل فلا ضمير فيه أو منصوب على التلليل أى الباطن نفسه لأجل الوجد فيحيط فيه ضمير هو فاعله ، يقال بجمع إذا هلك .
 والوجد شدة الشوق . ونحوه أى سرته . والمقاهر فاعله أراد به المقادير ، والجملة فى محل الجر صفة لشيء .

[٩٢٤] هو من الرمل . والشاهد فى أهذان حيث وصف المنادى فيه باسم الإشارة وحذف حرف النداء أى يا هذان . والواغل
 بالعين المعجمة هو الذى يدخل على القوم ولم يدع ، وذلك الشراب الوغل . وأصل يغل يغل لأنه من يغل حذفت الواو لوقوعها
 بين الكسرة والياء .

كونها بأل على ما مر . نحو : يا ذا الرجل ويا ذا الذى قام هذا (إِنْ كَانَ ثَرْكُهَا) أى ترك الصفة (يُفِيَتْ أَلْمَعْرِفَةُ) أى بأن تكون هى مقصودة بالنداء واسم الإشارة قبلها مجرد الوصلة إلى نداءها كقولك لقائم بين قوم جلوس يا هذا القائم . أما إذا كان اسم الإشارة هو المقصود بالنداء بأن قدرت الوقوف عليه فلا يلزم شيء من ذلك ، ويجوز فى صفة حيثما ما يجوز فى صفة غيره من المناديات المبنيات على الضم (فِي نَحْوِ) يا (سَعْدُ سَعْدُ الْأَوْسِ) وقوله :

[٩٢٥] * يَا تَيْمُ تَيْمُ عَدَى لَا أَبَاكُمْ *

وقوله :

[٩٢٦] * يَا زَيْدُ زَيْدُ أَلْعَمَلَاتِ الدُّبُلِ *

(قوله على ما مر) لعل مراده على ما مر من اشتراط كون آل جنسية على الراجح . (قوله نحو يا ذا الرجل ويا ذا الذى قام) ونحو : يا هذا الرجل ويا هذا الذى قام ويا هؤلاء الكرام فيها التنبية واسم الإشارة منادى مقدر فيه الضم وما بعده له صفة مرفوعة . (قوله يفيت المعرفة) أى يفوت علم المخاطب بالمفادى . (قوله بأن تكون هى) أى الصفة . (قوله هو المقصود بالنداء) بأن عرفه المخاطب بدون الوصف كما إذا وضع التكلم بده عليه . (قوله فلا يلزم شيء من ذلك) مقتضاه حتى كون الصفة مقرونة بأل فيقتضى صراحة يا هذا رجل وليس كذلك ويمكن تصحيح عبارة تجعل من بيانية وجعل الإشارة إلى مجموع ما مر من ذكر الصفة ورفعها وقرنها بأل فالعنى لا يلزم مجموع الثلاثة أى بل بعضها وهو القرن بأل هكذا ينهى الجواب لا كما أجاب البعض خذبر . (قوله فى نحو سعد سعد الأوس) أى من كل تركيب وقع فيه المنادى مفردا مكررا ووقع بعد المرة الثانية مضاف إليه . وسعد الأوس هو سعد بن معاذ رضى الله تعالى عنه كما فى التصريح . (قوله زيدا ليعملات) يفتح الميم أضيف زيد إلى العملات لأنه كان يحلو لها وهى جمع بعملة وهى الناقة القوية المحمولة . والدبل جمع ذابل بمعنى الضامر

[٩٢٥] قاله جرير وتمامه : * لَا يَلْفِيكُمْ فِي سَوَاعِدٍ عُمَرُ *

من نصبته من البسيط يهجو بها عمر بن لجا وقومه . والشاهد فى يا تيم تيم عدى فإن ملحق سيويه به إذا نصبا جميعا أن يكون الثالث مقحما . ويجوز أن يكون الأول مضموما على أنه منادى علم والثالث بدلا من الأول أو عطف بيان أو منادى مضاف وحذف المضاف إليه لدلالة الثاني عليه ، والتقدير يا تيم عدى يا تيم عدى . وإنما أضاف التيم إلى عدى ليعرف بينها وبين تيم مرة فى قرش ، وتيم غالب بن فهر فى قرش أيضا ، وتيم قيس بن لعلبة ، وتيم شيبان ، وتيم ضبة . ولأباكم كلمة تستعمل عند الخلطة فى الخطاب . ولا لنفى الجنس . قوله يلفيكم من ألفى إذا وجد . والسوادة بالفتح الفتحة المبيحة .

[٩٢٦] تمامه : * تَعَاوَلْ أَلْقِلْ عَلَيْكَ فَائِرٌ لُ *

قاله عبد الله بن ربيعة فيما قاله النحاس . وقيل قاله بعض ولد جرير . وأراد يزيد بن أرقم . والشاهد فيه أن المنادى وقع مكررا فى حالة الإضافة فيجوز فى الأول الضم والفتح وبتعين النصب فى الثالث . وأضيف زيد إلى العملات لأنه كان يحلو لها ، وهو جمع بعملة وهى الناقة القوية المحمولة . والدبل بضم الذال المعجمة وتشديد الباء الواحدة جمع ذابل بمعنى الضامر . كرفع جمع راعم .

(يَتَصَيَّبُ * ثَانٍ) حَتَّى (وَضُمُّ وَأَفْتَحُ أَوْ لَا تُصَيَّبُ) فَإِنْ ضَمَّمْتَهُ فَلَأَنَّهُ مَنَادَى مُفْرَدٌ مَعْرُوفٌ ، وَاتِّصَابُ الثَّانِي حَيْثُ لَا أَنَّهُ مَنَادَى مُضَافٌ أَوْ تَوْكِيدٌ أَوْ عَطْفٌ بَيَانٌ أَوْ بَدَلٌ أَوْ بِإِضْمَارٍ أَعْنَى . وَأَجَازُ السِّيَرَاءِ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا وَتَأْوِيلٌ فِيهِ الْإِشْتِقَاقُ^(١) . وَإِنْ فَتَحَتْهُ فَخَلَاةٌ مَذَاهِبٌ : أَحَدُهَا وَهُوَ مَذْهَبُ سَيِّبِيهِ أَنَّهُ مَنَادَى مُضَافٌ إِلَى مَا بَعْدَ الثَّانِي . وَالثَّانِي : مَقْحَمٌ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ . وَعَلَى هَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ بِكَوْنِ نَصَبِ الثَّانِي عَلَى التَّوْكِيدِ وَثَانِيهَا

كَرْكَمَ جَمَعَ رَاكِعًا هـ زَكْرِيَا . وَعِبَارَةُ الْقَامُوسِ وَهِيَ النَّاقَةُ الشَّدِيدَةُ النَّجِيَّةُ الْمُحْتَمَلَةُ الْمَطْبُوعَةُ عَلَى الْعَمَلِ وَالْجَمْلُ يَعْمَلُ وَلَا يُوصَفُ بِهِمَا إِنَّمَا هُمَا اسْمَانِ هـ وَلَوْ قَالَ زَكْرِيَا جَمَعَ ذَابِلَةً كَمَا عَبَّرَ الشُّعْبِيُّ لَكَانَ أَنْسَبَ بِالْعَمَلَاتِ .

(قَوْلُهُ لِأَنَّهُ مَنَادَى مُضَافٌ) فَهُوَ بِتَقْدِيرِ يَا وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَالبَدَلِ أَنَّ هَذَا يَجُوزُ مَعَهُ ذِكْرُ حَرْفِ النِّدَاءِ وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي البَدَلِ وَإِنْ قِيلَ إِنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ تَكَرُّارِ الْعَامِلِ إِذْ هُوَ عِنْدَ ذَلِكَ الْقَائِلُ كَالْتَقْدِيرِ الْمَعْنَى الَّذِي لَا يَتَكَلَّمُ بِهِ . شَاطِئِي . (قَوْلُهُ أَوْ تَوْكِيدٌ) قَالَهُ الْمُنْصِفُ . قَالَ أَبُو حَيَّانٍ : وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَصْحَابُنَا لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى وَهُوَ ظَاهِرٌ وَلَا لَفْظِي لِاخْتِلَافِ جِهَتِي التَّعْرِيفِ لِأَنَّ الْأَوَّلَ مَعْرُوفٌ بِالْعِلْمِيَّةِ أَوْ النِّدَاءِ وَالثَّانِي بِالْإِضَافَةِ لِأَنَّهُ لَمْ يَضِفْ حَتَّى سَلَبَ تَعْرِيفَ الْعِلْمِيَّةِ هـ . قَالَ ابْنُ هِشَامٍ : وَثُمَّ مَانَعَ أَقْوَى مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ اتِّصَالُ الثَّانِي بِمَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ الْأَوَّلُ . قَالَ سَمٌ : وَلَا يَخْفَى أَنَّ كَلَامَ الْأَمْرَيْنِ إِنَّمَا يَرُدُّ عَلَى الْمُنْصِفِ إِذَا سَلِمَ أَنَّهُ مَانِعٌ وَلَا فَقَدْ يَتِمَّسِكُ بِظَاهَرِ تَعْرِيفِ التَّوْكِيدِ اللفظي فَإِنَّهُ صَادِقٌ مَعَ اخْتِلَافِ جِهَتِي التَّعْرِيفِ وَمَعَ اتِّصَالِ الثَّانِي بِمَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ الْأَوَّلُ . (قَوْلُهُ وَتَأْوِيلٌ فِيهِ الْإِشْتِقَاقُ) أَيْ جَعَلَهُ مُشْتَقًّا بِتَأْوِيلِهِ بِالنِّسْبِ إِلَى الْأَوْسِ وَضَعْفِهِ الشَّاطِئِي بِأَنَّ النَّعْتَ بِالْجَامِدِ عَلَى تَأْوِيلِهِ بِالنِّسْبِ مُوقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ . (قَوْلُهُ وَالثَّانِي مَقْحَمٌ) أَيْ زَائِدٌ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ إِقْحَامِ الْأَسْمَاءِ وَأَكْثَرُهُمْ يَأْبَاهُ وَعَلَى جَوَازِهِ فَفِيهِ فَصْلٌ بَيْنَ الْمُتَضَافَيْنِ وَهُمَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ وَكَانَ يَلِزَمُ أَنَّ يَنْوِنَ الثَّانِي لَعَلَّمُ إِضَافَتَهُ هـ . تَصْرِيحٌ ، وَعَلِيهِ فَفَتَحَتْهُ غَيْرُ إِعْرَابٍ لِأَنَّهَا غَيْرُ مَطْلُوبَةٍ لِعَامِلٍ بَلْ فَتَحَتْهُ اتِّبَاعُ فِيمَا يَظْهَرُ ، وَإِنْ كَانَ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ بَيْنَ التَّمَتُّعِ وَالتَّمَتُّعِ لَهُ حَاجِزٌ حَصِينًا ، لَكِنْ صَرَحَ الشَّارِحُ بِأَنَّ نَصَبَ الثَّانِي تَوْكِيدٌ وَيُؤَيِّدُهُ تَفْسِيرُ الْحَفِيدِ الْإِقْحَامَ بِالتَّوْكِيدِ اللفظي وَعَلَى هَذَا فَالْفَتْحَةُ فَخْةٌ إِعْرَابٌ ، وَلَا يَعِدُّ أَنَّ الْفَصْلَ بِالثَّانِي مُغْتَرَفٌ لِأَنَّهُ كَلَامٌ فَصْلٌ لِاتِّحَادِ الْأَسْمَاءِ لَفْظًا وَمَعْنَى ، وَأَنْ عَدَمَ تَنْوِينِ الثَّانِي عَلَى هَذَا الْوَجْهِ وَالَّذِي قَبْلَهُ لِلْمَشَاكِلَةِ فَيَنْدَفِعُ قَوْلُ صَاحِبِ التَّصْرِيحِ فِيهِ فَصْلٌ لَخْ . وَقَوْلُهُ وَكَانَ يَلِزَمُ لَخْ قَتَامٌ ، وَلَا يَصِحُّ إِعْرَابُهُ بِدَلَا أَوْ عَطْفُ بَيَانٍ كَمَا كَانَ فِي صُورَةِ الضَّمِّ لِأَنَّهُمَا إِنَّمَا يَكُونَانِ بَعْدَ تَمَامِ الْأَسْمَاءِ الْأَوَّلِ وَالْأَوَّلُ لَا يَكْمَلُ إِلَّا بِالْإِضَافَةِ بِخِلَافِ صُورَةِ الضَّمِّ ، فَإِنَّ الْأَسْمَاءَ الْأَوَّلَ فِيهَا غَيْرُ مُضَافٍ .

(١) لِإِشْرَاطِ ذَلِكَ إِلَى الْعَمَلِ .

وهو مذهب المبرد أنه مضاف إلى محذوف دل عليه الآخر ، والثاني مضاف إلى الآخر ونصبه على الأوجه الخمسة ، وثالثها : أن الاعمين ركبا تركيب خمسة عشر ففتحتهما فتحة بناء لا فتحة إعراب ومجموعهما منادى مضاف وهذا مذهب الأعلام .

(تنبيهات): الأول : صرح في الكافية بأن الضم أمثل الوجهين ، الثاني : مذهب البصريين أنه لا يشترط في الاسم المكرر أن يكون علما بل اسم الجنس نحو : يا رجل رجل قوم والوصف نحو : يا صاحب صاحب زيد كالعلم قيما تقدم ، وخالف الكوفيون في اسم الجنس فمنعوا نصبه ، وفي الوصف فذهبوا إلى أنه لا ينصب إلا منونا نحو : يا صاحبا صاحب زيد ، الثالث : إذا كان الثاني غير مضاف نحو : يا زيد زيد جاز ضمه بدلا ، ورفع ونصبه عطف بيان على اللفظ أو المحل .

(قوله إلى محذوف) أى مماثل لما أضيف إليه الثاني . (قوله ونصبه) أى الثاني على الأوجه الخمسة بل الستة وهى أن يكون منادى مستأنفا أو منصوبا بأعنى أو عطف بيان أو بدلا أو توكيدا أو نعتا وكأنه لم ينظر إلى السادس لضعفه . (قوله أن الاعمين ركبا) قيل فيه تكلف تركيب ثلاثة أشياء ، ولا وجه له إذ المركب شيان فقط قاله في التصريح وقال الفارسي : الاسمان مضافان للمذكور ، وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد . (قوله لفتحتهما فتحة بناء) فيه أن فتحة الأول على القول بالتركيب فتحة بنية ويمكن تصحيح عبارته بأن المراد ففتحة مجموعهما الذى هو المركب وفتحته هى فتحة آخره ولو قال ففتحة الثاني فتحة بناء لكان واضحا . ثم هذا القول لا يشمل قول المصنف ينتصب ثان إلا أن يراد بالنصب ما يعم فتحة الإعراب وغيره . (قوله أمثل الوجهين) أى أحسنهما وأشار هنا إلى أمثليته بتقديمه . (قوله بل اسم الجنس) مبتدأ خبره كالعلم . (قوله وخالف الكوفيون إلخ) عبارة المنع وخالف الكوفيون فأوجبوا في اسم الجنس ضم الأول وفي الوصفين ضمه بلا تنوين أو نصبه منونا . (قوله جاز ضمه بدلا) نقله المصنف عن الأكثر ورده بأنه لا يحدد لفظ بدل ومبدل منه إلا ومع الثاني زيادة بيان وجوز الدمايني أن يكون منادى ثانيا وأن يكون تأكيدا لفظيا وقوله ضمه بدلا أى بناؤه على الضم ومن لازمه عدم التنوين . (قوله عطف بيان) رده المصنف في شرح الكافية فقال إنه توكيد على اللفظ أو المحل لا عطف بيان كما يقول أكثر النحويين لأن الشيء لا يبين نفسه . (قوله على اللفظ أو المحل) لف ونشر مرتب .

[المنادى المضاف إلى ياء المتكلم]

(وَاجْعَلْ مُنَادِيَّ صَاحًّا) آخره (إِنْ يُصَنَّفَ لَنَا) المتكلم (كَتَبِدَ عَيْدِي عَيْدَ عَيْدِيَا) والأنصح والأكثر من هذه الأمثلة الأول: وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو: ﴿يَا عِبَادَ فَاتَّقُون﴾ [الزمر: ١٦]، ثم الثاني: وهو ثبوتها ساكنة نحو: ﴿يَا عِبَادِي لَا خَوْفَ عَلَيْكُمْ﴾ [الزخرف: ٦٨]، والخامس: وهو ثبوتها مفتوحة نحو: ﴿يَا عِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ [الزمر: ٥٣]، وهذا هو الأصل، ثم الرابع: وهو قلب الكسرة فتحة والياء ألفا نحو: ﴿يَا حَسْرَتَا﴾ [يس: ٣٠]، وأما المثال الثالث: وهو حذف الألف والاجتزاء بالفتحة فأجازه الأخفش والمازني والفارسي كقولهم: [٩٢٧] وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتٍ وَلَا لَوْ آلِي

[المنادى المضاف إلى ياء المتكلم]

أفرده بترجمة لأن له أحكاما تخصه وتقدم أن الأصل في ياء المتكلم قيل السكون وقيل الفتح وجمع بأن السكون أصل أول إذ هو الأصل في كل مبنى والفتح أصل ثان إذ هو الأصل فيما وضع على حرف واحد . (قوله صح آخره) بأن يكون آخره حرفا غير لين أو لينا قبله ساكن كدلو وظي وهذا التقيد يخرج نحو مسلمي تنبيه وجمعا وجوز العصام حذف يائه للدلالة ياء التنبيه والجمع على الإضافة وعدم التباسه بالمفرد عند الحذف قال سم: وفيه نظر في الجمع لالتباسه حيثد بالمفرد في صورة إثبات يائه ساكنة ١ هـ ويشترط ما ذكره المصنف أن يكون غير وصف مشبه للفعل كما سيأتي . (قوله عيدا) ينبئ أن يكون منصوبا بفتحة مقدرة على الدال لا بالفتحة الموجودة لأجل الألف . سم . (قوله وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة) نقل البعض عن الحفيد أنه قيد ذلك بأن يشتر الاسم بالإضافة إلى الياء أولا فلا يقال في يا عدوى يا عدو لأنه لا دلالة على الياء . والذي في التوضيح وشرحه إنما هو اشتراط الاشتباه بالإضافة في الوجه السادس وهو الضم وهذا هو المنهج فافهم . (قوله والخامس) عطفه على الثاني بالواو إشارة إلى أنهما في مرتبة للقول بالأصالة في كل ، وجعل السيوطي السكون أفصح من الفتح ولعل وجهه أن السكون أخف من الفتح . (قوله والياء ألفا) أى لحر كها وانفتاح ما قبلها لأن الألف أخف من الياء ١ هـ تصريح . والظاهر أن هذه الألف اسم لأنها منقلبة عن اسم وينبغي أن يحكم بأنها مضاف إليه وأنها في محل جر . سم .

[٩٢٧] هو من الوافر . والياء في راجع زائدة وهو غير لست . قوله بلهف أى يقول لهف . والشاهد فيه أن أصله لغيا بالألف ولكنه حذفها واكتفى بالفتحة . وأصله بالهفي أى تحسرى فحذف حرف النداء ثم قلب الياء ألفا ثم حذف الألف اجتزاء بالكسرة . قوله ولا بليت أى ولا يقول ليت ولا يقول لو أى فعلت . والحاصل أن الأمر الذي فات لا يعود ولا يتلأق لا بكلمة التلهف ولا بكلمة الغنى ولا بكلمة لو التي تفتح أبوابا من الشيطان (كما ورد في الحديث الشريف) .

أصله بقوله يا لغفا . ونقل عن الأكثرين المتع . قال في شرح الكافية : وذكروا أيضا وجها سادسا وهو الاكتفاء عن الإضافة بنيتها وجعل الاسم مضموما كالمندى للفرد . ومنه قراءة بعض القراء : ﴿ رب السجن أحب إلي ﴾ [يوسف : ٣٣] ، وحكى يونس عن بعض العرب : يا أم لا تفعل وبعض العرب يقولون : يارب اغفر لي ويا قوم لا تفعلوا . أما المحتل آخره ففيه لغة واحدة وهي ثبوت يائه مفتوحة نحو : يا فتى ويا قاضى .

(تنبيهان): الأول : ما سبق من الأوجه هو فيما إضافته للتخصيص كما أشعر به تمثيله ، أما الوصف المشبه للفعل فإن يائه ثابتة لا غير ، وهي إما مفتوحة أو ساكنة نحو : يا مكرمى ويا ضارى . **الثاني :** قال في شرح الكافية : إذا كان آخر المضاف إلى ياء المتكلم ياء مشددة كبنى قيل يا بنى أو يا بنى لا غير فالكسر على التزام حذف ياء

(قوله وهو حذف الألف) فيه جمع بين حذف العوض والمعوذ وهو لا يجوز ، وبجواب بأنها بدل الباء ورفق بين الإبدال والتعويض ، سم . على أنه قد يمنع عدم الجواز بدليل ﴿ وإقام الصلاة ﴾ وأجاب إجابا .

(قوله ونقل عن الأكثرين المتع) أى ولا دلالة في البيت على الجواز لاحتمال أن المراد بهذه اللفظة ولا نداء . (قوله وجها سادسا) يظهر أن قائله يهدف إلى الكسرة ثم يعامله معاملة الاسم للفرد فيضم آخره ضمة مشكلة للفرد المبني فهو منصوب تقديرا بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة المشاكلة . وتعرفه بالإضافة المنوية كما اختاره المصنف لا محلا . وتعرفه بالقصد كما قيل وإلا لم يكن لغة في المضاف . قال أبو حيان : والظاهر أن حكمه في الاتباع حكم المبني على الضم غير المضاف لا حكم المضاف للياء هـ أى أنه يجوز في تابعه الوجهان وهو لا يظهر على أن تعرفه بالإضافة المنوية ونصبه مقدر فإن مقتضاه عدم جواز الوجهين في تابعه ، وقد يوجه ما قاله أبو حيان ، وإن قلنا تعرفه بالإضافة المنوية ونصبه مقدر بأنه عومل معاملة المفرد فأعطى حكمه وإن لم يكن منه حقيقة أفاده سم . قال في التصريح : وإنما يأتي هذا الوجه السادس فيما يكرر نداءه مضافا كالأب والابن والأب والابن حلا للقليل على الكثير . (قوله أما المحتل آخره) بأن يكون آخره حرفا لينا قبله حركة مجانسة له وأما ما حذف لاه فلا ترد لاه خلافا للمبرد ووقع في عبارة البعض هنا خلل فاحذره . (قوله وهي ثبوت يائه مفتوحة) وتسكين ورش^(١) يحاى من إجراء الوصل مجرى الوقف . (قوله فيما إضافته للتخصيص) كان الأول للترتيف والمراد فيما إضافته محضة بقرينة المقابلة . (قوله المشبه للفعل) أى المضارع في كونه بمعنى الحال أو الاستقبال . (قوله لأن ياءه ثابتة لا غير) قد يوجه بشدة طلبه لما لكونه عاملا يشبه الفعل . (قوله وهي إما مفتوحة أو ساكنة) أى إن لم يكن اللفظ مثنى أو مجموعا على حده وإلا تعين الفتح نحو : يا ضارى ويا ضارى .

المتكلم فراوا من توالى الياءات مع أن الثالثة كان يختار حذفها قبل ثبوت الثنتين وليس بعد اختيار الشيء إلا لزومه . والفتح على وجهين : أحدهما : أن تكون ياء المتكلم أبدلت ألفا ثم ألزم حذفها لأنها بدل مستقل . الثاني : أن ثانية ياءى بنى حذفت ثم أدمجت أولاهما في ياء المتكلم ففتحت لأن أصلها الفتح كما فتحت في يدى ونحوه اهـ وقد تقدمت بقية الأحكام في باب المضاف إلى ياء المتكلم (وَفُتِحَ أَوْ كَسَرَ وَحُذِفَ أَلِفًا) والألف تخفيفا لكثرة الاستعمال (أَسْتَمَرَ * لَمْ) قولهم (يَا أَبْنَى أُمِّ) ويا ابنة أُمِّ (وَمَا أَبْنَى عَمِّ) ويا ابنة عم (لَا مَقَرَّ) أما الفتح ففيه قولان : أحدهما : أن الأصل أما وعمما بقلب الياء ألفا فحذفت الألف وبقيت الفتحة دليلا عليها . الثاني : أنهما جعلتا اسمًا واحدا مركبا وبنى على الفتح

(قوله كهنى) أى تصغير ابن وأصله بنو يفتحتين وإذا صغرت حذفت ألف الرصل ورددت اللام المحذوفة^(١) فيبقى بنير فقلب الواو ياء لاجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون وتدغم الياء في الياء ، وعلى القول بأن لامه ياء يكون فيه ما عدا القلب . (قوله قيل يا بنى) بكسر الياء أو يا بنى بفتحها لا غير ، أورد عليه شيخنا أن فيه لغة ثالثة قرئ بها في السبع وهى إسكان الياء مخففة ووجهه أنه حذف ياء المتكلم ثم استقلت الياء المشددة المكسورة فحذف الياء الثانية التى هى لام الكلمة وأبقى الأولى وهى ياء التصغير ساكنة . (قوله على التزام حذف ياء المتكلم) أى وإبقاء الياء الثانية على كسرها لأجل ياء المتكلم . (قوله مع أن الثالثة) كان الأوضح ولأن الثالثة لأن هذا تعليل آخر لالتزام الحذف . (قوله أبدلت ألفا) أى بعد قلب الكسرة التى قيلها فتحة . (قوله ثم ألزم حذفها) أى وأبقيت الفتحة دليلا عليها . (قوله مستقل) أى حرف مستقل وهو الياء أى وبدل الثقل ثقل . (قوله ففتحت لأن أصلها الفتح) وعلى القول بأن أصلها السكون يوجه الفتح بأنه احتيج للتحريك لئلا يلتقى ساكنان والفتح أخف . سم . (قوله بقية الأحكام) أى بقية أحكام المضاف المذكور ككسر آخره وجوبا إذا لم يكن واحدا من الأمور الأربعة المتقدمة في قوله :

* آخر ما أضيف ليا اكسر إذا *

لم يك معتلا غ وسلامة الألف مطلقا إلى آخر ما مر أى فلا نعيد تلك الأحكام هنا . (قوله وفتح أو كس) أى للميم وأجاز قوم ضمها أيضا . سم . (قوله وحذف الياء) أى مع الكسر والألف أى مع الفتح ففيه مع ما قبله لف ونشر ومشوش ، لكن حذف الألف إما يأتى على قول الكسائى ومن وافقه لا على قول سيبويه والبصريين فلماذا أسقطه المصنف . (قوله استمر) أى اطرد ، وفي نسخة اشتر وأورد الضمير مع رجوعه إلى الفتح أو الكسر وحذف الياء على التأول بالمذكور أو على حذف خير أحد المتعاطفين لدلالة الآخر . (قوله وما ابنة عم) في التصريح أن بنتا كاتبة . (قوله فحذفت الألف وبقيت الفتحة) قد تقدم منع الجمهور لهذا في غير

(١) إذ التصغير يرد الأسماء إلى أصلها .

والأول قول الكسائى والفراء وأبى عبيدة وحكى عن الأخفش والثاني قيل هو مذهب سيبويه والبصريين وأما الكسر فظاهر مذهب الزجاج وغيره أنه مما اجتزى فيه بالكسرة عن الياء المحذوفة من غير تركيب . قال فى الارتشاف : وأصحابنا يعتقدون أن ابن أم وابنة أم وابن عم وابنة عم حكمت لها العرب بحكم اسم واحد وحذفوا الياء كحذفهم إياها من أحد عشر إذا أضافوه إليها . وأما إثبات الياء والألف فى قوله :

* يَا أَبْنِ أُمِّي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي * [٩٢٨]

وقوله :

* يَا أَبْنَةَ عَمِّا لَا تُلُومِي وَأَهْجِي * [٩٢٩]

فضرورة . أما ما لا يكثر استعماله من نظائر ذلك نحو : يا ابن أخى ويا ابن خال

هذه الصورة نحو يا عبد وهم لا يعمون ذلك هنا والفرق ثبوت السماع الصحيح هنا ، سم . وقوله : قد تقدم أى فى قول الشارح ونقل عن الأكثرين المنع . (قوله والثاني أنهما) أى ابنا وما بعده . (قوله وبني) أى المجموع على الفتح فيكون نحو : يا ابن أم مبنيا على ضم مقدر كخمسة عشر ، ونقل السيوطى عن الرضى أن مجموع الكلمتين مع تركيبهما وفتحهما مضاف إلى الياء المحذوفة . (قوله من غير تركيب) هذا هو محل مخالفة ظاهر مذهب الزجاج لما فى الارتشاف . (قوله قال فى الارتشاف إلخ) هذا مقابل قوله فظاهر مذهب الزجاج إلخ . (قوله وحذفوا الياء) أى وأبقوا الكسرة دليلا عليها لأن الكلام فى الكسر . (قوله ويا شقيق) تصغير شقيق . (قوله فضرورة) وقال بعضهم : هما لثتان قليلتان ، قيل وقلب الياء ألفا أجود من إثباتها وإذا ثبتت الياء ففيها وجهان الإسكان والفتح ، فالخاصل محبة أوجه ، ونص بعضهم على أن الخمسة لغات ، ومرقيا لغة سادسة وهى الضم . (قوله فالياء فيه ثابتة لا غير) ساكنة أو مفتوحة ولا يجوز حذفها بعدها عن النادى تصريح ، أى مع عدم سماع حذفها فى غير يا ابن أم يا ابن عم فلا يرد أن البعد موجود فيها أيضا .

[٩٢٨] تمامه : * أثبت خلتنى لغير شديد *

قاله أبو زيد حرمة بن المنذر من شعر من الخفيف يروى به أنه . الشاهد فى إثبات الياء لى أمى ، والأصل إثبات الياء للمضاف إلى ياء المتكلم إذا نوى المضاف إلا فى يا ابن أم ويا ابن عم لكثرة الاستعمال فهما وذلك للضرورة . وشقيق تصغير شقيق الترحم ، بمعنى يا ابن أمى ويا أنا نفسى خلتنى لغير شديد أكابده وحذى ، وقد كنت لى ظهورا عليه وركنا أستدلى به ، فأوحشنى فقدك ، وأتلفنى موتك .

[٩٢٩] قاله أبو النجم العجل من قصيدة مرجزة أولها :

* قَدْ أَصْبَحْتُ أَمْ أَلْبَحَارُ لِلدَّعَى *

والشاهد فى إثبات الألف فى عصا واليد اللذان الياء إذ أصله يا ابنة عمى ، واهجى من المنجوع وهو النوم بالليل خاصة . وأم الحيار اسم امرأته .

(١) وعجز البيت : * على ذلها كله لم أصنع .

فالياء فيه ثابتة لا غير ، ولهذا قال في يا ابن أم يا ابن عم ولم يقل في نحو يا ابن أم يا ابن عم .
(تنبيهه) : نص بعضهم على أن الكسر أجود من الفتح وقد قرئ : **﴿ قَالَ يَا ابْنِ أُمِّكَ بِالْوَجْهِينِ (وَلَيْفَى أَكْثَدًا) قَوْلُهُمْ يَا (أَبْتُ) وَيَا (أُمْتُ) بِالنَّاءِ (عَرَضٌ) وَالْأَصْلُ يَا أُمِّي وَيَا أُمِّي (وَأَكْثَرُ أَوْ أَفْخُ وَمِنْ أَلْيَا أَتَا عَوْضٌ) وَمَنْ ثُمَّ لَا يَكَادَانِ يَجْتَمِعَانِ ، وَيَجُوزُ فَتَحُ النَّاءِ وَهُوَ الْأَقْيَسُ وَكُسْرُهَا وَهُوَ الْأَكْثَرُ ، وَبِالْفَتْحِ قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَبِالْكَسْرِ قَرَأَ غَيْرُهُ مِنَ السَّبْعَةِ .**

(تنبيهات) : الأول : فهم من كلامه فوائد : الأولى أن تعويض الناء من ياء المتكلم في أب وأم لا يكون إلا في النداء . الثانية أن ذلك يختص بالأب والأم . الثالثة أن التعويض فيها ليس بلامز فيجوز فيها ما جاز في غيرها من الأوجه السابقة فهم ذلك من قوله (عرض) . الرابعة منع الجمع بين الناء والياء لأنها عوض عنها وبين الناء والألف لأن الألف بدل من الياء .. وأما قوله :

(قوله ولهذا قال في يا ابن أم يا ابن عم) ولا يرد يا ابنة أم يا ابنة عم لأن ابنة هي ابن بزيادة الناء . (قوله وفي النداء أبنت أمت عرض) وكل منها منصوب لأنه معرب فإنه من أقسام المضارع بفتحة مقدرة على ما قبل الناء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لأجل الناء لاستدعائها فتح ما قبلها لا على الناء لأنها في موضع الياء التي يسبقها إعراب المضارع إليها . سم . (قوله ومن الياء التاء عوض) إذا عوض تاء التأنيث عن الياء إذا أضيف إليها الأب أو الأم لأن كلا منهما مظنة التفعيم والتاء تدل عليه كما في علامة ، اهـ حفيد . ووجهه^(١) في الكشف بأن تاء التأنيث وياء الإضافة متساويتان في أن كلا منهما زيادة مضمومة إلى الاسم في آخره وفيما ذكر تصريح بأن الناء حرف لا اسم إذ لم تنقلب الياء إليها بخلاف الألف في نحو : يا عبداً كما مر بيانه . (قوله ويجوز فتح الناء إلخ) كان الأولى والفتح أقيس والكسر أكثر لأن جواز كل مستفاد من عبارة المصنف . (قوله وهو الأقيس) لأن الناء عوض عن الياء وحركتها الفتح وتحركها بحركة أصلها هو الأصل ، اهـ حفيد . (قوله وهو الأكثلى) أى لأن الكسر عوض عن الكسر الذى كان يستحقه ما قبل الياء وزال حين مجيء الناء لأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحا . (قوله لا يكون إلا في النداء) أخذ المحصر من تقديم الجار والمجرور . (قوله مختص بالأب والأم) أى لأنه لم يقل نحو أبنت أمت . (قوله من الأوجه السابقة) أى في المنادى المضارع لياء المتكلم . (قوله فهم ذلك من قوله عرض) نظر فيه سم بأن العروض لا ينافى اللزوم وقد يقال شأن العارض عدم اللزوم . (قوله وبين الناء والألف) مثلى ابن الحاجب على جواز الجمع بينهما لأنه جمع بين عوضين بخلاف

(١) يقصد جار الله الزمخشري في تفسيره المعروف بالكشاف .

[٩٣٠] أَيْمَا أَتَيْتُ لَا زِلْتُ فَيَتَا فَأَيْتَا لَنَا أَهْلٌ فِي الْغَيْشِ مَا دُمْتُ غَائِثَا

فضرورة وكذا قوله :

[٩٣١] * يَا أَيُّهَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ *

وهو أهون من الجمع بين التاء والياء لذهاب صورة المعوض عنه . وقال في شرح الكافية : الألف فيه هي الألف التي يوصل بها آخر المنادى إذا كان بعيدا أو مستغائبا به أو مندوبا ، وليست بدلا من ياء المتكلم ، وجوز الشارح الأمرين . **الثاني** : اختلف في جواز ضم التاء في يا أبت ويا أمت فأجازه الفراء وأبو جعفر النحاس ، ومنعه الزجاج ، ونقل عن الخليل أنه سمع من العرب من يقول : يا أبت ويا أمت بالضم ، وعلى هذا فيكون في نداءهما عشر لغات : الست السابقة في نحو : يا عبد ، وهذه الأربعة أعني تثليث التاء والجمع بينهما وبين الألف في نحو : يا أبتا على ما مر . **الثالث** : يجوز إبدال هذه التاء هاء وهو يدل على أنها تاء التأنيث قال في التسهيل : وجعلها هاء في الخط والوقف جائز ، وقد قرئ بالوجهين في السبع ، ورسمت في المصحف بالتاء .

ما قبله سم أي فإن فيما قبله جمعا بين العوض والمعوض عنه وفي قوله بين عوضين تغليب لأن الألف بدل عن الياء لا عوض عنها كما مر ووقع للبعض خطأ فاحش في تقرير مذهب ابن الحاجب فانظره . **(قوله التي يوصل بها آخر المنادى إلخ)** أي بناء على القول بجواز ذلك في المنادى البعيد والمستغائب والمندوب . **(قوله وجوز الشارح الأمرين)** أي كونها عوضا عن الياء وكونها التي يوصل بها آخر المنادى . **(قوله على ما مر)** أي على القول الذي مر عن شرح الكافية أن هذه الألف هي التي يوصل بها آخر المنادى المتقدم وليست بدلا عن ياء المتكلم لا على القول بأنها بدل عن ياء المتكلم لأن الجمع على هذا ضرورة كالجمع بين الياء والتاء لا لغة حتى تعد في اللغات وإلا كانت إحدى عشرة لغة بزيادة الجمع بين الياء والتاء وهذا يعرف ما في كلام البعض . **(قوله إبدال هذه التاء هاء)** أي في الوقف . **(قوله على أنها تاء التأنيث)** أي بحسب الأصل . **(قوله ورسمت في المصحف بالتاء)** أي فرسمها بالتاء أولى كما قاله الدماميني .

[٩٣٠] هو من الطويل . والشاهد في أبي حيث جمع فيه بين العوض والمعوض وهما التاء وياء المتكلم ، لأن التاء عوض عن ياء المتكلم في قوله يا أبت ، وهذا لا يجوز إلا في الضرورة وأجازه كثير من الكوفية مطلقا . وعائشا خير ما دمت . [٩٣١] قاله رؤية . وأوله : * قَوْلِي بَيْتِي فَلَا أَنْ أَتَالَا *

أي حان وقتك . والشاهد فيه في مواضع : وقوع الضمير المنصوب المتصل بعد عسى وهو قليل ، ودخول تنوين التثنية في عساك ، والجمع بين العوض والمعوض في أبتا لأن الألف والتاء عوضان عن ياء المتكلم ، وهو المراد ههنا .

[أسماء لازمت النداء]

(وَقُلْ بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنَّدَاءِ) أى لا يستعمل في غير النداء ويقال للمؤنثة يا فلة واختلف فيها فمذهب سيبويه أنهما كنياتان عن نكرتين ، فقل كناية عن رجل وفلة كناية عن امرأة ، ومذهب الكوفيين أن أصلهما فلان وفلانة فرخا ، ورده الناظم بأنه لو كان مرخما لقليل فيه فلا ولما قيل في التأنيث فلة . وذهب الشلوين وابن عصفور وصاحب البسيط إلى أن قل وفلة كناية عن العلم نحو : زيد وهند بمعنى فلان وفلانة ، وعلى ذلك مشى الناظم وولده^(١) . قال الناظم في شرح التسهيل وغيره أن يا فل بمعنى يا فلان ويا فلة بمعنى يا فلانة ، قال وهما الأصل فلا يستعملان منقوصين في غير نداء إلا في ضرورة فقد وافق الكوفيين في أنهما كناية عن العلم وأن أصلهما فلان وفلانة ، وخالفهم في الترقيم ورده بالوجهين السابقين (وَلَوْ مَانُ) بالهمز وضم اللام ، وملأهم وملأمان بمعنى عظيم اللؤم

[أسماء لازمت النداء]

يجوز كون لازمت فعلا ماضيا كضاربت وكونه اسم فاعل كضاربة مضافا إلى النداء أو منونا ناصبا النداء على المفعولية ، سم . (قوله بعض ما يخص بالنداء) أشار إلى أن هناك ألفاظا آخر تختص بالنداء كأتيت وأمت . (قوله أى لا يستعمل في غير النداء) أشار به إلى أن الباء داخلة على المقصور عليه . (قوله عن نكرتين) أى من جنس الإنسان لا مطلقا . (قوله بأنه لو كان) أى المذكور من فل وفلة مرخما أى مرخم فلان وفلانة لقليل فيه أى في بعضه وهو فل بقرينة ما بعده (فلا) لأنه لا يحذف في الترقيم مع الآخر ما قبله من حرف مد زائد إلا إذا كان المرخم خماسيا فصاعدا وفلان على أربعة أحرف فحق ترقيقه يا فلا وقوله ولما قيل في التأنيث فلة أى بل كان يقال فلان وكان الأخصر والأوضح أن يقول ورده الناظم بأنهما لو كانا مرخمين لقليل في الأول فلا وفي الثاني فلان . (قوله وذهب الشلوين إلخ) الفرق بين هذا المذهب ومذهب الكوفيين مع أنهما كنياتان عن العلم عند الكوفيين أيضا اعتبار الترقيم عندهم دون الشلوين ومن معه . (قوله كناية عن العلم) أى الشخصى لمن يعقل وكأن الظاهر كنياتان . (قوله وهما الأصل) المراد بالأصل هنا وفي قوله الآتى وأن أصلهما فلان وفلانة ما كانا عليه قبل تخفيفهما بحذف الألف والنون لا بالترقيم والحاصل أن الشلوين والناظم ومن وافقهما يقولون هما كنياتان عن العلم وأصلهما فلان وفلانة فدخلهما مجرد الحذف تخفيفا لا ترخيما والكوفيون يقولون هما كنياتان عن العلم وأصلهما فلان وفلانة فدخلهما خصوص الترقيم وبهذا تعلم أن قول البعض فيما كتبه قبيل الخاتمة

(١) يقصد بدر الدين ابن مالك ناظم الألفية - واجمع له شرحه من تحقيقا .

و (نَوْمَانُ) بفتح النون بمعنى كثير النوم (كَذَا) أى مما يختص بالنداء .

(تَنْبِيْهَانُ) : الأول : الأكثر في بناء مفعلان نحو مَلَأْمَانُ أَنْ يَأْتِيَ فِي الدَّمِ ، وقد جاء في المدح نحو : يا مكرمان حكاياه سيبويه والأخفش ، ويا مطيبان . وزعم ابن السيد أنه يختص بالدم وأن مكرمان تصحيف مكذبان وليس بشيء . الثاني : قال في شرح الكافية أن هذه الصفات مقصورة على السماع بإجماع وتبعه ولده ، وهو صحيح في غير مفعلان فإن فيه خلافا ، أجاز بعضهم القياس عليه فتقول يا غيثان وفي الأنثى يا غيثانة (وَأَطْرَدَا * فِي سَبِّ الْأُنثَى وَزُنُ) يا فعال نحو (يَا غَيَاثُ) يا لكاع يا فساق وأما قوله : [٩٣٢] أَطْرَفَ مَا أَطْرَفَ ثُمَّ آوَى إِلَى بَيْتِ قَيْدَتِهِ لَكَاعِ فضرورة (وَالْأَمْرُ هَكَذَا) أى اسم فعل الأمر مطرد (مِنْ أَكْثَالِهِ) عند سيبويه نحو :

أن مادة فلان مخالفة لمادة فل عند المصنف كما أن الأمر كذلك على مذهب سيبويه الصحيح فيه نظر . (قوله بالهمن) أى الساكن . (قوله أى مما يختص بالنداء) بيان لوجه التثنية . (قوله يا مكرمان) بفتح الراء . زكريا ، وهو العزيز المكرم . دمايى . (قوله تصحيف مكذبان) أى تحريفه وسماه تصحيفا لقربه من التصحيف لقرب رسم اللال من رسم الراء وقرب رسم الباء من رسم الميم المخلوط بها بعدما . (قوله وليس بشيء) مع أنه يبقى عليه مطيبان إلا أن يمنع وروده (قوله مقصورة على السماع) ويؤخذ ذلك من تعبيره بالأطراد فيما بعدما دونها . (قوله وهو) أى الإجماع . (قوله فتقول يا غيثان) إلخ قضيته عدم سماع غيثان ويعكر عليه قول الجمع الذى سمع منه أى من مفعلان ستة ألفاظ : مكرمان وملأمان وغيثان وملكمان ومطيبان ومكذبان . قال : وحكى ابن سيده رجل مكرمان وملأمان وامرأة ملأمانة فنهمن من أجاز استعماله في غير النداء بقلة وخرجه أبو حيان على إضمار القول وحرف النداء والأصل رجل مقول فيه يا مكرمان . (قوله وزن يا فعال) أى موازن ثاني يا فعال وكذا يقال في قوله الآتي وشاع في سب الذكور وزن يا فعل وفي الإتيان يا هنا وفيما يأتى إشارة إلى اختصاص سب الأنثى والذكور المذكورين بالنداء . (قوله قبيدته) سميت امرأة الرجل قبيدة للزومها البيت لكاع أى خسية . (قوله فضرورة) وقيل التقدير قبيدته يقال لها يا لكاع . (قوله والأمر هكذا) إلخ وجه ذكره هنا مناسبه لنحو غياث المتعلق بما هنا في وزنه وبنائه على الكسر وشروطه سم أى فذكره هنا من باب الاستطراد وقوله هكذا أى كغياث في الوزن لا في النداء .

[٩٣٢] ذكر مستوفى في شواهد الموصول . والشاهد فيه هنا استعمال لكاع في غير النداء للضرورة .

نزال وتراك من نزل وترك .

(تنبيهان) : الأول : أحمل الناظم من شروط القياس على هذا النوع أربعة شروط : الأول أن يكون مجرداً فأما غير المجرد فلا يقال منه إلا ما سمع نحو : دراك من أدرك . الثاني : أن يكون تاماً فلا يبنى من ناقص . الثالث : أن يكون متصرفاً . الرابع : أن يكون كامل التصرف فلا يبنى من يدع ويذر . الثاني : ادعى سيبويه سماعه من غير الثلاثي شذوذاً كقرقار من قرقر في قوله :

* قَالَتْ لَهُ رَيْحُ الصَّبَا قَرْقَار * [٩٣٣]

وعرعار من عرر في قوله :

* يَدْعُو وَيَلْدُهُمْ بِهَا عَرْعَار * [٩٣٤]

(قوله أى اسم فعل الأمر) أى نكلامه على حذف مضافين وقول شيخنا فكلامه على حذف مضاف أى ودال الأمر هو مع كونه لا يناسب صنيع الشارح يرد عليه أن ذال الأمر أعم من اسم فعل الأمر . (قوله من الثلاثي) جعله الشارح مختصاً بقوله والأمر هكذا مع أنه يعود لما قبله أيضاً فالوجه تعليقه باطرده سم ، وعليه فالأمر معطوف على وزن وهكذا حال وعلى صنيع الشارح الأمر مبتدأ هكذا حال ومطرده خبر أو هكذا خبر أول ومطرده خبر ثان . (قوله عند سيبويه) وقال المبرد : هو مسموع فلا يقال قوام ولا قعاد في قم واقعد إذ ليس لأحد أن يتدع صيغة لم تقلها العرب . قال الأندلسي : ومنع المبرد قوى ، فالأولى أن يتأول قول سيبويه هو مطرده على أنه أراد بالاطراد الشياخ هـ دماميني . وفي التوضيح مع شرحه والمبرد لا يقيس فيهما أى في فعال سباً وفعال أمراً أى فلا يقال يا قباح قياساً على فساد ولا قعاد قياساً على نزال هـ ومنه يعلم أن الخلاف بين سيبويه والمبرد في فعال سبا وفعال أمراً والموافق لهذا أن يجعل قول الشارح عند سيبويه متعلقاً باطرده في كلام المتن ومطرده في كلام الشارح على التنازع وإن كان الأقرب إلى صنيع الشارح تعلقه بمطرده في كلامه فعلم ما في قول البعض أن عند سيبويه متعلق باطرده . (قوله على هذا النوع) قال البعض : أى على ما ورد منه أو المراد في هذا النوع وهو اسم الفعل ا هـ وهو موافق لقول شيخنا أى نوع نزال ا هـ وقال شيخنا السيد : قوله على هذا النوع أى وكذا ما قبله أو يراد بالنوع ما هو على وزن فعال منادى أو اسم فعل ا هـ وهذا هو الموافق لما في التوضيح وشرحه فانظره . (قوله أن يكون مجرداً) أى عن الزوائد وفيه أن هذا معلوم من اشتراط المصنف كونه ثلاثياً لأن الثلاثي عند النحاة لا يشمل المزيد . (قوله متصرفاً) فخرج نحو نعم وبئس . (قوله ادعى سيبويه سماعه) أى سماع اسم فعل الأمر المبني على الكسر لا بقيد كونه على وزن فعال . (قوله كقرقار) أى صوت ، وعرعار أى العب . (قوله يدعو وليلد لهم) أى صغيرهم بها عرعار أى هلموا للعرعة وهى لعبة الصبيان ا هـ فارضى . ووليد فاعل يدعو

[٩٣٣] الرجز لأبي النجم في خزنة الأدب .

[٩٣٤] البيت من الكامل ، وهو للخبثاني .

وقاس عليه الأخفش . ورد المبرد على سيبويه سماع اسم الفعل من الرباعي . وذهب إلى أن قرعار وعرعار حكاية صوت ، وحكاه عن المازني . وحكى المازني عن الأصمعي عن أبي عمرو مثله . والصحيح ما قاله سيبويه لأنه لو كان حكاية صوت لكان الصوت الثاني مثل الأول نحو : غاق غاق فلما قال عرعار وقرعار فخالف لفظ الأول لفظ الثاني علم أنه محمول على عرعر وقرقر (وَشَاعَ فِي سَبِّ الْدُّكُورِ) يا (فُعَلٌ) نحو قولهم يا فسق يا لكع يا غدر يا خبث (وَلَا تَقْسِنَ) عليه بل طريقه السماع ، واختار ابن عصفور كونه قياسا ونسب لسيبويه (وَجُرَّ فِي الشَّعْرِ قُلٌّ) قال الراجز :

* فِي لُجَّةِ أَمْسِكَ فَلَانًا عَنْ قُلٍّ *

[٩٣٥]

كما قاله شيخنا السيد وأنظر مرجع ضمير بها . (قوله حكاية صوت) أي قرعار حكاية صوت الرعد ، وعرعار حكاية صوت الصبيان . (قوله لكان الصوت الثاني) أي لكان الصوت الثاني . وقوله مثل الأول تصديق للمثالة بأن يقال عرعر وقرقر وبأن يقال عرعار وقرعار . (قوله علم أنه) أي ما ذكر محمول على عرعر وقرقر بصيغة الأمر أي دال عليه دلالة اسم الفعل على الفعل . (قوله يا فسق إغ) هي غير منصرفة للوصفية والعدل عن فاسق والكع وغادر وخبث . (قوله يا لكع) ذكر في القاموس من معاني اللكع اللئيم والعبد والأحمق والصغير والوسخ ، قيل قد يرد في غير النداء كحديث : « لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس في الدنيا لكع ابن لكع » وقوله عليه الصلاة والسلام في الحسن بن علي رضي الله عنهما : « أين لكع » أي الصغير . وقيل هو في الحديثين ليس من المختص بالنداء بل هو فيها وصف منصرف غير معدول كحطهم ومؤنته لكعة . أما المختص بالنداء فهو منصرف لأنه معدول عن الكع ومؤنته لكاع . (قوله بل طريقه السماع) أي والمسومع منه الألفاظ الأربعة المذكورة . (قوله في لجة) متعلق بتدافع الشيب في بيت آخر . واللجة بفتح اللام اختلاط الأصوات في الحرب . وقوله أمسك فلانا عن فل مقول لقول معذوف أي في لجة مقول فيها أمسك فلانا عن فل . أي امنع فلانا عن فلان . يصف

[٩٣٥] قال أبو النجم المعجل من قصيدة مرجزة يصف بها إبلًا وقد أثارت أبلها الغبار . وشبه نزاحم الإبل ومداغمة بعضها بعضا بقرم شيوخ في لجة بفتح اللام - وهو اختلاط الأصوات في الحرب - ينفع بعضهم بعضا ، فيقال أمسك فلانا عن فلان : أي احجز بينهم . وخص الشيوخ لأن الشباب فهم التسرع إلى القتال . والجار والمجرور متعلق بقوله : * قد أفع الشيب ولم تقفل * وقوله أمسك فلانا عن فل في عمل النصب على أنها مفعول لمخوف تقديره في لجة مقول فيها أمسك فلانا عن فل أي عن فلان . وفيه الشاهد . واختلف فيه فقال ابن مالك : هو فل الخاص بالنداء يستعمل مجرورا للضرورة . وقال ابن هشام : الصواب أن هذا فلان وجذب منه الألف والتون للضرورة كما في قوله : * دوس لنا بمخالع فأبائي * على ما يأتي إن شاء الله تعالى .

والصواب أن أصل هذا فلان وأنه حذف منه الألف والنون للضرورة كقوله :
 * كَرَسَ أَلَمْنَا بِمُتَالِحٍ فَأَبَانَ * [٩٣٦]

أى درس المنازل . وليس هو فل المختص بالنداء إذ معناهما مختلف على الصحيح ، كما مر أن المختص بالنداء كناية عن اسم الجنس وفلان كناية عن علم ومادتهما مختلفتان . فالمختص مادته ف ل لى فلو صغرته قلت فلى ، وهذا مادته ف ل ن فلو صغرته قلت فلين ، وقد تقدم بيان ما ذهب إليه المصنف .

(حاشية) : يقال فى نداء المجهول والمجهولة يا هن ويا هنة ، وفى التثنية

الشاعر إبلا أقبلت وقد أثارت أيديها الغبار ، وشبه تراجمها ومدافعة بعضها بعضا بقوم فى لجة يدفع بعضهم بعضا . فيقال اسلك فلانا عن فلان أى احجز بينهم . (قوله والصواب إلخ) اعتراض على قول المصنف : وجز فى الشعر فل ، المقضى أى فل المجرور فى الشعر هو فل المحدث عنه وهو المختص بالنداء . (قوله درس المنازل إلخ) درس عفا ، ومتالع بضم الميم وبالتاء الفوقية اسم موضع ، وكذلك أبان بالوحدة . تصريح . وفى القاموس أن درس يأتى لازما بمعنى عفا ومتعليا يقال درسته الرخ . (قوله أن المختص) بلى من ما مر أو بيان^(١) . وقوله كناية عن اسم الجنس أى على قول سيبويه . (قوله وفلان) أى الذى هو أصل فل الواقع فى البيت مجرورا أى وما ثبت لفلان ثبت لفل الواقع فى البيت لأن أصله فلان كما مر . (قوله فاختص مادته ف ل لى) أى بالفك فى هذا وما بعده كما فى النسخ الصحاح على عادة أهل التصريف إذا أرادوا بيان الحروف الأصول من غير نظر إلى كونه فعلا أو غيره . (قوله وقد تقدم بيان ما ذهب إليه المصنف) لعله يشير بهذا إلى الجواب عن الاعتراض على المصنف المذكور بقوله والصواب إلخ . وحاصله أن هذا التصويب إنما يظهر على مذهب سيبويه لأن اختلاف المعنى والمادة الذى ذكره إنما يأتى على مذهبه دون مذهب المصنف لانهاد فل وفلان عليه معنى لكون كل عنده كناية عن العلم ومادة لكون أصل فل عنده فلانا كما مر . وكمذهبه فى الاتحاد المذكور مذهب الكوفيين . فدعوى البعض أن المادة مختلفة عند المصنف باطلة فتنبه . (قوله فى نداء المجهول) أى المجهول اسمه . (قوله يا هن إلخ) أى لكن هن فى الأصل كناية عن اسم الجنس وإن استعمل كثيرا كناية عما يستقيح ذكره أو عن الفرج خاصة كما مر فى مبحث الأسماء الستة .

[٩٣٦] قاله لبيد^(٢) . وتامه : * فَنَقَّائِمَتْ بِالْحَيْسْرِ وَالْكَسُوفَانِ *

من الكامل . والشاهد فى لئى أصله المنازل ، فحذفت منه الزاى واللام وهو حذف قبيح . ودرس عفا ، ومتالع بضم الميم وبالتاء للثناة من فوق اسم موضع . وقيل جبل وكذلك أبان . والحيس بفتح الحاء المهملة وكسر ها وسكون الباء للوحدة وفى آخره سين مهملة . والكسوفان بضم السين للهمزة وسكون الواو وبالهاء للوحدة وفى آخره نون : اسمان موضعين . والفاء بمعنى الواو كما فى : بين الدخول فمحول .

(٢) يقصد ابن ربيعة الطبرى من أصحاب العلقات .

(١) يعنى عطف بيان .

والجمع يا هنان ويا هنتان ويا هنون ويا هنات ، وقد يلى أواخرهن ما يلى آخر المنسوب نحو : يا هناء ويا هنتاء بضم الهاء وكسرها وفى التنية والجمع يا هنانية ويا هنتانية ويا هنوناه ويا هنتوناه . والله أعلم .

[الاستغاثة]

(إِذَا اسْتَغِيثَ اسْمٌ مُنَادًى) أى نودى ليخلص من شدة أو يعين على مشقة (مُحْفِظًا) غالباً (بِالْلامِ مُفْتَوَحًا) حال من اللام (كَيْتَا لِلْمُرْتَضَى) وقول عمر رضى الله عنه : يا لله ،

(قوله ويا هنة) بسكون النون كما فى الدمايىنى . (قوله ويا هنون) جمع جمع المذكور السالم شذوذاً لأن مفردة ليس علماً ولا صفة بل لم يستكمل شروط باب سين^(١) . (قوله بضم الهاء وكسرها) أى الهاء الأخيرة كما فى الفارضى فالضم تشبيهاً بجاه الضمير والكسر على أصل التقاء الساكنين . واعلم أنه سيأتى للشارح فى باب الندبة أن هذه الهاء لا تثبت وصلاً بل وقفاً ساكنة وربما ثبتت فى الضرورة مضمومة ومكسورة . وأجاز الفراء إثباتها وصلاً بالوجهين . قوله هنا بضم الهاء وكسرها أى على مذهب الفراء أو حيث ثبتت فى الوصل لضرورة النظم وإلا فهى ساكنة . (قوله يا هنانية ويا هنتانية) بقلب ألف الندبة ياء فهما بجانسة كسر نون التنية وفيه البحث الآتى . (قوله ويا هنتوناه) بقلب ألف الندبة واواً لمناسبة ضمة التاء . ويبحث فيما ذكره بأن قلب الحركة أخف من قلب الحرف فهلا قلبت كسرة نون التنية فى يا هنانية ويا هنتانية فتحة حفظاً للألف ؟ وهلا قلبت ضمة التاء فى يا هنتوناه فتحة حفظاً للألف ؟ كما فعل ذلك فى يا هناء ويا هتاه . والله أعلم .

[الاستغاثة]

(قوله إذا استغيت اسم) شامل للمضاف وشبهه . وأما التكرار غير المقصود فردد فيها الشاطبى ، وإيقاع الاستغاثة على الاسم أى اللفظ اصطلاحى ، فإن المستغاث حقيقة المعنى أى مدلول اللفظ أو التقدير مدلول اسم ، اهـ سم . (قوله منادى) فائدته التنبيه على أن المستغاث اصطلاحاً لا يكون إلا منادى ولو أطلق ربما فهم خلاف ذلك أو لم يفهم ذلك . سم . (قوله أو يعين على مشقة) أى على دفعها والتعبير بالإعانة يقتضى مشاركة المستغاث للمستغاث فى الدفع فحصل التغاير بين المتعاطفين . (قوله غالباً) من غير الغالب ما سيأتى فى قوله : ولأم ما استغيت عاقبت ألف . وقول الشارح وقد يخلو منهما . (قوله باللام) إنما اختيرت لمناسبة معناها للاستغاثة لأن لامها للتخصيص أدخلت على المستغاث دلالة على أنه مخصوص من بين أمثاله بالنداء ، وكذا المتعجب منه مخصوص من بين أمثاله باستحضار غرابته . قاله الدمايىنى .

(١) لأن جمع المذكور السالم فى الأصل إذا كان مفردة علماً لمقال أو صفة له ولم يستكمل أيضاً شروط اللحق بجمع المذكور السالم مثل (سين) .

فخفضه للتنصيص على الاستغاثة وفتح اللام لوقوعه موقع المضر لكونه منادى وليحصل بذلك فرق بينه وبين المستغاث من أجله . وإنما أعرب مع كونه منادى مفردا معرفة لأن تركيبه مع اللام أعطاه شبهة بالمضاف . وقد فهم من النظم فرائد : الأولى أن استغاث متعد بنفسه لقوله إذا استغيث اسم ، والنحويون يقولون مستغاث به قال الله تعالى : ﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ ﴾ [الأنفال : ٩] ، وقد صرح في شرح الكافية بالاستعمالين . الثانية : أن المستغاث معرب مطلقا . الثالثة : أنه يجوز اقترانه بأل وإن كان منادى لأن حرف النداء لم يباشرها ، فهم ذلك من تمثيله وهو مجمع عليه .

(تنبيهات): الأول : يختص المستغاث من حروف النداء بيا ، يرشد إلى ذلك تمثيله وقوله بعد : إن كررت يا . الثاني : ما أطلقه من فتح لام المستغاث هو من غير باء التكلم فأما معها فتكسر نحو : يا لي وقد أجاز أبو الفتح في قوله :

(قوله وقول عمر) أى لما طعنه أبو لؤلؤة الجهمي قال : يا لله للمسلمين كما في الدمامي .
(قوله للتنصيص على الاستغاثة) إذ لو قيل يا زيدا أو يا زيد احتمل التركيب غير الاستغاثة من التندبة في الأول والنداء المحض في الثاني . ويرد على كونها للتنصيص على الاستغاثة قولك : يا للعلماء متعجبا من كثرهم إلا أن يجعل التنصيص إضافيا أى بالإضافة إلى التندبة والنداء المحض خدبر . (قوله لوقوعه موقع المضر) أى الذى تفتح معه اللام فلا ترد باء التكلم ، أو مراده بالمضر كاف الخطاب لأنها التى يقع موقعها المنادى . وقيل لأن اللام بقية آل كما سياتى . (قوله لكونه منادى) أى والمنادى واقع موقع الكاف . (قوله وبين المستغاث من أجله) شامل للمتنصر عليه والمتنصر له . (قوله أعطاه شبهة بالمضاف) أى لأن اللام ويجرورها كلمتان كالتضائفين أو لأن اللام أضافت معنى الفعل إلى مجرورها . (قوله متعد بنفسه) لو قال يتعدى بنفسه لكان أحسن لأن النظم لا يفيد وجوب تعديه بنفسه كما توهمه عبارة الشارح وإنما يفيد جواز ذلك فاعرفه . (قوله معرب مطلقا) أى مفردا أو غيره وعمله كما قاله سم إن جر باللام وكان معربا قبل النداء ، فإن خلا من اللام كان كغيره من المناديات وإن كان مبنيًا قبل النداء فهو باق على بناءه كذا لهذا . فهذا مبنى على السكون فى محل نصب . (قوله لم يباشرها) أى أى بل فصل بينهما اللام . (قوله يختص المستغاث بإلغ) أى لأن الاستغاثة كالبعد لاحتياجها إلى مد الصوت لأنه أعون على إسراع الإجابة المحتاج إليها ، فلا يقال إن يا للمنادى البعيد فيلزم ألا يستغاث بالقرب إلا إن كان كالبعيد أفاده سم بقاء أنه يرد عليه أنه ورد المستغاث بالهمزة فى قوله :

* أعام لك ابن صصعة بن سعد *

[٩٣٧] قَيَا شَوْقِي مَا أَبْقَى وَيَالِي مِنْ كَثْرَى وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى

أن يكون استغاث بنفسه وأن يكون استغاث لنفسه ، والصحيح وفاقا لابن عصفور أن يا لي حيث وقع مستغاث له ، والمستغاث به محذوف بناء على ما سيأتي من أن العامل في المستغاث فعل النداء المضمر ، فيصير التقدير يا أدعولي وذلك غير جائز غير ظننت وما حمل عليها . الثالث : اختلف في اللام الداخلة على المستغاث : فقول هي بقية آل والأصل يا آل زيد ، فزيد مخفوض بالإضافة ، ونقله المصنف عن الكوفيين . وذهب الجمهور إلى أنها لام الجر ، ثم اختلفوا : فقول زائدة لا تتعلق بشيء وهو اختيار ابن

إلا أن يقال هو ضرورة أو شاذ . (قوله ليا شوقي إغ) يصح كسر شوق ودمع وقلب على حذف باء المتكلم وإنشاء الكسرة دليلا عليها ، وضم الثلاثة على أنها نكرات مقصودة . وما تعجيبة . والنوى البعد وما أصبى أى ما أميلك إلى الهوى . (قوله بناء على ما سيأتي إغ) قيد بذلك ليتأنى المقتضى ، لكن المستغاث به في يا لي محذوف وهو لزوم عمل في ضميرى واحد على تقدير كون المستغاث به في يا لي هو المذكور ، إذ لو بنينا على أن العامل حرف النداء لم يجب كون المستغاث به في يا لي محذوف ، لأنه لا يلزم حيزه على كون المستغاث به هو المذكور عمل فعل في ضميرى واحد لعدم الفعل العامل . (قوله فيصير التقدير إغ) تبرع على معنى محذوف معطوف على قوله محذوف أى والمستغاث به محذوف لا مذكور فيصير إغ . وقوله وذلك إغ في معنى التعليل لهذا المعنى ويصح جعل الفاء تعليلية له ولو قال إذ لو كان مستغاثا به لكان التقدير إغ لكان أوضح . (قوله يا أدعولي) أى فيلزم عمل فعل في ضميرى واحد وهما الضمير المستتر في أدعولي والياء إذ هما لواحد وهو المتكلم والأولى حذف يا . (قوله وذلك) أى عمل الفعل في ضميرى واحد غير جائز غير ظننت وما حمل عليها أى من أفعال القلوب . وما حمل عليها كنسيت وأبصرت وفقدت وعلمت . وأورد عليه أن عمل الفعل في ضميرى واحد لازم على جعل الياء مستغاثا له أيضا إذ في قولك ادعوى قومى لي عمل أدعوى الضمير المستتر والياء . وأجيب بأن المحذور عمله فيهما على وجه كون الثاني مفعولا به وإذا جعلت الياء مستغاثا له لم يكن مفعولا به لأن مدحول لام التعليل ليس مفعولا به لعدم وقوع الفعل عليه بخلاف ما إذا جعلت مستغاثا به . (قوله والأصل يا آل زيد) أى فحذفت همزة آل للتخفيف وإحدى الألفين لاكتفاء الساكنين ، وضعفه الرضى بأن ذلك يقال فيما لا آل له نحو : يا للدواهي^(١) ، وقد رد بأن يعتبر لها آل بناسيا فانهم . (قوله عن الكوفيين) استدلوا بقوله :

* إذا الداعي للغوب قال يا لا *

[بشولهد الاستغاثه]

[٩٣٧] قيل إنه من كلام المحدثين . من الطويل . الفاء للمعطف إن تقدمه شيء : أى يا قومى شوقى ما أبغاه . وما للتعجب مبتدأ . وأبغى خيره . وكذا الكلام في الشطر الثاني . والشاهد في ويا لي من النوى ، فإن اللام فيه لام الاستغاثه وهي مكسورة . وعن ابن جني يجوز كونه مستغاثا به كأنه استغاث به من النوى وهو البعد . وأصعب أقبل من صبي يصبر إذا مال .

(١) راجع هذا الموضع في شرح الكافية فقد خفي هناك وكفى .

حروف . وقيل ليست بزيادة فتعلق ، وفيما تتعلق به قولان : أحدهما بالفعل المحذوف وهو مذهب سيويه واختاره ابن عصفور . والثاني تتعلق بحرف النداء وهو مذهب ابن جني . الرابع : إذا وصفت المستغاث جررت صفته نحو : يا لزيد الشجاع للمظلوم . وفي النهاية لا يعد نصب الصفة حملا على الموضع (وَأَفْتَحَ) اللام (مَعَ) المستغاث (الْمَعْطُوفِ) **إِنْ كَرَّرْتَ يَا كَقَوْلِهِ :**

[٩٣٨] يَا لَقَوْمِي وَيَا لَأَمْثَالِ قَوْمِي لِأَنَّا غَوَّيْنَاهُمْ فِي أَرْذَلِ أَيَّامِنَا (وَلَيْ سَوَى ذَلِكَ) التكرار (بِالْكَسْرِ أَتَيْنَا) على الأصل لأمن اللبس نحو :

فإن الجار لا يقتصر عليه ، وأجيب بأن الأصل يا قوم لا فرار فحذف ما بعد لا النافية . دمايني . (قوله لقليل زائدة) بدليل صحة إسقاطها ، وعروض بأن الزيادة خلاف الأصل ، وعلى هذا القول يكون المستغاث منصوبا بفتحة مقدرة لا اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد . (قوله بالفعل المحذوف) أى الذى نابت عنه با لكن يتضمنه معنى فعل يتعدى بالحرف كالنحيب فى نحو يا لزيد وأتعجب فى نحو يا للماء فلا يرد أن (أدعو) متعد بنفسه فكيف عدى باللام . (قوله بحرف النداء) لنيابته مناب الفعل . (قوله على الموضع) أى موضع الموصوف لأنه مفعول كما مر وليس له موضع رفع حتى يتبع بالرفع . وجزم الرضى بامتناع ما عدا الجر كما مر . (قوله مع المعطوف) إطلاقة شاملة للمعطوف بنحو الواو ولا مانع منه إذ قد قصد الإشارة إلى تأخر أو تراخي رتبة الثالث فى النجدة . (قوله وفى سوى ذلك التكرار) المفهوم من كررت أى فى سوى تكرار يا مع المعطوف الت بكسر لام المعطوف ولام غيره من المستغاث لأجله ، كما قد يدل له قوله بعد : الثاني علم مما ذكرنا ، ولو أرجع الشارح اسم الإشارة إلى المعطوف مع تكرار (يا) لشمّل الكلام المستغاث من أجله فى صورة تكرار يا أيضا لأن غير المعطوف المكرر معه (يا) شامل لغير المعطوف فى صورة تكرار يا وبصورة عدم تكرارها وللمعطوف الذى لم تكرر معه يا ، وبهذا التحقيق يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من الإيهام^(١) . (قوله على الأصل) أى فى لام الجر الداخلة على المظهر . (قوله لأمن اللبس) أى أمن لبس المعطوف بالمستغاث له بسبب عطفه على المستغاث وأمن لبس المستغاث له بالمستغاث بسبب تقدم ذكر المستغاث . ويفهم منه أن الإلباس قد يوجد إذا كررت يا ، ووجه أن المستغاث له قد يلى حرف النداء إذا حذف المستغاث ثم إما يحسن تعليله المذكور على تعليل فتح لام المستغاث بخوف اللبس الذى أشار إليه سابقا بقوله وليحصل بذلك أى بفتح لام المستغاث فرق بينه وبين المستغاث من أجله ، وأما على تعليل الفتح بما أسلفه أيضا الشارح من وقوع المستغاث موقع المضمر لكونه منادى فإما يحسن تعليل كسر لام المعطوف هنا بما علل به الفارضى حيث قال لأنه بعد عن حرف النداء

[٩٣٨] هو نظم من الخفيف . اللام فى القومى مفتوحة لأنه مستغاث به وهو منادى ، وبالأمثال قومى عطف عليه واللام فيه أيضا مفتوحة . وهو الشاهد حيث فتحت فيه اللام لتكرير حرف النداء ، واللام فى لأناس مكسورة لأنه مستغاث من أجله . والفتور بعض العين المهملة والتاء المثناة من فوق وتشديد الواو من عنى يتوإذا استكبر وهو مبتدأ . وفى إزدياد غيره . وعلى الجملة لجر لأنها صفة لأناس .

[٩٣٩]

* يَا لِلْكُهُولِ وَلِلشَّبَانِ لِنَعَجِبِ *

(تنبيهات): الأول: يجوز مع المعطوف المذكور إثبات اللام وحذفها، وقد

اجتمعا في قوله:

[٩٤٠] يَا لِعَطَافِنَا وَيَا لِرِيَّاحٍ وَأَيُّ الْحَشْرِجِ الْقَتَّى الثَّقَاجِ

الثاني: علم مما ذكر أن كسر اللام مع المستغاث من أجله واجب على الأصل وهو ظاهر في الأسماء الظاهرة، وأما المضمير فتفتح معه إلا مع الياء نحو: يا لزيد لك، وإذا قلت يا ليت احتمل الأمرين. وقد قيل في قوله: فيا لك من ليل إن اللام فيه للاستغاث. الثالث: فيما تتعلق به اللام المستغاث من أجله خلاف: فقيل بحرف النداء.

فكانه لم يقع موقع الضمير فردت اللام إلى أصلها وهو الكسر، وتعليل كسر لام المستغاث له بعدم وقوعه موقع المضمير. (قوله مع المعطوف المذكور) أى مع المعطوف الذى هو مستغاث أعم من أن يكون مستغاثا لمعطفه على المستغاث من غير تكرار (يا) أو لكونه يكرر مع بقية قوله: وقد اجتمعا في قوله إلخ. (قوله يا لعطافنا إلخ) عطاف ورياح براء مكسورة فتحتية مخففة وأيو الحشرج أسماء رجال يرثيهم الشاعر. والثقاج النعج^(١) أى الإعطاء كما في القاموس. وفيه أيضا نفع الطيب فاح فلم تسمح من فسر النعج بالرائحة الذكية. (قوله احتمل الأمرين) أى كون المخاطب مستغاثا ومستغاثا من أجله. (قوله أن اللام فيه للاستغاث) أى وكل من لام المستغاث ولام المستغاث من أجله تسمى لام الاستغاث فهذا الذى قيل يؤيد ما ذكره من احتمال يا لك للأمرين. (قوله فقيل بحرف النداء إلخ) قال البعض تبعا لشيخنا: لم يذهب أحد هنا إلى التعلق بفعل النداء لئلا يلزم عمل الفعل في ضميرى متكلم هـ. أقول: هذا باطل لأن العمل المذكور إنما يلزم إذا كان المستغاث من أجله ياء المتكلم وهو في هذه الصورة غير مضر لما مر من أن العمل المذكور إنما يتبع إذا كان على وجه كون الثانى

[٩٣٩] صدره:

* يَكِيكَ نَاءٌ يَبِيكُ الْنَّارُ مُقَرَّبِ *

قائله يجوز قول له النعج. وهو من البسيط: أى يبكى عليك ناء أى بعد وهو فاعل يبكى. وبعد النار صفة وإضافته غير محضة فلذلك وقعت صفة للنكرة. ومقرب صفة لأخرى بمعنى غريب. واللام في للكهول مفتوحة وهو منادى. والشاهد في للشبان حيث كسرت فيه اللام، والقياس فتحها حملا على المعطوف عليه، ولكن لما كان معلوما وزال اللبس ولم يكرر حرف النداء كسرت. واللام في للعجب مكسورة أيضا لأنها لام للمستغاث من أجله.

[٩٤٠] هو من أبيات الكتاب. وقامه: * وَأَيُّ الْحَشْرِجِ الْقَتَّى الثَّقَاجِ *

وعطاف ورياح وأيو الحشرج أسماء رجال يرثيهم الشاعر، واللام في لعطافنا مفتوحة لأنه مستغاث، وكذلك في ويا لرياح لشكرها. وفى أى الحشرج تركت اللام والياء وأصله ويا لأيو الحشرج.

(١) لأنها صيغة مبالغة.

وقيل بفعل محذوف أى أدعوك لزيد . وقيل بحال محذوفة أى مدعوا لزيد . الرابع : قد يجوز المستغاث من أجله بمن كقوله :

[٩٤١] يَا لِلرَّجَالِ ذَوِي الْأَتَابِ مِنْ نَفَرٍ لَا يَتَرَحُّ الْكُفَّ الْمُتَرَدَّى لَهُمْ دِينًا

(وَلَا مَ مَا اسْتَحِثَّ عَاقِبَتِ أَلْفٍ) فكما تقول يا لزيد تقول أيضا يا زيدا . ومنه قوله :

[٩٤٢] يَا فَزَيْدًا لِأَمَلٍ تَيْلٌ عِزٌّ وَعِشَى بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانٍ

ولا يجوز الجمع بينهما ، فلا تقول يا لزيدا . وقد يخلو منهما كقوله :

[٩٤٣] * أَلَا يَا قَوْمَ اللَّعَجِبِ اللَّعَجِبِ *

مفعولا به والمستغاث من أجله ليس مفعولا به كما تقدم ، وحيث لا مانع من القول بتعلق لام المستغاث من أجله بفعل النداء فاعرف ذلك . ثم رأيت السيوطي حكاه مع بقية الأقوال في متن جمع الجوامع وشرحه^(١) فله الحمد . (قوله بفعل محذوف) أى مقدر بعد المستغاث والكلام على هذا جملتان بخلافه على الأول والثالث . (قوله قد يجوز المستغاث من أجله بمن) أى إذا كان مستنصرا عليه فإن كان مستنصرا له تعين جره باللام وإذا جر الأول بمن وجب تعلقها بفعل من مادة التلخيص أو الإنصاف أو نحوهما ، أفاده الدماميني وسكت عليه شيخنا والبعض . وفيه أنه لا مانع من تعلقه بفعل الدعاء وجعل من سببيه . (قوله عاقبت ألف) أى نابتها من العقبة وهى النوبة ، فالألف نجيء نوبة واللام نوبة أخرى ، ووقف على ألف بالسكون من أن الظاهر أنه مفعول^(٢) به على لغة ربيعة . (قوله يا زيدا) صرح الرضى والجامى بأنه حيثئذ مبنى على الفتح وأن توابعه لا ترفع ، ومقتضاه أن ألف الاستغاث إذا لحقت المثني والجمعوع على حده صارا مبنيين على الياء وتقدم تزييف ما قاله ، وأن الظاهر الذى لا ينهى العلول عنه أنه مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وأنه يجوز في تابعه الوجهان على ماهر ، بل جزم البعض بأن ما قاله سبق قلم وإن كان فيه بعد . (قوله ولا يجوز الجمع بينهما) قال شيخنا وتبعه البعض لأن اللام تقتضى الجر والألف الفتح فين أثرهما تنافا لأنه لا يجمع بين العوض والمعوذ . هو فى كل من العكس نظر : أما الأولى فلأن مقتضى اللام الجر ولو تقدير أفلا بنافى ما تقتضيه الألف من الفتح وأما الثانية فلأنه قد يمنع كون الألف عوضا عن اللام ويدعى أن كلا أصلا فتأمل . (قوله وقد يخلو منهما) فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث . تصرح . (قوله ألا يا قوم) بخذف ياء التكلم والدالة بالكسرة عليها .

[٩٤١] هو من البسيط . واللام فى للرجال لام الاستغاث وهى مفتوحة . والشاهد فى من نفر حيث جر بمن وهو المستغاث من أجله . والأبواب جمع لب وهو العقل . والنفر الرجال من ثلاثة إلى عشرة . والسف حفة العقل . والردي من أردى من الرءاء وهى الدناية . [٩٤٢] هو من الخفيف . والشاهد فى يا زيدا حيث حذف منه لام الاستغاث لأجل الألف فى آخره . واللام فى لأمل مكسورة لأنه المستغاث من أجله . ولفافة الفقر . والموان اللل والصغار .

[٩٤٣] تمامه : * وَاللَّعَجَاتُ لَفَرَضُ لَأَرِيْبِ *

هو من الوافر . والألف فيه ، وقوم منادى مضاعف حذف منه بابتكلم اجزاء بالكسرة . وفيه الشاهد حيث تركت فيه لام المستغاث من أجله والألف جميعا ، لأن القيسى ألا يا قومى أو يا قوما . واللام للسحب مكسورة لأنه المستغاث من أجله . وللغلات عطف عليه ، والأربب العالم بالأمر .

(١) فكان لقروى أن يقول عاقبت ألفا .

(٢) راجع فى هذا الموضع مع الجوامع شرح جمع الجوامع .

(وَمِثْلُهُ) في ذلك (أَسَمْتُ ذُو تَعَجُّبٍ أَلْفَ) بلا فرق كقولهم يا للماء ويا للدواهي إذا تعجبوا من كثرتهما . ويقال : يا للعجب ، ويا عجباً لزيد ، ويا عجب له .
(تنبيهه) : جاء عن العرب في نحو : يا للعجب فتح اللام باعتبار استغاثته وكسرها باعتبار الاستغاثه من أجله وكون المستغاث محذوفاً .
(خاتمة في مسائل متفرقة) : الأولى : إذا وقف على المستغاث أو المتعجب منه حالة إلحاق الألف جاز الوقف بهاء السكت . الثانية : قد يحذف المستغاث قبل يا المستغاث من أجله لكونه غير صالح لأن يكون مستغاثاً كقوله :
 [٩٤٤] يَا لَأَنَاسٍ أَتَوْا إِلَّا مَكَابِرَةً عَلَىٰ أَعْوَالٍ لِّمَن يُلْمَىٰ وَعُذُّوَانِ
 أى يا لقومى لأناس . الثالثة : قد يكون المستغاث مستغاثاً من أجله نحو : يا لزيد لزيد . أى أدعوك لتتصف من نفسك . والله أعلم .

(قوله في ذلك) أى المذكور في المتن من أحكام المستغاث ، هذا هو الذى ينبغى ، لا ما قاله البعض فأنظره . وقوله ذو تعجب أى منه ذاتاً أو صفة وظاهر كلامه أن الاستغاثه غير باقية بل التركيب مستعمل في محض التعجب ويحتمل أنها باقية وأشرب اللفظ معها معنى التعجب ويدل عليه ما في التنبيه الآتى . (قوله ويا عجباً لزيد) لا يخفى أن زيدا مستغاث من أجله ففى متعلق لامة الأقوال المقدمة فى متعلق لام المستغاث من أجله ، والمعنى أدعوك لزيد ليرك ، فعلم ما فى كلام البعض . (قوله باعتبار استغاثته) أى الاستغاثه به مجازاً تشبيهاً له بمن يستغاث حقيقة قاله الدمامينى ، أى يا عجب احضر فهذا وقتك . (قوله وكون المستغاث محذوفاً) والأصل يا لقومى للعجب ، وعلى الوجهين المذكورين فى الشرح فتح لام يا للدواهي وكسرها . (قوله كقولهم يا لأناس إلخ) المتأخرة المواظبة ، والتوغل التعمق ، والبنى الظلم ، والعدوان التعدى الفاحش . وإنما كان ما ولى (يا) غير صالح لكونه مستغاثاً من صحة نداء الناس فى الجملة لكونهم مهجّون بالوصف الذى وصفهم به فلم يقصدوا للاستنصار ، لأن العاقل لا يهجو من يستنصر به . أفاده الدمامينى .

[٩٤٤] هو أيضاً من البسيط . الشاهد فى أناس فإنه مستغاث به اتصل بيا مجروراً باللام المكسورة وحذف منه المستغاث والتقدير يا لقومى لأناس . والتأخرة المواظبة . والتوغل بتشديد التين المعجمة التعمق فى الدخول فى الشيء . والبنى الظلم . والعدوان التعدى الفاحش .

[القندية]

(مَا لِلْمُنَادَى) من الأحكام (أَجْعَلُ لِمُنْدُوبٍ) وهو المتفجع عليه لفقده حقيقة

كفوله :

* وَكُنْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرَا * [٩٤٥]

أو لتنزيله منزلة المفقود كقول عمر وقد أخبر بجذب أصاب بعض العرب : وا عمراه واصمراه . أو المتوجع له نحو :

* لَوْأَ كَيْدًا مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُعْجِبُنِي * [٩٤٦]

[القندية]

هى بضم النون مصدر ندب الميت إذا نوح عليه وذكر خصاله الحميدة ، اه دمايني وأكثر من يتكلم بها النساء لضعفهن عن احتمال المصائب ، قاله الأخفش فارضى . (قوله ما للمنادى اجعل لمندوب) فيه إشارة إلى أنه فى المعنى ليس بمنادى وهو كذلك لأنه لم يطلب إقباله ومن ثم منعوا فى النداء يا غلامك لأن خطاب أحد المسميين يناقض خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين . وأجازوا فى التندبة وا غلامك ، تصرع . وقال الطيللاوى : المراد بالمنادى فى قوله ما للمنادى . إلخ المنادى المخصوص اه وفيه ميل إلى أن المندوب من المنادى وبه صرح الفارضى نقلا عن ابن عيمش . والظاهر أنه لا ينال كلام التصريح لأن كون المندوب منادى باعتبار اللفظ فتدبر . ثم رأيت الرضى صرح بأن المندوب والمتعجب منه ليسا مناديين حقيقة بل هما مناديان مجازا . قال : فإذا قلت يا عمدها فكأنك تناديه وتقول له تعال فأنى مشتاق إليك ، وإذا قلت : وا حزنه كأنك تناديه وتقول له احضر حتى يعرفك الناس فيعزرونى فيك ، وإذا قلت يا للماء كأنك تناديه وتقول له احضر حتى يصعب منك اه ببعض تغيير . (قوله وهو المتفجع عليه) أى بوا أو يا ليخرج نحو : تفجعت على زيد سم والتفجع إظهار الحزن . (قوله بجذب) بالدال المهملة أى قحط .

[شواهد القندية]

[٩٤٥] صدره : * حُمِلْتُ أَمْرًا عَظِيمًا فَأَصْطَبَرْتُ لَهُ *

ذكر مستوفى لى شواهد النداء . والشاهد فى يا عمرا حيث أُلحق فى آخره ألف التندبة .

[٢٤٦] الظاهر أن هذا من أشعار المحدثين الذين لا يحتاج بهم . والامتنعاد فيه فى قوله وا كيدا ، وذلك أن المندوب بعد يا أو وا متفجعا لفقده حقيقة كما مر فى شعر جرير ، أو حكما كقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه : وا عمراه حين أعلمه بجذب شديد أصاب قوما من العرب ، أو توجعا لكونه على ألم كما فى قوله : وا كيدا .

أو المتوجع منه نحو : وا مصيبته فيضم في نحو : وا زيد وينصب في نحو : وا أمير المؤمنين ووا ضارباً عمراً . وإذا اضطر إلى تنوينه جاز ضمه ونصبه كقوله :
 * وَافْقَعْنَا وَأَيْنَ مِنِّي فُقَعْسُ * [٩٤٧]

ولا يندب إلا العلم ونحوه كالمضاف إضافة توضح المندوب كما يوضح الاسم العلم مسماه (وَمَا * لَكُمْ لَمْ يَنْدَبْ) فلا يقال وا رجلاه خلافاً للرياشي في إجازته ندبة اسم الجنس المفرد . وندر وا جبلاه (وَلَا) يندب (مَا أَبْهَمَا) وذلك اسم الإشارة والموصول بما لا يعينه ، فلا يقال وا هذه ، ولا وا من ذهبه ، لأن غرض الندبة وهو الإعلام بعظمة المصاب مفقود في هذه الثلاثة (وَيَنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي أَشْتَهَى اشْتَهَاراً يعينه ويرفع عنه

(قوله أو المتوجع له) أدرجه صاحب التصريح وشارح الجامع في التوجع منه لأنها قسماء إلى ما هو محل الألم كوارأساه وإلى ما هو سبب الألم كوامصبيته . (قوله ووا ضارباً عمراً) نظري التمثيل به بأنه مناف لما سيأتي من أنه لا يندب المنكر وكذا يقال في قوله الآتي وفي المشبه به وا ثلاثة وثلاثين لأن يقال المراد المجمعول علماً كما صرح به الشارح في باب النداء . (قوله ولا يندب إلا العلم إلخ) حاصله أنه ليس كل منادى يصح ندبه بل إنما يندب ما ليس نكرة ولا مبهما من علم ومضاف إلى معرفة توضح بها وموصول بما يعينه خال من أل نحو : وا زياده وا غلام زياده وامن حفر يثر زمزماه . وظاهر كلامه ندبة العلم ولو كان غير مشهور وفي الرضى لا يندب إلا المعروف علماً كان أو لا فلو كان علماً غير مشهور لم يندب . (قوله كما يوضح الاسم العلم مسماه) مراده بالاسم ما قابل الصفة لا ما قابل الكنية واللقب وحيث فقوله العلم من ذكر الخاص بعد العام كما هو المناسب . وفي نسخ سقوط لفظ مسماه وعليها يقرأ يوضح بالبناء للمفعول وهي التي كتب عليها البعض ما نصه : قوله كما يوضح الاسم العلم أى بالصفة في نحو قولك : جاء زيد التاجر . (قوله اسم الجنس المفرد) خرج المضاف نحو : وا غلام زياده فتجوز ندبته اتفاقاً لكنه أى المضاف يشمل نحو : وا غلام رجلاه ولا يندب مثله على الصحيح والرياشي يجيزه وندبة كل نكرة ، أو المنع إنما هو في المتفجع عليه أما المتوجع منه فإذئذ تقول : وا مصيبته وإن كانت المصيبة غير معروفة . فلو قال الشارح في إجازته ندبة النكرة كما في عبارة الجمع لكان أولى ، وجعل البعض المتوجع له كالمتوجع منه فحرره . (قوله اسم الإشارة) وكذا المضمير تصريح ، وكذا أى فلا يقال وا أنتاه ولا وأبها رجلاه ، نقله شيخنا عن الشارح . (قوله بعظمة المصاب) أى المصين . (قوله مفقود في هذه الثلاثة) فلذلك لا يندب إلا المعرفة السالمة من الإبهام ، وقد ينازع في دعوى الفقد بالنسبة إلى اسم الإشارة

[٩٤٧] نسبة الكسائي لبعض بنى أسد . وبسده :

* إِلَيْهِ يَا خَلْعًا كَرُوسٌ *

كلمة والندبة . والشاهد في تنوين فقسماء فإنه لما اضطر تنوينه بالنصب . قال ابن مالك : كلما روى بالنصب ، ولو قيل بالضم جاز . وقسم اسم حي من أسد ، وكرويس يفتح الكاف والراء وتشديد الواو اسم رجل ، وكان قد أغار على إبله فلذلك نلجه بقوله : وا فقسماء ، ومنهم من فسره باسم رجل وأنه قد مات ، والأول أظهر .

الإيهام (كَبَيْتٍ زَمَزَمَ يَلِي وَ مَنْ حَفَرَ) في قولهم : وا من حفر بئر زمزماه ، فإنه بمنزلة وا عبد المطبأه^(١) (وَمَتَّهَى الْمَتَدَوِّبِ) مطلقا (صِلْه) جوازا لا وجوبا (بِالْأَلْفِ) المسماة ألف الندبة فتقول في المفرد وا زيدا ومنه قوله :

[٩٤٨] * وَقُمْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا *

وفي المضاف : يا غلام زيدا وا عبد الملكا ، وفي المشبه به وا ثلاثة وثلاثينا ، وفي الصلة : وا من حفر بئر زمزما ، وفي المركب : وا معديكربا ، وفي المحكي : واقام زيدا فيمن اسمه قام زيدا . وأجاز يونس وصل ألف الندبة بآخر الصفة نحو : وا زيد الظريفا

المصحوب بإشارة خسية تعين المشار إليه . (قوله ويندب الموصول) الخال من أل أى عند الكوفيين وهو عند البصريين شاذ واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبذوء بأل وإن اشتهرت صلته فلا يقال : وا الذى حفر بئر زمزماه إذ لا يجمع بين حرف الندب وأل . تصریح . (قوله بالذى اشتهر) متعلق بالموصول لا يندب أى بالذى اشتهر انتسابه إلى الموصول . (قوله كبت زمز) مثال لندبة الموصول بما اشتهر بملاحظة قوله على وا من حفر كأنه قال كوا من حفر بئر زمزماه . قال في التصريح : وأصل زمزم زم أبليت الميم الثانية زايًا ، قاله في الفردوس . (قوله ومتتهى المندوب) أى متتهاه حقيقة أو حكما كما في الموصول ، فإن الألف تكون في آخر الصلة وهو آخر الموصول حكما . (قوله مطلقا) أى مفردا أو مضافا أو شبيها به أو غيرها مما سيلذكره . (قوله صله بالألف) ويكون المفرد مبنيًا على ضم مقدر على قياس ما عولنا عليه في المستغاث الملحق بالألف وعلى ما صرح به الشاطبي حيث قال : إذا قلت وا زيدا فالضم مقدر في آخر الاسم وكذلك وا غلاماه وا غلام المضاف إلى الباء الإعراب مقدر في آخره اهـ وأطلق الناظم كالنحوين وصل المندوب بالألف لكنه في التسهيل قيد ذلك بألا يكون في آخره ألف وهاء فلا يجوز : وا عبد اللاها ولا واجهجاهاه في عبد الله وجهجاه لاستثقال ألف وهاء بعد ألف وهاء وبالجواز صرح ابن الحاجب وغيره . (قوله في المفرد) لمه أراد به معنى أخص من معناه السابق في النداء الذى هو ما ليس مضافا ولا شبيها به بدليل مقابلته بالأقسام الثلاثة الأخيرة إلا أن يكون ذكرها بعده من ذكر الخاص بعد العام لنكتة قتلة نذبتها . (قوله واقام زيدا) اعلم أن واقام زيد بلا ألف الندبة مبني على ضم مقدر منع من ظهوره ضمة الحكاية وكذا بالألف مبني على ضم مقدر لكن هل مانع ظهوره فتحة المناسبة أو ضمة الحكاية المخوفة لأجل الألف كل محتمل

[٩٤٨] سبق ترجمه برقم [٩٤٥] .

(١) لأنه هو الذى حفرها - راجع الموضع في سورة ابن هشام من تحقيقنا .

وبعضه قول بعض العرب : وا جمعتى الشاميتين . وهذه الألف (مَثْلُوهَا) وهو متبى المندوب (إِنْ كَانَ) ألفا (مِثْلَهَا حَذْفٌ) لأجلها نحو : وا موساه ، وأجاز الكوفيون قلبه ياء قياسا فقالوا : وا موسياه (كَذَلِكَ) يحذف لأجل ألف التندبة (تَوِينُ الْبَدْيِ يَهْ كَمَلُ) المندوب (مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا) مما مر كما رأيت (لَيْتَ الْأَمَلُ) لضرورة أن الألف لا يكون قبلها إلا فتحة على ما رأيت ، والتونين لاحظ له في الحركة . هذا مذهب سيويه والبصريين . وأجاز الكوفيون فيه مع الحذف وجهين : فتحه فتقول : وا غلام زيدناه وكسره مع قلب الألف ياء فتقول : وا غلام زيدنيه . قال المصنف : وما رأوه حسن لو عضده سماع لكن السماع فيه لم يثبت . وقال ابن عصفور : أهل الكوفة يحركون التونين فيقولون : وا غلام زيدناه وزعموا أنه سمع انتهى . وأجاز الفراء وجهها ثالثا وهو

والأقرب الأول لأن اعتبار الملقوظ به مانعا أولى من اعتبار المحذوف وكذا في نحو : وا سيويه مع إبدال ضمة الحكاية بكسر البناء الأصلي فندبر . (قوله وأجاز يونس إلخ) عزا جواز ذلك في الجمع^(١) إلى الكوفيين وابن مالك أيضا . (قوله بآخر الصفة إلخ) عبارة التصريح : وأما لحاقها بتوابع المندوب فقال ابن الجباز في النهاية أنه لا خلاف في جواز لحاقها آخر الصفة إذا كانت ابنا بين علمين نحو : وا زيد بن عمرا ، وأما البدل والبيان والتوكيد فقياس قول سيويه والخليل ألا تلحق البيان والتوكيد وعندى أنها تدخل آخر البدل لأنه قائم مقام المبدل منه فتقول : وا غلامنا زيداه ، وتدخل المعطف النسقي نحو : وا زيد وعمراه هـ وتدخل التوكيد اللفظي كما تقدم في قول عمر : وا عمراه وا عمراه هـ كلام التصريح ، ومنه يعلم ما في كلام البعض من الخلل في غير موضع فانظره . (قوله وا جمعتى الشاميتين) يضم الجيم تثنية جمجمة تطلق على عظم الرأس المشتمل على الدماغ وعلى القدرح من خشب وهو المراد هنا ، ضاع للقاتل قدحان شاميان فندبهما . (قوله متلوها) مبتدأ خبره الجملة الشرطية أو حذف وجواب الشرط على هذا محذوف ولا فرق في حذف مثل الألف بين أن يكون جزء كلمة كما في المقصور أو كلمة كما في المضاف للياء على لغة من يقلبها ألفا وإذا كان متلوها همزة تأنيث لم تحذف كلياء اسم امرأة والكوفيون يحذفونها فتحذف الألف لالتقاء الساكنين . (قوله وا موساه) فموساه مبنى على ضم مقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين والألف الموجودة للتندبة والماء للسكت وإنما ألحق هاء السكت به دون الأمثلة المتقدمة لأنه لا اختتام بألف غير ألف التندبة لا يعرف كون الألف الموجودة فيه ألف التندبة إلا بانضمام الماء إليها بخلاف الأمثلة المتقدمة فافهم . (قوله تونين الذى به كمل) وأما المندوب فلا تونين فيه حتى يحكم بحذفه كذا قال البعض ، وقد رد عليه نحو : قام زيد مسمى به ، ويدفع بأن التونين فيه تونين جزئه الأخير لا تونين مجموعه فهو داخل في تونين ما كمل به المندوب . (قوله كما رأيت) أى في مثال الناظم بناء على صرف مزعم باعتبار أنه علم على القلب وكذا على منع صرفه باعتبار أنه علم على البئر إذا أريد بالتونين في كلامه ما يشمل المقدر فيما لا ينصرف وفي بعض أمثلة الشارح السابقة وهو يا غلام زيدا ووا قام زيدا فاقصّر البعض على قوله أى في مثال

(١) راجع : مع الجوامع فرح مع الجوامع للإمام السوطي .

حذفه مع إبقاء الكسرة وقلب الألف ياء فتقول : وا غلام زيدية (وَالشَّكْلُ خَتْمًا أَوَّلُهُ) حرفا (مُجَانِسًا) فَأَوَّلُ الكسر ياء والضم واوا (إِنَّ يَكُنِ الْفَتْحُ يَوْهَمَ لَايَسًا) دفعا للبس فتقول في ندبة غلام مضافا إلى ضمير المخاطبة وا غلامكيه وفي ندبته مضافا إلى ضمير الغائب وا غلامهوه إذ لو قلت : وا غلامكاه لالتبس بالمذكر ، ولو قلت : وا غلامهاه لالتبس بالغائبة . قال في شرح الكافية : وهذا الاتباع يعنى والحالة هذه متفق على التزامه فإن كان الفتح لا يلبس عدل بغيره إليه وبقيت ألف الندبة بمجالها ، فتقول في رقاش : وا رقاشاه ، وفي عبد الملك : وا عبد الملكاه ، وفيمن اسمه قام الرجل واقام الرجلاه ، هذا مذهب أكثر البصريين ، وأجاز الكوفيون الاتباع نحو : وا رقاشيه وا عبد الملكيه واقام الرجلوه .

(تنبيه) : أجاز الكوفيون أيضا الاتباع في المثنى نحو : وا زيدانيه واختاره في التسهيل (وَوَاقِفًا زِدْ) في آخر المنسوب (هَاءَ سَكَنَتْ) بعد المد (إِنْ تُرِدْ * وَإِنْ تَشَأْ) عدم

النظام تقصير (قوله هذا مذهب سيويه إلخ) حاصله أن في التنوين أربعة مذاهب . (قوله وقال ابن عصفور إلخ) رد لقول المصنف لكن السماع فيه لم يثبت لقول الكوفيين أنه سمع فالزعم في كلامه بمعنى القول إذ لا يليق نسبتهم إلى الكذب في حكايتهم السماع .

(قوله والشكل حتما إلخ) معناه أن آخر المنسوب إذا كان محركا بالكسر أو الضم فإن ألف الندبة تقلب حرفا مجانسا للحركة ولا تحذف الحركة ويؤتى بالحركة المناسبة لألف الندبة إن كانت هذه الحركة وهي الفتحة موقعة في اللبس ، ومن إيلاء الشكل حرفا مجانسا نحو : وا قومية وا قوموه واقاموه في ندبة قومي وقوموا وقاموا مسمى بها . قال الفارسي : لو سميت بقاموا قلت في الندبة واقاموه فتحذف واو قاموا لالتقاء الساكنين وتقلب ألف الندبة ياء لأنها بعد كسرة اه وما قيل في قاموا يقال في قوموا فعلم أن مسألة ندبة نحو : قومي وقوموا مسمى بهما داخلة تحت قوله والشكل إلخ لا زائدة عليه كما يقتضيه كلام البعض فانهم . (قوله حتما أوله) يعنى إذا أريد زيادة ألف الندبة فيما ذكر أبدلت حتما من جنس الحركة قبلها وإلا فلو قلت : وا غلامك فقط صح كما علم من أول الكلام وبما يأتي ، سم . (قوله بوهم لايسا) من لبست الأثر عليه إذا خلطته فلم يعرف وجهه والوهم بسكون الهاء ذهاب ظن الإنسان إلى غير المراد يقال وهمت في الشيء بالفتح أهم بالكسر وهما بالإسكان إذا ذهب ذهنك إليه وأنت تريد غيره ، فالمعنى إن يمكن الفتح خالصا المقصود بغيره بسبب وهم وأما الوهم بالتحريك^(١) فهو الغلط يقال وهم في الحساب بهم وهما بالفتح إذا غلط .

(قوله وهذا الاتباع) أى اتباع حرف الندبة للحركة . (قوله والحالة هذه) أى كون الفتح ملبسا لا مطلقا . (قوله عدل بغيره) أى عن غيره . (قوله في رقاش) هو اسم امرأة . (قوله بعد المد) أى

(١) أى تحريك الهاء بالفتحة .

الزيادة (فَالْعَمْدُ وَالْهَاءُ لَا تَرُدُّ) بل اجعله كالمنادى الخالى عن الندبة ، وقد مر بيان الأوجه الثلاثة . وأفهم قوله ووافقا أن هذه الهاء لا تثبت وصلا وربما ثبتت في الضرورة مضمومة ومكسورة وأجاز الفراء إثباتها في الوصل بالوجهين . ومنه قوله :

[٩٤٩] أَلَا يَا عَمْرُ عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بْنُ الزُّبَيْرِ

(وَقَائِلٌ) في ندبة المضاف للياء (وَأَعْبَدِيَا وَاعْبُدَا * مَنْ فِي أَلْتَا أَلْيَا ذَا سَكُونٍ أَبْدَى) فقال يا عبدى وأما من قال يا عبد بالكسر أو يا عبد بالفتح أو يا عبدا بالضم

ألفا كوا زيدا أو ياء كوا غلامكيه أو واوا كوا غلامهوه . (قوله بل اجعله كالمنادى إلخ) قال سم : يدل على أنه جعل اللد والهاء معمولين للا تزد وقد يلزم عليه التكرار مع قوله أولا ، ما للمنادى اجعل المندوب « ا ه » ويدفع بأن المراد بما للمنادى ما ثبت له من البناء على الضم تارة والنصب تارة أخرى وجواز الضم والنصب إذا نون اضطرارا ونحو ذلك لا عدم زيادة الألف والهاء وإلا ناقضه ما ذكره بعده من جواز زيادة الألف والهاء في المندوب نعم عدم وجوب زيادة الهاء وقفا معلوم من قوله إن ترد فالتبني بعد ذلك عليه تصريح بما علم مفهومهما . وأما عدم وجوب زيادة الألف فلم يعلم مما مر بل قوله ومنتهى المندوب صلة بالألف يوهم الوجوب فالتبني عليه محتاج إليه ، فتلخص أن قوله وإن نشأ إلخ محتاج إليه بالنسبة إلى زيادة الألف غير محتاج إليه بالنسبة إلى زيادة الهاء . (قوله وقد مر بيان الأوجه الثلاثة) أى زيادة الألف فقط والجمع بين الألف والهاء والخلو عنهما معا .

(قوله وربما ثبتت في الضرورة) أى وصلا . (قوله مضمومة) أى تشبيهاً بهاء الضمير ومكسورة أى لالتقاء الساكنين . زاد ابن فلاح ومفتوحة فارضى والفتح لحفته^(١) . (قوله وأجاز الفراء إثباتها في الأصل) أى اختيارا . (قوله ومنه) أى من ثبوتها في الوصل ضرورة . والشاهد في الأول لأن محل الوصل هو العروض وأما الضرب فمحل وقف فلا شاهد فيه . وقد يقال العروض هنا مصرعة فهي في حكم الضرب فتكون أيضا محل وقف فلا شاهد في البيت أصلا وقوله :

* وعمرُو بن الزبيراه *

هذا هو الصواب دون ما في بعض النسخ :

* وما عمرو بن الزبيراه *

لأن زيادة يا تحمل بالوزن وتحريك الهاء وقفا في البيت للروى . (قوله وقائِلٌ) خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر وأبدى صلة من واليا مفعول أبدى وذو سكون خال من اليا (قوله وا عبديا) بفتح الياء لأجل ألف الندبة . (قوله وا عبدا) بمحذف الياء لالتقاء الساكنين وهذا ونحوه منصوب بفتحة مقدرة

[٩٤٩] هو من الفرج ، وفيه الحرم بالراء للهمله حذف الفاء من فعول أو الميم من مفاعلتن أو مفاعيلن ، وألالتنية ، وعمرُو منادى معرفة ، وعمره تأكيد للمنادى ومندوب والشاهد في تحريكها كما في عمره وفي الزبيراه .

(١) فهو أصل الحركات .

أو يا عبد بالألف اقتصر على الثاني ، ومن قال يا عبدى ، بإثبات الياء مفتوحة اقتصر على الأول .

(تجنبيه): فتح الياء فى ذى الوجهين المذكورين مذهب سيويه وحذفها مذهب المبرد .

(خاتمة): إذا ندب مضاف إلى مضاف إلى الياء لزمّت الياء لأن المضاف إليها غير مندوب نحو : وا ولد عبدها . والله أعلم .

[الترخيم]

(تَرْخِيمًا أَخْلِفَ آخِرَ الْمُنَادَى) الترخيم فى اللغة ترقيق الصوت وتلينه . يقال : صوت رخيم أى سهل لين . ومنه قوله :

[٩٥٠] لَهَا بَشْرٌ بِطَلِّ الْخَرِيرِ وَنَطِيقٌ رَخِيمٌ الْخَوَاشِي لَا هَرَاءَ وَلَا نَزْرُ
أى رقيق الخواشى . وأما فى الاصطلاح فهو حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص . وهو على نوعين : ترخيم التصغير كقولهم فى أسود سويد وسيأتى فى بابه ،

منع من ظهورها الفتحة لأجل الألف وليس يبنى لأنه مضاف ، سم . **(قوله اقتصر على الثاني)** أى وا عبدًا بغير عمل سوى الإتيان بألف الندبة على لغة من قلب الياء ألفًا وحذفها وأبقى الفتحة التى قبل الألف المحذوفة وقلب الكسرة والضمة على لغتهما فتحة لأجل ألف الندبة وحذف الألف المنقلبة عن ياء المتكلم لأجل ألف الندبة على لغة من قلب الياء ألفًا وأبقاها . **(قوله اقتصر على الأول)** أى يا عبدًا بغير عمل سوى الإتيان بألف الندبة . **(قوله فى ذى الوجهين)** هو يا عبدى بسكون الياء ووجهاء واعبديا واعبدًا كما مر . **(قوله لزمّت الياء)** يمكن حذفها على تقدير سكونها لالتقاء الساكنين وإن لم يكن المضاف إليها منطويًا ، سم .

[الترخيم]

(قوله ترقيق الصوت وتلينه) عبار التصريح : الترخيم لغة التسهيل والثلين فلم يقيد بالصوت . **(قوله أى سهل لين)** المناسب لمبارته قبل أن يقول أى رقيق لين نعم هو مناسب لعبارة التصريح السابقة ولقول القاموس : رخيم الكلام ككرم فهو رخيم لأن وسهل كرخم كصبر . **(قوله رخم الخواشى)** لعل المراد بها الكلمات . وفى القاموس : الحاشية جانب الثوب وغيره وقوله لا هراء أى لا قليل مضم

[شواهد الترخيم]

[٩٥٠] قاله ذو الرمة غيلان من قصيدة من الطويل . لها أى لمية ، وأراد بالبشر ظاهر جملتها . والشاهد فى رخم الخواشى فإن الترخيم بالخاء المعجمة بمعنى اللين ، ومن هنا سعى الترخيم فى النداء . قوله لا هراء مضم الهاء وتخفيف الراء وهو الكلام الكثير الذى ليس له معنى . والنزير يفتح النون وسكون الزاى ومعناه القليل ، أراد أن كلامها لا كثير بلا فائدة ، ولا قليل مغل بل بين ذلك . ويعرّى ولا هنر : يقال رجل مهذّر إذا كان كثير الكلام .

وترقيم النداء وهو مقصود الباب وهو حذف آخر المنادى (كَيَّا سَعَا فِيمَنْ دَعَا سَعَا) وإنما توسع في ترقيم المنادى لأنه قد تغير بالنداء ، والترقيم تغير والتغير يأنس بالتغير فهو ترقيق .

(تنبيه): أجاز الشارح في نصب ترقيم ثلاثة أوجه : أن يكون مفعولا له أو مصدرا في موضع الحال أو ظرفا على حذف مضاف . وأجاز المرادى وجها رابعا وهو أن يكون مفعولا مطلقا وناصبه احذف لأنه يلاقه في المعنى . وأجاز المكودى وجها خامسا وهو أن يكون مفعولا مطلقا لعامل محذوف أى رخم ترخيما (وَجَوُزُهُ) أى جوز

الماء وتخفيف الراء الكلام الكثير . والنزر يفتح النون وسكون الزاى القليل وأراد أن كلامها متوسط لا كثير مل ولا قليل مخل . (قوله ترقيم التصغير) أى حذف بعض الحروف لأجل التصغير . (قوله وهو حذف آخر المنادى) أى للتخفيف لا للإعلال ولم يقيد الآخر بكونه حرفا فشمل كلامه الحرف والحرفين وعجز المركب . ويرد على التعريف أنه غير مانع لشموله نحو : يا يد ويا دم إذ في كل حذف آخر المنادى للتخفيف إلا أن يخرج باعتبار قيد الحيثية أى من حيث هو آخر المنادى فاعرف ذلك . (قوله في ترقيم) في معنى الباء السببية . (قوله فهو ترقيق) بيان للمناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى لكن كان المناسب ذكره عقب المعنى الاصطلاحى لظهور تفرقه عليه فأمل . (قوله أن يكون مفعولا له) رد بأن الترقيم حذف آخر المنادى فيلزم تعليل الشيء بنفسه وبأن المفعول له يشترط أن يكون قليا على الراجح ويمكن دفعهما بتقدير مضاف أى لإرادة الترقيم لكن يلزم أن المعنى رخم لإرادة الترقيم مثل اضرب لإرادة الضرب وفيه ركاسة لا تخفى . (أو مصدرا في موضع الحال) أى من فاعل احذف أى مرخما لا من المنادى لأنه وإن كان المضاف بعض المضاف إليه فشرط إتيان الحال من المضاف إليه موجود فحال المضاف إليه لا يتقدم عليه . ثم هذه الحال مؤكدة .

(قوله أو ظرفا على حذف مضاف) أى وقت ترقيم وهو وقت اجتماع شروط الترقيم . (لأنه) أى احذف بقيد تعلقه بآخر المنادى أما الحذف من حيث هو فأعم من الترقيم . (قوله مفعولا مطلقا لعامل محذوف) أى ناب ذلك المفعول المطلق منابه في الدلالة على الطلب فيكون قوله احذف إلخ من التأكيد اللفظي بالمساوى لأن الحذف بقيد تعلقه بآخر المنادى مساو في المعنى للترقيم فليس المفعول المطلق على هذا من باب المصدر المؤكد لعامله حتى يرد أن المصنف يمنع حذف عامل المؤكد بل من باب الآتى بدلا من فعله وجوز الشيخ خالد وجها سادسا وهو أن يكون ترخيما مفعولا به لفعل عرط حذف مع أدوات وحذفت الفاء من جوابه للضرورة والتقدير إن أردت ترخيما فأحذف آخر المنادى وفيه تكلف .

(قوله مطلقا) أى عن التقييد الآتى في غير المؤنث بالهاء بقوله إلا الرابعى إلخ لكن المراد الإطلاق

الترخيم (مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا * أَثَّ بِأَلْهَاءِ) أى سواء كان علما أو غير علم ثلاثيا أو زائدا على الثلاثى كقوله :

[٩٥١] * أَطَاظِمُ مَهَلًا بَعْضَ هَذَا التَّدْلِيلِ *

وكقوله :

[٩٥٢] * جَارَى لَا تَسْتَكْرِى عِدِيرَى *

ونحو : يا شا ادجنى . أى أقبى بالمكان . يقال دجن بالمكان يدجن دجونا أى أقام به .
(تنبيهات) : الأول : قيد فى التسهيل ما أطلقه هنا بالمنادى المبني لإخراج النكرة غير المقصودة والمضاف فلا يجوز الترخيم فى نحو قول الأعمى : يا جارية خذى بيدي لغير معينة . ولا فى نحو : يا طلحة الخير . وأما قوله :

[٩٥٣] * يَا عَلَقَمَ الْخَيْرِ قَدْ طَالَتْ إِقَامَتَا *

فنادر . الثانى : شرط المبرد فى ترخيم المؤنث بالهاء العلمية فمنع ترخيم النكرة

عن ذلك فى الجملة وإلا لاقتضى جواز ترخيم المؤنث بالهاء ولو كان مضافا أو مركبا إسناديا وليس كذلك أفاده سم وإلى كون الإطلاق فى الجملة أشار الشارح باقتصاره فى بيان الإطلاق على ما ذكره ولم يقل مضافا أو غيره صاحب إسناد أو غيره . (قوله مهلا) اسم مصدر أهمل منصوب بفعل حذف وأقيم هو مقامه والأصل أهمل مهلا قال العيني ومعناه كفى . (قوله عديرى) العذير بفتح العين المهملة وكسر الدال المعجمة ما يعذر الإنسان فيه ا هـ فراضى وهو صادق بما يعذر الإنسان فى تركه فهو أعم من قول الشارح على ما فى كثير من النسخ العذير بكسر الدال المعجمة الأمر الذى يحاوله الإنسان ويعذر على فعله . (قوله يا شا ادجنى) أى يا شاة وهو مثال للثلاث . (قوله بالمنادى المبني) يشمل المبني قبل النداء كحذام مع أنه لا يرخم على الأصح ويختص بالنداء والمنسوب والمستغاث مع أنها

[٩٥١] قاله امرؤ القيس الكندى . ونغله :

* وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أُنْفَسْتُ صَرِيًّا لَأُجْلِي *

من نصديته المشهورة التى أولها : قفا نيك . والشاهد فى أنطام فإنه مرخم إذ أصله أنطامة . ومهلا نصب بفعل محذوف أى أهمل مهلا ومعناه كفى . قوله : لزممت أى أحكمت عزمك . وصرى أى قطعى . وأجل من الإجمال وهو الإحسان . [٩٥٢] تمامه :

* مَشِيرَى وَإِشْفَالَى عَلَى بَسِيرَى *

قاله المعاج ، والشاهد فى جارى حيث حذف منه حرف النداء ورخم بمحذوف تاء التأنيث للضرورة . وأصله يا جارية والعذير بفتح العين المهملة وكسر الدال المعجمة هو الأمر الذى يحاوله الإنسان بما يعذر عليه إذا فعله ، يعنى يا جارية لا تستكرى ما أحاوله معتبرا أنا فيه . وسيرى بدل من عذرى ، والواو للعطف أو بمعنى مع .

[٩٥٣] هو شطر من البسيط . والشاهد فى علقم الخير حيث زعم علقة وهو مضاف إلى الخير ، ومن شرطه عدم الإضافة فلا يجوز ترخيم طلحة الخير وهذا نادر .

(١) وبهذه :

وإن كانت ما بينك وبينى غليظة لعل لسانك عن لسانى لئلا

المقصودة والصحيح جوازه كما تقدم . الثالث : منع ابن عصفور ترخيم صلعة بن قلعة لأنه كناية عن المجهول الذي لا يعرف وإطلاق النحاة بخلافه ، وليس كونه كناية عن المجهول بمنع لأنه علم جنس . الرابع : إذا وقف على المرخم بحذف الهاء فالغالب أن تلحقه هاء ساكنة ، فنقول في المرخم : يا طلحه فقل هي هاء السكت وهو ظاهر كلام سيويه . وقيل هي التاء المحذوفة أعيدت لبيان الحركة وإليه ذهب المصنف . قال في التسهيل : ولا يستغنى غالبا في الوقف على المرخم بحذفها عن إعادتها أو تعويض ألف منها . وأشار بالتعويض إلى قوله :

[٩٥٤] * قَبْلِي قَبْلَ التَّخْرِيقِ يَا حَبِيبَا *

فجعل ألف الإطلاق عوضا عن الهاء ونص سيويه وابن عصفور على أن ذلك لا يجوز إلا في الضرورة . وأشار بقوله غالبا إلى أن بعض العرب يقف بلا هاء ولا عوض . وحكى سيويه يا حرمم بالوقف بغير هاء . قال أبو حيان : أطلقوا في لحاق هذه الهاء . ونقول إن كان الترخيم على لغة من لا ينتظر لم تلحق . هذا كلامه وهو واضح . الخامس : اختلف النحاة في قوله :

[٩٥٥] * كَلْبِي لِهَمْ يَا أُمَيَّةَ نَاصِبِ *

لا ترخم كما سيأتي . (قوله لغير معينة) صلة قول . (قوله كما تقدم) أى في قوله أو غير علم مع تثيله بجارى ويا شا .

(قوله صلعة بن قلعة) الذى بخط الشارح صلعة بن قلعة بتقديم الميم على العين وكذا في القاموس ، (قوله لأنه علم جنس) ولهذا منع الصرف ، اهـ دمامنى . (قوله بحذف الهاء) صلة المرخم . (قوله لبيان الحركة) أى حركة ما قبل المحذوف وهو في المثال المذكور الهاء للمهملة . (قوله لم تلحق) لأنه نقض لما عزموا عليه من جعله اسما تاما حتى ينوه على الضم . سم . (قوله كلبى) بكسر الكاف أى دعينى من وكله وكلا ، وناصب بالجر صفة هم من النصب وهو التعب قاله العينى وتابعه غيره

[٩٥٤] قاله القطامى عمرو بن سني . وتماه :

* وَلَا يَكْ مَوْقِفٌ يَنْتَكِ الْوَدَاعَا *

وهو أول قصيدة من الوافر . والشاهد في يا ضابعا حيث رخم ضباعة اسم امرأة وعوض الألف عن الهاء حالة الوقف . [٩٥٥] قاله النابغة الذبياني . وتماه :

* وَكَلَّ الْأُمَيَّةُ بَطْنُ الْكُؤَاكِبِ * (١)

من قصيدة من الطويل مدح بها عمرو بن الحارث الأعرج . قوله : كلبى بكسر الكاف أى دعينى ، وأصله من وكل . والشاهد في أُمَيَّة حيث جاءت بفتح التاء ، وقد قلنا إنه لغة لبعضهم ، وناصب بالجر صفة لهم ، من التعب وهو التعب .

(١) ويروى بطى وعنه :

تطاول حتى قلت لسيى بمسقى وليس الذى يرمى الجرم بآبى

يفتح أميمة من غير تنوين فقال قوم ليس بمرخم ، ثم اختلفوا : فقيل هو معرب
نصب على أصل المنادى ولم ينون لأنه غير منصرف ، وقيل بنى على الفتح لأن منهم من
يبنى المنادى المفرد على الفتح لأنها حركة تشاكل حركة إعرابه لو أعرب ، فهو نظير لا
رجل في الدر . وأتشد هذا القائل :

[٩٥٦] * يَا رِيحٌ مِنْ نَحْوِ الشَّمَالِ هَيَّيْ *

بالفتح . وذهب أكثرهم إلى أنه مرخم فصار في التقدير يا أميم ثم أقحم التاء غير
معتد بها ، وقبحها لأنها واقعة موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التانيث المخوفة
التيوية وهو ظاهر كلام سيبويه . وقيل فحلت اتباعا لحركة ما قبلها وهو اختيار المصنف
(وَأَلْيَدِي قَدْ رُحِمَا * بِحَذْفِهَا) أى بحذف الهاء (وَقُرُوْهُ بِعَدِّ) أى لا تحذف منه شيئا بعد
حذف الهاء ولو كان لينا ساكنا زائنا مكملا أربعة فصاعدا ، فتقول في عقبة : يا عقبة
بالألف ، وأجاز سيبويه أن يرخم ثانيها على لغة من لا يراعى المحذوف^(١) . ومنه قوله :

كشيخنا والبعض وفيه أن المهم متعب لا تابع إلا أن يكون التقدير تابع صاحبه ثم رأيت في القاموس
ما نصه : وهُم ناصب منصوب على النسب وسمع نصبه المهم أتعبه ثم قال ونصبه للمرض ينصبه أوجعه
كأنصبه اه فأفاد ثلاثة أوجه أخرى وهى أن يكون ناصب من قبيل النسب كلاين وتامر وأن يكون
اسم فاعل نصبه بمعنى أتعبه وأن يكون اسم فاعل نصبه بمعنى أوجعه .

(قوله قيل هو معرب) تشبيها بالضاف لكنه شاذ . (قوله لأنها) أى الفتح وأتته باعتبار الخير
وهو حركة . (قوله يا ريح) قال ابن غزوى : ولا يمكن دعوى إعراب ريح لأنه لم ينون مع كونه
منصرفا بخلاف أميمة . (قوله هَيَّيْ) بضم الهاء أمر من هَبَّ . (قوله ثم أقحم التاء) أى زادها بين
اليم وهاء التانيث المخوفة للترخيم . (قوله غير محذوف) أى غير جاعلها تاء التانيث التى كانت محذوفة
للترخيم إذ لو اعتد بها لما كان مرحما .

(قوله وقيل فحلت إلخ) أى كفتحة دال يا زيد بن عمرو اتباعا لفتحة النون بل الاتباع هنا
أولى لأنه في كلمة ولأنه اتباع متأخر لحقدم . (قوله وهو اختيار المصنف) لمل وجهه أن فيما اختاره
المصنف مراعاة ملفوظ وهو حركة اليم وفيما قبله مراعاة محذوف وهو تاء التانيث المخوفة للترخيم
للمقتضية فتح ما قبلها . (قوله وفرو بعد) أى بعد حذفها . (قوله فتقول في عقبة) أى في ترخيمه
وهو يفتح العين المهملة والالف وسكون النون بعدها موحدة يقال عقاب عقبة أى حديدة الخالب .

[٩٥٦] هذا شطر رجز . وقيل ليس بشعر . والشاهد في يا ريح فإنه منادى مفرد وكان حقه أن يضم ولكنه مفتوح
لأن من العرب من يبنى المنادى للمفرد على الفتح ، ويقولون يا طلحة بفتح التاء . وهى بضم الهاء أمر من هب يهب .

[٩٥٧] * أَحَارُ بْنُ بَدْرِ قَدْ وَلَيْتَ وَلَايَةً *

يريد أحارثة . وقوله :

[٩٥٨] * يَا أَرُطُ إِنَّكَ فَاعِلٌ مَا قُلْتَهُ *

أراد يا أرطاة (وَأَخْطَلًا) أى امنع (تَرْخِيمَ) مَا مِنْ هَذِهِ أَلْفَا قَدْ حَلَا . إِلَّا الرَّبَاعِي قَمًا قَوُّقُ) أى فأكثر (أَلْعَلَّمُ * ذُونُ إِضَافَةٍ وَ) دُونَ (إِسْتَادٍ مَتَمٌ) فهذه أربعة شروط :

(قوله أن يرخم ثانيا) أى إن بقي بعده ثلاثة أحرف . سيوطي . (قوله على لغة من لا يراعي المخوف) أى من لا ينتظره واعترض هذا التقيد أبو حيان بأن كون الشاعر رخم أولا بمحذف التاء على لغة من لا ينتظر يحتاج إلى وحى يسفر عنه ولو قيل إن المؤنث بالتاء يجوز في ترخيمه حذف التاء فقط وهو الكثير وحذفها مع ما قبلها كما في منصور لكان قولنا نقله شيخنا ثم قال : وانظر على مذهب سيوطيه بعد حذف الحرف الذى قبل الآخر هل تضمن لغة من لا ينوى أو لا هـ وكلام العيني صريح في عدم التعيين فإنه ضبط حار في البيت بكسر الراء حيث قال : والشاهد في أحار بن بدر حيث أريد به حارثة فرخمه أولا بمحذف الهاء على لغة من لم ينو رد المخوف ثم رخمه ثانيا بمحذف التاء على لغة من نوى رد المخوف ويؤخذ من كون المقيّد بلغة من لا ينتظر عند سيوطيه هو الترقيم الأول أن قوله على لغة إلخ متعلق بأحار أو بمحذوف تقديره إن رخم أولا على لغة إلخ لا بقوله أن يرخم ثانيا . (قوله ما قلته) بفتح التاء بقرينة قوله بعد :

* وَالْمَرْءُ يَسْتَحْيِي إِذَا لَمْ يَصْلُقْ *

(قوله أراد يا أرطاة) علم منقول من اسم شجرة يدبغ بها قيل همزته زائدة وألفه أصلية وبعضه قولهم مرطى وقيل همزته أصلية وألفه زائدة للإلحاق بعرفجة ويؤيده قولهم مأروط . اهـ ابن غازي . (قوله العلم) يدل من الرباعي أو عطف بيان عليه ودون حال من الرباعي . (قوله وإستاد) أى في الغالب بدليل قوله الآتي وقل ترخيم جملة . (قوله مع) على زنة اسم المفعول نعت إسناد قال سم :

[٩٥٧] قاله أنس بن زعيم يخاطب الحارث بن بدر الغنطلي وتماه :

* فَكُنْ جُرْثُلًا فِيهَا تُكُونُ وَكُسْرُقُ *

والشاهد في أحار بن بدر حيث أريد به حارثة ، رخم أولا بمحذف الهاء على لغة من لم ينو رد المخوف ثم رخمه ثانيا بمحذف التاء على لغة من نوى رد المخوف . وجرثا بضم الجيم وفتح الراء وبالذال للمجمة وهو ضرب من الفأر ، ويعجم على جرثلا . فيها : أى في الولاية .

[٩٥٨] قاله زبيل بن الحارث يخاطب أرطاة بن سهية . وتماه :

* وَالْمَرْءُ يَسْتَحْيِي إِذَا لَمْ يَصْلُقْ *

من الكامل . والشاهد في يا أرط حيث يريد به يا أرطاة ، رخم أولا بمحذف التاء على لغة من لم ينو رد المخوف ، ثم رخم ثانيا بمحذف الألف على لغة من نوى رد المخوف وهو الألف .

الأول : أن يكون رباعيا فصاعدا ، فلا يجوز ترخيم الثلاثي سواء سكن وسطه نحو زيد أو تحرك نحو حكم . هذا مذهب الجمهور . وأجاز الفراء والأخفش ترخيم المحرك الوسط . وأما الساكن الوسط فقال ابن عصفور لا يجوز ترخيمه قولا واحدا . وقال في الكوفية : ولم يرخم نحو بكر أحد ، والصحيح ثبوت الخلاف فيه ، حكى عن الأخفش وبعض الكوفيين إجازة ترخيمه ، ومن نقل الخلاف فيه أبو البقاء العكبري وصاحب النهاية وابن الخشاب وابن هشام^(١) . **الثاني :** أن يكون علما ، وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو يا غضنفر في غضنفر قياسا على قولهم أطرق كرا ، وبا صاح . **الثالث :** ألا يكون ذا إضافة خلافا للكوفيين في إجازتهم ترخيم المضاف إليه كقوله :

* **تَحْدُوا جِلْدَكُمْ يَا آلَ عِكْرَمَ وَاعْلَمُوا** * [٩٥٩]

وهو عند البصريين نادر وأبدر منه حذف المضاف إليه بأسره كقوله :

كأنه احتراز عن النسبة الإضافية والتوصيفية . (قوله أن يكون رباعيا فصاعدا) أى ثلاثا يلزم نقص الاسم عن أقل أبنية العرب بلا موجب . (قوله ترخيم المحرك الوسط) أى تنزيلا لحركة الوسط منزلة الحرف الرابع ولهذا كان نحو سفر غير مصروف وفرق الجمهور بأن حركة الوسط تمت^(٢) اعتبرت في حذف حرف زائد على الكلمة وهو التنوين وهما في حذف حرف أصلي وأيضا ليس الحذف هنا واردا على حرف بعينه بل على أى حرف كان آخرها فهو مظنة الاشتباه بخلاف عدم الصرف فإنه حذف التنوين لا غير . (قوله وابن هشام) عبارة الجمع : وابن هشام الحضراوي . (قوله أن يكون علما) أى شخصا أو جنسيا لأن العلم لكثرة ندائه يناسبه التخفيف بالترخيم . (قوله قياسا على قولهم إلخ) اعترضه شيخنا ونبهه البعض بأن أطرق كرا وبا صاح شاذان لأن كلا اسم جنس خال من الثاء فلا يقاس عليهما وفيه أن هذا اعتراض بمذهب الغير فإن من يميز ترخيم النكرة المقصودة لا يقول بشذوذ أطرق كرا وبا صاح .

(قوله وبا صاح) قال في شرح الكافية : وكثر دعاء بعضهم بعضا بالصاحب فأشبه العلم فرخم بحذف يائه اهـ وليس مراده بيان أنه مقيس بل بيان المسهل لترخيمه . (قوله ألا يكون ذا إضافة) لأن الحذف من المضاف يمنع منه أن المتضافين كالشيء الواحد فالحذف منه بمنزلة حذف حشو الكلمة والحذف من المضاف إليه يمنع منه أن تالي أداة النداء للمضاف فالحذف من المضاف إليه بمنزلة الحذف من غير المنادى والمراد بلى الإضافة المضاف حقيقة أو حكما فيدخل شبه المضاف فلا يرخم كما في

[٧٢١] قاله زهير بن أبي سلمى . وتماه :

* **أَوْامِرُكَ وَالْوَجْمُ بِالْفَيْسِبِ يُدَكَّرُ** *

من قصيدة من الطويل . قالها حين بلغه أن بنى سليم أرادوا الإغارة على بنى غطفان . والشاهد في آل عكرم حيث رخم للمضاف إليه من المنادى إذ أصله عكرمة . وفيه خلاف بين البصرية والكوفية ، وقد ذكرناه . والأراصر القربايات . الواحدة أصرة .

(٢) أى هناك .

(١) يقصد ابن هشام الحضراوي وقد سبق التعريف به .

[٩٦٠]

* يَا عَبْدَ هَلْ تَذَكَّرُ بِي مَاعَةٌ *

يريد يا عبد هند ، يخاطب عبد هند اللخمى وذلك علم له . وتقدم أن ترقيم المضاف نادر أيضا كما في نحو : يا علمم الخير . الرابع أن لا يكون ذا إسناد فلا يجوز ترقيم برق نحره وتأبط شرا وسياق الكلام عليه .

(تنبيه) وأهل المصنف من شروط الترقيم مطلقا ثلاثة : الأول : أن لا يكون مختصا بالنداء فلا يرخم نحو فل وفة . الثاني : أن لا يكون مندوبا . الثالث : أن لا يكون مستغائلا وأما قوله : [٩٦١] كُلَّمَا نَادَى مَتَادِ مِنْهُمْ يَا لَيْتِمُ اللَّهُ قُلْنَا يَا لِمَالِ فضرورة أو شاذ . وأجاز ابن خروف ترقيم المستغائلا إذا لم يكن فيه اللام كقوله :

[٩٦٢]

* أَعَامَ لَكَ ابْنُ صَغَصَةِ ابْنِ سَعْدِ *

الدنوشرى . (قوله وذلك علم له) أى فهو داخل فى العلم فيصح الاحتراز عنه بأن لا يكون ذا إضافة فلا يقال إن المضاف خارج بالعلم .

(قوله أن لا يكون ذا إسناد) أى أن لا يكون منقولا عن الجملة لأن الجملة محكية بما لها فلا تغير . (قوله وسياق الكلام عليه) يشير إلى أن اشتراط عدم الإسناد أكثرى كما سياتى . (قوله مطلقا) أى سواء كان بناء التانيث أو لا . (قوله ثلاثة) زاد السيوطى أن لا يكون مبنيا قبل النداء فلا يرخم نحو : يا حذلم^(١) وقد مر ذلك . (قوله أن لا يكون مندوبا) قال شيخنا : ظاهره ولو بدون ألف الندبة وهو مفهوم كلام الرضى اهـ وإنما لم يرخم المندوب لأن الغالب زيادة الألف فى آخره لمد الصوت إظهارا للتضعف فلا يناسبه الترقيم . (قوله أن لا يكون مستغائلا) أى لا يمرجورا باللام لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب أو البناء على الضم فلا يرد عليه الترقيم الذى هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الألف لأن الزيادة تنافى الحذف ولا مجردا من اللام والألف إلحاقا له بذى اللام والألف . (قوله يا لِمَالِ) أى يا لِمَالِكَ . (قوله أعام) أى يا عامر وتقدم أن الاستغائة مختصة بيا وأن الاستغائة بغيرها [٩٦٠] قاله عدى بن زيد . ونقاه :

* لَيْسَ سَوَكِبُ لَوْ زَالِدُ لِلْقَسَمِ *

من السريع . وشره مطوى موقوف . والشاهد فى يا عبد فإنه منادى مضاف مرخم إذ أصله يا عبد هند يخاطب به عبد هند اللخمى . والموكب يفتح للم وسكون الواو وكسر الكاف وهو باهية من السو . والرائد من الرود وهو الطلب . والقنص يفتح القاف وكسر التون هو الصيد .

[٩٦١] قاله مرة بن الرواع الأسدنى من الرمل ، وكلما نصب على الطرف وناصبه جوابه وهو قلنا ، ولتيم الله منادى مستغائلا به . والشاهد فى يا لِمَالِ إذ أصله يا لِمَالِكَ فرخم للمستغائلا به وفيه اللام وهو ضرورة أو شاذ .

[٩٦٢] قاله الأخوص بن شرح الكللى . وصلوه :

* تَقْلَى لِقَتْنَى لَقِيطُ *

من الرافى . والشاهد فى أعام فإنه منادى مستغائلا به وليس فيه لام الاستغائة ، وقد رخم إذ أصله أعامر . وقد علم أن ترقيم المنادى إما يصح إذا لم يكن مستغائلا ولا مندوبا . فإنهم نصوا على أنه لا يرخم . وأجاز ابن خروف ترقيم المستغائلا به إذا لم يكن فيه لام الاستغائة واحتج بهذا البيت . وأجيب بأنه ضرورة . قوله منادى أى بلال . ولقيط اسم رجل .

(١) قاله منى على الكسر - قيل ندائه يقول الشاعر :

إِذَا نَالَتْ حِلَامَ ضَعُفَهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا نَالَتْ حِلَامَ

والصحيح ما مر (وَمَعَ) حذف الحرف (الآخر) في الترخيم (أخذف) الحرف (الَّذِي تَلَا) أى الذى تلاه الآخر وهو ما قبل الآخر ولكن بشروط أربعة : الأول : وإليه أشار بقوله (إِنْ زِيدَ) أى إن كان ما قبل الآخر زائدا ، فإن كان أصليا لم يحذف نحو غنار ومنقاد علمين لأن الألف فيهما منقلبة عن عين الكلمة ، فقول يا غننا ويا منقا . الثاني : أن يكون (لَيْتَا) أى حرف لين وهو الألف والواو والياء ، فإن كان صحيحا لم يحذف

شاذة فقوله أعام فيه شذوذ من وجهين نداء المستغاث بغيريا وترخيمه ولعل قوله لك خبر-لمحذوف أى ندائى لك أو استغاثة ثانية بعامر والتقدير يا لك وابن صمصة نعت لعامر وصدر البيت :

* ثَمَانِي لِيَقْتُلْنِي لَقِيط *
*

وهو اسم رجل . (قوله والصحيح ما مر) أى من أنه لا يرخم المستغاث مطلقا . (قوله احذف) أى وجوبا كما في ابن عقيل وعن الفراء لو سمي بنحو حمراء جاز حذف الهمزة فقط . (قوله ولكن بشروط أربعة) تقدم ما يؤخذ منه شرط خامس عند غير سيبويه وهو ألا يكون الآخر تاء التانيث كما في أرطاة . (قوله الأول) مبتدأ خبره علوف دل عليه الكلام تقديره كونه زائدا إذ لا جائز أن يكون قول المصنف أن زيد غيرا لأنه لا يصلح للخبرية ولأن الشارح جملة مقول القول ولا قول الشارح وإليه إلتج لاختارنه بالواو .

(قوله إن زيد إلخ) يشمل نحو : هندات وحمدون وزيدبن أعلاما فترخم بحذف الآخر وما قبله ولا يجوز بقاء الألف في هندات علما لأن تاءه ليست للتانيث كذا في الفارضى وظاهر إطلاعه جواز ترخيم ما ذكر على لغة من ينتظر ومن لا ينتظر مع أن ترخيم هندات وزيدبن على لغة من لا ينتظر يلبس ببناء المفرد الذى لا ترخيم فيه وترخيم حمدون على اللتين يلبس بذلك ودعوى أن هذا الإلباس لا يلتفتون إليه يرددها التفاتهم إليه في مواضع كثيرة من هذا الباب كما ستعرفه ثم رأيت الفارضى قال في موضع آخر ما نصه : لو سمي بزيدبن أو بما فيه ياء النسب كزبدى لزم ترخيمه على اللغة الأولى نحو يا زيد بكسر الدال ولو رخم على الثانية لالتبس بمندى لا ترخيم فيه اه فهذا يدل على أن نحو هندات وزيدبن إنما يرخم على لغة من ينتظر ونحو حمدون لا يرخم مطلقا للإلباس وهذا هو الظاهر فتدبر .

(قوله فقول يا غننا ويا منقا) أى خلافا للأخفش حيث جوز يا غننا ويا منق بحذف الألف . مع . (قوله ليتا) قال المكوذى : حال من الضمير في زيد وهو مخفف لين ولا ينافى هذا الإعراب قول الشارح أن يكون ليتا لأنه حل معنى^(١) ثم ما ذكر صريح في أن اللام مفتوحة وقول الشارح أى حرف لين يقتضى أنه بكسرها إلا أن يجعل ليانا لمعنى ليتا بفتحها واحترز به المصنف عن زائد ليس ليتا نحو شمائل فالهمزة حرف زائد غير لين وكان الأولى للمصنف أن يقول بدل ليتا مدا ليفيد

(١) أى لا حل إعراب .

سواء كان متحركاً نحو : سفرجل أو ساكنا نحو : قمطر فتقول يا سفرج ويا قمط خلافا للفراء في قمطر فإنه يميز يا قم بمحذف حرفين . والثالث : أن يكون (ساكناً) فإن كان متحركاً لم يحذف نحو هبيخ وقنور فتقول يا هبيخ وقنوى . والرابع : أن يكون (مُكَمَّلًا) . (أَنْتَعَةً فَصَاعِدًا) فإن كان ثالثاً لم يحذف خلافاً للفراء كما في نحو : ثمود وعماد وسعيد فتقول يا ثمو ويا عما ويا سعي فالمستكمل الشروط نحو : أسماء ومروان ومنصور وشملال وقنديل علماً ، فتقول فيها يا أسم ويا مرو ويا منص ويا شمل ويا قند ، ومنه قوله :

[٩٦٣] * يَا أَسْمَ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ *

وقوله :

[٩٦٤] * يَا مَرْوَ إِنَّ مَطْلِي مَحْبُوسَةٌ *

اشترط أن يكون قبله حركة من جنسه لفظاً كما في منصور أو تقديرًا كما في مصطفون علماً إذ أصله مصطفيون كما سيذكره الشارح ويستغنى عن قوله ساكنا . (قوله فإن كان) أى ما قبل الآخر . (قوله نحو سفرجل) اعترض إخراجاً بهذا القيد بأنه خارج بقوله قبل أن زيد لأن الجيم أصلية . (قوله نحو قمطر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة هو الجمل القوى الضخم والرجل القصير اهـ قاموس وفسره صاحب المصباح بما يسان فيه الكتب قال ويذكر ويؤث وربما أنت بالهاء فقيل قمطرة . (قوله بمحذف حرفين) علل بأن الاختصار على حذف الحرف الأخير يوجب عدم النظير وهو سكون آخر الاسم الصحيح لفظاً وتقديراً على لغة التمام ولنظراً فقط على لغة الانتظار وفيه أنه على لغة التمام يضم . (قوله ساكنا) قال يس : المحققون لا يطلقون أحرف اللين على أحرف العلة إلا إذا كانت ساكنة فقوله ساكنا وصف كاشف اهـ ونقل ابن غزالي عن بعضهم أن المصنف جعل اللين ههنا شاملاً للمحرك فلذلك أخرجه بقوله ساكنا بخلاف قوله في باب التكثير ما لم يك لنا .

(قوله هبيخ) بفتح الهاء والموحدة وتشديد التحتية أخره خاء معجمة الغلام الممتلئ أى السمين . (قوله وقنور) بفتح القاف والنون وتشديد الواو أخره راء الصعب اليوس من كل شيء . (قوله لم يحذف خلافاً للفراء) حيث جوز أن يقال يا عم ويا ثم ويا سع وقيل إنما قال بالمحذف في ثمود فقط فراراً من بقاء آخر الاسم وأوإا بعد ضمة . مع . (قوله علماً) أى في حالة كون كل منهما علماً أو

[٩٦٣] تمامه :

* إِنَّ الْغُرَابِثَ فَلَقِي وَتَنَظَّرُ *

قاله أبو زيد الطائي فيما زعم اللخمي ، ونسبه النحاس في شرح الكتاب إلى ليث العامري وهو من قصيدة من الطويل . والشاهد في أسم فإنه نادى مرعم إذ أصله أسماء ، وصبراً نصب على المصدرية أى صبرى صبراً . والحدث هو الثائب من زوابع الدهر . قوله ملقى مبتأ وخبره محذوف ، وكذلك منظر . والتقدير إن الحوادث منها ملقى ومنها منظر ، والجملة ثان في موضع خبر إن ، وكان هنا تامة بمعنى حدث أو وقع . والضمير يرجع إلى ما .

[٩٦٤] تمامه :

* تَرْجُو الْجَنَّةَ وَزُلَّهَا لَسْمَ يَسَامُ *

قاله الفرزدق ، من الكامل . والشاهد في يا مرو حيث رحمه ، وأصله مروان وأسند ترجو إلى اللطية مجازاً . ولؤاد به نفسه . والباء بكسر الحاء المهملة وباللاد المعطاء . قوله وروها لم يأس أى وصاحب اللطية غير آيس من حبالك .

(وَالْخَلْفُ فِي * وَآوِ وَيَاءِ) استكمالا للشروط المتقدمة لكن (بِهِمَا فَتَحُ قُيِّى) نحو :
 فرعون وغريق علما ، فذهب الجرمي والفراء إلى أنه يحذف مع الآخر كالذى قبله حركة
 مجانسة ، فيقال : يا فرع ويا غرن . قال في شرح الكافية : وغيرهما لا يميز ذلك ، بل
 يقول يا غرنى ويا فرعو .

(تنبيه) : يقال فى ترخيم مصطفون ومصطفين علمين يا مصطف قولاً واحداً ،
 كما نبه عليه فى شرح الكافية لأن الحركة المجانسة فيهما مقدرة ، لأن أصله مصطفون
 ومصطفين ، وإليه أشار فى التسهيل بقوله : مسبوق بحركة مجانسة ظاهرة أو مقدرة
 (وَالْفَتْحُ مِنْ مُرَكَّبٍ) تركيب مزج نحو : بعلبك وسيبويه ، فتقول : يا بعل

هو راجع لقنديل وأما علمية ما قبله فظاهرة وقد يضعف هنا بخفاء علمية شمالاً أيضاً . (قوله بهما
 فتح قُيِّى) الباء للتعمية الخاصة متعلقة بقفى فللعنى أتبعها الفتح أى جعلنا بهين للفتح . (قوله وغريق)
 بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق . تصرخ . (قوله علما)
 لما مر أنه إنما يرخم من الخالي من التاء العلم . (قوله إلى أنه) أى المذكور من الواو والياء المفتوح
 ما قبلهما وقوله كالذى قبله أى كالذين الذى قبله إلخ .

(قوله قولاً واحداً) أى بالنظر لحذف حرف اللين مع الآخر فلا يثنى ما سيأتى من أنه على
 لغة من لا ينتظر يتعين رد المحذوف فيقال يا مصطفى بالألف فى ترخيم مصطفون ومصطفين ويا قاضى
 بالياء فى ترخيم قاضون وقاضين لانتفاء سبب حذف الألف والياء لفظاً وتقديراً وهو التقاء الساكنين
 وعلى لغة من ينتظر فيه وجهان الرد نظراً لانتفاء السبب لفظاً وعدم الرد نظراً لوجوده تقديراً فيقال
 على هذا الأخير يا مصطف بفتح الفاء ويمتنع يا مصطف بضم الفاء على كل حال إذ لا وجه له كما
 علم مما تقرر والحاصل أنه لا بد من حذف حرف اللين مع الآخر فلا يقال يا مصطفو ولا يا مصطفى
 بالواو والياء على اللتين والتفرقة بينهما إنما هى برد الألف وعدمه كذا قال شيخنا وغيره وفيه أن الإلباس
 لازم على لغة من لا ينتظر فهلا قيل بمنعها هنا على قياس ما مر عن الفارضى ثم رأيت عن الرضى
 فيما يأتى ما يؤيده فاعرفه . (قوله فيهما مقدرة) فليسا من محل الخلاف بل مما استجمع شروط الوفاق .
 سم . (قوله لأن أصله مصطفون) كذا فى الفارضى أيضاً قال شيخنا : وإنما جعله بالياء مع أنه واوى
 لأن آخر المقصور يقلب ياء فى المثنى والجمع على حده كما سيأتى اه فمراده بالأصل ما يستحقه عند
 التشية والجمع فاندفع قول البعض كان الصواب مصطفون ومصطفون لأنه واوى لا يأتى اه وإنما
 كان واويا لأنه من الصفوة .

ويا سيب ، وكذا تفعل في المركب العددي فتقول في خمسة عشر علما : يا خمسة ، ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سمي به ، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره «ويه»^(١) ، وذهب الفراء إلى أنه لا يحذف منه إلا الهاء ، فتقول يا سيبوي . وقال ابن كيسان لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب بل إن حذفت الحرف أو الحرفين فقلت يا بعلب ويا حضرم لم أر به بأسا . والمنقول أن العرب لم ترخم المركب وإنما أجازته النحويون قياسا .

(تنبيه) : إذا رخمتم اثنا عشر واثنا عشرة علمين حذفت العجز مع الألف قبله ، فتقول : يا اثن ويا اثنت كما تفعل في ترخيمهما لو لم يركبا ، نص على ذلك سيبويه ، وعلمته أن عجزهما بمنزلة النون ولذلك أعربا (وَقُلْ * تَرْخِيمُ) علم مركب تركيب إسناد ، وهو المنقول من (جُمَّلَةٍ) نحو تأبط شرا وبرق نحره (وَدَا غَفَرُونَ) وهو سيبويه (تَقُلْ) أى

(قوله ويا سيب) مشكل على ما صرح به أبو حيان والسيوطي والداميني وغيرهم جازمين به من أنه يشترط في المرخم ألا يكون مبنا قبل البدء إلا أن يستثنى المركب أو ينشأ على لغة إعرابه إعراب ما لا ينصرف أو يكون الشارح ومن وافقه مخالفين في ذلك الاشتراط أه سم ، وهذا الإشكال يجرى في نحو خمسة عشر أيضا . (قوله وكذا تفعل في المركب العددي) والمنصوص أنك إذا رخمتم خمسة عشر بحذف عجزه ثم وقفت فإنك تقف بالهاء على اللتين وإذا رخمتم بعلبك ثم وقفت فعل لغة من ينوي لك أن تقول يا بعلب بهاء السكت وإن شئت لم تأت بالهاء ووقفت بإسكان الأخير وأما على لغة من لم ينو فيفتح الوقف بالإسكان وذهب الأخفش إلى رد المحذوف من المركب المرخم عند الوقف ، أه دماميني . وقوله فيفتح الخ يؤيد ما أسلفه الشارح عن أبي حيان في المؤنث بالناء إذا وقف عليه بعد الترخم . سم .

(قوله فتقول يا سيبوي) أى على لغة من ينتظر أما على لغة من لا ينتظر فتقول يا سيبوا لأن الياء تضم على هذه اللفة فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، قاله الشارح على الأوضح . (قوله لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب) أى إن حصل لبس كأن يكون ثم من اسمه حضر ومن اسمه حضرموت ، قاله الشارح على الأوضح . (قوله قياسا) أى على ما فيه تاء التانيث لأن الجزء الثاني يشبه تاء التانيث من وجوه فتح ما قبله غالبا وحذفه في النسب وتصغير صدره كما أن تاء التانيث كذلك واحترزا بغالبا عن نحو معديكرب . (قوله إذا رخمتم اثنا عشر واثنا عشرة) بالألف فيها على الحكاية كما يصرح به قوله مع الألف . (قوله بمنزلة النون) أى المحذوفة التي عاقبتها عشر وعشرة ولذلك لا يضاف اثنا عشر واثنا عشرة كما يضاف ثلاثة عشر وأخواته^(٢) ونظر فيه ابن الحاجب بأن عشر وعشرة اسمان برأسهما ولا يلزم من معاقبتهم النون حذف الألف معهما كما تحذف مع النون . كذا في الدماميني .

(قوله وقُلْ ترخيم جملة إلخ) الحاصل أن المحذوف للترخم إما حرف نحو يا سعا في يا سعاد وإما

(١) مثل سيبويه وعمر بن وهب ونظيره .

(٢) أى إلى خمسة عشر .

نقل ذلك عن العرب . قال المصنف : أكثر النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن إسنادا كتاباً شراً ، وهو جائز لأن سيبويه ذكر ذلك في أبواب النسب فقال : تقول في النسب إلى تأبط بشراً تأبطي ، لأن من العرب من يقول يا تأبط . ومنع ترخيمه في باب الترخيم ، فعلم بذلك أن منع ترخيمه كثير وجواز ترخيمه قليل . وقال الشارح : فعلم أن جواز ترخيمه على لغة قليلة .

(تنبيه) : عمرو اسم سيبويه ، وسيبويه لقبه ، وكنيته أبو بشر (وإن نُوِيَتْ بَعْدَ حَذْفِ مَا حُذِفَ) ما مفعول نويت : أى إذا نويت ثبوت المحذوف بعد حذفه للترخيم (فَاتَّبَعِي) من المرخم (أَسْتَعْمِلُ بِمَا فِيهِ أَلْفٌ) قبل الحذف ، وتسمى هذه لغة من ينوى ولغة من ينتظر^(١) ، فنقول يا حار بالكسر ، ويا جعف بالفتح ، ويا منص بالضم ، ويا قمط بالسكون في ترخيم حارث وجعفر ومنصور وقمطر .

(تنبيهان) : الأول : منع الكوفيون ترخيم نحو قمطر مما قبل آخره ساكن على هذه اللغة ، وحجتهم ما يلزم عليه من عدم النظر ، وقد تقدم مذهب الفراء فيه . الثاني : يستثنى من قوله بما فيه ألف مسألتان ذكرهما في غير هذا الكتاب : الأولى : ما كان مدغمًا

حرفان نحو : يا مر في يا مروان . وإما كلمة برأسها نحو : يا معدى في يا معدكرب ويا تأبط في يا تأبط شراً . وأما كلمة وحرف نحو : يا ابن ويا انت في اثنا عشر واثنا عشرة علمين والذي استظهره سم في ترخيم المركب الإسنادى إذا لم ينو المحذوف أنه إن كان الباقي جملة كما في تأبط فإن فاعله مستتر فيه قدر الضم في آخره وإلا كما في قام من قام زيد ضم آخره لفظاً لأنه كالمتغفل والفعل الخالي من الضمير إذا سمي به يعرب لفظاً فإذا نودى ضم لفظاً . (قوله وذا عمرو نقل) ذا مبتدأ وعمرو مبتدأ ثان خبره نقل والجملة خبر المبتدأ الأول والرباط محذوف تقديره نقله أو ذا مفعول نقل بناء على الصحيح من جواز تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ . (قوله أى نقل ذلك عن العرب) أى في باب النسب كما سيذكره الشارح فلا ينافى أنه منع ترخيمه في باب الترخيم . (قوله لأن من العرب من يقول يا تأبط) هذا على الاستشهاد .

(قوله فعلم بذلك) أى بمجموع كلامه في الموضعين . (قوله وسيبويه لقبه) سيب بمعنى تفاح وويه بمعنى رائحة والإضافة في لغة العجم على قلبها في لغة العرب ولقب بذلك للطفاته لأن التفاح من لطيف الفواكه كذا في التصريح . (قوله بعد حذف) بالتثوين . (قوله بما فيه ألف) الباء للملابسة متعلقة باستعمل وما واقعة على حال ولا حاجة إلى جعل الباء بمعنى على . (قوله من عدم النظر) وهو أن يكون الاسم الممكن الصحيح الآخر ساكن الآخر ا هـ سم وللبصريين أن يقولوا المنوى كالتأبط فليس الساكن هو الآخر في الحقيقة وكونه آخر لفظاً لا محذور فيه فتأمل . (قوله ما كان مدغمًا) أى الباقي الذى كان آخره مدغمًا . وقوله فيما يأتي الثانية ما حذف أى باقى الاسم ذى الحرف

(١) أى ينوى ويظهر الحرف المحذوف .

في المحذوف وهو بعد ألف فإنه إن كان له حركة في الأصل حركته بها نحو : مضار ومحاج ، فتقول فيهما يا مضار ويا محاج بالكسر إن كانا اسمي فاعل وبالفتح إن كانا اسمي مفعول ، ونحو نجاج تقول فيه يا نجاج بالضم لأن أصله نجاجج ، وإن كان أصلي السكون حركته بالفتح نحو : اسحار اسم بقله ، فإن وزنه إفعال يمثلين أولهما ساكن لا حَظُّ له في الحركة ، فإذا سمى به ورخم على هذا اللغة قيل يا اسحار بالفتح ، فتحركه بحركة أقرب الحركات إليه وهو الحاء . وظاهر كلام الناظم في التسهيل والكافية تعين الفتح فيه على هذه اللغة . واختلف النقل عن سيبويه فقال السيرافي : يُعَمَّ الفتح ، وقال الشلوين يختاره ويميز الكسر . ونقل ابن عصفور عن الفراء أنه يكسر على أصل التقاء الساكنين وهو مذهب الزجاج . ونقل بعضهم عنه أيضا أنه يحذف كل ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهي إلى متحرك ، فعلى هذا يقال يا اسح . الثانية : ما حذف لأجل واو الجمع كما إذا سمى بنحو : قاضون ومصطفون من جموع معتل اللام فإنه يقال في ترخيمه يا قاضي ويا مصطفى برد الياء في الأول والألف في الثاني لزوال سبب الحذف . هذا مذهب الأكثرين وعليه مشى في الكافية وشرحها ، لكنه اختار في التسهيل عدم الرد (وَأَجْعَلْهُ) أى اجعل الباقي من المرخم (إِنْ لَمْ تَتَوْ مَحْذُوفًا كَمَا * لَوْ كَانَ بِالْأَخِي وَضَعًا ثُمًّا) أى كالاسم التام الموضوع على

الذي حذف ويحتمل أن التقدير الأول الحرف الذي كان مدغما الثانية الحرف الذي حذف والأول أنسب بالسياق . (قوله وهو بعد الألف) ليس بقيد بل الياء كذلك كما في خويص تصغير خاص إذا سميت به كما في الدماميني ولذا قال الشارح على الأوضح بعد مدة فلو لم يكن قبل المدغم مدة كمحمر بقى على سكونه اهـ أى كبقاء قمطر على سكونه ولكن يلزم ما تقدم من عدم النظر إلا أن يقال ما مر وإنما خص الألف بالذكر هنا لكثرها . (قوله نحو مضار ومحاج) أى علمين لما مر . (قوله بالفتح) لأنه أقرب الحركات إليه أى إلى السكون ووجهه أنه أخف الحركات فهو أقرب إلى السكون في الخفة لأن السكون أخف من الحركات اهـ سم . وعبارة الشارح على الأوضح فتحركه بحركة أقرب المتحركات إليه وهو الحاء وضمير إليه عليها يرجع إلى الحرف الأخير كالراء من اسحار وهذه العبارة هي الواقعة في كثير من نسخ الشارح لكن مع إبدال المتحركات بالحركات فتؤول بالمتحركات كما في عبارته على التوضيح . (قوله فعلى هذا يقال يا اسح) أى بالفتح لأن الكلام في لغة من ينتظر . (قوله الثانية ما حذف) تقدم الكلام عليه . (قوله لأجل واو الجمع) التقيد بالواو غير جيد لأن الحكم كذلك فيما لو سمى بالجمع ذى الياء نحو : قاضين ومصطفين . دماميني . (قوله لزوال سبب الحذف) وهو التقاء الساكنين .

(قوله لكنه اختار في التسهيل عدم الرد) فتقول : يا قاض بالضم ويا مصطف بالفتح لأن الساكن الأحر كالثابت لفظا فالتقاء الساكنين موجود تقديرا ولا خلاف في رد الياء والألف على لغة من لم ينو كما تقدم . (قوله إن لم ينو محذوف) هكذا في نسخ بافتتاح يَنُو بتحتية وبنائه للمجهول ورفع عنوف

تلك الصيغة فيعطى آخره من البناء على الضم وغير ذلك من الصحة والإعلال ما يستحقه لو كان آخرًا في الوضع ، فنقول يا حار ويا جعف ويا منص ويا قمت بالضم في الجميع كما لو كانت أسماء تامة لم يحذف منها شيء .

(تنبيهان): الأول : لو كان ما قبل المحذوف معتلا قدرت فيه الضمة على هذه اللغة فتقول في ناجية يا ناجى بالإسكان وهو علامة تقدير الضم ولو كان مضموما قدرت ضمًا غير ضمه الأول نحو نحاج ومنص . **الثاني :** يجوز في نحو يا حار بن زيد على هذه اللغة ضم الراء وفتحها كما جاز ذلك في نحو يا بكر ابن زيد **(فَقُلْ عَلَيَّ)** الوجه **(الْأَوَّل)**

على النيابة عن الفاعل ولما نسخ إن لم تثو محذوفًا بافتتاح تنو بفوقية وبنائه للفاعل ونصب محذوفًا على المفعولية وهو أوفق بقوله قبل : وإن نويت بعد حذف ما حذف وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر . **(قوله كما)** قال المكدودي في موضع المفعول الثاني لأجله والظاهر أن ما في قوله كما زائدة ولو مصدرية والتقدير ككونه متممًا بالآخر في الوضع اهـ خالد وإنما كان هذا هو الظاهر مع أن الحقيق يجعله مزيدًا الثاني دون الأول لوقوعه في مركزه لكثرة زيادة ما بخلاف لو . **(قوله بالآخر)** أى آخره بعد الحذف . سم . **(قوله من الصحة والإعلال)** أى إن كان آخره صحيحًا بقى على حاله والا أعل كما في ثمود فإنه يقال فيه غي يقلب الواو ياء والضممة كسرة .

(قوله على هذه اللغة) أى لغة النعام وأما على لغة الانتظار فيقال في ترخيم يا ناجية بالفتح كما في سم **(قوله يا ناجى)** مشكل مع قوله الآتى : والتزم الأول إلخ نعم إن خصصنا ما يأتى بالصفة وهذا بالملم فلا إشكال اهـ سم وأقره شيخنا والبعض . وفيه أن تخصيص ما يأتى بالصفة لا يوافق صنيع الشارح الآتى لأنه جعل كلام المصنف فيما يأتى عاما للصفة وغيرها والذي ينبغي عندى حل ما هنا على ما إذا وجدت القرينة للدافعة للبس وما يأتى على ما إذا لم توجد رأيت عن الرضى فيما يأتى ما يؤيده **(قوله ولو كان)** أى ما قبل المحذوف مضموما قدرت إلخ أى على هذه اللغة ومن نوى لم يقدر شيئا وظاهر قول الشارح قدرت ضمًا أنه مبنى على ضم مقدر والذي في التصريح أن نحو نحاج ومنص على لغة النعام مبنى على ضمة حادثة للبناء غير الضمة التى كانت قبل الترخيم بدليل أن هذه يجوز اتباعها والضمة التى كانت قبل الترخيم لا يجوز اتباعها فلو قال الشارح وأتيت بضم غير ضمة الأولى لوافق ما في التصريح والأقرب عندى ما مشى عليه الشارح وإن ضعفه البعض تبعًا للتصريح لأن تقدير ضمة أسهل من تكلف ذهاب الضمة الأصلية وحدث ضمة أخرى للبناء . وما استدلل به صاحب التصريح لا ينهض ؛ لجواز أن يكون رفع التابع اتباعًا للضممة المقدرة كما في سيبويه العالم برفع العالم لا للضممة الملقوطة بها فاحفظه .

(قوله على هذه اللغة ضم الراء وفتحها) ومر أنها تكسر على لغة الانتظار ففى نحو يا حار

وهو مذهب من ينتظر (في) ترخيم (تَمَوْدَيَا * تَمَوْ) بإبقاء الواو لأنها محكوم لها بحكم الحشو فلم يلزم مخالفة النظر (وَر) قل (يَا قَيْمَى عَلَى) الوجه (أَلْقَانِي يَاء) أى بقلب الواو ياء لتطرفها بعد ضمة كما تقول في جمع جرو ودلو الأجرى والأدلى وإلا لزم عدم النظر إذ ليس في العربية اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة فخرج بالاسم الفعل نحو يدعو . وبالمعرب المبني نحو هو وذو الطائية ، وبذكر الضم نحو دلو وغزو ، وباللزم نحو هذا أبوك . وقل في ترخيم نحو صميان وكروان على الأول يا صمى ويا كرو بفتح الياء والواو لما سبق ، وعلى الثانى بإصما وإاكرا بقلبهما ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما مع عدم المانع الذى سيأتى بيانه كما فعل برمى ودعا . وقل في ترخيم سقاية وعلاوة على الأول ياسقاي

ابن زيد تثليث الراء (قوله وقل يائى على الثانى ييا) يفهم من تقدير الشارح قل إن العطف من عطف الجمل ومن تقديره قل في الجملة الثانية وبإبقاء الواو في الجملة الأولى في كلام المصنف احتجابا حيث حذف من كل من الجملتين نظير ما أثبت في الأخرى (قوله بقلب الواو ياء) أى والضمة كسرة (قوله الأجرى والأدلى) أصلهما الأجرى والأدلى بضم الراء واللام فقلبا الضمة كسرة والواو ياء (قوله إذ ليس في العربية إغ) وذلك ليزيد الثقل بخلاف الياء التى قبلها كسرة وينظر ما الفرق بين الاسم والفعل حيث لم يميز في الأول وجاز في الثانى أنه أثقل وكذا يقال في المبني ا هـ دنوشرى ويمكن أن يقل لما كان وضع الفعل دون الاسم على الثقل قبل الثقل دون الاسم (قوله اسم معرب) فيه أن هذا منادى معرف مفرد فهو مبني وأجيب بأن له حكم المعرب لعروض بنائه (قوله نحو يدعو) فإن جعل علما فهو أمر عارض .

(قوله وبالمعرب المبني) أى أصالة لما تقدم (قوله نحو هو إغ) وأما نحو سنبو اسم بلد بالصعيد فالظاهر أنه غير عربى ومثل بمثلين إشارة إلى أنه لا فرق في الواو التى قبلهما ضمة بين أن تكون متحركة أو ساكنة (قوله نحو هذا أبوك) فإن الواو فيه ليست لازمة فإنها تقلب ألفا في النصب وباء في الجر باللزوم نحو هرو بإبدال الواو من الهمزة فإنه يصح فيه الهمز بدل الواو بل هو الأصل فلا يلزمه الواو (قوله صميان وكروان) أى علمين لما مر أن من شروط الترخيم العلمية أو التأنيث بالياء وكذا يقال في الأمثلة الآتية والصميان في الأصل . هو الثقل^(١) والتوثب ويقال رجل صميان أى شجاع زكريا (قوله لما سبق) أى من الحكم على كل بأنه حشو ولم يقلبا ألفا كما قلنا على الثانى لأن شرط قلبهما ألا يكون بعدهما ساكن وعلى هذا بعدهما ساكن تقديرنا لا على الثانى (قوله مع عدم المانع الذى سيأتى بيانه) أى في قول الناظم :

* من ياء أو واو بتحريك أصل *

ألفا أبدل بعد فتح متصل . إن حرك التالى إغ فللمانع الآتى أن يكون بعدهما ساكن (قوله كما فعل برمى ودعا) فيه لف ونشر مرتب فرمى راجع إلى ياصمى ودعا راجع إلى ياكرا فإن صمى ورمى

(١) قوله هو الثقل كما ل أكثر نسخ القاموس . وغلطها شارحه أى خارج القاموس وصوب ما ل بعدها من أنه التفت . يقال صمى الرجل يسمى صميا إذا تفت وتفت كل ما أفت ودع ما أفت . راجع الحديث ل فتح الجارى من تحفيظ .

وياعلا وبفتح الباء والواو ، وعلى الثاني ياسقاء وياعلاء بقلبهما همزة لتطرفهما بعد ألف زائدة كما فعل برشاء وكساء . وقل في ترخيم لات مسمى به على الأول يالا وعلى الثاني يالاء بتضعيف الألف لا يعلم له ثالث يرد إليه . وقل في ترخيم ذات على الأول ياذا وعلى الثاني ياذاو يرد المحذوف . وقل في ترخيم سفريج تصغير سقرجل على الأول ياسفير وعلى الثاني يا سفير عند الأكثرين وقال الأخفش يا سفيرل يرد اللام المحذوفة لأجل التصغير^(١) . وفروع هذا الباب كثيرة جدا وفيما ذكرناه كفاية **(وَالْتَرَمِ الْأَوَّلُ فِي)** موضعين : الأول :

ياثيا اللام وكرا ودعا واوبها وكذا يقال فيما بعد **(قوله وعلاوة)** بكسر العين المهمة ما علقت على البعير بعد تمام الورا ١ هـ خالد **(قوله برشاء وكساء)** أصلهما رشى وكساو **(قوله بتضعيف الألف)** أى وقلب الثانية همزة كما سيأتى في بابه **(قوله وعلى الثاني يا فوا يرد المحذوف)** هو اللام أى وقلبه ألقا وإرجاع العين إلى أصلها وهو الواو إذ أصل ذات ذوى أودو على الخلاف حذف اللام وعوض عنها تاء التانيث كما قيل في بنت ثم قلبت الواو التي هى عين الكلمة ألقا لتحركها وانفتاح ما قبلها . فإن قيل لو كانت التاء عوضا عن اللام ما جمع بينهما^(٢) في التثنية والجمع حيث قبل ذواتا وذوات قلت لا نسلم الجمع فيها بل التاء في التثنية لحض التانيث كالتاء في كل مثني مؤنث والتاء في الجمع هى التاء للزيادة مع الألف في جمع المؤنث واللام باقية على حذفها فلا جمع . هذا ما ظهر لى في هذا المحل وهو متين وإن أوهم بعض عبارات خلافه .

(قوله يرد اللام المحذوفة) أى لأن حذفها كان سبب عدم تأتى صيغة التصغير مع بقائها وبقاء الجيم فلما حذف الجيم ردت اللام لتأتى الصيغة معها حيثئذ وأما الجيم فسبب حذفها الترخيم وهو موجود فلا ترد . وقوله لأجل التصغير متعلق بالمحذوف **(قوله والتزم الأول إلخ)** كلامه هنا شامل للعلم والصفة وعليه درج الشارح وصرح الناظم في بعض كتبه بما قاله جماعة إن هذا اللبس إنما يعتبر في الصفة لا في العلم وهو الذى دل عليه كلام سيويه ووجهه أن اشتراط المسمى بعلمه مما يزيل اللبس في الغالب . قال الرضى : والحق أن كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز الترخيم على الانتظار كان أولا ، وإلا فلا كذا في الدماميني وعليه فيمتنع الوجهان الترخيم على الانتظار والترخيم على علمه إذا ألبس كل منهما فيمتنع ترخيم نحو خاة رأسا فإنه على الوجهين يلتبس يا فتى غير مرخم . قال بى : لكن قضية تجويز الناظم ترخيم المثني والجمع بخذف زيادته كما مر جواز ترخيم ما ذكر وإن كان فيه لبس ولعل الفرق أن هاء التانيث وضعت تمييز للمؤنث فلا يلتصق بحذفها عن اللبس لمناقاة الغرض من وضعها ولا كذلك ما عداه ١ هـ قال البعض وقد يقال علامة التثنية والجمع وضعت تمييز للمثني والجمع عن المفرد فلا فرق ١ هـ وقد أفندناك فيما تقدم أن تجويز ترخيم المثني والجمع بخذف زيادته محمول على ما إذا رخا على لغة من ينتظر بدون لبس وحيثئذ فلا إشكال فاعرفه .

(١) والتصغير قد يرد الأسماء إلى أصلها .

(٢) لأنه لا يجمع بين العوض والعوض عنه .

ما يوهم تقدير تمامه تذكر مؤنث (كَمُسْلِمَةً) وحارثة وحفصة فتقول فيه يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالفتح لتلا يتيسر ببناء مذكر لا ترخيم فيه . **والثاني :** ما يلزم بتقدير تمامه عدم النظر كطيلسان في لغة من كسر اللام مسمى به فتقول فيه ياطيلس بالفتح على نية المحذوف ولا يجوز الضم لأنه ليس في الكلام فيعمل صحيح العين إلا ما ندر من نحو صيقل اسم امرأة وعذاب يئس^(١) في قراءة بعضهم ، ولا فيعمل معطها بل التزم في الصحيح الفتح كضيق وفي المعتل الكسر كسيد وصيب وهين وكحليات وحلوى وحرأوى فتقول فيها يا حبل ويا حبلو ويا حرأوى بفتح الياء والواو على نية المحذوف ولا يجوز القلب على نية الاستقلال لما يلزم عليه من عدم النظر وهو كون ألف فعلى وهزمة فعلاء مبدئين وهما لا يكونان إلا للتأنيث .

(تنبيه): ذكر الناظم هذا السبب الثاني في الكافية والتسهيل ولم يذكره هنا لعله لأجل أنه مختلف فيه فاعتبره الأخفش والمازني والمبرد ، وذهب السيراني وغيره إلى عدم اعتباره وجواز الترخيم فيما تقدم والتمام (وَجَوَزَ التَّوَجُّهَيْنِ فِي) ما هو (كَمُسْلِمَةً)

(قوله لتذكر مؤنث) ليس بقيد بل مثل إيهام تذكر المؤنث إيهام مجرد ببناء مذكر لا ترخيم فيه كما صرحوا به فلو قال ما يوهم تقدير تمامه خلاف المراد لأجاد (قوله كمسلة وحارثة) أى المؤنث أو مذكر فلا يجوز ترخيمهما على لغة من لا ينتظر لإيهامه تذكر المؤنث إن كانا مؤنث ونداء مذكر لا ترخيم فيه إن كانا لمذكر وحفصة أى المؤنث فلا يجوز ترخيمهما على لغة من لا ينتظر لإيهامه تذكر المؤنث ولا فرق في الثلاثة بين أن تكون أعلاما أو نكرات مقصودة . وكالثلاثة في التزام الأول كل ما كانت التاء فيه للفرق أما ما ليست التاء فيه للفرق كحزمة وطلحة فيجوز فيه الوجهان .

(قوله وعذاب يئس في قراءة بعضهم) عبارة الفارسي وعباب يئس ياء ساكنة قبل هزة مكسورة في قراءة شعبة عن عاصم (قوله ولا فيعمل معطها) أى بفتح العين وذكره تنميما للفاصلة وإن لم يكن له دخل في التحليل فاندفع ما قاله البعض (قوله وكحليات) عطف على كطيلسان وأعاد الكاف لبعده العهد ولدفع توهم عطفه على ما قبله (قوله وحلوى وحرأوى) أى بكسر الواو وتشديد الياء فهما نسبة إلى حبل وحرأى فقول الشارح بفتح الياء والواو صوابه وكسر الواو إذ لا وجه لفتح الواو إلا أن تصحح عبارته بأن الواو معطوف على فتح لا على الياء هنا ما ظهر لي بعد التوقف ثم رأيت في الفارسي ما يؤيده حيث قال والثاني كطيلسان وحلوى علمين فتقول يا طيلس ويا حبلو بفتح السين وكسر الواو على اللغة الأولى (قوله ولا يجوز القلب) فلا تقول يا حبل بقلب الياء والواو ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ولا يا حرأى بقلب الواو هزمة لتطرفها بعد ألف زائدة (قوله لا يكونان إلا للتأنيث) أى وما للتأنيث لا يكون مبدئا هـ سم أى بل مزبدتين للتأنيث (قوله فيما تقدم) أى

(١) قوله تعالى : ﴿ وَاعْلَمُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بَدِّلَ آلَاءَهُمْ ﴾ الآية (١٦٥) : من سورة (الأعراف) .

بفتح الأول اسم رجل لعلم المحلورين المذكورين ، فتقول : يا مسلم بفتح الميم وضمها .
(تنبيهه) : الأكثر فيما جاز فيه الوجهان الوجه الأول وهو أن ينوى المحذوف
 كما نص عليه في التسهيل ، وعبارته تقدير ثبوت المحذوف للترخيم أعرف من تقدير
 التمام بدونه **(ولاضطراب زحموا ذون هذا * ما لئلا يصلح نحو أحمدا)** أى يجوز الترخيم
 في غير النداء بشروط ثلاثة : الأول : الاضطراب إليه فلا يجوز ذلك في السعة . الثاني :
 أن يصلح الاسم للنداء نحو أحمد فلا يجوز في نحو الغلام ، ومن ثم خطيء من جعل من
 ترخيم الضرورة . وقوله :

[٩٦٥] * **أَوْ الْفَائِكَةُ مِنْ وَزْقِ الْحَبِي**

كما ذكره ابن جنى في المحتسب والأصل الحمام فحذف الألف والميم الأخيرة لا على
 وجه الترخيم لما ذكرناه ثم كسر الميم الأولى لأجل القافية : الثالث : أن يكون إما زائدا
 في الأمثلة المتقدمة كطيلسان وجليات ونحوهما **(قوله وجوز الوجهين في كسمله)** قد يقال ترخيمه
 على لغة الحمام بليس بنداء مسلم مسمى به ا هـ سم وقد يجاب بأن التسمية به نادرة فلم تعبر **(قوله
 كسمله)** أى وحزة وطلحة .

(فائدة) أجاز الجمهور وصف المرخم ومنه قول الشاعر :

* **أَحَارَ بَيْنَ عَمْسَرٍ** *

البيت . ومنه السرياق والفراء وجعل ابن عمرو بدلا واستقبحه ابن السراج ويجوز رفع تابعه
 على لغة التمام مراعاة للفظ وأما على لغة الانتظار فقال سم فيه إذ لا ضم في اللفظ قال يس : والذي
 يظهر الجواز لأن الحرف الذى حقه الضم في حكم الثابت وهو يؤيد ما قدمناه عند قول الشارح ولو
 كان مضموما قدرت إغ **(قوله للترخيم)** صلة المحذوف وقوله أعرف أى أشهر فى لسان العرب وقوله
 بدونه أى المحذوف **(قوله ومن ثم)** أى من أجل اشتراط صلاحية الاسم للنداء **(قوله فحذف الألف
 إغ)** هذا الذى فعله الشاعر من حذف الحرفين وكسر الميم الأولى في غاية الشذوذ كما في ابن غازي
 وغيره **(قوله لما ذكرناه)** أى من اشتراط الصلاحية للنداء فهو علة لقوله لا على وجه الترخيم .

(قوله الثالث أن يكون إغ) اعترض بأن هذا الثالث لا يؤخذ من كلام المصنف فكيف أوقعه

[٩٦٥] قال المعاج . وذكر مستوفى في شواهد اسم الفاعل . والشاهد فيه هنا في الحمى فإن أصله الحمام فقبل إنه
 رخه للضرورة . ورد بأنه لا يصلح للضرورة وإنما حذفه لا على طريق الترخيم ، فلما حذف الألف والميم الثانية كسر
 الميم الأولى لإصلاح القافية .

على الثلاثة أو بناء التأنيث ولا تشترط العلمية ولا التأنيث بالتاء عينا كما أفهمه كلامه ونص عليه في التسهيل ومنه قوله :

[٩٦٦] * كَيْسَ عَيْ عَلَى الثَّوْنِ بِخَالِ *

أى بخالد .

(تنبيه) : اقتضى كلامه أن هذا الترقيم جائز على اللغتين وهو على لغة التمام

إجماع كقوله :

[٩٦٧] لَيْعَمَ أَلْفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بَنٍ مَالٍ كِلَّةُ الْجُوعِ وَالْخَصْرِ

أراد ابن مالك فحذف الكاف وجعل ما بقى من الاسم بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء ولهذا نونه وأما على لغة من ينتظر فأجازه سيويه ومنعه المبرد ويدل للجواز قوله :

[٩٦٨] أَلَا أَضَحَّتْ جِبَالُكُمْ رِمَامًا وَأَضَحَّتْ بِنْتُكَ شَابِيعَةً أَمَامًا

في حيز أى التفسيرية ، وزعم البعض أن هذا الشرط مستغنى عنه بالتانى باطل فراجعه تعرف (قوله ولا التأنيث بالتاء عينا) المتبادر أن عينا راجع إلى التأنيث بالتاء يعنى أن خصوص التأنيث بالتاء لا يشترط بل الشرط إما التأنيث بالتاء أو الزيادة على ثلاثة أحرف فلا طائل تحت ما أطال به البعض (قوله كما أفهمه كلامه) أى حيث أطلق ولم يشترط العلمية والتأنيث بالتاء (قوله ومنه) أى من الزائد على الثلاث المرخم ضرورة وليس يعلم ولا مؤث بالتاء (قوله تعشو) بناء الخطاب أى تسير في العشاء أى الظلام والخصر بمعجمة فمهملة مفتوحين شدة البرد وضبطه بمهملتين سهو اهـ ذكرى وكذا ضبطه بإعجام الحاء صاحب مختصر الصحاح وقال إنه من باب طرب . وأشار بقوله وضبطه بمهملتين سهو إلى العيني وصاحب التصريح فأنهما ضبطاه بمهملتين وفسراه بشدة البرد .

(قوله رماما) بكسر الراء جمع رمة بالضم وهى قطعة الجبل البالية ، والشاسعة البعيدة وأصل

[٩٦٩] عجزه :

* فُلُوسَى قُرُوءَ فُجْجَبَسَى فُجْجَالِ *

والبيت من الخفيف ، وهو لميد بن الأبرص في ديوانه .

[٩٦٧] قاله امرؤ القيس الكندي من الطويل . اللام للتأكيد . والفتى فاعل نعم ، والجملة خبر عن قوله طريف بن مال . والشاهد فيه حيث رخم في غير البناء للضرورة . وأصله ابن مالك . قوله تعشو أى تسير في العشا وهو الظلام . والضمير في ناره لطريرف فإنه مقدم حكما^(١) . والخصر بمهملتين مفتوحين : شدة البرد .

[٩٦٨] قاله جرير . من الوافر . ورماما خبر أضحت : جمع رمة بالضم وهى القطعة البالية من الجبل . وأضحت الثانية عطف على الأولى . وأماما اسمه . وفيه الشاهد حيث رخم في غير البناء للضرورة إذ أصله أمانة اسم امرأة . وشاسعة خبره أى بعيدة . ورواه المبرد .

* وما عهدى كهحك يا أمسا *

فيا أماما متادى مرخم فلا شاهد حيثئذ فيه .

(١) وإن كان متأخر لفظا .

هكذا رواه سيويه . ورواه المبرد :

* وَمَا عَهْدِي كَعَهْدِكَ يَا أَمَامًا *

قال في شرح الكافية : والإنصاف يقتضى تقدير الروایتين ولا تدفع إحداهما

بالأخرى واستشهد سيويه أيضا بقوله :

[٩٦٩] إِنَّ ابْنَ حَارِثَ بْنَ أَشْتَقِ يُرْوِيهِ أَوْ أَمْتَدِّحُهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

(خاتمة) : قال في التسهيل ولا يرخم فى غيرها يعنى فى غير الضرورة منادى

عار من الشروط إلا ما شذ من يا صاح وأطرق كرا على الأشهر ، إذ الأصل صاحب وكروان فرخما مع عدم العلمية شذوذا . وأشار بالأشهر إلى خلاف المبرد فإنه زعم أنه ليس مرخما ، وإن ذكّر الكروان يقال له كرا . والله أعلم .

[الاختصاص]

(الاختصاص) قصر الحكم على بعض أفراد المذكور وهو غير (كيداء) أى جاء

أماما أمامة اسم امرأة ولو رخم على لغة التمام لقليل أمام بالرفع (قوله يا أماما) أى فهو من ترخيم المنادى لا من الترخم للضرورة فلا شاهد فيه على هذه الرواية لسيويه (قوله إن ابن حارث) أراد حارثة فرخمه بخذف التاء للضرورة على لغة من ينتظر ومفعول علموا محذوف تقديره قد علموا ذلك منى كفى العيني (قوله على الأشهر) راجع لأطرق كرا فقط^(١) كما يعلم مما بعده (قوله إذ الأصل صاحب) زعم ابن خروف أن الأصل صاحبي وأنه أجرى مجرى المركب المزجي فرخم بخذف الكلمة الثانية ثم أدركه ترخيم آخر بعد ذلك الترخم فحذفت الباء من صاحب وهو تعسف لا داعى إليه (قوله مع عدم العلمية) أى وعدم التاء .

[الاختصاص]

الباعث عليه إما فخر نحو على أيها الجواد يعتمد الفقير أو تواضع نحو إني أيها العبد فقير إلى عفو الله أو بيان المقصود نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف (قوله قصر الحكم على بعض أفراد المذكور) أى أو لا ذاقيل لاعالم إلا زيد فقد قصرنا الحكم وهو ثبوت العلم على زيد وهو بعض أفراد المذكور أو لا وهو عالم وهذا معناه لغة ، وأما اصطلاحا فهو تخصيص حكم على بضمير بما تأخر عنه من اسم ظاهر معرفة معمول لأخص وأوجب الحذف .

[٩٦٩] قاله أوس ابن حنّاء التميمي من البسيط . والشاهد في ابن حارث حيث رخمه في غير التاء للضرورة ؛ إذ أصله ابن حارثة . وأشتق فعل الشرط ، وأصله اشتاق فلما جزم حذفت الألف لاتقاء الساكنين . والقاء جواب الشرط ، ومفعول علموا محذوف تقديره علموا ذلك منى . فلقهم .

(١) لأعلى ، يا صاح .

على صورة النداء لفظاً توسعاً كما جاء الخبر على صورة الأمر والأمر على صورة الخبر والخبر على صورة الاستفهام والاستفهام على صورة الخبر لكنه يفارق النداء في ثمانية أحكام : الأول : أنه يكون (دُونِ ياء) وأخواتها لفظاً ونية . الثاني : أنه لا يقع في أول الكلام بل في أثنائه ، وقد أشار إليه بقوله (كَأَيُّهَا الْفَتَى بِأَيِّ أَرْجُونِيَا) . الثالث : أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسماً بمعناه . الرابع والخاص : أنه يقل كونه علماً وأنه ينصب مع كونه

(قوله أى جاء على صورة النداء) أشار به إلى أن وجه شبه الاختصاص بالنداء كونه على صورته أى غالباً فلا يرد أن المنصوب على الاختصاص المقرون بال ليس على صورة المنادى . ولك أن تقول وجه الشبه أن كلا من الاختصاص والنداء يوجد معه الاسم تارة مبنياً على الضم وتارة منصوباً وهذا أوجه من قول شيخنا السيد : مجيئه على صورة النداء إما هو في أيها وأيتها لا غير (قوله كما جاء الخبر على صورة الأمر) نحو أحسن يزيد فإن صورته صورة الأمر وهو خبر على المشهور إذ هو في تقدير ما أحسنه والأمر على صورة الخبر نحو ﴿ والوالدات يرضعن ﴾ أى ليرضعن والخبر على صورة الاستفهام نحو ﴿ أليس الله بكاف عبده ﴾ أى الله كاف عبده والاستفهام على صورة الخبر نحو عندك زيد على تقدير حمزة الاستفهام (قوله في ثمانية أحكام) زاد عليها في التصريح أنه لا يكون نكرة ولا اسم إشارة ولا موصولاً ولا ضميراً وأنه لا يستغاث به ولا يندب ولا يرخم ، وأن أيها هنا اختلف في ضميتها هل هي إعراب أو بناء وفي النداء بناء بلا خلاف وأن العامل المخنوف هنا فعل الاختصاص وفي النداء فعل الدعاء ، وأن هذا العالم لم يعرض عنه هنا شيء وعوض عنه في النداء حرفه وجميع الأحكام المذكورة راجعة إلى جهة اللفظ وأما الأحكام المعنوية التي يفرقان فيها الثلاثة : أحدها أن الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء إنشاء^(١) . والثاني أن الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه بخلاف النداء . والثالث أنه مفيد لفخر أو تواضع أو بيان المقصود (قوله بل في أثنائه) أراد بالأثناء ما قابل الأول فيشمل ما وقع في وسط الكلام كما في « نحن معاشر الأنبياء لا نورث »^(٢) لوقوعه بين المبتدأ والخبر وما وقع بعد فراغه كمثال الناظم لوقوع أيها الفتى بعد فراغ كلام تام وهو أرجوني (قوله كأَيُّهَا الْفَتَى بِأَيِّ أَرْجُونِيَا) وإعراب ذلك أن يقال : أرجوني فعل أمر للجماعة مبنى على حذف النون والواو فاعل والنون للوقاية والياء مفعول وأى مبنى على الضم في محل نصب على المفعولية بأخص المخنوف وجوبا وما للتنبيه والفتى مرفوع بضمة مقدرة على الألف نعتاً لأى تابع للفظها فقط (قوله اسماً بمعناه) كالياء في أرجوني فإنها بمعنى أيها الفتى أى أن المراد منهما شيء واحد وهذا أوضح مما قاله البعض (قوله وأنه ينصب) أى لفظاً لا محلاً فقط مع كونه مفرداً أى معرفاً . قال في التوضيح كما في هذا المثال يعنى المثال المتقدم في عبارته وهو بك الله نرجو الفضل كما في شرحه ويستثنى من ذلك أى كما في مثال الناظم فإن نصبها على فقط . وما ذكرنا يعلم ما في كلام البعض من التخليط .

(١) والخبر ما حصل الصدق والكذب لله تعالى نحو : لنبح إنكروك والإنشاء عكس الخبر مثل اللهم اغفر لي وإرجنى .

(٢) حديث نبوي وقامه : ... ما تركناه صدقة ، راجع لفهزمي لنصح الباري للسماة (مفاتيح القاري لأبواب فتح الباري) .

مفردا . السادس : أن يكون بأل قياما كما سيأتى أمثلة ذلك . السابع : أن أيا توصف في النداء باسم الإشارة وهنا لا توصف به . الثامن : أن المازني أجاز نصب تابع أى في النداء ولم يحكوا هنا خلافا في وجوب رفعه . وفي الارتشاف لا خلاف في تابعها أنه مرفوع . واعلم أن المخصوص وهو الاسم الظاهر الواقع بعد ضمير يخصصه أو يشارك فيه على أربعة أنواع : الأول : أن يكون أيها وأيتها فلهما حكمهما في النداء وهو الضم ، ويلزمهما الوصف باسم على بأل لازم الرفع نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل : واللهم اغفر لنا أيتها العصابة . والثاني : أن يكون معرفا بأل وإليه الإشارة بقوله (وَقَدْ يُؤَيِّ ذَا ذُونَ أَيُّ بُلُوْ أَل * كَمِثْلِ نَحْنُ أَلْعَرَبُ أَسْخَى مِنْ بَذَلٍ) بالذال المعجمة أى أعطى . والثالث :

(قوله وهنا لا توصف به) الاختصار على اسم الإشارة يدل على أنها توصف بالموصول سم (قوله ولم يحكوا هنا خلافا) لعل وجهه أن يتوسع في النداء ما لا يتوسع في الاختصاص لأنه أكثر منه دورانا . وقوله في وجوب رفعه أى مراعاة اللفظ أى وظاهر عبارته ضمته إعرابية والتحقيق أنها ضمة اتباع كما مر في النداء إذ لا مقتضى الرفع الإعرابي (قوله بعد ضمير يخصصه) شرحه على ظاهر البعض فقال أى يخص الاسم الظاهر كأننا أفعل كذا أيها الرجل أو يشارك فيه أى يشارك الظاهر في الضمير غيره كنحن العرب أسخى من بذل وبنائهما هـ وفيه أن الضمير دائما يخص الاسم الظاهر بمعنى أن المراد منه هو المراد من الاسم الظاهر كما صرحوا به وقد تقدم وحيث لا يصح هذا التقسيم اللهم إلا أن يراد بمشاركة غير الاسم الظاهر له في الضمير إمكانها لصلاحيته نحن مثلا في نفسها بقطع النظر عن المقام لأن يراد بها ما يهم الأنبياء وغيرهم فتدبر . وقوله يشارك فيه إما مبنى للمفعول أو للفاعل وضميره المستتر فيه على كل راجع للاسم الظاهر كما علم فهذه الصفة المعطوفة جارية على غير الموصوف وإن كانت الصفة المعطوف عليها جارية عليه ولم يبرز الضمير الراجع إلى الاسم الظاهر لأمن اللبس . ويصح على بناء يشارك للمفعول جعل نائب فاعله قوله فيه فيكون خاليا من الضمير جاريا على الموصوف (قوله أيها) أى للذكر مفردا أو مثني أو جمعا وأيتها أى للمؤنث مفردا أو مثني أو جمعا كذا في الشاطبي (قوله نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل) جملة الاختصاص في المثاليين في موضع نصب على الحال والمعنى أنا أفعل ذلك مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصابات قاله الرضى (قوله العصابة) هى بكسر العين الجماعة الذين أمرهم واحد (قوله معرفا بأل) قال ابن الحاجب : المعرف بأل ليس منقولا عن النداء لأن المنادى لا يكون ذالما ، ونحو أيها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الأمرين : أن يكون منقولا عن المنادى ونصبه بياء مقطرة كما في أيها الرجل وأن ينتصب بفعل مقدر نحو أعنى أو أخص أو أمدح كما في المعرف بأل والنقل خلاف الأصل فالأول أن ينتصب انتصاب نعت العرب هـ وقوله ونصبه بياء مقطرة أى مجردة عن معنى النداء والإلا كان منادى حقيقة لا منقولا عن المنادى هذا والحق ما صرح به الشارح والموضح وغيرهما أن كل مخصوص منصوب بفعل تقديره أخص مثلا وليس هناك يا مقطرة .

أن يكون معرفاً بالإضافة كقوله ﷺ : « نحن معاشر الأنبياء لا نورث » . وقوله :

* نَحْنُ بَنِي ضَيْبَةَ أَصْحَابُ الْجَمَلِ *

قال سيويه وأكثر الأسماء دخولا في هذا الباب بنو فلان ، ومعشر مضافة ، وأهل البيت وآل فلان . والرابع : أن يكون علما وهو قليل ، ومنه قوله :

* بَنَا نَمِيمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ * [٩٧٠]

ولا يدخل في هذا الباب نكرة ولا اسم إشارة .

(تنبيه) : لا يقع المختص مبنيًا على الضم إلا بلفظ أيها وأيتها ، وأما غيرهما فمنصوب وناصبه فعل واجب الحذف تقديره أخص . واختلف في موضع أيها وأيتها : فمذهب الجمهور أنهما في موضع نصب بأخص أيضا وذهب الأخفش إلى أنه منادى ولا ينكر أن ينادى الإنسان نفسه ، ألا ترى إلى قول عمر رضي الله عنه : كل الناس أفتقه منك يا عمر ، وذهب السيرافي إلى أن أيًا في الاختصاص معرفة وزعم أنها تحتل وجهين : أن تكون خبرا لمبتدأ محذوف والتقدير أنا أفعل كذا هو أيها الرجل : أي

(قوله وقد يرى ذا) أي المنصوب على الاختصاص ودون حال من ذا ، وتلو مفعول ثان ليرى والكاف في كمثل زائدة^(١) (قوله العرب) منصوب بمحذوف والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر وكذا المنصوب في الحديث والبيت . كذا في المعنى (قوله نحن معاشر الأنبياء) قال في التصريح : هذا الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وإنما الموجود في سنن النسائي الكبرى إنا معاشر الأنبياء ا هـ . وقال شيخنا السيد : رواه البزار بلفظ نحن ورواه النسائي بلفظ إنا (قوله وأهل البيت) قيل منه : ﴿ إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ﴾^(٢) والصحيح كما في المعنى أنه منادى حقيقة لأن الاختصاص بعد ضمير الخطاب قليل كما يأتي (قوله يكشف الضباب) هو شيء كالغيبار يكون في أطراف السماء . عني (قوله ولا اسم إشارة) ولا موصول ولا ضمير قاله في الارتشاف . تصريح (قوله إلا بلفظ أيها وأيتها) وجه الضم فيهما استصحاب حالهما في النداء بأن نقلًا بحالهما عن النداء واستعملا في غيره كذا في الحواشي . وقال في المعنى وجه بنائهما على الضم مشابتهما في اللفظ أيها وأيتها في النداء وإن انتفى هنا موجب بنائهما في النداء (قوله هو أيها الرجل) لعل أيها على كلامه واقعة على الشخص مثلا فتأمل .

[٧٣١] قاله رؤية . وبنا يتعلق بكشف أي يكشف بنا الضباب وهو شيء كالغيبار يكون في أطراف السماء . والشاهد في نيميا حيث نصب على الاختصاص . والتقدير نخص نيميا . والباحث عليه إظهار فخر ههنا .

(١) أي حرف جر والله .

(٢) الآية (٣٣) : من سورة (الأحزاب) : ﴿ ... ويظهركم تطهيرا ﴾ اللهم صل على محمد وآله .

المخصوص به . وأن تكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير أيها الرجل المخصوص أنا المذكور **(خاتمة)** : الأكثر في المختص أن يلي ضمير متكلم كما رأيت ، وقد يلي ضمير مخاطب كقولهم بك الله نرجو الفضل ، وسبحانك الله العظيم ، ولا يكون بعد ضمير غائب .

[التحذير والإغراء]

التحذير تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه والإغراء تنبيهه على أمر محمود

(قوله أي المخصوص به) تفسير للضمير أعني هو والضمير في به يرجع إلى الفعل المفهوم من اقبل كذا **(قوله أنا المذكور)** خبر عن أيها ولا حاجة إلى زيادة قوله المذكور **(قوله أنا يلي ضمير متكلم)** ولا يجوز أن يتقدم على الضمير كما قاله السيوطي وغيره . **(قوله ولا يكون بعد ضمير غائب)** ولا بعد اسم ظاهر فلا يجوز بهم معشر العرب ختمت المكارم ، ولا يزيد المالم تقتدى الناس . تصرخ .

[التحذير والإغراء]

قال في النكت جمعهما في باب واحد لاستواء أحكامهما وكان ينبغي تقديم الإغراء على التحذير لأن الإغراء هو الأحسن معنى وعادة التحويلين البداية به كما يقولون نعم وبس وتقول الناس الوعد والوعيد والثواب والعقاب ونحو ذلك ولا ترى طباعهم العكس اهـ . ولك أن تقول إنما قدموا التحذير لأنه من قبيل التولية والإغراء من قبيل التحلية ثم هما وإن تساويا حكما فمفترقان معنى فالإغراء التسلط على الشيء والتحذير الإبعاد عنه . ويشتمل التحذير على محذر بكسر الهمزة والفتح (١) وهو المتكلم ومحذر (٢) بفتحها وهو المخاطب ومحذر منه وهو الشر (٣) مثلا كذا في الغزى ومثله يجري في الإغراء . وقوله وهو المخاطب اقتصر عليه مع أنه قد يكون المتكلم والغائب لأن تحذيرهما شاذ كما سيأتي . قال شيخ الإسلام التحذير يكون بثلاثة أشياء بإيائك وأخواتها وبما ناب عنهما من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب نحو نفسك وبذكر المحذر منه نحو الأسد وسيأتي بيانها في كلامه **(قوله تنبيه المخاطب)** اقتصر على مخاطب مع أن التحذير يكون لغيره لأن تحذيره هو الكثير المقيس . قصد الشارح تعريف هذا النوع منه فقط **(قوله على أمر مكروه)** ولو في زعم المخذر فقط أو مخاطب فقط . أفاده سم **(قوله ليجتنبه إلخ)** بقي تنبيه المخاطب على أمر مذموم ليفعله على أمر محمود ليجتنبه والظاهر عندى أن الأول من الإغراء والثاني من التحذير ، وإنما لم يذكرهما الشارح لأنهما لا ينبغى صدورهما من العاقل . بقي أن تعريف التحذير يشمل نحو لا تؤذ أخاك ولا تعص الله وظاهر ما نقلناه قريبا عن شيخ الإسلام خلافه وتعريف الإغراء يشمل نحو أحسن إلى أخيك وأطع الله واصبر . وفي كون كل ذلك ونحوه يسمى إغراء اصطلاحا بعد . فتأمل .

(٣) ل قولك إيائك والشر .

(٢) أي اسم مفعول من حذر أيها .

(١) أي اسم لاعل من حذر .

ليفعله ، وإنما ذكر ذلك بعد باب النداء لأن الاسم في التحذير والإغراء مفعول به بفعل عذوف لا يجوز إظهاره كالنداء على تفصيل يأتي . واعلم أن التحذير على نوعين : الأول : أن يكون بإيائك ونحوه . والثاني : بدونه : فالأول يجب ستر عامله مطلقا كما أشار إليه بقوله (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ) أى نحو إيائك ، كإيائك وإيائك وإيائك (نصب) * فحذّر يَحْذَرُ أى يعامل (أَسْتَجَارُهُ وَجَبَّ) لأنه لما كثر التحذير بهذا اللفظ جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل ، والأصل احذر تلاقى نفسك والشر ، ثم حذف الفعل وفاعله ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثاني فانتصب ، ثم الثاني وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل .

(قوله محمود) فيه ما مر في نظيره وكان الأحسن في المقابلة أن يعبر بالمكروه والمحبوب أو بالمدوم والمحمود (قوله بعد باب النداء) أى حقيقة أو صورة ليشمل الاختصاص (قوله على تفصيل يأتي) حاصله أن علل الوجوب إذا كان التحذير بإيائك ونحوه أو بغيره مع العطف أو التكرار (قوله يجب ستر عامله) أى حذفه . قال البعض مقبرا بعد إيائك إذ لا يتقدم الفعل مع انفصال الضمير وفيه أنهم ذكروا من أسباب الانفصال حذف الفعل وتأخره ولا مانع أن يكون سببه هنا الحذف بل صرح بعضهم فالفعل المقدر يجوز تقدمه مع انفصال الضمير وما ذكره من عدم جواز تقدمه مع انفصال الضمير إنما هو في الفعل الملتوظ به ، فما علل به تقدير الفعل بعد إيائك لا ينهض . والتحليل الصحيح ما في الدلمايني ونصه : تقدير الفعل بعد إيائك واجب إذ لو قدر مقدما للزم أن يكون أصله باعدك أى باعد أنت إيائك فيلزم تعدى الفعل الراجع لضمير الفاعل إلى ضميره المتصل وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها هـ ثم يؤخذ من التعليل ما أفاده صنيع التصريح وصرح به شيخنا السيد من أن وجوب تقديره بعد إيائك إنما هو على جعل الأصل إيائك باعد عن الأسد والأسد عنك . وأما على جعل الأصل احذر تلاقى نفسك والأسد وهو ما مشى عليه الشارح والموضع فلا يجب تقديره بعد إيائك لانقضاء المحذور المذكور نظرا إلى أن المفعول في الحقيقة تلاقى لا الضمير . هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام . فإن قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه وإيائك محذر والأسد محذر منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف فالجواب أنه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه إلا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه إلى عامله وهى هنا كونه مفعولا به أى مباعدا وكذا الأسد مباعد إذ المعنى إيائك باعد وباعد الأسد كما مر (قوله مطلقا) أى سواء كان مع عطف أو تكرار أو لا (قوله جعلوه) أى هذا اللفظ بدلا أو عوضا من اللفظ أى من التلفظ بالفعل أى ولا يجمع بين العوض والمعوض (قوله وأنيب عنه الثالث) ليس الثالث صفة لمخوف تقديره المضاف الثالث وإن أومته عبارته إذ ليس ثم مضاف ثالث بل الثالث مضاف إليه فجعل صفة لمخوف تقديره الاسم الثالث (قوله فانتصب وانفصل) أى بعد أن كان مجرورا متصلا .

(وَدُونَ عَطِفٌ ذَا) الحكم أى النصب بعامل مستتر وجوبا (لِإِيَّا كَسْبٌ) سواء وجد تكرار كقوله :

[٩٧١] فَأَيَّاكَ إِيَّاكَ الْبِرَاءَ فَالِئْسَ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ

أَمْ لم يوجد نحو إِيَّاكَ من الأسد ، والأصل باعد نفسك من الأسد ، ثم حذف باعد وفاعله والمضاف ، وقيل التقدير أحذرَكَ من الأسد ، فنحو إِيَّاكَ الأسد ممتنع على التقدير الأوّل وهو قول الجمهور ، وجائز على الثانى وهو رأى الشارح وظاهر كلام التسهيل وبعضه البيت . ولا خلاف فى جواز إِيَّاكَ أَنْ تفعل لصلاحيته لتقدير من . قال فى التسهيل : ولا يحذف يعنى العاطف بعد ايا إلا والمخنوف منصوب بإضمار ناصب آخر

(قوله ودون عطف) دون ظرف لغو متعلق بانسب وكذا قوله لإيا إذا مفعول مقدم لانسب (قوله والأصل) أى أصل إِيَّاكَ من الأسد باعد نفسك إلخ . حاصله أنه إذا ذكر المخدر منه بلا عطف فعند الجمهور يتعين جره بمن بناء على أن العامل عندهم فى إِيَّاكَ باعد لأنه لا يتعدى إلى الثانى بنفسه وأما البيت فعلى حذف الجار ضرورة وعند ابن الناظم يجوز نصبه ولا تعين من كما فى البيت بناء على أن العامل عنده فى إِيَّاكَ أحذر ونحوه مما يتعدى إلى اثنين بنفسه كجنب ، وعند الناظم على ما يؤخذ من التسهيل إما أن يجز بمن أو ينصب بفعل مخلوف آخر تقديره دع أو نحوه ويجوز إظهاره ، وأما نحو إِيَّاكَ أَنْ تفعل فجائز عند الجميع (قوله وقيل التقدير أحذرَكَ من الأسد) لأن أحذر يتعدى بمن كما يتعدى بنفسه . قال الحففيد والحق أن يقال لا يقتصر على تقدير باعد ولا على تقدير أحذر بل الواجب تقدير ما يؤدى الغرض إذ المقدر ليس أمرا متعبدا به لا يعدل عنه (قوله ممتنع على التقدير الأوّل) لأن باعد لا يتعدى إلى للمفعول الثانى بنفسه كما مر وجعل منصوبا بنزع الخافض والأصل من الأسد يرده أنه سماعى إلا مع إن وإن . وعمل الامتناع إذا لم يضمن معنى فعل يتعدى إلى مفعولين بنفسه كجنب وحذر وإلا جاز (قوله وهو قول الجمهور) مرجع الضمير الامتناع المفهوم من ممتنع (قوله وجائز على الثانى) لأن أحذر يتعدى إلى للمفعول الثانى بنفسه كما يتعدى إليه بمن كما مر وببنى أيضا على التقديرين أن الكلام على الأوّل إنشائى وعلى الثانى خبرى^(١) (قوله وظاهر كلام التسهيل) اعترضه شيخنا والبعض بأن مفاد ما سيقفه عن التسهيل أن نصب الثانى بعامل لا يناسب الأوّل ، ولك دفعه بجعل الضمير فى قوله وهو رأى الشارح وظاهر كلام التسهيل إلى مجرد جواز النصب وإن اختلف تخريجه (قوله لصلاحيته لتقدير من) تعليل لجوازه على التقدير الأوّل وترك تعليله على الثانى لظهوره .

[٩٧١] ذكر مستوفى ل شواهد التأكيّد . والشاهد فى فَأَيَّاكَ فَإِنَّه تخدير ، ومعناه احترز .

(١) ذكرنا من قبل أن الخبر ما يحصل الصدق والكذب لله ولقوله لله أى لذات الكلام حتى يخرج كلام الله تعالى وكلام أنبيائه عليهم الصلاة والسلام فإنه صدق كله أما الإنشاء فما ليس كذلك أى لا يحصل صدقا ولا كذبا كما قول الحسن .

أو مجرور بمن وتقديرها مع أن تفعل كاف .

(تنبيهان): الأول : ما قدمته من التقدير في إياك والشر هو ما اختاره في شرح التسهيل وقال إنه أقل تكلفا ، وقيل الأصل اتق نفسك أن تدنو من الشر والشر أن يدنو منك ، فلما حذف الفعل استغنى عن النفس فأنفصل الضمير ، وهذا مذهب كثير من النحويين منهم السيرافي واختاره ابن عصفور . وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن الثاني منصوب بفعل آخر مضمر فهو عندهما من قبيل عطف الجمل . **الثاني :** حكم الضمير

(قوله بإضمار ناصب آخر) فالتقدير في إياك الشر باعد نفسك ودع الشر . ومن كلام التسهيل هذا تعلم موافقة الناظم الجمهور في تقديرهم عامل إياك باعد إذ لو قدره الناظم احذر لم يحتاج إلى تقدير ناصب آخر للشر كما فهم **(قوله وقيل الأصل اتق نفسك إلخ)** وقيل الأصل باعد نفسك من الشر والشر منك وهو أقل تكلفا من كون الأصل اتق نفسك إلخ لا من كون الأصل احذر تلاقى نفسك والشر وهذا القول صارت الأقوال في إياك والشر أربعة **(قوله أن تدنو من الشر)** بدل اشتغال **(قوله والشر أن يدنو منك)** وقد حصل الواجب من اشتراك المتعاطفين في معنى العامل وهو الإقواء فلا يقال كيف تعاطفا وأحدهما عذر والآخر عذر منه **(قوله فأنفصل الضمير)** ويقدر الفعل بعده لا قبله وإلا كان الأصل أى الثاني أتفك فيلزم تعدى الفعل الراجع لضمير الفاعل إلى ضميره المتصل وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها هـ سم وقد يقال هلا نظر إلى كون الفعل إنما تعدى في الحقيقة إلى نفس المقدرة لا إلى الكاف كما مر نظيره إلا أن يفرق بأن المقدر هنا عين الضمير في المعنى بخلاف المقدر في النظر للمار وكل هذا يجري في قوله سابقا نحو إياك من الأسد والأصل باعد نفسك من الأسد إلخ فنبه **(قوله بفعل آخر مضمر)** تقديره ودع الشر مثلا **(قوله حكم الضمير في هذا الباب)** أراد بالضمير ما يشمل الضمير المنفصل البارز المنصوب والضمير المتصل المستتر المرفوع المنتقل إلى إياك بعد حذف الفعل . وقوله حكمه في غيره . قال الدماميني فإذا قلت إياك فعندنا ضميران أحدهما هذا البارز المنفصل المنصوب وهو إياك والآخر ضمير رفع مستكن فيه منتقل إليه من الفاعل الناصب له فإذا أكدت إياك قلت إياك نفسك وأنت بالخيار في تأكيده بأنت قبل النفس ، وإن أكدت ضمير الرفع المستكن فيه قلت إياك أنت نفسك ولا بد من تأكيده بأنت قبل النفس حيثن وأما العطف فنقول في العطف على إياك إياك وزيدا والشر وإن شئت قلت إياك أنت وزيدا والشر ، ونقول إن عطفت على المرفوع إياك أنت وزيد ويقبح بدون تأكيد أو فاصل على ما تقدم هـ قال شيخنا والبعض : وهذا مبنى على انتقال الضمير من الفعل إلى إياك ونحوه وهو خلاف ما تقدم في الشرح في قوله ثم حذف الفعل وفاعله وعليه فليس معنا إلا ضمير واحد . وأجاب شيخنا السيد بأن حذف الفاعل أولا مع فعله لا يتناقض عوده ثانيا عند مجيء ما يستكن فيه وهو إياك إذ هو في وقت حذفه

في هذا الباب مؤكداً أو معطوفاً عليه حكمه في غيره نحو إياك نفسك أن تفعل ، وإياك أنت نفسك أن تفعل ، وإياك وزيدا أن تفعل ، وإياك أنت وزيدا أن تفعل (وَمَا * مِوَاهُ) أى ما سوى ما بإيا وهو النوع الثاني من نوعي التحذير (مَتَرُ فَعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا . إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ) سواء ذكر المحذر نحو ماز رأسك والسيف أى يا مازن في رأسك واحذر السيف ، أم لم يذكر نحو ﴿ نَاقَةُ اللَّهِ وَسْقِيهَا ﴾ [الشمس : ١٣] ، (أَوْ أَفْكَرَا) كذلك (كَالضَّيْفِ الضَّيْفِ) أى الأسد الأسد (يَاذَا السَّارَى) ونحو رأسك رأسك جعلوا العطف والتكرار كالبدل من اللفظ بالفعل ، فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز متر العامل وإظهاره ، تقول نفسك الشر أى جنب نفسك الشر ، وإن شئت أظهرت ، وتقول الأسد أى احذر الأسد ، وإن شئت أظهرت . ومنه قوله :

* عَلَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَتَنَّى الْمَتَارَ بِهِ * [٩٧٢]

لم يكن وهذا كله ظاهر على ما في كثير من النسخ من رفع زيد في قوله وإياك أنت وزيد أن تفعل أما على ما في بعضها من نصبه فالمراد بالضمر البارز فقط وبحكمه جواز الفصل بأنت بينه وبين تأكيده ومعطوفه وترك الفصل وحينئذ فلا اعتراض على الشارح أصلاً فاعرف ذلك (قوله إلا مع العطف) أى بالواو فقط كما يأتي (قوله سواء ذكر المحذر) بفتح الذال المعجمة . قال شيخنا الظاهر أن مراده به المخاطب كاز من ماز رأسك والسيف وذا السارى من الضيفم ياذ السارى لكن هذا خلاف ما اصطلاحوا عليه من أن المحذر بفتح الذال الاسم المنصوب بفعل محذوف أو مذكور على التفصيل المعلوم من إيا أو ما جرى مجراه ، وعليه قول المصنف وكمحذر إغ والدليل على أن مراده المخاطب أنه مثل لما لم يذكر فيه المحذر ناقة الله وسقياها مع أنه يصدق عليه أنه اسم منصوب إغ ه وتمثله بقوله كاز إغ يشعر بأن المراد المخاطب بالنداء لا بالكاف فيكون نحو رأسك رأسك مثلاً لما لم يذكر فيه المحذر . وقد علم من ذلك أن قول المصنف ياذ السارى ليس تكملة بل من جملة المثلث (قوله أى يا مازن في رأسك واحذر السيف) ^(١) هـ لا جعل تقديره كهو في إياك والشر أى احذر تلاقى رأسك والسيف (قوله ناقة الله وسقياها) فيه ذكر المحذر منه مع العطف . قال البيضاوي أى ذروا ناقة الله وسقياها فلا تنودوها عنها . قال الشيخ زاده في حاشيته عليه هذا إشارة إلى أن ناقة الله منصوب بعامل مضمر على التحذير وإضمار الناصب هنا واجب لمكان العطف ا هـ (قوله كذلك) أى سواء ذكر المحذر أو لا (قوله ونحو رأسك رأسك) فيه تنبيه على أنه قد يكفي بذكر المحذر عن ذكر المحذر منه كحكمه (قوله ومنه) أى من الإظهار (قوله نخل الطريق) الشاهد فيه حيث أظهر العامل لأن المحذر منه وهو الطريق خال من التكرار والعطف .

[٩٧٢] غامه * وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر * قاله جبر من البسيط . والشاهد في نخل الطريق حيث أظهر فيه الفعل الناصب . والمثار بفتح الميم وتخفيف التثنية : حدود الأرض . والبرزة : الأرض الواسعة .

(١) (ق) فعل أمر من وق .

(تنبيهات): الأول : أجاز بعضهم إظهار العامل مع المكرر ، وقال الجزولي : يقيح ولا يمتنع . الثاني : شمل قوله إلا مع العطف أو التكرار الصور الأربع المتقدمة ، وكلامه في الكافية يشعر بأن الأخيرة منها - وهي رأسك رأسك - يجوز فيها إظهار العامل فإنه قال :

وَنَحْوُ رَأْسِكَ كَأَيَّاكَ جُعِلَ إِذِ الَّذِي يُخَذَّرُ مَقْطُوعًا وَصِلَ

وقد صرح ولده^(١) بما تقدم . الثالث : العطف في هذا الباب لا يكون إلا بالواو وكون ما بعدها مفعولا معه جائز ، فإذا قلت إياك وزيدا أن تفعل كذا صح أن تكون الواو مع (وَصَدَّ) التحذير بغير ضمير المخاطب نحو (إِيَّائِي) في قول عمر رضي الله عنه : لتذك لكم الأسل والرماح والسهم ، وإيأي وأن يحذف أحدكم الأرنب ، والأصل إياي

تصريح - والمنار يفتح الميم والنون حدود الأرض ويوجد في بعض النسخ تمام البيت وهو :

* واهرز برزة حيث اضطرك القدر *

أى فى برزة وهى الأرض الواسعة (قوله ونحو رأسك كأيائك جعل إلخ) يعنى أن رأسك إنما يكون كأيائك فى وجوب ستر عامله حيث عطف عليه المخنور فمفهومه أنه حيث لم يعطف عليه يكون كأيائك ولو حصل تكرار وهذا وجه الإشعار الذى ذكره ، واعتراض البعض على الشارح بأن فى كلامه قصورا لأن كلام الكافية يشعر بجواز الإظهار فى الثالثة أيضا إذ ليس فى كلامها تقييد بحذف المخذر أى المخاطب اهـ وأقول إذا أحسنت التأمل فى كلام الكافية وجدته مشعرا بجواز الإظهار فى بعض أفراد الرابعة وبعض أفراد الثالثة لا فى جميع أفرادها لأن المراد بنحو رأسك كل ما كان التحذير فيه بذكر غير المخذر منه أولا بقرينة قوله إذ الذى يحذر إلخ سواء ذكر المخاطب أو لا وحيث لا يفيد كلامها أنه إذا قيل رأسك رأسك أو رأسك رأسك يا زيد جاز إظهار العامل لعدم عطف المخذر منه والأول من أفراد الرابعة والثانى من أفراد الثالثة ولا تعرض فى كلامها منطوقا ولا مفهومها لحكم ما إذا قيل الضنيغم الضنيغم وهو من أفراد الرابعة أو الضنيغم الضنيغم يا ذا السارى وهو من أفراد الثالثة لأن فرض كلامها فيما إذا كان التحذير بذكر غير المخذر منه أولا والتحذير فى هذين المثالين بذكر المخذر منه أولا فلم يتم إطلاق الشارح ولا إطلاق البعض فانهم (قوله بما تقدم) أى من وجوب ستر العامل فى الصور الأربع (قوله وكون ما بعدها إلخ) وعليه فالخذف جائز لا واجب لعدم العطف قاله الدمامينى (قوله لتذك) من التذكية . والأسل يفتح الهمزة والسين المهملة ما رقى من الحديد كالسيف والسكين . تصريح (قوله والأصل إياي باعدوا عن حذاف الأرنب إلخ) هذا قول الجمهور

(١) يقصد بهر الدين ابن الناطم - راجع له شرح ألفية والده ابن مالك / من تحقيقنا .

باعدوا عن حذف الأرنب ، وباعدوا أنفسهم عن أن يحذف أحدكم الأرنب . ثم حذف من الأول المحذور ومن الثاني المحذر ، ومثل إياي إيانا (وَأَيَّاهُ) وما من ضمائر الغيبة المنفصلة (أَشَدُّ) من إياي كما في قول بعضهم : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب ، والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب ، وفيه شذوذان : مجيء التحذير للغائب وإضافة إيا إلى ظاهر وهو الشواب ، ولا يقاس على ذلك كما أشار إلى ذلك بقوله (وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ أَتَيْتَهُ) أى من قاس على إياه وإياي وما أشبههما فقد حاد عن طريق الصواب اهـ . (تنبيهه) : ظاهر كلام التسهيل أنه يجوز القياس على إياي وإيانا فإنه قال : ينصب محذر إياي وإيانا معطوف عليه المحذور فلم يصرح بشذوذ وهو خلاف ما هنا (وَكَمْ حَذَرُ بَلَا إِيَّاهُ أَجْمَلًا * مَقْرَى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فَصَّلًا) من الأحكام ، فلا يلزم ستر عامله إلا مع العطف ، كقوله : المروعة والتجدة بتقدير الرم ، أو التكرار كقوله :

وقال الزجاج التقدير إياي وحذف الأرنب وإياكم أن يحذف أحدكم الأرنب فحذف من كل من الجملتين ما أثبت نظيره في الأخرى ليكون احتباكاً كذا في السندوني والاحتباك موجود على قول الجمهور أيضاً فتضعيف قول الجمهور بأن فيه الحذف من الأول لدلالة الثاني وهو قليل يجري مثله في قول الزجاج وي زيد بأن فيه ادعاء حذف إياكم وحذفها لا يليق لما استقر لها في هذا الباب من أنها بدل من اللفظ بالفعل (قوله ثم حذف من الأول المحذور) وهو حذف الأرنب ومن الثاني المحذر وهو أنفسهم . وقوله البعض تبعاً للتصريح وهو باعدوا أنفسهم فيه تساهل (قوله وإيا الشواب) بشين معجمة وآخره موحدة جمع شابة ويروى بسين مهملة آخره مثناة فوقية جمع سواة (قوله والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب) أى فحذف الفعل مع فاعله ثم تلاقى ثم نفس فاتفصل الضمير وانتصب وأقام إياه مقام أنفس (قوله وفيه شذوذان) بل ثلاثة ثالثها اجتماع حذف الفعل وحذف لام الأمر كما في التوضيح . وظهر لي رابع وهو جعل إيا محذراً منه ثم رأيت في المجمع خلافه حيث ذكر أن المحذر منه يكون ضمير غائب معطوفاً على المحذر واستشهد بقول الشاعر :

فلا تصحب أحمأ الجهل - وإياك وإياه

وذكر الرضى أن المحذر منه المكرر يكون ظاهراً نحو الأسد والأسد سيفك سيفك ، ومضمرأ نحو إياك وإياه وإياه إياه وإياي إياي (قوله وإضافة إيا إلى ظاهري) يقتضى أن إيا في نحو إياه مضافة للهاء مع أنها حرف غيبة والضمير إيا وهو غير مضاف فلعل ما ذكره قول ، أو أراد بالإضافة الربط والتعلق اهـ سم وقد يمنع الانضمام وما ترجاه هو الواقع كما مر في باب الضمير (قوله مقروى به) ولا يكون الإغراء إلا للمخاطب وقيل جاء قليلاً للغائب نحو فعلية بالصوم وللمتكلم نحو على زيد . وأول فعلية بالصوم بأن الأمر للمخاطب أى ألزموه الصوم أو دلوه عليه مثلاً أفاده سم أى وكذا يؤول على زيد أى ألزموني زيداً ونحو ذلك وسأيت في الباب الآتي كلام آخر في قوله فعلية بالصوم .

[٩٧٣] أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا يَغْيِرُ مِيلَاحَ

وَأَنَّ ابْنَ عَمِّ الْمَرْءِ فَاعْلَمْ جَنَاحُهُ وَهَلْ يَنْهَضُ الْبَازِي بِغَيْرِ جَنَاحٍ

أى الزم أخاك . ويجوز إظهار العامل فى نحو الصلاة جامعة ، إذ الصلاة نصب على الإغراء بتقدير احضروا ، وجامعة حال ، فلو صرحت باحضروا جاز .

(تتميمه): قد يرفع المكرر فى الإغراء والتحذير كقوله :

[٩٧٤] إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ غَمِيرٌ وَأَشْبَاهُ غَمِيرٍ وَمِنْهُمْ السُّلَاحُ

لَيَجْدِيهِزُونَ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَامَا لَأَحْوِ الثَّجْدَةِ السُّلَاحُ السُّلَاحُ

وقال الفراء فى قوله تعالى : ﴿ تَأْتِيكَ اللَّهُ وَمُتَحَيِّيًاهَا ﴾ [الشمس : ١٣] ، نصب

الناقدة على التحذير ، وكل تحذير فهو نصب ، ولو رفع على إضمار هذه لجاز فإن العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير ا هـ .

(خاتمة): قال فى التسهيل : ألحق بالتحذير والإغراء فى التزام إضمار الناصب

مثل وشبهه نحو كليهما وتمرا . وامرأ ونفسه . والكلاب على البقر . وأُشْتُفَا وسوء

(قوله والتجدة) يفتح النون أى الشجاعة (قوله نصب على الإغراء إغ) ويجوز رفعها على

الابتداء والخبر ورفع الأول على الابتداء مع حذف الخبر أو على الخبرية لمخوف ، ونصب جامعة

على الحالية ونصب الأول على الإغراء ورفع الثانى على الخبرية لمخوف .

(قوله قد يرفع المكرر إغ) مثل المكرر المتعاطفان كما أشار إليه بنقل كلام الفراء .

(قوله مثل وشبهه) قال البعض لم يمثل لشبه المثل ومثاله ﴿ انتهبوا خيرا لكم ﴾ ا هـ وفى كلام

شيخنا السيد ما يرد حيث قوله وامرأ ونفسه هذا من شبه المثل كما فى الدماينى وكذا عزيزك وديار

الأحباب وإن تأتى فأهل الليل وأهل النهار ومرحبا وأهلا وسهلا وهذا ولا زعماتك وكل شيء ولا

هذا ثم قال ولو أخر ذكر جميع أشباه المثل عن ذكر جميع الأمثال لكان أنسب ا هـ ملخصا . وذكر

شيخنا أيضا أن امرأ ونفسه شبه مثل .

[٩٧٣] قاله مسكين الدارمى من الطويل . والشاهد فى أخاك حيث نصبه على الإغراء : أى الزم أخاك . والتكرير

للتأكيد . والمهيجاء : الحرب يمد ويقصر ، وهنا بالقصر ..

[٩٧٤] هما من الخفيف . لجديرون أى لائقون وجريرين وهو خير إن ، والسلاح مقول القول . وفيه الشاهد إذ

أصله حد السلاح ، لأن مقول يكون جملة ثم يرفع لأن العرب ترفع ما فيه معنى التحذير وإن كان حقه نصب .

النجدة - بكسر النون - الشجاعة .

كيلة. ومن أنت زيدا. وكل شيء ولا هذا. ولا شتيمة حر. وهذا ولا زعماتك. وإن تأت فأهل الليل وأهل النهار. ومرحبا وأهلا وسهلا. وعذيرك، وديار الأحباب: بإضمار أعطني، ودع، وأرسل، وأتبع، وتذكر، واصنع، ولا ترتكب، ولا أتوهم، وتجد، وأصبت، وأتيت، ووطئت، واحضر، واذكر. ثم قال: ورجماقيل كلاهما وتقرأ. وكل شيء ولا شتيمة حر. ومن أنت زيد، أى كلاهما. وزدنى،

(قوله كليهما وتقرأ) هذا مثل وأصله أن إنسانا خير بين شيئين فطلبهما جميعا وطلب الزيادة عليهما ١ هـ دمايني (قوله والكلاب على البقر) مثل معناه خل الناس خيهرهم وشهرهم واغتمت أنت طريق السلامة (قوله وأحشفا وسوء كيلة) بكسر الكاف كالجلسة للهيئة وهو مثل لمن يظلم الناس من وجهين (قوله) ومن أنت زيدا) مثل لمن يذكر عظيما بسوء (قوله بإضمار أعطني) (غ) ساق الأفعال الناصبة للمنصوبات المتقدمة على ترتيبها في الذكر السابق فأعطني ناصب كليهما وتقرأ وظاهر كلامه أن تقرأ معطوف على كليهما لأنه لم يقدر له ناصبا وقدر غيره وزدنى تقرأ فيكون من عطف الجمل ودع هو ناصب امرأ وأما نفسه فيحتمل أن يكون معطوفا وأن يكون مفعولا معه وأرسل هو ناصب الكلاب على البقر وأتبع ناصب حشفا وأما سوء كيلة فيحتمل أن يكون بتقدير وتزيد وأن يكون مفعولا معه وتذكر هو ناصب زيدا واصنع هو ناصب كل شيء ولا ترتكب هو ناصب هذا من قولهم كل شيء ولا هذا ولا أتوهم هو ناصب زعماتك من قولهم هذا ولا زعماتك وأما هذا في هذا التركيب فناسبه محذوف أى أرضى هذا ولا أتوهم زعماتك كما قاله ابن الحاجب ولم ينبه عليه المؤلف لجواز أنه خبر محذوف أو مبتدأ خبره محذوف كما قيل أى الحق هذا أو هذا الحق. وتجد هو ناصب أهل الليل وأهل النهار أى تجد من يقوم لك مقام أهلك في الليل والنهار وأصبت ناصب مرحبا وأتيت ناصب أهلا ووطئت ناصب سهلا فعل هذا هي ثلاث جمل وغيره جعل العامل فيها كلها واحدا وقدره صادفت فعل هذا هي جملة واحدة وأحضر ناصب عذيرك. قال سيويه: أى أحضر عذرك وقال بعضهم التقدير أحضر عاذرك واذكر ناصب ديار الأحباب ١ هـ دمايني ببعض زيادة. وظاهر سكوته عن قوله ولا شتيمة حر أنه من تنمة ما قبله وأن العامل في شتيمة هو العامل في الكلمة قبلها وهو ترتكب وفي كلام شيخنا السيد تبعاً للدمايني أنه جملة منفردة فتكون شتيمة مستقلة بعامل تقديره ترتكب وأنه كان الأولى زيادة واو أخرى قبل قوله ولا شتيمة حر لتكون إحدى الواوَيْن من الحكاية والأخرى من المحكى فيفيد أن ولا شتيمة حر جملة منفردة. قال وكذا ما سيذكره الشارح من لفظ كل شيء ولا شتيمة حر جملة أخرى منفردة ١ هـ وقد يؤخذ من مجموع ذلك أنه قد يقال ولا شتيمة حر فقط. وقد يقال كل شيء ولا شتيمة حر والظاهر أن الأول عطف على «اصنع كل شيء» محذوفا (قوله وربما قيل كلاهما وتقرأ) بإثبات الألف في كلاهما ونصب تقرأ فكلاهما مرفوع ويحتمل أن يكون منصوبا على لغة من أئزمه الألف. قال شيخنا والبعض، ويرجع بسلامته من عطف الإنشاء على الخبر ١ هـ وفي أن السلامة من ذلك ممكنة على الرفع أيضا بأن يقدر ناصب تقرأ أطلب أو أأخذ أو أستزيد مثلا وإن كان خلاف تقدير الشارح.

وكل شيء أم ولا ترتكب . ومن أنت كلامك زيد أو ذكرك . والله أعلم .

[أسماء الأفعال والأصوات]

(مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ) في العمل ولم يتأثر بالعوامل ولم يكن فضلة (كَشْتَانٌ وَصَنَ * هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوْهٌ وَمَهْ) فما ناب عن فعل جنس يشمل اسم الفعل وغيره مما ينوب

(قوله وكل شيء) برفع كل كما قاله شيخنا وغيره (قوله أم) بفتحين أى سهل يسير (قوله كلامك زيد) أى متكلمك الذى تتكلم فيه . وقوله أو ذكرك أى مذكورك .

[أسماء الأفعال والأصوات]

أى وأسماء الأصوات^(١) كما سيصرح به الشارح ، وصرح جماعة بأنها ليست أسماء بل ليست كلمات لعدم صدق حد الكلمة عليها لأنها ليست دالة بالوضع^(٢) على معنى لتوقف الدلالة على علم المخاطب بما وضعت له والمخاطب بالأصوات مما لا يعقل . وأجاب القائلون بأنها أسماء بأن الدلالة كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك ولم يقل أحد إن حقيقة الدلالة كون اللفظ يخاطب به من يعقل (قوله ما ناب عن فعل) أى اسم ناب عن فعل بدليل الترجمة فالخروف خارجة عن الحد فلا حاجة إلى زيادة ما يخرجها كما فعله الشارح . والنيابة عن الفعل فسرهما ابن المصنف بما يخرج المصدر فلا حاجة إلى زيادة ما يخرج ا هـ سم وقوله فسرهما ابن المصنف بما يخرج المصدر إلخ عبارة ابن الناطم^(٣) أسماء الأفعال ألفاظ نابت عن الأفعال معنى واستعمالا كشستان بمعنى افترق وصه بمعنى اسكت وأوه بمعنى أتوجع ومه بمعنى اكفف واستعمالها كاستعمال الأفعال من كونها عاملة غير معمولة بخلاف المصادر الآتية بدلا من اللفظ بالفعل فإنها وإن كانت كالأفعال في المعنى فليست مثلها في الاستعمال لتأثرها بالعوامل ا هـ ومنه يعلم فساد قول البعض المراد بالنيابة عن الفعل النيابة عنه في المعنى والعمل فلا حاجة إلى زيادة ما يخرج المصدر ا هـ وذلك لأن النيابة عن الفعل في المعنى والعمل حاصلة للمصدر والمذكورة كما عرفت فكيف تخرج بالنيابة عن الفعل في المعنى والعمل والله الوفق . ثم قول ابن الناطم كاستعمال الأفعال من كونها عاملة غير معمولة . قال شيخ الإسلام زكريا أى غير معمولة للاسم والفعل وإلا فالأفعال تكون معمولة للحروف الناصب أو الجازم ا هـ ويرد عليه أنها تكون معمولة للاسم الجازم أيضا إلا أن يقال عمله فيها لا لذاته بل لتضمنه معنى الحرف وهو إن (قوله هو اسم فعل) فائدة وضعه وعدم الاستغناء عنه بمسماه قصد المبالغة فإن القائل أف كأنه قال أتضجر كثيرا جدا ، والقائل هيأت كأنه قال بعد جدا كما قاله ابن السراج أفاده سم .

(١) فاللفظ على نية تكرار العامل (الضال) .

(٢) فالكلمة هي اللفظ المركب من حروف مفيد بالوضع .

(٣) أى بدر العين ابن الناطم لأبيه محمد بن مالك .

عن الفعل ، والقيد الأول : - وهو لم يتأثر بالعوامل - فصل يخرج المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل واسم الفاعل ونحوهما . والقيد الثاني : - وهو ولم يكن فضلة - لإخراج الحروف . فقد بان لك أن قوله كشتان تميم للحد : فشتان ينوب عن افتراق ، وصة ينوب عن اسكت ، وأؤه عن أتوجع ، ومه عن انكفف ، وكلها لا تتأثر بالعوامل وليست فضلات لاستقلالها .

(تنبيهات): الأول : كون هذه الألفاظ أسماء حقيقية هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين . وقال بعض البصريين إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء . وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقية . وعلى الصحيح فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث

(قوله وكذا أوه) فيه لغات منها ما اشتهر من قولهم آه وأه كما في المرادى (قوله يخرج المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل) نحو ضربا يبدأ ، واسم الفاعل نحو أقام الزيدان ونحوهما مما يعمل عمل الفعل ، فإن العوامل اللفظية والمعنوية تدخل عليها فتعمل فيها ألا ترى أن ضربا منصوب بما ناب عنه وهو اضرب وقام مرفوع بالابتداء اهـ . نصريح (قوله لإخراج الحروف) كإن وأخواتها (قوله فقد بان لك) أى من احتياج قوله ما ناب عن فعل إلى ما يخرج الحروف ونحو المصدر النائب عن فعله لكن جعل قوله كشتان وصه تميما للتعريف إنما هو بقطع النظر عن زيادة الشارح القيدين السابقين فلو أخرج الشارح الحروف ونحو المصدر المذكور بقول المصنف كشتان وصه ثم قال فبان لك إلخ أوضح (قوله ومه عن انكفف) كذا في بعض النسخ وفي بعضها عن انكفف وهى إنما نصح على ما قيل إنه سمع في انكفف التمدى وعدمه مع أنه يفسر اللازم بالتمدى وعكسه (قوله كون هذه الألفاظ إلخ) جملة الأقوال سبعة (قوله هو الصحيح) بدليل أن منها ما هو على حرفين أصالة كصه وأنها لا يتصل بها ضمائر الرفع البارزة وأن منها ما يخالف أوزان الأفعال نحو نزال وقرقار وأن الطلبي منها لا تلحقه نون توكيد سم (قوله استعملت استعمال الأسماء) أى من حيث إنها تنون تارة ولا تنون تارة أخرى ومن حيث إنها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة ومن حيث إن الطلبي منها لا تلحقه نون التوكيد ونحو ذلك (قوله وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال) أى لدلائلها على الحدث والزمان مع (قوله حقيقة) قال البعض أى لم تستعمل استعمال الأسماء وليس المراد بالحقيقة ما قابل إجازا اهـ وأنت خير بان هذا يؤدى إلى أن قول الكوفيين محض مكابرة^(١) وكيف ينكر أحد أنها استعملت استعمال الأسماء فيما مر والأولى عندي أن مذهب بعض البصريين ومذهب الكوفيين واحد وأن الاختلاف بينهما ليس إلا في العبارة^(٢) (قوله وعلى الصحيح إلخ) كان للناسب تأخيره عن القولين الآخرين الآتين أو تقديمه على قوله وقال بعض البصريين إلخ كما هو الظاهر للتأمل (قوله لفظ الفعل) أى من حيث هو دال على المعنى الموضوع هو له من حيث كونه مطلق لفظ ، فأمين مثلا مسمى به الفعل الذى هو استجب لا من حيث كونه لفظا من الألفاظ بل من حيث كونه لفظا دالا على طلب الاستجابة . دمابنى

(١) على الرغم من بروزهم في كثير من أقوالهم ، راجع ما اختلف فيه البصريون والكوفيون في الأدباء والظاهر المعوية للإمام السيوطي / من تحقيقنا .

(٢) أى أن الاختلاف لفظي .

والزمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان كما أفهمه كلامه . وقيل إنها تدل على الحدث والزمان كالفعل لكن بالوضع لا بأصل الصيغة . وقيل مدلولها المصادر . وقيل ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر باق على اسميته كرويد زيداً ودونك زيداً ، وما عداه فعل كنزال وصة . وقيل هي قسم برأسه يسمى خالفة الفعل . **الثاني** : ذهب كثير من النحويين منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب ، وهو مذهب المصنف ، ونسبه بعضهم إلى الجمهور . وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها في موضع نصب بمضمر ، ونقل عن سيبويه وعن الفارسي القولان . وذهب بعض النحاة إلى أنها في موضع رفع بالابتداء وأغناها مرفوعها عن الخبر كما أغنى في نحو أقام الزيدان^(١) (وَمَا يَمَعْنَى أَفْعَلْ

(قوله كما أفهمه كلامه) أى حيث قال هو اسم فعل (قوله وقيل إنها تدل على الحدث والزمان كالفعل) أى فهي أسماء بمعنى الأفعال وفى قول الرضى لا يفهم منها أى أسماء الأفعال لفظ الفعل بل معناه ميل إلى هذا القول (قوله لكن بالوضع) يعنى المادة كالصوب ولو عبر بها لكان أوضح . وقوله لا بأصل الصيغة بهذا تميز اسم الفعل من الفعل على هذا القول فإن دلالة على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة وإضافة أصل إلى الصيغة للبيان ولو قال بالمادة والصيغة لكان أحسن إذ لا قائل في الفعل بأنه يدل على الحدث والزمان بالصيغة حتى يتوهم ذلك في اسم الفعل فيحتاج إلى نفيه ويمكن إرجاع قوله لكن إلخ إلى الزمان فقط فلا يرد ما ذكر (قوله وقيل مدلولها المصادر) أى النائية عن أفعالها كما في الفارضى وغيره ويظهر أن في الكلام حذف مضاف أى قيل مدلولها مدلول المصادر وإنما بنيت على هذا القول مع إعراب تلك المصادر لما قاله المرادى من أنه دخلها معنى الأمر والمضى والاستقبال التى هي من معانى الحروف ، وعليه فالمراد بالأفعال في قولهم أسماء الأفعال الأفعال اللغوية التى هي المصادر كما نقله شيخنا السيد عن الارتشاف (قوله كرويد زيداً إلخ) نشر على تشويش اللف^(٢) (قوله خالفة الفعل) أى خليفته ونائبه في الدلالة على معناه (قوله الثاني إلخ) هذا الخلاف مبنى على الخلاف الأول فعل القول بأنها أفعال حقيقية أو أسماء لألفاظ الأفعال لا موضع لها من الإعراب وعلى القول بأنها أسماء لمعان الأفعال موضعها رفع بالابتداء وأغنى مرفوعها عن الخبر وعلى القول بأنها أسماء للمصادر النائية عن الأفعال موضعها نصب بأفعالها النائية هي عنها كذا في التصريح والفارضى ، ولم يظهر وجه بناء القول بأنها في موضع رفع بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر على القول بأنها أسماء لمعان الأفعال كالأفعال بل يظهر أنها عليه لا موضع لها كالأفعال فتأمل (قوله وذهب المازني إلخ) ظاهر هذا وما بعده جريانهما في عليك وإليك سم (قوله وذهب بعض النحاة إلخ) يحتاج صاحب هذا القول إلى أنه لا يلزم شرط الاعتداد كما في الوصف قال الشيخ يس وعليه فما الفرق .

(١) وذلك أن الفاعل سد مسد الخبر .

(٢) أى لف ونشر مشوش ليس مرتباً .

كأَمِينٍ كَقَرْنٍ ما موصول مبتدأ وما بعده صلته وكثر خبره : أى ورود اسم الفعل بمعنى الأمر كثير ، من ذلك آمين بمعنى استجب ، وصه^(١) بمعنى اسكت ، ومه بمعنى انكف ، وتيد وتيدخ بمعنى أمهل ، وهيت وهيا بمعنى أسرع ، وويها بمعنى أغر ، وإيه بمعنى امض فى حديثك ، وحيل بمعنى ائت أو أقبل أو عجل ، ومنه باب نزال وقد مر أنه مقيس من الثلاثى ، وأن قرقار بمعنى قرقر وعرعار بمعنى عرعر شاذ .

(تنبيه) فى آمين لغتان : آمين بالقصر على وزن فاعيل ، وآمين بالمد على وزن

(قوله كثر) لأن الأمر كثيرا ما يكتفى فيه بالإشارة عن النطق فكيف لا يكتفى بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر . تصريح . أى فالخبر لم يكرر فيه ذلك وإن وجد فيه كالاكتفاء بالإشارة بالرأس عن نعم أو لا **(قوله وتيد)** بفوقية مفتوحة فتحية ساكنة فذال مهملة قال أبو على من التويدة فأبدلت الهززة باء . دمايى **(قوله وتيدخ)** بالخاء للمجعة **(قوله بمعنى أمهل)** راجع للكلمتين قبله وفى القاموس أن تيد تأتى بمعنى اتهد أيضا **(قوله وهيت)** بفتح التاء وكسرهما وضمهما وقد قرئ قوله تعالى ﴿ هيت لك ﴾ بالأوجه الثلاثة ١ هـ مع واللام بعدهما للتبيين والمعنى إرادى أو أعنى لك ولا تتعلق بهيت دمايى **(قوله وهيا)** بفتح الهاء وكسرهما مع تشديد الياء فهما مع **(قوله بمعنى أسرع)** راجع للكلمتين قبله **(قوله وويها)** بالتونين لزوما كما فى الفارضى وسيأتى عند قول المصنف واحكم بتذكير الذى ينون إلخ **(قوله بمعنى أغر)** بقطع الهززة لأنه من أغريت^(٢) **(قوله وإيه)** بكسر الهززة والهاء وفتحها وتون المكسورة ١ هـ قاموس . وأما أيها بفتح الهاء مع التونين لزوما فبمعنى انكف كما فى الجمع وجعله فى القاموس أمرا بالسكوت فلعل قول الجمع بمعنى انكف أى عن الكلام **(قوله بمعنى امض فى حديثك)** هو كقول جماعة بمعنى زدنى أى من حديثك وهززة امض وصل كما هو ظاهر **(قوله وحيل)** وقالوا حيلًا بالتونين وحيلًا بالألف بلا تونين وهى مركبة من حى بمعنى أقبل وهل التى للث والعهلة لا التى للاستفهام فجعلنا كلمة واحدة مبنية على الفتح فى الكثير كخمسة عشر كذا فى الفارضى . وذكر بعضهم أن لام حيل تسكن وتفتح وأن هاء حيلًا بالتونين وحيلًا بالألف تفتح وتسكن وأن الألف بدل التونين وقفا وأنها قد ثبتت وصلا **(قوله بمعنى ائت إلخ)** هو بمعنى الأول متعدد بنفسه وبمعنى الثانى متعدد بعل وبمعنى الثالث متعدد بالياء أو بإلى ١ هـ زكريا . وقد تفرد حى من هل فيستعمل بمعنى أقبل ويعلى بعل وبمعنى ائت ويعلى بنفسه كما فى الدمايى **(قوله ومنه باب نزال)** أى من اسم فعل الأمر . وقوله من الثلاثى أى التام المتصرف كما مر . وقرقر بمعنى صوت وعرعر بمعنى اللعب .

(قوله فى آمين لغتان) أى آمين المتكلم عليها التى هى اسم فعل وآمين بالمد وتشديد الميم

(١) أى من الفعل الرباعى .

(٢) وصة أى وصو .

فاعيل ، وكتائهما مسموعة ، فمن الأولى قوله :
 [٩٧٥] تَبَاعَدَ مِنِّي فَطَحَلْ وَأَبْنُ أُمِّي أَمِينٌ قَرَأَ اللَّهُ مَا يَتَنَّا بُعْدًا
 ومن الثانية قوله :

[٩٧٦] * وَتَرَحَّمُ اللَّهُ عَبْدًا قَالَ آمِينًا *

وعلى هذه اللغة فقليل إنه عجمي معرب لأنه ليس في كلام العرب فاعيل ، وقبل
 أصله آمين بالقصر فأشبهت فحة الهزمة فتولدت الألف كما في قوله :

[٩٧٧] * أَقُولُ إِذْ عَحَرْتُ عَلَى الْكَلْكَالِ *

قال ابن إياز : وهذا أولى (وَعَثِرُهُ كَوْنِي وَهَيْهَاتِ تُرْزِ) أى غير ما هو من هذه
 الأسماء بمعنى فعل الأمر قل ، وذلك ما هو بمعنى الماضى كشتان بمعنى افرق وهيات بمعنى

فليست لفة ل آمين المذكورة حتى ترد عليه بل هي كلمة أخرى لأنها جمع آم بمعنى قاصد .

(قوله وآمين بالمد) مع الإمالة وعدمها فاللغات تفصيلا ثلاث .

(قوله أقول إذ عحرت على الكلكال) أى سقطت . قال في القاموس : الكلكل والكلكال الضنبر
 أو ما بين الترقوتين اهـ قيل الشاهد في الكلكال فإنه أصله الكلكل . وأعرض بأن ظاهر القاموس
 أن كلا أصل ولذا قيل إن أقول بإشباع الهزمة وتوليد الألف والشاهد فيه ولا يخفى أن ثبوت هذا
 يحتاج إلى نقل صحيح وأما الاعتراض المذكور فيلغى بأن شأن أهل اللغة ذكر لغات الكلمة وإن
 كان بعضها فرعا من بعض فتأمل .

(قوله بمعنى افرق) كذا أطلقه الجمهور وقيد الزغشري بكون الافتراق في المعاني والأحوال
 كالعلم والجهل والصحة والسقم فلا تستعمل في غير ذلك فلا يقال شتان الخصمان عن مجلس الحكم
 ويطلب فاعلا دالا على اثنين نحو شتان لزيدان وقد تزايد بينهما فيقال شتان ما زيد وعمره وقد تزايد
 ما بين بينهما كقوله :

* فشتان ما بين الزيديين في الندى *

ولم نجعل ما موصولة على معنى افرق الخالتان اللتان بينهما لأنه لا يقال بين زيد وعمره حالتان

[٩٧٥] البيت من الطويل ، وهو لجير بن الأضيظ .

[٩٧٦] البيت من البسيط ، وهو للمجنون في ديوانه .

[٩٧٧] الرجز بلا نسبة .

بعد ، وما هو بمعنى المضارع كأَوْه بمعنى أتوجع وأف بمعنى أتضجر ، ووا ووى وواها بمعنى أعجب ، كقوله تعالى : ﴿ وَى كَأَنهٗ لَا يَفْلَحُ الْكَافِرُونَ ﴾ [القصص : ٨٢] أى أعجب لعدم فلاح الكافرين وقول الشاعر :

[٩٧٨] * وَابْأَى أَلْسَ وَلَوْكَ الْأَشْتَبُ *

على معنى أى إحداهما مختصة بأحدهما والأخرى بالآخر بل لا يقال إلا إذا كانا مشتركين في الحالتين فلو فسرنا قوله شتان ما بين الزيدين بمعنى افرق الحالتان اللتان بينهما لكانا مشتركين في كل واحدة وهو ضد المقصود وخرج بعضهم ذلك على أن شتان بمعنى بعد لأنه لا يستلزم اثنين وما واقعة على المسافة أفاده الدماميني قال في شرح الشذور وأما قول بعض المحدثين :

جاءتصوني بالوصال قطيعة شتان بين صبيكم وصبيى

فلم تمتصمعه العرب وقد يخرج على إضمار ما موصولة بين اه وذهب الأصمعي إلى أن شتان مثنى شت بمعنى مفترق وهو خبر لما بعده واحتج بأمرين : أحدهما كسر نونه في لغة . والثاني أن المرفوع بعده لا يكون إلا مثنى أو مفعلة ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افرق لجاز كون فاعله جمعا ورد مذهبه بشيئين : أحدهما فتح نونه في اللغة الفصحى والثاني أنه لو كان خبرا لجاز تأخره عن المبتدأ ولم يسمع كذا في الدماميني (قوله وهيات بمعنى بعد) فإذا وقع بعدها لام كانت زائدة كما في قوله تعالى : ﴿ هِيَاتِ هِيَاتِ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ (قوله وما هو بمعنى المضارع) لم يثبت ابن الحاجب وعليه فاف بمعنى تضجرت وأوه بمعنى توجعت وهكذا كما قاله الجامي والإنصاف أن الملهمين محتملان (قوله كأوه) فيها لغات أشهرها فتح الهزمة وتشديد الواو وسكون الهاء ، ومنها أوه بفتح الهزمة وسكون الواو وكسر الهاء وآه بقلب الواو ألفا وآوه بفتح الهزمة بمدودة وكسر الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء بفتح وأوه بفتح الهزمة وفتح الواو المشددة وكسر الهاء وقد تمدد الهزمة في هذه كذا في الدماميني (قوله وأف) ذكر صاحب القاموس فيها أربعين لغة منها تثلث الفاء المشددة مع التنوين وعدمه وأف بتثنية الهزمة مع سكون الفاء وأف بضم الهزمة وتخفيف الفاء مثثة مع التنوين وعدمه وأف بضم الهزمة وكسرها مع تثلث الفاء مشددة وأفى كحبل وذكرى وإلى بكسر الهزمة والفاء مشددة وفتح الهزمة (قوله أى أعجب لعدم فلاح الكافرين) أشار إلى أن وى بمعنى أعجب وأن الكاف بمعنى لام التعليل وأن أن مصدرية مؤكدة . وحاصل ما ذكره الشارح في وى كأن أربعة أقوال (قوله وابأى إلخ) خبر مقدم وأنت بكسر التاء مبتدأ مؤخر أى أنت

[٧٣٦] قاله راجز من رجاز تميم . وتماه :

كأَمَّا ذُو عَلَيْهِ السُّرُوبُ أَوْ زَيْجِيلٌ وَهُوَ عَسَدِي طَبِيبٌ

والشاعدي في وا بأى حيث جاءت فيه وا بمعنى التجب . وأنت مبتدأ ، والأشنب صفة : من الشنب - بفتحين - وهو حبة الأسنان ، وبخبره كأنما ذر من ذورت الحب ، والزرنب : ضرب من الثبت طيب الرائحة .

وقول الآخر :

* وَاهَا لِسْمَى ثُمَّ وَاهَا وَاهَا * [٩٧٩]

(تنبيهان) : الأول : تلتحق وى كاف الخطاب كقوله :

[٩٨٠] وَلَقَدْ شَفَا نَفْسِي وَأَبْرَأَ فَاعْمَلْ لِنَاثِي وَأَضْمِرْ فِي الْأَوَّلِ عترة منادى مرخم

قيل والآية المذكورة وقوله تعالى : ﴿ وَيَكُنَّ اللَّهُ يَسْطُرُ الرُّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [القصص : ٨٢] من ذلك . وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أن الأصل ويلك فحذفت

مفداة بأى وفوك مبتدأ والأشعب صفته من الشنب وهو حدة الأسنان وقيل البرودة والعلوبة والخير قوله كأنما ذر عليه الزرنب وهو بنت طيب الرائحة (قوله قيل الفوارس) أى قول الفوارس ويرى هكذا وهو الأصح وقد تنازع فيه شفا وأبرأ فاعمل لثاني وأضمر في الأول عترة منادى مرخم أصله يا عترة واقدم أمر من قدم يقدم بالضم فهما كذا في بعض نسخ العيني وفيه أن قدم يقدم بالضم فهما ضد حدث يحدث وهو لا يناسب هنا ولو قال من قدم يقدم كنصر ينصر بمعنى تقدم كما في القاموس لناسب هنا ولا مانع من قراءته أقدم بقطع الهزمة وكسر الدال من الإقدام كما في بعض آخر من نسخ العيني وهو الشجاعة والتقدم بل هذا أوفق بالوزن إلا أن ثبت الرواية بخلافه والشاهد في ويلك حيث ألحق بوى بمعنى أعجب كاف الخطاب والمعنى كل فارس أعجب من شجاعتك يا عترة فقول البعض الظاهر أن الأصل في البيت ويلك ولا يظهر كونه فيه اسم فعل ممنوع . وقد ذكر العيني أن الكسائي استشهد به على أن ويلك مختصر ويلك والكاف مجرورة بالإضافة وأنه أجب عن استشهاده بأن وى بمعنى أعجب والكاف للخطاب (قوله من ذلك) وعليه لفتح هزمة أن لإضمار اللام قبلها كما في المعنى عن أى الحسن الأخفش أو لكونها معمولة لمخولف تقديره أعلم كما يؤخذ من التصريح . وقد يجعل قول الشارح وفتح أن إلخ واجعا لهذا القول أيضا . وأعلم في كلامه بصيغة الأمر على الأظهر .

[٩٧٩] ذكر مستوفى في شواهد العرب والمبنى . والشاهد في واهَا فإثنا بمعنى أعجب .

[٩٨٠] قاله عترة العيسى من قصيدته المشهورة في المملقات . قوله قيل بكسر القاف : أى قول الفوارس : ويرى هكذا وهو الأصح . وقد تنازع فيه شفا وأبرأ فاعمل لثاني وأضمر الأول . والشاهد في ويلك حيث دخل على كلمة وى كاف الخطاب . وذهب الكسائي إلى أنها محذوفة من ويلك فالكاف عنده مجرورة بالإضافة : وأجيب بأن وى كلمة تنجب والكاف اللاحقة به للخطاب ، والمعنى أنتعجب وعترة منادى مرخم أصله يا عترة . وقد أمى قدم الغرس . ويرى أقدم أى تقدم . والإقدام الشجاعة . ولما قدم يقدم بالضم فهما فهو من قدم الشيء فهو قدم .

(١) أعمل الثاني لقرنه وضم من يعمل الأول لبقته .

اللام لكثرة الاستعمال وفتح أن بفعل مضمر كأنه قال ويك اعلم أن . وقال قطرب : قبلها لام مضمر والتقدير ويك لأن والصحيح الأول . قال سيبويه سألت الخليل عن الآيتين فزعم أنها وى مفصولة من كأن ، ويدل على ما قاله قول الشاعر :

[٩٨١] وَحَى كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ سَبَبٌ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعْشُ عَيْشٌ ضَرٌّ

الثاني : ما ذكره في هيات هو المشهور . وذهب أبو إسحاق إلى أنها اسم بمعنى البعد وأنها في موضع رفع في قوله تعالى : ﴿ هَيَاتَ هَيَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون : ٣٦] ،

(قوله وقال قطرب إلخ) لم يتعرض الشارح لكون ويك على قول قطرب اسم فعل بمعنى أعجب لحقه كاف الخطاب أو مختصر. وبذلك فالكاف اسم مضاف إليه ويل ولعل الثاني أقرب وفي كلام البعض على قول الشارح أى أعجب لعدم فلاح الكافرين الجزم بالثاني فعليك بالثبوت .

(قوله والصحيح الأول) أى كون وى اسم فعل بمعنى أعجب والكاف للتعليل بقرينة تقويته بكلام سيبويه فإن هذا المذهب منهجه ومذهب الخليل كما في التصريح ولأن كلام سيبويه إنما يدل لهذا القول لأن الكاف إنما تكون مفصولة من وى إذا كانت للتعليل بخلاف ما إذا كانت حرف خطاب أو اسما مضافا إليه كذا قال شيخنا . قال البعض وقد يقال كون الكاف مفصولة من وى لا يبين كونها تعليلية لاحتمال أن يكون كأن للتحقيق فلا ينهض فصلها مصححا للأول اهـ ملخصا . ولك دفعه بأن التعيين إضافي بالنسبة لبقية الأقوال المتقدمة فينهض فصل الكاف مصححا للأول على ما عدها من تلك الأقوال فلا ينافي احتمال أن كأن للتحقيق وما أبداه شيخنا وبعه البعض من احتمال أن قصد الشارح حكاية قول آخر يردده أمران الأول ما مر عن التصريح أن القول الأول مذهب سيبويه والخليل الثاني أن ما نقله عن سيبويه لا يقابل القول الأول فكيف يكون قولاً آخر مقابلاً للأقوال المتقدمة . نعم نقل في المعنى عن الخليل بخلاف ما نقله عن المصريح ، وعبارته : وقال الخليل وى وحدها وكان للتحقيق فاعرف ذلك .

(قوله ويدل على ما قاله إلخ) فيه أن المذاهب المتقدمة في الآيتين واحتمال التحقيق متأنية في البيت أيضا غاية الأمر أن النون فيه مخففة من تثقيل فلا دلالة فيه على ما صححه . واسم أن أو كأن في البيت ضمير الشأن والخبر جملة من يكن إلخ والنشب بفتح النون والشين المعجمة المال . (قوله وأنها في موضع رفع إلخ) واللام على هذا أصلية أى البعد ثابت للذى توعدونه ولم أر من علل البناء على هذا القول ويظهر لي أنه تضمن معنى حرف التعريف .

وذهب المبرد إلى أنها ظرف غير متمكن وبني لإيهامه ، وتأويله عنده في البعد ، ويفتح الحجازيون تاء هيات ويقفون بالهاء ، ويكسرهما تميم ويقفون بالتاء ، وبعضهم يضمها ، وإذا ضمت فمذهب أبي على أنها تكتب بالتاء ومذهب ابن جني أنها تكتب بالهاء . وحكى الصغاني^(١) فيها ستاً وثلاثين لغة : هياه وأياه وهيات وآيات وهيان وآيان ، وكل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحة ومكسورة ، وكل واحدة منونة وغير منونة فذلك ست وثلاثون . وحكى غيره هياك وآياك ، وآياه وآياه وهياه وهياه اهـ . (وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَ * وَهَكَذَا ذُوْنكَ مَعَ إِلِيْكَ) الفعل مبتدأ ومن أسمائه عليك جملة اسمية في موضع الخبر . ودونك أيضاً مبتدأ خبره هكذا . يعني أن اسم الفعل على

(قوله غير متمكن) أى غير منصرف كما قاله شيخنا والبعض ويحتمل أن مراده بغير المتمكن غير المرب كما هو اصطلاحهم (قوله وبني لإيهامه) أورد عليه شيخنا أن الإيهام لا يقتضى البناء نعم قالوا المبهم المضاف لبنى يجوز بناؤه (قوله وتأويله) أى معناه عنده في البعد فهو غير مقدم وما تودعون مبتدأ مؤخر واللام زائدة أى ما تودعون كائن في البعد أى متلبس به (قوله ويفتح الحجازيون إغ) قال بعضهم إن المفتوحة التاء مفردة وأصلها هية كزلزلة قلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء للتأنيث فالوقف عليها بالهاء وأما المكسورة التاء فجمع كمسلمات فالوقف عليها بالتاء ، وكان القياس هيات لأن الجمع يرد الأشياء إلى أصولها ، إلا أنهم حذفوا الألف المنقلبة عن الياء لكون الكلمة غير متمكنة كما حذفوا ألف هذا وياء الذى في التثنية للفرق بين المتمكن وغيره . وأما المضمومة التاء فتحتمل الأفراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء قال الرضى وهذا نعمين ولا مانع من كون الألف والتاء زائدتين في جميع الأحوال ولا كون الزائد التاء فقط وأصلها هية في جميع الأحوال وإنما وقف عليها في هذا الوجه بالتاء كما هو الأكثر تنبيها على التحاقها بقسم الأفعال من حيث المعنى فكان تأؤها مثل تاء قامت وهذا الوجه أولى كذا في الدماميني ولعل وجه الوقف عليها بالهاء على الأول احتمال الرضى الفرق بين زيادة الألف والتاء في المتمكن وزائدتهما في غيره (قوله وحكى غيره) أى زيادة على ما ذكره الصغاني فجملة اللغات اثنتان وأربعون (قوله وآياه) أى بالمد وآياه أى بهاء السكت الساكنة كاللغة الأخيرة وبذلك غابرا آياه وهياه المملودتين في اللغات السابقة فإن الهاء فيهما للتأنيث بدل عن التاء وحركة . وقوله وهياه أى بالمد أيضاً ولم يبين الشارح حركة الآخر على الثلاث الأولى والخامسة من هذه اللغات الست ولعلها الفتحة . وزاد في القاموس ثلاث عشرة أخرى هيات وآيات وهيان وآيان بزيادة ألف بين الهاء أو الهمة والياء المكسورة لالتقاء الساكنين مثلثات الآخر وآيات بإبدال المعاني مرتين (قوله والقفل) أى ضل الأمر (قوله يعني أن اسم الفعل إغ) اعلم أن كلامهم في تقسيم اسم الفعل

(١) هو الحسن بن محمد العمري حبل لواء العربية أصله من غرة ثم دخل بغداد له كتاب مجمع البحرين والتكملة على الصحاح

ضريين : أحدهما : ما وضع من أول الأمر كذلك كشتان وصه ، والثاني : ما نقل عن غيره وهو نوعان : الأول : منقول عن ظرف أو جار ومجرور نحو عليك بمعنى الزم ومنه ﴿عليكم أنفسكم﴾ [المائدة : ١٠٥] أى الزموا شأن أنفسكم ، ودونك زيدا بمعنى خذّه ومكانك بمعنى اثبت ، وأمامك بمعنى تقدّم ، ووراءك بمعنى تأخر ، وإليك بمعنى تنح .

مجموع الجار والمجرور وكلامهم على موضع الكاف من الإعراب يخالف هذا يقتضى أن اسم الفعل هو الجار فقط . اهـ . يسـ وتوقف البعض في دلالة كلامهم في التقسيم على ما سبق وهو في غير محل بعد قولهم منقول من ظرف أو جار ومجرور (قوله ما وضع من أول الأمر كذلك) أى اسم فعل (قوله نحو عليك بمعنى الزم) وقد تعدى بالباء نحو «عليك بذات الدين»^(١) فيكون بمعنى فعل مناسب متعد بها . وصرح الرضى بأن الباء في مثله زائدة قال والباء تزداد كثيرا في مفعول أسماء الأفعال لضعفها في العمل اهـ دمايى (قوله ومنه عليكم أنفسكم) قيل ومنه عليكم في قوله تعالى : ﴿قل تعالوا أتبع ما حرم ربكم .. عليكم ألا تشرکوا به شيئا﴾ [الأنعام : ١٥١] والوقف على قوله ربكم والذي أحوج القائل إلى ذلك إشكال ظاهر الآية لأن إن ان جعلت مصدرية بدلا من ما أو من العائد المحذوف ورد أن الحرم الإشرک لا نفيه وأن الأوامر الآتية بعد ذلك معطوفة على لا تشرکوا وفيه عطف الطلب على الخبر وجعل المأمور به محرما فيحتاج إلى تكلفات مثل جعل لا زائدة وعطف الأوامر على الحرم باعتبار حرمة أضدادها وتضمين الخبر معنى الطلب وإن جعلت أن مفسرة على أن لا ناهية أشكل عطف الأوامر المذكورة على النهي لأنها لا تصلح بيانا للمحرم بل الواجب وعطف أن هذا صراطى مستقيما على ألا تشرکوا إذ لا معنى لعطفه على أن المفسرة والفعل واختار الزمخشري كونها مفسرة لقريئة عطف الأوامر ، وأجاب عن الأول بأن عطف الأوامر على النهي باعتبار لوازمها من النهي عن أضدادها والثاني بمنع عطف أن هذا صراطى مستقيما على ألا تشرکوا بل هو تعليل لاتباعوا على حذف اللام وجاز عود ضمير اتبعوه إلى الصراط لتقدمه في اللفظ . فإن قيل فعل هذا يكون اتبعوه عطفا على ألا تشرکوا ويصير التقدير فاتبعوا صراطى لأنه مستقيم وفيه جمع بين حرفي عطف الواو والفاء وليس بمستقيم وكذا إن جعلنا الواو استئنافية قلنا ورود الواو مع الفاء عند تقديم المعمول فصلا بينهما سائغ في الكلام مثل ﴿وربك فكبر﴾ ﴿وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا﴾ [الجن : ١٨] ، فإن أبيت الجمع فاجعل الفاء زائدة فإن أبيت فاجعل المعمول متعلقا بمحذوف والعامل المقرون بالفاء عطفا عليه مثل عظم فكبر ، وادعوا الله فلا تدعوا ، وآثروه فاتبعوه فتغزى إلى على الكشف باختصار (قوله ومكانك بمعنى اثبت) فيكون لازما وحكى الكوفيون تعديته وأنه يقال مكانك زيدا أى انتظره قال الدمايى ولا أدري أى حاجة إلى جعل مثل هذا الظرف اسم فعل وهلا جعلوه ظرفا فاعل بابه وإنما يحسن دعوى اسم الفعل حيث لا يمكن الجمع بين ذلك وذلك الفعل نحو صه وعليك وإليك وأما إذا أمكن فلا ، فإنه يصح أن يقال اثبت مكانك وتقدم أمامك ولا تقول اسكت صه الخ .

(١) من حديث شريف أوله : تكبح المرأة لأربع وفيه : ... عليك بذات الدين تربت يداك . . . راجع مفاتيح القاري لأبواب فتح الباري بشرح صحيح البخاري من تأليفنا .

(تنبيهات): الأول : قال في شرح الكافية : ولا يقاس على هذه الظروف غيرها إلا عند الكسائي أى لا يقتصر فيها على السماع ، بل يقاس على ما سمع ما لم يسمع . الثاني : قال فيه أيضاً : لا يستعمل هذا النوع أيضاً إلا متصلاً بضمير المخاطب . وشذ قولهم عليه رجلاً بمعنى ليلزم ، وعلى الشيء بمعنى أولنيه ، وإلى بمعنى أتتحنى . وكلامه

(قوله ولا يقاس على هذه الظروف) أى المسموعة غيرها مما لم يسمع لخروجها عن أصلها وما خرج عن أصله لا يقاس عليه والمراد بالظروف ما يعم الجار والمجرور كما صرح به الدماميني (قوله بل يقاس إلخ) بشرط كونه على أكثر من حرف احترازاً من نحو بك ولك اهـ دماميني (قوله وشذ قولهم عليه رجلاً بمعنى ليلزم) ولشلوذه رد في المعنى قول بعضهم في ﴿ فلا جناح عليه أن يطوف بهما ﴾ أن الرفق على فلا جناح وأن عليه بمعنى ليلزم لبغيد صريحاً وجوب التطوف بالصفة والمروة على أنه ليس المقصود من الآية إيجاب التطوف بهما بل لإبطال ما كانت الأنصار تعتقده في الجاهلية من تخرج التطوف بهما حتى سألوه عليه الصلاة والسلام عن ذلك وقالوا يا رسول الله إنا كنا نتخرج أن نطوف بالصفة والمروة فأئذن الله تعالى إن الصفا والمروة الآية كما في صحيح البخارى عن عائشة في قصة ردها على ابن أختها أسماء عروة بن الزبير في زعمه أن الآية لرفع الجناح عن من لم يطوف بهما لأنها لو كانت كما زعم لكانت فلا جناح عليه ألا يطوف بهما وإنما هي لإبطال معتقد الأنصار^(١) قال في المعنى مع أن الإيجاب لا يتوقف على كون على اسم فعل بل كلمة تقتضى ذلك مطلقاً اهـ وأما قوله عليه الصلاة والسلام يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فقد حسنه الخطاب وقال ابن عصفور إن عليه خير والصوم مبتدأ والباء زائدة اهـ فارضى . وقوله فقد حسنه الخطاب عبارة عن بعضهم فقد حسنه كون ضمير الغائب فيه واقعا على مخاطب لأنه بعض المخاطبين أولاً بقوله : من استطاع منكم (قوله بمعنى أولنيه) فيه نظر لأن أول متعد لاثنتين وعلى لم يتعد إلا لمفعول واحد فكيف يكون هو ومسماه مختلفين وقد يقال إنه مثل آمين واستجب والظاهر أنه اسم لقولك لازم أى لفعل مضارع مقرون بلام الأمر فإنه متعد لواحد لأن عليك إسمان لفعل اللزوم فكذا الآخر . فإن قلت يلزم دخول لام الأمر على فعل المتكلم قلت لزومه غير ضار . ففى التنزيل ﴿ ولتحمل عظامايم ﴾ [التكبوت : ١٢] ، وفي الحديث : ﴿ قوموا فلاصل لكم ﴾ اهـ دماميني وقوله وقد يقال إنه مثل آمين واستجب أى في اختلاف الاسم والمسمى فإن آمين لازم واستجب متعد كما سيأتى في الشرح وقوله والظاهر إلخ يؤخذ منه ومن تفسير الشارح عليه رجلاً بليزم أن المراد بفعل الأمر الذى جعل الظرف إسماله ولو شذوذاً ما يشمل المضارع المقرون بلام الأمر وبهذا يسقط استشكل البعض تفسير الشارح المذكور (قوله بمعنى أتتحنى) قياس ما قبله وما بعده وهو المناسب للمعنى أن يؤتى بالأمر فيقال بمعنى أتتحنى وفي نسخة

(١) راجع فتح الباري كتاب الحج من تحقيقاً بطبعته الثالث ، الفلكيات الأزهرية ، وفار الله / مصر ، وعالم الكتب / بيروت .

في التسهيل يقتضى أن ذلك غير شاذ . الثالث : قال فيه أيضا : اختلف في الضمير المتصل بهذه الكلمات فموضعه رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وجر عند البصريين وهو الصحيح ، لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء : على عبد الله زيدا بجر عبد الله ، فبين أن الضمير مجرور الموضع لا مرفوعة ولا منصوبة ، ومع ذلك فمع كل واحد من هذه الأسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية ، فلك في التوكيد أن تقول : عليكم كلكم زيدا بالجر توكيدا للموجود المجرور ، وبالرفع توكيدا للمستكن المرفوع . والنوع الثاني منقول من مصدر وهو على قسمين : مصدر استعمل فعله ومصدر أهل فعله ، وإلى

تنح بالأمر وعليها لا إشكال فيه اهـ زكريا وقوله لا إشكال فيه أن هذه النسخة أيضا لا تناسب المعنى والذي في التسهيل وشرحه للدماميني أنتهى بلفظ المضارع كما في النسخة الأولى فتأمل (قوله اختلف في الضمير إن) كون الكاف في عليك وأخواته ضميرا هو مذهب الجمهور وذهب ابن بابشاذ إلى أنها حرف خطاب كالكاف في ذلك ويرده عدم استعمال الجار وحده وقولهم على وعليه فإن الياء والهاء ضميران اتفاقا وحكاية الأخفش على عبد الله زيد دماميني (قوله فموضعه رفع) أى على الفاعلية عند الفراء ويرده أن الكاف ليست من ضمائر الرفع اهـ دماميني ويجب بأنّه من استعارة ضمير غير الرفع له اهـ يس . واعلم أن القول بأن موضع الضمير رفع والقول بأن موضعه نصب منظور فيهما إلى ما بعد النقل إلى اسم الفعل والقول بأن موضعه جر منظور فيه إلى ما قبل النقل لأن اسم الفعل لا يعمل الجر كما هو مصرح به عند قول المصنف : وما لما تنوب عنه من عمل . لها وحيدة فلا يتوارد الخلاف على جهة واحدة . (قوله ونصب عند الكسائي) أى على المفعولية والفاعل مستتر والتقدير ألزم أنت نفسك من الإلزام . قال الدماميني : ويرده قولهم عليك زيدا بمعنى خذ ، وخذ إنما يتعدى لواحد اهـ وللكسائي أن يمنع كون عليك زيدا بمعنى خذ ويقول معناه ألزم نفسك زيدا من الإلزام وأظهر منه في الرد قولهم مكانك بمعنى اثبت وأما ملك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر فإن ما ذكر لازم ويرد عليه أيضا أنه يلزمه عمل الفعل في ضمير مخاطب وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها . (قوله وجر عند البصريين) على الأصل بالإضافة في نحو دونك وبالحرف في نحو عليك . سم . (قوله على عبد الله زيدا) بتشديد الياء على أن على جارة لياء المتكلم وزيدا مفعول به لاسم الفعل وقوله بجر عبد الله أى بدل كل من الياء وهذا شاذ عند الجماعة لأنه بدل ظاهر من ضمير الحاضر بدل كل غير مفيد للإحاطة وجواز ذلك رأى الأخفش ، والأقرب جعله عطف بيان كذا قال الدماميني وقال شيخ الإسلام زكريا وهم من فهم أن على في على عبد الله جارة لياء المتكلم لا لعبد الله حتى بنى عليه أن عبد الله عطف بيان أو بدل من الياء اهـ وعليه يقرأ على بالألف وعبد مجرور بها . (قوله ومع ذلك) أى مع كون الكاف في موضع جر بقرينة قوله بعد بالجر توكيدا للموجود المجرور ومثل ذلك ما إذا قلنا إنها في موضع نصب فيجوز عليه أيضا في التوكيد عليكم كلكم زيدا بنصب كل توكيدا للموجود المنصوب ويرفعه توكيدا للمستكن المرفوع بخلاف ما إذا قلنا إنها في موضع رفع لأنها حيثئذ الفاعل .

هذا النوع بقسميه الإشارة بقوله (كَذَا رُوِيَ بَلَّةً نَاصِيَةً) أى ناصيين ما بعدهما نحو :
رويد زيداً وبله عمراً . فأما رويد زيداً فأصله أرود زيداً إروداً بمعنى أمهله إمهالاً ، ثم
صغروا الإرود تصغير الترخم وأقاموه مقام فعله واستعملوه تارة مضافاً إلى مفعوله فقالوا :
رويد زيد ، وتارة متوناً ناصباً للمفعول فقالوا : رويدا زيداً . ثم إنهم نقلوه وسماوه به فعله
فقالوا رويد زيداً . ومنه قوله :

[٩٨٢] رُوِيَ غَلِيًّا جَدُّ مَا لَدَى أُمِّهِمْ إِلَيْنَا وَلَكِنْ بَعْضُهُمْ قَتَائِلُنْ

أنشده سيبويه . والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنياً . والدليل على بئائه عدم
تنوينه . وأما بله فهو في الأصل مصدر فعل مهمل مرادف لدع وإترك ، فقليل فيه بله
زيد بالإضافة إلى مفعوله كما يقال ترك زيد ، ثم قيل بله زيداً بنصب المفعول وبناء بله

(قوله ناصيين) أى مع عدم تنوينها وإلا كانا مصدرين كما سيأتى . (قوله ثم صغروا الإرود تصغير
الترخم) أى حذفوا الهزعة والألف الزائدتين وأوقعوا التصغير على أصوله فقالوا رويد وسمى تصغير ترخم لما فيه
من حذف الزوائد والترخم حذفاً . قال سم : والأحسن أن يكون تصغير مرود لأن اسم الفاعل
يصغر فأما المصدر فلا يجوز تصغيره قبل التسمية به^(١) . هـ وفيه أنه لو كان تصغير مرود لم يكن مصدراً والفرض
أنه مصدر فتأمل هـ . (قوله مضافاً إلى مفعوله) وسيأتى أنه يضاف للفاعل أيضاً وقوله فقالوا رويد زيد أى
إمهال زيد . (قوله فقالوا رويد زيد) أى أمهل والفتحة على هذا بنائية بخلافها على ما قبله . (قوله رويدا علياً
إلخ) لم أر من تكلم على هذا البيت^(٢) . (قوله والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنياً) اعترضه الحفيد وأقره
شيخنا والبعض بأنه لا يلزم من بئائه كونه اسم فعل لبناء كثير من الأسماء وليست أسماء أفعال^(٣) . ولا يقال معلوم
الانحصار رويد بين كونه اسم فعل وكونه مصدراً والمقصود إثبات كونه اسم فعل ونفى كونه مصدراً فقوله
والدليل على أن هذا اسم فعل أى لا مصدر وبعد ملاحظة هذا الانحصار يستلزم كونه مبنياً كونه اسم فعل لا
مصدراً لأن البناء ينفي المصدرية^(٤) . فثبت اسمية الفعل فتأمل . (قوله والدليل على بئائه عدم تنوينه) اعترضه
الحفيد بأنه لا يلزم من عدم تنوينه أن يكون مبنياً^(٥) فكان ينبغي أن يقول الدليل على بنائها أنها أشبهت الحرف
في كونها أبداً عاملة غير معمولة ولك أن تقول المراد عدم تنوينه مع عدم موجبات عدم التنوين غير البناء فلم يبق
إلا البناء فاندفع الاعتراض وهذا أولى مما أجاب به البعض فتأمل .

[٩٨٢] البيت من الطويل ، وهو للملك بن خالد الحنظلي .

(١) أن أن يسمى بالمصدر .

(٢) والدليل على ذلك أن الإمام العيني لم يذكر له أصلاً .

(٣) راجع الشارح عند قول النظم : * والاسم منه عرب ومعنى * وما بعده .

(٤) إذ المصدر أصل المشتقات كما ذهب إلى ذلك البصريون .

(٥) فالممتون من الصرف لا يرون مع كونه عربياً .

على أنه اسم فعل . ومنه قوله :

* بَلَّهَ الْأَكْفُفَ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ * [٩٨٣]

بنصب الأكف . وأشار إلى استعمالهما الأصلي بقوله : (وَيَعْمَلَانِ الْخَفَضَ

قوله ومنه قوله بله الأكفف إلخ) صدره :

* تَلَدَّرَ الْجَمَاجِمُ ضَاحِيَا هَامَاتِهَا *

قاله كعب بن مالك شاعر رسول الله ﷺ من قصيدة قالها في وقعة الأحزاب وضمير تلدر يرجع إلى السيوف ويروى فترى الجماجم إلخ ، والجماجم جمع جمجمة . قال صاحب الصحاح : هي عظم الرأس المشتمل على الدماغ وربما أطلقت على الإنسان فيقال خذ من كل جمجمة درهما كما يقال خذ من كل رأس بهذا المعنى . وقال أيضا : الهامة من الشخص رأسه فالمناسب هنا أن يفسر الجمجمة بالإنسان ولفظ الجمجمة والهامة يجعل الهامة بعضها من الجمجمة فقال : عظم الرأس الذي فيه الدماغ يقال له جمجمة ، والهامة وسط الرأس ومظلمه وقوله : ضاحيا حال سببية من الجماجم وهاماتها فاعل ضاحيا من ضحا يضحو إذا ظهر وبرز عن غلظه وقوله : كأنها لم تخلق متعلق بقوله ضاحيا هاماتها أى كأنها لم تخلق متصلة بحالها ومعنى بله الأكفف على رواية نصب الأكفف دع ذكر الأكفف فإن قطعها من الأيدي أهون من قطع هامات الجماجم بتلك السيوف فبله على هذا اسم فعل وعلى الجذر ترك ذكر الأكفف أى اترك ذكرها تركا فإنها بالنسبة إلى الهامات سهلة فبله على هذا مصدر مضاف لمفعوله وعلى الرفع كيف الأكفف لا تقطعها تلك السيوف مع قطعها ما هو أعظم منها وهي الهامات أى إذا أزيلت هذه السيوف تلك الهامات عن الأبدان فلا عجب أن تزيل الأكفف عن الأيدي فبله على هذا بمعنى كيف للاستفهام التعجيب فبله الأكفف على الأول والثالث جملة اسمية وفتحة بله بنائية وعلى الثاني جملة فعلية حذف صدرها وفتحة بله إعرابية اهـ ملخصا من شرح شواهد الرضى لعبد القادر أفندي^(١) وفي شرح الدماميني على المغنى أن المعنى على الجذر أن السيوف تركت الجماجم منفصلة هاماتها ترك الأكفف منفصلة عن محالها كأنها لم تخلق متصلة بها اهـ وعلى هذا يكون بله منصوبا بتلدر ويكون قوله كأنها لم تخلق إلخ متعلقا بقوله بله الأكفف أو بقوله ضاحيا هاماتها . (قوله ويعملان الخفض) أى والنصب منونين وسكت عنه لأنه الأصل وقوله دالين على الطلب أيضا أى لثبائهما عن فعل الأمر كما ذكره الشارح .

[٩٨٣] البيت من الكامل ، وهو لكعب بن مالك .

(١) راجع لهذا خزنة الأدب .

مَصْدَرَيْنِ) أى معربين بالنصب دالين على الطلب أيضا ، لكن لا على أنهما اسما فعل ، بل على أن كلا منهما بدل من اللفظ بفعله نحو : رويد زيد وبله عمرو : أى إمهال زيد وترك عمرو ، وقد روى قوله بله الأكف بالجر على الإضافة فرويد مضاف إلى المفعول كما مر ، وإلى الفاعل نحو رويد زيد عمرا . وأما بله فإضافتها إلى المفعول كما مر . وقال أبو على إلى الفاعل . ويجوز فيها حيثئذ القلب ، نحو بهل زيد ، رواه أبو زيد ، ويجوز فيها حيثئذ التنوين ونصب ما بعدهما بهما وهو الأصل في المصدر المضاف ، نحو : رويدا زيدا وبلهما عمرا ، ومنع المبرد النصب برويد لكونه مصغرا .

(تنبيهات): الأول : الضمير في يميلان عائد على رويد وبله في اللفظ لا في المعنى ، فإن رويد وبله إذا كانا اسمي فعل غير رويد وبله المصدرين في المعنى . **الثاني :** إذا قلت رويدا وبله الفتى احتمل أن يكونا اسمي فعل ففتحتهما فتحة بناء ، والكاف من

(قوله فرويد تضاف إلى المفعول كما مر) فيه أن ما مر وهو نحو رويد زيد يحتمل الإضافة إلى المفعول والإضافة إلى الفاعل . **(قوله نحو رويد زيد عمرا)** ولا يرد على ذلك قولهم المصدر النائب عن فعله لا يرفع الظاهر بل فاعله ضمير مستتر وجوبا دائما لأنه عمول على المتن كما يدل عليه تمثيلهم . **(قوله فإضافتها)** مبتدأ وقوله إلى المفعول خبر كما يشعر بذلك مقابله بقوله وقال أبو على إلى الفاعل وفي قوله كما مر ما أسلفناه . **(قوله وقال أبو على إلى الفاعل)** ظاهر صنيعة أن الأول يعين إضافتها إلى المفعول والثاني يعين إضافتها إلى الفاعل وكذا صنيع الفارضى يقتضى ذلك ويقتضى جريان الخلاف في رويد أيضا وعبارته ويكونان مصدرين إذا انجز ما بعدهما كرويد زيد وبله عمرو أى إمهال زيد وترك عمرو فكلاهما مصدر مضاف للمفعول وقيل للفاعل هـ . **(قوله ويجوز فيها حيثئذ القلب)** أى حين إذا كانت مصدرا وقوله نحو بهل زيد أى بفتح الهاء وسكونها . **(قوله ويجوز فيها)** أى في رويد وبله حيثئذ أى حين إذ كانتا مصدرين لكن تنوين رويدا ونصب ما بعده تقدم ذكره هنا توطئة لقوله ومنع المبرد ولك أن تقول هلا ذكر منع المبرد سابقا واستغنى عن إعادة تنوين رويدا ونصب ما بعده . **(قوله وهو الأصل في المصدر المضاف)** أى المصدر المتن الناصب لما بعده أصل للمصدر المضاف لما بعده يعنى أن المضاف محمول عن المتن كما قاله سم . **(قوله ومنع المبرد النصب)** وهو الموافق لما جزموا به في إعمال المصدر من اشتراط كونه مكبرا فكيف أجازوا إعمال هذا المصغر إلى أن يكون هذا مستثنى بناء على ورود نصبه المفعول في كلام العرب على خلاف القياس . سم . **(قوله في اللفظ لا في المعنى)** أى فنى كلامه استخدام كذا قيل وفيه نظر لأن المراد من الضمير ومرجه لفظ رويد ولفظ بله فلا استخدام ومعنى قوله في اللفظ لا في المعنى باعتبار اللفظ لا باعتبار المعنى . **(قوله حرف خطاب)** وإنما لم تجعل اسما فاعلا لأن الكاف ليست ضمير رفع واستعارتها للرفع خلاف الأصل ، ولا مفعولا لئلا يلزم عمل اسم الفعل في

رويدك حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب ، مثلها في ذلك ، وأن يكونا مصدرين ففتحتهما فتحة إعراب وحيثذا فالكاف في رويدك تحتمل الوجهين : أن تكون فاعلا وأن تكون مفعولا . الثالث : تخرج رويد وبه عن الطلب : فأما به فتكون اسما بمعنى كيف فيكون ما بعدها مرفوعا ، وقد روى به الأکف بالرفع أيضا ، ومن أجاز ذلك قطرب وأبو الحسن ، وأنكر أبو على الرفع بعدها . وفي الحديث : « يقول الله تبارك وتعالى أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من به ما أطلعهم عليه »^(١) ، فوَقعت معربة مجرورة بمن وخارجة عن المعاني المذكورة ، وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر ، وبهذا يتقوى من بعدها من ألفاظ الاستثناء وهو مذهب لبعض الكوفيين . وأما رويد فتكون حالا نحو ساروا رويدا قليل هو حال من الفاعل أى مرودين . وقيل من ضمير المصدر المحذوف أى ساروه أى السير رويدا . وتكون نعتا لمصدر إما مذكور نحو ساروا سيرا رويدا أو محذوف نحو ساروا رويدا أى سيرا رويدا (وَمَا لِمَا لَثُوبٌ غَنَّةٌ مِنْ غَمَلٍ * هـ) ما مبتدأ موصول صلته لما . وما من لما موصول أيضا صلته تنوب ، وغنة ومن عمل متعلقان بتنوب ، ولها خير المبتدأ ، والعائد على ما الأولى ضمير

ضميرى مخاطب وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها ، ولا مجرورا لأن اسم الفعل لا يعمل الجر . (قوله ذخرا) بهذا معجمة مضمومة . (قوله من به) بفتح به وكسرهما فوجه الكسر ما ذكره الشارح وأما وجه الفتح فقال الرضى إذا كانت به بمعنى كيف جاز أن تدخله من . حكى أبو زيد أن فلانا لا يطيق حمل الفهر فمن به أن يأتى بالصخرة أى كيف ومن أين وعليه تخرج هذه الرواية فتكون به بمعنى كيف التى للاستعداد وما مصدرية فى محل رفع بالابتداء والخبر من به والضمير المجرور بهلى عائد على الذخر ١هـ دماينى وشمى . والمعنى على هذا من كيف أى من أين اطلاعكم على هذا الذخر أى المدخر ولا يخفى ما فى جعلها على هذه الرواية بمعنى كيف من الركافة ولو جعلت فيها من أول الأمر بمعنى أين لكان أحسن . (قوله ما أطلعهم) بضم المزة وكسر اللام . (قوله وخارجة عن المعاني المذكورة) قال الشمنى : يجوز أن تكون مصدرا بمعنى ترك ومن تعليلية أى من أجل تركهم ما علمتموه من المعاصى فلا تكون خارجة . (قوله من ضمير المصدر) يعنى المصدر الذى دل عليه الفعل وقوله المحذوف صفة لضمير بقرينة قول الشارح أى ساروه . (قوله سيرا رويدا) أى مرودا فيه . (قوله أو محذوف نحو ساروا رويدا) مذهب سيبويه أن نصب هذا على الحال ولا يكون نعت مصدر محذوف لأن رويدا صفة غير خاصة بالموصوف فلا يحذف إلا على قبح . قلت : ليس الغرض باشتراط الخصوص بالموصوف إلا ليكون ذلك قرينة يعلم بها المحذوف فإذا حصل العلم بدون كون الصفة خاصة بالموصوف لم يمتنع الحذف كما هنا لحصول العلم بأن الموصوف هو السير للقرينة الدالة عليه فلا ضمير فى حذفه . دماينى .

(١) راجع كتاب الذكرة فى أحوال الملوك وأمر الأئمة من تحقيق ط دار إحياء الكتب العربية / مصر .

مستتر في الاستقرار الذي هو متعلق اللام من لما والمائد على ما الثانية الهاء من عنه يعني أن العمل الذي استقر للأفعال التي نابت عنها هذه الأسماء مستقر لها أى لهذه الأسماء ، فرفع الفاعل ظاهرا في نحو : هيات نجد وشتان زيد وعمرو ، لأنك تقول بعدت نجد وافترق زيد وعمرو . ومضمر في نحو نزال . وينصب منها المفعول ما ناب عن متعد نحو دراك زيدا ، لأنك تقول أدرك زيدا ، ويتعدى منها بحرف من حروف الجر ما هو بمعنى ما يتعدى بذلك الحرف ، ومن ثم عدى حبل بنفسه لما ناب عن أئت في نحو حبل الثريد . وبالباء لما ناب عن عجل في نحو إذا ذكر الصالحون فحيلا بعمر : أى فصجلوا بذكر عمر . وبعل لما ناب عن أقبل في نحو حبل على كذا .

(تنبيهات): الأول : قال في التسهيل : وحكمها يعني أسماء الأفعال غالبا في التعدى وال لزوم حكم الأفعال ، واحترز بقوله غالبا عن آمين فإنها نابت عن متعد ولم يحفظ لها مفعول . الثاني : مذهب الناظم جواز إعمال اسم الفعل مضمرا قال في شرح الكافية : إن إضمار اسم الفعل مقدما لدلالة متأخر عليه جائز عند سيويه . الثالث :

(قوله وعنه ومن عمل متعلقان بتوب) على جعل من عمل متعلقا بتوب تكون من بمعنى . والمعنى والعمل الذي ثبت للفعل الذي توب هي عنه في العمل ثابت لها وفيه من الركاة ما لا ينفي وإن خفيت على البعض فأقر هذا الوجه ، ولهذا قال سم : الوجه أن من عمل بيان للفظ ما مبتدأ . وقال الشيخ خالد ، عنه : متعلق بتوب ومن عمل بيان لما الواقعة مبتدأ متعلق بحال محذوفة من الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبرها اه وقوله في الجار والمجرور الواقع خبرها : أى أو في الجار والمجرور الواقع صلتها بل هذا أحسن ، لما يلزم على الأول من تقديم الحال على عاملها الظرفي وهو نادر كما تقدم في قوله « وفرد نحو سعيد » إلخ ، ولم تجعل الحال من ما منع الجمهور الحال من المبتدأ . (قوله مستتر في الاستقرار) أى بحسب الأصل أى قبل حذفه وإلا فالضمير بعد حذف المتعلق مستتر في الظرف لانتقاله إليه من المتعلق على الراجح . (قوله دراك زيدا) في بعض النسخ ترك زيدا بالفوقية والراء والكاف وهذا مقيس ودراك شاذ لأنه من أدرك . (قوله في نحو حبل الثريد) قيل هو الخبز المغمر بمرق اللحم وقيل الخبز المأكول باللحم . (قوله إذا ذكر الصالحون فحيلا بعمر) هذا أثر يروى عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه والمراد عمر بن الخطاب رضى الله عنه . تصرخ . (قوله عن آمين) مثلها ليه فإنه لم يحفظ لها أيضا مفعول ومسامها وهو زد يتعدى . كذا في التصريح . (قوله مضمر) أى محذوف . (قوله جائز عند سيويه) وخرج عليه الناظم :

* يأتيها المائح دلولى دونكا *

فجعل دلولى منصوبا بدون مضمر لدلالة ما بعده عليه وسينه على ذلك الشارح ، فعلم بطلان

قال في التسهيل : ولا علامة للمضمر المرتفع بها يعني بأسماء الأفعال ، ثم قال : وبروزه مع شبهها في عدم التصرف دليل على فعليته يعني كما في هات وتعال فإن بعض النحويين غلط فعدهما من أسماء الأفعال وليسا منها بل هما فعالان غير متصرفين^(١) لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما كقولك للأنتى هاتى وتعالى ، وللأنتين هاتيا وتعاليا ، وللجماعتين هاتوا وتعالوا وهاتين وتعالين ، وهكذا حكم هلمّ عند بنى تميم فإنهم يقولون : هلم هلمى هلموا هلمن ، فهى عندهم فعل لا اسم فعل ، ويدل على ذلك أنهم يؤكّدونها بالنون نحو هلمن . قال سيبويه : وقد تدخل الخفيفة والثقيلة على هلم ، قال لأنها عندهم بمنزلة رد وردا وردى وردوا وارددن ، وقد استعمل لها مضارعا من قيل

جعل بعضهم نصب نحو (باب) كذا بهاك مقدرا لأن من يجوز عمل اسم الفعل علوفا بشرط تأخر دالّ عليه كما في البيت . (قوله ولا علامة للمضمر المرتفع بها) أى لا يبرز معها ضمير بل يستكن معها مطلقا بخلاف الفعل فتقول صه للواحد والأثنين والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد ا ه مع . فأراد بنفى علامة المضمر نفى ظهوره من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم . (قوله دليل فعليته) أى فعلية شبهها . (قوله كما في هات) بكسر التاء مبنى على حذف الياء كرم وتعال بفتح اللام مبنى على حذف الألف كاخش . (قوله غلط فعدهما إغ) قال الدمامنى : لا وجه للتعليل فإن الذهاب إلى هذا لا يلزم ما قاله المصنف من أن لحق الضمائر البارزة لا يكون إلا في الأفعال بل من عدّها من أسماء الأفعال يجوز لحوقها بما قوى شبهه بالأفعال ويعتبر عن لحوق الضمائر بهما بقوة مشابهتهما للأفعال فعوملا معاملة في ذلك ا ه ملخصا . (قوله هاتى وتعالى) بالبناء على حذف النون وأصل هاتى هاتى يباعين استثقلت الكسرة على الياء الأولى التى هى لام الفعل فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت تلك الياء لالتقاء الساكنين وأصل تعالى تعالى فقلبت الياء الأولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الألف لالتقاء الساكنين . (قوله هاتوا وتعالوا) أصلهما هاتيا وتعاليا فعل بهما ما مر مع ضم هاتوا المناسبة الواو . (قوله وهكذا حكم هلم) نقل بعضهم الإجماع على تركيبها ولى كيفية خلاف قال البصريون مركبة من هاء التنبيه ولمّ التى هى فعل أمر من قرع لمّ الله شئته أى جمعه كأنه قيل اجمع نفسك إنيّا فحذفت ألفها تخفيفا ونظرا إلى أن أصل اللام السكون : وقال الخليل : ركبنا قبل الإدغام فحذفت الهزة للدرج إذ كانت هزة وصل وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام وأدغمت . وقال الفراء : مركبة من هل التى للزرع وأم بمعنى اقصد فحذفت الهزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها وحذفت فصار هلم . قال ابن مالك في شرح الكافية : وقول البصريين أقرب إلى الصواب قال في البسيط : ويدل على صحته أنهم نطقوا به فقالوا هالمّ ، ا ه مع . (قوله هلى عندهم فعل) أى لبروز الضمائر معها . (قوله بمنزلة رد إغ) أى في كون كل فعل أمر .

(١) لا يأل منها غير لاضى .

له هلم فقال لا أعلم . وأما أهل الحجاز فيقولون هلم في الأحوال كلها كثيها من أسماء الأفعال . وقال الله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ هُمْ شُهَدَاءُكُمْ ﴾ [الأنعام : ١٥٠] ، ﴿ والقائلين لإخوانهم هلم إلينا ﴾ [الأحزاب : ١٨] ، وهى عند الحجازيين بمعنى احضر وتأتى عندهم بمعنى أقبل (وَأَحْضَرْنَا إِلَيْهِ) الأسماء (فِيهِ الْعَقْلُ) وجوبا فلا يجوز زيدا دراك خلافا للكسائي . قال الناطم : ولا حجة له في قول الراجز :

[٩٨٤] يَا أَيُّهَا الْمَلِاحُ دَلْوِي دُونَكَا إِلَى رَأَيْتِ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ

لصحة تقدير دلوى مبتداً أو مفعولاً بدونك مضمراً . ثم ذكر ما تقدم عن سيويه

(قوله لا أعلم) بفتح الهمزة والهاء وضم اللام . (قوله هلم شهداءكم) أى احضروا . (قوله هلم إلينا) أى أقبلوا كذا قال شيخنا وتبعه البعض وفيه أن اسم الفعل المتعدي يحرف يتعدى بذلك الحرف مثل فعله وأقبل يتعدى بعل كما مر في الشرح قبيل التبيات وكما في غيره فلتناسب أن هلم في الآية بمعنى أتت لأنها ترد بمعنى أتت أيضاً والإتيان يتعدى بالي كما يتعدى بنفسه . (قوله وهى عند الحجازيين إلخ) إن قلت هى بمعنى احضر أو أقبل عند التميميين أيضاً . قلت كأنه أراد أنها دالة على لفظ احضر أو لفظ أقبل فلماذا خص الحجازيين بالذكر . (قوله بمعنى أقبل) أى وبمعنى أتت نحو هلم الثريد .

(ملاحظة) : توقف ابن هشام في عرية قول الناس هلم جرا قال : والذي ظهر لنا في توجيهه أن هلم هى التى بمعنى أتت إلا أن فيها تجوزين أحدهما أنه ليس المراد بالإتيان المجيء الحسى بل الاستمرار على الشيء وملازمته . والثاني أنه ليس المراد الطلب حقيقة بل الخبر كما في قوله : ﴿ فليمدد له الرحمن مدا ﴾ وجرا مصدر جره يجره إذا سحبه وليس المراد الجبر الحسى بل التعميم فإذا قيل كان ذلك عام كذا وهلم جرا فكأنه قيل واستمر ذلك في بقية الأعوام استمراراً أو استمر مستمراً على الحال المؤكدة وبهذا التأويل ارتفع إشكال اختلاف المتعاطفين بالخبر والطلب وهو مجتمع أو ضعيف وإشكال التزام إفراد الضمير إذ فاعل هلم هذه مفرد أبداً هـ أى مع أن بنى غيم لا يلتزمونه في غير هلم هذه .

(قوله وأخر ما لدى فيه العمل) أى لضعفها بعدم تصرفها . (قوله يأتيا المالح) بهززة قبل الهاء المهيضة وهو الذى ينزل البئر فيملأ الدلو إذا قُلْ ماؤها أى البئر . (قوله لصحة تقدير دلوى مبتداً)

[٩٨٤] قاله جارية من بنى مازن ذكرت قصته في الأصل . والملاح - بالهاء للمهله - الذى ينزل البئر فيملأ الدلو إذا قُلْ ماؤها . والشاهد في دلوى دونكنا حيث استدلل به الكسائي على جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه . فإن دونك اسم فعل . ودلوى معموله مقدماً . وأجيب بأنه مبتداً ودونك خبره . أو هو منصوب بفعل محذوف : أى تناول دلوى .

ويأتى هذا التأويل الثانى فى قوله تعالى : ﴿ كتاب الله عليكم ﴾ [النساء : ٢٤] .
(تنبيهات) : الأول : ادعى الناظم وولده^(١) أنه لم يخالف فى هذه المسألة سوى الكسائى ، ونقل بعضهم ذلك عن الكوفيين . **الثانى :** توهم المكودى أن لذى اسم موصول فقال : والظاهر أن ما فى قوله ما لذى فيه العمل زائدة لا يجوز أن تكون موصولة ، لأن لذى بعدها موصولة . وليس كذلك بل ما موصولة ، ولذى جار ومجرور فى موضع رفع خبر مقدم ، والعمل مبتدأ مؤخر ، والجملة صلة ما . **الثالث :** ليس فى قوله العمل مع قوله عمل إبطاء لأن أحدهما نكرة والآخر معرفة ، وقد وقع ذلك للناظم فى مواضع من هذا الكتاب (وَأَعْلَمَكُمْ بِتَكْبِيرِ الَّذِي يُنَوِّنُ * مِنْهَا) أى من أسماء الأفعال (وَتَعْرِيفُ مِثْوَاهُ) أى سوى النون (بَيْنَ) قال الناظم فى شرح الكافية : لما كانت هذه الكلمات من قبل

أى خبره دونك بمعنى قدماكم أى ويكون الكلام حيثلذ كتابة عن طلب ملء الدلو كأننا عطشان كتابة عن طلب سقى الماء فاندفع تنظير الشيخ خالد وسكت عليه شيخنا والبعض بأن المعنى ليس على الإخبار المحض حتى يتجر عن الدلو بكونه دونه بل المقصود طلب ملء الدلو على أنه لا يصح على تقدير دلوى مبتدأ خبره دونك أن يكون دونك اسم فعل والجبر جملة اسم الفعل مع فاعله والرابط محذوف أى دونكه فاعرفه . (قوله ويأتى هذا التأويل الثانى فى قوله تعالى : كتاب الله عليكم) أى بناء على أن عليكم فيه اسم فعل وقال فى شرح القطر^(٢) : كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق به أو بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل وأضيف المصدر إلى فاعله على حد ﴿ صفة الله ﴾ ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم ﴾ لأن التحريم يستلزم الكتابة اهـ ومثل ذلك للنفيد حيث قال : والصحيح أن كتاب الله مصدر مؤكد لنفسه لأن ما قبله وهو ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم ﴾ يدل على أن ذلك مكتوب فكأنه قال كتب الله عليكم ذلك كتابا . (قوله إن لذى اسم موصول) بناء على كون لذى لفتح اللام إحدى لغات الذى . (قوله واحكم بتكبير إلخ) قال الرضى : ليس المراد بتكبيره أى اسم الفعل الذى هو يمينه لأن الفعل لا يكون معرفا ولا منكرا بل التذكير راجع إلى المصدر الذى هو أصل ذلك الفعل فصح منونا بمعنى اسكت سكوتا أى افعل مطلق السكوت عن كل كلام إذ لا تعيين فيه ، وصه مجردا من التنوين بمعنى اسكت السكوت المجهود العين عن هذا الحديث الخاص مع جواز التكلم بغيره هكذا حقق المقام ودع الأوهام اهـ سندوى . وقد يؤخذ منه أنها فى حال تعريفها من قبيل للمعرف بأل المهديّة وهو أظهر من قول بعضهم إنها حيثلذ من قبيل للمعرف بأل الجنسية ومن قول بعضهم إنها حيثلذ من قبيل علم الجنس ولنا فى هذا المقام تحقيق أسلفناه أول الكتاب فى الكلام على التنوين فارجع إليه .

(١) بصر الدين راجع له شرحه لألفية والده / من تحقيقنا .

(٢) شرح قطر الهدى ، ويل المصلى .

المعنى أفعالا ومن قبل اللفظ أسماء جعل لها تعريف وتنكير ، فعلمة تعريف المعرفة منها تجرده من التنوين ، وعلمة تنكير النكرة منها استعماله متونا . ولما كان من الأسماء المحضة ما يلزم التعريف كالمضمرات وأسماء الإشارات وما يلزم التنكير كأحد وعرب وديار ، وما يعرف وقتا وينكر وقتا كرجل وفرس جعلوا هذه الأسماء كذلك فألزموا بعضها التعريف كنزال وبله وآمين ، وألزموا بعضها التنكير كواها ووبها ، واستعملوا بعضها بوجهين فتون مقصودا تنكيره وجرد مقصودا تعريفه كصه وصيه وأف وأف انتهى .

(تنبيهه) : ما ذكره الناظم هو المشهور . وذهب قوم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف ما تون منها وما لم يتون تعريف علم الجنس (وَمَا بِهِ مَحْطَبٌ مَّا لَا يَقْبَلُ * مِنْ مِثْلِهِ اسْمُ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ . كَذَا الَّذِي أُجْلَى حِكَايَةً كَقَبْ أَى أسماء الأصوات

(قوله من قبل المعنى أفعالا) ذكره تنميما للفائدة ، وإلا فقوله جعل لها تعريف إلخ إنما يبنى على كونها من قبيل اللفظ أسماء . **(قوله كأحد)** أطلق أحد وله استعمالات أربعة . أحدها : مرادف الأول وهو المستعمل في العدد نحو أحد عشر . والثاني : مرادف الواحد بمعنى المنفرد نحو : ﴿ قل هو الله أحد ﴾ . الثالث : مرادف إنسان نحو : ﴿ وإن أحد من المشركين ﴾ . الرابع : يكون اسما عاما في جميع من يقبل فما منكم من أحد وهو المراد هنا فإنه اللازم للتنكير ونشر تعريفه ، قاله الموضح في الحواشي تصريح . **(قوله وبله)** لا يتنافى ما مر في شرح قوله ويعملان الخفض من قوله بلها عمرا لأن ذاك على المصدرية . سم . **(قوله تعريف علم الجنس)** يعني أن مسماها حقيقة لفظ الفعل المتحدة في الذهن . **(قوله من مثبه اسم الفعل)** قال البعض أى في الاكتفاء به وعدم احتياجه في إفادة المراد إلى شيء آخر اه وفيه أن اسم الفعل لا يفيد المراد وحده بل بضميمة فاعله الظاهر كما في هيات نجد أو المستتر كما في صه فوجه الشبه المذكور لم يوجد في المشبه به اللهم إلا أن يجعل المشبه به اسم الفعل الراجع للمستتر ويراد الاكتفاء به بحسب الظاهر وقطع النظر عن الضمير المستتر فتأمل ، ثم قوله من مثبه اسم الفعل بيان لما حال من الضمير الجرور بالباء على قاعدة من اليانية وجرورها من كونها في موضع الحال وبهذا يعلم اختلال قول البعض تبعا للقارضى الجار والجرور بيان لما أو حال من الضمير في به فتهبه .

(قوله صوتا يجعل) أى يجعل اسم صوت . **(قوله كذا الذى أجلى حكاية)** أى أقادها وصرح به أنها ليست نفس الحكاية بل مفيدة ومفهمة لها وهو كذلك لأن من شروط الحكاية أن تكون مثل الحكى وهذه الألفاظ مركبة من حروف صحيحة وليس الحكى كذلك إذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الإنصاح بالحروف لكنهم لما احتاجوا إلى حكاية تلك الأصوات وتعذرت أو تعسرت عليهم أوردوا صورتها بأدنى ما أمكنهم من ألفاظ مركبة من الحروف شبيهة بتلك الأصوات في الجملة فصار الواقع

ما وضع لخطاب ما لا يعقل ، أو ما هو في حكم ما لا يعقل من صغار الآدميين ، أو لحكاية الأصوات كذا في شرح الكافية . فالنوع الأول إما زجر كهلا للخيل . ومنه قوله :

*** وَأَيُّ جَوَادٍ لَا يَقَالُ لَهُ هَلَا ***

وعدس للبخل ومنه قوله :

*** عَدَسٌ مَا لِمَتَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ ***

[٩٨٥]

وكخ للطفل . وفي الحديث : « كخ كخ فأبنا من الصدقة » وهيد وهاد وده وجه

في كلامهم كالحكاية . فإن قلت : بقي عليه الأصوات الدالة على معنى في النفس كأخ لذي السعال . قلت : هذه ليست موضوعة أصلا فلا تكون اسما بل لا تكون كلمة لأنها إما تدل بالطبع لا بالوضع . اهـ دمايني ملخصا .

(قوله كهلا) في القاموس : هلا وهال زجران للخيل أى اقرى اهـ والكلمتان منونتان بالقلم في نسخة العلامة أبى العز المعجمي المصححة بخطه لكن في المصحح هلا بوزن ألا لزجر الخيل عن البطء اهـ ومنه يعلم أن قول القاموس أى اقرى تفسير باللازم^(١) . (قوله للخيل) على حذف مضاف أى لزجرها وقد يستحث بها العاقل لتزيله منزلة غيره كقوله :

*** أَلَا حَيَا لَيْلٍ وَقَوْلَا هَا هَلَا ***

اهـ زكريا ، وكذا يقدر المضاف في نظائره الآية . (قوله للبخل) أى لزجره عن الإبطاء . دمايني . (قوله وكخ) بكسر الكاف وتشديد الحاء ساكنة ومكسورة اهـ سم . وفي القاموس جواز تخفيف الحاء وجواز تنوينها وجواز فتح الكاف . (قوله للطفل) أى لزجره عن تناول شيء كما في القاموس . (قوله وفي الحديث إبخ) هو أن الحسن رضى الله عنه أخذ تمره من تمر الصدقة وجعلها في فيه فقال له عليه الصلاة والسلام : « كخ كخ فأبنا من الصدقة » فألقاها من فيه^(٢) . (قوله وهيد) بفتح الهاء وكسرها وفتح الدال فيهما زكريا ، والتحتية بينهما ساكنة .

[٩٨٥] ذكر مستوفى في شواهد الموصول . والشاهد فيه ههنا في عدس ، فإنه في الأصل صوت يزجر به البخل ، وقد سمى به البخل ههنا^(٣) .

(١) أى لازم علم البطء .

(٢) راجع لهارس فتح الباري للمسي طابيح القاري لأبواب فتح الباري بشرح صحيح البخاري من وضعها .

(٣) فقد ناداه قائلا عدس أى يا عدس .

وعاء وعيه للإيل وعاج وهج وحل للناق. وإس وهس وهج وقاع. للغم. وهجا وهج للكلب. وسع للضأن. ووح للبقر. وعز وعيز للعز. وحر للحمار. وجاه للسبع. وإما دعاء كأو للفرس. ودوه للربيع. وعوه للجحش. وبس للغم. وجوت وجيء للإيل

(قوله وهاد) بكسر الدال على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين وده وجه بفتح الدال المهمله من الأول والجيم من الثاني وإسكان الهاء منها وعاء وعيه بعين مهمله فيها مكسورة من الثاني وهاء مكسورة فيها وعاج بعين مهمله وجيم بعد الألف مكسورة وهج بفتح الهاء وكسرها مع كسر الجيم وسكونها وحل بحاء مهمله مفتوحة فلام ساكنة ويقال في زجر البعير حل بفتح الحاء المهمله وكسر اللام منونة وإس بكسر الهززة وتشديد السين المهمله مفتوحة وهس مثلها إلا أن أولها هاء. وقال الرضى إس مكسورة الهززة ساكنة السين وكذا هس مكسورة الهاء ساكنة السين وقبل يضم الهاء وفتح السين المشددة اه دمايني. وقال زكريا: إس وهس بكسر أولهما مع فتح آخرهما أو كسره وتشديده فيها اه وفي القاموس: هس بالضم زجر للغم ولا يكسر اه وقوله بالضم أى ضم الهاء وأما السين فمضبوطة بالقلم بالسكون مشددة في نسخة إلى العز المعجمي المصححة بخطه ولوى غيرها من النسخ والله أعلم. (قوله وهج) بقاء مفتوحة فجيم ساكنة وقاع بقاء فالف بعين مهمله مكسورة وهجا بقاء مفتوحة فجيم فالف مقصورة اه دمايني. (قوله وهج للكلب) بفتح الهاء وسكون الجيم أو كسرها منونة قاله الدمايني. وفي القاموس ما يوافقه وأما هج السابقة التى للغم فاقصر شيخنا السيد في ضبطها تبعاً للدمايني والقاموس على فتح الهاء وسكون الجيم كما مر وكتب شيخ الإسلام على هج الأولى ما نصه: قوله وهج بفتح أوله مع كسر ثانيه وإسكانه وتشديده فيها وأما هج الآتى فهو بفتح أوله مع إسكان ثانيه وكسره مع تنوينه وتخفيفه فيها اه وملخصه أن الأولى فيها لغتان كسر الثاني وإسكانه مع التشديد فيها والثانية فيها لغتان كسر الثاني منونا وإسكانه مع التخفيف فيها. (قوله وضع) بسين مفتوحة وعين ساكنة مهملتين ووح بواو مفتوحة وحاء مهمله ساكنة وعز بعين مهمله نزاي ساكنة اه دمايني. والعين من عز مفتوحة كما يفيد صنيع القاموس وذكره البعض. (قوله وعيز) بفتح أوله وكسره مع آخره وكسره اه زكريا. وقال الدمايني بعين مهمله مفتوحة فمشاة تحية ساكنة نزاي مكسورة والذي في القاموس أن العين بالكسر والفتح والزاي بالفتح وأنه لزجر الضأن. (قوله وحر) بالحاء المهمله بخط الشارح وفي بعض النسخ وهر قال الدمايني بفتح الهاء وكسر الراء المشددة. (قوله وجاه) بجيم فالف فهاء مكسورة ويكون لزجر البعير أيضاً فهو مشترك. دمايني. (قوله وإما دعاء) أى طلب كأو ضبطه المرادى والدمايني بأنه بوزن أو العاطفة وقبل بمد الهززة وضم الواو. (قوله ودوه) بفتح الدال المهمله أكثر من ضمها وسكون الواو وكسر الهاء كما في الدمايني وزكريا. (قوله للربيع) بضم الراء وفتح الموحدة وبعدها عين مهمله وهو التفصيل.

الموردة . وتووتا^(١) للنيس المنزى . ونخ مخففا ومشددا للبعير المناخ . وهدع لصغار الإبل المسكنة . وسأ وتشؤ للحمار الموردة . ودج للدجاج . وقوس للكلب والنوع الثاني كفاق للغراب . وماء بالإمالة للظبية . وشيب لشرب الإبل . وعيط للمتلاعبين . وطيوخ

دماميني . (قوله وعوه) بين مهملة فواو ساكنة فهاء مكسورة اه دماميني . والعين مفتوحة على ما ذكره البعض . (قوله وبس) بضم الباء وتثنية السين مع تشديدها . زكريا وضبطه بعضهم بسكون السين وصدر به الدماميني . (قوله وجوت) بجيم مضمومة فواو ساكنة فمشاة فوقية مفتوحة اه دماميني . وفي القاموس^(٢) في فصل الجيم من باب التاء الفوقية أن جوت مثناة الآخر دعاء للإبل إلى الماء وصنيعه يفيد أن الجيم مفتوحة وكلنا ضبطت بالقلم بالفتح في نسخة الصحيحة . (قوله وجيء) بجيم مكسورة فهزمة ساكنة اه دماميني . وأما حى بكسر الحاء للمهملة وسكون الهززة فدعاء للحمار إلى الماء كما في القاموس . (قوله للإبل الموردة) أى لدعاتها لتشرب . زكريا . (قوله وتؤ) بمشاة فوقية مضمومة فهزمة ساكنة وتا بمشاة فوقية مفتوحة فهزمة ساكنة . دماميني . (قوله المنزى) أى على الإناث . (قوله ونخ) بكسر النون وإسكان الحاء المعجمة مخففة ومشددة اه زكريا ، وضبطه بعضهم بفتح النون وصدر به الدماميني^(٣) . (قوله المناخ) أى الذى تتراد إناخته . زكريا . (قوله وهدع) بكسر الهاء وفتح الدال وإسكان العين المهملة اه دماميني . وزاد في القاموس لغة ثانية سكوت الدال مع كسر العين . (قوله المسكنة) أى التى يراد تسكينها من نفاها . زكريا . (قوله وسأ) بفتح السين المهملة وسكون الهززة وتشؤ بمشاة فوقية مضمومة فشين معجمة مضمومة فهزمة ساكنة اه دماميني وزاد زكريا جواز فتح الشين . (قوله ودج) بفتح الدال المهملة وسكون الجيم مخففة . وقوس بضم القاف وسكون الواو وكسر السين المهملة اه دماميني وزكريا . (قوله كفاق) بفتح الكاف معجمة وقاف مكسورة اه مع . وقوله للغراب أى لحكاية صوته . (قوله وماء بالإمالة)^(٤) قال الرضى أن ميمه مماله وهمزته مكسورة أو ساكنة بعد الألف . زكريا . (قوله للظبية) أى لحكاية صوتها إذا دعت ولدها . زكريا . (قوله وضيب) بكسر الشين المعجمة وسكون التحتية وكسر الواحدة كما في زكريا ، وقوله لشرب الإبل أى لحكاية صوت شربها . (قوله وعيط) بين مهملة مكسورة فمشاة تحتية ساكنة فطاء مهملة مكسورة اه دماميني . زاد زكريا جواز فتح آخره وقوله للمتلاعبين أى لحكاية أصواتهم الموجودة عند اللعب ومن هنا أخذ الناس العياط كما في الدماميني . (قوله وطيوخ) بكسر الطاء المهملة وسكون التحتية وكسر الحاء المعجمة أو فتحها كما في زكريا ، وقوله للضاحك أى لحكاية صوت ضحكه قال الدماميني : أفردته لأن الضحك يأتي من الواحد بخلاف ما قبله اه وفيه نظر ظاهر . (قوله وطاق) بطاء مهملة مفتوحة فألف قفاف مكسورة ، وقوله للضرب أى للصوت الحادث عنده وكذا يقال فيما بعده . وطق بطاء مهملة مفتوحة قفاف ساكنة . وقف بقاف مفتوحة فموحدة ساكنة . وحقاق

(١) ويلاحظ أن القاموس يجعل الباب من الحرف الأخير من الفعل والفعل هو الحرف الأول .

(٢) صدر به هذه الكلمات .

(٣) الإمالة تطلق الألف بين الألف والياء والفتحة كالكرة .

للضاحك . وطاق للضرب . وطق لوقع الحجارة . وقب لوقع السيف . وخاق باق للنكاح . وقاش ماش للقماش .

(تفصيله): قوله من مشبه اسم الفعل كذا عبر به أيضا في الكافية ، ولم يذكر في شرحها ما احتراز به عنه ، قال ابن هشام في التوضيح : وهو احتراز من نحو قوله :
 * يَا ذَا رَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالَسْتِ * [٩٨٦]

وقوله :

[٩٨٧] * أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا الْعَجَلَى *

باق بكسر الفاء فيها وأول الأول خاء معجمة قبل ألف وأول الثاني باء موحدة قبل ألف اهـ دماميني . وخاق باق اسمان جملا اسما واحدا وبنا على الكسر وكذا قاش ماش اهـ زكريا . وقوله للنكاح أى للصوت الحادث من اصطكاك الأجرام عند النكاح كما في الدماميني .

(قوله وقاش ماش) بشين معجمة مكسورة آخر كل منهما كما في الدماميني . وقوله للقماش قال زكريا أى لصوته إذا طوى اهـ هكذا يبنى التكلم على هذه الألفاظ التي ساقها الشارح وبه يعلم ما في تكلم البعض عليها من التقصير في بعضها والخطأ في بعضها والله الموفق . (قوله وهو احتراز من نحو قوله يا دار مية إلخ) فإن قوله يا دار مية خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل في الاكتفاء به لكونه غير مكثف به ولهذا احتاج إلى قوله إنجلي كذا في التصريح . قال سم : وفي الاحتراز عن ذلك نظر لأنه يكتفى به بدليل أن حقيقة النداء كلام اصطلاحى أو نائب عنه اهـ وأشار البعض إلى دفعه بأن المراد غير مكثف به في أداء المعنى المقصود للتكلم وإن كان كلاما تاما عند النحاة . (قوله يا دار مية إلخ) تمامه :

* أَقَوْتُ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ *

والعلياء ما ارتفع من الأرض . وسند الجبل ارتفاعه حيث يسند فيه أى يصعد . وأقوت خلت . والسالف الماضى . والأمَد الدهر والفاء بمعنى الواو . عنيى وتصريح وفى القاموس : السند محرّكة ما يظلمك من الجبل وعلا عن السفع اهـ وهو واضح . (قوله ألا أيها إلخ) تمامه :

[٩٨٩] تمامه :

* أَقَوْتُ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ *

قاله التابعة الذبياني من قصيدة من البسيط بمدح بها التيمان بن المنذر ، مخاطب الدار توجعا منه لما رأى من قهرها . والعلياء ما ارتفع من الأرض . والسند سند الجبل وهو ارتفاعه حيث يُسند فيه أى يُصعد . والفاء بمعنى الواو . وأقوت : أى خلت . حال بتقدير قد . والسالف الماضى . والأبد الدهر . وذكره ابن هشام للاحتراز في قوله اسم الصوت ما عوطف به ما لا يعقل بما يشبه اسم الفعل فإن قوله عما يشبه اسم الفعل احتراز من نحو يا دار مية ، فإنه خطاب لما لا يعقل لكنه لا يشابه العقل ولم يذكره للاستشهاد . [٩٨٧] قاله امرؤ القيس الكندي وتماه :

* بَصَّحَ وَمَا الْإِصْبَاحُ مَنكَ بِأَكْبَلِ *

من قصيدته المشهورة^(١) التي أولها : قفا تبك من ذكرى حبيب ومنزل . والكلام فيه مثل الكلام في الأول حيث احتراز بقوله عما يشبه اسم الفعل عن مثل ألا إنجلي لأنه خطاب لما لا يعقل . ولكن بالقيد المذكور غرَحَ هذا ونحوه .

(١) وهي المعلقة الأولى من المعلقات السبع والتي شرحها الروزلى .

(وَأَلْزَمَ بِنَا آتَوَعَيْنَ فَهَوَ قَدْ وَجِبَ) يحتمل أن يريد بالنوعين أسماء الأفعال والأصوات وهو ما صرح به في شرح الكافية . ويحتمل أن يريد نوعي الأصوات وهو أولى لأنه قد تقدم الكلام على أسماء الأفعال في أول الكتاب . وعلّة بناء الأصوات مشابهتها الحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة فهي أحقّ بالبناء من أسماء الأفعال .

(تفتييه) : هذه الأصوات لا ضمير فيها بخلاف أسماء الأفعال فهي من قبيل المفردات ، وأسماء الأفعال من قبيل المركبات .

(خاتمة) : قد يعرب بعض الأصوات لوقوعه موقع متمكن كقوله :

[٩٨٨] قَدْ أَقْبَلْتُ غُرَّةً مِنْ عِرَاقِهَا مُلْصِقَةً السَّرَجِ بِخَاقٍ بَاقِهَا

* يصبح وما الإصباح منك بأمثل *

أى ليس الإصباح أمثل منك لأنى أقامى فيه أيضا الموم وهذا قتله بعد تنبيهه والأول في حال غفلته . (قوله فهو قد وجب) قال الغزى : وهو تتميم لصحة الاستغناء عنه بقوله والزم اهـ وقال سم : قد يقال الأمر بملازمة البناء لا يستوجب وجوبه فقد يؤمر بملازمة الجائز وحيثل فقوله فهو قد وجب لبيان وجوبه ودفع توهم جوازه فقط . (قوله نوعي الأصوات) أى ما خوطب به ما لا يعقل وما أجدى حكاية . (قوله في أول الكتاب) أى في قوله وكتيابة عن الفعل^(١) إلخ . قال سم : قد يقال لم يصرح بها في أول الكتاب غاية الأمر أنه أدخلها في قوله وكتيابة عن الفعل إلخ فيجوز أن يريد ههنا لدفع توهم عدم إيرادها هناك . (قوله فهي أحقّ بالبناء من أسماء الأفعال) أى لأنّ علّة بناء أسماء الأفعال مشابهتها للحروف المعجمة في أنها عاملة غير معمولة فوجه الشبه في أسماء الأصوات وهو كونها لا عاملة ولا معمولة نادر في غير نوع الحرف إذ لا يوجد في غير نوعه إلا في أسماء الأصوات فيكون الحرف أنخص به فتكون مشابهة أسماء الأصوات للحروف في ذلك الوجه أقوى بخلاف وجه الشبه في أسماء الأفعال وهو كونها عاملة غير معمولة فإنه موجود في الأنواع الثلاثة الاسم والفعل والحرف فلا يقوى وجوده في الحرف قوة وجود وجه الشبه في أسماء الأصوات فتكون مشابهة أسماء الأفعال للحرف دون مشابهة أسماء الأصوات له هكنا ينبنى تقرير وجه الأولوية . (قوله قد يعرب بعض الأصوات) أى وجوبا كما في الدمايى وقوله لوقوعه موقع متمكن أى بأن تخرج عن معانها الأصلية وتستعمل في معنى ذلك المتمكن الذى وقعت موقعه فإن خاق باقى البيت غير مستعمل في معناه الأصلي لأنه لم يحك به صوت الجماع بل استعمل في معنى اسم متمكن وهو الفرج وترك الشارح ذكر جواز إعرابها وبنائها فيما إذا أريد لفظها كما في قوله :

* وأى جواد لا يقال له هلا *

[٩٨٨] الرجز بلا نسبة في لسان العرب .

(١) أى قول الناطم محمد بن مالك :

وكتيابة عن الفعل بلا تأخر وكلفار أصلا .

أى بفرجها . وقوله :

[٩٨٩] * إِذْ لَمِئْتُ مِثْلَ جَنَاحِ عَاقٍ *

أى غراب . ومنه قول ذى الرمة :

[٩٩٠] لَدَاعِغَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ لِي مَكْلَمٍ جَوَابُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسَلَامٍ

وقوله أيضاً :

[٩٩١] لَا يَنْعَشُ الطَّرْفُ إِلَّا مَا يُخَوِّلُهُ دَاعٍ يَتَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْنُومٍ

فالشيب صوت شرب الإبل . والماء صوت الظبية كما مرّ اهـ والله أعلم .

(قوله إذ لمئْتُ) بكسر اللام يعنى شعر رأسى . (قوله تداعين) أى الإبل باسم الشيب أى يسمى باسم هو الشيب أى بالصوت المعهود أى دعا بعضهم بعضاً بذلك الصوت فالشيب هنا مستعمل فى نفس الصوت لا يحكى به الصوت وقوله « فى متلّم » أى حوض ماء متلّم أى متكسر وقوله « من بصرة وسلام » بكسر السين المهملة هما نوعان من الحجارة قاله شيخنا السيد . وعبارة القاموس فى باب الرءاء . البصرة بلد معروف إلى أن قال : وحجارة رخوة فيها يياض وفى باب الميم السلمة كفرجة الحجارة والجمع ككتاب . (قوله لا ينعش الطرف) بالشين المعجمة أى لا يرفعه قال فى القاموس : نعشه الله كنعنه رفع كأنعشه ونعشه اهـ ومنه سُمى النعش نعشاً لارتفاعه وما فاعل ينعش واقعة على أم الظبى وقوله يخونه بضم التحتية وفتح الحاء للمعجمة وكسر الواو المشددة آخره نون أى يتعهده . قال فى القاموس : خونه تعهده كخونه اهـ وقوله داع بدل من ما أو عطف بيان أو خبر مخلص . والمبْنُوم بالموحدة فالغين المعجمة من البغم وهو عدم الإفصاح . والمعنى لا يرفع طرف الظبى إلا سماعه أمه التى تعهده تقول عند تعهدها له ماء .

[٩٨٩] الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه .

[٩٩٠] البيت من الطويل ، وهو لذى الرمة فى ديوانه .

[٩٩١] البيت من البسيط ، وهو لذى الرمة فى ديوانه .

[نونا التوكيد]

(للفعل توكيد بتوئين هُما) الثقلة والخفيفة (كثوئي آذهبن وَأَقْصِدْنُهُمَا) وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ لَيْسَجْنَ وَلَيْكُونَا ﴾ [يوسف : ٣٢] وقد تقدم أول الكتاب أن قوله :
* أَقَاتِلْنِ أُخْضِرُوا الشُّهُودَا * [٩٩٢]

ضرورة .

(تنبیه) : ذهب البصريون إلى أن كلا منهما أصل لتخالف بعض أحكامهما . وذهب الكوفيون إلى أن الخفيفة فرع الثقلة . وقيل بالعكس . وذكر الخليل أن التوكيد بالثقلة أشد من الخفيفة (يؤكدان أَفْعَلْ) أى فعل الأمر مطلقا نحو اضربن زيدا ، ومثله

[نونا التوكيد]

(قوله للفعل) قدمه للاختصاص . سم . (قوله بتوئين) أى بكل منهما سم أى على انفراد . (قوله ضرورة) أى وسهلا شبه الوصف بالفعل . (قوله لتخالف بعض أحكامهما) كإبدال الخفيفة ألفا وقفا في نحو : ﴿ وليكونا ﴾ وحذفها في نحو : لا تبين الفقير وهما ممتنعان في الثقلة وكقوع الشديدة بعد الألف وهو ممتنع في الخفيفة وعروض التعليل بأن الفرع قد يختص بأحكام ليست في الأصل كما في المفتوحة فإنها فرع للمكسورة ولها أحكام تخصها . تصريح مع زيادة وحذف . (قوله فرع الثقلة) لاختصاصها منها ولأن التأكيد في الثقلة أبلغ . سم . (قوله وقيل بالعكس) يؤيده أن الخفيفة بسيطة والثقلة مركبة فالخفيفة أحق بالأصالة والثقلة أحق بالفرعية . (قوله أشد من الخفيفة) أى من التوكيد بالخفيفة ويؤيده أن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى وقوله تعالى : ﴿ ليسجنن وليكونا من الصاغرين ﴾ فإن امرأة العزيز كانت أشد حرصا على سجنه من كونه صاغرا لأنها كانت تتوقع حبسه في بيتها فتقرب منه وتراه كلما أرادت .

(قوله ويؤكدان الفعل) أى جوارزا كما سيأتى . (قوله أى فعل الأمر) قال البعض تبعا لشيخنا الأولى فعل الطلب ليشمل الدعاء ١ هـ ويدفع بأن المراد فعل الأمر الاصطلاحي وهو يشمل فعل الدعاء

[٩٩٢] قبله :

أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَثْلُودَا مُرَجَّلَا وَيَلْبَسُ الثُّبُورَا
ذكر ستوفي في شواهد الكلام . والشاهد في أَقَاتِلْنِ حيث أدخلت فيه نون التأكيد وهى مختصة بفعل الأمر والمستقبل طلبا لو شرطا وهذا اسم الفاعل .

الدعاء كقوله :

* فَأَنْزَلْنِ سَكِينَةً عَلَيْنَا *

(وَيُفَعَّلُ) أى المضارع بالشرط الآتى ذكره ولا يؤكدان الماضى مطلقا . وأما قوله :

* دَامَنَّ سَعْدُكَ إِنْ رَحِمْتَ مَتِيئًا *

[٩٩٣]

فضرورة شاذة سهلها كونه بمعنى الاستقبال . وإنما يؤكد بهما المضارع حال كونه (آتيا * ذَا طَلَبٍ) بَأَنْ يَأْتِيَ أمرا نحو : ليقومن زيد ، أو نهيأ نحو : ﴿ وَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهُ ﴾

مع أنه لو قال فعل الطلب لشبّل المضارع للقرن بلام الأمر مع أنه سيذكره المصنف ، ولا ينافى كون المراد بفعل الأمر ما ذكر ، قوله ومثله الدعاء لإمكان حمله على الاستخدام بَأَنْ يجعل الضمير عائدا على فعل الأمر لا بالمعنى الأعم المتقدم بل بالمعنى الخاص المقابل للدعاء أو على جعل الضمير عائدا على اضربن زيدا لا على فعل الأمر فتأمل . (قوله مطلقا) أى من غير شرط لأنه مستقبل دائما ا ه تصرّخ . ويروى إلى تفسير الإطلاق بذلك قوله بعد أى المضارع بالشرط الآتى فهو أحسن من قول البعض أى سواء كان على زنة افعل أو غيرها كاتفعل وافتعل . (قوله فَأَنْزَلْنِ سَكِينَةً عَلَيْنَا) تمامه :

* وَثَبْتَ الْأَقْدَامَ إِنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ *

وهو من كلامه ﷺ للوافق لوزن الرجز^(١) . (قوله بالشرط الآتى) هو قوله آتيا ذَا طَلَبٍ إلخ . (قوله وَلَا يُؤَكِّدَانِ الْمَاضِيَ) لأنهما يخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافى المضى^(٢) ا ه تصرّخ . (قوله مطلقا) أى ولو كان ذلك الماضى بمعنى المستقبل طردا للباب . (قوله دَامَنَّ سَعْدُكَ) بكسر الكاف إن رحمت متيما من تيمم الحب أى استعبده وذلكه وتماه :

* لَوْلَاكَ لَمْ يَكْ لِلصَّبَابَةِ جَلَالُهَا *

أى مائلا والصبابة رقة الشوق . (قوله فضرورة شاذة) أى ليس للمولدين ارتكابها في شعرهم وكذا أقائل إلخ وإن أوهم صنيعه خلافه . (قوله سهلها كونه بمعنى الاستقبال) لأن الدوام إنما يتحقق في الاستقبال ا ه سم . وقال الدماميني : سهلها ما فيه من معنى الطلب فعومل معاملة الأمر . (قوله آتيا ذَا طَلَبٍ إلخ) عبارة التوضيح : وأما المضارع فله حالات أى خمس : إحداها أن يكون توكيده بهما واجبا وذلك إذا كان مثبتا مستقبلا جوابا لقسم غير مفصول من لاهمه^(٣) بفواصل نحو : ﴿ وَتَاللَّهِ لَا يَكِيدُنْ أَصْنَامَكُمْ ﴾ [الأنبياء : ٥٧] ، ثم قال : والثانية أن يكون قريبا من الواجب وذلك إذا كان شرطاً لأن المؤكدة بها نحو : ﴿ وَإِنَّمَا تَخَافُنَ ﴾ [الأنفال : ٥٨] . ثم قال : الثالثة أن يكون كثيرا

[٩٩٣] ذكر مستوى في شواهد الكلام . والشاهد في إدخال النون في الماضى وهو شاذ .

(١) راجع لفهرس الشعر النبوية لابن هشام / من وضعه .

(٢) للماضى وقد انتهى لا داعى لتأكيده .

(٣) أى لام القسم .

غافلا ﴿ [إبراهيم : ٤٢] ، أو عرضا نحو : ألا تنزلن عندنا ، أو تحضيضا كقوله :
 [٩٩٤] هَلَا تَمْنُنْ بِوَعْدِ غَيْرِ مُخْلِفَةٍ . كَمَا عَهْدُكَ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمٍ
 أو تمنيا كقوله :
 [٩٩٥] فَلَتَيْتَ بِوَعْدِ الْمُتَقَى تَرْيِيْسِي لَكِنِّي نَعْلَمِي أَنِّي أَمَرْتُ بِكَ هَاتِمٍ
 أو استفهما كقوله :

وذلك إذا وقع بعد أداة طلب كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا ﴾ [إبراهيم : ٤٢] . ثم قال :
 والرابعة أن يكون قليلا وذلك إذا وقع بعد لا النافية أو ما الزائدة التي لم تسبق بأن . ثم قال : والخامسة
 أن يكون أقل وذلك بعد لم وبعد أداة جزاء غير إما هـ . قال شيخنا : وينبغي أن تزداد سادسة وهي
 امتناع التوكيد كالمضارع النفي الواقع جوابا لقسم نحو : والله لا تفعل كذا والمضارع الحال نحو :
 والله ليقوم زيد الآن والمضارع الموصول من لام القسم كما سيذكره الشارح قال في النكت : أورد
 على الناظم نحو قولك للعاطس : يرحمكم الله وقوله تعالى : ﴿ وَالْمَلَأْتُكَ بِتَرْيِيسٍ ﴾ [البقرة :
 ٢٢٨] ، ونحو ذلك مما أوقع فيه الخبر موقع الطلب فإنه يصدق عليه أنه يفعل آتيا إذا طلب ولا يجوز
 توكيده فلو قال يفعل المقترن بنهى أو استفهام إلخ لكان أول هـ ويجاب بأن لا نسلم أن الطلب فيما
 أوردته بالفعل وحده كما هو فرض الكلام بل بالجملة لأنها من الجمل الخبرية المستعملة في الإنشاء ولئن
 سلم أن الطلب فيه بالفعل وحده فالمراد ذا طلب بأداة كلام الأمر ولا الناهية والطلب فيما أوردته
 ليس كذلك فاعرفه وذا طلب حال من ضمير آتيا .

(قوله هَلَا تَمْنُنْ) أصله تمنين فلما أكد بالنون حذفت نون الرفع تخفيفا فالتقى ساكنان الياء والنون
 فحذفت الياء . وذى سلم موضع بالحجاز هـ زكريا . وغير مخلفة حال من الياء المحلوفة . (قوله
 تَرْيِيسِي) فيه الشاهد وأصله قبل نون التوكيد ترأين بقلب حركة الهززة إلى الراء ثم حذفت الهززة فصار
 ترين قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار ترين فلما أكد بالنون
 حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال وكسرت الياء للتخلص من الساكنين ولم تحذف لعدم ما يدل عليها
 فلما أتى بياء المتكلم لحقت نون الوقاية فصار تربيئي ويوم ظرف لغو متعلق بربيئي . (قوله أو استفهما)
 أي بجميع أدواتها اسمية كانت أو حرفية خلافا لمن خصه بالهززة وهل هـ دمايني ولذا عدد الشارح
 الأمثلة .

[٩٩٤] هو من البسيط . والشاهد في هلا تمنن حيث أكد الفعل بنون التأكيد الخفيفة بعد حرف التحضيض . وأصله تمنين خطاب
 للمؤنث ، فلما دخلت عليه هلا التي للطلب سقطت النون وصار هلا تمنى ، ثم لما دخلت عليه نون التأكيد الخفيفة وهي ساكنة
 التقى ساكنان وهما النون والياء ، فحذفت الياء فصار هلا تمنن . وغو نصب على الحال . وذى سلم اسم موضع بالحجاز . وقيل
 اسم واد بها ، فكانها قد وافته في الأيام التي كانوا مريمين في ذى سلم ، ثم شرعت تخلف ، فلذلك خاطبها بهذا الخطاب .
 [٩٩٥] هو من الطويل . والشاهد في تربيئي حيث أكده بالنون الثقيلة لوقوع الفعل بعد النفي ، وهو خير لست واللام في لبي
 للتعليل . وكى بمنزلة أن المصدرة معنى وعيلا ، وليست بحرف تعليل ، إذ لو كانت كذلك لما دخلها حرف تعليل . والهايم :
 للتحرير لى المشق .

[٩٩٦] وَهَلْ يَمْنَعُنِي اِرْتِيَادِي الْبِلَادِ د مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ اَنْ يَأْتِيَن

وقوله :

[٩٩٧] * اَقْبَعْدَ كَهْدَةً ثُمَّ دَعْنُ قَبِيَلَا *

وقوله :

[٩٩٨] فَاَقْبِلْ عَلَى رَهْطِي وَرَهْطُكَ اِتَّبِعْ مَسَاعِيَنَا حَتَّى تَرَى كَيْفَ نَفْعَلَا

أو دعاء كقوله :

[٩٩٩] لَا يَتَمَدَّنْ قَوْمِي اَلْدَيْنَ هُمُو سُمُّ الْعُدَاةِ وَاقَسْةَ الْجُزْرِ

الثَّانِيُونَ بِكُلِّ مُتَّزِرِكَ وَالطَّيِّسُونَ مَعَاقِلَ الْاُزْرِ

(أَنْ) آتَا (شَرْطًا اِمَّا تَالِيًا) إما في موضع النصب مفعول به تاليا ، أى شرطًا تاليا

(قوله وهل يمنعني ارتيادي البلاد) أى طوافي بها ومن حذر الموت تعليل لارتيادي ، وقوله أن يأتيَن أى من إتيانه متعلق بيمنعني . (قوله أقبعد كهدة) بكسر الكاف وسكون النون اسم قبيلة وقبيلًا ترخيم قبيلة للضرورة اه تصرع . وقال زكريا : قبيلًا أى جماعة ثلاثة فأكثر اه . قال أرباب الحواشي : وهو أولى لأنه لا يلزم عليه ارتكاب ضرورة . (قوله فأقبل إلخ) الشاهد في نفعلًا حيث أكده بالنون الخفيفة لوجود الاستفهام ثم أبدلها ألفًا للوقف . ويتحدث مساعينا جواب الأمر أى نفتش عن مآثرنا ، أفاده زكريا . (قوله لا يمدن) أى لا يهلكن وتقدم الكلام على البيت في النعت . (قوله) إما في موضع النصب إلخ) ويصح أن يكون إما بدلًا من شرطًا وشرطًا مفعول تاليا . والمعنى تاليا

[٩٩٦] قاله الأشعري يمينون بن قيس من قبيصة من اللقارب . والشاهد في هل يمنعني حيث أكده بنون التأكيد الثقيلة لوقوع الفعل بعد الاستفهام . وارتداد البلاد : الطواف فيها وأصل أن يأتيَن ، من أن يأتيَن ، وإن مصدرية أى من إتيان الموت .

[٩٩٧] هذا شطر من الكامل . الميزة للاستفهام والتقدير : أتمدن قبيلًا أى قبيلة بعد كدة : قبيلة في كهلان . والشاهد في إدخال النون في تمدن لوقوع الفعل بعد الاستفهام .

[٩٩٨] هو من الرهط : العصابة دون العشرة . ويقال بل إلى الأربعين . ويتحدث مجزوم لأنه جواب الأمر أن نفتش : والتقدير عن مساعينا ، لأنه لا يقال إلا بحث عنه : أى عن فضائلنا ومآثرنا . والشاهد في كيف نفعلًا ، أصله تفعلن بنون التأكيد الخفيفة ، أكده لوقوع الفعل بعد اسم الاستفهام ، فأبدل النون ألفًا لأجل القافية .

[٩٩٩] البيتان من الكامل ، وهما للخرنق بنت هفان في ديوانها .

إن الشرطية المؤكدة بما ، نحو : ﴿ وإما تخافن ﴾ ، ﴿ فإما تذهبن ﴾ ، ﴿ فإما ترين ﴾ ، واحترز من الواقع شرطا بغير إما . فإن توكيده قليل كما سيأتي (أو) آتيا (مُتَّبِعًا فِي) جواب (قَسَمَ مُسْتَقْبَلًا) غير مفصول من لامة بفواصل نحو : ﴿ تالله لأكيدن أصنامكم ﴾ [الأنبياء : ٥٧] . وقوله :

[١٠٠٠] فَمَنْ يَكْ لَمْ يَخَازْ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ قَائِي وَزَبَّ الرَّاغِبَاتِ لَأَنَارًا
ولا يجوز توكيده بهما إن كان منفيا نحو : ﴿ تالله تفتر تذكر يوسف ﴾ [يوسف : ٨٥] إذ التقدير لا تفتر . وأما قوله :

[١٠٠١] تالله لَا يَخْمَدَنَّ الْمَرْءُ مُجْتَبَا فِعْلَ الْكَرَامِ وَلَوْ فَاقَ الْوَزَى حَسَبَا
فشاذ أو ضرورة ، أو كان حالا كقراءة ابن كثير : « لأقسم بيوم القيامة » . وقوله :
[١٠٠٢] يَمِينًا لَأَبْغِضَ كُلَّ امْرِئٍ يُزْخَرِفُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ
وقوله :

[١٠٠٣] لَئِنْ لَكَ قَدْ ضَافَتْ عَلَيْكُمْ يَتُوكُمْ لَيَعْلَمَ رَبِّي أَنَّ نَيْسَى وَاسِعٌ

شرطا إما وشرطا على هذا بمعنى أداة شرط وعلى ما ذكره الشارح بمعنى فعل شرط . (قوله المؤكدة بما) أى الزائدة . (قوله فإما ترين) تقدم تصريفه لكن نون الرفع حذفت هنا للجواز وشذ ثبوتهما في قراءة من قرأ ترين بياء ساكنة بعد ما نون الرفع على حد قوله لم يوفون بالجواز كما في المعنى .

(قوله فإن توكيده قليل) عبر بالتوضيح بأقل كما مر . (قوله فمن يك لم يثار بأعراض قومه) أى لم ينتصر لها وهو بسكون الثالثة وفتح الهززة والأعراض جمع عرضي وهو ما يحميه الإنسان من أن يعاب فيه وأراد بالراقصات إبل الحبيج التي تتهز أطرافها في مشيتها كأنها ترقص والشاهد في لأثارا فإنه أكده بالنون الخفيفة ثم أبدلها ألفا للوقف . أغاده زكريا . (قوله أو كان حالا) منع البصريون الإقسام على فعل الحال فلا يجوزون والله لأفعل الآن كما سيأتي في التنبيه الثاني ويؤولون القراءة والبيتين بأنها على إضمار مبتدأ . (قوله يميننا لأبغض) مضارع من باب نصر وأما أبغض يبغض بالضم فلغة رديفة ذكره شيخنا السيد وقوله يزخرف قولاً إلخ أى يزين قوله بالوعد ولا يفعل ما يعد به . (قوله أو

[١٠٠٤] قاله الثانية الجملى الصالحى رضى الله عنه من الطويل : أى فمن لم ينتصر لأعراض قومه بالمهجو والذب عنهم فإني قد هجوت من مجاهم وانصبرت لهم حفظا لأعراضهم . وهو جمع عرض ، وهو ما يحميه الرجل من أن يلب فيه . وأراد بالراقصات إبل الحبيج التي تتهز أطرافها في مشيتها كأنها ترقص . الفاء في فإني جواب الشرط . والولو في ورب للقسمة . والشاهد في لأثارا أصلها لأثارتن ، فلما وقف عليها أبدلها ألفا كما في (نسفا) .

[١٠٠٥] من البسيط . تالله قسم بمعنى والله . والراء مفعول نائب عن الفاعل . ومجتبى حال . وفعل الكرام مفعول وجواب لو مخلوف تقديره ، ولو فاق الورى حسبا لا يحمد . وحسبا تمييز . والشاهد في قوله لا يحمدن فإنه منفي أكد بالنون .

[١٠٠٦] هو من المقارع ومجناه حسن جدا . ويمينا نصب بفعل مخلوف . أى أقسم يميناً أو أحلف . ولأبغض جواب القسم وفيه الشاهد حيث لم يدخله نون التأكيد وهو مضارع مثبت مقرون باللام وقع حالا . قوله يزخرف أى يزين أقواله بالوامع ثم لا يفعل .

[١٠٠٧] هو من الطويل . واللام في لئن للتأكيد . ويك أصله يكن ، وهى زائدة ههنا فلا تعمل شيئا ، أو يكون تامة أى ابن يكن الشأن . والشاهد في ليعلم إذ أصله ليعلمن بنون التأكيد فحذفها .

أو كان مفصولاً من اللام مثل : ﴿ ولئن مع أو قلتم لا إله إلا الله تحشرون ﴾ [آل عمران : ١٥٨] ، ونحو : ﴿ ولسوف يعطيك ربك فترضى ﴾ [الصبحى : ٥] .

(تنبيهان) : الأول : التوكيد في هذا النوع واجب بالشروط المذكورة كما نص عليه في التسهيل وهو مذهب البصريين ، فلا بدّ عندهم من اللام والنون فإن خلا منهما قدر قبل حرف النفي ، فإذا قلت والله يقوم زيد كان المعنى نفي القيام عنه ، وأجاز الكوفيون تعاقبهما ، وقد ورد في الشعر ، وحكى سيبويه : والله لأضربه . وأما التوكيد بعد الطلب فليس به واجب اتفاقاً . واختلفوا فيه بعد أما : فمذهب سيبويه أنه ليس بلام ولكنه أحسن ولهذا لم يقع في القرآن إلا كذلك ، وإليه ذهب الفارسي وأكثر المتأخرين وهو الصحيح ، وقد كثر في الشعر مجيئه غير مؤكد ، من ذلك قوله :

[١٠٠٤] يَا صَاحِبَ إِنَّمَا تَجِدُنِي غَيْرَ ذِي جِلْدَةٍ فَمَا تَخْلِي عَنِ الْخِلَافِ مِنْ شَيْبِي
وقوله :

[١٠٠٥] فَإِنَّمَا تَرِنَنِي وَلِي لِمَّةٍ فَإِنَّ الْخَوَادِثَ أَوْذَى بِهَا
وقوله :

كان مفصولاً من اللام) أى بمعمول كالنثال الأول أو بحرف تنفيس كالنثال الثاني أو بقدر نحو : والله قد يقوم زيد كما في سم . (قوله التوكيد في هذا النوع) أى الواقع في جواب القسم واجب لأنهم كرهوا أن يؤكد الفعل بأمر منفصل وهو القسم من غير أن يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له . جامى .

(قوله قدر قبل) وفي بعض النسخ قبله . (قوله كان المعنى نفي القيام عنه) به أخذ الحنفية فقالوا إذا قال الشخص والله أصوم حنث بالصوم والذي يقتضيه بناء الأيمان على العرف الحنث بعدم الصوم كما هو مذهب غيرهم^(١) . (قوله وأجاز الكوفيون تعاقبهما) أى اللام والنون فيكتفى بأحدهما . (قوله غير ذى جلد) بكسر الجيم أى سعة في المال . (قوله لا إله إلا الله) بكسر اللام شعر الرأس . وأودى هلك وهو يتعدى بالياء فمعنى أودى بها أهلكها وإنما لم يقل أودت بها ليوافق تأسيس القافية

[١٠٠٤] هو من البسيط : أى يا صاحبي منادى مفرد^(٢) مرخم . والشاهد في إمامة توكيد حيث ترك فيه التوكيد بالنون بعد وقوع الفعل بعد إمامة الركبة من إن وما : إما للضرورة وإما أنه قليل . وغير ذى جلدة مفعل ثلث تاجدنى : من وجدنى للمال وجدنا بتطليث الواو . وجدة أى استغنى . والخلان : جمع خليل . والفاء جواب الشرط . والشيم - بكسر الشين للمجمة وفتح الياء آخر الحروف - جمع شيمة وهو الخلق والطبيعة .

[١٠٠٥] ذكر مستوفى في شواهد التفاعل . والشاهد مهنا في فإمامة توكيد حيث ترك فيه نون التأكيد بعد إمامة الشرطية ، وبه يرد على الزجاجي في اشتراطها بعد إمامة الشرطية .

(١) والأيمان مبنية على العرف أيضاً على بساطها والبالغ إليها ، واجمع من تخفيفاً (بدلها المجتهد ونهاية القصص) لأن رشد الجفد للالكي - ط دار الجبل / بيروت .

(٢) ليس محالاً ولا شيباً بالذات .

[١٠٠٦] فَأَيُّمَا تَرَفِي كَاتِبَةَ الرَّمْلِ ضَاحِيَا عَلَى رِقَّةٍ أَخْفَى وَلَا أَتَعَمَّلُ

وذهب البرد والزعاج إلى لزوم النون بعد إما، وزعما أن حذفها ضرورة. الثاني: منع البصريون نحو: والله ليفعل زيد الآن، استغناء عنه بالجملة الاسمية المصدرية بالمؤكد كقولك: والله إن زيدا ليفعل الآن، وأجازه الكوفيون. ويشهد لهم ما تقدم من قراءة ابن كثير ﴿لَأَقْسِمَنَّ﴾، والبيهقي اهـ (وَقُلُّ) التوكيد (بَعْدَ مَا) الزائدة التي لم تسبق بأن، من ذلك قولهم: بعين ما أرينك، وبجهد ما تبغى، وحيثما تكونن أنك، ومتى ما تتعدن أقعد. وقوله: [١٠٠٧] إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مِثٌّ سَرَقَ ابْنُهُ وَمِنْ عَصَةِ مَا يَبْتَنُّ شَكِيرَهَا وَقوله:

[١٠٠٨] * قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدُكَ وَارِثٌ *

وهو الألف الواقعة قبل حرف متحرك قبل حرف الروى، زكريا. (قوله كاتبة الرمل) يعنى النافعة ضاحيا يعنى ملاقيا لحر الشمس على رقة يعنى مع رقة جلد قديمى. (قوله منع البصريون نحو والله ليفعل زيد الآن) أى من كل جواب قسم مضارع حالى مثبت ويظهر لى أن منهم ذلك من لوازم قولهم السابق لا بد من اللام والنون فإن نحو المثال المذكور لم يجمع فيه اللام والنون لمنافات النون للحال لاتقضائها الاستقبال. (قوله من قراءة ابن كثير لأقسم) ومن منع الإقسام على فعل الحال أول ذلك على إضمار مبتدأ أى لأننا أقسم اهـ زكريا. قال الدمامي: والذى يظهر مذهب الكوفيين إذ لا حاجة إلى الإضمار مع كون الحال لا ينال القسم كما اعترف به البصريون فى الجملة الاسمية اهـ وفيه أن علة منع البصريين ليست فيما يظهر منافاة القسم للحال حتى يرد عليهم أنه لا ينال الحال كما قالوا به فى الجملة الاسمية بل إنه لا بد عندهم من اجتماع اللام والنون، والنون لا تاتى هنا لمنافاتها الحال كما قدمناه، فلم ما فى كلام البعض (قوله التى لم تسبق بأن) سواء سبقت بأداة شرط أم لا كما مثل. (قوله بعين ما أرينك) تقول لمن يخفى أمرأ أنت به بصير. تصرع (قوله وبجهد ما تبغى) تقول لمن حملته فعلا فأباه أى لا بد لك من فعله مع مثقة. تصرع. (قوله إذا مات إلخ) المعنى إذا مات منهم شخص سرق ابنه صفاته فصار مثله. وقوله: ومن عصاة إلخ قال الشارح فى شرحه على التوضيح: العصاة بالهاء واحدة العضاء بالهاء وهو كل شجر عظيم له شوك والهاء عوض من الهاء الأصلية كما فى شفة. والشكير ما ينبت حول الشجرة من أصلها. قاله الجوهري اهـ. (قوله قليلا به) أى حمدا قليلا وضمير به للمال فى بيت قبله. اهـ زكريا.

[١٠٠٦] البيت من الطويل.

[١٠٠٧] كل من ذكرهنا من الشراح قال: وقولهم أى وقول ضارح الأمثال: ومن عصاة إلخ وليس كذلك فإنه بيت شعر والدليل على ذلك قول الجوهري: الشكير ما ينبت حول الشجر من أصلها. قال الشاعر: ومن عصاة إلخ وهذا مثل يضرب لمن كان أصملا يترجمه ما يشبهه، والمعنى ههنا: إذا مات الأب يسرق الولد شخص والده كأنه هو، وأصل العصة عضه، فحذف منها الهاء وهو كل شجر عظيم شوكه. والشاهد فيه قوله لا يبتن شكيرها حيث أكد لا يبتن بالنون التثنية بعد كلمة لا.

[١٠٠٨] قاله حاتم الطائي. وتماه: * إذا نال بما كُتبت تجتمع مقاما * من الطويل. والضمير فى به يرجع إلى المال فى البيت الذى قبله:

أَحْسَنُ لِلْبَلَدِيِّ تَهْوَى التَّسْلَاةَ قَالَهُ إِذَا مِتُّ كَانَ الْمَالُ نَيْبًا مَقْسَمًا

وقليلا منصوب على أنه صفة لمصدر محذوف: أى هذا قليلا يحمدك وارثك بعد استيلائه على مالك. ووارث فاعل يحمدك. والشاهد فى تأكيد يحمدك بالنون الثقيلة وهذا بعدما الزائدة قليل، ولا سيما إذا لم يسبق بأن.

(تنبيهان): الأول : مراد الناظم أن التوكيد بعد ما المذكورة قليل بالنسبة إلى ما تقدم ، لا قليل مطلقا ، فإنه كثير كما صرح به في غير هذا الكتاب ، بل ظاهر كلامه اطراده . وإنما كان كثيرا من قبل أن ما لما لازمت هذه المواضع أشبهت عندهم لام القسم فعاملوا الفعل بعدها معاملة. بعد اللام . نص على ذلك سيوييه كما حكاه في شرح الكافية . الثاني : كلامه يشمل ما الواقعة بعد رب ، وصرح في الكافية بأن التوكيد بعدها شاذ ، وعلل ذلك بأن الفعل بعدها ماضى المعنى ، ونص بعضهم على أن إلحاق النون بعدها ضرورة ، وظاهر كلامه في التسهيل أنه لا يختص بالضرورة وهو ما يشعر به كلام سيوييه فإنه حكى ربما يقولن ذلك . ومنه قوله :

[١٠٠٩] رُبَمَا أُوقِفْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ نَوْمِي شِمَالَاتٍ

(قوله لا قليل مطلقا) أى بالنسبة لما تقدم وفي نفسه . (قوله بل ظاهر كلامه اطراده) لكن في التصريح أنه لا يقاس على المواضع التي سمع فيها زيادة ما وأنه لا يحذف منها ما . (قوله لما لازمت هذه المواضع) يعنى بعد عين وجهد وحيث ومتى وعضة وقليل في التراكيب المتقدمة وما أشبهها ، وعندى في اللزوم بالنسبة إلى متى نظر للقطع بجواز متى أقمد فتأمل وإنما زيدت ما بعد النكرة لتوكيد الإبهام كما قاله شيخنا وقول البعض لزوال الإبهام سبق قلم . (قوله أشبهت) أى في اللزوم وأما قول شيخنا أى في التوكيد ففرد عليه أن المشابهة في التوكيد لا تنوقف على اللزوم لترتب التوكيد بما على مجرد حصولها . (قوله معاملة بعد اللام) أى في مطلق توكيده فلا يرد أن توكيده بعد اللام واجب عند البصريين وبعد ما هذه قليل .

(قوله ماضى المعنى) أى فلا يناسبه التوكيد بالنون المقتضية للاستقبال والمراد ماضى المعنى غالبا فلا يرد : ﴿ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾ . (قوله وظاهر كلامه في التسهيل إغ) يصح تمثيته على أنه قليل وعلى أنه شاذ . (قوله ربما أوليت إغ) أى نزلت والعلم الجبل وفى بمعنى على والشاهد في ترفن وفاعله شمالات جمع شمال ربح من ناحية القطب ، زكريا .

[١٠٠٩] ذكر مستوى في شواهد حروف الجر . والشاهد في ترفن حيث أكله بالنون الخفيفة وهذا نادر بعد تقدم رب على ما .

ا هـ (وَلَمْ) أى وَقَلَ التوكيد بعد لم كقوله :

[١٠١٠] يَحْسَبُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمْ شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا

(تفسيره) : نص سيويه على أنه ضرورة لأن الفعل بعدها ماضى المعنى كالواقع

بعد ربما . قال فى شرح الكافية : وهو بعد ربما أحسن (وَيَعْدُ لَا) أى وَقَلَ التوكيد

بعد لا النافية . قال فى شرح الكافية : وقد يؤكد بإحدى النونين المضارع المنفى بلا تشبيها

بالنبي كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾ [الأنفال :

٢٥] وقد زعم قوم أن هذا نهي وليس بصحيح . ومثله قول الشاعر :

[١٠١١] فَلَا الْجَارَةَ الدُّنْيَا بِهَا ثُلُجْنِيهَا . وَلَا الضَّيْفُ فِيهَا إِنْ أَنَاخَ مُحَوَّلٌ

(قوله أى وَقَلَ التوكيد بعد لم) القلة بالنسبة إلى التوكيد بعد لم بمعنى الدور كما فى ابن الناظم

وغيره . (قوله يحسبه) أى الجبل الذى عمه الحصب وحفه النبات والشاهد فى ما لم يعلم ا هـ عني

وهذا ما نقله السيوطى فى شرح شواهد المغنى عن الأعلام ثم قال : وقال ابن هشام اللخمي ليس كذلك

ولما شبه اللبن فى القعب لما عليه من الرغوة حتى امتلأ بشيخ معمم فوق كرسي وما قبله من الآيات

يدل على ذلك ا هـ . (قوله كالواقع بعد ربما) أى فى أنه ماضى المعنى . (قوله وهو بعد ربما أحسن)

قال شيخنا وتبعه البعض : لعله لأن لم تقلب المضارع إلى المضى أبدا بخلاف ربما فإنها قد تدخل على

الستقبل كما فى : ﴿ ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ﴾ [الحجر : ٢] ا هـ ويحتمل أن الأحسن

لوجود ما الزائدة التى يؤكد بعدها كثيرا فى غير ربما . (قوله وبعد لا) لم يحتاج لتقيدها بالنافية لأنه

قد علم من قوله ذا طلب اطراد التوكيد بعد لا النافية ، نكت . (قوله وليس بصحيح) لعل وجهه أن

الجملة صفة فنية والجملة الإنشائية لا تقع صفة ا هـ سم ، أى والأصل عدم التأويلات الآتية من طرف

من جعل لا ناهية . (قوله فلا الجارة الدنيا) أى القرية لها أى لجمزة محبوبة وتلحنها خبر الجارة أن

[١٠١٠] قاله أبو حيان الفغصسى . والضمير فى يحسبه يرجع إلى الجبل لأنه يصف جبلا قد عمه الحصب وحفه النبات . والشاهد

فى ما لم يعلم حيث أكله بنون التأكيد بعد مضى لم الجملة ، وهذا نادر . وشيخا مفعول ثانٍ ليحسبه ، ومعجم صفت .

[١٠١١] قاله ابن جرير من تولب المكمل من قصيدة من الطويل . الفاء للعطف ، ولا لتفى والجارة مبتدأ ، والدنيا صفة : أى القرية

ولما حال أى لجمزة المذكورة فى أول القصيدة وهو :

لَأَبْدُ مِنْ أَطْلَالِ جُمُزَةٍ سَأَسْأَلُ فَقَدْ أَقْسَرَتْ مِنْهَا سَرَاءُ قَيْدُئِلُ

وجزة بالجم اسم محبوبة ، والأطلال جمع طلل : الدار وهو آثارها . وأسأل بفتح الهم اسم رمة . وأقسرت أى خلت . وسراء

بفتح السين المهملة وبالمد اسم بلد . ويبدل بفتح الياء آخر الحروف وسكون الذال للمعجمة وضم الياء الواحدة اسم جبل . وتلحنها

جملة خبر مبتدأ من لحية أنفاه إذا لحنه وفيه الشاهد حيث أدخل فيها النون بعد لا النافية تشبيها لها فى اللفظ بلا الناهية . قوله منها

أى من جمزة التقدير ولا الضيف محول عنها إن أناخ : أى نزل ، لأن إنناخه مر كونه تكون للنزول وذلك لحسن قيامها بالضيف .

إلا أن توكيد تصيين أحسن لاتصاله بلا فهو بذلك أشبه بالنبي كقوله تعالى : ﴿ لا يفتنكم الشيطان ﴾ [الأعراف : ٢٧] ، بخلاف قول الشاعر فإنه غير متصل بلا فبعد شبهه بالنبي ، ومع ذلك فقد سوغت لا توكيده وإن كانت منفصلة فتوكيد تصيين لاتصاله أحق وأولى . هذا كلامه بحروفه .

(تنبيهان) : ما اختاره الناظم هو ما اختاره ابن جني . والجمهور على المنع . ولهم في الآية تأويلات : فقليل لا ناهية والجملة محكية بقول محذوف هو صفة فتنة فتكون نظير :

[١٠١٢] * جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ اللَّذْبَ قَطْ *

وقيل لا ناهية ، وتم الكلام عند قوله فتنة ، ثم ابتدأ نهي الظلمة عن التعرض للظلم

ألغيت لا وخبر لا إن أعملت عمل ليس من لحيته ألغاه إذا لته وفيها معنى عنها والضمير لجمرة ، وتقدير عجز البيت ولا الضيف عول عنها إن أناخ أي نزل . وجمرة بالجيم والراء نقله شيخنا وقوله وخبر لا إن أعملت عمل ليس أي بناء على القول بجواز عملها في المعرفة والذي في المعنى بها بالياء بدل اللام وعليه فالباء ظرفية والضمير الجورور بها عائداً إلى أرض المحبوبة وكذا الضمير في فيها وفيها حال من الضيف صرح بذلك الدماميني . (قوله ما اختاره الناظم) أي من جواز التوكيد بعد لا النافية على قلة . (قوله على المنع) أي منع التوكيد بالنون بعد لا النافية إلا في الضرورة . (قوله بقول محذوف هو صفة فتنة) والتقدير وانتقوا فتنة مقولا فيها لا تصيين إلخ أي وفي لا تصيين إلخ تحويل النبي الآتي بيانه في الوجه الثاني ويحتمل عندى تنزيل الفتنة منزلة العاقل الذي ينهى فلا تحويل . (قوله فأخرج النبي عن إسناده للفتنة) يعني أن النبي وإن كان باعتماد القصد الأصلي عن تعرض الخطابين للظلم فتصميم الفتنة خاصة والأصل لا تعرضوا للظلم فتصبيكم الفتنة خاصة لكنه حول في العبارة عن إيقاعه على هذا التعرض إلى إيقاعه عن الإصابة المسببة عنه وأوقع الذين ظلموا موقع ضمير خطاب جماعة الذكر تنبيهاً على أنهم إن تعرضوا كانوا ظالمين فقول الشارح أخرج أي حول . وقوله عن إسناده أي إيقاعه وصلته محذوفة أي إسناده لتعرض للظلم وقوله للفتنة متعلق بأخرج واللام بمعنى إلى مع حذف أي إلى إسناده لإصابة الفتنة أي تنزيلا للمسبب منزلة السبب . وعلى هذا فالإصابة خاصة بالمتعرضين لأن مفعول الإصابة هو فاعل التعرض بخلاف الوجه الأول ومن في منكم على هذا لبيان الجنس لا للتبعض لئلا ينقسم المتعرضون للظلم إلى ظالم وغير ظالم وليس كذلك بخلاف الوجه الأول فمن عليه للتبعض .

[١٠١٢] قد مر هذا في التثنية . وأورد ههنا للتظهير ، وذلك أن مذهب الجمهور منع التوكيد بالنون بعد لا النافية إلا في الضرورة ، وأجازاه ابن مالك وابن جني مجتبعين بقوله تعالى : ﴿ واتقوا فتنة لا تصيين الذين ظلموا ﴾ وأجابوا بأن لا في الآية ناهية . والجملة محكية بقول محذوف هو صفة فتنة كما في قوله : جاءوا بمذقٍ هل رأيت اللذب قط^(١) . تقديره جاءوا بمذقٍ مقول فيه هل رأيت اللذب قط .

(١) وراجع البيت إلى باب التثنية وصلو البيت : * حتى إذا جن الظلام واخطط *

فتصبيهم الفتنة خاصة ، فأخرج النبی عن إسناده للفتنة فهو نهي محمول ، كما قالوا لا أرينك ههنا ، وهذا تخرج الزجاج والمبرد والفراء . وقال الأخفش الصغير : لا تصيبن هو على معنى الدعاء . وقيل جواب قسم والجملة موجبة والأصل لتصيبين كقراءة ابن مسعود وغيره ، ثم أشبعت اللام وهو ضعيف لأن الإشباع باب الشعر . وقيل جواب قسم ولا نافية ودخلت النون تشبيها بالموجب كما دخلت في قوله :

[١٠١٣] تالله لا يُحمدنُ المرءُ مُحبِّتًا ففعل الكرام

وقال الفراء : الجملة جواب الأمر نحو قولك انزل عن الدابة لا تطرحنك ، ولا نافية ومن منع النون بعد لا النافية منع انزل عن الدابة لا تطرحنك . الثاني : إذا قلنا بما رآه الناظم فهل يطرد التوكيد بعد لا كلامه يشعر بالاطراد مطلقا ، لكن نص غيره على أنه

(قوله كما قالوا لا أرينك) فهو نهي محمول عن إسناده للمخاطب إلى إسناده للمتكلم والأصل لا تأت فحول النبي عن الإتيان الذي هو سبب لرؤيته إلى المسبب الذي هو الرؤية . سم . (قوله هو على معنى الدعاء) أي فلا دعائية لا نافية وحيث أنه إنشاء فلا تكون صفة فتنة فلا بد من تقدير القول أو الوقف على فتنة ولا يخفى أنه يلزم على هذا الوجه أن يكون الدعاء على الظالمين وغيرهم وأنه إنما يأتي إذا كان هذا الكلام مقولا عن لسان بعض الناس وفي ذلك ما لا يخفى فهذا الوجه عندي شديد الضعف فتأمل . (قوله وقيل جواب قسم ولا نافية) قال البعض : كان الصواب عدم ذكر هذا في التأويلات المذكورة لأنها على مذهب الجمهور المانعين جواز التوكيد بعد لا النافية اهـ وقد يدفع بحمل إنكارهم مجيء التوكيد بعد النفي بلا على النفي الذي ليس جواب قسم بدليل قولهم هنا بسماعه في النفي الذي هو جواب قسم . (قوله تشبيها بالموجب) أي بالجواب الموجب أي في التوكيد مع كونه سماعيا . (قوله جواب الأمر) يعني اتقوا ، ومن ذكر هذا الوجه الزغشري وهو فاسد لأن المعنى حيث أنه تنقوها لا تصيب الظالم خاصة وقوله إن التقدير إن أصابكم لا تصيب الظالم خاصة مردود لأن الشرط إنما يقدر من جنس الأمر لا من جنس الجواب ألا ترى أنك تقدر في اتقوا كرمك إن تأتيت كرمك اهـ معنى . وأجاب التفاتاني بأنه على رأى من يقدر ما يناسب الكلام ولا يلتزم كون المقدر من جنس الأمر ولا موافقا له نفيًا وإثباتًا فيصح في الآية تقدير إن لم تنقوها وتقدير إن أصابكم كذا في الشمني . (قوله مطلقا) أي سواء كانت لا مفصولة من المضارع بفواصل كما في قوله فلا الجارة الدنيا ... البيت للتقدم ، أو موصولة به .

[١٠١٣] البيت من البسيط وثمناه :

تالله لا يُحمدنُ المرءُ مُحبِّتًا ففعل الكرام ولو فاق الوزى حشبا

بعد المفصلة ضرورة (وَعَبَّرَ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَاءِ) أى وقل بعد غير إما الشرطية من طوالب الجزاء ، وذلك يشمل إن المجردة عن ما غيرها ، ويشمل الشرط والجزاء . فمن توكيد الشرط بعد غير إما قوله :

[١٠١٤] * مَنْ يُتَّقِنَنَّ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَيِّبٍ *

ومن توكيد الجزاء قوله :

[١٠١٥] فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَرَاةٌ لَعَطِكُمْ وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَرَاةٌ تَحْتَمَا

وقوله :

[١٠١٦] تَجْتَمُّ ثَبَاتُ الْخَيْرِ زَائِي فِي الْوَعَى حَدِيثًا مَتَى مَا يَأْتِكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا

(قوله على أنه بعد المفصلة ضرورة) الذى فى المعنى أنه بعد المفصلة والموصولة سماعى . (قوله وذلك يشمل إغ) أى قولنا وقل بعد غير إما الشرطية لكن محط شمول إن وغيرها قوله غير إما ومحط شمول الشرط والجزاء قوله بعد غير . (قوله وغيرها) بالنصب عطفا على إن . (قوله والجزاء) أى جزاء غير أما من طوالب الجزاء لعدم شمول كلام المصنف جزاء إما ويمكن أن يعمم فى الجزاء بناء على أن جزاء إما داخل فى كلام المصنف بمفهوم الموافقة الأولى فاعرفه . (قوله من يتقنن) بالبناء للمجهول أى يوجدن يقال تقفته من باب فهم^(١) أى وجدته . والآيب الراجع وتوهم البعض أن يتقنن مبنى للفاعل بمعنى يوجدن فقال : يتقنن مضارع تقف من باب علم يعلم أى يوجدن اهـ وهو خطأ واضح ثم رأيت فى نسخة صحيحة من العين ونسخة صحيحة من ابن الناطم تتقنن بناء الخطاب مبنى للفاعل فيكون بمعنى تجدن وهو واضح . (قوله فمهما تشأ إغ) منه متعلق بتمطكم وفراة فاعل تشأ . (قوله حديثا) أى حدث حديثا أى قل ذلك جهاراً فإن مسلم .

[١٠١٤] تمناه * أَيْدَا وَقَلَّ بِي قَبِيَّةٌ شَافِ *

هو من الكامل . الشاهد فى يتقنن حيث أكده بالتون الخفيفة وهو فعل واقع لغو إما ، وهو قليل . وهو من تقف يتقف من باب علم يعلم : إذا وجد . والقاء جواب الشرط . والآيب الراجع . وهو قبية من باعلة . وشاف غير لقتل بنى قبية .

[١٠١٥] قاله الكميت بن معروف من قصيدة من الطويل ومهما اسم يتضمن معنى الشرط ولها جزم تشأ فى الموسمين . وفراة بكسر الفاء فى غطفان . والشاهد فى تمنا : أصله تمنن مؤكنا بالتون الخفيفة ، أكده لتأكيد الجزاء ثم أبدلها ألفا للوقف .

[١٠١٦] قاله النجاشى . من الطويل . وحديثا نصب بفعل محذوف تقديره حدث حديثا . ومتى للشرط . وما زائدة . ويأتك لخر جملة فعل الشرط . ويتنما جوابه . وفيه الشاهد حيث دخلت فيه نون التوكيد وهو جواب الشرط .

(١) أى مضارعه : يفهم على وزن يعلم .

(تتبيهان) الأول: مقتضى كلامه أن ذلك جائز في الاختيار وبه صرح في التسهيل فقال: وقد تلحق جواب الشرط اختياراً، وذهب غيره إلى أن دخولها في غير شرط إما وجواب الشرط مطلقاً ضرورة. الثاني: جاء تأكيد المضارع في غير ما ذكر وهو في غاية الندرة ولذلك لم يتعرض له، ومنه قوله:

[١٠١٧] لَيْتَ شِعْرِي وَأَشْعُرُ إِذَا مَا قَرَّبَهَا مَشْخُورَةً وَدَعَيْتُ

وأشد من هذا تأكيد أفعال في التعجب كقوله:

[١٠١٨] وَمُسْتَبْدِلٌ مِنْ بَعْدِ عَضِيٍّ^(١) صَرِيمةٌ فَأَخْرَجَ بِهِ مِنْ طُولِ فُجْرِ وَأَخْرَجَا

وهذا من تشبيه لفظ بلفظ وإن اختلفا معنى. وأشد من هذا قوله:

أَقَابِلُنْ أُخْصِرُوا الشُّهُورَا

(وَأَخْرَجَ الشُّهُورَا أَفْعَلُ) لما عرفت أول الكتاب أنه تركب معها تركيب خمسة عشر، ولا فرق بين أن يكون صحيحاً (كَأَثَرُوا) إذ أصله ابرزن بالنون الخفيفة فأبدلت ألفاً في الوقف كما سيأتي، واضربن، أو مختلاً نحو: اخشين وارمين واغزون: أمراً كما مثل، أو مضارعاً نحو: هل تبرزن وهل ترمين. هذه لغة جميع العرب سوى فزارة فإنها تحذف آخر الفعل إذا كان ياء تلي كسرة، نحو: ترمين فتقول هل ترمين يا زيد، ومنه قوله:

(قوله وجواب الشرط) معطوف على غير. وقوله مطلقاً أي سواء كان جواباً أم أو جواب غيرها. **(قوله الثالث جاء)** أي لضرورة الشعر كما قاله المرادى فمع كونه في غاية الندرة كما قال الشارح هو خاص بالضرورة. **(قوله في غير ما ذكر)** أي غير المراضع السبعة. **(قوله لَيْتَ شِعْرِي)** أي علمي أي ليتني أعلم والضمير في قريبها لصحيفة الأعمال. **(قوله وأشد من هذا تأكيد أفعال في التعجب)** أي لأنه ماضٍ معنى. **(قوله ومستبدل من بعد عضي صريمة)** قال الشنقي: عضي معرفة لاتنون ولا تدخلها أل وهي مائة من الإبل. وصريمة تصغير صرمة بالكسرة وهي القطعة من الإبل نحو الثلاثين. وأخر بإجماع مهمل فراء فحيتية. **(قوله من تشبيه لفظ)** وهو أفعال في التعجب بلفظ وهو أصل في الأمر. سم. **(قوله وآخر المؤكد أفعل)** بيان لقاعدة وقوله واشكله إلى آخر البيت استثناء منها. **(قوله فإنها تحذف آخر الفعل إلخ)** الظاهر أن الفعل على هذه مبنى على فحة الياء المحذوفة.

[١٠١٧] وبعده:

أَلَيْسَ الْقَسْرُ أَمْ عَلَيَّ إِذَا حُسْ — سُمِيتُ أَلَيْ عَلَى الْحَسَابِ مُقْبِيتُ

قالهما السموأل بن عادي الغساني اليهودي من قصيدة من الخفيف: أي ليتني أشعر فأشعر هو الحبر، وناب شعري الذي هو المصدر عن أشعر وناب الياء عن اسم ليت الذي في ليتني. والشاهد في أشعرن حيث أكنه بالنون الخفيفة وهو حيث عار عن معنى الطلب والشرط ونحوهما. وهذا في غاية الندرة. وما زال البد. والضمير في قريبها يرجع إلى الصحيفة في البيت الذي قبله. ومنشورة حال. وكذا دعيت بتقدير قد. والمعزول إلى للاستفهام. والمقتبض. والحافظ الشاهد. وهو المراد هنا.

(١) **(قوله ومستبدل من بعد عضي)** بالعين المهملة بعد الصاد ياء واحدة، هذا اللفظ على شهرته بين أهل العلم أبو جدى القنوس، وإنما الذي فيه فصل للعين المصممة من باب النحل غصبا كسلي مائة من الإبل.

* وَلَا تَقَاسِينُ بَعْدِي إِلَهُمُ وَالْجَزْعَا * [١٠١٩]

هذا إذا كان الفعل مسندا لغير الألف والواو والياء ، فإن كان مسندا إليهن فحكمه ما أشار إليه بقوله (وَأَشْكَلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا * جَانَسَ) أى بما جانس ذلك المضمر (مِنْ تَحْرُكِهِ قَدْ عَلِمْنَا) فيجانس الألف الفتح والواو الضم والياء الكسر (وَأَلْمُضْمَرُ) المسند إليه الفعل (أَحْدِثْنَاهُ) لأجل التقاء الساكنين مبقيا حركته دالة عليه (إِلَّا الْأَلْفُ) أبهيا لحقتها : تقول يا قوم هل تضربن بضم الباء . ويا هند هل تضربن بكسرها ، فأصل يا قوم هل تضربن هل تضربون فحذفت نون الرفع لكثرة الأمثال فصار تضربون فحذفت الواو لالتقاء

(قوله هذا) أى ما ذكر من فتح آخر المؤكد . (قوله وأشكله) أى حرك آخر المؤكد حالة كون هذا الآخر قبل مضمر لين يفتح اللام مخفف لين هذا هو المسموع والظاهر وإن جاز كسرها على أنه من التعت بالمصدر وقوله من تحرك بيان لما وقول الشيخ خالد متعلق بمجانس غير ظاهر . (قوله المسند إليه) قيد به نظرا إلى المتبادر من لفظ المضمر وإلا فيصح أن يراد بالمضمر ما يعم الحرف الجعول علامة للثنية والجمع مجازا على لغة أكلوني البراغيث نحو : هل يضربن الريدون بضم الباء . (قوله أحذفه لأجل التقاء الساكنين) أى لأنه ليس على حده الجائز إذ شرطه أن يكون الساكنان فى كلمة وهنا ليس كذلك بل النون كالكلمة المنفصلة كذا قاله سم . والصحيح الذى درج عليه الشارح فيما يأتى عدم اشتراط كونهما فى كلمة بدليل نحو : أتعاجونى وعلة الحذف عند من لا يشترط ذلك استئصال الكلمة واستطالتها لو أبهى المضمر . فإن قلت : المقتضى للحذف على كلا القولين موجود فى اضربان فلم لم تحذف الألف . قلت : المانع وهو الالتباس بالفرق لو حذفت الألف والمانع يقلب على المقتضى . فإن قلت : كسر النون يدفع اللبس . قلت : المقتضى لكسر النون مشابها نون الثنية فى الوقوع آخرها بعد الألف فإذا ذهبت الألف ذهب مقتضى الكسر . فإن قلت : كان ينبغي حينئذ حذف الألف فى اضربان لعدم الالتباس . قلت : لو حذفت لزال الغرض الذى أتى به لأجله وهو الفصل بين الأمثال . وما قدمناه من الخلاف فى كون التقاء الساكنين فيما مر على حده أولا إنما هو مع النون الثقيلة أما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين على غير حده اتفاقا لعدم إدغام الساكن الثانى . (قوله لكثرة الأمثال) أى الزوائد فلا يرد نحو النسوة جتن ويجتن كما قدمناه أول الكتاب ثم ما ذكره لا يتأتى مع الخفيفة مع أن نون الرفع تحذف معها أيضا فيما ذكر إلا أن يقال حذفت مع الخفيفة

[١٠١٩] والشاهد فيه حذف الياء من ولا تقاسن ، لأن أصله لا تقاسين . وهذا لغة فزاره ، ولغة غورهم لا تقاسين بإثبات الياء مفتوحة كما علم فى موضعه .

الساكين . وأصل يا هند هل تضربن هل تضربين ، فعل به ما ذكر . وتقول : يا زيدان هل تضربان ، فأصل تضربان تضربانن فحذفت نون الرفع لما ذكر ، ولم تحذف الألف لحذفها ولأنها لا تقبل الحركة وكسرت نون التوكيد بعدها لشبهها بنون التثنية في زيادتها آخرها بعد ألف . هذا كله إذا كان الفعل صحيحاً ، فإن كان معطلاً نظرت إن كان بالواو والياء فكالصحيح : تقول : يا قوم هل تغزون وهل ترمين يضم ما قبل النون ، ويا هند هل تغزون وهل ترمين بكسره ، فتحذف مع نون الرفع الواو والياء . وتقول : هل تغزوان وترميان فبقي الألف . فإن قلت ليس هذا كالصحيح^(١) لأنه حذف آخره وجعلت الحركة المجانسة^(٢) على ما قبل الآخر بخلاف الصحيح . قلت : حذف آخره إنما هو لإسناده إلى الواو والياء لا لتوكيده فهو مساو للصحيح في التغيير الناشئ عن التوكيد ، ولذلك لم يتعرض له الناظم . وإن كان بالألف فليس كالصحيح فيما ذكر ، بل له حكم آخر أشار إليه بقوله : (وإن يكن في آخر الفعل ألف * فاجعله) أى الألف (ينته) أى من الفعل (زألفاً) حال من الفعل أى حال كون

حلاً على حذفها مع الثقيلة طرداه رسم ، وتقدم تحليل الحذف بالتخفيف أيضاً في كلام زكريا . (قوله هذا كله) أى ما ذكر من شكل الآخر بالجانس وحذف للمضمر إلا الألف . (قوله هل تغزون وهل ترمين) أصل الأول قبل التوكيد بالنون تغزوانن استثقلت الضمة على الواو الأولى فحذفت الضمة ثم الواو لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون فحذفت نون الرفع فتوالى الأمثال ثم الواو لالتقاء الساكنين مع كون الضمة قبلها دليلاً عليها . وأصل الثاني قبل التوكيد بالنون ترميوانن استثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى ما قبلها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون إلى آخر ما تقدم وإن شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم قلبت كسرة الميم ضمة لتناسب الواو ثم أكد بالنون إلى آخر ما تقدم . (قوله ويا هند هل تغزون وهل ترمين بكسره) أصل الأول تغزوين استثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون فحذفت نون الرفع فتوالى الأمثال ثم الياء لالتقاء الساكنين . إن شئت قلت استثقلت الكسرة على الواو فحذفت الكسرة ثم الواو لالتقاء الساكنين ثم قلبت ضمة الزاى كسرة لتناسب الياء ثم أكد بالنون إلى آخر ما تقدم . وأصل الثاني ترميوانن استثقلت الكسرة على الياء فحذفت الكسرة ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون إلى آخر ما تقدم . (قوله ليس هذا) أى المثل بالواو والياء . (قوله لأنه حذف آخره) أى إذا رفع الواو والياء . (قوله إنما هو لإسناده إلى الواو والياء) بدليل أنه إذا لم يسند إليهما ثبت الآخر مفتوحاً نحو : هل تغزون يا زيد وهل ترمين يا عمرو . (قوله وإن كان بالألف) أى معطلاً بالألف . (قوله في آخر الفعل) فيه ظرفية الشيء في نفسه لأن الآخر هو الألف ، ويدفع بأن المراد بالآخر ما قابل الأول وحينئذ تكون الظرفية من ظرفية الجزء في الكل . (قوله منه) حال من الضمير في جملة .

(١) راجع : باب الإعلال والإبدال في شرح الشافعية لابن الحبيب ، وشذا العرف في فن الصرف للعلماؤى .

(٢) أى الضمة للواو والكسرة للياء .

الفعل رافعا (غَيْرَ آيَا * وَأَلَوَا) أى بأن رفع الألف أو النون أو ضموا مستترا أو اسما ظاهرا (يَاءَ) مفعول ثانٍ لاجعل : أى اجعل الألف حيثئذ ياء نحو : هل تخشيان وترضيان يا زيدان ، وهل تخشينان وترضينان يا نسوة ، ويا زيد هل تخشين وترضين ، وهل يخشين ويرضين زيد ، والأمر فى ذلك كالمضارع (كَاسَعَيْنِ سَعِيًا) يا زيد وكذا بقية الأمثلة .

(تنبيه) : إنما وجب جعل الألف ياء لأن كلامه فى الفعل المؤكد بالنون وهو المضارع والأمر ، ولا تكون الألف فيهما إلا منقلبة عن ياء غير مبدلة كيمسى ، أو مبدلة من ياء والياء منقلبة عن واو كيرضى لأنها من الرضوان (وَأَخَذَفَهُ) أى الألف (مِنْ رَافِعٍ هَاتَيْنِ) أى الياء والواو وتبقى الفتحة قبلهما دليلا عليه . (وَفِي * وَآوِ وَيَا شَكْلَ مُجَانِسٍ قَفِي) أى تبع . يعنى أن الواو بعد حذف الألف تضم والياء تكسر . وإنما احتج إلى تحريكهما ولم يحذف لأن قبلهما حركة غير مجانسة أعنى فتحة الألف المحلوفة ، فلو حذفنا لم يبق ما يدل عليهما (نَعُوْا أَحْمَشِينَ يَا هِنْدُ) وهل ترضين يا هند (بِالْكَسْرِ وَيَا * قَوْمِ أَحْمَشُونَ) وهل ترضون (وَأَضْمُمُ) الواو (وَقَسْنِ) على ذلك (مُسَوِّيًا) .

(تنبيهان) : الأول : أجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها نحو : اخشين

(قوله حال من الفعل) أى من ضمير الفعل أى من للضمير الراجع إلى الفعل . (قوله نحو هل تخشيان) نشر على ترتيب اللف ومثل بعلين إشارة إلى أنه لا فرق بين كون الألف منقلبة عن ياء كيشى أو واو كيرضى لأنه من الرضوان . (قوله والأمر فى ذلك كالمضارع) أى فى التثنية المذكور أى فى غالبه وإلا فالأمر لا يرفع الظاهر بخلاف المضارع . (قوله عن ياء غير مبدلة) أى عن ياء أصلية ليست مبدلة عن شيء . (قوله لأنه من الرضوان) فأصل يرضى يرضو قلبت الواو ياء لمجاورتها متطرفة ثلاثة أحرف ثم الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها هذا ما يفيد كلام الشارح ولعلمهم لم يقلبوا الواو من أول الأمر ألفا ليكون فى المضارع ما فى الماضى من قلب الواو ياء فإن أصل رضى رضى قلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة فاعرف ذلك . (قوله واحذفه أى الألف) إنما لم يقلب ياء كما تقدم لأنه لو كان هنا ياء لاجتمع ياءان فى نحو اخشين يا هند إذ كان يقال اخشين يفتح الياء الأولى المنقلبة عن الألف وكسر الثانية الفاعل وكذا فى نحو : هل ترضين يا دعد إذ كان يقال ترضين وكل ذلك ثقیل ولا يلزم ذلك فيما تقدم . وجعل شيخنا وتبعه البعض اللازم على قلب الألف ياء فى نحو : هل ترضين يا دعد اجتماع ولو ويا إذ كان يقال ترضوين وهو أيضا ثقیل وهذا سهو منهما عن كون اللزوم قلب الألف ياء والله الموفق . (قوله دليلا عليه) أى الألف وذكره باعتبار أنه حرف مثلا موافقة للنظم . (قوله وفى واو ويا) من وضع الظاهر موضع المضر . (قوله أعنى فتحة الألف) فيه مسامحة والمراد فتحة ما قبل الألف . (قوله أجاز الكوفيون حذف الياء إلخ) وهل تبقى حركة ما قبلها حين حذفها أو يكسر دلالة على الياء قال بعضهم : وهذا الذى ينبئ .

يا هند ، فتقول اخشن . وحكى الفراء أنها لغة بطيء . **الثالث** : فرض المصنف الكلام على الضمير وحكم الألف والواو اللذين هما علامة - أى بأن أسند الفعل إلى الظاهر على لغة أكلوني البراغيث - كحكم الضمير . وهذا واضح (وَلَمْ تَقَعْ) أى النون (عَفِيفَةً بَعْدَ الْأَلْفِ) أى سواء كانت الألف اسما بأن كان الفعل مسندا إليها ، أو حرفا بأن كان الفعل مسندا إلى ظاهر على لغة أكلوني البراغيث ، أو كانت التالية لنون جماعة النساء ، وفاقا لسيبويه والبصريين سوى يونس ، وخلافا ليونس والكوفيين لأن فيه التقاء الساكنين على غير حده (لَكِنْ تَقَعُ شَدِيدَةً وَكَسْرُهَا) لالتقاء الساكنين (أَلْفٌ) لأنه على حده ، إذ الأول حرف لين والثاني مدغم . وبعض ما ذهب إليه يونس والكوفيون قراءة بعضهم : ﴿فَدَمَرْلَهُمْ تَدْمِيرًا﴾ حكاهما ابن جنى . ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان : ﴿وَلَا تَتَبَعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس : ٨٩] .

(قوله وحكم الألف والواو اللذين هما علامة إلخ) لم يذكر الياء لأنها لا تكون إلا ضميرا . (قوله ولم تقع خفيفة إلخ) هذا شروع فيما تنفرد فيه الخفيفة عن الثقيلة وهو أربعة الأول ما ذكره في هذا البيت . (قوله أى النون) صريح في أن خفيفة بالنصب على الحال من ضمير تقع ويصح رفعها على الفاعلية والوجهان جاريان في قوله شديدة أيضا . (قوله وفاقا لسيبويه والبصريين) هو وما عطف عليه راجعان لعدم وقوع الخفيفة بعد الألف بأنسائها الثلاثة . (قوله لأن فيه التقاء الساكنين) أى بالنظر إلى أصل الخفيفة وهو السكون وإلا فسأنى أن من أجاز وقوعها بعد الألف يكسرها . نعم روى عن يونس إيقاؤها ساكنة والالتقاء على هذا ظاهر . (قوله على غير حده) أى غير طريقه الجائز لأن الساكن الثاني غير مدغم . (قوله لالتقاء الساكنين) قال سم : فيه نظر لأن التقاء الساكنين متحقق مع الكسر ولا يزيله هـ وأجاب الإسقاطى بأنه ليس المراد بالتقاء الساكنين الألف والنون كما هو مبنى النظر بل النونين يعنى أن النون المشددة ذات نونين أو لا هما ساكنة والثانية حركة عكس الكسر لئلا تنلقى ساكنة مع النون الأولى ويدل على أن هذا مراد الشارح قوله معللا وقوع الشديدة بعد الألف لأنه أى التقاء الساكنين بين الألف والنون على حده إلخ أى لأنه لو كان مراده بالساكنين الألف والنون لناقض قوله لالتقاء الساكنين قوله لأنه على حده لاتضاء الأول زواله لأن معناه لدفع التقاء الساكنين والثالث بقاءه . قال شيخنا : وما ذكره بعيد إذ لو كان التحريك لالتقاء الساكنين بمعنى النونين لحركت الأولى كما هو الشأن في التقاء الساكنين هـ وعلل جماعة الكسر بمشابهتها نون المثني وهو ما قدمه الشارح أنفا . (قوله لأنه على حده) تمثيل لقوله تقع شديدة واعترضه البعض بما علم اندفاعه من القولة السابقة ، ثم كون التقاء الساكنين هنا على حده مبنى على الصحيح من عدم اشتراط كونهما في كلمة كما مر بيانه . (قوله ولا تتبعان) فالواو للعطف ولا للنهي ونون الرفع عنقوبة والنون مؤكدة ، وقال يمكن لجواز أن تكون الواو للحال ولا للنهي والموجود نون الرفع هـ تصریح وليس عن الآية الأولى جواب هـ سنبدلوى .

(تنبيهان): الأول : ذكر الناظم أن من أجاز الخفيفة بعد الألف بكسرهما ، وحمل على ذلك القراءتين المذكورتين . وظاهر كلام سيويه وبه صرح الفارسي في الحجة أن يونس يبقى النون ساكنة ، ونظر ذلك براءة نافع ﴿ عَمَّيْ ﴾ . والثاني : هل يجوز لحاق الخفيفة بعد الألف إذا كان بعدها ما تدغم فيه على مذهب البصريين نحو : اضربان نعمان . قال الشيخ أبو حيان : نص بعضهم على المنع ، ويمكن أن يقال يجوز ، وقد صرح سيويه بمنع ذلك (وَأَلِفًا إِذْ قَبْلَهَا) أى زد قبل نون التوكيد (مُؤَكَّدًا * فَعَلًا إِلَى لُونٍ الْإِنْمَاتِ أَسْنَدًا) فلا تتوالى الأمثال ، فتقول هل تضربان يا نسوة بنون مشددة مكسورة ، وفي جواز الخفيفة الخلاف السابق كما تقدم . ولا يجوز ترك الألف فلا تقول هل تضربين يا نسوة (وَأَحْدَفٌ خَفِيفَةٌ لِسَاكِنٍ رَدَفٍ) أى تحذف النون الخفيفة وهى مرادة لأمرين : الأول : أن يليها ساكن نحو اضرب الرجل تريد اضربن . ومنه قوله : [١٠٢٠] لَا تُهَيِّنِ الْفَقِيرَ عِلَّكَ أَنْ تُرَى كَعَمَّ يَوْمًا وَالْدُّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

(قوله براءة نافع عمي) وجهها الوصل بنية الوقف . (قوله نص بعضهم على المنع) هو ظاهر إطلاق الناظم . (قوله ويمكن أن يقال يجوز) لأن الساكن الثانى مدغم فيه . (قوله فلا تتوالى الأمثال) نظر إلى الصحيح من عدم جواز وقوع الخفيفة بعد الألف ، فعلى هذا التعليل الذى لا يظهر بالنسبة للخفيفة على مذهب من أجاز وقوعها بعد الألف ، لأن اللازم بالنسبة إليها توالى. مثلين فقط ، ولو نظر إلى المذهبين لملل بقصد التخفيف كما علل غيره ، وكلا المسلكين صحيح .

(قوله الخلاف السابق) أى بين يونس والكوفيين وبين غيرهم ، وقوله : كما تقدم أى على ما تقدم من كسرهما عند من أجاز الوقوع أو سكونها . (قوله واحذف خفيفة إلخ) وإنما لم تحرك عند ملاقاتها ساكنا كما يحرك التنوين عند ملاقاته ساكنا فى الأكثر لقصصها عنه فى الفضل بكونها فى الفعل وهو فى الاسم ، فقصصوا بحذفها وإبقائه محركا إظهار شرف الاسم بتشريف ما يختص به على ما يختص بالفعل الذى هو دونه . (قوله لساكن ردف) أى لما سواء تلت فحة كاضرب الرجل يا زيد أو ضمة كاضرب الرجل يا قوم ، أو كسرة كاضرب الرجل يا هند . دمايى . (قوله لا تبين الفقير) أصله لا تبين بحذف الياء لالتقاء الساكنين فلما أكد الفعل ردت لزوال الالتقاء كنا فى مطلع السعد . وما ذكره من دخول الجازم قبل النون هو الموافق لقوله وبفعل آتيا ذا طلب وينقدح أن هذا

[١٠٢٠] قاله الأضيظ بن قريع من قصيدة من الخفيف (كنا) . والشاهد فى لا تبين : بكسر الميم وسكون الياء آخر الحروف وبالنون ، وأصله لا تبين بنونين أولهما مفتوحة ، فحذفت النون الخفيفة لما استقبلها ساكن . قوله علك أى لملك . وإن تركع خبره . وأراد بالركوع الانعطاف من الرتبة والسقوط من المرة . والدهر قد رفعه جملة حالية . ويروى لا تملأى الفقير ، فمل هذا لا استشهد فيه .

لأنها لما لم تصلح للحركة عوملت معاملة حرف المدّ فحذفت لالتقاء الساكنين ،
وإذا ولها ساكن وهي بعد ألف على مذهب الجيز فقال يونس إنها تبدل همزة وتفتح فتقول :
اضرباء الغلام ، واضربناء الغلام . قال سيبويه : وهذا لم تقله العرب ، والقياس اضرب
الغلام واضطربن الغلام يعنى بحذف الألف والنون . والثاني : أن يوقف عليها تالية ضمة
أو كسرة ، وإلى ذلك أشار بقوله (وَتَعْدُ غَيْرَ فَتَحَةٍ إِذَا لَقِفَ) فتقول يا هؤلاء اخرجوا ،

الفعل معرب تقديره لأن النون لم تدخل إلا بعد استيفاء الجازم مقتضاه ، وليس هو كالفعل المتصل
بنون الإناث إذا دخل عليه الجازم لأن اتصال نون الإناث سابق على الجازم ، قاله شيخنا السيد ،
والذى ذكره هو كغيره في باب إعراب الفعل أنه في محل نصب أو جزم مع نون التوكيد أو نون
الإناث إذا دخل عليه ناصب أو جازم ، وتقدم هذا أيضا في باب العرب والمبنى . وقوله : علك ،
أى لعلك ، وحمل لعل على عسى فقرن خبرها بأن وهو قليل ، وأراد بالركوع المحطاط الرتبة . والبيت
من المنسرح لكن دخل في مستغفل أوله الحرم^(١) بالراء بعد خبئه فصار فاعلن كما قاله الدماميني
والشمسي ويدل له بقية القصيدة ومنها بعد هذا البيت :

وصل حبال البعيد إن وصل الحبيب صل وأقص القريب إن قطعه
وارض من الدهر ما أتاك به من قرعنا بعيشه نفعه
فقول المعنى ومن تبعه إنه من الخفيف خطأ . (قوله فقال يونس إلخ) ثم قوله والقياس إلخ
هل يأتيان على ما قاله المصنف كما تقدم أن من يلحق الخفيفة بعد الألف يكسرهما وحيثذ يفرق
بين ما وليه ساكن وغيره أو خاص بما تقدم عن ظاهر كلام سيبويه أن من يلحقها بعد الألف يعقها
ساكنة اهـ سم . والظاهر الثاني لأن سيبويه المعارض ليونس فيما ذكر ظاهر كلامه كما مر أن يونس
يسكنها بل جزم البعض بالثاني واستدل بما لا يدل .

(قوله فتقول اضرباء الغلام) أى يا زيدان واضربناء الغلام أى يا نسوة . (قوله والقياس) أى
على ما إذا ولها ساكن ولم تكن بعد الألف .

(قوله بحذف الألف) قال شيخنا : أى ألف التثنية من اضربا الغلام والألف الفاصلة بين نون
النسوة ونون التوكيد في اضربن الغلام وقوله والنون أى نون التوكيد الخفيفة في المثالين اهـ والمتبادر
من كلام الشارح حذف الألف لفظا وخطا حتى من المثال الأول وهو الموافق لما في النسخ والقياس
إنباتها خطأ في المثال الأول كما لا يخفى على العارف .

(١) الحين إسقاط التال الساكن من الضمعة والحزم حذف التاء من قولن أو ليم من مفاعلين أو مفاعيلن .

ويا هذه اخرجى ، تريد اخرجن واخرجن . أما إذا وقعت بعد فتحة فسيأتى (وَأَرَدُ إِذَا حَذَقْتُهَا فِي الْوَقْفِ مَا) أى الذى (مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عِدَمًا) فتقول فى اضربن يا قوم واضربن يا هند إذا وقفت عليهما : اضربوا واضربى برد واو الضمير ويائه كما مر . وتقول فى هل تضربن وهل تضربن إذا وقفت عليهما : هل تضربون وهل تضربين برد الواو والياء ونون الرفع لزوال سبب الحذف (وَأَبْدَلْتُهَا بَعْدَ قَتَحِ أَلِفًا * وَقَفًا) أى واقفا ، ويحصل أن يكون مفعولا له أى لأجل الوقف ، وذلك لشبهها بالتثنية (كَمَا تَقُولُ فِي قَفًا قَفًا) ومنه ﴿لِنَسْفَعًا﴾ ﴿وَلِيَكُونَا﴾ وقوله :

* وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ قَاعِبُدَا *

[١٠٢١]

(قوله واراد اخرج) فإن قلت لم رد المحذوف هنا فى الوقف ولم يرد فيه فى نحو هذا قاض مع زوال العلة قلت يرد فيه أيضا وإن كان الأكثر خلافه . وعليه فالفرق أن المحذوف هنا وهو الفاعل كلمة وثم جزء كلمة والاعتناء بالكلمة أتم منه بجزئها . زكريا . والذى يظهر لى ل معنى كلام المصنف والشارح أنه إذا ورد عليك فعل مؤكد سابقا بالنون الخفيفة لكونه فى حال توكيده بها وصل مما بعده واتفق لك الوقف عليه فاحذف منه النون بعد توكيده بها واراد ما كان حذف لأجلها ، وليس المراد أنه إذا صدر منك فعل تريد توكيده والوقف عليه فاحذف منه النون بعد توكيده بها واراد ما كان حذف لأجلها ، حتى يرد قول أبى حيان ما معناه الذى يظهر لى أن توكيد الفعل الموقوف عليه بالنون الخفيفة خطأ لأنها تحذف فى الوقف من غير دليل عليها فلا يظهر للإتيان بها ثم حذفها بلا دليل فائدة . (قوله فى الوقف) تنازعه اردد وحذفتها . (قوله كما من) أى لى قوله فتقول يا هؤلاء اخرجوا ويا هند اخرجى . (قوله لزوال سبب الحذف) هو فى النون اجتماع المثليين وفى الواو والياء التفاء الساكتين . دمامنى . (قوله أَلِفًا) ولذلك رسمت بالألف نظرا إلى حالتها عند الوقف كما هو قاعدة الرسم . (قوله أى واقفا) ضمف بأن مجئ المصدر حالا سماعى وضعف الاحتمال الثانى بكون الوقف غير قلى فالأولى كونه ظرفا بتقدير وقت . (قوله وذلك لشبهها بالتثنية) قال شيخنا : اسم الإشارة راجع إلى حذفها بعد الضم والكسر وقلبها ألفا بعد الفتح اه وهو وجه .

[١٠٢١] قاله الأعمش ميمون . وصدره : * وَإِلَّاكَ وَالْمِيتَاتِ لَا تَقْرَبُهَا *

من قصيدة من الطويل . والشاهد فى قاعدا ، إذ أصله قاعيدن بالنون الخفيفة ، فأبدلت ألفا للوقف . واختلف فى التفاء فيه : فقيل جواب لإما مقدرة ، وقيل زائدة ، وقيل عاطفة : أى تنبه قاعبد الله ، فحذف تنبه وقدم المنصوب على التفاء إصلاحا للفظ كى لا يقع التفاء صبرا .

وقوله :

[١٠٢٢] فَمَنْ يَكْ لَمْ يَتَأَذَّرْ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ فَأَبَى وَرَبَّ الرَّاغِبَاتِ لَا تَأْتِرْ

وندر حذفها لغیر ساکن ولا وقف کقولہ :

[١٠٢٣] * أَضْرَبْ عَنْكَ الِهْمُومَ طَارِقَهَا *

وقوله :

[١٠٢٤] * كَمَا قِيلَ قَبْلَ الْيَوْمِ خَالَفَ لَذَكْرًا *

وحمل على ذلك قراءة من قرأ : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [الشرح : ١] .
(خاتمة) : أجاز يونس للواقف إبدال الخفيفة ياء أو واو في نحو : اخشين
واخشون ، فتقول : اخشئ واخشوا وغيره يقول : اخشى واخشوا وقد نقل عنه إبدالها
واوًا بعد ضمة وياء بعد كسرة مطلقا ، وكلام سيبويه يدل على أن يونس إنما قال بذلك

(قوله كقولہ إلخ) إن قلت لعل المحذوف في البيتين والآية التثنية قلت تقليل الحذف والحمل
على ما ثبت حذفه أولى ، قاله في المنى . (قوله اضرب عنك) ضمنه معنى اطرد فعدها بمن وطارقتها
بدل من الهموم . (قوله وحمل على ذلك قراءة إلخ) وحملها بعضهم على أنها من النصب بلم كما جزم
بلن مقارضة بين الحرفين . دمايني . (قوله مطلقا) أى في المعتل والصحيح ببديل ما بعده ، لكن يلزم
على الإبدال في الصحيح لبس لأنك إذا قلت اضرب في اضربين التثنية الياء المبدلة من التثنية ياء الضمير
وكذا يقال إذا قلت اضربوا في اضربين بخلاف المعتل لأنك تنطق بياعين في اخشئ وبواوين في اخشوا
ولو لم ترد التوكيد لم تنطق إلا بياء واحدة وواو واحدة .

[١٠٢٢] البيت من الطويل ، وهو لماهية الجعدي .

[١٠٢٣] تمامه : * هَذَا يَكْ بِالسَّيْفِ قَوْلُ الْقَوْمِ *

قاله طرفة بن العبد البكري . وقال ابن بري : مصنوع عليه . من الوافر . والشاهد في اضرب بفتح الباء لأن أصله اضربين بالتثنية
الخفيفة ، فحذفت التثنية وبقيت الفتحة قبلها للضرورة . وهذا من الشاذ لأن نون التأكيد لا تخذف إلا إذا تلتها ساكن . قوله طارقتها
بالنصب بدل من الهموم ، وضربك نصب بترع الخافض . والقونن بفتح القاف وسكون الواو وفتح التثنية وفي آخره سين مهملة ،
وهو العظم الثاني بين أذن الفرس ، وأعلى البيضة أيضا .

[١٠٢٤] من الطويل وصدره :

أى خالف خلافا لقولى من ضعف رأيه . يقال رجل قال رأى بالفاء أى ضعيف الرأى غطىء الفراسة ، والكاف للتعليل ، وما
مصدرية أى خالف لأجل القول الذى قيل له قبل اليوم . والشاهد في خالف بفتح الفاء إذ أصله : خالفن فحذف منه نون التأکید ،
ودلت الفاء عليها ، أى خالف أهل الرأى السديد لضعف رأيك حتى تذكر ذلك ، يعنى حتى يظهر لك سوء عاقبته . وهذا أمر
تهديد ووعيد . وإذا سكن الفاء لا يكون فيه شاهد ، ولكن ينبئ تشديد الكاف من تذكرها ، فلي أصل تذكرها لأنه
مضارع تذكر من باب تفعل ، فحذف إحدى التائين كما في ﴿ تَارَا تَلْظَى ﴾ وعقيقته في الأصل .

في المحتل فإنه قال : وأما يونس فيقول : اخشوا واخشى يزيد الواو والياء بدلا من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة ، وهو ما نقله الناظم في التسهيل ، وإذا وقف على المؤكد بالخفيفة بعد الألف على مذهب يونس والكوفيين أبدلت ألفا ، نص على ذلك سيويه ومن وافقه ثم قيل : يجمع بين الألفين فيمتد بمقدارهما ، وقيل : بل ينبغي أن تحذف إحداهما ويقدر بقاء المبدلة من النون وحذف الأولى . وفي الغرة : إذا وقفت على اضربان على مذهب يونس زدت ألفا عوض النون فاجتمع ألفان فهزمت الثانية فقلت اضرباء انتهى . وقياسه في اضربان اضرباء والله أعلم .

[مَا لَا يَنْصَرَفُ]

قد مر في أول الكتاب أن الأصل في الاسم أن يكون معربا منصرفا ، وإنما يخرج من أصله شبهه بالفعل أو بالحرف ، فإن شابه الحرف بلا معاند بُني ، وإن شابه الفعل بكونه فرعاً بوجه من الوجوه الآتية منع الصرف . ولما أراد بيان ما يمنع الصرف بدأ بتعريف الصرف فقال (الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَيْ مَيْيَاتٌ * مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْإِسْمُ أَمْكَنًا) فقوله : تنوين : جنس يشمل أنواع التنوين ، وقد تقدمت أول الكتاب ، وقوله أَيْ مَيْيَاتٌ إلخ مخرج لما سوى المعبر عنه بالصرف ، والمراد بالمعنى الذي يكون به الاسم أمكن ، أى زائداً في

(قوله يجمع بين الألفين) أى في النطق وفيه أن الجمع بينهما محال لتعذر التقاء الساكنين سكونا ذاتيا ومن صرح باستحالة اجتماع الألفين شيخ الإسلام زكريا كما سيأتى عنه في مبحث ألف التانيث من باب ما لا ينصرف ، اللهم إلا أن يراد الجمع بينهما صورة لأن مد الألف بقدر أربع حركات في صورة الجمع بين ألفين ، وعلى هذا يكون قول الشارح فيمد بمقدارهما عطفا تفسيريا ، وقوله بمقدارهما نائب فاعل يمد .

[مَا لَا يَنْصَرَفُ]

ذكره عقب نوني التوكيد لأن فيه شبه الفعل فله تعلق به ، كما أن لهما تعلقا به ، ولأن نوني التوكيد ثقيلة وخفيفة وهذا الباب مشتمل على الثقيل وهو ما لا ينصرف ، والخفيف وهو المنصرف ، وإن لم يكن مقصودا من الباب بالذات . (قوله بلا معاند) أى معارض لشبه الحرف . (قوله بوجه) الباء سببية متعلقة بفرعا . (قوله أمكنا) اسم تفضيل من ممكن مكانة إذا بلغ الغاية في الممكن لا من تمكن خلافا لأى حيان ومن وافقه لأن بناء اسم التفضيل من غير الثلاث مجرد^(١) شاذ ، تصريح . (قوله والمراد إلخ) يرد عليه أنه حيثئذ يلزم الدور لأن معرفة هذا المعنى تتوقف على معرفة أنه لم يشبه الفعل فيمنع الصرف لأخذه في تفسيره ومعرفة ذلك تتوقف على معرفة الصرف . لا يقال هذا تعريف لفظي خوطب به من يعلم المعرف والتعريف ويجهل

(١) بناء اسم التفضيل من الثلاث التام اللبث الذي ليس الوصف منه على أصل فعلاء قبل اللغات كما سبق وذكر الناظم والشارح والحقى .

اتمكن : بقاؤه على أصله أى أنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف .
(تنبيهات) : الأول : ما ذكره الناظم من أن الصرف هو التثنية هو مذهب
 المحققين ، وقيل الصرف هو الجرّ والتثنية معا . الثاني : تخصيص توين التمكن بالصرف
 هو المشهور ، وقد يطلق الصرف على غيره من توين التكثير والعوض والمقابلة . الثالث :
 يستثنى من كلامه نحو مسلمات فإنه منصرف مع أنه فاقد للتثنية المذكور إذ تثنيه للمقابلة
 كما تقدم أول الكتاب . الرابع : اختلف في اشتقاق المنصرف : فقول من الصريف وهو

وضع لفظ المرفع للتعريف ، لأننا نقول : لو كان المخاطب هنا عالما بهذا التعريف لكان عالما بالصرف
 لأنه مذكور فيه فلا يكون جاهلا بوضع اللفظ له . وقد يقال إنه ليس لفظيا ويمنع لزوم الدور بأن
 يقال المتحرر في التعريف عدم مشابهة الفعل ويمكن ذلك بدون ملاحظة الانصراف وعدمه وأما قول
 الشارح فيمنع الصرف فليس المراد أن ذلك ملاحظ في التعريف بل المراد بيان أمر واقعي ، أفاده
 سم . **(قوله هو التثنية)** أى وحده وأما الجرّ بالكسرة فتابع له فسقوطه بتبعية التثنية لما أسلفه الشارح
 عند قول المصنف : * وجو بالفتحة ما لا ينصرف * وقوله هو مذهب المحققين لوجوه : منها أنه
 مطابق للاشتقاق من الصريف الذى بمعنى الصوت إذ لا صوت فى آخر الاسم إلا التثنية ، ومنها
 أنه متى اضطر شاعر إلى صرف المرفوع أو المنصوب نونه وقيل صرفه للضرورة مع أنه لا جرّ فيه
 اهـ . وقوله : وقيل صرفه أى قالوا فيه حيثئذ إنه صرفه للضرورة فأطلقوا على مجرد تثنيه
 صرفا . **(قوله تخصيص توين التمكن بالصرف)** الباء داخلة على المقصور . **(قوله يستثنى من كلامه)**
 أى من مفهوم كلامه فإن مفهومه أن فاقد التثنية المذكور المسمى صرفا غير منصرف وهذا يشمل
 نحو مسلمات مع أنه منصرف فيكون مستثنى واستشكله سم بأن المنصرف هو الذى قام به الصرف
 وإذا كان حقيقة الصرف هو التثنية المذكور وهو غير قائم بجمع المؤنث السالم فكيف يكون منصرفا .
 قال : وقد يجاب بأن المراد أن التثنية علامة الصرف لا نفسه والعلامة لا يجب انعكاسها اهـ .
 قال شيخ الإسلام زكريا : وظاهر كلامه أن المصنف بالانصراف وعدمه إنما هو الاسم المرب بالحركات
 وإلا فيبنى أن يستثنى أيضا ما يرب بالحروف إذ يصدق عليه أنه فاقد لتثنية الصرف مع أنه فى
 الواقع منصرف حيث لا مانع اهـ . **(قوله نحو مسلمات)** أراد جمع المؤنث السالم وحل ذلك قبل
 التسمية به أما ما سمي به منه نحو عرفات فإنه غير منصرف ولا كلام فيه . حفيد . **(قوله إذ تثنيه)**
 للمقابلة) هذا مذهب الجمهور وذهب بعضهم إلى أن تثنيه للصرف وإنما لم يحذف إذا سمي به لأنه
 لو حذف لتبهم الجرّ فى السقوط فيعكس إعراب جمع المؤنث السالم فيبقى لأجل الضرورة اهـ زكريا
 ويرده أنه خرج بالتسمية به عن كونه جمع مؤنث حقيقة فلا بعد فى انعكاس إعرابه . **(قوله فى)**
 اشتقاق المنصرف المراد بالاشتقاق هنا الأخذ من المناسب فى المعنى .

الصوت ، لأن في آخره التنوين وهو صوت ، قال النابغة :
 * لَهُ صَرِيْفٌ صَرِيْفٌ الْقَعْوُ بِالْمَسَدِ * [١٠٢٥]

أى صوت صوت البكرة بالحيل ، وقيل من الانصراف في جهات الحركات . وقيل من الانصراف وهو الرجوع فكأنه انصرف عن شبه الفعل . وقال في شرح الكافية :
 سمى منصرفا لانقياده إلى ما يصرفه عن عدم تنوين إلى تنوين ، وعن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره اهـ . واعلم أن المعتبر من شبه الفعل في منع الصرف هو كون الاسم إما فيه فرعيتان مختلفتان مرجع إحداهما اللفظ ومرجع الأخرى المعنى ، وإما فرعية تقوم مقام الفرعيتين ، وذلك لأن في الفعل فرعية على الاسم في اللفظ وهى اشتقاقه من المصدر^(١) ، وفرعية في المعنى وهى احتياجه إليه ، لأنه يحتاج إلى فاعل والفاعل لا يكون

(قوله فقيل من الصريف إلخ) وقيل من الصرف وهو الفضل لأن له فضلا على غير المنصرف . (قوله من الانصراف) أى الجريان وقوله في جهات الحركات لو حذف لفظ الحركات لكان أولى لأنه يصدد المعنى النغوى المأخوذ منه الاصطلاحى وابن إياز تنبه لذلك فحذفها اهـ دنوشرى . (قوله فكأنه الصرف عن شبه الفعل) إنما ذلّ كأنه لأنه لم يكن أشبه الفعل حتى يرجع عن شبهه به حقيقة . (قوله إلى ما يصرفه إلخ) كالتركيز فحق الرجل منصرف لأنك تقول فيه رجل . قال شيخنا : والظاهر أن القول الأول والثالث مفرعان على أن الصرف هو التنوين وحده والثاني والرابع على أنه التنوين والجر . (قوله وعن وجه من وجوه الإعراب) أى حركة من حركاته . (قوله إما فيه فرعيتان إلخ) إنما لم يقتنع في هذا الحكم بكون الاسم فرعا من جهة واحدة لأن المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية إذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في إثباتها إلى تكلف وكلنا إثبات الفرعية في هذه الأسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر فلم يكف واحدة منها إلا إذا قامت مقام اثنتين وكان إعطاء الاسم حكم الفعل أولى من العكس مع أن الاسم إذا شابه الفعل فقد شابه الفعل لأن الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وإنما لم يبن الاسم بمشابهة الفعل فيما ذكر لضعفها إذ لم يشبه الفعل لفظا مع ضعف الفعل في البناء ولم يعط بها عمل الفعل لأنه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول اهـ . يس . واعلم أن معنى فرعية الشيء كونه فرعا عن غيره لكنها هنا تارة يراد منها الكون فرعا وتارة يراد منها سبب الكون فرعا وقد استعمل الشارح الأمرين فتنبه .

[١٠٢٥] الليث من البسيط ، للنابغة الذبياني .

(١) هذا على رأى المدرسة البصرية أما أهل الكوفة فأنهم يجعلون الفعل لا محض أصلا للمنشقات وابع من تحقيقها ما اختلف فيه البصريون والكوفيون في الأبناء والظاهر التحوية للإمام السوطى .

إلا اسماً ، ولا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم إلا إذا كانت فيه الفرعيتان كما في الفعل ، ومن ثم صرف من الأسماء ما جاء على الأصل كالمفرد الجامد النكرة كرجل و فرس ، لأنه خف فاحتمل زيادة التنوين وألحق به ما فرعية اللفظ والمعنى فيه من جهة واحدة كدريهم ، وما تعددت فرعيته من جهة اللفظ كأجيمال ، أو من جهة المعنى كحائض وطامث ، لأنه لم يصبر بتلك الفرعية كامل الشبه بالفعل ، ولم يصرف نحو أحمد لأن فيه فرعيتين مختلفتين مرجع إحداهما اللفظ وهي وزن الفعل ومرجع الأخرى المعنى وهو التعريف ، فلما كمل شبهه بالفعل ثقل ثقل الفعل فلم يدخله التنوين وكان في موضع الجر مفتوحاً . والعلل المانعة من الصرف تسع يجمعها قوله :

عَدْلٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبٌ

(قوله وهي اشتقاقه من المصدر) وعلى القول بأن المصدر مشتق من الفعل تكون فرعية اللفظ التركيب في معناه كذا قال بعضهم وفيه تأمل ؛ لأن التركيب جاء للفعل من حيث المعنى كما اعترف به لا من حيث اللفظ ، على أن كثيراً من الأسماء يدل على شيئين بل أشياء كضارب وأكرم ا هـ دنوشرى . (قوله احتياجه) أى الفعل إليه أى الاسم . (قوله ولا يكمل إلخ) من تمام التعليل . (قوله في الحكم) وهو منع التنوين الدال على الأمكية . (قوله ما جاء على الأصل) أى عدم المشابهة . (قوله من فرعية اللفظ والمعنى فيه) أى ما الفرعية التي مرجعها اللفظ والفرعية التي مرجعها المعنى فيه إلخ . (قوله كدريهم) فإن فرعية اللفظ فيه صيغة فاعيل فدريهم فرع من درهم وفرعية المعنى التحقير ا هـ يس . أى والتحقيق فرع عن عدمه أى وهاتان الفرعيتان من جهة واحدة وهي التصغير بمعنى أن كلا منهما نشأ عن التصغير الذى هو فعل الفاعل . (قوله كأجيمال) تصغير أجمال جمع جمل فإن فيه فرعيتين التصغير الذى هو فرع التكبير والجمع الذى هو فرع الأفراد وهما من جهة اللفظ . (قوله كحائض وطامث) بمعنى حائض فإن فيها فرعيتين التأنيث الذى هو فرع التذكير والوصف الذى هو فرع الموصوف وجهتهما المعنى كذا قال البعض تبعاً لتركيبا . قال شيخنا : لكن فيه أنه سيأتى أن التأنيث من العلل الراجعة إلى اللفظ والأحسن أن يقال لزوم التأنيث ا هـ وسيصرح هذا البعض في الكلام على قول المصنف كذا مؤنث إلخ بأن التأنيث مطلقاً من العلل اللفظية ووجهه أن المؤنث تأنيثاً معنوياً مقدر فيه تاء التأنيث كما سيأتى . لا يقال هلا منع حينئذ صرف نحو حائض للفرعيتين اللفظية والمعنوية لأننا نقول سيأتى أنه لا عبرة بالتأنيث بآثناء مع الوصفية لصحة تجريد الوصف عنها بخلاف العلم . (قوله ولم يصرف نحو أحمد) عطف على قوله صرف من الأسماء ما جاء على الأصل إلخ . (قوله تسمع) حصرها في التسع استقرائى . (قوله عدل) أى تقديرى أو تحقيقى وقوله وتأنيث أى لفظى أو معنوى وقوله ومعرفة أى علمية وقوله ثم تركيب أى مزجى وقوله زائدة حال من التون وقوله من قبلها ألف أى زائدة وقوله وهذا القول تقريب أى لأنه

وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلْفٌ وَوزنُ فَعِلْ وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبُ

المعنوية منها : العلمية والوصفية ، وباقيا لفظي ، فيمنع مع الوصف ثلاثة أشياء :
 المعدل كمنثى وثلاث ، ووزن الفعل كأحمر ، وزيادة الألف والنون كسكران ، ويمنع مع
 العلمية هذه الثلاثة : كعمر ويزيد ومروان ، وأربعة أخرى وهي : العجمة كأبراهيم ،
 والتأنيث كطلحة وزينب^(١) ، والتركيب كمعديكرب ، وألف الإلحاق كأرطى ، وسترى
 ذلك كله مفصلا وجميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعا : خمسة لا تنصرف في تعريف
 ولا تنكير ، وسبعة لا تنصرف في التعريف وتنصرف في التنكير . ولما شرع في بيان الموانع
 بدأ بما يمنع في الحالتين لأنه أمكن في المنع فقال : (فَأَلْفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعُ * صَرَفُ
 الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ) أى ألف التأنيث مقصورة كانت أو ممدودة ، وهو المراد بقوله
 مطلقا تمنع صرف ما هي فيه كيفما وقع ، أى سواء وقع نكرة كذكرى وصحراء ، أم
 معرفة كرضوى وزكرياء ، مفردا كما مر ، أو جمعا كجرسى وأصدقاء ، اسما كما مر ، أم
 صفة كحبلى وحمرء . وإنما استقلت بالمنع لأنها قائمة مقام شيئين وذلك لأنها لازمة لما
 هي فيه ، بخلاف التاء فإنها في الغالب مقدرة الانفصال ، ففي المؤنث بالألف فرعية من
 جهة التأنيث وفرعية من جهة لزوم علامته ، بخلاف المؤنث بالتاء . وإنما قلت في الغالب

ليس فيه تعيين ما يستقل بالمنع وتعيين ما يمنع مع الوصفية ولا بيان الشروط المعتمدة في بعضها . (قوله كعمر ويزيد
 ومروان) نشر على ترتيب اللف^(٢) . (قوله كأرطى) اسم شجر وألفه للإلحاق بجمع . (قوله وسبعة) وهي ما
 كانت إحدى عليهما العلمية . (قوله فألف التأنيث) خرج غيرها كالألف الأصلية في نحو مرمى وألف الإلحاق
 في نحو أرطى وعلياء . وألف التنكير في نحو قبعثرى نعم ألف الإلحاق المقصورة وألف التنكير بمنع الصرف مع
 العلمية كما سيأتى . (قوله مطلقا) حال من الضمير في منع العائد على المبتدأ لا من المبتدأ لأنه ممنوع عند الجمهور
 وإن جوزته سيويو . (قوله كيفما) اسم شرط على مذهب الكوفيين من عدة من أسماء الشروط ووقع فعل الشرط
 والجواب محذوف دل عليه قوله مع والتقدير كيفما وقع ألف التأنيث منع الصرف الذى حواه كذا في الفارضى
 وخالد ، لكن مقتضى كلام الشارح أن ضمير وقع للاسم الذى حوى ألف التأنيث وتقدير الجواب على هذا
 كيفما وقع امتنع صرفه أو نحو ذلك ، ووقع في كلام البعض ما لا ينبغي . (قوله كذكرى) مصدر ذكر وقوله
 كرضوى يفتح الراء علم على جبل بالمدينة . (قوله اسما كما مر) قد يقال إن جرحى وأصدقاء وصفان إلا أن يقال
 إنهما غلبت عليهما الاسمية . (قوله لأنها لازمة لما هي فيه) هذا مسلم بالنسبة لألف التأنيث المقصورة دون
 الممدودة لأنها على تقدير الانفصال كالتاء كما سيذكره المصنف بقوله :

وَأَلْفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مَدَّ وَلَوْهُ مُفَصِّلِينَ عَمَّا

(١) أى فاطمة تكمل ترايع التأنيث لفظا ومعنى . (٢) أى لف ونشر مرتب .

لأن من المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالاً ، ولو قدر انفكاكه عنها لوجد له نظير كهمزة فإن التاء ملازمة له استعمالاً ولو قدر انفكاكه عنها لكان همز كحطيم لكن حطم مستعمل وهمز غير مستعمل . ومن المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالاً ولو قدر انفكاكه عنها لم يوجد له نظير كجذرية وعرقوة ، فلو قدر سقوط تاء جذرية وتاء عرقوة لزم وجدان ما لا نظير له ، إذ ليس في كلام العرب فعل ولا فاعل ، إلا أن وجود التاء هكذا قليل فلا اعتداد به ، بخلاف الألف فإنها لا تكون إلا هكذا ولذلك عوملت خامسة في التصغير معاملة خامس أصلي ، فقليل في قرقرى : قرقرى كما قليل في سفرجل سفرج . وعوملت التاء معاملة عجز المركب فلم ينلها تغير التصغير كما لا ينال عجز المركب فقليل في زجاجة زجيجة .

(فرعان): الأول : إذا سميت بكلتا من قولك قامت كلتا جاريتك : منعت الصرف ، لأن ألفها للتأنيث وإن سميت بها من قولك رأيت كليهما أو كلتي المرأتين في لغة كثانة صرفت ، لأن ألفها يحتذل منقلبة فليست للتأنيث . الثاني : إذا رخصت حبلى

فأصل . (قوله ففى المؤنث بالألف إلخ) أى ففى فى الحقيقة فرعتان إحداهما من جهة اللفظ وهى الأولى والثانية من جهة المعنى وهى الثانية . (قوله كحلولية) بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وكسر الراء بعدها نحية وهى القطعة الغليظة من الأرض كما فى اللقاموس . (قوله وعرقوة) بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف إحدى الخشبين المترشتين على الدلو كالصليب وهما عرقوتان . قال الجوهري . (قوله هكذا) أى لازمة وكذا الآتى . (قوله فى التصغير) متعلق بموملت . (قوله معاملة خامس أصلي) أى فإنما تغير التصغير حيث حذفت لمراعاة حصول صيغة فاعل ويدل على أن ذلك مقصوده بمقابلته بما ذكره بعده من حكم التاء . سم . (قوله زجيجة) بتشديد الياء لأن زجاجة رباعى وتصغير الرباعى يكون على فاعل كما يأتى . (قوله إذا سميت بكلتا) قال الإسقاطى يريد كلتا المرفوعة اهـ قال شيخنا ولعله أخذ هذا القيد من قول الشارح من قولك قامت إلخ لكن فيه أن التقليل يقتضى أن المراد كلتا بالألف سواء المرفوعة كما فى مثاله أو المنصوبة كما فى رأيت كلتا جاريتك على اللغة الفصحى^(١) اهـ أى أو المجرورة كما فى مررت بكلتا جاريتك على اللغة الفصحى أيضاً وهذا هو المنهج وبه جزم البعض وإنما تقتضى التعليل ذلك لأنه يقتضى أن المدار على كون الألف للتأنيث . (قوله وإن سميت بها من قولك إلخ) قال الإسقاطى يريد كلتا المنصوبة بالياء اهـ قال شيخنا وفيه أن التعليل يقتضى أن المجرورة مثلها اهـ أى لأنه يقتضى أن المدار على كون الألف منقلبة عن الياء . (قوله فى لغة كثانة) أى الذين يعاملون كلا وكلتا معاملة التنى وإن أضيفا إلى ظاهر فقوله فى لغة كثانة راجع لقوله أو كلتي المرأتين فقط .

(١) إذا لا تصب ونحوه بالياء إلا المضافة إلى الضمير .

على لغة الاستقلال عند من أجازته فقلت يا حبل ثم سميت به صرفت لما ذكرت في كلتا (وَرَأَيْتُهَا فَعَلَانً) رفع بالعطف على الضمير في منع أى ومنع صرف الاسم أيضا زائدا فعلان وهما الألف والنون (فى وصف سليم * من أن يرى بناء تأنيث تخيم) إما لأن مؤنثه فعل كسكران وغضبان وندمان من الندم ، وهذا متفق على منع صرفه . وإما لأنه لا مؤنث له نحو لحيان لكبير اللحية ، وهذا فيه خلاف والصحيح منع صرفه أيضا لأنه وإن لم يكن

(قوله عند من أجازته) تقديم أن الراجع منع ترخيمه على لغة الاستقلال لما يلزم عليه من عدم النظر إذ ليس لهم فعل ألفه منقلبة . (قوله فقلت يا حبل) أى بخلف ياء النسب للترخيم ثم قلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . (قوله لما ذكرت فى كلتا) أى من أن الألف منقلبة فليست للتأنيث لكن انقلابها هنا عن ولو وثم عن ياء . (قوله فعلان) مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية على الوزن وزائدة الألف والنون اهـ خالد . وفعالان يفتح الفاء فخرج غيره كخمصان كما يأتى ولى حاشية الجامى للعصام الألف والنون فى الصفة لا تكون على فعلان بكسر الفاء وبضم الفاء لا تكون إلا مع فعلانة بخلاف الألف والنون فى الاسم فإنه يكون على الأوزان الثلاثة . (قوله بالعطف على الضمير فى منع) وجاز العطف عليه لوجود الفصل بالمفعول ويحتمل أن يكون مبتدأ والخبر مخوف لدلالة ما تقدم عليه أى وزائدا فعلان كذلك فى منع الصرف . (قوله أى ومنع صرف الاسم) هكذا فيما رأيناه من النسخ وكان النسخة التى وقعت للبعض فيها ومنع بصيغة المضارع فاعترض بأن المناسب لعبارة للمصنف السابقة أن يقول هنا وفيما يأتى ومنع بصيغة الماضى نعم عبر الشارح فيما يأتى بالمضارع فالاعتراض عليه فيما يأتى فى محله . (قوله فى وصف) حال من زائدا . (قوله سلم إلخ) شرط فيه فى العمدة وشرحها شرطا ثانيا وهو أسالة الوصفية ويمكن أن يرجع قول المصنف الآتى والغين عارض الوصفية إلى هذا أيضا فيفيد هذا الشرط ولا يأتى رجوعه إلى هنا ما فرعه بقوله فالأدهم إلخ لأن تقريع بعض الأمثلة والأوزان الخاصة لا يقتضى التخصص اهـ سم والاحتراز بهذا الشرط عما عرضت فيه الوصفية نحو : مرت برجل صفوان قلبه أى قاس . (قوله من أن يرى) إما علمية فجملته بناء تأنيث ختم مفعول ثان أو بصريه فهى حال بناء على مذهب الناظم من جواز وقوع الماضى حالا خاليا من قد كما فى قوله تعالى : ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتُ صُدُورِهِمْ﴾ . (قوله وندمان من الندم) وأما ندمان من النادمة فمصرف لأن مؤنثه ندمانة كما يأتى . (قوله وهذا متفق على منع صرفه) أى بين النحاة على غير لغة بنى أسد وليس المراد متفق عليه بين العرب حتى يرد اعتراض شيخنا والبعض بأنه يأتى فى الشارح من أن بنى أسد تصرف كل ما كان على فعلان لاكثرهم فى مؤنثه فعلانة بالتاء فاحفظ ذلك . (قوله نحو لحيان) أى كرحمن . (قوله وهذا فيه خلاف) فمن لم يشترط لمنع صرف فعلان إلا انتفاء فعلانة منعه من الصرف وهو ما مشى عليه فى النظم ومن اشترط وجود فعل تحقيقا صرفه .

له فعلى وجودا فله فعلى تقديرا ، لأننا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى أولى به من فعلانة لأن باب فعلان فعلى أوسع من باب فعلان فعلانة ، والتقدير في حكم الوجود بدليل الإجماع على منع صرف أكرم وآدر مع أنه لا مؤنث له ، ولو فرض له مؤنث لأمكن أن يكون كمؤنث أرمل وأن يكون كمؤنث أكرم ، لكن جملة على أكرم أولى لكثرة نظائره . واحترز من فعلان الذى مؤنثه فعلانة فإنه مصروف نحو ندمان من المنادمة وندمانه وسيقان وسيفانة . وقد جمع المصنف ما جاء على فعلان ومؤنثه فعلانة في قوله :

أَجَزُ فَعْلَى لِفَعْلَانَا	إِذَا اسْتَكَيْتَ حَبْلَانَا
وَدَخْنَانَا وَمَخْنَانَا	وَمِيفَانَا وَصُخْيَانَا
وَصَوَّجَانَا وَعَلَانَا	وَقُشْوَانَا وَمَصَّانَا
وَمَوْتَانَا وَنَدْمَانَا	وَأَبْقَهْنُ نَصْرَانَا

(قوله والصحيح منع صرفه) يخالف قول أبى حيان أن الصحيح فيه صرفه لأننا جهلنا النقل فيه عن العرب والأصل في الاسم الصرف فوجب العمل به . اهـ فهذه المسألة مما تمارض فيها الأصل والغالب فتنبه . (قوله أكرم) لعظيم الكمرة بفتح الميم وهى الحشفة وآدر بالمد لكبير الأثنين^(١) . (قوله كمؤنث أرمل) وهو أرملة والأرمل الفقير . (قوله ندمان من المنادمة) وهو الموافق للشارب في فعله واحترز بقوله من المنادمة عن ندمان من الندم فإن مؤنثه ندمى وفعله ندم وفعل الأول نادم . (قوله أجز) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا يرد أن ما عدا الألفاظ المستثناة يجب في مؤنثها فعل أو يقال عبر بأجز دون أوجب نظرا للغة بنى أسد الآتية . وهذه الآيات التى للمصنف بقطع النظر عن تنذيل المرادى يحتمل أن تكون من الوافر المجزؤ وأن تكون من المخرج لكن التنذيل يعين الأول لتعين كونه من الأول لأن قوله فيه على لغة بوزن مفاعلتن لا بوزن مفاعيلن هذا ، وقد نظم الألفاظ الاثني عشر التى في نظم المصنف الشارح الأندلسى مع زيادة تفسيرها فقال :

كل فعلان فهو إنشاء فعلى	غير وصف النديم بالندمان
ولذى البطن جاء حبلان أيضا	ثم دخنان للكثير الدخان
ثم سيفان للطويل وصوجا	ن لذى قوّة على الحملان
ثم صحيان إن حوى اليوم صحوا	ثم سخنان وهو سخن الزمان
ثم موتان للضعيف فؤادا	ثم علان وهو ذو السيان
ثم قشوان للذى قل حميا	ثم نصران جاء فى النصرانى

(١) هو كبر مريض لا كبرا طبعيا ويقصد بهما الحصين .

واستدرك عليه لفظان وهما محصان لعة في محصان وأليان في كبش أليان أى كبير الألية فذيل الشارح المرادى أبياته بقوله :

وَزِدْ فِيهِنَّ مَحْصَانًا عَلَى لُغَةِ وَأَلْيَانَا

فالجلان الكبير البطن وقيل الممتلئ غيظا . والدخنان اليوم المظلم . والسخنان اليوم الحار . والسيقان الرجل الطويل . والصحيان اليوم الذى لا غيم فيه . والصوجان البعير اليابس الظهر . والعلان الكثير النسيان . وقيل الرجل الحقير . والقشوان الرقيق الساقين . والمصان اللقيم . والموتان البليد الميت القلب . والتدمان المتادم . أما تدمان من التدم فغير مصروف إذ مؤنثه تدمى وقد مرّ . والنصران واحد النصارى .

(تنبيهات): الأول : إنما منع نحو : سكران من الصرف لتحقق الفرعيتين فيه : أما فرعية المعنى فلأن فيه الوصفية وهى فرع عن الجمود لأن الصفة تحتاج إلى موصوف ينسب معناها إليه والجامد لا يحتاج إلى ذلك . وأما فرعية اللفظ فلأن فيه الزيادتين المضارعين لألفى التأنيث في نحو حمراء في أنهما في بناء يخص المذكر كما أن ألفى حمراء

ثم مصان في التميم وإلى حمى حيان رحمن يفقد النوعان

ونظمت ما زاده المرادى مع التفسير في بيت ينبغي وضعه قبل البيت الأخير قلت :

ولدى أبة كبيرة إليا ن ومحصان جاء لى الحمصان

(قوله واستدرك) أى زيد وقوله فذيل الشارح أبياته بقوله أى جعل قوله المذكور ذيلًا لأبيات المصنف . (قوله محصان) يقال رجل محصان البطن ومحيمه أى ضامره . (قوله والصوجان البعير اليابس الظهر) لى القاموس في فصل الصاد المهملة في باب الجيم الصوجان كل يابس الصلب من الدواب والناس وغلة صوجانة يابسة اهـ . وقال لى فصل الصاد المعجمة من باب الجيم الصوجان الصوجان اهـ فلم أنه بالصاد المهملة والصاد المعجمة والجيم وعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من القصور . (قوله والعلان) أى بعين مهملة كما فى القاموس . (قوله وقيل الرجل الحقير) وفى القاموس امرأة علانة جاملة وهو علان . (قوله والقشوان) بقاف وشين معجمة . (قوله الرقيق الساقين) الذى فى خط الشارح الدقيق بالدال وفى القاموس القشوان الدقيق الضعيف وهى بهاء اهـ . (قوله والمصان) بالصاد المهملة كما فى القاموس . (قوله والجامد لا يحتاج إلى ذلك) أى وما يحتاج فرع عما لا يحتاج . (قوله المضارعين لألفى التأنيث فى نحو حمراء) بناء على أن الهمزة تسمى ألفا وهو صحيح وعلى أنها مع الألف قبلها للتأنيث ولا نظير له إذ ليس لنا علامة تأنيث بحرفين ، والمنقول عن سيبويه وغيره أن الهمزة بدل من ألف التأنيث وأن الأصل حمرى يوزن سكرى فلما قصدوا مده زادوا قبلها ألفا أخرى والجمع بينهما محال وحذف إحداهما

في بناء يخص المؤنث ، وأنهما لا تلحقهما التاء فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراء مع أن الأول من كل من الزائدتين ألف . والثاني حرف يعبر به عن التكلم في أفعال ونفعل ، فلما اجتمع في نحو سكران المذكور الفرعتان امتنع من الصرف . وإنما لم تكن الوصفية فيه وحدها مانعة مع أن في الصفة فرعية في المعنى كما سبق وفرعية في اللفظ وهي الاشتقاق من المصدر لضعف فرعية اللفظ في الصفة لأنها كالمصدر في البقاء على الاسمية والتنكير ، ولم يخرجها الاشتقاق إلى أكثر من نسبة معنى الحدث فيها إلى الموصوف والمصدر بالجملة صالح لذلك كما في رجل عدل ودرهم ضرب الأمير ، فلم يكن اشتقاقها من المصدر معها لما عن معناه ، فكان كالمفقود فلم يؤثر ، ومن ثم كان نحو عالم وشريف مصروفا مع تحقق ذلك فيه ، وكذا إنما صرف نحو ندمان مع وجود الفرعتين لضعف فرعية اللفظ فيه من جهة أن الزيادة فيه لا تخص المذكر وتلحقه التاء في المؤنث نحو ندمانة فأشبهت الزيادة فيه بعض الأصول في لزومها في حالتى التذكير والتأنيث وقبول علامته ، فلم يعتد بها . ويشهد لذلك أن قوما من العرب وهم بنو أسد يصرفون كل صفة على فعلان لأنهم يؤثرونه بالتاء ويستغنون فيه بفعلائته عن فعل ، فيقولون سكرانة وغضبانة وعطشانة ، فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بألفى حمراء فلم تمتنع من الصرف . الثاني : فهم من قوله زائدا فعلان أنهما لا يمتنعان في غيره من الأوزان كفعلان بضم الفاء نحو تحمصان لعدم شبهتهما في غيره

يناقض الغرض المطلوب إذ لو حذفوا الأولى لفات المدو الثانية لفات الدلالة على التأنيث وقلب الأولى غل بالمد فقبلوا الثانية همزة وقيل إن الأولى للتأنيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفضل ومؤنث فعلان ورد بأنه يفضى إلى وقوع علامة التأنيث حشوا ١ هـ زكريا ، ويمكن دفع الاعتراض بجعل الإضافة في قوله لألفى التأنيث بالنسبة إلى الألف الأولى لأدنى ملاسبة . (قوله والثاني) أى من كل منهما وذلك الثاني هو همزة في نحو حمراء والنون في نحو سكران . (قوله كما سبق) أى من أن الصفة فرع الجامد . (قوله والمصدر بالجملة صالح لذلك) أى لما ذكر من نسبة الحدث إلى الموصوف إذا وقع نعتا أو حالا أو خبرا وإنما قال بالجملة لأن المصدر لا يصلح لذلك إلا بالتأويل . (قوله عن معناه) أى المصدر وقوله فكان أى اشتقاق الصفة . (قوله ومن ثم) أى من أجل كون الاشتقاق فيما ذكر غير مؤثر لضعفه المتقدم بيانه كان نحو إلخ . (قوله مع تحقق ذلك) أى ما ذكر من فرعية اللفظ وفرعية المعنى . (قوله إنما صرف نحو ندمان) بمعنى النادم . (قوله لا تخص المذكر) لوجودها مع المؤنث كندمان . (قوله في لزومها إلخ) فيه نشر على ترتيب اللف^(١) لأن اللزوم راجع إلى قوله لا تخص المذكر وقبول علامة التأنيث راجع إلى قوله وتلحقه التاء في المؤنث . (قوله ويشهد لذلك) أى لكون صرف نحو ندمان لضعف فرعية اللفظ فيه من الجهة المقدمة وهذا أوضح مما ذكره شيخنا والبعض . (قوله فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بألفى حمراء) أى في الاختصاص بواحد من المذكر والمؤنث وفي عدم لحوق التاء .

(١) أى لفظ ونظر مرتب .

(قوله لشبههما بألفى التأنيث) إن قلت هلا اكتفى في المنع بزيادتهما كألفى التأنيث قلت المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه^(٢٦) وقال في المعنى إنما شرطت العلمية أو الوصفية لأن الشبه بألفى التأنيث إنما يقوم باحداهما هـ أى لا يتحقق في الواقع إلا في علم أو صفة . **(قوله امتنع)** أى فعلان لكون التون بعد الألف مبتدلة من ألف التأنيث فكما لا ينصرف حمراء لا ينصرف سكران واستدل على الإبدال بقولهم بهراوى وصنعانى في النسب إلى بهراء وصنعاء . وأجيب بأن التون بدل من الواو والأصل بهراوى وصنعماوى وأيضاً للمذكر سابق عن المؤنث لا العكس . **(قوله لكونهما زائدتين إلخ)** إن أرادوا مطلق الزيادة ورد عليهم غرابت وإن أرادوا خصوص الألف والتون سألتهم عن علة الخصوصية فلا يجملون معدلاً عن التعليل بأنهما لا يقبلان الهاء فجوعن إلى ما اعتبره البصريون كذا في المعنى . لا يقال هلا اكتفى في علة المنع بالزيادة كما اكتفى بألف التأنيث لأننا نقول للمشبه به من كل وجه على أن في المعنى أن تعليل منع صرف نحو سكران بالوصفية والزيادة اشترى بين المعربين مع أنه مذهب الكوفيين أما البصريون فمذهبهم أن المنع الزيادة للمشبه لألفى التأنيث ولهذا قال الجرجاني ينبغي أن تعد موانع الصرف ثمانية لاثنته . **(قوله لا للتشبيه بألفى التأنيث)** أى وإن استلزم كونهما زائدتين لا يقبلان الهاء شبههما بألفى التأنيث في الزيادة وعدم قبول الهاء إذ فرق بين اعتبار الشيء وحصوله بدون اعتبار ولهذا عير صاحب المصنف في علة منعهما عند الكوفيين بقوله كونهما زائدتين لا يقبلان الهاء من غير ملاحظة الشبه بألفى التأنيث هـ . **(قوله ووصف)** معطوف على الضمير في منع أو مبتدأ خبره محذوف على وزن ما مر في زائدا ، وقول خالد إنه معطوف على زائدا لا يجري على الصحيح من أن المعطوفات بحرف غير مرتب على الأول . **(قوله على الحال من وزن)** وقال خالد من أفضل قال القارضى لأنه علم على اللفظ هـ وشرط مجىء الحال من المضاف إليه موجود لمصلحة الاستغناء عن المضاف بأن يقال ووصف أصلى وأفضل أى هذا الوزن **(قوله كأشهاد)** الشهلة في العين أن يشوب سوادها زرقة . **(قوله فان وزن الفعل به أولى)** علة لما يفيد سابقه من مدخلة وزن أفضل

(٧) ولذلك يقول نزل التشبيه إلهيكم بمن مشبه ومثبه ووجه التشبه حين أقول للفلان كالأسد فإنه لا نقصد الشجاعة والافتخار الأسد خصال معلومة كثيرة.

في الفعل دون الاسم ، فكان ذلك أصلا في الفعل لأن ما زيادته لمعنى أصل لما زيادته لغير معنى ، فإن أنث بالتاء انصرف نحو أرمل بمعنى فقير ، فإن مؤنثة أرملة لضعف شبهه بلفظ المضارع ، لأن تاء التأنيث لا تلحقه ، وأجاز الأخفش منعه لجره مجرى أحر لأنه صفة وعلى وزنه . نعم قولهم عام أرمل غير مصروف لأن يعقوب حكى فيه سنة رملاء . واحترز بالأصل عن العارض فإنه لا يعتد به كما سيأتي .

(تغبيهان):* الأول : مثل الشارح لما تلحقه التاء بأرمل وأباتر وهو القاطع رحمه ، وأدابر وهو الذي لا يقبل نصحا فإن مؤنثها أرملة وأباترة وأدابرة : أما أرمل فواضح ، وأما أباتر وأدابر فلا يحتاج هنا إلى ذكرهما إذ لم يدخل في كلام الناطم ، فإنه علق المنع على وزن أفعل ، وإنما ذكرهما في شرح الكافية لأنه علق المنع على وزن أصل في الفعل أي الفعل به أولى ، ولم يخصه بأفعل . ولفظه فيها :

ووصف أصلي ووزن أصلا في الفعل تا أثني به أن لوصلا

ولهذا احتراز أيضا من يعمل ومؤنثه بعمل وهو الجمل السريع . الثاني : الأول تعليق الحكم على وزن الفعل الذي هو به أولى لا على وزن أفعل ولا الفعل مجردا ليشمل نحو أحمير وأبيض من المصغر فإنه لا ينصرف لكونه على الوزن المذكور نحو أبيض . ولا يرد نحو بطل وجدل وندس فإن كل واحد منها وإن كان أصلا في الوصفية وعلى وزن

في منع صرف الوصف المذكور لكن لو حذف لفظ وزن لكان أوضح وأما قول البعض علة لخلوف تقديره وإنما نسب هذا الوزن للفعل لأن إغ فيه أنه لم يتقدم منه نسبة هذا الوزن إلى الفعل حتى يقال وإنما نسب إغ وفي بعض النسخ فإنه وزن الفعل به أولى وهو أوضح فتأمل . (قوله لأن في أوله) اعترضه شيخنا والبعض فإن فيه ظرفية الشيء في نفسه فكان الأولى إسقاط في ويمكن دفعه بأن المراد بالأول ما قابل الآخر فيكون من ظرفية الجزء في الكل . (قوله على معنى في الفعل) وهو التكلم . (قوله فكان ذلك) أي وزن أفعل . (قوله فإن أنث بالتاء إغ) حمزوز قوله ممنوع تأنيث بتا . (قوله لضعف إغ) علة لانصرف . (قوله لأن تاء التأنيث) أي المتحركة بحركة إعرابية فلا يرد المتحركة بحركة بنية في نحو هند تقوم . (قوله وأجاز الأخفش منعه) أي نحو أرمل . (قوله نعم إغ) استدراك على قوله نحو أرمل . (قوله عام أرمل) أي قليل المطر والرفع كما في القاموس وحيث قد يقال الكلام في أرمل بمعنى فقير إلا أن يجاب بأن تقارب المعنيين كاتحادهما فتأمل . (قوله وأباتر) من البتر وهو القطع وأدابر من الإديار ضد الإقبال . (قوله من يعمل) يوزن يفرح الجمل التجيب المطبوع ويقال للثاقبة النجبة للطبيعة بعمله كما في القاموس . (قوله الذي هو) أي الفعل به أي الوزن . (قوله لكونه على الوزن المذكور) أي الذي الفعل به أولى وإن لم يكن في حال التصغير على وزن أفعل . (قوله أبيض) مضارع يبيض إذا عالج الدواب . قاموس .

فعل لكنه وزن مشترك فيه ليس الفعل أولى به من الاسم فلا اعتداد به **١ هـ (وَالْفَيْنَ عَارِضٌ**
أَلْوَصَفِيَّةٌ * كَأَرْبَعٍ) في نحو مرتت بنسوة أربع فإنه اسم من أسماء العدد لكن العرب
وصفت به فهو منصرف نظرا للأصل ، ولا نظر لما عرض له من الوصفية ، وأيضا فهو
يقبل التاء فهو أحق بالصرف من أرمل لأن فيه مع قبول التاء كونه عارض الوصفية ،
وكذلك أرنب من قولهم رجل أرنب أى ذليل فإنه منصرف لعروض الوصفية إذ أصله
الأرنب المعروف **(وعارضُ الإسمية)** أى وألغ عارض الإسمية على الوصف ، فتكون الكلمة
باقية على منع الصرف للوصف الأصل ، ولا ينظر إلى ما عرض لها من الإسمية **(فَالْأَدْهَمُ**
الْقَيْدُ لِكُونِهِ وَضِعٌ * فِي الْأَصْلِ وَصْفًا أَنْصَرَفَهُ مُنِعَ) نظرا إلى الأصل وطرحا لما عرض
من الإسمية .

(تنبيه) : مثل أدهم فى ذلك أسود للحية العظيمة ، وأرقم للحية فيها نقط كالرقم
نظرا إلى الأصل وطرحا لما عرض من الإسمية **(وَأَجْدَلُ)** للصقر **(وَأَخْيَلُ)** لطائر ذى نقط
كالخيلان يقال له الشقراق **(وَأَلْفَى)** للحية **(مَصْرُوفَةٌ)** لأنها أسماء مجردة عن الوصفية فى

(قوله وجدل) بفتح الدال وتكسر : الصلب الشديد وندس كعضد وكشف السريع الاستماع لصوت
خفى والفهم كذا فى القاموس . **(قوله والفين عارض الوصفية)** هذا تصريح بفهم قوله أصل **١ هـ** مرادى .
وإضافة عارض الوصفية من إضافة الصفة للموصوف أو بمعنى من ومثلها إضافة عارض الإسمية . **(قوله**
وصفت به) أى فى قولهم مرتت بنسوة أربع . **(قوله كونه عارض الوصفية)** بخلاف أرمل بمعنى فقير
فإنه متأصل الوصفية . **(قوله وكذلك أرنب)** انظر هل تلحقه تاء التأنيث أو لا وقد يؤخذ الثانى من
اقتصاره فى علة انصرافه على عروض الوصفية فحرره . **(قوله فالأدهم)** إلى آخره البيت تفريع على قوله
وعارض الإسمية وما قاله البعض غير مستقيم . **(قوله القيد)** عطف بيان على الأدهم من تفسير الأحنى
بالأجل كما تقول البرّ القمح والعقار الحمر . سنلوى . **(قوله وأرقم)** مثله أبطح وهو مسيل واسع فيه
دقاق الحصى . وأجرع وهو المكان المستوى . وأبرق وهو أرض خشنة فيها حجارة ورمل وطين مختلطة .
وذكر سيبويه أن العرب لم تختلف فى منع صرف هذه الستة أعنى أدهم وأسود وأرقم وأبطح وأجرع
وأبرق **١ هـ** مرادى ، ويخالفه ما سياتى فى الشرح من أن بعض العرب يصرف الثلاثة الأخيرة . **(قوله**
كالخيلان) بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهو النقطة المخالفة لبقية البدن . خالد . **(قوله**
الشقراق) فيه لغات ذكرها فى القاموس منها الشقراق كقرطاس والشقراق كسفرجل قال : وهو طائر
معروف مرقط بخضرة وحمرة وبياض ويكون بأرض الحرم . **(قوله لأنها أسماء مجردة عن الوصفية فى**
أصل الوضع) أى وفى الحال وإنما اقتصر الشارح على نفى وصفيتها فى الأصل لأنه المعتبر فهى أسماء فى
الأصل والحال كما فى التوضيح .

أصل الوضع ولا أثر لما يلمح في أجدل من الجدل وهو الشدة ، ولا في أخيل من الخيول وهو كثرة الخيلان ، ولا في أفنى من الإيذاء لعروضه عليهن (وقَدْ يَنْلَنُ الْتَغَا) من الصرف لذلك وهو في أفنى أبعد منه في أجدل وأخيل لأنهما من الجدل ومن الخيول كما مر . وأما أفنى فلا مادة لها في الاشتقاق لكن ذكرها يقارنه تصور إيذائها فأشبهت المشتق وجرت مجراه على هذه اللغة . ومما استعمل فيه أجدل وأخيل غير مصروفين قوله :

[١٠٢٦] كَأَنَّ الْقَمِيلَيْنِ يَوْمَ لَقِيَهُنَّ فِرَاحُ الْقَطَا لَا قَيْنَ أَجْدَلٍ بَارِئًا

وقول الآخر :

قال شيخنا وتبعه البعض : وبهذا فارقت نحو أربع فإن أربع اسم في الأصل وصف في الحال وهذه أسماء لم تعرض لها الوصفية ولكن يتخيل فيها الوصفية ، وكان منع صرف أربع أحق من منع صرفها إلا أنه لم يرد فيه ، وورد فيها قبل اهـ وعلى هذا يكون قول المصنف وأجدل إلخ كلاما مستقلا لا مفرعا على قوله : * وَالْعَيْنُ عَارِضُ الْوصْفِيهِ * لأن هذه الأسماء لم تعرض لها الوصفية غاية الأمر أن الوصفية تتخيل فيها ، فالعارض لها تخيل الوصفية لا نفس الوصفية ، إذ لا يلزم من تخيل شيء تحققه ، وحيث كان الأولى للشارح في تحليل صرفها أنه يقول بدل قوله لعروضه أى لمح الوصفية عليهن لتجردها عن الوصفية رأسا وإن تخيل فيها ثم ما مر عن شيخنا والبعض من توجيه عدم منع صرف أربع^(١) مع أنها أحق بالمنع من نحو أجدل لا يصح توجيه بل هو تقرير للسؤال فأملا . (قوله لما يلمح) عبارة الفارسي وغيره لما يتخيل . (قوله من الجدل) بسكون الدال . (قوله وقد يملن) أى يعطين . (قوله لذلك) أى للوصفية الملموحة المتضمنة إلى وزن أفضل فيكون أجدل بمعنى شديد وأخيل بمعنى متلون وأفنى بمعنى مؤذ كل ذلك على سبيل التخيل . (قوله فلا مادة لها في الاشتقاق) أى ليس لها مادة يتأق اشتقاقها منها وقيل من فوعان السّم أى حرلته فأصل أفنى أنواع فدخله القلب المكاني ثم قلبت الواو ألفا وقيل من فعوة السّم أى شدته وعليه فلا قلب مكاني . (قوله كأن العقيلين) بضم العين وقوله لا قين بنون الإناث أى فراح القطا وقوله أجدل أى صقرا . وبازيا صفته من بزى عليه إذا تطاول عليه ويجوز أن يريد بالبارز الطير المشهور ويكون عطفا على أجدل مجذف للعاطف للضرورة . قاله العيني وزكريا .

[١٠٢٦] قاله الطائي من الطويل . ويعرّى :

كَأَنَّ تَمِي الْأَسْمَاءِ إِذْ لَجِسُوا بِهَا
ولشاهد في أجدل حيث منع الصرف لوزن الفعل ولح الصفة ، لأنه مأخوذ من الجدل وهو الشد . وأكثر العرب يصرفه لحاره عن أسالة الوصفية وهو الصقر . وبازيا صفة : من بزى عليه إذا تطاول عليه . ويجوز أن يكون بازيا هو الطير المشهور ، ويكون عطفا على أجدل ، وحذف العاطف للضرورة .

(١) فقد قال الشارح عند قبل إن هذا اسم من أسماء العدد لكن العرب وصفت به فهو مصروف نظرا للأصل ولا نظر لما عرض له من الوصفية .

[١٠٢٧] ذَرِينِي وَعَلِّمِي بِالْأُمُورِ وَشِيعَتِي فَمَا طَائِرِي يَوْمًا عَلَيْكَ بِأُخْيَلَا
وكما شذ الاعتداد بعروض الوصفية في أجدل وأخيل وأفى كذلك شذ الاعتداد
بعروض الإسمية في أبطح وأجرع وأبرق فصرفها بعض العرب ، واللغة المشهورة منعها من
الصرف لأنها صفات استغنى بها عن ذكر الموصوفات فيستصحب منع صرفها كما
استصحب صرف أرنب وأكلب حين أجرى مجرى الصفات ، إلا أن الصرف لكونه الأصل
ربما رجع إليه بسبب ضعيف بخلاف منع الصرف فإنه خروج عن الأصل فلا يصار إليه
إلا بسبب قوى (وَمَنْعٌ عَدْلٌ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٍ * فِي لَفْظٍ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَأُخْرَى) منع مبتدأ
وهو مصدر مضاف إلى فاعله وهو عدل ، والمفعول محنوف وهو الصرف ومعتبر خبره ،
وفى لفظ متعلق به : أى مما يمنع الصرف اجتماع العدل والوصف وذلك في موضعين :
أحدهما : المعدول في العدد إلى مفعول نحو مثنى أو فعال نحو ثلاث والثاني : فى آخر المقابل
لآخرين . أما المعدول في العدد فالمانع له عند سيبويه والجمهور العدل والوصف : فأحاد

(قوله بعروض الوصفية إلخ) أى بعروض تخيل الوصفية ليوافق ما قلناه فنظن . (قوله وأكلب)
مقتضى سياقه أنه اسم جنس جامد لكس قد يوصف به عروضاً لا أصالة مثل أرنب ولم أقف على الجنس
المسمى به بعد مراجعة القاموس وغيره فانظره . (قوله إلا أن الصرف إلخ) يعنى أن صرف نحو أبطح ومنع
صرف نحو أجدل وإن كانا شاذين لكن شذوذ صرف نحو أبطح أخف من شذوذ منع صرف نحو أجدل .
(قوله ومنع عدل) العدل إخراج الكلمة عن صيغتها الأصلية لغير قلب أو تخفيف أو إلحاق أى معنى زائد
فخرج نحو أيس مقلوب يس وفخذ بلسكان الحاء تخفف فحذف بكسرها وكوثر بزيادة الواو إلحاقاً له بجعفر
ورجيل بالتصغير لزيادة معنى التحقير وفائدته تخفيف اللفظ ، وتمحضه للعلمية فى نحو عمر وزفر لاحتياله
قبل العدل للوصفية وهو تحقيقي إن دل عليه غير منع الصرف وتقديرى إن لم يدل عليه إلا منع الصرف
قاله الحفيد ، ثم هو باعتبار عمله أربعة أقسام لأنه إما تغيير الشكل فقط كجمع عند من قال إنه معدول عن
جمع أو بالتقص فقط فيما عدل عن ذى آل وهو سحر وأمس وكذا آخر فى قول أو بالتقص وتغيير الشكل
كعمر أو بالزيادة والتقص وتغيير الشكل كحذام ومثلث . (قوله مع وصف) متعلق بمحنوف نعت عدل .
(قوله والثاني فى آخر) الأولى إسقاط فى لأن الموضع الثانى نفس آخر وقوله المقابل آخرين سبأى عتزه فى
التنبيه الأول وهو صريح فى أن آخر وصف لجماعة الإناث لأن آخر جمع أخرى وأنه ضد آخرين الذى هو
وصف لجماعة الذكور لأن آخرين جمع آخر وأما نحو ﴿ فعدة من أيام أخر ﴾ فلناوله بالجماعات .

[١٠٢٧] قاله حسان بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه من نصيدة من الطويل : أى دعبنى . والواو يعنى مع . والشبهة :
الطبيعة . وبأخيل آخر ما التى يعنى ليس ، والباء زائدة ، وفيه للشاهد حيث منع الصرف لوزن الفعل ولمح الصفة لأنه مأخوذ
من الخيول وهو الكثير الحيلان . والأخيل الشقراق ؛ والعرب تشابه به : يقال هو أشأم من أخيل . ويجمع على أخايل .

وموحد معلولان عن واحد واحد وثناء ومثنى معلولان عن اثنين اثنين وكذلك سائرهما ، وأما الوصف فلأن هذه الألفاظ لم تستعمل إلا نكرات إما نعتا نحو : ﴿ **أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع** ﴾ [فاطر : ١] ، وإما حالا نحو قوله تعالى : ﴿ **فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع** ﴾ [النساء : ٣] ، وإما خبرا نحو : صلاة الليل مثنى مثنى . وإنما كرر لقصد التأكيد لا لإفادة التكرير . ولا تدخلها آل . قال في الارتشاف : وإضافتها قليلة . وذهب الزجاج إلى أن المانع لها العدل في اللفظ وفي المعنى : أما في اللفظ فظاهر وأما في المعنى فلكونها تغيرت عن مفهومها في الأصل إلى إفادة معنى التضعيف . وردّ بأنه لو كان المانع من صرف أحاد مثلا عدله عن لفظ واحد وعن معناه إلى معنى التضعيف للزم أحد أمرين : إما منع صرف كل اسم يتغير عن أصله لتجدد معنى فيه كأبنية المبالغة وأسماء المجموع ، وإما ترجيح أحد المتساويين على الآخر واللازم منتف بائفاق ،

(قوله معلولان عن واحد واحد) أى لأن المقصود التقسيم ولفظ المقصود مكرر أبدا نحو : جاء القوم رجلا رجلا فلما وجدنا أحاد غير مكرر لفظا مع أن المقصود التقسيم كما علمت حكمتنا بأن أصله لفظ مكرر ولم يأت بمعناه إلا واحد واحد فحكم بأنه أصله وكذا يقال في الباقي . أفاده الدماميني . (قوله وأما الوصف إلخ) مقابل لقوله فأحاد وموحد معلولان إلخ لأنه في قوة أن يقال أما العدل فلأن أحاد إلخ أى أما بيان العدل فأحاد إلخ وأما بيان الوصف إلخ ولو قال الوصفية لكان أوضح . (قوله لم تستعمل إلا نكرات إما نعتا إلخ) أى فتكون أوصافا أصالة . قال السيد : الوصفية في ثلاث مثلا أصلية لأنه معلول عن ثلاثة ثلاثة وهذا المكرر لم يستعمل إلا وصفا فكذا المعدول إليه وهو ثلاث وإن لم تكن الوصفية في أسماء العدد واحد اثنان إلخ أصلية . (قوله إما نعتا إلخ) علم منه ما صرح به الفارضى من أنه لا بد أن يتقدمها شيء . (قوله وإنما كرر إلخ) أى فلا يرد أن مثنى يفيد التكرير فأى فائدة في إعادته وقوله لا لإفادة التكرير أى لا لتأسيس معنى زائد هو التكرير لحصوله بمثنى الأول . (قوله ولا تدخلها آل) وادعى الزغرشى أنها تعرف فقال يقال فلان ينكح المثنى والثلاث قال أبو حيان : ولم يذهب إليه أحد وكما لا تعرف لا تؤنث فلا يقال مثناة مثلا . قاله الفارضى . (قوله وذهب الزجاج إلخ) المعدول عنه على مذهبه إلى أحاد وموحد واحد وإلى ثناء ومثنى اثنان وهكذا كما يشير إليه الشارح بخلافه على المذهب الأول فواحد واحد واثنان اثنان وهكذا . (قوله كأبنية المبالغة) نحو ضربا فإنه تغير عن ضارب لإفادة معنى جديد وهو التكرير . (قوله وأسماء المجموع) ليس المراد بها أسماء المجموع المعروفة كقوم ورهط إذ لا تغير فيها بل المراد المجموع نفسها فالإضافة للبيان ، أفاده زكريا . فالجمع تغير عن الواحد لإفادة معنى جديد وهو التعدد . (قوله ترجيح أحد المتساويين) أى في التغير لإفادة معنى جديد على الآخر ومراده بأحدهما المعدول في العدد وبالأخر غيره كأبنية المبالغة والمجموع .

وأيضاً كل ممنوع من الصرف لابد أن يكون فيه فرعية في اللفظ وفرعية في المعنى ، ومن شرطها أن تكون من غير جهة فرعية اللفظ ليكمل بذلك الشبه بالفعل ، ولا يتأتى ذلك في أحاد إلا أن تكون فرعيته في اللفظ بعده عن واحد المضمن معنى التكرار ، وفي المعنى بلزومه الوصفية وكذا القول في أخواته ، وأما آخر فهو جمع أخرى أنشئ آخر بفتح الحاء بمعنى مغاير فالمانع له أيضاً العدل والوصف : أما الوصف فظاهر وأما العدل فقال أكثر النحويين إنه معدول عن الألف واللام لأنه من باب أفعل التفضيل فحقه ألا يجمع إلا مقروناً بأل ، والتحقيق أنه معدول عما كان يستحقه من استعماله بلفظ ما للواحد المذكور بدون تغير معناه ، وذلك أن آخر من باب أفعل التفضيل فحقه ألا يشئ ولا يجمع ولا يؤنث إلا مع الألف واللام أو الإضافة فعُدل في تجرده منها واستعماله لغير الواحد المذكور عن

(قوله ولا يتأتى ذلك) أى الشرط المذكور للفرعية في المعنى وهو كونها من غير جهة الفرعية في اللفظ وقوله إلا أن تكون إلخ أى لأن الجهة على ما ذكره الزجاج واحدة وهى العدل . (قوله واحد المضمن معنى التكرار) يعنى واحداً المكرر أى عن واحد واحد . زكريا . (قوله بمعنى مغاير) أى باعتبار الحال وإلا فمعنى آخر في الأصل أشد تأخراً وكان في الأصل معنى جاء زيد ورجل آخر جاء زيد ورجل أشد تأخراً في معنى من المعانى ثم نقل إلى معنى غير فمعنى رجل آخر رجل غير زيد . دمايني . (قوله أما الوصف فظاهر) لأنه اسم تفضيل بمعنى مغاير باعتبار الحال وبمعنى أشد تأخراً باعتبار الأصل كما مر وعلى كل فهو وصف والظاهر أن صوغه من تأخر فهو اسم تفضيل مصوغ من محاسن شئونها . (قوله عن الألف واللام) أى عن ذى الألف واللام ولا ينافى ذلك أنه نكرة فكيف يكون معدولاً عن معرفة لأنه لا يلزم في المعدول عن الشيء أن يكون بمعناه من كل وجه خلافاً للفراسى . دمايني . (قوله إلا مقروناً بأل) أى أو مضافاً إلى معرفة . (قوله والتحقيق إلخ) فأخر على الأول معدول عن الآخر وعلى هذا عن آخر بالإنفراد والتذكير ولعل وجه كون هذا القول هو التحقيق تطابق المعدول والمعدول عنه عليه تنكيراً فتدبر . (قوله عما كان يستحقه) أى عن استعمال كان يستحقه بدليل قوله من استعماله إلخ وقوله بلفظ ما للواحد المذكور الإضافة للبيان أى بلفظ هو اللفظ الذى للواحد المذكور هكذا يبنى تقرير عبارته لا كما قرره البعض ، وكلامه صريح في أن المعدول عنه الاستعمال المذكور مع أنه لفظ الواحد المذكور فلو قال : والتحقيق أنه معدول عما كان يستحقه من لفظ الواحد المذكور لكان أخصر وأولى وقوله بدون تغير معناه حال من لفظ أو من ما أى حالة كون لفظ الواحد المذكور لم يغير معناه الذى هو الواحد المذكور . (قوله وذلك) أى ويبان ذلك . (قوله أو الإضافة) أى إلى معرفة . (قوله فعُدل في تجرده) أى في حالة هى تجرده إلخ فإن قلت يجوز أن يكون بتقدير الإضافة قلت لا لأن المضاف إليه لا يحذف إلا إذا جاز إظهاره ولا يجوز إظهاره هنا نقله الدمايني عن الرضى . وانظر وجه عدم جواز

لفظ آخر إلى لفظ التثنية والجمع والتأنيث بحسب ما يراد به من المعنى، فقليل عندى رجالان آخران ورجال آخرون وامرأة أخرى ونساء آخر، فكل من هذه الأمثلة صفة معدولة عن آخر إلا أنه لم يظهر أثر الوصفية والعدل إلا في آخر لأنه معرب بالحركات بخلاف آخران وآخرون^(١)، وليس فيه ما يمنع من الصرف غيرهما بخلاف أخرى فإن فيها أيضا ألف التأنيث فلذلك خص آخر بنسبة اجتماع الوصفية والعدل إليه وإحالة منع الصرف عليه، فظهر أن المانع من صرف آخر كونه صفة معدولة عن آخر مراداً به جمع المؤنث لأن حقه أن يستغنى فيه بأفعل عن فعل لتجرده من أن كما يستغنى بأكبر عن كبير في قولهم رأيتها مع نساء أكبر منها.

(تغيبهان) الأول: قد يكون آخر جمع أخرى بمعنى آخره فيصرف لانتفاء العدل لأن مذكرها آخر بالكسر بدليل: ﴿وَأَنْ عَلَيْهِ النَّشْأَةُ الْآخَرَى﴾ [النجم: ٤٧]، ﴿ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخَرَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠]، فليست من باب أفعل التفضيل والفرق بين أخرى أنثى آخر، وأخرى بمعنى آخره لا تدل على الانتهاء ويعطف عليها مثلها من جنسها، نحو: جاءت امرأة أخرى وأخرى، وأما أخرى بمعنى آخره فتدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد وهي المقابلة الأولى في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ أَوَلَمْ أَهْلِكْكُمْ لَأَخْرَاهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٩]، إذا عرفت ذلك فكان ينبغي أن يحتز عن هذه كما فعل في الكافية فقال:

إظهاره ولعله كونه يؤدي إلى وصف التكرة بالمعرفة في نحو: مررت بنساء ونساء آخر لكن يرد أنه بمعنى مغايرات فلا تقيد الإضافة تعريفاً، إلا أن يقال كونه بمعناه لا يقتضى أنه في حكمه من كل وجه فأمثل. (قوله عن لفظ آخر) فيه إقامة الظاهر مقام المضمر إذ المعنى عدل في تجرد آخر عن لفظه إلى لفظ المثني والمجموع والمؤنث. زكريا. ولعل نكتة الإظهار طول الفصل. (قوله لم يظهر أثر إلخ) فيه دلالة ظاهرة على أن جميع هذه الصيغ توصف بمنع الصرف وإن لم يظهر أثره إلا في المعرب بالحركات فمنع الصرف عنده لا يختص بالمعرب بالحركات بل يختص به ظهور أثره. كذا في سم. (قوله فإن فيها ألف التأنيث) أي وهي تستقل بالمانع فتعتبر لأنها أوضح من الوصفية والعدل كما في زكريا. (قوله مراداً به جمع المؤنث) حال من آخر بفتح الهززة وفي هذا القيد دفع لما أورد من أن آخر يصلح للواحد والمثني والجمع وأخر لا يصلح إلا للجمع فكيف يكون معدولاً عنه، ووجه الدفع أنه معدول عن آخر بمعنى الجماعة لا مطلقاً. (قوله بدليل وأن عليه إلخ) مرتبط بقوله بمعنى آخره ووجه الدلالة أنه وصف النشأة في هذه الآية بالآخرى وبالأخرة في الآية الثانية وذلك يدل على أن معناها واحد. (قوله والفرق) أي من جهة المعنى. (قوله مثلها من جنسها) فلا يقال عندى رجل وحمار آخر ولا امرأة أخرى كذا قال شيخنا فالمراد بالجنس الصنف. (قوله ولا يعطف عليها مثلها) لأن الانتهاء الحقيقي لا يتعد بخلاف معنى المغايرة فيتعدد. سم.

(١) إذا ما مر بها من الحروف.

وَمَنْعَ الْوَصْفِ وَعَدْلُ أُخْرَا مُقَابِلًا لِأَخْرِيْنَ فَاحْصِرَا

الثاني : إذا سمي بشيء من هذه الأنواع الثلاثة - وهي ذو الزيادةتين وذو الوزن وذو العدل - بقي على منع الصرف لأن الصفة لما ذهبت بالتسمية خلقتها العلمية (وَوَزْنٌ مُتَقَيٌّ وَثَلَاثٌ كَهَمَا * مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيَعْلَمَا) يعني ما وازن مثني وثلاث من ألفاظ العدد المعدول من واحد إلى أربع فهو مثلهما في امتناع الصرف للعدل والوصف تقول مررت بقوم موحد وأحاد ، ومثني وثناء ، ومثلث وثلاث ، ومربع ورباع ، وهذه الألفاظ الثمانية متفق عليها ولهذا اقتصر عليها . قال في شرح الكافية : وروى عن بعض العرب خمس وعشار ومعشر ولم يرد غير ذلك . وظاهر كلامه في التسهيل أنه سمي فيها خماس أيضا واختلف فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب : أحدها : أنه يقاس على ما سمي وهو مذهب الكوفيين والزجاج ووافقهم الناظم في بعض نسخ التسهيل وخالفهم في بعضها . الثاني : لا يقاس بل يقتصر على المسموع وهو مذهب جمهور البصريين . الثالث : أنه يقال على فعال لكثرة لا على مفعول . قال الشيخ أبو حيان : والصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة^(١) ، وحكى البناءين أبو عمرو الشيباني ، وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحاد إلى عشار ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

(قوله مقابلا لأخرين) بفتح الحاء بمعنى مغايرين ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَخْرَيْنَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ ﴾ واحترز به عن آخر مقابل آخرين بكسر الحاء في نحو : يجمع الله الأولين والآخرين وقوله : فاحصرا أي احصر منع صرف آخر في آخر المقابل لأخرين بفتح الحاء . (قوله خلقتها العلمية) فإذا نكر بعد أن سمي به فذهب الخليل وسيبويه إلى أنه لا ينصرف لأنك رددته إلى حال كان لا ينصرف فيها وذهب الأخفش إلى أنه ينصرف لأن الوصفية قد انتقلت عنه بالعلمية وسيأتي ذلك . (قوله ووزن) أي موازن كما أشار إليه الشارح وقوله كهما فيه جر الكاف للضمير وتقدم أنه شاذ فالأولى جعلها اسما بمعنى مثل مضافا إلى الضمير وقوله من واحد متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر أي حالة كونه مأخوذا من واحد وقول شيخنا إنه بيان لوزن بمعنى موازن غير صحيح . (قوله متفق عليها) أي على ورودها عن العرب بدليل ما يأتي . (قوله إلى عشرة) الغاية داخلية بقرينة ما سبق وما يأتي وقولهم الصحيح إن الغاية بالي خارجة محله إذا لم تقم قرينة على دخولها وأما قول شيخنا السيد الغاية خارجة ولذا عبر بالي وأما العشرة فغير مسموع صوغ فعال ومفعول منها كما قاله العصام فهو مخالف لما في الشرح . (قوله وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحاد إلى عشار) ولم يتعرضا لسماع موحد إلى معشر ولهذا أخر حكايتهما عن حكاية أبي عمرو الشيباني .

(١) كما تقول القاعدة . أجمنا من رأى حجة على من لم ير .

(تنبيه): قال في التسهيل : ولا يجوز صرفها بمعنى آخر مقابل آخرين وفعال ومفعول في العدد مذهوبا بها مذهب الأسماء خلافا للفراء ولا مسمى بها خلافا لأبي على وابن برهان ، ولا منكورة بعد التسمية بها خلافا لبعضهم ا هـ . أما المسألة الأولى : فالمعنى أن الفراء أجاز ادخلوا ثلاث ثلاثا وثلاثا ثلاثا وخالفه غيره وهو الصحيح . وأما الثانية : فقد تقدم التنبيه عليها (وَكُنْ لِيَجْمَعَ مُشْبِهٌ مَفَاعِلًا * أَوْ الْمَفَاعِلُ يَمْنَعُ كَافِلًا)

(قوله مذهوبا بها مذهب الأسماء) أى للمنكرة أو الجامدة على الوجهين الآتين عاجلا في كلام الدماميني وعلى الأول اقتصر في الجمع . (قوله خلافا للفراء) أى فإنه زعم أن هذه الألفاظ منعت الصرف للعدل والتعريف بنية أ ل وأنه يجوز جعلها نكرة وبذهب بها مذهب الأسماء المنصرفة وظاهر تقريرهم المذكور عن الفراء أن يقال إنها تصرف بناء على كونها أسماء نكرات وأنها في حالة النزع معارف وكلام المصنف يقتضى أن الفراء يرى أنها حال منع الصرف صفات وحال الصرف أسماء وأنها على حالة واحدة بالنسبة إلى التعريف والتذكير . دماميني . ورد قول الفراء بمجيئها أحوالا وصفات للنكرات . (قوله ولا مسمى بها خلافا لأبي على وابن برهان) أى لأن الصفة لما ذهبت خلفتها العلمية وما نقله عن أبي على وابن برهان نقله في التصريح عن الأخفش وأبي العباس وغيرها وعبارته وقال الأخفش في المعاني وأبو العباس إنه لو سمي بمثنى أو أحد أحواته انصرف لأنه إذا كان اسما فليس في معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فليس فيه إلا التعريف خاصة وتبهما على ذلك الفارسي وارتضاه ابن عصفور ورد بأن هذا مذهب لا نظير له إذ لا يوجد بناء ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة وإنما المعروف العكس عبارة الفارسي في التذكرة تخالف هذا فإنه قال : الوصف يزول فيخلفه التعريف الذى للعلم والعدل قائم في الحالين جميعا ا هـ وحجة الجمهور أن شبه الأصل من العدل حاصل والعلمية محققة فسبب المنع موجود فالوجه امتناع الصرف ا هـ . (قوله فالمعنى أن الفراء إلخ) مراد الشارح تصوير الذهاب بها مذهب الأسماء وأما ما نقله البعض عن البيهقي وأقره من أنه لما كان كلام التسهيل يقتضى أن الفراء يوجب صرفها لكونه جوازا مقابلا للمنع وهو يقتضى الوجوب مع أن مذهب الفراء في الواقع جواز كل من الصرف وعدمه احتياج الشارح إلى بيانه بقوله فالمعنى إلخ فورد بأن الجواز الذى قالوا إنه يقتضى الوجوب هو جواز الشيء شرعا بعد امتناعه شرعا ، لا مطلق الجواز في مقابلة مطلق المنع كما في هذا المقام ألا ترى أنه لا يفهم من مقابلة منع الصرف بجوازه وجوبه ، فدعوى اقتضاء كلام التسهيل لإيجاب الفراء صرفها غير مسلمة . (قوله فقد تقدم التنبيه عليها) أى في قوله إذا سمي بشيء من هذه الأنواع إلخ . (قوله لجمع) اعترض بأن الجمعية ليست شرطا كما صرح به السيوطي وغيره بل كل ما كان على هذين الوزنين واستوفى الشروط المذكورة في الشرح منع صرفه وإن فقدت الجمعية ، فكان الأولى أن يقول للفظ ، ويجاب بأن الجمع في كلامه تمثيل لا تقييد ، بدليل قوله : ولسراويل إلخ ، وإنما أثر الجمع بالتمثيل لأنه الغالب في الوزنين .

كأفلا غير كن ، ويمنع متعلق بكافلا ، وكذا الجمع ، ومفاعل مفعول بمشبه : يعنى أن مما يمنع من الصرف الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل أى فى كون أوله مفتوحا وثالثه ألفا غير عوض يلها كسر غير عارض ملفوظ أو مقدر على أول حرفين بعدها أو ثلاثة أوسطها ساكن غير منوى به وبما بعده الانفصال ، فإن الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق منع الصرف . ووجه خروجه عن صيغ الآحاد العربية أنك لا تجد مفردا ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم كعذافر ، أو ألفه عوض من إحدى ياءى النسب إما تحقيقا كيما ن وشآم فإن أصلهما يمينى وشآمى ، فحذفت إحدى الياعين وعوض عنها الألف ، أو تقديرا نحو تهم وثمان فإن ألفهما موجودة قبل ، وكأنهم نسبوا إلى فعل أو فعل ثم حذفوا إحدى الياعين وعوضوا عنها الألف لو ما على الألف غير مكسور بالأصالة بل إما

(قوله مشبه مفاعل) أى فى الحال كمساجد ، أو فى الأصل كعذارى ، إذ أصله عذارى بكسر الراء وتحريك الياء قلبت الكسرة فتحة والياء ألفا كما يأتى . (قوله يجمع) أى لصرفه فصلة منع محذوفة لدلالة المقام عليها . (قوله أى فى كون أوله مفتوحا) خرج به نحو عذافر ويقول ثالثه ألفا غير عوض أى من إحدى ياءى النسب تحقيقا أو تقديرا نحو : يمان وشآم ، ونحو : تهم وثمان . ويقول يلها كسر خرج نحو : براكاء وتدارك ويقول غير عارض خرج نحو : نلان وتوان . ويقول أوسطها ساكن خرج ملائكة . ويقول غير منوى به وبما بعده الانفصال أى بأن يكونا غير ياءى النسب بأن يكون الثالث غير ياء كمصاييح . أو ياء من بنية الكلمة بأن يكون سابقا على ألف التكمير ككرسى وكراسى ، خرج نحو : رباحى وجوارى وجملة الشروط ستة كذا قال شيخنا وتبعه البعض . وفيه أن هذه الأمور المخرجة لم تدخل فى موضوع المسألة حتى تخرج بهذه القيود ، لأن موضوع المسألة الجمع ، والأمور المخرجة مفردات . والجواب ما علم مما مر أن الجمع مثال لا قيد والمراد الجمع ، وكل لفظ على أحد الوزين . (قوله فإن الجمع متى كان إلخ) تعليل لقوله مما يمنع من الصرف الجمع إلخ ، ولا حاجة لجعله تعليلًا لحذوف كما زعم البعض . (قوله كعذافر) هو بمهملة فمعجمة الجمل الشديد واسم من أسماء الأسد . (قوله كيما ن وشآم) بحذف الياء المخففة الساكنة لالتقاء الساكنين هى والتنونين . (قوله فحذفت إحدى الياعين وعوض عنها الألف) أى وفتحت همزة شآم لتناسب الألف . (قوله أو تقديرا) قال شيخنا : هو مسلم فى تهاى أما ثمان ففيه أن الجوهرى قال إنه منسوب حقيقة كما يأتى ١ هـ . قال الدمامينى : والذى دعاهم إلى تقدير نسب نحو تهم سماعه مصروفا فأنهم قالوا رأيت تهايا بتخفيف الياء والتنونين فلولا أنه على تقدير النسب لمنع الصرف وإن كان مفردا كما منع سراويل ولم يجعلوه كجوار فى منع الصرف وجعل التنوين عوضا لأنه ليس من المنفوص . (قوله موجودة قبل) أى قبل ياء النسب . (قوله وكأنهم نسبوا إلخ) أى فليس هو على النسب حقيقة كما صرح به

مفتوح كبراء ، أو مضموم كتدارك ، أو عارض الكسر لأجل الاعتلال كتدان وتوان ، ومن ثم صرف نحو عبال جمع عباله لأن الساكن الذي يلي الألف فيه لا حظ له في الحركة . والعبالة الثقل يقال ألقى عبالته أى ثقله ، أو يكون ثاني الثلاثة متحرك الوسط كطواعية وكرامية ، ومن ثم صرف نحو ملائكة وصيارفة ، أو هو والثالث عارضان للنسب منوى بهما الانفصال ، وضابطه ألا يسبقا الألف في الوجود سواء كانا مسبوقين بها كرباحي وظفاري ، أو غير منفكين كحواري وهو الناصر وحوالي وهو المحتال بخلاف نحو قماري

ابن الناطم^(١) لكن في كلام الجوهري ما يخالفه حيث قال وهو يعني ثمان في الأصل منسوب إلى الثمن لأنه الجزء الذي صير السبعة ثمانية فهو ثمنها ثم فتحوا أوله لأنهم يغيرون في النسب كما قالوا دهرى وسهل وحلفوا منه إحدى ياءى النسب وعوضوا منها الألف كما فعلوا في المنسوب إلى اليمن فتثبت ياءه عند الإضافة كما ثبتت ياء القاضي فتقول ثمانى نسوة وثمانى مائة كما تقول قاضى عبد الله وتسقط مع التنوين عند الرفع والجر وتثبت عند النصب لأنه ليس يجمع فيجرى مجرى جوار وسوار في ترك الصرف وما جاء في الشعر غير مصروف فهو على التوهم . اهـ عبد القادر المكي ، وقوله فيجرى إلخ تفرع على المنفى بالميم . (قوله إلى فعل) أى يفتح العين كما نسبوا إلى من أوفعل أى بسكونها كما نسبوا إلى شأم . (قوله أو ما على الألف إلخ) عطف على قوله وأوله مضموم وكذا ما يأتى . (قوله كبرا كاه) بالمد والهمز الثبات في الحرب اهـ زكريا . ومراده أنه ليس مما منع صرفه لكونه على وزن منتهى الجموع وإن كان مما منع صرفه لألف التأنيث المملودة . (قوله كتدان وتوان) أصلهما تدانى وتوانى بضم النون فهما قلبت الضمة كسرة لتناسب الياء وأعلى إعلال قاض . (قوله ومن ثم إلخ) أى من أجل وجود غير كسر تالى الألف أصالة في غير وزن منتهى الجموع . (قوله لا حظ له في الحركة) أى لأنه ليس له أصل يرجع إليه في ذلك بخلاف نحو دواب فإنه من دب والماضى أصل عنه التحريك . (قوله متحرك الوسط) ينبغى حذف الوسط كما في عبارة التصريح لأن الثانى هو الوسط لا شيء له وسط كما هو ظاهر . (قوله ومن ثم) أى من أجل وجود تحرك ثاني الثلاثة في غير وزن منتهى الجموع . (قوله أو هو) أى الثانى وقوله للنسب أى تحقيقا كما في رباحي وظفاري أو تقديرا كما في جوارى وحوالي فالياء فيها ملحقه ياء النسب لأنها سمعا مصروفين فقدر فيما النسب وإن لم يكونا منسويين حقيقة وقوله منوى بهما الانفصال صفة لازمة لعارضان للنسب . (قوله وضابطه) أى العروض للنسب ألا يسبقا الألف في الوجود بأن سبقتهما الألف أو قارنهما لبناء الكلمة على الجميع فالأول ما أشار إليه بقوله مسبوقين بها والثانى ما أشار إليه بقوله : أو غير منفكين . (قوله كرباحي) نسبة إلى رباح بلد يجلب منه الكافور . وظفاري نسبة إلى ظفار بوزن قطام مدينة باليمن . اهـ زكريا .

(١) راجع له : شرح الألفية / من تحقيقنا .

وبخاتق فإنه بمنزلة مصاييح ، وقد ظهر من هذا أن زنة مفاعل ومفاعيل ليست إلا الجمع أو منقول من جمع كما سيأتى . وقد دخل بذكر التقدير نحو دواب فإنه غير منصرف لأنه أصله دواب فهو على وزن مفاعل تقديرا .

(تنبيهات): الأول : لا فرق في منع ما جاء على أحد الوزنين المذكورين بين أن يكون أوله ميمًا نحو : مساجد ومصاييح أو لم يكن نحو : دراهم ودنانير . **الثاني :** اشتراط كسر ما بعد الألف مذهب سيويه والجمهور . قال فى الارتشاف : وذهب الزجاج إلى أنه لا يشترط ذلك فأجاز فى تكسير هتّى أن يقال هباى بالإدغام أى ممنوعا من الصرف . قال : وأصل الباء عندى السكون ولولا ذلك لأظهرتها . **الثالث :** اتفقوا على أن إحدى العلتين هى الجمع واختلفوا فى العلة الثانية : فقال أبو على هى خروجه عن صيغ الآحاد وهذا رأى هو الراجح وهو معنى قولهم إن هذه الجمعية قائمة مقام علتين . وقال

(قوله بخلاف قمارى وبخاتق) أى ونحوهما ككراسى فالباء المشددة فى نحو قمارى موجودة قبل ألف الجمع لأنها وجدت فى المفرد نحو قمرى وهو سابق على الجمع . **(فائدة):** لو نسبت إلى نحو قمارى صرفت المنسوب لأن هذه الباء الموجودة فى المنسوب إليه تحذف ويؤتى بياء النسب وهى لا تؤثر المنع كما قاله الدمامنى . **(قوله فإنه بمنزلة مصاييح)** أى فى سبق الثانى والثالث على الألف . لا يقال بياء مصاييح لم تكن فى المفرد حتى تكون سابقة على ألف الجمع لأننا نقول هى بدل ألف مصباح وللبدل حكم المبدل . **(قوله وقد ظهر من هذا)** أى من عدم وجود مفرد عربى على زنة مفاعل أو مفاعيل بالشروط المذكورة وقوله أو منقول من جمع فيه أنه لم يتعرض فيما مر للمنقول من جمع فكيف قال : وقد ظهر من هذا إلخ إلا أن يقال : المراد من قوله سابقا أنك لا تجد مفردا أى أصالة فيكون فيه إشارة إلى وجود المفرد بالنقل فتأمل ؛ وقوله كما سيأتى أى فى قوله وإن به سمي إلخ فهو راجع للثانى فقط . **(قوله وقد دخل بذكر التقدير)** أى فى قوله نعتا لكسر ملفوظ أو مقدر . **(قوله هى)** بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد التحتية : الصبى الصغير والأنثى هبة . **(قوله ولولا ذلك لأظهرتها)** أى بالفتح لكونها متحركة حيث ذكّر فكان يقال هباى واعترضه سم بأن اجتماع المثنيين فى كلمة يوجب الإدغام وإن كان أولهما متحركا كما فى دواب ونحوه وأجاب بـ بأن الباء لو ظهرت لقليل هبايا لما استعرفه من قول المصنف :

والمد زيد ثالثا فى الواحد همزا يرى فى مثل كالفلاسد

وافتح ورد همزى يا فيما أعل .

وإذا قيل هبايا لم يحصل الإدغام وفيه عندى نظر وإن أقره غيره لعدم دخول نحو هى فى قول المصنف والمد إلخ لأن ثالثه ليس مدا وإن كان لنا .

قوم : العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقاً أو تقديرًا فالتحقيق نحو : أكألب وأرأهط إذ هما جمع أكألب وأرأهط ، والتقدير نحو مساجد ومنابر فإنه وإن كان جمعا من أول وهلة لكنه بزنة ذلك المكرر أعنى أكألب وأرأهط فكأنه أيضا جمع جمع ، وهذا اختيار ابن الحاجب . واستضعف تحليل أى على بأن أفعالا وأفعلا نحو : أفراس وأفلس جمعان ولا نظير لهما فى الآحاد وهما مصروفان ، والجواب عن ذلك من ثلاثة أوجه : الأول : أن أفعالا وأفعلا يجمعان نحو : أكألب وأنعام فى أكألب وأنعام . وأما مفاعل ومفاعيل فلا يجمعان ، فقد جرى أفعال وأفعل بجرى الآحاد فى جواز الجمع ، وقد نص الزمخشري على أنه مقيس فيهما . الثانى : أنهما يصفران على لفظهما كالأحاد نحو : أكألب وأنعام ، وأما مفاعل ومفاعيل فإنهما إذا صفرا ردا إلى الواحد أو إلى جمع القلة ثم بعد ذلك يصفران . الثالث : أن كلا من أفعال وأفعل له نظير من الآحاد يوازنه فى الهيئة وعدة الحروف ، فأفعال نظيره - فى فتح أوله وزيادة الألف رابطة - تفعال نحو : تحوال وتطواف ، وفاعال نحو : ساباط وخاتام ، وفعلال نحو : صلصال وخزعال . وأفعل نظيره فى فتح أوله وضم ثالثة تفعّل

(قوله وهو معنى قولهم إغ) أى الخروج أى مع الدلالة على الجماعة معنى قولهم إغ ولك أن تقول يحتمل قولهم المذكور أن العلة الثانية تكرار الجمع كما هو اختيار ابن الحاجب . (قوله من أول وهلة) قال فى المصباح : يقال لقيته أول وهلة أى أول كل شيء . (قوله ولا نظير لهما فى الآحاد) أى فلو كانت العلة الثانية الخروج عن صيغ الآحاد لنعا من الصرف . (قوله فلا يجمعان) أى جمع تكسیر ولا فقد يجمعان جمع تصحيح كقولهم فى نواكس نواكسون وفى أيامن أيامنون وكقولهم فى حدائد حدائدات وفى صواحب صواحيبات ، قاله الشارح فى آخر باب التكمير . (قوله فقد جرى أفعال وأفعل إغ) فإن قلت هذا لا يدفع الاعتراض لأن هذا لا يقتضى أن لهما نظيرا فى الآحاد قلت حاصل الجواب أن مرادنا بالخروج عن صيغ الآحاد الخروج عن صيغها لفظا وحكما ، وأفعال وأفعل لم يخرجنا عن حكم الآحاد لجواز جمعهما كالأحاد وكذا يقال فى الجواب الثانى . ا هـ . (قوله وقد نص الزمخشري إغ) أى فليس فى جمع أكألب وأنعام على أكألب وأنعام شذوذ حتى يضعف به الوجه الأول . (قوله على أنه) أى الجمع على مفاعل . (قوله وأنعام) بالألف لما ساقى فى قول الناظم :

* كذاك ما مدة أفعال سبق *

إغ فلا يقال أنيعم بقلب الألف ياء بل تبقى الألف . (قوله أو إلى جمع القلة) قال شيخنا لعله أراد ما يشمل جمعى التصحيح فإنهما من جموع القلة فتقول فى تصغير مساجد مسيجدات . (قوله الثالث) محصله عدم تسليم خروجهما عن صيغ الآحاد لفظا بإثبات نظائر لهما من الآحاد فى الهيئة وعدة الحروف وإن لم تكن مبدوءة بالهمزة مثلهما فكان الأولى تقديمه على الجوابين الأولين لأن محصلهما تسليم خروجهما عن صيغ الآحاد لفظا وعدم إثبات خروجهما عنها حكما . (قوله تحوال وتطواف) مصدران لجال وطاف وقيل لتجول وتطوف .

نحو : تتفل وتنضب ، ومفعل نحو : مكرم ومهلك ، على أن ابن الحاجب لو سئل عن ملائكة لما أمكنه أن يعطل صرفه إلا بأن له في الآحاد نظيرا نحو : طوعية وكراهية (وَذَا أَعْيَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَازِيِّ * رَفْعًا وَجَزًّا أَجْرَهُ كَسَارِي) يعنى ما كان من الجمع الموازن مفاعلا معتلا فله حالتان : إحداهما أن يكون آخره ياء قبلها كسرة نحو : جوار وغواش والأخرى أن تقلب ياءؤه ألفا نحو عذارى ومدارى ، فالأول يجرى في رفعه وجره مجرى قاض وسار في حذف يائه وثبوت تنوينه نحو : ﴿ وَمَنْ فَوْقَهُمْ غَوَاشٌ ﴾ [الأعراف : ٤١] ، ﴿ وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴾ [الفجر : ١] ، وفي النصب مجرى دراهم في سلامة آخره

(قوله ساباط) هو سقيفة بين دارين تحتها طريق . قاموس . (قوله وخاتام) لغة في الخاتم . (قوله نحو صلصال) هو الطين ما لم يعمل خزفا . وخزعال بالخاء المعجمة قالزاي فالعين المهملة هو العرج يقال ناقة بها خزعال أى عرج . (قوله نحو تتفل) بفوقيتين وفاء ولد الثعلب وتنضب بفوقية فنون فضاء معجمة شجر يتخذ منه السهام . (قوله نحو مكرم ومهلك) مصدر أكرم وملك ويجوز في لام مهلك الفتح والكسر أيضا فنكون مثله^(١) . (قوله على أن ابن الحاجب لو سئل إلخ) قد يقال يمكنه أن يعطل صرفه بأنه لم يتكرر لا تحقيقا وهو ظاهر إذ هو جمع ملك من أول وهلة ولا تقديرا لأنه ليس على وزن المكرر الذى هو مفاعل أو مفاعل لتحرك الوسط في الثلاثة التى بعد الألف . سم بإيضاح . (قوله منه) صفة لذا أو حال منه وكذا قوله كالجوارى وضمير منه للجمع المتقدم وقوله كسارى أى إجراؤه كإجراء سارى أو حالة كونه كسارى . (قوله يعنى ما كان إلخ) لما كان مفهوم قول المصنف كالجوارى أن ما كان من معتل منتهى الجموع كالعذارى لا يجرى كسار في حذف حرف العلة وثبوت التنوين بل يبقى فيه حرف العلة ولا يثبت التنوين . قال الشارح يعنى فإتيانه بالبنائية المقتضية تضمن كلام المصنف حكم نحو جوار وحكم نحو العذارى بالنظر إلى المنطوق والمفهوم وهذا لا ينأى ما سيذكره الشارح من خروج نحو العذارى عن حكم نحو جوار بقول المصنف كالجوارى كما لا يخفى على ذى بصيرة ولغفلة البعض عما ذكرنا زعم أن في كلام الشارح تناقضا لاعتضاء أول كلامه دخول القسمين في النظم واعتضاء آخر كلامه خروج الثانى منه وأنه كان الأول حذف يعنى . (قوله أن تقلب ياءؤه ألفا) أى بعد قلب الكسرة قبلها فتحة كما يأتى . (قوله نحو عذارى) جمع عذراء بالمد وهى البكر . ومدارى جمع مدرى بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوكة تحمك به المرأة رأسها وأصلها عذارى ومدارى بالكسرة ثم أبدلت الكسرة فتحة أى أتباعا لفتحة ما قبل الألف فقبلت الباء ألفا لتحرکها وانفتاح ما قبلها . ١ هـ تصریح . والذى في شرح الشارح على التوضيح أن مدارى جمع مدراء أى كحمراء وهى المنتفخة الجنبين وفي القاموس ما يوافق . وذكر أن الفعل مدر كفرح فهو مدر وهى مدراء ودالها مهملة . (قوله في حذف يائه إلخ) أى لا في جميع الوجوه فإن جره بفتحة مقدرة وتنوينه تنوين عوض بخلاف نحو قاض فإنه بكسرة مقدرة وتنوينه تنوين صرف كما سيبينه عليه الشارح .

(١) أى بالمركات الثلاث .

وظهور فتحه نحو : ﴿ سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ ﴾ [سبا : ١٨] . والثاني : يقدر إعرابه ولا يتوّن بحال ، ولا خلاف في ذلك ، وهذا خرج من كلامه بقوله كالجواري .

(تنبيهات): الأول : اختلف في تنوين جوار ونحوه : فذهب سيبويه إلى أنه تنوين عوض عن الياء المخنوفة لا تنوين صرف ، وذهب للمبرد والراجح إلى أنه عوض عن حركة الياء ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين . وذهب الأخفش إلى أنه تنوين صرف لأن الياء لما حذفت تخفيفا زالت صيغة مفاعل وبقي اللفظ كجناح فانصرف ، والصحيح مذهب سيبويه . وأما جعله عوضا عن الحركة فضعيف لأنه لو كان عوضا عن الحركة لكان التعويض عن حركة الألف في نحو موسى وعيسى أولى لأن حاجة المتعذر إلى التعويض

(قوله والفجر وليال) فليال مجرور بفتحة مقدرة على الياء المخنوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل نياية عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع تقديرا أي بحسب الأصل . (قوله في سلامة آخره) أي من الحذف . (قوله وهذا خرج من كلامه) أي من منطوق كلامه فلا يئال دخوله في كلامه مفهوما أعنى أن حكمه مستفادا من كلامه بطريق المفهوم ولهذا قال الشارح في أول عبارته يعني كما أوضحناه سابقا . (قوله فذهب سيبويه إلى أنه تنوين عوض عن الياء المخنوفة) أخرجه الأثير على أن الإعلال مقدم على منع الصرف لكون سببه وهو الثقل أمرا ظاهرا محسوسا بخلاف منع الصرف فإن سببه مشابهة الاسم للفعل وهي خفية فأصل جوار على هذا جوارئ بالتثنية استقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما ثم حذفت التثنية لوجود صيغة منتهى الجمع تقديرا لأن المخنوف لعل كالتائب ثم خيف رجوع الياء فأق بالتثنية عوضا عنها وأخرجه بعضهم على أن منع الصرف مقدم فأصل جوار على هذا جوارئ بترك التثنية لصيغة منتهى الجمع فحذفت ضمة الياء للثقل ثم الياء تخفيفا ثم أق بالتثنية عوضا عنها فلم أن سبب الحذف على الأول التقاء الساكنين وعلى الثاني التخفيف وعليه بنى الشارح السؤال والجواب الآتين . (قوله عوض عن حركة الياء) أي وحصل التعويض قبل حذف الياء بدليل قوله ثم حذفت الياء وهذا بناء على أن منع الصرف مقدم على الإعلال فأصله على مذهب المبرد جوارئ بترك التثنية حذف ضمة الياء لتقلها وأق بالتثنية عوضا عنها فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما . (قوله لأن الياء لما حذفت تخفيفا) أي لا لالتقاء الساكنين فهو مبنى على تقديم منع الصرف على الإعلال . (قوله لأن حاجة المتعذر إلخ) وجهه أن العامل في كل من المنقوص والمقصور طالب أثرا وقد ظهر الأثر مع المنقوص في الجملة لظهوره حالة النصب ولم يظهر في المنقوص أثر بالكيفية فكان أولى بالتعويض

أشد من حاجة المتعسر ، ولألحق مع الألف واللام كما ألحق معهما تنوين التثنية واللام منتف فيهما فكذا الملزوم . وأما كونه للمصرف فضعيف أيضا إذ المحذوف في قوة الموجود وإلا لكان آخر ما بقى حرف إعراب واللام كما لا يخفى منتف . فإن قلت إذا جعل عوضا عن الياء فما سبب حذفها أولا ؟ قلت : قال في شرح الكافية : لما كانت ياء المنقوص قد تحذف تخفيفا ويكتفى بالكسرة التي قبلها وكان المنقوص الذي لا ينصرف أثقل التزمو فيه من الحذف ما كان جائزا في الأدنى ثقلا ليكون لزيادة الثقل زيادة أثر ، إذ ليس بعد الجواز إلا اللزوم . انتهى . واعلم أن ما تقدم عن المبرد من أن التنوين عوض عن الحركة هو المشهور عنه كما نقل الناظم في شرح الكافية . وقال الشارح : ذهب المبرد إلى أن فيما

وبهذا سقط ما يقال كان الظاهر عكس الأولوية لأن التعويض يقتضى حذف شيء وإقامة غيره مقامه ، والمقصود لم يظهر فيه أثر حتى يقال حذف وعوض عنه التنوين ، بخلاف المنقوص فإن الحركات تظهر في لفظه لكن نقل بعضها فترك وعوض عنه التنوين . أفاده البهوتي . (قوله ولألحق مع الألف واللام كما ألحق إلخ) أى بجماع أن كلا من تنوين التثنية وتنوين نحو جواب على مذهب المبرد عوض عن شيء فتثني التثنية عوض عن مدة الإطلاق وتثني نحو جواب عوض عن حركة الياء قال البعض تبعا لشيخنا : كان الأول أن يقول الشارح ولألحق مع الألف واللام لأنه عنده عوض عن الحركة والحركة تجمع الألف واللام اهـ ولعل وجهه أن قياس العوض على للمعوض عنه أقرب من قياسه على تنوين التثنية فتأمل ، ثم قال البعض : وقد يقال هذا اللازم جار على القول بأنه عوض عن الياء بل هو أظهر فيه بأن يقال لو كان عوضا عن الياء لألحق مع الألف واللام كما ألحق معهما تنوين التثنية بجماع أن كلا منهما عوض عن حرف اهـ وقد يجاب بأن التنوين هنا ليس لمحض العوض عن الياء بل للموضعية عنها ومنع عودها لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض عنه فكان كضد الياء التي تجمع الألف واللام فتاسب ألا يجمع الألف واللام فاحفظه فإنه دقيق . (قوله واللام) يعنى أولوية التعويض عن حركة الألف في نحو موسى وعيسى وإلحاق التنوين مع الألف واللام وقوله فيهما مرتبط باللام والضمير للضمتين المتقدمتين أعنى قوله لكان التعويض إلخ وقوله ولألحق إلخ . (قوله إذ المحذوف) وهو الياء في قوة الموجود أى فضيعة منتهى الجمع موجودة تقديرا . (قوله فإن قلت إلخ) مبنى السؤال والجواب على أن منع الصرف مقدم على الإعلال كما مر . (قوله لما سبب حذفها) أى على سبيل الوجوب بقربة أن الجواب يفيد تعليل حذفها على سبيل الوجوب . (قوله قد تحذف تخفيفا) يفيد أن حذف ياء المنقوص غير واجب ويصرح بذلك قوله ما كان جائزا في الأدنى وفيه نظر فإن أراد المقرون بأل فليس الكلام فيه اهـ سم على أن المقرون بأل يستوى فيه المنصرف وغيره . (قوله وقال الشارح ذهب المبرد إلخ) على هذا يكون المبرد مخالفا لسيبويه في الساكن الذي ردف الياء فسيبويه يقول هو التنوين الموجود قبل حذفه والمبرد يقول هو التنوين المقدر في كل

لا ينصرف تنويننا مقدرا بدليل الرجوع إليه في الشعر ، وحكموا له في جوار ونحوه بحكم الموجود وحذفوا لأجله الياء في الرفع والجرح لتوهم التقاء الساكنين ثم عوضوا عما حذف التنوين وهو بعيد ، لأن الحذف للملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ولا يحسن ارتكاب مثله . الثاني : ما ذكر من تنوين جوار ونحوه في الرفع والجرح متفق عليه ، نص على ذلك الناظم وغيره . وما ذكره أبو علي من أن يونس ومن وافقه ذهبوا إلى أنه لا ينون ولا تحذف ياءه وأنه يجز بفتحة ظاهرة وهم ، وإنما قالوا ذلك في العلم وسيأتي بيانه . الثالث : إذا قلت مررت بجوار فعلامة جرح فتحة مقدرة على الياء لأنه غير منصرف ، وإنما قدرت مع خفة الفتحة لأنها نابت عن الكسرة فاستقلت لنابتها عن المستقل ، وقد ظهر أن قوله كسار إنما هو في اللفظ فقط دون التقدير ، لأن سار جرح بكسرة مقدرة وتنوينه تنوين التمكن لا العوض لأنه منصرف . وقد تقدم أول الكلام (ولسراويل بهذا الجمع * شبه القضي عموم المفعول) اعلم أن سراويل اسم مفرد أعجمي جاء على وزن مفاعيل فمنع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعترية لما عرفت أن بناء مفاعل ومفاعيل لا يكونان في كلام العرب إلا لجمع أو منقول من جمع ، فحق ما وازنهما أن يمنع من الصرف وإن فقدت منه الجمعية إذا تم شبهه بهما ، وذلك بأن لا تكون

منوع من الصرف وموافقا له في أن الموضع عنه الياء المخلوطة . (قوله وحذفوا لأجله الياء) أي بند حذف حركتها المقدرة استغناء . زكريا . (قوله ساكن متوهم الوجود) هو التنوين المقدر . (قوله وأنه يجز بفتحة ظاهرة) أي ويرفع بضمة مقدرة على الياء الموجودة فيقال جاء جوارى بياء ساكنة وقوله وإنما قالوا ذلك في العلم أي في المنقوص العلم كقاض علم امرأة وقوله وسيأتي بيانه أي في شرح قول المصنف وما يكون منه منقوصا إلخ . (قوله مع خفة الفتحة) لم يضم لأنه لو أضمر لرجع الضمير إلى خصوص الفتحة المقدرة على الياء نيابة عن الكسرة فيتدافع مع قوله فاستقلت إلخ فالمراد بالفتحة جنسها فليس في قوله مع خفة الفتحة إظهار في مقام الإضمار . (قوله ولسراويل) خبر شبه وبهذا متعلق بشبه وفيه تقديم معمول المصدر عليه للوزن . كذا قال خالد وتبعه شيخنا والبعض وفيه مسأحة لأن الظاهر أن شبه اسم مصدر لا مصدر . (قوله اسم مفرد أعجمي) زاد الفارسي نكرة مؤنث وقال في القاموس : السراويل فارسية معربة وقد تذكر ثم قال : والسراويل بالنون ، والشروال بالشين أي المعجمة لغة . (قوله لما عرفت إلخ) أي وإنما كان أعجميا لما عرفت إلخ . (قوله أو منقول من جمع) وهو ما يمي به من هذا الجمع . (قوله فحق ما وازنهما) أي فحق اسم الجنس الذي وازن مفاعل أو مفاعيل وكأنه تفرع على قوله منع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعترية صرح به توطئة لقوله إذا تم شبهه إلخ . (قوله وذلك) أي تمام شبهه بهما بالآ يكون إلخ .

ألفه عوضاً من إحدى باءى النسب ولا كسرة ما يلى ألفه عارضة ، ولا بعد ألفه ياء مشددة عارضة ، ولم يوجد ذلك فى مفرد عربى كما مر . ولما وجد فى مفرد أعجمى وهو سراويل لم يكن إلا منعه من الصرف وجهاً واحداً خلافاً لمن زعم أن فيه وجهين : الصرف ومنعه ، وإلى التنبيه على ذلك أشار بقوله :

*** شبه القضى عموم المنع ***

أى عموم منع الصرف فى جميع الاستعمال خلافاً لمن زعم غير ذلك . ومن النحويين من زعم أن سراويل عربى وأنه فى التقدير جمع سرولةسمى به المفرد ، ورد بأن سرولة لم يسمع . وأما قوله :

*** عليه من اللؤم ميزولة *** [١٠٢٨]

(قوله ولم يوجد ذلك إلخ) مرتبط بقوله فحق ما وازنهما أن يمنع من الصرف وإن فقدت منه الجمعية إذا تم شبه بهما واسم الإشارة يرجع إلى تمام شبه بهما وكذا الضمير فى قوله ولما وجد . (قوله خلافاً لمن زعم إلخ) هو ابن الحاجب حيث قال فى الكافية : وسراويل إذا لم يصرف وهو الأكثر فقد قيل إنه أعجمى حمل على موازنه وقيل عربى جمع سرولة وإذا صرف فلا إشكال اهـ . وفى التوضيح : ونقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه وأنكر ابن مالك عليه ذلك اهـ . قال الحفيد : لا وجه لإنكاره لأن ابن الحاجب ثقة وقد نقله . (قوله وأنه فى التقدير إلخ) أى يقدر أن سراويل كان جمع سرولة فنقل من الجمعية إلى تسمية المفرد به وسأئى وجه آخر فى معنى العبارة . (قوله سمي به المفرد) أى أطلق اسم جنس على هذه الآلة المفردة كما عبر بذلك المرادى . (قوله ورد بأن سرولة لم يسمع) اعترض بأنه لا يصلح رداً للقول بأنه جمع سرولة تقديراً لأن تقدير كونه جمعاً لسرولة لا يستلزم سماع سرولة وإنما يصلح رداً للقول بأنه جمع سرولة تحقيقاً كما حكاه السندوبى وغيره وعبارة السندوبى : وقيل إنه جمع سرولة تقديراً أو تحقيقاً بناء على سماع سرولة كما نقل عن أهل اللغة اهـ ويمكن حمل كلام الشارح على هذا القول بأن يراد بقوله فى التقدير بحسب الأصل . (قوله عليه من اللؤم سرولة) تمامه :

*** فليس يرقى لمستطيف ***

والضمير فى عليه للمذموم واللؤم الدناءة فى الأصل والخساسة فى الفعل . زكربا .

*** فليس يرقى لمستطيف *** [١٠٢٨] تمامه :

قائله مجهول . وقيل مصنوع . من المقارب : أى على ذلك للمذموم . من اللؤم بالضم وهو الدناءة فى الأصل والخساسة فى الفعل . والشاهد فى سرولة حيث احتج به من قال إن سراويل جمع سرولة ، وإن سراويل منع الصرف لكونها جمعاً ، والفاء للتعليل . والمستطيف طالب المطف .

فمصنوع لا حجة فيه . وذكر الأنخض أنه سمع من العرب من يقول سرولة . ويرد هذا القول أمران : أحدهما : أن سرولة لغة في سراويل لأنها بمعناه فليس جمعا لها كما ذكره في شرح الكافية ، والآخر : أن النقل لم يثبت في أسماء الأجناس وإنما ثبت في الأعلام .

(تنبيهان) الأول : قال في شرح الكافية : وينبغي أن يعلم أن سراويل اسم مؤنث فلو سمي به مذكر ثم صغر لقليل فيه سرييل غير مصروف للتأنيث والتعريف ، ولولا التأنيث لصرف كما يصرف شراويل إذا صغر فليل شرييل لزوال صيغة منتهى التكسير . **الثاني :** شذ منع صرف ثمان تشبيها له بجوار نظرا لما فيه من معنى الجمع وأن ألفه غير عوض في الحقيقة . قال في شرح الكافية : ولقد شبه ثمانيا بجوار من قال :

[١٠٢٩] يَخْدُو ثَمَانِي مَوْلَعًا يَلْقَاهَا حَتَّى هَمَمَ بِزَيْفَةِ الْإِرْتَاكِ

(قوله فمصنوع) أى من كلام المولدين . (قوله وذكر الأنخض) رد للرد وله احتياج إلى رد آخر فقال : ويرد هذا القول أى القول بأن سراويل جمع سرولة في التقدير أمران إلخ وحاصل الأول أنا لا نسلم أن سرولة وإن كانت مسموعة مفرد سراويل بل هى لغة فيه فلا يصح كونه في التقدير جمع سرولة . وحاصل الثاني أنه لو كان في التقدير جمعا فسمى به المفرد لاستلزم ذلك نقل الجمع إلى اسم الجنس وهو متف ، لأن الثابت إنما هو نقل الجمع إلى العلم كإلى مدائن وإذا انتفى اللزوم وانتهى المألوم وهو أنه كان في التقدير جمعا فسمى به المفرد هذا هو اللائق في تقرير كلامه وبه يعلم أن دعوى البعض أن الأمر الثانى مبنى على تسليم أنه جمع سرولة غير مسموعة وأن توجيهها بما لا ينبغي على من لولاه ما راح لإجاء لم يتم نساء الله العافية . وكيف يليق تسليم كونه جمع سرولة ومنع تسمية المفرد به مع أن الغرض ليس إلا منع كونه جمع سرولة لأنه المنازع فيه لا منع تسمية المفرد به لأن مجرد تسمية المفرد به محل اتفاق فلا يصح منعها فتقدير . بقى أنه قد يبحث في الأمر الأول بمنع أن سرولة بمعنى سراويل بل هى بمعنى قطعة خرقه كإلى الرضى وفى الثانى بأن اختصاص النقل بالأعلام دون أسماء الأجناس مسلم في النقل التحقيقى دون التقديرى الذى كلامنا فيه إلا أن يجاب بأن معنى قوله في التقدير بحسب الأصل كما مر إيضاحه فتنبيه . (قوله اسم مؤنث) وإنما لم تلحقه تاء التأنيث عند تصغيره لأن من شرط لحاقها المؤنث تأنيثا معنويا عند تصغيره أن يكون ثلاثيا كما سياتى في قول المصنف :

واختم بتا التأنيث ما صغرت من مؤنث عار ثلاثى كسكن

(قوله سرويل) أصله سرويل فقلت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون . (قوله للتأنيث) أى لكون اللفظ مؤنثا وضعها كزبيب . (قوله لزوال صيغة منتهى التكسير) أى مع عدم ما يختلف في المنع بخلاف الأول . (قوله يحدو ثمانى إلخ) الحدو سوق الإبل والغناء لها ومولعا بفتح اللام حال من الضمير في يحدو من أولع بالشيء

[١٠٢٩] هو من الكامل . ويحدو من الحدو وهو سوق الإبل والغناء لها . والشاهد في ثمانى حيث صغر منه للضرورة تشبيها بمساجد . ومولعا بفتح اللام حال من الضمير الذى يحدو : من أولع بالشيء إذا غرم به . واللقاح بفتح اللام هو ماء الفحل وهو المولاد ههنا . وأما اللقاح بكسر اللام فهو جمع لقوح وهى الناقة التى تحلب . والزيفة بفتح الزاى المعجمة : الحيلة . والإرتاج بالكسر : من ارتحت الناقة إذا أغلقت رحمها على الماء . والمعنى من شدة طوبى في الحدو . وهمن أى قصدن بالميل عن الإرتاج وتحقيقه فى الأصل .

والمعروف فيه الصرف لما تقدم . وقيل هما لفتان (وإن به سُمِّيَ أو بما لحقَ * به فالانصراف منعه يَحَقُّ) يعنى أن ما سُمي به من متال مفاعل أو مفاعيل فتحه منع الصرف سواء كان منقولا من جمع محقق كمساجد اسم رجل أو بما لحق به من لفظ أعجمي مثل سراويل وشراويل ، أو لفظ ارتجل للعلمية مثل هوازن . قال الشارح : والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها ، فلو طرأ تنكيره انصرف على

أغرى به واللفاح بفتح اللام ماء الفحل وأما بكسرها فجمع لقحة وهي الناقة التي تحلب وليس مرادا هنا والزيفة بفتح الزاى الميلة والإرتاج بالكسر من ارتجت الناقة إذا أغلقت رحمها على الماء . والمعنى من شدة طربهن من الخدو ممن يملهن عن الإرتاج . كذا في العيني . (قوله من لفظ أعجمي) بيان لما لحق أى من اسم جنس مفرد أعجمي . (قوله وشراويل) مقتضى سياقه أنه اسم جنس مثل سراويل لا علم ولم يذكر في القاموس إلا أنه علم فتدبر . (قوله أو لفظ) هكذا في النسخ بالجر عطفًا على لفظ الأول أو على جمع قال البعض : والصواب النصب عطفًا على « منقولا » لأن العلم المرتجل مقابل للعلم المنقول لا أن الثاني منقول عن الأول اهـ بإيضاح وهو تصويب في غير محله لإمكان تصحيح عبارة الشارح بجعل قوله أو بما لحق به عطفًا على منقولا وجعل من فيه تبعيضية لا صلة النقل وجعل قوله أو لفظ عطفًا على لفظ الأول . والمعنى أو كان ما سُمي به من مثال مفاعل أو مفاعيل بعض ما لحق بالجمع من اسم جنس أعجمي . أو لفظ ارتجل للعلمية ويرجع هذا أنه عليه يكون اللفظ المرتجل للعلمية داخلا فيما لحق بالجمع فيكون مما شمله قول المصنف وإن به سُمي أو بما لحق بخلافه على نصب لفظًا عطفًا على منقولا فإنه يكون هذا القسم زائدا على كلام المصنف فيناقى تصدير الشارح العبارة بالعناية فعوض على هذا التحقيق والله ولحمُ العناية . ثم لا بد من كون هذا اللفظ المرتجل للعلمية أعجميا لئلا يتناقى ما أسلفه الشارح من أن الوزن لا يكون في العربية إلا جمعا أو منقولا عن الجمع . لا يقال يدخل هذا القسم حينئذ في قوله من لفظ أعجمي لأننا نقول قد أسلفنا أن المراد باللفظ الأعجمي اسم الجنس المفرد الأعجمي . (قوله مثل هوازن) كذا في نسخ وهي ظاهرة وفي نسخ أخرى مثل كشاجم بشين معجمة ثم جيم واعترض عليها بأن كشاجم بضم الكاف اسم الشاعر المعروف . وأجيب بأنه يحتمل أن مراد الشارح اسم آخر مفتوح الكاف غير اسم الشاعر . (قوله والعلة في منع صرفه) أى ما سُمي به من ذلك . (قوله ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية) هذه العلة الأولى قاصرة على ما سُمي به من الجمع كمساجد علم رجل ولا تشمل نحو سراويل وشراويل ولا نحو هوازن وكشاجم ولعل العلة في هذين القسمين ما قاله البعض من وجود صيغة تنتهي الجمع قبل العلمية وبعدها .

مقتضى التعليل الثانى دون الأول ا هـ . قال المرادى : قلت مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله . ومذهب المبرد صرفه لذهاب الجمعية ، وعن الأخفش القولان ، والصحيح قول سيبويه لأنهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح ا هـ . **(والعلم أمتع صرفه مركبا * تركيب مزج نحو فعلى كونا)** قد تقدم أن ما لا ينصرف على ضربين : أحدهما ما لا ينصرف فى تعريف ولا تنكير ، والثانى ما لا ينصرف فى التعريف وينصرف فى التنكير ، وقد فرغ من الكلام على الضرب الأول . وهذا شروع فى الثانى وهو سبعة أقسام كما مر : الأول المركب تركيب المزج نحو : بعلبك وحضرموت ومعديكرب لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب ، والمراد بتركيب المزج أن يجعل الاسمان اسما واحدا لا بإضافة ولا بإسناد بل ينزل عجزه من الصدر منزلة تاء التأنيث ولذلك التزم فيه فتح آخر الصدر إلا إذا كان محتلا فإنه يسكن نحو معديكرب ، لأن ثقل التركيب أشد من ثقل التأنيث ، فجعلوا لمزيد الثقل مزيد تخفيف بأن سكنوا ياء معديكرب ونحوه ، وإن كان مثلهما قبل تاء التأنيث يفتح نحو رامية وعارية ، وقد يضاف أول جزءى المركب إلى ثانيهما فينتصحب سكون ياء معديكرب ونحوه تشبيها بياء

(قوله أو قيام العلمية مقامها) أى أو ما فيه من الصيغة مع قيام علميته مقام جمعته التى كانت له أو جمعية غيره . **(قوله التعليل الثانى)** هو ما فيه من الصيغة مع قيام العلمية مقام الجمعية وقوله دون الأول هو ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية . **(قوله لذهاب الجمعية)** أى بالعلمية التى خلفت الجمعية ثم زالت بلا خلف عنها . **(قوله لأنهم منعوا سراويل إلخ)** فيه رد لتعليل المبرد الصرف بذهاب الجمعية . **(قوله والعلم)** مفعول لمخوف يفسره المذكور بالزوم أى اقصد العلم لمنع صرفه فهو على حد زيدا أكرم أخاه . **(قوله مركبا تركيب مزج)** أى غير عددى وغير مخنوم بويه كما يؤخذ من قوله نحو معديكربا على ما يأتى . **(قوله ما لا ينصرف فى تعريف ولا تنكير)** هو ما إحدى علميته الوصفية وهو ثلاثة وما منع صرفه لعله واحدة وهو اثنان . **(قوله والثانى ما لا ينصرف إلخ)** ضابطه ما إحدى علميته العلمية . **(قوله بل ينزل عجزه إلخ)** التعريف للمركب المزجى المركب فلا اعتراض بأن المركب العددى والمختوم بويه والمركب من الأحوال والظروف مركبات مزجية مع أن التعريف لا يصدق عليها . أفاده شيخنا السيد . **(قوله منزلة تاء التأنيث)** أى فى أن الإعراب على المعجز وما قبله ملازم لحالة واحدة وهى الفتح إلا نحو معديكرب كما سيذكره الشارح . **(قوله ولذلك)** أى للتزيل المذكور وقوله فإنه يسكن أى يقى على سكونه . **(قوله بأن سكنوا)** الباء سببية متعلقة بمزيد تخفيف أو تصويرية للجعل المذكور وقوله ونحوه كفال فلا اسم موضع وقوله وإن كان مثلهما أى الياء . **(قوله وقد يضاف أول جزءى المركب)** أى المزجى سواء كان آخر صدره ياء أو لا فال للعهد الذكرى لكنه بعد الإضافة لا يسمى

درديس ، فيقال رأيت معديكرب ، ولأن من العرب من يسكن مثل هذه الباء في النصب مع الأفراد تشبيها بالألف فالترم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزاً في الأفراد ، ويعامل الجزء الثاني معاملته لو كان منفرداً ، فإن كان فيه مع التعريف سبب مؤثر امتنع صرفه كهرمز من رام هرمز لأن فيه مع التعريف عجمة مؤثرة فيجر بالفتحة ويعرب الأول بما تقتضيه العوامل نحو جاء رام هرمز ورأيت رام هرمز ومررت برام هرمز . ويقال في حضرموت هذه حضرموت ورأيت حضرموت ومررت بحضرموت لأن موتا ليس فيه من التعريف سبب ثانٍ ، وكذلك كرب في اللغة المشهورة . وبعض العرب لا يصرفه حيثئذ ،

مركباً مزجياً لأن الإضافي قسم المزجي فتسميته مزجياً باعتبار حالته الأخرى أعنى حالة مزجه . واعلم أن هذه الإضافة لفظية لا معنوية لأن بكاً مثلاً ليس اسماً لشيء أضيف إليه بعل حتى تظهر ثمرة الإضافة المعنوية بل هو بمنزلة الراء من جعفر فلا فرق في المعنى بين الإضافة وعلمها ولا فائدة لها إلا التنبيه على شدة امتزاج الكلمتين واتحادهما لأن المتضايقين كالشيء الواحد . ولا ينافيه حصول هذه الفائدة بالمزج لأن فائدة الشيء قد تحصل بغيره أيضاً . (قوله فيستصحب سكنون إغ) أى في الأحوال الثلاثة وقيل تفتح في النصب وتسكن في الرفع والجر . (قوله تشبها بياء درديس) أى بجامع أن كلا من الياعين وسط وإن كان درديس كلمة تحقيقاً ومعديكرب كلمة تنزيلاً . ورددس اسم للدهاية والعجوز الفانية وعجزة للحب . قاله في القاموس . (قوله ولأن من العرب من يسكن مثل هذه الباء إغ) المتبادر أن ذلك على سبيل الجواز لا الوجوب وإن نقله البعض عن البهوتي وأقره . وقوله مع الأفراد أى عدم التركيب كقوله : * ولو أن واشى بأجمامة داره * وقوله تشبيها بالألف في نحو الفتى بجامع أن كلا حرف علة . وقوله ما كان جائزاً في الأفراد معنى جوازه في الأفراد أن بعض العرب يميز التسكين والفتح حال النصب وإن كان البعض الآخر يوجب الفتح ، أو أن اللفظ في حد ذاته يقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيها حال النصب الفتح كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو أحد وجهين جائزين عند بعض آخر ، وعلى فرض أن من يسكن يوجب التسكين معنى جوازه في الأفراد أن اللفظ في حد ذاته يقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيه حال النصب الفتح كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو لغة بعض آخر . (قوله ويعامل الجزء الثاني إغ) معطوف على يضاف فمعاملة الجزء الثاني المذكور على لغة إضافة صدره إلى عجزه كما قاله المرادى ، وقوله معاملته أى معاملة نفسه في الصرف وعلمه . (قوله فإن كان فيه مع التعريف) إنما قال مع التعريف لأن المركب لم يخرج عن العلمية بهذا الإعراب فهو معرفة وجزء المعرفة هنا كالمعرفة . سم . (قوله وبعض العرب لا يصرفه) أى كرباً ، حيثئذ أى حين إذا أضيف إليه معدى قال الخبيصى

فيقول في الإضافة : هذا معديكرب فيجعله مؤنثا . وقد بينان معا على الفتح ما لم يعتل الأول فيسكن تشبيها بخمسة عشر . وأنكر بعضهم هذه اللغة وقد نقلها الأثبات . وقد سبق الكلام على ذلك في باب القلم .

(تفسيهان): الأول : أخرج بقوله معديكربا ما ختم بويه لأنه مبنى على الأشهر ، ويجوز أن يكون مجرد التمثيل وكلامه على عمومته ليدخل على لغة من يعربه ، ولا يرد على لغة من بناه لأن باب الصرف إنما وضع للمعربات ، وقد تقدم ذكره في باب العلم . الثاني : احتز بقوله تركيب مزج عن تركيبي الإضافة والإستاد وقد تقدم حكمهما في باب العلم . وأما تركيب العدد نحو خمسة عشر فمتحم البناء عند البصريين ، وأجاز فيه الكوفيون إضافة صدره إلى عجزه وسيأتي في بابها ، فإن سمي به ففيه ثلاثة أوجه : أن يقر على حاله ، وأن يعرب إعراب ما لا ينصرف ، وأن يضاف صدره إلى عجزه . وأما تركيب الأحوال

من قدر كرها اسما للكربة منع صرفه ومن قدره اسما للحرز صرفه ومن قدر بكا وقللا في بعلبك وقال فلا ونحو ذلك اسما للبقعة منعه من الصرف ومن قدره اسما لموضع أو مكان صرفه . دمايني . (قوله فيجعله مؤنثا) لو قال كائن الناطم يجعله مؤنثا لكان أولى لأن جعله مؤنثا لا يتفرع على ما قبله بل هو سبب لما قبله . (قوله تشبيها بخمسة عشر) تحليل لبناء الجزعين على الفتح والمعنى تشبيها للنوع المتكلم فيه من المزجي وهذا النوع منه هو العرب بنوع آخر منه ليس الكلام فيه وهو المبني فلا ينافي كلامه أن المركب العددي من المزجي . (قوله وقد نقلها الأثبات) جمع ثبت بفتح المثلثة وسكون الموحدة^(١) وهو الثقة . (قوله أخرج بقوله معديكربا إلخ) فيه أن المثال لا يخصص اسم سم . وأجاب شيخنا بأن الناطم كثيرا ما يستغنى بالتمثيل عن التقييد أي وقولهم المثال لا يخصص معناه أنه ليس نصبا لي التخصيص فلا ينافي أنه راجع فيه لقريئة كمادة الناطم فافهم . (قوله لأنه مبنى) أي على الكسر أما البناء فلاأن وبه اسم صوت وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين . (قوله ليدخل على لغة من يعربه) اعلم أن سببويه لا يجوز فيه إلا البناء على الكسر وأما الجرعي فجوز إعرابه إعراب ما لا ينصرف . قال أبو حيان وهو مشكل إلا أن يستند إلى سماع وإلا لم يقبل لأن القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصورتهما اسما واحدا . (قوله وقد تقدم ذكره في باب العلم) أي ذكر المختوم بويه بما فيه من اللغات بعضها في المتن وبعضها في الشرح أي فلا حاجة إلى استقصائها هنا حتى يرد أنه لم يذكر فيه جواز الإضافة كغير المختوم بويه . (قوله شفر يفر) يفرين معجمة مفتوحة فيها مع فتح أول كل وكسره يقال ذهب النوم شفر يفر أي متفرقين من أشفر في البذل أبعد وبفر النجم سقط لأنهم بفرقههم تباعد بعضهم عن بعض وسقطوا في الأماكن التي تفرقوا إليها . أفاده الدماميني وهذا المثال والمثال الثاني لما ركب من الأحوال وأما الثالث فلما ركب من الظروف الزمانية .

(١) الذي في كتب اللغة الجيت - يسمي الثقة - بفتح الموحدة لا غير .

والظروف نحو شجر بفر وبيت بيت وصباح مساء إذا سمى به أضيف صدره إلى عجزه وزال التركيب . هذا رأى سيبويه . وقيل يجوز فيه التركيب والبناء (كذلك حاوئى زائدتى **فَعَلَانَا * كَغَطَفَانُ** وكأصبهاناً) يعنى أن زائدى فعلان يتمتعان مع العلمية في وزن فعلان وفي غيره نحو حمدان وعثمان وعمران وغطفان وأصبهان . وقد نبه على التعميم بالتمثيل .
(تنبيهات): الأول : علامة زيادة الألف والنون سقوطهما في بعض التصاريف كسقوطهما في رد نسيان وكفران إلى نسي وكفر ، فإن كانا فيما لا يتصرف فعلامة

(قوله وبيت وبيت) تقول هو جارى بيت بيت وأصله بيتا ملاصقا لبيت فحذف الجار وهو اللام وركب الاسمان وعامل الحال ما في قوله جارى من معنى الفعل فإنه في معنى مجاورى وجوزوا أن يكون الجار المقدر إلى وألا يقدر جار أصلا بل العاطف . شرح الشذور^(١) . (قوله وصباح مساء) تقول فلان يأتينا صباح مساء أى كل صباح ومساء فحذف العاطف وركب الطرفان قصدا للتخفيف ولو أضفت قلت صباح مساء لجاز أى صباحا مقترنا بمساء اهـ الشذور ، وظاهره أن العاطف الذى تضمنه التركيب الواو ، وفي الرضى أنه الفاء لأن الفاء للتعقيب فتفيد العموم إذ المعنى يأتينا صباحا فمساء عقبه بلا فصل إلى ما لا يتناهى فليراجع الرضى ومثال الظروف المكانية قولهم سهلت الهمة بين بين وأصله بينا وبين حرف حركتها فحذف ما أضيف إليه بين الأولى وبين الثانية وحذف العاطف وركب الطرفان . يس . (قوله وقيل يجوز فيه التركيب والبناء) أى كحال قبل التسمية به فالتركيب والبناء وجه واحد . هذا هو المتبادر ويؤيده أن المعرفة إذا أعيدت معرفة كانت عينا فيكون المراد التركيب المذكور في قوله وزال التركيب وفي قوله وأما تركيب الأحوال والظروف ومن ادعى غير ذلك كالعض والبهوق فعليه الإثبات . (قوله كذلك حاوئى) أى علم حاوئى زائدى فعلانا . (هائدة): قال أبو الفتح إذا سميت رجلا ذان صرفته لأن ألفه وإن كانت زائدة فإنها لما عاقبت ألف ذا التى هى عين جرت مجرى الأصل وأما زيدان المسمى به رجل فإنه لا يتصرف لأنه يبقى بعد إسقاط زائديه ثلاثة أحرف وهذا شيء يكون وضع الأسماء المعربة عليه وأما ذان فإنه يبقى بعد الحذف على حرف واحد . نقله سم . (قوله كَغَطَفَانُ) بفتح التين للمعجمة والطاء للمهملة اسم قبيلة من العرب سميت باسم أبيها . تصرخ . (قوله وكأصبهاناً) بفتح الهمة وكسرها وفتح الباء الموحدة عند أهل المغرب والفاء عند أهل المشرق اسم مدينة بفارس سميت باسم أول من نزلها . وأصبه اسم فرس . كذا في التصريح قال في القاموس : وهى كلمة أعجمية وأصلها أصبهاناً أى الأجناد لأنهم سكنوها وفي كلامه ما يفيد أن فتح الهمة أكثر من كسرها وأن الموحدة أكثر من الفاء .

(قوله فعلامة الزيادة إلخ) فإذا جهل كل من زيادة الألف والنون وأصلتهما فسيبويه والتحليل يتمتعان الصرف لحوقا بالأكثر وغيرهما لا يحتم الزيادة إلا بدليل . اهـ حفيد .

(١) راجع هنا شرح شذور الذهب .

الزيادة أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصولا ، فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فلك اعتباران : إن قدرت أصالة التضعيف فالألف والنون زائدتان ، وإن قدرت زيادة التضعيف فالنون أصلية . مثال ذلك حسان إن جعل من الحس فوزن فعلان ، وحكمه ألا ينصرف وهو الأكثر فيه ، ومن شعره :

[١٠٣٠] مَا هَاجَ حَسَانُ رُسُومَ الْمَدَامِ وَعَظَمُنُ الْحَيِّ وَمَبْنَى الْحِيَامِ

وإن جعل من الحسن فوزنه فعال ، وحكمه أن ينصرف . وشيطان إن جعل من شاط يشيط إذا احترق امتنع صرفه ، وإن جعل من شطن انصرف . ولو سميت برمان فذهب سيبويه والخليل إلى المنع لكثرة زيادة النون في نحو ذلك ، وذهب الأخفش إلى صرفه لأن فعلا في النبات أكثر ، ويؤيده قول بعضهم أرض مرمنة . **الثاني** : إذا أبدل من النون

(قوله فإن كان قبلهما حرفان إلخ) يتبادر إلى الوجود أن هذا مفهوم قوله أكثر من حرفين أصولا وليس كذلك لأنه يلزم عليه أن يكون قوله فإن كان قبلهما حرفان إلخ من صور ما إذا كانا فيما لا ينصرف وليس كذلك بدليل التمثيل بحسان وحيث أنه كلام مستقل . (قوله إن قدرت أصالة التضعيف) أي أصالة ما حصل به التضعيف وهو الحرف الثاني . قيل لبعضهم أنصرف عفان قال إن هجوته أي لأنه حيث من العفونة لا إن مدحته أي لأنه حيث من العفة . (قوله إن جعل من الحس إلخ) عبارة مستقيمة مناسبة واعتراض البعض عليها بأن المناسب لقوله إن قدرت إلخ أن يقول إن جعل وزنه فعلان إلخ وإن جعل وزنه فعال إلخ بإسقاط من الحس ومن الحسن غير ناهض كما لا يخفى ، ودعواه أن الكلام فيما لا ينصرف فلا يلائمه قوله من الحس ومن الحسن ، قد عرفت منعه وما يتبادر من العبارة أن التكلم بنحو حسان غير في الصرف وعدمه نظرا للاعتبارين مسلم ، ولا يتناقض ما سيأتي في رمان من الخلاف لأن فيه وجد المرجح لأحد الاعتبارين عند القائل بصرفه والقائل بمنع صرفه بخلاف نحو حسان . (قوله وشيطان إلخ) استطراد لأنه صمة والكلام في الأعلام ولأنه غير مضاعف وكلام الشارح في المضاعف وقد يبحث في العلة الأولى بأن المراد شيطان المسمى به . (قوله من شطن) أي بعد عن الحق وبابه قعد . مصباح . (قوله لأن فعلا في النبات أكثر) أي من فعلان بالضم . (قوله مرمنة) كذا بخط الشارح وفي بعض النسخ رمنة والمعنى كثيرة الرمان^(١) كذا قال شيخنا وغيره وسها البعض فعكس وضبط شيخنا السيد مرمنة بفتح الميم أي الأولى والثانية ويؤيده ضبطه بالقلم هكذا في النسخ الصحيحة من القاموس . (قوله إذا أبدل من النون الزائدة لام إلخ) حاصله أن النظر للأصل لا للطارئ^(٢) هـ سم أي في الصورتين اللتين ذكرهما الشارح .

(١) كما يقال أرض مرمية : كثيرة الفهب .

الزائدة لام منع الصرف إعطاء للبذل حكم المبدل ، مثال ذلك أصيلا فإن أصله أصيلا ، فلو سمي به منع . ولو أبدل من حرف أصل نون صرف بعكس أصيلا . ومثال ذلك حنان في حناء أبدلت همزته نونا . الثالث : ذهب الفراء إلى منع الصرف للعلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية تشبيها لها بالزائدة نحو سنان وبيان ، والصحيح صرف ذلك (كذا مؤنث بهاء مطلقا * وشرط منع العار كَوَلُّهُ أَرْتَقَى . فوق الثلاث أو كَجُور أو سَقَر * أو زيد أَسَمَ امرأة لا أَسَمَ ذَكَرَ وَجْهَانِ في العادِم تذكيرا سَبَقُ * وَعَجْمَةُ كَهْنَد والمنع أَخَقَى) مما يمنع الصرف اجتاع العلمية والتأنيث بالناء لفظا أو تقديرا : أما لفظا فنحو فاطمة وإنما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التأنيث في لفظه ، فإن العلم المؤنث لا تفارقه العلامة ، فالتاء فيه بمنزلة الألف في حبل وصحراء فأثرت في منع الصرف بخلافها في الصفة . وأما تقديرا ففي المؤنث المسمى في الحال كسعاد وزينب أو في الأصل ، كعناق

(قوله أصيلا) تصغير أصيل على غير قياس اه تصريح والأصيل المشى كما في القاموس . (قوله صرف) لأصالة النون حينئذ لأنها بدل من أصل . (قوله حنان) أى مسمى به لأن الكلام في العلم . (قوله كذا مؤنث) أى علم مؤنث وكذا جزء علم مؤنث كما في أُنَى هريرة وأُنَى قحافة . سم . (قوله مطلقا) حال من الضمير في الخبر . (قوله وشرط منع العار) أى المؤنث العارى من الهاء . (قوله فوق الثلاث) على حذف مضاف أى فوق ذى الثلاث لأن الاسم لا يرتقى فوق الأحرف الثلاثة وإنما يرتقى فوق اسم آخر ذى أحرف ثلاثة . كذا في الشاطبي . (قوله أو كَجُور) عطف على عل ارتقى وقوله أو سَقَر أو زيد عطفان على جور وقوله اسم امرأة حال من زيد . (قوله وجهان) مبتدأ والمسوغ كونه في معرض التقسيم وفي العادِم خير وتذكيرا مفعول العادِم وسبق جملة في محل نصب نعت تذكيرا وعجمة عطف على تذكيرا وكان عليه أن يزيد : وتحرك الوسط إلا أن يقال هو مأخوذ من قوله كهْنَد . (قوله في معناه) أى فيه باعتبار وضعه لمعناه المشخص ففيه مساعة . (قوله ولزوم علامة التأنيث في لفظه) اعترضه سم بأنه مناف لما تقدم من الفرق بين ألف التأنيث وتائه حيث استقلت الأولى بالمنع دون الثانية بأن الأولى لازمة لما هي فيه دون الثانية . وأجيب بأن الألف لازمة مطلقا أى في العلم وغيره كالصفة والتاء ليست كذلك بل إنما تلزم في العلم وكلامنا الآن في العلم . (قوله بخلافها في الصفة) أى بخلاف التاء حالة كونها في الصفة كقائمة وقاعدة فإنها لا تؤثر فيها لأنها في حكم الانفصال . فإنها تارة تجرد منها وتارة تقرن بها . تصريح . (قوله ففي المؤنث المسمى) من إضافة الوصف إلى مرفوعه أى المؤنث مسماه وقول البعض أى المسمى به لأن الكلام في اللفظ غفلة ناشئة عن توهم أن المسمى صفة للمؤنث

اسم رجل أقاموا في ذلك كله تقدير التاء مقام ظهورها . إذا عرفت ذلك فالمؤنث بالتاء لفظاً ممنوع من الصرف مطلقاً : أى سواء كان مؤنثاً في المعنى أم لا ، زائداً على ثلاثة أحرف أم لا ، ساكن الوسط أم لا إلى غير ذلك مما سيأتى : نحو عائشة وطلحة وهبة . وأما المؤنث المعنوى فشرط تحتمل منعه من الصرف أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف نحو زينب وسعاد لأن الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث أو يحرك الوسط كسقر ولظى لأن الحركة قامت مقام الرابع بخلاف لابن الأنبارى فإنه جعله ذا وجهين . وما ذكره في البسيط من أن سقر ممنوع الصرف باتفاق ليس كذلك ، أو يكون أعجمياً كجور وماء اسمى بلدين لأن العجمة لما انضمت إلى التأنيث والعلمية تحتم المنع ، وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف وإنما أثرت تحتم المنع . وحكى بعضهم فيه خلافاً : فقيل إنه كهندي في جواز الوجهين أو منقولاً من مذكر نحو زيد إذا سمي به امرأة لأنه حصل بنقله إلى التأنيث ثقل عادل خفة اللفظ . هذا مذهب سيويه والجمهور ، وذهب

وليس كذلك كما علمت بدليل قوله في الحال كسعاد وزينب أو في الأصل إلخ فلا تكن من الغافلين . (قوله وهبة) أى علما . (قوله وأما المؤنث المعنوى) أى ما ليس علامته لنسائية^(١) وإلا فالتأنيث مطلقاً راجع للفظ كما تقدم لأن علامته الملوطة أو المقدرة لفظية هـ يـ . وأراد باللفظية أولاً الظاهرة وثانياً الأعم فلا تناقض ، ومعنى كون المقدرة لفظية أنها ترجع للفظ والمراد المؤنث المعنوى من الأعلام لأنها موضع الكلام . (قوله لأن الحركة قامت مقام الرابع) لأن الاسم بالحركة خرج عن أصل الأسماء وهو الثلاثي الساكن الوسط فصار كالرابعي في النقل ولأنها في النسب كالخرف الخامس فلو نسبت إلى حمزى لقلت جَمَزَى بحذف الألف لا غير ولو كان الوسط ساكناً لجاز فيه الحذف والقلب ولوا تقول في النسب إلى جبل حبل أو حبلوى كما سيأتى . دنوشرى . (قوله اسمى بلدين) ينبغى أن يقول اسمى بلدين ليكون جور وماء مما نحن فيه وأما إذا جعل اسمى بلدين كانا مذكرين فيكونان مثل نوح ولوط في الصرف^(٢) . (قوله أو منقولاً من مذكر إلخ) لى ههنا بحث وهو أنه كيف يتحتم منع نحو زيد إذا سمي به مؤنث عند سيويه والجمهور ولا يتحتم عندهم منع نحو هند مع عروض تأنيث الأول وأصله تأنيث الثاني ومع استوائهما في عدد الحروف وفي الهيئة وهلا جاز الوجهان في الأول والثاني أو تحتم منع الثاني كالأول ومن هنا تظهر قوة مذهب عيسى بن عمر والجزمى والمبرد فأمل . (قوله وذهب عيسى إلخ) استدلوا بقوله تعالى : ﴿ اهِبطُوا مِصْرًا ﴾ مع قوله : ﴿ وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ ﴾ فإن مصر في الأصل اسم للمبكر وهو ابن نوح ثم نقل وجعل علماً على البلدة وهي مؤنثة فصار كزيد المذكور وجوابه أنا لا نسلم علمية المنصرف سلمنا لكن لا نسلم أنه مؤنث بل يجوز أن يكون قد لحظ فيه المكان^(٣) . دمايينى .

(١) كلاءه وألف التأنيث يوعيا . (٢) والباله تذكر وإنث .

(٣) ولعل إن مصر الأولى ليست علماً بل يقصد مصرًا من الأمصار ، أما مصر الثانية فهي الدولة المروفاً فيها العلمية والتأنيث .

عيسى بن عمر والجرمي والمريد إلى أنه ذو وجهين . واختلف النقل عن يونس ، وأشار بقوله وجهان في العادم تذكر إلى آخر البيت إلى أن الثلاث الساكن الوسط إذا لم يكن أعجميا ولا منقولا من مذكر كهند ودعد يجوز فيه الصرف ومنعه والمنع أحق ، فمن صرفه نظر إلى خفة السكون وأنها قاومت أحد السببين ، ومن منع نظر إلى وجود السببين ولم يعتبر الخفة ، وقد جمع بينهما الشاعر في قوله :

[١٠٣١] لَمْ تَتَلَفَّحْ بِفَضْلِ مِثْرَها دَعْدُ وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدُ فِي الْعَلْبِ

(تنبيهات): الأول : ما ذكره من أن المنع أحق هو مذهب الجمهور . وقال أبو علي : الصرف أفصح . قال ابن هشام وهو غلط جلي . وذهب الزجاج قيل والأخفش إلى أنه متحم المنع . قال الزجاج لأن السكون لا يغير حكما أوجه اجتاع علتين بمنع الصرف . وذهب الفراء إلى أن ما كان اسم بلدة لا يجوز صرفه نحو فيد لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها فلم يكثر في الكلام بخلاف هند . الثاني : لا فرق بين ما سكونه أصلي كهند أو عارض بعد التسمية كفعخذ أو الإعلال كدار . الثالث : قال في شرح الكافية : وإذا سميت امرأة بيد ونحوه مما هو على حرفين جاز فيه ما جاز في هند ، ذكر ذلك سيبويه ، هذا لفظه . وظاهره جواز الوجهين وأن الأجود المنع وبه صرح في التسهيل ، فقول صاحب السبب في يد : صرفت بلا خلاف ليس بصحيح . الرابع : إذا صغر نحو هند ويد تحتم منعه لظهور التاء نحو هندية ويدي فإذ صغر بغير تاء نحو حريب

(قوله كهند ودعد) مثلها بنت وأخت علمي مؤنث كما سيأتي . (قوله والمنع أحق) أي لوجود السببين . (قوله لم تلتفح إلخ) يعني أنها ليست من البدو حتى يكون لها ذلك بل هي حضرية قاله شيخنا السيد . (قوله الصرف أفصح) لمقاومة الخفة أحد السببين مع كون الصرف هو الأصل فيرجع إليه بأدنى سبب فدعوى ابن هشام أنه غلط جلي غير ظاهرة . (قوله لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها) أي لا يوقعون فيه الاشتراك اللفظي أي غالبا بخلاف أسماء الأناسي فإنهم يوقعونه فيها كثيرا فاحتاجت إلى التخفيف وإنما قلنا أي غالبا لأنهم قد يوقعونه في اسم البلدة . (قوله أو الإعلال كدار) لأن أصله دور فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . (قوله وبه صرح في التسهيل) وهو ظاهر كلامه هنا أيضا إذ يد وإن كان ثنائيا لفظا فهو ثلاثي تقديرا ساكن الوسط إذ أصله يدى بالإسكان كما في الصحاح . زكريا . (قوله نحو حريب) تصغير حرب وحرب مؤنثة وقوله وهي أي حريب ونحوها مما سيأتي في التصغير .

وهي ألفاظ مسموعة انصرف . الخامس : إذا سمى مذكر بمؤنث مجرد من التاء فإن كان ثلاثياً صرف مطلقاً خلافاً للفراء وتعلب إذ ذهب إلى أنه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو فينذ أم سكن نحو حُرْب . ولابن خروف في المتحرك الوسط وإن كان زائداً على الثلاثة لفظاً نحو سعاد أو تقديراً كاللفظ نحو جيل مخفف جيال اسم للضبع بالنقل منع

(قوله انصرف) قال الإسقاطي وتبعه غيره : لعل المراد جوازاً فيجوز المنع أيضاً كهذا هـ وهو متجه ويستفاد من كلام الشارح أن ياء التصغير لم يحتلوا بها في تصغيره رباعياً وإلا كان متحتم المنع اتفاقاً . (قوله مطلقاً) أي تحرك وسطه أم لا كما يأخذ مما ذكره في القولين بعده وسكت عن كونه أعجمياً أولاً واستظهر البعض أنه لا فرق . قال يس : فإن قلت لم لم يكتفوا هنا بتحريك الوسط لأن حكمه حكم الزيادة كما تقدم قلت لأنه لما كان المسمى مذكراً ضعف هنا معنى التأنيث جداً لكون اللفظ والمعنى مذكرين فاحتاجوا لتقوية معنى التأنيث بأقوى الأمور القائمة مقام التاء وهو الحرف الزائد على الثلاثة ، فإنه في قيامه مقام التاء أقوى من تحرك الوسط ا هـ . (قوله وإن كان زائداً على الثلاثة) إلخ شرط في التسهيل لمنع صرفه ثلاثة شروط : ألا يسبق له تذكير انفراد به محققاً أو مقدراً . وألا يحتاج تأنيثه إلى تأويل لا يلزم . وألا يوجب استعماله قبل العلمية في المذكر . قال الدماميني فيصرف إن سبق له تذكير انفراد به محققاً تدلّال علم مذكر منقولاً من مؤنث لأنه في الأصل مصدر أو مقدراً كحائض علم مذكر لسبق التذكير تقديره إذ المعنى شخص حائض بدليل أنهم إذا صفروه لم يأتوا بالتاء وقال الكوفيون : إذا سمى بنحو حائض مذكر لم يصرّف بناءً على أن قولهم إن نحو حائض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث والتاء إنما تدخله بفرق ويرد عليهم أنهم إذا أرادوا بنحو حائض معنى الفعل وهو الحدث أدخلوا التاء فقالوا حائضة ومرضعة واحترز المصنف بقوله انفراد به من نحو ظلم علم مذكر منقولاً من مؤنث فهو ممنوع من الصرف لأنه قبل التسمية به يطلق على المذكر والمؤنث تقول مررت برجل ظلم وامرأة ظلم وكذا يصرّف المؤنث الزائد على ثلاثة المسمى به مذكر إن احتاج تأنيثه إلى تأويل لا يلزم كرجال علم مذكر لأن تأويله بالجماعة لا يلزم لجواز تأويله بالجمع وكذا يصرّف إن غلب استعماله قبل العلمية في المذكر كذراع علم مذكر فهو في الأصل مؤنث لكن غلب في أعلام المذكرين ووصف به المذكر فقالوا ثوب ذراع أي قصير ا هـ باختصار . (قوله كاللفظ) صفة تقدير أي تقديرًا كائنًا كاللفظ ويمزله بأن يكون الحذف قياسياً فإن حذف الهزلة بعد نقل حركتها قياسياً ومنه شمل تخفيف شمائل واحترز به مما هو على غير قياس كأيم في أيم فليس المخلوف من هذا كالملفوظ به ا هـ يس . وعبارة الدماميني فإن الحرف المقدر بمنزلة المملفوظ به أما أولاً فلأنه قد ينطق به وأما ثانياً فلأن حركة الهزلة مشعرة به ولهذا قال كاللفظ . واحترز به عن نحو كتف فإن هاء التأنيث مقدرة فيه بدليل ظهورها في التصغير ومع ذلك فهو مصروف وإن سمى به مذكر إذ لا يلفظ بها وليس في اللفظ مشعر بها ا هـ . (قوله اسم للضبع) أي الأثني ويقال للذكر ضبعان وقوله بالنقل متعلق بمخفف .

من الصرف . السادس : إذا سمى رجل بنت أو أخت صرف عند سيبويه وأكثر النحويين لأن تاءه قد بنيت الكلمة عليها وسكن ما قبلها فأشبهت تاء جبت وسحت . قال ابن السراج : ومن أصحابنا من قال إن تاء بنت وأخت للتأنيث وإن كان الاسم مبنيا عليها فيمنعونهما الصرف في المعرفة ونقله بعضهم عن الفراء . قلت : وقياس قول سيبويه إنه إذا سمى بهما مؤنث أن يكون على الوجهين في هند . السابع : كان الأولى أن يقول بناء بدل قوله بهاء فإن مذهب سيبويه والبصريين أن علامة التأنيث التاء والهاء بدل عندهم عنها في الوقف ، وقد عبر بالتاء في باب التأنيث فقال علامة التأنيث تاء أو ألف ، وكأنه إنما فعل ذلك للاحتراز من تاء بنت وأخت وكذا فعل في التسهيل . الثامن : مراده بالعار في قوله وشرط منع العار : العارى من التاء لفظا ، وإلا فما من مؤنث بغير الألف إلا وفيه التاء إما ملفوظة أو مفردة (والمعجمي الوضع والتعريف مع * زيد على الثلاث) قوله إذا سمى رجل بنت أو أخت (إخ) .

(فاشلتان) : الأولى : قال الدماميني : لو سمي مذكر بما هو اسم مؤنث على لغة وصفة لمؤنث على لغة - نحو : جنوب وديور وشمال^(١) - بفتح أوله فإنها عند بعض العرب أسماء للريح وعند بعضهم صفات جرت على الريح وهي مؤنثة - ففيه وجهان المنع كزنيب والصرف كياب حائض أ ه الثانية قال في التسهيل : صرف أسماء القبائل والأرضين والكلم ومنعه مبنيا على المعنى فإن كان أها أو حيا أو مكانا أو لفظا صرف أو قبيلة أو بقعة أو كلمة أو سورة لم يصرف وقد يتعين اعتبار القبيلة نحو يهود ومجوس علمين أو البقعة نحو دمشق أو المكان نحو بلرا ه وكذا حروف الهجاء تذكر باعتبار الحرف وتؤنث باعتبار الكلمة قال الدماميني : وإطلاقتهم القول بجواز الأمرين محمول على ما إذا لم يتحقق مانعان من الصرف فإن تحققا فمنع الصرف بكل حال نحو : تغلب وباهلة وخولان . وقوله : وقد يتعين إلخ يعني أن جواز الصرف وعدمه بحسب الاعتبارين إنما هو فيما لم يقتصر فيه العرب على أحدهما أما هو فلا تتجاوز فيه ما سمع . زاد في الهمع : وقد يتعين اعتبار الحي ككلب . (قوله فأشبهت تاء جبت وسحت) فيه نشر على ترتيب اللف والجيت في الأصل اسم للصنم ثم استعمل في كل ما يُعبد من دون الله عز وجل . والسحت هو الحرام . (قوله وقياس قول سيبويه) أى قوله أن بنتا وأختا إذا سمى بهما رجل يصرفان كما في زكريا . (قوله أن يكون على الوجهين) جزم غير الشارح بنقل ذلك عن سيبويه . أ ه سم لأنهما حينئذ كهند وفي عبارة الشارح ركاسة ظاهرة وكان ينبغي أن يقول إنهما إذا سمى به مؤنث كانا على الوجهين . (قوله للاحتراز من تاء بنت وأخت) إنما يصح هذا الاحتراز على القول بأن تاءهما ليست للتأنيث أما على أن تاءهما للتأنيث فلا لوجوب منع صرفهما حينئذ مع العلمية . (قوله وكذا فعل في التسهيل) أى عبر هنا بالهاء وفي باب التأنيث بالتاء كما عليه . (قوله والمعجمي الوضع والتعريف) إضافته لفظية فليست على معنى حرف كما سلف أى المعجمي وضعه وتعريفه

(١) نوع من أنواع الرياح وليس هو الطرف المهرود .

صُرْفُهُ أَفْتَنُ) أى مما لا ينصرف ما فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الأوضاع العجمية لكن بشرطين : أن يكون عجمي التعريف أى يكون علما فى لغتهم ، وأن يكون زائدا على ثلاثة أحرف ، وذلك نحو إبراهيم وإسماعيل وإسحق فإن كان الاسم عجمي الوضع غير عجمي التعريف انصرف كلجم إذا سُمى به رجل لأنه قد تصرف فيه بنقله عما وضعه العجم له فألحق بالأمثلة العربية ، وذهب قوم منهم الشوليين وابن عصفور إلى منع صرف ما نقلته العرب من ذلك إلى العلمية ابتداء كبندار وهؤلاء لا يشترطون أن يكون الاسم علما فى لغة العجم ، وكذا ينصرف العلم فى العجمة إذا لم يزد على الثلاثة بأن يكون على ثلاثة أحرف لضعف فرعية اللفظ فيه فجيء على أصل ما تبنى عليه الآحاد العربية ، ولا فرق فى ذلك بين الساكن الوسط نحو نوح ولوط والمتحرك نحو شتر وملك . قال فى شرح الكافية قولاً واحداً فى لغة جميع العرب ، ولا التفات إلى

وقوله مع زيد حال من الضمير فى العجمي وغير هذا لا يخلو عن شيء والمراد الزيادة على الثلاثة بغير ياء التصغير كما سيأتى وإنما لم يرق تحرك الوسط هنا مقام الزيادة كما قام فى المؤنث لضعف العجمة بعدم علامة لما كعلامته التأنيث عن التقوى بمجرد تحرك الوسط الذى هو مقو صميم وهذا أوجه مما ذكره البعض . (قوله من الأوضاع) أى الموضوعات . (قوله أى يكون علما فى لغتهم) وإن نقلته العرب إلى علمية أخرى كأن سمى بإسماعيل شخصاً آخر . (قوله كلجم) بالجم وضعه العجم اسم جنس للآلة التى تجعل فى قم الفرس ، ومثله الفرند بكسر الفاء والراء وسكون النون كما فى القاموس وغيره ، وضعه العجم اسم جنس للسيف وقول البعض وضع الراء سهو . (قوله إلى العلمية ابتداء) بأن لم تستعمله اسم جنس قبل أن تستعمله علما . (قوله كبندار) بضم الموحدة وهو فى لغة العجم اسم جنس للتاجر الذى يلزم المعادن ولم يخرز البضائع للغلاء وجمعه بنادرة . (قوله لا يشترطون أن يكون إلخ) بل الشرط عندهم أن يكون أول استعمال العرب له فى العلمية . (قوله فجيء على أصل ما تبنى إلخ) إضافة أصل إلى ما على معنى فى وذلك الأصل هو عدم الزيادة على الثلاثة ، لأن العرب يراعون فى كلامهم التخفيف وأما الآحاد العجمية فالأصل فيها الزيادة ، لأن العجم يراعون فى كلامهم الطول . (قوله نحو نوح ولوط) أى من كل علم ثلاثى ساكن الوسط أعجمي مذكر أما المؤنث كاه وجور فممنوع الصرف لتقوى العجمة بالتأنيث ، وإنما لم يجر فى نوح ولوط الوجهان كما جاز فى هند ودعد مع أن كلا وجد فيه سببان لأن التأنيث سبب قوى فيمكن اعتباره مع سكون الوسط بخلاف العجمة قاله ابن هشام . واعلم أن أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ممنوعة الصرف إلا ستة : محمد وشعيب وصالح وهود ونوح ولوط لحفة الأخيرين وكون الأربعة الأول عربية وقيل هود كنوح لأن سيبويه قرنه معه فهو أعجمي وصرفه للحفة ويؤيده ما يقال من أن العرب من ولد إسماعيل وما كان قبل ذلك فليس يعربى وهود قبل إسماعيل فكان

من جعله ذا وجهين مع السكون ، ومتحتم المنع مع الحركة لأن العجمة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون زيادة على الثلاثة . قال : ومن صرح بإلغاء عجمة الثلاثي مطلقا السوراني وابن برهان وابن خروف ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفا ، ولو كان منع صرف العجمي الثلاثي جائزا لوجد في بعض الشواذ كما وجد غيره من الوجوه الغريبة اهـ . قلت : الذي جعل ساكن الوسط على وجهين هو عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجاني . ويتحصل في الثلاثي ثلاثة أقوال : أحدها : أن العجمة لا أثر لها فيه مطلقا وهو الصحيح . الثاني : أن ما تحرك وسطه لا يتصرف وفيما ساكن وسطه وجهان . الثالث : أن ما تحرك وسطه

كنوح . كذا في الجامي . قال العصام : ويرد على الحصر في الستة شيت وعزير . وقال البيضاوي : تنوين عزير بناء على أنه عري وترك تنوين بناء على أنه أعجمي اهـ واستشكله سم بأن ثبوت التنوين وتركه في القرآن كما هو قضية القراءة بهما يجب جوازا فكيف يكون أحدهما مبنيا على أنه عري والآخر على أنه أعجمي مع أنه في الواقع لا يكون عريا وعجميا بل أحدهما فقط . وأجب بأنه يكفي في تخرج القراءة للمطابقة لوجه نحوي وإن لم يوافق توجيه القراءة الأخرى وقد قرئ (تری) لتنوين على أن الألف للإلحاق وتركه على أنها للتأنيث ولا يمكن أن تكون في الواقع لهما وإلا لم أعجمي ليست للتصغير لأن الظاهر أن الكلمة وضعت عليها في لغة المعجم فلا تكون للتصغير لاختصاص لغة العرب بياء التصغير ولأنها لو كانت للتصغير لم تؤثر عجمته منع الصرف لما مر من أن الأعجمي إذا كان رباعيا بياء التصغير انصرف ولم يعتد بالياء فعلم ما في كلام البعض على قول الشارح ولا يعتد بالياء فأمل . (قوله نحو شتر) بفتح الشين المعجمة والتاء الفوقية اسم قلعة فهو مؤنث فيشكل على ما سلف أن العجمة إذا انضمت إلى تأنيث الثلاثي الساكن الوسط تحتم المنع فكيف لا تؤثر مع تحركه إلا أن يقال اعتبار التأنيث فيه غير متعين لجواز إرادة المكان . يس . (قوله ولك) فسرّه شيخنا والبعض بما في القاموس من أنه جلاء يكتحل به وهو غير مناسب لأن الكلام في العلم ولك بهذا المعنى اسم جنس ونقل شيخنا السيد عن السيد في شرح الباب أن ملك بفتح اللام والميم هو ابن متوشلخ بن نوح والأمر عليه ظاهر^(١) . (قوله لأن العجمة سبب ضعيف) علة لقوله ولا فرق في ذلك إغ . (قوله مطلقا) أي ساكن الوسط أو متحركه . (قوله جائزا) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب في متحرك الوسط وقوله لوجد في بعض الشواذ المناسب لهذا من يجعل ساكن الوسط ذا وجهين ومتحركه متحتم المنع أن يقول لوجد في بعض كلامهم لأن صاحب هذا المنهج لا يقول بشلوث المنع إلا أن يقال المراد المبالغة في عدم وجوده في كلامهم رأسا فالمعنى لوجد ولو في بعض الشواذ ففطن . (قوله ويتحصل) أي من كلام النحاة لا مما تقدم إذا القول الثالث لم يتقدم .

(١) راجع إلى السب الشریف السيرة النبوية لابن هشام من تحقيقاتنا سنة أجزاء مع الدراسة للعلامة والفهارس الشاملة . ط دار الجبل - بيروت .

لا ينصرف وما سكن وسطه ينصرف وبه جزم ابن الحاجب .

(تنبيهات) : الأول : قوله زيد هو مصدر زاد يزيد وزيادة وزيدانا . الثاني : المراد بالجمع ما نقل من لسان غير العرب ولا يختص بلغة الفرس . الثالث : إذا كان الأعجمي رباعيا وأحد حروفه ياء التصغير انصرف ولا يعتد بالياء . الرابع : تعرف عجمة الاسم بوجوه : أحدها نقل الأئمة ، ثانيها خروجه عن أوزان الأسماء العربية نحو إبراهيم ، ثالثها عروؤه من حروف الذلاقة وهو خماسي أو رباعي فإن كان في الرباعي السين فقد يكون عربيا نحو عسجد وهو قليل وحروف الذلاقة ستة يجمعها قولك مر بنفل ، رابعها أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قح وجق ، والصاد والجيم نحو صولجان ، والكاف والجيم نحو أسكرجة ، وتبعية الراء للنون أو كلمة نحو نرجس والزاي بعد الدال نحو مهنلز (كذلك ذو وزن يخص الفعل أو غالب

(قوله وما سكن وسطه ينصرف) أى وجوبا لبقاير الثالث . (قوله مصدر زاد يزيد إلخ) الأحسن أن يقول مصدر زاد يقال زاد يزيد إلخ . (قوله عروؤه من حروف الذلاقة) اعلم أن العلامة يلزم اطرادها ولا يلزم انعكاسها أى يلزم من وجودها وجود المعلم ولا يلزم من عدمها عدمه فيلزم من وجود الخلو في الخماسي أو الرباعي وجود العجمة ولا يلزم من عدم الخلو فيما ذكر عدم العجمة فلا يرد أن يوسف أعجمي وقد وجد فيه حرف من حروف الذلاقة وهو الفاء . إذا علمت أن ما فرعه يس وتبعية شيخنا والبعض على هذه العلامة بقول فما فيه حرف من حروف الذلاقة عربى وينبغى أن يقال حيث لم تنقل عجمته ولم يكن فيه سبب آخر ناشئ عن الغفلة عن حكم العلامة فلدبر . (قوله فإن كان في الرباعي السين) أى ما ذكر من عجمة الرباعي العارى عن حروف الذلاقة إذا لم يكن فيه السين فإن كان إلخ . (قوله نحو عسجد) هو الذهب والجوهر والبحر الضمخ . قاموس . (قوله بغير فاصل) لم يشترط ذلك بعضهم ومثل لما فيه الفاصل بالجر موق . (قوله نحو قح وجق) الأول يقاف مفتوحة وجم مشوبة بالثنين ساكنة لغة تركية بمعنى اهرب وبمعنى كم الاستهامة وأما بكسر القاف فبمعنى الرجل والثاني بكسر الجيم وسكون القاف بمعنى اخرج وقال في القاموس : الجقة بالكسر الناقة الهرمة وجق الطائر ذرق اهـ ولم يذكر قح ويؤخذ من صنيع شيخنا السيد أن مراد الشارح التثليل بقح وجق التركيتين وحينئذ يرد على الشارح أن كلامه في الأسماء وجق ليس في اللغة التركية إسما اللهم إلا أن يراد بالأسماء مطلق الكلمات فتأمل . (قوله نحو صولجان) بفتح الصاد واللام انجحن وجمعه صولجة . قاموس ، ومثله الجص والصنجة . (قوله نحو أسكرجة) قال البعض بسكون السين وضم الكاف وضم الراء المشددة اسم لوعاء مخصوص اهـ وانظر ما حركة الهزرة . (قوله والزاي بعد الدال) أى كالزاي بعد الدال ولو قال والزاي للدال أى وتبعية الزاي للدال لكان أنخصر وقيد في الجمع تبعية الزاي للدال بكونها في آخر الكلمة وقوله نحو مهنلز قال يس : وقد تبدل زايه سينا .

كأحمد **ويَقُلْ** أى مما يمنع الصرف مع العلمية وزن الفعل بشرط أن يكون مختصا به أو غالبا فيه . والمراد بالختص ما لا يوجد في غير فعل إلا في نادر أو علم أو أعجمى كصيغة الماضى المفتوح بناء المطاوعة كتعلم أو بهمة وصل كأنطلق ، وما سوى أفعل ونفعل وتفعل ويفعل من أوزان المضارع وما سلمت صيغته من مصوغ لما لم يسم فاعله وبناء فعل ، وما صيغ للأمر من غير فاعل ، والثلاثى نحو أنطلق ودحرج فإذا سمى بهما مجردين عن الضمير قيل هذا أنطلق ودحرج ورأيت أنطلق ودحرج ومررت بأنطلق ودحرج ، وهكذا كل وزن من الأوزان المبنية على أنها تختص بالفعل والاحتراز بالنادر من نحو دتل

(قوله كذلك ذو وزن) أى علم ذو وزن وفي البيت عطف الاسم على الفعل لكون أحدهما بمعنى الآخر والأحسن هنا إرجاع الأول إلى الثانى لأن الأصل في الوصف الأفراد . (قوله كأحمد) منقول من فعل ماض أو مضارع أو من اسم تفضيل ، اهـ سم . (قوله إلا في نادر) أى لفظ نادر عرى غير علم بقرينة عطف العلم والعجمى عليه والعطف يقتضى المغايرة وقوله كصيغة الماضى إلخ تمثيل للمختص وعطف عليه قوله وما سوى إلخ وقوله وما سلمت إلخ وقوله وبناء فعل وقوله وما صيغ إلخ . (قوله أو بهمة وصل) وحكم هزة الوصل في الفعل المسمى به القطع لأن المنقول من فعل بعد عن أصله فالتحق بظائره من الأسماء فحكم فيه بقطع الهزة بخلاف المنقول من اسم كاعتذار فإن الهزة تبقى على وصلها بعد التسمية لأن المنقول من اسم لم يبعد عن أصله فلم يستحق الخروج عما هو له . تصريح . (قوله وما سوى أفعل ونفعل وتفعل ويفعل) أى لأن هذه من الغالب كما يعلم مما يأتى اهـ سم ، ومثال ما سواها يدحرج ويستخرج . (قوله وما سلمت إلخ) احترز بالسلامة عن المغير كرد وقيل وسيأتى وقوله من مصوغ بيان لما سلمت إلخ وقوله وبناء فعل أى بالتشديد . (قوله من غير فاعل) أما ما صيغ للأمر من فاعل كضارب بكسر الراء أمر من ضارب بفتحها فليس من المختص ولا من الغالب بل هو بالاسم أولى فلا يؤثر . تصريح . (قوله والثلاثى) أى وغير الثلاثى لأن ما صيغ من الثلاثى من الغالب كما يأتى . سم . (قوله نحو أنطلق ودحرج) تمثيل لما صيغ للأمر من غير فاعل وغير الثلاثى . (قوله مجردين عن الضمير) إذ لو اقترنا به لكانا من الخكى لا من المنوع الصرف لأن العلم حيثذ منقول من الجملة لا من الفعل وحده لكن هذا القيد لا يخص هذين المثالين كما لا يخفى . (قوله قيل هذا أنطلق) بقطع الهزة لما مر . (قوله وهكذا) أى كالمذكور من صيغة الماضى المفتوح بناء المطاوعة وغيره مما مرّ وقوله المبنية أى الموضوعة . (قوله والاحتراز بالنادر من نحو دتل) أى من خروج وزن نحو دتل بصيغة الماضى المجهول وينجلب وتبشر عن ضابط الاختص بالفعل وقوله لدوية أى شبيهة باین عرس أى اسم لهذا النوع وكذا يقال في قوله لحزة وقوله لطائر فدلّ وينجلب وتبشر أسماء أجناس فلو جعلت أعلاما تمتع الصرف وكذا بقم

لدونية وينجلب لحزرة وتبشر لطائر ، وبالعلم من نحو خضم بالمعجمتين لرجل وشمر لفرس وبالأعجمي من بقم وإستريق فلا يمنع وجدان هذه الأسماء اختصاص أوزانها بالفعل لأن النادر والعجمي لا حكم لهما ، ولأن العلم منقول من فعل فالاختصاص باق ، والمراد بالغالب ما كان الفعل به أولى إما لكثرة فيه كائمد وأصبع وأبلم فإن أوزانها تقل في الاسم وتكثر في الأمر من الثلاثي ، وأما لأن أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم كأفكل وأكلب فإن نظائرها تكثر في الأسماء والأفعال ، لكن الهزمة من أفعل وأفعل تدل على معنى في الفعل نحو : أذهب وأكتب ولا تدل على معنى في الاسم فكان المفتوح بأحدهما

وإستريق . كذا قال سم . وفي التوضيح ما يؤيده وينجلب بحيم بعد النون وتبشر بضم التاء وفتح الباء وكسر الشين مشددة كما في سم وغوره وصدل في القاموس بضم الباء الموحدة ثم حكى فتحها . (قوله من نحو خضم) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الضاد المعجمة مفتوحة كما في القاموس . (قوله من بقم وإستريق) البقم بفتح الموحدة وتشديد القاف مفتوحة صيغ معروف وهو العندم والإستريق : الدباج الغليظ . (قوله إما لكثرة فيه) يرد عليه أن وزن فاعل بفتح العين كضارب وقاتل أكثر في الأفعال مع أن ما على وزنه من الأسماء كخاتم بالفتح مصروف إلا أن يكون أطلق بناء على أن الغالب أن أكثرية الوزن في الفعل تقتضي المنع ومن غير الغالب قد لا تقتضيه . (قوله كائمد بكسر الهزمة والميم وسكون المثلثة وبالذال المهملة وأصبع بكسر الهزمة وفتح الباء الموحدة واحدة الأصابع وفيها عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهزمة في ثلاثة أحوال الباء . والعاشر : أصبوع وأبلم بضم الهزمة واللام بينهما موحدة ساكنة سبعة للقل . ١ هـ تصريخ . ونقل البعض عن البيهقي فتح الهزمة واللام وكسرهما أيضا . (قوله وإما لأن أوله) احتز بقوله أوله من وزن فاعل بالفتح فإنه وإن اشتمل على زيادة تدل في الفعل كضارب دون الاسم كخاتم وهي ألف المفاعلة لكن ليست أوله فليس الفعل أولى به من الاسم وإن كان أكثر في الفعل فتفطن . (قوله زيادة إلخ) احتز بزيادة عما لو كان أوله أصليا فلا أثر له وإن مائل حروف المضارعة كما في نرجس ونهشل . واعلم أنه يدخل في كلامه نحو ينجلب وتبشر فلم جعل ذلك من المختص وهلا جعله من الغالب . ١ هـ سم . قلت : إما جعل ذلك من المختص نظرا إلى الصيغة بتامها وهو أول من جمعه من الغالب نظرا إلى جزئها فتأمل ١ هـ اسقاطي والعجب من البعض حيث ذكر السؤال بلا عزو والجواب بلا عزو كما هو عادته ولم يحذف لفظ . قلت : فأوهم أن الجواب له وليس كذلك كما علمت . (قوله كأفكل) وهو الرعدة وأكلب جمع كلب وقوله فإن نظائرها إلخ فمن نظائر أفكل من الأسماء أبيض وأسود وأفضل ومن الأفعال أذهب وأعلم وأسمع ومن نظائر أكلب من الأسماء أبحر وأوجه وأعين ومن الأفعال أنصر وأدخل وأخرج .

من الأفعال أصلاً للمفتتح بأحدهما من الأسماء ، وقد يجتمع الأمران نحو : يرمغ وتنضب فإنهما كائناً في كونه على وزن يكثر في الأفعال ويقال في الأسماء وكأفكل في كونه مفتتحاً بما يدل على معنى في الفعل دون الاسم .

(تنبيهات): الأول : قد اتضح بما ذكر أن التعبير عن هذا النوع بأن يقال أو ما أصله للفعل كما فعل في الكافية ، أو ما هو به أولى كما في شرحها والتسهيل أجود من التعبير عنه بالغالب . الثاني : قد فهم من قوله يخص الفعل أو غالب أن الوزن المشترك غيز الغالب لا يمنع الصرف نحو ضرب ودحرج خلافاً لعيسى بن عمر فيما نقل من فعل فإنه لا يصرفه تمسكاً بقوله :

(قوله بأحدهما) أى بهزئة أحدهما أى أفعل وأفعل . (قوله وقد يجتمع الأمران) أى الملل بهما الأولوية وهما الأكثرية والافتتاح بزيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم هذا ما يدل عليه كلامه بعد وأما ما قاله سم وتبعه شيخنا والبعض من أنهما الأكثرية والأولوية فلا يناسب كلامه بعد . فانهم . (قوله نحو يرمغ) بتحتية فراء فميم فعين معجمة بوزن يضرب اسم لحجارة يفض دقاق تلمع وتنضب بفوقية فنون فضاد معجمة فموحدة بوزن تنصر اسم شجر فلو قال يدل قوله فإنهما كأكد فإنهما كاصبع وأصبع لكان أنسب نعم يرد على الشارح أن وزن أفعل بضم العين كثير في الأسماء أيضاً كما قدمه فاضل . (قوله قد اتضح بما ذكر إلخ) يجوز أن يحمل قول المصنف أو غالب على الغالب حقيقة لكثرة في الفعل أو حكماً بأن يكون القياس يقتضى كثرته في الفعل لأنه أنسب به لأن أوله زيادة تدل على معنى فيه دون الاسم اهـ سم . ويدل على هذا الحمل تخيله بأحمد ويعلى للغالب لأنهما من الغالب حكماً . (قوله عن هذا النوع) أى المعبر عنه هنا بالغالب . (قوله أجود إلخ) أى لأنه قد بان أن هذا النوع قسمان ما يغلب في الفعل وما الفعل به أولى وإن لم يغلب وقول الناظم أو غالب لا يشمل القسم الثاني بدون تأويل . (قوله الثاني قد فهم من قوله إلخ) عبارة السندوني وفهم من كلامه أن الوزن الخاص بالاسم أو الغالب فيه أو المستوى فيه هو والفعل لا يؤثر وهو كذلك وخالف عيسى بن عمر في المنقول من الفعل اهـ فقول الشارح المشترك أى وكذا اختص بالاسم وقوله غير الغالب أى في الفعل فيصدق بالغالب في الاسم والمستوى فيه هو والفعل . (قوله لعيسى بن عمر) هو شيخ سيويه وشيخ شيخه الخليل . دمايني . (قوله فيما نقل من فعل) أى من موازن فعل بفتحين يعنى من الفعل الماضي مطلقاً أى لا بقيد صيغة مخصوصة كما يدل عليه كلام عيسى بن عمر فإنه قال كما في الشاطبي : كل فعل ماضٍ إذا سمي به فإنه لا ينصرف ، وبديل الرد عليه بعد بأن العرب أجمعوا على صرف كعصب اسم رجل مع أنه منقول من كعصب إذا أسرع إذ لو كانت مخالفة لعيسى في خصوص الماضي الذى على وزن فعل كأكل وضرب لم يصح الرد عليه بصرف كعصب إجماعاً لأن وزن كعصب فعل وكلامه في موازن فعل .

[١٠٣٢] * أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَّلَاعُ الشَّيَا *

ولا حجة فيه لأنه معمول على إرادة أنا ابن رجل جلا الأمور وجربها ، فجلا جملة من فعل وفاعل فهو محكى لا ممنوع من الصرف كقوله :

[١٠٣٣] * لَيْسَتْ أَخْوَالِي بَنَى يَزِيدُ *

والذى يدل على ذلك إجماع العرب على صرف كعصب اسم رجل مع أنه منقول من كَعَسَبَ إذا أسرع . وقد ذهب بعضهم إلى أن الفعل قد يحكى مسمى به وإن كان

(قوله أنا ابن رجل جلا إلخ) فجملة جلا في موضع خفض صفة لمحذوف واعتراض بأن الموصوف بالجملة لا يحذف إلا إذا كان بعض اسم مجرور بمن أو في كما مر في النعت لكن نقل يس عن بعضهم عدم اعتبار هذا الشرط ونقل شيخنا السيد أن اعتباره خاص بما إذا كان الموصوف مرفوعا . (قوله فهو محكى) نظر في تفریع هذا على سابقه بأنه إما يتفرع كون الجملة محكية على جعلها مسمى بها لا على أنها صفة لمحذوف لأن الجملة الموصوف بها لا تسمى محكية بل هما احتالان كما تصرح به عبارة التوضيح ، وهى : وأجيب بأنه يحتمل أن يكون سمي بجلا من فولك زيد جلا ففيه ضمير وهو من باب المحكيات كقوله : * لَيْسَتْ أَخْوَالِي بَنَى يَزِيدُ * وأن يكون ليس يعلم بل صفة لمحذوف أى أنا ابن رجل جلا الأمور اهـ فكان الظاهر أن يقول أو هو محكى (قوله بنى يزيد) فيزيد مسمى به وفيه ضمير مستتر بدليل رفعه على الحكاية ولو كان مجردا عن الضمير لجُرَّ بالفتحة تصریح . (قوله والذى يدل على ذلك) أى الصرف فيما نقل عن الفعل الماضى خلافا لعيسى وما ذكره البعض من المناقشة في الدلالة المذكورة علم رده مما كتبناه على قوله فيما نقل من فعل . (قوله إلى أن الفعل قد يحكى مسمى به) أى فعل تسليم أن جلا مجرد عن الضمير مسمى به لا نسلم دلالة على منع الصرف الذى ادعاه عيسى لاحتمال أن يكون محكيا بناء على هذا المذهب وقوله بهذا البيت أى أنا ابن جلا إلخ .

[١٠٣٢] تمامه : * قَتَى أَضْعُ الْعِمَامَةِ لَعْلُوهُنَّ *

قَالَ سَحيم . وقيل المنقب العبدى أبو زيد . ونسبته إلى الحجاج غير صحيحة ، وإما كان تمحل به . والشاهد فى : أَنَا ابْنُ جَلَا فَإِنْ عَيسَى بِنَ عَمْرٍ لَسْتُ بِلَهُ عَلَى أَنَّهُ إِنَّا سَمِىَ بِتَحْوِضٍ ضَرْبٍ وَدَحْرَجَ مَنَعُ الصَّرْفِ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ بَابِ الْحِكَايَةِ ، وَلَيْسَ فِيهِ ضَمِيرٌ . وَرَدَ بِأَنَّهُ سَمِىَ بِجَلَا مِنْ فَوَلَكَ : زَيْدٌ جَلَا فِيهِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فَهُوَ مِنَ التَّسْمِيَةِ بِالْفِعْلِ الْحَكِى . وَأَيْضًا فَلَا نَسْلَمُ أَنَّهُ اسْمٌ بِالْكَلِيَّةِ بَلْ هُوَ صِفَةٌ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : أَنَا ابْنُ رَجُلٍ جَلَا . وَيُقَالُ : طَّلَاعُ الشَّيَا إِذَا كَانَ سَامِيًا لِمَعَالِ الْأُمُورِ .

[١٠٣٣] ذكر مستوفى في شواهد العلم . والشاهد فى : بَنَى يَزِيدُ فَإِنَّهُ مِنْ بَابِ الْحِكَايَةِ .

غير مسند إلى ضمير متمسكا بهذا البيت . ونقل عن الفراء ما يقرب من مذهب عيسى ، قال : في الأمثلة التي تكون للأسماء والأفعال إن غلبت للأفعال فلا تُجره في المعرفة نحو رجل اسمه ضرب فإن هذا اللفظ وإن كان اسما للعسل الأبيض هو أشهر في الفعل ، وإن غلب في الاسم فأجره في المعرفة والنكرة نحو رجل مسمى بحجر لأنه يكون فعلا تقول حجر عليه القاضي ولكنه أشهر في الاسم . الثالث : يشترط في الوزن المانع للصرف شرطان : أحدهما : أن يكون لازما . الثاني : ألا يخرج بالتغيير إلى مثال هو للاسم ، فخرج بالأول نحو امرئ فإنه لو سمي به انصرف وإن كان في النصب شبيها بالأمر من علم وفي

(قوله ما يقرب من مذهب عيسى) إنما قال يقرب لثقلته مذهب عيسى فيما غلب استعماله اسما وإن وافقه فيما غلب استعماله فعلا ولأن نظر عيسى إلى الوزن يقطع النظر عن المادة ونظر الفراء إلى المادة ذات الوزن . (قوله الأمثلة التي تكون إلخ) أي الكلمات التي تارة تكون أسماء وتارة أفعالا إن غلب استعمالها أفعالا إلخ ولم ينقل الشارح حكم ما استعمل اسما وفعلا على السواء عند الفراء ولعله يجوز الوجهين في المعرفة فراجع . (قوله فلا تجره) أي بالكسرة والضمير البارز للأمثلة لتأولها بالذكور . (قوله أن يكون لازما) أي للكلمة فنحو إثم لازم له وزن اضرب ونحو أصبع لازم له على إحدى لغاته وزن اقطع ونحو أبلم لازم له وزن اكتب . قال الحفيد : اعلم أن الوزن إذا كان مختصا نجب الموازنة في اللفظ والتقدير وإن كان غالبا لكونه مبلوفا بزيادة هي بالفعل أول من الاسم فلا تشترط الموازنة في اللفظ لأن أوله ما ينه على الوزن ولهذا امتنع صرف أهب وأشد علمين إذا علمت هذا علمت عدم عموم قوله أن يكون لازما إلخ اهد وقوله إذا كان مختصا أي أو غالبا لكثرة في الفعل دون الاسم بدليل بقية كلامه واللافت كتابه هذا الكلام على الشرط الثاني وإبدال قوله علمت عدم عموم قوله أن يكون لازما بقوله علمت عدم عموم قوله ألا يخرج بالتغيير إلى مثال هو للاسم ومع كون البعض تبعه في كتابة ذلك على الشرط الأول تصرف في عبارته واختصرها تصرفا واختصارا مغلين . (قوله الثاني ألا يخرج إلخ) اعترضه البعض بأنه لا حاجة إلى هذا الشرط فإن ما أخرجه به من نحو رد وقيل خارج من الضابط السابق للوزن المختص وخارج أيضا بقيد السلامة في قولنا سابقا وما سلمت صيغته من مصوغ لما لم يسم فاعله لأن المراد بالسالم عندهم ما سلم من الاعتلال والتضعيف ويمكن أن يدفع بأن خروجه من ضابط الوزن المختص لا يستلزم خروجه من مطلق الوزن المانع الصرف وكلامه الآن في شرط مطلق الوزن المانع ، وقوله وما سلمت إلخ من مدخول كاف التثنية والمثال لا يخصص تقدير .

الجبر شبيها بالأمر من ضرب وفي الرفع شبيها بالأمر من خرج ، لأنه خالف الأفعال بكون عينه لا تلزم حركة واحدة فلم تعتبر فيه الموازنة ، وخرج الثاني نحو رد وقيل فإن أصلهما ردد وقول ، ولكن الإدغام والإعلال أخرجهما إلى مشابهة برد وقيل فلم يعتبر فيهما الوزن الأصل . ولو سميت رجلا بألب بالضم جمع لب لم تصرفه لأنه لم يخرج بفك الإدغام إلى وزن ليس للفعل . وحكى أبو عثمان عن أبي الحسن صرفه لأنه باين الفعل بالفك . وشمل قولنا إلى مثال هو للاسم قسمين : أحدهما ما خرج إلى مثال غير نادر ولا إشكال في صرفه نحو رد وقيل ، والآخر ما خرج إلى مثال نادر نحو انطلق إذا سكنت لامه فإنه خرج إلى بناء انتحل وهو نادر ، وهذا فيه خلاف ، وجوز فيه ابن خروف الصرف والمنع . وقد فهم من ذلك أن ما دخله الإعلال ولم يخرج إلى وزن الاسم نحو يزيد امتنع صرفه .

(قوله نحو امرئ) أى على لغة الاتباع فيه فإن سمي به على لغة من يلتزم فتح عينه منع من الصرف لكون الوزن لازما حيثئذ وكذا الكلام في انهم على اللغتين . دمايني بحذف . (قوله وفي الرفع شبيها بالأمر من خرج) رد بأن همزته مكسورة كما كانت قبل التسمية وهمزة اخرج مضمومة فلا مشابهة وحيثئذ فصرفه في هذه الحالة أقوى من صرفه في الحالين الأولين . (قوله ولكن الإدغام) أى في رد والإعلال أى في قبل بالثقل والقلب . (قوله ولو سميت إطح) محترز قوله إلى مثال هو للاسم . (قوله بالضم) أى ضم الباء الأولى وأما همزة فمفتوحة كما في الفارضى . قال الدمايني : واحتز عن ألب بفتح الباء الأولى فإنه لا خلاف في منع صرفه لأنه اسم تفضيل بمعنى أعقل فيستحق منع صرفه مطلقا للصفة والوزن . (قوله جمع لب) بضم اللام وتشديد الموحدة وهو العقل وجمع لب على ألب قليل والأكثر أن يجمع على ألباب . تصریح . (قوله لأنه باين الفعل) أى فعله الذى هو لب لا الفعل مطلقا فإنه بوزن اكتب واقتل . ١ هـ زكريا . والظاهر أنه لا حاجة إلى ذلك لأن الشارح لم يدع انتفاء كونه بوزن الفعل وإنما ادعى كونه مباينا للفعل بالفك لأن الفعل الذى على وزنه مدغم نحو أشد وأرد أى فضعف اعتبار الوزن . قال في الجمع : والأصح وعليه سيبويه منعه ولا مبالاة بفكه لأنه رجوع إلى أصل متروك فهو كتصحيح مثل استحوذ وذلك لا يمنع اعتبار الوزن إجماعا فكذا الفك ولأن وقوع الفك في الأفعال معهود كاشدد في التعجب ولم يرد وأل السقاء فلم يباينه . (قوله إلى مثال نادر) ليس المراد أنه نادر في الاسم وكثير في الفعل وإلا كان من أوزان الفعل بل المراد أنه من أوزان الاسم الخاصة به إلا أنه نادر فيه . سم . (قوله إلى بناء انتحل) قال شيخنا : بالحاء المهملة الساكنة ١ هـ . ولم أجده في القاموس . (قوله ما دخله الإعلال ولم يخرج إطح) نحو يزيد فإنه أعلى إذ أصله يزيد كيضرب ولم يخرج بالإعلال إلى مثال الاسم فمنع من الصرف فإن قيل يزيد على وزن بريد ، أجيب بأنه وإن كان على وزنه لكن يزيد مفتوح بياء تدل على الفعل على معنى هو الغيبة بخلاف بريد فلم يخرج يزيد عن كونه من أوزان الفعل .

الرابع : اختلف في سكون التخفيف العارض بعد التسمية نحو ضرب بسكون العين مخففاً من ضُرِبَ المجهول : فمذهب سيويه أنه كالسكون اللازم فينصرف وهو اختيار المصنف ، وذهب المازني والمبرد ومن وافقهما إلى أنه ممنوع الصرف ، فلو خفف قبل التسمية انصرف قولاً واحداً (وما يصير علماً من ذى ألف * زيدت لإلحاق فليس ينصرف) أى ألف الإلحاق المقصورة تمنع الصرف مع العلمية لشبهها بألف التأنيث من وجهين : الأول : أنها زائدة ليست مبدلة من شيء بخلاف الممدودة فإنها مبدلة من ياء . والثاني : أنها تقع

(قوله وهو اختيار المصنف) لأن الوزن قد زال والأصل الصرف ولصرفهم جندل بعد حذف الألف وإن كان حذفاً عارضاً مع أن فيه ما يدل على تقديرها وهو توالى أربع متحركات . دمايني . (قوله ممنوع الصرف) أى لعروض السكون كما لا ينصرف جبل المخفف من جبال . وأجيب عن هذا بأن الفتحة باقية فهي بمنزلة الهزمة . دمايني . قال في الجمع : ويجرى القولان في يعفر علماً إذا ضم ياءه اتباعاً فالأصح صرفه وعليه سيويه لورود السماع به فيما حكاه أبو زيد وغروجه إلى شبه الاسم والثاني منعه وعليه الأخفش لعروض الضمة فلا اعتداد بها ويجريان أيضاً في بدل مرة أفعل كهراق أصله أراق^(١) علماً والأصح فيه المنع ولا مبالاة بهذا الإبدال . (قوله فلو خفف) أى بالسكون . (قوله لإلحاق) هو جعله كلمة على مثال أخرى رباعية الأصول أو خماسيتها كجعل أرطى وعلقى على مثال جعفر وعزى وذفرى على مثال درهم وجلب جلبة وجلبابا على مثال دحرج درجة ودحراجا وحلتيت وحلاتيت وعفريت وعفاريت على مثال قنديل وقناديل . (قوله المقصورة) خرج به ألف الإلحاق الممدودة كما سيأتى . (قوله مع العلمية) ولم تستقل ألف الإلحاق بالمنع كألف التأنيث لأن الملحق بغيره أحط رتبة منه . سم . (قوله لشبهها بألف التأنيث) أى المقصورة وقوله من وجهين أى لا من كل وجه فإنه تفارقتا من حيث إن ألف التأنيث لا يقبل ما هى فيه التنوين ولا تاء التأنيث وما فيه ألف الإلحاق يقبلهما وقد استعمل بعض الأسماء منونا بجعل ألفه للإلحاق وغير منون بجعل ألفه للتأنيث نحو تترى وبالوجهين قرىء في السبع . (قوله بخلاف الممدودة) أى ألف الإلحاق الممدودة فإنها لا تؤثر منع الصرف لعدم شبهها بألف التأنيث الممدودة لأن همزة الإلحاق منقلبة عن ياء وهمزة التأنيث منقلبة عن ألف وأيضاً همزة التأنيث منقلبة عن مانع وهو الألف فتضع همزة الإلحاق منقلبة عن غير مانع وهو الياء فلا تمنع . أنفاده في التصريح . (قوله فإنها مبدلة من ياء) أى فلم تشبه ألف التأنيث الممدودة لأنها مبدلة من ألف ثانية وظاهر هذا الجرى على أن ألف الإلحاق الممدودة همزة بعد الألف وألف التأنيث الممدودة همزة بعد الألف وفيه خلاف سيأتى في باب التأنيث . (قوله في مثال) أى وزن وقوله نحو أرطى اسم شجر وألفه للإلحاق بجعفر على الراجح وقبل إن أرطى أفعل فمانعه العلمية ووزن الفعل . قال الفارضى : ولا يجوز أن تكون ألف أرطى

(١) أبدلنا الهزمة من اللام .

في مثال صالح لألف التأنيث نحو أرطى فإنه على مثال سكرى وعزى فهو على مثال ذكرى بخلاف الممدودة نحو علباء ، وشبه الشيء بالشيء كثيرا ما يلحقه به كحاميم اسم رجل ، فإنه عند سيبويه ممنوع من الصرف لشبهه بهائيل في الوزن والامتناع من الألف واللام ، وكحمدون عند أبي ع لى حيث يمنع صرفه للتعريف والعجمة ، ويرى أن حمدون وشبه من الأعلام المزيد في آخرها واو بعد ضمة ونون لغیر جمعية لا يوجد في استعمال عربى مجبول على العربية ، بل في استعمال عجمى حقيقة أو حكما ، فألحق بما منع صرفه للتعريف والعجمة المحضة .

(تنبيهان): الأول : مكان ينبغي أن يقيد الألف بالمقصورة صريحا أو بالثال أو بهما كما فعل في الكافية فقال :

وَأَلْفُ الْإِلْحَاقِ مَقْصُورًا مَنَعَ كَقَلْفَى إِنْ ذَا غَلَمَةٍ وَقَعَ

الثاني : حكم ألف التكرير كحكم ألف الإلحاق في أنها تمنع مع العلمية نحو قبعثرى . ذكره بعضهم (والعلم أمنع صرفه إن عدلًا * كَقَلْفَى التوكيد أو كَقَلْفَى . والعدل

وعلى التأنيث لأنهم قالوا أرطاة وعلقة فلو كانت للتأنيث لاجتمع تأنيثان في الكلمة اهـ . (قوله وعزى فهو على مثال ذكرى) كذا زيد في نسخ والعزى بعين مهملة فزأى اسم الرجل الذى لا يلهو كما سيأتى في الشرح في باب التأنيث وألفه للإلحاق بذرهم وترك مثال الضم لعدم ألف الإلحاق في فعل بالضم بل هى ألف تأنيث كخثنى . (قوله بخلاف الممدودة) أى ألف الإلحاق الممدودة فإنها لا تقع في مثال صالح لألف التأنيث . (قوله نحو علباء) بعين مهملة فلام فموحدة اسم لعصبة العنق وألفه الممدودة للإلحاق بقرطاس وإنما لم تكن ألفه للتأنيث . قال الفارضى : لأن علباء لا يوازنه شيء من أوزان ألف التأنيث الممدودة كما سيأتى إن شاء الله تعالى في علامة التأنيث . (قوله وشبه الشيء) بتحريك شبه . (قوله لشبهه بهائيل) فيكون مانعه من الصرف العلمية وشبه العلمية . (قوله للتعريف والعجمة) أى الحكمة بقرينة ما بعده ويعبر عنها بشبه العجمة . (قوله في استعمال عربى) أى في استعمال شخص عربى مجبول على العربية أى فصيح سرتوق بعريته . (قوله والعجمة المحضة) يعنى الحقيقية . (قوله حكم ألف التكرير) أى التى أتى بها لأجل تكثر حروف الكلمة وتلحقها تاء التأنيث كألف الإلحاق فيقال قبعثرأ . (قوله نحو قبعثرى) ومن أدخلها في ألف الإلحاق فقد سها إذ ليس في أصول الاسم سداسى فيلحق به . اهـ تصريح . والقبعثرى الجمل العظيم والفصيل المهزول . قاموس . (قوله والعلم) أى حقيقة أو حكما بقرينة التمثيل بفعل التوكيد فإنه ليس بعلم حقيقة عند الناظم كما في شرح الكافية وتصحيح بعضهم إبقاء العلمية على ظاهرها بجعل الكاف للتظهير لا للتمثيل بمنع العطف في قوله لو كَقَلْفَى لأن فعل مثال قطعاً فالناسب

والتعريفُ مَاتِمًا سَحَرٌ * إِذَا بِهِ التَّصْيِينُ قَصْدًا يُغْتَبَرُ أَى يَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ اجْتِنَاعُ التَّعْرِيفِ والعدلُ في ثلاثة أشياء : أحدها : قُتِلَ في التوكيد وهو جَمْعٌ وكَتَبَ وبَضَعَ وَبُتِعَ فَإِنِهَا معارفُ بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة من غير قرينة لفظية . هذا ما مشى عليه في شرح الكافية ، وهو ظاهر مذهب سيويوه ، واختاره ابن عصفور . وقيل بالعلمية وهو ظاهر كلامه هنا ورد في شرح الكافية وأبطله . وقال في التسهيل : يشبه العلمية أو الوصفية . قال أبو حيان وتجويزه أن العدل يمنع مع شبه الصفة في باب جَمْعٍ لا أعرف له فيه سلفاً ، ومعدولة عن فعلاوات فَإِنْ مفرداتها جمعاء

أَنْ يَكُونَ مَا قِيلَ كَذَلِكَ نَعَمْ يَصِحُّ ذَلِكَ الْإِقْتَاءُ بِإِجْرَاءِ كَلَامِهِ هُنَا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنْ فَعَلَ التَّوَكِيدَ عِلْمٌ حَقِيقَةٌ لِمَعْنَى هُوَ الْإِحَاطَةُ وَإِنْ كَانَ خِلَافَ مَا مَشَى عَلَيْهِ فِي الْكَافِيَةِ . (قوله كَفَعَلَ التَّوَكِيدَ) الإضافة على معنى اللام أَوْفَى وكلام الشارح يشير إلى هذا . (قوله كَفَعَلَ) هو علم جنسٍ للتلعب . (قوله إِذَا بِهِ) الباء بمعنى في متعلقة بـيَعْتَبِرُ وقصداً أَى مقصوداً حال مؤكدة من نائب الفاعل وفي كلامه إدخال إِذَا على المضارع وهو جائز وإن كان قليلاً . (قوله بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد) والأصل في رأيت النساء جمع جمعهن فحفز الضمير للعلم به واستغنى بنية الإضافة وضعف هذا القول بأن تعريف الإضافة غير معتبر في منع الصرف . وأجيب بأن عدم اعتباره إِذَا وجد المضاف إليه لأن حكم منع الصرف لا يَتَبَيَّنُ معه وأما مع حلفه فما المانع من اعتباره . (قوله فشابهت بذلك العلم) إِعْجَ فَإِنْ سَمِيَ بِهِ أَعْنَى بفعل المؤكد به فمذهب سيويوه بقاءه على المنع وعن الأخفش صرفه لأن العدل إما كان حال التوكيد وقد ذهب فَإِنْ نَكَرَ بعد التسمية صرف وفقاً لذهاب العلمية بلا عوض عنها بخلاف آخر لأنه في الأصل صفة . أفاده السيوطي . (قوله وقيل بالعلمية) أَى لِمَعْنَى الْإِحَاطَةُ أَهْ تَصْرِيحٌ ، فَعَلَى عِلْمٍ جِنْسٍ لِّلْمَعْنَى كَسِبِحَانَ . (قوله وهو ظاهر كلامه هنا) لأنه مثل للعلم المعدول بفعل التوكيد وإِنَّمَا قَالَ ظَاهِرٌ

لِإِمْكَانِ حَمْلِ الْعِلْمِ فِي كَلَامِهِ عَلَى مَا يَشْمَلُ الْعِلْمَ حِكْمًا وَهُوَ مَا يَشَبْهُ الْعِلْمَ الْحَقِيقِيَّ فِي كَوْنِ تَعْرِيفِهِ بِغَيْرِ أَدَاةٍ ظَاهِرَةٍ . (قوله ورد في شرح الكافية وأبطله) فقال وليس - يعنى جمع - بعلم لأن العلم إما شخصي أو جنسي فالشخصي مخصوص ببعض الأشخاص فلا يصلح لغيره والجنسي مخصوص ببعض الأجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل أَهْ قُلْتُ : علم الإحاطة من قبيل علم الجنس المعنوي كسبحان للتسبيح وفي ارتكابه توفية بالقاعدة وهى أنه لا يعتبر في منع الصرف من المعارف إلا العلمية . تصريح . (قوله يشبه العلمية) أَى نَظَرًا لِكُونِهِ مَعْرِفًا بِغَيْرِ أَدَاةٍ ظَاهِرَةٍ وَقَوْلُهُ أَوِ الْوَصْفِيَّةِ أَى وَشَبَهُ الْوَصْفِيَّةِ أَى نَظَرًا لِكُونِ مَذْكَرِهِ أَفْعَلٌ وَمَوْثُهُ فَعْلَاءٌ كَمَا هُوَ شَأْنُ الصِّفَاتِ . (قوله ومعدولة عن فعلاوات) عطف على معارف في قوله السابق فَإِنِهَا معارف بنية الإضافة . سم .

وكتعاء وبصعاء وبتعاء ، وإنما قياس فعلاء إذا كان اسما أن يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات لأن مذكره جمع بالواو والنون فحق مؤنثه أن يجمع بالألف والتاء ، وهذا اختيار الناظم . وقيل معدولة عن فعل لأن قياس أفعل فعلاء أن يجمع مذكره ومؤنثه على فُعْل نحو حُفِر في أحمر وحمرأ وهو قول الأخفش والسيرافي واختاره ابن عصفور . وقيل إنه معدول عن فعال كصحراء وصحارأ ، والصحيح الأول لأن فعلاء لا يجمع على فعل إلا إذا كان مؤنثا لأفعل صيغة كحمرأ وصفراء ، ولا على فعال إلا إذا كان اسما محضا لا مذكر له كصحراء ، وجمعاء ليس كذلك . الثاني : علم المذكر المعدول إلى فعل نحو : عمر وزفر وزحل ومضر وثعل وهبل وجشم وقم وجمع وقرح ودلف : فعمر معدول عن عامر وزفر معدول عن زافر ، وكذا باقيا . قيل : وبعضها عن أفعل وهو فُعْل ، وطريق العلم بعدل هذا النوع سماعه غير مصروف عاريا من سائر الموانع ، وإنما جعل هذا النوع معدولا لأمرين : أحدهما أنه لو لم يقدر عدله لزم ترتيب المنع على علة واحدة إذ ليس فيه من الموانع غير العلمية . والآخر أن الأعلام يغلب عليها النقل فجعل عمر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم يجعل مرتجلا ، وكذا باقيا . وذكر بعضهم لعدله فائدتين : إحداهما لفظية وهي التخفيف ، والأخرى معنوية وهي تمحيض العلمية إذ لو قيل عامر لتوهم أنه صفة ، فإن ورد فعل مصروفا وهو علم علمنا أنه ليس بمعدول ،

(قوله لأن مذكره جمع إلخ) كان ينبغي أن يقول ولأن مذكره إلخ لأن هذا تعليل آخر للناظم وابنه غير تعليل ابن هشام السابق في قوله فإن مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء وإنما قياس فعلاء إلخ ولأن صنيعة يومهم أن صحراء له مذكر وليس كذلك كما سيصرح به الشارح . أفاده البهوتي . (قوله عن فعل) أي بضم الفاء وسكون العين . (قوله وقيل إنه معدول عن فعال) أي لأن فعلاء الذي ليس بصفة قياسه أن يجمع على فعال . دمايني . (قوله صفة) حال من أفعل وقوله لا مذكر له بيان لقوله محضا كما تدل عليه عبارة الدمايني . (قوله وجمعاء ليس كذلك) لأنه ليس بصفة وله مذكر فبطل القولان الأخيران . (قوله نحو عمر إلخ) دخل تحت نحو هذل وعصم وبلع وحجى فجملة الأعلام الموازنة فعل خمسة عشر . (قوله وزفر عن زافر) بمعنى ناصر أو حامل كما في الفارسي قال : وأما زفر بمعنى كثير العطاء فيصرف لأنه نكرة بدليل دخول أل عليه اهـ . (قوله وهو ثعل) قال أبو حيان لأن ثاعلا غير مستعمل وأثعل مستعمل قال في الصحاح : الثعل بالتحريك زوائد في الأسنان واختلاف منابتها ، رجل أثعل وامرأة ثعلاء اهـ . (قوله عاريا من سائر الموانع) أي غير العلمية لأن الكلام في العلم . (قوله لو لم يقدر عدله إلخ) وإنما قدر العدل دون غيره لإمكانه دون غيره . دمايني . (قوله عن عامر العلم المنقول من الصفة) صريح في أن المعدول عنه العلم لا الصفة . (قوله وهي التخفيف) أي بجذف الألف . (قوله فإن ورد فعل مصروفا إلخ) وما لم يسمع صرفه ولا علمه فسيبويه يصرفه حملا على الأصل في الأسماء وغيره يمنع صرفه حملا للغالب في فعل علما وليس بجيد قاله الحضراوى اهـ تصرخ .

وذلك نحو أدد وهو عند سيوييه من الود فهمزته عن واو ، وعند غيره من الإد وهو العظيم فهمزته أصلية ، فإن وجد في فعل مانع مع العلمية لم يجعل معدولا نحو طوى فإن منعه للتأنيث والعلمية ، ونحو تتل اسم أعجمي فالمانع له العجمة والعلمية عند من يرى منع الثلاث للجمة إذ لا وجه لتكلف تقدير العدل مع إمكان غيره . ويتحقق بهذا النوع ما جعل علما من المعدول إلى فعل في النداء كغندر وفسق فحكمه حكم عمر . قال المصنف : وهو أحق من عمر بمنع الصرف لأن عدله محقق وعدل عمر مقدر اهـ ، وهو مذهب سيوييه . وذهب الأخفش وتبعه ابن السيد إلى صرفه . الثالث : سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه فالأصل أن يعرف بأل أو بالإضافة ، فإن تجرد منها مع قصد التعيين فهو حيث لا يتصرف ولا ينصرف نحو جئت يوم الجمعة سحر والمانع له من الصرف العدل

وعبرة الأشباه للسيوطي قال في البسيط لو سمي بفعل بما لم يثبت كيفية استعماله ففيه ثلاثة أقوال : أحدها الأولى منع صرفه حملا له على الأكثر . والثاني الأولى صرفه نظرا إلى الأصل لأن تقدير العدل على خلاف القياس . والثالث إن كان مشتقا من فعل منع من الصرف حملا على الأكثر وإلا صرف وهو فحوى كلام سيوييه اهـ . (قوله وهو علم) يظهر لي أن هذا التقييد لكون الكلام في الأعلام وأن ما ورد مصروفا وهو وصف كحطم ولبد ليس أيضا معدولا وإلا استحق منع الصرف . (قوله من الود) أى مشتق من الود وقوله من الإد أى مأخوذ من الإد لأن الإد بكسر الهمزة بمعنى العظيم ليس مصدرا . (قوله فإن منعه للتأنيث) أى المعنوي باعتبار البقعة وتنوينه باعتبار المكان لغة فيه قرئ بها في السبع . (قوله ونحو تتل) بفوقيتين اسم لبعض عظماء الترك وقوله عند من يرى إلخ أما عند من يرى عدم منعه فمانع تتل العلمية والعدل وقوله إذ لا وجه إلخ علة لقوله لم يجعل معدولا . (قوله بهذا النوع) أى الثاني . (قوله حكم عمر) فإن نكر زال المنع . سيوطي . (قوله لأن عدله محقق) فندر معدول عن غادر وفسق معدول عن فاسق وهذا محقق له قبل التسمية وأما بعدها فبقى لفظ المعدول على ما هو عليه فاعتبر فمانعه العلمية وبقاء لفظ العدل . دمايني . (قوله سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه فالأصل إلخ) كان يكتبه أن يقول سحر إذا أراد به سحر يوم بعينه فهو حيث لا يتصرف . إلخ وكأنه إذا زاد قوله فالأصل إلخ لبيان وجه العدل لكن يرد عليه أنه قد بينه في قوله أما العدل إلخ وإن لم يذكر ثم الإضافة فتأمل . وقوله إذا أريد به سحر يوم بعينه أى وجعل ظرفا كما سيأتي . (قوله نحو جئت يوم الجمعة سحر) قال في مبحث (إذا) من المغني وعمل العامل في ظرفي زمان يجوز إذا كان أحدهما أعم نحو آتيت يوم الجمعة سحر اهـ واستشكل بأن السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل وضبطه بعضهم بالسدس الأخير مع الليل واليوم ما بين طلوع الشمس وغروبها أو ما بين الفجر والغروب فلم يصدق أحد الطرفين على الآخر فلا عموم .

والتعريف : أما العدل فمن اللفظ بأل فإنه كان الأصل أن يعرف بها ، وأما التعريف فقيل بالعلمية لأنه جعل علما لهذا الوقت وهذا ما صرح به في التسهيل . وقيل بشبه العلمية لأنه تعرف بغير أداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور . وقوله هنا والتعريف يوميء إليه إذ لم يقل والعلمية . وذهب صدر الأفاضل وهو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي إلى أنه مبنى لتضمنه معنى حرف التعريف . قال في شرح الكافية : وما ذهب إليه مردود بثلاثة أوجه : أحدها أن ما ادعاه ممكن وما ادعيته ممكن لكن ما ادعيته أولى ، لأنه خروج

وأجيب بحمل السحر على أول الفجر لقربه منه^(١) أو حمل اليوم على ما يشمل ما قبل الفجر . (قوله فمن اللفظ بأل) أى عن لفظ سحر المقرون بأل أى المهدية كما فى الدمايى وذلك لأنه اسم جنس أريد به معين كرجل إذا أريد به معين فحقه أن يكون مع الإضافة أو أل لكنهم عدلوا عن قرنه بأل إلى جعله علما على هذا الوقت . فإن قلت كما يجوز أن يكون معدولا عن ذى أل يجوز أن يكون معدولا عن المضاف فلم حكمه بأنه معدول عن ذى اللام دون المضاف ؟ فالجواب أن التعريف بأل أخصر من التعريف الإضافى والضرورة داعية إلى اعتبار التعريف ومعه^(٢) إنما يرتكب قدر الحاجة فلهذا لم يقل الشارح أو الإضافة مع أنه المطابق لقوله سابقا فالأصل أن يعرف بأل أو الإضافة . واعلم أن عدل سحر تحقيقي لا تقديرى لما عرفت من أنه يدل عليه دليل غير منع الصرف وهو أنه اسم جنس أريد به معين فحقه أن يعرف بأل بخلاف التقديرى فإنه لا دليل عليه إلا منع الصرف وليس المراد بالتحقيق ما نظقوا بأصله . (قوله بالعلمية) قال الحفيد : أى الشخصية اهـ . قال سم : ويلزم عليه تعدد الأوضاع بتعدد الأسماح المعنية أى والأصل عدم تعدد الوضع فالأقرب جعله علم جنس . (قوله وهذا ما صرح به في التسهيل) استشكله أبو حيان بأن المعدول له يشتمل على معنى المعدول عنه كاشتغال مثنى وفسق على معنى التين اثنين وفاسق وكيف يشتمل سحر على معنى السحر ويكون علما مع أن تعريف العلمية لا يجامع تعريف اللام فلا يجامع علمية سحر اشتاله على معنى السحر . مع باختصار . (قوله إلى أنه مثنى) هذا ثانى أربعة أقوال فيه ذكرها الفارضى ، ثالثها أنه معرب منصرف وسبقه الشارح عن السهيل والشلوين الصغير . رابعها أنه لا معرب ولا مبنى وهى مفروضة فى سحر المراد به معين المجهول ظرفا فإن نكر صرف وإن أريد به معين ولم يجعل ظرفا قرن بأل أو أضيف وجوبا كما صرح به الدمايى . (قوله لتضمنه معنى حرف التعريف) الفرق بين العدل والتضمن أن العدل تغير صيغة اللفظ مع بقاء معناه الأصل ، والتضمن إشراب اللفظ معنى زائدا على أصل معناه من غير تغييره عن صيغته الأصلية فسحر المذكور عند الجمهور مغير عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه وعند صدر الأفاضل وارد على صيغته الأصلية مع إشرابه معنى زائدا على أصل معناه وهو التعيين . أفاده فى التصريح بالتصغير على العدل فى اللفظ دون المعنى وعلى التضمن بالعكس . (قوله ما ادعاه) أى من البناء وتضمن معنى حرف التعريف فالمصنف إنما سلم إمكان التضمن الذى علل به صدر الأفاضل البناء لا وجوده وإنما لم يحكم بعدمه لأن ما سلكه أسلم له فسقط ما نقله البعض عن

(١) ليكون فى اللام مجاز .

(٢) أى أن الضرورة تقتضيه بغيرها فلا يجاوز بها ما يقول علماء أصول الفقه . راجع : تنقيح القبول للقرائى وإرشاد القبول للذوقى من تحقيقنا .

عن الأصل بوجه دون وجه لأن الممنوع الصرف باق على الإعراب ، بخلاف ما ادعاه فإنه خروج عن الأصل بكل وجه . الثاني : أنه لو كان مبنيا لكان غير الفتح أولى به لأنه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة لئلا يتوهم الإعراب كما اجتنبت في قبل وبعد والمنادى المبني . الثالث : أنه لو كان مبنيا لكان جائز الإعراب جواز إعراب حين في قوله :

* عَلَى حِينٍ عَائِثُ الْمَشِيبِ عَلَى الصَّبَا * [١٠٣٤]

لتساويهما في ضعف سبب البناء بكونه عارضا ، وكان يكون علامة إعرابه تنوينه في بعض المواضع ، وفي عدم ذلك دليل على عدم البناء وأن فتحته إعرابية ، وأن عدم

البهوى وأثره من الاعتراض . (قوله لأنه خروج عن الأصل بوجه إغ) إيضاحه أن أصل الاسم الإعراب والانصراف فالنوع من الصرف عدول عن وجه والبناء عدول عن وجهين معا .

(قوله لكان غير الفتح إغ) قد ينقض باسم لا الثبوت المبني لأن بناءه على الفتح مع أنه في موضع نصب فلمل كلامه باعتبار الغالب .

(قوله فيجب اجتناب الفتحة) أى يتأكد ليوافق قوله قبل لكان غير الفتح أولى به .

(قوله جائز الإعراب) جوازا وقوعيا كما يؤخذ من بقية كلامه . (قوله جواز إعراب حين) أى إذا أضيف إلى جملة واللازم باطل عند صدر الأفاضل لأنه مبني عنده مطلقا . زكريا .

(قوله في ضعف إغ) وفي كون كل منهما ظرفا زمانيا . (قوله بكونه عارضا) اعترضه البعض بأن الفرق بين سحر وحين ظاهر لأن سبب بناء حين إضافته لمبني وهو مجوزة للبناء لا موجبة وسبب بناء سحر تضمنه معنى الحرف وهو موجب لا يجوز كما لا يخفى أى ومجرد اشتراكهما في عروض البناء لا يقتضى جواز البناء فقد يكون البناء العارض واجبا كبناء المنادى واسم لا .

(قوله وكان يكون إغ) عطف على لكان جائز الإعراب .

(قوله وفي عدم ذلك) أى التنوين دليل على عدم البناء لأن انتفاء اللازم وهو جواز الإعراب مع التنوين يوجب انتفاء للزوم وهو البناء فثبت وجوب الإعراب مع عدم الصرف .

[١٠٣٤] ذكر مستوى في شواهد الإضافة . والشاهد فيه هنا في على حين حيث يجوز فيه الإعراب والبناء على الفتح .

التنوين إنما كان من أجل منع الصرف فلو نكر سحر وجب التصرف والانصراف كقوله تعالى : ﴿ نَحْنُ نَهْدُهُمْ سِحْرَهُ نَعْمَةً مِنْ عِنْدِنَا ﴾ [القمر : ٣٤] اهـ . وذهب السهيلي إلى أنه معرب وإنما حذف تنوينه لنية الإضافة . وذهب الشلوين الصغير إلى أنه معرب ، وإحذف تنوينه لنية آل ، وعلى هذين القولين فهو من قبيل المنصرف ، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور .

(تفصيله) : نظير سحر في امتناعه من الصرف أمس عند بنى تميم ، فإن منهم م يعربه في الرفع غير منصرف وبينه على الكسر في النصب والجر ، ومنهم من يعربه إعراد ما لا ينصرف في الأحوال الثلاث خلافا لما أنكر ذلك ، وغير بنى تميم يبنونه على الكسر وحكى ابن أبي الربيع أن بنى تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف إذا رفع أو جر بمذ أو منذ فقط . وزعم الزجاج أن من العرب من يبنيه على الفتح ، واستشهد بقول الرازي [١٠٣٥] * إِلَى زَأَيْثٍ عَجَبًا مَذَّ أَمَسًا *

قال في شرح التسهيل : ومدعاه غير صحيح لامتناع الفتح في موضع الرفع ، ولأ

(قوله فلو نكر سحر) هذا مقابل قوله إذا أريد به سحر يوم يعينه واعلم أن هذا من تسمية كلام المصنف في شرح الكافية فلا يمتنع بأن الأولى تأخيره عن جملة الأقوال في سحر المعرفة . (قوله إلى أنه معرب) أ : ومنصرف كما يؤخذ من قوله وإنما حذف تنوينه إغ والخلاف بين السهيلي والشلوين إنما هو في علة حذف التنوين كما هو ظاهر من سياقه . (قوله نظير سحر في امتناعه من الصرف أمس إغ) مثل ذلك أيضا رجب وصفر فإن كلا منهما علم جنس على الشهر المخصوص ومعدول عن ذى آل . (قوله من يعربه في الرفع إغ) قال البعض انظر ما وجه التفرقة بين حالة الرفع وغيرها اهـ . وأقول : قد توجه بأن الرفع شأن المعد فلم يخرج فيه عن الأصل في الأسماء بالكسرة بخلاف النصب والجر فإنهما شأن المضلات فيقبلان الخروج عن الأصل بالكسرة . فاعرفه (قوله وبينه على الكسر) أى لما يأتى قريبا . (قوله يبنونه على الكسر) أى بالشروط الخمسة المأخوذة من قوا فيما يأتى ولا خلاف في إعراب أمس وهى ألا يكسر ولا يصغر ولا ينكر ولا يضاف ولا يحل بال وإتما بنى لتضمنا معنى حرف التعريف وعلى حركة للتخلص من التقاء الساكنين وكانت كسرة لأنها الأصل في التخلص . (قوا إذا رفع أو جر بمذ أو منذ فقط) أى ويبنونه على الكسر في غير ذلك ولعل وجه تخصيص مذ ومنذ كثرة جر أمس بهما . (قوله لامتناع الفتح في موضع الرفع) قال البعض : أى لعدم وجدان الفتح في لسانهم في موضع الرفع

[١٠٣٥] ثامه : * عَجَبًا زَأَيْثًا بِمِثْلِ السَّهْلِيِّ مَحْضًا * (١)

قائله مجهول . والشاهد في مذ أمس حيث أعرب إعراب ما لا ينصرف على لمة بعض تميم ، ولهذا جر بالفتحة ، والألف للإطلاق ومذ حرف بمنزلة في : كأنه قال في أمس . والسبالي : جمع سعاة - بالكسر - وهى أعنت الغيلان . وخمسا صفة لعجائز أو بد أو عطف بيان .

(١) وبهذه : لا يَكُنْ مَا لِي رَحْلِيْنِ هَـ لا جَمَلُ لَهِ مِنْ حُرْمَا
ولا آتَيْنِ الْمَعْرَ إِلَّا نَعْمَا

سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتح في أمسا فتح إعراب ، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه ، فقط غلط فيما ذهب إليه واستحق ألا يعول عليه ا هـ . ويدل للإعراب قوله :

[١٠٣٦] اغتصم بالرجاء إن عَنَّ بَأْسٌ وتَنَاسَ الذي تَضَمَّنَ أَمْسٌ وأجاز الخليل في لقيته أَمْسُ أن يكون التقدير بالأَمْس ، فحذف الباء وأل ، فتكون الكسرة كسرة إعراب . قال في شرح الكافية : ولا خلاف في إعراب أَمْس إذا أضيف ، أو لفظ معه بالألف واللام ، أو نكر ، أو صغر ، أو كسر (وأبني على الكسر فقالا غَلَمًا

فقالوا : مضى أَمْس بالرفع ولم يفتحوه ولو كان مبتدأ على الفتح في الأحوال كلها أي عند بعض العرب لسمِع مضى أَمْس بالفتح ا هـ وفيه تصريح بأن منقول الزجاج البناء على الفتح في كل الأحوال وحينئذ يتم التعليل أما إن كان منقوله البناء على الفتح في الجر فقط فلا . (قوله ولأن سيبويه استشهد بالرجز إغ) هذا التعليل غير ناهض إذ لا ضرر في تخريج إنسان بينا على خلاف تخريج من نقل هذا البيت عن العرب فتدبر . (قوله فتح إعراب) أي نائب عن الكسر كما هو شأن الممنوع من الصرف وزعم بعضهم أن أمسا فيه فعل ماض فاعله ضمير مستتر أي أمسى هو أي المساء . (قوله وأبو القاسم) أي الزجاج . (قوله ويدل للإعراب إغ) إن كان مقصوده الرد بذلك على الزجاج لم يَمَ لأن الزجاج لم يدع البناء على الفتح عند جميع العرب بل البناء على الفتح عند بعضهم فيجوز أن يكون قائل البيت من غير هذا البعض فافهم . (قوله اغتصم) أي عَمَسَ . وعن ظهر . (قوله ولا خلاف إغ) نظر فيه بعضهم بأن من العرب من يستصحب البناء مع أل كقوله :

وإلى وقتت اليوم والأمس قبله يباهك حتى كادت الشمس تغرب

بكسر سين الأمس وهو في موضع نصب عطفا على اليوم وخرج على أن أل زائدة لغیر تعريف واستصحب معنى المعرفة فاستدیم البناء أو أنها المعرفة وجر على إضمار الباء فالكسر إعراب لا بناء . (قوله أو نكر) أي أريد به يوم من الأيام الماضية مبهم كما في التوضيح . بقى ما إذا أريد به معين من الأيام الماضية غير اليوم الذى يليه يومك كأن يراد به اليوم الذى يليه أول الشهر الماضى ولا يبعد أن يكون حكمه حكم ما لو أريد به اليوم الذى يليه يومك ويكون التقيد باليوم الذى يليه يومك لأنه الغالب في إرادة المعنى ا هـ سم وربما يشير إلى ذلك قول التوضيح مبهم فما يتبادر من كلام البعض من أن حكم هذا حكم المنكر غير صحيح . (قوله أو صغر) أي على مذهب من يجيز تصغيره كالليد وابن برهان ونص سيبويه على أنه لا يصغر . وكذا غد استغناء بتصغير ما هو أشد تمكنا وهو اليوم والليلة . قاله أبو حيان . (قوله أو كسر) أي جمع جمع تكسیر على أَمْس . كأفلس وأموس كفلوس وأماس كأوقات فعلم ما في قول البعض بأن قيل أموس من القصور .

[١٠٣٦] هو من الحفيف . وعن إذا عرض : من عنَّ وعنَّ - بضم عين الغابر وكسرها - عنا . ويروى أن عزى غلب . وتناس : أُمِر من التناهي وهو أن يرى من نفسه أنه نسيه . والشاهد في أَمْس حيث جاء معربا بحالة الرفع إعراب ما لا يصرف . هذه لغة بنى نعيم .

* مؤنثاً أى مطلقاً فى لغة الحجازيين لشبهه بنزال وزنا وتعريفاً وتأنيثاً وعدلاً . وقيل لتضمنه معنى هاء التأنيث . قاله الرهبي . وقيل لتوالى العلل وليس بعد منع الصرف إلا البناء . قاله المبرد ، والأول هو المشهور : تقول هذه حذام ووبار ، ورأيت حذام ووبار ، ومررت بحذام ووبار ، ومنه قوله :

[١٠٣٧] إِذَا قَالَتْ حَذَامُ فَصَدَّقُوا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامُ

(وهو نظير جُشَمَا) وعمر وزفر (عند تميم) أى ممنوع الصرف للعلمية والعدل عن فاعلة ، وهذا رأى سيويه . وقال المبرد : للعلمية والتأنيث المعنوى كترينب ، وهو أقوى على ما لا يخفى . وهذا فيما ليس آخره راء : فأما نحو : وبار وظفار وسفار فأكثرهم

(قوله مطلقاً) أى سواء ختم براء أولاً . والحاصل أن فيه ثلاث لغات ، بناؤه على الكسر مطلقاً وإعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً والتفصيل بين ما آخره راء فىنى وما لا فىمنع من الصرف . (قوله لشبهه بنزال) علة لابن ولا ينال ما سبق من حصر سبب البناء فى شبه الحرف لأن الشبه بالحرف صادق بالشبه بلا واسطة وبها كما هنا لأن نزال تشبه الحرف وقوله وتعريفاً لما مر من أن اسم الفعل الغير المتون معرفة وقوله وتأنيثاً لعله فى نزال باعتبار أنه اسم لكلمة انزل وهو جاز على مذهب المبرد أن نزال بمعنى النزلة وعبرة المصم^(١) لشبهه بفعال الواقع موقع الأمر كنزال فى الوزن والعدل والتعريف فأسقط التأنيث . (قوله لتضمنه معنى هاء التأنيث) أى التى فى المعدول عنه . (قوله لتوالى العلل) أى العلمية والتأنيث والعدل ورد بأذريجان فيه خمسة أسباب وهو مع ذلك معرب اه حفيد ويجاب بأنهم نبهوا بإعرابه على أن اجتماع الأسباب يجوز للبناء لا موجب . سم . والخمسة هى العلمية والعجمة وزيادة الألف والنون والتأنيث لأنه علم بلدة والتركيب . (قوله حذام) معدول عن حاذمة من الحذم وهو القطع ومن هذا الباب صلاح اسماء ملكة وسكاب اسماء لفرس (قوله جشما) معدول عن جاشم أى عظيم كما فى سم . (قوله وهذا رأى سيويه) وهو مقتضى قول المصنف وهو نظير جشما . (قوله وهو أقوى على ما لا يخفى) أى لأن التأنيث متحقق فلا حاجة إلى تقدير العدل لأنه إنما يقدر إذا لم يتحقق غيره وأجاب الدماميني بأن الغالب على الأعلام النقل فلذا جعلها

[١٠٣٧] قاله الجيم بن صعب . وكانت حذام امرأته . والشاهد فى حذام فإنه فاعل فى الموضعين ، وحقه الرفع ولكن بى على الكسر على مذهب أهل الحجاز .

(١) كتاب همع الخوامع شرح همع الجوامع للسيوطى .

يينيه على الكسر كأهل الحجاز لأن لغتهم الإمالة ، فإذا كسروا توصلوا إليها ، ولو منعه الصرف لامتنع . وقد جمع الأعشى بين اللغتين في قوله :

[١٠٣٨] وَمَرُّ دَهْرٍ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارٌ

(تنبيهان) : الأول : أنهم قوله مؤثنا أن حذام وبابه لو سمى به مذكر لم يين ، وهو كذلك ، بل يكون معربا ممنوعا من الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث كغيره ، ويجوز

سيبويه منقولة عن فاعلة المنقولة عن الصفة كما تقدم في عمر ، وعلى مذهب المبرد تكون مرثلة وأجيب بغير ذلك أيضا كما ذكره شيخنا . (قوله لحو وبار) اسم لأرض كانت لعاد وظفار اسم مدينة . وسفار اسم ماء وكل معلول عن فاعلة وقولنا سفار اسم ماء تبعنا فيه التوضيح قال شارحه : من مياه العرب ملحوظ فيه معنى التأنيث ولهذا قال سيبويه : اسم لماءة . وقال الجوهري : اسم لبئر وهو المناسب لأن الكلام في أعلام المؤنث والماء مذكر اهـ . (قوله لأن لغتهم الإمالة) أى لغة جميعهم كما صرحوا به واعترض بأن التوصل للإمالة ليس من أسباب البناء ولو سلم فمقتضى إمالة جميعهم أن جميعهم يبنون على الكسر لا أكثرهم فقط ويدفع بأن سبب البناء ليس التوصل للإمالة بل الشبه بنزال على ما تقدم لكن أكثرهم اعتبر هذا الشبه لتقويه بترتب الإمالة التي هي لغتهم عليه وبعضهم لم يعتبره لكونه لا يقتضى البناء عنده ولم يعتبر ترتب الإمالة عليه لكونه لا ينجح إلى الإمالة إلا عند تحقق مقتضى الكسر فاعرف ذلك . (قوله وقد جمع الأعشى إلخ) أى حيث كسر الأول بلا تنوين كما في الفارضى ورفع الثاني بالضمزة . قال الدنوشري : فيه إشكال لأن الأعشى إن كان غير تميمي فليس عنده إلا البناء على الكسر وكذا إن كان من أكثر بني تميم وإن كان من القليل فليس عنده إلا الإعراب وقول بعضهم يجوز للعرب أن يتكلم بغير لغته مردود اهـ والتحقيق كما أوضحناه سابقا أن العربى قادر على التكلم بغير لغته وحيث لا إشكال . نعم قال في شرح الشذور وقيل إن وبار الثاني ليس باسم كوبرار الذى في حشو البيت بل الرواء عاطفة وما بعدها فعل ماض وفاعل والجملة معطوفة على قوله هلكت وقال أولا هلكت بالتأنيث على معنى القبيلة وثانيا باروا بالتذكير على معنى الحى وعلى هذا القول يكتب باروا بالواو والألف كما يكتب ساروا اهـ فعل هذا القول لا جمع بين اللغتين . (قوله والنقل عن مؤنث) لو قال : والتأنيث بحسب الأصل لكان أحسن لأن النقل نفسه ليس من أسباب منع الصرف .

[١٠٣٨] قبله :

أَلَمْ تَزِرْ زُرًّا وَعَاذًا أَوْذَى بِهَا الْكُلَّ وَأَنْتَهَارٌ

قالما الأعشى ميمون من قصيدة من البيط . وإرم اسم قبيلة . وعاد اسم بلتهم . وأودى بها : أى بأهلها . والشاهد في وبار حيث جمع فيه بين اللغتين : إحداهما في البناء على الكسر وذلك على وبار ، والأخرى هي الإعراب كإعراب ما لا يتصرف ، وذلك في وبار الأخير ، فرفضه بهلكت وهو على وزن قطام : أرض كانت لعاد . وحجرة : حال .

صرفه لأنه إنما كان مؤنثا لإرادتك به ما عدل عنه ، فلما زال العدل زال التأنيث بزواله .
 الثاني : فعال يكون معدولا وغير معدول : فالمعدول إما علم مؤنث كحذاء وتقدم حكمه ،
 وإما أمر نحو نزال ، وإما مصدر نحو حماد : وإما حال نحو :

[١٠٣٩] * والخيْلُ تعلو في الصعيد بَدَادِ *

وإما صفة جارية مجرى الأعلام نحو : حلاق للمنية . وإما صفة ملازمة للداء نحو
 فساق ، فهذه خمسة أنواع كلها مبنية على الكسر معدولة عن مؤنث ، فإن سمي ببعضها
 مذكر فهو كحناق وقد يجعل كصباح ، وإن سمي به مؤنث فهو كحذاء ولا يجوز البناء

(قوله لأنه إنما كان مؤنثا إلخ) أى لأن حلام إنما كان مؤنثا لأنك أردت به في حالة كونه
 اسما لأنثى مدلول المؤنث الذى عدل عنه وهو حاذمة فلما زال العدل بجعلها اسما للمذكر وعدم إرادة
 مدلول حاذمة زال التأنيث فأنشئ سبب منع الصرف وإنما زال العدل بذلك لأنه لا يصح أن يكون
 في حالة كونه اسما للمذكر معدولا عن حاذمة لامتناع إطلاق حاذمة على المذكر مع أن شأن العدل
 صحة إطلاق المعدول عنه على مسمى المعدول ولو قال الشارح بدل قوله فلما زال العدل إلخ فلما
 لم ترد ذلك زال التأنيث فزال العدل بزواله لكان واضحا فتأمل . (قوله وإما أمر) إن حمل على
 الأمر الاصطلاحي كان التقدير اسم فعل أمر وإن حمل على الأمر اللغوي وهو الطلب كان التقدير
 دال أمر . قال في التسهيل : وفتح فعال أمرا لغة أسدية . قال الدمامني : فيقولون نزال بفتح الآخر
 إثارا للتخفيف . (قوله نحو حماد) معدول عن محمدة بفتح الميم الثانية وكسرها . (قوله في الصعيد)
 قال في القاموس : الصعيد التراب أو وجه الأرض أو الطريق وبلاد بمصر مسورة خمسة عشر يوما
 طولا وموضع قرب وادي القرى به مسجد للنبي ﷺ هـ . وقوله بداد معدول عن متبعدة . (قوله
 جارية مجرى الأعلام) أى في استعمالها غير تابعة لموصوف وقوله حلاق بالحاء المهملة معدول عن
 حالقة والمنية للموت . (قوله معدولة عن مؤنث) هنا في الأمر ظاهر على رأى المبرد أنه معدول عن
 مصدر مؤنث معرفة أما على ظاهر كلام سيويه أنه معدول عن الفعل كما في الجمع فتأنيث الفعل
 باعتبار أنه كلمة أو لفظة . (قوله فهو كحناق) أى في الإعراب والمنع من الصرف كما مر وقوله
 كصباح في الإعراب والصرف .

[١٠٣٩] قاله عوف بن عطية يخاطب لقيط بن زولة حين فر يوم زحراح وأمر أخوه معبد . وصوره :

* وَذَكَرْتُ مِنْ أَيْنَ اشْطَبَتْ شَرِبَةُ *

والخلق - بكسر اللام - شاة مهزولة . وبداد بفتح الباء الموحدة ، يقال جابت الخيل بداد : أى متبعدة ، وبني على
 الكسر لأنه معدول عن المصدر وهو البعد ، وفيه الشاهد ، وقد وقع حالا ههنا على وزن فعال .

خلافا لابن بابشاذ . وغير المعدول يكون اسما كجناح ، ومصدرا نحو ذهاب ، وصفة نحو جواد ، وجنسا نحو صحاب ، فلو سمي بشيء من هذه مذكر انصرف قولاً واحداً إلا ما كان مؤنثا كمناف (واضحون ما نكروا * من كل ما التعريف فيه أثرا) وذلك الأنواع السبعة المتأخرة هي : ما امتنع للعلمية والتركيب ، أو الألف والنون الزائدتين ، أو التأنيث بغير الألف ، أو المعجمة ، أو وزن الفعل ، أو ألف الإلحاق ، أو العدل : تقول رب معديكرب وعمران وفاطمة وزينب وإبراهيم وأحمد وأرطى وعمر لقيتهم ، لذهاب أحد السببين وهو العلمية . وأما الخمسة المتقدمة وهي : ما امتنع لألف التأنيث ، أو للوصف والزائدتين ، أو للوصف ووزن الفعل ، أو للوصف والعدل ، أو للجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل فلأنها لا تصرف نكرة ، فلو سمي بشيء منها لم ينصرف أيضاً . أما ما فيه ألف التأنيث فلأنها كافية في منع الصرف ووهم من قال في حواء امتنع للتأنيث والعلمية . وأما ما فيه الوصف مع زيادتي فعلان أو وزن أفعل فلأن العلمية تخلف الوصف فيصير منعه للعلمية والزائدتين أو للعلمية ووزن أفعل . وأما ما فيه الوصف والعدل وذلك آخر وفعال ومفعول نحو : أحاد وموحد فمذهب سيويوه أنها إذا سمي بها امتنعت من الصرف للعلمية والعدل . قال في شرح الكافية : وكل معدول ضمي به فعده باق إلا سحر وأمس في لغة بني تميم فإن عدلها يزول بالتسمية فيصرفان ، بخلاف غيرها من المعدولات فإنه عدله

(قوله وإن سمي به مؤنث إلخ) أتى به تسمييا للتقسيم وإلا فهو مما دخل تحت قول المصنف وابن على الكسر فعال علما مؤنثا وهذا أول مما ذكره البعض لما يلزم عليه من قصور النظم فتدبر . (قوله فهو كعظام) فنيبه على لغة الحجاز وتعربه غير منصرف على لغة تميم وإن كان آخره راء فعلى ما تقدم أيضا نحو : حذار ويسار . اهـ دمايني . (قوله ولا يجوز البناء) قال الدمايني : أى فيما سمي به مذكرا هـ أى لا فيما سمي به مؤنث حتى يعترض بأن في كلامه تناقضا لأن قضية التشبيه بمذموم جواز البناء فبنائى قوله ولا يجوز البناء لكن لو ذكره قبل قوله وإن سمي به مؤنث إلخ لسلم من الإيهام . (قوله من كل إلخ) حال من ما بيان لها . (قوله من كل ما التعريف فيه أثرا) أى مما يمكن تنكيه فلا يرد أن فعل في التوكيد مما يؤثر فيه التعريف مع أنه لا ينكر لوجوب إضافته ولو نية إلى ضمير المؤكد (قوله ووهم من قال إلخ) أى لأن ألف التأنيث كافية في المنع فلا وجه لاعتبار غيرها . (قوله وكل معدول إلخ) حاصل ما فرق به بين ما يبقى فيه العدل بعد التسمية وما يزول فيه بعدها أن الأول فيه ما يشير بالعدل وهو تغيير الحركات بخلاف الثاني اهـ ذكر كريا . ووجه بعضهم زوال عدل سحر وأمس بالتسمية بأن لا تجمع العلمية . (قوله في لغة بني تميم) راجع لأمس فقط أى وأما في لغة الحجازيين فمبني على الكسر .

بالتسمية باق فيجب منع صرفه للعدل والعلمية عددا كان أو غيره . هذا هو مذهب سيويوه ومن عزا إليه غير ذلك فقد أخطأ ، وقوله ما لم يقل ، وإلى هذا أشرت بقولي :

وَعَدْلٌ غَيْرُ سَحَرٍ وَأَمْسٍ فِي تَسْمِيَةِ تَعْرِضٍ غَيْرِ مُتَبَقِّى

وذهب الأخفش وأبو علي وابن برهان إلى صرف العدد المعدول مسمى به ، وهو خلاف مذهب سيويوه رحمه الله تعالى هذا كلامه بلفظه . وأما الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل فقد تقدم الكلام على التسمية به ، وإذا نكر شيء من هذه الأنواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف أيضا . أما ذو ألف التأنيث فلألف ، وأما ذو الوصف مع زيادتي فعنان أو مع وزن أفعل أو مع العدل إلى فعال أو مفعل فلأنها لما بكرت شابهت حالها قبل التسمية فمنعت الصرف لشبه الوصف مع هذه العلل . هذا مذهب سيويوه . وخالف الأخفش في باب سكران فصرفه . وأما باب أحر ففيه أربعة مذاهب : الأول : منع الصرف وهو الصحيح . والثاني الصرف وهو مذهب المبرد والأخفش في أحد قوليه ثم

(قوله فإن عدله بالتسمية باق) الباء بمعنى مع متعلقة بباق . (قوله عددا كان) أى غير سحر وأمس وتسمية نحو ثلاث مسمى به عددا باعتبار ما كان . (قوله هذا كلامه بلفظه) يحتمل أنه قاله تقوية لنقله ويحتمل أنه قاله تبرا من التكرار الذى فيه لأن قوله وهو خلاف مذهب سيويوه ينشئ عنه التصبيص على مذهبه أول العبارة . (قوله أو مع العدل إلى فعال أو مفعل) لا يشمل آخر مع أن حكمه حكم معدول العدد ولو أسقط قوله إلى فعال أو مفعل لشملة . (قوله شابهت حالها قبل التسمية) لم يقل عاد الوصف لأن معنى أحر مثلا قبل التسمية ذات ما اتصفت بالحمرة وبعد التسمية الذات المعنية بلا قصد وصفية بالحمرة وبعد التنكير ذات ما سماها بأحر بلا قصد وصفية بالحمرة ولما لوحظ بعد التنكير انحصاف الذات المبهمة بالتسمية بأحر أشبه أحر بعد التنكير حاله قبل التسمية في إبهام الذات وملاحظة مطلق الاتصاف ولم يجعل وصفا بالتسمية حقيقيا لعدم التعبير بقولنا مسمى بأحر . (قوله لشبه الوصف) القياس على مواضع تقدمت أن يقال للوصف بحسب الأصل لكن كل صحيح . (قوله وخالف الأخفش في باب سكران فصرفه) أى عند قصد تنكيهه . (قوله وأما باب أحر) أى عند قصد تنكيهه ففيه أربعة مذاهب إلخ لو قال وخالف المبرد والأخفش في أحد قوليه في باب أحر فصرفه ثم قال : والفراء وابن الأنباري فقالا إن سمي بأحر رجل أحر إلخ . ثم قال : والفارسي في بعض كتبه فجوز الصرف وتركه لكان أخضر وأول لتقدم ذكر باب أحر وذكر المذهب الأول فيه وأنسب بقوله وخالف الأخفش في باب سكران فصرفه . (قوله الأول منع الصرف) أى لشبه الوصفية ووزن الفعل . (قوله والثاني الصرف) أى لأن الوصفية زالت بالعلمية بلا عود بعد التنكير . (قوله والأخفش في أحد قوليه) حكى أن أبا عثمان المازني سأل الأخفش لم صرفت أربع في نحو : مررت بنسوة أربع فقال لأنه في الأصل اسم للعدد والوصف به عارض فلم يعتد به فقال هلا اعتبرت أحر إذا نكرته يعنى في كونه وصفا في الأصل

وافق سيبويه في كتابه الأوسط . قال في شرح الكافية : وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته ، وذكر موافقته أولى لأنها آخر قوليه . والثالث : إن سمى بأحمر رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير ، وإن سمى به أسود أو نحوه انصرف وهو مذهب الفراء وابن الأنباري . والرابع : أنه يجوز صرفه وترك صرفه . قاله الفارسي في بعض كتبه . وأما المعدول إلى فُعال أو مفعَل فمن صرف أحمر بعد التسمية صرفه وقد تقدم الخلاف في الجمع إذا نكر بعد التسمية .

(تقديم) : إذا سمى بأفعل التفضيل مجردا مِنْ مِنْ ثم نكر بعد التسمية انصرف بإجماع كما قاله في شرح الكافية . قال : لأنه لا يعود إلى مثل الحال التي كان عليها

والتسمية به عارضة فلم يأت بمقتع ولعل موافقة سيبويه آخرها من أجل ذلك . كذا في الفارسي . (قوله لم ينصرف بعد التنكير) أي لمشابهة حال التنكير حال الوصفية في وجود المشتق منه وهو الحمرة في المدلول فكان الوصفية باقية بعد التنكير وهذا أحسن مما علل به البعض . (قوله يجوز صرفه وترك صرفه) فالصرف نظرا إلى زوال الوصفية بالعلمية والعلمية بالتنكير وتركه نظرا إلى شبه الوصفية ووزن الفعل . (قوله فمن صرف أحمر بعد التسمية) أي بعد زوالها بالتنكير^(١) . (قوله مجردا من من) أي لفظا وتقديرا كما يؤخذ مما بعده كأن سمى شخص بأكرم . (قوله لأنه لا يعود إلى مثل الحال إلخ) أي لأن أفعل من إذا كان وصفا معناه ذات معينة ثبت لها الزيادة على ذات أخرى معينة وإذا سمى به صار دالا على الذات فقط وإذا نكر صار دالا على ذات ما ثبت لها الزيادة ولم ينظر إلى كون الزيادة على ذات أخرى فلم ترجع الحالة الأولى ولا شبهها يكون مركبا أيضا من مفضل ومفضل عليه وإن كانا مبهمين نقله البعض عن البهوتي وأقره وأنا أقول فيه نظر من وجوه : الأول أن ما ادعاه من كون معنى أفعل من إذا كان وصفا ذاتا معينة إلخ غير مسلم لتصريحهم بأن مدلول الصفات ذات مبهم لا معينة والتعين إذا وجد يكون بقرينة لا بالوضع وتصريحهم بأن المفضل عليه قد يكون معينا وقد يكون مبهما . الثاني أن ما ادعاه من كون معناه إذا نكر بعد التسمية ذاتا ما ثبت لها الزيادة غير مسلم بل معناه ذات ما ثبت لها التسمية بكذا ومن صرح بهذا ويكون مدلول الصفة ذاتا مبهمه ذلك البعض قبل هذه القولة بنحو نصف صفحة . الثالث أن ما ادعاه من عدم رجوع شبه الحالة الأولى ينزاع فيه ما تقدم في الكلام على قول الشارح لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية من توجيه المشابهة بأن معنى أحمر مثلا بعد التنكير ذات ما سمىه بأحمر فلما لوحظ بعد التنكير اتصاف الذات المبهمه بالتسمية بأحمر أشبه أحمر بعد التنكير حاله قبل التسمية في الإبهام وملاحظة مطلق الاتصاف ووجه المنازعة أن هذا التوجيه بعينه جارٍ في أفعل من بعد التنكير وهذا يدل على رجوعه لشبه الحالة الأولى وأما ما ادعاه من كون شبهها يكون مركبا أيضا من مفضل ومفضل عليه ففي محل المنع لأن ذلك غير لازم وحيث يقال فلا منع من الصرف وأما

(١) إذ قد سمى بما نصارت كالعلم .

إذا كان صفة ، فإن وصفيته مشروطة بمصاحبة من لفظا أو تقديرا اهـ . فإن سمي به مع من ثم نكر امتنع صرفه قولاً واحداً ، وكلام الكافية وشرحها يقتضى إجراء الخلاف في نحو أحر فيه (وما يكون منه منقوصاً ففى * إعرابه نهج جوار يقتضى) يعنى أن ما كان منقوصاً من الأسماء التى لا تنصرف سواء كان من الأنواع السبعة التى لإحدى علمتها العلمية أو من الأنواع الخمسة التى قبلها فإنه يجرى مجرى جوار وغواش ، وقد تقدم أن نحو جوار يلحقه التثنية رفعا وجرا فلا وجه لما حمل عليه المرادى كلام الناظم من أنه أشار إلى الأنواع السبعة دون الخمسة ، لأن حكم المنقوص فيها واحد : فمثاله في غير التعريف أعيم تصغير أعيم فإنه غير منصرف للوصف والوزن ، ويلحقه التثنية رفعا وجرا نحو هذا أعيم ومررت بأعيم ورأيت أعيم ، والتثنية فيه عوض من الياء المحذوفة كما في نحو جوار ، وهذا لا خلاف فيه . ومثاله في التعريف قاض اسم امرأة فإنه غير منصرف للتأنيث والعلمية ويعمل تصغير يعمل ويؤم مسمى به فإنه غير منصرف للوزن والعلمية ، والتثنية فيها في الرفع والجرح عوض من الياء المحذوفة . وذهب يونس وعيسى بن عمر

ما في الشرح من تحليل عدم العود بأن الوصفية مشروطة بمصاحبة من فلا يدل إلا على عدم عود الوصفية لا على عدم عود شبهها فيما مر أن الوصفية المشروطة بمصاحبة من الوصفية بالزيادة لا مطلق الوصفية فتأمل . (قوله وما يكون منه منقوصاً إلخ) أى والذي يكون مما لا ينصرف منقوصاً فهو يقتضى نهج جوار في إعرابه فلو سميت يرمى ويقضى أعلنته إعلال جوار ولو سميت يئز و يدعو ورجعت بالواو الياء أجريته مجرى جوار وتقول في النصب رأيت يرمى ويغزى قال بعضهم ووجه الرجوع بالواو الياء ما ثبت أن الأسماء المتمكنة ليس فيها ما أخره واو قبلها ضمة فتقلب الواو ياء ويكسر ما قبلها وإذا سميت يرم من لم يرم^(١) رددت إليه ما حذف منه ومنته من الصرف تقول هذا يرم ومررت يرم والتثنية للعرض ورأيت يرمى وإذا سميت يئز من لم يئز . قلت : هذا يئز ومررت يئز ورأيت يئزى إلا أن هذا ترد إليه الواو وتقلب ياء لما تقدم ثم يستعمل استعمال جوار . سم . (قوله من الأسماء التى لا تنصرف) يشير إلى أن الهاء في منه لا لا ينصرف أعم من المعرفة والكرة ليشمل عمل الخلاف والوافق كما سيذكره . (قوله فلا وجه لما حمل إلخ) اعتذر عنه بأن الباعث له على ذلك أن أقرب مذكور إلى الضمير في وما يكون منه ما التعريف فيه أثراً وبأن العلم منقوص عمل الخلاف فيعتى به . (قوله وهذا لا خلاف فيه) أى لا خلاف في حذف الياء ولحق التثنية رفعا وجرا في نحو أعيم بخلاف قاض ويعمل ويرم أعلاما ففى حذف ياء ولحق التثنية له رفعا وجرا خلاف نيه عليه بقوله الآتى وذهب يونس إلخ . (قوله إلى أن نحو قاض إلخ) أى من كل علم منقوص وجد فيه مقتضى منع الصرف . قال سم : يمكن الفرق من جهة المعنى على قولهم بخفة العلم فاحتملت الحركة على الياء .

(١) أى باعتباره مجزوما بهم .

والكسائي إلى نحو قاض اسم امرأة ، ويعيل ويرم يجري مجرى الصحيح في ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة ، فيقولون هذا يعيل ويرمى وقاضى ، ورأيت يعيل ويرمى وقاضى ، ومررت بيعيل ويرمى وقاضى ، واحتجوا بقوله :

[١٠٤٠] قَدْ عَجِثْتُ مِثِّي وَمِنْ يَعْثِيَا لَمَّا رَأَيْتِي خَلَقًا مُقْتَلَرِيَا

وهو عند الخليل وسيبويه والجمهور محمول على الضرورة كقوله :

[١٠٤١] * وَلَكِنْ عَيْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا *

(ولا يضطران أو تناسب صرف * ذو المنع) بلا خلاف مثال الضرورة قوله :

[١٠٤٢] وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخَلْدَ خَلْدَرٌ غَيْرِيَّةٌ فَقَالَتْ : لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَلِي

(قوله يجرى مجرى الصحيح إغ) حاصل مذهبهم أن المعرفة تثبت بإؤه مطلقا وتسكن رفعا لنقل الضمة وتفتح جرا ونصبا لخفة الفتحة . (قوله خلقا) بفتح المعجمة واللام أى عتيقا جدا وأراد به الضعيف رث الهيئة وقوله مقولويا بضم الميم لأنه اسم فاعل اقلول أى نجاب وانكمش كما في القاموس فقول التصريح بفتح الميم غير ظاهر ولعل المراد بالمقلول هنا دميم الخلفة . (قوله مولى مواليا) بإضافة مولى إلى مواليا جمع مولى . (قوله أو تناسب) هو قسمان تناسب لكلمات منصرفة انضم إليها غير منصرف نحو سلاسل وأغللا وتناسب لرعوس الآى كتقارير الأول فإنه رأس آية فنون ليناسب بقية رعوس الآى في التنوين أو بدله وهو الألف في الوقف وأما تقارير الثاني فنون ليشاكل تقارير الأول . كذا قال شيخنا وهو الصواب الموافق لما في التصريح وغيره وأما ما في كلام البعض من العكس فخطأ . (قوله صرف) أى وجوبا في الضرورة وجوازا في التناسب . (قوله ويوم دخلت الخلد) بكسر الحاء للمعجمة وسكون الدال أى المودج وقوله أنك مرجلي أي مصيري راجلة أي ماشية لعفرك ظهر بعيري تصرع .

[١٠٤٤] هو من أبيات الكتاب من الرجز . والشاهد في يعيليا حيث حرك الياء للضرورة ، ولم ينونه لأنه لا ينصرف . وهو مضمر يعيل اسم رجل . وخلقاً - بفتح الحاء المعجمة واللام - وهو المتيق جدا ، وأراد به رث الهيئة ودمامة الخلفة . والمقلول : التجال للثكش ، وأصله ومقلوليا فحذف الماطف للضرورة .

[١٠٤٦] قاله الفرزدق . وصدره : * قُلُوْ كَأَنَّ عَيْدَ اللَّهِ مَوْلَى هَجْوَلُهُ * من الطويل . هجا به عبد الله بن أبى إسحق الحضرمي النحوى لكونه قد طعن في شعره . والشاهد في مولى مواليا إذا أصله مولى موال ، ولكن نصبه للضرورة ، ولم ينونه لأنه جملة بمنزلة غير المحل الذى لا ينصرف .

[١٠٤٢] قاله امرؤ القيس الكندي من قصيدته المشهورة التي ألّفها قفا نك . والخدر بكسر الحاء المعجمة وسكون الدال : هو الستر . وقال الأعمش هو المودج . وهو من مراكب النساء . قوله خدر عذرية بالنصب بدل من الخدر . والشاهد في عذرية حيث صرفه مع أنه غير منصرف للملبة والتأنيث للضرورة ، وهو اسم امرأة . والويلات مبتدأ . ولك مقدما خبره . وهى معترضة بين القول ومقوله . ومرجلى : أى تاركى راجلة أشقى .

وقوله :

[١٠٤٣] وَأَتَاهَا أُخَيْرُ كَأَخِي السَّهْمِ — بِعَضْبٍ فَقَالَ كُونِي عَقِيرًا

وقوله :

[١٠٤٤] * بُصِّرَ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظِلْمَاتِنِ *

وهو كثير . نعم اختلف في نوعين : أحدهما : ما فيه ألف التأنيث المقصورة فمع بعضهم صرفه للضرورة ، قال لأنه لا فائدة فيه إذ يزيد بقدر ما ينقص ، ورد بقوله : [١٠٤٥] إِنْ مُقْسِمٌ مَا مَلَكَتْ لِي جَاعِلٌ جُزْءًا لَأَخْرِقَنِي وَدُنْيَا تُنْفَعُ أَنشدته ابن الأعرابي بتنوين دنيا . ولأنيهما : أفعل من ، منع الكوفيون صرفه

(قوله وأتاهها) أى ناقة صالح عليه الصلاة والسلام أحيمر هو الذى عقرها وكان أحمر أزرق أصهب كأخى السهم أى كمثل السهم . والعضب : السيف . وعقيرا فمفعول يستوى فيه للمذكر والمؤنث . ١ هـ عبنى . وقال الدمامنى : كأخى السهم من إضافة الملقى إلى المعتبر . (قوله أحدهما ما فيه ألف التأنيث المقصورة) مقتضى التعليل الآن أن تكون ألف الإلحاق المقصورة كألف التأنيث المقصورة . (قوله إذ يزيد بقدر ما ينقص) لأنه إذا نون سقطت الألف لالتقاء الساكنين والتنوين قدر الألف المحذوفة وكل ساكن . وأجيب بأنه قد يكون فيه فائدة بأن تلتقى الألف مع ساكن بعده فيحتاج الشاعر إلى كسر الأول فينون ثم يكسر . ومقتضى هذا أنه إذا لم يحتاج إلى تنوينه لم ينون . ١ هـ مرادى ، وهو مبنى على أن الضرورة ما لا مندوحة عنه لا مطلق ما وقع في الشعر ١ هـ سم أى مما لا يقع مثله في النثر . (قوله ورد بقوله إلخ) قال الصغوى : وضعف الرد بجمع الدليل لأن تنوين المؤنث بالألف كدنيا لفة فيه فلعل الشاعر من أهل هذه اللغة . (قوله ودنيا) منه جزءا لآخرتي وجاعل منه دنيا تنفع .

[١٠٤٣] قاله أمية بن أبى الصلت الثقفى من الخفيف . والضمر لى أتاها يرجع إلى ناقة صالح عليه الصلاة والسلام . وأراد بأحيمر الذى عقر الناقة . واهم دلدل بن سالف ، وكان أحمر أزرق أصهب . وفيه الشاهد حيث نونه للضرورة مع كونه مستحقا للمنع . توله كأخى السهم أى كمثل السهم . والعضب : السيف . وكونى : خطاب لناقته . وعقيرا غير كان . وهو فعل يستوى فيه للمذكر والمؤنث .

[١٠٤٤] قاله امرؤ القيس الكندى . وقامه : * سَوَّالِكْ لَقَبًا يَبْنِي خَزْمِي شَعْبِي * من قصيدة من الطويل . الشاهد في ظلمات حيث صرفه وهو غير مصروف للضرورة . وبصير بمعنى انظر . وخليلى منادى مضاف حذف حرف تاءه . وسوالك صفة للظلمات . وتقيا مفعوله وهو الطريق إلى الجبل . والحزم — يفتح الحاء المهملة وسكون الزاى المعجمة — ما غلظ من الأرض . وشعيب : اسم ماء .

[١٠٤٥] قاله الخليل بن رباح المرى من قصيدة من الكامل . والفاء لعطف المفضل على الجبل . وارتفاع جاعل بالاجتماع . وبخيره محذوف : أى فمه جاعل أجرا . والشاهد في دنيا حيث نونه ، وهو عطف على أجرا . وفيه حذف تقديره : ومنه جاعل دنيا . وتفتح — في عمل النصب — صفة دنيا .

للضرورة . قالوا لأن حذف تنوينه لأجل من فلا يجمع بينهما . ومذهب البصريين جوازه لأن المانع له إنما هو الوزن والوصف كأحجر لا من ، بدليل صرف خير منه وشر منه لزوال الوزن . ومثال الصرف للتناسب قراءة نافع والكسائي : ﴿ سلاسل وأغلالا وسعيرا ﴾ [الإنسان : ٤] ، ﴿ قواريرا قواريرا ﴾ [الإنسان : ١٦] ، وقراءة الأعمش بن مهران : ﴿ ولا يغوثا ويعوقا ونسرا ﴾ [نوح : ٢٣] .

(تنجيته) : أجاز قوم صرف الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد اختيارا . وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة . قال الأخفش : وكان هذه لغة الشعراء لأنهم اضطروا إليه فى الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك فى الكلام (والمصروف قد لا ينصرف) أى للضرورة ، أجاز ذلك الكوفيون والأخفش والفارسي ، وأباه سائر البصريين . والصحيح الجواز . واختاره الناظم لثبوت مماعه ، من ذلك قوله :

[١٠٤٦] وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَائِصٌ يَفُوقَانِ مِزْدَانِ فِي مَجْمَعٍ
وقوله :

[١٠٤٧] وَقَائِلُهُ مَا بَالُ ذُو مَرٍّ بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدٍ

(قوله لأجل من) أى لقيامها مقام المضاف إليه فالمانع قوى لكونه كلمة مستقلة بخلاف سائر موانع الصرف وقوله فلا يجمع بينهما أى بين التنوين ومن ملفوظة أو مقدرة لا اختيارا ولا ضرورة . (قوله ومذهب البصريين جوازه) ويدل له قول امرئ القيس :

وما الإصباح منك بأمثل

فصرف أمثل للضرورة مع وجود من المقدمة عليه فى قوله منك . قاله الدمامي . (قوله إذا هو الوزن والوصف) أى فيجوز الجمع بينهما وبين التنوين ضرورة لعدم قوتها قوة من . (قوله صرف الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد) كسلاسل وسبيه جمعهم له جمع السلامة ، نحو صواحبات فأشبه الآحاد . ١ هـ دمامي . (قوله فى الكلام) أى النثر . (قوله وأباه) أى منعه سائر البصريين لكونه خروجاً عن الأصل بخلاف صرف ما لا ينصرف فإنه رجوع إلى الأصل فاحتمل فى الضرورة

[١٠٤٦] قاله العباس بن مرداس الصحابي رضى الله عنه من قصيدة من المقارب . والشاهد فى مرداس حيث معه

من الصرف ، وهو اسم مصروف للضرورة . وحسن والد عينة . وحابس والد الأقرع .

[١٠٤٧] قاله دوسر بن دهل القرطبي من الطويل : أى رب قائلة . والشاهد فى دوسر حيث منعه من الصرف وهو مصروف للضرورة . ولفظة آل مقحمة يقال صحا عن هواه إذا تركه ، صحا من سكره صحوا .

وقوله :

[١٠٤٨] طَلَبَ الْأَزَارِقُ بِالْكَاتِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَيْبِ غَائِلَةِ النَّفْسِ غَدُورُ

وأبيات آخر .

(تنبيه) : فصل بعض المتأخرين بين ما فيه علمية ، فأجاز منعه لوجود إحدى العلتين ، وبين ما ليس كذلك فصرفة ، ويؤيده أن ذلك لم يسمع إلا في العلم . وأجاز قوم منهم ثعلب وأحمد بن يحيى منع صرف المنصرف اختيارا .

(خاتمة) : قال في شرح الكافية : ما لا ينصرف بالنسبة إلى التكبير والتصغير أربعة أقسام ؛ ما لا ينصرف مكبرا ولا مصغرا ، وما لا ينصرف مكبرا وينصرف مصغرا ، وما لا ينصرف مصغرا وينصرف مكبرا ، وما يجوز فيه الوجهان مكبرا ويتحتم منعه مصغرا فالأول : نحو بعلبك وطلحة وزينب وحمراء وسكران وإسحق وأحمر ويزيد بما

وللكوفيين ومن وافقهم أن يمنعوا عدم تجويز الضرورة الخروج عن الأصل . (قوله طلب الأزاريق) أصله الأزارقة وللکوفيين ومن وافقهم أن يمنعوا عدم تجويز الضرورة الخروج عن الأصل . فحذف الهاء للضرورة جمع أزرق بتقديم الزاي على الراء قوم من الخوارج نسبوا إلى نافع بن الأزرق وهو مفعول طلب وفاعله ضمير يعود على سفيان نائب الحاجاج وزوج ابنته . والكتائب جمع كتيبة بغوية بعد الكاف وهي الجيش وإذ ظرف زمان . وهوت من هوى به الأمر إذا أطعمه وغره وغائلة النفس فاعل هوت أي شرها . وغدور مبالغة غادرة غير مخلوف أو بدل من غائلة والشاهد في شيب بشين معجمة مفتوحة فموحدة مكسورة فتحية فموحدة وهو شيب بن زيد رأس الأزارقة كذا في المعنى وشيخ الإسلام فقول البعض في هوت أي سقطت فيه شيء . (قوله بين ما فيه علمية) اقتضاه على العلمية يقتضى أن غيرها كالوصفية في نحو قائم ليس مثلها ولعله لزية العلمية على غيرها لأن لها من القوة ما ليس لغيرها ولورود السماع فيها دون غيرها . كذا في حاشية شيخنا وعليه كان المناسب للشارح أن يعلل بما ذكر لا بوجود إحدى العلتين لأنه يقتضى أن غير العلمية من العلل مثلها فليتامل . (قوله فأجاز منعه) أي في الضرورة فهذا التفصيل خاص بالضرورة كما هو ظاهر كلام الشارح لكن ظاهر صنيع التصريح عدم اختصاصه بالضرورة وعبارته في منع المصروف أربعة مذاهب أحدها الجواز مطلقا . الثاني النفع مطلقا . الثالث وهو الصحيح الجواز في الشعر والنفع في الاختيار . الرابع يجوز في العلم خاصة . (قوله أربعة أقسام) هي مبنية على قاعدة وهي أن كل مصغر لم يذهب تصغيره أحد سببه فهو غير منصرف وإلا فهو منصرف . دمايني .

(٧٩٢) قاله الأخطل من قصيدة من الكامل يذكر فيها ما جرى بين سفيان بن الأبرد نائب الحاجاج وزوج ابنته وبين شيب ابن يزيد رأس الخوارج الأزارقة الذي كان ادعى الخلافة وتسمى بأمر المؤمنين ، وكانت زوجته غرة أيضا خارجية ، وكانت شديدة البأس ، وكان الحاجاج مع هيته يخاف منها . وأصل الأزارق الأزارقة الهاء فحذفها للضرورة . والكتائب جمع كتيبة وهي الجيش . وإذ ظرف بمعنى حين . وهوت من هوى به الأمر إذا أطعمه وغره . وغائلة النفس فاعله : أي شرها . والشاهد في شيب حيث منعه من الصرف وهو اسم مصروف للضرورة . وغدور غير مبتدأ مخلوف : أي هو غدور . والأول أن يكون بدلا من غائلة فانهم .

لا يعلم سبب المنع في تكبير أو تصغير . والثاني : نحو عمر وشمر وسرحان وعلقي وجنادل أعلاما مما يزول بتصغيره سبب المنع ، فإن تصغيرها عمر وشمر وسريحن وعلقي وجنبدل بزوال مثال العدل ووزن الفعل وألغى سرحان وعلقي وصيغة متبهي التكسير ، والثالث : نحو تملأ وتوسط وترتب وتهبط أعلاما مما يتكامل فيه بالتصغير سبب المنع فإن تصغيرها تحيل وتوسط وترتب وتهبط على وزن مضارع يطر ، فالتصغير كمل لها سبب المنع فمنعت من الصرف فيه دون التكبير ، فلو جيء في التصغير بياء معوضة مما حذف تعين الصرف لعدم وزن الفعل . الرابع : نحو هند وهنيدة فلك فيه مكبرا وجهان وليس لك فيه مصفرا إلا منع الصرف . والله أعلم .

[إعراب الفعل]

(ارفع مضارعا إذا جُرْدُ * من ناصب وجازم كَصَغَدَ) يعني أنه يجب رفع المضارع حيثه ، والرافع له التجرد المذكور كما ذهب إليه حذاق الكوفيين منهم الفراء ، لا وقوعه

(قوله وسرحان) بخلاف سكران لأنك تقول في تصغيره سكران تبقى الزائدتان بمالهما ا هـ دمايني وهو بكسر السين كما في القاموس وفسره بمعان منها الذئب والأسد والمراد الجمل علما . (قوله وعلقي) هو في الأصل اسم نبت . (قوله وجنادل) هو في الأصل جمع جندل والجندل قال في القاموس كجعفر ما يقله الرجل من الحجارة وتكسر الدال (١) هـ . (قوله بزوال مثال العدل) إذ العدل في عمر تقديرى فلا يصار إليه إلا عند سماع الاسم ممنوعا من الصرف وما سمع من أنواهم عمر إلا مصروفًا فصار ادعاء العدل فيه منافضا لكلامهم وإذا حكمنا في أدب بأنه غير معلول مع مجيئه على صيغة عمر لكونه مصروفًا فهذا أجلر . دمايني . (قوله نحو تملأ) ضبطه في التصريح بكسر التاء التوقفية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبالحزمة آخره . قال الشارح في شرحه على التوضيح : هو شعر وجه الأدم وروسخه وسواده وما أفسده السكين من الجلد إذا قشر . والتهبط بكسرات مشددة الباء طائر . والترتب كتنفذ وجندب الشيء المقيم الثابت ا هـ . والتوسط مصدر توسط . (قوله مما حذف) وهو أحد المثليين في توسط وبهبط بأن يقال تويست وتبيسط وتبيبط أما تملأ وترتب فلم يحذف منهما شيء فكلما بالنظر لبعض . (قوله إلا منع الصرف) أى لوجود التاء لفظا ،

[إعراب الفعل]

(قوله حيثه) أى حين إذ جرد من ناصب وجازم . (قوله والرافع له التجرد) لأن الرفع دائر معه وجودا وعدما والدوران مشعر بالعلية ا هـ دمايني لأن الدوران من مسالكها .

(١) أى عند الجمع .

موقع الاسم كما قال البصريون^(١) ، ولا نفس المضارعة كما قال ثعلب ، ولا حروف المضارعة كما نسب للكسائي ، واختار المصنف الأول . قال في شرح الكافية : لسلامته من النقص ، بخلاف الثاني فإنه ينتقض بنحو هلا تفعل وجعلت أفعل ومالك لا تفعل ورأيت الذى تفعل ، فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها ، فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعا بلا رافع ، فيبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم ، وصح القول بأن رافعه التجرد اهـ . ورد الأول بأن التجرد عدى والرفع وجودى والعدى لا يكون علة للوجودى ، وأجاب الشارح بأننا لا نسلم أن التجرد من الناصب والجازم عدى ، لأنه عبارة عن استعمال المضارع على

(قوله ولا نفس المضارعة) لأنها إما اقتضت مطلق الإعراب لا خصوص الرفع لكن هذا لا يأنى على قول الكوفيين إن إعراب المضارع بالأصالة لا بالجمل على الاسم ومضارعه إياه . (قوله ولا حروف المضارعة) لأن جزء الشيء لا يعمل فيه . (قوله كما نسب للكسائي) قال وإنما لم تعمل مع عاملي النصب والجزم لقوتها عنها . (قوله فإنه ينتقض إلخ) جوابه أن المراد الحلول في الجملة اهـ حفيد . وأيضا فالرفع استقر قبل حرف التحضيض ونحوه فلم يغيره إذ أثر العامل لا يغير إلا بعامل آخر . اهـ تصریح . (قوله بنحو هلا تفعل) لأن أداة التحضيض مختصة بالفعل ومن نحو المذكورات سيقوم زيد وسوف يقوم زيد . (قوله وجعلت أفعل) لأن أفعال الشروع لا يكون خيرها اسما مفردا إلا شلودا كما مر . (قوله ومالك لا تفعل) قال شيخنا : لعله لأنه لم يسمع الاسم بعد مالك وإن كانت الجملة في تأويله لأنها حال أى أتى شيء ثبت لك حالة كونك غير فاعل . (قوله ورأيت الذى تفعل) لأن الصلة لا تكون اسما مفردا . (قوله فيبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم) أى الذى هو أقوى من القول الثالث والرابع لكونه قول البصريين مع ظهور بطلانها بما تقدم فاندفع اعتراض البعض على قوله وصح القول بأن رافعه التجرد بأن مجرد إبطال أن الرفع وقوعه موقع الاسم لا يقتضى صحة أن الرفع التجرد وإنما يقتضيهما إبطال الأقوال الثلاثة . (قوله وأجاب الشارح بأننا لا نسلم إلخ) هذا جواب يمنع أن التجرد عدى وتسليم أن العدى لا يكون علة للوجودى ولك أن تقول سلمنا أنه عدى لكن لا نسلم أن العدى لا يكون علة للوجودى على الإطلاق بل ذاك في الأعدام المطلقة أما العدم المضاف كالعلمى فيجوز كونه علة للوجودى . (قوله لأنه عبارة عن استعمال المضارع إلخ) الاستعمال هنا مصدر المبني للمجهول ليكون وصفا للفعل فيصح تفسير التجرد الذى هو وصف للفعل به .

(١) راجع ما اختلف فيه البصريون والكوفيون في الأشباه والنظائر النحوية للإمام السيوطي من تحقيقنا .

أول أحواله مخلصا عن لفظ يقتضى تغييره ، واستعمال الشيء والمجئ به على صفة ما ليس بعلمى .

(تنبيه) : إنما لم يقيد المضارع هنا بالذى لم تبشره نون توكيد ولا نون إناث اكتفاء بتقدم ذلك فى باب الإعراب **(وبلن أنصبه وكى)** أى الأدوات التى تنصب المضارع أربع : وهى لن وكى وأن وإذن ، وسيأتى الكلام على الأخيرتين : فأما لن فحرف نفى تختص بالمضارع ومخلصه للاستقبال وتنصبه كما تنصب لا الاسم ، نحو لن أضرب ولن أقوم ، فتنفى ما أثبت بحرف التنفيس ولا تفيد تأييد النفى ولا تأكيد ، خلافا للزحخشري : الأول : فى أمودجه والثانى : فى كشافه ، وليس أصلها لا فأبدلت الألف نونا خلافا للفراء ، ولا لأن فحذفت الهزمة تخفيفا والألف للساكين^(١) خلافا للخليل والكسائى .

(تنبيهات) : الأول : الجمهور على جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا

(قوله اكفاء بتقدم ذلك فى باب الإعراب) قال يسن : لا حاجة إلى ذلك لأن رفع المضارع أعم من كونه لفظيا أو عليا كالمضارع المؤكد بالنون والذى فاعله نون الإناث اه وهو تابع فى ذلك لشبهه سم . قال شيخنا : وفيه نظر إذ المضارع مع إحدى النونين ليس له عمل رفع أبدا وله عمل الناصب والجازم . صرح به القليوبى وغيره . **(قوله وبلن أنصبه)** ولا يجوز الفصل بين لن والفعل اختيارا عند البصريين وهشام وأجاز الكسائى الفصل بالتسم ومعمول الفصل وواقفه الفراء على القسم وزاد الفصل بأظن والشرط . كذا فى السيوطى . **(قوله أى الأدوات إلخ)** تفسير لقوله وبلن أنصبه وكى مع ملاحظة قوله كذا بأن وقوله ونصبوا بإذن المستقبلا فانهم . **(قوله ما أثبت بحرف التنفيس)** أى معه وخصه بالذكر لمشاركته لن فى تخليص الفعل للاستقبال . **(قوله خلافا للزحخشري إلخ)** واقفه على التأكيد كثيرون ورد ادعاؤه التأييد بأنه لا دليل عليه وبأنها لو كانت للتأييد لزم التناقض بذكر اليوم فى ﴿ فلن أكلم اليوم إنسيا ﴾ والتكرار بذكر أبدا فى ﴿ ولن يسمونه أبدا ﴾ وأما التأييد فى ﴿ لن يخلقوا ذبابا ﴾ فلامر خارجى لا من مقتضيات لن ويجاب عن التناقض بأن القائل بالتأييد إنما يقول به عند إطلاق منفيا وخلوه عن مقيداته وعن التكرار بأن هذا ليس تكررا باللفظ وهو ظاهر ولا بالمرادف لأن الاسم لا يرادف الحرف ولأن التأييد نفس معنى أبدا وجزء معنى لن فلا يكون تكرارا وإنما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما فهم بالتضمن . كذا فى الشمنى وحاصله أنه ليس من التكرار بل من توكيد معنى تضمنى لكلمة سابقة بلفظ دل على هذا المعنى مطابقة . **(قوله خلافا للفراء)** لأن المجهود إبدال النون ألفا كتسفعلا لا العكس . **(قوله خلافا للخليل والكسائى)** لأن دعوى التركيب إنما تصح إذا كان الحرفان ظاهرين حالة التركيب كلولاً والظاهر هنا جزء كل منهما .

(١) أى لاقفاء الساكنين .

لن أضرب ، وبه استدل سيويه على بساطتها ، ومنع ذلك الأختفش الصغير . الثاني : تأتي
لن للدعاء كما أتت لا كذلك وفقا لجماعة منهم ابن السراج وابن عصفور ، من ذلك قوله :
[١٠٤٩] **لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لَا زِلْ** سِتْ لَكُمْ خَالِدًا حُلُودَ الْجِبَالِ
وأما : ﴿ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمَجْرِمِينَ ﴾ [القصص : ١٧] فقبل ليس منه لأن فعل
الدعاء لا يسند إلى المتكلم بل إلى المخاطب أو الغائب ، ويرده قوله : ثم لا زلت لكم .
الثالث : زعم بعضهم أنها قد تجزم كقوله :

* **فَلَنْ يَحُلَّ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكَ مَنَظَرٌ** * [١٠٥٠]

وقوله :

[١٠٥١] **لَنْ يَغِيبَ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ عَزَزَ دُونَ بَابِكَ الْخَلْقُ**

(قوله الجمهور على جواز إغ) استثنى أبو حيان التميمي فلا يجوز : عرقا لن تصيب زيد .
قال الدماميني : إنما يمتنع ذلك عند الجمهور لمعهم تقديم التمييز على عامله فلا يقال عندهم عرقا
تصيب زيد فهو ممتنع قبل مجيء لن وأما ابن مالك فلا يسلم هذا الاستثناء لأنه يجوز تقديم التمييز
على عامله المتصرف بقلة كما تقدم فيجوز عنده قليلا عرقا لن تصيب زيدا . اهـ ملخصا .
(قوله وبه استدل سيويه على بساطتها) وجه الاستدلال أنه يمتنع تقديم معمول معمول أن
عليها ونوقش في الدليل بأنه يجوز أن يتغير حكم الشيء بالتركيب . دماميني .
(قوله ومنع ذلك الأختفش)^(١) لأن النفي صدر الكلام ورد بأن ذلك خاص بما بخلاف لن
بدليل قول الشاعر :

* **مه عاذلي فهالما لن أبرحا** *

(قوله لن تزالوا كذلككم) الدليل على أنه دعاء لا إخبار عطف الدعاء عليه وهو ثم لازلت
إغ . أفاده سم .

(قوله فلن يحل) يفتح اللام من حليت المرأة في عيني بالكسر تحلى بالفتح وأما حلا الشيء
في فمى فمضارعه يحلّو . شئني والكاف في قوله بعدك مكسورة والنظر يفتح الظاء .

[١٠٤٩] البيت من الخفيف ، وهو للأعشى .

[١٠٥٠] البيت من الطويل ، وهو لكتير مرة .

[١٠٥١] البيت من المشرح ، وهو لأعرابي .

(١) يقصد الأختفش الصغير .

والأول محتمل للاجتراء بالفتحة عن الألف للضرورة . وأما كى فعلى ثلاثة أوجه :
أحدها : أن تكون اسما مختصرا من كيف كقوله :
[١٠٥٢] كَي تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ وَمَا تُؤْرَثُ قَتْلَكُمْ وَلَطَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرُّمُ
الثاني : أن تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملا وهى الداخلة على ما الاستفهامية فى
قولهم فى السؤال عن العلة : كيما بمعنى له ، وعلى ما المصدرية كما فى قوله :
[١٠٥٣] إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضْرٌ فَأَيْنَمَا يُرْجَى الْفَتَى كَيْمَا يَضُرَّ وَيَنْفَعُ
وقيل ما كافة^(١) ، وعلى أن المصدرية مضمرة نحو جئت كى تكرمنى إذا قدرت
النصب بأن ، ولا يجوز إظهار أن بعدها . وأما قوله :
[١٠٥٤] * كَيْمَا أَنْ تُفَرَّ وَتُخَدَعَا *

(قوله لن يجب الآن إغ) البيت من المنسرح إلا أنه سقط من قلم الناسخ لفظ من بعد حرك والحلقة
بتسكين اللام سواء حلقة الحديد وحلقة القوم وجوز بعضهم الفتح كما فى البيت . (قوله اسما مختصرا من كيف)
فتكون بمعنى كيف وبها الاسم والماضى والمضارع مرفوعا ونظيرها فى الاختصار سوأفعل أى سوف أفعل .
وحكى الكوفيتون سف أقوم . كذا فى الفارضى . (قوله كى تجنحون إغ) أى كيف تملون . والسلام بكسر السين
وفتحها الصلح . ومثرت بالثالثة فى أوله مبنى للمفعول من تأرث القتل وبالتقتيل قتل قاتله . والظى النار .
والمهيجاء الحرب تمد كما فى البيت وتقصر . وتضطرم تلتبب والجملةتان حالان من فاعل تجنحون أو الثانية حال من
قتلاكم . شمنى . (قوله كيما يضر وينفع) أى للضر والنفع . (قوله وقيل ما كافة) أى كفت كى المصدرية عن
نصب المضارع . (قوله مضمرة) أى وجوبا كما يشير إليه وهو منصوب على الحالية من أن . (قوله ولا يجوز
إظهار أن بعدها إغ) جمل فى التسهيل إظهار أن بعد كى قليلا ونقل فى الجمع عن الكوفيين جواز إظهارها
اختيارا . (قوله كيما أن تفر وتخدعا) العطف تفسرى^(٢) كما قاله الشمنى ويظهر لى أن ما زائدة بين الجار

[١٠٥٢] هو من آيات الكتاب من البسيط . الشاهد فى كى فإنه بمعنى كيف ، كما يقال سولى سوف : أى كيف تجنحون أى تملون
إلى سلم بالكسر والفتح : أى صلح . قوله : وما مثرت قلا كما جملة حالية . ومثرت مجهول من تأرث القتل وبالتقتيل تارا وثورة :
أى قتلت قاتله . قوله : ولطى الهيجاء : مبتدأ ، وتضطرم خبره ، والجملة حال أيضا : أى ونار الحرب تشتعل .
[١٠٥٣] ذكر مستوفى فى شواهد حروف الجر . والشاهد ههنا فى كيما حيث دخلت عليها ما المصدرية . والمعنى إما يرجى الفتى
للفتح والضر .

[١٠٥٤] فَقَالَتْ أَكُلُّ الشَّيْءِ أَصْبَحَتْ مَايَخَا لِتِلْكَ كَيْمَا أَنْ تُفَرَّ وَتُخَدَعَا

ذكر مستوفى فى شواهد حروف الجر . والشاهد ههنا فى كيما جمع فيه بين كى وأن ، ولا يجوز ذلك إلا فى الضرورة .

(٢) يقصد أن الخداع هو نفس الفرار .

(١) أى كفت العامل عن العمل .

فضرورة^(١) . الثالث : أن تكون بمنزلة أن المصدرية معنى وعملا وهو مراد الناظم ،
 ويتعين ذلك في الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن كما في نحو : ﴿ لكيلا تأسوا ﴾ [الحديد :
 ٢٣] ، ولا يجوز أن تكون حرف جر لدخول حرف الجر عليها ، فإن وقع بعدها أن
 كقوله :

* أُرِدْتُ لَكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقُرْبَتِي * [١٠٥٥]

احتمل أن تكون مصدرية مؤكدة بأن ، وأن تكون تعليلية مؤكدة للام ، ويترجح

وبجورره نحو : ﴿ لَهَا رَحْمَةٌ مِنْ اللَّهِ لَنْتَ لَهَا ﴾ وصدر البيت :

لَقَالَتْ أَكُلُ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانَحًا *

لسانك كيما إغ ويتعين كونها جارة إذا جاءت قبل اللام . سيوطي . (قوله لدخول حرف
 الجر عليها) أى ولا يجمع بين حرف جر في الفصيح ولك أن تقول هلا جاز ذلك ويكون الثاني
 مؤكدا كما لو وقع بعدها أن وكما لو جاءت قبل نحو كى لأقرأ إلا أن يقال الضرورة داعية إلى التوكيد
 هناك أى فيما إذا توسطت كى بين اللام وأن أو تقدمت على اللام بخلاف ما هنا وفيه نظر . اهـ
 سم بعض تغيير . ولعل وجه النظر أن الضرورة لا تدعو في صورة التوسط إلى كون خصوص
 كى تأكيدا للام لاندفاعها بكون أن تأكيدا لكى ويمكن دفعه بأن المراد الضرورة المتخلص منها على
 وجه وجهه وسيأتى أن جعل كى تأكيدا للام أولى من جعل أن تأكيدا لكى من ثلاثة أوجه فتأمل .
 (قوله أردت لكيما أن تطير بقربتي) تمامه :

* وَتَرْكُهَا شَأْ بَيْدَاءَ بَلْقَعِ *

تطير تذهب سريعا مستمار من طيران الطير . والشئ يفتح الشين المعجمة القرية الخلفة . والبيداء
 بفتح الموحدة والمد الأرض التى بيد أى يهلك من يدخل فيها . والبلقع الأرض القفر التى لا شيء
 فيها . شمنى .

[١٠٥٥] تمامه : * وَتَرْكُهَا شَأْ بَيْدَاءَ بَلْقَعِ *

هو من الطويل . الشاعد أن لكيما أن تطير حيث يجوز فيها الوجهان : أحدهما أن تكون تعليلية مؤكدة للام . والآخر
 أن تكون مصدرية مؤكدة بأن زائدة غير عاملة ، لأن كيما تنصب الفعل بنفسها ، ولا يجوز إدخال ناصب على
 ناصب . يقال طار به إذا ذهب سريعا ، وتركها بالنصب عطفا على أن تطير ، وشنا حال وهو القرية البالية ، وانتصابه
 بتأويل متشنا من الشين وهو ليس من الجلد . والبيداء المفازة . وبلقع الذى لا شيء فيه . قال الجوهري : للبلقة
 الأرض القواء التى لا شيء بها .

هذا الثاني بأمر : الأول : أنَّ أن الباب فلو جعلت مؤكدة لكى لكانت كى هى الناصبة فيلزم تقديم الفرع على الأصل . الثاني : ما كان أصلا في بابه لا يكون مؤكداً لغيره . الثالث : أن أن لاصقت الفعل فترجح أن تكون هى العاملة ، ويجوز الأمران في نحو جئت كى تفعل ﴿ كى لا يكون دولة ﴾ [الحشر : ٧] ، فإن جعلت جارة كانت أن مقدرة بعدها وإن جعلت ناصبة كانت اللام مقدرة قبلها .

(تنبيهات): الأول : ما سبق من أن كى تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنها ناصبة للفعل دائما وتأولوا كيمه على تقدير كى تفعل ماذا ، ويلزمهم كثرة الحذف وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر ، وحذف ألفها في غير الجر ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب ، وكل ذلك لم يثبت . وما يردُّ قولهم قوله :

* فَأَوْقَلْتُ لَأَرَى كَى لِيَصْرَ ضَوْؤُهَا *

[١٠٥٦]

وقوله :

[١٠٥٧] كَى لَتَقْضِيَنِي رُجُئَةً مَا وَعَدْتَنِي غَيْرَ مُخْتَلَسٍ

(قوله لا يكون مؤكدا لغيره) أى لا يليق أن يكون مؤكدا لغيره وليس المراد لا يجوز أن يكون مؤكدا لغيره لأن مقتضى ما قدمه جوازه بمرجوحية . (قوله تنبيهات) أى تتعلق بكى وأما التنبيهات قبل فتعلق بلن . والحاصل أنه أفرد كلا بتنبيهات ذكرها في مبحثه وهذا يفنيك عما للبعض من التكلف البارد . (قوله على تقدير كى تفعل ماذا) أى لكى تفعل أى شيء والتبادر من عبارته أن أداة الاستفهام في هذا التركيب بحسب أصله ماذا لا ما وحدها وحيث لا يظهر قوله وإخراج ما إلخ لما يأتي قريبا ولا قوله في غير الجر لأن ألف ماذا الاستفهامية لا تحذف لا في الجر ولا في غيره فللناسب جعل تعبيره بماذا مجرد بيان أن ما في كيمه استفهامية لا لأن الأصل ماذا . (قوله وإخراج ما إلخ) ذهب بعضهم إلى أنها لا يلزم صدرتها وفي الصحيح أقول ماذا قال ابن مالك فيه شاهد على أن ما الاستفهامية إذا ركب مع ذا تفارق وجود التصدير . شمني .

(قوله كى لتقضي) بإسكان الياء آخر الفعل للضرورة لأن البيت من المديد كما قاله العيني قال : ومختلس

[١٠٥٦] قاله حاتم الطائي . وتماه : * وَأَعْرَجْتُ كُلِّي وَفَرَّ فِي الْبَيْتِ ذَا جِلَّةِ *

والشاهد في كى ليصير ضروها ، فإن كى ههنا يعين حرفا جارا للتعليل بمعنى اللام لظهور اللام بعدها ، وإنما جمع بينهما للتأكيد . وهذا تركيب نادر . والواو في وهو للحال .

[١٠٥٧] قاله عبد الله بن قيس الرقيات من قصيدة من المديد . والشاهد في كى لتقضي ، فإن كى فيه تلبية لتأخر اللام عنها . وغير مختلس بالنصب صفة لمصدر علوف : أى لتقضي ما وعدتني قضاء غير مختلس ، وهو بفتح اللام مصدر ميمي بمعنى الاختلاس .

لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه . وذهب قوم إلى أنها حرف جر دائما ، ونقل عن الأخفش . الثاني : أجاز الكسائي تقديم معمول معمولها عليها نحو جئت النحو كي أتعلم ، ومنعه الجمهور . الثالث : إذا فصل بين كي والفعل لم يطلها عملها خلافا للكسائي نحو جئت كي فيك أرغب ، والكسائي يميزه بالرفع لا بالنصب . قيل والصحيح أن الفصل بينها وبين الفعل لا يجوز في الاختيار . الرابع : زعم الفارسي أن أصل كما قوله :

[١٠٥٨] وطرفك إنما جئنا فاحسنه كما يخبوا أن الهوى حيث تنظر

بفتح اللام مصدر ميمي بمعنى الاختلاس ه وأقره شيخنا والبعض ولا حاجة إلى جعله مصدرا ميميا بل الظاهر أنه اسم مفعول حال من ما . (قوله لأن لام الجر لا تفصل إلخ) أى فليس النصب بكى بل بأن المضمرة بعد اللام المؤكدة لكى الجارة فبطل القول بأنها مصدرية ناصبة للفعل دائما . (قوله حرف جر دائما) أى والنصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة ورد بقوله تعالى ﴿ لا تأسوا ﴾ فإن زعم أن كي تأكيد للام كقوله : * ولا للما بهم أبدا فداء * رد بأن الفصح المقيس لا يخرج على الشاذ . تصریح . (قوله ومنعه الجمهور) لأن كي من الموصولات الحرفية ومعمول الصلة لا يتقدم على اللوصول وإن كانت جارة فإن مضمرة بعدها وهى موصولة . سم . (قوله إذا فصل بين كي إلخ) قال أبو حيان : وأجمعوا على جواز الفصل بينها وبين معمولها بلا النافية وبما الزائدة وبهما معا وأما الفصل بغير ما ذكر فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار مطلقا سواء رفع الفعل أو نصب وجوزه الكسائي بمعمول الفعل الذى دخلت عليه وبالقسم والشرط فيبطل عملها فيرفع الفعل واختار ابن مالك ولده جواز الفصل بما ذكر من العمل فينصب الفعل فتلخص في الفصل ثلاثة أقوال . ١ ه سيوطى . وبه يعلم ما في كلام الشارح من الإجمال والإيهام . (قوله بالرفع لا بالنصب) أى مع الرفع لا مع النصب . (قوله وطرفك إلخ) الطرف العين ولا يجمع لأنه في الأصل مصدر بل يطلق على الواحد والجماعة . قال تعالى : ﴿ لا يزلن اليم طرفهم ﴾ وهو مبتدأ خيرة جملة الشرط والجزاء ولا يجوز نصبه بمحذوف يفسره أحسنه لأن فعل الجزاء لا يعمل في متقدم على شرطه فلا يفسر عاملها فيه ه فبنى . وقوله فاحسنه أى عن النظر إلينا وقوله كما يخبوا قال شيخنا السيد : أى يظنوا من حسب كما في نسخة قديمة

[١٠٥٨] قاله لبيد العنبرى من قصيدة من الطويل . وطرفك كلام إضافي متبدا . وإما أصله أن وما زائدة ، وجئنا فعل الشرط . قوله فاصرفه جوابه ، والجملة كلها في عمل الرفع على الخيرية . والشاهد في كما يخبوا حيث استنلت به الكوفية والبرد على أن كما تنصب بنفسها بمعنى كيما ، وعلامة النصب سقوط النون من يخبوا . وأجيب بأنه لا يثبت حرف ناصب باحتال . ويحتمل أن يكون النون حذفت للضرورة . أو الأصل كيما فحذفت الياء لذلك . وقال ابن مالك : الكاف فيه التشبيه كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصب ، وذلك قليل .

كيما فحذفت الياء ونصب بها . وذهب المصنف إلى أنها كاف التشبيه كفت بما ودخلها معنى التحليل فنصبته ، وذلك قليل . وقد جاء الفعل بعدها مرفوعا في قوله :
 * لَا نَشْتُمُ النَّاسَ كَمَا لَا نَشْتُمُ * [١٠٥٩]

الخامس : إذا قيل جئت لتكرمنى فالنصب بأن مضمرة ، وجوز أبو سعيد كون المضمر كى ، والأول أولى لأن أن أمكن في عمل النصب من غيرها فهي أقوى على التجوز فيها بأن تعمل مضمرة (كذا بأن) أى من نواصب المضارع أن المصدرية نحو : ﴿وَأَنْ تَصْرُمُوا﴾ [البقرة : ١٨٤] ، ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي﴾ [الشراء : ٨٢] ،

بيدى من شرح الكافية ضبط قلم وتنظر بناء الخطاب اهـ . والمعنى إذا جئتنا فلا تجعل نظرك إلينا بل إلى غيرنا ليظنوا أن هواك للشئ الذى تنظر إليه لا لغيرتك فيستمر أمرك . (قوله ونصب بها) فتكون كى مصدرية واللام مقدرة قبلها . (قوله كاف التشبيه) عبارة المعنى : وقال ابن مالك هى كاف التحليل وما الكافة اهـ وهى تفيد أن كونها كاف التشبيه بحسب الأصل . (قوله فنصبته) يلزم عليه عمل عامل الاسم المختص به فى الفعل وهو ممتنع . وأجيب بأن نسبة نصب الفعل إلى الكاف التعليلية كنسبته إلى اللام التعليلية وهى نسبة مجازية باعتبار أن النصب بأن مضمرة بعدها ولا يخفى أن التكلف فيما قاله ابن مالك وأن رواية لكى يحسبوا مؤيدة لقول الفارسي وأنه يمكن أن يقال إن ما فى البيت مصدرية لا كافة والفعل منصوب بها حملا على أن أختبا كما قيل فى كما تكونوا يولى عليكم . كذا فى الشئنى . وأنا أقول : لا يخفى أن ادعاءه التكلف فيما قاله ابن مالك غير ظاهر وإن تبعه البعض وإن أسهل مما قاله وما قاله ابن مالك وما قاله الفارسي أن تكون الكاف تعليلية وما مصدرية كما فى قوله تعالى : ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ والفعل مرفوع بالنون المحذوفة تخفيفا كما فى قوله : * آيَتِ أَسْرَى وَيَتِيَّتِي تَدْلِكُنِي * فاحفظه . (قوله وذلك قليل) أى النصب بكاف التشبيه المضمنة معنى التحليل كذا قال شيخنا وهو صريح فى بقائها على إفادة التشبيه مع زيادة التحليل والظاهر أنها فى مثل ذلك للتحليل فقط وتسمية المصنف لها كاف التشبيه باعتبار الأصل كما مر فتدبر . (قوله وجوز أبو سعيد) أى السريال ووافقه ابن كيسان وحملهما على ذلك أن العرب أظهرت بعد لام كى أن تارة وكى تارة . مع . (قوله كذا بأن) هى أم الباب لأنها تعمل ظاهرة ومقدرة وإنما أحرها عن لن وكى لطول الكلام عليها عنهما قال فى الجمع ويقال فيها عن بإبدال الهزة عينا .

[١٠٥٩] قاله رؤية . قاله الحاسى . للمنى لملك لا تشتم . وما كافة ، ولما كفت غوت المنى ، كما أن كى لما كفت بما فتوت عما كانت عليه . والمعنى أنك إن شتمت شتمت ، وإن لم تشتم لا تشتم ، ولعلك إن لم تشتم لم تشتم . والشاهد فى كما لا تشتم حيث رفع الفعل بعد كما ولم ينصب . فقالت الكوفية : لم يكن بمعنى كيما فلم ينصب . وقالت البصرية : هذا على أصله لأن كما ليست من النواصب .

(لَا بَعْدَ عِلْمٍ) أى ونحوه من أفعال اليقين فإنها لا تنصبه لأنها حيثئذ المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن نحو: ﴿عِلْمٌ أَنْ سَيَكُونُ﴾ [الزمل: ٢٠]، ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ﴾ [طه: ٨٩]، أى أنه سيكون وأنه لا يرجع. وأما قراءة بعضهم ألا يرجع بالنصب وقوله: [١٠٦٠] نَرْضَى عَنْ اللَّهِ أَنْ الثَّامِسَ قَدْ عَلِمُوا. أَلَا يُدْأِئِنَا مِنْ خَلْقِهِ بِشُرِّ

فمما شذ. نعم إذا أول العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده، ولذلك أجاز سيبويه ما علمت إلا أن تقوم بالنصب، قال لأنه كلام خرج مخرج الإشارة فجرى مجرى قولك أشير عليك أن تقوم. وقيل يجوز بلا تأويل. ذهب إليه الفراء وابن الأنبارى. والجمهور

(قوله أى ونحوه) حمل كلام المصنف على أن المعنى لا بعد مادة علم فاحتاج إلى قوله ونحوه والأول جملة على أن المعنى لا بعد مفيد علم كراى وتحقق وتيقن وتبين وظن مستعملا في العلم وحيثئذ لا يحتاج إلى ذلك ومثل هذا يقال في قوله والثى من بعد ظن. (قوله نرضى عن الله) يعنى نثنى عليه ونشكره وقوله إن الناس إلخ استئناف بياني مسوق للتعليل وقوله ألا يدانيانى أى يقاربنى في المفاخر. (قوله إذا أول العلم بغيره) من ذلك ما إذا أريد به الظن. (قوله ولذلك أجاز سيبويه إلخ) ومنع المبرد النصب بعد العلم مطلقا باقيا على حقيقته أو مؤولا كما في الجمع. (قوله خرج مخرج الإشارة) أى وقع موقع الكلام الدال على الإشارة فمعنى ما علمت إلخ ما أشير عليك إلا بأن تقوم وقوله فجرى إلخ أى فعومل معاملة قولك أشير إلخ في نصب الفعل. (قوله والجمهور على المنع) أى منع وقوع الناصبة للمضارع بعد العلم بلا تأويل قال الدمامينى: هو الصواب لأن الناصبة تدخل على ما ليس بمستقر ولا ثابت لأنها تخلص المضارع للاستقبال فلا تقع بعد أفعال التحقيق بخلاف المخففة فإنها تقتضى تأكيد الشيء وثبوته واستقراره اه وفيه عندى نظر لأنه إن أريد بعدم استقرار مدخولها وثبوته عدم ثيقته فممنوع وتعليله باستقبال مدخولها لا يفيد فقد يكون المستقبل متيقنا وحيثئذ لم يضر تلو أن أفعال اليقين وإن أريد به عدم حصوله وقت التكلم فمسلم لكن لا يلزم من ذلك عدم ثيقن حصوله في المستقبل فإذا كان كذلك لم يضر تلو أن أفعال اليقين فكيف التصويب الذى ارتكبه. وقال الفارضى: إما وجب كونها مخففة لأن العلم لا يناسبه إلا التوكيد وأن الثقله كالمخففة في التوكيد وأما أن المصدرية فإنها للرجاء والطمع فلا يناسبان العلم اه ثم ما ذكرناه من أن المراد بالمتع في قول الشارح والجمهور على المنع منع وقوع الناصبة للمضارع بعد العلم بلا تأويل لا مطلقا هو المتبادر من عبارة التصريح والجمع والذي ترجاه شيخنا ويدل له تعليل الدمامينى الذى قدمناه فقول البعض بعد العلم مطلقا غير ظاهر وقد تلخص أن الأقوال ثلاثة: قول المبرد بالمتع مطلقا ولم يذكره الشارح، وقول الفراء وابن الأنبارى بالجزواز مطلقا، وقول سيبويه والجمهور بالتفصيل فأعرف ذلك.

على المنع (والتي من بعد ظن) ونحوه من أفعال الرجحان (فأنصب بها) المضارع إن شئت بناء على أنها الناصبة له (والرفع صحح واعتقد) حيثند (تحقيقها من أن) الثقيلة (فهو مطرد) وقد قرى بالوجهين : ﴿ وحسبوا ألا تكون فتنة ﴾ [المائدة : ٧١] ، قرأ أبو عمرو وحزمة والكسائي يرفع تكون والباقون ينصبه . نعم النصب هو الأرجح عند عدم الفصل بينها وبين الفعل ، ولهذا اتفقوا عليه في قوله تعالى : ﴿ أحسب الناس أن يتركوا ﴾ [المتكوت : ٢] .

(تنبيهات): الأول : أجرى سيبويه والأخفش أن بعد الخوف مجراها بعد العلم ليتقن الخوف نحو : خفت ألا تفعل وخشيت أن تقوم ، ومنه قوله :
*** أعاف إذا ما ميث ألا أدونها *** [١٠٦١]

(قوله والتي من بعد ظن إلخ) أى لأن الناصبة للمضارع أكثر وقوعا من المخففة . أما عند الفصل فالأرجح الرفع لأن الفصل بين المخففة ومدخولها أكثر من الفصل بين الناصبة للمضارع ومدخولها كذا قال البعض وقد يقال أكثرية الفصل بين المخففة ومدخولها معارض بأكثرية وقوع الناصبة للمضارع ومقتضى ذلك استواء الوجهين عند الفصل ويؤيده اختلاف القراء عند الفصل في قوله تعالى : ﴿ وحسبوا ألا تكون فتنة ﴾ ولو كان رجحا لاتفقوا عليه كما اتفقوا على النصب لرجحانه في قوله تعالى : ﴿ أحسب الناس أن يتركوا ﴾ كما سيذكره الشارح . نعم ذكر بعضهم أن السبعة^(١) قد يتفقون على المرجوح فافهم . (قوله عند عدم الفصل) أى بلا فقط لأنها التى يحتمل معها كون أن مخففة أو ناصبة لجواز الفصل بها بين المخففة والفعل أو الناصبة والفعل بخلاف غيرها مما يفصل به بين المخففة والفعل كان وقد ولو وحرف التنفيس لأن غيرها ما يفصل به بين الناصبة والفعل فمعه يتعين كون أن مخففة فيجب الرفع لا أنه يرجح فقط . فقول شيخنا عند عدم الفصل أى بلا أو لن أو ما أشبههما من الحروف التى تفصل بين أن المخففة والفعل غير صحيح . (قوله بعد الحروف) أى الذى لم يستعمل بمعنى العلم وإلا كان من باب . سم . (قوله ليتقن الخوف) أى عند يتقنه . قال سم : ويفهم منه وجوب النصب عند عدم التيقن وهو شامل لظن الخوف فظاهره أنه حيثند

[١٠٦١] إذا ميث فاذنسى إلى جنب كرمية لزوى عظامى في المات غرؤها
ولا تلتقى في القلا فائسى أعاف إذا ما ميث ألا أدونها

قالها أبو عجن بن حبيب الثقفى الصحابى رضى الله عنه . فاذنسى جواب الشرط ، وتروى مع فاعله - وهو غرؤها - جملة في عمل الجرح صفه كرمية . والقاء في فائسى : للتعليل وما زالتة . والشاهد في أن حيث أهملت ولم تعمل في لا أدونها ، هكذا زعم بعضهم ، والصحيح أن أن مهنا مخففة من الثقيلة ، والتقدير : أنه لا أدونها .

(١) يقصد القراء السبعة أصحاب القراءات .

ومنع ذلك الفراء. الثاني: أجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها مستشهدا بقوله: [١٠٦٢] **رَبَيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا** قال في التسهيل: ولا حجة فيما استشهد به لنوره أو إمكان تقدير عامل مضمّر. الثالث: أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختيار^(١) نحو أريد أن عندك أقعد، وقد ورد ذلك مع غيرها اضطرابا كقوله: [١٠٦٣] **لَمَّا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدٍ مُقَاتِلًا أَدْعُ الْقِتَالَ وَأَشْهَدُ الْهَيْجَاءَ**

لا يلحق بالظن كما أُلحق بالمعلم عند التيقن فلراجع اه وقد يقال الذي يفهم من قوله لتيقن الخوف أنه لا يجب الرفع عند عدم التيقن وعدم وجوب الرفع صادق بوجوب النصب وبجواز الوجهين فتأمل. (قوله ألا أذوقها) أى برفع أذوق كبقية القوافي والضمير للخمرة. (قوله ومنع ذلك الفراء) أى فأوجب النصب في تلك الصورة ونقله في الجمع عن المرد. (قوله أجاز الفراء إلخ) ومنع البصريين للمنع لأن معمول الصلة من تمامها فكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم معمولها. مع. (قوله تمعددا) أى قويت معدته كناية عن كبره. (قوله أو إمكان تقدير عامل مضمّر) أى كان جزائى أن أجلد بالعصا أن أجلد فالجاء والمجرور متعلق بأجلد الخذول لا المذكور. دمايى. (قوله أجاز بعضهم إلخ) أما الجمهور ومنهم سبويه فيمنعون في الاختيار الفصل مطلقا. (قوله بالظرف إلخ) وأجازه الكوفيون بالشرط نحو أردت أن إن تزرى أزورك بالنصب. مع. (قوله وشبهه) هو الجاء والمجرور. (قوله لما رأيت إلخ) يلغز به فيقال أين جواب لما ولم انتصب أدع. والجواب أن الأصل لن ما فادغمت النون في الميم للتقارب وحققها أن يكتبها منفصلين لكن وصلا خطأ في بعض النسخ للإلغاز وما ظرفيه مصدرية وقد فصل بها وبصلتها بين لن والفعل وأشهد ليس معطوفا على أدع لخلافاته قوله لن أدع القتال بل منصوب بأن مضمرة وأن والفعل عطف على القتال أى لن أدع القتال وشهود الهيجاء فهو من عطف الفعل على المصدر الصريح ونظيره في الإلغاز قوله:

عافت الماء في الشتاء لقلنا برديه تصادفنه سخينا

فيقال كيف يكون التبريد سببا لمصادفته سخينا. وجوابه أن الأصل بل رديه بوزن عليه من الورد أى اشرية تبريده سخينا.

[١٠٦٢] رجز لم أعلم راجزه. أى ربيت ابني حتى إذا غلظ وشب. وحتى حرف ابتداء بعدها الجملة الفعلية الماضية. وإذا في موضع نصب بشرطها أو جوابها. وتمعدد في موضع الشرط. وكان جزائى في موضع الجواب. والشاهد في: بالعصا أن أجلدا، فإن بالعصا يتعلق بأجلدا، وأجلد معمول أن وصلتها، وبالعصا معمول إن فاستدل به الفراء على جواز تقديم معمول معمول إن عليها. وأجيب بأنه نادر لا يقاس عليه، أو تزول بأن التقدير: كان جزائى أن، أجلد بالعصا أن أجلد، فحذف الأول لدلالة الثاني عليه.

[١٠٦٣] البيت من الكامل، وهو بلا نسبة.

(١) أى لا ضرورة.

والتقدير لن أدع القتال مع شهود الهجاء مدة رؤية أبى يزيد . الرابع : أجاز بعض الكوفيين الجرم بها ، ونقله اللحياني عن بعض بنى صباح من ضبة ، وأنشدوا :
[١٠٦٤] إذا ما غَدَوْنَا قَالَ وَلَدَانُ أَهْلِنَا تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصِّدُّ نَخْطِبُ
وقوله :

[١٠٦٥] أَحَادِثُ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا فَتُرَدِّهَا فَتُرَكَّهَا بِقَلَا عَلَى كَمَا هِيَ
وفي هذا نظر لأن عطف المنصوب - وهو فتركها - عليه يدل على أنه سكن للضرورة لا مجزوم . الخامس : تأتى أن مفسرة وزائدة فلا تنصب المضارع . فالمفسرة

(قوله اللحياني) بكسر اللام وسكون الحاء المهمل . ولحيان أبو قبيلة . وصباح يفتح الصاد المهملة وتشديد الموحدة وآخره حاء مهمل . أبو بطن من ضبة وضبة بمعجمة مفتوحة وموحدة مشددة أبو قبيلة . فمضى مع زيادة قولى أبو بطن من ضبة . واللحياني من البصريين كما فى الجمع . (قوله إذا ما غَدَوْنَا) أى بكرنا ونخطب بماء مهمل فطاء مهمل مكسورة مضارع خطب أى جمع الخطب وهو جواب الأمر . (قوله أن تعلم بها) الضمير المستتر فى تعلم يرجع إلى شئنة محبوبة الشاعر الذى هو جميل والضمير البارز فى بها يرجع إلى الحاجة المذكورة فى البيت قبله . والثقل بكسر فسكون واحد الأتقال وهى الأشياء الثقيلة . (قوله وهو فتركها) حصر المنصوب فى فتركها لأنه المنصوب نصبا بخلاف فتردها إذ قد يدعى أنه مجزوم وحرك تخلفا من التقاء الساكنين وكانت حركته فتحة للخفة . (قوله تأتى أن مفسرة إلخ) وضمير المتكلم فى قول بعض العرب أن فعلت وضمير المخاطب فى نحو أنت وأنت إلخ . قال الكوفيون : وشرطية كان المكسورة كما فى قوله :

أها خراشة إما أنت ذا نفر فإن قومى لم تأكلهم الضبع

ورجحه فى المضى بأمر منها مجئ الفاء بعدها كثيرا كما فى البيت وتقدم تخريجه على غير قولهم فى باب كان وأخواتها قيل ونافية كان للمكسورة كما فى قوله تعالى حكاية عن طائفة من أهل الكتاب : ﴿لَوْ يَوْنَى أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾ [آل عمران : ٧٣] وخرجه الزحخشري^(١) وغيره عن معنى صلر منكم ما صلر كراهة أن يؤتى إلخ أى حاكمكم على ذلك الحسد فيكون متعلقا بمحذوف من مقول قل أو على معنى ولا تظهروا الإيمان بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب إلا لمن تبع دينكم فيكون متعلقا بقوله ولا تؤمنوا وجملة قل إلخ الهدى هدى الله اعتراض ونوقش بأن ما قبل إلا لا يعمل فيما بعدها إلا المستثنى والمستثنى منه وتابع أحدهما .

[١٠٦٤] البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس .

[١٠٦٥] البيت من الطويل ، وهو لجميل شئنة .

هى المسبوقة بمجمله فيها معنى القول دون حروفه نحو: ﴿فأوحينا إليه أن اصنع الفلك﴾ [المؤمنون: ٢٧]، ﴿وانطلق الملأ منهم أن امشوا﴾ [ص: ٦] والزائدة هى التالية للما نحو: ﴿فلما أن جاء البشر﴾ [يوسف: ٩٦] والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله:

وأجيب باحتال أن الزغشرى لا يرى ذلك فى الظرف والجار والمجرور لتوسعهم فيها . (قوله مفسرة) أى لتعلق فعل قبلها . قال الرضى : وأن لا تفسر إلا مفعولا مقدرا نحو : كتبت إليه أن قم أى كتبت إليه شيئا هو قم أو ظاهرا نحو : ﴿إذ أوحينا إلى أمك ما يوحى . أن اقلبه﴾ . دمايى . (قوله المسبوقة بمجمله إلخ) بقى قيدان وهما أن تأخر عنها جملة ولم تقترن بجار فخرج من التمرين ﴿وآخر دعواهم أن الحمد لله﴾ لعدم تقدم الجملة فأن فيه تخفة من الثقلية كما فى الفارضى وغيره وإنما لم تكن المسبوقة بمفرد مفسرة لأن المفسرة ليس ما بعدها من صلة ما قبلها بل يتم الكلام دونه ولا يحتاج إليه إلا من جهة تفسير الميم فيه وما بعد المسبوقة بمفرد ليس كذلك فإن أن الحمد لله خبر آخر دعواهم . قاله الرضى وقلت له أن افعل لوجود حروف القول فلا يقال هذا التركيب لعدم وجوده فى كلامهم لأن الجملة تقع مفعولا لصريح القول وعلى تسليم أنه يقال لا تفعل أن فيه تفسيرية بل زائدة وجوز الزغشرى فى أن اعبدوا الله أن تكون أن مفسرة على تأويل قلت بأمرت واستحسنه فى المعنى . قال : وعلى هذا فمعنى شرطهم ألا يكون فى الجملة قبلها حروف القول أى باقى على حقيقته غير مؤول بغير ا هـ وجوز ابن عصفور أن يفسر بها صريح القول ولا يقال أخذت عسجدا أن ذهب لعدم تأخر الجملة فلا يؤق بأن بل تخذف أو يؤق بدلها بأى وكتبت إليه بأن افعل أو كتبت إليه أن افعل إذا قدر معها الباء لاقرانها بالجار فهى مصدرية فى الموضعين لأن حرف الجر لا يدخل إلا على اسم صريح أو مؤول . (قوله أن اصنع الفلك) قيل الجملة مفسرة فلا محل لما كما فى المعنى وفيه عندى نظر لأنه إنما يظهر فى المفسرة التى ليست فى معنى المفرد كما فى زيدا ضربته لا فى المفسرة بعد أن للمفعول لأن الظاهر أن هذه فى محل نصب تبعا لما فسرته لأنها فى معنى هذا اللفظ فيحل المفرد محلها وفى كلام الكاليجى ما نصه : الظاهر أن الإيماء متعلق بالجملة متعلق مفعولية فتكون منصوبة محل ا هـ وهو يؤيد ما قلنا إن أراد المفعولية فى المعنى مع بقاء أن على كونها مفسرة فإن أراد المفعولية فى اللفظ مع كون أن زائدة فشىء آخر فتدبر . (قوله وانطلق الملأ إلخ) ليس المراد بالانطلاق المشى بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام كما أنه ليس المراد بالمشى فى أن امشوا المشى المتعارف بل الاستمرار على الشىء . (فائدة) : إذا ولى أن الصالحة للتفسير مضارع معه لا نحو أشرت إليه ألا يفعل جاز رفعه على تقدير لا نافية وجزمه على تقديرها نافية وعليهما فأن مفسرة ونصبه على تقديرها نافية وأن مصدرية فإن فقدت لا امتنع الجزم وجاز الرفع والنصب ا هـ معنى . أقول : يصح على الجزم بلا نافية أن تكون أن مصدرية بناء على الأصح من كونها توصل بالأمر والنهى .

[١٠٦٦] * كَأَنَّ ظِيَّةً نَعَطُوا إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ *

في رواية الجر . وبين القسم ولو كقوله :

[١٠٦٧] فَأُقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِيْنَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلَمٌ

وأجاز الأخفش إعمال الزائدة ، واستدل بالسماع كقوله تعالى : ﴿ وما لنا أن لا

(قوله التالية للما) أى التوقية كما في المغنى احترازا عن النافية وهى الجازمة والموجبة وهى التى بمعنى إلا لما يقتضيه كلام البعض من مغايرة الجازمة للنافية فاسد .

(قوله نحو فلما أن جاء البشير) وتقول أكرمك لما أن يقوم زيد بالرفع . فراضى .

(قوله لكان لكم إلخ) جواب القسم لتقدمه وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه بناء على أن الشرط الامتناعى كغيره في كون الجواب له عند تقدمه أو جواب لو وجواب القسم محذوف بناء على أن الجواب للامتناعى تقدم على القسم أو تأخر أو جواب لو ولو وما دخلت عليه جواب القسم . وسأأتى هذا الخلاف في بحث عوامل الجزم .

(قوله وما لنا ألا نقاتل) إن قلت : ليست هذه من مواضع الزيادة المتقدمة . قلت : الأخفش لا يخص الزيادة بما تقدم بل زعم أنها تزداد في غير ذلك . اهـ تصريح . ووجه زيادتها في الآية أن ما لنا ونحوه كما لك لا يقع بعده عند الأخفش إلا الفعل الصريح عن أن الجملة حالية نحو : ﴿ ما لي لا أرى المهدد ﴾ [المل : ٢٠] ، أو الاسم الصريح على أنه حال نحو مالك قائما دون المؤول بالاسم ولا يرد أن الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال لأن دليل الاستقبال أن غير الزائدة لا الزائدة . كذا في الدماميني .

(قوله لتأوله بما معنا) أى فأن لا نقاتل مفعول ثان للجار والمجرور لتأوله بفعل يتعدى لاثنتين .

[١٠٦٦] ذكر مستوفى في شواهد إن وأخواتها . والشاهد في كأن ظيئة - على رواية من جر ظيئة - حيث وقع فيه أن زائدة بين الكاف ومجرورها وهو ظيئة ، فلم تعمل شيئا . فالحق .

[١٠٦٧] هو من الطويل . والشاهد في زيادة أن بين القسم ولو . وأنتم عطف على الضمير المرفوع في التقينا وهذا في غير الضرورة قبيح . والتقدير : لو التقينا نحن وأنتم . وفيه خلاف مشهور . ولكن جواب الشرط . ومظلم بالرفع صفة يوم .

نقاتل ﴿ [البقرة : ٢٤٦] ، وبالقياس على حرف الجر الزائد ، ولا حجة في ذلك لأنها في الآية مصدرية ، ف قيل : دخلت بعد ما لنا لتأوله بما معنا ، وفيه نظر لأنه لم يثبت إعمال الجار والمجرور في المفعول ، ولأن الأصل ألا تكون لا زائدة ، والصواب قول بعضهم : أن الأصل وما لنا في ألا نقاتل ، والفرق بينها وبين حرف الجر أن اختصاصه باق مع الزيادة بخلافها فإنها قد وليا الاسم في البيت الأول والحرف في الثاني (ويعنيهم) أى بعض العرب (أَهْمَلُ أَنْ حَمَلًا عَلَى * مَا أُحْيَاهَا) أى المصدرية (حيث استحققت عملا) أى واجبا ، وذلك إذا لم يتقدما علم أو ظن كقراءة ابن جيصن : ﴿لمن أراد أن يتم الرضاعة﴾^(١) [البقرة : ٢٣٣] ، وقوله : [١٠٦٨] **أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا - مَتَى السَّلَامُ وَأَلَّا تَشْتَرَا أَخَذَا**

(قوله إعمال الجار والمجرور) وهو لنا في المفعول وهو ألا نقاتل . ا هـ سم . قال الدماميني : قد يقال إنما يرد ذلك لو كان ألا نقاتل عند هذا القائل مفعولا مصرحا وليس في كلامه ما يقتضيه لاحتمال أن يكون عنده على نزع الحافض وهو عن فإنه يقال منعه عن كذا كما في الصحاح وغيره والمحل نصب أو خفض على الخلاف . (قوله ألا تكون لا زائدة) أى كما لزم على هذا القول إذ المعنى عليه وما معنا أن نقاتل . سم . (قوله والصواب قول بعضهم إلخ) هذا مقابل القيل السابق كما هو صريح المعنى لا قول الأخفش كما زعم البعض لأنه قابل قول الأخفش بقوله لأنها في الآية مصدرية ثم ذكر قولين على أنها مصدرية . (قوله في ألا نقاتل) فتكون أن مصدرية منسبكية مع ما بعدها بمصدر مجرور بحرف محذوف متعلق بما تعلق به لنا . (قوله والفرق بينها إلخ) هذا رد لقياس الأخفش أن الزائدة على حرف الجر الزائد . (قوله حمل) أى بالحمل على ما يجمع أن كلا منهما حرف مصدرى ثنائى وبعضهم أعمل ما المصدرية حملا على أن المصدرية نحو : كما تكونوا يولى عليكم ا هـ معنى . قال الدماميني : ولا حاجة إلى جعل ما هنا ناصبة فإن في ذلك إثبات حكم لها لم يثبت في غير هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة وقد سمع نرا ونظما ا هـ . (قوله حيث استحققت) أى أن عملا أى واجبا كما يفيد كلام الشارح والظرف متعلق بأهمل . (قوله وذلك) أى استحقاق أن العمل . (قوله لمن أراد أن يتم) أى بالرفع والقول بأن أصله يتمون فهو منصوب

[١٠٦٨] هو من البسيط . والشاهد في أن تقرأ أن حيث أمحلت أن عن العمل . فإن قلت : ما على أن هذه ؟ قلت : بدل من حاجة في قوله قبله :

إِنْ تَقْعِبَا حَاجَةً لِي عَمَفْ مَحْمَلُهَا تَسْتَوِجِبَا مِثْلَ عُنْدِي لَهَا وَيَسِدَا
أَوْ رَفَعَ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مَبْنِيٍّ مَحْذُوفٍ أَيْ هِيَ أَنْ تَقْرَأَ . وَيَحْكُمَا : كَلِمَةٌ تَرْحَمُ وَأَلَّا تَشْتَرَا : عَطَفَ عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَى . فَالْأَمْرُ .

(١) أي برفع الفعل يتم وهو في قرأنا (خلص عن عاصم) بالنصب .

هذا مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فهي عندهم مخففة من الثقيلة .
(تنبيه) : ظاهر كلام المصنف أن إعمالها مقيس **(ونصبوا بإذن المستقبلا *)**
 إن صُدِّرَتْ **وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوصَلَا .** أَوْ قَبْلَهُ **إِيْمِنْ** أى شروط النصب بإذن ثلاثة : الأول :
 أن يكون الفعل مستقبلا ، فيجب الرفع في إذن تصديق جوابا لمن قال : أنا أحبك . الثاني :
 أن تكون مصدرة ، فإن تأخرت نحو **أَكْرَمَكَ** إذن أهملت ، وكذا إن وقعت حشوا كقوله :

بحذف النون وحذفت الواو للساكين واستصحب ذلك خطأ والجمع باعتبار معنى من تكلف . تصريح .
(قوله أن تقرأن إغ) إما في عمل نصب بدل من حاجة في قوله قبله :

يا صاحبي فلدت نفسي نفوسكما وحشيّا كنتا لاقيتينا ورشدا

أن تمحلا حاجة لي خف عملها وتصنعا نعمة عندي بها ويسدا

أو من أن تمحلا المنصوب بمحذوف تقديره أسألكما وإما في عمل رفع خير مبتدأ محذوف عائد إلى
 حاجة أى هي أن تقرأن . والشاهد أن الأولى وليست مخففة من الثقيلة خلافا للكوفيين قيل بدليل أن المعطوفة
 عليها واعترض بأنه لا مانع من عطف أن الناصبة وصلتها على أن المخففة وصلتها إذ هو عطف مصدر على
 مصدر . اهـ . مع زيادة . وقد يجاب بأن مراده أن عطف أن الناصبة مرجح لكون أن المعطوف عليها ناصبة
 للتناسب والترجيح كاف في الاستشهاد ولا يلزم التعيين ولك أن تستدل على كونها ليست المخففة بعدم وقوعها
 بعد دال علم أو ظن فاحفظه . **(قوله ظاهر كلام المصنف إغ) وظاهره أيضا اختصاصها بالإعمال ووجهه**
أنهم يتوسعون في الأمهات وضعفها من جهة أنها قد تهمل لا يتأق كونها أما إذ لا يلزم في الأم كونها من كل
وجه فاندفع اعتراض البعض . (قوله ونصبوا) اعلم أن أكثر العرب يلتزم إعمال إذن عند استيفاء شروطه
والقليل منهم يلتزم إعمالها عند ذلك كما سيذكره الشارح . إذا علمت ذلك فالضمير في نصبوا لأكثر العرب
وهو على الوجوب فقول البعض تبعا لشيخنا ونصبوا أى جوازها كما سيبيّن الشارح عليه غير ظاهر فتأمل والواو
في والفعل بعد حالية وموصلا حال من الضمير المستكن في الخبر أعنى بعد . وقوله أو قبله إيمين إما معطوف
على بعد وإيمين فاعل الظرف لاعتاده على المبتدأ أو مبتدأ مؤخر وقوله خبر مقدم وإما معطوف على موصلا
على الوجهين المذكورين في العطف على بعد والمراد بالبعيدة على هذا ما يشمل البعيدة مع الانفصال . (قوله
أن يكون الفعل مستقبلا) إجراء لها مجرى سائر النواصب وإنما لم تعمل النواصب في فعل الحال لأن له تحققا
في الوجود كالأسماء فلا يعمل فيه عوامل الأفعال . دمايني . (قوله فيجب الرفع في إذن تصديق إغ) أى
لأنه حال ومن شأن الناصب أن يخلص للمضارع للاستقبال . مع . (قوله أن تكون مصدرة) أى في جملتها
بحيث لا يسبقها شيء له تعلق بما بعدها وإنما لم تعمل غير مصدرة لضعفها بعدم تصديرها عن العمل . هـ .
دمايني . وفي الشمني : أن ترك تصديرها داخلة على المضارع إنما يكون في ثلاثة مواضع بالاستقراء أن يكون
ما بعدها خبرا لما قبلها نحو : أنا إذن أكرمك أو جوابا لشرط قبلها نحو : إن تزرنى إذن أكرمك . أو لقسم
قبلها نحو : والله إذن لأخرجن انتهى وفي الموضع الأول خلاف كما في الجمع فأجاز هشام النصب بعد مبتدأ كالمثال

[١٠٦٩] لَيْنُ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمَكْنِي مِنْهَا إِذَا لَا أَقِيلُهَا
فَأَمَّا قَوْلُهُ :

[١٠٧٠] لَا لَتُرَكِّى فِيهِمْ ضَئِيلًا إِلَى إِذَا أَهْلَكَ أَوْ أَطِيرًا

وأجازه الكسائي بعد اسم إن نحو: إلى إذن أهلك أو أطير أو اسم كان نحو: كان زيد إذن يكرمك. قال أبو حيان: وقياس قوله جواز النصب بعد ظن نحو ظننت زيدا إذن يكرمك. (قوله أهملت) أى وجوباً بلا خلاف لأن الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه. مع. (قوله بمثلها) أى بمثل مقاله سابقاً عن على وقوله لا أقيلها أى لا أترك مقالتي سابقاً أمتنى عليك أن أكون كاتباً عندك وعبد العزيز هنا والد عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه وأخو عبد الملك بن مروان تولى إمارة مصر لا الخلافة العظمى كما فى الشمنى وغيره كان الشاعر وهو كثير عزة امتدحه بقصيدة أعجبه فقال له تمن على فقال له أمتنى عليك أن أكون كاتبك فقال له: ويمك أنت لا تحسن الكتابة وأعطاه جائزة فصمم على أنه إن قال له عبد العزيز ثانياً تمن على لا يمتنى إلا كونه كاتبه وقد عد هذا من حقه وإرجاع الضمير للمقالة هو ما قاله الدمامينى والعينى وأرجعه الشمنى لخطة الرشد فى قوله قبل:

عجبت لتركى خطة الرشد بعدما بدا لى من عبد العزيز قبولها

والشاهد لى قوله لا أقيلها حيث رفعه لعدم تصدر إذن لكونها جواب قسم سابق عليها فى قوله:

* حلفت برب الرافضات^(١) إلى منى *

[١٠٦٩] قاله كثير عزة من قصيدة من الطويل مدح بها عبد العزيز بن مروان. واللام الإيذان بالتقسم. ولا أقيلها فى موضع جزم على جواب الشرط. والشاهد لى إذن حيث أغيت عن العمل لوقوعها بين القسم والجواب. فالتقسيم قوله لى البيت الذى قبله:

خَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّاغِضَاتِ إِلَى مَنَى لَسَوْلُ الْغِيَاثِ نَعْمًا وَذَيْلُهَا

لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها لا أقيلها إذن أى لا أتركها: من أقال إقالة. والرافضات إيل الحبيج التى تبخرن فى مشبه كائن يرفسن. وتقول أى تقطع. والنص السمر الشديد. والذميل يفتح الذال للمجبة نوع من السير. والضمير فى مثلها ولا أقيلها يرجع إلى خطة الرشد المذكورة فيما قبله:

عَجِبْتُ لِتُرَكِّى خِطَّةَ الرَّشْدِ بَعْدَمَا بَدَأَ لِي مِنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَبُولُهَا

[١٠٧٠] هذا رجز لم يعلم راجزه. والشطر البعيد. قال الأصمعى: وقال غيره الغريب وانتصابه على الحال. والشاهد فى إذن حيث أعملها مع أنها معترضة بين أن وخبرها، وهو ضرورة خلافاً للقراء، وخرج على حذف خبر إن: أى لا أقدر على ذلك ثم استأنف ما بعده.

(١) أى الإبل الرافضات والرفض نوع من سائر الإبل.

فضرورة أو الخبر محذوف : أى إلى لا أستطيع ذلك ، ثم استأنف : إذن أهلك ، فإن كان المتقدم عليها حرف عطف فسيأتى . الثالث : ألا يفصل بينها وبين الفعل بخبر القسم ، فيجب الرفع في نحو : إذا أنا أكرمك ويغفر الفصل بالقسم كقوله : [١٠٧١] **إِذْنُ اللَّهِ نَوْمُهُمْ بِخَرْبِ يَشِيبُ الطُّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ** وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء ، وابن عصفور الفصل بالظرف ، والصحيح المنع إذ لم يسمع شيء من ذلك . وأجاز الكسائى وهشام الفصل بمعمول الفعل ، والاختيار حينئذ عند الكسائى النصب وعند هشام الرفع (والنصب وإرفعا * إذا إِذْنُ مِنْ

إلخ وجواب الشرط محذوف فعلم ما فى كلام الحواشى من الخلط . (قوله شطرا) بفتح الشين المعجمة أى غريبا . وأهلك بكسر اللام ويجوز فتحها على ما فى القاموس . (قوله ألا يفصل إلخ) لضعفها مع الفصل عن العمل . اهـ تصرّخ . (قوله بالقسم) كذا بلا النافية لأن القسم تأكيد لربط إذن ولا لم يبتد بها فاصلة فى أن فكذا فى إذن . سيوطى . (قوله والدعاء) نحو : إذن غفر الله لكم أكرمك . (قوله بمعمول الفعل) فلو قدم معمول الفعل على إذن نحو زيد إذن أكرم فذهب الفراء إلى أنه يطل عملها وأجاز الكسائى الرفع والنصب . قال أبو حيان : ولا نص أحفظه عن البصريين فى ذلك ومقتضى اشتراطهم فى عملها التصدير ألا تعمل حينئذ لأنها غير مصدرية ويحتمل أن يقال تعمل لأنها وإن لم تنصدر لفظا فهى مصدرية فى النية لأن النية بالمعمول التأخير . اهـ سيوطى . قال سم : ويؤخذ من كلامه عدم العمل قطعاً فى نحو : يا زيد إذن أكرمك لأن المتقدم عليها معمول اهـ وفيه عندى نظر لتصدرها فى جملتها ولأن نحو هذا المثال ليس من المواضع الثلاثة المخصوص فيها عدم تصدرها داخلة على المضارع كما مر . (قوله عند الكسائى النصب) فيه أنه تقدم عن الكسائى فى الفصل بين كى والفعل بمعموله أنه يطل عملها ويمكن الفرق بشدة اقتضاء كى المصدرية الاتصال بالفعل لأنهما فى تأويل اسم واحد . سم . (قوله وعند هشام الرفع) لضعف عملها بالفصل وكان القياس بطلان العمل فلا أقل من أن يكون مرجوحا . (قوله والنصب وإرفعا) وقد يجزم إن اقتضاء الحال كما سيأتى فى الشرح وإنما جاز النصب والرفع لأنك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فمن حيث كون إذن فى ابتداء جملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط وإنفاذاً أجود كما فى الرضى^(١) لأنها غير متصدرة فى الظاهر . اهـ سم . ويشير إلى رجحانه قوله وإرفعا بتون التوكيد الخفيفة المبذلة ألفا ومقتضى التعليق المذكور تعين النصب إذا كانت الواو أو الفاء استئنافية كما إذا قيل لك أتيت غدا فقلت مستأنفا وإذن أكرمك^(٢) .

[١٠٧١] قاله حسان فيما زعم بعضهم ولم أجده فى ديوانه . من الوافر . والشاهد فى إذن والله نعيم ، حيث فصل بينها وبين إذن بالقسم ، وهذا لا يضر كما لا يضر الفصل بين اللضاف وللضاف إليه كما فى قول بعض العرب : هذا غلام والله زيد . ويشيب الطفل جملة فى عمل الجر لأنها صفة لحرب .

(١) أى استأنفت الكلام بالواو .

(٢) وجميع شرح الكافية لابن الحاجب .

بغية عطف) بالواو والفاء (وقفاً) وقد قرئ شاذاً «وإذا لا يلغوا خلفك» ﴿فإذا لا يوتوا الناس تقيرا﴾ [النساء: ٥٣]، على الإعمال نعم الغالب الرفع على الإعمال وبه قرأ السبعة.

(تنبيهات) هـ: الأول: أطلق العطف والتحقيق أنه إذا كان العطف على ما له محل ألغيت، فإذا قيل أن تزرى أزرك وإذن أحسن إليك فإن قدرت العطف على الجواب جزميت وأحملت إذن لوقوعها حشواً، أو على الجملتين معا جاز الرفع والنصب. وقيل يتعين النصب لأن ما بعدها مستأنف أو لأن المعطوف على الأول أول. ومثل ذلك زيد يقوم وإذن أحسن إليه إن عطفت على الفعلية رفعت، أو على الاسمية فالمنهيان. الثاني: الصحيح الذى عليه الجمهور أن إذن حرف، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم والأصل في إذن أكرمك إذا جئتني أكرمك، ثم حذفت الجملة وعوض عنها التنوين وأضمرت أن. وعلى

(قوله على ما له محل) قال البعض كان الأولى أن يقول على ما له إعراب ليشمل اللفظي والمحل بقرينة التمثيل اهـ ويدفع بأن ما له محل شامل لما إعرابه لفظي لأنه معرب لفظاً ومحل فهو مما له محل فندبر. (قوله ألغيت) أى وجوباً لوقوعها حشواً كما سيذكره الشارح. (قوله لوقوعها حشواً) أى بين جزءى الجواب وإن شئت قلت بين الشرط والجواب لأن المعطوف على الجواب جواب. (قوله أو على الجملتين معا) أى جملى الشرط والجواب. (قوله وقيل يتعين النصب) ليس المراد وقيل إن قدرت العطف على الجملتين معا يتعين النصب لأنه يناهيه قوله لأن ما بعدها مستأنف بل المراد وقيل إن لم تعطف عن الجواب أعم من أن تقدر الواو عاطفة أو استئنافية ثم المراد تعين النصب على لغة أكثر العرب الملتزمين إعمال إذن عند استيفاء الشروط فلا ينافى جواز الرفع على لغة بعضهم الملقى لما عند استيفاء الشروط فاندفع ما أطال به البعض. (قوله لأن ما بعدها مستأنف) أى بناء على أن الواو استئنافية وقوله لأن المعطوف إلخ أى بناء على أنها عاطفة. (قوله فالمنهيان) أى القول بجواز الأمرين والقول بتعين النصب. (قوله إلى أنها اسم) أى غير ناصب للقول وإنما الناصب له أن مضمرة بعده كما سيذكره. (قوله وعوض عنها التنوين) أى وحذفت الألف للقاء الساكنين. (قوله وأضمرت أن) ولعل المفرد الموزون به أن ومدخولها عند صاحب هذا القول فاعل أى إذا جئتني وقع إكرامك لا مبتدأ خبره محذوف أى حاصل وإلا وجبت الفاء الرابعة الواجبة مع الجملة الاسمية الواقعة جواباً. قاله الدماميني. وذهب الرضى إلى أنها اسم وأصلها إذا حذفت الجملة المضاف إليها وعوض عنها التنوين وفتح ليكون في صورة ظرف منصوب. وقصد جعله صالحاً لجميع الأزمنة بعدما كان مختصاً بالماضى وضمن معنى الشرط غالباً قال: وإنما قلنا غالباً لأنه لا معنى للشرط في نحو: ﴿قال فعلتها إذن وأنا من الضالين﴾ [الشعراء: ٢٠]، ثم قال: وإذا كان بمعنى الشرط في الماضى جاز إجراؤه بجرى لو في قرن جوابه باللام نحو: ﴿إذا لأذفك﴾ أى لو ركت شيئاً قليلاً لأذفك وإذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز قرن جوابها بالفاء كقوله:

الأول فصحيح أنها بسيطة لا مركبة من إذ وأن وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة لا أن مضمرة بعدها كما أفهمه كلامه . الثالث : معناها عند سيويه الجواب والجزاء فقال الشلوبين في كل موضع . وقال الفارسي في الأثر . وقد تمحض للجواب بدليل أنه يقال

ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه إذا فلا رفعت سوفا إلى يدي

أي إن أتيت فلا إلخ وقد تستعمل بعد لو وإن توكيدا لهما نحو : لو زرتني إذن لأكرمك وإن جئتني إذا أزرك ثم قال : ولما احتمل إذن التي يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع مستقبل واحتمل معنى مجرد الزمان فالمضارع حال وقصد التنصيص على معنى الجزاء في إذن نصب المضارع بأن المقدرة لأنها تخلصه للاستقبال فتحمل إذن على الغالب فيها من الجزاء لانقضاء الحالية المانعة من الجزاء بسبب النصب بأن . ثم قال : وإنما ادعينا أن إذن زمانية لظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالاتها وقلب نونها في الوقف ألفا يرجع جانب اسميتها وتمييز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم ونحوه بقوى كونها غير ناصبة بنفسها كأن ولن إذا لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله ا هـ ولا يخفى أن أكثر ما قاله متأث على أن أصلها إذا وفي حاشية السيوطي على المعنى عن بعضهم أن إذن تأتي على وجهين حرف نصب للمضارع يخص به واسم أصله إذا أو إذ حذفت الجملة المضاف إليها وعوض عنها التثنية وهذه تدخل على غير المضارع وعلى المضارع فيرفع فيجوز أن تقول لمن قال أنا أتيت إذن أكرمك بالرفع على أن الأصل إذا أتيتي أكرمك وبالنصب على أنها الحرفية ا هـ . (قوله وعلى الأول) أي على أنها حرف أما على الثاني فبسيطة قطعاً وقوله لا مركبة من إذ وإن نقلت حركة الهزمة إلى الدال ثم حذفت ا هـ سم أي وغلب عليها وحكم الحرفية وهذا قول الخليل قال : فإذا قال القائل أزورك فقلت إذن أكرمك فكأنك قلت حيث إنك أكرامى واقع ا هـ أي ولا من إذا وإن حذفت هزمة أن ثم ألف إذ لانتقاء الساكنين كما يقول الرندي مستدلاً بأنها تعطى الربط كإذا والنصب كأن أفاد كل ذلك في الجمع . (قوله وعلى البساطة) قيد بذلك لأن القائل بالتركيب يجعل النصب بأن للمشتلة عليها إذن كما في حاشية السيوطي على المعنى . (قوله لا أن مضمرة بعدها) كما ذهب إليه الخليل في أحد قوله لأن أن لا تضمنر إلا بعد عاطف أو جار . ا هـ دمايني واعتل الخليل بعدم اختصاصها لدخولها على الجملة الاسمية نحو إذن عبد الله أتيتك . مع . (قوله كما أفهمه كلامه) يعنى قوله ونصبوا بإذن المستقبل . (قوله الجواب) أي لكلام آخر مفلوظ أو مقدر سواء وقعت في الصدر أو الحشو أو الآخر وقوله والجزاء أي المجازاة لمضمون كلام آخر وفي كلامه مساعمة أي ربط الجواب إلخ .

(قوله فقال الشلوبين في كل موضع) وتكلف تخرج نحو ﴿ قال فعلتها إذا وأنا من الضالين ﴾^(١) على الشرط والجزاء أي إن كنت فعلت الكرة كفرا لأنعمك كما زعمت يا فرعون فأنا من الضالين بل فعلتها غير قاصد القتل وغير كافر لأنعمك .

(١) هو قول موسى عليه السلام لما عابه فرعون لئله الله على قتل الرجل القبطي .

أحبك فتقول إذن أظنك صادقا إذ لا مجازاة هنا . الرابع : اختلف في لفظها عند الوقف عليها والصحيح أن نونها تبدل ألفا تشبيها لها بتتوين المنصوب . وقيل يوقف بالنون لأنها كنون لن وأن . روى ذلك عن المازني والمبرد ، وينبئ على هذا الخلاف خلاف في كتابها ، والجمهور يكتبونها بالألف وكذا رسمت في المصاحف ، والمازني والمبرد بالنون ، وعن الفراء إن عملت كتبت بالألف وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين إذا ، وتبعه ابن خروف . الخامس : حكى سيبويه وعيسى بن عمر أن من العرب من يلغها مع استيفاء الشروط وهي لغة نادرة ، ولكنها القياس لأنها غير مختصة ، وإنما أعملها الأكثرون حملا على ظن أنها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزئها ، كما حملت ما على ليس لأنها مثلها في نفي الحال اهـ (وبين لا ولام جَرَّ التَرَمُّمُ * إظهار أن ناصبة) نحو : ﴿ لئلا يكون للناس عليكم حجة ﴾ [البقرة : ١٥] ، ﴿ لئلا يعلم أهل الكتاب ﴾ [الحديد : ٢٩] ، لا في الآية الأولى نافية وفي الثانية مؤكدة زائدة (وإن غلِمْ . لا فأنْ أَعْمِلَ مَظْهَرًا أَوْ مُضْجِرًا) لا في موضع الرفع بعلم ، وأن في موضع النصب باعمل ، ومظهرها ومضمرها نصب على الحال : إما من أن إن كانا اسمي مفعول ، أو من فاعل اعمل المستتر إن كانا اسمي فاعل ، أى يجوز إظهار أن وإضمارها بعد اللام إذا لم

(قوله إذا أظنك صادقا) برغ أظن لأنه للحال كما يفيد ما سنقله عن الرضى . (قوله إذ لا مجازاة هنا) قال الرضى : لأن الشرط والجزاء إما في الاستقبال أو في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال اهـ ولأن ظن الصدق لا يصلح جزءا للمحة . (قوله اختلف في لفظها إلخ) أى في غير القرآن أما فيه فيوقف عليها وتكتب بالألف إجماعا كما في الإتيان اتباعا للمصحف العثماني . قال السيوطي في حاشية المعنى : ينبئ أن يكون الخلاف في الوقف عليها مبني على الخلاف في حقيقتها فعل أنها حرف يوقف عليها بالنون وعلى أنها اسم ممنون يوقف عليها بالألف . (قوله والجمهور يكتبونها إلخ) المناسب فالجمهور بالفاء كما في عبارة المعنى . (قوله والمازني والمبرد بالنون) وعزه أبو حيان إلى الجمهور . (قوله وعن الفراء إلخ) ونقل السيوطي قولاً بالعكس لضعفها في الإعمال وقوتها في العمل . (قوله إن عملت كتبت بالألف) لمنع العمل التباسها بإذا الظرفية ويرد عليه أن العمل في اللفظ وليس الشكل لازما فالفرق في الكتابة يحتاج له على العمل أيضا . (قوله وهي لغة نادرة) تلقاها البصريون بالقبول فلا تنفدت إلى قول من أنكرها . دمايني . (قوله وبين لا) أى سواء كانت نافية أو زائدة ولهذا مثل بمثلين . (قوله ناصبة) أتى به مع علمه من كون الكلام في أن الناصبة دفعا لتوهم إحمالها لفظها من الفعل بلا . (قوله فإنْ أَعْمِلْ) أى أن الواقعة بعد لام الجر سواء كانت للتعليل كما مثل أو للماقبة نحو : ﴿ فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ﴾ أو للتوكيد وهي الآية بعد فعل متعد نحو : ﴿ وأمرنا لنسلم لرب العالمين ﴾ . قاله الفاكهي أى أو للتعدية نحو : أبعدت زيدا ليقاثل .

يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقرن الفعل بلا فالإضمار نحو : ﴿ وأمرنا لنسلم لرب العالمين ﴾ [الأنعام : ٧١] والإظهار نحو : ﴿ وأمرت لأن أكون أول المسلمين ﴾ [الزمر : ١٢] فإن سبقها كون ناقص ماض منفي وجب إضمار أن بعدها وهذا أشار إليه بقوله (وبعد نفى كان حتماً أضمر) أى نحو : ﴿ وما كان الله ليظلمهم ﴾ [العنكبوت : ٤٠] ﴿ لم يكن الله ليغفر لهم ﴾ [النساء : ١٣٧] ، وتسمى هذه اللام لام الجحود ، وسماها النحاس لام النفي وهو الصواب ، والتي قبلها لام كى لأنها للسبب كما أن كى للسبب . وحاصل كلامه أن لأن بعد لام الجحود ثلاثة أحوال : وجوب إظهارها مع المقرن بلا ، ووجوب إضمارها بعد نفى كان ، وجواز الأمرين فيما عدا ذلك . ولا يجب الإضمار بعد كان التامة^(١) لأن اللام بعدها ليست لام الجحود ، وإنما

(قوله إذا لم يسبقها إغ) أخذه من قوله الآتي وبعد نفى كان. إغ. (قوله ماض) أى لفظاً ومعنى أو معنى فقط . (قوله نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين إغ) اختلف في اللام في نحو الآتين فقيل زائدة وقيل للتعليل والمفعول محذوف أى وأمرنا بما أمرنا به لنسلم لرب العالمين وقيل للتعليل ولا مفعول بل الفعل في معنى مصدر مرفوع بالابتداء واللام ومجرورها غير عنه لأن الفعل إذا جرد عن الزمان وأريد به الحدث فقط كان كالاسم في صحة الإضافة والإسناد إليه . كلنا في المعنى والشمى . (قوله وبعد نفى كان إغ) يعنى ما لم ينتقض النفي نحو ما كان زيد إلا ليضرب عمراً ويجوز ذلك مع لام كى نحو : ما جاء زيد إلا ليضرب عمراً . قاله أبو حيان وظاهر قوله ويجوز ذلك مع لام كى أن المراد بقوله ما لم ينتقض النفي أنه لا يجوز انتقاض النفي مع لام الجحود فتأمل . قال : والفرق أن النفي مسلط مع لام الجحود على ما قبلها وهو المحذوف الذى تتعلق به اللام فيلزم من نفيه نفى ما بعدها وفى لام كى يتسلط على ما بعدها نحو : ما جاء زيد ليضرب فينتفى الضرب خاصة ولا ينتفى الجبىء إلا بقرينة تدل على انتفائه اهـ وحاصل الفرق كما قاله شيخنا أن النفي مع لام الجحود مسلط على الكلام بتمامه أعنى ما قبلها وما بعدها ومع لام كى مسلط على ما بعدها فقط أى فاغتر الانتقاض معها بخلاف لام الجحود . (قوله لام الجحود) من تسمية العام بالخاص لأن الجحود إنكار الحق لا مطلق النفي والتحيون أطلقوه وأرادوا الثانى . اهـ وتصريح بهذا يتدفق تصويب قول النحاس . (قوله والتي قبلها لام كى) وحكمها الكسر وضحتها لغة تميم . مع . (قوله لأنها للسبب) أى في الجملة وإلا فلام كى قد تكون لغیر السبب كالتى للمعاقبة والزائدة والمعدية . (قوله وجوب إظهارها مع المقرن بلا) كراعاة اجتماع اللامين . سم . (قوله وجوب إضمارها إغ) علل بأن إثبات ما كان زيد ليفعل كان زيد سيفعل جعلت اللام معادلة للسین فكما لا يجمع بين أن والسین لا يجمع بين أل واللام . ذكرى . (قوله ليست لام الجحود) بل هى لام كى نحو ما كان زيد ليلعب أى ما وجد لعب .

(١) أى التى لا ترفع الفاعل لا المتأصلة التى ترفع البندا وتصب المحر .

لم يقيد كلامه بالناقصة اكتفاء بأنها المفهومة عند إطلاق كان لشهرتها وكثرتها في أبواب النحو . ودخل في قوله نفى كان نحو لم يكن أى المضارع المنفى بلم كما رأيت لأن لم تنفى المضارع . وقد فهم من النظم قصر ذلك على كان خلافا لمن أجازوه في أخواتها قياسا ولمن أجازوه في ظننت .

(تنبيهات): الأول : ما ذكره من أن اللام التى ينصب الفعل بعدها هى لام الجر والنصب بأن مضمرة هو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن اللام ناصبة بنفسها ، وذهب ثعلب إلى أن اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام أن ، والخلاف في اللامين أعنى لام الجحود ولام كى . الثانى : اختلف في الفعل الواقع بعد اللام : فذهب الكوفيون إلى أنه خبر كان واللام للتوكيد . وذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف واللام متعلقة

(قوله لأن لم تعلق المضارع) لو قال لأن لم تعلق المضارع إلى المضى لأنتج مطلوبه وفي بعض النسخ لأن لم تنفى الماضى أى الماضى معنى وهو المضارع لفظا ولا إشكال عليها فتأمل . (قوله لمن أجازوه في أخواتها) نحو ما أصبح زيد ليضرب عمرا ولم يصبح زيد ليضرب عمرا وقوله ولمن أجازوه في ظننت أى قياسا نحو ما ظننت زيدا ليضرب عمرا ولم أظنن زيدا ليضرب عمرا . قال أبو حيان : وهذا كله تركيب لم يسمع فوجب منه اهـ فما يتبادر من قول البعض والحق أن اللام فيما ذكر لام كى لا لام الجحود كما يظهر بالنظر في المعنى اهـ من جواز هذه التراكيب ممنوع مع أن دعواه أن اللام فيها لام كى وأن النظر في المعنى يرشد إلى ذلك باطلة قال في التصريح : وبعضهم أجازوه في كل فعل تقدمه نفى نحو ما جاء زيد ليفعل اهـ . قال يسـ : وهو فاسد لأن هذه يعنى اللام في نحو ما جاء زيد ليفعل لام كى . (قوله ما ذكره من أن اللام إلخ) لأن كلامه في أن الواقعة بعد لام الجر لقوله وبين لا ولام جر إلخ . (قوله والنصب بأن مضمرة) إنما قال مضمرة مع أن النصب عند البصريين بعد اللام بأن مظهرة أو مضمرة وعند الكوفيين باللام أظهرت أن لو أضمرت كما سيصرح به الشارح عند شرح قول المصنف وبعد حتى إلخ لأجل قول ثعلب لأنه إنما يأتي عند إضمار أن فتأمل . (قوله ناصبة بنفسها) أى بطريق الأصالة بدليل ما بعده واحتجوا بقوله :

لقد عدلتى أم عمرو ولم أكن مقاتلها ما كنت حيا لأصحبها .

إذ لو كانت أن الناصبة للزم تقدم معمول صلتها عليها وهو محتمع ورد بأن مقاتلها معمول محذوف يفسره المذكور نظير ما مر في قوله كان جزأى بالعصا أن أجلا وقوله ما كنت أى مدة وجودى حيا . (قوله لقيامها مقام أن) أى نيابة عن أن . (قوله اختلف في الفعل إلخ) الظاهر أن هذا الاختلاف مبنى على الاختلاف في الناصب هل هو اللام أو أن المضمرة . (قوله إلى أنه) أى الفعل وفيه مساعة لأن الخبر جملة الفعل والفعل . (قوله واللام للتوكيد) أى زائدة لتوكيد النفى كالباء في ما زيد بقام واعترض

بذلك الخبر المخوف ، وقدره ما كان زيد مريدا ليفعل ، وإنما ذهبوا إلى ذلك لأن اللام جارة عندهم ، وما بعدها في تأويل مصدر^(١) . وصرح المصنف بأنها مؤكدة لنفي الخبر إلا أن الناصب عنده أن مضمرة ، فهو قول ثالث . قال الشيخ أبو حيان : ليس بقول بصرى ولا كوفى . ومقتضى قوله مؤكدة أنها زائدة ، وبه صرح الشارح ، لكن قال في شرحه لهذا الموضوع من التسهيل سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها لا لأنها زائدة ، إذ

قولهم بأن اللام الزائدة تعمل الجر في الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال . وأجيب بأنهم لعلمهم لا يسلمون هذه الكلية . اهـ دمايى . قال الحفيد : وتظهر فائدة الخلاف في قولك ما كان عمدا طامامك ليأكل فإنه لا يجوز على رأى البصريين لأن ما في حيز أن لا يعمل فيما قبلها ويجوز على رأى الكوفيين لأن اللام لا تمتنع العمل فيما قبلها . (قوله واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف) قال المرادى : قولهم متعلقة بالخبر يقتضى أنها ليست بزائدة وتقديرهم مريدا يقتضى أنها زائدة تقوية للعامل اهـ وفي المعنى أن المقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة بل بينهما اهـ فزيادتها عند الكوفيين محضة وعند البصريين غير محضة . (قوله ولقدروه إلخ) تقدير مريدا غير لازم فيما يظهر بل قد يقدر غيره إذا اقتضاه المقام كما قدر في قوله تعالى : ﴿ وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال ﴾ وإن كان مكرهم أهلا لتزول إلخ ويدل لما قلناه ما يأتي عن شرح التسهيل . (قوله لأن اللام جارة عندهم) أى جارة غير زائدة زياد محضة أى والجار غير الزائد زيادة محضة لا بد له من متعلق . (قوله إلا أن الناصب عنده أن مضمرة) اعترض بأنه يلزمه الإخبار بالمصدر عن الجئة وهو لا يجوز . وأجيب بما قاله بعضهم من أن الإخبار بالفعل المؤول بالمصدر عن الجئة جائز كما في زيد إما أن يعيش وإما أن يموت وإن لم يجر الإخبار بالمصدر الصريح عنها لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر الصريح لا سيما وقد التزم إضمار أن فصار منخرطا في سلك الفعل على أنه يتحمل أن يكون في الكلام حذف . (قوله ومقتضى قوله مؤكدة) أى مع قوله لنفي الخبر إذ لولاه لأمكن حمل قوله مؤكدة على أنها مقوية للعامل فيوافق ما يأتي عن شرح التسهيل ويكون نفس قول البصريين ولا يرد عليه لزوم الإخبار بالمصدر عن الجئة وقوله إنها زائدة أى محضة . (قوله لكن قال) أى الناظم في شرحه إلخ كذا قال شيخنا وشيخنا السيد وهو الظاهر وأرجع البعض الضمير للشارح ابن الناظم فإنه له شرح على التسهيل كما في الجمع ثم رأيت في بعض النسخ لكن قال المصنف في شرحه إلخ وهو نص في الأول ورأيت بخط بعض الفضلاء بهامش الجمع عزو العبارة التي في الشرح إلى شرح التسهيل لابن الناظم وهو نص في الثاني والجمع يمكن والله أعلم .

(قوله لصحة الكلام بدونها) هذا ظاهر على تقدير ما يتعدى بنفسه كمريدا دون ما يتعدى باللام كمستعدا إلا أن يراد أن اللام يصح حذفها لفظا لا طرادا حذف الجار مع أن هذا وقال في المعنى وجه

(١) أي ليكون الاسم .

لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح ، وإنما هي لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدراً أو هاماً أو مستعداً لأن يفعل . الثالث : قد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله :

[١٠٧٢] **فَمَا جَمَعَ لِيُغْلِبَ جَمَعَ قَوْمِي مُقَاوِمَةً وَلَا فِرْدٌ لِفِرْدٍ**

أى فما كان جمع . ومنه قول أبى الدرداء فى الركعتين بعد العصر : ما أنا لأدعهما . الرابع : أطلق الثانى ومراده ما ينفى الماضى وذلك ما ولم دون لن ، لأنها تختص بالمستقبل ، وكذلك لا لأن نفى غير للمستقبل بها قليل . وأما لما فإنها وإن كانت تنفى الماضى لكن تدل على اتصال نفيه بالحال . وأما إن فهى بمعنى ما وإطلاقه يشملها . وزعم كثير من الناس فى قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِلْزُولِ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ [إبراهيم : ٤٦] ، فى قراءة غير الكسائى أنها لام الجحود ، لكن يعمده أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع إلا

كونها مؤكدة على رأى البصريين أن الأصل ما كان قاصداً للفعل ونفى قصد الفعل أبلغ من نفيه . (قوله لا لأنها زائدة أى عضمة بأن يكون دخراً فى الكلام كخروجها . وقوله إذ لو كانت زائدة أى عضمة وإلا فلام التقوية زائدة لكن زيادتها غير عضمة كما مر . (قوله لم يكن لنصب الفعل إلخ) إذ يلزم عليه الإخبار بالمصدر عن الجفة وهو لا يجوز أى إلا بتكلف فلا ينافى ما مر فقوله وجه صحيح خال عن التكلف . (قوله لام اختصاص) أى دلت على اختصاص الإرادة المنفية بالفعل وهذا لا ينافى كونها لتقوية العامل أو للتعدية لجواز كونها لهما باعتبارين . (قوله أو هاما) هو بمعنى قول البصريين مريداً . (قوله أى فما كان جمع) قال سم : أى ضرورة إلى هذا التقدير . ه أى لصحة فما جمع مريد ليغلب إلخ وقد يقال الداعى إليه موافقة النظائر وعبارة الدمامنى والشمى ليس ما ذكره فى البيت وقول أبى الدرداء متعيناً لجواز أن يكون المعنى فى البيت فما جمع متأهلاً لغلب قوسى وفى قول أبى الدرداء أو ما أنا مريداً لتركهما . (قوله ما أنا لأدعهما) أى ما كنت فلما حذف الفعل انفصل الضمير . (قوله أطلق الثانى) أى الذى تضمنه قوله ونفى كان . (قوله وإن كانت تنفى الماضى) أى فى المعنى وقوله لكن تدل على اتصال نفيه بالحال أى وشرط الثانى هنا أن يكون نافية للحديث فى الماضى فقط . (قوله وأما أن) ألحقها السيوطى وغيره بل قال فلا يجوز إن كان زيد ليخرج . (قوله فى قراءة غير الكسائى) أما فى قراءته بفتح اللام ورفع الفعل فإن مخفة من الثقيلة واللام للفصل أى وإن مكرهم لتزول منه الأمور المشبهة فى عظمتها بالجبال كبأس أعدائهم الكثيرين . (قوله أنها لام الجحود) أى ليس مكرهم أهلاً لتزول منه الجبال أى ما هو كالجبال ثباتاً وتمكناً من آيات الله تعالى وشرائعه وباختلاف المشبه بالجبال على وجهى النفى والإثبات يتنفع التناق بينهما .

ضمير الاسم السابق ، والذي يظهر أنها لام كى وأن إن شرطية ، أى وعند الله جزء مكرهم وهو مكر أعظم منه وإن مكرهم لشدة معدا لأجل زوال الأمور العظام المشبهة في عظمتها بالجلال ، كما يقال أنا أشجع من فلان وإن كان معدا للنزول . الخامس : أجاز بعض النحويين حذف لام الجحود وإظهار أن مستدلا بقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى ﴾ [يونس : ٣٧] ، والصحيح المنع ، ولا حجة في الآية لأن أن يفترى في تأويل مصدر هو الخبر (كذلك بعد أو إذا يصلح في * موضعها حتى أو ألا أن خفي) أن مبتدأ وخفي خبره وكذلك وبعد متعلقان بخفي ، وحتى فاعل يصلح ، وإلا عطف عليه : أى كذا يجب إضمار أن بعد أو إذا صلح في موضعها حتى ، نحو لألزمك أو تقضي

(قوله أن الفعل بعد لام الجحود) أما بعد لام كى فيرفع غير ضمير الاسم السابق وقوله لا يرفع إلا ضمير إغ لعل هذا أغلبي لا واجب بدليل تحيره بيعله دون يمنه^(١) وأنه يعد جدا امتناع ما كان زيد ليضربه أبوه ثم رأيت الدمامي ذكر أن الخرجين للآية على النفي لا يشترطون رفع الفعل ضمير الاسم السابق وقوله الاسم السابق أى المرفوع بفعل الكون . (قوله شرطية) أى حذف جوابها لعلمه بما قبلها . وقوله جزء مكرهم إشارة إلى تقدير مضاف في الآية وقوله وهو أى جزء مكرهم وقوله الاسم السابق أى المرفوع بفعل الكون . (قوله معدا لأجل زوال إغ) كان الأظهر إسقاط أجل وجعل اللام للتعدي صلة معدا أى مهيا ولا ينافيه أن الفرض كون اللام لام كى لأن المراد بلام كى ما هو أعم من لام التعليل كما مر وبه يعلم ما في كلام شيخنا والبعض . (قوله الأمور العظام) كبأس الجيش الكثير من أعدائهم . (قوله لأن أن يفترى في تأويل مصدر) أى وهذا المصدر بمعنى اسم المفعول كما أن القرآن مصدر بمعنى اسم المفعول فحصل التناهي^(٢) . (قوله كذلك) الإشارة راجعة إلى أن بعد نفى كان . (قوله إذا يصلح) أى من حيث المعنى كما سينبه الشارح عليه وقوله حتى هو فيما يتناول وقوله أو إلا هو فيما لا يتناول . (قوله متعلقان بخفي) لكن تعلق بعد على وجه الظرفية لخفي وتعلق كذلك على وجه الحالية من فاعل خفي أو الوصفية لمفعول مطلق لخفي أى خفاء كذلك أى كخفاء ذلك . (قوله أى كذا يجب إغ) هذا بيان لحاصل المعنى وإلا فالتقدير أن خفي بعد أو إذا يصلح في موضعها حتى أو لإحلال كونه كان بعد نفى كان في وجوب الخفاء أو خفاء كخفاء أن بعد نفى كان في الوجوب وإنما وجب ليتجانس المتماثلان صورة بخلاف ما لو قيل لأطيعن الله أو أن يغفر لي فلا تجانس في الصورة لذكر أن في المعطوف دون المعطوف عليه وقال الجامي : وأما الفاء والواو وأو فلأنها لما اقتضت نصب ما بعدها للتخصيص على معنى السببية والجمعية والانتها صارت كموامل النصب فلم يظهر النصب بعدها قال ابن الناظم : وإنما نصب المضارع بعد أو هذه ليفرقوا بين أو التي تجرد العطف المفيدة مساواة ما بعدها لما قبلها في الشك مثلا وأو التي تقتضى مخالفة ما بعدها لما قبلها في ذلك فإن ما قبلها محقق الوقوع حتى يحصل ما بعدها وكان النصب بعد هذه بأن مضرة لا بها نفسها لعدم اختصاصها .

(١) والفرق واضح جدا بين اللعين . (٢) أى مفترئ .

حقى ، وقوله :

[١٠٧٣] لَا تُسْتَهْلَنُ الصَّعْبُ أَوْ أُذْرِكُ الْمُنَى قَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ

أو إلا كقولك : لأقتلن الكافر أو يسلم . وقوله :

[١٠٧٤] وَكَتَّ إِذَا غَمَزَتْ قَنَاءَ قَوْمٍ كَسَزَتْ كُحُومَهَا أَوْ تُسْتَقِيمَا

ويحتمل الوجهين قوله :

[١٠٧٥] لَقُلْتُ لَهُ لَا تَبْلُكْ عَيْتُكَ إِنَّمَا تُعَاوِلُ مُلْكًا أَوْ تَمُوتُ فَتُعَلَّرَا

(قوله نحو لألزمك إلخ) لا يتعين في هذا المثال تقدير حتى بل هو صالح للتقديرات الثلاثة التعليل والغاية والاستثناء من الأزمان كما قاله الشارح في شرحه على التوضيح قال : ويتعين الأول في نحو : لأطعمن الله أو يغفر لي والثاني في نحو : لأنتظرنه أو يبيء والثالث في نحو : لأقتلن الكافر أو يسلم اهـ وقد يقال لأنتظرنه أو يبيء صالح للاستثناء فتأمل ولأما لأستسهلن إلخ فصالح للتعليل والغاية وجوز أبو حيان أن تكون أو فيه للاستثناء قال الدماميني وليس بشيء اهـ وفيه نظر .

(قوله المنى) جمع منية ما يتمنى والمراد بالأمال المأمولات وبتأنيدها حصولها . قاله الشمني .

(قوله وكنت إذا غمزت إلخ) بالنين والزاي المعجمتين عصرت والقناة بالقاف والنون الرح . والكعوب النواشر في أطراف الأنابيب وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله إذا أخذ في إصلاح قوم انصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي ينشأ عنها فسادهم إلا أن يحصل صلاحهم بحاله إذا غمز قناة موجبة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعاً يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك إلا أن تستقيم اهـ تصريح ويظهر صحة تقدير حتى بمعنيها أيضاً في هذا البيت فندبر .

[١٠٧٣] هـ من الطويل . يقال استسهل أمره : أى عده سهلاً . والشاهد في : أو أذكرك المنى ، حيث جاءت أو فيه بمعنى حتى التي بمعنى إلى . وانتصب الفعل بعدها بأن مضمرة كما في : لألزمك أو تقضيته حتى : أى إلى أن تقضيته . واللى بالضم : جمع منية . والآمال : جمع أمل .

[١٠٧٤] قاله زياد الأعجم . من الوافر . والقناة : الرح . وكعوب الرح : النواشر في أطراف الأنابيب . والشاهد في أو تستقيما حيث جاءت فيه أو بمعنى إلا في الاستثناء ، فانتصب المضارع بعدها بإضمار أن ، كما في لأقتله أو يسلم . والمعنى : إلا أن تستقيما .

[١٠٧٥] البيت من الطويل ، وهو لامرؤء القيس .

واحترز بقوله إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا من التي لا يصلح في موضعها أحد الحرفين ، فإن المضارع إذا ورد بعدها منصوبا جاز إظهار أن كقوله :

[١٠٧٦] وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعَزَّةٌ وَأَلْ سَيْحٌ أَوْ أَسْوَعُكَ عُلْقَمًا

(تنبيهات) : الأول : قال في شرح الكافية : وتقدير إلا وحتى - في موضع أو -

تقدير لحظ فيه المعنى دون الإعراب ، والتقدير الإعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل أو مصدر وبعدها أن ناصبة للفعل وهما في تأويل مصدر معطوف بأو على المقدر قبلها ، فتقديره لأنتظره أو يقدم : ليكون انتظار أو قدوم^(١) ، وتقدير لأقتلن الكافر أو يسلم : ليكون قتله أو إسلامه ، وكذلك العمل في غيرهما . الثاني : ذهب الكسائي إلى أن أو

(فائدة) قال شارح أبيات الإيضاح : وقع هذا البيت في قصيدة لزيد الأعجم غالبها مرفوع القوافي وبعضها مجرورها^(٢) وقال الزمخشري في شرح أبيات الكتاب : أبيات القصيدة غير منصوبة وإنما أنشده سيبره منصوبا لأنه سمعه كذلك ممن يشهد بقوله وإنشاد أبيات على الوقف مذهب لبعض العرب فإن أنشد بيت منها أنشد على حقه من الإعراب وإن أنشد جميعها أنشد على الوقف من شرح شواهد المعنى للسبوي . (قوله إذا ورد بعدها منصوبا) فيه إشارة إلى جواز ورودها بعدها مرفوعا لعدم تقدير ناصب . (قوله ولولا رجال إلخ) رزام براء مكسورة فزاي حى من تميم . وأعزة صفة ثانية لرجال . وآل سيبع بالتصغير حى أيضا وهو معطوف على رجال لا رزام فيما يظهر لئلا يلزم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بأجنبي وهو أعزة والشاهد في أو أسوعك فإنه منصوب بأن مضمرة جوازاً لعدم صحة تقدير أو بأحد الحرفين إذ المعنى لولا رجال وإساءتك وعلمكم . قال العيني : منادى مرخم أى يا علقمة وبهذا التقدير يعلم ما في كلام البعض من الإيهام . (قوله المرتب على اللفظ) أى الذى يقتضيه لفظ الفعل المنصوب بعد أو بأن المقدرة ولفظ أو التى لأحد الشيتين لاقضاء الأول كون ما بعد أو مصدرا مؤولا والثانى كون المعطوف عليه مصدرا كالمعطوف ليتجانس الشيطان اللذان أو لأحدهما . (قوله أن يقدر قبل أو مصدر) أى يتوهم ويلحظ قبلها مصدر متصيد من الفعل السابق فلا ينافى قوله الآتى ولكن عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم وإنما قدر لأن الفعل بعد أو مؤول بمصدر ولا يصح عطف الاسم على الفعل إلا فى نحو : ﴿مخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى﴾ [الأنعام : ٩٥] ، على ما سبق فى آخر العطف فلا بد أن يكون المعطوف عليه هنا اسما والمصدر هو المناسب من بين أنواع الاسم .

[١٠٧٦] قاله الحصين بن حمام المرى ، من الطويل . ورجال : متبناً تخصص بالصفة ، وهى من رزام : حى من تميم . وأعزة : صفة أخرى . والخبر محذوف : أى موجودون . والشاهد فى أو أسوعك : حيث نصب بتقدير أن بعد أو العاطفة . قوله علقما : منادى مرخم : أى يا علقمة .

(١) أى واحد من الآخرين .

المذكورة ناصبة بنفسها ، وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالخالفة ، والصحيح أن النصب بأن مضرة بعدها لأن أو حرف عطف فلا عمل لها ، ولكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم ، ومن ثم لزم إضمار أن بعدها . الثالث : قوله إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا أحسن من قوله في التسهيل بعد أو الواقعة موقع إلى أن أو إلا لأن لأن حتى معنيين كلاهما يصح هنا : الأول الغاية مثل إلى . والثاني التعليل مثل كى ، فيشمل كلامه هنا نحو : لأرضين الله أو يغفر لى بخلاف كلام التسهيل لأن المعنى حتى يغفر لى بمعنى كى يغفر لى . وقد بان لك أن قول الشارح يريد حتى بمعنى لى لا التى بمعنى كى لا وجه له . وكلتا العبارتين خير من قول الشارح بعد أو بمعنى إلى أو إلا فإنه يوهم أن أو ترادف الحرفين وليس كذلك ، بل هى أو العاطفة كما مر (وبعد

(قوله ليكون) بفتح اللام . (قوله فى غيرهما) أى غير المثالين المذكورين . (قوله انتصب بالخالفة) أى مخالفة الثانى للأول من حيث لم يكن شريكاً له فى المعنى ولا معطوفاً عليه . اهـ هم ونقض بنحو : ما جاء زيد لكن عمرو وجاء زيد لا عمرو فإن الثانى خالف الأول فى المعنى ولم يختلف فى الإعراب إلا أن يخص ذلك بالفعل لضعفه عن الاسم فى الإعراب . (قوله أن النصب بأن إلخ) ولذا لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينها وبين الفعل لأنها حرف عطف وجوز الأخفش الفصل بينهما بالشرط نحو : لأزمنتك أو إن شاء الله تقضينى حقى . سيوطى . (قوله ولكنها عطف) لمل الاستدراك لرفع ما يتوهم من قوله حرف عطف من ظهور المتعاطفين كما هو الغالب . (قوله متوهم) إنما كان متوهم لعدم آلة السبك لفظاً وتقديراً . (قوله ومن ثم) أى من أجل أنها عطفت مصدراً مقدراً على مصدر متوهم لزم إضمار أن بعدها وفيه أنه لا يتسبب عن عطفها مصدراً مقدراً على مصدر متوهم لزم إضمار أن ولا إضمارها إذ لو ظهرت لم تخرج عن عطفها مصدراً مقدراً أى من أن والفعل على مصدر متوهم فكان عليه أن يعلل اللزوم بتجانس المتعاطفين فى الصورة كما مر وبهذا علم ما فى قول البعض تبعاً لشيخنا الأول أن يقال ومن ثم أضمرت أن بعدها لأن عطفها ما ذكر لا يقتضى لزوم إضمار أن . (قوله موقع إلى أن أو إلا أن) الصواب حذف أن فإن أو إنما وقعت موقع إلى وحدها أو إلا وحدها اهـ دماينى أى لأنها لو كانت بمعنى إلى أن أو إلا أن لزم التكرار إذ النصب بأن مضرة بعدها على الراجح وقد يجاب بأن المراد الواقعة مع المضمر بعدها موقع إلى أن أو إلا أن . (قوله لأن حتى معنيين إلخ) وجه الشارح الأحسن بما حاصله عموم كلامه هنا وتوجه أيضاً بسلامته من الاعتراض على كلامه فى التسهيل بما مر عن الدماينى . (قوله بمعنى كى يغفر لى) ولا يناسب هنا معنى لى ولا معنى إلى لأنه يوهم انقطاع الإرضاء إذا حصل الثفران . سم . (قوله فإنه يوهم إلخ) أى إيهاماً قوياً إذ أصل الإيهام موجود فى العبارتين أيضاً . أفاده سم . (قوله وبعد حتى) الجارة ومن أحكامها أنها لا يفصل بينها وبين الفعل شيئاً وأجازه بعضهم بالظرف والشرط الماضى والقسم والجار والمجرور والمفعول . اهـ سيوطى .

حتى هكذا إضماراً أن * حَتَمَ أى واجب . والغالب فى حتى حيثُ أن تكون للغاية نحو : ﴿ لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يُرْجَعَ إلَيْنَا مُوسَى ﴾ وعلامتها أن يصلح فى موضعها إلى وقد تكون للتعليل (كجُلِدَ حَتَّى تَسْرُدَ ذَا حَزَنٍ) وعلامتها أن يصلح فى موضعها كى ، وزاد فى التسهيل أنها تكون بمعنى إلا أن كقولهم :

[١٠٧٧] لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَكَ قَلِيلٌ

وهذا المعنى على غرابته ظاهر من قول سيبويه فى تفسيره قولهم : والله لا أفعل إلا أن تفعل المعنى حتى أن تفعل . وصرح به ابن هشام الخضراوى ، ونقله أبو البقاء عن بعضهم فى : ﴿ وما يعلمان من أحد حتى يقولاً ﴾ [البقرة : ١٠٢] والظاهر فى هذه

والظرف متعلق بإضمار الذى هو مبتدأ وهكنا إما متعلق أيضا بإضمار والخبر حم فيكون قوله هكنا تركبنا لأن معناه كالإضمار السابق فى الوجوب والوجوب مستفاد من قوله حم وعلى هذا اقتصروا فحكموا بأن قول المصنف هكنا حشو وإما خبر وقوله حم خبر ثان جى به لبيان وجه الشبه وعلى هذا فلا يكون فى كلامه تركب لعدم استفادة التحتم من التشبيه لاحتمال أنه نى نصب المضارع بها فقط . (قوله والغالب فى حتى حيثُ) أى حين إذ أضمرت أن بعدها أن تكون للغاية هذا يخالف لقول الجامى الأغلب فيها أن تستعمل بمعنى كى اهـ وإنما تكون للغاية إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها وللتعليل إذا كان مسبباً عما قبلها . كذا فى التصريح واحتز بقوله حيثُ عن حتى الابتدائية فإنها بمعنى الغاء . (قوله كجد حتى تسر) الغاية هنا ممكنة أيضا . سم . (قوله بمعنى إلا أن) الصواب إسقاط أن لما تقدم قيل إلا التى حتى تكون بمعناها للاستثناء المنقطع وقال الدمامي : سواء كان الاستثناء متصلاً أو منقطعاً وجعل الاستثناء فى والله لا أفعل حتى تفعل أى إلا أن تفعل متصلاً مفرغاً للظرف إذ المعنى لا أفعل وقما من الأوقات إلا وقت فعلك ويظهر أن الغاية ممكنة فيه وفى البيت الآتى منقطعاً إذ المعنى ليس العطاء فى حال الغنى سماحة لكن فى حال الفقر والغاية ممكنة فيه كما قاله الفاكهى تبعاً للدمامي وابن الناطم لكن نظر فيه سم بأن النفى قبل حتى لا ينقطع عما بعدها بل هو ثابت مع ثبوته فكيف تكون غائية فتأمل ولا تنافى بين كونها جارة وكونها بمعنى إلا لأن عمل الجر ثبت مع إفادة الاستثناء كخلا وحاشا إذا جر بهما . (قوله من الفضول) جمع فضل وهو الزيادة والمراد زيادات المال وهى ما لا يحتاج إليه منه . دمامي . (قوله على غرابته) أى مع غرابته . (قوله حتى أن تفعل) فسر إلا بجى فاقضى أن حتى تكون بمعنى إلا .

[١٠٧٧] هو من الكامل . وأراد بالفضول : المال الزائد . والسماحة : الجود . والشاهد لى حتى تجود : فإن حتى بمعنى الاستثناء ، والولو فى وما لديك : للحال .

الآية خلافه وأن المراد معنى الغاية . نعم هو ظاهر في قوله :
 [١٠٧٨] **وَاللَّهُ لَا يُلْهَبُ شَيْخِي بِإِطْلَا حَتَّى أَيْسَرَ مَالِكًا وَكَاهِلًا**
 لأن ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا مسببا عنه .
 (تنبيهه): ذهب الكوفيون إلى أن حتى ناصبة بنفسها وأجازوا إظهار أن بعدها
 توكيدا كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود (وَيَلْقُو حَتَّى حَالًا أَوْ مُؤَوَّلًا * به) أى بالحال

(قوله حتى يقول) أى إلا أن يقولوا والاستثناء مفرغ للظرف والمعنى : وما يعلمان أحدا في وقت إلا
 وقت أن يقولوا إلخ . (قوله وأن المراد معنى الغاية) أى يمتد انتفاء تعليمهما إلى وقت قولهما ذلك واعترضه
 الدماميني بأن هذا وإن أمكن لكن لا مرجح له حتى يكون هو الظاهر دون الاستثناء . (قوله نعم هو)
 أى كون حتى بمعنى إلا ظاهر في قوله والله إلخ . والمعنى لا أترك الأخذ بشار شيخى أى الحسين بن
 على إلا أن أقتل هذين الحيين أى لكن أقتل هذين الحيين فالاستثناء منقطع كما قاله الدماميني ونقله في
 الجمع عن ابن هشام الحضراوى مقتصرأ عيه وتصحيح البعض تبعا لشيخنا كونه متصلا لأن قتل الحيين
 أخذ بالثأر باطل لأن المعنى حيث لا أترك أخذ ثأر شيخى إلا قتل الحيين فأثره وهو فاسد ولا يصح
 كونها للغاية لأن المعنى عليه يمتد انتفاء ترك الأخذ بالثأر إلى قتل الحيين فينقطع الانتفاء ويوجد الترك
 وهو فاسد وأما كونها للتعليل أى يتنفي الترك المذكور لكونى أقتل الحيين فصحيح لولا ما أفاده الشارح
 وصرح به الشيخ خالد^(١) من أن حتى التعليلية هى التى ما بعدها مسبب عما قبلها لأن ما بعد حتى
 فى البيت ليس مسببا عما قبلها كما قاله الشارح بل هو سبب لما قبلها فعلم ما فى تجويز الشمنى وتبعه
 شيخنا والبعض كونها للغاية وكونها للتعليل فكأن من يعرف الرجال بالحق^(٢) . وما مر من أن المراد بشيخ
 الشاعر الحسين بن على هو ما ذكره بعضهم والذي قاله الدماميني والشمنى والسيوطى أن قاتل البيت
 امرؤ القيس بن حجر حين بلغه أن بنى أسد قتل أباه وأن المراد بشيخه أبوه . (قوله حتى أبير) بهجرة
 مضمومة فموحدة فراء أو دال مهملة من أباره الله أو أباده أهلكه ومالك وكاهل قبيلتان من بنى أسد .
 قاله الشمنى . (قوله لأن ما بعدها) وهو قتل الحيين ليس غاية لما قبلها وهو انتفاء ترك الأخذ بالثأر
 ولا مسببا عما قبلها بل هو سبب له أى فلم يصح كونها غائية ولا تعليلية ثبت كونها استثنائية إذ لا
 تخرج حتى فى البيت عن المعاني الثلاثة فإذا انتفى اثنان تعين الثالث فلا غبار على التعليل خلافا للبعض
 وقول شيخنا هذا يعنى التنفى فى كلام الشارح بحسب الظاهر وإن كانت الغاية والتعليل محتملين احتالا
 مرجوحا علم رده مما أسلفنا فتبه .

[١٠٧٨] البيت من الرجز ، وهو لامرؤ القيس .

(١) بقوله الشيخ خالد الأزمري . (٢) أى ولا يعرف بالحق الرجال .

(أرفعن) حتا (وانصب المُستقبل) أى لا ينصب الفعل بعد حتى إلا إذا كان مستقبلا : ثم إن كان استقباله حقيقيا بأن كان بالنسبة إلى زمن التكلم فانصب واجب نحو : لأسيرن حتى أدخل المدينة وكالآية السابقة . وإن كان غير حقيقى بأن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة بالنصب جائز لا واجب نحو : ﴿ وزلزلوا حتى يقول الرسول ﴾ [البقرة : ٢٤١] ، فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال لا بالنظر إلى زمن قص ذلك علينا . فالرفع - وبه قرأ نافع - على تأويله بالحال ، والنصب - وبه قرأ غيره - على

(قوله أو مؤولا به) أى أو غير حال من ماضٍ أو مستقبل مؤولا به . (قوله أرفعن حتا) لأن نصبه بتقدير أن وهى للاستقبال والحال ينافيه . (قوله وانصب المُستقبل) أى وجوبا إن كان الاستقبال حقيقيا بأن كان بالنسبة إلى زمن التكلم وجواز إن لم يكن حقيقيا بأن كان بالنسبة إلى ما قبل حتى والمراد المستقبل الذى لم يؤول بالحال كما قاله سم لوجب رفع المستقبل المؤول به وإنما شرط أن نصب المضارع استقباله لأن نصبه بأن المضمر وهى تخلصه للاستقبال . (قوله إلى زمن التكلم) أى بالكلام الذى وقع فيه حتى : (قوله وكالآية السابقة) وهى ﴿ لن نرح عليه ﴾ إلخ وقد يقال إنها من القسم الثانى فإن المكوف عليه ورجوع موسى ماضيان بالنسبة إلى زمن النزول والرجوع مستقبل بالنسبة إلى المكوف فهو على حد الزلزال وقول الرسول فى الآية الآتية والجواب أن قوله تعالى : ﴿ لن نرح عليه عاكفين ﴾ إلخ فيه حكاية كلامهم وعبارتهم الصادرة فالنظر فالمنظور إليه فيه هو المحكى لا الحكاية ورجوع موسى مستقبل بالنسبة إلى زمن التكلم بالمحكى لأنه المعبر فى المحكى بخلاف ما فى الآية الآتية فإنه ليس حكاية لكلام آخر بل هو إخبار منه فينظر فيه لزمن النزول لأنه زمن التكلم بالنظر إليه . ١ هـ سم . والحاصل أن ما كان حكاية كلامهم ينظر فيه لزمن المحكى وهو وقت حصول الواقعة وما كان غير حكاية كلام ينظر فيه لزمن الإخبار لنا . (قوله بالنسبة إلى ما قبلها) أى لزمن الفعل قبلها . قال سم : أى ولم يكن للحال حقيقة بدليل ما يأتى أنه يجب رفع الحال حقيقة مع أنه قد يكون مستقبلا بالنسبة لما قبلها نحو سرت حتى أدخلها إذا قلت ذلك حال الدخول ١ هـ وقوله خاصة أى لا بالنسبة إلى زمن التكلم . (قوله وزلزلوا) أزعجوا أزعاجا شديدا شيئا بالزلزلة . (قوله الرسول) وهو اليسع أو شعيب . دمامنى . (قوله فإن قولهم) أى الرسول والذين آمنوا معه . (قوله إلى زمن قص ذلك علينا) أى زمن تكلم جبريل بالآية وهو زمن نزولها أى لأنه ماض بالنظر إلى زمن القص . (قوله على تأويله بالحال) بأن يقدر القول الماضى واقعا فى الحال أى فى زمن التكلم لاستحضار صورته العجيبة فكأنه قيل حتى حالهم الآن أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون . (قوله على تأويله بالمستقبل) بأن يقدر أنهم فى الحال عازمون على القول فيلزم استقبال القول على ما سيشر إليه الشارح . (قوله فالأول إلخ) عبارة الدمامنى : قال ابن الحاجب من رفع يقول فعلى إرادة الإخبار . بوقوع شيئين الزلزال والقول لكن الخبر الأول على

تأويله بالمستقبل : **فالأول** : يقدر انتصاف المخبر عنه وهو الرسول والذين آمنوا معه بالدخول في القول فهو حال بالنسبة إلى تلك الحال . **والثاني** : يقدر انتصافه بالعزم عليه فهو مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال . ولا يرتفع الفعل بعد حتى إلا بثلاثة شروط : **الأول** : أن يكون حالا ، إما حقيقة نحو : سرت حتى أدخلها إذا قلت ذلك وأنت في حال الدخول ، والرفع حينئذ واجب ، أو تأويلا نحو : ﴿ حتى يقول الرسول ﴾ [البقرة : ٢١٤] في قراءة نافع . والرفع حينئذ جائز كما مر **الثاني** : أن يكون مسببا عما قبلها فيمتنع الرفع في نحو :

وجه الحقيقة والثاني على حكاية الحال والمراد مع ذلك الإعلام بأمر ثالث وهو تسبب القول عن الزلزال ومن نصب فعل إرادة الإخبار بوقوع شيء واحد وهو الزلزال وبأن شيئا آخر كان مترقيا ووقعه عند حصول الزلزال وهو القول وليس فيه إخبار بوقوع القول كما في قراءة الرفع وإن كان الوقوع ثابتا في نفس الأمر ولكن ثبوته بدليل آخر لا من هذه القراءة . قلت : وذلك الدليل هو قراءة الرفع لأن القراءتين كالأيتين وإنما قدر القول مترقيا في قراءة النصب ليكون مستقبلا إذ لو قدر واقعا لكان حالا على وجه الحكاية لأمر ماض فلم ينصب وعلى النصب يحتمل أن تكون حتى بمعنى إلى وأن تكون بمعنى كى وعلى الرفع حتى حرف ابتداء هـ . **(قوله بالدخول في القول)** أى زمن التكلم فالماضي فرض حاصل في الحال ولو قال بالقول بدل بالدخول في القول لكان أوضح . **(قوله فهو)** أى القول حال بالنسبة إلى تلك الحال أى باعتبار تلك الحال وهى تقدير انتصافهم بالقول زمن التكلم . **(قوله والثاني يقدر إلخ)** فرض هذا التأويل فيما إذا كان الفعل قد مضى وهل يأتي فيما إذا كان الفعل حالا حقيقة وقد يقال إتيانه فيه أو لوى وأقرب إلى اعتبار استقباليته من الماضي فيحتمل أن وجوب الرفع في الحال حقيقة ما لم يؤول بالمستقبل وفي كلام الرضى والجامى ما يوافق لكن يخالفه ظاهر ما في المعنى وظاهر قول الدماميني في شرح التسهيل تلخيص مسألة حتى بأسهل طريق أن يقال إن صلح المضارع بعدها لوقوع الماضي موقعه نحو : ﴿ حتى يقول الرسول ﴾ جاز فيه الرفع والنصب وإلا فإن كان حاضرا فالرفع أو مستقبلا فالنصب هـ . أفاده سم . **(قوله بالعزم عليه)** أى القول فهو أى القول مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال أى باعتبار تلك الحال وهى تقدير انتصافهم بالعزم زمن التكلم على القول . **(قوله والرفع حينئذ واجب)** ما لم يؤول بالمستقبل التأويل السابق على ما فيه . **(قوله أو تأويلا نحو حتى يقول إلخ)** ونحو : سرت حتى أدخلها^(١) تريد فأتا الآن متمكن من الدخول . وحاصلهما أن يكون الماضي أو المستقبل قدر أنه موجود في الحال هـ دمامينى فلمع أن من الحال المقدرة تقدير المستقبل حاضرا . سم . **(قوله والرفع حينئذ جائز كما)** مر فيه عندى نظر لأن رفع المؤول بالحال واجب كما قال المصنف والشارح سابقا وتلو حتى حالا أو مؤولا به أى بالحال ارفعن حتى هـ والذى مر إنما هو جواز الرفع والنصب إذا كان الاستقبال بالنسبة إلى زمن الفعل قبل حتى فالرفع على التأويل والحال والنصب على التأويل بالمستقبل ثم رأيت في المعنى وشرحه للدمامينى التصريح

لأسيرن حتى تطلع الشمس ، وما سرت حتى أدخلها ، وأسرت حتى تدخلها^(١) لانتفاء السببية : أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير . وأما الثاني فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير . وأما الثالث : فلأن السبب لم يتحقق ، ويجوز الرفع في أيهم سار حتى يدخلها ، ومتى سرت حتى تدخلها لأن السير محقق وإنما الشك في عين الفاعل أو في عين الزمان ، وأجاز الأخفش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجاباً ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة . ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وإنما منعه إذا كان النفي مسلطاً على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك . الثالث : أن يكون فضلة فيجب النصب في نحو سرى حتى أدخلها ، وكذا في كان سرى أمس حتى أدخلها إن قدرت كان ناقصة ولم تقدر الظرف خبراً اهـ .

بأن للمضارع إذا كان للحال المحكية تحم رفعه لأن النصب بأن يناقض قصد الحكاية وأن عمل نصبه إذا لم تقصد الحكاية وهو يؤيد النظر هذا . وقال السيوطي : حكى الجرمي أن من العرب من ينصب بمحى في كل شيء قال أبو حيان وهي لغة شاذة .

(قوله أن يكون مسبباً عما قبلها) أى ليحصل الربط معنى ويؤخذ من رلامه بعد أنه لابد من وقوع السبب خارجاً . (قوله وما سرت حتى أدخلها) نعم إن انتقض النفي نحو : ما سرت إلا يوماً حتى أدخلها جاز الرفع لعدم انتفاء السببية وأما قلما سرت حتى أدخلها فإن أردت نفي السير وهو الأغلب في كلامهم وجب النصب وإن أردت التقليل جاز الرفع على ضعف . نقله شيخنا عن الرضى ثم رأيت الدماميني ذكره . (قوله فلأن السبب لم يتحقق) أى للاستفهام عنه فلو رفع لزم تحقق وقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وذلك لا يصح . أناده في التصريح . (قوله وأجاز الأخفش إلخ) قال الرضى نقلاً عن الأخفش : إلا أن العرب لم تتكلم به . قال الدماميني : والذي يظهر إجراء ما قاله الأخفش في الاستفهام أيضاً بأن يقدر الكلام خالياً عن الاستفهام ثم أدخلت أدواته على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة كأن يقول شخص لآخر : سرت حتى تدخلها فشككت أنت في صدق الخبر فتقول أنت للمخاطب : هل سرت حتى تدخلها أى هل ما أعيرك به هذا الشخص صحيح اهـ . (قوله على الكلام بأسره) فيكون التقدير ما سرت فأننا لا أدخلها . (قوله لم يمنع الرفع فيها) أى لوجود الشرط لأن عدم السير يتسبب عنه عدم الدخول أى فلا خلاف في الحقيقة . (قوله أن يكون فضلة) لتلا يبقى المبتدأ بلا خبر لأنه إذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء فالجمله بعدها مستأنفة . تصريح . (قوله فيجب النصب في نحو سرى إلخ) ينبى ما لم يتم الكلام بتقدير مبتدأ أو خبر وإلا لم يجب اهـ سم أى وقامت قرينة على التقدير . (قوله إن قدرت إلخ) فإن قدرت كان تامة أو قدر الظرف وهو أمس خبراً جاز الرفع لأن ما بعد حتى فضلة .

(١) أى بالاستفهام .

(تنبيهات): الأول: تجيء حتى في الكلام على ثلاثة أضرب: جارة وعاطفة وقد مرنا، وابتدائية أى حرف تبتداً بعده الجمل أى تستأنف، فتدخل على الجمل الاسمية كقوله:

[١٠٧٩] فما زالت القتلَى تُمجُّ دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل
وعلى الفعلية التى فعلها مضارع كقوله:

[١٠٨٠] * يَفْشُونَ حتى ما لهرُّ كلابهم *

وقراءة نافع: ﴿حتى يقول الرسول﴾ [البقرة: ٢١٤]، وعلى الفعلية التى فعلها ماض نحو: ﴿حتى عفوا وقالوا﴾ [الأعراف: ١٩٥] وزعم المصنف أن حتى هذه جارة ونوزع في ذلك. الثانى: إذا كان الفعل حالاً أو مؤولاً به فتحى ابتدائية، وإذا كان مستقبلاً أو مؤولاً به فهى الجارة وأن مضمرة بعدها كما تقدم. الثالث: علامة

(قوله على ثلاثة أضرب) أى كاتمة على ثلاثة أقسام من كينونة الجمل على المفصل أو الجنس على الأنواع فإبدال جارة وعاطفة وابتدائية من ثلاثة أضرب صحيح وإن كان بحث لو أسقط المبدل منه صار التركيب غير مألوف فتدبر. (قوله جارة) وهى ثلاثة أقسام: غائية وتعليلية واستئنائية كما تقدم. (قوله وابتدائية) قال شيخنا السيد: مقتضى كلامه هنا والتنبيه الثالث أن الابتدائية ليست غائية والذى فى المعنى وشرح جمع الجوامع للمحل أنها غائية أى غير جارة. (قوله أى حرف تبتداً بعده الجمل) فالابتدائية هى الداخلة على الجمل اسمية أو فعلية. (قوله فما زالت القتلَى تُمجُّ) تَجْ أى تقذف. ودجلة بكسر الدال نهر العراق. والأشكل: الأبيض الذى يخالطه حمرة. اهـ زكريا. وقوله بكسر الدال أى وفصحها.

(قوله يَفْشُونَ) بنين معجمة مبنى للمجهول أى يؤتون ويهرمن هر من باب ضرب أى صوت كذا فى الصباح أى حتى ما تصوت على الضيوف لكثرةهم أو اشتغالها بأثار القرى يصف قوما بكثرة غشيان الضيوف لهم. (قوله أن حتى هذه) أى الداخلة على الماضى نحو حتى عفوا كما فى حواشى زكريا وقوله جارة أى للمصدر للتسبك من أن مضمرة والفعل.

[١٠٧٩] قاله جرير بن الحنفى من قصيدة من الطويل يهجو بها الأخطل، وتمج أى تقذف: خير ما زالت. والباء فى بدجلة: ظرفية وهو نهر العراق. وحتى حرف ابتداء. وفيه الشاهد حيث دخلت على الجملة الاسمية. والأشكل: الذى تخالطه حمرة، وعين شكلاء: إذا خالط بياضها حمرة.

كونه حالا أو مؤولا به صلاحية جعل الفاء في موضع حتى ، ويجب حيثش أن يكون ما بعدها فضلة مسببا عما قبلها ا هـ (وبعد فآ جواب نفى أو طلب * مخصني أن وسترها حتم نصبت) أن مبتدأ ونصب خبرها ، وسترها حتم مبتدأ وخبر في موضع الحال من فاعل نصب ، وبعد متعلق بنصب . يعنى أن أن تنصب الفعل مضمرة بعد فاء جواب نفى نحو : ﴿ لا يقضى عليهم فيموتوا ﴾ [فاطر : ٣٦] ، أو جواب طلب وهو إما أمر أو نهي

(قوله وبعد فاء) هي فاء السببية أى التى قصد بها سببية ما قبلها لما بعدها بقربنة العلول عن العطف على الفعل إلى النصب . وقوله جواب نفى أو طلب يعنى جوابا لأن ما قبله من النفى والطلب المخصين لما كان غير ثابت المضمون أشبه الشرط الذى ليس بمتحقق الوقوع فيكون ما بعد الفاء كالجواب للشرط قال الحفيد : وسواء النفى بالحرف كما أو الفعل كليس أو الاسم كغير والتقليل المراد به النفى كالتنى نحو : قلما تأتينا فحدثنا وربما نفى بقصد فنصب الجواب بعدها نحو : قد كنت في خير فعرفه . قاله السيوطى ويزاد خامس وهو التشبيه المراد به النفى كما سينبه عليه الشارح .

(قوله مخصين) اعترض ابن هشام تقييد النفى بالخص بأنه يخرج تالى التقرير نحو : ﴿ أو لم يسوروا في الأرض فيكون ﴾ لكن في العدة وشرحها أن تالى التقرير لا ينصب جوابه وفى التوضيح أن ما احتز عنه بتقييد النفى بالخص النفى التالى تقريراً نحو : ألم تأتني فأحسن إليك إذا لم ترد الاستفهام الحقيقى قال خالد : فثبت أن الاستفهام التقريرى يتضمن ثبوت الفعل فلا ينصب جوابه لعدم تمحض النفى وما ورد منه منصوباً فلمراعاة صورة النفى وإن كان تالياً تقريراً أو لأنه جواب الاستفهام ا هـ وقال فى المعنى : ولكون جواب الشئ مسببا عنه امتنع النصب جوابا للاستفهام فى قوله تعالى : ﴿ ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فصحب الأرض خضرة ﴾ لأن رؤية إزال الماء ليست سبب اخضرار الأرض بل سببه نفس إزال الماء بخلافه فى آية : ﴿ أو لم يسوروا ﴾ لأن السير فى الأرض سبب كمال العقل هذا هو الصواب ا هـ بإيضاح من الشمنى وعليه فيكون فى النفى التالى تقريراً تفصيل لكن تعليل خالد بمراعاة صورة النفى أو الاستفهام قد يقضى جواز النصب فى آية : ﴿ ألم تر ﴾ ففعل المراد مراعاتهما شلوذا أو هو موافقة لقول حكاه فى المعنى ورده بأن النصب فى الآية جائز عربية كما فى آية : ﴿ أو لم يسوروا ﴾ لكن قصد العطف على أنزل بتأويل تصبغ بأصبحت ويوافق هذا القول قول الجمع لا فرق فى النفى بين كونه محضاً نحو : ﴿ لا يقضى عليهم فيموتوا ﴾ أو لا بأن نقض بالأن نحو : ما تأتينا فحدثنا إلا بخير أو دخلت عليه أداة الاستفهام التقريرى نحو : ألم تأتينا فحدثنا ويجوز فى هذا الجزم والرفع أيضاً ا هـ ملخصاً فتأمل . واعتراض سم تقييد الطلب بالخص بأنه يؤهم رجوعه لكل أنواعه مع أنه خاص منها بالأمر والنهى والدعاء ومعنى كون الثلاثة محضة أن تكون بفعل صريح فى ذلك . (قوله فى موضع الحال) أى أو مترضة . (قوله وبعد متعلق بنصب) وجعله ابن المصنف حالا من مفعوله المخوف أى نصب الفعل واقعاً بعدما ذكر .

أو دعاء أو استفهام أو عرض أو تحضيض أو تمن . فالأمر نحو قوله :
 [١٠٨١] يَا نَاقَ سِيرَى عَنَقًا فَيَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحًا
 والنهي نحو : ﴿ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِكَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾ [طه : ٦١] ، وقوله :
 لَا يَخْلُدُ عَنْكَ مَأْتُورٌ وَإِنْ قَدَمَتْ بَرَأَتُهُ فَيَحِقُّ الْحَزَنُ وَالْتِدَمُّ
 والدعاء نحو : ﴿ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا
 الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾ [يونس : ٨٨] ، وقوله :

(قوله ﴿ لَا يَقْضَى عَلَيْهِمْ فَمِوتُوا ﴾) أى لا يحكم عليهم بالموت فيموتوا أى لا يكون قضاء عليهم
 فموت لهم لانتهاء السبب بانتفاء سببه وهو القضاء به وإنما قدروا هذا التقدير فيه وفيما يأتى لاقضاء
 أن المقدرة كون ما بعد الفاء مصدرا ولا يصح عطف الاسم على الفعل إلا فى نحو : ﴿ يَخْرُجُ الْحَيُّ
 مِنَ الْمَيِّتِ وَيَخْرُجُ الْمَيِّتُ مِنَ الْحَيِّ ﴾^(١) كما تقدم فلا بد أن يكون المعطوف عليه اسما والمصدر هو المناسب
 من بين أنواع الاسم وهذا كما فى المعنى من العطف المسمى بالعطف على المعنى والعطف على التوهم
 فاعرفه . وفى قول شيخنا : والبعض استرواحا بقول الشارح بعد على معنى ما تأتينا عهدنا أى لا يقضى
 عليهم ميتين نظرا لتصريحهم بأن ما بعد الفاء مسبب عما قبلها فيكون متأخرا عنه والحالية تقتضى خلاف
 ذلك ويمكن دفع هذا بأن يراد بالقضاء بالموت تعلق الإرادة به تنجيها فيما لا يزال والموت مقارن له
 وجودا متأخرا رتبة فتدبر . (قوله إما أمر إلخ) أى أو ترج كما يأتى فالجملة مع النفى المتقدم تسعة مجموعة
 فى قول بعضهم :

مروانه وادع واصل واعرض لحضهم تمن وارج كذلك النفى قد كملا

والفرق بين العرض والتحضيض أن الأول الطلب بلين ورفع والثانى الطلب بحث وإزعاج . (قوله أو
 استفهام) أى بأى أداة كانت وقد يحذف السبب بعد الاستفهام لوضوح المعنى نحو : متى فأسير معك
 أى متى تسير . (قوله يا ناق إلخ) ناق مرخم ناقعة والعنق بفتحين ضرب من السير أى ليكن منك سير
 فاستراحة وكذا يقال فيما يأتى . (قوله فيسحككم) بضم الياء وكسر الحاء أو بفتحهما أى يهلككم .
 (قوله لا يخلد عنك مأثور إلخ) للمأثور بالثلاثة المال المتروك والترات الوارث فأبدلت الواو تاء ولعل معنى
 وإن قدمت تراثة رأى وإن تقادمت وارثوه من غيرهم وهو باق عنهم فإنه لا ينفع .

[١٠٨١] قاله أبو النجم العجلي . وناق منادى مرخم : أى يا ناقعة . وعفا نصب على أنه نائب عن المصدر أو صفة
 مصدر مخنوف : أى سيرا عفا ، وهو ضرب من السير . والفسيح ، الواسع ، نعت . والشاهد فى فستريحا حيث نصب
 لأنه جواب الأمر بالفاء . وهذا بلا خلاف إلا ما نقل عن العلاء بن شهاب أنه كان لا يميز ذلك ، وهو عجوج به .
 قلت : له أن يقول هذا ضرورية .

(١) أى عطف خرج على يخرج .

[١٠٨٢] رَبِّ وَقَفْنِي فَلَا أُغْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ وَقوله :

[١٠٨٣] يَا رَبَّ عَجِّلْ مَا أَوْمَلُ مِنْهُمْ قَدْفًا مَقْرُورًا وَيَشْبَحْ مَرْمَلُ

والاستفهام نحو : ﴿ فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ﴾ [الأعراف : ٥٣] وقوله :

[١٠٨٤] هَلْ تَعْرِفُونَ لِبَانَتِي فَأَرْجُو أَنْ تُقَضِّيَ قَبْرِي كَدَّ بَعْضِ الرُّوحِ لِلْجَسَدِ

والعرض نحو قوله :

[١٠٨٥] يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلَا تُلْدُو قَبْصِرَ مَا قَدْ حَدَثُوكَ فَمَا رَأَى كَمَنْ سَمِعَا

والتحضيض نحو : ﴿ لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكون من

الصالحين ﴾ [المنافقون : ١٠] وقوله :

[١٠٨٦] لَوْلَا تَعَوُّجِيْنَ يَا سَلْمَى عَلَى ذَنْبِي فَتُحْمَدِي نَارَ وَجْدِي كَاذَ يُفْهِمِي

(قوله سنن) بفتح السين أى طريق . (قوله فيدفاً مَقْرُورًا) للقرور بالقاف البردان . والمِرمَلُ العادم للقوت .

(قوله لبانة) جمع لبانة بضم

اللام وهى الحاجة وإنما قال بعض الروح لأن الارتداد مرتب على الرجاء وقد لا يتحقق الرجاء . (قوله فأصدق) وأكون من الصالحين) وقرئ وأكن بالجزم عطفاً على محل فأصدق بناء على أن جواب الطلب المقرون بالفاء معها في محل جزم يجعل المصدر للمسبوك من أن وصلتها مبتدأ حذف خبره والجملة جواب شرط مقدر أى إن أخرتني فتصدق ثابت وأكن وضعفه في المعنى قال : والتحقيق أنه عطف على فأصدق بتقدير سقوط الفاء وجزم أصدق ويسمى العطف على المعنى أى العطف الملحوظ فيه المعنى لأن المعنى أخرني أصدق ثم قال ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم أى تأديبا وعلى الثاني مشى في الإتيان نقلا عن الخليل وسيبويه في التسهيل فقال : وقد يجزم المعطوف على ما قرن بالفاء اللازم لسقوطها الجزم اهـ قال الدماميني كقراءة أبى عمرو لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن ثم قال : والجزم في ذلك على توهم وتقدير سقوط الفاء . (قوله لولا تعوجين) أى تعطفين .

[١٠٨٢] هو من الرمل . والشاهد في فلا أعدل حيث نصب ، لأنه جواب الدعاء . والفاء فاء السبب في الجواب عن الدعاء : أى يارب وقفنى حتى لا أميل عن طريقة الساعين في غير الطريقة . والسنن : بفتح السين والنون في الموضعين .

[١٠٨٣] البيت من الطويل .

[١٠٨٤] هو من البسيط . واللبانات جمع لبانة بضم اللام : الحاجة . والشاهد في فأرجو حيث نصب لأنه جواب الاستفهام . وأن تقضى في محل نصب مفعول أوجو . قوله فيرد : عطف على أن تقضى . وبعض الروح ، كلام إضافي ، فاعله .

[١٠٨٥] هو أيضا من البسيط ، وألا للعرض . والشاهد في قصير حيث نصب لأنه جواب العرض . وعائد ما للموصول مخوف تقديره ما قد حدثوك به ، والفاء في فما للتعليل . وهو مبتدأ . وكمن ميماء خبره : أى كمن سمعته . والله للإطلاق .

[١٠٨٦] البيت من البسيط .

والتمنى نحو : ﴿ يا ليتى كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً ﴾ [النساء : ٧٣] وقوله : [١٠٨٧] يَا لَيْتَ أُمِّ حُلَيْدٍ وَاغْدَتْ قَوْتُ وَدَامَ لِي وَلَهَا غَمَرٌ فَصَطَحَا واحترز بفاء الجواب عن الفاء التى مجرد العطف نحو : ما تأتينا فتحدثنا ، بمعنى ما تأتينا فما تحدثنا ، فيكون الفعلان مقصودا نفسيهما وبمعنى ما تأتينا فأنت تحدثنا على إضمار (قوله مجرد العطف) يفيد أن فاء الجواب عاطفة أيضا وهو كذلك على ما بأتى واحترز أيضا عن الفاء الاستثنائية كقوله :

ألم تسأل الربع القواء لينطق وهل يحيرك اليوم يبداء مملق
فإنها لي فينطق للاستئناف أى فهو ينطق وليست للعطف ولا للسببية إذ العطف يقتضى الجزم والسببية تقتضى النصب وهو مرفوع ولو نصب لجاز لكن القوافى مرفوعة كذا قيل وزيفه الدماميني بأن النصب مع السببية غالب لا لازم فقد ورد الرفع معها . كقوله تعالى : ﴿ ولا يؤذن لهم فيحذرون ﴾ ولعل مراده مع وجود السببية وإن لم يقصد بأن قصد مجرد العطف فلا ينافى لزوم النصب مع قصدهما بدليل قول الشارح وإذا قصد الجواب لم يكن الفعل إلا منصوبا إلخ فإن قوله أو على معنى إلخ إشارة إلى قصد السببية لكن قال في المعنى للرفع استئنافا وجه آخر وهو أن يكون على معنى السببية وانتفاء الثانى لانتهاء الأول وهو أحد وجهى النصب وهو قليل جدا وعليه قوله :

ولقد تركت صبية مرحومة لم تدر ما جزع عليك فنجزع
أى لم تعرف الجزع فلم تجزع وأجازه ابن خروف في قراءة عيسى بن عمر فيموتون ، والأعلم في قراءة السبعة ولا يؤذن لهم فيحذرون وقد كان النصب ممكنا مثله في فيموتوا لكن عدل عنه لتناسب القوافى والمشهور في توجيهه أنه لم يقصد إلى معنى السببية بل إلى مجرد العطف على الفعل وإدخاله معه في سلك النفي ولا يحسن حمل التنزيل على القليل جدا هـ باختصار . والقواء الخالي . والبيداء القفر . والسملق الأرض التى لا تثبت شيئا . (قوله بمعنى ما تأتينا فما تحدثنا إلخ) قال شيخنا : ذكر على كل من الرفع والنصب وجهين فالرفع على العطف أو الاستئناف والنصب على الحالية أو ترتب انتفاء الثانى على انتفاء الأول قما تامل هـ وكون الفاء على ثانى وجهى الرفع للاستئناف غير متعين بل يصح كونها لعطف جملة على جملة بل يعين كون هذا مراد الشارح فرضه الكلام في الفاء التى مجرد العطف حيث قال واحترز بفاء الجواب عن الفاء التى لجرد العطف فاعرفه وقوله على الحالية متابعة لقول الشارح على معنى ما تأتينا تحدثنا وفيه ما أسلفناه سابقا من النظر والتحليل عنه وكان الأولى للشارح أن يقول على معنى ما يكون منك إتيان يترتب عليه تحديث وحاصله جعل الثانى قيذا للأول فينصب عليه النفي لأن الغالب انصباب النفي على القيد فيصدق بثبوت المقيّد وانتفائه أيضا .

[١٠٨٧] هو أيضا من البسيط . ويا مجرد التنبيه ، أو المنادى مخلوف : أى يا قوم يا ليت . وواعدت جملة خبر ليت . ونوفت عطف عليها . والشاهد في فصطحا حيث نصب لأنه جواب التمنى .

مبتدأ ، فيكون المقصود نفى الأول وإثبات الثاني ، وإذا قصد الجواب لم يكن الفعل إلا منصوبا على معنى ما تأتينا محدثا ، فيكون المقصود نفى اجتماعهما أو على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا فيكون المقصود نفى الثاني لاتفاء الأول . واحترز بمحضين عن النفي الذي ليس بمحض وهو المنتقض بالآ والمثلو بنفى نحو ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا ، ونحو ما تزال تأتينا فتحدثنا . ومن الطلب الذي ليس بمحض وهو الطلب باسم الفعل أو بالمصدر أو بما لفظه غير نحو صه فأكرمك ، وحسبك الحديث فينام الناس ، ونحو سكوتنا فينام الناس ،

(فائدة): إذا قلت ما يليق بالله الظلم فيظلمنا فالعلان منفيان وانتفاء الثاني مسبب عن انتفاء الأول فيجوز رفع الثاني على مجرد العطف أى فما يظلمنا ونصبه على ترتب انتفاء الثاني على انتفاء الأول أى فكيف يظلمنا وإذا قلت ما ينحكم الله تعالى بحكم فيجوز فالثاني فقط هو المنى والنصب واجب على جعل الثاني قيدا للأول أى ما يكون منه حكم يترتب عليه جور . (قوله ومعنى ما تأتينا) أى في المستقبل فأنت تحدثنا أى الآن وإلا فظاهره مشكل إذ لا يمكن أن يحدثه مع عدم الإتيان اهـ زكريا . وصوره البعض بأن يكون أحدهما على شرطه والآخر على شطه الآخر . (قوله فيكون المقصود نفى اجتماعهما) أى لانصباب النفي حيثشذ على المعطوف أى ما يكون منك إتيان يعقبه تحديث أعم من أن ينتفى أصل الإتيان أيضا أو يثبت هذا مقتضى عبارة الشارح . ومقتضى عبارة المعنى والرضى ثبوت أصل الإتيان على هذا المعنى وعبارة الثاني ومعنى النفي في ما تأتينا فتحدثنا انتفى الإتيان فانتهى التحديث لاتفاء شرطه وهو الإتيان هذا هو القياس ثم قال : ويجوز أن يكون النفي راجعا إلى التحديث في الحقيقة لا إلى الإتيان أى ما يكون منك إتيان بعده تحديث وإن حصل مطلق الإتيان وعلى هذا المعنى ليس في الفاء معنى السببية لكن انتصب الفعل عليه تشبيها بفاء السببية اهـ . (قوله أو على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا) هذا المثال وإن صح فيه المعنيان المذكوران لكن ليس كل مثال كذلك فقد قال في للمنى : وعلى المعنى الأول يعنى الثاني من وجهى قصد الجواب في كلام الشارح جاء قوله سبحانه وتعالى : ﴿ لا يقضى عليهم فيموتوا ﴾ أى فكيف يموتون ويمتنع أن يكون على الثالث يعنى الأول في كلام الشارح إذ يمتنع أن يقضى عليهم ولا يموتوا اهـ وهذا أيضا يعكر على ما سبق عن شيخنا والبعض من قولهما في الآية أى لا يقضى عليهم ميتين . (قوله وهو الطلب باسم الفعل) إذا لم يكن محضا لأنه ليس موضوعا للطلب بناء على الصحيح أنه موضوع للفظ الفعل وكذا على أنه موضوع للحديث أما على أنه موضوع لمعنى الفعل فمشكل . أفاده سم . (قوله أو بالمصدر) أى الواقع بدلا من اللفظ بفعله قال ابن هشام : ألحق أن المصدر الصريح إذا كان للطلب ينصب ما بعده . سيوطي . (قوله وحسبك الحديث) مقتضاه أن حسب اسم فعل أمر وليس كذلك لأن حسب إما اسم فعل مضارع بمعنى يكفى فضمته بناء وإما اسم فاعل بمعنى كاف فضمته إعراب فكان ينبغي تأخير هذا المثال عما بعده لأن حسبك الحديث جملة

ونحو رزقني الله مالا فأنتفقه في الخير ، فلا يكون لشيء من ذلك جواب منصوب . وسيأتي التنبيه على خلاف في بعض ذلك .

(تنبيهات): الأول : مما مثل به في شرح الكافية لجواب النفي المنتقض ما قام فيأكل إلا طعامه ، قال : ومنه قول الشاعر :

[١٠٨٨] وما قام مِنَّا قائِمٌ لِي نَدِينَا فَيَنْطَلِقُ إِلَّا بِأَلْيِ هِي أَغْرَفُ

وتبعه الشارح في التمثيل بذلك ، واعترضهما المردى وقال : إن النفي إذا انتقض بالإلا بعد الفاء جاز النصب ، نص على ذلك سيبويه . وعلى النصب أنشد :

* فَيَنْطَلِقُ إِلَّا بِأَلْيِ هِي أَغْرَفُ *

الثاني : قد تضرر أن بعد الفاء الواقعة بين مجزومي أداة شرط أو بعدما أو بعد حصر بإنما اختيارا نحو : إن تأتني فتحسن إلى أكافئك ، ونحو : متى زرتني أحسن إليك فأكرمك ، ونحو : ﴿ إذا قضى أمرا فإنما يقول له كن فيكون ﴾ [البقرة : ١١٧] ، آل عمران : ٤٧ ، مريم : ٣٥] ، في قراءة من نصب ، وبعد الحصر بالإلا والخبر المثبت الخالي من الشرط اضطرابا نحو : ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا ونحو قوله :

خبرية بمعنى الأمر أي اكفف فهو من قبيل رزقني الله مالا إلخ . (قوله في نديننا) الندى مجلس القوم ومتحدثهم . ومنا صلة قام . زكريا . (قوله جاز النصب) أي والرفع كما في التكت وإنما جاز النصب لأن الانتقاض إنما جاء بعد استحقاق الفعل النصب ويتفرع على ذلك ما إذا قلت ما جاءني أحد إلا زيد فأكرمه فإن جعلت الماء لأحد نصبت لتقدم الفعل في التقدير على انتقاض النفي وإن جعلتها لزيد رفعت لتأخره عنه في التقدير . (قوله قد تضرران إلخ) سيذكره المصنف في الجوازم بقوله :

* والفعل من بعد الجزاء إن يقتصر * إلخ وهناك بسطه . (قوله ونحو إذا قضى أمرا إلخ) إنما لم يجعل منصوبا في جواب كن لأنه ليس هناك قول كن حقيقة بل هي كناية عن تعلق القدرة تنجيذا بوجود الشيء ولما سيأتي عن ابن هشام من أنه لا يجوز توافق الجواب والنجاب في الفعل والفاعل بل لابد من اختلافهما فيما أو في أحدهما فلا يقال قم قم قم وبعضهم جعله منصوبا في جوابه نظرا إلى وجود الصيغة في هذه الصورة ويرد ما ذكره عن ابن هشام . (قوله اضطرابا) راجع للأمرين قبله فقوله نحو ما أنت إلخ نظير للجائر في الشعر لا مثال .

[١٠٨٨] قاله الفرزدق من قصيدة من الطويل . والندى : مجلس القوم ومتحدثهم . والشاهد في : فينطق حيث رفعه لأن من شرط النصب بعد النفي أن يكون النفي خالصا . وهنا ليس كذلك : ويرى وما قام منا قاتل . ومنا : في عمل الرفع على أنه صفة لقام ، أي وما قام قام كائن منا . والأولى أن يكون حالا ، والاستثناء من النفي فيكون إثباتا . قوله بالنفي : أي بالأشياء التي .

[١٠٨٩] سَأَلْتُكَ مِثْلِي لَيْسَ لِي سِمٌ وَالْحَقُّ بِالْجَزَائِ فَاسْتَرْحَا

الثالث : يلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه نحو : كأنك وال علينا فتشمتنا : أى ما أنت وال علينا ذكره في التسهيل وقال في شرح الكافية : إن غيرا قد تفيد نفيا فيكون لها جواب منصوب كالنفي الصريح ، فيقال غير قائم الزيدان فذكرهما أشار إلى ذلك ابن السراج ، ثم قال : ولا يجوز هذا عندي . قلت : وهو عندي جائز والله أعلم . هذا كلامه بحروفه . الرابع : ذهب بعض الكوفيين إلى أن ما بعد الفاء منصوب بالخالفة وبعضهم إلى أن الفاء هي الناصبة كما تقدم في أو . والصحيح مذهب البصريين لأن الفاء عاطفة فلا عمل لها لكنها عطفت مصدرا مقدرًا على مصدر متوهم ، والتقدير في نحو ما تأتينا

(قوله يلحق بالنفي التشبيه إغ) وفي التسهيل وشرحه للدمايني ما نصه : وربما نفى بقدر نصب الجواب بعدها ذكر ذلك ابن سيده صاحب المحكم . وحكى عن بعض الفصحاء قد كتبت في خير فصرفه يريد ما كتبت في خير فصرفه اهـ . (قوله غير قائم الزيدان) أى ما قائم الزيدان فليس المتعبر في غير هنا مجرد المغايرة . (قوله بالخالفة) قال الفارضى : لأن الثانى خبر والأول ليس بخبر لأنه إما نفى أو طلب فلما خالفه في المعنى خالفه في الإعراب ونقض بنحو ما جاء زيد لكن عمرو وجاء زيد لا عمرو فقد خالف الثانى الأول في المعنى ولم يخالفه في الإعراب اهـ ومراده بالخبر ما ليس نفيا ولا طلبا . (قوله إلى أن الفاء هي الناصبة) عبارة الفارضى وعن الجرمى النصب هنا بالفاء والواو وردَ بأنهما عاطفتان وحرف العطف لا يحمل لعدم اختصاصه . (قوله لأن الفاء عاطفة إغ) ولذا امتنع عندهم تقديم الجواب على سببه نحو ما زيد فنكرمه يأتينا وأجازته الكوفيون إذ الفاء عندهم ليست للعطف ومذهبهم جواز تقديم جواب الشرط على الشرط . دمايني . (قوله لكنها إغ) استنراك على قوله عاطفة دفع به توهم أنها عطفت صريحا على صريح . (قوله عطفت مصدرا إغ) استشكله الرضى بأن فاء العطف لا تكون للسببية إلا إذا عطفت جملة على جملة واختار هو جعلها للسببية فقط لا للعطف قال : وإنما نصبوا ما بعدها تنبيها على تسببه عما قبلها وعدم عطفه عليه إذ المضارع المنصوب بأن مفرد وما قبل الفاء المذكورة جملة فيكون ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا اهـ وقوله جملة على جملة أى أو صفة على صفة كما بيناه في باب العطف وللجماعة دفع الاستشكال بمنع الحصر وإلحاق المصادر بالجمل والصفات .

[١٠٨٩] قاله المغيرة بن حنبل التميمي الخنظلي من الوافر . والشاهد في : فاسترخينا حيث نصب بعد الفاء ، وليس بمسبوق بنفى أو طلب ، وهذا ضرورة .

فحدثنا ما يكون منك إثبات فحديث ، وكذا يقدر في جميع المواضع . الخامس : شرط في التسهيل في نصب جواب الاستفهام ألا يتضمن وقوع الفعل احترازاً من نحو : لم ضربت زيدا فيجازيك لأن الضرب قد وقع فلم يكن سبك مصدر مستقبل منه ، وهو مذهب أبي علي ، ولم يشترط ذلك المغاربة . وحكى ابن كيسان أين ذهب زيد فتنبئه بالنصب مع أن الفعل في ذلك محقق الوقوع ، وإذا لم يكن سبك مصدر مستقبل من الجملة سبكتناه من لازمها ، فالتقدير ليكن منك إعلام بذهاب زيد فاتباع منا (والواو كالف) في جميع ما تقدم (إن قيل مفهوم مع) أى يقصد بها المصاحبة (كلا تكن جلدًا وتظهر الجرح)

(قوله وكذا يقدر في جميع المواضع) يؤخذ منه أنه يشترط في النصب أن يتقدم على الفاء ما يتصيد منه مصدر من فعل أو شبهه وهو كذلك فقد قال السيوطي : يشترط ألا يكون المتقدم جملة اسمية خبرها جامد فإن كان نحو ما أنت زيد فنكرمك امتنع النصب وتعين القطع أو العطف والقطع أحسن لأن العطف ضعيف لعدم المشاكلة من حيث إنه عطف فعلية على اسمية اهـ ومراده بالقطع الاستئناف وقال في عل آخر : يتعين الرفع في نحو : هل أخوك زيد فنكرمه بخلاف نحو : أفى الدار زيد فنكرمه أو أزيد منا فنكرمه لثبابة الجار والجرور مناب الفعل . (قوله وقوع الفعل) أى في الزمن الماضي . (قوله فالتقدير) أى في المثال الثاني وأما التقدير في الأول ليكن منك إعلام بسبب ضرب زيد فمجازاة لك منه . (قوله إعلام بذهاب زيد) أى بمكان ذهاب زيد لأن المكان هو المجهول المستول عنه . (قوله والواو كالف) ألحق الكرميون بهما (ثم) في قوله ^{عليه} : لا يولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغسل منه هـ وضعف بأنه يصير المعنى على النصب النهى عن الجمع بين البول والاعتسال فيقتضى أن البول في الماء الدائم بلا غسل منه غير داخل تحت النهى وليس كذلك وأجاب في المعنى بأن اعتبار المفهوم عنه إذا لم يصدر عنه دليل والدليل هنا قام على إلغائه وجوز ابن مالك وغيره في الحديث الرفع على الاستئناف لا العطف وإلا لزم عطف الخبر على الإنشاء ويؤخذ من هذا أن ثم تكون استئنافية وبه صرح صاحب رصف المباني . قاله الذماميني . (قوله إن فقد مفهوم مع) أى مع العطف فلا ينافى ما صرحوا به من أنها عاطفة مصدرًا مقدرًا على مصدر متوهم قال في المعنى : ويسمى الكوفيون هذه الواو واو الصرف اهـ وخالف الرضوى في كون الواو التي ينصب المضارع بعدها عاطفة فقال : لما فصلوا في واو الصرف معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشداً من أول الأمر إلى أنها ليست للعطف فهي إذن إما واو الحال وأكثر دخولها على الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم وأقوم ويقامى ثابت أى في حال ثبوت قيامى وإما بمعنى مع أى قم مع قيامى كما قصدوا في

أى لا تجمع بين هذين^(١)، وقد سمع النصب مع الواو في خمسة مما سمع مع الفاء :
الأول : النفي نحو : ﴿ ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين ﴾ [آل
عمران : ١٤٢] . الثاني : الأمر نحو قوله :

[١٠٩٠] فقلك أدعى وأذغر إن ألدى لصرت أن ينادى داعيان
الثالث : النفي نحو قوله :

[١٠٩١] لا ثقة عن مخلوق وتأتى مثله عار عليك إذا فعلت عظيم^(٢)

المفعول مع مصاحبة الاسم للاسم فنبهوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد
من الفعل قبله كما قال النجاة أى ليكن قيام منك وقيام منى لم يكن فيه تنصيب على معنى الجمع هـ . واستظهره
الدماميني ودفع استشكال وجوب حذف الخبر مع عدم سد شيء مسده بأن ذلك لكثرة الاستعمال . (قوله
أى يقصد بها المصاحبة) أى لا التشريك بين الفعلين ويؤخذ من كلامه أن النصب بعدها ليس على معنى
الجواب كما هو بعد الفاء وهو كذلك خلافا لمن زعمه وقولهم الواو تقع في جواب كذا فيه تجوز ظاهر .
أفاده زكريا عن المرادى . (قوله جلدا) الجلد من الرجال الصلب القوى على الشيء . (قوله ولما يعلم الله
إلخ) الخطاب بالآية لجماعة جامدوا ولم يصيروا على ما أصابهم وطمعوا مع ذلك في دخول الجنة مع أن الطمع
في ذلك إنما ينهى إذا اجتمع مع الجهاد الصبر فالمعنى بل حسبتم أن تدخلوا الجنة ولم يكن لله علم بجهدكم
مصاحب للعلم بصبركم أى ولم يجمع علمه بجهدكم وعلمه بصبركم لعدم وقوع صبركم وإذا لم يقع صبرهم
لم يعلم الله تعالى بوقوعه لأن علم غير الواقع واقعا جهل وإذا انتفى عنه تعالى هذا العلم انتفى عنه العلم المصاحب
له فلا ينافى هذا ما قررره من تعلق علمه تعالى بالمعلوم لأن معنى تعلقه بالمعلوم أنه تعالى يعلم عدمه لا وقوعه .
(قوله فقلك ادعى) أصله ادعوى بضم العين فلما حذفت الواو لالتقاءها ساكنة مع الياء بعد حذف حركة

[١٠٩٠] قاله الأعشى أو الخطيفة فيما زعم ابن بيش ، أو ربيعة بن جشم فيما زعم الرغشري ، أو دثار بن شيان الحميري
فيما زعم ابن بى . من الوافر . والشاهد في وأدع حيث نصب الواو فيه بتقدير إن بعدوا الجمع : أى وإن ادعوا . ويروى
وأدع على الأمر بحذف اللام إذ أصله لادعى . وأندى - أفضل - : من النداء بفتح النون والذال مقصورا ، وهو بعد دهاب
الصوت . والمعنى قلت لتلك المرأة يبنى أن يجمع دعائى ودعاؤك فإن أرفع صوت دعاء داعين .

[١٠٩١] قاله أبو الأسود الدؤلى ، ومن نسب إلى الأعطل فقد أخطأ . وحكى أبو عبيد أنه للمتوكل الكتانى ، وفيه كلام
كثير قررناه في الأصل . والشاهد في : وتأتى مثله حيث نصب الياء بعد الواو في جواب النفي ، والنصب في الحقيقة بأن
المقدرة لأن أراد لأن يجمع بين الإثبات والنفي أى لا يكن منك أن تنهى وتأتى ، وعار مرفوع لأنه خبر مبتدأ محذوف : أى
ذلك عار عليك وعظيم صفته وإذا فعلت معترض بينهما .

(١) بين كونك جلدا أى شليما مع إظهارك الجزع .

(٢) أى عار عظيم عليك إن فعلت ذلك .

الرابع : الاستفهام نحو قوله :

[١٠٩٢] أَتَيْتُ وَيَأْنُ الْجُفُونِ مِنَ الْكَرَى وَأَيْتُ مِنْكَ بِتِلْكَ الْمُسْوَعِ

وقوله :

[١٠٩٣] أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ نَيْسِي وَيَنْتَكُمُ الْمَوْدَةُ وَالْإِحْءَاءُ

الخامس : التثنية نحو : ﴿ يَا لَيْتَا نَرُدَّ وَلَا نَكْذِبُ بَيِّنَاتٍ رَبَّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنعام : ٢٧] في قراءة حمزة وحفص . وقَسَّ الباقي قال ابن السراج : الواو ينصب

الواو استفلا لما كسرت العين لمناسبة الياء ويجوز في الحمزة الضم نظرا لضم العين في الأصل والكسر نظرا لكسرها الآن . أفاده الإسقاطي على ابن عقيل . وقوله إن أُنْدَى من الندى يفتح النون والدال مقصورا وهو بعد ذهاب الصوت ا هـ زكريا . واللام في لصوت زائدة بين المتضافين على ما يؤخذ من العيني ولا حاجة إليه لصحة كون المعنى إن أبعد ذهاب لصوت كما قاله الدماميني والشمني .

(قوله أتيت إغ) التاء في الفعلين لام الكلمة والخطاب في الأول مستفاد من تاء المضارعة والتكلم في الثاني من الحمزة فاستشكال من قال كيف ضم التاء من تبيت وهو للمخاطب وفتحها من أبيت وهو للمتكلم غلط والكرى النوم وشبهه بالماء في أن بكل راحة النفس واستعارة له بالكناية . وربان تخيل والباء في بليلة المللوس بمعنى في وليلة المللوس كناية عن ليلة السهر .

(قوله ألم أك جاركم إغ) الاستفهام للتقرير وتقدم ما فيه . (قوله في قراءة حمزة وحفص) ينصب نكذب ونكون ووافقهما ابن عامر في الثاني . (قوله وقس الباقي) وهو الدعاء والعرض والتحضيض والترجي وقال أبو حيان : لا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا بسماع .

(قوله في غير الموجب) أي غير الخبر الثابت وغيره هو النفي والطلب وقوله من حيث إغ . من بمعنى في وهو كما قاله شيخنا بدل من غير الموجب أي في الأمانة التي يتصعب فيها ما بعد الفاء .

[١٠٩٢] للشريف الرضي ، والبيت من الكلل .

[١٠٩٣] قاله الخطبة من قصيدة من الوافر . ووقع في ديوانه هكذا :

* أَلَمْ أَكُ مَعْرَمًا فَيَكُونُ يَنِي *

إغ . والشاهد في ويكون حيث نصب بتقدير أن لوقوع الفعل بعد واو المصاحبة الراقبة بعد الاستفهام ، والمجرم : المسالم الذي يحرم عليك دمه ، ودمك عليه ، ويروى أَلَمْ أَكُ مُسْلِمًا إِلَى آخِرِهِ .

ما بعدها في غير الموجب من حيث انتصب ما بعد الفاء ، وإنما يكون كذلك إذا لم ترد الاشتراك بين الفعل والفعل ، وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذى قبلها كما كان فى الفاء وأضمرت أن ، وتكون الواو فى هذا بمعنى مع فقط ، ولا بد مع هذا الذى ذكره من رعاية ألا يكون الفعل بعد الواو مبنيا على مبتدأ محذوف لأنه متى كان كذلك وجب رفعه ، ومن ثم جاز فيما بعد الواو من نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ثلاثة أوجه : الجزم على التشريك بين الفعلين فى النهى ، والنصب على النهى عن الجمع ، والرفع على ذلك المعنى ، ولكن على تقدير وأنت تشرب اللبن .

(قوله عطف الفعل) فيه تسمح إذ المعطوف أن والفعل المؤولان بالمصدر لكن لما كان الموجود فى اللفظ الفعل فقط اقتصر عليه وبهذا يعلم ما فى كلام البعض . (قوله معنى مع فقط) أى للمصاحبة دون الاشتراك بين الفعلين وإلا فهى للمطاف أيضا كما سبق وكما يدل عليه قوله وأردت عطف الفعل إلخ . (قوله ولا بد مع هذا إلخ) هذا علم من قول ابن السراج : وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذى قبلها اهـ زكريا أى فليس زائدا على كلام ابن السراج كما يقتضيه كلام الشارح بقى أن رفع ما بعد الواو استئنافا لإباحته بعد النهى عما قبلها لا يتوقف على تقدير مبدأ فما الداعى إلى تقديره ثم رأيت فى شرح الدمامينى عند قول للغنى أجرى ابن مالك ثم جرى الفاء والواو بعد الطلب فأجاز فى قوله ^{عطف} : هـ لا يولن أحدكم فى الماء الدائم الذى لا يجرى ثم يختل فيه ، ثلاثة أوجه الرفع بتقدير ثم هو يقتسل فيه وبه جاءت الرواية ، والجزم بالمطاف على موضع فعل النهى والنصب بأن مضمرة ما نصه تقدير هو ليس لأجل كونه متعينا وإنما هو لتحقيق كون الكلام مستأنفا كما جرت به عادة النحاة عند الاستئناف^(١) اهـ . (قوله على التشريك بين الفعلين فى النهى) أى على النهى عن كل منهما كما عبر به فى المعنى وغيره . قال الدمامينى : ول فى نظر إذ لا موجب لتعين أن يكون المراد النهى عن كل منهما بل يمتثل أن المراد النهى عن الجمع بينهما كما قالوا إذا قلت ما جاءنى زيد وعمرو احتمل أن المراد نفى كل منهما على كل حال وأن المراد نفى اجتماعهما فى وقت الجيء فإذا جئ بلا صار الكلام نصا فى المعنى الأول فكنا إذا قلت لا تضرب زيدا وعمرا احتمل تعلق النهى بكل منهما مطلقا وتعلقه بهما على معنى الاجتماع ولا يتعين الأول إلا بلا ولا فرق فى ذلك بين الاسم والفعل . قال الشئبى : يرتفع هذا النظر بأن معنى قولهم النهى عن كل منهما أى ظاهرا فلا ينافى احتمال النهى عن الجمع بينهما . (قوله على ذلك المعنى) أى بناء ما بعد الواو على مبتدأ محذوف ولا موقع للاستدراك بعد بل كان عليه أن يحدفه أو يبدله بقوله وهو تقدير إلخ ولا يصح وجوع الإشارة إلى النهى عن الجمع لأنه يمنع منه ، كون الإشارة للبعد وكون الرفع على النهى عن الأول وإباحة الثانى لا على النهى عن الجمع اللهم إلا أن يكون

(١) وليس لم هنا إلا الرفع .

(تغنيبه): الخلاف في الواو كالخلاف في الفاء وقد تقدم (وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ) جزماً أَعْتَمِدَ جزماً مفعول به مقدم أى اعتمد الجزم (إِنْ تَسْقُطَ أَلْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قَصِدَ) أى انفردت الفاء عن الواو بأن الفعل بعدها ينجزم عند سقوطها بشرط أن يقصد الجزاء . وذلك بعد الطلب بأنواعه كقوله :

* قَفَا نَبْلِكَ مِنْ ذِكْرِي حَسِيبَ وَمَنْزِلَ * [١٠٩٤]

وكذا بقية الأمثلة . أما النفي فلا يجوز جوابه لأنه يقتضى تحقق عدم الوقوع كما يقتضى الإيجاب تحقق الوقوع ، فلا يجوز بعده كما لا يجوز بعد الإيجاب ، ولذلك قال : وبعد غير النفي . واحترز بقوله والجزاء قد قصد عما إذا لم يقصد الجزاء فإنه لا يجوز

هذا توجيها للرفع غير المشهور وعليه تكون الواو للحال لا للاستئناف ثم رأيت صاحب المعنى نقل هذا عن ابن النائم ومث فيه عبارته وإن رفعت فالمشهور أنه نهي عن الأول وإباحة للثاني وأن المعنى ولك شرب اللبن وتوجيهه أنه مستأنف فلم يتوجه إليه حرف النفي . وقال بمر الدين من مالك أن معناه كمنع وجه النصب ولكنه على تقدير لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن اهـ وكأنه قار الواو للحال وفيه بُعد لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت ثم هو مخالف لقولهم إذ جعلوا لكل من أوجه الإعراب معنى اهـ بالحرف (٢) . (قوله وبعد غير النفي) قال السيوطي نقلا عن ابن هشام : ينبغي أن يستثنى أيضا لو اتى للمعنى في نحو : ﴿ فَاوْ أَنْ لَنَا كَرَةً فَكُونَ ﴾ ووجهه أن إشرابها التثنية طارئ عليها فلذا لم يسمع الجزم بعدها اهـ وغير النفي هو الطلب . (قوله أن تسقط ألفا) أى لم توجد مع الفعل والسقوط بهذا المعنى لا يستدعى سبق الوجود . (قوله والجزاء قد قصد) بأن تغدره مسببا عن الطلب المتقدم كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط اهـ تصریح . والواو في الجزاء قد قصد حالية . (قوله وكذا بقية الأمثلة) نحو : لا تعص الله يدخلك الجنة ويارب وفقني أطعمك وهل تزورني أزرك وليت لي مالا أنفقته وألا تنزل تعصب خيرا ولولا نجيء أكرمك ولعلك تقدم أحسن إليك . (قوله فلا يجوز جوابه) أى على الصحيح خلافا للزجاج كما في الجمع .

[١٠٩٤] قاله امرؤ القيس الكندي . وقامه : * يَسْقُطُ الْوَرَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَصَوْمَلِ *

وهو أول قصيدته المشهورة من الطويل . والشاهد في بك حيث جزم لأنه جواب الأمر ، وذلك لأنه خلا عن الفاء وقصد به الجزاء . وفقا خطاب للثنتين . والمراد الواحد . وهذا من عادتهم . أو معناه قف قف ، فكرر للتأكيد . وسقط الورى بكسر السين : منقطع الرمل . والورى حيث ينقطع ويلتوى ويرق . والدخول وحومل : موضعان . والفاء بمعنى الواو .

(٢) أى بلفظه وعكسه عندما يقول مجاه .

بل يرفع : إما مقصودا به الوصف نحو : ليت لي مالا أنفق منه ، أو الحال أو الاستئناف ، ويحتملها قوله تعالى : ﴿ فاضرب لهم طريقا في البحر يسا لا تخاف دركا ﴾ [طه : ٧٧] ، وقوله :

[١٠٩٥] كُرُوا إِلَىٰ حَرَّتِكُمْ تَعْمُرُونَهُمَا كَمَا تَكُرُّ إِلَىٰ أَوْطَانِهَا الْبَقَرُ

(تنبيهان) : الأول : قال في شرح الكافية : الجزم عند التعرى من الفاء جائز بإجماع . الثاني : اختلف في جازم الفعل حيثئذ : ف قيل إن لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم ، وإليه ذهب ابن خروف واختاره المصنف ونسبه إلى الخليل وسيبويه . وقيل إن الأمر والنهي وباقيها نابت عن الشرط : أي حذفت جملة الشرط وأنيبت هذه في العمل

(قوله كما لا يجزم إغ) ففيه حمل الشيء على نقيضه . (قوله إما مقصودا به الوصف) يتعين إن كان قبل الفعل نكرة لا تصلح لحيء الحال منها نحو : ﴿ فلهب لي من لدنك وليا يرثني ﴾ في قراءة من رفع والمراد إرث العلم والنبوة فلا اعتراض بتخلف الإرث يموت يحيى في حياة زكريا عليهما الصلاة والسلام^(١) وقوله أو الحال يتعين إن كان قبله معرفة نحو : ﴿ ذوهم في خوضهم يلعبون ﴾ فإن كان قبله نكرة تصلح لحيء الحال منها احتمل الوصفية والحالية نحو : أكرم شخصا من العلماء اقرأ وهذا التقرير يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من الإيهام . (قوله ويحتملها) أي الحال والاستئناف وما يحتملها قراءة ابن ذكوان : ﴿ وألق ما في عيبك تلقف ﴾ بالرفع . قال النمامي : وقوله تعالى : ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم ﴾ يحتمل الأمرين المذكورين والنعت أيضا . (قوله كروا إلى حريتكم إغ) الكز الرجوع وبانه رد وحريتكم تنية حرة وهي أرض ذات حجارة سود . ١ هـ مختار . (قوله جائز بإجماع) أي وإما الخلاف في عامله كما قال الثاني اختلف إغ . (قوله فقيل إن لفظ الطلب إغ) حاصله أربعة أقوال على الأولين يكون العامل مذكورا وهو لفظ الطلب إلا أنه على الأول لتضمنه معنى حرف الشرط وعلى الثاني لنيابته عنه وعلى الأخيرين يكون مقدرا . (قوله ضمن معنى حرف الشرط) كما أن أسماء الشرط إنما جازمت لذلك ١ هـ تصريح ونوقش بأن تضمن الفعل معنى الحرف إما غير واقع أو غير كثير بخلاف تضمن الاسم معنى الحرف وفي الجمع أن ابن عصفور رد هذا القول بأنه يقتضي كون العامل جملة ولا يوجد عامل جملة وأبا حيان بأن في تضمنين اثنين مثلا معنى إن تأتني تضمين معنيين معنى إن ومعنى تأتني ولا يوجد في لسانهم تضمين معنيين مع أن معنى إن تأتني معنى غير طلبي فلو تضمنه فعل الطلب لكان الشيء الواحد طلبيا غير طلب . ١ هـ باختصار . (قوله نابت عن الشرط إغ) كما أن النصب بضربا في ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه ورد بأن نابت

[١٠٩٥] لبيت من البسيط ، وهو للأخطل .

(١) ثم إن الأنبياء لا تورث ديارا ولا دوما إنما تورث العلم .

متابها فجزمت ، وهو مذهب الفارسي والسيوافي وابن عصفور . وقيل الجزم بشرط مقدر دل على الطلب ، وإليه ذهب أكثر المتأخرين . وقيل الجزم بلام مقدرة فإذا قيل : ألا تنزل تصب خيرا فمعناه لتصب خيرا وهو ضعيف ، ولا يطرد إلا بتجاوز وتكلف واختار القول

الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط إذ لا تعليق في الطلب بخلاف الشرط والأرجح في ضربا زيدا أن زيدا منصوب بالفعل المخوف لا المصدر اهـ تصریح وقد جمع ما ذكره من ترجيح نصب زيدا في ضربا زيدا بالفعل لا بالمصدر (قوله جملة الشرط) أي أداته وفعله . (قوله بشرط مقدر) أي هو وفعله بعد الطلب لدلالته على الشرط وفعله والظاهر أنه يتعين تقدير إن لأنها أم الأدوات^(١) بل صرحوا بأنه لا ي حذف منه إلا هي . (قوله ولا يطرد إلا بتجاوز وتكلف) بمنزلة التعليل للضعف أي لأنه لا يستقيم من جهة المعنى في كل موضع إلا بتجاوز وتكلف في بعض المواضع نحو : أكرمتي أكرمك أما التجوز فلما قيل من أن أمر المتكلم نفسه إما هو على التجوز بتنزيل نفسه منزلة الأجنبية وأما التكلف فلأن دخول لام الأمر على فعل المتكلم قليل كما سيأتي فلا يحسن تخرج الكثير عليه ولا يرد على صاحب هذا القول ما سيأتي في الجواز أن اللام إما تجزم محذوفة اختيارا بعد قول لأنه لا يسلم هذا المحصر بل يقول بجزمها محذوفة اختيارا قياسا في جواب الطلب أيضا ولم يفهم البعض مراد الشارح بالأطراد مع ظهوره فخطأه في قوله إلا بتجاوز وتكلف فقال قوله لا يطرد إلا بتجاوز وتكلف أي لا ينقاس في سائر المواضع لأن اللام إما تجزم محذوفة اختيارا بعد قول كما سيأتي في الجواز وكان الصواب حذف قوله إلا بتجاوز وتكلف لأنه لا معنى له فتأمله اهـ وقد ظهر لك إن كان عندك أدنى تنبيه أنه لم يخطئ إلا ابن أخت حالته^(٢) . (قوله واختار القول الثالث) أبطله المصنف بقوله تعال : ﴿ قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة ﴾ قال لأن تقدير أداة الشرط يستلزم ألا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتنال لكن التخلف واقع قال الدماميني : وهذا مبني على أن بين الشرط والجزاء ملازمة عقلية وهو ممنوع قال بعض المتأخرين يكفى الشرط في كونه شرطا توقف الجزاء عليه وإن كان متوقفا على أشياء أخر نحو : إن ترضأت صبحت صلاتك وأجاب ابن المصنف^(٣) عن اعتراض والده بأن الحكم مسند إليهم على سبيل الإجمال لا إلى كل فرد فيحتمل أن يكون الأصل يقيم أكثرهم ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه فارتفع واتصل بالفعل وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد المؤمنين مطلقهم بل المخلصون منهم وكل مخلص قال له الرسول أقم الصلاة أقامها . وقال البرد : التقدير قل لهم أقيموا يقيموا فالجزم في جواب أقيموا المقدر لا في جواب قل ورده في المعنى بأن الجواب لابد أن يخالف الجواب إما في الفعل والفاعل نحو اتنى أكرمك أو في الفعل نحو أسلم تدخل الجنة أو في الفاعل نحو قم أقم ولا يجوز أن يتوافقا فيهما بقی شی آخر يظهر له وهو أن مقول قل في الآية على أن يقيموا مجزوم في جواب الأمر محذوف لدلالة الجواب عليه أي قل لهم أقيموا الصلاة وأنفقوا مما رزقناكم يقيموا إلخ إذ لا يصح أن يكون هو الجواب

(١) ويقولون أم الباب . (٢) وابن أخت خالة الشخص هو الشخص نفسه .

(٣) يلهو محمد بن محمد بن مالك والذي يقال له ابن الناطم .

الثالث لا ما ذهب إليه المصنف لأن الشرط لابد له من فعل ، ولا جائز أن يكون هو الطلب بنفسه ولا مضمنا له مع معنى حرف الشرط لما فيه من زيادة مخالفة الأصل ، ولا مقدرا بعده لامتناع إظهاره بدون حرف الشرط بخلاف إظهاره معه ، ولأنه يستلزم أن يكون العامل جملة وذلك لا يوجد له نظير اهـ (وَشَرَطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ) فيما مر أن يصح (أَنْ لَتَضَعُ * إِنَّ) الشرطية (قَبْلَ لَا) النافية (دُونَ تَخَالُفٍ) في المعنى (يَقَعُ) ومن ثم جاز لا تدن من الأسد تسلم ، وامتنع لا تدن من الأسد يأكلك بالجزم خلافا للكسائي .

لأن مقول القول مفعول به للقول فلا يصح جوابا له لوجوب استقلال الجواب لكن هذا التقدير ظاهر على غير القول بأن جزم الجواب بلام أمر مقدرة أما عليه فيلزم تكرار الأمر بالإقامة والإنفاق لو قدرنا ذلك وبمعنينا ما ارتضاه المصنف في هذه الآية أن يقيموا بجزم بلام أمر مقدرة من غير أن يكون جوابا فيكون مقول القول إلا أنه عكس بالمعنى إذ لو حكاه بلفظه لقال لتقيموا بقاء الخطاب فاحفظ هذا التحقيق . (قوله لأن الشرط) أى أدواته لابد له إلخ أجيب بأن هذا الشرط التحقيقي لا التقديرى الذى كلام المصنف فيه لأن المصنف لم يجعله شرطا حقيقة بل مضمنا معناه . (قوله أن يكون هو) أى الفعل الطلب بنفسه لأن الطلب لا يصلح لجأشته الأداة . (قوله ولا مضمنا) معطوف على الطلب أى ولا يجوز أن يكون هو أى الفعل مضمنا له أى للطلب أى مجعولا في ضمن الطلب فلمن أن ما تكلفه شيخنا والبعض لا حاجة إليه . (قوله لما فيه من زيادة مخالفة الأصل) وذلك لأن تضمن الطلب معنى الحرف مخالف للأصل فنضمناه مع ذلك فعل الشرط فيه زيادة مخالفة للأصل . (قوله بدون حرف الشرط) أى وإنما يجوز تقديره إذا جاز إظهاره مع حرف الشرط ولهذا قال بخلاف إظهاره معه وإنما يجوز إظهار حرف الشرط هنا لأن الطلب قد تضمن معناه فلا يصح إظهاره مع فعل الشرط . (قوله ولأنه) أى ما ذهب إليه المصنف يستلزم أن يكون العامل جملة أى جملة الطلب ويرد هذا على القول الثانى أيضا ولك أن تقول لا نسلم الاستلزام المذكور بل العامل على ما ذهب إليه المصنف وكذا على الثانى الفعل فقط لا الجملة فافهم . (قوله فيما مر) أى فيما إذا سقطت الفاء وقصد الجزاء . (قوله أن يصح) أشار به إلى أن الكلام على تقدير مضاف لأن الشرط صحة وضع ما ذكر لا وضعه بالفعل ولهذا الشرط أجمع السبعة^(١) على الرفع في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمَنَّ أَنْ تَكُنَّ ﴾ وأما قراءة الحسن البصرى تستكثر فعل إبداله من تمنن لا على الجواب أو على أن المعنى تستكثر من الثواب أى تزدد منه . (قوله قبل لا النافية) وفي بعض النسخ لا الناهية وكل صحيح لأنها قبل دخول إن ناهية وبعده نافية فتسميتها ناهية باعتبار الحالة الأولى وتسميتها نافية باعتبار الثانية . أفاده الفارضى . (قوله دون تخالف) حال من إن والمراد بالتخالف بطلان المعنى . (قوله خلافا للكسائي) فإنه لم يشترط صحة دخول إن على لا وجوز الجزم في نحو : لا تدن من الأسد يأكلك بتقدير

(١) بقصد القراءة السبعة .

وأما قول الصحابي: يا رسول الله لا تشرف يصيبك سهم، وقوله عليه الصلاة والسلام: «من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا يؤذنا برح التوم»، فجزم على الإبدال من فعل النهي لا على الجواب، على أن الرواية المشهورة في الثاني يؤذنا بثبوت الياء. **(تنبيهان)** الأول: قال في شرح الكافية: لم يخالف في الشرط المذكور غير الكسائي. وقال المرادى وقد نسب ذلك إلى الكوفيين. الثاني: شرط الجزم بعد الأمر صحة وضع إن تفعل، كما أن شرطه بعد النهي صحة وضع إن لا تفعل، فيمتنع الجزم في نحو: أحسن إلى لا أحسن إليك، فإنه لا يجوز إن تحسن إلى لا أحسن إليك لكونه غير مناسب وكلام التسهيل يوهم إجراء خلاف الكسائي فيه انتهى **(وَالأَمْرُ إِنْ كَانَ يَغْيِرُ الْفَعْلَ)** بأن كان بلفظ الخبر أو باسم فعل أو باسم غيره **(فَلَا * نَصِبَ جَوَابُهُ)** مع الفاء كما تقدم **(وَجَزْمُهُ أَقْبَلُ)** عند حذفها. قال في شرح الكافية: بإجماع، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم **[الصف: ١٢، ١١]**، وقوله: انتهى الله امرؤ فعل خير يشب عليه. وقوله:

إن تدن بغير نفى واحتج بنحو الأثر والحديث الآتين وسأقي الجواب عنهما بالقياس على النصب فإنه يجوز لا تدن من الأسد فيأكلك ورد البصريون القياس بأنه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي قياسا له على النصب. قال في التصريح: وفي الرد نظر فإن الكوفيين قائلون بجواز الجزم بعد النفي. **(قوله برح التوم)** بضم المثناة. **(قوله على الإبدال)** أي إبدال الاشتغال. تصريح. **(قوله بعد الأمر)** غير الأمر من أنواع الطلب غير النهي كالأمر في الشرط المذكور نحو: أين بيتك أزررك أي إن تعرفه أزررك بخلاف أين بيتك أضرب زيدا في السوق إذ لا معنى لقولك إن تعرفه أضرب زيدا في السوق وقس الباقي. نقله شيخنا عن بعضهم. **(قوله يوهم إجراء إلخ)** قال الدماميني: فيجوز عنده أي الكسائي أسلم تدخل النار بمعنى إن لم تسلم تدخل النار وبجريان خلاف الكسائي فيه أيضا صرح صاحب المعجم والرضي مقيدا بتميزه في القسمين بقيام القرينة. **(قوله فلا تنصب جوابه)** أي عند الأكرين كما سيذكره الشارح فلا نصب في نحو صه فأحسن إليك ونزال^(١) فنصب خبرا بل يجب الرفع إذ لا يتصيد من اسم الفعل مصدر يعطف عليه ما بعد الفاء لو نصب لجمود اسم الفعل غالبا. **(قوله مع الفاء)** قيد بها مع أن الواو كذلك لأجل قوله وجزمه إقبالا فإن الجزم خاص بما إذا كان الساقط الفاء كما مر في قوله: وجزما اعتمد * إن تسقط الفاء إلخ. **(قوله يغفر لكم ذنوبكم إلخ)** هذا هو صواب التلاوة وفي بعض النسخ زيادة من^(٢) وهي غير صواب والجزم في جواب تؤمنون وتجاهدون لأنهما بمعنى الأمر لا في جواب الاستفهام لأن غفران الذنوب لا يتسبب عن الدلالة بل عن الإيمان والجهاد وقيل الجزم في جوابه تنزيلا للسبب منزلة المسبب وهو الامتثال.

(١) اسم فعل أمر بمعنى تنزل. (٢) أي من ذنوبكم.

[١٠٩٦] * مَكَانِكَ تُحْمَدِي أَوْ تُسْتَرَجِي *

وقولهم : حسبك الحديث بين الناس ، فإن المعنى : آمنوا ، وليتق ، واثبتى ، واكفف .

(تنبيهان): الأول : أجاز الكسائي النصب بعد الفاء المحباب بها اسم فعل أمر نحو صه ، أو خبر بمعنى الأمر نحو حسبك . وذكر في شرح الكافية أن الكسائي انفرد بجواز ذلك ، لكن أجازته ابن عصفور في جواب نزال ونحوه^(١) من اسم الفعل المشتق وحكاية ابن هشام عن ابن جني ، فالذى انفرد به الكسائي ما سوى ذلك . **الثاني :** أجاز الكسائي أيضا نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو : غفر الله لزيد فيدخله الجنة **(وَالْفِعْلُ يَنْفَعُ الْفَاءَ فِي الرَّجَاءِ نَصْبٌ * كَتَبْتُ مَا إِلَى الْقَمْنَى يَنْتَسِبُ)** وفاقا للفراء لثبوت ذلك سماعا كقراءة حفص عن عاصم : ﴿ لعل أبلغ الأسباب • أسباب السموات فأطلع ﴾ [غافر : ٣٦ ، ٣٧] ، وكذلك : ﴿ لعله يزكى • أو يذكر فتفعه الذكرى ﴾

(قوله مكانك) اسم فعل بمعنى اثبتى تحمدي أى بالشجاعة أو تسترجي أى بالقتل من آلام الدنيا والخطاب للنفس . **(قوله حسبك الحديث بين الناس)** حسبك إما اسم فاعل بمعنى كافيك وإما اسم فعل مضارع بمعنى يكفى نقول الشارح واكفف بيان للمراد من جملة المبتدأ والخبر أو من جملة اسم الفعل وفاعله لا معنى لفظ حسب . **(قوله نحو حسبك)** أى مع قولك الحديث لأن الخبر الذى بمعنى الأمر جملة حسبك الحديث . **(قوله ونحوه من اسم الفعل المشتق)** كضرب عمرا فيستقيم فخرج نحو صه فأحسن إليك . **(قوله بعد الفاء)** قيد بذلك لعدم سماع النصب بعد الواو فى الرجاء وكذا بعدها فى الدعاء والعرض والتحضيض كما مر عن أنى حيان . **(قوله فى الرجاء)** أفرد فى الذكر مع دخوله فى الطلب اهتماما بشأنه ليكون البصريين خالفوا فيه . **(قوله كقراءة حفص)** (إغ) لا حجة فيه لجواز نصب أطلع جوابا لقوله ابن أو عطفا على الأسباب على حد : * **(وليس عاءة وتقر عني)** *^(٢) أو عطفا على المعنى فى لعل أبلغ فإن خبر لعل يقترب بأن كثيرا نحو : ففعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض . ١ - هز كريا . والاحتال الثالث يأتى فى الآية الثانية وفى الرجز وهذا معنى قول الشارح الآتى وتأولوا بما فيه بعد .

[١٠٩٦] قاله عمرو بن الإطالة الأنصارى ، وصدده : * وَقَرَلَى كُلَّمَا جَشَاتُ وَجَشَتْ *

من قصيدة من الوافر . والشاهد فى : تحمدي حيث جزم لوقوعه بعد الطلب باسم فعل ، وهو مكانك ، معناه : اثبتى وهو مقول القول . وجشأت بالجيم والشين المعجمة يقال جشأت نفسى جشوا : إذا نهضت إليك - وهو مهموز اللام - وجاشت بالجيم والشين المعجمة أيضا : من الجيش يقال جاشت نفسى : بمعنى غثت .

(١) إدراكه واسطفا .

(٢) صدر بيت وعجزه : * أحب إلى من ليس الشفوف * .

[عبس : ٣] ، وقول الراجز أنشدته الفراء :
 [١٠٩٧] غَلَّ صُرُوفُ الدُّهْرِ أَوْ دَوْلَاتُهَا ثَلَدْنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَائِهَا
 * فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا *

ومذهب البصريين أن الرجاء ليس له جواب منصوب وتأولوا ذلك بما فيه بعد ،
 وقول أبي موسى : وقد أشربها معنى ليت من قرأ فأطلع نصبا : يقتضى تفصيلا .
 (تفصيله) : القياس جواز جزم جواب الترجى إذا سقطت الفاء عند من أجاز
 النصب . وذكر فى الارتشاف أنه قد سمع الجزم بعد الترجى ، وهو يدل على صحة
 ما ذهب إليه الفراء . انتهى (وَأَنْ عَلَى أَسْمِ حَالِصِرَ فِعْلٌ غُطِفَ * يَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتًا أَوْ

(قوله على صروف إلخ) أى لعل حوادث الدهر والدولات جمع دولة . قال أبو عبيدة : الدولة بالضم
 اسم الشيء الذى يتداول يكون مرة لهذا ومرة لهذا والدولة بالفتح الفعل . وقال أبو عمرو بن العلاء : الدولة
 بضم الدال فى المال وبفتحها فى الحرب وقيل هما واحد . كذا فى المختار . قال زكريا : وتدلنا من الإدالة
 وهى الغلبة والنصر . واللمة بالفتح الشدة وهى مفعول ثان لتدلنا . والشاهد فى فسترخ . والزفرات جمع
 زفرة وهى الشدة وسكنت الفاء للضرورة ا هـ وقوله وهى مفعول ثان غير ظاهر وإن تبعه شيخنا والبعض .
 والظاهر أنه منصوب بنزع الخافض أى باللمة إن أريد بالإدالة الغلبة ولعل قصد الشاعر على هذا ترجى الموت
 ليستريح من مشقات الدنيا أو ترجى اشتداد الكرب ليعقبه الفرج فيسترخ من الكرب كما قال تعالى : ﴿ فَإِنْ
 مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ أو على اللمة أو باللمة النازلة بالعدا إن أريد بالإدالة النصر والمعنى عليه ظاهر وقوله وهى
 الشدة فى كلام الدمامينى والشمى أنها إدخال النفس بشدة والشهيق إخراجها . (قوله يقتضى تفصيلا) وهو
 أن الترجى إن أشرب معنى التمنى نصب الفعل بعد الفاء فى جوابه وإلا فلا . (قوله على صحة ما ذهب إليه
 الفراء) من نصب الفعل بعد الفاء فى جواب الترجى لأن الجزم فرع النصب . (قوله ينصبه أن) ينبى أن
 يضبط بالياء التحية لأنه اعتبر تذكير أن لكونه حرفا أو لفظا بليل قوله ثابتا أو من حذف كذا ذكره شيخنا
 وتبعه البعض والظاهر أنه لا يتعين بل يجوز ضبطه بالتاء الفوقية على تأويل أن بالكلمة فيكون قوله ثابتا أو
 من حذف على تذكير أن بعد تأنيها . قال السيوطى : قال ابن هشام ظاهر كلام المصنف وجوب النصب
 ويشكل عليه القراءة بالرفع : ﴿ أَوْ يُرْسِلُ رَسُولًا ﴾ والجواب أنه حيثئذ مستأنف لا معطوف على الاسم
 ا هـ ويلزمه أن تكون أو للاستئناف .

[١٠٩٧] رجز لم يدر راجزه - أى لعل - وعمل لغة فيه - والدولات - بضم الدال - جمع دولة فى المال . وبالفتح فى الحرب ،
 وقيل : هما واحد . وتدلنا من الإدالة وهى الغلبة . واللمة - بالفتح - الشدة ، وهى مفعول ثان لتدلنا . والشاهد فى فسترخ
 حيث نصب بعد لعل الذى هو أداة الترجى . قاله الفراء وهو الصحيح لثبوت ذلك فى القرآن : ﴿ لَعَلَّهُ يَرْكُزُ ﴾ أو يذكر
 فعله الذكرى ﴿ والزفرات جمع زفرة : وهى الشدة ، والأصل تحريك الفاء فى الجمع ، وسكنت هنا للضرورة .

مُنْحَذِفٌ فعل رفع بالنيابة بفعل مضمر يفسره الفعل بعده وينصبه جواب الشرط ، وأن بالفتح فاعل ينصبه ، وثابت حال من أن ، ومنحذف عطف عليه وقف عليه بالسكون للضرورة : أى ينصب الفعل بأن مضرة جوازا في مواضع - وهى خمسة - كما ينصب بها مضرة وجوبا في خمسة مواضع وقد مرت . فالأول من مواضع الجواز : بعد اللام إذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن الفعل بلا وقد سبق في قوله : **وَلَا نَ عَدَمَ * لَا فَأَنْ أَعْمَلْ مَظْهَرًا أَوْ مَضْمَرًا *** والأربعة الباقية هى المرادة بهذا البيت وهى أن تعطف الفعل على اسم خالص بأحد هذه الحروف الأربعة : الواو وأو والفاء وثم ، نحو قوله : [١٠٩٨] **لَلْبَيْتِ عِبَادَةٌ وَقَفَرٌ غَنِيٌّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْبَيْتِ الشُّفُوفِ** ونحو : ﴿ أَوْ يُرْسِلْ رَسُولًا ﴾ في قراءة غير نافع بالنصب عطفا على وحيا ، ونحو قوله :

(قوله وينصبه جواب الشرط) ورفع لكون فعل الشرط ماضيا كما يأتي في قوله : * **وَعَدَ مَاضٍ** وفك الجزاء حسن * (قوله بالسكون للضرورة) أى عند غير ربيعة أما عندهم فالسكون لغة ويحتمل أن المصنف جرى عليها . (قوله على اسم خالص) أى من شائبة الفعلية بالأ يكون في تأويل الفعل وهو الجامد . (قوله للبيت عبادة إغ) الصحيح ولبس بولو العطف . والشفوف بضم الشين المعجمة وبالفاعين الثياب الرقاق . اهـ عنى ومنه :

وَلَوْلَا رَجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعَزَّةٍ وَأَلٌ سَبِيحٌ أَوْ أَسْوَدٌ عَلَقِمَا

ينصب أسودك فلا يشترط خصوص المصدر كما سيذكره . (قوله عطفا على وحيا) استثناء الوحى والإرسال من التكليم منقطع لأنهما ليسا منه وقوله : ﴿ **إِلَّا وَحِيًّا** ﴾ أى إلهاما كما وقع لأم موسى وقوله : ﴿ **أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ** ﴾ أى أو تكليما من وراء حجاب كما وقع لموسى عليه الصلاة والسلام وقوله : ﴿ **أَوْ يُرْسِلْ** ﴾ أى إرسال كما هو عادة الأنبياء وجعل في المعنى الاستثناء مفزعا فقال كان في الآية

[١٠٩٨] قاله ميسون بنت بحدل الكلية زوج معاوية رضى الله عنه ، من قصيدة - من الوافر - تذكر فيها ضيق نفسها واستيلاء ألم عليها حين تسرى عليها معاوية وعظما وقال : أنت في ملك عظيم وما تدبرين قدره فقالت :

لَبِثْتُ تُغْفِيئِي الْأَرْبَاحَ فِيهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَفَرٍ مُهِيبٍ

إلى أن قالت : للبيت عبادة إلى آخره . والصحيح : ولبس عبادة - بولو العطف - لأنها جملة مطبوعة على جملة قبلها . والشاهد في : وتقر عنى حيث نصب الرأء بأن مضرة والتقدير : ولبس عبادة وقره عنى ، ويجوز رفعها على تنزيل الفعل منزلة المصدر نحو : وتسمع بالمعدي خير من أن تراه . والشفوف بضم الشين المعجمة ، وبالفاعين : الثياب الرقاق .

١٠٩٩] لَوْلَا تَوَقُّعٌ مُعْتَرٍ فَأَرْضِيَهُ مَا كُنْتُ أَوْثَرُ أَثَرَانَا عَلَى يَرْبٍ

وكقوله :

[١١٠٠] إِلَى وَقَلَى سُنِّيكَ نُمُ أَغْقَلَهُ كَالْثَوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا غَافَتْ الْبَقَرُ

والاحتراز بالخالص من الاسم الذي في تأويل الفعل نحو : الطائر فيغضب زيد الذباب فيغضب واجب الرفع. لأن الطائر في تأويل الذي يطير ومن العطف على المصدر المتوهم فإنه يجب فيه إضمار أن كما مر .

(تنبيهات) : الأول : إنما قال على اسم ولم يقل على مصدر كما قال بعضهم

تحتل النقصان والهام والزيادة وهي أضغفها فعل النقصان الخبر إما لبشر ووحيا استثناء مفرغ من الأحوال فمعناه موحيا أو موحى إليه على كونه حالا من الفاعل أو المفعول وقوله : ﴿ أو من وراء حجاب ﴾ أى أو مكلمنا من وراء حجاب وقوله : ﴿ أو يرسل رسولا ﴾ أى أو يرسلنا الملك الوحي إليه أو مرسلنا أو مرسلنا وإما وحيا والتفريغ في الإخبار أى ما كان تكليمهم إلا إجماع أو تكليما من وراء حجاب أو إرسالنا وجعل الإجماع والإرسال تكليما على حذف مضاف أى تكليم وحى أو تكليم إرسال ولشعر على هذا تبين فهو خير مخدوف أى إرادنى لبشر أو مفعول مخدوف أى لبشر أعنى وعلى إجماع فالتفريغ في الأحوال من الفاعل أو المفعول ولشعر تبين أو متعلق بكان التامة وعلى الزيادة فالتفريغ في الأحوال من الضمير المستتر في لبشر الواقع خبرا لأن يكلمه الله . ١ هـ ملخصا مع تغيير وزيادة من الدمامنى والشمى وغيرهما . (قوله لولا توقع معتر) (غ) المعتر بالعين المهملة المتعرض لسؤال المعروف . والأثراب جمع ترب بكسر الفوقية وهو الموافق في العمر . (قوله إلى وقلى سليكا) أى لأجل تحصيل غرض غيرى . وسليكا بالتصغير اسم رجل . والشاهد في نصب أغقله أى أعطى دية . وعافت كرهت أى أن البقر كرهت شرب الماء وامتنعت منه لا تضرب لأنها ذات لبن وإنما تضرب الثور لتفزع هى فتشرب ووج الشبه أن كلا حصل له ضرر لأجل نفع غيره . (قوله في تأويل الذى يطى) لأنه صلة آل وصلتها في تأويل الفعل . (قوله ومن العطف على المصدر المتوهم) قد يقال للمصدر المتوهم يصدق عليه أنه اسم خالص فكيف يمتزج عنه بالخالص ويجاب بأن المراد اسم خالص موجود لأنه المتبادر من قولنا اسم خالص والمتوهم ليس بموجود فافهم .

[١٠٩٩] هو من البسيط . المعتر : المتعرض للمعروف . والشاهد في : فارضيه حيث نصب بعد الفاء التى عطف بها على اسم غير شبيه بالفعل . والأثراب : جمع ترب بكسر التاء المثناة من فوق وسكون الراء ، وترب الرجل : لدته وهو الذى يولد في الوقت الذى ولد فيه .

[١١٠٠] قاله أنس بن مدركة الحنمى . من البسيط . وسليكا - اسم رجل - مفعول للمصدر المضاف إلى فاعله . والشاهد في : ثم أعقله حيث نصب بعد ثم التى عطف بها على اسم غير شبيه بالفعل من عقلت القتل : أعطيت دية . قوله كالثور : خبر إن . ولما مضى حين . وعافت : من عاف الرجل الطعام أو الشراب يماقه عيافا ، إذا كرهه فلم يشربه . والمعنى : أن البقر إذا امتنعت من شروعه في الماء لا تضرب لأنها ذات لبن وإنما يضرب الثور لتفزع هى فتشرب .

ليشمل غير المصدر فإن ذلك لا يختص به ، فتقول لولا زيد ويمسن إلى هلكت . الثاني : تجوز في قوله : فعل . عطف فإن المعطوف في الحقيقة إنما هو المصدر . الثالث : أطلق العاطف ومراده الأحرف الأربعة إذ لم يسم في غيرها (وَشُدَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصَبُ فِي سَوَى * مَا مَرَّ فَأَقْبَلَ مِنْهُ مَا عَدَلَ زَوَى) أى حذف أن مع النصب في غير المواضع العشرة المذكورة شاذ لا يقبل منه إلا ما نقله العدول كقولهم : خذ اللص قبل أن يأخذك ، ومره يحفرها ، وقول بعضهم : تسمع بالمعيدي خير من تراه ، وقراءة بعضهم : ﴿ بل نقذف بالحق على الباطل الهدمة ﴾ [الأنبياء : ١٨] وقراءة الحسن : ﴿ قل الغير الله تأمروني أعبد ﴾ [الزمر : ٦٤] ومنه قوله :

[١١٠١] * وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كَذْتُ أَفْعَلَةَ *

(تنبيهات) : الأول : أنهم كلامه أن ذلك مقصور على السماع لا يجوز القياس عليه وبه صرح في شرح الكافية وقال في التسهيل : وفي القياس عليه خلاف . الثاني : أجاز ذلك الكوفيون ومن وافقهم . الثالث : بأن حذف أن مع رفع الفعل ليس بشاذ ،

(قوله كما قال بعضهم) تبع الفارسي هذا البعض فاشتراط المصدرية . (قوله إنما هو المصدر) أى المؤول من أن والفعل . (قوله في سوى ما من) أى وسوى ما يأتي في الباب الآتي من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء أو الواو بعد الشرط والجزاء هـ زكريا وسينه عليه الشارح بقوله الرابع إلخ . قال سم : أى وسوى الفعل بعد كي التعليلية فإن المصنف لم يتعرض لها فيما سبق . (قوله المواضع العشرة) هي مواضع وجوب إضمار أن الخمسة ومواضع جواز إضمارها الخمسة (قوله وقراءة بعضهم بل نقذف إلخ) أى ينصب يدمغه . هـ فارسي . (قوله أعيد) أى أن أعيد وانتصاب غير في هذه القراءة من رفع أعيد لا يكون بأعيد لأن الحرف المصدرى محذوف إما مع بقاء أثره في قراءة النصب أو مع ذهابه في قراءة الرفع والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول بل بتأمروني وأن أعيد بدل اشتغال منه أى تأمروني غير الله عبادته . دمايني . (قوله ونهنت) أى زجرت وما في بعد ما كدت أفعله مصدرية أى بعد قرني من الفعل . وقال المبرد : أراد أفعلها برفع الفعل ففعل فحذف الماء إلى اللام وحذف الألف وحذف لا شاهد فيه . (قوله الثاني أجاز ذلك) أى القياس عليه الكوفيون ومن وافقهم ولا وجه لإفراد هذا بتنبية مع أنه من تنمة التنبيه قبله فكان ينبغي حذف قوله الثاني .

[١١٠١] صدره : * لَمْ أَرْبُطْهَا خِيَاةً وَاحِدَةً *

قال عامر بن حوین الطائي . من الطويل . الفاء للعطف . ولم أر أن كانت الرؤية من العلم كان مثلها في موضع المفعول الثاني ، وإن كانت من رؤية البصر ففيه وجهان : أحدهما أن تكون مثلها مفعولا ، وقوله خيابة واحد : كلام إضافي بدلا منه ، والآخر : أن يكون مثلها صفة خيابة واحد ، ولكنه لما تقدم عليها انتصب على الحال ، وهي بضم الخاء المعجمة : المضم . ونهنت : زحت . وما في كدت : مصدرية ، والتقدير : بعد قرني من الفعل . والشاهد في : أفعله حيث نصب فيه اللام ، لأن أصله إن أفعله ، فحذفت إن وبقي عملها وهو النصب . قال سيبويه .

وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل فإنه جعل منه قوله تعالى : ﴿ ومن آياته يريكم البرق خوفاً وطمعاً ﴾ [الروم : ٢٤] ، قال : فيريكم صلة لأن حذف وبقي يريكم مرفوعاً ، وهذا هو القياس لأن الحرف عامل ضعيف فإذا حذف بطل عمله هذا كلامه ، هذا الذي قاله مذهب أبي الحسن أجاز حذف أن ورفع الفعل دون نصبه وجعل منه قوله تعالى : ﴿ قل أطيعوا الله وأطيعوا أئمة ﴾ [الروم : ٦٤] ، وذهب قوم إلى أن حذف أن مقصور على السماع مطلقاً فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف إلا ما سمع ، وإليه ذهب متأخرو المغاربة ، قيل وهو الصحيح . الرابع : ما ذكره من أن حذف أن والنصب في غير ما مر شاذ ليس على إطلاقه لما ستعرفه في قوله في باب الجواز : والفعل من بعد الجزاء إن يقتزن . إلخ اهـ .

(قوله وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل) اعلم أن قوله في شرح التسهيل وهذا هو القياس يشمل رجوعه إلى ما ذكر قبله من حذف أن ورفع الفعل فيفيد كلامه قياسية الحذف والرفع ويشمل رجوعه إلى رفع الفعل فقط . ويؤيد هذا الاحتمال أمران قرب الرفع إلى اسم الإشارة والتعليل بقوله لأن الحرف عامل ضعيف إلخ وعلى هذا لا يفيد كلامه إلا قياسية الرفع دون قياسية الحذف لجواز أن يكون معنى قياسية الرفع كما قال سم أنه بعد ارتكاب الحذف الشاذ يكون القياس الرفع فلا تدل حينئذ قياسية الرفع على قياسية الحذف إذا عرفت ذلك عرفت أن قول الشارح ظاهر ممنوع . لأن ظاهر كلامه الاحتمال الثاني الذي لا يفيد الكلام عليه قياسية الحذف اللهم إلا أن يقال الظاهر فيما بنى عليه أمر قياسي أن يكون قياسياً هذا وفي الفارضي أن كون حذفها مع رفع الفعل ليس بشاذ مذهب الأخفش فتفطن

(تم طبع الجزء الثالث ، من حاشية الصبان)
(ويليه الجزء الرابع ، وأوله : عوامل الجزم)

فهرس الجزء الثالث من كتاب شرح الأشموني على الألفية

الصفحة	الموضوع
٣	الصفة المشبهة باسم الفاعل
٢٢	التعجب
٣٨	نعم وبس وما جرى مجراها
٦٢	أفعل التفضيل
٨٢	النعت
١٠٧	التوكيد
١٢٥	العطف
١٣١	عطف النسق
١٨٣	البدل
١٩٧	النداء
٢١٨	المنادي ذي الضم المضاف دون أل
٢٣٠	المنادي المضاف إلى ياء المتكلم
٢٣٦	أسماء لازمت النداء
٢٤١	الاستعانة
٢٤٨	الندبة
٢٥٤	الترخيم
٢٧٤	الاحتصاص
٢٧٨	التحذير والإغراء
٢٨٧	أسماء الأفعال والأصوات
٣١٤	نونا التوكيد
٣٣٥	ما لا ينصرف
٤٠٥	إعراب الفعل

فهرس شواهد العيني على الجزء الثالث من الأشموني

٨	شواهد الصفة المشبهة باسم الفاعل
٢٣	شواهد التعجب
٣٨	شواهد نعم وبس
٦٦	شواهد أفعل التفضيل
٨٧	شواهد النعت

١٠٨	شواهد التأكيد
١٢٧	شواهد العطف البيان
١٣٨	شواهد عطف النسق
١٨٩	شواهد البدل
١٩٨	شواهد النداء
٢٣٧	شواهد أسماء لازمت النداء
٢٤٣	شواهد الاستغاثة
٢٤٨	شواهد النبهة
٢٥٤	شواهد الترخيم
٢٧٧	شواهد الاختصاص
٢٨٠	شواهد التحذير والإغراء
٢٩٢	شواهد أسماء الأفعال والأصوات
٣١٤	شواهد نونا التوكيد
٣٤٨	شواهد ما لا ينصرف
٤٠٩	شواهد إعراب الفعل

